

السياسة العالمية

التوجهات والتحولات

الجزء الأول

تأليف

Charles W. Kegley, JR

Shannon L. Blanton

ترجمة

أ.د. منير بدوي

د. غالب الخالدي






mohamed khatab

السياسة العالمية

التوجهات والتحولات

الجزء الأول

تأليف

Charles W. Kegley,JR
Shannon L. Blanton

ترجمة

أ.د. منير بدوي

د. غالب الخالدي



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

كيغلي، تشارلز

السياسة العالمية: التوجهات والتحولات./ تشارلز كيغلي؛ شانون بلانتون؛ منير بدوي ؛ غالب الخالدي .- الرياض، ١٤٣٧هـ ٢مج

٣٠٦ص؛ ٢١×٢٨سم

ردمك: ٨-٥٢٦-٥٠٧-٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)

٥-٥٢٧-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

١ - السياسة الدولية أ. بلانتون، شانون (مؤلف مشارك) ب. بدوي، منير (مترجم) ج. الخالدي، غالب (مترجم) د. العنوان

ديوي ٣٢٠,٩ ١٤٣٧/٩٩٠١

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٩٩٠١

ردمك: ٨-٥٢٦-٥٠٧-٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)

٥-٥٢٧-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨ (ج١)

هذه ترجمة عربية محكمة صادرة عن مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

World Politics: trend and Transformation
By: Charles W. Kegley, jR
© Wadsworth, Cengage Learning 2011,2012, 2013

وقد وافق المجلس العلمي على نشرها في اجتماعه الخامس عشر للعام الدراسي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ المعقود بتاريخ ١٢/٦/١٤٣٧هـ الموافق ٢١/٣/٢٠١٦م.

(تعتذر دار جامعة الملك سعود للنشر عن عدم وضوح بعض الصور والأشكال لعدم وضوحها من المصدر)



مقدمة المترجمين

نقدم بين يدي القارئ العربي المتخصص في حقل العلاقات الدولية بوجه خاص، والعلوم السياسية بوجه عام، هذه الترجمة لكتاب اجتمعت له من مقومات التميز والتفرد الكثير، لتجعله جديراً بالترجمة إلى اللغة العربية من جانب، واعتباره إضافة ذات شأن كمرجع دراسي أساسي لطلاب ودارسي العلاقات الدولية في مراحلهم الجامعية الأولى خاصة، وللمهتمين بالعلوم السياسة بوجه عام من جانب آخر. أما مصادر التميز، ومقومات جدارة هذا الكتاب ***"World Politics: trends and transformations"*** فهي متعددة يمكن التمييز فيها بين أسباب **أكاديمية** تتعلق بمؤلفيه وبتخصصهما في حقل العلاقات الدولية، وأخرى تختص **بمنهجيته البحثية** في تناول موضوعاته وقضاياه، وثالثة ترتبط **بمصادره العلمية**. هذا بالإضافة إلى شمولية تناوله للمواضيع المطروحة للدراسة وأسلوب إخراجه.

أولاً: مؤلفا الكتاب هما تشارلز كيجلي وشانون بلانتون وهما من أبرز القامات والرموز الفكرية في حقل العلاقات الدولية، فلهما من المؤلفات والدراسات والآراء التي يعرفها ويقدرها المتخصصون والمتابعون للسجالات والمطارحات العلمية بين رموز مدارس الحقل الرئيسة، مما يضفي على الكتاب قيمة وتميزاً؛ فهو الطبعة الأحدث عند بداية الترجمة٢٠١٢ - ٢٠١٣ فجاءت مُحدثةً، وشاملةً، لآخر التطورات النظرية والنماذج التطبيقية حتى تاريخ إصداره. فالكتاب يقدم رؤية مقارنة وشاملة ومتكاملة لما آلت إليه تطورات السجال والمطارحات الفكرية بين مدارس الحقل ورموزه بتوجهاتها النظرية، ومستوياتها التحليلية المتنوعة. فهو يقدم عرضاً تحليلياً مقارناً للنظريات الرئيسية الثلاثة الواقعية والليبرالية والبنائية، مضيفاً إليها كلاً من التوجهات الماركسية والنسوية ونظريات التنمية والتحديث والتبعية، إضافة إلى حرصه على تناولها وتحليلها في مستويات ثلاث: مستوى الفرد، والدولة، والنظام الدولي.

ثانياً: اعتمد الكتاب على منهجية بحثية متكاملة تستفيد من التداخل والتكامل بين المناهج البحثية من جانب، ومهارة توظيفها لتحقيق شمول التناول، وتكامل العرض، لموضوعات وقضايا الدراسة من جانب آخر. من هنا جاء الكتاب

شاملاً متكاملاً يتناول كافة أقسام ومؤسسات العلاقات الدولية ؛ سياسية وعسكرية واقتصادية وتجارية ، إضافةً إلى المؤسسات المعنية كالدولة ، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، والشركات متعددة الجنسية ، والمنظمات غير الشرعية. كما دعم العرض تناوله للأنشطة والمؤسسات بكافة المعلومات الوافية والحديثة ، وكذلك بالصورة عندما يستلزم الأمر.

يضاف إلى ذلك ، الحرص البالغ لمؤلفي الكتاب على الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية في توثيق معلومات الكتاب وبياناته على تنوعها وتعدد أنواعها ومصادرها. فقد جاء الكتاب مبتعداً كل البعد عن طرح وجهة نظر دونما إثبات وتوثيق. كما بذل المؤلفان جهداً عظيما في توثيق ودعم كل معلومة دُونت في الكتاب اعتماداً على مرجع أو أكثر من كم المراجع الهائل التي حرصا على تضمينها في نهاية الكتاب ، كذلك فقد وظف المؤلفان استخدامهما للبيانات الإحصائية ذات المصداقية العالمية من خلال الجداول والأشكال الإحصائية والرسوم البيانية ، إضافةً إلى الأشكال والصور التي تتخلل كافة فصول الكتاب ، أو الجداول والقوائم ، أو النصوص المقتبسة أو التعليقات الإيضاحية في جهد واضح ومشكور لتوثيق المعلومة وتوضيح المضمون عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثالثاً : أما إخراج الكتاب فجاء محققاً لشمول موضوعاته ، وتميز أساليب عرضه ، وتنوع سبل تقديم وتبسيط معلوماته.

١- يتميز الكتاب بكونه من أشمل ما كُتب في موضوعه ، فاستحق أن يكون مرجعاً هاماً للطلاب والدارسين والمتخصصين والمهتمين بالعلوم السياسية. فالكتاب لا يتضمن كماً هائلاً من المعلومات في مجاله فقط ، بل أنه يكاد ينفرد أيضاً بالتوظيف والتحليل العملي للنظريات على كافة مستويات التحليل ، مما يُضفي عليه قيمة تؤهله لأن يكون مرجعاً أساسياً للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في هذا المجال.

٢- يتضمن الكتاب كماً هائلاً من مصطلحات التخصص مع شرح وافٍ لكل منها في موضع استخدامه للمرة الأولى من جانب ، وبتجميعها في نهاية كل فصل من الفصول الستة عشر ، لينتهي الطالب أو القارئ بحصيلة متراكمة من هذه من المصطلحات العلمية الهامة ترقى عند جمعها إلى مستوى قاموس شامل ومتكامل للتعريف بمفاهيم العلاقات الدولية. إضافةً إلى ذلك ، تحتوي حاشية الكتاب على قائمة واسعة ومتشعبة لأحدث المؤلفات في حقل العلاقات الدولية من كتب ومقالات علمية منشورة في أفضل دوريات العلوم السياسية.

٣- يسهم الأسلوب التفاعلي المستخدم في تقديم المادة العلمية للكتاب في تيسير تدريس العلوم السياسية وتقديمها في صورة علمية تثير التساؤلات وتطرح النقاشات بعيداً عن أسلوب التلقين التقليدي. ففي كل فصل

يقدم الكتاب موضوعاً للجدل يطرح عدداً من الأسئلة تستثير قدرة الطالب والقارئ على التفكير في الإجابة، وتساعده على بلورة أفكاره، وتحفزه على تكوين آرائه وصقل أفكاره.

رابعاً: تميز الكتاب وأهميته يؤكدها مضمونه ومحتوى أقسامه الخمسة وموضوعات فصوله الستة عشر، والتي تكاملت وتضافرت معاً لتجعل منه مرجعاً جديراً بالاهتمام وبالترجمة لما يقدمه من إضافة قيمة ومطلوبة تضيف إلى محتوى المكتبة العربية من جانب، وتثري مقتنياتها في حقل العلاقات الدولية خاصة، وتسد فراغاً ملحوظاً في حقل العلوم السياسية بوجه عام.

القسم الأول: الاتجاهات والتحولات في السياسة العالمية. ففي هذا الجزء يقدم الكتاب ثلاثة فصول تتعلق بنظريات العلاقات الدولية. فيقدم الفصل الأول توضيحا للفرق بين الحقيقة الموضوعية في العلاقات الدولية من جهة، والإدراكات المتعددة لتلك الحقيقة. أما الفصل الثاني فيقدم تفصيلاً للنظريات الرئيسية المفسرة للعلاقات الدولية: الواقعية والليبرالية والبنائية، بالإضافة إلى نظريات أخرى كالماركسية والنسوية. عند تقديمه لهذه النظريات يعود بنا الكتاب إلى الفكر السياسي القديم والحديث لبيان الأصول الفكرية لكل نظرية. بالإضافة لذلك، يبذل المؤلفان جهداً في رسم صورة واضحة لكل من هذه النظريات، وذلك من خلال توضيح الفرضيات التي تنطلق منها والتفرعات الرئيسة لكل منها والمقارنة فيما بينها. أما الفصل الثالث فيتعلق بدراسة مستويات التحليل الثلاث: الفرد والدولة والنظام العالمي. ويبين هذا الفصل كيفية تناول كل من نظريات العلاقات الدولية لكل من مستويات التحليل.

القسم الثاني: الفاعلون العالميون وعلاقاتهم. يتحدث هذا الجزء عن الجهات الفاعلة على الساحة الدولية وتطور علاقاتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض. وهذه الجهات هي: الدول، القوية منها والضعيفة، والمنظمات الحكومية. والمنظمات غير الحكومية. الجيدة منها والخبيثة.

القسم الثالث: مجابهة النزاعات المسلحة. في هذا الجزء ومن خلال النظريات ومستويات التحليل المختلفة، يتناول الكتاب النزاعات المسلحة: أسبابها وتطورها التاريخي وأنواعها والجهات الفاعلة فيها. كما يتناول الطرق التي تسعى فيها الدول للحصول على القوة. فيتناول هذا الجزء في الفصل الثامن القدرات العسكرية والتحالفات الدولية ودورها في تقرير السياسة العالمية. كذلك يتناول هذا الجزء سبل التوصل إلى السلام العالمي وبناء الأمن الجماعي من خلال المؤسسات والقانون الدوليين.

القسم الرابع : "الأمن الإنساني والرفاهية والمسؤولية"، ويضم الفصول من العاشر حتى الرابع عشر. ويتمحور موضوعه حول استكشاف السبل الممكنة للتعامل من خلالها، وبشكل حقيقي، مع قضايا الأمن والرخاء الإنسانيين على المستوي العالمي. وتحقيقاً لذلك، تركز فصول هذا الجزء على تضمين ودراسة الأبعاد الاقتصادية والسكانية والبيئية للأوضاع الإنسانية العالمية.

القسم الخامس: "التفكير في مستقبل السياسة العالمية" ويتضمن الفصل الخامس عشر الذي يعدُ بمثابة الخاتمة لهذا الكتاب، وفيه يهتم بدراسة السيناريوهات التي يحتمل أن يتم من خلالها تشكيل مستقبل السياسة العالمية. وعلى ذلك.

تعديل الفقرة أعلاه ((يقوم المؤلفان بإثارة ستة أسئلة وغالباً ما تظهر في التوجهات النظرية السائدة في الأدبيات، مستهدفين بذلك استثارة تفكير أعمق حول آفاق المستقبل العالمي))

يلي هذه الأقسام الخمسة أربعة أجزاء من غير الفصول تتضمن مسرداً للمصطلحات، وقائمة المراجع، وفهرساً للأعلام، وآخر للموضوعات.

خامساً: نود أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى عدة ضوابط واعتبارات حكمت العمل المشترك في ترجمة هذا المرجع وإخراجه على هذا النحو:

١- أولى هذه الاعتبارات والضوابط يتمثل في الحرص على أن تأتي الترجمة أمينة ومعبرة عن النص والمضمون الأصليين للكتاب في لغته الإنجليزية، بعيداً عن التصرف في مضمون الترجمة إلا عند اقتضاء الحاجة والاضطرار إلى ذلك في مواضع محددة ومعدودة.

٢- الالتزام بإخراج الترجمة مطابقةً موضوعاً وشكلاً للكتاب الأصلي في لغته الإنجليزية، ومن ثم كان الحرص على تضمين الترجمة كافة الأشكال والجداول والقوائم والخرائط والصور ومربعات وأشكال النصوص والحوار والاقتباسات والتعليقات في مواضعها الأصلية من الترجمة رغم ما تطلبه ذلك من جهد ووقت كبيرين استغرقتهما عملية الإخراج والتنسيق حتى تأتي الترجمة العربية متطابقة قدر الإمكان مع نص الكتاب الأصلي باللغة الإنجليزية.

٣- إن الحرص على تضمين الترجمة لكل الصور بصرف النظر عما قد يراه البعض من عدم ضرورة ذلك في بعض المواضع، إنما يستند إلى تقدير أهمية الصورة في اكتمال وصول المعلومة بالشكل الصحيح والشامل على نحو ما أراد بها مؤلفاها لما لذلك من أثر وأهمية في إيصال الرسالة وتوضيح المعنى وتثبيته في ذهن القارئ اعتماداً على الصورة والنص معاً. وهو ما حرصنا عليه أيضاً كمترجمين لهذا العمل المتميز.

٤- نظراً لضخامة حجم الكتاب البالغ (٥٨٣ صفحة في النسخة الأصلية وزهاء الألف صفحة بالنسخة المترجمة موزعة على ٥ خمسة أقسام، و١٥ خمسة عشر فصلاً، إضافة إلى البدايات والنهايات) فقد تم تقسيم العمل في الترجمة ليختص الدكتور غالب الخالدي بترجمة المقدمات والفصول من الأول حتى السابع، على أن يقوم الأستاذ الدكتور منير بدوى بترجمة الفصول من الثامن وحتى الخامس عشر مضافاً إليها خواتيم الكتاب من مصطلحات وفهرس، فضلاً عن تدوين قائمة المراجع. وقد حرصنا على التعاون والتنسيق ليس فقط بصدد ترجمة المصطلحات والمفاهيم، بل و في جوانب التنسيق والإخراج بما يحقق الدقة والتجانس بين فصول الترجمة قدر المستطاع، مسترشدين في الوقت ذاته بضوابط وقواعد التنسيق المتبعة من قبل مطابع الجامعة فيما يتعلق بأحجام الصفحات واستخدام الخطوط وتنسيق الأشكال وغيرها، توفيراً للوقت والجهد، وحرصاً على إخراج الكتاب في شكل أقرب للمطلوب لاحقاً في مرحلة الطباعة فلا تكون هناك حاجة إلى وقت وجهد إضافيين فيما بعد.

ويختتم المترجمان بتقديم الشكر والتقدير لجامعة الملك سعود ومركز الترجمة بها لجهدهما الرائع في تشجيع ترجمة المراجع والكتب العلمية ذات الأهمية العالمية في حقول المعرفة والتخصصات لما لذلك من أثر بالغ في تطوير وترسيخ أسس بنية مجتمع المعرفة بالجامعة، وتطوير وتحديث مصادر وأدوات العملية التعليمية لدى طلاب وهيئة التدريس في الجامعة، ودور هام في الارتقاء بأداء جامعة الملك سعود ومكانتها في مجتمع المعرفة العالمي، والدفع بها إلى مكانة متقدمة باتجاه أعلى مصاف الجودة والتميز المعرفيين.

والله ولي التوفيق

المترجمان

مقدمة المؤلفين

إن فهم السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين يتطلب معلومات دقيقة وحديثة، وتحليل وتفسير يقوم على الفكر. وفي عالم يمر بالتغيير المتواصل، من الضروري وصف الأحداث والقضايا التي تبرز في الشؤون الدولية بدقة وشرحها والتنبؤ بها. يجب القيام بهذه المهام الفكرية بطريقة تجعل مواطني العالم وصانعي القرار يتسلحون بهذه المعرفة ويبنون قراراتهم على أساس أكثر المقاربات عمليةً في مجابهتهم للمشاكل العالمية. التفسيرات العلمية فقط للظروف العالمية ومسارات اتجاهها والشرح المقنع لأسئلة: لماذا وجدت وكيف أنها تتكشف يمكن أن توفر الأدوات اللازمة لفهم العالم وجعله أفضل. من خلال تقديم الأفكار الرائدة وأحدث المعلومات المتاحة، يوفر كتاب السياسة العالمية: الاتجاهات والتحولات الأدوات اللازمة لفهم الشؤون العالمية في فترتنا الحالية من التاريخ، ولتوقع التطورات المحتملة، وللتفكير بشكل نقدي حول التأثير المحتمل على المدى الطويل لتلك التطورات على الدول والأفراد في جميع أنحاء العالم.

ويهدف كتاب السياسة العالمية: الاتجاهات والتحولات إلى وضع كل التغييرات والاستمرارية في منظورها الصحيح. إنه يقدم صورة للعلاقات التي تتكشف بين جميع الجهات الفاعلة الدولية، والتطورات التاريخية التي تؤثر على علاقات تلك الجهات، والاتجاهات العالمية المعاصرة البارزة التي تنتجها تلك التفاعلات. كإطار للتحقق، فقد تم الاعتماد على النظريات الرئيسية التي يستخدمها العلماء لشرح الديناميات الكامنة وراء العلاقات الدولية؛ الواقعية والليبرالية، والبنائية، وكذلك التفسيرات النسوية والماركسية. بناءً على ذلك، فهذا الكتاب يقاوم إغراء تبسيط السياسة العالمية بالمعالجة السطحية التي من شأنها أن تخفي التعقيدات وتشوه الحقائق.

وعلاوةً على ذلك، فإن الكتاب يرفض مجرد الرأي الشخصي كبديل للمعلومات المستندة إلى الأدلة، وكذلك يعرض، وبشكل متعمد، وجهات النظر المتضاربة والمتنازعة بحيث يكون للطلاب فرصة للتقييم النقدي لمواقف متعارضة،

وبناء أحكامهم الخاصة حول القضايا الرئيسية. إنه يعزز التفكير النقدي عن طريق طرح الأسئلة على الطلاب مراراً وتكراراً لتقييم احتمالات المستقبل العالمي، وتأثيره المحتمل على حياتهم.

نظرة عامة على الكتاب

لتسهيل تعلم الطلاب وتوفير الأدوات والمعلومات لتحليل تعقيدات السياسة العالمية، فقد تم تنظيم هذا الكتاب إلى خمسة أجزاء. الجزء الأول يقدم المفاهيم المركزية الأساسية لفهم السياسة العالمية والاتجاهات العالمية ومعناها. إنه يقدم النظريات الرائدة التي تُستخدم لتفسير العلاقات الدولية، مع الأخذ بالاعتبار العمليات والإجراءات التي يقوم بها الفاعلون الدوليون عندما، ومن خلالها، يتخذون قراراتهم. الجزء الثاني يفحص الجهات الفاعلة على مستوى العالم؛ القوى العظمى، والدول الأقل نمواً في عالم الجنوب، والمنظمات الحكومية الدولية (*IGOs*)، والمنظمات غير الحكومية (*NGOs*)، ويبحث في العلاقات والتفاعلات بينها. وفي الجزء الثالث، يتناول التهديدات المسلحة للأمن العالمي، ويضع التركيز على الأفكار والرؤى النظرية المتضاربة حول كيفية المواجهة الأفضل للصراع المسلح. الجزء الرابع يستكشف الطريقة التي يكون فيها الأمن الإنساني والازدهار قضايا عالمية حقا، وينظر هذا الجزء إلى الأبعاد الاقتصادية والديموغرافية والبيئية للظروف الإنسانية العالمية. ويخلص الكتاب مع الجزء الخامس، حيث يتم النظر في مجموعة سيناريوهات حول المستقبل المحتمل للسياسة العالمية، بطرح ستة أسئلة أثارتها الاتجاهات السائدة من أجل تحفيز المزيد من التفكير حول المستقبل العالمي.

قائمة الأشكال والقوائم والخرائط

١-   فهرس الأشكال

٣- فهرس الخرائط

٣- فهرس الجداول

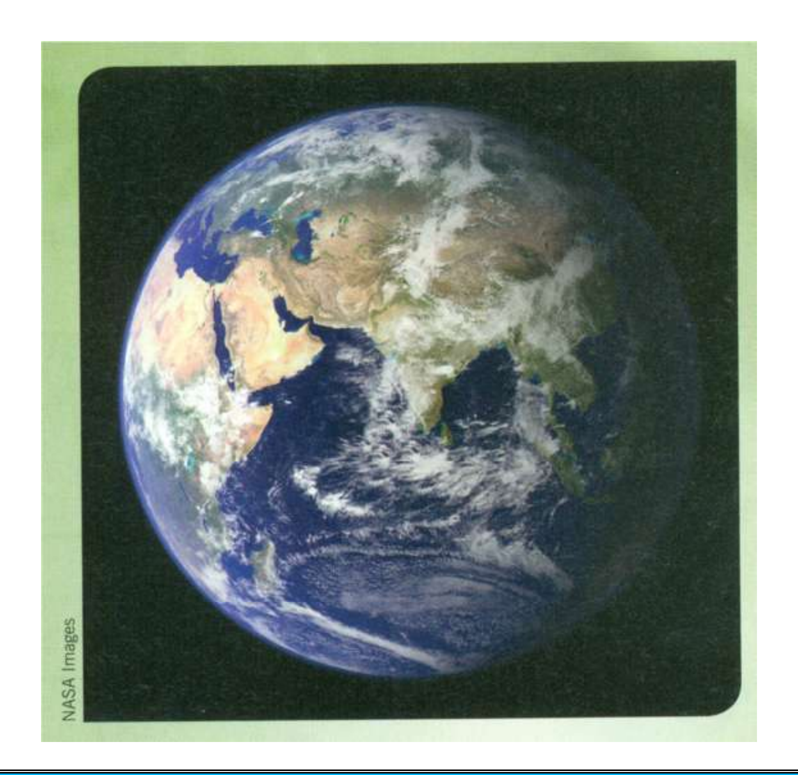
المحتويات

الصفحة

الجزء الأول

الاتجاهات والتحولات في السياسة الدولية

Trend and Transformation in World Politics



عالم بلا حدود: عند النظر إلى كوكب الأرض من الفضاء الخارجي، سيبدو وكأنه يحتوي على قارات بلا حدود. متذكراً تجربته في رحلته المكوك إلى الفضاء الخارجي، يقول رائد الفضاء السعودي الأمير سلطان بن سلمان آل سعود: "في اليوم الأول والتالي من الرحلة كنا نشير إلى دولنا، وفي اليومين الثالث والرابع كنا نشير إلى القارات التي أتينا منها. مع اليوم الخامس أصبحنا لانرى إلا الأرض" وهذا ما ظهر في عناوين الصحف. إلا أن السياسة العالمية تبدو مختلفة كلياً

هذه أوقات مضطربة، تلهم كلاً من القلق والأمل. ماذا ينتظرنا في المستقبل بالنسبة للعالم؟ ماذا علينا أن نفكر بشأن المستقبل العالمي؟يعرف الجزء الأول من هذا الكتاب على دراسة السياسة العالمية في فترة من التغير السريع. إنه يفتح نافذة على العديد من الاتجاهات التي تتكشف، والتي يتحرك بعضها في اتجاهات متضادة.

يشرح الفصل الأول كيف أن تصوراتنا للأحداث والحقائق العالمية يمكن أن تؤدي إلى فهم مشوه، كما يقترح كيفية التحرك خارج النطاق المحدود لتلك الآراء. ستواصل رحلتك في الفصل الثاني مع لمحة عامة عن التقاليد النظرية للواقعية والليبرالية والبنائية والتي يستخدمها العلماء وصانعو السياسات في معظم الأحيان لتفسير السياسة العالمية.يأخذ الفصل أيضا بعين الاعتبار الانتقادات النسوية والماركسية للتقاليد النظرية السائدة. ويتعزز تفهمك للسياسة العالمية في الفصل الثالث،الذي يقدم ثلاث طرق للنظر في عمليات صنع القرار الدولي من جانب جميع الأطراف الفاعلة الدولية.

الفصل الأول

استكشاف السياسة الدولية

Exploring World Politics

مخطط الفصل

- تحدى التحري في العلاقات الدولية
- كيف يؤثر الإدراك على التصورات المتعلقة بالحقيقة العالمية
- موضوع للجدل: هل ينبغي أن نصدق مانراه؟
- نظرة عن قرب: الإدراك، والحرية، والكرامة
- **تقديم المفاهيم**

> العالم في مرحلة حرجة، وأنت كذلك...امضي قُدما في صنع الخطط الخاصة بك...ولا تتوقف عن التعلم. ولكن كن منفتحاً على الطرق الالتفافية التي تؤدي إلى اكتشافات جديدة.
>
> كوفي عنان،الأمين العام السابق للأمم المتحدة



أي مستقبل للبشرية؟ العديد من الاتجاهات العالمية تجتاح كوكب متحول. من بين تلك،حركات شعبية تدعو إلى تمثيل سياسي أكبر وتحسين الأمن البشري لبعض من سكان العالم السبعة مليارات نسمة.الصورة هنا، لمتظاهر سوداني يرفع يده في مظاهرة لصالح الانفصال عن الشمال-رفع يد واحده ترمز إلى دعم الانفصال. شبك اليدين كانت أشارة دعم للوحدة. وفقا لمفوضية استفتاء جنوب السودان،في الاستفتاء الذي أجري في٩ يناير ٢٠١١، أيد ما يقرب من ٩٩ في المائة من الناخبين استقلال جنوب السودان(الذي دخل حيز التنفيذ بعد ستةأشهرعلى٩ يوليو ٢٠١١

تخيل نفسك عائد من عطلة لمدة أسبوعين على جزيرة استوائية حيث لم يكن لديك أي وصول إلى الأخبار. لقد أعطتك الرحلة استراحة استحققتها بجدارة قبل بدء الفصل الدراسي الجديد. ولكن الآن يتملكك الفضول لمعرفة ماذا حدث حين كنت بعيدا. وعندما ألقيت نظرة سريعة على الصحيفة، لفت العنوان انتباهك. احتجاجات عنيفة غاضبة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد خرجت مظاهرات في كل من سوريا، والبحرين، والسودان، وجنوب اليمن ، حيث أودت بحياة عدد من المواطنين مع قيام الجيش في كل بلد بتشديد الخناق على المعارضة. هذه التحركات من الاحتجاج الشعبي وانتقام الدولة العنيف كان لاحقاً لأحداث مماثلة في وقت سابق من العام في مصر وتونس والجزائر والعراق والمغرب، وعمان، والأردن. على الرغم من قلق روسيا، لا يزال حلف شمال الأطلسي يواصل عمليات القصف الجوي في ليبيا، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية (***ICC***) مذكرة لاعتقال الزعيم الليبي معمر القذافي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وهناك تكهنات بأن هذه التطورات يمكن أن تعجل برحيل القذافي عن السلطة. وأنت تركب السيارة باتجاه المنزل من المطار، تسمع بث إذاعي أن الوضع في اليونان مأساوي ، حيث أنها تواجه تدابير تقشف لمعالجة الديون المتفشية والمالية العامة الضعيفة. استمرار المعارك في أفغانستان، وإن كان هناك جدل حول الوجود العسكري الأميركي في هذا النزاع وهناك دعوات إلى تقليص سريع، لاسيما في ضوء وفاة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن. في الصين ، مع احتفال الحزب الشيوعي بالذكرى السنوية التسعين ، لا يزال النمو الاقتصادي متواصل مع الصادرات الصينية تتصاعد بوتيرة أعلى من التجارة العالمية. تشير التقارير إلى أن الحكومة سمحت خلال العام الماضي بالارتفاع البطيء لليوان مقابل الدولار الأمريكي، على الرغم من أن العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين ارتفع بما قيمته ***3.5*** مليار دولار. وكنت تتساءل إذا كان هذا سوف يكون له أي تأثير على سعر الكمبيوتر المحمول الجديد الذي تريد شراءه. بعد وقت قصير من وإلى الوصول إلى المنزل ، يمكنك الاتصال بالإنترنت وتجد أنه في أعقاب فضيحة الاعتداء الجنسي التي تورط فيها رئيس صندوق النقد الدولي (***IMF***)- تم تعيين أول امرأة في هذا المنصب لتحل محله أخيراً، أثناء الاستماع إلى ***CNN*** في وقت لاحق من ذلك المساء، تسمع العديد من التقارير الأخرى: هناك مخاوف بشأن

الجهود التي تبذلها باكستان والهند لتعزيز قدراتها النووية، والمخاوف من مزيد من التجارب النووية التي تجريها كوريا الشمالية. هناك دلائل على أن التراجع الاقتصادي في الولايات المتحدة قد بدأ بالتوازن، و كنت تأمل أن تتحسن الظروف قبل أن تتخرج وتذهب في سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، هناك تغطية لأعمال العنف من قبل عصابات المخدرات في المكسيك، و كنت تقلق بشأن ما إذا كان هذا سوف يؤثر على خططك لجولة دراسة في الخارج خلال عطلة الشتاء.

السيناريو الذي تم وصفه لِلتَّو ليس افتراضيا. الأحداث التي تم التطرق إليها هي تسجيل لما حدث فعلا خلال شهر حزيران ٢٠١١. مما لا شك فيه، أن العديد من الأفراد قد عانى من الخوف والارتباك خلال هذه الفترة المضطربة. مع أنها غير مريحة، إلا أنها لا تختلف كثيراً عن فترات أخرى. وضع هذه المعلومات حول تطور الأحداث معاً، تجبرك على التذكر بأن المسائل والتغيرات في العالم تؤثر وبقوة على ظروفك ومستقبلك. "الأخبار" التي وردتك ليست جديدة حقا، لأنها تردد العديد من القصص القديمة من الماضي عن كمّ متزايد من الاضطرابات التي تجتاح ظروف العالم المعاصر. ومع ذلك، فإن هناك إغراء ساحق بتمني زوال هذا العالم الفوضوي المكتئب. أليس لهذا العالم غير المستقر أن يتوقف فقط لفترة كافية للشعور بالقدرة على التنبؤ ومن أجل أن يسود النظام. للأسف، وهذا لا يبدو مرجحاً. لا يمكنك الهروب من العالم أو التحكم في اضطراباته، وأنت لا يمكنك بمفردك أن تغير طابعه.

نحن جميعاً جزء من هذا العالم. إذا أردنا أن نعيش فيه ونتأقلم مع رياح التغير العاتية، فعلينا أن نجابه تحدي اكتشاف خصائص الحركة في السياسة الدولية. لأن الأحداث الدولية أصبحت وبشكل متزايد تؤثر على كل شخص، فإن الكل سيستفيد من البحث في طريقة عمل النظام الدولي وفي كيفية قيام التغيرات فيه بإعادة صنع حياتنا السياسية والاقتصادية. فقط من خلال تعلم كيفية تأثير قراراتنا وسلوكنا وقرارات وسلوك الدول الأقوى والمؤسسات الغير حكومية العابرة للدول تساهم في تكوين الوضع العالمي، وكيف أن كل الأفراد والجماعات مقيدون إلى حدٍ كبير بتغييرات السياسة الدولية . عندها فقط نستطيع أن نجيب على تساؤل الرئيس الأمريكي الأسبق بل كلينتون: " السؤال الأساسي في عالمنا – هو نستطيع أن نجعل التغيير صديقنا أم عدونا" .

" من الأفضل أن ننظر إلى مكاننا ووقتنا بالبحث الدقيق، كما يقوم طبيب ما بتشخيص مرض عضال "

والت وتمان (شاعر أمريكي).

تحدي التحري في العلاقات الدولية

The Challenge of Investigating International relations

من الضروري أن ندرك عالمنا الحالي بشكل دقيق حتى نستطيع أن نفهم بشكل أفضل الاضطرابات السياسية التي تواجه ٧ مليارات من البشر. ولكن تفسير هذا العالم الذي نعيش فيه والتنبؤ بمستقبله يشكل تحدياً مخيف بل في الحقيقة قد تكون علينا مواجهتها. لماذا؟ جزئياً لأن دراسة العلاقات الدولية تتطلب الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على السلوك الإنساني وهذه مهمة حسب وصف العالم ألبرت اينشتاين شديدة الصعوبة. عندما سئل اينشتاين كيف أن هذا العقل الإنساني الذي تطور وتوسع ليكتشف معنى الذرَّة، لم نستطيع أن نصنع الآليات في السياسية لمنع الذرة من تدميرنا . فكانت إجابته ببساطة يا صديقي: لأن السياسة أصعب من الفيزياء " .

الجزء الأخر من هذه الصعوبة تنبثق من حقيقية أننا يومياً نتلقى كم هائل من المعلومات ونسمع عن تطورات جديدة، وفي نفس الوقت، يميل الناس إلى مقاومة المعلومات الجديدة والأفكار التي تهدم ما اعتدنا عليه من تفكير حول الشؤون الدولية. نحن نعلم من خلال الدراسات تلو الدراسات أن الناس لا يريدون تقبل الأفكار التي لا تتوائم مع معتقداتهم السابقة. أحد أهداف هذا الكتاب هو مساعدة القارئ للتساؤل حول ما يعتقده بخصوص الشؤون الدولية وحول اللاعبين العديدين في هذا العالم، من أجل ذلك سنطلب منك عزيزي القارئ، تقييم وجهات نظر متضاربة حول المسائل العالمية حتى لو كانت تخالف تصوراتك الحالية. سنعرض أمامك المدارس المتعددة في هذا المجال وستجد بعضها غير مقنع ويمكن أن تراها مخطئة كلياً.

لماذا نضم هذه المدارس في هذا الكتاب؟ لأن كثيراً من الناس يعتبرونها أسس رئيسية في تفسيراتهم وبالتالي لوجهات النظر هذه كثير من المؤيدين لذلك سيستعرض هذا الكتاب رؤى للسياسة الدولية قد لا يؤيدها مؤلفوا هذا الكتاب من أجل تقييم حكمة أو غباء الآراء المتضاربة . إذن، تحدي التفسير يكمن في ملاحظة الحقيقة الدولية بموضوعية من أجل وصفها وتفسيرها بشكل صحيح. ومن أجل تقدير كيف أن تصورنا للحقيقة يشكل توقعاتنا، سنبدأ بمقدمة موجزة عن دور التصورات الغير موضوعية في فهم السياسة الدولية. بعد ذلك ، سنقدم مجموعة من أدوات التحليل التي يستخدمها الكتاب للمساعدة في تخطي صعوبة الإدراك في فهم السياسة الدولية، ولزيادة مقدرتك على تفسير قوى التغيير والاستمرار التي تؤثر في عالمنا.

كيف يؤثر الإدراك على التصورات المتعلقة بالحقيقة العالمية ؟

How Perceptions Influence Images of Global Reality

مع أنك قد تكون حاولت تعريف إدراكك عن العالم في عقلك الباطني بشكل واضح، كلنا نحمل تصورات في عقولنا حول السياسة الدولية، ولكن مهما كانت درجة إدراكنا لأنفسنا، فإن التصورات تقوم بنفس الوظيفة: إنها تبسط "الحقيقة" وذلك من خلال تضخيم بعض جوانب العالم الحقيقي وإهمال جوانب أخرى. بذلك فنحن نعيش في عالم نعرفه من خلال تصورنا له.

كثير من تصوراتنا عن الحقيقة السياسية الدولية قد تكون بنيت على مخيلتنا وإدراكنا الخاطئ. تصوراتنا لا تستطيع كلياً التقاط تعقيدات وتركيبات حتى الأجسام الفيزيائية . كالكرة الأرضية نفسها (انظر المجادلة) هل يجب أن نصدق ما نراه ؟ حتى تصوراتنا الصحيحة الآن قد تصبح قديمة إذا فشلنا في التعرف على التغيرات في العالم، نعم ، مستقبل العالم سيتقرر ليس فقط من خلال التغيرات في الحقائق الموضوعية للسياسة الدولية، ولكن أيضاً من خلال الكيفية التي ينظر فيها الناس لهذه الحقائق، والافتراضات التي بنوا عليها تفسيراتهم والأفعال التي تتمخض عن هذه الافتراضات والتفسيرات – كيفما كانت – صحيحة أو غير صحيحة.

طبيعة ومصدر التصورات ***The Nature And Sources of Images***

أن جهود تبسيط النظرة إلى العالم حتمية بل حتى ضرورية . رسام الخرائط يقوم بتسليط صورة معقدة للمساحات والأجواء الجغرافية حتى نستطيع أن نفهم العالم، كل منا يصنع خارطة في عقله – كطريقة اعتدنا عليها لتنظيم معلوماتنا . تنظيم المعلومات هذه نقوم بها حتى نستطيع أن نجعل من الكم الهائل من المعلومات المربكة التي تصلنا منطقية. هذه الخرائط العقلية بحد ذاتها ليست صحيحة أو خاطئة وهي مهمة لأنها تجعل رد فعلنا تجاه العالم يتلاءم مع ما يبدو لنا ذلك العالم وليس كما هو في الحقيقة.

من خلال كيف يبدو لنا العالم (وليس كما هو على حقيقته) تتقرر توجهاتنا ومعتقداتنا وسلوكنا. معظمنا – بما في ذلك القادة السياسيون– يبحث عن المعلومات التي تعزز معتقداتنا المسبقة حول العالم ومن ثم نقوم بدمج المعلومات الجديدة مع تصوراتنا التي اعتدنا عليها، ونساوي بشكل خاطئ بين ما نؤمن به وما نعرفه، ونهمل المعلومات التي تناقض توقعاتنا . وكذلك نعتمد على أحاسيسنا بدون أن نفكر ومن ثم نقوم بإصدار حكم عاطفي سريع (***Ariely, 2010, Waillem etal,2011***). بنظرة إلى الوراء،وفيما يتعلق بهذه النزعة، يحذر عالم العلاقات الدولية ريتشارد نيد ليباو (***Lebow, 1981, p 277***)من أن "صانعي السياسات، هم مثلنا معرضون أيضاً لتشويه الحقيقة بما يتلاءم مع احتياجاتهم حتى في الحالات التي تبدو.... واضحة نسبياً" .

موضوع للجدل:

هل يجب أن نصدق ما نراه؟

CONTROVERSY
Should we Believe What We See?

بدون أدنى شك فإن معظم الناس يفترضون أن ما يرونه هو الحقيقة بغض النظر في أنهم نظموا إدراكهم بشكل صحيح أم لا. ولكن هل ما نراه هو أكثر مما تراه العين؟ طلبة الإدراك النفسي يريدون ذلك. إنهم يصرون على أن النظر ليس مجرد عمل سلبي. ما نلاحظه يتأثر جزئياً بقيمنا المسبقة وبتوقعاتنا للرد (وأيضاً بعاداتنا البصرية والتي تعزز بها يمليه علينا المجتمع حول كيفية رؤية الأشياء) . طلبة الإدراك النفسي يحاولون بأن ما تراه هو الحقيقة وإذا رأى شخصان مختلفان نفس الجسم، قد يرون حقيقتين مختلفتين.

هذا المبدأ له أهمية عظيمة في البحث في العلاقات الدولية، حيث بالاعتماد على الإدراك، يختلف الناس إلى حد كبير حول رؤيتهم للأحداث الدولية وللاعبين الأساسيين والمواضيع. خلافات عميقة قد تنتج عن التصورات المتضاربة.

لتقدير الاختلاف الذي ينجم عندما يرى أشخاص مختلفون (لديهم وجهات نظر مختلفة) حقائق مختلفة، مع أنهم ينظرون إلى نفس الشيء، لنأخذ مثلاً عملية موضوعية جداً كالنظر إلى موقع ومساحة دول العالم. كل خرائط الكرة الأرضية مشوهة للحقيقة لأنه من المستحيل تشكيل وبشكل دقيق حالة الكرة الأرضية ذات الثلاث أبعاد على ورقة ذات بعدين. الصعوبة التي يواجهها راسمو الخرائط الجغرافية ممكن تقديرها لو حاولنا تسطيح قشور برتقالة. هذا التسطيح لا يتم إلا من خلال تقطيع هذه القشور إلى قطع كانت قطعة واحدة عندما كانت كروية.

راسمو الخرائط الذين يحاولون تسطيح الكرة الأرضية على الورق، بدون أن يقسموها إلى أجزاء منفصلة يواجهون نفس المشكلة. مع أن هناك عدة طرق لتمثيل الأجسام ذات الثلاث أبعاد على الورق. إلا أنها كلها تحتوي على نوع أو آخر من التشوهات

لذلك على راسم الخريطة أن يختار واحدة من هذه الطرق الناقصة لتمثيل الكرة الأرضية من خلال اختيار تلك النواحي للجغرافيا.

بالإضافة لذلك، فنحن نعتمد على عاداتنا التي تعلمناها في نظرتنا إلى المعلومات الجديدة وفي إصدارنا للأحكام، لأن هذه الطرق هي التي تقود إدراكنا وتساعدنا في تنظيمنا للمعلومات. بحوث الإدراك النفسي تبين أن البشر "مصنفون" يطابقون ما يرونه مع تصورات في ذاكرتهم عن نماذج للأحداث وعندما يحاول الناس فهم العالم يقومون بذلك من خلال المنطق التخطيطي.

هناك خلاف قائم ومنذ فترة طويلة بين راسمو الخرائط حول الطريقة "الصحيحة" لرسم الكرة الأرضية. أي كيف يتم تمثيلها بشكل سليم. إن أفكار راسمو الخرائط حول ماهية الأكثر أهمية " في الجغرافيا الدولية تختلف باختلاف نظرتهم الدولية. بالتالي فإن دقة الخرائط المتضادة تكون ذات أهمية سياسية لأنها تشكل ما يراه الناس كأمر هام .

خذ مثلاً الخرائط الأربعة (١ , ١، ١ , ٢، ١ , ٣، ١ , ٤) . كل منها تقدم توزيعاً للسطح والأقاليم، ولكن تقدم صوراً مختلفة . كل منها هو نموذج للحقيقة، صورة مجردة تركز على بعض الأجزاء وتهمل أخرى.

ما رأيك؟

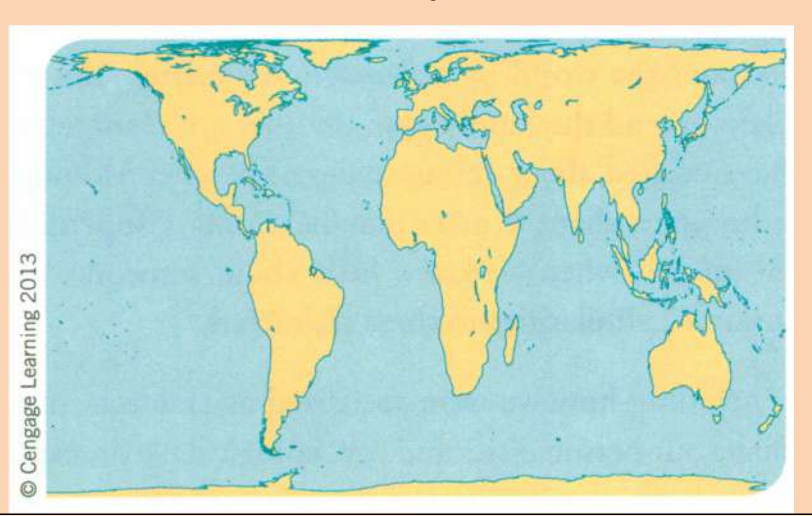
* ما هي النتائج السياسية لكل تصوير للعالم كما يظهر في كل من هذه الصور.
* لماذا هناك تشويه لبعض أجزاء الخريطة ؟ خذ بعين الاعتبار التاريخ، الثقافة والعرق، بالإضافة إلى عوامل أخرى. هل تستطيع أن تفكر بطرق حديثة يستطيع من خلالها راسمو الخرائط المعاصرون تعديل طريقة رسمهم للعالم .
* بالتفكير ذات التصورات تعلب دوراً هاماً في السياسة الخارجية، هل يجب أن يكون هناك إجماع على كيفية رسم العالم، وذلك طريقة الأقل تشوهاً ؟ هل من الأفضل استعمال خارطة واحدة للجميع أو تصورات عدة مختلفة؟ لماذا؟

خارطة ١,١

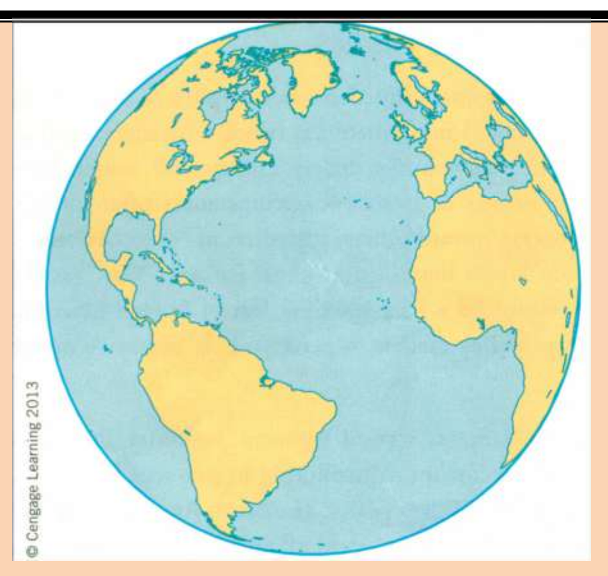


إسقاط مركاتور هذا إسقاط مركاتور، الـذي سـمي عـلى اسـم رسـام الخـرائط الفلمنكي جيرار مركاتور، والذي كان ذو شعبية في أوروبا في القرن السادس عشر، ويقـدم هنا نظرة كلاسيكية للعالم تتمركز حول أوروبا. ذلك تعيين الأرض دون تشويه الاتجاه، ممـا يجعلها مفيدة للملاحين. لكن، كانت المسافات فيها خادعة، فوضع أوروبا في مركـز العـالم، وبالغ في أهمية القارة نسبة إلى مناطق اليابسة الأخرى.

خارطة ١,٢



إسقاط بيتر في إسقاط بيتر، تبدو كل قطعة يابسة بحجم صحيح نسبة إلى قطع اليابسة الأخرى، ولكنه يشوه شكل ومواقع اليابسة. بالمقارنة مع معظم الرسومات الجغرافية، هذه تلفت الانتباه إلى الدول الأقل تقدما في عالم الجنوب، حيث تعيش اليوم أكثر من ثلثي سكان العالم.

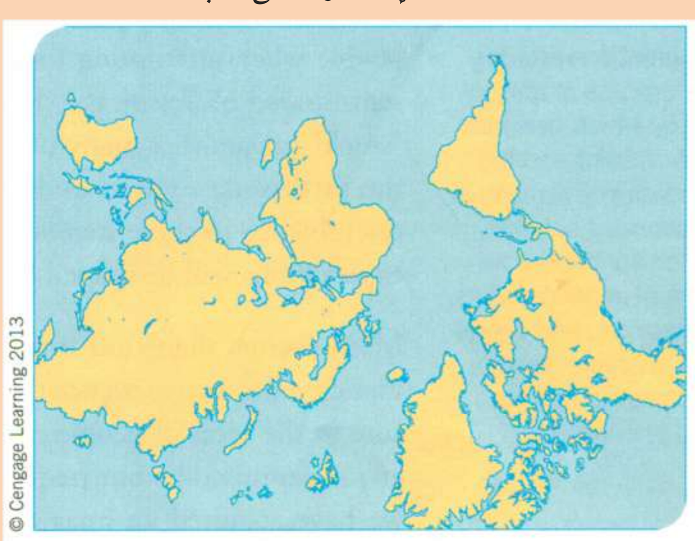


خارطة ١,٣

الإسـقاط الثلاثـي الأبعـاد. الإسـقاط الثلاثـي الأبعـاد والمركـز عـلى منتصـف الأطلسي، ينقل بعض الشعور بانحناء الأرض باستخدام حواف مدورة. أحجـام وأشـكال القارات نحو الحواف الخارجية للدائرة مشوهة لتعطي إحساسا لمنظور كروي.

خارطة ١,٤

الإسقاط رأسا على عقب.



يُعطي **الإسقاط رأسا على عقب** وجهة نظر مختلفة حول العالم من خلال تصور مقلوب، حيث عالم الجنوب يتمركز فوق عالم الشمال. إنهـا خريطـة تتحـدى المفـاهيم الحديثـة"ذات المركزية الأوروبية" لمواضع دول وشعوب العالم من خلال وضع عالم الجنوب في الأعلى.

ما رأيك؟

- ما هي بعض نتائج السياسات المتعلقة بالتصورات حول العالم كما تصوره كل من الإسقاطات المدركة؟
- لماذا تظهر بعض جوانب الخريطة مشوهة؟ خذ بعين الاعتبار الأدوار التي تلعبها عوامل كل من التاريخ والثقافة والعنصرية وغيرها. هل تستطيع أن تذكر أي من الطرق التي يسعى فيها علم الخرائط الحديث لتعديل أي من هذه الإسقاطات عن العالم؟
- إذا فكرنا بالدور الذي يلعبه التصور في السياسة الخارجية، هل يجب أن يكون هنالك إجماع حول إسقاط معين يكون الأقل تشويها؟ هل من الأفضل أن يستخدم الجميع خريطة موحدة أم ينبغي استخدام أنواع مختلفة من الإسقاطات؟ لماذا؟

بالإضافة لذلك، فنحن نعتمد على عاداتنا عندما نعاين معلومات جديدة أو عندما نصدر أحكاماً، لأن هذه "الآليات" توجه تصوراتنا وتساعدنا على تنظيم المعلومات التي نتلقاها. إن البحث في علم النفس المعرفي ويظهر أن البشر "مصنفون" يطابقون ما يرونه من الأحداث مع نماذج الصور التي في ذاكرتهم والناس عند محاولتهم فهم العالم من خلال **التفكير التخطيطي**. فالأستاذ الشارد الذهن، والمحامي الغشاش، والجدة الطيبة هي أمثلة على الصور "المخزنة" التي كان الكثيرون منا قد خلق حول أنواع معينة من الناس. على الرغم من أن الأساتذة والمحامون، والجدات الذين نلتقي قد لا يحملون سوى تشابه سطحي لهذه الصور النمطية، عندما نعرف فقط القليل عن شخص ما، سوف تتشكل توقعاتنا حسب أوجه الشبه المفترضة لهذه الشخصيات.

هناك عوامل كثيرة تشكل تصوراتنا، بما في ذلك طريقة تربيتنا كأطفال، الأحداث العنيفة التي مررنا والتي تشكل شخصيتنا واحتياجاتنا النفسية ، أيضاً اطلاعنا على أفكار الأشخاص الذين نحترم تجربتهم والآراء حول الشؤون الدولية التي نسمعها من أصدقائنا المقربين أو من زملائنا في العمل . عندما يتكون لدينا التصور يصبح مثبتاً . وبناءً على ذلك، فنحن نحاول الحفاظ على هذا التصور ومتوائماً مع ما نعتقده ومن خلال مسار نفسي يسمى الرفض الإدراكي (*Festinger, 1957*) ، نرفض المعلومات التي تتعارض مع تصوراتنا للعالم. بمعنى آخر، فإن عقولنا، تختار، وتراقب وتفلتر المعلومات. إذن، إدراكنا لا يعتمد فقط على الأحداث التي تحصل في حياتنا اليومية، ولكن يعتمد أيضاً على الطريقة التي نفسر بها هذه الأحداث.

تأثير الإدراك على السياسة الدولية *The Impact of Perceptions on World Politics*

يجب أن نكون حذرين بأن لا نفترض بأن ما ينطبق على الأفراد ممكن تطبيقه بشكل كامل على الدول، ويجب أن لا نساوي بين معتقدات القادة كرؤساء الدول ومعتقدات الناس الذين يقعون تحت سلطتهم . لا زال، لدى القادة نفوذ كبير جداً، وتصوراتهم حول الظروف التاريخية كثيراً ما توجههم بالتصرف بطريقة معينة تجاه الآخرين، بغض النظر عن الحقائق الموضوعية. فمثلاً خسارة ٢٦ مليون سوفياتي في "الحرب البطولية العظمى" (كما يشير الروس إلى الحرب العالمية الثانية) عززت من الخوف القائم منذ زمن من الغزو الخارجي، وهذا ما جعل أجيال من صانعي السياسة السوفيات ينظرون على التحركات الدفاعية الأميركية بالشك والتخوف.

كذلك، نظر مؤسسوا الولايات المتحدة إلى سياسات توازن القوى الأوروبية التي سادت في القرن الثامن عشر وحروبها المتواصلة كقوى فاسدة مما ساهم في تكوين نزعتين تبدوان متضادتين أصبحتا واضحتين في السياسة الخارجية الأمريكية . النزعة الأولى كانت التوجه الأمريكي نحو العزلة (الرغبة بالانسحاب من الشؤون الدولية)، والثانية تصميمها على إصلاح العالم كما تتصوره كلما كانت الظروف العالمية أكثر خطورة . الأولى قادت إلى رفض العضوية بعصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى والثانية ساهمت في بروز السياسة الخارجية العالمية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، مما ألزم الولايات المتحدة بلعب دور في كل مكان وفي كل مسألة دولية تقريبا. معظم الأمريكيون، يفكرون في دولتهم كدولة ذات قيم أخلاقية، ويجدون صعوبة في فهم لماذا يرى الآخرون سياسات دولتهم التي تتسم بالمشاركة الدولية إلى أبعد مدى كمترفعة وخطيرة، بالمقابل ، فهم يريدون أن سياسات التدخل الأمريكية بأنها تتسم بحسن النية .

لأن القادة والمواطنون يميلون إلى تجاهل أو إعادة تفسير المعلومات التي تتعارض مع معتقداتهم وقيمهم، فإن الإدراك الخاطئ المتبادل يزيد من حدة الصراع في السياسة الدولية ، خاصة عندما تكون علاقات الدول عدائية . عدم الثقة والشكوك تبرز عندما ترى الأطراف المتنازعة بعضها بنفس السلبية– يتطور ما يسمى بالإدراك المرآة. حصل هذا في كل من واشنطن وموسكو أثناء الحرب الباردة. كل طرف رأى أفعاله إيجابية بينما أفعال عدوه عدائية، والطرفين افترضا خطأً أن الجهة المقابلة سيكون إدراكها خاطئاً لنواياه ومبادراته السياسية، عندما سافر عالم النفس يؤري برونفنبر عام ١٩٦١ إلى موسكو، مثلاً كان مندهشاً لسماعه وصف الروس للولايات المتحدة بلغة مشابهة إلى حد كبير مع الطريقة التي يصف بها الأمريكيون الإتحاد السوفيتي: كل طرف رأى نفسه كأخلاقي ومحب للسلام بينما الآخر فكان ليس أهلاً للثقة وعدواني ويحكم من قبل حكومة فاسدة.

الصورة المرآة خاصية لكل الصراعات الممتدة – صراع يدوم لفترة طويلة بين جماعتين متقابلتين، مثلاً صراعات مثل ذلك الذي بين المسيحية والإسلام خلال الحروب الصليبية في العصور الوسطى، والصراع بين الإسرائيليون والفلسطينيون منذ تكون إسرائيل دولة مستقلة في العام ١٩٤٨ والصراع بين الولايات المتحدة والقاعدة اليوم. كل من الطرفين يشيطن صورة عدوه ويرى نفسه كأخلاقي. رؤية الذات كمحق يؤدي بطرف أن يرى أفعاله بإيجابية بينما ردود فعل عدوه بالسلبية والعداء .

عندما يحدث هذا، يصبح حل الصراع صعب جداً . ليس فقط لأن الخصوم يفضلون نتائج معينة دون غيرها وإنما لأنهم أيضا لا يرون المسائل المختلف عليها بنفس الطريقة. بالإضافة لذلك فإن ما يعقد الأمور أكثر، أن الصورة المرآة التي يحملها لخصوم ليست بحاجة إلى إثبات فهي تؤكد نفسها. عندما يتوقع أحد الفرقاء من خصمه بأن يكون عدائياً ، فإنه سيعامله بطريقة تجعله يقوم بعمل مضاد وبالتالي يؤكد الصورة السابقة عن ذلك الخصم وهذا سيقود إلى دوامة من العدائية ومما يقلل فرص الأمل بالسلام (***Sen, 2006***). إن عملية محو الإدراكات الخاطئة المتبادلة تيسر عملية التفاوض بين الأطراف. ولكن بناء السلام ليس فقط لعملية توسع في التجارة أو في زيادة عمليات الاتصال أو حتى جعل القادة يلتقون في مؤتمرات للقمة. ولكنها عملية تغيير لمعتقدات عميقة.

مع أن تصورنا المصطنع حول السياسة الدولية مقاوم للتغير، إلا أن التغيير ممكن الابتعاد عن عادات التفكير القديمة تحصل أحياناً عندما نمر بعقوبات أو عدم ارتياح كنتيجة لافتراضات خاطئة. وكما لاحظ الرئيس بنجامين فرانلكين " الأشياء المؤلمة، إيجابية" . الأحداث الدراماتيكية بوجه الخصوص تستطيع اختراق التصورات ، وأحيانا بشكل كبير جداً . حرب فيتنام جعلت كثير من الأميركيين يخضعون تصوراتهم السابقة حول استخدام القوة العسكرية في السياسة الدولية . هزيمة الرايخ الثالث والأنباء حول الجرائم النازية التي ارتكبت قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية جعلت الألمان يجابهون ماضيهم أثناء انتقالهم أي مستقبل ديمقراطي فرض عليهم من قبل الحلفاء المنتصرون. في وقت أقرب، الخسائر المادية والبشرية في الحرب المطولة على العراق جعلت عدد من صانعي القرار والمعلقين السياسيين يعيدون النظر حول افتراضاتهم حول معنى "الانتصار" وما سيترتب على زيادة التدخل الأمريكي بعد الحرب ليتعامل مع قضايا الحكم والاستقرار .

كثيراً ما تشجعنا الأحداث المؤلمة على بناء خرائط عقلية جديدة، مصافي إدراكية ومعايير من خلالها نفسر أحداث قادمة ونعرف أوضاع جديدة. أثناء تشكلينا لقصورنا حول السياسة الدولية ومستقبلها، نحتاج بأن نفكر بطريقة ناقدة بالأسس التي نبني عليها إدراكنا. هل هذه الأسس دقيقة؟ هل هي مبنية على معلومات؟ ، هل هي بحاجة إلى تعديلات كي نحصل على فهم أفضل للآخر؟ مراجعة تصوراتنا يعتبر تحدي رئيس يواجهنا عندما نحاول أن نجابه السياسة الدولية المعاصرة .

نظرة عن قرب

الإدراك، الحرية، والكرامة

بأغلبية كبيرة، أصدر المشرعون الفرنسيون قانوناً يمنع البرقع (غطاء يغطي جميع الجسم مع غطاء للوجه) وملابس إسلامية أخرى تغطي الوجه بشكل كامل في الأماكن العامة وأصبح ساري المفعول في ربيع عام ٢٠١١م . منذ ذلك الوقت، وجد المجلس الدستوري الفرنسي أن هذا القانون لا يمنع حرية التعبير الديني في أماكن العبادة -وبما أن القانون دستوري ، بالإضافة إلى التخوف الأمني، فإن الحكومة الفرنسية عكست شعور واسع في إعلانها وذلك القانون هو " أن هذه الأغطية تقلل من أهمية المجتمع، وكرامة الفرد والمساواة بين الجنسين وتشكل نوع جديد من العبودية لا يمكن أن تقبله الجمهورية على أراضيها. أغلبية من الفرنسيين تؤيد القانون الجديد فقد بينت دراسات الرأي العام أن ٨٢٪ أيدوا ذلك المنع .

ولكن الإدراكات تختلف في أن هذا الغطاء هو مستبد أم محرر، وهل القانون انتصار للديمقراطية أم ضربة قوية للحريات الفردية. بعض النساء يرون أن هذا اللباس يحمي أنوثتهن ويعبر عن عبادتهن لله. البعض يرى أن هذا اللباس يساعد النساء على التنقل دون خوف من التحرش الجنسي وبالتالي يوفر درجة عالية من الحرية الشخصية. آخرون، مثل عضو البرلمان عن الحزب الاشتراكي، جين غلافاني يجادل بأن هذا المنع نتيجة لـ "لا شيء سوى الخوف من هؤلاء الذين يختلفون عنا، الذين يأتون من الخارج ولا يشبهوننا، ولا يشاركوننا قيمنا".

القرار لك

١ - كيف يؤثر إدراكنا على تشكيل نظرتنا تجاه البرقع؟

٢ - كيف يكون اللباس تعبير عن إدراك اجتماعي جماعي؟

٣- هل لبس البرقع يزيد من أم يقلل من حرية المرأة وكرامتها؟

٤ - هل تدعم هكذا منع في بلدك؟



في الصورة هنا امرأة ترتدي النقاب في وقفة احتجاج رمزية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس، في ٢٠ ابريل، ٢٠١١

مفاهيم ومصطلحات أساسية لفهم السياسة الدولية

Key Concepts And Terms For Understanding World Politics:

إذا بالغنا في تقدير دقة إدراكنا وبحثنا عن المعلومات التي تؤكد ما نعتقده، إذن كيف سننجو من التحيز الذي صنعه إدراكنا؛ كيف نستطيع أن نبتعد عن صرف النظر أو تجاهل الدلائل التي تتعارض مع أحاسيسنا؟

ليس هناك طريق سليم ومؤكد للوصول إلى الملاحظة الصحيحة، لا يوجد ضمانات بأننا قد كونا نظرة موضوعية عن العلاقات الدولية. ولكن هناك عدد من الأدوات الموجودة والتي تساعدنا في تحسين مقدرتنا على تفسير السياسة الدولية. عندما تبدأ مشوارك الفكري في الاستكشاف، ستجد أن هناك مجموعة من خرائط الطريق الفكرية والتي تقدم إرشادات لتفسيرك وفهمك لماضي، حاضر ومستقبل السياسة الدولية . لدعمك في مسعاك هذا، فإن كتاب السياسة الدولية : الاتجاهات والتحولات يقدم أربع مفاتيح لتساعدك في البحث .

"اعتقاد أحدنا بأن نظرته إلى الحقيقة هي وحدها المعنية من أخطر الأوهام" بول وانزلاديك عالم نفس نمساوي.

تقديم المفاهيم *Introducing Terminology*

هدف رئيسي لهذا الكتاب هو تقديم المفردات المستخدمة من قبل العلماء وصانعوا السياسات العامة من الناس المستنيرون ممن يراقبون بشكل متواصل التطورات العالمية . يجب أن تكون مثقفاً وملماً بالمعاني الشائعة والمستخدمة عالمياً في شرح ومناقشة السياسة الدولية والسياسة الخارجية . بعض هذه اللغة كانت مستخدمة منذ القدم وبعضها حديثاً أصبح جزء من المعاني المستخدمة في الدوائر الدبلوماسية والبحوث العلمية والإعلام – التلفزيون والصحف والشبكة العنكبوتية . من المرجح أن تمر بهذه المفردات حتى بعد انتهاء تعليمك الجامعي بفترة طويلة وبعد انتهاء الفصل الذي تقرأ فيه كتاب السياسة الدولية . أيضا من المرجح أن تتوقع الجهة التي ستوظفك وجيرانك المثقفون سيتوقعون أن تعرف هذه المصطلحات .

بعض هذه الكلمات قد تكون جزء من المفردات التي بدأت في استغلالها ولكن أخرى قد تبدو جديدة، متخصصة، متحذلقة وبالغة التعقيد .

مع هذا ، يجب معرفه معانيها فوراً وإلى الأبد. استخدامك لها ييسر لك المقدرة في تحليل ومناقشة الشؤون الدولية وهذا يجعلك إنسان مثقف ذات معرفة ، لذلك، استغل الفرصة واستعمل خاصية التعريف التوضيحي الموجودة في هذا الكتاب. تعلم هذه الكلمات، استخدمها لبقية حياتك ، ليس لنيل أعجاب الآخرين وإنما من أجل الفهم والتواصل بطريقة ذكية .

لإرشادك في التعرف على هذه المصطلحات، قد تكون لاحظت أن بعض الكلمات كتبت بخط أكبر وطبعت بطريقة أغمق وتعريف عام وضع في نهاية الفصل في حالة استخدام المصطلح في فصول أخرى ستوضح على الأقل مرة واحدة بطريقة طباعة مختلفة والتعريف لن يعاد ولكن سيتم الإشارة إليه في نهاية الكتاب.

التمييز بين اللاعبين الدوليين الرئيسيين *Distinguishing The Primary Transnational Actors*:

الكرة الأرضية عبارة عن مسرح حيث اللاعبون في الدراما كثيرون. من المهم التعرف على وتبويب المجموعات الرئيسية من اللاعبين (بعض الأحيان يُسَمون الوكلاء) والذين يأخذون حيزاً من النشاطات الدولية، إن أفعال كل لاعب دولي فردياً وجماعياً مع الآخرين له درجة متفاوتة من النفوذ في تشكيل الاتجاهات التي تؤدي إلى تحولات في السياسة الدولية. ولكن كيف قام علماء السياسة تقليدياً بتقسيم أنواع الفاعلين إلى فئات وبُنى عند التفكير بطبقات من اللاعبين؟ .

بالطبع ، فإن الأفراد هم الوحدة الأساس- كل السبعة مليارات منا. كل يوم سواء كان كل منا اختار أن يرمى النفايات أو يشعل سيجارة أو يكون أباً لطفل، فنحن نؤثر بشكل قليل على الاتجاهات العالمية. مع ذلك، فإن

الأفراد ينضمون إلى جماعات. كل هذه الجماعات تدمج الأفراد وخيارهم بطريقة التجمع كما يجمع قوة لكل جماعة . هذه الجماعة كثيراً ما تتنافس مع جماعة أخرى لأنهم كثيراً ما يكون لديهم أهداف ومصالح متضاربة .

في معظم فترات التاريخ العلني، كانت الجهات الرئيسية الفاعلة هي تجمعات من الأديان والقبائل الذين يشتركون في الأصول العرقية، والإمبراطوريات ومراكز القوة التوسعية. عندما اتصلت هذه التجمعات مع بعضها البعض، أحياناً ما تعاونت مع بعضها البعض من أجل المنفعة المتبادلة وفي كثير من الأحيان تنافست فيما بينها وحاربت من أجل الحصول على الموارد القيمة. إن أكثر من ٨٠٠٠ عام من التاريخ المُسَجل في العلاقات الدولية بين وداخل هذه التجمعات شكلت لتشكيل التفاعل في أيامنا هذه.

كشبكة علاقات بين وحدات إقليمية مستقلة، فإن نظام الدولة الحديث لم يولد حتى معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨ والتي أنهت حرب الثلاثون عاماً (١٦١٨ – ١٦٤٨) في أوروبا . بعد رفض الحكام الاعتراف بالسلطة العلمانية للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وتم استبدال النظام البابوي الذي ساد في العصور الوسطى بدول منفصلة عن بعضها البعض سياسياً وجغرافياً ولا تعترف بأي سلطة فوقها. الدول المستقلة حديثاً ، جميعها أعطى الحكام نفس الحقوق القانونية وهي : إقليم يقع تحت سيطرته وحده، والسيطرة المطلقة على الشؤون الداخلية وحرية إقامة العلاقات الخارجية والتفاوض وعقد المعاهدات مع الدول الأخرى.إن مفهوم سيادة الدولة الذي يعني أن لا سلطة فوق الدولة لا يزال يجسد هذا الحق القانوني للدولة ويصفها بأنها اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية اليوم .

إن نظام وستفاليا لا يزال يشغل حيزاً كبيراً في جميع محاور السياسة الدولية. ومع أن مصطلح الدولة – الأمة يستخدم تبادلياً مع مُصطَلَحَّي الدولة والأمة، إلا أن المصطلحات الثلاث مختلفة عن بعضها البعض.الدولة هي كيان قانوني يتمتع بوجود سكان دائمون، وإقليم محدد بشكل دقيق وحكومة قادرة على ممارسة السيادة. الأمة هي عبارة عن مجموعة من الناس قاموا على أسس عرقية أو لغوية أو ثقافية ببناء واقعهم بحيث ينظرون إلى أنفسهم بأنهم ينتمون إلى نفس المجموعة التي تحدد هويتهم . وبالتالي فإن مصطلح الدولة من الأمة ينطوي على عملية تقارب بين الدول الإقليمية والهوية التي يرى الناس أنفسهم نفسياً منتمين إليها.(**Steward, Gvoslev and Andelmans, 2008**)

ولكن، علينا أن نكون حذرين عند استخدام هذه المصطلحات المعروفة لدينا، يجب علينا أن نتوخى الحذر، حيث أن هذه الظروف نادرة إلى حد ما . هناك عدد قليل من الدول المستقلة والمكونة من أمة واحدة. معظم الدول اليوم، يقطنها سكان من عدة أمم. وهناك أمم لا يشكلون دول. هؤلاء الأمم الذين لا يشكلون دول

يسمون جماعات عرقية كالأمريكيين الأصليون في الولايات المتحدة والسيخ في الهند والباسك في أسبانيا والأكـراد في كل من العراق وإيران وتركيا وسوريا حيث هناك أناس بدون سلطة ذات سيادة على الإقليم الذين يعيشون فيه.

إن تاريخ السياسة الدولية منذ ١٦٤٨ كان عبارة عن عرض زمني للتفاعل بـين الـدول، والتـي لا تـزال المنظمة السياسية المهيمنة في العالم. مع ذلك، فإن هيمنة الدولة قد واجهت تحـدي شـديد مـن الفـاعلين مـن غـير الدول. فبشكل متزايد، تأثرت الشؤون الدولية بالمنظمات الدولية ، الحكومية منها وغير الحكومية.

المنظمات الحكومية: *Intergovernmental Organizations*

هي مؤسسات عابرة للحدود وعضويتها من الدول، ولكن تعمل بسياسات خارجية مسـتقلة، فهـي إذن فاعل دولي بحد ذاتها. أنشئت من قبل الدول لحل مشاكل مشتركة للأعضاء، تضم المنظمات الحكوميـة مؤسسـات دولية مثل الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي (الناتو). تحصل هذه المنظمات على سـلطتها مـن الـدول المنشـئة. وخصائصها: الاستمرار والمؤسسية وتختلف بالحجم والأهداف .

المنظمات الغير حكومية : *Nongovernmental Organizations (NGOs)*

تكون عضويتها من الأفراد والجماعات وتشكل نوع آخر من الفواعل الرئيسية. المنظمات الغير حكومية متنوعة من حيث نطاق عملها والغرض منها وتسعى جميعها إلى دفع أجندات وممارسة النفوذ في مجموعة من القضايا مثل حماية البيئة، نزع السلاح وحقوق الإنسان. من المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية والإتحاد العالمي للحياة البرية وأطباء بلا حدود. مع أن العديد من المنظمات الحكومية ينظر إليها إيجابياً ، إلا أن أخرى مثل الجماعات الإرهابية وعصابات المخدرات فوجودها كفواعل دولية لا يحمد عقباه .

عند التفكير في السياسة العالمية ومستقبلها، يجب التحقق من هذه الوحدات أو الفئات من الجهات الفاعلة. التركيز عليها وتغطيتها ستختلف اعتماداً على الموضوعات قيد الدراسة في كل فصل. ولكن يجب أن نضع باعتبارنا أن جميع الجهات الفاعلة (الأفراد والدول والمنظمات) كلها في نفس الوقت نشطة اليوم وأهميتها وقوتها تعتمد على الاتجاه أو القضية قيد النظر. لذلك عليك الآن وفي المستقبل إن تسأل نفسك هذا السؤال : ما هي الجهات الفاعلة الأكثر نشاطاً والأعظم تأثيراً وفي أي قضايا وتحت أي ظروف؟ ينبغي لهذا التحقق أن يلقي ظلالاً من الشك على صور العلاقات الدولية التي عفا عليها الزمن.

التميز بين مستويات التحليل : *Distinguishing Levels of Analysis*

عندما نصف الظاهرة الدولية فإننا نجيب عن سؤال "ماذا" ماذا يحصل؟ ماذا يتغير؟ وعندما ننتقل من الوصف إلى الفحص فإننا نجابه صعوبة الإجابة على سؤال "لماذا" حدثت الحادثة "أ" ؟ لماذا تحصل ظاهرة الاحتباس الحراري؟ لماذا تتسع الهوة بين الغني والفقير؟

أحد المفاتيح المفيدة في دراسة مثل هذه الألغاز هو من خلال تصور حدث ما أو اتجاه ما كجزء من نتيجة نهائية لعملية غير معروفة . هذا يشجعنا على التفكير في الأسباب المنتجة لظاهرة نحاول شرحها. بدون شك، فإن معظم الأحداث والتطورات في السياسة الدولية تتأثر في وقت واحد بالعديد من المحددات، كلها متصلة مع بعضها البعض في شبكة معقدة من الروابط السببية.

يوفر كتاب السياسة الدولية مجموعة من الأدوات التحليلية التي تساعد في عملية التفسير المنطقي للأسباب المتعددة التي تبين لنا لماذا تحدث الأحداث والظروف الدولية. هذا التمييز التحليلي يتوافق وعلى نطاق واسع مع إجماع علماء السياسة في أن الأحداث والتطورات الدولية يكون فهمها وتحليلها أفضل لو قمنا بفصل أجزاء اللغز عن بعضها البعض وتقسيمها إلى فئات أو مستويات تعرف بمستويات التحليل (انظر الشكل ١ , ١) إن هذا التصنيف يميز بين تأثير الفرد أو الدولة أو التأثير الدولي أو التأثير العالمي للنظام العالمي ككل.

للتنبؤ بالقوى التي ستهيمن في المستقبل، يجب علينا أيضاً أن ندرك أن العديد من المؤثرات تعمل في نفس الوقت. لا يوجد أي اتجاه أو مشكلة تقف لوحدها كلها تتفاعل في وقت واحد. يتأثر المستقبل بالعديد من المحددات، كل متصل مع البقية في شبكة معقدة من الروابط. مجتمعة ، هذه المحددات قد تنتج الاستقرار وذلك من خلال الحد من تأثير أي قوة تغيير منفردة . مع ذلك، إذا التقت قوى التفاعل فإن تأثيرها مجتمعة سيسرع من وتيرة التغيير. بخلاف ذلك فالسرعة بالتغيير غير ممكنة.

مستوى الفرد في التحليل: *The Individual Level of Analysis*

يعني تلك الخصائص الشخصية للإنسان، بمن فيهم أولئك المسئولون عن صناعة القرار نيابة عن الدولة والفواعل الغير حكومية، والفرد العادي الذي لسلوكه نتائج سياسية هامة . في هذا المستوى، على سبيل المثال، قد نجد أن من المهم أن نبين تأثير إدراك الفرد على توجهاته السياسية ومعتقداته وسلوكه. وأيضاً أن نستكشف مسائل مثل لماذا كل فرد يشكل جزء هام من الدراما العالمية ولماذا دراسة السياسة الدولية مهمة لحياتنا في المستقبل.

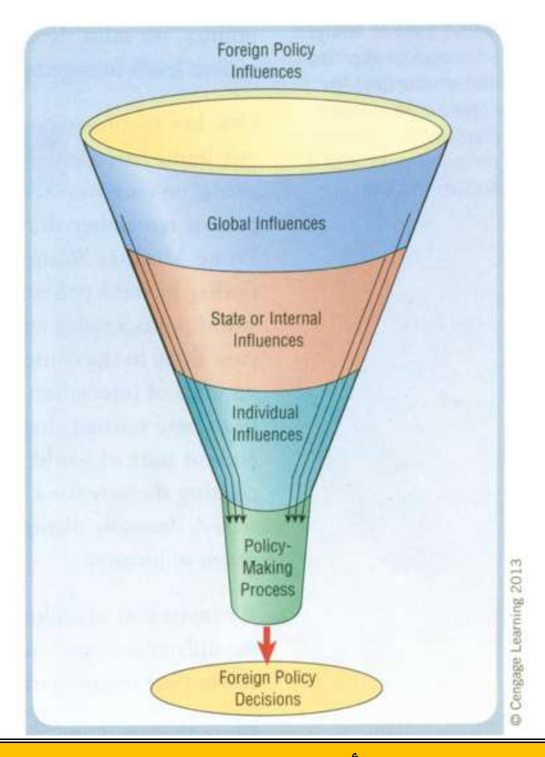
مستوى الدولة في التحليل: *The State Level of Analysis*

تتكون من وحدات صناعة القرار السلطوية والتي تحكم عملية صنع قرار السياسة الخارجية للدول والصفات الداخلية لهذه الدول (مثل نوع الحكومة مستوى القوة السياسي والاقتصادي وعدد الجماعات القوية)، والتي تشكل وتحد من خيارات القادة في السياسة الخارجية. العملية التي تتخذ بها الدول قرارات تتعلق بالحرب والسلم والمقدرة في اتخاذ هذا القرار مثلاً، تقع ضمن هذا المستوى من التحليل.

المستوى العالمي للتحليل *The Global Level of Analysis*:

يشير هذا المستوى من التحليل إلى تفاعل الدول والفاعلون من غير الدول على المسرح الدولي والذين سلوكهم يشكل النظام السياسي العالمي ووصف النظام الدولي بالعنف أو بالتعاون. أيضاً مقدرة الدول الغنية بإملاء خيارات الدول الفقيرة يقع ضمن هذا المستوى من التحليل. كذلك تمتع مقدرة الأمم المتحدة أو عدم قدرتها في حفظ السلم.

الأمثلة كثيرة عن الطرق المختلفة التي تكون فيها الاتجاهات والقضايا العالمية نتاج كل مستوى من مستويات التحليل. السياسة الحمائية من قبل دولة مستوردة تؤدي إلى زيادة التكلفة على مستهلكي الملابس والسيارات مثلاً وإلى خفض مستوى المعيشة للمواطنين في الدول المصنعة. هذه السياسة شرعت من قبل حكومة الدولة (مستوى الدولة)، لكنها تقلل من مستويات المعيشة للأفراد الذين يعيشون داخل دولة الحماية وأولئك الذين يعيشون خارجها (مستوى الفرد) أيضاً ستؤدي هذه السياسة إلى خفض مستويات التجارة العالمية في حين تهدد بتسارع حروب تجارية انتقامية (مستوى عالمي). بطبيعة الحال، هناك عوامل وقوى لبعض التطورات والقضايا نابعة أساساً من واحد أو اثنين من مستويات تحليل معينة مما يجعل هناك ضغطاً تحليلياً عن هذه المستويات أكثر من غيرها. لذلك، وعندما نواجه قضايا دولية معينة في الفصول اللاحقة، سيتم التركيز على هذه المستويات وسُنعرف أكبر قدر من المعلومات عند الإطلاع عليها.



الشكل ١ ,١: ثلاثة مستويات من التأثير: العوامل الرئيسية التي تشكل قرارات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. العوامل التي تؤثر على السياسات الخارجية للدول وقرارات جميع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى يمكن تصنيفها في ثلاثة مستويات أساسية. على الصعيد العالمي هي تلك السمات الهيكلية للنظام الدولي مثل انتشار الحروب الأهلية ومدى الترابط التجاري. على مستوى الدولة هي التأثيرات الداخلية أو المحلية مثل نوع حكومة الدولة أو آراء مواطنيها. على المستوى الفردي هي خصائص القادة- معتقداتهم الشخصية، وقيمهم، وشخصياتهم. جميع المستويات الثلاثة تؤثر في وقت واحد على القرارات، ولكن وزنها النسبي يعتمد عادةً على القضايا والظروف السائدة وقت اتخاذ القرار.

التمييز بين التغيير والاستمرارية والدورات: *Distinguishing Change, Continuities, and Cycles*

بعد أن تكون قد حددت العوامل من مستويات مختلفة من التحليل والتي قد تتضافر للوصول إلى نتائج معينة فإنه من المفيد وضعها في تسلسل زمني معين. فأي شخص يملك قفل يعمل بالأرقام يعلم جيداً أنه يجب إدخال الأرقام الصحيحة في مكانها الصحيح حتى يفتح القفل. وبالمثل ، عندما نريد أن نشرح لماذا حدث شيء في السياسة الدولية يجب علينا تحديد الكيفية التي يتم بها التناسق بين عوامل مختلفة من مستويات تحليل الفرد والدولة والنظام العالمي في التكوين وكيف تتكشف مع الوقت .

أحد المفاتيح لتوقع مصير الإنسان المحتمل هو بالنظر أبعد من عصرنا الحالي. من المهم أن نقدر تأثير الأفكار السابقة والأحداث على الواقع الحالي. كما حذر الفيلسوف جورج سانتيانا : " أولئك الذين لا يستطيعون تذكر الماضي محكوم عليهم بتكراره " وبالمثل نصح رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل "مهما نظرتم

أبعد إلى الوراء كلما استطعتم أن ترو أبعد إلى الأمام. وبالتالي ، لفهم التغيرات الهائلة في عالم السياسة اليوم والتنبؤ كيف سيكون شكل المستقبل، فمن المهم النظر إليها من منظور طويل الأمد يدرس الكيفية التي تغيرت بها التفاعلات عبر القومية بين الجهات الفاعلة وكيف أن بعضاً من خصائصها الأساسية قادم التغيير.بماذا توحي تطورات ممارسة الدبلوماسية العالمية حول الوضع الحالي للسياسة العالمية؟ أو هل العديد من الاضطرابات الدراماتيكية ستثبت في نهاية المطاف أنها مجرد طفرات لحظية على مقياس زلازل التاريخ".

نحن ندعوك لاستكشاف هذه الأسئلة معنا. في بدء بحثنا سنكتشف الاختلاف بين الاستمرارية والتغيير والدورات في تاريخ العالم مما يساعدك في توجيه تفسيرك.

تتميز كل فترة تاريخية إلى حدٍ ما بالتغيير. مع ذلك ، أصبحت الآن وتيرة التغيير أكثر سرعه وعواقبها أكثر عمقاً من أي وقت مضى، لكثير من المراقبين، فإن سلسلة من الأحداث اليوم تنطوي على إعادة هيكلة ثورية للسياسة العالمية. فكثير من الاتجاهات التكاملية تشير إلى هذا الاحتمال. إن دول العالم ترسم صورة من التقارب في مجال الاتصالات والتجارة وإنتاج سوق معولم. ولكن في الوقت نفسه اتجاهات التفكك ترسم صورة واعديتها أقل. فانتشار الأسلحة والتدهور البيئي العالمي وعودة الصراع العرقي كلها تنذر بإعادة هيكلة محفوفة بالاضطراب.

للتنبؤ بأي القوى سوف تهيمن في المستقبل، علينا أن ندرك أنه لا يوجد اتجاه يقف لوحده، وأن الاتجاهات المتباينة قد تنتج الاستقرار من خلال الحدّ من تأثير أي قوة مدمرة لوحدها. ومن الممكن أيضاً أن تتلاقى الاتجاهات لتسريع وتيرة التغيير والانتقال بالسياسة الدولية في اتجاهات غير ممكنة دون هذا التلاقي.

يبدو أن السياسة الدولية تمر الآن بفترة انتقالية فقوى التكامل والتفكك المتضادة تشير إلى احتمالات وجود تحول تلوح في الأفق، إلا أن التمييز بين التحولات التاريخية والتغيرات المؤقتة صعب. لحظة التحول من نظام عالمي إلى آخر لا تظهر للعيان. مع ذلك ، هناك مفتاح آخر لطلبة التاريخ العالمي للتعرف على أوقات محددة تكون ملائمة للتغيير.

في الماضي ، كانت التحولات الرئيسية تحدث عند نهاية الحروب التي تشارك فيها عدة أطراف، حيث يتم تعطيل أو تدمير الترتيبات التي كانت سائدة قبل الحرب في القرن العشرين.تسببت الحربين الأولى والثانية والحرب الباردة في انفصال جذري عن الماضي وفتحت الطريق لتحولات كبرى ، وأعطت الدول حوافزاً لإعادة التفكير في الأسس الكامنة وراء مصالحهم وأهدافهم وأولوياتهم . كذلك فقد خلص كثير من الناس أن الهجمات الإرهابية في

١١/ ٩/ ٢٠٠١، أنتجت تغير جذري في الشؤون الدولية. في الواقع، أن أحداث (٩/ ١١) تبدو وقد غيرت كل شيء. فكما قال الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش "لقد هبط الليل على عالم مختلف".

لتحليل التغيير في السياسة الدولية، من المهم أيضاً النظر إلى إمكانية الاستمرار في وسط ما يبدو أنه تحول فلو أخذنا بعين الاعتبار أنه بالرغم ما يبدو كتغيير جذري منذ هجمات ١١/ ٩ الإرهابية، الكثير بقي على حاله. وكما كتب وليم دوبسون عام ٢٠٠٦ في الذكرى الخامسة لهجمات ١١/ ٩/ ٢٠٠١ إنه لمن اللافت للنظر أنه لم يتغير سوى القليل في العالم القوى الضخمة للتجارة الدولية والعولمة لم تتأثر بالهجمات" لاحظ المؤرخ جوان كول (٢٠٠٦) في سياق مماثل . وهناك أحداث ظاهرة منذ عقود ، مثل الصراع بين الهند وباكستان وكوريا الشمالية والولايات المتحدة، وإسرائيل والجماعات المسلمة في لبنان جنوب والإرهابيون الفلسطينيون. مع كل الدراما المصاحبة لها يستنتج كول أن " هجمات ١١/ ٩ تركت كثير من القوى الأساسية والتوترات المستمرة التي تشغل السياسة الدولية بدون تغيير.

نحن غالباً ما نتوقع أن المستقبل سيأتي بالتغيير تلقائياً، ونندهش بعد ذلك عندما نكتشف أن بعض أنماط الماضي قد عادت. العناوين الكبرى ليست اتجاهات واتجاه واحد لا يشير إلى تحول . مع الاستمرارية المتواصلة التي تبقى إلى جانب التغيرات السريعة، فإنه من الخطر افتراض أن تحول رئيسي في السياسة الدولية قائم حالياً .

لذلك، ما هي المعايير التي تساعدنا في تحديد متى تكون أنماط من العلاقات القائمة ستؤدي إلى ظهور نظام عالمي جديد تماماً؛ يجادل ستانلي هوفمان (١٩٦١) بأننا نستطيع أن نتعرف على نظام عالمي جديد عندما يكون لدينا إجابة جديدة على واحدة من الأسئلة الثلاث التالية. بمتابعة هذا النقاش، قد نستنتج أن نظاماً جديداً قد ظهر .

١ ما هي الوحدات الأساسية التي يستخدمها النظام للتحكم العالمي ؟

What are the System's Basic Units for Global Governance?

مع أن الدول لا تزال العنصر الثابت في النظام الدولي، إلا أن المؤسسات الفوق قومية والفاعلون من غير الحكومات أصبحوا أكثر شهرة. شراكات تجارية جديدة تم صياغتها بين أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وحوض الباسفيكي، بالإضافة إلى التجمعات التجارية التي تلعب دوراً مستقلاً كفواعل من غير الدولة أثناء تنافسهم مع بعضهم البعض. بالإضافة، لذلك منظمات دولية كالإتحاد الأوروبي أصبحت تظهر قوتها السياسية في مواجهة الدول الأعضاء، والحركات الدينية الريفية العالمية كالإسلامية والأصولية تتحدى النظام الدولي نفسه .

٢- ما هي أهداف السياسة الخارجية الرئيسية التي تسعى هذه الوحدات لتحقيقها في ما يتصل بعضها البعض ؟

What are Predominant Foreign Policy Goals that these Units Seek with Respect to One Another?

الغزو الإقليمي لم يعد هدفاً أساسياً للسياسة الخارجية للدول. بدلاً من ذلك فقد تحول تركيزها من الأساليب العسكرية التقليدية في ممارسة النفوذ إلى وسائل اقتصادية . في هذا الأثناء، فإن الصراع الإيديولوجي بين الديمقراطية الرأسمالية والماركسية البينينية الشيوعية التي سادت أثناء الحرب الباردة، لم تعد عامل انقسام ثنائي في السياسة الدولية، ومحور أساسي جديد لم يتبلور بعد.

٣- ماذا تستطيع هذه الوحدات أن تقدم لبعضها البعض من خلال قوتها العسكرية والاقتصادية؟

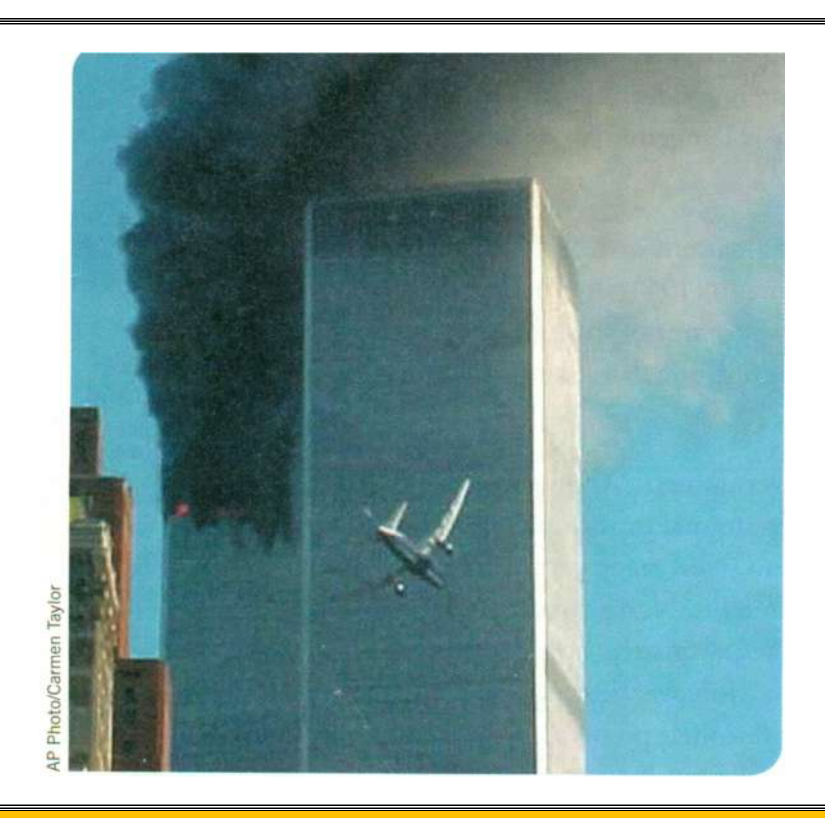
What can these Units Do to One Another with their Military and Economic Capabilities?

إن انتشار تكنولوجيا التسليح قد غيرت من عمق الأضرار التي قد يلحقها الأعداء ببعضهم البعض. والقوى العظمى لم تعد لوحدها تسيطر على الأسلحة الفتاكة في العالم. وبشكل متزايد، فإن رخاء الدول العظمى أصبح يعتمد على الظروف الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، مما يحد من مقدرتها على صنع النمو.

إن التغيرات العميقة في السنوات الأخيرة في نوعية الفاعلون (الوحدات) والأهداف والمقدرات غيرت من الترتيب الهرمي لقوة الدول، ولكن الهرمية نفسها صمدت. الهرمية الاقتصادية التي تفصل الغني عن الفقير والهرمية السياسية التي تفصل الحكام عن المحكومين وهرمية الموارد التي تجعل البعض منتجين والبعض الآخر مُعالين، وأيضاً عدم تماثل القوة العسكرية التي تشجع القوي على محاربة الضعيف – كل هذه السمات التي تشكل العلاقات بين الدول وكما كانت عليه في الماضي.

وبالمثل، فإن إدامة الفوضى، في ظل غياب المؤسسات التي تحكم العالم، واستمرار الشعور الوطني بانعدام الأمن لا زال يشجع على التحضير للحرب واستخدام القوة دون تفويض دولي. وبالتالي، فإن التغيير والاستمرارية يتعايشان معاً وقوى كل منهما تشكلان، في نفس الوقت، السياسة الدولية اليوم.

إن تفاعل الثبات والتغيير سيحدد مستقبلاً العلاقات بين الفاعلين الدوليين. وهذا ربما يفسر لماذا تكون الدورات وهي متواليات متسلسلة من الأحداث التي تشبه نمط فترات سابقة، وتبدو وكأنها السمة المميزة للسياسة الدولية: لأن النظام العالمي الناشئ يشترك في نفس الخصائص مع أنظمة سياسية في فترات سابقة، مما يجعل المراقبين من ذوي التفكير التاريخي يعتقدون واهمين بعودة الماضي مرة أخرى، بينما هم في الحقيقة يختبرون شيئاً جديداً للمرة الأولى.



هل كان ٩/١١ في مستوى تحول عالمي؟
يعتبر الهجوم الإرهابي على برجي مركز التجارة العالمي التوأمين في ٩/١١ وعلى نطاق واسع كيوم ثوري في تاريخ العالم، وأنتج بحراً من التغيير في السياسة العالمية. الوقت سوف يقول فيما إذا كان هذا الحدث سوف يرتب جنبا إلى جنب مع ولادة العصر النووي في ٦ أغسطس ١٩٤٥، عندما قصفت الولايات المتحدة هيروشيما، أو تفكيك جدار برلين في نوفمبر ١٩٨٩، والذي أشار إلى انتهاء الحرب الباردة، كأحداث حقاً غيرت العالم.

التحضير للرحلة في كتاب السياسة الدولية: *Preparing for Your Journey into World Politics*

لأن السياسة الدولية معقدة وتصوراتنا عنها لا تتشابه، والعلماء يختلفون في مقاربتهم لفهم السياسة الدولية. البعض ينظر إلى العالم من خلال عدسة سياسة كلية أي أنهم ينظرون إلى العالم كاملاً من الخارج ويفسرون سلوك الفاعلون في العالم بناءً على موقعهم في النظام. آخرون ينظرون نظرة جزئية إلى العلاقات الدولية أي من أسفل إلى أعلى مستخدمين مستوى الفرد في التحليل حيث يتم استقراء السلوك من خلال تجميعه. المقاربتين تقدمان مساهمة مهمة في فهم السياسة الدولية : الأول يوضح كيف أن البيئة الدولية تضع حدود على الخيارات السياسية ؛ والثاني يلفت الانتباه إلى الكيفية التي تؤثر في تفضيلات الفاعلين الدوليين ومُقَدَّراتهم وحساباتهم الإستراتيجية في الوضع الدولي. من خلال النظر إلى العالم بنظرة كلية، نستطيع أن نرى لماذا يكون سلوك اللاعبون

المتساوون في الموقع داخل النظام متشابه، بغض النظر عن اختلافاتهم الداخلية. وعندما ننظر بنظرة جزئية سنقدر لماذا بعض اللاعبين مختلفين ويتصرف بشكل مختلف بغض النظر عن تشابه موقعه داخل النظام العالمي.(***Waltz,2000***).

هذا النهج التحليلي ينظر إلى التفاعل الديناميكي بين الجهات الفاعلة وبيئتها وكيفية ردود فعل اللاعبين وكيف يسعون إلى التأثير على سلوك بعضهم البعض.

يمكن لهذا النهج الموضح هنا أن يفتح نافذة لك، ليس فقط لفهم السياسة العالمية المعاصرة ولكن أيضاً للتنبؤ بالمستقبل العالمي المحتمل. ولهذا النهج ميزة أخذه بعين الاعتبار التفاعل بين العوامل التفسيرية القريبة والبعيدة على مستويات تحليل الفرد والدولة والعالم مع تجنب الخوض في بلدان معينة أو أفراد أو أحداث عابرة من الأرجح أن تصبح أقل أهمية على المدى الطويل بدلاً من ذلك، يحاول الكتاب تحديد السلوكيات التي تتسق على شكل أنماط عامة وتؤثر بشكل ملموس في الظروف المعيشية العالمية. وفي النتيجة سوف تستكشف طبيعة السياسة الدولية من منظور يضع الأحداث التاريخية والمعاصرة في سياق نظري أكبر ذو ديمومة أطول، لتوفر لك الأدوات النظرية التي ستمكنك من تفسير التطورات اللاحقة في وقت لاحق من حياتك .

> **" المقدرة على تعليم كيفية التعلم سيكون الأمان الوحيد لك**
> **" توماس فريدمان – صحفي سياسي .**



إنه عالم صغير: عندما تبدأ رحلتك في الاكتشاف لتوسيع معرفتك في السياسة العالمية ، فمن المهم أن يكون على بينة من الصور التي كنت تحملها وعليك الانفتاح على الخبرات والتفسيرات الجديدة للعالم من حولك. خذ الاستفادة الكاملة من جميع الفرص لدراسة المجتمع العالمي والتعرف عليه. الصورة هنا هي لطلبة أميركيين من جامعة ممفيس يتمتعون ببرنامج الدراسة في الخارج في سيغوفيا ، اسبانيا

مصطلحات الفصل الأول

السياسة العالمية*(World Politics)* (ص ٣)

دراسة كيف أن أنشطة الفاعلون العالميون تنطوي على ممارسة النفوذ لتحقيق أهدافهم والدفاع عنها،وكيف يؤثر ذلك على العالم بأسره

المنطق التخطيطي*(Schematic Reasoning)*.(ص ٨)

عملية التفكير التي يتم فيها تفسيرالمعلومات الجديدة وفقا لبنية الذاكرة، أو مخططها، الذي يحتوي على شبكة من النصوص العامة، والاستعارات، والتوصيف المبسط للأشياء والظواهر المرصودة.

التنافر المعرفي*(Cognitive Dissonance)*(ص ٨)

الميل النفسي العام نحو إنكار الاختلافات بين المعتقدات الموجودة من قبل (الإدراك) والمعلومات الجديدة

صورة طبق الأصل(Mirror ***Image)*** (ص ٩)

ميل الدول والشعوب أثناء التفاعل التنافسي على إدراك كل منهما الآخربشكل متشابه (أن ترى الآخرين بنفس الطريقة العدائية التي يراهم فيها الآخرون)

الصراعات الممتدة *(Enduring Rivalries)* (ص ٩)

منافسة طويلة الأمد تغذيها الكراهية المتبادلة العميقة الجذور والتي تؤدي بالفاعلين المتنافسين إلى عداء وقتال على فترة طويلة من الزمن دون حل للنزاع بينهما.

فاعل*(Actor)* (ص ١٢)

الفرد أو الجماعة أو الدولة أو المنظمة التي تلعب دور رئيسي في السياسة العالمية.

القوة *(Power)* (ص١٢)

العوامل التي تعطي أحد الفواعل المقدرة في تغيير سلوك فاعل آخر بعكس ما يرغب.

سيادة الدولة*(State Sovereignty)* (ص١٣)

السلطة العليا في الدولة لإدارة الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية.

الدولة*(State)* (ص١٣)

كيان قانوني مستقل بحكومة تمارس السيطرة العليا على الإقليم والسكان الذين يقعون تحت حكمها.

أمة *(Nation)*:

تجمع يرى الناس فيه أنهم ينتمون إلى نفس الجماعة لأنهم يشتركون معاً في الأصل والثقافة واللغة.

مجموعة أثنية(Ethnic *Group*) (ص ١٣)

الأشخاص الذين يتم التعريف بهم، في المقام الأول، من خلال شعورهم بتقاسم أصول وطنية مشتركة، ولغة، وتراث ثقافي، وقرابة.

المنظمات الحكومية (ص ١٣)

(Intergovernmental organizations (IGOs)

مؤسسات تنشئها الدول وتنضم إليها وتمنحها السلطة لاتخاذ قرارات جماعية تتعلق بإدارة مشاكل معينة في الأجندة الدولية.

المنظمات غير الحكومية (*Nongovernmental organizations (NGO*) (ص١٤)

منظمات دولية أعضائها من المواطنين العاديين، وتحتفظ المنظمة بصفة استشارية لدى الأمم المتحدة؛ من ضمنها الجمعيات المهنية والمؤسسات والشركات متعددة الجنسيات أو ببساطة، كل جماعة نشطة دولياً وتعمل في أكثر من دولة لتحقيق مصالح مشتركة للأعضاء

مستويات التحليل *(Levels of Analysis)* (ص١٤)

جوانب مختلفة وعوامل من الشؤون الدولية التي قد يتم التركيز عليها عند تفسير وشرح الظواهر العالمية، وهذا يتوقف على ما إذا كان المحلل يختار التركيز على "الكل" (النظام العالمي كاملاً والجماعات الكبيرة) أو على "أجزاء" (المستوى الفردي من الدول أو الأشخاص).

مستوى التحليل على مستوى الفرد *(Individual level of Analysis)* (ص١٤)

مقاربة تحليلية تؤكد على المتغيرات النفسية والإدراكية تحفيز الأفراد، مثل أولئك الذين يتخذون قرارات السياسة الخارجية نيابة عن الدول والجهات الفاعلة العالمية الأخرى.

مستوى التحليل على مستوى الدولة*State level of Analysis* (ص *15)*

مقاربة تحليلية تؤكد كيف أن السمات الداخلية للدول تؤثر على سلوكيات سياستها الخارجية

مستوى التحليل على المستوى العالمي *Global level of Analysis* (ص١٦)

مقاربة تحليلية تؤكد على تأثير الظروف في جميع أنحاء العالم على السياسات الخارجية ورفاهية الإنسان

التحولات *Transformations* (ص١٦)

تغيير في النمط المميز من التفاعل بين المشاركين الأكثر نشاطا في السياسة العالمية حيث يكون هذا التغيير من الضخامة بحيث يبدو أن "نظام عالمي" قد حلَّ مكان آخر

النظام العالمي ***Global System*** (ص١٧)

أنماط السلوك والمعتقدات السائدة دولياً و المحددة للظروف العالمية الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير بالأنشطة الإنسانية والوطنية

القوى العظمى***Great Powers*** (ص١٨) الدول الأقوى عسكرياً واقتصادياً في النظام العالمي

الفوضى ***Anarchy*** (ص١٨)

الحالة التي تتعرض فيها الوحدات في النظام العالمي لعدد قليل، إن وجدت، من المؤسسات القادرة على تنظيم سلوكها.

الدورات ***Cycles*** (ص١٩) العودة الدورية لظهور ظروف مماثلة لتلك التي كانت موجودة من قبل.

قراءات مقترحة:

Suggested Readings:

Ellis. David C. (2009) "On the Possibility of International Community", The International Studies Review 11 (March): 1 —26.

Friedman, George. (2011) The Next Decade: Where We Been ... and Where We're Going. New York: Doubleday, Random House.

Fukuyama, Francis. (2011) The Origins of Political Order. From Prehuman Times to the French Revolution. New York: Farar, Straus and Giroux.

Holsti, K. J, (2004) Taming the Sovereigns: International Change in International Politics, New York: Cambridge University Press.

Jervis, Robert. (2008) "Unipolarity: A Structural Perspective," World Politics 61:188-213.

Puchala. Donald. (1994) The History of the Future of International Relations, Ethics & International Affairs 8: 177-202.

Rosenau, James N. (1992) "Normative Challenges in a Turbulent World." Ethics & International Affairs 6: 1—19.

Shapiro, Robert J. (2008) Futurecast: How Superpowers, Populations, and Globalization Will Change the Way You Live and Work. New York: St. Martin's Press.

Stewart, Devin T., Nikolas K. Glodev, and David Andelman. (2008) "Roundtable Nation-State," retrieved from www.carnegiecouncil.org.

الفصل الثاني

نظريات السياسة الدولية

Theories of World Politics

مخطط الفصل

- **النظريات والتغيير السياسة الدولية**
- **الواقعية**
- **الليبرالية**
- **البنائية**
- **موضوع للجدل: كيف يمكن للدول أن ترد على تفشي للزومبي ؟**
- **توجهات نظرية أخرى: النسوية و النقد الماركسي**
- **نظرة عن قرب: القيم و المصالح**
- **النظرية العالمية ومستقبل العالم**

> **"ذلك الذي يجب أن يعمل بدون نظرية كبحار في قارب بدون موجه أو بوصلة فلن يعلم متى سننتهي" ليورناردو دافنشي**



التحديات النظرية. نحن نعيش في عالم من الظروف المتغيرة باستمرار. العديد من الاتجاهات تتكشف، وبعضها في اتجاهات متضادة، والعقبات لفهم السياسة العالمية بدقة موجودة. عندما تبدأ دراستك للاتجاهات والتحولات في السياسة العالمية، التحدي الخاص بك هو التفسير النظري لمعنى عالم متغير

تصور نفسك أنك الرئيس المنتخب حديثاً في الولايات المتحدة ، هناك ترتيب لإلقاء خطاب حالة الإتحاد حيث ستقدم آرائك حول الوضع الدولي وسياستك الخارجية للتعامل مع هذا الوضع. عليك مسؤولية تعريف الأوجه الأكثر جداره بالاهتمام وشرح أسباب ترتيبك لتلك الأولويات. لتقنع المواطنون بأن هذه القضايا مهمة، عليك أن تقدمها كجزء من الصورة الأكبر للعالم. لذلك، وبناءً على إدراكك للسياسة الدولية، يجب أن تفكر نظرياً . يجب أن تكون حذراً، لأن تفسيراتك ستعتمد على افتراضاتك حول الحقائق الدولية والتي قد يشكك بها مواطنوك. مساعي تفسير العالم، والتنبؤ بمشاكل دولية جديدة، وتسويق أخرى على شكل سياسات للتعامل معها حتماً سيقود إلى الجدل لأن حتى العقلاء يرون الحقيقة بشكل مختلف .

عندما يواجه القادة هذه الأنواع من التحديات الفكرية، لحسن حظهم فإنهم يستطيعون الاستفادة من بعض النظريات العديدة عن العلاقات الدولية. النظرية هي مجموعة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال افتراضات ودلائل حول ظاهرة معينة تضم خصائصها وأسبابها ونتائجها المحتملة وآثارها الأخلاقية. تقدِّم النظريات خريطة أو إطار مرجعي تجعل العالم المعقد والمحير قابلاً للفهم.

النظريات والتغيير في السياسة الدولية

Theories and Change In World Politics

نظريات العلاقات الدولية تحدد الظروف التي تحتها يتواجد علاقة بين عاملين أو أكثر، وتشرح أسباب هذه العلاقة، كما يشرح عالما السياسة (بروس جنتلسون وإلي رانتر) (Jentleson, Bruce and Ely Ratner ٢٠١١، ص٩) : النظرية تعمق فهم أنماط السببية في حالة معينة من خلال التعمق أكثر من مجرد ظرفيتها وخصوصيتها وذلك للوصول إلى العوامل القابلة للتعميم بشكل أوسع.

اختيار أي نظرية للقبول بها مهمة هامة. لأن كل واحدة من النظريات مبنية على فرضيات مختلفة حول طبيعة العلاقات الدولية، وتقدم وجهات نظر مختلفة حول الأسباب، وتقدم توصيات مختلفة للسياسة الخارجية.

في الواقع، إن قائمة النظريات طويلة. والنظريات المتضاربة حول السياسة الدولية كثيرة، ولا يوجد اتفاق حول أيها أكثر فائدة . والسبب في ذلك أن العالم يتغير باستمرار ولا توجد نظرية أثبتت قدرتها على جعل الأحداث الدولية مفهومة في كل الظروف الدولية. لذلك هناك صعود وهبوط متواصلين في شعبية نظريات العلاقات الدولية، هذا الصعود والهبوط والشعور بالفائدة ، يعتمد على الوضع الدولي القائم في فترة تاريخية معينة.

تاريخ العالم هو تاريخ من التغيرات في التفسير النظري للعلاقات الدولية، في أي فترة معينة، ينشأ نموذج أو الطريقة الغالبة في النظر إلى موضوع معين مثل العلاقات الدولية، ويؤثر في الحكم على أي الخصائص في هذا الموضوع هي الأكثر أهمية. أي الألغاز يجب حلها أو ما هي المعايير التحليلية التي تحكم عملية البحث مع الوقت، يتم تعديل النماذج أو التخلي عنها عندما تفشل تأكيداتها في أن تعكس الأنماط القائمة من السلوك الدولي. هذه النماذج أو "الافتراضات الأساسية التي يضعها العلماء عن العالم الذي يدرسونه ***(Vasquez 1997)***، تميل في نهاية المطاف إلى التعديل كي يتسنى تفسير تطورات جديدة.

أيضاً، فإن النظريات ليست مجرد أدوات سلبية لتفسير الأحداث التاريخية فمن حيث أنها توفر المعلومات لنظرة القائد السياسي حول العالم، التوجهات النظرية نستطيع لعب دور أساس في التأثير على الخيارات السياسية: بالنسبة لصُنَّاع القرار للنظريات ثلاث استخدامات مهمة ***(Jentleson and Ratner 2011)*** :

– قيمة تشخيصية: تساعد صُنَّاع القرار في تقييم القضايا التي يواجهونها وذلك بتوفير المقدرة لهم بتجاهل الأنماط والتركيز على العوامل المسببة الهامة .

– قيمة إدراكية: تقدم إطار عام لفهم الاستراتيجيات ودور الفعل على السياسات.

– قيمة استخلاص العبر: تسهل عملية وضع تقييم نقدي للسياسات من أجل التوصل إلى استنتاجات حول نجاح أو فشل سياسة معينة .

فعلى سبيل المثال ، قادت رؤى النظرية الواقعية (والتي سيتم شرحها لاحقاً في هـذا الفصـل) مـن خـلال إظهارها أهمية توازن القوى، الرئيس الأمريكي نيكسون لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في العام ١٩٧١ . من نفس المنطلق الواقعي، فإن نيكسون تغاضى عن خلافاته الأيديولوجية مع حكومتهم وسعى لإقامة علاقات تقوم على تحقيق المصالح الإستراتيجية المشتركة. وخاصة في موازنة قوة الإتحاد السوفيتي. في الآونـة الأخـيرة، نجـد أن الأفكار الليبرالية حول نشر الديمقراطية، متخذة من التركيز الواقعي على القوة العسكرية وازدراء المنظمات الدولية على شاكلة نهج المحافظين الجدد في السياسة الخارجية. وكان ذلك محورياً في قـرار الولايـات المتحـدة للـذهاب إلى الحرب ضد العراق في عام ٢٠٠٣.

وكما حاول الاقتصادي البريطاني الشهير جون مينارد كينـز (***John Maynard Keynes, 1936***) " إن أفكـار فلاسفة الاقتصاد والسياسة، سواء كانوا محقين أو على خطأ، أكثر قوة ممـا هـو شـائع. في الواقـع أن العـالم محكـوم بالقليل من غيرهم. إن الرجال العمليون الذين يعتقدون أنهم بعيدون عن أي تأثيرات فكريـة عـادةً مـا يكونـون عبيداً لاقتصاديين بائدين" .

ببساطة، فإن العلاقة بـين النظريـة والأحـداث التاريخيـة هـي علاقـة تفاعليـة . النظريـات تـؤثر وتتـأثر بالأحداث والسلوك الدوليين. الغرض من هذا الفصل هو المقارنـة بـين الافتراضـات والأسـباب (كـما تـدعيها) ووصفات السياسات لكل من الواقعية والليبرالية والبنائيـة والـرؤى النظريـة الأكثـر شـيوعاً والتـي يسـتخدمها صانعوا القرار والعلماء لتفسير العلاقات الدولية. وعلاوةً على ذلك، فـإن الفصـل يوسـع نطـاق التنظـير الـدولي المعاصر من خلال أيضاً تقديم نقدي النسوية والماركسية لهذه الرؤى الثلاث المهيمنة.

"بدون نظرية الخبرة ليس لها معنى . بدون نظرية لا يوجد سؤال يسأل إذن بدون نظرية لا يوجد تعلم" دبليو ادواردز ديمينج (عالم إحصاء) .

الواقعية

Realism

الواقعية هي أقدم من المدارس السائدة في الفكر ولها تاريخ طويل ومميز يعود إلى كتابات ثوسيديد عن حرب البيلوبونيسية في اليونان القديمة. من الشخصيات المؤثرة الأخرى التي ساهمت في الفكر الواقعي تشمل فيلسوف القرن السادس عشر الإيطالي نيكولو مكيافيلي والفيلسوف الإنجليزي في القرن السابع عشر توماس هوبز. الواقعية تستحق دراسة متأنية لأن نظرتها لا تزال تقود الكثير من فهم السياسة الدولية.

النظرة الواقعية *Realist Worldview*

الواقعية، كما تطبق على السياسة الدولية المعاصرة، تعتبر الدولة الفاعل الأكثر أهمية على الساحة العالمية لأنها لا تستجيب لأية سلطة سياسية عليا . الدول ذات السيادة تعني : لديها السلطة العليا على أراضيها و مواطنيها، ولا يوجد فاعل آخر يقف أعلى منها ليمارس الشرعية والقوة القسرية ويتحكم بالنظام العالمي. بتركيزهم على عدم وجود سلطة عليا يمكن للدول اللجوء إليها للحماية و لتسوية النزاعات، يصور الواقعيون السياسة العالمية على أنها صراع متواصل ومتكرر من أجل القوة حيث يهيمن القوي على الضعيف. لأن كل دولة مسؤولة في نهاية المطاف عن بقائها و تشعر بعدم الثقة في نوايا جيرانها، تقول الواقعية أن القيادات السياسية الحكيمة تقوم ببناء جيوش وتحالفات قوية لتعزيز أمنها الوطني. وبعبارة أخرى، تؤدي الفوضى الدولية حتى بالقادة حُسَان النية لممارسة **المساعدة الذاتية** بزيادة القوة العسكرية الخاصة بهم، والتحالف الانتهازي مع الآخرين لردع الأعداء المحتملين.

مع ذلك، فالنظرية الواقعية لا تستبعد احتمال أن القوى المتنافسة ستتعاون بشأن تحديد الأسلحة أو مسائل الأمن الأخرى ذات الاهتمام المشترك. بدلاً من ذلك، فإنها تؤكد ببساطة أن التعاون سيكون نادراً لأن الدول تقلق بشأن التوزيع غير المتكافئ **للمكاسب النسبية**، أو التوزيع غير العادل للمنافع من التعاون، واحتمال أن يغش الجانب الآخر في الاتفاقيات. يتعين على أن لا يعهد القادة أبداً بمهمة الحماية الذاتية لمنظمات الأمن الدولي أو القانون الدولي، ويجب أن يقاوموا جهود تنظيم السلوك من خلال الإدارة العالمية.

مع احتمال التبسيط الزائد للنظرية ، يمكن تلخيص رسالة الواقعية بالافتراضات التالية والمقترحات المرتبطة بها:

- الناس بطبيعتهم أنانيون ومندفعون للتنافس مع الآخرين للهيمنة والميزة الذاتية. مكيافيللي يصور هذه النظرة الواقعية للطبيعة البشرية في عمله الأمير، حيث يجادل أن الناس بشكل عام "لا يشكرون، متقلبون، ومخادعون، وحريصون على تجنب المخاطر، ومتعطشون لتحقيق المكاسب، وإذا كنت مفيداً لهم فهم جميعا معك، ويقدمون لك دمائهم، وممتلكاتهم وأبنائهم طالما أن الخطر بعيد، ولكن عندما يقترب فإنهم ينقلبون عليك ".
- استطراداً، فإن الالتزام الأساسي لكل دولة -الهدف الذي يجب أن تخضع له جميع الأهداف الوطنية الأخرى هو الحصول على القوة من أجل تعزيز **المصلحة الوطنية**. "القوة تصنع الحق"، والتفضيلات الفلسفية أو الأخلاقية للدولة ليست جيدة أو سيئة. ما يهم هو ما إذا كانت تخدم مصلحتها الذاتية. كما قال ثوسيديد ذلك "معيار العدالة يعتمد على المساواة في القدرة على الإجبار ... القوي يفعل ما توفره القوة على القيام به والضعيف يقبل ما عليه القبول به".

- السياسة العالمية هي صراع على القوة– على حد تعبير توماس هوبز– "حرب الجميع ضد الجميع" – وإمكانية القضاء على غريزة السعي للقوة هو تطلع مثالي ميؤوس منه . في سعيهم وراء القوة ، يجب على الدول توفير قدرات عسكرية كافية لردع هجوم من قِبل أعداء محتملين ولممارسة النفوذ على الآخرين؛ وبالتالي فإن الدول "تستعد للحرب للحفاظ على السلام". النمو الاقتصادي مهم في المقام الأول كوسيلة للحصول على ولتوسيع قوة الدولة وهيبتها وأقل أهمية للأمن القومي مما هي عليه القوة العسكرية .
- الفوضى الدولية وعدم وجود الثقة تكرس مبدأ المساعدة الذاتية ويمكن أن تؤدي إلى **المعضلة الأمنية**. أي كلما بنت الدولة قوتها لحماية نفسها، يصبح البعض الآخر حتما مهدداً، ومن المرجح أن يرد بالمثل. و عادةً ما يظهر سباق تسلح بوصفه مظهراً من مظاهر المعضلة الأمنية، فحتى لو كانت دولة ما تتسلح حقا لأغراض دفاعية فقط، إلا أنه من العقلانية في نظام المساعدة الذاتية للأعداء أن يفترضوا الأسوأ ومواكبة أي ازدياد في التسلح.
- إذا سعت جميع الدول إلى تحقيق أقصى قدر من القوة، سيتم الحفاظ على الاستقرار من خلال **ميزان القوى**، حيث توفر التحولات في التحالفات مقدرة مواجهة القوة المتنامية لدولة أخرى أو لسلوكها التوسعي. وبالتالي قد يكون سعي الدولة لحلفاء من أجل زيادة قدرتها على الدفاع عن نفسها، ولكن لا ينبغي أن يفترض ولائهم وموثوقيتهم، وينبغي التنصل من الالتزامات للحلفاء إذا لم يعد من المصالح الوطنية لدولة ما احترام تلك الالتزامات (انظر الفصل الثامن لمزيد من المناقشة).

بتأكيدهم على طبيعة الحياة الدولية القاسية، غالبا ما يشكك الواقعيون بالسماح بإدخال الاعتبارات الأخلاقية في مداولات السياسة الخارجية. فكما يرون، بعض السياسات تحركها الضرورات الإستراتيجية التي قد تتطلب القادة الوطنيين تجاهل المعايير الأخلاقية. جزء لا يتجزأ من هذه "فلسفة الضرورة" هو التمييز بين الأخلاق الخاصة، التي توجه سلوك الناس العاديين في حياتهم اليومية، *الريزون دي إتا* (منطق الدولة)، الذي يحكم سلوك القيادات المسؤولة عن أمن وبقاء الدولة. فالإجراءات التي تمليها المصلحة الوطنية يجب أن تتم مهما بغيضة في ضوء الأخلاقيات الخاصة. متأملا قراره بإرسال قوات أمريكية إضافية إلى أفغانستان في عام ٢٠١٠، وأثناء خطاب قبوله لجائزة نوبل للسلام، لاحظ الرئيس أوباما أنه " أنا أواجه العالم كما هو، ولا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة التهديدات إلى الشعب الأمريكي".

تطور الواقعية ***The Evolusion of Realims***

لقد رأينا كيف أن الجذور الفكرية الواقعية تصل إلى اليونان القديمة. أنها تمتد أيضا خارج العالم الغربي إلى الهند والصين. فمناقشات "سياسة القوة" تكثر في الأرثاشاسترا، الأطروحة الهندية حول فن الحكم والتي كتبها كاوتليا خلال القرن الرابع قبل الميلاد، وكذلك في الأعمال التي كتبت بواسطة هان فاي وشانغ يانغ في الصين القديمة.

ظهرت الواقعية الحديثة عشية الحرب العالمية الثانية، عندما تعرض الاعتقاد السائد بوجود انسجام طبيعي بين مصالح الدول للهجوم. فقط قبل ذلك بعقد من الزمان، كان هذا الاعتقاد قد أدى بالعديد من الدول للتوقيع على **تحالف كيلوج برياند** عام ١٩٢٨ ، والذي تخلت فيه الدول عن الحرب كأداة للسياسة الوطنية. الآن، مع انتهاك كل من ألمانيا النازية ، إيطاليا الفاشية ، واليابان الإمبراطورية للمعاهدة، اشتكى المؤرخ والدبلوماسي البريطاني ***E. H. Carr*** (١٩٣٩) من أن افتراض وجود اهتمام عالمي في السلام سمح للكثير من الناس إلى "التهرب من حقيقة غير مستساغة حول اختلاف جوهري في المصالح بين الدول الراغبة منها في الحفاظ على الوضع والدول التي ترغب في تغييره". وفي محاولة لمواجهة ما اعتبروه نهجاً طوباويا قانونياً بالشؤون الخارجية، رسم راينهارد نيبور ***Reinhold Niebuhr*** (١٩٤٧) وهانس مورغنثاو ***Morgenthau Hans J.(1948)*** ، وغيرهما من الواقعيين وجهة نظر متشائمة للطبيعة البشرية. مرددين مقولات فيلسوف القرن السابع عشر باروخ سبينوزا، فالكثير منهم أشار إلى الصراع بين العاطفة الفطرية والعقل؛ علاوةً على ذلك، وفي تقليد للقديس أوغسطين، فقد شددوا على أن الشهية المادية تمكن العاطفة من أن تطغى على العقل. بالنسبة لهم، كانت حالة الإنسان مثل قوى النور والظلام التي من شأنها القتال على الدوام من أجل السيطرة.

لقد ظهرت الصورة التي رسمها الواقعيون للحياة الدولية مقنعة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. إن بدء التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتوسيع الحرب الباردة إلى صراع أوسع بين الشرق والغرب، والأزمات الدورية التي هددت بالتحول إلى عنف عالمي، كلها كانت تؤيد تركيز الواقعيين "على حتمية الصراع، وضعف آفاق للتعاون، وتشعب المصالح الوطنية بين دول تتسم بالأنانية الفاسدة، و تسعى للحصول على القوة.

في حين سعت هذه المسماة بالواقعية الكلاسيكية لشرح سلوك الدولة من خلال دراسة الافتراضات حول دوافع الناس على المستوى الفردي من التحليل، شددت الموجة التالية من الواقعية التنظير على المستوى العالمي من التحليل. فاقترح كينيث والتز ***Kenneth Waltz (1979)*** ، المؤيد الرئيسي **للواقعية الجديدة** (التي تسمى أحيانا "الواقعية البنيوية")، أن الفوضى الدولية- وليس جانب شر مزعوم للإنسان- تفسر لماذا تنغلق الدول في منافسة شرسة مع بعضها البعض. وكان غياب حكم مركزي ما حدد هيكلية السياسة الدولية. كونها ضعيفة وغير آمنة، فقد تصرفت الدول بشكل دفاعي من خلال تشكيل تحالفات ضد التهديدات التي تلوح في الأفق. وفقا لوالتز، فإن توازن القوى يتشكل تلقائياً في البيئات التي تسودها الفوضى. وحتى عندما يتعطل فيها هذا التوازن، سرعان ما يتم استعادته.

على الرغم من أن هناك مواضيع مشتركة في جميع توجهات الفكر الواقعي ، إلا أن أنواع مختلفة من الواقعية تركز على بعض الميزات. كما هو مبين في الجدول ١ , ٢، فالواقعية الكلاسيكية تركز في المقام الأول على " مصادر و استخدامات القوة الوطنية ... والمشاكل التي تواجه القادة في إجراءات السياسة الخارجية " (***Taliferro et. Al., 2009, p.16***). الواقعية الهيكلية، على النحو الذي تصوره كينيث والتز ، والذي غالبا ما يشار إليه بالواقعية الدفاعية لتمييزه عن البديل الأكثر حداثة، الواقعية الهجومية. على الرغم من أن كلاهما من النظريات الواقعية الهيكلية ، فالرؤيتين تختلفان فيما يتعلق بالدافع الأساسي لسلوك الدولة والصراع. ترى **الواقعية الدفاعية** أن الدول تركز على الحفاظ على الأمن عن طريق موازنة الآخرين والحفاظ بشكل أساسي على الوضع الراهن، في حين ترى **الواقعية الهجومية** الدول تسعى لضمان الأمن من خلال تعظيم قوتها بشراسة. تأخذ الواقعية الكلاسيكية الجديدة من كل من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الهيكلية للتأكيد على كيفية " ترجمة المتغيرات على مستوى النظام عندما تكون متغيرات متداخلة عند دراسة متغيرات مستوى الدولة مثل إدراك صُنَّاع القرار وبنية الدولة المحلية " (***Ringsmose and Rynning,2008, p.27***).



رواد الواقعية سياسات القوة. في الأمير (١٥٣٢) والطاغوت (١٦٥١)، نيكولو مكيافيلي (يمين) وتوماس هوبز (يسار)، على التوالي، جادلا لارتكاز القرارات الدولية على المصلحة الذاتية. والحكمة والقوة والمصلحة فوق كل الاعتبارات الأخرى. هذه شكلت الأساس لما أصبح مجموعة متزايدة من التفكير الواقعي الحديث الذي يقبل بالاندفاع نحو القوة كضرورة لفن الحكم والحكمة اللازمة أكثر أهمية من أي اندفاع آخر.

حدود الفكر الواقعي *The Limits of Realist Thoughts*

مهما كان مقنعا تصور الواقعيين للخصائص الأساسية للسياسة الدولية، عانت توصيات سياستهم من عدم الدقة في الطريقة التي تستخدم فيها مصطلحات رئيسية مثل القوة والمصلحة الوطنية. لذلك، عندما ينتقل التحليل إلى ما وراء التأكيد على أن على القادة الوطنيين الحصول على القوة لخدمة المصلحة الوطنية، تبقى أسئلة مهمة: ما هي العناصر الأساسية للقوة الوطنية؟ ما هي الاستخدامات الأفضل للقوة بما يخدم المصلحة الوطنية؟ لم تقدم الأسلحة الحماية أو تثير سباقات تسلح مكلفة؟ هل تعزز التحالفات دفاعات الدولة أم تشجع التهديد بتحالفات مضادة؟

من وجهة نظر منتقدو الواقعية، فالسعي لتحقيق الأمن من خلال حشد القوة يؤدي إلى الهزيمة الذاتية. إن السعي إلى تحقيق الأمن المطلق من قبل دولة ما سينظر إليه على أنه خلق حالة اللاأمن بالمطلق لغيرها من أعضاء النظام، و النتيجة أن الجميع أصبح مغلقا في حلقة متصاعدة من التدابير المضادة مهددةً أمن الجميع (*Vasques, 1998*).

لم يتقدم الواقعية أية معايير لتحديد ما هي البيانات التاريخية الهامة في تقييم مقولاتها وما هي القواعد المعرفية الواجب إتباعها عند تفسير المعلومات ذات الصلة (*Vasquez and Elman, 2003*). حتى التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي تدفقت فحواها من منطق النظرية، في كثير من الأحيان متضاربة. لقد كان الواقعيون أنفسهم، على سبيل المثال، منقسمون بشكل حاد حول ما إذا كان تدخل الولايات المتحدة في فيتنام قد خدم المصلحة القومية الأمريكية وفيما إذا ساهمت الأسلحة النووية في تحقيق الأمن الدولي. وبالمثل، على الرغم من أن بعض المراقبين يستخدم الواقعية لتفسير مبررات الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ (*Gvosdev, (2005*، ، بينما اعتمد آخرون على حجج الواقعية لانتقاد الغزو (*Mansfield and Snyder, 2005a; Mearsheimer and Walt, 2003*).

وأشار عدد متزايد من النقاد أيضا إلى أن الواقعية لم تأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة الهامة في السياسة العالمية. فعلى سبيل المثال، لم تستطع تفسير إنشاء مؤسسات تجارية وسياسية جديدة في أوروبا الغربية في الخمسينات و الستينات، حيث السعي التعاوني للمنفعة المتبادلة أدى بالأوروبيين بعيداً عن سياسات القوة الجامحة التي جلبت لهم الحروب المستمرة منذ ولادة الدولة- الأمة قبل نحو ثلاثة قرون. بدأ نقاد آخرون بالقلق حول نزعة الواقعية لتجاهل المبادئ الأخلاقية والتكاليف المادية والاجتماعية لبعض وصفاتها السياسية المفروضة، مثل إعاقة النمو الاقتصادي الناجمة عن النفقات العسكرية غير المقيدة.

على الرغم من أوجه القصور في الواقعية، لا يزال العديد من الناس يواصلون التفكير في السياسة العالمية في اللغة التي أُسست من قِبل الواقعيين، خاصة في أوقات التوتر العالمي. فمن الأمثلة الحديثة يمكن العثور في

تصريحات مستشار إدارة بوش السابق مايكل جيرسون (٢٠٠٦) حول الكيفية التي يجب على الولايات المتحدة التعامل فيها مع طموحات إيران النووية. فقد جادل منطلقاً من الافتراض الواقعي أن "السلام ليس حالة طبيعية"، كما دعا إلى رد الأمريكي على أساس قوي يقوم على العينين فولاذيتين تركزا على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. "يجب أن يكون هناك شخص في العالم قادر على رسم خط- شخص يقول: إلى هنا فقط، بعدها ممنوع" خلص إلى القول بأن السلام، لا يمكن أن يتحقق من خلال "سياسة خارجية خجولة التي تسمح لتهديدات رهيبة في الظهور". بدون أن يدفع أولئك الذين يهددون الآخرين الثمن "العدوان سوف تكون عالمي."

الجدول رقم (١ , ٢). مقارنة الأوجه المختلفة للواقعية

النوع	النظرة للنظام الدولي	ضغط النظام	أهداف الدولة الرئيسية	التفضيلات العقلانية للدولة
الواقعية الدفاعية	مهم جدا	بناء القوة لردع المعتدين	البقاء	النظام القائم
الواقعية الهجومية	مهم جدا	التركيز على التجميع المكثف للقوة	البقاء	التغيير(الهيمنة متوقعة)
الواقعية الكلاسيكية	مهم إلى حد ما	دفاعية أو هجومية	تختلف(مثلا الأمن أو القوة أو المجد	النظام القائم أو التغيير
واقعية الكلاسيكية الجديدة	مهم	دفاعية أو هجومية	تختلف(مثلا الأمن أو القوة أو المجد	النظام القائم أو التغيير

المصدر: مبني على ***Taliferro et. Al., 2009 ; Rynning and Ringmose, 2008*** :

الليبرالية
Liberalism

لقد صنفت الليبرالية بأنها "التحدي المعاصر الأقوى إلى الواقعية" ***(Caporaso, 1993, p. 465)***. كالواقعية، فأن لدى الليبرالية أصول متميزة، بجذور فلسفية تمتد إلى الفكر السياسي لجون لوك و إيمانويل كانط، وآدم سميث. تتطلب الليبرالية اهتمامنا لأنها تتحدث عن قضايا تتجاهلها الواقعية، بما في ذلك تأثير السياسة الداخلية على سلوك الدولة، والآثار المترتبة على الترابط الاقتصادي، ودور المعايير والمؤسسات العالمية في تعزيز التعاون الدولي.

النظرة العالمية لليبرالية ***The Liberal Worldview***

هناك العديد من المدارس المتميزة من الفكر داخل التقليد الليبرالي، فاستخلاص استنتاجات واسعة من هذه الجسم النظري المتنوع يحمل المخاطر احتمال تشويه موقف أي كاتب معين. ومع ذلك، هناك قواسم مشتركة كافية لاستخلاص بعض المواضيع العامة.

الليبراليون يختلفون عن الواقعيين في عدة طرق هامة. في صميم الليبرالية هو الاعتقاد في العقل وإمكانية التقدم. الليبراليون يرون أن الفرد هو مصدر القيمة المعنوية والتأكيد على أن البشر يجب أن يعاملوا على أنهم الغايات بدلاً من الوسائل. في حين ينصح الواقعيون صناع القرار إلى السعي للوصول على أهون الشرور بدلاً من الخير المطلق، يؤكد الليبراليون على مبدأ أخلاقي أكثر من السعي وراء القوة، والمؤسسات أكثر من القدرات العسكرية *(انظر Wilkinson, 2011; Ikenberry,2011)*. إذن، فالسياسة على المستوى العالمي تصبح نضال من أجل التوافق وتحقيق المكاسب المشتركة أكثر من كونها صراع على القوة والهيبة.

عدة أفكار طبيعية تعطي تعريف للنظرية الليبرالية. وتشمل هذه (١) الحاجة إلى استبدال المواقف التي تؤكد على وحدة الجنس البشري عن تلك التي تشدد على الولاء الضيق للدول المستقلة ذات السيادة، (٢) أهمية الأفراد- كرامتهم الأساسية والمساواة الأساسية والحاجة المماثلة لوضع حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحرية كأكثر أهميةً من المصالح الوطنية و استقلال الدولة. (٣) استخدام قوة الأفكار من خلال التعليم لإثارة الرأي العام العالمي ضد الحرب.

بدلاً من إلقاء اللوم على شهوة كامنة من أجل القوة كمسبب للصراع الدولي، يخطئ الليبراليين الظروف التي يعيش فيها الناس. إصلاح هذه الأوضاع، كما يقولون، من شأنها تعزيز احتمالات السلام. العنصر الأول المشترك لفروع مختلفة من الفكر الليبرالي هو التركيز على إجراء إصلاحات سياسية لإقامة ديمقراطيات مستقرة. وودرو ويلسون، على سبيل المثال، أعلن أن "الحكومات تجعل الحروب أقل احتمالا." وافق فرانكلين روزفلت في وقت لاحق، مؤكداً "استمرار صيانة وتحسين الديمقراطية تشكل الضمانة الأكثر أهمية للسلم الدولي"

يقال أنه على أسس من التسامح والتسوية، والحريات المدنية و الديمقراطية، و الثقافات السياسية يمكن تجنب القوة المميتة كوسيلة لتسوية الخلافات. بدلاً من القوة، توفر الدبلوماسية وسيلة لتحقيق حلول مقبولة من الطرفين لمشكلة مشتركة، وتمكن القادة من التفاوض والمساومة مع بعضهم البعض في السياسة بطريقة سلمية. السياسة لا تُرى على أنها لعبة محصلتها صفر، حيث أن استخدام الإقناع بدلاً من الإكراه، والاعتماد على الأساليب القضائية لتسوية المطالب المتضادة هي الوسيلة الأساسية للتعامل مع الصراع.

وفقاً للنظرية الليبرالية، ممارسات تسوية النزاعات المستخدمة في المنزل، يمكن أن تستخدم أيضا عند التعامل مع النزاعات الدولية. القادة الذين تعلموا الثقافات الديمقراطية لديهم نظرة مشتركة. عند استعراضهم

للسياسة الدولية باعتبارها امتداداً للسياسة الداخلية، فأنهم يُعَممون تطبيق قواعدهم لتشمل تنظيم المنافسة الدولية. النزاعات بين الحكومات الديمقراطية نادرا ما تصعد إلى حرب لأن كل طرف يقبل بشرعية الآخر، ويتوقع منه الاعتماد على الوسائل السلمية لحل النزاع. وتتعزز هذه التوقعات بسبب الطبيعة الشفافة للديمقراطية. فالأعمال الداخلية للأنظمة السياسية الحاكمة مفتوحة يمكن أن يتم التدقيق بها من قبل أي شخص، وبالتالي، فإنه من الصعب تشويه صورة الحكومات الديمقراطية بأنها تصنع المكائد لخصومها.

التوجه الثاني المشترك قي التنظير الليبرالي هو التركيز على التجارة الحرة. فكرة أن التجارة يمكن أن تقلل من الصراع له جذور في أعمال إيمانويل كانط، تشارلز دي مونتسكيو ، وآدم سميث، وآخرون من مفكرو عصر النهضة. "ليس هناك ما هو أكثر ملائمة لبروز الأدب والتعلم"، أشار فيلسوف الليبرالية ديفيد هيوم (١٨١٧)، "من عدد من الدول المتجاورة والمستقلة، والمتصلة بواسطة التجارة." وقد تبنت هذا الرأي فيما بعد من قبل كلية مانشستر للاقتصاد السياسي وشكل هذا الرأي أيضاً الأساس للطعن الشهير الذي قدمه نورمان آنجيل (١٩١٠) ضد مقولة أن الغزو العسكري ينتج ازدهاراً اقتصادياً.

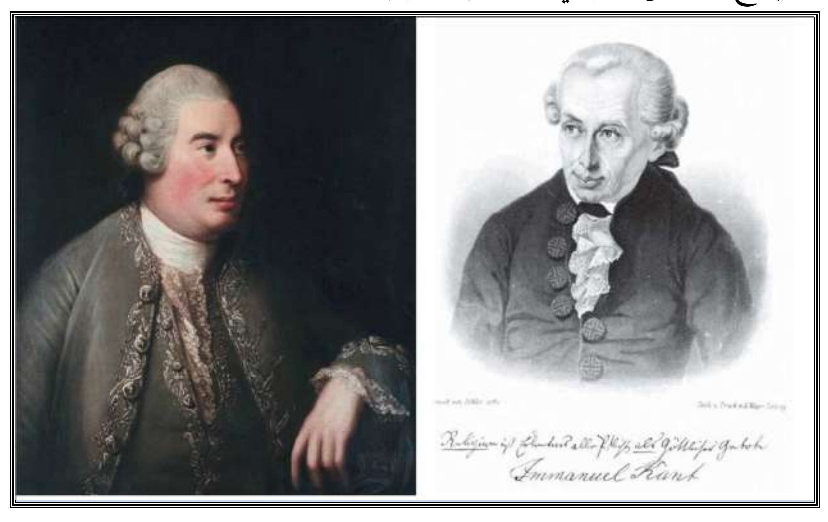
إن المذهب القائل بأن التجارة دون قيود تساعد على الحيلولة دون تصعيد الخلافات إلى حروب يقوم على عدة مقترحات: أولاً، العلاقات التجارية تخلق حافزاً مادياً لحل النزاعات سلميا: الحرب تقلل من الأرباح من خلال قطع التبادلات الاقتصادية الحيوية. ثانياً، هناك نخبة من رجال الأعمال العالميون و هم الأكثر استفادةً من هذه التبادلات و يشكلون مجموعة مصالح عبر الوطنية قوية ومن مصلحتها تشجيع إيجاد حلول ودية للخلافات المتفاقمة. وأخيراً، فشبكة التجارة بين الدول تزيد من الاتصالات، وتؤدي إلى التقليل من الأنانية الوطنية، وتشجع الجانبين على تجنب المواجهات المدمرة. وعلى حد قول ريتشارد كوبدين الذي كان معارضا لقوانين الذرة الحمائية التي كانت تنظم لتجارة الحبوب البريطانية الدولية: "التجارة الحرة ما هي لماذا؟، لماذا كسر الحواجز التي تفصل الأمم ؛ تلك الحواجز، التي تعشش خلفها مشاعر الفخر والثأر والكراهية والغيرة، والتي تنفجر بين الحين والآخر خارج حدودها، وتغرق بلدان بأكملها بطوفان من الدم. "

وأخيراً، فإن القاسم المشترك الثالث في التنظير الليبرالي هو الدعوة إلى المؤسسات العالمية. يوصي الليبراليون باستبدال سياسة توازن القوى المميتة بمنظمات قائمة على مبدأ أن تهديداً للسلام في أي مكان هو تهديد مشترك للجميع. و يرون أن سياسة خارجية تتكشف في مجتمع عالمي وليد يسكنه فاعلون يدركون تكلفة الصراع، ويتقاسمون مصالح كبَّرى، ويمكن تحقيق تلك المصالح عن طريق استخدام المؤسسات للتوسط في النزاعات كلما أدى الإدراك الخاطئ إلى جرح الأحاسيس ، أو إلى إثارة المشاعر الوطنية و تهديد العلاقات السلمية.

تطور الليبرالية *The Evolution of liberalism*

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، برزت النظرية الليبرالية المعاصرة إلى الصدارة. أنها الحرب التي ليس فقط قد شارك فيها أكبر عدد من الدول على مساحة جغرافية واسعة أكثر من أي حرب سبقتها، إلا أن العلوم والتكنولوجيا الحديثة جعلت منها حرب من الآلات. وتم تطوير الأسلحة القديمة و أنتجت بكميات أكبر؛ أسلحة جديدة أكثر فتكا تم تصنيعها و نشرها. و عند نهاية هذه المذبحة، كان ما يقرب من ٢٠ مليون شخص قد قتل.

بالنسبة لليبراليين مثل الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، كانت الحرب العالمية الأولى "الحرب لإنهاء كل الحروب". واقتناعا منها بأن حرب مروعة أخرى ستندلع إذا استأنفت الدول ممارسة سياسة القوة، لذلك، اتجه الليبراليون إلى إصلاح النظام العالمي. هؤلاء "المثاليون"، كما كانوا يسمون من قبل الواقعيين المتشددين، أصبحوا عموما جزءً من واحدة من ثلاث مجموعات (***Herz, 1951***). المجموعة الأولى دعت إلى إنشاء مؤسسات عالمية لاحتواء الصراع على القوة بين دول تعمل لخدمة مصالحها الذاتية، و لا تثق ببعضها البعض. كانت عصبة الأمم تجسيدا لهذا النوع من الفكر الليبرالي. أمل مؤسسوها بمنع الحروب في المستقبل من خلال تنظيم نظام أمن جماعي من شأنه أن يحشد المجتمع الدولي بأسره ضد معتدين محتملين. أعلن مؤسسو العصبة أن السلام غير قابل للتجزئة: أي هجوم على عضو واحد من العصبة يعتبر هجوما على الجميع. لأنه لا يوجد دولة أكثر قوة من جميع الدول الأخرى مجتمعة، مما سيردع المعتدين و يؤدي إلى تجنب الحرب.



الرواد في السعي من أجل النظام العالمي. كمنتج من عصر النهضة، حاول الفيلسوف الاسكتلندي ديفيد هيوم (يسار) لتهدئة القلق الواقعي لديه بأن المنطق هو "رقيق المشاعر" من خلال تبني العقيدة الليبرالية توليد الثروة في الأسواق والتجارة الحرة التي يمكن أن تربط الناس معاً بشكل متماسك لخلق مجتمع مدني سلمي. متأثراً بديفيد هيوم وبجان جاك روسو، ساعد عمانوئيل كانط (يمين) في كتابه السلام الدائم (١٧٩٥) لإعادة تعريف النظرية الليبرالية الحديثة من خلال الدعوة للمواطنة العالمية (وليس الدولة)، والتجارة الحرة، واتحاد الديمقراطيات كوسيلة للسلام.

المجموعة الثانية دعت إلى استخدام الإجراءات القانونية للتحكيم في المنازعات قبل أن تتصاعد إلى نزاع مسلح. التحكيم هو إجراء قضائي من أجل حل الصراعات عن طريق إحالتها إلى محكمة دائمة لتصدر قراراً مُلزما. بعد الحرب مباشرة، وضعت العديد من الحكومات نظاماً أساسياً لإنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة (*PCIJ*) والتي أشاد بها برنار لودر، الرئيس الأول للمحكمة. مع إطلالة حقبة جديدة من الحضارة، عقدت محكمة العدل الدولية (*PCIJ*) جلستها العامة الافتتاحية في أوائل ١٩٢٢ ولم تصدر أول حكم لها في قضية خلافية إلا في العام التالي. الليبراليون لقد أصر المؤيدون للمحكمة على أن المحكمة الدولية (*PCIJ*) ستحل محل الرد العسكري و ذلك بوجود هيئة قضائية قادرة على جمع حقائق النزاع وإصدار حكم عادل.

ثم هناك مجموعة ثالثة من المفكرين الليبراليين الذين كانو يطالبون بإتباع أمر الإنجيل بأن على الدول أن تستبدل سيوفها بمحاريث وسعوا إلى نزع السلاح كوسيلة لتجنب الحرب. واتضحت جهودهم بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ عندما عقد مؤتمر واشنطن البحري، الذي حاول الحد من المنافسة البحرية بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا عن طريق وضع قيود على عدد السفن الحربية. وكان الهدف النهائي من هذه المجموعة إلى تخفيف حدة التوتر الدولي من خلال تعزيز نزع السلاح بشكل عام، مما أدى إلى عقد مؤتمر نزع السلاح في جنيف ١٩٣٢.

على الرغم من أن لهجة من المثالية هيمنت على الخطاب السياسي والمناقشات الأكاديمية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أن القليل من المحاولات الجادة أجريت لتنفيذ برنامج الإصلاح الليبرالي ، حتى أقل من ذلك تم تحقيقه بالفعل. لقد فشلت عصبة الأمم في منع غزو اليابان لمنشوريا (١٩٣١) أو الغزو الإيطالي لإثيوبيا (١٩٣٥)؛ ونادراً ما قدمت النزاعات الكبرى إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولية، وانتهى مؤتمر نزع السلاح في جنيف ١٩٣٢ بالفشل. و عندما بدأ التهديد بالحرب في جميع أنحاء أوروبا وآسيا في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، الحماس للمثالية الليبرالية انحسر.

الطفرة التالية في التنظير الليبرالي نشأت في العقود اللاحقة و استجابة لإهمال الواقعية للعلاقات العابرة للدول (انظر كيوهان وناي ١٩٧١)*.(Keohane and Nye, 1971)* على الرغم من استمرار الواقعيين في التركيز على الدولة، إلا أن الأحداث المحيطة بأزمة النفط عام كشفت١٩٧٣ أن الفاعلين غير الحكوميين قد يؤثرون على مسار الأحداث الدولية، ويتنافسون أحيانا مع الدول. أدت هذه المتغيرات لإدراك أن الاعتماد المتبادل المعقد يقدم في بعض الأحيان وصفاً أفضل للسياسة العالمية من الواقعية، وخاصة في المسائل الاقتصادية والبيئية الدولية. بدلاً من أن تقتصر الاتصالات بين البلدان على المسئولين الحكوميين رفيعي المستوى، ترتبط المجتمعات بقنوات اتصال

متعددة. بدلاً من هيمنة الأمن على اعتبارات السياسة الخارجية، قضايا الأجندات الوطنية لا يكون لديها دائما أولوية ثابتة، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية في كثير من الأحيان تشكل الأداة الرئيسية في فن الحكم، وسائل أخرى في كثير من الأحيان قد تكون أكثر فعالية عند حدوث مساومة بين الدول المترابطة اقتصادياً. باختصار، انشغال الواقعيون بالعلاقات الحكومية / الحكومية و تجاهلهم لشبكة معقدة من التبادلات العامة والخاصة العبرة لحدود الدولة. الدول أصبحت مترابطة على نحو متزايد، وهذا يعني أنها أصبحت تعتمد على بعضها البعض وحساسة تجاه، و عرضة لبعضها البعض بطرق لم تكن قد استوعبتها النظرية الواقعية.

على الرغم من أن فكرة الاعتماد المتبادل ليست جديدة، إلا أن نموها خلال الربع الأخير من القرن العشرين دفع بالعديد من المنظرين الليبراليين إلى تحدي المفهوم الواقعي للفوضى. على الرغم من أنها اتفقت على أن النظام العالمي كان فوضوي إلا أنهم جادلوا أيضاً بأن هذه الفوضى منظمة. لأن معظم الدول تتبع مواصفات معيارية معترف بها من قبل الجميع ، حتى في غياب قوة إلزام هرمية. عندما تتوفر مجموعة من القواعد تعزز التوقعات المشتركة التي توجه نمط تنظيم التعاون في مسألة محددة، نسميها نظام إداري دولي (انظر **Hansenclever, Mayer, and Rittberger 1996**). وقد وضعت أنواع مختلفة من الأنظمة التي تحكم السلوك في الشؤون التجارية والنقدية، وكذلك لإدارة الوصول إلى الموارد المشتركة مثل مصايد الأسماك ومياه الأنهار. وبحلول مطلع القرن، ومع مزاحمة القضايا المُلِّحة الاقتصادية والبيئية جداول الأعمال الوطنية، ظهرت مجموعة كبيرة من الدراسات الليبرالية "المؤسساتية" قامت باستكشاف كيفية تطور هذه الأنظمة وما أدى بالدول على الامتثال لأوامرها.

كالواقعية وبالواقعية الجديدة، الليبرالية الجديدة لا تمثل حركة فكرية متسقة أو مدرسة فكرية. مهما كانت الخلافات التي تفرق بينهم، فكل الليبراليون الجدد يشتركون في الكشف عن الظروف التي تؤدي خلالها المصالح المتقاربة والمتداخلة فيما بين الجهات الفاعلة عبر الوطنية المستقلة إلى التعاون.

الليبرالية الجديدة تبتعد عن الواقعية الجديدة في العديد من الافتراضات. على وجه الخصوص، تركز الليبرالية الجديدة على الطرق التي تساهم فيها مؤثرات مثل الحكم الديمقراطي، ، والتجارة الحرة، والمشاريع التجارية الليبرالية والقانون والمنظمات الدولية والأمن الجماعي، ، و فن الحكم الملهم أخلاقياً في تحسين الحياة على كوكبنا. لأنهم يرون التغيير في الظروف العالمية تتقدم مع مرور الوقت من خلال مساعي التعاون، أصحاب النظريات الليبرالية الجديدة يؤكدون أن الأفكار والمثل العليا للتراث الليبرالي يمكن أن تصف، تشرح، تتنبأ، وتصف السلوك الدولي بطرق لم يستطيعوها خلال الحرب الباردة وما رافقها من الصراعات.

حدود الليبرالية *The limitations of Liberalism*

المنظرون الليبراليون يشتركون في التحقيق في الظروف التي تؤدي فيها المصالح المشتركة فيما بين الجهات الفاعلة إلى التعاون. آخذين العبرة من الحظر الدولي الذي تم من خلال إجماع دولي لممارسات كانت راسخة سابقاً مثل الرق والقرصنة والمبارزة، والاستعمار، فإنها تؤكد على آمال تحقيق تقدم من خلال الإصلاح المؤسسي. لقد مهدت دراسات التكامل الأوروبي خلال خمسينات وستينات القرن الماضي الطريق لنظريات المؤسساتية الليبرالية التي ظهرت في التسعينات. توسيع نطاق التجارة، والاتصالات، والمعلومات، والتكنولوجيا، والعمالة المهاجرة قادت الأوروبيون إلى تضحية بأجزاء من سيادتهم المستقلة لإنشاء اتحاد سياسي واقتصادي جديد من وحدات كانت منفصلة سابقا. وكون هذه التطورات خارج إطار النظرة الواقعية، خلقت الظروف التي جعلت الدعوة إلى أسس نظرية في إطار التقليد الليبرالي أكثر إقناعاً. وعلى حد قول الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، "في عالم يسير نحو الحرية، وليس الطغيان، فإن الحساب التفاضلية الساخرة لسياسات القوة نقي ببساطة لا تحسب. وهي غير ملائمة للعصر الجديد.

حتى الآن، مهما بدت المؤسساتية الليبرالية المعاصرة مقنعة في بداية القرن الحادي والعشرين، فالعديد من الواقعيين يشككون في أنها لم تتجاوز التراث المثالي لها. أنهم يقولون أن كما كانت عصبة الأمم والمحكمة الدائمة للعدل الدولية، فمؤسسات اليوم تمارس نفوذ ضئيل على سلوك الدولة. المنظمات الدولية لا يمكن أن تتوقف الدول من التصرف وفقاً لمنطق ميزان القوة، وحساب كيف أن كل حركة يقومون بها يؤثر على مركزها النسبي في عالم من المنافسة لا هوادة فيها.

نُقاد الليبرالية يؤكدون كذلك أن معظم الدراسات الداعمة للمؤسسات الدولية تظهر في ساحة الشؤون التجارية والمالية، والبيئية، وليس في ساحة الدفاع الوطني. على الرغم من أنه قد يكون من الصعب رسم خط واضح بين القضايا الاقتصادية والأمنية، إلا أن بعض العلماء لاحظ أن "ترتيبات مؤسسية مختلفة" موجودة في كل مجال، مع آفاق للتعاون النفعي بين الدول أكبر في السابق منه في الأخير ***(Lipson, 1984)***. يصر الواقعيون على أن البقاء الوطني يتوقف على الإدارة الفعالة للقضايا الأمنية. منظمات الأمن الجماعي بسذاجة تفترض أن جميع الأعضاء يرون التهديدات بنفس الطريقة، و مستعدون لتحمل المخاطر ودفع تكاليف مواجهة تلك التهديدات. لأن الدول ذات الشهوة للقوة فمن غير المرجح أن نرى مصالحها الحيوية من هذا المنظور، والمؤسسات العالمية لا يمكن أن توفر في الوقت المناسب، الاستجابات القوية للعدوان. في القضايا الأمنية، يستنتج الواقعيون، الدول سوف تثق في القوة الخاصة بهم، وليس في وعود مؤسسات فوق وطنية.

الشكوى النهائية المقدمة ضد الليبرالية هي اتجاهها المزعوم لتحويل السياسة الخارجية إلى حملة أخلاقية. في حين يدعي الواقعيون بأن رؤساء الدول تدفعهم الضرورات الإستراتيجية، يعتقد العديد من الليبراليون أن الضرورات الأخلاقية تستطيع توجيه وتقييد القادة. فبالنظر إلى حرب عام ١٩٩٩ في كوسوفو، التي وضعت منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. مشيرين إلى قمع الزعيم اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش للسكان من أصل ألباني الذين يعيشون في إقليم كوسوفو، مما حمل كل من الأمين العام لحلف الناتو خافيير سولانا، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى القول بأن التدخل الإنساني يمثل ضرورة أخلاقية. على الرغم من أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى طالما كان مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي، فقد رأوا أن عمل عسكري ضد يوغوسلافيا يعتبر واجباً، لأن حقوق الإنسان كانت استحقاقا دولياً والحكومات التي تنتهكها تتنازل عن حماية القانون الدولي.

السيادة، وفقا لكثير من المفكرين الليبراليين، ليست مقدسة. على المجتمع الدولي مسؤولية حماية السكان المعرضين للخطر والتزاما لاستخدام القوات المسلحة لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. بالعودة إلى التدخل العسكري الأمريكي في ليبيا في شهر مارس، ٢٠١١ ،فقد انعكست هذه المشاعر في إعلان الرئيس باراك أوباما أن الولايات المتحدة لديها مسؤولية والتزام أخلاقي للرد على العنف الذي ترتكبه قوات القذافي. "بعض الدول قد تكون قادرة على غض الطرف عن فظائع في بلدان أخرى" أعلن أوباما. "إن الولايات المتحدة مختلفة. لقد رفضت كرئيس،الانتظار لصور الذبح والمقابر الجماعية قبل اتخاذ أي إجراء."

وخلاصة القول، يبقى الواقعيون مشككين بالإدعاءات الليبرالية حول الضرورة الأخلاقية ويؤكدون أن "انتهاكات الداخلية من قبل الدول، بما في ذلك، ذبح المدنيين، لا تُشكل تلقائياً تهديدات دولية ***(Doyle، 2011).*** فمن ناحية، أنها تنكر التطبيق الشامل من أي معيار أخلاقي واحد في عالم تعددي ثقافي. من ناحية أخرى، فإنها تقلق أن اعتماد مثل هذا المعيار سوف يولد سياسة خارجية خيِرة من وجهة نظر أصحابها و تبشيرية. الواقعيون يقبلون بمبدأ التتابعية. إذا لم تكن هناك معايير عالمية تغطي العديد من الحالات الذي يجب فيها أن يتخذ خيار أخلاقي، فإن القرارات المتعلقة بالسياسة العامة يمكن الحكم عليها فقط من خلال نتائجها وفي ظروف معينة. يدرك القادة الحكماء أن ثمة قيم أخلاقية متنافسة قد تكون أي حالة معينة، إنه يتوجب عليهم أن يزنوا بين مساوئ و مزايا هذه القيم ، فضلا عن الكيفية التي قد يتأثر فيها الأمن القومي والمصالح الهامة الأخرى. فكما كتب الدبلوماسي الأمريكي السابق و الشهير الواقعي الباحث جورج كينان ***George Kennan*** (١٩٨٥) ، بأن الالتزام الأساسي للحكومة "هو لمصالح المجتمع الوطني الذي تمثله، وليس لمشاعر أخلاقية يحس بها عناصر فرديه من ذلك المجتمع"

من المهم أن نلقي نظرة معمقة..... ليس على عالم مبسط، كله نوايا حسنة أو كله عدوانية، و إنما على العالم كما هو على حقيقته المعقدة، والمتغيرة وأحياناً خطيرة

-جيمي كارتر، رئيس أميركي

البنائية

Constructivism

إن تأثير البنائية ينمو باستمرار كمقاربة لدراسة السياسة الدولية. بجذور فكرية تعود إلى النظرية الاجتماعية النقدية التي جاءت من مدرسة فرانكفورت في القرن العشرين، العلماء المعاصرون الذين أثروا في التطوير النظري لهذا المنظور منهم الكسندر وندت و فريدريك كراتوشويل و نيكولاس اونف. تتميز البنائية بأنها دراسة متأنية بأن الوعي بكيفية فهمنا للعالم بتشكل فردياً واجتماعياً ، وكيف أن الأفكار السائدة تصبغ معتقداتنا حول ما هو ثابت وما يمكن إصلاحه، يسمح لنا أن نرى العلاقات الدولية في ضوء جديد ونقدي

نظرة البنائية العالمية *The constructivist Worldview*

البنائية، و توصف أحياناً كوجهة نظر فلسفية علمية بدلاً من نظرية عامة متكاملة، تفترض أن الفهم الأفضل للسياسة الدولية يتم بالنظر إليها من خلال الفعل البشري ***(Bozdaglioglu, 2007)***. من هذا المنطلق فإن الفهم الكامل للعلاقات الدولية يتطلب معرفة السياق الاجتماعي التي تقوم عليها هذه العلاقات – هويات الفاعلين وقواعد سلوكهم، وتفاعلاتهم الاجتماعية مع النظام الدولي.

الجدول ٢,٢ يبين كيف تختلف البنائية عن كلٌ من الواقعية و الليبرالية. بعكس الواقعية و الليبرالية، اللتين تفترضا أن البنى الأساسية للسياسة الدولية مادية و تُرَكِزَا على الكيفية التي تؤثر فيها عوامل موضوعية مثل القوة العسكرية و الثراء الاقتصادي على العلاقات الدولية، ترى البنائية أن البنى الأساسية هي اجتماعية. و بينما تفترض كل من الواقعية و الليبرالية أن ما يفضله الفاعلون ثابت و معروف–حيث تركز الواقعية على القوة و الليبرالية على *السلم* و الرخاء– فإن البنائية ترفض العقلانية و تؤكد أن البنى الاجتماعية تشكل السلوك، كما تشكل هوية الفاعلين و مصالحهم.

الجدول رقم (٢ , ٢). مقارنة بين نظريات الواقعية و الليبرالية و البنائية

الخاصية	الواقعية	الليبرالية	البنائية
الاهتمام المحوري	الحرب و الأمن: الكيفية التي تحافظ فيها دول معرضة للهجوم و مهتمة بمصالحها، على البقاء في بيئة لا يكونون فيها متأكدين من نوايا و مقدرات الآخرين	السلام والرخاء المؤسسيين: كيف تتعلم الجهات الفاعلة الساعية لخدمة مصالحها الذاتية فوائد تنسيق السلوك المبني على لقواعد ومنظمات تهدف إلى تحقيق مكاسب جماعية	المعاني و التصورات المشتركة للجماعات الاجتماعية: كيف أن الأفكار و التصورات و الهويات تتطور و تتغير و من ثم تشكل السياسة الدولية .
الفاعلون الرئيسيون	الدول	الدول، المؤسسات الدولية، الشركات العالمية	الأفراد، المنظمات الغير حكومية، الشبكات العابرة للدول
المفاهيم الرئيسية	الفوضى، المساعدة الذاتية، المصلحة الوطنية، الكسب النسبي، توازن القوى	الأمن الجماعي، التبادلية، التنظيمات الدولية، الاعتماد المتبادل المعقد، العلاقات عبر الدولية	الأفكار، التصورات، المعرفة المشتركة، الهويات، الخطابة و الإقناع المؤدي إلى فهم جديد و قناعات جديدة
المقاربة تجاه السلام	حماية استقلالية السيادة و ردع الأعداء من خلال القوة العسكرية و التحالفات	الإصلاح المؤسسي من خلال الدمقرطة، الأسواق المفتوحة، القانون الدولي و المنظمات الدولية	النشطاء الذين يروجون للأفكار و يشجعون الدول على قبول قواعد سلوك ملائمة
النظرة العالمية	تشاؤمية. القوى العظمى في حالة تنافس دائم على الأمن	تفاؤلية: ينظر إلى الطبيعة البشرية أنها تعاونية و إيمان بالتقدم	لا يوجد نظرة مؤكدة. يعتمد التقدم العالمي على الأفكار و القيم السائدة

بمعنى آخر، الواقعية و الليبرالية ترسم صورة لعالم يحتله فاعلون عقلانيون غير متمايزين(أي دول ذات مصالح ذاتية) ، و علاقاتهم مبنية على توازن قوة مادي. في المقابل، تضع البنائية الفاعلون "في بنية اجتماعية تشكل هؤلاء الفاعلون و تتشكل من خلال تفاعلاتهم". ***(Farell, 2002, p50)*** أيضاً ترى كل من الواقعية و الليبرالية أن المصالح و الهويات على أنها معروفة، بينما هذه المفاهيم هي الشغل الشاغل للبنائية.

هذه الافتراضات المختلفة لها آثار مثيرة للاهتمام لكيفية عرض البنائية العلاقات الدولية. كما نوقش في الفصل السابق، فإن التصور والفهم لعالمنا يحدد ويشكل الواقع. يؤكد البنائيون على الصفة غير الموضوعية لهذه الصور – كيف تشكل المواقف السائدة هذه التصورات. الأفكار تحدد الهويات، والتي بدورها تؤثر على معنى القدرات المادية والسلوك. ولذلك، فالمؤسسات الدولية التي يراها العديدين كأمر مفروغ منه و كنتيجة طبيعية وحتمية للسياسة العالمية هي في الحقيقة نتاج المعايير المشتركة، والأفكار، والعلاقات.

على سبيل المثال، معنى مفهوم مثل "الفوضى" يعتمد على المعرفة المشتركة الكامنة. الفوضى بين الحلفاء، مثلاً، يحمل معنى مختلف عن معنى الفوضى بين عدوين لدودين. وبالتالي، فإن الأسلحة النووية البريطانية تشكل تهديداً أقل للولايات المتحدة من نفس الأسلحة في أيدي كوريا الشمالية، وذلك لأن التوقعات الأنجلو- أمريكية المشتركة عن بعضهما البعض تختلف عن تلك التي بين واشنطن وبيونغ يانغ. ومن ثم، فطبيعة نظام دولي فوضوي، ليس أمراً مسلما به. الفوضى ومفاهيم اجتماعية أخرى، مثل "السيادة" و "القوة"، هي ببساطة ما نجعل منها.

وعلاوةً على ذلك، لأن البنية الاجتماعية الكامنة وراء هذه العلاقات مرنة، فأفكار ومصالح الفاعلين قد تتغير مع تغير طبيعة تفاعلاتها، وتغير الطريقة التي تفهم فيها الجهات الفاعلة الأخرى. وبالتالي، فالدول التي لديها تاريخ من التنافس يمكن أن تتغير الطبيعة الأساسية لعلاقاتها إذا كانت ،مع مرور الوقت، قادرة على إنشاء أنماط من التفاعلات والتعاون السلمي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو الاتحاد الأوروبي، والتي يتكون من العديد من الدول التي حاربت بعضها البعض في كل من الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ولكن كانت بعد ذلك قادرة في النصف الأخير من القرن العشرين على تطوير هوية مشتركة، أو " شعور جمعي ". المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مثل مؤسسات الحرب والرق، قد تتغير أيضا بمرور الوقت مع تطور الإجماع المعياري المحيط بها

تطور الفكر البنائي *The Evolution of Constructivist Thought*

إن تفكك حلف وارسو ولاحقاً تفكك الاتحاد السوفيتي، وصعود الأصولية الدينية، ونمو القوميات الصغرى خلال التسعينيات، حفز اهتمام العلماء في التفسيرات البنيوية للسياسة العالمية. كما لاحظ أستاذ العلوم السياسية باري بوزان (*2004, p.1*): "بعد فترة طويلة من الإهمال، يتم جلب البعد الاجتماعي (أو المجتمعية) للنظام الدولي مرة أخرى ليحتل مكانة داخل علم العلاقات الدولية وذلك بسبب الزيادة في الاهتمام بالبنائية" . لم تتوقع الواقعية ولا الليبرالية نهاية سلمية للحرب الباردة، وكان لكل من النظريتان صعوبة في شرح لماذا وقعت عندما فعلت (انظر الفصل ٤ الجدل: لماذا نهاية الحرب الباردة بسلام؟). البنائية تعزو هذا إلى مادية والتوجه الفردي لكل

من الواقعية والليبرالية، وجادل البنائيون بأن تفسيراً يعالج دور التغيير في الأفكار والهويات يقدم تفسيرات متفوقة للتغيير في النظام.

كما هو الحال في الليبرالية والواقعية، ضمن منظور البنائية هناك العديد من فروع الفكر. واحدة من أبرزها **البنائية الاجتماعية**، التي تؤكد على تشكيل الهوية الجماعية. الكسندر ويندت، الذي يرجع إليه الفضل على نطاق واسع في التطبيق المعاصر للبنائية الاجتماعية في السياسة الدولية، تحدى الأسس المادية والفردية لكل من الواقعية والليبرالية. "يتم تحديد الهياكل التنظيمية الإنسانية في المقام الأول من خلال الأفكار المشتركة بدلاً من القوى المادية"، ويوضح ويندت *(Windt, 1999, p. 1)* "ويتم بناء هويات ومصالح الفاعلين الهادفين من خلال هذه الأفكار المشتركة بدلاً من ظهورها بحكم طبيعتها". البنائية الاجتماعية ترى أن هيكل النظام الدولي من منطلق توزيع للأفكار، في حين أن الواقعيين الجدد يرون هيكل النظام في سياق توزيع الإمكانات المادية والليبراليين الجدد يرون أنها توزيع القدرات المؤسسية داخل البنية الفوقية (انظر الجدل: كيف يمكن أن تستجيب الدول إلى اندلاع غيبوبة؟). وفقا للبنائية الاجتماعية، يتأثر كل واحد منا بالفهم الجماعي للسياسة العالمية والذي يتعزز بالضغوط الاجتماعية من الجماعات المرجعية التي ننتمي إليها.

هناك قلق من أن البنائية الاجتماعية تُكثر من التأكيد على دور الهياكل الاجتماعية على حساب جهات هادفة كالقادة السياسيون للدول أو المنظمات الذين تساعد ممارساتهم على خلق وتغيير هذه الهياكل. البنائية الاجتماعية تميل إلى تجسيد الدول عبر تصويرهم كالأفراد الذين تصبح قراراتهم تؤلف الحياة الدولية، والبنائية تقول القليل عن "الممارسات التي تنتج الدول كمنتج" *(Weber, 2005, p. 76)*. الشق الثاني من البنائية، **البنائية الموجهة بالعوامل**، تعالج هذا الضعف بتركيزها على التأثيرات الفردية على الهويات.

ووفقا لتوجه البنائية الموجهة بالعوامل ، فالجهات الفاعلة المستقلة في السياسة العالمية قد تختلف في أفكارها أو هوياتها الداخلية. على هذا النحو، فالهويات المحلية أو الداخلية حاسمة لتصوراتهم عن بعضهم البعض في الساحة الدولية "*(Risse-Kappen, 1966, p. 367)*. يمكن للفاعل أن يحمل الهويتين المحلية والدولية، واللتين تتشكلان من خلال الحوار الوطني وداخل المجتمع الدولي. في حين تعزو البنائية الاجتماعية تطوير هذه الهويات إلى الممارسات الاجتماعية المتكررة وترى أن معظم الهوية هو فهم مشترك أو جماعي، البنائية الموجهة بالعوامل تشير إلى أن الهويات لا تحتاج أن تكون مشتركة وتقبل بالهوية الفردية أو المستقلة داخل الجماعة. ويرى أصحاب النظرية أن الفضل في تطوير الأفكار في جزء منه يعود إلى الفاعل الفرد ذو القدرة على التفكير المستقل والنقدي، مما يجعل من الأسهل بكثير الحصول على أفكار جديدة لإعادة بناء وتغيير النظام الدولي.

وفقا لذلك، البنائية الموجهة بالعوامل تشير إلى التحدي "الفكر الجديد" لميخائيل جورباتشوف المطروح على الأفكار الروسية التقليدية حول الأمن القومي. فالتحول من الإيمان بالصراع الذي لا يمكن التوفيق فيه بين الرأسمالية والشيوعية إلى إمكانية سياسة خارجية متجذرة في المبادئ المعنوية والأخلاقية المشتركة، وقد انعكس تفكير غورباتشوف الجديد في تركيز أكبر على النفوذ السياسي، والعلاقات الدبلوماسية، والتعاون الاقتصادي بدلاً من الترهيب واتخاذ المواقف من خلال القوة العسكرية. وتشير البنائية الموجهة بالعوامل إلى أن تفكير غورباتشوف الجديد أدت إلى بروز معايير جديدة تحكم العلاقات بين موسكو وواشنطن.

يمكن للفهم المشترك للمعايير الأخلاقية والقانونية أيضا تغير العالم من خلال قدرة بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة ، مثل هيومن رايتس ووتش أو منظمة السلام الأخضر، إلى الدفع باتجاه التغيير العالمي من خلال إقناع الناس بقبول أفكارهم حول الحريات السياسية وحماية البيئة. التفاهمات التوافقية للمصالح والهويات الذاتية، وتصورات العالم، كيفية تفكير الناس في أنفسهم، من هم، وكيف يبدو لهم الآخرون في العالم- تبين بشكل واضح إمكانية اختراق العالم عندما تكون هذه لتغيير الحقائق الدولية (*Barnett,2005; Onuf, 2002*).

موضوع للجدل :

كيف يمكن للدول أن ترد على تفشي للزومبي ؟

Controversy: How Might Countries Respond to A Zombie Outbreak?

الزومبي هي "شخصية شعبية في الثقافة الشعبية / الترفيه وعادة ما يتم تصويرها على أنها تأتي عن طريق انتشار أو تفشي وباء " كما لوحظ من قبل الباحثين في جامعة كارلتون وجامعة أوتاوا الذين وضعوا نموذجا رياضيا عن انتشار العدوى القاتلة (*Munz et. al., 2009, p. 133*). بالنظر إلى تفشي الزومبي كتهديد استراتيجي، ومن خلال تقييم الجدوى النسبية وإمكانية تطبيق نظريات العلاقات الدولية المختلفة، يوفر وسيلة ممتعة للتعرف على النظريات من خلال تطبيقها على حالات من الواضح أنها افتراضية (نأمل ذلك). ولكن هناك معرفة حقيقية يمكن الحصول عليها من خلال هذا التمرين ، لأنه " نظراً للتغيرات الحالية في هيكل القوة في العالم،" فهكذا جهود يمكن أن توفر تصوراً مجازياً مفيداً بشكل مذهل للمشاكل الإستراتيجية في عصرنا"(*Hulsman and Mitchell, 2008*). أنظر في المسائل التالية: في عالم يعاني من تفشي الزومبي، ما الآثار التي تتوقعها نظريات العلاقات الدولية المختلفة على مستوى النظام الدولي؟ هل النتائج ستكون ذات أهمية تذكر، أم أنها ستؤدي إلى زوال المجتمع البشري كما نعرفه؟

- **الواقعية الهيكلية**. بسبب التوزيع غير المتكافئ للقدرات، تتوقع الواقعية الهيكلية أن بعض الدول ستكون أكثر قدرة من غيرها لدرء الزومبي. سياسات توازن القوى السياسية يمكن أن تترتب على ذلك، حيث دول البشر ستتحالف مع الدول بشرية أخرى لمواجهة الانتشار العالمي للزومبية. أو، كما يشير المحلل السياسي (*Drezner Daniel (2010b, p.37*) إلى "أنه يمكن للدول أيضا استغلال التهديد من الموتى في اكتساب أراض جديدة، وسحق الحركات التحررية، وتسوية حسابات قديمة، أو إخضاع المنافسين الدائمين. "

• **الليبرالية المؤسساتية** . كنوع من الليبرالية، ترى المؤسساتية الليبرالية أن تفشي للزومبي كمشكلة تتجاوز الحدود الوطنية وتهدد المجتمع العالمي بشكل عام. لذلك، ستسعى الدول الحكيمة للتعاون مع بعضها البعض ولتنسيق الجهود الرامية إلى احتواء و تدمير تهديد الزومبي. يمكن لكلا النظامين العالمي والإقليمي والمؤسسات الدولية تعمل كوسائل هامة لتسهيل الاتصال وتوجيه استجابة البشر . على سبيل المثال، ويمكن لمنظمة الزومبي العالمية (م.ز.ع) أن تكون مفيدة في تقنين القواعد والإجراءات الدولية في التصدي لتفشي للزومبي (انظر ***Drezner, 2011***).

• **البنائية الاجتماعية** . بتركيزها على تطوير المعايير والأفكار، تتصور البنائية الاجتماعية عدداً من السيناريوهات المختلفة . من جهة ، فالعلاقات بين البشر والزومبي قد تنعكس بالشكل الأفضل من خلال قاعدة هوبز " اقتل وإلا ستقتل ". بدلا من ذلك، يمكن لجماعة تعددية حسب قاعدة لمكافحة كانط الزومبي قد تظهر " وتتحد مع بعضها البعض محطمة جدران القومية المقسمة في محاولة لإقامة دولة عالمية (***Drezner, 2009***) . القتال بين البشر والزومبي يمكن أيضا تعزيز الهوية الجماعية ، حيث البشر الذين لم يصابوا يتم التعرف على بعضهم البعض، وبالمقابل يتعرف الزومبي على بعضهم البعض كزملاء "أكلة الدماغ" .

ما رأيك ؟

• لو كنت القائد في دولتك، أي توجه نظري تعتقد أنه الأفضل مساعدة لك في مواجهة تفشي الزومبي ؟ لماذا؟

• فكر ملياً في التحديات العالمية "الحقيقية" التي تواجهنا اليوم، من تهديد الإرهاب إلى الاحترار العالمي إلى الركود الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. أي المخاوف سيكون لها الأثر الأكبر على أمننا، وكيف ستتعامل كل من الواقعية، والليبرالية، والبنائية مع هذه التهديدات ؟

• هل يجب على الدولة أن تعمل باتجاه التعاون الدولي أم الهيمنة الدولية ؟

خذ من نظرية الواقعية أو الليبرالية، أو البنائية لتشكيل ردك.

حدود البنائية ***The Limitations of Constructivism***

على الرغم من أن البنائيون قد قدموا "وجهات نظر متميزة غيرت من مسار دراسة السياسة الدولية" (***Palan, 2000, p. 576***) والتي تشترك في مواضيع محددة ومميزة (***Houghton, 2007***)، إلا أن البعض يجادل بأن البنائية ليست نظرية على هذا النحو، وإنما هي إطار علمي اجتماعي عام. في حين النماذج النظرية هي اعتناق مجموعة من الافتراضات حول كيفية عمل السياسة أما "البنائية فعبارة عن مجموعة من الافتراضات حول كيفية دراسة السياسة"، وبالتالي هي تتوافق مع مجموعة متنوعة من النماذج (***Barkin, 2003, p. 338***) . ضمن هذا الخط من الجدل، فإن البنائية تشكل بديلاً لكل من الواقعية والليبرالية ولا تحل مكانهما.

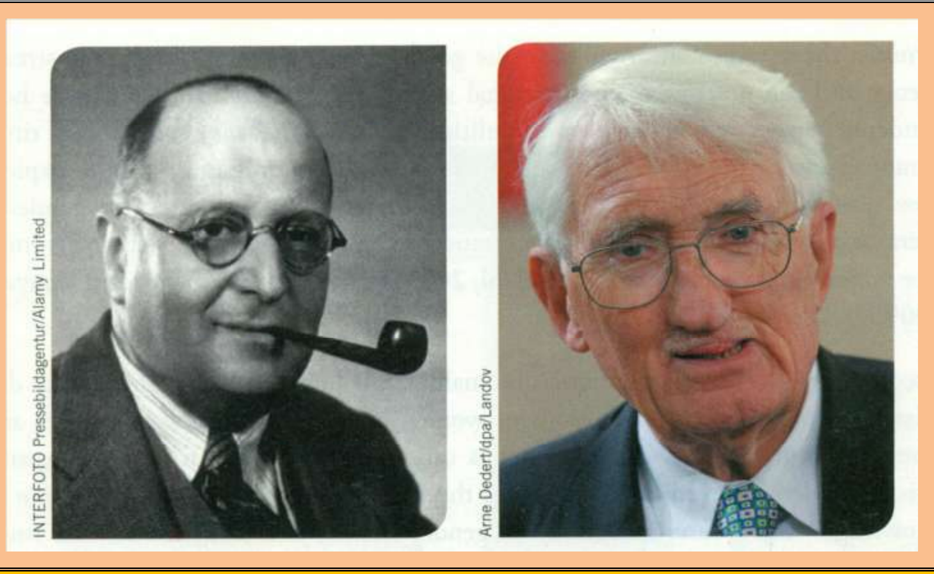
انتقد الواقعيون البنائية لتركيزها على المعايير والقيم، وتشير إلى أن المعايير هي ببساطة مظاهر لمصالح الدولة أو الفرد ويمكن اعتمادها بشكل ظاهري لأسباب إستراتيجية. الليبراليون، أيضاً، يتحدون أنه ورغم أن

إشارة العديد من البنائيين إلى المعايير والقيم في شرح السياسة العالمية، إلا أنهم لا يقدمون فهماً أساسياً حول ما يجب أن يكون صحيح أو أخلاقي في الشؤون الدولية انظر(*Hoffmann, 2009*). على الرغم من أن البنائية تسعى لشرح التغيير، إلا أن الناقدون يتهمون البنائية بأنها لا تزال غير واضحة حول أي العوامل تؤدي بأفكار معينة لتصبح المهيمنة دون غيرها. "ما هو حاسم،" يؤكد روبرت جيرفيس (*2005, p. 18*)، "ليست تفكير الناس، ولكن العوامل التي تدفع إلى ذلك ". البنائية، يتابع جيرفيس، لديها إيمان مفرط في قدرة الأفكار التي تبدو بديهية اليوم على التكرار البقاء، علماً أنه يمكن للأجيال القادمة الذين يعيشون في ظل ظروف مختلفة والذين قد يفكرون بشكل مختلف ، بسهولة أن ترفض هذه الأفكار.

على الرغم من أن كثيرا ما تُصور البنائية على أنها نقيض الواقعية بسبب الاختلافات من حيث تركيز الواقعية على المادية الموضوعية و تركيز البنائية على الذاتية الفكرية و التصرف المعياري الليبرالي من قِبل كثير من علماء البنائية ، إلا أن الاعتقاد يعتقد الأكثر شيوعا الآن أن الواقعية والبنائية ليستا متعارضتين بشدة (***Jackson, 2004***). على الرغم إدراك البنائيون أن الأفكار المشتركة ليست محددة سلفا، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، لا أنهم يدعون أن وجود مزج للبنائية مع الواقعية والنماذج الليبرالية يمكن أن يؤدي إلى فهم أكبر للتغيير في النظام الدولي. الواقعية البنائية، على سبيل المثال، يمكن أن تنظر إلى الطريقة التي تشكل فيها هيكلية القوة أنماط التغير المعياري (***Barkin, 2003***).

على الرغم من النظر إلى النهج البنائية بشكل متزايد على أنه منظور حيوي لفهم السياسة العالمية، لا يزال يؤخذ عليه اهتمامه المحدود بقضايا المنهجية. وفقاً ل (***Amir Lupovici, 2009, p. 197***)، "لقد كان ميل العلماء إلى إهمال الجانب المنهجي، وتقديم القليل من الإرشادات حول كيفية إجراء دراسة بنائية." في محاولة لمعالجة هذا النقص، وقد بدأ العلماء في الدعوة إلى وضع إطار أكثر منهجية و توحيد الإطار الذي يجمع بين عدد من الأساليب القائمة، وذلك لتمكيننا من "دراسة التأثيرات المتبادلة للآثار التكوينية على الآثار السببية والعكس بالعكس" (***Lupovici,2009, p. 200;Pouliot,20074***). وبعبارة أخرى، فإن هذه المنهجية التعددية تساعدنا في النظر إلى كل من العوامل المادية و الفكرية التي تشكل السياسة العالمية،

على الرغم من هذه الانتقادات، فالبنائية مقاربة نظرية ذات شعبية عالية في السياسة العالمية. من خلال تسليط الضوء على تأثير صور العالم المبنية اجتماعيا على التفسيرات الخاصة بك للأحداث الدولية، وبجعلك على علم من اللا موضوعية الكامنة فيها، تذكركم البنائية بالطبيعة الاحتمالية لجميع المعارف وعدم قدرة أي نظرية للسياسة العالمية في الإلمام تماما بالتعقيدات العالمية.



التأثيرات الرائدة على الفكر البنائي. لقد تأثر العديد من البنائيون بالنظرية النقدية، خاصة تلك التي وضعها كل من ماكس هوركهايمر(١٩٤٧)، إلى اليسار، ويورغن هابرماس(١٩٨٤)، يمين. بدلاً من النظر إلى العالم باعتباره مجموعة من "الحقائق" المحايدة والموضوعية، التي يمكن إدراكها بصرف النظر عن الوضع الذي وقعت فيه الحالة تحت المراقبة، يرى منظرو النقدية أن جميع الظواهر على أنها جزء لا يتجزأ ضمن سياق اجتماعي -التاريخي محدد يعطي معنى معياري للمعلومات

توجهات نظرية أخرى: الانتقاد النسوي و الماركسية

Other Theoretical Perspectives: Feminism and the Marxist Critique.

مع أن هناك هيمنة للواقعية و الليبرالية و البنائية على التفكير في العلاقات الدولية داخل الأوساط الأكاديمية و جماعات السياسات اليوم، إلا أنه قد تم تحدي هذه المدارس الفكرية. اثنتان من التحديات الأكثر أهمية جاءت من الانتقادين النسوي و الماركسي.

> "إن مجرد فكرة وجود فكرة أخرى يعد بحد ذاته مكسباً"
>
> ريتشارد جيفريز، مؤلف بريطاني

الانتقاد النسوي ***The Feminist Critique***

مع بداية الثمانينات بدأت النسوية تتحدى النظرية التقليدية للعلاقات الدولية. ضمن مسمى " النظرية الإنتقادية" طالب علماء النسوية ب "الانتقال من التفسيرات السببية الآلية إلى الإهتمام أكثر بنظريات التفسير الاحتمالي التاريخي"*(Tickner, 2010, p. 37)*. بشكل رئيسي، فقد اهتمت النظرية النسوية بالتمييز الجندري الذي

تتضمنه النظريات الرئيسية و الممارسات في الشؤون الدولية، فضلاً عن سعيها لبيان كيف أن وجهات نظر تمييزية قد عمت السياسة الدولية. بتطور **النظرية النسوية** مع الوقت، تحولت من التركيز على تاريخ من التمييز و تحولت إلى الكشف عن كيفية تشكيل الهوية التمييزية لعملية صنع قرار السياسة الخارجية و كيف أن الهرمية التمييزية تعزز من الممارسات التي ترسخ عدم المساواة بين الرجال و النساء.(انظر ***Ackerly and True, 2008: Bolzendahl, 2009; Enloe, 2004; Peterson and Runyan, 2009; Tickner, 2005).***

ترى الانتقادية النسوية أن الأدبيات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الدولية تهمل مصير و مساهمات النساء و تعامل الفروقات المتعلقة بمكانة و معتقدات و سلوك الرجال و النساء كمسائل غير جديرة بالاهتمام. كما هو الحال بالنسبة للبنائية الاجتماعية، الإنتقادية النسوية تركز على دور الهوية في بناء المعرفة–و لكن تركز على وجه الخصوص على الهوية الجندرية و تدعي أن العلاقات الدولية ـأخذ بشكل كبير من تجارب الذكور فقط لتفسير الشؤون الدولية و تهمل إلى حد كبير الجانب النسوي.

فمع أن وصف "هوبز للسلوك البشري مثلاً يشير بوضوح إلى الذكور البالغين، فالواقعية المعاصرة أخذت هذا السلوك لتعممه على السلوك الإنساني بشكل عام" ***(Tickner, 2010, p. 39)***. هذا يظهر بوضوح في وصف مورجانثو الواقعي الكلاسيكي للدول و انشغالها بالسعي المتواصل للحصول على القوة من أجل زيادة مصالحهم الذاتية في بيئة فوضوية. ***(Hutchings, 2008)***. تتحدى النسوية الاعتماد الواسع على هكذا فرضيات، و تبين أن هناك خصائص لم يتم النظر فيها لأن الطبيعة الأنثوية أيضاً تلعب دور هام في الشؤون الدولية.

تتحدى النسوية أسس نظرية العلاقات الدولية التقليدية بأربع طرق رئيسية:

- **وجود تحيز أساسي على أساس الجنس**

تلاحظ النسوية أن الافتراضات الأساسية لأدبيات التيار النظري الرئيس و أيضاً في ممارسة السياسة الخارجية، هناك محتوىً واسع من اللون الفكري الذكوري التقليدي. العقلانية، الاستقلال، القوة، الحماية العام كلها تعتبر ذكورية بطبيعتها، بينما الانفعالية، العلاقاتية، الضعف، المحمية و الخاص ترتبط بالأنثوية. ***(Tickner and Sjoberg, 2006)***. سواءً استخدمت هذه الصفات لوصف الأفراد أم الدول، ينظر إلى هذه الصفات على أنها غير متساوية. الرجال والنساء، والدول التي يعيشون فيها يعظون بشكل عام قيمة أكثر إيجابية إلى الخصائص الذكورية من الأنثوية منها –على الأقل في المجال العام. ***(Tickner and Sjoberg, 2007, p. 186)***.

- **إصلاح المفاهيم الرئيسية**

يدعو النسويون إلى تفحص عن قرب للمفاهيم الرئيسية في السياسة الدولية- الدولة، القوة، المصلحة، الأمن- و يتساءلون إذا كان هناك فهم ذكوري لهذه الأفكار- و هل يشكل هذا الفهم عملية ممارسة السياسة الخارجية. الواقعية مثلاً، تعطي الدولة صفات ذكورية. الواقعية، على سبيل المثال، تنسب إلى سيادة الدولة خصائص ذكورية تؤكد على الزعيم الهرمي، القدرة على شن الحرب، الرغبة في الثروة والسمعة، وإدارة الشؤون الدولية منفصلة عن القضايا الداخلية للسكان. بينما علماء النسوية مثل سنثيا إنلوي ***(Cynthia Enloe, 2006)*** يجادلون بأن علاقات القوة تتأثر بالنوع بطرق تشكل ممارسات الحرب و الدبلوماسية، بالإضافة إلى عدد كبير من القضايا و البنى بما في ذلك الاجتماعية و الاقتصادية منها في السياسة الدولية.

- **ضم وجهة النظر الأنثوية**

تاريخياً ، في معظم المجتمعات كان دور النساء هامشياً. من أجل فهم كيف أدت العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين إلى استبعاد المرأة من السياسة الخارجية، و إدامة الظلم والقهر ، وشكلت مصالح الدولة وسلوكها، تصبح من الأهمية بمكان الدراسة القصدية لتجربة الأنثى. كريستين سلفستر ***(Christine Sylvester, 2002)*** و أثناء دراستها للتعاونيات النسائية في زمبابوي و أيضاً في دراستها لنشطات السلام في جرينهام كومون كانت تعكس التزاماً أنثوياً لفهمٍ أكثر مرونة للأمن ليتسع أبعد من الفهم التقليدي لمركزية الدولة، و ليشمل المخاطر الاقتصادية و قضايا العائلة.

- **الدراسة العلمية للسياسة الدولية.**

كما تم شرحه سابقاً فنظرية العلاقات الدولية التقليدية- وبالذات الواقعية الجديدة- قد أثرت على الدراسة العلمية للعلاقات الدولية، و التي تحاول أن تفسر سلوك الدول في النظام العالمي من خلال قوانين موضوعية و عامة. إلا أن النسوية تشكك بالموضوعية الحقيقية لهذه المقاربات. يلاحظ المنظر النسوي الشهير سبايك بيترسون أن هناك تمييز ذكوري واضح في ثورة القرن السابع عشر العلمية، حيث أن صفات مثل العلم/ المنطقية اعتبرت ذكورية و العاطفة/ الحدس اعتبرت صفات أنثوية. النسوية لا تبني مقاربة منهجية وحيدة، و العديد من النسويون يرفضون فكرة أن التنظير هو "موضوعي" و يفضلون منظور يربط إمكانية رؤى حول وجهات نظر معينة مع أجندات سياسية.



يحتجحن من أجل السلام. بين عامي ١٩٨١و ٢٠٠٠، عشرات الآلاف من النساء البريطانيات تجمعن للاحتجاج ضد الانتشار النووي وضد تمركز الصواريخ الجوية النووية الأمريكية في قاعدة جرينهام كومون الجوية في بيركشاير في انجلترا. لقد رأين السلام باعتباره قضية نسوية، وأكدن قوتهن من خلال عقد اليدين وخلق سلسلة بشرية طولها أربعة عشر ميل حول القاعدة الجوية من أجسادهن. ليس فقط أنهن رأين الأسلحة النووية بمثابة تهديد مباشر لأنفسهن وأطفالهن، بل كان الاحتجاج بأن تريليونات يجري إنفاقها على أسلحة الدمار الشامل بينما يعاني الكثيرون في جميع أنحاء العالم من نقص في الغذاء والماء، وعدم كفاية الرعاية الصحية، ونقص في التمويل للمدارس.لقد جذبت المظاهرة التي دامت لما يقرب من عقدين من الزمان على اهتمام وسائل الإعلام في العالمية مما ولد دعم من الملايين في جميع أنحاء العالم

بعض منتقدو النسوية يشككون في المنهج التاريخي والتفسيري للتحقيق في أسئلة بحثية. وهم يجادلون بأن هناك حاجة كبيرة لعلماء النسوية لتطوير فرضيات قابلة للاختبار علميا***(Keohane, 1998)*;** والذي من شأنه أن يجعل من الأسهل تقييم الإدعاءات المتضاربة والزيادة من أهلية البحوث النسوية. يجادل منتقدون آخرون أن لدى النسوية تحيز معياري كامن وأجندة سياسية نشطة، ويشككون في موضوعية البحوث النسوية. كما لاحظت عالمة النسوية ***(J. Ann Tickner) 1997, p. 622*** ، أن الربط بين الأفكار النسائية والعمل السياسي هو "زعزعة لأنصار المنهجيات العلمية الذين يسمون في كثير من الأحيان مثل هذه الإدعاءات المعرفية بالنسبية و أنها تفتقر إلى الموضوعية". و أيضاً هناك آخرون يتهمون النسوية بأنها تخطئ عندما تعامل المرأة كفئة متجانسة ***(Mohanty, 1988)*** .

ليس كل النساء متشابهات أو مررن بتجارب حياة مماثلة، ويمكن أن توجد اختلافات هامة تحددها عوامل مثل الطبقة الاجتماعية والعرق والثقافة

ورغم أن جميع دارسو النسوية يؤكدون على أهمية المساواة بين الجنسين في دراسة العلاقات الدولية ويهتمون بمسألة التحرر بين الجنسين، هناك العديد من الرؤى داخل النظرية النسوية. النسوية الليبرالية فئة بارزة من نظرية النسوية وتستقي أفكارها من الليبرالية التي تركز على الحرية والمساواة. **النسوية الليبرالية** هي فئة بارزة من نظرية النسوية وتعتمد على تركيز الليبرالية على الحرية والمساواة. يعترض أنصار النسوية الليبرالية على تهميش وإقصاء المرأة في الشؤون الدولية. يقولون أن لدى النساء المهارات والتأهيل مثل الرجال، ويجب أن يكون لهن فرصة للمشاركة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجال. وعلاوةً على ذلك، سواءً في المناصب القيادية السياسية والاقتصادية، أو العسكرية، فاستثناء النساء يبدد المواهب وأن مقدرات الدولة التنظيمية لا تصل إلى إمكاناتها الكاملة. تدعو النسوية الليبرالية إلى إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية التي تمنع المرأة من المشاركة الكاملة، وبالتالي ترى الدولة والمجتمع الدولي كحليف محتمل (أو في بعض الحالات كخصم) للتغلب على اضطهاد المرأة. وخلافاً لبعض الفئات الأخرى من النظرية النسوية، الحركة النسوية الليبرالية تدعو إلى مشاركة أكبر للمرأة في الهياكل القائمة، ولا تعتقد أن إشراك المرأة في المناصب القيادية سيؤدي إلى تغيير جذري في ممارسة السياسة العالمية أوفي طبيعة النظام الدولي.

النسوية ذات وجهة نظر *Standpoint Feminism*

تجادل هذه الفئة أنه توجد فوارق حقيقية بين الرجال والنساء. سواء كانت في الأصل بيولوجية أو ثقافية ، حياة وأدوار المرأة في معظم المجتمعات في جميع أنحاء العالم مختلفة جداً عن تلك الخاصة بالرجل، وبالتالي،فلدى النساء وجهة نظر فريدة من نوعها أو منظور مختلف. على سبيل المثال، يعتقد أن المرأة لديها موهبه أكبر في الرعاية وفي التفاعلات الاجتماعية، وأيضا لديها مهارة أكبر في بناء المجتمع وحل النزاعات. هذه الفئة من النسوية تحثنا على دراسة الأحداث من وجهة نظر شخصية لعدد لا يحصى من النساء اللاتي شاركن في الشؤون الدولية كمقدمات للرعاية، وكنشطات في التنظيمات الشعبية، أو المشاركات في القوى العاملة الرسمية. على أي حال،فالنسوية ذات وجهة نظر، تركز بشكل خاص على تبعية المرأة وكيفية أن هذه الحالة شكلت وجهة نظر أنثوية***(Dietz, 2003)*** . إن تجارب النساء -كمواطنات في دول حيث ليست لديهن حقوق سياسية أو أصوات، أويعشن كضحايا الاتجار بالبشر حيث يواجهن حياة الدعارة أو السخرة، أو الاستغلال كعمالة رخيصة وسهلة في المصانع عبر العالم- ستوفر المعرفة التي ترسم صورة عن العلاقات الدولية مختلفة جداً عن تلك الصورة ذات وجهة النظر الذكورية.



قوة الفتيات: وإن كان لا يزال هناك تفوق عددي من قبل الرجال، إلا أن النساء يسعين بشكل متزايد للوصول إلى مناصب قيادية سياسية بارزة. على الرغم من الفشل في محاولتها لرئاسة الولايات المتحدة، ألهمت هيلاري كلينتون العديد من النساء من خلال تصريحاتها أن "على الرغم من أننا لم نتمكن من تحطيم أعلى وأصعب سقف زجاجي هذه المرة، إلا أنه وبفضلكم حصل فيه حوالي ١٨ مليوناً من الشقوق. إن الضوء مشرق من خلاله بطريقة لم يسبق له مثيل، ويملأنا جميعا بالأمل والمعرفة من أن المسار سيكون أسهل قليلا في المرة القادمة ." الصورة هنا هي لاثنتين من رؤساء الدول كما تشجع النسوية الليبرالية، من المشاركين ضمن الهيكل السياسي القائم: المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ترحب برئيسة الأرجنتين كريستينا فرنانديز دي كيرشنر وهما تتفقدا حرس الشرف الألماني.

الفئة الثالثة من النسوية هي **نسوية ما بعد البنائية** و تجادل بأن "حقيقتنا تتوسط واقعنا من خلال استخدامنا للغة" *(Tickner and Sjoberg,2006, p. 191)*. هذه الفئة من النسوية تركز على الطرق التي تعم فيها اللغة الجندرية والعمل السياسة الدولية *(Steans, 2006)*. انظر، على سبيل المثال، الطبيعة الذكورية للأسلحة العسكرية واستخدام القوة، –و"رجولية" الأسلحة، واختراق الأهداف، والمذكر "المحارب"– مما يستدعي صور من فحولة الذكور و استكانة الإناث. وكذلك، فإنشاء الثنائيات مثل رشيد / عاطفي، قوي / ضعيف، وحامي / محمية كلها تفضيلات للمذكر. نسوية ما بعد البنيوية تنتقد هذه المنشآت اللغوية وتعتقد أن لديها نتائج حقيقية في السياسة الدولية. كما أنها قلقة من أن أولئك الذين يبنون مثل هذه المعاني ويحددون المعرفة الشرعية (عموماً ذكور) يكتسبون المزيد من القوة *(Hooper, 2001)*. نسوية ما بعد البنيوية تؤكد أن النساء عادةً ما تم تهميشهن كمولدات المعرفة وأيضاً كموضوع للمعرفة، ولكن يمكن تغيير المعنى اللفظي للجندرية.

نسوية ما بعد الاستعمار ***Postcolonial Feminism***

تجادل بأن هناك اختلافات بين الرجل والمرأة فحسب، ولكن هناك اختلافات بين النساء من مختلف أنحاء العالم. تجادل نسوية ما بعد الاستعمار أن عوامل مثل الثقافة، والعرق، والموقع الجغرافي مهمة لفهم تهميش واضطهاد النساء، وأيضاً فالتجارب النسائية في العالم النامي متباينة بشكل كبير عن تلك التي عاشتها النساء البيض المميزات في العالم الغربي / المتقدم "***(Kaufmann and Williams, 2007, p. 11)***. وبالتالي، ليس هناك نهج موحد لفهم تبعية المرأة والتغلب عليه.

من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الأنواع المختلفة من نظرية النسوية لا يستبعد بعضها بعضاً. بدلا من ذلك، " ما لا نهاية لها من الاختلاط بين هذه الأنواع هو القاعدة وليس الاستثناء، لذلك فافتراض وجود عدسات تشكل 'مربعات' منفصلة يشوه تنوع، ومدى، وخصوصا التداخل الواسع بين العديد من وجهات النظر (***Peterson, V and Runyan, 2010, p. 80***). مع ذلك، بغض النظر عن الموقف الذي اتخذوه بشأن مسألة الفروق بين الجنسين، فعلماء النسوية ينتقدون وجهات نظر النظرية التقليدية التي تتجاهل الطرق التي من خلالها تشكل الجندرية العلاقات الدولية.

يتواصل نقد النسوية في التوسع عبر مجموعة من القضايا، من السياسة الخارجية إلى التدخل الإنساني إلى الإرهاب، وفي مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، من الدول إلى المنظمات غير الحكومية. "لم تكن المرأة غائبة أبداً في السياسة الدولية"، يكتب فرانكى يلمر (٢٠٠٠). إلا أنها كانت و لا تزال "غير مرئية داخل الخطاب الذي صنعه الرجال. كما حثت العالمة النسوية البارزة ***J. Ann Tichner (2010, p. 38)*** " يجب علينا البحث بتعمق لإيجاد الطرق التي تعمل فيها الهرمية الجندرية على تعزيز هذه الحدود المبنية اجتماعياً مما يديم عدم المساواة بين النساء و الرجال.

النقد الماركسي ***The Marxist Critique***

في جزء كبير من القرن العشرين، كانت الاشتراكية هي البديل الثوري الرئيسي لتيار التنظير الدارج في العلاقات الدولية. على الرغم من أن هناك العديد من الفروع للفكر الاشتراكي، إلا أن معظمها تتأثر بنظرية كارل ماركس أن تفسير الأحداث في الشؤون العالمية يتطلب فهم الرأسمالية كظاهرة عالمية. في حين يؤكد الواقعيون على أمن الدولة و ويبرز الليبراليون أهمية الحرية الفردية، وتسلط الأفكار البنائية الضوء على الهويات، يركز الاشتراكيون على الصراع الطبقي والمصالح المادية لكل طبقة.

"إن تاريخ كل مجتمع موجود حتى الآن،" أعلن ماركس وفريدريك انجلز(١٨٢٠-١٨٩٥) المؤلف المشارك معه، في البيان الشيوعي، "هو تاريخ صراع الطبقات". وجادلا بأن الرأسمالية أثارت فئتين عدائيتين:

الطبقة الحاكمة (البرجوازية) التي تملك وسائل الإنتاج وطبقة تابعة (البروليتاريا) التي تبيع عملها مقابل فقط تعويض رمزي. وفقا لماركس وإنجلز، " الحاجة للتوسع المستمر للسوق لمنتجاتها فإن البرجوازية تتراكض فوق سطح الأرض كلها." من خلال التوسع في جميع أنحاء العالم، تعطي البرجوازية "طابع عالمي على الإنتاج والاستهلاك في كل دولة."

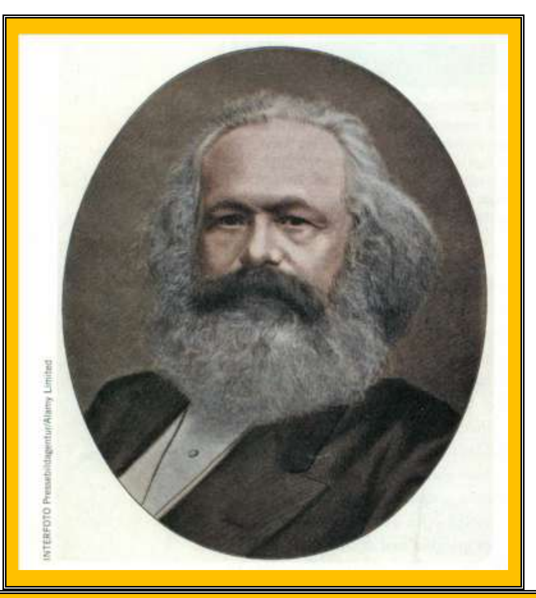
فلاديمير ايليتش لينين (١٨٧٠-١٩٢٤) في الاتحاد السوفياتي مدد تحليل ماركس في دراسة الامبريالية، حيث فسرها على أنها مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية عندما تستولي الاحتكارات على المنافسة في السوق الحرة. ومعتمداً على دراسات الاقتصادي البريطاني جون هوبسون (١٨٥٨-١٩٤٠)، أكد لينين أن الدول الرأسمالية المتقدمة تواجه في نهاية المطاف مشكلة مزدوجة وهي فيض الإنتاج ونقص الاستهلاك. وهم يستجيبون عن طريق شن الحروب لتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، لإجبار هذه الأسواق الخارجية الجديدة لاستهلاك السلع ورأس المال الفائض. على الرغم من تعرض تأكيداته لانتقادات شديدة على أسس مفاهيميه وتجريبية، إلا أن اهتمام الاشتراكية بالطبقات الاجتماعية والتنمية غير المتوازنة حفز عدة موجات جديدة من التنظير حول الرأسمالية كظاهرة عالمية.

أحدى الأمثلة البارزة هي نظرية التبعية. كما وردت في كتابات أندريه س جندر فرانك (١٩٦٩)، سمير أمين (١٩٧٦)، وغيرهم (دوس سانتوس ١٩٧٠؛ انظر الفصل ٤)، فقد ادعى منظرو التبعية أن الكثير من الفقر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تنبع من الاقتصاد الرأسمالي العالمي الاستغلالي. كما رأوا ، بإن اقتصاديات الدول الأقل نموا أصبحت تعتمد على تصدير المواد الخام الرخيصة والسلع الزراعية للدول الصناعية المتقدمة، في حين تستورد منها السلع المصنعة فقد وصف دوس سانتوس ثيوتونيو.***Dos Santos Theotonio*** (١٩٧١، ص ١٥٨) وهو باحث بارز في هذه النظرية، التبعية بأنها "حالة تاريخية تشكل بنية معينة من الاقتصاد العالمي بحيث تفضل بعض الدول على حساب الآخرين." لقد انتقدت نظرية التبعية بسبب توصيتها بالانسحاب من الاقتصاد العالمي (شانون، ١٩٨٩)، وأخيراً نشأت الجهود النظرية لتتبع الصعود الاقتصادي وتراجع الدول فرادى كجزء ، تغير ف ينطاق المنظومة على المدى الطويل (كلارك، ٢٠٠٨).

نظرية النظام العالمي *World System Theory*

والتي تأثرت بكل من الماركسية ومنظري التبعية، ويمثل هذا الجهد الأخير لتفسير السياسة العالمية من حيث التقسيم الرأسمالي المتكامل للعمل *(**Wallerstein**، ١٩٨٨ ، ٢٠٠٥)*. الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والذي ظهر في أوروبا في القرن السادس عشر، وفي نهاية المطاف توسع ليشمل العالم بأكمله، ينظر إليه على أنه يحتوي على ثلاثة مواقع هيكلية: المركز (دول قوية، متكاملة جيدا والتي أنشطتها الاقتصادية متنوعة وتركز على حيازة واستخدام رأس المال) ، الأطراف

(المناطق التي تفتقر إلى آليات الدولة القوية وتعمل في إنتاج عدد قليل نسبياً من البضائع الغير مكتملة من قبل عمالة غير ماهرة ذات الأجور متدنية)، و أشباه الأطراف (الدول التي تجسد عناصر أساسية إنتاج من كل من الأطراف و المركز). داخل المركز، دولة قد تكسب هيمنة اقتصادية من خلال تحقيق تفوق إنتاجي وتجاري ومالي على منافسيها. من الصعب الحفاظ على الهيمنة، ولكن. نشر الابتكارات التكنولوجية وتدفق رؤوس الأموال إلى المنافسين، بالإضافة إلى التكاليف الضخمة للحفاظ على النظام العالمي، يؤدي إلى تآكل الميزة الاقتصادية للدولة المهيمنة. لذلك، وبالإضافة إلى التأكيد على استغلال الأطراف من قبل المركز، فنظرية النظام العالمي توجه الانتباه إلى الصعود والسقوط الدوري للقوى العظمى المهيمنة في أعلى التسلسل الهرمي للمراكز. هذه التحديات الراديكالية المختلفة للتنظير السائد تعزز فهمنا للسياسة العالمية من خلال تسليط الضوء على الأدوار التي تقوم بها الشركات الكبرى والحركات الدينية عبر الوطنية، والجهات الفاعلة من غير الدول الأخرى. ومع ذلك فإنها تبالغ بالتفسيرات الاقتصادية للأحداث الدولية، وبالتالي تتجاهل العوامل التفسيرية الأخرى التي قد تكون هامة.



كارل ماركس يتحدى العقيدة النظرية الدولية. في الصورة هنا الفيلسوف الألماني كارل ماركس(١٨١٨-١٨٨٣). نظرته الثورية حول المحدد الاقتصادي لتاريخ العالم ألهم انتشار الشيوعية للتغلب على الصراعات الطبقية الواضحة في معظم الدول. وكان الهدف من نقده هو اندفاع القوى العظمى الغنية

لإخضاع الناس الأجانب بالقوة العسكرية وخلق مستعمرات لأغراض الاستغلال المالي. الغزو الامبريالي للشعوب المستعمرة يمكن منعه ، كما حذر ماركس، فقط من خلال تحول البشرية من الرأسمالية إلى الاقتصاد والمجتمع الاشتراكي

نظرة عن قرب: القيم و المصالح

A Closer Look: Values and Interests

واحدة من بؤر التوتر الرئيسية في النزاع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين هي الاستيطان الإسرائيلي المستمر للأراضي التي تم احتلالها خلال حرب الأيام الستة. الكثير من أعضاء المجتمع الدولي ينظر إلى هذه الأرض كمناطق محتلة، ويرى البناء الاستيطاني فيها خرقاً للقانون الدولي، وانتهاكا لحقوق الإنسان الفلسطيني، ويشكل عقبة أمام عملية السلام. يقول الفلسطينيون أن مثل هذا النشاط هو محاولة لاستباق أو تقويض أي اتفاق يؤدي إلى السيادة الفلسطينية، وأن وجود المستوطنات اليهودية يعيق إمكانية وجود دولة قابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا. إسرائيل لا تتفق مع هذه الآراء، وتجادل بأن معظم المستوطنات قانونية وضرورية لأمن إسرائيل. كحليف قوي لإسرائيل، كثيرا ما تجد الولايات المتحدة نفسها في موقف حيث هناك تناقض بين سعيها للحصول على المصالح الإستراتيجية من جهة، والقيم المعيارية وأفضلياتها من جهة أخرى. في يونيو ٢٠٠٩، وانتقد الرئيس باراك أوباما إسرائيل، قائلا إن "الولايات المتحدة لا تقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية." هذا أدى إلى غضب من جانب إسرائيل، التي أعربت عن أسفها لأن العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية قد عانت، و على حد تعبير السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة مايكل أورين، الذي وصف ما أصاب هذه العلاقة ب "الصدع التكتونية"، وأنها كانت في أدنى مستوياتها منذ خمسة وثلاثين عاما.

مع ذلك، فعلى الرغم من عدم موافقتها على استمرار المستوطنات الإسرائيلية، إلا أن الولايات المتحدة في يناير، ٢٠١١ عارضت حملة لإعادة القضية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. تأكيداً لموقفها الطويل الأمد والذي يقضي بوجوب أن يكون هناك حل تفاوضي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، قالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون "نحن لا نزال نعتقد بقوة أن نيويورك [موقع مقر الأمم المتحدة] ليس هو المكان المناسب لحل الصراع البعيد الأمد". اقترح النقاد أن موقف الولايات المتحدة كان مدفوعاً إلى حد كبير بالرغبة في الحفاظ على قدرتها على التأثير استراتيجيا في قضايا السلام الرئيسية في الشرق الأوسط.

أنت تقرر:

١. هل هناك دائما المفاضلة بين القيم والمصالح في أي سياسة معينة؟
٢. هل من الممكن أن سد الفجوة بحيث أن القيم والمصالح تتسق؟
٣. برأيك، كيف ينعكس هذا اللغز على العلاقات بين الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل؟
٤. كيف عملت النظريات المقدمة في هذا الفصل على إيصال المعلومة إلى تفكيرك؟

النظرية العالمية ومستقبل العالم *International Theory and Global Future*

أثناء سعيك إلى فهم الظروف العالمية المتغيرة، فمن المهم أن تكون متواضعا في الاعتراف بقيود فهمنا للسياسة العالمية، وفي نفس الوقت، طابعها يؤدي إلى الفضول. مهمة التفسير صعبة لأن العالم معقد. دونالد بوشالا قدم إطاراً نظريا لهذا التحدي في عام ٢٠٠٨ من خلال ملاحظة:

"من الناحية النظرية، فشؤون عالم اليوم يمكن تشبيهها بأحجية مفككة ومبعثرة على طاولة أمامنا. كل قطعة تظهر جزء من الصورة العامة التي حتى الآن لا تزال غير مدركة. بعض القطع تصور انبعاث النزعة القومية؛ أخرى تظهر نشر الديمقراطية؛ بعضها يصور الإبادة الجماعية؛ أخرى تصور الازدهار من خلال التجارة والاستثمار؛ بعضها يصور نزع بأنها لا تزال مستضعفة وغير فعالة؛ بعضها يصف العولمة الثقافية؛ وأخرى تتنبأ باشتباك الحضارات."

كيف يتم تركيب هذه القطع مع بعضها البعض، وما الصورة التي ستظهر عندما يتم تركيبها بشكل مناسب؟

جميع النظريات هي خرائط مستقبل ممكن. يمكن للنظريات أن ترشدنا في تركيب القطع معا لتشكيل صورة دقيقة. ومع ذلك، عند تقييم جدوى أي نظرية في تفسير الظروف العالمية، فالنبذة التاريخية في هذا الفصل تشير إلى أنه سيكون من الخطأ تبسيط أو افتراض أن نظرية معينة ستبقى مفيدة في المستقبل. ومع ذلك، كما لاحظ الشاعر الأمريكي روبرت فروست، أي اعتقاد نتمسك به لفترة طويلة بما فيه الكفاية، من المرجح أن يكون صحيحاً مرة أخرى يوما ما لأن "معظم التغيير الذي نعتقد أننا نرى في الحياة يرجع إلى الحقائق التي تجري في وفي غير صالحنا." لذلك، أثناء استكشافنا النظرية للسياسة العالمية، يجب علينا أن نقوم بتقييم نقدي لدقة انطباعاتنا، وتجنب إغراء تبني نظرة واحدة والتخلي عن غيرها دون أي ضمان بأن قيمتها النسبية ثابتة بشكل دائم.

على الرغم من الواقعية، والليبرالية، والبنائية هي الطرق السائدة للتفكير في السياسة العالمية اليوم، إلا إن أي من هذه النظريات مرضية تماما. تذكر أن الواقعية كثيراً ما انتقدت لاعتمادها على مفاهيم غامضة، وغالبا ما سخر من الليبرالية لتقديم توصيات سياسة ساذجة تقوم على الافتراضات المثالية، وتتهم البنائية بكونها إطاراً للعلوم الاجتماعية بدلاً من نظرية حقيقية ". وعلاوة على ذلك، فالتحديات التي شكلتها النسوية والنقد الماركسي تشير إلى أن هذه النظريات الثلاثة السائدة تُغفل، على ما يبدو، جوانب هامة من السياسة العالمية، الأمر الذي يحد من قوتها التفسيرية. وعلى الرغم من هذه العيوب، لكل من هذه النظريات القوة لتفسير أنواع معينة من الأحداث الدولية وسلوكيات السياسة الخارجية. لأننا نفتقر إلى نظرية شاملة واحدة قادرة على تفسير جميع جوانب السياسة العالمية، فنحن سوف نعتمد على الواقعية والليبرالية والفكر البنائي في الفصول اللاحقة. وعلاوةً على ذلك، فإننا سوف نكمل لهم رؤى من الحركة النسوية والنقد الماركسي، حيثما يمكن لهذه التقاليد النظرية أن تساعد بشكل أفضل لتفسير الموضوع الذي نغطيه.

"عندما كنت أعمل في واشنطن وأساعد في صياغة السياسات الخارجية الأمريكية، وجدت نفسي أنهـا مـن جميـع الأنـواع الثلاثة من التفكير: الواقعية، والليبرالية، والبنائية وجدت أنها كلها مفيـدة، وإن كـان بطـرق مختلفـة وفي ظـروف مختلفـة."
جوزيف س. ناي، عالم العلاقات الدولية وصانع السياسة الأمريكية

مصطلحات الفصل الثاني

النظرية *Theory* (ص ٢٢)

مجموعة من الفرضيات التي تحدد علاقة بين متغيرات أو ظروف وتقدم لوصف أو لشرح، أو للتنبؤ بالظواهر وتصف طريقة تحقيق أهداف معينة وإتباع مبادئ أخلاقية.

البارادايم *Paradigm* (ص ٢٢)

مشتقة من اليونانية بارادايما ***paradeigma***، وهذا يعني على سبيل المثال أو نموذج، أو نمط أساسية؛ والبارادايم هو وسيلة لترتيب التفكير أي حقل معين من حقول المعرفة.

حركة البنائية الجديدة *Neoconstructive* (ص ٢٣)

حركة سياسية أميركية تدعو إلى استخدام القوة العسكرية والاقتصادية في السياسة الخارجية من أجل الوصول إلى الديمقراطية في الدول الأخرى.

الواقعية *Realism* (ص ٢٣)

نموذج نظري مبني على مقولة أن السياسة العالمية هي بشكل أساسي لا يتغير وهو الصراع بين متنافسين من أجل القوة والمكانة في عالم تسوده الفوضى وتسعى فيه كل دولة متنافسة لتحقيق مصالحها الذاتية.

المساعدة الذاتية *Self-Help* (ص٢٤)

المبدأ القائل بأنه نظراً للفوضى التي يتسم بها النظام العالمي وأن الفاعلون الدوليون هم مستقلون، فعلى كل من هذه الفواعل الاعتماد على الذات في توفير الأمن والرفاه.

الربح النسبي *Relative Gain* (ص ٢٤)

الحالات التعاونية التي تكسب فيها بعض الأطراف أكثر من غيرها.

المصلحة الوطنية *National Interest* (ص٢٤)

الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من أجل تعظيم ما يعتقدون أنه، بأنانية، الأفضل لها.

معضلة الأمن *Security Dilemma* (ص ٢٥)

ميل الدول إلى رؤية التسلح الدفاعي لدولة عدو كخطر، مما يدفعهم إلى زيادة تسليح أنفسهم كالرد بالمثل، بالتالي فأمن جميع الدول سيتراجع.

توازن القوى *Balance of Power* (ص٢٥)

النظرية التي تقول بأنه من المرجح الحفاظ على السلام والاستقرار عندما تكون القوة العسكرية موزعة بحيث تمنع قوة عظمى أو تحالف مهيمن من السيطرة على العالم.

اتفاقية كيلوغ- برياند *Kelogg-Briand Pact* (ص ٢٥)

اتفاقية جماعية وقعت عام ١٩٢٨ وتحرم استخدام الحرب كوسيلة للحل الصراع بين الدول.

الواقعية الجديدة *Neorealism* (ص٢٦)

تصور نظري يفسر سلوك الدول بأنه محدد من خلال الاختلافات في القوة النسبية في إطار التسلسل الهرمي العالمي، والذي يعرف في المقام الأول من خلال توزيع القوة العسكرية، بدلا من العوامل الأخرى مثل القيم، ونوع الحكومة، أو الظروف المحلية

الواقعية الدفاعية *Defensive Realism* (ص٢٧) أحد أفرع النظرية الواقعية الذي يركز على الحفاظ على القوة، ويعارض أن يكون التوسع في القوة مسعى رئيسي للفاعلين.

الواقعية الهجومية *Offensive Realism* (ص٢٧)

أحد أفرع النظرية الواقعية الذي يؤكد على أنه في نظام عالمي تسوده الفوضى، على الدول اغتنام أي فرصة لكسب المزيد من القوة.

الليبرالية *Liberalism* (ص٢٨) نموذج يستند على أمل أن تطبيق العقل والأخلاق العالمية على العلاقات الدولية يمكن أن يؤدى إلى عالم أكثر تنظيماً وعدلاً وتعاوناً. تفترض الليبرالية أن الفوضي والحرب يمكن السيطرة عليها من خلال الإصلاحات المؤسسية التي تمكن المنظمات والقانون الدوليين.

الدبلوماسية *Diplomacy* (ص٢٩)

عملية اتصال وتفاوض بين الفاعلين الدوليين يسعون فيها إلى حلول تعاونية دون الاعتماد على القوة العسكرية .

الصفرية *Zero-Sum* (ص٢٩)

عملية تبادل تتم ضمن علاقة صراع كامل، بحيث أن ربح أحد الفرقاء هو خسارة للآخر.

الأمن الجماعي *Collective security* (ص٣١)

نظام أمني توافق عليه القوى العظمى ويضع قواعد لحفظ السلام تقوم على مبدأ أن أي عدوان من قبل أي دولة، سيتم الرد عليه من قبل الآخرين مجتمعين.

العلاقات عابرة للقوميات *Transnational Relations* (ص٣٢)

تفاعلات عبر حدود الدول تتضمن، وعلى الأقل، فاعلاً واحداً (لا يُعدُ) وكيلاً حكومياً، أو لمنظمة ما بين حكومية

الاعتماد المتبادل المعقد *Complex Interdependence* (ص٣٢)

نموذج للسياسة العالمية يعتمد على الافتراضات بأن الدول ليسوا الفاعلين الوحيدين المهمين، وأن الأمن ليس الهدف الوطني المسيطر، وأن القوة العسكرية ليست الأداة المهمة الوحيدة للسياسة الخارجية. تؤكد هذه النظرية على الطرق المتقاطعة التي تجعل فيها الروابط المتنامية بين الدول تجعلها عرضة للتأثر السلبي (للهجوم) ببعضها البعض، كما تجعلها أيضاً أكثر حساسية لاحتياجات بعضها البعض

الأنظمة الدولية *International Regimes* (ص٣٣)

يجسد(يتضمن) الأعراف والمبادئ والقواعد والمؤسسات التي تترابط أو تتحد حولها التوقعات الدولية فيما يتعلق بمشكلة دولية محددة.

الليبرالية الجديدة *Neolibealism* (ص٣٣)

المنظور النظري الليبرالي "الجديد" الذي يؤسس للطريقة التي تعزز بها المؤسسات الدولية التغيير العالمي، والتعاون، والسلام والرخاء من خلال البرامج الجماعية للإصلاح

مسؤولية الحماية *Responsibility to Protect* (ص٣٤)

مبدأ تم تبنيه بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قرار صدر عام ٢٠٠٥، ويقضي هذا المبدا بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد في حماية السكان من جرائم الحرب، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية

التتابعية *Consequentialism* (ص٣٥)

منهج لتقييم الاختبارات الأخلاقية على أساس من النتائج المترتبة على التصرفات أو الأفعال التي يتم اتخاذها

البنائية *Constructivism* (ص٣٤)

نظام معرفي قائم على أساس أن السياسة العالمية وظيفة للطرق / الأساليب التي تقوم بها الدول بتشييد، ومن ثم، قبول التصورات عن الحقيقة، ثم وفيما بعد، تستجيب للمعاني التي تم إعطاؤها لسياسة القوة، وبينما تأخذ التعريفات الاجتماعية في التغيير، فإنه يصبح من الممكن أن تتطور إلى ممارسات صراعية أو تعاونية.

البنائية الاجتماعية *Social Constructivism* (ص٣٧)

شكل مختلف من البنيوية يؤكد على دور الحوار الاجتماعي في تنمية الأفكار والهويات .

البنائية الموجهة بالعوامل *(Agent-Oriented Constructivism)* (ص٤١)

شكل من البنيوية يرى الأفكار والهويات وقد تأثرت جزئياً بفاعلين مستقلين

أعراف (Norms): (ص٤١)

معايير من السلوك يتم تعميمها ، بحيث عندما يتم قبولها، ستشكل التوقعات العامة حول السلوك المقبول (الفصل الثاني).

النظرية النسوية (Feminist Theory) (ص ٤٢)

بنية من الدراسات المتخصصة يؤكد على النوع الاجتماعي في دراسة السياسة العالمية

النسوية الليبرالية (Liberal Feminism): (ص ٤٤)

قطاع من النظرية النسوية يرى الرجال والنساء باعتبارهما متساويين في المهارات والقدرات، ويشجع على المشاركة المتساوية للنساء في المؤسسات والممارسات السياسية والقانونية والاجتماعية القائمة (الفصل الثاني).

نسوية موقفية (وجهة النظر النسوية) Stand Point Feminism (ص ٤٤)

أحد أفرع النظرية النسوية والذي يرى أن النساء يعشن حقيقة مختلفة جداً عن تلك التي يعيشها الرجال، وبالتالي فإنهن يحتفظن بمنظور مختلف حول الشؤون العالمية (الفصل الثاني).

نسوية ما بعد البنيوية: Post-Structural Feminism (ص ٤٥)

يركز هذا القطاع من النسوية على اللغة والأفعال النسويتين وما يترتب عليها في السياسة العالمية (الفصل الثاني).

نسوية ما بعد الاستعمار (Postcolonial Feminism): (ص ٤٥)

قطاع من النظرية النسوية ينظرُ إلى الاختلافات في الخبرات النسائية، ويحاججُ بأنه لا يوجد منظور أو منهج نسوي عالمي

امبريالية (Imperialism): (ص٤٧)

سياسة توسيع قوة الدولة من خلال الغزو أو السيطرة العسكرية على إقليم أجنبي

نظرية التبعية (Dependency Theory): (ص٤٧)

نظرية تقوم على افتراض أن الدول الأقل تقدماً يتم استغلالها لأن الرأسمالية العالمية تجعلها معتمدة على البلاد الغنية التي تضع قواعد استغلالية للتجارة والإنتاج

نظرية النظام العالمي World System Theory (ص٤٧)

بناء نظري يتعامل مع الاقتصاد العالمي الرأسمالي، والذي ترجع نشأته (أصوله) إلى القرن السادس عشر، باعتباره وحدة مترابطة للتحليل متضمنة العالم ككل، وتحتوي على تقسيم دولي للعمل، ومراكز وثقافات سياسية متعددة، والتي تقوم قواعدها بتشكيل وتقييد سلوك جميع الفاعلين الدوليين

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Drezner, Daniel W. (2011) Theories of International Politics and Zombies. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Keohane, Robert O, and Joseph S. Nye. (2000) Power and Interdependence, 3rd d Upper Saddle River, NJ: Pearson,

Lobell, Steven E, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, (2009) Neoclassical Realism, the Sure, and Foreign Policy. New York: Cambridge University Press.

Puchala, Donald J. (2003) Theory and History in International Relations. New York Routledge.

Tickner, J. Ann, and Laura Sjoberg (Ed.). (2011) Conversations in Feminist International Relations: Past, Present and Future? New York: Routledge.

Wendt, Alexander. (1999) Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press.

نظريات صنع القرار الدولي

Theories of International Decision Making

مخطط الفصل

- صناعة السياسة الخارجية في الشؤون الدولية
- ثلاثة نماذج من صناعة القرار من قبل الفاعلين العالميين
- موضوع للجدل: هل يصنع القادة فرقا؟
- المحددات الداخلية لصناعة قرار السياسة الخارجية
- نظرة عن قرب: الحكم الديمقراطي- معيق للسياسة الخارجية؟
- المؤثرات العالمية على السياسة الخارجية
-

القرارات والإجراءات في الساحة الدولية يمكن فهمها، وتوقعها، والتلاعب بها، فقط بقدر إمكانية تحديد وعزل العوامل المؤثرة في القرار.

-أرنولد ولفرز، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل



الخيارات والنتائج إن الخيارات التي تختارها القادة، والقرارات التي يصلون إليها، يمكن أن يكون لها عواقب بعيدة المدى- سواء هادفة وغير مقصودة- على بلادهم والعالم من حولهم في الصورة هنا، في ٢٠ فبراير ٢٠١١، المتظاهرون في المغرب يعبرون عن عدم رضاهم عن النظام بقيادة الملك محمد السادس. على الرغم من أن الملك هو ذات شعبية، إلا أن الحركة المؤيدة للديمقراطية تسعى لوضع قيود على سلطته المطلقة ولمحاسبة أكثر على قرارات الحكومة.

الآن وقد أكملت درجتك الجامعية في الدراسات الدولية. الخطوة التالية، ستشرع في حياتك المهنية. يسمح لك عملك على تطبيق المعرفة التي اكتسبتها للمساعدة في جعل العالم مكانا أفضل. نتيجة لاستخدامك الحكيم والكفء لمقدراتك التحليلية عملك مع منظمة الصحة العالمية (***WHO***) ، تجد الآن أنك قد حصلت على منصب مهم جداً: لرئاسة و قيادة منظمة غير حكومية مرموقة (***NGO***) ضمن مجال خبراتك . في هذا الدور ، يتوقع منك رسم السياسة الخارجية لمنظمتك غير الحكومية. التحدي الذي أمامك هو اتخاذ القرارات، على أساس قيم مؤسستك، حول أي أهداف السياسة الخارجية التي ينبغي لمنظمتك غير الحكومية أن تسعى لتحقيقها وكذلك الوسائل التي من خلالها تتحقق تلك الأهداف الدولية بالطريقة الأفضل.

تهانينا! لقد أصبح لديك سلطة اتخاذ القرار. الآن مهمتك هي القيام بالاختيار الحاسم الموجه لتحديد ما إذا كانت سياساتك الخارجية سوف تنجح أم لا. باعتبارك سلطة حاكمة لفاعل دولي على الساحة العالمية، كيف ستتخذ قرارات من شأنها أن تخدم مصلحة مؤسستك والعالم ككل؟

كصانع قرار دولي، نهجك سيعتمد جزئيا على تفضيلاتك أولوياتك. ولكن ليس هناك طريق مؤكد لكيفية اتخاذ قرارات سياسة الخارجية بحيث تكون قابلة للتطبيق، وأخلاقية، وناجحة. سوف تواجه العديد من العقبات والقيود على قدرتك في اتخاذ قرارات مستنيرة. كما يحذر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنغر، نادرا ما اتخذت قرارات السياسة الخارجية من قبل أشخاص لديهم كل الحقائق: على صانع السياسة "أن يتصرف في ضبابية المعرفة غير المكتملة ومن دون المعلومات التي سوف تكون متاحة في وقت لاحق إلى المحلل." ما هو أكثر من ذلك، أي خيار قد تتخذه، من المؤكد أن يحمل معه تكاليف تنال من بعض القيم التي تعتز بها وتقوض بعض الأهداف الأخرى التي ترغب في تحقيقها. لذلك فأنت الآن تواجه نوعا من التحدي الذي أربك كل صانعو القرار والذي كانت لديه السلطة لاتخاذ قرارات السياسة الخارجية نيابة عن فاعل دولي هو أو هي كان قد قاد.

صناعة السياسة الخارجية في الشؤون الدولية
Foreign Policy Making in International Affairs

الغرض من هذا الفصل هو أن أعرض لكم الدروس التي يقوم التاريخ بتقديمها حول الأنماط، والمزالق، والمكافآت المحيطة بأشكال النهج البديلة لصنع القرارات الدولية. هذه المقدمة تفتح نافذة للطرق المتضاربة لوصف العمليات التي يتخذ من خلالها الفاعلون الدوليون قرارات السياسة الخارجية.

الفاعلون الدوليون وعمليات اتخاذ القرار *Transnational Actors and Decision Processes*

إن الفصل الذي يقوم على أساس الخبرة التاريخية ونظريات العلاقات الدولية، ينظر إلى أنماط صنع القرار الدولي من جانب جميع الفاعلون الدوليون – الفرد والجماعات والدول والمنظمات التي تلعب دوراً في السياسة العالمية. وبالتالي، فإنه لا يغطي فقط ممارسات صنع القرار من قبل الدول ، ولكن أيضا تلك المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة؛ والمنظمات غير الحكومية (***NGO***) مثل منظمة العفو الدولية؛ والشركات متعددة الجنسيات مثل شركة اكسون؛ والقوميات السكانية الأصلية مثل الأكراد في إيران والعراق وتركيا؛ والشبكات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة.

بالإضافة إلى ذلك، فمن المهم للتفكير في كيفية كل واحد منا- كل الناس- هم جزء من المعادلة. نحن جميعا، بمعنى من المعاني، فاعلون دوليون قادرون على اتخاذ الخيارات الحرة التي تساهم نحو التوجهات في السياسة العالمية. عندما يحشد ويلهم بروح هادفة، يمكن أن يحدث الأفراد فرقا في مسار التاريخ العالمي؛ في الواقع، فإن القرارات التي نتخذها كل يوم، والجماعات التي ننضم إليها هي انعكاسات "للسياسة الخارجية"، الشخصية الخاصة بنا سواءً كنا أو لم نكن على بيّنة من عواقب خيارات حياتنا اليومية. كل شخص مهم. كما نصحت عالمة

الأنثروبولوجيا الأمريكية مارجريت ميد، "لا تشك أبداً في أن مجموعة صغيرة من المواطنين المفكرين الملتزمين، يمكن أن تغير العالم. في الواقع، وهذا هو الشيء الوحيد الذي فعل ذلك"

لتحفيز تفكيرك حول صنع القرار الدولي من جانب جميع أنواع الفاعلون الدوليون، يوفر كتاب عالم السياسة هذا إطاراً لتحليل وشرح العمليات التي يتم من خلالها صنع السياسات الخارجية.

التأثيرات على صنع قرارات السياسة الخارجية *Influences on the Making of Foreign Policy Decisions*

لتنظيم التفكير النظري حول عملية صنع القرار على الصعيد الدولي، فمن المفيد أن نفكر في العوامل التي تؤثر على الطرق التي تصنع فيها قرارات السياسة الخارجية من قبل جميع الجهات الفاعلة الدولية. و أي المتغيرات أو المؤثرات السببية تؤثر في صنع القرار في السياسة الخارجية؟

على سبيل المثال، فإنه من الخطأ افتراض أن القرارات والسلوكيات الدولية تتأثر فقط بخيارات القادة العالميين. وهذا النوع من تفسير العامل الواحد لا يفيد لأنه لا يوجد صانع القرار (ولا حتى الأكثر استبدادا في دكتاتورية) يستطيع أن يعمل بمفرده. قادة جميع الجماعات مقيدون بضغوط وظروف مختلفة والتي تحد من خياراته الحرة. مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الهرمية العسكرية الصارمة، فالرئيس السابق المصري والقائد الأعلى للجيش حسني مبارك (الذي كان اقتلع بقوة موجة من الاحتجاجات الجماهيرية في عام ٢٠١٢ بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً رئيساً) وصف عملية صنع القرار: عندما تعتمد أي القرار يتعلق بالحرب، عليك الاستماع إلى جميع المتخصصين الذين يجادلون القائد، والذين يتفقون معه... يجب مناقشة كل شيء علناً وبشكل متعمد. ثم يجعل القائد قراره. (نقلت من ***Rodenbeck, 2011. P. 6***)

لا توجد فئة واحدة من السببية يمكن أن تفسر تماماً قرارات السياسة الخارجية، بل أن عدد من التأثيرات تتلاقى لتشارك في تحديد القرارات التي تنتج "مخرجات" السياسة الخارجية. متحدثا في صنع قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، أشار زير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنغر إلى أن "واحدة من أكثر الأمور المقلقة بالنسبة للأجانب هو الانطباع أن سياستنا الخارجية يمكن تغييرها من قبل أي رئيس جديد على أساس التفضيلات الشخصية للرئيس ". حتى، مع أن ميول الرئيس الشخصية قد تؤثر على القرارات المتعلقة بالسياسات، "إلى حد ما"، فكما قال المستشار الرئاسي الأمريكي السابق جوزيف كالافانو، "الرئيس هو سجين القوى التاريخية التي ستتطلب انتباهه مهما كان تفضيله في أهداف السياسة ". لذا، للقطع في مسألة كيفية تطور عملية صنع القرار على الصعيد الدولي، يجب أن نذهب إلى أبعد من تفسير العامل الواحد والتفكير في أسباب متعددة.

لذلك، فمن المفيد التعرف على مجموعات مختلفة من المتغيرات التي تؤثر على خيارات جميع أنواع الجهات الفاعلة الدولية عند صياغتهم للسياسة الخارجية. وعلى غرار المستوى من التحليل التي تمت مناقشته في الفصل ١ (انظر الشكل ١ , ١)، يمكننا بناء صورة لمحددات صنع القرار في عملية صنع السياسة الخارجية بالرجوع إلى ثلاث مجموعات رئيسية من المتغيرات السببية:

- الظروف العالمية السائدة في وقت صنع القرار. الظروف العالمية توفر القيود والفرص المتاحة لاتخاذ القرارات الدولية وتغطي على الدرجة التي يمكن أن تحدد فيها السمات الداخلية وتفضيلات القائد لتلك لاختيارات.
- **الخصائص الداخلية، أو المحلية، للفاعل الدولي.** الخصائص الداخلية-كدرجة الثراء والقوة العسكرية و الرأي العام- للفاعل الدولي تشكل إلى حد كبير المدى الذي يستطيع صانع القرار عند استعراضه للخيارات.
- **الخصائص الفردية للقائد صانع القرار.** قيم، شخصية، معتقدات، ذكاء و التجارب السابقة لقيادة الفاعل الدولي مهمة أيضاً لأنها تبين ميول القائد تجاه مواقف معينة في القضايا العالمية.

هذا الإطار المكون من ثلاثة أجزاء يشجعك في أن تفكر بطرق سببية حول فئات من الظواهر التي تفسر لماذا يتم اتخاذ قرارات معينة. تشمل كل فئة على عدد كبير من العوامل، التي، جنبا إلى جنب مع التأثيرات المجمعة في الفئتين الأخريين، تعلمك بماذا تراقب عند بنائك لتفسير ما حول لماذا تم اتخاذ قرار معين من قبل فاعل دولي. دعونا نلقي نظرة فاحصة على هذه الفئات من المسببات، نبدأ بالأكثر شمولاً، الظروف الدولية، و نعمل باتجاه الأكثر تحديدا، القائد الفرد.

الظروف الدولية ***Global Conditions***

ما يحدث في السياسة العالمية يوفر الإعداد لصنع القرار على الصعيد الدولي. الحالة المتغيرة للعالم -كل شيء يحدث خارج عن نطاق الفاعل- يؤثر على قرارات الفاعلين الدوليين. الظروف العالمية السائدة تحدد وضعية اتخاذ القرار، مما يؤدي إلى الحاجة إلى اتخاذ قرارات وتقييد خيارات السياسة المتاحة للفاعل. كما لاحظ جون كوينسي آدامز في حين كان وزيراً للخارجية الأمريكية، "أنا لا أعرف أي تغيير في السياسة، التغيير فقط في الظروف."

خذ أي من الاتجاهات العالمية التي سلط عليها الضوء في هذا الكتاب (السياسة الدولية) سيمكننا بسهولة تصور كيف أن التغيير في حالة العالم يحدد القضايا المطروحة على جدول الأعمال العالمي: ارتفاع حرارة

الأرض، والانتشار النووي، والتجارة الدولية، والإرهاب الدولي، والاضطرابات الداخلية، سمها ما شئت. جميع التحولات في الظروف العالمية تؤدي إلى قرارات هامة من قبل الفاعلون الدوليون. الرأي القائل بأن التغييرات في الظروف العالمية تعمل كحافز لاتخاذ القرارات الدولية صاغه رئيس الولايات المتحدة الأسبق ريتشارد نيكسون عندما أعلن، "لقد تغير العالم. يجب أن تتغير سياستنا الخارجية معه."

الخصائص الداخلية Internal *Conditions*

رغم أهمية البيئة العالمية ، فإنه سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الظروف وحدها هي المصدر الوحيد لقيادة صنع القرار الدولي. ويعرف كل فاعل على المسرح العالمي من خلال سماته الخاصة ، والتي تعمل أيضا لتحديد خيارات السياسة الخارجية للفاعل.

يتكون جميع الفاعلون الدوليون الذين ينظمون أنفسهم لاتخاذ إجراءات في الخارج من مجموعة من الأفراد. إن كيفية تحكم هذه الجهات الفاعلة ، والعمليات والإجراءات التي تتبعها، هي القوى التي من خلالها يبنى نوع قرارات السياسة الخارجية، التي يتم التوصل إليها.. حجم المنظمة، القوة النسبية للجهة الفاعلة نسبة إلى الفواعل الأخرى التي تتفاعل معها، والموارد المالية، وتوزيع الرأي العام داخل الفاعل، كل ذلك يؤثر ذلك في قدرة الفاعل الدولي على اتخاذ خيارات السياسة الخارجية في استجابة للتغيرات في الظروف العالمية.

فيما يتعلق بالدول، على سبيل المثال، وصعود "السياسة البيروقراطية" فيما بين الوكالات المتنافسة التي تسعى لتوجيه مسار السياسة الخارجية للدولة أصبح يؤثر وبشدة على اختيارات معينة لتلك الدولة. هذا ما يوضحه نائب وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق جورج بول في تحذيره بأن طبيعة آليات المؤسسية أنتجت القرارات التي أدت إلى الحرب الأميركية الفاشلة في فيتنام: "كانت عملية السياسة هي مؤلفها." الخيارات حول الغايات والوسائل في السياسة الخارجية بالنتيجة، تتشكل من قبل التحولات في العلاقات الدولية، وبسبب تأثير هذه التغيرات العالمية على خصائص الجهات الفاعلة الدولية

القيادة كفاعل *Actor Leadership*

الخصائص الشخصية للقائد الذي يرأس فاعلاً دولياً لها أهمية كبرى قي صناعة القرار الدولي، فقد بين عالم السياسة أرنولد وولفرز أن القادة مؤثرون لأن:

العوامل خارج إطار الفاعل تصبح محددة فقط كمؤثرات على عقل و قلب و إرادة صانع القرار . قرار الإنسان بالتصرف بطريقة معينة يمثل بالضرورة الحلقة الأخيرة في سلسلة من تصرفات سبقت، وذلك ينطبق على أي عمل من أعمال السياسة. مجموعة جغرافية من الظروف، على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر على سلوك الدولة فقط عندما يتصور و يفسر أشخاص محددون هذه الظروف. ***(Arnold Wolfers 1962. P. 50)***

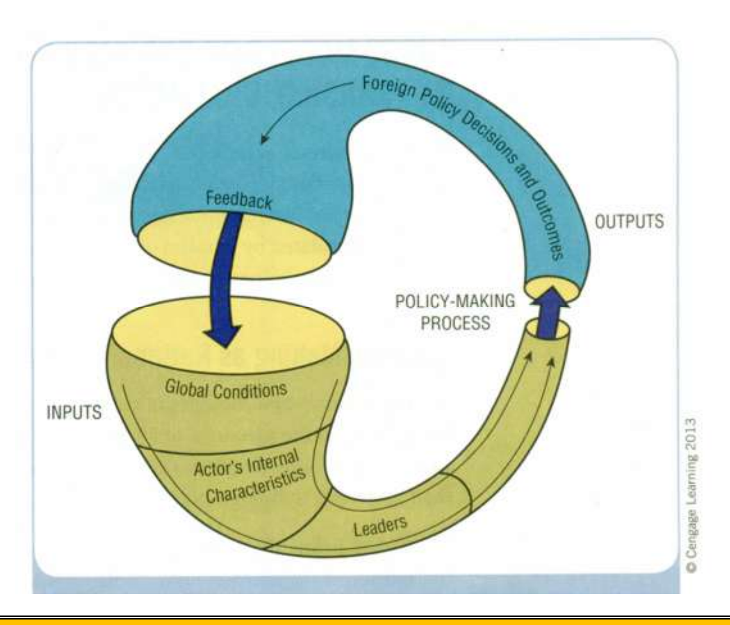
وبالتالي، فإن التغييرات في الظروف العالمية والخصائص الجماعية الفاعلة تؤثر في تكاليف ومنفعة خيارات معينة للسياسة الخارجية وتحفز الحاجة للاختيار. إلا أن، هذه الخيارات تمر من خلال القادة. كما تجادل نظرية البنائية، فالأفكار والتوقعات داخل رؤوس القادة هي المرشحات الفكرية التي يتم من خلالها تفسير الحقائق الموضوعية. لذلك، ففي أي تفسير لسبب اتخاذ أي قرار دولي، لا بد أن يؤخذ في الاعتبار كيف تؤثر أفكار القادة وتصوراتهم على الخيارات المتخذة.

تعمل هذه الفئات الثلاث من التأثيرات ك"مدخلات" تشكل عملية صنع السياسات. و تؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرارات السياسة الخارجية والنتائج، أو "مخرجات" السياسة الخارجية والتي بدورها توفر "التغذية العكسية" التي قد تؤثر لاحقا على المدخلات أنفسها (أنظر الشكل ١ , ٣)

هذه التنظيم للتفسير هو توضيحي. يوفر الإطار مؤشرات قد ننظر فيها عندما نسأل "لماذا" تم التوصل إلى قرار السياسة الخارجية. كل قرار سياسي يمكن أن ينظر إليه باعتباره نتيجة لعدة أحداث سببية حدثت داخل القمع. وبالتالي، يوضح النموذج الظروف التي تسبق وتعزز القرارات السياسة (مع الأخذ بعين الاعتبار أنه غالباً يكون من الصعب أن التمييز بين صنع القرار نفسه وحالته قبل ذلك).

لاحظ أيضاً أن هذا الإطار يمثل تسلسل زمني في التحول من المدخلات إلى المخرجات في عملية صنع قرار السياسة الخارجية . أي أن التغيرات في محددات السياسة الخارجية تحصل في الوقت (ت) و تنتج قرارات في وقت لاحق، (ت + ١) و هذا بدوره سيقود إلى مخرجات السياسة بعد ذلك في وقت (ت + ٢). بالإضافة لذلك، فإن لمخرجات السياسة ما يترتب عليها من عوامل على نفس المدخلات مرةً أخرى في وقت لاحق (ت + ٣) لأنها تضغط كتغذية عكسية على العوامل السببية عندما يشارك قرار السياسة في الظروف التي ستؤثر على قرار لاحق في وقت (ت + ٤). على سبيل المثال، مجموعة من العوامل اجتمعت في وقت ما (ت) وأدت إلى قرار الولايات المتحدة في مارس، ٢٠٠٣ (ت + ١) لغزو العراق (ت+ ٢). هذا القرار، أيضاً أوجد تغذية عكسية سلبية و مؤلمة أثرت قي الرأي العام داخل أميركا و خارجها، عندما أدى هذا الغزو إلى زيادة مستوى الإرهاب الدولي وهو ما كان الغزو يسعى لإنهائه. رد الفعل، بالمقابل في ما بعد (ت + ٣) أدى إلى تحول في الظروف الدولية و في توجهات المجتمع الأميركي، مما أدى إلى التوجه نحو التراجع (ت + ٤) عن القرار السياسي الأصلي.

لذلك، النموذج المقدم هنا ديناميكي. من الممكن استخدامه لدراسة قرارات سياسية و سلوكيات سابقة بالإضافة إلى تأثير نتائجها على قرارات سياسية لاحقة. هذه الطريقة من متابعة محددات و آثار القرار الدولي يوفر للمحلل المنظار الذي من خلاله يستطيع رؤية و تفسير السياسة الخارجية للفاعلين الدوليين بطريقة نظرية و من منظور تاريخي، و ذلك لأن النموذج تحليلياً ليس مرتبطاً بأي فترة معينة أو فاعل بعينه.



صنع القرار الدولي و "قمع السببية." تظهر هنا محددات العوامل التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية من قبل الفاعلين الدوليين على شكل "قمع السببية." هذا البناء يصنف ثلاث فئات من النفوذ في عملية صنع السياسة الخارجية حيث "مدخلات" السياسة تشكل القرارات التي تنتج "مخرجات" السياسات.

في الفهم الاستعراضي والمرئي للسياسة الخارجية، هناك خطر جدي في أن أهمية أكبر من التطورات سوف تضيع في منظار من الأحداث غير ذات الصلة. الاستمرارية سوف تكون غامضة، العوامل المسببة مجهولة.

جورج بول، نائب وزير الخارجية الأميركي الأسبق

ثلاث نماذج من صناعة قرار الفاعلين الدوليين

Three Models of Decision Making by Transnational Actors

مع أخذ إطار "قمع السببية" بالاعتبار، سيدفعك ذلك فكرياً للبحث بعمق و بشكل أفضل في عملية صنع القرار الدولي.

دعونا فحص ثلاثة نماذج لصنع القرار وضعت من قبل العلماء في هذا الموضوع: الاختيار العقلاني، والسياسة البيروقراطية، و نفسية القادة والقيادة

صناعة القرار كخيار عقلاني *Decision Making As Rational Choice*

تفترض الواقعية أن عملية صنع قرار الساسة الخارجية تتكون بشكل رئيسي من تكيف الفاعل الدولي مع ضغوطات نظام عالمي فوضوي ذات خصائص أساسية لن تختلف. بذلك، تفترض العقلانية أن كل صانعوا القرار بشكل عام متشابهون في توجهاتهم بالنسبة لصناعة قرار السياسة الخارجية:.

"إذا اتبعوا قواعد (القرار)، فنحن لسنا بحاجة لأن نعرف عنهم أكثر. بشكل عام، إذا اتبع صانع القرار سلوكاً عقلانياً، فالمراقب من خلال معرفته بقواعد العقلانية، يستطيع أن يكرر القرار في عقله و أيضاً إذا عرف هدف صانع القرار، يستطيع أن يتنبأ بالقرار و يتفهم لماذا اتخذ ذلك القرار بالذات." ***(Verba, 1969, p. 225)***

لأن الواقعيين يعتقدون أن أهداف كل قائد ونهجه المرافق لاتخاذ الخيارات السياسة الخارجية هي نفسها، فعمليات صنع القرار لكل الفاعلين يمكن دراستها كما لو كان كل منهم وكأنه الفاعل الوحيد- وهذا يعني وحدة متجانسة أو موحدة تحتوي على عدد قليل من الاختلافات الداخلية، إن وجدت، و التي قد تؤثر على خياراته. من خلال هذا الافتراض من الممكن استنتاج ما هو متوقع من صانع القرار أن يستطيع أن يفعل من خلال قيامه بحساب كلفة و فوائد الخيارات المختلفة أمامه. نعرف العقلانية أو **الخيار العقلاني** كسلوك هادف موجه نحو هدف و يبرز عندما " يرد الفرد على حدث دولي. يستخدم أفضل المعلومات المتاحة ويختار واحدة من كم هائل من الخيارات، من الراجح أن يكون ذلك الذي يؤدي إلى تعظيم أهدافه" ***(Verba, 1969)*** . يصف العلماء العقلانية كسلسلة من عمليات صنع القرار و تنطوي على الخطوات التالية:

- **التعرف على المشكلة و تعريفها**

الحاجة إلى اتخاذ قرار تبدأ عندما يدرك صناع السياسة الخارجية مشكلة خارجية ومحاولة التعرف بموضوعية على خصائصها المميزة. الموضوعية تتطلب معلومات كاملة عن أفعال ودوافع، وقدرات الجهات الفاعلة الأخرى، وكذلك طابع البيئة العالمية والاتجاهات داخلها. البحث عن المعلومات يجب أن يكون شاملا، وجميع الوقائع ذات الصلة لهذه المشكلة يجب أن تجمع.

- **اختيار الهدف**

الخطوة التالية هي أن على المسؤولين عن اتخاذ خيارات السياسة الخارجية أن يحددوا ما يريدون تحقيقه. هذا المطلب البسيط غالباً ما يكون صعبا. فإنه يتطلب تحديد وترتيب كافة القيم (مثل الأمن والرخاء الاقتصادي) في تسلسل هرمي من الأكثر إلى الأقل تفضيلاً.

- تحديد البدائل

تتطلب العقلانية أيضا تجميع قائمة شاملة من جميع الخيارات السياسية المتاحة وتقدير للتكاليف المرتبطة بكل بديل.

- **الخيار**

وأخيراً، فالعقلانية تتطلب اختيار بديل واحد مع أفضل فرصة لتحقيق الهدف(الأهداف) المنشود. لهذا الغرض، يجب على صانعي السياسات إجراء تحليل صارم للوسائل والغايات، التكاليف والمنافع و تسترشد بتنبؤ دقيق لاحتمال نجاح كل خيار.



"كيف يتم التوصل إلى قرارات السياسة الخارجية ذلك كان السؤال الذي طرح على وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنغر. في مقابلة مع أحد مؤلفي كتابك هذا تشارلز كيغلي. وقد لاحظ كيسنغر أن" الكثير من الألم من نتائج السياسة الخارجية ينجم عن الحاجة إلى تحديد الأولويات بين ضروريات متنافسة، وأحيانا متضاربة ".

وغالباً ما يصف واضعي السياسات سلوكهم بأنه ناتج عن عملية صنع القرار العقلاني الذي يهدف إلى الوصول إلى "أفضل" قرار ممكن، والذي يوظف منطق التسلسلية لتقدير النتائج التي يمكن توقعها من القرار المتخذ.

هذا السعي وراء القرار العقلاني اتضح جلياً، على سبيل المثال، أثناء الجدل حول ماهية مستوى تدخل الولايات المتحدة بأفغانستان الذي يجب الحفاظ عليه بعد مقتل أسامه بن لادن بتاريخ ٢، مايو، ٢٠١١. هؤلاء الذين نادوا بانسحاب القوات الأميركية ورسم إستراتيجية خروج واضحة، جادلوا بأن مقتل بن لادن يجب أن يدفع باتجاه إعادة تقييم الحرب، جزئياً لأن القائد الإرهابي وجد من قبل قوة صغيرة متخصصة و ليس من قبل ١٠٠,٠٠٠ جندي على الأرض في أفغانستان. لذلك، تصبح وسيلة الحرب على خطر الإرهاب و القائمة على التزام أميركي بموارد ضخمة مع وضع حياة الجنود الأميركيين في خطر مدعاة للتساؤل . بالإضافة لذلك، يقول الناقدون، بعد مقتل بن لادن فعلى الأفغان أنفسهم أن يكونوا قادرين على أخذ مسؤولية أكبر تجاه أمنهم. فكما جادل ريتشارد لوغر، المشرع الجمهوري والعضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي: " أصبح من الصعب أكثر الاستنتاج بأن مصروفاتنا الضخمة في أفغانستان تمثل تخصيصاً عقلانياً لمجهوداتنا العسكرية و المالية ". الرسالة هنا تعكس خيار عقلاني متعمد يسعى لإقناع المشككين بأنه قد تم النظر بجدية إلى تكلفة و فوائد كل خيار.

إلا أنها، و كما الجمال، العقلانية كثيراً ما تكمن في عين الناظر، فأناس عقلاء، واضحو التفكير، كثيراً ما يختلفون حول حقائق و حكمة أهداف السياسة الخارجية. جون بوهينز ،رئيس مجلس النواب الأميركي لام زملائه من المشرعين الجمهوريين المنادين بتخفيض التواجد الأميركي في أفغانستان بأن اعتبر مقتل بن لادن إثبات لإعادة التزام البلاد بإستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة التمرد في أفغانستان و مواصلة الضغط مستخدمة الأفضلية التي تتمتع بها. ***(Fahrenthold and Kane, 2011)***. يقول بوهينز "إن الحرب على الإرهاب أمر بالغ الأهمية لسلامة وأمن الشعب الأمريكي." و يتابع: "ما زلنا نواجه تهديداً إرهابياً معقد و خطير ومن المهم أن نبقى يقظين."

لقد أظهرت هذه المناقشة أنه على الرغم من العقلانية هدف عملية صنع القرار التي يتطلع إليها جميع الفاعلون الدوليون، فإنه من الصعب تحديد متى تم استيفاء معايير الاختيار العقلاني أو كيف تبدو هذه الخيارات العقلانية في الممارسة العملية. هذا يثير السؤال التالي: ما هي العوائق التي تحول دون العقلانية؟

فمن المشكوك فيه أن صناع القرار يتحملون الجدل بشأن الأسس الموضوعية، ووزن و بحكمة خيارهم قبل اختيار مسار العمل دانيال كانمان و جوناثان رنشون، أصحاب نظريات في صنع القرار

معيقات الخيار العقلاني ***Impediments to Rational Choice***

على الرغم مما يبدو من تطبيق واضح للعقلانية في هذه الأزمات، الاختيار العقلاني في كثير من الأحيان معيار مثالي أكثر منه وصفاً دقيقاً لسلوك العالم الحقيقي. ثيودور سورنسن -واحد من أقرب مستشاري الرئيس كينيدي ومشارك في مداولات أزمة الصواريخ الكوبية- كان قد كتب ،ليس فقط حول الخطوات التي اتبعها واضعي السياسات في إدارة الرئيس كينيدي أثناء سعيهم إلى استخدام عملية الاختيار العقلاني، ولكن أيضاً حول كيفية صنع القرار الفعلي التي غالبا ما تنجم عنها. لقد وصف عملية لصنع السياسات مكونة من ثمانية خطوات و تتفق مع النموذج العقلاني الذي سبق أن وصفناه: (١) الاتفاق على الحقائق، (٢) الاتفاق على الأهداف العامة للسياسة ، (٣) تحديد المشاكل بدقة ، (٤) مناقشة كل الحلول الممكنة، (٥) سرد النتائج التي تترتب على كل حل؛ (٦) التوصية بخيار واحد؛ (٧) إيصال الخيار المحدد، و (٨) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه. لكنه أوضح مدى صعوبة إتباع هذه الخطوات، شك أو نزاع لأن:

> "كل خطوة لا يمكن اتخاذها بالترتيب. قد يكون هناك شك أو نزاع حول الحقائق. العديد من السياسات، وكلها جيدة، قد تتضارب. وسائل عدة، كلها سيئة، قد تكون كل ما هو ممكن. الأحكام القيمية قد تختلف. قد تكون الأهداف المعلنة غير دقيقة. قد يكون هناك العديد من التفسيرات حول ما هو صحيح، ما هو ممكن، وما هو في المصلحة الوطنية." ***(Sorensen,1963, pp19-20)***

على الرغم من الفضائل التي يعد بها الاختيار العقلاني ، إلا أن العوائق التي تحول دون إعماله في صنع السياسة الخارجية كبيرة. في الواقع، **العقلانية** المحدودة هي أكثر شيوعا، حيث صانع القرار عادة يصنع فقط قرار عقلاني تقريبي صنع بسبب العديد من القيود التي تنشأ ***(Kahneman, 2003; Simon, 1996)***.

بعض المعيقات التي تجعل الأخطاء في قرارات السياسة الخارجية شائعة جدا هي الإنسان، والناجمة عن نقص في الذكاء، والقدرات، والاحتياجات النفسية وتطلعات صانعي القرار في السياسة الخارجية. البعض الآخر تنظيمية، وذلك لأن معظم القرارات تتطلب اتفاق مجموعة العمل حول المصالح الأفضل للفاعل و مسار العمل الأكثر حكمةً. التوصل إلى اتفاق ليس بالسهل، فالناس العقلاء بقيم مختلفة غالبا ما يختلفون حول الأهداف، والأفضليات، والنتائج المحتملة للخيارات البديلة. وهكذا، فإن العوائق التي تحول دون اتخاذ سياسة عقلانية لا ينبغي الاستهانة بها.



دبلوماسية السفر. لقد أكد الرئيس باراك أوباما استعداده للدخول في حوار مع قادة جميع الدول باعتباره عنصرا أساسياً من التزامه الدبلوماسية. مع التعهد بأنه " شخصيا يؤدي فصل انخراط أمريكي." الصورة هنا، وهو يتحدث مع الرئيس الروسي (السابق) ديمتري ميدفيديف و الرئيس الفرنسي (السابق) نيكولا ساركوزي عند وصولهم إلى دوفيل، فرنسا في ٣٦ مايو ٢٠١١ لِقمة مجموعة الثمانية، حيث يلتقي قادة أغنى دول العالم لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

التدقيق في العملية الفعلية لصنع القرار يكشف عن عقبات أخرى. المعلومات المتوفرة غالبا ما تكون غير كافية للتعرف على المشكلات الطارئة بدقة، مما يؤدي إلى قرارات تتخذ على أساس من المعلومات الجزئية والذكريات الغامضة. كما كتب القائد العسكري الأميركي في حربي العراق و أفغانستان في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة برنستون عام ١٩٨٧، نقلاً عن تشارلز دبليو كيغلي و يوجين ويتكوبف (١٩٨٢): " عندما يواجهون وجود معلومات غير كاملة عن مشكلة آنية قيد الدراسة، فإنه ليس من المستغرب أن يلجأ صناع القرار إلى الماضي "ويعتمدون على المقارنات التاريخية. وعلاوةً على ذلك، فإن المعلومات المتاحة غالبا ما تكون غير دقيقة لأن المنظمات البيروقراطية التي يعتمد عليها الزعماء السياسيين للحصول على المشورة في كثير من الأحيان، يحجبون ويفرزون، ويعيدون ترتيب تلك المعلومات.

مما يزيد المشكلة تعقيدا هو قابلية صناع القرار 'إلى التنافر المعرفي، فهم عرضة نفسياً لحجب المعلومات والتصورات المتنافرة أو غير المتناسقة مع الخيار المفضل لديهم والبحث بدلاً من ذلك عن معلومات تتوافق مع معتقداتهم المسبقة لتبرير اختيارهم. وعلاوةً على ذلك، فهم عرضة لاتخاذ قرارات على أساس "الانطباعات الأولى، أو الحدس، أو المزج غير المتبلور بين 'ما هو' مع ما 'يمكن أن يكون' وهذا ما نسميه الخيال ،[رغم] أن هناك مجموعة كبيرة البيانات التي تشير إلى أن منهجية التحليل الإحصائي وسيلة أفضل بكثير لتوقع كل شيء من الحدس حتى حدس الخبراء. "*(Brooks, 2005)* ومكن انظر أيضاً *(Gladwell, 2001)* الذي يقول أن الأحكام الخاطفة و"الإدراكات الفورية يمكن أن تكون بنفس جودة قرارات اتخذت بحذر وروية". أولئك الذين يعتبرون أنفسهم "خبراء السياسة" مخطئون عادة في أحكامهم وتوقعاتهم *(Tetlock, 2006)*، والقادة عرضة لوضع ثقتهم في تحيزهم المسبق، لاستخلاص أوجه شبه كاذبة مع أحداث سابقة *(Brunk, 2008)*، وإلى اتخاذ قرارات على أساس عاطفي *(Westen, 2007)* . في بحوث ما يسمى " العلاقات السلوكية الدولية " حول عملية صنع القرار و ما تظهره **نظرية المباريات** *(Minz, 2007)*، القادة محدودون في قدرتهم على استيعاب المعلومات وتجنب التحيز؛ و يشغلهم منع الخسائر، القادة هم أيضا عرضة لتفكير "التمني" و "إطلاق النار من الورك "، والذي ينتج في كثير من الأحيان قرارات غير عقلانية. هذه النزعات الفكرية تفسر لماذا يلتفت واضعو السياسات في بعض الأحيان قليلاً إلى التحذيرات، ويتجاهلون المعلومات حول المخاطر، ويعيدون أخطائهم الفكرية الماضية.

لالتقاط أفضل لطريقة اتخاذ القرارات السياسية لدى أكثر القادة ، روبرت بوتمان صاغ عبارة ألعاب ذات مستويين. بتحديه لافتراضات الواقعية، أكد فيها أن القادة ينبغي عليهم صياغة سياسات في كل من الساحتين الدبلوماسية والمحلية في وقت واحد وينبغي أن يجعل خياراته وفقاً للقواعد التي تمليها اللعبة.

"على الصعيد الوطني، فالجماعات المحلية تسعى لتحقيق مصالحها من خلال الضغط على الحكومة لتبني سياسات مواتية، والسياسيون يسعون إلى القوة عن طريق بناء تحالفات بين و مع هذه المجموعات. على الصعيد الدولي، تسعى الحكومات الوطنية لتعظيم قدراتها الخاصة لتلبية الضغوط المحلية، مع التقليل من الآثار السلبية للتطورات الخارجية. لا يمكن تجاهل أي من المباراتين من قبل صانعي القرار المركزي ما دامت بلدانهم مترابطة، ولكن ذات سيادة." (**Putman, 1988, p. 434**)

يتوجب على معظم القادة تلبية مطالب في كثير من الأحيان متضادة من السياسة الداخلية والدبلوماسية الخارجية، وأنه من النادر إمكانية اتخاذ قرارات سياسية تستجيب بعقلانية لكلتا المجموعتين من الأهداف. السياسات في الوطن غالبا ما يكون لها الكثير من التداعيات على الخارج. والأنشطة الخارجية عادة ما تؤثر بشدة على الوضع الداخلي للفاعل. لهذا السبب من المرجح أن العديد من القادة يقومون بدمج هذين القطاعين عند التفكير في القرارات السياسية .

إلا أن النقاد يقولون أن نموذج المباراة-ذات المستويين لا يؤدي الغرض كلياً و يقترحون تطويره من خلال الاستفادة من بعض أطروحات البنائية. يجادل هؤلاء النقاد بأن نموذج المباراة ذات المستويين ما زال يعتمد إلى حد كبير على العقلانية عند افتراض" أن المفاوضات الدولية تنطوي على مصالح واضحة تمثل مصالح للداخل و للدولة و تسعى الأخيرة إلى تعظيمها. و لكن كيف تنشأ هذه المصالح يبقى مبهماً ***(Deets, 2009, p 39)***. هل المصالح الداخلية المبنية على الأيديولوجية و تنافس مصالح الصراع على القوة داخل المؤسسات السياسية-جدية بحيث تجعل من المستحيل صنع القرار عقلاني ***(Kanet, 2010, p. 127)***؟ .

تُدَار الدول من قِبل أفراد مختلفو المعتقدات و القيم و التفضيلات و الاحتياجات النفسية، و هذه الاختلافات تولد خلافات حول الأهداف و البدائل و التي نادراً ما يتم حسمها من خلال المسار العقلاني العادي. و علاوةً على ذلك، يتشكل هؤلاء الأفراد إلى حد كبير من قبل الفهم المشترك لصنع السياسة المقبول اجتماعيا وثقافياً. من أجل فهم أكثر اكتمالا لعملية صنع القرار على الصعيد الدولي، فمن المهم النظر ليس فقط إلى المصالح والهويات المحلية، ولكن أيضا إلى "العمليات التفاعلية بين الفواعل المحلية والدولية التي يتم من خلالها خلق المصالح والهويات وتغييرها" ***(Deets, 2009, p. 39)*** انظر أيضاً (***Houghton, 2007***).

حتى الآن نادراً ما يوجد أساس موثوق لصنع قرارات السياسة الخارجية. صنع القرار غالبا ما يدور حول المهمة الصعبة المتمثلة في الاختيار بين القيم، بحيث اختيار خيار واحد يعني التضحية بأخرى. في الواقع، العديد من القرارات تميل إلى إنتاج غير مقصود لعواقب يسميها الاقتصاديون النتائج الغير محسوبة. وخصوصا في مجال السياسة الخارجية، حيث المخاطر مرتفعة وهناك الكثير من عدم اليقين، وعدم قدرة صناع القرار على جمع وهضم كميات من معلومات و بسرعة مما يعمل على تقييد قدرتهم على اتخاذ خيارات مدروسة. لأن صانعي السياسة

يعملون ضمن أجندة سياسة عامة مثقلة ومُهَل زمنية قصيرة، فالبحث عن خيارات سياسية نادراً ما تكون شاملة. "هناك القليل من الوقت للقادة للتفكير ملياً" لاحظ هنري كيسنغر (١٩٧٩) "إنهم حبيسو معركة لا تنتهي فيها العاجلة تكسب باستمرار على الأهمية. الحياة العامة لكل شخصية سياسية هي صراع مستمر لإنقاذ عنصر الاختيار من ضغط الظروف ". إذن،في مرحلة الاختيار، صناع القرار نادراً ما يتخذون خيار تعظيم القيم.

بجذور تعود إلى تجارب عاموس تفيرسكي ودانيال كانيمان ، الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠٢، نظرية احتمال القرار أيضاً تتحدى فكرة أن صناع القرار يتصرفون بعقلانية. نظرية احتمال القرار تبحث في كيفية إدراك الناس وكيف يخطئون في إدراكهم للمخاطر عند اتخاذ الخيارات في ظل ظروف من عدم اليقين، وتثبت النظرية أن هناك تحيزات ثابتة ويمكن التنبؤ بها لدى الناس مما يحيدهم عن طريق اتخاذ القرار العقلاني. الناس يدركون البدائل من حيث شعورهم حول احتمالات المكاسب والخسائر ، "يميل الذين يواجهون المكاسب إلى تجنب المخاطرة، بينما يصبح الذين يجابهون الخسائر أكثر توجهاً نحو المغامرة" (***McDermott et al., 2008, p. 335***). في الواقع، "تشير الدلائل إلى أن الأفراد يقدرون الخسائر بضعف تقديرهم للمكاسب. " (***Elms, 2008, p245***)

أحد المضامين لصنع القرار هو أن الناس يميلون إلى الانجذاب نحو "الوضع القائم". كما الناس في كل مكان، يميل القادة نحو تثمين اليقين و"راحة البال"، حتى لو كانت لغير مصلحتهم. أنهم لا يحسبون نتيجة الخيارات، وإنما هم أكثر قلقا من الخسائر المحتملة التي قد تنجم عن أي تغيير من قلقهم تجاه المكاسب المحتملة. ويفاقم هذه النتيجة الإشكالية خطأً آخر من الأخطاء الشائعة في عملية صنع القرار– وهو الاتجاه لتأطير القرارات بقصر النظر من خلال التركيز على خيارات المدى القصير بدلاً من تلك طويلة الأجل (***Elms, 2008***). ، على سبيل المثال، غالبا ما يكون قادة الولايات المتحدة أكثر قلقاً على فقدان السيادة والقوة التي ستنجم عن منح سلطة أكبر للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية مما يمكن أن تكون عليه المكاسب الناتجة عن الاندماج العالمي و تقاسم الحكم.

متضمنا آخر لنظرية الاحتمال هو أنه عندما يتحمل القادة المخاطر و الشروع في توجهات السياسة خارجية جديدة و جريئة، سيكون لديهم صعوبة كبيرة في الاعتراف وتصحيح هذه الخيارات إذا ثبت لاحقاً أنها كانت خاطئة. كما يضيق النقاد برفض جورج دبليو بوش الاعتراف بإخفاقات صنع القرار بشأن الحرب على العراق(***Draper, 2008; Goldsmith, 2008***)، القادة عرضة للتشبث بالسياسات الفاشلة لفترة طويلة بعد أن أصبحت أوجه القصور فيها واضحة. وجهت انتقادات مماثلة أيضا فيما يتعلق بكل من قرارات إدارات جونسون ونيكسون قي الإبقاء على الولايات المتحدة غارقة في حرب التي لا تحظى بشعبية في فيتنام(***Polsky, 2010***).

المعضلة التي تعرضها نظرية الاحتمال ، بطبيعة الحال، هو أن "إذا كان الناس لا يمكن الوثوق بهم لاتخاذ الخيارات الصحيحة لأنفسهم، كيف يمكن أن الوثوق بهم لاتخاذ القرارات الصائبة للبقية منا؟ ***(Kolbert, 2008)*.** ولكن، اتخاذ القرارات التي تبتعد عن العقلانية قد يكون مشكلة، إلا أنه يمكن أن تنتج اللاعقلانية قرارات "جيدة". ضمن هذا التفكير، فقد بينت الأدبيات التجريبية أن الناس يميلون إلى إدماج الشعور بالإنصاف في صنع قراراتهم حتى لو تعارض ذلك عقلانياً مع مصلحتهم الذاتية وكما يوضح (٢٠٠٨) عمل السلوكي الاقتصادي دان أريلي "، فاتضح أن الناس، ، تريد أن تكون سخية، وأنم يرغبون في الاحتفاظ بكرامتهم، حتى عندما لا يكون ذلك منطقياً ***(Kolbert, 2008, p. 79)*** .

وعلى الرغم من الصورة التي يسعى صناع السياسات إلى إظهارها، إلا أنه في كثير من الأحيان درجة العقلانية "تحمل علاقة ضئيلة بالنسبة إلى العالم الذي يجري المسؤولون مداولاتهم فيه" ***(Rosenau, 1980)*** . إلا أنه و على الرغم من أن السياسة الخارجية العقلانية مثالية أكثر مما هي واقع، لا يزال بوسعنا افتراض أن واضعي السياسات يطمحون إلى سلوك صنع القرار عقلاني ، والذي قد يقاربونه في بعض الأحيان. في الواقع، كاقتراح عملي، فمن المفيد قبول العقلانية كصورة لكيف ينبغي أن تعمل عملية اتخاذ القرار وكذلك وصفاً للعناصر الأساسية من كيفية عملها (انظر الجدول ١ , ٣).

السياسة البيروقراطية في صنع قرار السياسة الخارجية

The Bureaucratic Politics of Foreign Policy Decision Making

لاتخاذ قرارهم الصحيح، على القادة أن يسعوا للحصول على المعلومات و النصائح، و عليهم أن يروا أيضاً أن الأفعال التي تولدها قراراتهم يتم تنفيذها بشكل صحيح. من يساعدهم في هذه المهمة؟

في عالم اليوم، على القادة، عندما يكون عليهم اتخاذ قرار حاسم في السياسة الخارجية، أن يعتمدوا على مؤسسات كبرى للحصول على كل من المعلومة و النصيحة. " للمؤسسات و للأفراد أهمية في صنع و تطبيق قرارات السياسة الخارجية" ***(Kanet, 2010, p. 127)*.** حتى الفاعلون الدوليون الذين لا يتوفر لديهم موازنات ضخمة و بيروقراطية معقدة للسياسة الخارجية، نادراً ما يتخذون قرارات بدون نصيحة و معونة عدد كبير من الأفراد و الوكالات الإدارية و ذلك من أجل التعامل مع ظروف عالمية متغيرة.

الجدول رقم (١ ,٣). صناعة قرار السياسة الخارجية في النظرية و الواقع

العملية العقلانية المثالية	العملية الحقيقية المعتادة
معلومات دقيقة و شاملة	معلومات مشوهة و ناقصة
تعريف واضح للمصلحة الوطنية	الدوافع الشخصية و المصالح المؤسسية تشكل الخيارات المتعلقة بالأهداف الوطنية
تحليل شامل لكل الخيارات	عدد محدود من الخيارات يؤخذ بعين الاعتبار، لا يتم تحليل أي منها بشكل وافٍ
اختيار مسار العمل الأمثل من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة	يتم التوصل إلى مسار العمل من خلال المساومات السياسية و التسويات
بيان فعَّال عن القرار ومبرراته لحشد الدعم.	تصريحات مربكة ومتناقضة عن القرار، كثيراً ما تتحدد للاستهلاك الإعلامي
رصد دقيق لتنفيذ القرار من قبل بيروقراطيات الشؤون الخارجية.	إهمال المهمة المملة لإدارة تنفيذ القرار من قبل بيروقراطيات الشؤون الخارجية
تقييم فوري للنتائج يليه تصحيح للأخطاء	سياسة تقييم سطحية ، مسؤولية غير مؤكدة، ضعف للمتابعة ، وتأخر في التصحيح

فعالية و عقلانية البيروقراطية ***Bureaucratic Efficiency and rationality***

تبين الأعمال النظرية لعالم العلوم الاجتماعية، ماكس فيبر أن هناك اعتقاد واسع بأن البيروقراطية تزداد فعالية و عقلانية من خلال توزيع مسؤولية المهام المتعددة إلى أناس مختلفون. إنها (البيروقراطية) تحدد قواعد ومعايير إجراءات العمل التي تحدد المهام التي يتعين القيام بها، و تعتمد على نظام السجلات لجمع وتخزين المعلومات ؛ يقسمون السلطة فيما بين المؤسسات المختلفة لتجنب الازدواجية في الجهود، وأنها غالبا ما تؤدي إلى نظام الجدارة من خلال توظيف وترقية الأقدر.

تسمح البيروقراطية أيضاً برفاهية التخطيط المستقبلي لتحديد الاحتياجات طويلة الأجل و سبل الحصول عليها. بعكس القادة، الذين يتطلب دورهم منهم التعامل مع أزمات آنية، تستطيع البيروقراطية أن تأخذ المستقبل بعين الاعتبار بالإضافة إلى الحاضر. وجود العديد من المنظمات أيضا يمكن أن يؤدي إلى دفاعات متعددة عن الخيارات المتنافسة ***(George, 1972)*** وبالتالي، تحسين فرصة أن جميع الخيارات السياسية الممكنة ستؤخذ بالاعتبار.

حدود المنظمة البيروقراطية ***The limits of Bureaucratic Organization***

ما يظهر من وصفنا **للبيروقراطية** أنها صورة أخرى لعملية صنع قرار مثالية. قبل القفز إلى الاستنتاج بأن عملية صنع القرار البيروقراطي هي من النعم الحديثة، يجب التأكيد بأن المقترحات السالفة الذكر تقول لنا كيف ينبغي أن يحدث صنع القرار البيروقراطي، و لا تخبرنا كيف تحدث. الممارسة الفعلية وخيارات السياسة الخارجية التي تظهر نتيجة البيروقراطية تنتج أعباء بالإضافة إلى الفوائد.

انظر إلى أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، ربما الأزمة الأكثر تهديداً في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. غالبا ما ينظر إلى أسلوب صانعو السياسة الأميركية المستخدم في تنسيق الرد بأنه يقترب نحو المثل الأعلى للخيار العقلاني. ولكن من منظور آخر لصناعة القرار، فإن أزمة الصواريخ تكشف كيف أن صنع القرار بواسطة وضمن السياقات التنظيمية يهدد في بعض الأحيان بدلاً من أن يسهل الاختيار العقلاني.

في كتاب غراهام أليسون المعروف عن أزمة الصواريخ، *جوهر القرار* (١٩٧١)، قدم ما هو معروف على نطاق واسع بنموذج **السياسة البيروقراطية** (انظر أيضاً ***(Allison and Zelikow, 1999; Christensen and Redd, 2004***). هذا النموذج من اتخاذ القرار يسلط الضوء على القيود التي تضعها المنظمات في **شبكة السياسة** على خيارات صناع القرار و "الشد و الجذب" التي يحدث بين المشاركين **والجماعات الغير رسمية** من البيروقراطيات المتحيزة في عملية اتخاذ القرار.

يركز نموذج السياسة البيروقراطية على كيف أن المنظمات البيروقراطية الضخمة تساهم في عملية صنع القرار من خلال تطوير **أسلوب عمل معياري *(SOPs)*** – أي أساليب محددة يجب إتباعها عند القيام بمهام مطلوبة. من غير المفاجئ أن المشاركون في المداولات التي تقود إلى خيار السياسة هم أيضاً كثيراً ما يعرفون القضايا و يفضلون البدائل السياسية بما يخدم احتياجات المنظمة التي ينتمون إليها. " أين تقف يعتمد على أين تجلس" مقولة مفضلة تعكس هذه الاحتياجات البيروقراطية. مثلاُ، لماذا عادةً ما يفضل المحترفون الدبلوماسيون المقاربة الدبلوماسية لمشاكل السياسات، بينما يفضل الضباط العسكريون بشكل متواصل الحلول العسكرية. والنتيجة هي أن "مجموعات مختلفة تشد في اتجاهات مختلفة تنتج نتيجة ، أو أفضل تنتج ناتجاً–خليط من أفضليات متضاربة قوة

غير متكافئة لأفراد متعددون- تختلف عن ما أي شخص أو مجموعة أرادت (*Allison, 1971*). وبدلاً من أن تكون عملية تعظيم القيم ، صنع السياسات هو في حد ذاته لعبة سياسية تنافسية بشكل مكثف. بدلا من افتراضات مسبقة بوجود فاعل وحيد، "السياسة البيروقراطية" تعرض لماذا "من الضروري التعرف على الألعاب واللاعبين، لعرض الإئتلافات، والمساومات، والتنازلات، وأن تنقل بعض الإحساس بالالتباس "(*Allison, 1971*).

القتال بين المطلعين وتشكيل الفصائل من أجل الاستمرار في المعارك حول توجيه قرارات السياسة الخارجية هي حالات مزمنة في كل إدارات الفواعل الدولية تقريبا (ولكن خصوصا في الجهات الفاعلة الديمقراطية التي تقبل مشاركة العديد من الناس في عملية صنع السياسة). أنظر إلى الولايات المتحدة. انقسامات بين المستشارين الرئيسيين حول الخيارات الهامة في السياسة الخارجية كانت متكررة. على سبيل المثال، في عهد الرئيسين نيكسون وفورد، خاض وزير الخارجية هنري كيسنغر في كثير من الأحيان معاركاً مع جيمس شليزنجر ودونالد رامسفيلد، الذين كانا على رأس وزارة الدفاع، حول استراتيجية حرب فيتنام؛ و مستشار جيمي كارتر للأمن القومي ، زبيغنيو بريجنسكي، شارك مراراً في صراعات مع وزير الخارجية سايروس فانس خلال أزمة الرهائن في إيران، وتحت رئاسة رونالد ريغان، كاسبر واينبرغر في الدفاع وجورج شولتز في الخارجية اشتهرا بنطح الرؤوس على معظم قضايا السياسة العامة.

مثل هذه الصراعات ليست سيئة بالضرورة فأنها تجبر كل جانب بتقديم الشرح الأفضل لوجهات نظرها، وهذا يعطي رؤساء الدول الفرصة لوزن نصائحهم المتنافسة قبل اتخاذ القرارات. ولكن، يمكن أن تؤدي المعارك بين المستشارين إلى الشلل وإلى قرارات متهورة تأتي بنتائج سيئة. هذا الاحتمال كان واضحا في خريف عام ٢٠٠٢، عندما تطورت انقسامات خطيرة داخل إدارة جورج دبليو بوش بشأن كيف ولماذا كان هدف الرئيس شن الحرب ضد صدام حسين في العراق. أصبحت هناك تشققات واضحة في الإدارة عندما ناقش كبار المسؤولين علنا حكمة الدبلوماسية مقابل الغزو، ومن ثم ماهية أفضل السبل لإجراء الغزو.

وبالإضافة إلى تأثيرها على الخيارات السياسية للقادة السياسيين، فالمنظمات البيروقراطية تمتلك العديد من الخصائص الأخرى التي تؤثر على عملية صنع القرار. تقترح واحدة من وجهات النظر أن وكالات البيروقراطية ضيقة التوجه وأن كل وحدة إدارية داخل بيروقراطية صنع السياسة الخارجية داخل الفاعل الدولي تسعى إلى تعزيز أغراضها الخاصة وقوتها. الاحتياجات التنظيمية، كضخامة أعداد الموظفين والميزانيات، تأتي قبل احتياجات الفاعل، و أحيانا تشجع على التضحية بمصالح الفاعل للمصالح البيروقراطية.

ما يميز وكالات البيروقراطية أنها تتجه لتضخيبم امتيازاتها وتوسيع مفهوم مهمتها، و تسعى إلى تحمل مسؤوليات الوحدات الأخرى وسلطاتها. بعيدا عن كونها محايدة أو ذات إدارة نزيهة، وراغبة فقط لتنفيذ أوامر القادة ،المنظمات البيروقراطية في كثير من الأحيان تتخذ مواقف سياسة تهدف إلى زيادة التأثيرات الخاصة بها نسبة إلى تأثير الوكالات الأخرى. وعلاوةً على ذلك، وعلى النقيض من نظرية الاختيار العقلاني، الذي يرى القرارات التي يتخذها لاعبا موحد، وكالات البيروقراطية وموظفيها قد لا يتفقون مع قيم وأولويات القائد. كما حذر مستشار القومي السابق زبيغنيو بريجنسكي الأمن *(Zbigniew Brzezinski, 2010, p18)*، قد تصبح أولويات فاعل السياسة الخارجية مخففة أويتم تأخيرها من قبل البيروقراطيين الغير متعاطفين، حيث 'المسؤولين الذين ليسوا متعاطفين مع السياسات المقترحة نادراً ما يكونون منفذون جيدون".

الهجوم الإرهابي المأساوي المفاجئ في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يقدم مثال واضح على هذه الخصائص للسياسة البيروقراطية. لقد اعتبرت الهجمات في ٩/١١ من قبل العديد الفشل الإستخباري الأسوأ منذ بيرل هاربور. تساءل مواطنو الولايات المتحدة المذعورين لماذا، مع وجود جيش هائل من وكالات جمع المعلومات الاستخبارية، لم يتم ترجمة الرسائل والتحذيرات العديدة حول الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في الوقت المناسب لمنع وقوع الكارثة؟ لماذا لم يتم وصل النقاط مع بعضها البعض؟ لماذا تم تجاهل التحذيرات؟

كان الجواب المقبول في البداية من قبل معظم المحللين أن نظام المخابرات الفوضوي في أميركا كان مشلولا من مستنقع البيروقراطية المتشعبة.لقد اشتبكوا في معارك حول الصلاحيات مع بعضهم البعض، ولم يتم تبادل المعلومات الحيوية التي يمكن القول أنه كان بإمكانها تعريف ومنع مؤامرة تنظيم القاعدة. كانت المشكلة سوء الاتصال وعدم الاتصال؛ و لم ترسل الإشارات حول الهجوم إلى السلطة التنفيذية في الوقت المناسب. لماذا؟ قدم مورتون أبراموفيتش (٢٠٠٢)، مساعد وزير الخارجية السابق في إدارة ريجان تفسيره عندما كتب، "ثلاث سمات تسود صنع السياسة الخارجية في واشنطن اليوم:الحمل الزائد الضخم، والحرب الداخلية، والمدى القصير يطرد المدى الطويل". هذه المشاكل توجد في كل إدارة، ولكن هي مشكلة خاصة عندما تلعب المنظورات الإيديولوجية الشديدة الخلافية دوراً.

مع بقاء رعب ٩/١١ قائماً، وكذلك الاهتمامات والقلق بشأن من فعل ماذا لتعطيل شبكة القاعدة الإرهابية قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١. لقد تم إنشاء لجنة من الحزبين في الكونغرس للتحقيق في ما حصل من خطأ، من أجل إجراء التصحيحات اللازمة في طريقة حكومة الولايات المتحدة بصنع قرارات شؤون الأمن القومي ومكافحة الإرهاب. أنتجت لجنة ٩/١١ (٢٠٠٤) مجموعة جديدة من التفسيرات لماذا هذا العدد الكبير من الفرص لتجنب كارثة ٩/١١ تم تفويتها.

اللجنة لم تضع اللوم على ضعف أداء و صراعات الوكالات المتعددة في البلاد و المسئولة عن مكافحة الإرهاب، مثل وكالة الاستخبارات المركزية ***(CIA)*** و مكتب التحقيقات الفدرالي ***(FBI)***. بدلاً من ذلك، وجهت اللجنة انتقاداتها إلى الاحتجاجات المتزايدة ***(Mann, 2004; Woodward, 2004)*** حول تقاعس البيت الأبيض وتقليلهم لأهمية أو تجاهل التحذيرات الصاخبة والواضحة الواردة من بيروقراطيات الاستخبارات الأميركية قبل ٩/١١ حول وجود خطر حقيقي من احتمال هجوم إرهابي. في هذه الحالة، فشل الحكومة الأمريكية في حماية مواطنيها ربما كان أكثر بسبب عدم رغبة القيادة الأمريكية للاستماع إلى تحذيرات من بيروقراطيات أمنها الوطني من تأثير الشلل الناجم عن الصراعات البيروقراطية.

إلا أن، بالنظر إلى المشكلة التي يواجهها كل رئيس للولايات المتحدة الذي يتوجب عليه إدارة مئات الوكالات المتنافسة والوكالات الفرعية، كل منها اعتادت كره تبادل المعلومات مع بعضها البعض خوفا من المساس "بالمصادر والأساليب". تتنافس كل وكالة مع منافسيها وتنشغل في توجيه أصابع الاتهام وإلقاء المسئولية على الآخرين كرياضة دموية. وعلاوةً على ذلك، كما شهدت الضابط بمكتب التحقيقات الاتحادي كولين رولي، وقالت "هناك اتفاق حماية متبادلة في البيروقراطيات. يتجنب المديرون من المستوى المتوسط اتخاذ قرارات خوفا من خطأ قد يحرف وظائفهم في حين أن التسلسل الهرمي الصارم يثبط الضباط من تجدي الرؤساء. هناك قول مأثور.: 'القضايا الكبيرة، مشاكل كبيرة، القضايا الصغيرة، مشاكل صغيرة؛ لا قضايا، لا توجد مشاكل". الفكرة أن التقاعس عن العمل هو مفتاح النجاح و ذلك يتجلى مراراً ***(Toner, 2002)***. ☒

أيضاً يمكننا أن نستشف خاصية أخرى للسياسة البيروقراطية: الميل الطبيعي للمهنيين الذين يعملون في المنظمات الكبيرة في تأقلم نظرتهم ومعتقداتهم السائدة لتلك السائدة في مكان عملهم. كما تبين نظرية البنائية، كل بيروقراطية تطور عقلية مشتركة، أو طريقة مهيمنة للنظر إلى الواقع، أقرب إلى سمة التفكير الجماعي التي غالبا ما تظهر في المجموعات الصغيرة ***(Janis, 1982)***.

كثيراً ما يستشهد العلماء بالتفكير الجماعي باعتباره العملية التي تحكم السياسة التي من المرجح أن تؤدي إلى اتخاذ القرارات ذات المخاطر العالية والسياسات الأكثر تطرفا (التي تفشل فشلا ذريعاً في نهاية المطاف) أكثر من تلك التي يقوم بها الأفراد دون ضغوط من أقرانهم. العقلية المؤسسية ، أو الإجماع المبني اجتماعيا، أيضا لا يشجع على الإبداع، و المعارضة، والتفكير المستقل: أنه يشجع على الاعتماد على إجراءات العمل المعيارية واحترام لسوابق بدلاً من استكشاف خيارات جديدة لمواجهة التحديات الجديدة. ينتج عن ما سبق قرارات سياسية نادراً ما تحيد عن التفضيلات التقليدية.

وهذا يفسر لماذا " تفضل الإجراءات التنظيمية الاستمرارية على التغيير لأن معالجة المعلومات تتم بطرق معينة، وبعض مصادر المعلومات معروفه لفئة محددة فقط" *(Garrison, 2006, p. 291)*. هذه النزعات في اتخاذ القرارات البيروقراطية تشير لماذا "أصبح علماء الاجتماع يعتبرون و بدرجة متزايدة أن اللامبالاة وليس العقلانية هي السمة المميزة للبيروقراطية" *(Neumann, 2007, p. 197)*.

أثناء عملك في المستقبل، من المحتمل أن تراقب و بشكل مباشر جهود رب عملك في العمل على اتخاذ قرارات عقلانية. و أيضا لا بد أن تلاحظ عن كثب داخل المؤسسة كل من مزايا الإدارة البيروقراطية و مساوئها. قبل دخولهم سوق العمل، وجد العديد من الطلاب، أن مزايا الاختيار العقلاني ومساوئ السياسة البيروقراطية المحيطة الممارسة الفعلية الموضحة هنا لم تكن من نسج خيال العلماء. بل أن هذه الخصائص والنزعات في اتخاذ القرارات تتحدث عن التجارب الحقيقية للمهنيين الذين دخلوا في مواقع صنع السياسات. (كثير من الطلبة الذين درسوا الطبعات السابقة من هذا الكتاب ذكروا في وقت لاحق أن هذه التفسيرات أعدتهم جيدا لما واجهوه في وقت لاحق في حياتهم المهنية وساعد على التغلب على بعض التوقعات السذاجة من أن الحكومات، والجهات الفاعلة من غير الدول، تقف متحدة، عندما تكون معظم الجهود داخلها تتمحور حول النقاش والخلاف بين الفصائل المشاركة في وحدة صنع القرار.) ولنضع في اعتبارنا أن كلية جون كينيدي للإدارة الحكومية التابعة لجامعة هارفارد يقوم مناهجها بالكامل على القناعة بأن جوهر الخدمة الوطنية والدولية يتطلب الوعي بالمساومة بين الوكالات البيروقراطية والمساهمات والعوائق التي تصنع المنافسة لاتخاذ القرار الرشيد.



اتخاذ القرارات الجماعية. غالبا ما يتم اتخاذ القرارات السياسة في مجموعات صغيرة. الصورة هنا هو اجتماع باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة مع حكومته لمناقشة الأزمة الاقتصادية العالمية وجهود الانتعاش في الولايات المتحدة. من اليسار رئيس قانون الانتعاش ايرل ديفاني، نائب رئيس الولايات المتحدة جو بايدن، أوباما، المدعي العام الأميركي إريك هولدر، والوزير الأميركي للإسكان والتنمية الحضرية شون دونوفان.

نفوذ وتأثير القادة ***The Leverage and Impact of Leaders***

يتم تحديد مسار التاريخ بقرارات النخب السياسية. القادة وأسلوب القيادة التي يوظفونها تشكل الطريقة التي تصنع فيها السياسات الخارجية والسلوك الناتج للجهات الفاعلة في السياسة العالمية. " لا يوجد تاريخ بالمعنى الدقيق ، سيرة فقط" هكذا لخص رالف والدو إمرسون الرأي القائل بأن الزعماء الأفراد يحركون التاريخ.

القادة كمحركين للتاريخ العالمي ***Leaders as Movers of World History***

هذا **نموذج الفرد صانع التاريخ** لصنع القرار السياسي يصور قادة العالم كأناس يخلقون التغير العالمي. التاريخ حافل بأمثلة هامة من القادة السياسيين الذين يظهرون في أوقات مختلفة وأماكن وظروف مختلفة للعب أدوار حاسمة في تشكيل تاريخ العالم. ميخائيل جورباتشوف يوضح بشكل كبير أن الفرد قادر على تغيير مسار التاريخ. العديد من الخبراء يعتقدون أن الحرب الباردة لم يكن من الممكن وضع حد لها، ولا إنهاء حكم الحزب الشيوعي في موسكو و وضع الدولة السوفيتية على الطريق نحو الديمقراطية والاقتصاد الحر، لو لم يكن للرؤية شجاعة، جورباتشوف والتزامه بهندسة تغييرات تصل إلى مستوى تحولات ثورية على مستوى النظام.

نحن نتوقع من القادة القيادة، ونحن نفترض أن يحدث القادة الجدد فرقا. نعزز هذه الصورة عندما نربط بشكل روتيني أسماء الزعماء إلى السياسة- وكأن كلمة قادة مرادفة للتطورات الدولية الرئيسية- وكذلك عندما كنا نعزو معظم النجاحات والإخفاقات في الشؤون الخارجية إلى القادة المسؤولين عن تلك الفترة التي وقعت فيها. معادلة السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع مبدأ بوش في مطلع الألفية الثالثة هو مثال قريب.

المواطنون ليسوا وحدهم في التفكير في أن القادة يشكلون محددات حاسمة في السياسات الخارجية للدول، وبالتالي، تاريخ العالم. القادة أنفسهم يسعون إلى خلق انطباعات خاصة بالأهمية الذاتية في حين يعزون قدرات استثنائية لقادة آخرين. الافتراضات التي يقدمونها حول شخصيات نظرائهم، بوعي أو بغير وعي، بدوره يؤثر على سلوكهم ***(Wendzel, 1980)***.

وعلاوةً على ذلك، ف للقادة ردود فعل مختلفة تجاه المواقع التي يشغلونها. جميعهم يتأثرون بالأدوار أو التوقعات بأن القانون والتقاليد توجه صانع القرار أن يتصرف بما يتفق مع التوقعات السائدة حول كيفية أداء الدور التي يتعين القيام به. معظم الناس يتصرفون صاغرين وفقا لقواعد الأعراف التي تحدد وظيفة المنصب، فيتصرفون كما تصرف أسلافهم عندما كانوا بنفس المنصب. ومع ذلك، آخرون، من خلال شخصيتهم أو تفضيلهم هم أكثر جرأة وطموح، وأنهم يسعون للخروج المتميز عن حدود دورهم الجديد من خلال إعادة تعريف الكيفية التي سيتم بها تنفيذ ذلك الدور.

واحدة من التحديات التي يبرزها تفسير القائد المحرك هو أن صانعوا القرار الدولي المحرك و المزلزل للتاريخ، كثيراً ما يتبعون سياسات من المؤكد أنها غير عقلانية. والمثال الكلاسيكي هو أدولف هتلر، الذي أثبت عزمه الذي لا يرحم على السعي للغزو العسكري في القارة الأوروبية بأكملها أنه كان كارثياً بالنسبة لألمانيا. كيف يمكننا موازنة هذا النوع من السلوك مع منطق الواقعية؟

الواقعية تقلل من أهمية القادة بافتراض أن القيود العالمية "تحدد ما يمكن للقائد القيام به. لأن الضرورات النظامية[العالمية] من الفوضى أو الاعتماد المتبادل واضحة جداً، لذلك يمكن للقادة الاختيار فقط من بين مجموعة محدودة من البدائل. إذا أُريد لها أن تمارس قيادة عقلانية وتحقيق أقصى قدر من التحرك لدولهم نحو أهدافها، إجراءات معينة فقط قابلة للتنفيذ "*(Hermann and Hagan, 2004)*. تقول هذه النظرية أن البقاء هو الهدف الأسمى لجميع الدول و ينخرط جميع القادة في حسابات عقلانية للنهوض-بمميزات لبلدانهم. لكن لا يمكن للواقعية أن تأخذ بالحسبان الظرف الذي تثبت فيه خيارات القادة في نهاية المطاف ضارة. حتى العيوب في عمليات صنع السياسة الخارجية للدول 'لا يمكن أن تفسر بسهولة مثل هذه الاختلاف الواسع بين قرارات قادة في بعض الأحيان و ما يمكن لحسابات التكلفة والعائد الباردة التنبؤ به.

ومع ذلك، العقلانية **المساعدة** تصور القادة وصناع القرار على أنهم قادرون، "على أساس تصوراتهم وتفسيراتهم، [إلى] بناء التوقعات رسم خطه إستراتيجية، وحث حكوماتهم العمل ضمن ما هو ممكن" ***(Hermann and Hagan, 2004)***. عندما يواجه اثنين أو أكثر من الخيارات البديلة، سيكونون قادرين الاختيار بعقلانية الخيار الذي يعتقدون أنه سوف ينتج النتيجة المفضلة لديهم. في حالة هتلر، وعلى الرغم من الشك في 'عقلانية' أهدافه وتفضيلاته، فالعقلانية المساعدة تسمح بأنه يمكن تحديد خيارات السياسة التي من شأنها تعظيم احتمال تحقيق النتائج المرجوة له.

القيود على القيادة الفردية ***Constraints on Individual Leadership***

مع القول أن هذا نموذج الأفراد صانعو التاريخ قد يكون مقنعاً، يجب أن نكون حذرين ونتذكر أن القادة ليسوا المحددون لكل شيء في سلوك السياسة الخارجية للدول. ايميت جون هيوز (١٩٧٢)، مستشار الرئيس دوايت د. ايزنهاور، خلص إلى أن "كل من [رؤساء أمريكا في الماضي] من أكثر مغامر إلى الأكثر متحفظا تقاسموا تجربة واحدة مربكة: اكتشاف حدود وقيود، مرسومة بالقانون، من خلال التاريخ، وبالظروف-أنه في بعض الأحيان يمكن أن تطمس أوضح التصاميم أو تجعل أذكى الأهداف تبدو غبية.

النفوذ الشخصي يختلف مع السياق، وغالبا ما يكون السياق أكثر تأثيراً من القائد (انظر نقطة خلاف:هل يحدث القادة فرقا؟). الجدل حول"الشخصية العظيمة" أم **روح العصر** وثيق الصلة هنا، كما تفضل النظريات البنائية أن ترى. في صلب هذا الجدل الدائم مسألة ما إذا كان هناك أوقات معينة ملائمة لظهور قادة أو ما إذا كان القادة المشاهير سيكون لهم تأثير كلما وأينما عاشوا. هذا السؤال قد لا تكون له إجابة، إلا أنه على الأقل يذكرنا بأن عوامل متعددة تؤثر على قرارات السياسة الخارجية للدول. يظهر نموذج الأفراد صانعوا التاريخ لوحده تفسيراً مبسطاً جدا لكيفية رد فعل الفاعلين الدوليين على التحديات الخارجية.

موضوع للجدل

CONTROVERSY

هل يحدث القادة فرقاً

Do Leaders Make a Difference?

يتبنى بعض المنظرين، مثل أنصار الواقعية، افتراض العقلانية ويفترضون أن أي قائد سيرد على أي خيار بنفس الطريقة: الوضع يشكل رد الفعل بناءً على التكاليف والمنافع القائمة من أي خيار. ولكن هل هذا الافتراض يستوي مع الحقائق؟ ماذا نعرف عن تأثير تصورات وقيم الناس على الطريقة التي يرون فيها الخيارات؟ علم النفس السياسي والبنائية تقول لنا أن الخيار نفسه من المرجح أن يكون له قيمة مختلفة لقادة مختلفين. هل هذا يعني أن قادة مختلفين سيردون بشكل مختلف على حالات مماثلة؟

نتأمل على سبيل المثال ريتشارد نيكسون. في عام ١٩٧١، تظاهر الأمريكيون في الشوارع خارج البيت الأبيض للاحتجاج على عدم أخلاقية قصف نيكسون لفيتنام. وكان رد فعله على هذا التهديد المتصور بحماية نفسه من صوت الشعب، دون نجاح، كما حدث. اشتكى نيكسون أن "لا أحد يستطيع أن يعرف ما يعنيه بالنسبة لرئيس أن يجلس في البيت الأبيض و العمل في وقت متأخر ليلا و هناك مئات الآلاف من المتظاهرين الغاضبين في الشوارع. ولا حتى سدادات الأذن يمكن أن تمنع الضوضاء.



في وقت سابق، ففي بعا... تجاجات مماثلة من المواطنين. لقد تجمع الأمريكيون أمام البيت الأبيض لمظاهرة "حظر القنبلة". كان رده بإرسال جرار من القهوة والكعك ودعوة قادة الاحتجاج لمناقشة قضيتهم لاعتقاده بأن الديمقراطية ينبغي أن تشجع المعارضة والحوار. رأى نيكسون المحتجين تهديدا؛

بينما رآهم كينيدي كفرصة. تشير هذه المقارنة إلى أن نوعية القادة يمكن أن تحدث فرقا في تحديد نوع الخيارات التي من المرجح أن تكون استجابة لحالات مماثلة. و لكن أكثر أهمية من طريقة تعامل كل رئيس مع المحتجين، إذا كان فعلا تغيرت قرارات سياسته بناءً على الاحتجاجات. على الرغم من أن كينيدي كان مضيافا تجاه المتظاهرين، إلا أنه لم يحظر الأسلحة النووية، في الواقع، نما الإنفاق العسكري أثناء رئاسة كينيدي بحيث استهلكت نصف الميزانية الاتحادية. قد يقول العديدين أن كينيدي وحده لا يمكن أن ينتظر منه القضاء على الأسلحة النووية، أن روح العصر سيطر عليها الخوف من الاتحاد السوفيتي والقلق الشديد بالنسبة للأمن القومي. أما المحتجون في عام ١٩٧١، كانوا أكثر انسجاما مع روح العصر. على الرغم من أنهم لوحدهم ما كانوا لقنعوا نيكسون لتغيير سياساته في فيتنام، إلا أن الاحتجاجات الواسعة النطاق والسخط مع الحرب، فضلا عن عدم قدرة أميركا على الفوز، ودفعت في نهاية المطاف نيكسون أن الأمر بالانسحاب التدريجي للقوات الأميركية، وإنهاء المشاركة الأميركية في حرب فيتنام. هذه النتائج تشير إلى أن القادة هم أسرى لروح العصر، أو لقوى أكبر تقود العلاقات الدولية في أوقاتها.

ما رأيك؟

هل اختار كل من كينيدي ونيكسون مسارات العمل التي تنعكس من هما كأفراد؟ أم من شأن أي رئيس في عصره كان سيتخذ خيارات مماثلة؟

- كيف يفهم منظروا الاختيار العقلاني سلوك نيكسون؟ سلوك كينيدي؟ ما هي حدود على النهج العقلاني في تفسير قراراتهم؟

للتفكير المستقبلي، ما هي بعض العوامل الأخرى، المحلية أو الدولية، التي أثرت على قرارات كينيدي ونيكسون بشأن التدخلات العسكرية لكل منهما، فيما يتجاوز روح العصر؟

ليست المسألة في ما إذا النخب السياسية تقود أو ما إذا كانت تحدث فرقا. فمن الواضح أنهم يفعلون في الحالتين على حدٍ سواء. لكن ليست لدى القادة السيطرة التامة، تأثيرهم يخضع لقيود شديدة. كما حذر وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنغر، يجب علينا أن لا تضع الكثير من الاعتماد على الشخصيات والتفضيلات السياسية الشخصية:

أي أن هناك ميل أميركي حقيقي بالاعتقاد بأن السياسة الخارجية هي أحدى فروع الدراسات النفسية وأن العلاقات بين الدول هي كالعلاقات بين الناس. و لكن مشكلة *[* تهدئة الصراعات الممتدة*]* ليست سهلة. التوترات...بجب أن يكون لها أسباب موضوعية، و بدون إزالة هذه الأسباب، لا يمكن لأي علاقات شخصية التعامل معها. نحن لا نقدم . لأنفسنا معروفاً عندما نقلل من أهمية القضايا إلى مجرد تنافس للشخصيات.***(Uviversity of South Carolina Commencement Adress. 1985)***

السؤال ذات العلاقة إذن، هو ليس فيما إذا كانت الخصائص الشخصية للقائد تصنع فرقاً ، ولكن تحت أي ظروف، لخصائصهم تأثير. فكما لاحظت مارغريت هيرمان، بأن تأثير القادة يتحدد بستة عوامل على الأقل:

(١) ماهية نظريتهم العالمية، (٢) ما هو شكل أسلوبهم السياسي، (٣) ماذا يدفعهم تجاه المواقف التي يتخذونها، (٤) فيما إذا كان لديهم اهتمام أو تدريب في الشؤون الدولية، (٥) كيف كان مناخ السياسة الخارجية عندما بدأ القادة مهنتهم السياسية، و (٦) كيف تم تثقيف القائد تجاة منصبه أو منصبها الحالي. تخبرنا كل من النظرة العالمية و الأسلوب السياسي والدوافع شيئاً عن شخصية القائد و الخصائص الأخرى تعطبنا معلومات عن تجارب القائد و خلفياته السابقة ***(Hermann, 1988, p. 268)***.

بشكل عام، يزداد تأثير الخصائص الشخصية للقادة على السياسة الخارجية عندما تكون سلطاتهم و شرعيتهم مقبولة على نطاق واسع أو عندما يتم حماية القادة من الانتقادات العلنية الواسعة. وعلاوةً على ذلك، ظروف معينة تعزز من احتمال التأثير الأفراد. منها، الأوضاع الجديدة التي تحرر القادة من المقاربات التقليدية لجديد الأوضاع؛ الظروف المعقدة التي تتضمن عدة عوامل مختلفة' و الأوضاع التي لا تتضمن موانع اجتماعية، و التي تسمح بحرية الاختيار لأن القواعد التي تحدد مدى الخيارات المسموح بها غير واضحة ***(DiRenzo, 1974)***.

الفعالية السياسية للقائد أو صورته الذاتية *Political Efficacy or Self Image*

هي اعتقاد الشخص في قدرته/ قدرتها على السيطرة على الأحداث سياسياً- جنبا إلى جنب مع رغبة المواطنين النسبية للقيادة، أيضا سوف تؤثر على الدرجة التي تحكم فيها القيم الشخصية والحاجات النفسية صنع القرار. فمثلاً عندما يفضل الرأي العام بشدة القائد القوي و عندما يكون رئيس الدولة بحاجة ماسة إلى الإحترام، فمن المرجح أن تعكس السياسة الخارجية احتاجات القائد الداخلية. لذلك ، يقال أن شخصية قيصر فيلهلم الثاني النرجسية التقت برغبة الشعب الألماني لزعيم قوي رمزيا، وتفضيلات الجمهور الألماني بدورها أثرت على السياسة الخارجية التي اتبعتها ألمانيا خلال عهد فيلهلم ، وانتهت بالحرب العالمية الأولى ***(Baron and Pletsch, 1985)***.

جنس القائد قد يؤثر أيضا على اتخاذ القرارات الخاصة بهم. تقترح النسوية أن الرجال والنساء يميلون لرؤية قضايا مثل الحرب والسلام والأمن، واستخدام القوة العسكرية بطرق مختلفة، وهذا قد يؤثر على الطريقة التي يتخذون فيها قراراتهم وتفاعلهم مع العالم من حولهم. وكذلك البنائية الاجتماعية تعتبر وجود قيم ووجهات نظر مختلفة بين النساء والرجال كنتيجة من خبرات التنشئة الاجتماعية المختلفة. "لأن النساء تميل إلى تعريف أنفسهن أكثر من خلال علاقاتهن مما يفعل الرجال، أفعالهن وخطابهن ... قد تكون أكثر للتركيز على مكاسب نهاية، مما يجعل من الإنجازات و التفضيلات الشخصية والأهداف" مركزياً في عملية اتخاذ قرارهن ***(Boyer et al., 2009, p. 27)***. فمن المرجح، بالتالي أن الجنس في عملية صنع القرار، حتى لو أنه لا يحدث فرقا من حيث نتائج القرار النهائي.

مما لا شك فيه أن هناك عوامل أخرى تؤثر على المدى الذي يتمكن فيه القادة من تشكيل خيارات دولهم. على سبيل المثال، عندما يعتقد القادة أن مصالحهم الخاصة ورفاهتهم على المحك، فإنهم يميلون إلى الاستجابة على أساس احتياجاتهم الخاصة ومحركاتهم النفسية. إلا أنه عندما تكون الظروف مستقرة، وعندما لا يتشابك غرور القادة مع نتائج السياسات، فتأثير الخصائص الشخصية يكون أقل وضوحا. توقيت وصول القائد للسلطة هو هامٌ أيضاً. في بداية وصول الفرد إلى منصب القيادة، المتطلبات الرسمية لهذا الدور هي الأقل احتمالا لتقييد ما بإمكانه؟ بإمكانها القيام به. هذا صحيح خصوصا خلال فترة "شهر العسل" التي تمنح بشكل روتيني إلى القادة المنتخبين حديثا، وهي الفترة التي تكون خالية نسبيا من الانتقادات والضغوط المفرطة. وعلاوةً على ذلك، عندما يتسلم القائد منصبه بعد هذا حادث دراماتيكي (على سبيل المثال، نجاح ساحق في الانتخابات ، أو اغتيال سلفه)، يمكن له/ لها تقريبا الحصول على الحرية الكاملة في وضع سياسات، مع" انتقادات الناخبين معلقا خلال هذا الوقت" .(**Hermann, 1976**)

الأزمة الوطنية ظرف قوي يزيد من سيطرة القائد على صنع السياسة الخارجية. صنع القرار أثناء الأزمة في العادة مركزي ويتم التعامل معه فقط من قبل القيادة العليا. المعلومات الهامة غالبا ما تكون غير متوفرة، و يرى القادة أنفسهم مسؤولون عن النتائج. فليس من المستغرب أن يظهر القادة العظام عادة (على سبيل المثال، نابليون بونابرت، ونستون تشرشل وفرانكلين روزفلت) خلال فترات الاضطراب الشديد. الأزمة يمكنها أن تحرر القائد من القيود التي من عادتها أن تمنعه/ تمنعها من القدرة على السيطرة على الأحداث أو رسم تغيير في السياسة الخارجية.

> "لم أسيطر على الأحداث، الأحداث سيطرت علي" –
>
> أبراهام لنكولن، رئيس أميركي

ناقشنا طرق بديلة للتفكير في صنع القرار الدولي، مع التركيز بوجه خاص على المستوى الفردي من التحليل. من المهم جدا الآن أن ننظر إلى العوامل على مستويي تحليل الدولة العالم التي تنطبق على أهم الجهات الفاعلة – الدول. للدول القوة الأكبر و حسب القانون الدولي، فإنها الفاعل الدولي الوحيد الذي يحق له امتلاك الأراضي و ممارسة السيطرة على النشاطات داخل حدودها و لها الحق باحتكار حق استخدام القوة العسكرية. الدول تشكل فئة خاصة من اللاعبين على المسرح الدولي و طريقة استجابتهم للاتجاهات و التحولات العالمية فريدة من نوعها. قرارات السياسة الخارجية للدول هي الأكثر أهمية، و العوامل التي تؤثر على قدراتها بصنع

قرارات للتكيف مع التغيرات في السياسة الدولية، تختلف عن العديد من تلك التي تؤثر على قرارات فواعل دولية أخرى.

في تصنيف محددات السياسات الخارجية للدول، إطار مستوى التحليل الذي تم تقديمه في الفصل الأول (أنظر الشكل ١ , ١) يساعد في وصف المؤثرات العديدة على عملية صنع القرار. لنتذكر أن بالإضافة إلى مستوى الفرد صانع القرار، فمستويي الدولة و العالم في التحليل تؤثرا أيضاً على قرار السياسة الخارجية. مستوى الدولة في التحليل يتكون من خصائص محلية، أما مستوى العالم في التحليل فيحتوي على علاقات كل الفاعلين و التغير في هذه العلاقات مع الزمن. لوضع عملية اتخاذ القرار في الدول في المنظور المناسبة، فإن هذا الفصل سيختتم برؤى من "الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية" *(أنظر **Hermann, 2008**)* و التي تساعد في التقدير الأفضل للكيفية التي تتشكل فيها قرارات السياسة الخارجية للدول.

المحددات الداخلية لقرارات السياسة الخارجية ***The Domestic Determinants Of Foreign Policy Decisions***

المؤثرات المحلية أو "الداخلية" هي تلك التي تتواجد على مستوى الدولة، و ليس في النظام العالمي. لتوضيح تأثير العوامل الداخلية، أنظر في كيفية تأثير التفاوت في الدول سمات مثل- الاختلافات في القدرات العسكرية، ومستوى التنمية الاقتصادية، ونوع الحكومة- قد تؤثر على خيارات السياسة الخارجية لمختلف الدول.

المقدرة العسكرية ***Military Capabilities***

مقترح الواقعية بأن المقدرات الداخلية للدول تشكل أولويات سياستها الخارجية، يعززه حقيقة أن تحضير الدول للحرب يؤثر بقوة على استخدامها للقوة فيما بعد ***(Levy, 2001)*** . لذلك، فمع أن معظم الدول تسعى للوصول إلى أهداف متشابهة، مقدراتهم بتحقيقها تختلف بحسب قدراتهم العسكرية.لأن المقدرة العسكرية تحد من مدى الخيارات السياسية الحكيمة، فتعمل كعامل مساعد في قرارات القائد المتعلقة بالأمن القومي. فمثلاً، أثناء ثمانيات القرن الماضي، استفز الزعيم الليبي معمر القذافي الولايات المتحدة من خلال خطاب سياسي معادِ للولايات المتحدة و إسرائيل و من خلال دعمه لنشاطات إرهابية مختلفة. وكان القذافي قادراً على التصرف كما فعل إلى حد كبير لعدم وجود منظمات بيروقراطية ولا حشود جماهيرية في ليبيا لتقيد أهواء الشخصية. ومع ذلك، كان القذافي بلا شك مقيداً أكثر من قِبل العالم الخارجي من هؤلاء القادة في الدول الأكثر قدرة عسكريا و الذين كان موجها غضبه تجاههم. القوة العسكرية المحدودة مقارنة مع الولايات المتحدة حالت دون أنواع السلوكيات العدوانية التي هدد بممارستها.

في المقابل، قام صدام حسين بجهود مضنية لبناء القوة العسكرية العراقية وبحلول عام ١٩٩٠ كان قد بنى رابع أكبر جيش في العالم. وبالتالي، غزو الكويت للاستيلاء على حقول النفط أصبح خيارا ممكنا للسياسة الخارجية. في النهاية، ومع ذلك، أثبتت حتى القوة العسكرية العراقية غير فعالة ضد تحالف متفوق للقوات العسكرية، برئاسة الولايات المتحدة. أجبرت حرب الخليج عام ١٩٩١ صدام حسين إلى الاستسلام والانسحاب من الأراضي التي غزاها. بعد اثني عشر عاما، غزت الولايات المتحدة العراق، وأخيراً أطاحت بصدام حسين من منصبه. الدروس: ما تعتقد الدول حول قدراتها العسكرية ومصالح خصومها (ونوايا أعدائها) توجه قراراتها حول الحرب والسلام.

الأحوال الاقتصادية *Economic Conditions*

مستوى التنمية الاقتصادية والصناعية للدولة الذي تتمتع به الدولة، أيضا يؤثر على أهداف السياسة الخارجية.بشكل عام فإن الدولة الأكثر تطوراقتصادياً، الأرجح أن تلعب دوراً ناشطا في الاقتصاد السياسي العالمي. الدول الغنية لديها مصالح تمتد إلى ما هو أبعد حدودها وعادةً ما تمتلك الوسائل للسعي إليها وحمايتها. ليس من قبيل الصدفة أن الدول التي تتمتع بقدرات صناعية ومشاركة واسعة في التجارة الدولية تميل إلى أن تكون قوية-فجزئياً القوة العسكرية هي أحد متغيرات القدرات الاقتصادية.

ورغم أن الدول المتقدمة اقتصاديا هي أكثر نشاطا على الصعيد العالمي، هذا لا يعني أن ظروفها المتميزة تملي عليها سياسات مغامرة. الدول الغنية غالبا ما تكون دول "راضية" و أن لديها الكثير لتخسره من التغيير الثوري وعدم الاستقرار العالمي *(Wolfers, 1962)*. ونتيجة لذلك، فإنها عادةً ما تنظر إلى الوضع القائم بأنه يخدم مصالحها وغالبا ما تقوم بصياغة السياسات الاقتصادية الدولية لحماية وتوسيع مكانتهم المحسودين عليها في قمة الهرم العالمي.

مستويات الإنتاجية والرخاء تؤثر أيضا على السياسات الخارجية للدول الفقيرة في أسفل الهرم العالمي. بعض الدول الضعيفة اقتصادياً يتعاملون مع حالتهم من خلال الإذعان لرغبات الأثرياء الذي يعتمدون عليهم. و يتمرد آخرون بتحد، وقد ينجحون أحيانا (على الرغم من ضعف موقفهم التفاوضي) في مقاومة الجهود التي تبذلها الدول الكبرى والمنظمات الدولية قوية للسيطرة على سلوكهم.

وبالتالي، فالتعميمات حول الأسس الاقتصادية للسلوك السياسي الدولي للدول غالبا ما يثبت عدم دقتها، وأنها وحدها لا تحدد السياسات الخارجية. بدلاً من ذلك، فتصورات القادة عن الفرص والقيود التي توفرها الموارد الاقتصادية في دولهم، قد تؤثر بقوة أكثر على خيارات سياستهم الخارجية.

نوع نظام الحكم سمة هامة ثالثة تؤثر على السلوك الدولي للدول هي نوعية النظام السياسي. على الرغم من أن الواقعية تتنبأ بأن جميع الدول سوف تتصرف على نحو مماثل لحماية مصالحها، إلا أن نوع حكومة الدولة يحد بشكل واضح من الخيارات الهامة، بما في ذلك ما إذا كان يتم تنفيذ التهديدات باستخدام القوة العسكرية في الخارج. هنا الفرق المهم هو بين **الديمقراطية الدستورية** (الحكومة التمثيلية)، إحدى نهايات التسلسل، و**الحكم الاستبدادي** (الاستبدادية أو الشمولية) في الطرف الآخر.

لا في الديمقراطية (التي تسمى أحيانا "النظام المفتوح") ولا النظم السياسية الاستبدادية "المغلقة" يمكن للقادة السياسيين البقاء طويلا من دون دعم من المصالح السياسية المحلية المنظمة، وأحيانا من جماهير المواطنين. ولكن في النظم الديمقراطية، من المرجح أن تنتشر تلك المصالح خارج الحكومة نفسها. الرأي العام، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام هي الأجزاء الأكثر وضوحا من عملية صنع السياسة العامة في النظم الديمقراطية. وبالمثل، فإن العمليات الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية تعمل على تأطير أكثر جدوى للخيارات من العمليات التي تتم في الأنظمة الاستبدادية، حيث يتم إجراء الاختيارات الحقيقية من قبل نخب قليلة وراء الأبواب المغلقة. في ظل الديمقراطية والرأي العام والأفضليات قد تهم، وبالتالي فالاختلاف في من يسمح له بالمشاركة ومدى ممارسة حقهم في المشاركة هي عوامل حاسمة من خيارات السياسة الخارجية.

الافتراض القائل بأن المحفزات الديمقراطية، و ليس فقط الأحداث الدولية ببساطة، هي من مصادر السياسة الخارجية ليست رواية. في اليونان القديمة، على سبيل المثال، لاحظ المؤرخ الواقعي ثيوسديدايس أن ما حدث في دول المدن اليونانية في كثير من الأحيان فعل أكثر لتشكيل سلوكها الخارجي مما فعلت التفاعل بين الدول. وأضاف أنه في كثير من الأحيان يركز القادة اليونانيون جهودهم على التأثير على المناخ السياسي في السياسة الخاصة بهم. وبالمثل، فالقادة اليوم في بعض الأحيان يتخذون قرارات سياسة خارجية لأغراض سياسية داخلية- كما، على سبيل المثال، عندما تكون الأفعال الجريئة أو العدوانية في الخارج تهدف إلى للتأثير على نتائج الانتخابات في الداخل أو لتحويل انتباه الرأي العام عن المشاكل الاقتصادية. وهذا ما يسمى أحيانا ظاهرة "كبش الفداء" أو نظرية الحرب لتشتيت الانتباه (***DeRouen and Sprecher, 2006; Levy, 1989b***) .

يرى البعض اقحام السياسة الداخلية في صنع السياسة الخارجية كوضع غير موفق من النظم السياسية الديمقراطية لأنه يقوض قدرتها على التعامل بحزم مع الأزمات أو المساومة بفعالية مع خصوم وحلفاء أقل ديمقراطية (انظر نظرة فاحصة: الحكم الديمقراطي، يشكل عائقا السياسة الخارجية ؟). الديمقراطيات عرضة للجمود. أنها تتحرك ببطء في القضايا، لأن الكثير من العناصر المتباينة تشارك في صنع القرار ولأن المسؤولين في

الأنظمة الديمقراطية مسؤولون أمام الرأي العام ويجب أن يستجيبوا لضغوط من مجموعة متنوعة من جماعات المصالح المحلية (الجماعات التي تحتشد من أجل ممارسة النفوذ على الاتجاه المستقبلي للسياسات الخارجية في دولهم، لاسيما في القضايا الهامة للغاية بالنسبة لهم.

أزمة كافية لإثارة اهتمام ونشاط من نسبة كبيرة من السكان هي ما قد يحتاجه النظام لتحقيق تغييرات كبيرة في السياسة. كما جادل عالم الاجتماع السياسي الفرنسي ألكسيس دو توكفيل في عام ١٨٣٥، الديمقراطيات قد تكون ميالة إلى "الاندفاع بدلاً من الحصافة" لأنها تبالغ ردود أفعالها تجاه ما ترى أنه أخطار خارجية بمجرد أن يتم التعرف عليها. "هناك نوعان من الأشياء التي سوف تجدها الديمقراطية الشعبية دائما صعبة،" دي توكفيل متأملا "بدء الحرب ووضع حد لها". في المقابل، يمكن للحكومات الاستبدادية "اتخاذ القرارات بسرعة أكبر، وضمان الامتثال المحلي لقرارهم، وربما تكون أكثر اتساقا في سياستها الخارجية" ***(Jensen, 1982)***. ولكن هناك تكلفة: البلدان الغير ديمقراطية "غالبا ما تكون أقل فعالية في تطوير سياسة خارجية مبتكرة بسبب انتشار خوف المرؤوسين من إثارة التساؤلات." وباختصار، يمكن تركيز السلطة وقمع المعارضة الشعبية أن تكون مفيدة وغير مفيدة.



عبء اختيار السياسة الخارجية للقيادة العالمية. الولايات المتحدة مدعوة إلى تقديم القيادة الحكيمة للعالم، وهذا ينطوي على تقييم دقيق للأولويات والاستراتيجيات. أعلن باراك أوباما أن "سوف أعزز أمننا المشترك من خلال الاستثمار في إنسانيتنا المشتركة. المشاركة العالمية لدينا لا يمكن أن تعرف من خلال ما نحن ضد؛. يجب أن تسترشد بإحساس واضح حول ما نمثله. نحن لدينا مصلحة هامة في تأمين أن أولئك الذين يعيشون في خوف وحاجة اليوم يمكن أن يعيشوا بكرامة وفرصة غدا.

نظرة عن قرب:

A CLOSER LOOK:

الحكم الديمقراطي، يشكل عائقا للسياسة الخارجية ؟

Democratic Governance- A Foreign policy Handicap?

تتوقع الواقعية أنه ينبغي على الدول، من أجل حماية مصالحها الوطنية، اتخاذ السياسات الخارجية الأمثل بعيداً عن القيود السياسية الأيديولوجية والمحلية. ضمن هذا التفكير، يمكن أن ينظر إلى الديمقراطيات بأنها نسبيا "ضعيفة" لأنها تعتمد على الدعم الشعبي وسلطتها السياسية أقل مركزية. المنظرون الليبراليون يردون بالقول إن هذه القيود نفسها قد تكون ملائمة للسلام، لأنها تعيق القادة من اتخاذ خيارات السياسة الخارجية المتسرعة.

هذا التوتر بين الحكم الديمقراطي وصنع السياسة الخارجية الفعالة ظهر داخل الولايات المتحدة في أعقاب الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة على ليبيا يوم ١٩ مارس ٢٠١١. كجزء من جهود التحالف الذي أذن به مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وشاركت فيه قوات الجيش الأمريكي في سلسلة من الغارات الجوية ضد الدفاعات الجوية الليبية والقوات الحكومية. على الرغم من تأييد الكثيرين في الكونجرس الأمريكي لمواجهة التهديد للسلم والأمن الذي شكله نظام الزعيم الليبي معمر القذافي– في الواقع في ١ مارس وافق مجلس الشيوخ بالإجماع على قرار دعا الأمم المتحدة لفرض منطقة حظر الطيران فوق ليبيا ،واجه رئيس الولايات المتحدة أوباما عاصفة من الانتقادات من أعضاء من الحزبين السياسيين الذين عبروا عن غضبهم من أن أوباما لم يسعى أولا للحصول على موافقة الكونغرس قبل إلزام القوات العسكرية الأمريكية إلى المهمة.

قالوا أن اوباما قد تجاوز سلطاته الدستورية، وأنه "موضوع العملية" منفصل عن المسألة القانونية المحلية و المتعلقة بمن –الرئيس أو الكونجرس–الذي لديه السلطة لتقرير ما إذا كانت الولايات المتحدة ستشارك في القتال" (***Savage, 2011, p. A14***).

من جانبه، قال اوباما أن تصرفاته كانت ليست فقط في المصلحة الوطنية ولكن، كرئيس للسلطة التنفيذية والقائد الأعلى للجيش الأمريكي، كان لديه سلطة الترخيص بالضربات. لقد كان قرار أوباما الأحدث ضمن سلسلة طويلة من القرارات الرئاسية بشن عمل عسكري دون موافقة مسبقة من الكونغرس، والتي تشمل دخول هاري ترومان في الحرب الكورية وقصف بيل كلينتون لكوسوفو عام ١٩٩٩. ومع ذلك، فقد سعى أوباما في وقت لاحق للحصول على قرار داعم من الكونغرس لمواصلة العمليات العسكرية الاميركية في ليبيا، مؤكدا بقوله أن "كان دائما رأيي أنه من الأفضل القيام بعمل عسكري ... مع إشراك الكونغرس والتشاور معه ودعمه".

أنت تقرر

١. هل طبيعة الحكم الديمقراطي تساعد أو تعيق قدرة تلك الحكومات على تحقيق أهداف سياستهم الخارجية؟
٢. ما هي الحجج والأدلة التي يمكنك توفيرها لدعم استنتاجك بشكل عام ؟
٣. هل تعتقد أن الحكومات الاستبدادية أكثر قدرة على إدارة السياسة الخارجية؟ لماذا نعم أو لماذا لا؟

التأثيرات العالمية على السياسة الخارجية *Global Influences on Foreign Policy*

السمات الداخلية للدول تؤثر على سياساتها الخارجية. إلا أن البيئة العالمية والتي داخلها تعمل الدول، تشكل أيضا فرصاً للعمل، وتضع السياق البيئي الذي يحد من بعض خيارات السياسة الخارجية ولكن يسهل أخرى (*Sprout and Sprout, 1965; Starr and Most, 1978*). وتشمل التأثيرات العالمية أو "الخارجية" في السياسة الخارجية جميع الأنشطة التي تحدث خارج حدود دولة ما و تؤثر في خيارات مسؤوليها والشعوب التي تحكمها. عوامل مثل التحالفات العسكرية ومستويات التجارة الدولية في بعض الأحيان تؤثر تأثيرا عميقا في اختيارات صانعي القرار. للتعرف على تأثير العوامل الخارجية، نحن هنا سنعلق بإيجاز على كيف يمكن لاثنين من جوانب البيئة الدولية- التوزيع العالمي للقوة والموقف الجيوستراتيجي- يؤثرا على صنع القرار الدولي.

التوزيع العالمي للقوة *Global Distribution of Power*

يمكن توزيع السلطة بطرق كثيرة. فيمكن أن تتركز في يد دولة واحدة، كما كان الحال في عالم البحر المتوسط القديم في أوج الإمبراطورية الرومانية، أو قد تنتشر بين عدة دول منافسة، كما كان الحال عند ولادة نظام الدول في عام ١٦٤٨ في أعقاب حرب الثلاثين عاما، عندما كان لحفنة من القوى العظمى تمتلك المتنافسة قوة متساوية تقريبا. استخدام العلماء مصطلح القطبية لوصف توزيع السلطة بين أعضاء النظام العالمي. كما سيتم شرحه في الفصل ٤، نظام القطب الواحد يكون هناك مركز قوة واحد مهيمن، نظام القطبين يحتوي على اثنين من مراكز القوى، والنظام المتعدد الأقطاب فيه ثلاثة أو أكثر من هذه المراكز.

يرتبط نمط التحالفات بين الدول ارتباطا وثيقا مع توزيع السلطة. و يشير الاستقطاب إلى الدرجة التي تتجمع الدول حول الأقوياء. على سبيل المثال، نظام الاستقطاب الثنائي المتشدد هو واحد تشكل فيه الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم تحالفات مع واحدة من القوتين المهيمنتين. تمثل هذا النظام بشبكة من التحالفات حول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. اليوم، "طبيعة النظام الدولي ... سوف نضطر إلى إعادة النظر مع ظهور قوى جديدة ، القديمة لا تزال تتلاشى، وتحول الانتباه من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ" (*Mead, 2010, p. 64*).

يؤثر الاستقطاب واستقطاب التحالف في السياسة الخارجية من خلال التأثير على نطاق القرار الذي تمتلكه الدول. على سبيل المثال، كما نوقش في الفصل ٤ و ٨، عندما تتركز السلطة في يد دولة واحدة في نظام القطب الواحد، فإنه يمكنها بسهولة أكثر اللجوء إلى خيار استخدام القوة العسكرية والتدخل في شؤون الآخرين مما هو الحال في نظام يتسم بتوزيع القوة ، حيث منافسيها قد يعيقون عملها. ومع ذلك، عندما تكون التحالفات عبارة عن

تكتلات عسكرية ضيقة، فإن الدول الصغيرة الأعضاء في كل تحالف تشعر بأنها مجبرة على التوافق مع ما يمليه زعيم الحلف.

بالمقابل، عندما تتغير التحالفات بشكل فضفاض مع عضوية الدول تنساب بين الأحلاف، يمكن للدول الأصغر حجما اختيار بسهولة أكثر صياغة سياسات خارجية مستقلة عن رغبات الأقوياء. بطبيعة الحال، يمكن أن نفكر في أمثلة أخرى لإظهار كيف أن الخصائص الهيكلية للنظام العالمي تؤثر على نطاق القرار. ما الذي سوف يظهر هو أن تأثر السياسة الخارجية بالقطبية والاستقطاب يتوقف على الموقف الجيوستراتيجي لدولة ما.

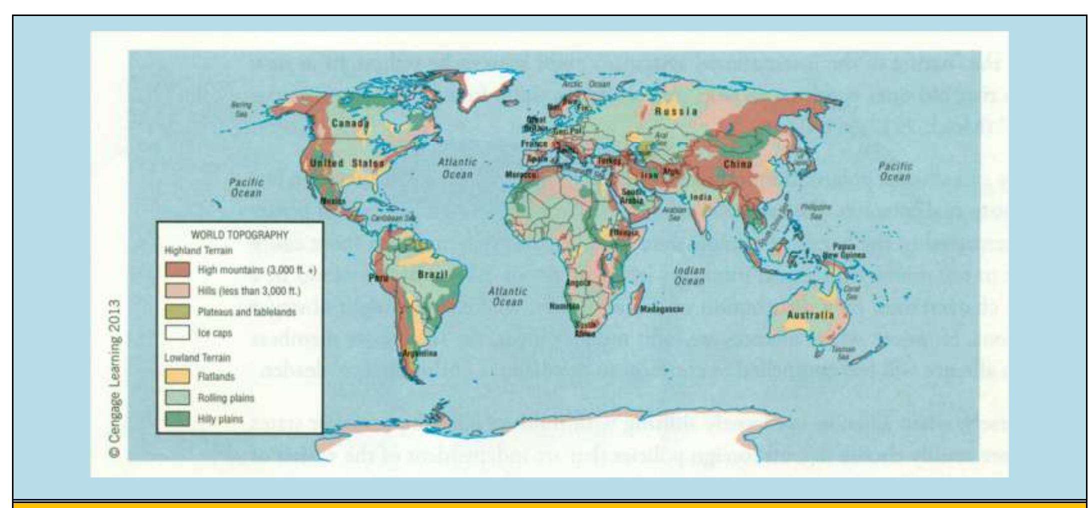
العوامل الجيوسياسية ***Geopolitical Factors***

من التأثيرات الأكثر أهمية في السياسة الخارجية على سلوك الدولة تنشأ بسبب موقعها نسبة إلى الدول الأخرى في النظام الدولي، و المزايا التي تحملها الجيوستراتيجية. وجود حدود طبيعية، على سبيل المثال، قد توجه خيارات صانعو السياسات بشكل حقيقي (انظر الخريطة ١ ,٣). أنظر إلى الولايات المتحدة، التي كانت آمنة معظم الفترات المبكرفي تاريخها لأن المحيطات الشاسعة فصلتها عن التهديدات المحتملة من أوروبا وآسيا. ميزة وجود المحيطات والحواجز التي تحول دون التدخل الأجنبي، بالإضافة إلى عدم وجود جيران أقوياء عسكريا، سمح للولايات المتحدة أن تتطور إلى عملاق صناعي وأن تمارس بأمان سياسة خارجية انعزالية لأكثر من ١٥٠ عاما. أنظر أيضا سويسرا الجبلية، والتي تضاريسها تجعل الدفاع عنها سهلا، مما يجعل الحياد خياراً حيوياً للسياسة الخارجية.

كذلك، الحفاظ على الاستقلال عن السياسة القارية كان و لا يزال موضوع دائم في السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى، كدولة جزيرة منفصلة جغرافياً عن أوروبا خدمها لفترة طويلة كمنطقة عازلة تبعدها عن التورط في نزاعات القوى الكبرى في القارة. و الحفاظ على هذه الدرع الواقية لفترة طويلة كان أولوية بالنسبة لبريطانيا، وأنه يساعد على تفسير لماذا كانت لندن مترددة جدا في السنوات العشرين الماضية على قبول الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي. إلا أن معظم البلدان ليست معزولة، فلديهم العديد من الدول على حدودهم، مما يحرمهم من خيار عدم المشاركة في الشؤون العالمية. ألمانيا، التي تقع في المركز الجغرافي لأوروبا، وجدت تاريخيا أن نظامها السياسي الداخلي وتفضيلات سياستها الخارجية تتشكل بوضعها الجيوستراتيجي.

على سبيل المثال، في القرن العشرين، كافحت ألمانيا من خلال ما لا يقل عن ستة تغييرات جذرية كبرى في مؤسساتها الحاكمة، كل منها اتبع سياسات خارجية مختلفة جدا: (١) امبراطورية القيصر فيلهلم الثاني، (٢) جمهورية فايمار، (٣) دكتاتورية أدولف هتلر؛ و خلفاؤه الإثنين بعد الحرب العالمية الثانية، (٤) جمهورية ألمانيا

الاتحادية الرأسمالية في ألمانيا الغربية و (٥) جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشيوعية في ألمانيا الشرقية، وأخيرا؛(٦) ألمانيا الموحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وهي الآن ملتزمة بديمقراطية ليبرالية وبالاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي. انشغلت كل من هذه الحكومات في علاقاتها مع جيرانها ولكن ردت على الفرص والتحديات التي يطرحها موقع ألمانيا في وسط القارة الأوروبية بالسعي لأهداف مختلفة جدا في السياسة الخارجية. ولكن، لم يكن في أي حال من الأحوال، الانسحاب الانعزالي وعدم التدخل في الشؤون القارية خياراً جيواستراتيجياً عملياً.



خارطة ١ ,٣ : التأثير الجغرافي على السياسة الخارجية:

كيف تتصرف الدول تجاه الآخرين يتشكل من عدد من الدول المجاورة، وما إذا كانت محمية من الغزو بحواجز طبيعية مثل الجبال والمحيطات. وتشير هذه الخريطة كيف، حتى وقت قريب، أن انفصال الولايات المتحدة عن أوراسيا شجعت سياسة انعزالية خلال العديد من الفترات في تاريخ الولايات المتحدة. نلاحظ أيضا كيف أن الطبوغرافيا، والموقع، والعوامل الجيوسياسية الأخرى قد أثرت على أولويات السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى وألمانيا والصين، وفنلندا، ودول في جنوب أمريكا- هذه فرضيات تقدم بها نهج الجغرافيا السياسية للعلاقات الدولية.

التاريخ حافل بالأمثلة الأخرى من تأثير الجغرافيا على أهداف الدول في السياسة الخارجية. لهذا السبب النظريات الجيوسياسية هي قيمة. مدرسة الجغرافيا السياسية و النابعة من فكر الواقعية والجغرافيا السياسية، بشكل عام تؤكد على تأثير العوامل الجغرافية على قوة الدولة وسلوكها الدولي (***Cohen, 2003***). يوضح كتاب ألفريد ثاير ماهان **تأثير القوة البحرية في التاريخ** (١٨٩٠)، التفكير الجيوسياسي في وقت مبكر والذي يؤكد أن السيطرة على

البحر شكل القوة الوطنية والسياسة الخارجية. الدول ذات السواحل والموانئ الواسعة تتمتع بميزة تنافسية. لقد جادل الجيوسياسيون في وقت لاحق، مثل السير هالفورد ماكيندر (١٩١٩) ونيكولاس سبايكمان (١٩٤٤)، أنه ليس فقط الموقع ولكن أيضا التضاريس ، والحجم (الأرض والسكان)، والمناخ، والمسافة بين الدول هي محددات هامة للسياسات الخارجية لكل بلد منفرداً. المبدأ الأساسي وراء وجهة النظر الجيوسياسية أمر بديهي: تتأثر تصورات القادة حول خيارات السياسة الخارجية المتاحة بالظروف الجيوسياسية والتي تحدد مكانة دولهم على المسرح العالمي.

هل يمكن للجهات الفاعلة العالمية، ما إذا كانت الدول أو غيرها، الاستجابة لمطالب التحديات الخارجية والسياسة الداخلية، و التي يواجهها القائد، في آن واحد ؟ الاتجاهات والتحولات التي تتكشف حاليا في السياسة العالمية هي نتاج قرارات لا حصر لها و تصنع يومياً في جميع أنحاء العالم. بعض هذه القرارات أكثر أهمية من غيرها، وكيفية استجابة الفاعلون لبعضهم البعض تترك آثار عميقة على كامل دراما السياسة العالمية. لفهم هذا بشكل أفضل، الجزء الثاني يبدأ في الفصل ٤ من خلال دراسة ديناميات التنافس القوى العظمى على المسرح العالمي. بلدان جنوب الكرة الأرضية تتم دراستها في الفصل ٥، يليه تفحص للجهات الفاعلة من غير الدول في الفصل السادس.

مصطلحات الفصل الثالث

فاعل مركزي (أُحادي) ***Unitary Actor*** (ص ٥٨)

فاعل عبر قومي (عادة ما يكون دولة ذات سيادة) يفترض أن يكون داخلياً موحداً، ومن ثم، فإن التغييرات في الرأي المحلي (الداخلي) لا تؤثر على سياساتها الخارجية كثيراً على نحو ما تفعل القرارات التي يتخذها قادة هذا الفاعل للتكيف (للتعايش) مع التغييرات في محيطها العالمي

اختيار عقلاني: ***Rational Choice*** (ص ٥٨)

إجراءات اتخاذ القرارات التي تسترشد بالتحديد الدقيق للأوضاع، وموازنة الأهداف، وأخذ كل البدائل بالإعتبار والاختيار من بين البدائل الأكثر قدرة على تحقيق أعلى الأهداف

عقلانية مقيدة*(Bounded Rationality)*: (ص ٦٠)

المفهوم بأن قدرة صانع القرار على اختيار أفضل بديل غالباً ما تكون مقيدة بعقبات إنسانية وتنظيمية عديدة

نظرية المباراة *(Game Theory)*: (ص ٦١)

نموذج رياضي للتفاعل الاستراتيجي لا تتحدد فيه النتائج وفقط من خلال تفضيلات فاعل واحد فقط، بل أيضاً من خلال اختيارات كل الفاعلين المشتركين أو المعنيين

مباريات ذات مستويين *Two-Level Games* (ص ٦٢)

مفهوم يشير إلى الحاجة المتزايدة لصانعي السياسة الوطنية بأن يصنعوا القرارات التي سوف تحقق كُلاً من الأهداف الداخلية والخارجية

التأثير الجانبي *(Externalities)*: (ص ٦٢)

التأثيرات الجانبية السلبية غير المقصودة، والناتجة عن اختيارات مثل التضخم الناجم عن تزايد الإنفاق الحكومي، والذي لم يؤخذ في الاعتبار في وقت إصدار القرار

أجندة السياسات *(Policy Agenda)*: (ص ٦٣)

القائمة المتغيرة للمشكلات أو القضايا، والتي تقوم الحكومات بتوجيه اهتمام خاص إليها في أي لحظة محددة

نظرية الإمكانيات المتوقعة: *Prospect Theory* (ص ٦٣)

نظرية نفسية اجتماعية تفسر صنع القرار في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، والتي تنظر إلى العلاقة بين احتمالية المخاطرة الفردية، والآفاق المدركة لتجنب الخسائر وإدراك (تحقيق) مكاسب كبيرة..

تأييد (دعم) متعدد *(Multiple Advocacy)*: (ص ٦٥)

مفهوم يقضي بأن الاختيارات الأفضل والأكثر عقلانية يتم اتخاذها عندما يتم التوصل إلى القرارات في سياق جمعي يسمح للمؤيدين للبدائل المختلفة بأن يتم الاستماع إليهم، وبهذا تتحقق عملياً إمكانية التقييم النقدي للبدائل المنافسة

بيروقراطية *(Bureaucracy)*: (ص ٦٥)

وكالات وأقسام تدير وظائف حكومة مركزية، أو فاعل عبر قومي من غير الدول

نموذج السياسة البيروقراطية *(Bureaucratic Politics Model)* (ص ٦٥)

وصف لعملية صنع القرار الذي يري اختيارات السياسة الخارجية باعتبارها قائمة على المساومات والتوفيقات بين وكالات حكومية متنافسة

شبكات السياسة *(Policy Networks)*: (ص ٦٥)

شبكات من القادة والمصالح المنظمة (مثل جماعات اللوبي)، والتي تشكل تحالفات مؤقتة للتأثير على قرار معين للسياسة الخارجية

مؤتمرات حزبية*(Caucuses)*: (ص ٦٥)

الجماعات غير الرسمية التي يلتحق بها أو ينضم إليها الأفراد في الحكومات والجماعات الأخرى لتعزيز مصالحهم المشتركة

إجراءات عمل معيارية *Standard Operating Procedures (SOPs)* (ص ٦٦)

قواعد التوصل إلى قرارات حول أنواع معينة من المواقف

تفكير جمعي *(Group Think)*: (ص ٦٨)

ميل أعضاء جماعة للقبول بـ ، والاتفاق مع، الاتجاهات السائدة للجماعة، أكثر من التحدث علانية عما يعتقدونه فعلاً

نموذج الأفراد صانعوا التاريخ *(History-Making Individuals)*: (ص ٦٩)

تفسير للسياسة العالمية يرى قرارات السياسة الخارجية باعتبارها منتجات لقادة من ذوي الإرادات القوية والذين يتصرفون بناءً على معتقداتهم الفردية

مذهب بوش *(Bush Doctrine)*: (ص ٦٩)

السياسات الأحادية (المنفردة) لإدارة جورج دبليو بوش بإدعاء أن الولايات المتحدة سوف تتخذ قرارات فقط لتحقيق المصالح المدركة للولايات المتحدة، وعدم التنازل لشكاوي دول أخرى، أو السعي لكسب قبولها

أدوار *Roles* (ص ٦٩)

القيود التي يحددها القانون أو العرف، والتي تجعل صانعي القرار في موقع أو وظيفة حكومية معينة أكثر ميلاً للتصرف بشكل وبنمط متسق مع التوقعات حول الكيفية المعتادة لأداء الدور

عقلانية ذرائعية (أداتية) *(Instrumental Rationalism)*: (ص ٧٠)

التأصيل النظري للعقلانية التي تؤكد اتجاه صانعي القرارات لمقارنة اختياراتهم مع تلك التي كانت قد أخذت بعين الاعتبار من قبل، ومن ثم، يتم اختيار البديل الذي يتمتع بأفضل فرصة للنجاح

روح العصر *Zeitgeist* (ص ٧٠)

"روح العصور" أو الأعراف الثقافية المسيطرة والمفترض أنها تؤثر على سلوك شعب يعيش في فترات محددة

فعالية سياسية *(Political Efficacy)*: (ص ٧٢)

الدرجة التي تصل عندها الثقة الذاتية لصانعي القرار بأن تطبع فيهم الاعتقاد بأنهم يمكنهم وبفعالية أن يتخذوا قرارات عقلانية

خصائص الدولة *States' Attributes* (ص ٧٤)

خصائص الدولة التي تشكل سلوك سياساتها الخارجية، مثل حجمها، وثرواتها، والمدى الذي يكون فيه قادتها مسئولين أمام مواطنيها بالمقارنة مع الدول الأخرى

ديمقراطية دستورية (Constitutional Democracy): (ص٧٦)

عمليات حكومية تسمح للشعب (للناخبين)، ومن خلال ممثليهم المنتخبين، بممارسة القوة والتأثير على سياسات الدولة

حكم أوتوقراطي (Autocratic Rule): (ص٧٦)

نظام سلطوي أو شمولي للحكومة تتركز فيه قوة غير محددة في يد قائد فرد

نظرية الحرب التحويلية (Diversionary Theory of War): (ص٧٦)

الافتراض بأن القادة يبادرون أحياناً بالصراع في الخارج كأسلوب لزيادة التماسك الوطني في الداخل من خلال تحويل الاهتمام الوطني العام بعيداً من الموضوعات الداخلية المثيرة للجدل وعن المشكلات الداخلية.

قطبية (Polarity): (ص٧٨)

الدرجة التي يتم عندها تركيز القدرات العسكرية والاقتصادية في النظام العالمي، والتي تحدد عدد مراكز القوى أو الأقطاب

تحول الى القطبية (Polarization): (ص٧٨)

تكوين إئتلافات أو كتل متنافسة مكونة من حلفاء يقومون بالاصطفاف مع أحد الأقطاب أو المراكز أو القوى الرئيسية المتنافسة

جيوبوليتيكس (Geopolitics): (ص٨٠)

العلاقة بين الجغرافيا والسياسة ونتائجها بالنسبة للمصالح القومية للدولة وقوتها النسبية.

قرءات مقترحة

Suggested Readings

Hermann, Margaret G.. ed. (2007) Comparative Foreign Policy Analysis: Theories and Methods. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Hudson, Valerie M, (2007) Foreign Policy Analysis,' Classic and Contemporary Theory. Lanham, MD: Row-man & Little- held Publishers.

Kaarbo, Juliet, (2008) "Coalition Cabinet Decision Making. Institutional and Psychological Factors, International Studies Review 10:57—86.

Knerch, Thomas, and M. Stephen Weatherford. (2006) "Pubhc Opinion and Foreign Policy: The Stages of Presidential Decision Making," International Studies Quarterly 50705—727.

McCausland, Jeffrey D. (2008, March 6) "Developing Strategic Leaders for the 21st Century," retrieved from : http://www.camegiecouncil.org/resources/articles_papers_reports/0004.html

Renshon, Jonathan, and Stanley A. Renshon, (2008) "The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making," Political Psychology 29509-536.

Rosenthal, Joel H. (2009, July 20) "Leadership as Practical Ethics,' The Essence of Ethics, retrieved from http://www.carnegiecouncil.org/education/001/ethics/0003.html.

Wittkopf, Eugene R. , Christopher Jones and Charles W. Kegley, Jr. (2007) American Foreign Policy: Pattern and Process, 7th ed. Belmont, CA: Thomson Wadsworth.

الجزء الثاني

الفاعلون العالميون و علاقاتهم

The Globe's Actors and their Relations



مسيرة من أجل التغيير: الناس، مثل الدول والمنظمات الدولية، هي الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية. وغالبا ما تستخدم الجماهير حشد مظاهرات الاحتجاج للتعبير عن معارضتهم ولفت الانتباه العالمي إلى قضيتهم. المبين هنا هو أسرة تحمل لافتات خلال مظاهرة ما يسمى "يوم الغضب" الثاني في ميدان التحرير في القاهرة، مصر في ٢٧ مايو ٢٠١١. فقد انضم هؤلاء إلى الآلاف من المحتجين المطالبين بإصلاحات ديمقراطية.

لقد كتب شكسبير أن "كل العالم هو مسرح وجميع الرجال والنساء مجرد لاعبين" عندما يتعلق الأمر بالسياسة العالمية، ليس مجرد المجموعة من الناس ولكن أيضا المنظمات والجماعات والدول لديها مجموعة متنوعة من الأدوار تلعبها على الساحة العالمية. الجزء الثاني يحدد الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية اليوم ويصف الأدوار التي يؤدونها، السياسات التي ينتهجونها، والمآزق التي يواجهونها.

يركز كل من الفصول الثلاثة في الجزء الثاني على نوع بارز من الفواعل العالمية. يبدأ الفصل الرابع بإعطائك إطلالة على القوى العظمى–الفاعلون الذين يمتلكون أعظم القدرات العسكرية والاقتصادية. الفصل الخامس يقارن القوى العظمى مع الدول الأضعف، والأقل نمواً من الناحية الاقتصادية التي تعرف الآن باسم عالم الجنوب، والتي تتشكل مصائرها إلى حد كبير من قبل الآخرين. ويغطي الفصل أيضا صعود الشرق العالمي لمكانته باعتباره المنافس الجديد للقوى التقليدية العظمى. يتناول الفصل السادس دور المنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية، التي يعمل أعضائها بنشاط من أجل التغيير العالمي. أيضا سوف يتم فتح نافذة لكم لاستكشاف أنشطة جهات فاعلة عالمية غير حكومية أخرى، بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات والجماعات العرقية، والحركات الدينية.

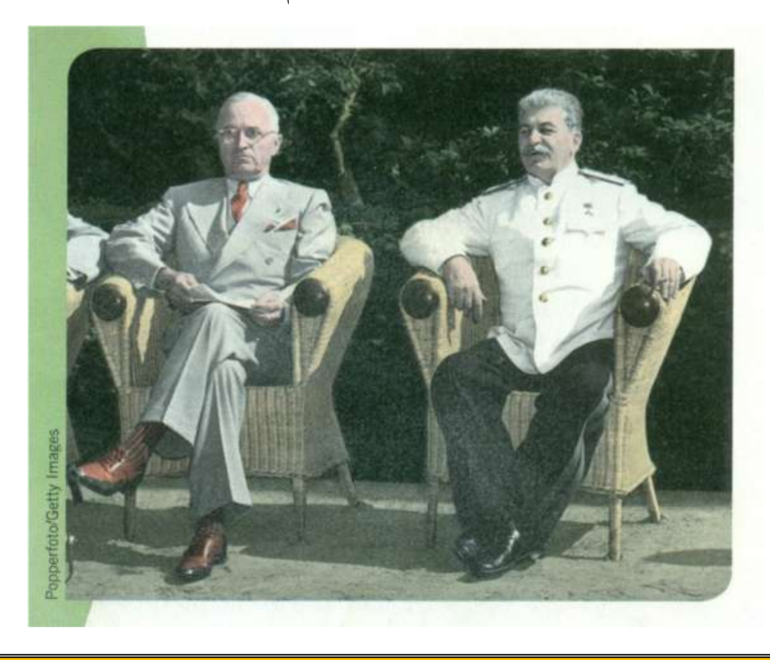
التنافس و العلاقات بين القوى العظمى

Rivalries and Relations Among the Great Powers

مخطط الفصل

- التنافس و العلاقات بين القوى العظمى
- السعي من أجل قيادة العالم
- الحرب العالمية الأولى
- الحرب العالمية الثانية
- الحرب الباردة
- موضوع للجدل: هل كانت الأيديولوجيا المصدر الرئيس لصراع الشرق و الغرب؟
- فترة ما بعد الحرب الباردة
- نظرة عن قرب: تحول في الهيمنة على الطريق؟
- التطلع إلى المستقبل: مستقبل علاقات القوى العظمى

القوى الكبرى تخشى بعضها البعض. ينظرون إلى بعضهم البعض بعين الريبة، وأنهم يشعرون بالقلق من أن الحرب قد تكون في المستقبل القريب.يتوقعون الخطر. هناك مجالا ضيق للثقة ... من وجهة نظر أي قوة عظمى، كل القوى العظمى الأخرى هم أعداء محتملون ... أساس هذا الخوف هو أنه في كل العالم حيث لدى القوى العظمى القدرة على مهاجمة بعضهم البعض، وربما يكون الدافع للقيام بذلك، يجب على أي دولة عازمة على البقاء على قيد الحياة تكون على الأقل مرتابة من الدول الأخرى ومترددة في الثقة بهم. –جون ميرشايمر، منظر في الواقعية السياسية



مسار لم يتخذ : بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقفت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على مفترق طرق. والقرارات التي تم اتخاذها، والإجراءات التي تم القيام بها، حددت ما إذا كانا سيكونان حليفين أم منافسين. في الواقع، كانت المواجهة النووية التي أصبحت الحرب الباردة قد لا تكون حدثت لو أنهما اتخذا خيارات أخرى: " الحرب الباردة لم تكن معدة سلفا "، قال ميلفين لفلر (٢٠٠٧). "لقد اتخذ هؤلاء القادة خيارات." الصورة هنا هي هاري ترومان (يسار) وجوزيف ستالين (يمين)

هذه الأنواع من الأسئلة التي كثيراً ما يسألها عشاق الرياضة عندما يتم تعديل ترتيب فرق الصدارة بعد منافسة الأسبوع السابق. أيضا يعتمد قادة العالم ما دعاه وزير الخارجية الأمريكي السابق دين راسك "مقاربة ملعب كرة قدم للدبلوماسية".أيضاً كثير من الناس في جميع أنحاء العالم، عادةً ما يجرون مقارنات بين البلدان بأسئلة مثل، أي الدول هي الأكبر، الأقوى، الأغنى، والأقوى عسكرياً ويقيمون أي الدول التي ترتفع مكانتها وأيها تسقط بالنسبة إلى بعضها البعض.

عند تكوين مثل هذا الترتيب، يرى كلا الفريقين السياسة العالمية من خلال منظورالواقعية. يرون عالماً من المنافسين، بفائزين وخاسرين في مسابقة قديمة من أجل التفوق. و يبحثون أكثرعن كثب في تحول المرتبات في قمة التسلسل الهرمي الدولي للقوة- في التنافس والصراع بين "القوى العظمى". وعلاوةً على ذلك، فإنهم يصورون هذا الصراع كصراع دائم. كماتشرح نظرية أرنولد توينبي (١٩٥٤) الشهيرة حول دورات التاريخ: "إن العلامة الأكثرتأكيدا في سلسلة موحدةمن الأحداث المتكررة في دورة تعيد نفسها،مرة تلو أخرى هو نشوب حرب عظمى

تكون فيها قوة واحدة قد قطعت شوطا طويلاعلى جميع منافسيها يجعلها تسعى لهدف مرعب، وهو محاولة الهيمنة على العالم مما يثير معارضة من تحالف كل القوى الأخرى".

استنتاج توينبي يقع في صميم الواقعية. ، فقد أضاف هانز مورغنثاو(١٩٨٥)، أحدأبرزمنظري الواقعية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أن نقطة الانطلاق لفهم السياسة العالمية هو أن ندرك أن "كل التاريخ يبين أن الأمم التي تنشط في السياسة الدولية هي باستمرار إما تستعد ل، أوتشارك بنشاط في، أوتتعافى من العنف المنظم على شكل حرب". وقد صبغت دورات الحرب والسلام السياسة العالمية في القرن العشرين، مع الحرب العالمية الأولى والثانية تم خوضها بالنار والدم، والحرب الباردة التي تم خوضها بدون نفس حجم الدمار ولكن بشدة متساوية. كل من هذه الحروب أدت إلى تحولات عظمى في السياسة الدولية.

يستكشف هذا الفصل الأسباب والنتائج المترتبة على منافسات القوى العظمى. من خلال فهم أصول وتأثير هذه الصراعات الثلاثة على قيادة العالم، وسوف تكون في وضع أفضل في توقع ما إذا كانت القوى الكبرى ستكون قادرة على تجنب الدخول في حرب عالمية أخرى في القرن الحادي والعشرين.

> على الإنسانية أن تضع حداً للحرب وإلا ستضع الحرب حداً للإنسانية.
>
> جون كيندي، رئيس للولايات المتحدة الأميركية

السعي من أجل قيادة العالم

The Quest for World Leadership

لطالما تميزت السياسة العالمية بالتنافس بين القوى العظمى. كما اقترح توينبي، هناك احتمال قوي بأن هذا النمط التاريخي هو دوري. نظريةالدورات الطويلة تفصل هذا الفهم للسياسة الدولية، وتوفر إطارا لتحليلنا لتطور منافسات القوة العظمى. وفقا لنظرية الدورات الطويلة(انظرالفصل السابع لمزيد من المناقشة)، فإن التحولات في قيادة العالم تتكشف من خلال سلسلة من المراحل المتمايزة حيث فترات حرب عالمية يتبعها فترات وضع القواعد الدولية وبناء المؤسسات (انظر الجدول ١ , ٤). لقد حدثت التحولات الدورية جنبا إلى جنب مع التغيرات في القوة النسبية للدول الكبرى وتغييرعلاقاتها مع بعضها البعض (انظر ***Chase-Dunn and Anderson, 2005***). على مدى القرون الخمسة الماضية، فقد أدت كل حرب عالمية إلى ظهور مهيمن. مع قوتها الشاملة، المهيمنة عملت على إعادة تشكيل القواعد والمؤسسات التابعة للنظام العالمي حتى تحافظ على مكانتها البارزة.

الجدول رقم (١ , ٤). تطور تنافس القوى العظمى على القيادة العالمية، ١٤٩٥-٢٠٢٥

التاريخ	الدولة (الدول) المتفوقة الساعية للهيمنة	قوى أخرى تقاوم الهيمنة	حرب عالمية	النظام الجديد بعد الحرب العالمية
١٤٩٥-١٥٤٠	البرتغال	إسبانيا، فالوا، فرنسا، برغندي، إنجلترا	حرب إيطاليا و المحيط الهندي، ١٤٩٤-١٥١٧	معاهدة توردسيلاس، ١٥١٧
١٥٦٠-١٦٠٩	إسبانيا	هولندا، فرنسا، إنجلترا	الحروب الإسبانية الهولندية، ١٥٨٠-١٦٠٨	هدنة عام ١٦٠٨؛ تشكيل الوحدة الإنجيلية والجامعة الكاثوليكية
١٦١٠-١٦٤٨	الإمبراطورية الرومانية المقدسة، (سلالةهابسبورغ في إسبانيا، النمسا-هنجاريا)	تحول نحوائتلاف معظمه دول بروتستانتية (السويد، هولندا) وإمارات ألمانية وكذلك فرنسا الكاثوليكية ضد بقايا حكم البابوية	حرب الثلاثون عام، ١٦١٨-١٦٤٨	معاهدة وستفاليا، ١٦٤٨
١٦٥٠-١٧١٣	فرنسا (لويس الرابع عشر)	الأقاليم المتحدة، إنجلترا إمبراطورية هابسبورغ، إسبانيا، الدول الألمانية الرئيسية، روسيا	حرب الحلف العظيم، ١٦٨٨-١٧١٣	معاهدة أوتريخت، ١٧١٣
١٧٩٢-١٨١٥	فرنسا، (نابليون)	بريطانيا العظمى، بروسيا، النمسا، روسيا	الحروب النابليونية، ١٧٩٢-١٨١٥	مؤتمر فينا و الاتفاق الأوروبي
١٨٧١-١٩١٤	ألمانيا، الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية النمساوية الهنجارية	بريطانيا العظمى، فرنسا، روسيا الولايات المتحدة	الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤-١٩١٨	معاهدة فرساي، تكوين عصبة الأمم، ١٩١٩
١٩٣٣-١٩٤٥	ألمانيا، اليابان، إيطاليا	بريطانيا العظمى، فرنسا، الإتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة	الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩-١٩٤٥	اتفاقية بريتون وودز، ١٩٤٤، تكوين الأمم المتحدة، ١٩٤٥، اتفاقية بوتسدام
١٩٣٣-١٩٤٥	ألمانيا، اليابان، إيطاليا	بريطانيا العظمى، فرنسا، الإتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة	الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩-١٩٤٥	اتفاقية بريتون وودز، ١٩٤٤، تكوين الأمم المتحدة، ١٩٤٥، اتفاقية بوتسدام
١٩٤٥-١٩٩١	الولايات المتحدة الإتحاد السوفييتي	بريطانيا العظمى، فرنسا، الصين، اليابان	الحرب الباردة، ١٩٤٥-١٩٩١	شراكة الناتو للسلم العالمي ١٩٩٥، منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٥
١٩٩١-٢٠٢٥	الولايات المتحدة	الصين، الإتحاد الأوروبي، اليابان، روسيا، الهند	سلام بارد أم حرب للهيمنة، ٢٠١٥-٢٠٢٥؟	منظومة أمن جديدة للحفاظ على النظام العالمي؟

مع ذلك، فتقترح نظرية الدورات الطويلة الأمد بوجوب النظر إلى كيف أن التحولات في القوة النسبية للقوى العظمى تؤثر على السياسة العالمية. فهي بذلك توجه الإهتمام نحو انتقال الهيمنة، وصعود وسقوط الدول الرائدةفي النظام العالمي، وبذلك تثيرتساؤلات حول ما إذا كانت هذه الدورة الطويلة الأمد لا يمكن كسرها في المستقبل. لفهم أهمية الصراعات من أجل قيادة العالم وتأثيرها على الإتجاهات والتحولات في السياسة العالمية، وفقا لذلك فهذا الفصل يطلب منك دراسة ثلاث حروب للقوة العظمى في القرن العشرين، فضلا عن الدروس التي تبينها هذه الاشتباكات للقرن الحادي والعشرين.



القوة تصنع الحق: المبين هنا هو مثال لمقاومة تفوق الولايات المتحدة:. يحرق الفلسطينيون العلم الأمريكي في مسيرة مناهضة للولايات المتحدة في الخليل في ١٩ فبراير ٢٠١١ للمطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، إنها تمثل غضبهم من التصويت السلبي للولايات المتحدة ضد قرار في مجلس الأمن الدولي كان من شأنه أن يصف المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة بأنها غير قانونية. على الرغم من أن الولايات المتحدة قالت إنها ترى أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير شرعية، إلا أنها تخشى أن القرار سيقوض التغييرات في محادثات السلام. على الرغم من أن الأصوات المؤيدة من كل من الأربعة عشر عضوا الأخرى، باعتبارها واحدة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، كان صوت الولايات المتحدة يعادل حق النقض.

الحرب العالمية الأولى
The First World War

بدأت الحرب العالمية الأولى على الساحة العالمية عندما أقدم قومي صربي يسعى إلى تحرير جماعته العرقية من الحكم النمساوي على اغتيال الأرشيدوق فرديناند، وريث عرش عائلة هابسبورغ الحاكمة للإمبراطورية النمساوية المجرية، في سراييفو في يونيو ١٩١٤. أثار هذا الاغتيال سلسلة من الإجراءات وردود أفعال القوى العظمى في الأسابيع الخمسة التي تلت ذلك، مما أدى إلى تحطيم السلام العالمي. بحلول الوقت الذي انتهت فيه أول حرب أوروبية كبرى في القرن العشرين ، قتل ما يقرب من عشرة ملايين نسمة، وثلاث إمبراطوريات كانت قد انهارت، ولدت دول جديدة، وسبعة عقود من الحكم الشيوعي في روسيا قد بدأ، وأعيد رسم الخارطة الجيوسياسية للعالم بطرق مهدت الطريق لصعود أدولف هتلر في ألمانيا النازية.

أسباب الحرب العالمية الأولى

كيف يمكن تفسير مثل هذه الحرب الكارثية؟ إجابات متعددة ممكنة. الأكثر شعبية هي تفسيرات الواقعية البنيوية، والتي ترى أن الحرب العالمية الأولى كانت غير مقصودة، وليست نتيجة لمخطط رئيسي لجهة معينة. ويعتقد الواقعيون الجدد أنها ولدت من خلال ظروف خارجة عن سيطرة المتورطين، حرب لم يريدها الناس ولم يتوقعونها. ومع ذلك، فقد جادل المؤرخون الجدد، بأن الحرب كانت نتيجة لخيارات متعمدة- "صراع مأساوي وغير ضروري... لأن قطار الأحداث الذي أدى إلى اندلاعها، قد كان من الممكن إيقافه في أي لحظة خلال الأسابيع الخمسة الأولى من الأزمة التي سبقت أول صدام مسلح، لو كان هناك صوت للحكمة أو لحسن النية "*(Keegan, 1999, p. 3)*.

البنيوية Structuralism

بإطار تحليلي على المستوى العالمي ، تفترض البنيوية أن التغير في توزيع القوة داخل النظام العالمي الفوضوي هو العامل الأساسي الذي يحدد سلوك الدول. فببحثهم في الظروف عشية الحرب العالمية الأولى، افترض العديد من المؤرخين أن الطريقة التي كانت القوى العظمى متحالفة ضد بعضها البعض خلق بيئة ملائمة للنزاع المسلح. فجهود القوى العظمى السابقة لإعادة التسلح، وكذلك التحالفات والتحالفات المضادة، صنع زخما والذي، جنبا إلى جنب مع الضغوط الناجمة عن تعبئة الجيوش وسباقات التسلح، جر القادة الأوروبيين باتجاه الحرب *(Tuckman, 1962)*.

هذا التفسير البنيوي يركز الاهتمام على القرن التاسع عشر، عندما هيمنت بريطانيا على السياسة العالمية. كانت بريطانيا دولة جزيرة منعزلة عن الشؤون القارية مزاجياً، وتقليدياً، وجغرافياً. وأعطت القوة البحرية

لبريطانيا المقدرة على التحكم بالممرات الملاحية في العالم والسيطرة على إمبراطورية شاسعة تمتد من البحر المتوسط إلى جنوب شرق آسيا. فساعدت هذه الهيمنة لردع العدوان. إلا أن، ألمانيا أصبحت تشكل تحديا للقوة البريطانية.

بعد أن أصبحت دولة موحدة في عام ١٨٧١، ازدهرت ألمانيا واستخدمت ثرواتها المتنامية لإنشاء جيش وبحرية هائلين. مع هذه القوة جاء الطموح والاستياء من التفوق البريطاني. باعتبارها القوة العسكرية والصناعية السائدة في القارة الأوروبية، سعت ألمانيا للمنافسة على موقع ومكانة دوليين مرموقين. كما أعلن القيصر فيلهلم الثاني في العام ١٨٩٨، كان أمام ألمانيا "مهام كبيرة خارج الحدود الضيقة لأوروبا القديمة". القوة الصاعدة في ألمانيا وتطلعاتها العالمية غيرت المشهد الجيوسياسي الأوروبي.

على أي حال، ألمانيا لم تكن القوة الوحيدة الناشئة حديثا في مطلع هذا القرن. روسيا كانت تتوسع مُشَكلةً خطراً على ألمانيا. والتراجع في قوة الإمبراطورية النمساوية المجرية، حليف ألمانيا الوحيد، زاد من مخاوف ألمانيا من روسيا، وهو ما انعكس في رد فعل ألمانيا القوي على اغتيال الأرشيدوق فرديناند. خوفا من أن حربا طويلة قد تؤدي إلى تحول غير مواتٍ في ميزان القوى، سعت ألمانيا إلى حرب محلية قصيرة تأتي بنتائج أكثر إيجابية. وبهذا أيدت ألمانيا هجوما النمسا–المجر على صربيا.

على الرغم من أن المنطق وراء حساب ألمانيا كان واضحاً–الانتصار في الحرب يدعم من قوة النمسا–المجر، ويعرقل النفوذ الروسي–اتضح أن ذلك كان سوء تقدير خطير. فقد ضمت فرنسا وروسيا قواتهما للدفاع عن صربيا، وسرعان ما انضمت إليهما بريطانيا في محاولة لمجابهة ألمانيا والدفاع عن حياد بلجيكا. في نيسان عام ١٩١٧، أصبحت الحرب حقا عالمية النطاق عندما دخلت الولايات المتحدة الصراع كرد فعل على حرب الغواصات الألمانية.

هنا نلاحظ، مرة أخرى على الصعيد العالمي من التحليل، أن ديناميات التحولات في ميزان القوى كعامل مسبب: الميل التاريخي للظروف المتضادة تتشكل بحيث أن توزيع القوة العسكرية يصبح "متوازن" لمنع أي قوة واحدة أو كتلة من تشكيل تهديد خطير على الآخرين. وهذا حدث في العقد السابق لاغتيال الأرشيدوق فرديناند. فالتحالفات العسكرية الأوروبية أصبحت استقطابية، مما ألب التحالف الثلاثي من ألمانيا، النمسا والمجر، والإمبراطورية العثمانية ضد الحلف الثلاثي من بريطانيا وفرنسا وروسيا. وفقا لهذا التفسير البنيوي، بعد حشد روسيا لجيوشها رداً على هجوم النمسا على صربيا، مما شعب الالتزامات التحالفية وجرت القوى الأوروبية العظمى واحدةً تلو الأخرى إلى الحرب.

القومية **Nationalism**

كتفسير بديل لمسببات الحرب العالمية الأولى على مستوى الدولة من التحليل، عرض كثير من المؤرخون نمو **القومية**، وخاصة في جنوب شرق أوروبا، أنها خلقت مناخ من الرأي جعلت الحرب محتملة. لقد بدأت الجماعات تمجد تميز تراثهم الوطني ونصرة وطنهم فوق كل الدول الأخرى (**Woodwell, 2008**). وسرعان ما برزت النعرات العرقية التي قمعت طويلا، حتى بين القادة. وزير الخارجية الروسي سيرجي سازانوف، على سبيل المثال، ادعى أنه "يحتقر" النمسا، وقيصر ألمانيا، فيلهلم الثاني أعلن "أنا أكره السلاف" (**Tuchman, 1962**).

الاضطرابات الداخلية ألهبت هذه المشاعر، مما جعل من الصعب رؤية الأشياء من وجهة نظر أخرى. معتقدين أنهم يتمسكون بشرفهم الوطني، لم يفهم النمساويون لماذا صنفهم الروس بأنهم معتدون. عدم إحساس الألمان لمشاعر الآخرين منعهم من فهم "قوة فخر الروس وخوفهم من الذل إذا سمحوا للألمان والنمساويين بتدمير محميتهم الصغيرة، صربيا، بالإضافة إلى شدة الغضب الروسي" (**White, 1990**). مع كل جانب يقلل من شأن الطابع الوطني والصفات العرقية للآخر، جعل بدائل دبلوماسية أخرى للحرب تتبخر.

الخيار العقلاني **Rational Choice**

على المستوى الفردي من التحليل، فإن نظرية الاختيار العقلاني تقدم التفسير الثالث لأسباب الحرب العالمية الأولى. من هذا المنظور- الذي يشدد على أن الزعماء يتخذون القرارات استنادا إلى تقييم دقيق للفائدة النسبية للخيارات البديلة من أجل تحقيق أفضل المصالح لأنفسهم ولدولهم (انظر الفصل الثالث) - كان اندلاع الحرب نتيجة لتفضيل النخب الألمانية للحرب مع فرنسا وروسيا من أجل توطيد موقع ألمانيا في القارة، وتأكيد مكانتها كقوة عالمية، وتحويل الانتباه في الداخل عن متاعبها الداخلية (**Kaiser, 1990**). طبقا لهذا التفسير، فالأشخاص الذين تجمعوا في القصر الإمبراطوري في برلين دفعوا بأوروبا إلى حافة الهاوية.

نموذج الاختيار العقلاني في صنع القرار يشير إلى أن الطريقة الأفضل لرؤية الحرب العالمية الأول كنتيجة لهدف مقصود من القوى المتضادة العظمى للتنافس ضد بعضها البعض من أجل القوة العالمية. هذا "القانون الحديدي للتاريخ" الذي يعتقد الواقعيون أنه الدافع. إنها نتجت عن "محاولة من جانب ألمانيا لتأمين موقعها أمام روسيا التي تقوى بشكل متزايد قبل أن تحقق موقع المساواة مع ألمانيا (والذي توقعت الأخيرة أن يحدث ذلك بحلول عام١٩١٧)" (**Levy, 1998b**).

كما تشير هذه التفسيرات المتضاربة، فإن أسباب الحرب العالمية الأولى تبقى مثار جدل. فتركز التفسيرات البنيوية على التوزيع العالمي للقوة، والتفسيرات المحلية تنظر في العوامل السببية داخل الدول، وتفسيرات الاختيار

العقلاني توجه اهتمامها نحو حسابات وأهداف قادة بعينهم. كلها تساعدنا جزئيا كي نفهم التسلسل الذي أنتج أول حرب عالمية بحق في العالم.

نتائج الحرب العالمية الأولى

The Consequences of WWI

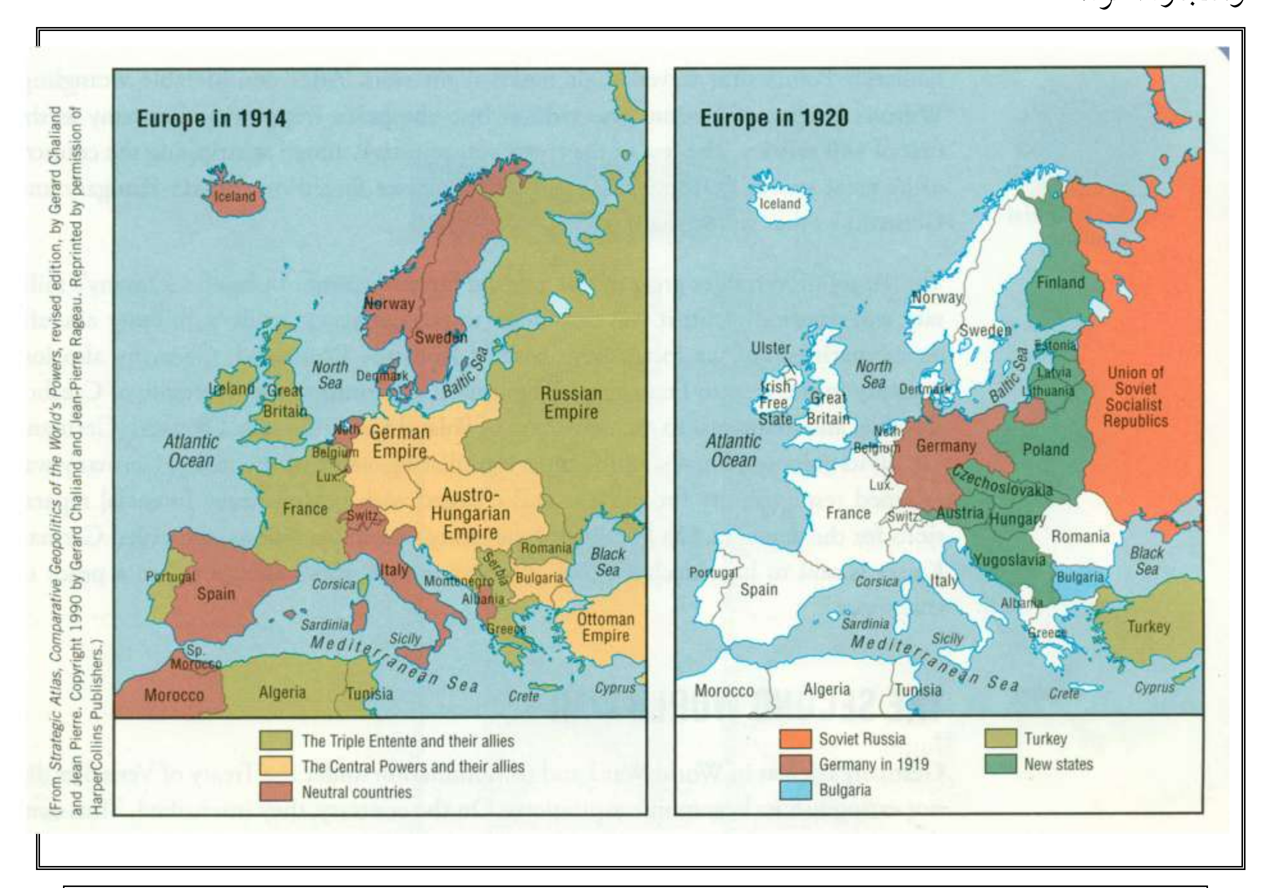
لقد غيرت الحرب العالمية الأولى وجه أوروبا (انظر الخريطة١, ٤). في أعقابها، ثلاث إمبراطوريات متعددة الأعراق- النمساوية المجرية والروسية والعثمانية (التركية) – انهارت وظهر في مكانها دول مستقلة كبولندا وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ولدت دول: فنلندا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا. كما ساهمت الحرب أيضا في استقلال جمهورية ايرلندا عن بريطانيا في عام١٩٢٠ والإطاحة بالقيصر الروسي في عام ١٩١٧ من قبل البلاشفة. كان لظهور الشيوعية تحت قيادة فلاديمير لينين أن أنتج تغييرا في الحكومة والأيديولوجية التي من شأنها أن كان لها تبعات جيوسياسية لسبعين عام أخرى.

على الرغم من تكاليفه، فالتحالف المكون من بريطانيا وفرنسا وروسيا، و(لاحقا) الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا هزم تهديد الهيمنة الذي كانت ستفرضها لقوى المركزية (ألمانيا، النمسا والمجر وتركيا وحلفاء آخرون). وعلاوةً على ذلك، فالحرب فتحت الباب لجهود حثيثة لبناء نظام عالمي جديد قد يتمكن أن يمنع حربا أخرى:

> بالنسبة لمعظم الأوروبيين، كانت الحرب العظمى مصدرا من خيبة الأمل... وعندما انتهى كل شيء، عدد قليل كان لا يزال موجوداً لإقناعه بأن هذه الحرب يجب أن لا تحدث أبدا مرة أخرى. وعلى نطاق واسع بين السكان، كان هناك قناعة قوية بأن الوقت قد حان للأطراف لوضع خطة سلام يمكنها ليس فقط إنهاء الحرب، ولكن بناء السلام الذي يمكن أن يغير التوجهات وبناء نوع جديد من النظام الدولي... للمرة الأولى في التاريخ، كانت الجماهير العريضة وصانعوا السلام يشتركون بالاقتناع بأن الحرب كانت المشكلة المركزية في العلاقات الدولية. سابقا، كانت الهيمنة،والأنشطة العدوانية من دولة معينة، أو الثورة هي المشكلة. ففي عام ١٦٤٨، و١٧١٣، و١٨١٥، حاول صانعوا السلام حل المشاكل الماضية وبناء النظام الذي من شأنه أن يحول دون ظهورها مرة أخرى. ولكن في عام ١٩١٩ازداد ارتفاع سقف التوقعات. وكانت أسباب الحرب أقل أهمية من الحرب نفسها. كان هناك ضرورة للنظر إلى المستقبل أكثر من الماضي. كانت المشكلة ليست فقط بناء السلام، ولكن بناء نظام دولي سلمي من شأنه إدارة و بنجاح، جميع الصراعات الدولية في المستقبل((K. Holsti, 1991, pp. 175-176, 208-209).

الحرب العالمية الأولى أثارت الاشمئزاز من الحرب ومن نظريات الواقعية التي بررت منافسة القوى العظمى والتسلح والتحالفات السرية، وسياسات موازين القوى. لقد أدت التكاليف البشرية والمادية المذهلة في السنوات الأربع السابقة بالعديد من المندوبين المجتمعين في مؤتمر السلام في العام ١٩١٩ والذي عقد في فرساي، خارج باريس، إلى إعادة تقييم قناعاتهم حول طرقهم في الحكم. كان الوقت قد حان لإتباع نهج جديد لبناء النظام العالمي. فبعد خيبة الأمل بالواقعية، تحول العديد إلى الليبرالية للتوجيه بشأن كيفية إدارة المستقبل العالمي.

وكان العقد الذي أعقب الحرب العالمية الأولى هو فترة اشتهار الليبرالية المثالية. ورست أفكار وودرو ويلسون عن النظام العالمي، و التي حددها في خطابه الشهير بخطاب "النقاط الأربع عشرة" في يناير ١٩١٧، كونها ضمن الاعتقاد السائد بأن إعادة ترتيب النظام العالمي وفقا لمبادئ الليبرالية، سيؤدي إلى أن "الحرب العظمى" (كما كانت تسمى الحرب العالمية الأولى) ستكون "الحرب التي ستنهي كل الحروب". وكان الرئيس ويلسون اقترح إنشاء عصبة الأمم التي زعم أنها ستضمن استقلال وسلامة أراضي جميع الدول. وشملت توصياته الأخرى تعزيز القانون الدولي، وجعل المطالب الإقليمية قائمة على أساس تقرير المصير، وتعزيز الديمقراطية، ونزع السلاح، والتجارة الحرة.



خارطة ١ , ٤:

التغييرات الإقليمية في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى. الخريطة على اليسار تظهر الحدود عشية الحرب في عام ١٩١٤، فضلا عن أعضاء التحالفين الرئيسيين المتعارضين الذين تشكلا. الخريطة على اليمين تبين الحدود الجديدة في عام ١٩٢٠، مع التسع دول الجديدة التي نتجت عن الحرب.

ومع ذلك، ما أن بدأ مؤتمر السلام، حتى بدأت سكاكين المصلحة الوطنية الضيقة تقطع عميقاً في الفلسفة الليبرالية التي تدعم مقترحات ويلسون. فقد أستاء العديد من الزعماء الأوروبيين من إلقاء المواعظ من قبل الرئيس الأمريكي. "لقد أنزل الله عشر وصايا "، زمجر جورج كليمنصو، رئيس الوزراء الفرنسي الواقعي والساخر. "إلا أن ويلسون يجب أن يكون لديه أربعة عشر".

وعندما بدأت المفاوضات في المؤتمر، سادت سياسة القوة المجردة. في نهاية المطاف. كان المندوبون فقط على استعداد لدعم تلك العناصر في النقاط الأربع عشرة التي خدمت مصالحهم الوطنية. بعد جدل طويل، تم ضم عصبة الأمم التي اقترحها ويلسون إلى معاهدة السلام مع ألمانيا طبقاً لأحكام المواد ٤٤٠ الأولى. ما تبقى من المعاهدة كان عقابياً، يرمي إلى تجريد ألمانيا من وضعها كقوة عظمى. فرضت معاهدات مماثلة في وقت لاحق على النمسا والمجر وحلفاء ألمانيا الآخرون أثناء الحرب.

لقد جاءت معاهدة فرساي تعبيراً عن الرغبة في الانتقام. باختصار، فقد تم خفض القوة العسكرية لألمانيا بشكل كبير، ومنعت من امتلاك المدفعية الثقيلة، والطائرات العسكرية، أو الغواصات، ومنعت قواتها من دخول منطقة الراين. كما خسرت ألمانيا أراضٍ في الغرب إلى كل من فرنسا وبلجيكا، في الجنوب إلى الدولة الجديدة تشيكوسلوفاكيا، وفي الشرق إلى دول جديدة هي بولندا وليتوانيا. في الخارج، فقدت ألمانيا مستعمراتها. وأخيراً، في الحكم الأكثر مذلة من المعاهدة، تم تحميل ألمانيا مسؤولية الحرب ووجهت إليها عقوبة دفع تعويضات مالية كبيرة عن الأضرار. عندما علم بأحكام المعاهدة القاسية، يقال أن القيصر الألماني الذي كان في المنفى قد قال أن "الحرب التي كانت ستنهي الحروب قد أنتجت سلام لإنهاء السلام".

الحرب العالمية الثانية

The Second World War

هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وإذلالها بموجب معاهدة فرساي لم تطفئ طموحها إلى الهيمنة. بل على العكس، فإنها تعاظمت. وبالتالي كانت الظروف مهيأة لحرب ثانية للقوى العظمى في القرن العشرين، والتي وقف فيها المحور الثلاثي: ألمانيا، اليابان، وإيطاليا ضد حلف مستبعد سمي "التحالف العظيم" من أربعة من القوى العظمى التي اتحدت على الرغم من تناقض الأيديولوجيات، الشيوعية في حالة الاتحاد السوفيتي والرأسمالية الديمقراطية في حالة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

مصير العالم توقف على نتيجة الجهد الهائل لهزيمة التهديد الذي مثله المحور. لقد حققت قوات الحلفاء النجاح، ولكن بتكلفة رهيبة: ٢٣٠٠٠ حياة فقدت يومياً، وقتل ما لا يقل عن ثلاثة وخمسون مليون شخص خلال السنوات الست من القتال. لفهم أسباب هذا الصراع المدمر، سوف ندرس مرة أخرى العوامل السببية التي تعمل ضمن مستويات مختلفة من التحليل.

أسباب الحرب العالمية الثانية ***The Causes of WWII***

بعد استسلام ألمانيا في عام ١٩١٨، تمت صياغة دستور ديمقراطي في اجتماع لجمعية تأسيسية في مدينة فايمار. لم يكن للكثير من الألمان أي حماس يذكر تجاه جمهورية فايمار. ليس فقط لأن الحكومة الجديدة مرتبطة في أذهانهم بمعاهدة فرساي المذلة، لكنهم عانوا أيضا من الاحتلال الفرنسي لمنطقة الرور في العام ١٩٢٣ والثورات السياسية المختلفة، والانهيار الاقتصادي المدمر لعام ١٩٢٩. فعند الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٣٢، فازت أكثر من نصف الأحزاب المتطرفة بدعم الناخبين الذين ازدروا الحكم الديمقراطي. وأكبرها كانت النازية. أو حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني. وهذا كان ليشكل بداية لمسار مأساوي.

الأسباب المباشرة المؤدية للحرب ***Proximate Causes on the Road to War***

في٣٠يناير، ١٩٣٣، عين الزعيم النازي، أدولف هتلر، مستشاراً لألمانيا. بعد أقل من شهر، أحترق مبنى الرايخستاغ (البرلمان) في ظروف غامضة. استغل هتلر هذا الحريق لتبرير إصدار مرسوم طوارئ يسمح له بتعليق الحريات المدنية والتحرك ضد الشيوعيين وغيرهم من الخصوم السياسيين. بعد أن تم القضاء على كل معارضة برلمانية ذات معنى، مرر المشرعون النازيون قانوناً مكن من تعليق الدستور ومنح هتلر سلطة دكتاتورية.

في كتابه الصادر عام١٩٢٤ "كفاحي"، حث هتلر ألمانيا على استرداد الأراضي التي أخذتها معاهدة فرساي واستيعاب الألمان الذين يعيشون في الدول المجاورة، واستعمار شرق أوروبا. إلا أنه خلال السنة الأولى من عمله في رأس السلطة، طبع صورة سلمية لنفسه، فقد وقع على معاهدة عدم اعتداء مع بولندا في عام ١٩٣٤. في العام التالي، ارتفعت الأهداف المحددة أصلا في كتابه كفاحي إلى أعلى أجندة السياسة الخارجية لهتلر عندما أهمل ميثاق كيلوج-برياند، الذي يحظر استخدام القوة العسكرية كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول. في عام ١٩٣٥، تنكر للبنود العسكرية لمعاهدة فرساي؛ وفي عام ١٩٣٦، أصدر الأوامر لقواته للدخول إلى المنطقة المجردة من السلاح في منطقة الراين؛ في مارس من عام ١٩٣٨، قام بضم النمسا، وفي سبتمبر١٩٣٨، طالب بالسيطرة على مقاطعة السوديت، وهي منطقة في تشيكوسلوفاكيا تحتوي على العرقية الألمانية. لمعالجة المسألة الألمانية في السوديت، عقد مؤتمر في ميونيخ، حضره هتلر ورئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين، وقادة كل من فرنسا وإيطاليا (وللسخرية، لم تدع تشيكوسلوفاكيا). مقتنعاً بأن سياسة الاسترضاء ستوقف مزيداً من التوسع الألماني ، وافق تشامبرلين والآخرون على مطالب هتلر.

بدلاً من إرضاء ألمانيا، فقد شحذ الاسترضاء شهيتها وشهية التحالف الفاشي الذي تشكل حديثا من ألمانيا وإيطاليا واليابان، والذي هدف للإطاحة بالوضع الدولي القائم. في نصف الكرة الشرقي، كانت اليابان قد

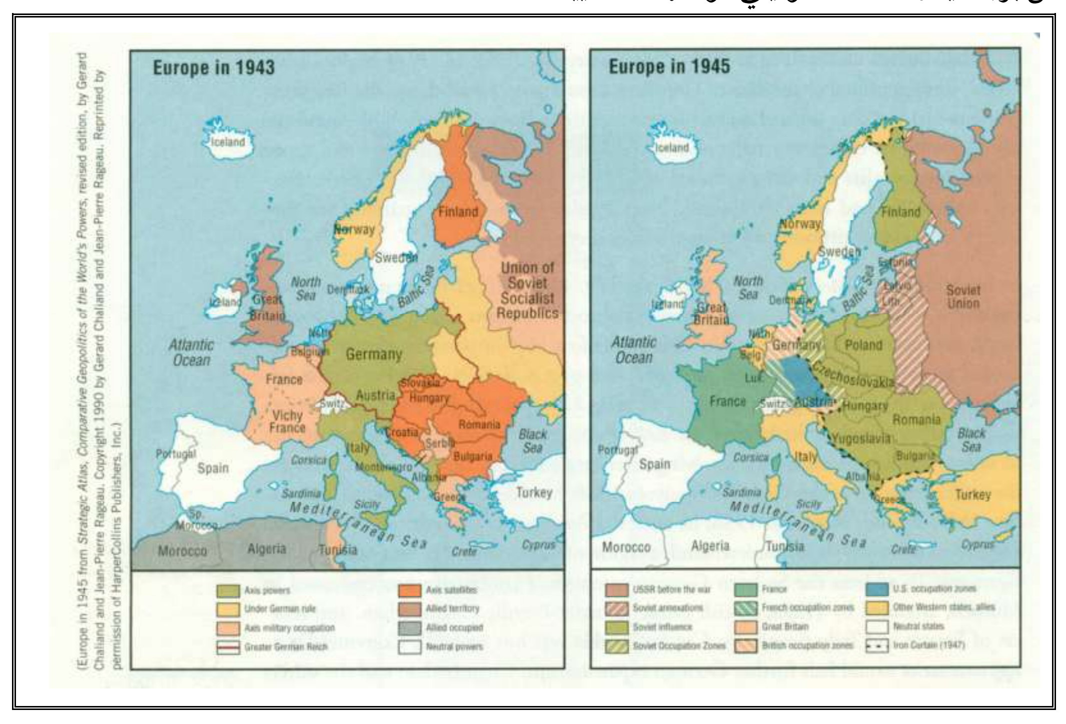
أصيبت بخيبة أمل بالليبرالية الغربية وتسويات باريس، وكانت تعاني من الدمار الاقتصادي الناجم عن الكساد العظيم. كألمانيا، اليابان اعتنقت أيضا النزعة العسكرية كمفتاح لتوسعها العالمي. في مناخ القوة تصنع الحق، والذي ربما قد ساعدت ألمانيا الإمبريالية والشديدة الوطنية في تكوينه ، أدى بالقوميين اليابانيين بأخذ بلدهم على طريق الإمبريالية والاستعمار. فقد قامت اليابان بغزو منشوريا في عام ١٩٣١ والصين في عام ١٩٣٧ وتلتها إيطاليا بابتلاعها للحبشة (إثيوبيا في العصر الحديث) في عام ١٩٣٥ وألبانيا في عام ١٩٣٩، وتدخلت كل من ألمانيا وإيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية١٩٣٦-١٩٣٩ إلى جانب الفاشيين، برئاسة الجنرال فرانسيسكو فرانكو، في حين أيد الاتحاد السوفيتي القوى المناهضة للفاشية.

بعد أن احتلت ألمانيا بقية تشيكوسلوفاكيا مارس ١٩٣٩، بريطانيا وفرنسا شكلت تحالفا لحماية الضحية من المرجح المقبل، بولندا. فتحوا أيضاً مفاوضات مع موسكو على أمل إغراء الاتحاد السوفيتي للانضمام إلى الحلف، لكنها فشلت المفاوضات. ثم، في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩، هتلر، والفاشية والدكتاتور السوفيتي جوزيف ستالين، شيوعيا، فاجأ العالم مع الأخبار التي كانت قد وقعت على معاهدة عدم اعتداء، واعداً بعدم مهاجمة بعضهم البعض. الآن على ثقة من أن بريطانيا وفرنسا لن تتدخل، قام هتلر بغزو بولندا. ومع ذلك، احترمت بريطانيا وفرنسا تعهدها بالدفاع عن بولندا، وأعلنت بعد يومين الحرب على ألمانيا. بدأت الحرب العالمية الثانية.

توسعت الحرب بسرعة. في الخطوة التالية، حول هتلر قواته إلى البلقان وشمال أفريقيا، و باتجاه الغرب، كما غزت القوات الألمانية الميكانيكية النرويج وسارت إلى الدنمرك، بلجيكا، لوكسمبورغ، وهولندا. واجتاح الجيش الألماني خط ماجينو، الحاجز دفاعي على الحدود الشرقية لفرنسا والذي كانت فرنسا تفاخر بأنه لا يمكن أن يتم اختراقه. أجبر الانتصار الألماني المخيف والغير دموي تقريبا البريطانيين إلى إجلاء ما يقرب من ٣٤٠،٠٠٠ من قوات التدخل السريع من الشواطئ الفرنسية في دنكرك. باريس نفسها سقطت في يونيو ١٩٤٠. في غضون ستة أسابيع استسلمت فرنسا ، على الرغم من أن القوات الألمانية كانت أقل عدداً من قوات فرنسا وحلفائها. في الأشهر التي تلت ذلك، قام سلاح الجو الألماني بقصف بريطانيا في محاولة لإجبارها على الاستسلام أيضاً.إلا أنها، بدلاً من غزو بريطانيا، فقد شنت القوات النازية هجوما مفاجئا على الاتحاد السوفييتي، حليف هتلر السابق، في يونيو ١٩٤١.

وفي الوقت نفسه، في الشرق، كانت التوترات تتزايد. فقد نظرت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا إلى التوسع الإمبراطوري لليابان باعتباره تهديداً لمصالحهم في المنطقة. في محاولة لعرقلة قدرة اليابان على تنفيذ طموحاتها العالمية، حظرت الولايات المتحدة بيع المواد الخام الإستراتيجية، مثل الحديد الخام والصلب، والنفط.

كونها فقيرة في الموارد الطبيعية، نظرت اليابان إلى الولايات المتحدة باعتبارها تهديداً خطيرا لأمنها القومي. في شهر سبتمبر ١٩٤٠ توصلت اليابان إلى اتفاق ثلاثي مع ألمانيا وإيطاليا الذي تعهدت فيه دول المحور الثلاث بمساعدة بعضها البعض في حال هجوم من قبل قوة عظمى أخرى على أي منها، كالولايات المتحدة مثلاً. واصلت اليابان التوسع العدواني، وفي يوليو ١٩٤١ انتقلت إلى جنوب الهند الصينية (منطقة في جنوب شرق آسيا التي تضم دول تدعى اليوم: لاوس، وفيتنام، وكمبوديا). رداً على ذلك، جمدت الولايات المتحدة الأصول اليابانية في الولايات المتحدة وأصدرت مطالب لليابان بالانسحاب. ضمن قرارها بأن طرد الولايات المتحدة من المحيط الهادئ كان حاسما لمصالحها الوطنية، فقد قامت في ٧ ديسمبر من ذلك العام نفسه اليابان بهجوم مفاجئ على الولايات المتحدة في بيرل هاربور. على الفور تقريبا، أعلنت ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة. الهجوم الياباني والتحدي الألماني أنهى انطواء الولايات المتحدة **وانعزاليتها**، مما مكن الرئيس فرانكلين روزفلت إلى تشكيل تحالف مع كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي لمواجهة الفاشيين.



خارطة ٢ , ٤:

الحرب العالمية الثانية تعيد رسم خريطة أوروبا. الخريطة على اليسار تظهر ذروة التوسع الألماني في عام ١٩٤٣، عندما احتلت أوروبا من المحيط الأطلسي وبحر البلطيق إلى بوابات موسكو في الاتحاد السوفيتي. الخريطة على اليمين تظهر التكوين الجديد لأوروبا بعد "التحالف الكبير" من القوات المتحالفة من- بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، و الاتحاد السوفيتي- هزم محاولة دول المحور للهيمنة.

الأسباب الكامنة في ثلاثة مستويات تحليلية *Underlying Causes at Three Analytic Levels*

الواقعية الهيكلية تؤكد على القطبية كسمة محددة للنظام العالمي وعلى المستوى العالمي للتحليل، ترى أن عودة ظهور **التعددية القطبية** في توزيع القوة العالمية كعامل أساسي في بداية الحرب العالمية الثانية. وكان النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى محفوف بالمخاطر وذلك بسبب زيادة عدد الدول ذات السيادة وفي الوقت نفسه انخفض عدد القوى العظمى. في عام ١٩١٤، كان لأوروبا فقط اثنين وعشرين دولة رئيسية، ولكن بحلول عام ١٩٢١ كان العدد تقريبا قد تضاعف. عندما يمزج ذلك مع الاستياء من معاهدة فرساي، والثورة الروسية، وصعود الفاشية، وزيادة عدد الدول وظهور الثورات القومية والأزمة جعلت "سنوات ما بين الحربين الفترة الأكثر عنفا في العلاقات الدولية منذ حرب الثلاثين عاما وحروب الثورة الفرنسية ونابليون" (**K. Holsti, 1991, p. 216**).

ساهم انهيار النظام الاقتصادي العالمي في ثلاثينات القرن الماضي أيضا إلى الحرب. بريطانيا العظمى وجدت نفسها غير متكافئة مع الأدوار القيادية والتنظيمية التي كانت قد لعبتها في **الاقتصاد السياسي** العالمي قبل الحرب العالمية الأولى. على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت الخليفة المنطقية، إلا أن رفضها ممارسة القيادة سرعت بالحرب. وأعقب فترة الكساد الاقتصادي العالمي ١٩٢٩-١٩٣١ في عام ١٩٣٣ "انعقاد المؤتمر النقدي والاقتصادي العالمي، الذي تبنته الولايات المتحدة، والذي فشله عمق التشاؤم، وسرع من استخدام الحواجز الحمائية للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية والحصص، وولد الثورة" (***Calvocoressi,* Wint*, and Pritchard,* 1989, p. 6**). في هذه البيئة العالمية من الكساد، وازدياد التدهور في الظروف الاقتصادية داخل كل من ألمانيا واليابان، فتوجهتا للبحث عن حلول من خلال الإمبريالية في الخارج.

على مستوى الدولة من التحليل، فقد قادت أيضا القوى النفسية الجماعية إلى الحرب العالمية الثانية. وشملت هذه "هيمنة الدعاية العسكرية الخطاب المدني التي جعلت العالم يستعد للحرب"، و"موجة عاتية من القومية المفرطة [التي] اجتاحت أنحاء أوروبا [حيث] أصبحت كل دولة تدرس نفسها تاريخا أسطورياً في حين تقوم بتشويه سمعة الآخرين" (***Van Evera, 1990-*1991*, pp. 18, 23***). وبالإضافة إلى سقوط الحكم الديمقراطي خلال محاكمات نورمبرج بعد الحرب العالمية الثانية، عندما حوكم المسؤولون النازيون بتهم ارتكاب جرائم حرب ارتكبت خلال المحرقة (الهولوكوست)، تذكر هيرمان غورينغ أحد كبار القادة النازيون نجاح الدعاية النازية. "بالطبع الناس لا يريدون الحرب"، وقال ولكن "هي دائما مسألة بسيطة لجر الناس إليها، سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية فاشية، أو حكم البرلمان، أو دكتاتورية شيوعية. .. كل ما عليك القيام به هو أن نقول لهم أنهم يتعرضون للهجوم، وتدين دعاة السلام لقلة وطنيتهم وتعريضهم البلاد للخطر".

محلياً، القومية الألمانية ألهبت المطامع الكامنة وبررت التوسع في الحدود الألمانية على حدٍ سواء لاستعادة الأقاليم التي فقدت سابقا في الحروب للآخرين واستيعاب الألمان الذين كانوا يعيشون في النمسا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا. صعود الفاشية-أيديولوجية النظام النازي والتي رفعت شعارات العنصرية المعادية للسامية ضد اليهود، والعلم والوطن والقومية والإمبريالية- رسمت هذا الضغط الإمبريالي المتجدد وبشرت بنسخة متطرفة من الواقعية التي تشدد على سياسة القوة لتبرير التوسع القسري للدولة الألمانية ودول المحور الأخرى التي كانت متحالفة مع ألمانيا. لقد كان "كل شيء للدولة، لا شيء خارج الدولة، لا شيء فوق الدولة" بهذه الطريقة بنى دكتاتور إيطاليا، بينيتو موسوليني، فهمه للفلسفة السياسية الفاشية، في تعريف اعتنق الواقعية المتطرفة والذي يقترح أن من حق الدولة حكم كل بعد من أبعاد الحياة البشرية بالقوة.

أهمية القادة على المستوى الفردي من التحليل تبرز. لم يكن ممكنا من دون الحرب أدولف هتلر وخططه لغزو العالم بالقوة. نشأت الحرب العالمية الثانية في المقام الأول من العدوان الألمانية. يعتنقون تفوق الألمان بأنه "سباق ماستر" جنبا إلى جنب مع ضراوة معاداة السامية وشيوعية، واختار هتلر على شن الحرب لإنشاء امبراطورية أنه يعتقد أن حل مرة واحدة وإلى الأبد المنافسة التاريخية والتعايش الهش من القوى العظمى في أوروبا من خلال القضاء على منافسيه في ألمانيا:

الرؤية الواسعة لتاريخ الألف عام كان ... التوسع الشاسع والإستمرار بالتوسع- مركز ألماني، يمتد إلى أعماق روسيا، مع عدد من الدول والمناطق التابعة، والتي تشمل فرنسا والبلدان المنخفضة والدول الاسكندينافية ووسط أوروبا، ومنطقة البلقان، والتي من شأنها أن توفر الموارد والعمالة للمركز. لن يكون هنالك رسالة حضارية في الإمبريالية الألمانية. على العكس من ذلك، فكانت الشعوب الأقل قيمة لتدرس فقط القيام بأعمال وضيعة، أو كما قال هتلر متهكماً: أن يتعلموا ما فيه الكفاية لقراءة علامات الطريق حتى لا تدوسهم حركة السيارات الألمانية. أقل الأقل قيمة، كان البولنديون واليهود، فكان ليتم إبادتهم .... لهتلر ... كان الغرض من سياسته تدمير النظام وإعادة تشكيله على أسس عنصرية، بتوسع ألمانيا بشكل كبير وصناعة نظام هرمي واستغلالي واضح. وتبقى بقايا من السيادة، ولكنها ستكون فقط أوراق التين التي تغطي نظام أحادي. سياسات الاحتلال الألماني أثناء الحرب، خفضت الأمم التي تم غزوها إلى مناطق تابعة وولايات يتم ضمها، ومخزون من عمال السخرة، كان التطبيق العملي لمفهوم هتلر عن النظام العالمي الجديد. إنه لم تكن مرتجلا أو مخططا لأسباب الضرورة العسكرية (*Holsti, 1991, pp. 224-225*).

آثار الحرب العالمية الثانية *The Consequences of WWII*

بعد أن تعرضت لخسائر مدمرة في روسيا وحملة قصف ضخمة من قوات التحالف على أراضيها، أصبح تاريخ الألف عام الألماني أنقاضا بحلول مايو ١٩٤٥. بحلول شهر أغسطس من نفس العام، أجبر القصف الذري

الأمريكي على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابان لإنهاء حربها التوسعية. انتصار الحلفاء على دول المحور أعاد توزيع القوة وأعاد ترتيب الحدود، مما أدى إلى تكوين تضاريس جغرافية سياسية جديدة. فقد ابتلع الاتحاد السوفيتي ما يقرب من ٦٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي من دول البلطيق استونيا ولاتفيا وليتوانيا، وأيضا من فنلندا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا، -استرجعت روسيا ما كانت قد خسرته في معاهدة بريستليتوفسك لعام ١٩١٨ بعد الحرب العالمية الأولى. وقد تم تعويض بولندا، التي كانت ضحية للتوسع السوفيتي، بأراض أخذت من ألمانيا. ألمانيا نفسها قسمت إلى مناطق احتلال والتي أصبحت في نهاية المطاف الأساس لتجزئة ألمانيا في عصر الحرب الباردة إلى ألمانيا الشرقية والغربية. أخيرا، وصلت الأنظمة الموالية للاتحاد السوفيتي للسلطة في جميع أنحاء أوروبا الشرقية (انظر الخريطة ٢,٤). في الشرق الأقصى، أخذ الاتحاد السوفيتي من اليابان جزر كوريل الأربعة - أو "الأراضي الشمالية"، كما تطلق عليها اليابان- وتم تقسيم كوريا عند خط العرض ٣٨ إلى مناطق احتلال أميركي وسوفييتي.



صعود هتلر والقومية الألمانية:

بما يتفق مع وجهة النظر الواقعية أن الدول لديها الحق الأصيل في التوسع، أقنع أدولف هتلر الشعب الألماني بضرورة اضطهاد اليهود وتوسيع الحدود الألمانية من خلال التسلح والعدوان. وبنى تصور واستخدمه على نطاق واسع في ألمانيا، حيث أنه قال في كلماته، "هناك شر موجود يهدد كل رجل وامرأة وطفل من هذه الأمة العظيمة. يجب علينا اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الأمن الداخلي لدينا وحماية وطننا." الصورة هنا في ٢٠ أبريل ١٩٤١، هتلر (أقصى اليمين) يجتمع مع كبار القادة النازيين.

مع هزيمة المحور، انتهى نظام عالمي، ولكن الخصائص المميزة للنظام الجديد لم تصبح واضحة بعد. على الرغم من إنشاء الأمم المتحدة لتحل محل عصبة الأمم القديمة، التي فقدت مصداقيتها ، إلا أن إدارة الشؤون العالمية بقيت في الأيدي القديمة للمنتصرين. والانتصار فقط وضح عدم ثقة بعضهم البعض.

اجتمع "الثلاثة الكبار" ونستون تشرشل وفرانكلين روزفلت، وجوزيف ستالين، في مؤتمر يالطا في فبراير ١٩٤٥لتصميم النظام العالمي الجديد. لكن التنازلات المبهمة التي توصلوا إليها فقط أخفت الاختلافات الراشحة من تحت السطح.بعد استسلام ألمانيا غير المشروط في شهر مايو، اجتمع الثلاثة الكبار (حيث الولايات المتحدة أصبحت تمثل الآن من قبل هاري ترومان) مرة أخرى في يوليو تموز١٩٤٥ في بوتسدام. انتهى الاجتماع دون التوصل إلى اتفاق، وبدأت صورة وحدة التحالف في التفكك.



حلفاء أم خصوم جدد "الثلاثة الكبار" (ونستون تشرشل وفرانكلين روزفلت وجوزف ستالين) يجتمعون في يالطا كقوى عظمى منتصرة ومتحالفة من أجل وضع القواعد للدول كي تتبعها في نظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا التعاون سيتحول قريبا إلى منافسة مرة

في أعقاب الحرب، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي القوتين العظميين الوحيدتين اللتين كانتا لا تزالان قويتين ولهما القدرة على فرض إرادتيهما. القوى الكبرى المنتصرة الأخرى ، وخاصة بريطانيا العظمى، كانت قد استنفدت نفسها وتراجعت من قمة هرم القوة العالمية. كما سقط المهزومون ألمانيا واليابان من صفوف القوى العظمى. وهكذا، كما كان قد تنبأ الكسيس دو توكفيل في عام ١٨٣٥، الأميركيون والروس الآن في أيديهم مصائر نصف البشرية. بالمقارنة، كانت جميع الدول الأخرى أقزام.

في هذا المناخ، نشأ النقاش الأيديولوجي حول ما إذا كان القرن العشرين سيكون "قرن أمريكي" أم "قرن روسي". وهكذا، ربما كان أهم منتج للحرب العالمية الثانية أنها تسببت في تحول ، بعد فترة توقف قصيرة، في توزيع القوة العالمية من التعددية القطبية إلى الثنائية القطبية. فيما أصبح، بعد عام ١٩٤٩، يعرف باسم الحرب الباردة، حيث استخدمت كل من واشنطن وموسكو الأمم المتحدة الوليدة ليس للحفاظ على السلام وإنما لمواصلة المنافسة مع بعضهما البعض.

على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في إدارة العالم في الطريقة التي يتعين على العالم أن يتم إدارته بها –هاري ترومان، رئيس أمريكي

الحرب الباردة
The Cold War

إن الحرب العظمى الثانية في القرن العشرين والتي لا يوجد ما يوازيها من حيث عدد المشاركين والدمار النجم عنها، قد أحدثت نظام عالمي تهيمن عليه دولتان اثنتان فائقتا القوة واللتان من خلال أسلحتهما النووية غيرتا جذريا الدور الذي سوف تلعبه تهديدات الحرب في السياسة الدولية. في هذه الظروف ولدت وتطورت المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على القيادة المهيمنة.

أسباب و تطور مسار الحرب الباردة ***The Causes and Evelutionary Course of the Cold War***

إن أصول معركة الهيمنة الثالثة في القرن العشرين من أجل السيطرة كانت مثار جدل لأن الأدلة التاريخية كانت تفسح المجال لتفسيرات مختلفة (*انظر* ***Laffler and Westad, 2009***). فتظهر عدة أسباب افتراضية لها. على الصعيد العالمي من التحليل، أول هذه الأسباب تقدمه الواقعية: نتجت الحرب الباردة عن التحول في القوة والقيادة التي دفعت بالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى قمة الهرم الدولي وجعل الخصومة بينهما لا مفر منها. "عندمابحث الجانبان خارج إطار تحالفاتهم الأساسية من أجل ميزة استراتيجية، بدأت الحرب الباردة تؤثر على مسارات الدول والحركات السياسية في جميع أنحاء العالم" (***Freedman 2010, p. 137***). أعطت الظروف لكل من القوتين العظميين كل الأسباب للخوف والقتال ضد القيادة العالمية المحتملة للآخر وشجعت كل من المتنافسين لإقامة وتأسيس **مناطق نفوذ** واسعة ، أو الاستحواذ على مناطق محددة من العالم.

التفسير الثاني على مستوى الدولة من التحليل، يذهب إلى أن الحرب الباردة كانت ببساطة امتدادا لازدراء القوى العظمى المتبادل للمعتقدات المعلنة لبعضهم البعض والمتعلقة بالسياسة والاقتصاد.وقدحفزت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ والتي جلبت إلى السلطة حكومة اعتنقت الراديكالية الماركسية الناقدة للرأسمالية الإمبريالية، مما حفز عداء الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي (انظر الفصل الثاني). المخاوف الأمريكية من الماركسية حفزت ظهور مكافحة الشيوعية كأيديولوجية معارضة. وفقا لذلك، شرعت الولايات المتحدة بحرب تبشيرية مضادة لاحتواء وإزالة الخطرالشيوعي الإلحادي في نهاية المطاف من على وجه الأرض.

والتفسير الثالث، متجذر في صنع القرار على المستوى الفردي من التحليل، يرى في الحرب الباردةأنه يجري تزويدها بوقود من المفاهيم الخاطئة حول القوى العظمى ودوافع كل منهما. من هذا المنظورالبنائي، كانت المصالح المتضاربة ثانوية لسوء التفاهم والأيديولوجيات. الفاعلون الغير واثقون عرضة لرؤية الفضيلة فقط في أفعالهم و الخبث فقط في تلك لدى خصومهم. هذا الميل لرؤية الخصم كعكس للذات تماماً، أوصورة مرآة معكوسة، من نفسه يجعل العداوة لا مفر منها إطلاقا. وعلاوةً على ذلك، عندما تبنى اجتماعيا تصورات حول نوايا العدو الشريرة وتصبح مقبولة كحقيقة، يمكن لعملية تطوير الذات أن تتأثر في المستقبل بالاتجاه المتوقع. وبالتالي، رؤية كل منهما الآخربشكل مثير للريبة، يجعل تصرف كل قوة ضخمة منافسة أن يكون بطرق المعادية والتي تشجع السلوك المتخوف منه.

مما لا شك فيه أن عوامل إضافية، تتجاوز تلك المتجذرة في المصالح المتعارضة، والأيديولوجيات، والتصورات، وتضيف في إنتاج هذا التنافس السوفيتي الأمريكي المتفجر على الهيمنة. لفرز مدى التأثير السببي النسبي للعوامل المختلفة، يجب علينا تقييم كيف، بمجرد أن اندلعت الحرب الباردة بعد فترة حمل وجيزة١٩٤٥– ١٩٤٨، تغيرت على مدى السنوات الأربع والأربعين. لقد تحول طابع الحرب الباردة في ثلاث مراحل على مدى تاريخ طويل (انظر الشكل ١ , ٤)، والعديد من الأنماط المتمايزة التي لا توفر فقط نظرة ثاقبة حول الدافع وراء الحرب الباردة ولكن أيضا توضح خصائص منافسات القوى العظمى الأخرى.

موضوع للجدل

Controversy

هل كانت الأيديولوجية المصدر الرئيس لصراع الشرق و الغرب؟

Was Ideology the Primary Source of East – West Conflict?

لقد عصف"خوف عظيم" بأمريكا من جراء الحرب الباردة ليس فقط من الاتحاد السوفيتي ولكن من الشيوعية. فقد قاد السيناتور جوزيف مكارثي المطاردة السيئة الصيت ضد معظم المتعاطفين مع الشيوعية في الحكومة، شركات الإنتاج في هوليوود وضعت على القائمة السوداء أسماء المتعاطفين المفترضين مع الشيوعية ، والمواطنون الأمريكيون العاديون، غالبا ما طلب منهم حلف يمين الولاء في مكاتبهم. في كل مكان، أصبحت الشيوعية نشاطاً مرادفاً للخيانة ، وليس أمريكيا. عندما تصاعد سباق التسلح النووي وقامت حكومة الولايات المتحدة بعمل عسكري لاحتواء الاتحاد السوفيتي، كان المبرر تقريبا دائما بلغة الايديولوجية. التهديد، كما تعلم السكان أن يستوعبوه، هو وجود نظام شيوعي إلحادي تحدى المبادئ الأمريكية الأساسية في الرأسمالية الديمقراطية. أيضاً، وفقا لنظرية الدومينو، التي اقترحت أن كون الشيوعية السوفيتية توسعية بطبيعتها، فإن الشيوعية كانت تتجه لضرب بلد بعد آخر. وأيضاً صاغ النظام الشيوعي لهجة خطاب الحرب الباردة بالأيديولوجية، معترضا على، النظام الرأسمالي الإمبريالي والذي قال السوفييت أن أمريكا تعتزم فرض هيمنتها على العالم كله.

قد يجادل البعض أن الخوف من هيمنة السوفييت على العالم قد يكون أكثر أهمية في الحرب الباردة من الإيديولوجية المحضة. لقد دخلت حكومتا كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي الحرب الباردة لتأمين قوتهما النسبية في النظام العالمي وبنفس القدر لحماية مبادئ خالصة. ففي النهاية، كانت قد نجحت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تجاوز الإيديولوجيات المختلفة عندما تصرفتا كحلفاء في الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فبعد الحرب العالمية الثانية، فإن فراغ السلطة الذي خلفه زوال القوى العظمى التقليدية في أوروبا جرهما إلى صراع مع بعضها البعض، وبتنافسهما، برزت المبررات الأيديولوجية.

الليبرالية، والشيوعية، والاشتراكية، والرأسمالية هي أمثلة على أيديولوجيات السياسة الدولية. الأيديولوجيات تساعدنا على تفسير الحياة ومعناها وهي لهذا السبب لا غنى عنها لتنظيم الفكر والقيم. كما تبين البنائية الاجتماعية، فالإيديولوجية توفر معنى ضمن سياق اجتماعي وتمكن المجتمع من استخدام القيم والقواعد المحلية لتأطير مصالحها ومعتقداتها. ولكن الالتزام بالأيديولوجية في بعض الأحيان قد يسبب الكراهية والعداء. أنصار المؤسسية لأيديولوجيات معينة عرضة لإدراك الأيديولوجيات الأخرى بتنافسية-كتحديات لحقيقة المعتقدات الأساسية لأيديولوجيتهم. وعندما يحدث ذلك، يمكن أيضا أن تصبح الأيديولوجية ذريعة للعنف المسلح.

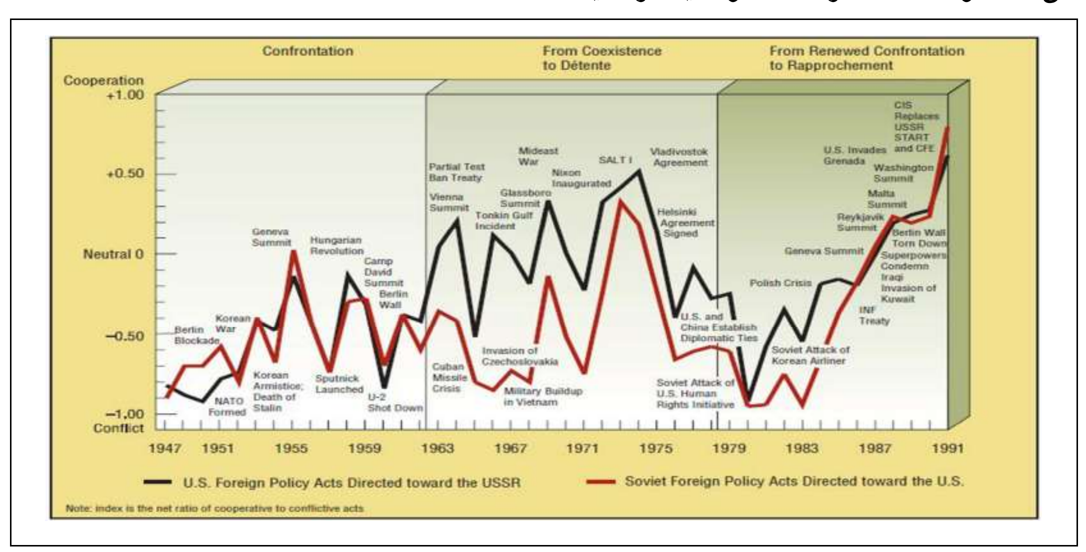
وصف منظر الشيوعية فلاديمير لينين المأزق الذي يرى أنه يكمن وراء الحرب الباردة، اتضح صحة توقعاته-عندما تنبأ: "طالما الرأسمالية والاشتراكية موجودتين، لن نستطيع أن نعيش في سلام؛ في نهاية المطاف، إما واحدة أو أخرى ستنتصر-واللحن الحزين سيعزف إما على جنازة الجمهورية السوفيتية أوعلى الرأسمالية العالمية". على الرغم من أن العلماء ما زالوا يبحثون في الأسباب التي أدت إلى الحرب الباردة، ونحن بحاجة إلى أن نسأل ما إذا كانت، في الواقع، مسابقة الأيديولوجية على الأفكار، أو مسابقة أكثر عمومية من أجل القوة.

ما رأيك؟

- هل كانت الحرب الباردة حقاً مسابقة الأيديولوجيتين الشيوعية الدولية ورأسمالية السوق الحرة التي تتبناها الديمقراطيات الليبرالية، أم كانت هناك صراعات مصالح أخرى أكثر عمقا؟
- هل نهاية الحرب الباردة دلالة على انتصار القيم الغربية أكثر من تلك الشيوعية؟ ما هو احتمال عودة الاختلافات الإيديولوجية بشكل يوقد الصراع بين البلدين؟
- هل يمكنك التفكير في أمثلة أخرى في السنوات الأخيرة حيث ظهرت الخلافات الإيديولوجية بأنها تلعب دور في تشكيل الصراع بين الدول؟

المواجهة، ١٩٤٧-١٩٦٢ *Confrontation, 1947-1962*

على الرغم من فترة وجيزة من المودة الحذرة سادت العلاقات السوفيتية-الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هذه الطيبة سرعان ما اختفت عندما اصطدمت المصالح الحيوية للعملاقين. في هذا المنعطف الحرج، أرسل جورج كينان، الدبلوماسي في السفارة الأمريكية في موسكو في تلك الفترة، إلى واشنطن برقيته الشهيرة" الطويلة" وقيم فيها مصادر السلوك السوفييتي . نشرت في عام ١٩٤٧ من قبل مجلة الشؤون الدولية ***(Foreign Affairs)*** الشهيرة، والتي تم التوقيع عليها بالرمز " ***X***" لإخفاء هويته، قال كينان أن القادة السوفيات سيشعرون بعدم الأمان إلى الأبد تجاه قدرتهم السياسية في الحفاظ على السلطة ضد قوى داخل المجتمع السوفيتي أو في العالم الخارجي .وعدم شعورهم بالأمان هذا يؤدي إلى سياسة خارجية سوفيتية نشطة-وربما عدوانية.ومع ذلك، فكان لدى الولايات المتحدة القدرة على زيادة الضغوط التي ترزخ تحتها القيادة السوفيتية، مما قد يؤدي إلى تليين التدريجي والإنهاء الكلي للسلطة السوفيتية. وخلص كينان:" في ظل هذه الظروف فمن الواضح أن العنصر الرئيسي في أي سياسة للولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفيتي يجب أن تكون طويلة المدى وصبورة ولكن ثابتة, ويقظة من الاحتواء الحذر للنزعات التوسعية الروسية" (***Kennan, 1947***).



الشكل ١ ,٤: **الأحداث الرئيسية في تطور الحرب الباردة من العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ١٩٤٧ – ١٩٩١** تطور العلاقات الأميركية – السوفيتية خلال الحرب الباردة على شكل سلسلة من التحولات بين فترات من الصراع والتعاون. كما يظهر هذا الشكل، إن سلوك كل قوة عظمى تجاه الأخرى تميل إلى أن تكون متبادلة، وبالنسبة لمعظم الفترات قبل عام ١٩٨٣، سادت المواجهة على التعاون.

بعد ذلك بوقت قصير، جعل الرئيس هاري ترومان تقييم كينان حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. جزئياً، عندما أغضبه العنف في تركيا واليونان، والذي يعتقد ترومان وغيره أنه مستوحى من الشيوعية، أعلن ترومان أنه يعتقد" أنه يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة داعمة للشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الإخضاع من قبل أقليات مسلحة أومن قبل ضغوط خارجية". هذا الإعلان الذي أصبح معروفا فيما بعد **بمبدأ ترومان**، وضح الإستراتيجية التي ستتبعها الولايات المتحدة للسنوات الأربعين المقبلة، رغم اعتراضات كينان. سعت هذه الإستراتيجية، التي عرفت بالاحتواء، لمنع توسع النفوذ السوفيتي من خلال تطويق الاتحاد السوفيتي وتخويفه بالتهديد بشن هجوم عسكري.

سرعان ما تبع ذلك سلسلة بدت لا نهاية لها من أزمات الحرب الباردة الجديدة. و قد شملت الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨، والحصار السوفيتي لبرلين الغربية في يونيو من ذلك العام، و وصول الشيوعيون إلى السلطة في الصين في العام ١٩٤٩، واندلاع الحرب الكورية في العام ١٩٥٠، والغزو الصيني للتبت عام ١٩٥٠؛و أزمات مضيق تايوان التي ما أن تنتهي حتى تبدأ من جديد. و أخيراً أنهى السوفييت الاحتكار الذري للولايات المتحدة في عام ١٩٤٩. وبذلك، فإن خطر الدمار الهائل استلزم ضبط النفس وتغيير شروط التنافس بين القوى العظمى.

لأن الاتحاد السوفيتي كان لا يزال استراتيجيا أقل شأناً من الولايات المتحدة، فإن نيكيتا خروتشوف(الذي خلف ستالين عند وفاته في ١٩٥٣) اتبع سياسة **التعايش السلمي** مع الرأسمالية. وحتى مع ذلك، فالاتحاد السوفيتي في أوقات سعى بحذر لزيادة قوته في الأماكن التي تبدو فيها أن الفرصة سانحة. ونتيجة لذلك، فإن الفترة التي تلت وفاة ستالين شهدت العديد من مواجهات الحرب الباردة، حيث المجر وكوبا ومصر وبرلين كانت مراكز رئيسة لتلك المواجهات.

في عام ١٩٦٢، عندما تم خلسة وضع الصواريخ السوفييتية في كوبا مهدت الطريق لأكبر اختبار لقدرة القوى العظمى على إدارة نزاعاتها–أزمة الصواريخ الكوبية. وقفت القوى العظمى وجها لوجه. لحسن الحظ، أحدهما (الاتحاد السوفيتي) تراجع، وانتهت الأزمة. هذه التجربة التعليمية المؤلمة خفضت الحماس لخوض الحرب الباردة بالوسائل العسكرية وأيضا وسعت من الوعي بالعواقب الانتحارية للحرب النووية.

من التعايش السلمي إلى الوفاق ١٩٦٣ – ١٩٧٨ *From Coexistence to detante 1963-1978*

مع التهديد المتزايد من التدمير المتبادل، بالتزامن مع اقتراب تكافؤ القدرات العسكرية الأمريكية والسوفيتية، جعل التعايش والفناء البدائل الوحيدة. أثناء حفل التخرج في الجامعة الأمريكية في عام ١٩٦٣، حذر الرئيس الأميركي جون كينيدي من أن:

" إذا اندلعت حرب شاملة مرة أخرى – كيفما كانت– فإن بلدينا ستكونان الأهداف الرئيسية. إنه لمن السخرية ولكن حقيقة أن القوتين الأقوى هما في الخطر الأعظم من الدمار. ونحن كلانا محاصرين في حلقة مفرغة وخطيرة حيث الشكوك من جانب يولد الشك على الجانب الآخر والأسلحة الجديدة تجلب أسلحة مضادة.وباختصار، فإن لدى كل من الولايات المتحدة وحلفائها، ولدى الاتحاد السوفياتي وحلفائه، مصلحة عميقة متبادلة في سلام عادل وحقيقي، وفي وقف سباق التسلح. لذلك دعونا لا نتعامى عن خلافاتنا، ولكن دعونا أيضا نعطي اهتماما مباشرا لمصالحنا المشتركة والوسائل التي يمكن بها حل تلك الخلافات. وإذا لم نتمكن من إنهاء خلافاتنا الآن، على الأقل يمكننا أن تساعد على جعل العالم مكانا آمنا للتنوع."

لقد بين كينيدي التحول في الكيفية التي تأمل الولايات المتحدة في مساومة عدوها لاحقا، واستجاب الاتحاد السوفيتي بالإعراب عن اهتمامه بعلاقات أكثر تعاونا. هذه الحركة تقدمت خطوة أخرى إلى الأمام في أعقاب انتخاب ريتشارد نيكسون في عام ١٩٦٨ . بتدريب من مستشاره للأمن القومي، هنري كيسنغر، بدأ الرئيس نيكسون نهجا جديداً لعلاقات الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٩ ووصفها رسميا بالانفراج. كما أوضح كيسنغر، كان الانفراج استراتيجية السياسة الخارجية التي تسعى إلى خلق"بيئة تمكن المنافسين من تنظيم وكبح خلافاتهما والانتقال في نهاية المطاف من المنافسة إلى التعاون" ضمن هذا المسار، كان هدف الولايات المتحدة من استراتيجية الربط هو لتشكيل علاقات القوى العظمى من خلال تقليل الحوافز للحرب عن طريق استمرار عملية تبادل مجزية للطرفين.أصبح التفاعل التعاوني أكثر شيوعا من العلاقات العدائية(انظر الشكل ١ , ٤). الزيارات، والتبادلات الثقافية، واتفاقات التجارة، ومحادثات الحد من التسلح، والمشاريع التكنولوجية المشتركة حلت مكان التهديدات والتحذيرات، والمواجهات.

من المجابهة المتجددة إلى الانفراج ١٩٧٩ – ١٩٩١ *From Renewed Confrontation to Repprochement, 1979-1991*

على الرغم من الرعاية الحذرة للانفراج، إلا أن روحها لم تدوم.عندما قاد الغزو السوفياتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩ إلى زوال الانفراج، وعرف الرئيس جيمي كارتر الوضع بأنه" التحدي الاستراتيجي الأخطر منذ بدء الحرب الباردة." كرد فعل، أعلن استعداد أمريكا لاستخدام القوة العسكرية لحماية قدرتها على الوصول لإمدادات النفط في الخليج العربي، وعلق صادرات حبوب الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفييتي، وحاول تنظيم مقاطعة من جميع أنحاء العالم لدورة موسكو للألعاب الأولمبية في عام ١٩٨٠ .

بعد ذلك، تدهورت العلاقات بشكل كبير. تبادل الرئيس رونالد ريغان ونظرائه السوفيت(يوري أندروبوف أولا ثم قسطنطين تشيرنينكو) وابلا من لغة المجابهة. وأكد ريغان أن الاتحاد السوفياتي كان "وراء كل الاضطرابات التي تجري"، ووصف الاتحاد السوفياتي " كمركز للشر في العالم الحديث." تم توتير هذا المناخ بالتحدي الجريء لمستشار ريغان للسياسات، ريتشارد بايبس في عام ١٩٨١بأن على السوفييت أن يختاروا بين" تغيير النظام الشيوعي سلميا...أو الذهاب إلى الحرب."كان" الخطاب السوفياتي أيضا غير مفيد ومثيرا للقلق.



تخفيف التوترات: الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

الصورة هنا، الرئيس ريتشارد نيكسون، أحد مهندسي إستراتيجية الربط الأميركية جنبا إلى جنب مع وزير الخارجية هنري كيسنغر، يتبادل الأنخاب مع الأمين العام السوفيتي بريجنيف و زملائه من كبار الشخصيات في اجتماعهم لمناقشة نهج تخفيف التوترات بين القوى العظمى.

أثناء ازدياد الحديث عن الحرب ، تصاعدت الاستعدادات لذلك.استؤنف سباق التسلح المحموم، على حساب التصدي للمشاكل الاقتصادية المحلية. كما مددت القوى العظمى المواجهة إلى مناطق جديدة، مثل أمريكا الوسطى، وجددت الدبلوماسية العلنية (الدعاية) الجهود الرامية إلى تمجيد فضائل نظمها في جميع أنحاء العالم. تعهد ريغان بدعم الولايات المتحدة للمتمردين المناهضين للشيوعية و الذين سعوا للإطاحة بالحكومات المدعومة من الاتحاد السوفيتي في أفغانستان وأنغولا ونيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث قادة أمريكا بلغة فضفاضة حول" القدرة لربح" حرب نووية من خلال إستراتيجية عسكرية"قائمة"تحتوي على التهديد بالمبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية في حال اندلاع حرب تقليدية. تدهورت العلاقات عندما أخذت هذه التحركات والتحركات المضادة أثرها. لخص القائد السوفيتي الجديد، ميخائيل غورباتشوف، في عام ١٩٨٥الحالة المرعبة لعلاقات القوى العظمى بغضب: " إن الوضع معقد جدا، متوتر جدا. وممكن أن أذهب إلى أبعد من ذلك لأقول إنه متفجر".

إلا أن الوضع لم ينفجر. بدلاً من ذلك، والآمال لمرحلة أكثر إيجابية إلى حد كبير تحسنت بعد دعوة جورباتشوف إلى" تفكير جديد" من أجل تحقيق **التقارب**،أو لتسوية للمصالح المتنافسة للدولتين. لقد سعى إلى تسوية خلافات الاتحاد السوفيتي مع الغرب الرأسمالي من أجل وقف تدهور الوضع الاقتصادي والدولي لبلاده.

باعتبارها حجر الزاوية في هذا التفكير الجديد، روج غورباتشوف لأفكار" الغلاسنوست " والبيريسترويكا." الأول يدل على مزيد من الانفتاح والحرية الفردية، ويشير الأخير إلى إعادة هيكلة النظم السياسية والاقتصادية. باعتناق هذه المبادئ، شرع غورباتشوف بالإصلاحات الداخلية لتعزيز الديمقراطية والانتقال إلى اقتصاد السوق، وأعلن رغبته في إنهاء منافسات الحرب الباردة. "نحن ندرك أننا منقسمين باختلافات تاريخية وعقائدية واجتماعية واقتصادية، وثقافية عميقة،" لاحظ أثناء زيارته الأولى في عام ١٩٨٧ إلى الولايات المتحدة. "ولكن حكمة السياسة اليوم تكمن في عدم استخدام تلك الخلافات كذريعة للمواجهة، والعداوة، وسباق التسلح." المتحدث الرسمي السوفيتي جورجي أرباتوف تابع، بإبلاغه الولايات المتحدة بأن" نحن بصدد القيام بشيء فظيع لكم -نحن سوف نحرمكم من عدو".

باستغراب، العديد من أتباع الواقعية الذين يرون تنافس القوى العظمى من أجل التفوق أمر لا مفر منه والاستسلام الاستراتيجي أو قبول الهزيمة يعتبر من المستحيلات، إلا أن السوفيات فعلوا ما وعدوا به: فقد بدأوا بالتصرف كحليف بدلا من عدو. وافق الاتحاد السوفيتي على إنهاء المعونة والدعم لكوبا، انسحب من أفغانستان، وأعلن من جانب واحد الحد من الإنفاق العسكري. وافق غورباتشوف أيضاً على اتفاقيتين جديدتين لنزع السلاح: (معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية) معاهدة لتخفيضات كبيرة في الترسانات الإستراتيجية و (معاهدة القوات التقليدية في أوروبا).

في عام ١٩٨٩، سقط جدار برلين، وبحلول عام ١٩٩١ الحرب الباردة كانت قد حقا انتهت عندما تم حل الاتحاد السوفياتي، وقبل بمبادئ السوق الحر الرأسمالية ، وبدأ بالإصلاحات الديمقراطية. لدهشة الجميع تقريبا، أذعن الاتحاد السوفيتي بهزيمة الشيوعية، وإعادة توحيد ألمانيا، وتفكك كتلته الشرق أوروبية الحليفة، حلف وارسو. وكان ختام التنافس الطويل الأمد بين الشرق والغرب، ومعه نهاية نزاع أيديولوجي دام سبعون عاما أيضا، مما جعل من الحدث تحولا تاريخيا. "الليبرالية يبدو أنها قد انتصرت- ليس مجرد الرأسمالية، بل الديمقراطية وسيادة القانون، كما هي ممثلة في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة" ***(Keohane and Nye, 2001a)***.

انهيار الحرب الباردة تشير إلى شيء مختلف تماما عن الدرس المستفاد من الحربين العالميتين في القرن العشرين، والذي كان يعني ضمنا أن منافسات القوة العظمى محكومة بالضرورة أن تنتهي في نزاع مسلح. في الواقع، النتائج الغير متوقعة قَيَّضَت الثقة في كفاية النظريات الواقعية التقليدية التي جادلت بأن أي قوة عظمى لن تقبل على الإطلاق فقدان مكانتها لمنافس مهيمن آخر دون قتال. كانت الحرب الباردة مختلفة، لقد انتهت بسلام، بوجود مجموعة من العوامل التي ساهمت في مراحل مختلفة من تطور الحرب الباردة لتحويل التنافس العالمي إلى

علاقة مستقرة، وحتى تعاونية، (انظر الجدول ٢ , ٤). وهذا يشير إلى أنه من الممكن في بعض الأحيان للقوى العظمى المتضادة التوفيق بين خلافاتهم التنافسية دون حرب.

عواقب الحرب الباردة *Consequnces of Cold War*

على الرغم من أنهما كانتا تخوضان تنافسا جيواستراتيجي ازداد سوءا بسبب الإيديولوجيات المعادية والتصورات الخاطئة المتبادلة، فقد تجنبت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المواجهة القاتلة. بموافقتهم على تفويض إمبراطوريتهم، صنع القادة الروس التراجع السلمي الأكثر دراماتيكية عن القوة في التاريخ. نهاية الحرب الباردة غير توجه الشؤون العالمية بطرق عميقة ومتنوعة. مع تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، لم تتقدم على الفور أي قوة عظمى لمنافسة تحدي القيادة المهيمنة الأمريكية. ومع ذلك، مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة قد ظهرت، بدءً من القوى النووية الطامحة مثل كوريا الشمالية وإيران إلى الشبكات الإرهابية مثل القاعدة. مع ختام القرن العشرين المضطرب، عالم الحرب الباردة البسيط ذات الخصوم المحددين بوضوح فتح الباب إلى عالم غامض من خصوم محيرون.

الجدول رقم (٢ , ٤) التفسيرات المتضاربة لنهاية الحرب الباردة

مستوى التحليل	التوجهات النظرية			
	الواقعية	الليبرالية	البنائية	
مستوى الفرد	سياسات القوة	القادة كمحركين للتاريخ	المؤثرات الخارجية على القيادة	
	هؤلاء الذين دافعوا عن الردع النووي والقدرات العسكرية الجدية كان إسهامهم عظيما في موقف القوة الذي أدى في نهاية المطاف بالقيادة السوفيتية لاختيار نهج أقل عدوانية، وأقل تهديد في السياسة الدولية". –ريتشارد بيرل، مستشار رئاسي أمريكي	"[كانت نهاية الحرب الباردة ممكنة] في المقام الأول بسبب رجل واحد–. ميخائيل جورباتشوف التحولات...لولاه ما كانت قد بدأت "–جيمس بيكر الثالث، وزير خارجية أمريكي.	" سياسة ريغان 'المتشددة' وسباق التسلح المكثف[لم تقنع] الشيوعيون بالاستسلام. [هذا] محض هراء. بل على العكس تماما، فإن هذه السياسة جعلت حياة الإصلاحيين، وجميع هؤلاء الذين يتوقون لتغييرات ديمقراطية في حياتهم، أكثر صعوبة و[الشيوعيون المتزمتون] المحافظون والرجعيون أعطوا النفوذ الطاغي. "–جورجي أرباتوف، مدير معهد الاتحاد السوفييتي لدراسات الولايات المتحدة وكندا	

تابع الجدول رقم (٢ ,٤).

مستوى الدولة	سوء الإدارةالاقتصادية	الحركات الشعبية	الأفكار و المثل العليا
	"النزعة العسكرية السوفيتية، و ارتباطها بالشيوعية، دمرت الاقتصاد السوفيتي، وبالتالي سارعت إلى التدمير الذاتي للإمبراطورية السوفيتية." —فرد تشارلز إكلي، نائب وزير الدفاع الأمريكي	"لقد كان الإنسان الذي أنهى الحرب الباردة في حال كنتم لم تلاحظوا. لم يكن السلاح، أو التكنولوجيا، أو الجيوش أو الحملات. كان إنسان فقط. ولا حتى إنسان غربي، كما حدث، ولكن عدونا اللدود في الشرق، الذي ذهب إلى الشوارع، واجه الرصاص والهراوات وقال: لقد كان بما فيه الكفاية ". – جون لوكاريه، مؤلف	أصل الصراع كان صداما بين النظم الاجتماعية والتفضيلات الأيديولوجية لتنظيم العالم. كان الأمن المشترك في تلك الظروف إلى حد كبير غير قابل للتحقيق. نهاية حقيقية للحرب الباردة كان مستحيلا حتى حدثت تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية السوفيتية." —روبرت جيرفيس، أستاذ العلوم السياسية
المستوى العالمي	**الاحتواء**	**الرأي العام العالمي**	
	"لقد كانت إستراتيجية الاحتواء التي كسبت الحرب الباردة من بنات أفكار الواقعيين...ركز الاحتواء أولا وقبل كل شيء على منع موسكو من الاستيلاء على المراكز الرئيسية للقوة الصناعية التي تقع بالقرب من حدودها، في حين تجنبت محاولات 'دحر' الشيوعية بالقوة العسكرية."–ستيفان والت، أستاذ العلوم السياسية	"كانت التغيرات الناجمة عن الآلاف من الأشخاص الذين خدموا في الخنادق في [جميع أنحاء العالم] على الأقل مسؤولة جزئياعن[إنهاء الحرب الباردة]." —ديفيد كورترايت، أستاذ العلوم السياسية	

فترة ما بعد الحرب الباردة

The Post-Cold War Era

التغيرات السريعة وغير المتوقعة في عالم السياسة خلقت حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل العالمي. بالنسبة للمتفائلين، فالتحولات السريعة في أعقاب انهيار الشيوعية" بشرت بجيل من الاستقرار السياسي النسبي" ***(Zakaria, 2009)***وأشارت إلى "تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية باعتبارها الشكل النهائي للحكم" ***(Fukuyama, 1989)***. أما المتشائمون،فرأوا أن هذا البحر من التغييرات ليست نهاية التاريخ وإنما تنبئ باستئناف التنافس على الهيمنة والمعارضة على الأفكار والأيديولوجيات المتنازع عليها. اعترفت كلتا المجموعتين على أن، في

السنوات التي أعقبت نهايةالحرب الباردة مباشرة،حلت مكان القطبية الثنائية **القطبية الأحادية**–وهي بنية من القوة المهيمنة بقوة عظمى غالبة واحدة فقط. إلا أن، مع مرور الوقت، بدأت القوى العظمى الأخرى بالتنافس على زيادة التأثير والبروز في السياسة الدولية، وهناك جدل مستمر بشأن ما إذا كان تعدد الأقطاب يصف بشكل أفضل التوزيع الناشئ للقوة اليوم. إنه لمن المثير للاهتمام ما قد يعني هذا بالنسبة للعلاقات بين القوى العظمى في مواجهة تحديات جديدة وصعبة في السياسة الدولية في عصر ما بعد الحرب الباردة.

لحظة أميركا في الأحادية القطبية ***America's Unipolar Moment***

تشير أحادية القطبية إلى تركيز القوة في دولة متفوقة واحدة. مع نهاية الحرب الباردة، وفي "لحظة" تاريخية من تاريخ العالم(*Krauthammer, 2003*)، وقفت الولايات المتحدة وحدها على قمة الهرم الدولي. فهي تبقى الدولة الوحيدة بأصول عسكرية واقتصادية وثقافية لتكون لاعب حاسم في أي جزء من العالم تختار. قوتها العسكرية ليست فقط أقوى أي قوة عسكرية أخرى، بل هي أقوى من الجميع، حيث نفقات الدفاع في عام ٢٠١٢ كانت أكبر من نفقات جميع الدول الأخرى مجتمعة تقريبا.يتمم القوة العسكرية الأمريكية أيضا قوة اقتصادية هائلة. بأقل من خمسة في المائة من سكان العالم، تستحوذ الولايات المتحدة على خمس الدخل العالمي وتنفق خمسي إنفاق العالم مجتمعا على البحث والتطوير. علاوةً على ذلك، تواصل أمريكا جمع نسبة هائلة من **القوة الناعمة** لأنها محور الاتصالات العالمية والثقافة الشعبية، التي من خلالها تنتشر قيمها في جميع أنحاء العالم(*Galeota, 2006; Nye, 2008*). على حد قول وزير الخارجية الفرنسي السابق هيوبرت فيدرين، فإن الولايات المتحدة ليست مجرد قوة عظمى، بل "قوة مفرطة ".

هذا الالتقاء النادر من القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية يعطي الولايات المتحدة ما قد يبدو كقدرة غير عادية قي تشكيل المستقبل العالمي حسب إرادتها. لهذا السبب في موقع أميركا كقوة عظمى في أعلى قمة الهرم العالمي للقوة فريد من نوعه وعلى ما يبدو يسمح بالتصرف بشكل مستقل دون قلق حول مقاومة من القوى الأضعف. بدلا من العمل بالتنسيق مع الآخرين، يمكن للقوة المسيطرة والمهيمنة معالجة المشاكل الدولية دون الاعتماد على المنظمات العالمية ويمكنها أن "تذهب وحدها"، حتى في مواجهة انتقادات أجنبية حادة.

مثل هذه **الأحادية** تأتي من الرغبة في السيطرة على السلوك المرن للعلاقات الخارجية للقوة العظمى، مستقلا عن سيطرة أو ضغط القوى العظمى الأخرى. الأحادية يمكن أن تنطوي على الانعزالية؛ أو محاولة ممارسة القيادة المهيمنة؛ أو استراتيجية التعامل الانتقائي التي تركز تدخلاتها الخارجية على المصالح الوطنية الحيوية، أو

محاولة للعب دور"الموازن" الذي يدعم بمهارة جانبا واحدا أو آخر في نزاع قوى عظمى (ولكن فقط عندما يكون ذلك ضروري للحفاظ على التوازن العسكري بين نزاعات القوة العظمى الأخرى).

ولكن للأحادية تكاليفها. فتصرف الدولة وحدها قد يبدو ناجعا، ولكنه يؤدي إلى تآكل الدعم الدولي بشأن قضايا مثل مكافحة الإرهاب، والتي كانت الولايات المتحدة بحاجة ماسة للتعاون من الآخرين. في أسوأ حالاتها، يمكن أن تؤدي الأحادية بالدولة الرائدة عالميا للعب دور الفتوة الدولية، التي تسعى إلى إدارة العالم. والقوة الساحقة، كما لاحظ هنري كيسنغر، "تستحضر تقريبا تلقائيا السعي من قبل المجتمعات الأخرى للحصول على قدر أكبر من القرار ... والحد من الوضع النسبي للأقوى." إن التركيز على عقيدة بوش الأحادية على المصلحة الذاتية ميزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في بداية القرن، مما أدى إلى موجة من العداء للولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨:

> لقد بدأ العداء لأميركا كرد فعل، أكثر منه قرارات سياسة خارجية مثيرة للجدل، لما يصنعون وينفذون من جانب واحد دون رادع. بالنسبة للرأي العام العالمي، شرعية عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تهم أكثر من نتائج هذه الأخيرة (***Fabbrini, 2010, p. 557***).

بمكانتها كقوة عظمى، أو "قطب" واحد أو مركز للقوة، دون منافس حقيقي، فقد قدر للولايات المتحدة حمل مسؤوليات ثقيلة وخطيرة. على الرغم من أن الولايات المتحدة في مكانة لا مثيل لها في العالم اليوم، على المدى الطويل، فمن المستبعد جداً لأحادية القطبية أن تدوم. في الواقع، كل قوة عظمى رائدة سابقة كانت عرضة **للتمدد الإمبراطوري**، أي الفجوة بين الموارد الداخلية والالتزامات الخارجية (***Kennedy, 1987***). على مر التاريخ، قامت الهيمنة مراراً وتكراراً بتحديد مصالحها الأمنية على نطاق أوسع من الدول الأخرى، مما يؤدي بها للانزلاق من القمة من خلال محاولة الوصول إلى أبعد مما هو في متناول أيديهم. التكاليف الباهظة للحفاظ على الإمبراطورية الأمريكية من خلال الوسائل العسكرية يمكن أن تؤدي إلى أن تنفجر"فقاعة التفوق الأمريكي" ***(Sanger, 2005; Soros, 2003)***.

منذ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في سبتمبر١١، ٢٠٠١، وافق الكونجرس الأمريكي على صرف ١,٢٨ تريليون دولار للعمليات العسكرية وأمن القواعد وإعادة الإعمار، والمساعدات الخارجية، وتكاليف السفارات، والرعاية الصحية للعسكريين المشاركين في الحرب على أفغانستان والعراق، وبرامج أخرى تتعلق بالمعركة ضد الإرهاب. على الرغم من أن نفقات الدفاع انخفضت نتيجة لانسحاب القوات من العراق، إلا أن هذه الانخفاضات قابلتها إلى حدٍ كبير نفقات إرسال قوات إضافية إلى أفغانستان. من مجموع ١,٢٨ تريليون

دولار من النفقات العسكرية الموافق عليها، خصص ٦٣ في المائة للعراق و٣٥ في المائة لأفغانستان، و ٢ في المائة لتعزيز الأمن *(CRS, 2011)*. عموما، ارتفع الإنفاق على الدفاع من قبل الولايات المتحدة إلى أكثر من الضعف منذ الهجمات الإرهابية، وعند أخذ التضخم في الاعتبار، يبقى هذا الإنفاق في أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية.

تعكس المقايضات التي يطرحها تخصيص الموارد الوطنية الهائلة للتأهب العسكري تحذير الرئيس الأميركي الأسبق دوايت آيزنهاور أن "المشكلة في الإنفاق الدفاعي هو معرفة إلى أي مدى يجب أن تذهب دون تدمير من الداخل ما كنت تحاول الدفاع عنه من الخارج". بتعبير عن مشاعر مماثلة، دعا وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس لاستعراض هيكل قوة الولايات المتحدة، وأعرب عن مخاوف من أنه من المرجح الخروج عن نطاق التهديدات القائمة. "هل عدد من السفن الحربية لدينا والتي يتم بنائها حقا تضع أمريكا في خطر عندما يكون أسطول حرب الولايات المتحدة أكبر من القوات البحرية الثلاثة عشر اللاحقة مجتمعة، أحد عشر منها تنتمي إلى حلفاء وشركاء؟ هل يعتبر تهديدا خطيرا أنه بحلول عام ٢٠٢٠سوف يكون للولايات المتحدة أكثر تقدما فقط بعشرين مرة في مقاتلات الشبح من الصين؟ "

صعود الآخرون؟ من أحادية القطبية إلى التعددية القطبية *The Rise of the Rest? From Unipolarity to Multipolarity*

ليس فقط الكلفة المالية لتوسع الالتزامات العسكرية الأميركية جعلت البعض يقلق من مقدرة أميركا في الحفاظ على مكانتها المسيطرة في النظام الدولي: هناك أثمان سياسية للتعنت الأميركي أيضا. أن إهمال واشنطن للتسويات السياسية ولبناء الإجماع خلال معظم العقد الماضي "جعل الولايات المتحدة ليست أكثر أمنا وإنما أقل." *(Freedland, 2007; Johnson, 2007).* و كما يحذر ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية (مركز دراسات غير حزبي): "تبقى الولايات المتحدة الفاعل الرئيس في العالم و لكنها متوسعة عسكريا و مدينة ماليا و منقسمة داخليا وغير مقبولة دوليا."

إن مكانة الولايات المتحدة في العالم تآكلت أكثر بأزمة ٢٠٠٨ المالية، والتي بدأت في الولايات المتحدة وانتشرت في كافة أنحاء النظام المالي العالمي. مستشرفا عالم يتسم"بصعود الآخرين"، يعزو الصحفي السياسي الواقعي فريد زكريا أهمية التحول إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول في جميع أنحاءالعالم خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، والتحديات الاقتصادية اللاحقة التي شكلها ما رأى الكثيرون أنه أسوأ انكماش منذ الكساد العظيم:

"صعود الآخرون هو في قلب الظاهرة الاقتصادية، ولكن التحول الذي نعيشه لا يتعلق بالمال فقط، وإنما يترتب عليه تبعات سياسية وعسكرية وثقافية. فبوجود دول أصبحت أقوى وأغنى، ومع معاناة الولايات المتحدة في استعادة الثقة العالمية، من المرجح أن نرى تحديات و إصرار أكثر من قبل الأمم الصاعدة." ***(Zakaria, 2009, p. xxiii)***

مع أن الولايات المتحدة تواصل ترتيبها في القمة من حيث حجم القوة العسكرية والاقتصادية، إلا أنها تراجعت في مؤشرات أخرى.إن ترتيب الولايات المتحدة هو الثاني عشر في خريجو الجامعات والتاسع والسبعون في الدراسات الابتدائية والثالثة والعشرون في البنية التحتية والسابعة والعشرون في إمكانية الحياة والأولى في البدان **(Zakaria, 2011)**. هل هذه الرتب تؤشر إلى انتشار القوة بعيداً عن السيطرة والأحادية؟ .

هناك اعتراف متزايد بأن التوزيع العالمي للقوة سينتقل إلى ما أسماه عالم السياسة صموئيل هنتغتون (٢٠٠٥) **الأحادية مع تعدد القوى**. حسب هذا الرأي، مع أن الولايات المتحدة تبقى القوة العظمى الوحيدة، دول أخرى لا يتم السيطرة عليها بسهولة (أنظر نظرة عن قرب: تحول في الهيمنة على الطريق؟). إن انخراط الولايات المتحدة في القضايا الدولية لا يزال حاسماً، ولكن حل المشاكل العالمية يتطلب فعل مجموعة من الدول الرئيسة الأخرى. حتى أن احتمال ظهور صراع قوى عظمى يتزايد مع بدء مقاومة القوى العظمى في آسيا وأوروبا للهيمنة الأميركية وظهور فجوة بين رؤية الولايات المتحدة لقوتها وما تراه الدول الأخرى عن هذه القوة.



كما لاحظ المؤرخ السياسي بول كينيدي (٢٠٠٦) أن هناك حدود متزايدة للسيطرة الأميركية: "تمتلك الولايات المتحدة الاقتصاد الوطني الوحيد الأكبر ولكنها تواجه عجزا تجاريا وماليا ومنافسة اقتصادية من الإتحاد الأوروبي المساوي في الحجم ومن الاقتصاد الصيني السريع النمو. قواتها المسلحة تبدو هائلة ولكن التزاماتها تبدو أكبر". إذا تزامن التوسع الامبريالي الأميركي لأكثر مما هو ممكن مع النفوذ الاقتصادي والسياسي لمتحدي أميركا الرئيسين سيحول التوزيع المالي للقوة العالمية، فيتنبأ الكثير من العلماء ومحللو السياسات ببروز نظام عالمي متعدد الأقطاب بأكثر من قوة مسيطرة.

نظرة عن قرب

A Closer look:

تحول في الهيمنة على الطريق؟

A Hegemonic Transition In the Making?

هناك إجماع واسع النطاق أننا نعيش حاليا في عالم "لا يوجد فيه دولة واحدة أو كتلة من الدول لديها النفوذ السياسي والاقتصادي -أو الإرادة- لقيادة أجندة دولية حقة" ***(Bremmer and Roubini, 2011, p. 2)***. ولكن وجهات النظر تختلف حول ماهية الآثار المترتبة على استمرار هيمنة الولايات المتحدة في النظام الدولي. يمكن القول، خلال العقود السبعة الماضية من الحزم الأميركي في الخارج جعل العالم أكثر سلاما وازدهارا، وكان للولايات المتحدة "الإرادة ودفعت ثمنا، لدورها الإمبراطوري في العالم الحديث" ***(Ajami, 2010, p. 195)***. حتى مع وجود تشتت للقوة والابتكار العالمي، استمرت الولايات المتحدة بالحفاظ على أكبر جيش وواحدا من الاقتصاديات الأكثر ديناميكية في العالم، ولا تزال قيادتها لا غنى عنها***(Gelb, 2009; Von Drehle, 2011)***.

ومع ذلك، العديد يرى اليوم تزايد القيود الاقتصادية على القوة الأميركية ويتساءلون عما إذا كان لدى الولايات المتحدة الموارد اللازمة لمواصلة كونها المزود الرئيس للأمن الدولي والمنافع العامة العالمية الأخرى ***(Bremmer and Roubini, 2011; Mandelbaum, 2010)***. بعد سنوات من العجز المتصاعد، فإن الولايات المتحدة أصبحت الآن أكبر دولة مدينة وتدين بثلاث تريليون دولار إلى دول أخرى ***(Thomson, 2011)***. بسبب هذه المديونية، يقول الاقتصاديين ستيفن كوهين وبرادفورد دي لونغ ***(Thomson, 2011)*** بأن"أمريكا اتبعت تماما النمط المألوف بالنسبة للدول التي كانت يوما ما قوية ولكن تتراجع ببطء عن طريق الاقتراض غير الحكيم والكثير وغالبا ما تكون بكفالة المستقبل." وخلصوا إلى أن الولايات المتحدة تعمل ببطء على تآكل أساس مكانتها كقوة عظمى.

أنت تقرر:

١) هل من الضروري أن تواصل الولايات المتحدة لعب دور رئيس في السياسة الدولية؟
٢) أم على الولايات المتحدة أن تحدد بشكل أضيق مصالحها العالمية وتخفض من تدخلاتها بالشؤون الدولية؟
٣) ما هي عواقب تقليل البعد الدولي لأميركا على السلام العالمي والازدهار الاقتصادي والأمن؟
٤) هل التحرك باتجاه النظام المتعدد الأقطاب ناجم عن تراجع القوة الأميركية، أم كنتيجة لصعود الآخرين؟

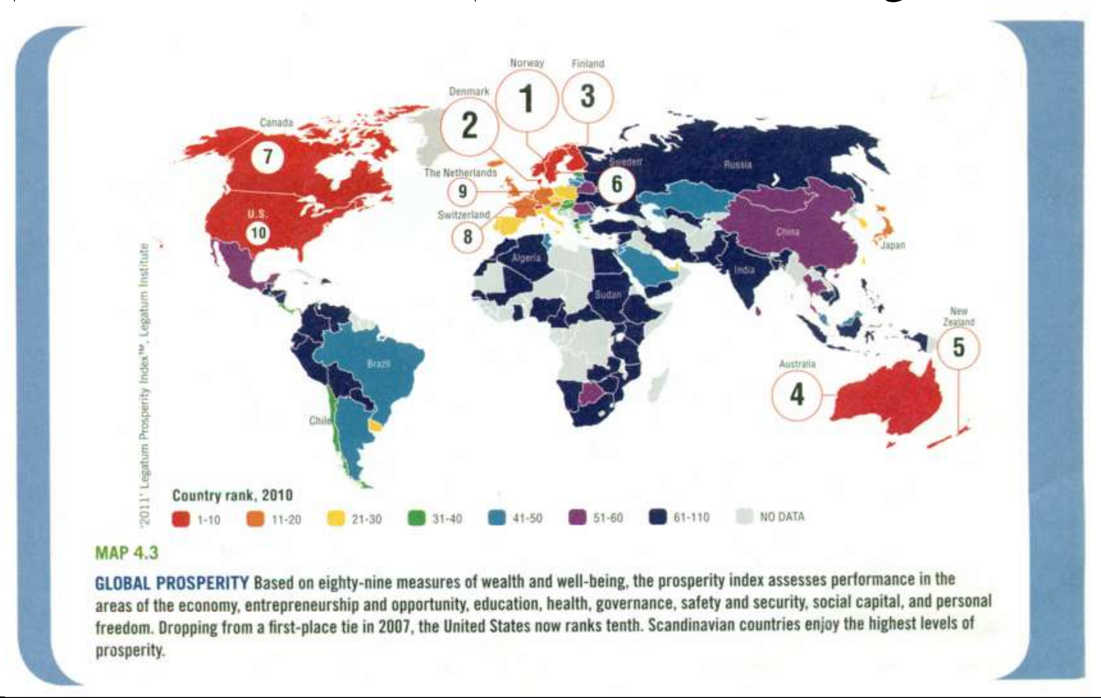
التطلع إلى المستقبل: مستقبل علاقات القوى العظمى

Looking Ahead: The Future of Great Power Relations

هناك شعور عميق بأن التحولات في التوزيع العالمي للقوة قريب جدا. الجدل الحالي هو إلى أي مدى سوف تستمر الولايات المتحدة بالاحتفاظ بمكانتها باعتبارها القائد الرئيسي عالميا. ليزلي غيلب، خبير السياسة الخارجية الشهير، يرفض فكرة أننا نتحرك باتجاه فترة تكون فيها الولايات المتحدة ليست أكثر أهمية من القوى العظمى الأخرى. إنه يسير على رأي مفاده أن الولايات المتحدة سوف تظل زعيم لا غنى عنه لسنوات قادمة:

شكل القوة العالمية هو بالتأكيد هرمي بالولايات المتحدة وحدها في القمة، والدرجة الثانية من الدول الكبرى (الصين، اليابان، الهند، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا والبرازيل)، وعدة طبقات تتنازل تحتها.حتى أصغر الدول تحتل الآن قطعة من الهرم الدولي ولديها، بشكل خاص، ما يكفي من القوة لمقاومة القوي. ألا أنه من بين جميع الأمم، فقط الولايات المتحدة هي قوة عالمية حقيقية مع امتداد عالمي(***Gelb, 2009, 2009, p. xv***).

البعض الآخر يرى العالم من منظور مختلف بعض الشيء، هؤلاءيلمسون تحولاً كبيراً تمثل في صعود قوى عظمى أخرى في ما سمي عالم "ما بعد أميركا"، حيث العديد من الدول الأخرى والفاعلون من غير الدول تساعد على تحديد وتوجيه كيفية الرد على التحديات العالمية (انظر نظرة عن قرب: تحول في الهيمنة على الطريق؟). "على الصعيد السياسي والعسكري، فإننا لا نزال في عالم القوة العظمى الوحيدة. لكن في كل الأبعاد الأخرى- الصناعية والمالية والتعليمية والاجتماعية والثقافية- توزيع القوة يتحول، مبتعدا عن الهيمنة الأمريكية"(***Zakaria, 2009, p. 4***). وكماتبين الخريطة٣, ٤، عندما نأخذ بعين الاعتبار أبعاد متعددة عما يعنيه أن تكون مزدهرا، لا تزال الولايات المتحدة في الطبقة العليا مع العديد من حلفائها الغربيين، إلا أنها لم تعد الدولة الوحيدة الأكثر ازدهارا في العالم.



MAP 4.3

GLOBAL PROSPERITY Based on eighty-nine measures of wealth and well-being, the prosperity index assesses performance in the areas of the economy, entrepreneurship and opportunity, education, health, governance, safety and security, social capital, and personal freedom. Dropping from a first-place tie in 2007, the United States now ranks tenth. Scandinavian countries enjoy the highest levels of prosperity.

خارطة ٣, ٤ **الرخاء العالمي**: على أساس تسعة وثمانون مقياس للثروة والرفاه، مؤشر الازدهار الأداء في مجالات الاقتصاد، وتنظيم المشاريع والفرص، والتعليم، والصحة، والحكم، والسلامة والأمن، ورأس المال الاجتماعي، والحرية الشخصية. لقد تراجعت الولايات المتحدة من المرتبة الأولى – في عام ٢٠٠٧، وأصبحت تحتل المرتبة العاشرة الآن. الدول الاسكندينافية تتمتع بأعلى مستويات الرخاء.

إنه سيكون من الصعب توقع الانشقاقات والشراكات المقبلة التي ستتطور بين القوى العظمى في نظام القرن الحادي والعشرين لأنه سيكون من الصعب التنبؤ بما سوف يصبح المحور الرئيسي القادم من الصراع. المنافسة يمكن أن تنشأ بين أي زوج من القوى لعظمى، ولكن قد يقتصر الصراع على مجال واحد من التفاعل. على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة واليابان والصين والهند هي ذات قدرة تنافسية عالية في العلاقات التجارية مع بعضهم البعض، ومع ذلك، فإنها تظهر أيضا جهود مستمرة لإدارة علاقاتها الأمنية بشكل تعاوني، كما يتضح من تعاونها في مكافحة الإرهاب ***(Mead, 2006)***. بعد سنوات من التراجع في أعقاب الحرب الباردة، روسيا تسعى لاستعادة ما تعتبره مكانها الصحيح كقائد عالمي بين القوى العظمى، على الرغم من أنها ليست مهتم بشكل خاص بتحدي الغرب بشكل مباشر ***(Mankoff, 2009)***.

وقد قادت مكانة الصين كقوة اقتصادية إلى التوقعات بأن القوة العالمية تتحول من الولايات المتحدة إلى الصين. حسب بعض التقديرات، فإن الاقتصاد الصيني سيصل إلى١٢٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٤٠، وذلك سيكون تقريبا ثلاثة أضعاف حجم الناتج الاقتصادي الإجمالي للعالم بأسره في عام ٢٠٠٠. ونصيب الفرد من الدخل في الصين سيصل إلى٨٥،٠٠٠ دولار، أي ضعف الدخل المتوقع للأشخاص الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي بل وأكثر من ذلك بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في الهند واليابان. على الرغم من أنها لن تتجاوز الولايات المتحدة في نصيب دخل الفرد، إلا أن حصة الصين، ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (**GDP**) سيتفوق بشكل كبير عن نظيره في الولايات المتحدة (١٤ في المائة) والاتحاد الأوروبي (٥٪) مما أدى إلى تكهنات بأننا بدأنا ندخل في"القرن الآسيوي" ***(Fogel, 2010)***

"مع تحدي تفوق الغرب السياسي، والاقتصادي وخصوصا الأمريكي بطرق لم تكن موجودة من قبل، يمكن للانكماش في نهاية المطاف أن ينتهي بإعادة توزيع القوة والنفوذ" ***(Bradsher, 2009, p. 1)***. باستخدام تعادلات القوة الشرائية (تعادل القوة الشرائية) لإزالة الفوارق في مستويات الأسعار بين الدول، الجدول ٤,٣ يشير إلى حجم محتمل لأكبر الاقتصاديات في عام ٢٠٥٠. وتظهر التوقعات أن ترتيب أكبر القوى الاقتصادية بحلول عام ٢٠٥٠ سوف يكون مختلفا كثيرا عن اليوم، مع الصين متقدمة على الولايات المتحدة.

الجدول رقم (٣ , ٤). التحولات في قوى الازدهار والاقتصاد

ترتيب الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٩ مع(تعادل القوة الشرائية)	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي، مع (تعادل القوة الشرائية)	ترتيب الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ل عام٢٠٥٠ مع (تعادل القوة الشرائية)	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي المتوقع مع (تعادل القوة الشرائية)
١	الولايات المتحدة	*$ 14,250*	١	الصين	*$59,475*
٢	الصين	*$ 8,888*	٢	الهند	*$43,180*
٣	اليابان	*$4,138*	٣	الولايات المتحدة	*$37,876*
٤	الهند	*$3,752*	٤	البرازيل	*$9,762*
٥	ألمانيا	*$2,984*	٥	اليابان	*$7,664*
٦	روسيا	*$2,687*	٦	روسيا	*$7,559*
٧	المملكة المتحدة	*$2,257*	٧	المكسيك	*$6,582*
٨	فرنسا	*$2,172*	٨	اندونيسيا	*$6,205*
٩	البرازيل	*$2,020*	٩	ألمانيا	*$5,707*
١٠	ايطاليا	*$1,922*	١٠	المملكة المتحدة	*$5,628*

- الأرقام بالمليارات من الدولارات مثبتة بأسعار ٢٠٠٩
- المصدر: "العالم ٢٠٥٠" لندن

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الازدياد الفعلي لوجود آسيا الاقتصادي في العالم، "إلا أنها لا تزال متخلفة كثيرا عن الولايات المتحدة في القوة العسكرية والنفوذ السياسي والدبلوماسي، وحتى معظم تدابير الاستقرار الاقتصادي." كما يلاحظ جوشوا كورلانتزيك ***(Joshua Kurlantzick, 2010)*** وهو زميل بارز في مجلس العلاقات الخارجية، "النمو في آسيا، ومصدر قوتها الحالي، له أيضا حدود ذات أهمية- فتزايد عدم المساواة، التركيبة السكانية الكارثية، وتزايد الاضطرابات الداخلية التي يمكن أن تعرقل التنمية."



مهيمن عالمي جديد؟

وفقا لكريس باتن، الحاكم البريطاني السابق لهونغ كونغ، وكانت الصين القوة الاقتصادية الرائدة في العالم لثمانية عشر من القرون العشرين الماضية. من المنظور الصيني، فكرة صعود الصين ليست اختراع جديد، بـــل العودة إلى الوضع القائم. "بالنسبة إلى الغرب، فإن وجود عالم حيث مركز ثقله الاقتصادي العالمي يكون في آسيا قد تبدو فكرة لا يمكن تصورها. ولكن،" الاقتصادي روبرت فوغل (٢٠١٠) يذكرنا، فإنه سيكون للمرة الأولى. "يظهر هنا، الرئيس باراك أوباما والرئيس هو جينتاو يستعرضان حرس الشرف خلال مراسم استقبال في بكين.

من الممكن أن ينشأ قتال واسع النطاق بين أي قوتين عظمتين، كتلك التي بين اثنين من المتنافسين الرئيسيين على مستوى العالم،من أجل السيادة،الولايات المتحدة والصين، في حالت صاعد المنافسة بينهما وممارستهما للاحتواء لمنع سعي أي من المنافسين للهيمنة. ومع ذلك، ليس بالضرورة أن يتطور هذا النوع من التنافس المسلح، والتعاون يمكن أن يزيد بدلا من ذلك.قد تظهر أنواع مختلفة كليا من العلاقات السياسية المتناقضة للقوة العظمى في المجالات الاقتصادية والعسكرية. مع توسع التجارة العالمية وإدماج اقتصاديات الدول في شبكة من الاعتماد المتبادل المتزايد، هناك احتمال من تنامي التنافس الاقتصادي. ومع ذلك، فإن احتمال التعاون الأمني للعديد من هذه العلاقات نفسها هي أيضا عالية. في ظل هذه الظروف، يمكن أن أدارة خطر الاستقطاب إذا قامت القوى العظمى بتطوير قواعد ومؤسسات دولية لإدارة علاقاتها الغير واضحة المعالم والمختلطة الدوافع.

إن المفارقة السائدة اليوم هي أن العديد من الأزواج من القوى العظمى الذين هم الشركاء التجاريون الأكثر نشاطا هم أيضا أعظم الخصوم العسكريين، ولكن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان التعاون الاقتصادي

سيساعد على الحد من إمكانية المنافسة العسكرية في المستقبل. الفرص والتحديات التي نواجهها في عالم اليوم تدعو إلى إتباع نهج متعدد الأطراف، مع كل من القوى العظمى تعمل بالتعاون مع بعضها البعض لتحقيق حلول عالمية.

هناك احتمال ضمن هذا المسار وهو تطوير **مسرح عالمي**،أو اتفاق تعاون، بين القوى العظمى لإدارة مشتركة للنظام العالمي ومنع النزاعات الدولية من أن تتصاعد إلى الحرب. المسرح الأوروبي، في ذروته بين١٨١٥ و١٨٢٢، كان مثال لجهود القوى العظمى السابقة في اتخاذ هذا الطريق إلى السلام. مثال أكثر حداثة للتعددية في بناء هذا المسرح العالمي من خلال النهج الجماعي، كان الجهود الرامية إلى بناء تحالف قوى عظمى لشن حرب ضد الإرهاب العالمي بعد١١/ ٩. أيضا يوصي بعض صانعوا السياسة القوى العظمى اليوم أن تتحد مع القوى الأقل حجما في عملية بناء نظام حقيقي للأمن الجماعي. لقد كان تشكيل عصبة الأمم في عام ١٩١٩أفضل مثال على نهج متعدد الأطراف للسلام في ظل ظروف التعددية القطبية، وعلى الرغم من غزو روسيا لجورجيا المجاورة في عام ٢٠٠٨، ويعتقد البعض أن تعهد روسيا بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي يشكل تجسيدا للسعي للأمن الجماعي من أجل الحفاظ على السلام من خلال تحالف منا لدول القوية.

> **التحدي والفرصة يأتيا دائما معاً–في ظل ظروف معينة قد تتحول واحدة إلى الأخرى.**
>
> **هو جين تاو، رئيس صيني**

بالطبع، ليست لدينا وسيلة لمعرفة ما يخبئه المستقبل. أنماط وممارسات يمكن أن تتغير،وأنه من الممكن لصانعي السياسات التعلم من الأخطاء السابقة وتجنب تكرارها.ما هو حاسم هو كيف سيكون رد فعل القوى العظمى في نهاية المطاف عند ظهور نظام عالمي جديد حيث القوة والمسؤولية أكثر توزيعا وعلى نطاق أوسع. فمن الواضح أن الخيارات التي ستتخذها القوى العظمى فيما يخص الحرب والسلام ستحدد مصير العالم. في الفصل الخامس، سننقل انتباهكم من القوى العظمى الغنية والقوية والنشطة تجاريا في مركز النظام العالمي إلى الدول الأكثر فقرا والأضعف، والتابعة اقتصادياً في جنوب الكرة الأرضية والقوى الناشئة في عالم الشرق.

مصطلحات الفصل الرابع

نظرية الدائرة الطويلة (الممتدة) ***(Long Cycle Theory):*** (ص ٨٥)

هي نظرية تؤكد على صعود وأفول القوى العالمية القيادية حيث العملية السياسية المركزية للنظام العالمي الحديث

مهيمن (دولة مهيمنة ***(Hegemon)***: (ص ٨٦)

دولة مهيمنة قادرة على السيطرة على إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية

بنيوية *Structuralism* (ص ٨٨)

افتراض الواقعية الجديدة بأن سلوك الدول يتشكل بشكل أساسي بالتغييرات في خصائص النظام العالمي، مثل التحولات في توازن القوي، بدلاً منه بواسطة رؤساء الدول المنفردين، أو بالتغييرات في الخصائص الداخلية للدول.

قومية *(Nationalism)*: (ص ٨٩)

تكوين ذهني يُمجدُ دولة بذاتها، وجنسية الجماعة التي تعيش بداخلها، وترى أن لمصلحة الدولة القيمة العليا

استرضاء *(Appeasement)*: (ص ٩٣)

إستراتيجية تقوم على تقديم تنازلات لدولة أخرى على أمل ألا تقوم بالتقدم بمطالب إضافية

استعمار *(Colonialism)*: (ص ٩٣)

حكم إقليم من قبل قوة خارجية ذات سيادة

عزلة *(Isolationism)*: (ص ٩٥)

سياسة للانسحاب من المشاركة الفعالة مع فاعلين آخرين في الشؤون الدولية وبدلاً من ذلك تركيز جهود الدولة في إدارة الشؤون الداخلية

تعددية قطبية (قطبية متعددة) *(Multipolarity)*: (ص ٩٥)

توزيع القوة العالمية بين ثلاث أو أكثر من القوى العظمى، في حين تكون معظم الدول الأخرى متحالفة مع أحد المتنافسين

اقتصاد سياسي *(Political Economy)*: (ص ٩٥)

حقل دراسي يركز على تقاطعات السياسة والاقتصاد في العلاقات الدولية

وحدوية *(Irredentism)*: (ص٩٦)

حركة من قبل مجموعة إثنية قومية لاسترداد السيطرة على إقليم مفقود باستخدام القوة، ومن ثم، فإن حدود الدولة الجديدة لن تعد لتفصل بين، أو تقسم الجماعة مرة أخرى.

فاشية *(Fascism)*: (ص٩٦)

أيديولوجية تنتمي إلى أقصى اليمين تدعو إلى تعظيم القومية المتطرفة، وتأسيس مجتمع سلطوي يُبنى حول حزب واحد وقيادة ديكتاتورية

أيديولوجية *(Ideology)*: (ص. ٩٦)

منظومة من المبادئ الفلسفية الجوهرية التي يشكلها القادة والمواطنون بشكل جماعي حول السياسة، ومصالح الفاعلين السياسيين، والطرق التي يجب أن يتصرف بمقتضاها الناس (الشعب)

مؤتمر يالطا *(Yalta Conference)*: (ص. ٩٦)

المؤتمر الذي عقد عام ١٩٤٥، والذي التقي فيه الحلفاء المنتصرون لحل المشكلات الإقليمية لما بعد الحرب، ولتأسيس إجراءات تصويتية في الأمم المتحدة للإدارة الجماعية للنظام العالمي

قطبيةثنائية (ثنائية القطبية) *(Bipolarity)*: (ص. ٩٨)

حالة أو وضع تكون القوة فيه مركزة في مركزين متنافسين، وبالتالي فإن باقي الدول تحدد ولاءاتها على ضوء علاقاتها مع كل من القوتين السوبر (العظميتين)، أو القطبين الأعظم

حرب باردة *(Cold War)*: (ص. ٩٨)

فترة الاثنين وأربعين سنةً الممتدة فيما بين (١٩٤٩-١٩٩١) من الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وكذلك ائتلافاتهم المتنافسة، والتي سعت كل منهما إلى احتواء توسع الأخرى واكتساب السيطرة العالمية

مجال التأثير / النفوذ *Sphere of Influence* (ص ٩٩)

إقليم من الكرة الأرضية (العالم) تهيمن عليه قوة عظمى

نظرية الدومينو *(Domino Theory)*: (ص ١٠١)

تشبيه ساد خلال فترة الحرب الباردة، تنبأ بأنه إذا سقطت إحدى الدول في المنظومة الشيوعية، فإن جاراتها سوف تسقط أيضاً في سلسلة من ردود الفعل، مثل صف الدومينو حين يسقط أو يقع

مذهب ترومان *Truman Doctrine* (ص ١٠٢)

إعلان الرئيس الأمريكي هاري إس ترومان بأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية يجب أن تستخدم التدخل لتأييد الشعوب المتحالفة مع الولايات المتحدة ضد الإخضاع الشيوعي الخارجي

احتواء *(Containment)*: (ص ١٠٢)

إستراتيجية لمواجهة محاولات قوة منافسة لتوسيع مجال نفوذها، سواءً بالقوة أو بالتهديد بالقوة، وبالتالي تمنعها من تعديل توازن القوي.

التعايش السلمي *(Peaceful Coexistence)*: (ص ١٠٢)

مذهب الزعيم السوفيتي نيكيتا خروشوف الصادر عام ١٩٥٦، والذي يقضي بأن الحرب بين الدول الرأسمالية والشيوعية ليست محتمة، وأن التنافس فيما بين الكتلتين يمكن أن يكون سلمياً

انفراج *(Détente)*: (ص ١٠٣)

هي، وبوجه عام، إستراتيجية لتخفيض التوتر بين الخصوم لتقليل إمكانية الحرب

إستراتيجية الترابط *(Linkage Strategy)*: (ص ١٠٣)

منظومة من التأكيدات التي تدعى أن القادة يجب أن يأخذوا في الاعتبار السلوك الإجمالي لدولة أخرى عندما يقررون ما إذا كان التوصل إلى اتفاق على أي موضوع محدد ممكنا، وحتى يمكن ربط التعاون بالجوائز

منهج لإعادة التقارب: *Rapproachement* (ص ١٠٤)

في الدبلوماسية، سياسة تستهدف إعادة تأسيس العلاقات الودية الطبيعية بين الأعداء

أحادية القطبية *Unipolarity* (ص ١٠٥)

حالة يكون فيها النظام العالمي ذا قوة منفردة مهيمنة، أو قطب مهيمن

القوة الناعمة *Soft Power* (ص ١٠٧)

القدرة على الاستقطاب من خلال العوامل غير الملموسة مثل شعبية وانتشار قيم دولة معينة ومؤسساتها، باعتبارها مخالفة "للقوة الخشنة" أي القهر من خلال القوة العسكرية

أحادية الجانب *Unilateralism* (ص ١٠٧)

منهج للسياسة الخارجية يعتمد على استراتيجيات مستقلة تعتمد على الذات في السياسة الخارجية

تدخل (ارتباط) انتقائي *Selective Engagement* (ص ١٠٧)

إستراتيجية كبرى للقوى العظمى تقوم على استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية لتؤثر فقط، على مواقف معينة هامة، أو على دول، أو قضايا عالمية، من خلال الحفاظ على التوازن بين تدخل عالي المستوى لقوة بوليس عالمية"، وبين موقف انعزالي لا تدخلي وغير متورط

توسع (تمدد) امبريالي مفرط*(Imperial Overstretch)*: (ص ١٠٧)

الاتجاه التاريخي للقوى المهيمنة السابقة لاستنزاف قوتها الذاتية من خلال محاولات امبريالية مكلفة وإنفاق العسكري، مما يُضعفُ اقتصادياتها مقارنة باقتصاديات منافسيهم.

نظام أحادى متعدد الأقطاب *Uni-Multipolar* (ص ١٠٩)

نظام عالمي تكون فيه قوة مهيمنة منفردة، لكن تسوية القضايا الدولية الأساسية دائماً ما تتطلب تصرفاً (عملاً) من قبل قوة مهيمنة بالتعاون مع نظيرها من القوى العظمى.

اتفاق / انسجام *(Concert)*: (ص ١١٣)

اتفاقية تعاونية بين القوى العظمى للإدارة المشتركة للنظام العالمي

تعددية الأطراف *(Multilateralism)*: (ص ١١٤)

مناهج تعاونية لإدارة مشكلات مشتركة من خلال العمل الجماعي والمنسق

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Cohen, Steven, and J. Bradford DeLong. (2010) The End of Influence: What happens When Other Countries Have the Money. New York: Basic Books.

Finnemore, Martha (2009) "Legitimacy, Hypocrisy, and the Social Structure of Unipolarity: Why Being a Unipole Isn't All That Cracked Up to Be", World Politics 61(1):58-85

Gelb, Leslie H. (2009) Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy. New York: HarperCollins.

Ikenberry, G. John. (2008) "The Rise of China and the Future of the West," Foreign Affairs 87:23-37.

Mandelbaum, Michael. (2010) The Frugal Superpower: America's Global Leadership in a Cash-Strapped Era. Philadelphia, PA: Public Affairs.

Mankoff, Jeffery. (2009) Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics. New York: Rowman and Littlefield.

Morris, Ian (2010) Why the West Rules – for Now: The Patterns of History, and What They Reveal about the Future. New York: Farrar, Straus, and Giroux.

Speedie, David C. (April 15, 2010) "Rise of the Rest," http://www.carnegiecouncil.org/resources/articles_papers_reports/0049.html.

Zakaria, Fareed. (2009) The Post-American World. New York: W.W. Norton.

الفصل الخامس

جنوب الكرة الأرضية في عالم القوة

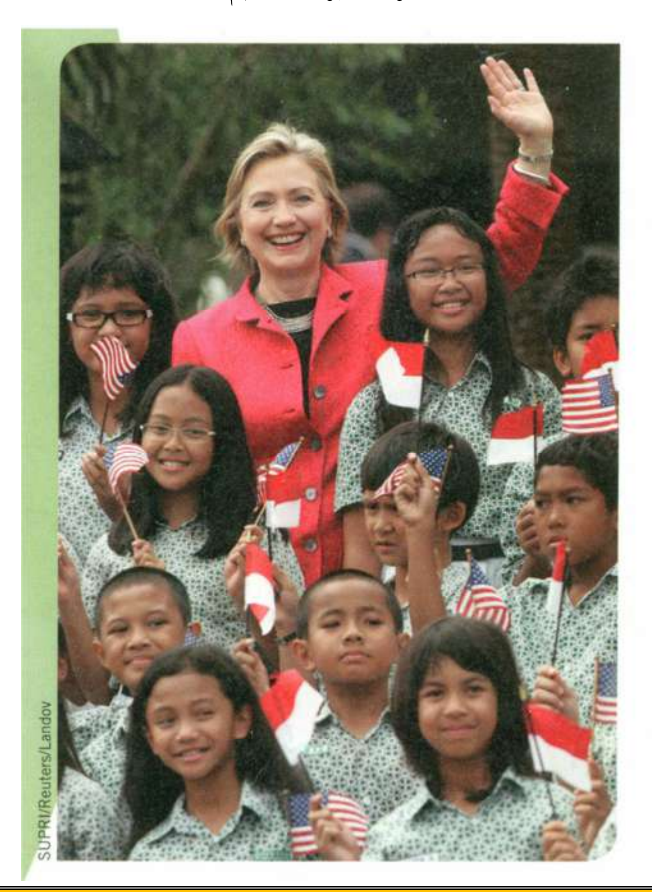
The Global South In A World Of Powers

مخطط الفصل

- جذور وعواقب الاستعمار
- الشمال والجنوب اليوم: عالمين متباعدين
- التفسيرات النظرية للتخلف
- ردم الفجوة؟ فرص الجنوب في عالم من القوى العظمى
- مستقبل عالم الجنوب
- نظرة عن قرب: الديمقراطية والمساعدات الخارجية

مجتمع إنساني عالمي مبني على الفقر بالنسبة للكثيرين والرخاء للقلة، ويتميز بجزر من الثروة يحيط بها بحر من الفقر، لا يمكن الحفاظ عليه.

–ثابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا

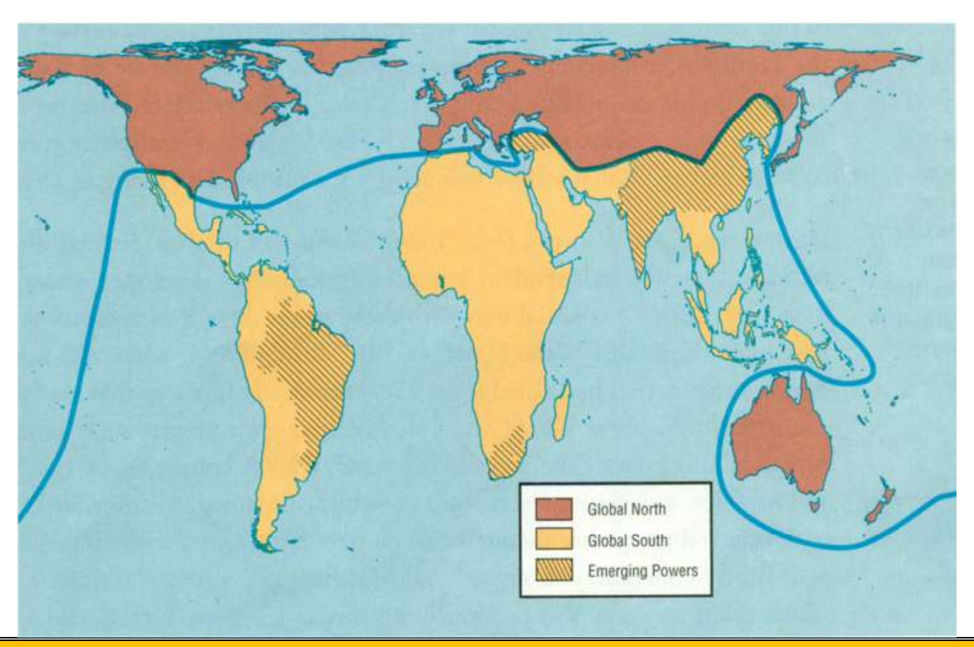


تكوين صداقات جديدة. إن الفرصة تتاح وعلى نحو متزايد، للقوى الصغيرة في عالم الجنوب للمشاركة وممارسة النفوذ في السياسة العالمية. وينعكس هذا في قرار هيلاري كلينتون بجعل آسيا وجهة أول رحلة لها كوزيرة للخارجية، وهي في الصورة هنا مع أطفال المدارس من اندونيسيا – وهو الأمر الذي لم يحدث منذ زيارة دين راسك عام ١٩٦١. ليس فقط جنوب شرق آسيا تريد المشاركة الأمريكية كثقل موازن لتوسع الصين العسكري، ولكن الولايات المتحدة أيضا ترى مستقبلها يتشكل في آسيا.

تقسم الأرض عند خط الاستواء إلى نصفين، شمالي وجنوبي. هذا الخط المصطنع من الترسيم للحدود هو، بطبيعة الحال، لا معنى له إلا للاستخدام من قبل رسامي الخرائط لتوضيح المسافات والأماكن على الخرائط. إلا أن، هذا التقسيم يمثل أيضا وسيلة شهيرة لوصف أوجه عدم المساواة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء. إلى حد كبير،تقع هاتين المجموعتين على جانبي خط الاستواء (انظر الخريطة ١ , ٥).

الحياة بالنسبة لمعظم الناس في نصف الكرة الشمالي مختلفة جداً عن تلك الموجودة في نصف الكرة الجنوبي. الفوارق عميقة، وفي العديد من الأماكن يبدو أنها في تزايد. الفجوة في القوة والثروة التي تميز الجزء الشمالي من العالم وعالم الجنوب تطرح مشاكل أخلاقية وأمنية. وكما قال الفيلسوف أفلاطون في القرن الخامس قبل الميلاد

عندما نصح اليونان، وقال "يجب ألا يكون هناك فقر مدقع ولا غنى فاحش، فكلاهما منتج لشر عظيم." على الرغم من أن الفقر وعدم المساواة قد وجدا طوال التاريخ المسجل، إلا أنها قد وصلت اليوم إلى مستويات متطرفة. تجد الدول الفقيرة نفسها مهمشة، في وضعية التبعية في الهرم العالمي. ما هي الأسباب والآثار المترتبة على عدم المساواة الواضحة بين الدول الكبرى والدول المحرومة المحاصرة بالفقر؟هذا هو السؤال المركزي الذي سوف ينظر فيه في هذا الفصل.



عالم الشمال وعالم الجنوب. دول عالم الشمال هي غنية وديمقراطية. في المقابل، وفقا للبنك الدولي دول عالم الجنوب وهي موطن لـ٥ ,٨٣ في المئة من سكان العالم، ولكن يمتلك الفقراء هناك ٤ ,٢٨ في المئة فقط من الدخل القومي الإجمالي في العالم (*WDI, 2011, p12*). ولكن هناك تباين كبير داخل عالم الجنوب ، حيث بعض الدول تتمتع بمستويات أعلى من الرخاء والنفوذ العالمي من غيرها. هذه "القوى الصاعدة" نشأت من عالم الجنوب السابق والآن تتحدى عالم الشمال من خلال السعي إلى دور أكبر في الحكم والمؤسسات العالمية.

جذور وعواقب الاستعمار

Colonial Origins and consequences

يتبع العديد من المحللين جذور عدم المساواة اليوم بين الدول إلى المستوى العالمي من التحليل لأنهم يعتقدون أن في صلب النظام العالمي خصائص تؤدي إلى عدم مقدرة معظم الدول الفقيرة على إغلاق الفجوة بينها وبين الدول الغنية. مع فرضيتهم بأن الظروف السائدة في جميع أنحاء العالم هي جزء من نمط تاريخي أطول بكثير،

فقد أشاروا إلى أن القواعد التي تحكم السياسة الدولية اليوم وضعت في سلام ويستفاليا عام ١٦٤٨بعد سنوات حرب الثلاثين عام في أوروبا. وقد صممت هذه القواعد من قبل الفاعلون الأكثر نفوذاً في العالم، القوى العظمى في ذلك الوقت، لخدمة مصالحهم الذاتية الضيقة في الحفاظ على مواقعهم المهيمنة في قمة الهرم العالمي للقوة من خلال منع الدول الأقل قوة من الانضمام إليهم ***(Kegley and Raymond, 2002a)***

إن أصول واستمرار عدم المساواة بين الدول تنبع جزئيا من حقيقة أن النظام العالمي الحديث اليوم كان في البداية، ويبقى، واقعا اجتماعيا وجد من قبل، ولأجل أقوى الدول. لم يصمم الأقوياء نظام عالمي لمتساوين؛ اتبعت القوى العظمى وصفة الفكر الواقعي التي تقول بالسعي الدائم إلى الميزة الذاتية. وفقا لذلك، لم تقم تلك القوى ببناء نظام عالمي آخذي بعين الاعتبار منع إيذاء الضعفاء والمحرومين.

لذلك، نقطة انطلاق جيدة أن تبدأ دراسة الموضوع عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الماضي الذي صنع هذا الشكل للنظام العالمي اليوم. يرى العديد من المحللين في تاريخ الاستعمار، والغزو الأوروبي **للشعوب الأصلية** والاستيلاء على أراضيها لتحقيق مكاسب فقط لأوروبا، باعتباره المصدر الأساس للمشكلة. وأشاروا إلى أن ما يقرب من جميع الدول المستقلة ذات السيادة في نصف الكرة الجنوبي كانت يوما ما مستعمرات ويجادلون بأن عدم المساواة اليوم هي نتاج من ذلك الاستعمار الماضي.

خلال الحرب الباردة، تم استخدام مصطلح **العالم الثالث** للتمييز بين عدد متزايد من الدول المستقلة حديثا ولكن أقل نمواً من الناحية الاقتصادية،الجزء الأكبر منها، تقاسمت ماض استعماري وتلك الدول تحالفت إما مع الشرق الشيوعي أو الغرب الرأسمالي.إلا أن مصطلح "العالم الثالث" أصبح يستخدم للإشارة إلى تلك الدول التي فشلت في النمو اقتصاديا بالطريقة التي نمت فيها دول **العالم الأول**، القوى العظمى الصناعية مثل أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان. وقد تميز ما يسمى **بالعالم الثاني**، والذي تكون من الاتحاد السوفيتي وحلفائه، وتميز بالأيديولوجية الشيوعية والتزامها بسياسات التخطيط الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على قوى السوق الحر. مصطلحي العالم الثاني، والعالم الثالث من بقايا الحرب الباردة البائدة. مصطلحات اليوم هي عالم الشمال، والذي يشير إلى ما كان يعرف سابقاً باسم العالم الأول، وعالم الجنوب، الذي يشير إلى الدول الأقل نمواً في نصف الكرة الجنوبي، هي المصطلحات الأكثر شيوعا الآن. هذه المصطلحات المعاصرة تتوافق أيضا إلى حد كبير مع التمييز بين القوى العظمى و**القوى الصغيرة** وكذلك ***(Kassimeris, 2009).***فيما بين دول عالم الجنوب، يتم التمييز أيضا للاعتراف **بالقوى الناشئة** كتلك التي تسعى إلى دور أكثر حضوراً في الشؤون الدولية، وتملك ما يكفي من الموارد لزيادة احتمالات تحقيق أهدافها، وتمارس نفوذاً متزايداً في السياسة العالمية، خصوصا فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي.

وضع دول معينة ضمن هذه الفئات ليست عملية سهلة. على الرغم من أن الصحفيون، وصناع السياسات، والعلماء كثيراً ما يعممون حول عالم الجنوب، هنالك تنوع كبير ضمن هذه المجموعة من الدول.على سبيل المثال، فإنه يشمل الدول ذات الدخل المنخفض مثل غانا وهايتي، حيث أغلبية السكان تحاول البقاء على قيد الحياة من خلال زراعة الكفاف؛ والدول ذات الدخل المتوسط مثل البرازيل وماليزيا، والتي تنتج السلع المصنعة، وبعض الدول مثل الكويت وقطر، حيث صادراتها النفطية ولدت من الدخل ما تنافس به ذلك من دول عالم الشمال ولكن لا تزال تفتقر إلى اقتصاديات صناعية متنوعة.

دول جنوب الكرة الأرضية تختلف بطرق أخرى. فتشمل في صفوفها كلا من إندونيسيا –دولة أرخبيل من أكثر من ١٧،٠٠٠ جزيرة تتناثر عبر فسحة محيطية أكبر من الولايات المتحدة–وبوروندي، وهي دولة مغلقة بدون سواحل أصغر قليلا من ولاية ماريلاند. وشملت أيضا نيجيريا، التي يقطنها ١٤٨ مليون نسمة، وأوروغواي، ويقطنها فقط ثلاثة ملايين شخص. وبالإضافة إلى هذه الاختلافات الجغرافية والديموغرافية، تتباين دول عالم الجنوب سياسياً وثقافياً، بدءً من كوستاريكا الديمقراطية إلى ميانمار الاستبدادية.

إن ظهور عالم الجنوب كجماعة محددة من الدول يعتبر ظاهرة معاصرة. على الرغم من أن معظم دول أمريكا اللاتينية كانت مستقلة قبل الحرب العالمية الثانية، إلا أن دول أخرى في جنوب الكرة الأرضية لم تكتسب هذه المكانة حتى بعد ذلك. في عام ١٩٤٧، منحت بريطانيا الاستقلال للهند وباكستان، وبعد ذلك تسارعت عملية **إنهاء الاستعمار**–تحرير الشعوب المستعمرة من وضع التبعية. بعد ذلك، عدد كبير من الدول المستقلة انضمت إلى المجتمع العالمي. جميعها تقريبا كانت قد اقتطعت من الإمبراطوريات البريطانية والإسبانية والبرتغالية والهولندية والفرنسية،اللاتي بنيت من خلال الاستعمار قبل أربعمائة عام.

اليوم، يوجد عدد قليل من المستعمرات وعملية إنهاء الاستعمار قد اكتملت تقريبا. ومع ذلك، الآثار لا تزال باقية. معظم الصراعات العرقية والوطنية المنتشرة الآن على نطاق واسع لها جذور من حقبة الاستعمار، حيث رسمت القوى الإمبريالية الحدود داخل وبين مناطق سيطرتها آخذة بقليل من الاعتبار الهويات الوطنية للشعوب الأصلية. وبالمثل، يعزى التفاوت في الثروة بين عالم الشمال الغني وعالم الجنوب الفقير، جزئيا إلى العلاقات غير المتكافئة والاستغلالية خلال الفترة الاستعمارية، حيث أن إرثا من عدم الثقة وانعدام الأمن الذي لا يزال قائما، ليس فقط عبر هذا الانقسام العالمي ولكن أيضا داخل الدول الاستعمارية السابقة نفسها (أنظر الخريطة ٢ , ٥).

الكونغو ليست سوى مثال واحد على كيف أن التجربة الاستعمارية أدت إلى تآكل قوة دولة عظمى سابقة من العصور الوسطى *(Gebrekidan, 2010)*. أربعة قرون من تجارة الرقيق من قبل البرتغاليين أدت إلى مقتل أكثر

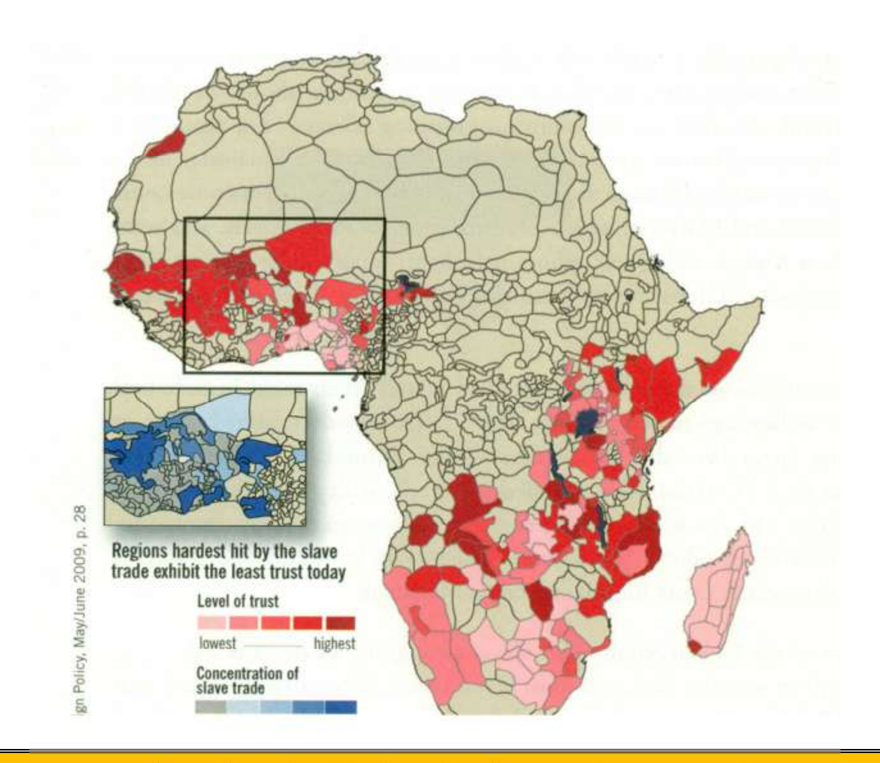
من ثلاثة عشر مليون شخص. وتبع ذلك في عام ١٨٨٥ عقود من مزيد من الاستغلال في ظل حكم الملك ليوبارد الثاني ملك بلجيكا، الذي كان، بشكل غير مباشر على الأقل، مسؤول عن عشرة ملايين حالة وفاة عندما حول تلك البلاد إلى معسكر للعمل وجمع ثروة شخصية من خلال حصاده من المطاط البري(***Haskin, 2005***). على الرغم من تحقيق الاستقلال في عام ١٩٦٠، إلا أن السلام والرخاء لم يتبع. بدلا من ذلك، تم استبدال الحكم الاستعماري بانقسامات داخلية عنيفة. ووصل إلى السلطة في عام ١٩٦٥، موبوتو سيسي سيكو ليكون دولة سلطوية، سيطرت على الناس من خلال سيادة الخوف والقمع حتى الإطاحة به في عام ١٩٩٧. على مدار فترة حكمه، موبوتو أدام الإرث الاستعماري من الاستغلال- وفقا لمنظمة الشفافية الدولية، فانه قد اختلس أكثر من ٥مليار دولار من البلاد، ليحتل مرتبة الزعيم الأفريقي الأكثر فسادا على مدى العقدين الماضيين.

الموجة الأولى من الإمبريالية الأوروبية ***The First Wave of*** European ***Imperialism***

بدأت الموجة الأولى من بناء الإمبراطوريات الأوروبية في أواخر القرن الخامس عشر، عندما قامت الإمبراطوريات الهولندية والانكليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية باستخدام قوتها البحرية لغزو أراض بهدف تحقيق مكاسب تجارية. لقد جعلت الابتكارات العلمية مغامرات المستكشفين الأوروبيين ممكنة، وتتبع التجار في أعقابهم، "مستولين بسرعة على فرص زيادة أعمالهم وأرباحهم. في المقابل، نظرت الحكومات الأوروبية إلى احتمالات زيادة قوتها وثرواتها. كانت الشركات التجارية مستأجرة وممولة، مع الحملات العسكرية والبحرية كثيرا ما أرسلت من بعدها لضمان السيطرة السياسية على أراضي فيما وراء البحار."(***Cohen, 1973, p.20***).

الإستراتيجية الاقتصادية التي تقوم عليها العلاقة بين المستعمرات والمستعمرين خلال هذه الحقبة من "الإمبريالية الكلاسيكية" تعرف **بالمركنتيلية**- وهي فلسفة اقتصادية تدعو لتنظيم حكومي للحياة الاقتصادية من أجل زيادة قوة الدولة. يعتقد الحكام الأوروبيون أن القوة تتدفق من حيازة الثروة الوطنية مقاسة بكمية الذهب والفضة، والتعدين والزراعة والصناعة لتحقيق توازن موآت للتجارة (التصدير أكثر من الاستيراد) كان أفضل وسيلة للدولة لتصبح غنية.

كانت المستعمرات مرغوبه في هذا المجال لأنها أتاحت فرصة لإغلاق المنافسة التجارية كليا؛ وضمنت الوصول الحصري إلى أسواق غير مستغلة ومصادر للمواد رخيصة الثمن (وكذلك، في بعض الحالات، مصادر مباشرة من المعادن الثمينة نفسها). كل دولة صممت على احتكار أكبر عدد ممكن من هذه الفرص التجارية الممكنة في الخارج (***Cohen, 1973, p. 21***).



خارطة ٢ ,٥إرث من عدم الثقة. مدفوعة بالسعي من أجل العمل في العالم الجديد (أثبت الأفارقة قدرتهم على المقاومة أكثر بكثير من السكان الأصليين للأمراض التي جلبها الأوروبيين)، شاركت القوى الاستعمارية التوسعية بحماسة في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى أواخر القرن السابع عشر. أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد ناثان نن يعزو توقف التنمية الاقتصادية في الكثير من مناطق إفريقيا إلى صدمة الإرث الاستعماري، ويجادل بأن الصدمات الكبرى يمكن أن "تغير سلوك الناس بطرق تبدو دائمة" في الواقع، في "مناطق أفريقيا حيث كانت تجارة الرقيق الأكثر تركيزا، الناس اليوم أقل ثقة إزاء الأفراد الآخرين: ليس فقط، الأجانب ولكن أيضا للأقارب والجيران" (. كيتنغ، ٢٠٠٩، ص ٢٨)

رأت الدول المتشبثة بالمبررات الواقعية للعمل على التنافس على القوة العالمية أن الغزو الإمبراطوري لأراض أجنبية عن طريق الحرب وكأنه أمر طبيعي ناتج عن الإدارة الحكومية الفعالة للاقتصاد. بحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت القوى الأوروبية قد انتشرت، قد يكون انتشارا رقيقا، ولكن في جميع أنحاء العالم تقريبا. إلا أن الإمبراطوريات الاستعمارية التي كانت قد بنيت بدأت تنهار. فأعلنت مستعمرات بريطانيا الثلاثة عشر في أميركا الشمالية استقلالها في عام ١٧٧٦، ومعظم ممتلكات اسبانيا في أمريكا الجنوبية حصلت على حريتها في أوائل القرن التاسع عشر. وتم إنهاء ما يقرب من مائة عام من العلاقات الاستعمارية في جميع أنحاء العالم في نصف القرن المنتهي عام ١٨٢٥ *(Bergesen and Schoenberg, 1980)*.

مع انحلال الإمبراطوريات الاستعمارية في أوروبا، تضاءل أيضا الاعتقاد في الفلسفة الميركنتالية. وكما قال الإقتصادي السياسي الليبرالي آدم سميث في كتابه الاطروحه عام١٧٧٦ ، ثروة الأمم، أن الثروة الوطنية لا تنمو من خلال تراكم المعادن الثمينة ولكن من رأس المال والسلع التي يمكن شراءها. أفكار سميث عن فوائد "اليد الخفية" للسوق الغير منضبط وضعت الكثيرمن الأساس الفكري **للنظرية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية**. بعد سميث وغيره من منظري التجارة الحرة الليبرالية، الثقة في رؤى **إقتصاد دعه يعمل دعه يمر** (الحد الأدنى من التدخل الحكومي في السوق) اكتسبت قبولا واسع النطاق (انظرأيضا الفصل١٢). منذ تلك الفترة فصاعدا، واصلت القوى الأوروبية سعيها للحصول على المستعمرات، ولكن الأساس المنطقي لسياساتها الإمبريالية بدأ بالتغير.

> كل التاريخ هو فقط قصة واحدة طويلة في هذا الصدد: لقد كافح الرجال للسيطرة على أقرانهم من الرجال من أجل الفوز بمباهج الأرض على حساب الآخرين، وربما تحويل أعباء الحياة من أكتافهم إلى تلك الخاصة بالآخرين.
>
> –وليام جراهام سمر، عالم الاقتصاد الاجتماعي الواقعي الأمريكي

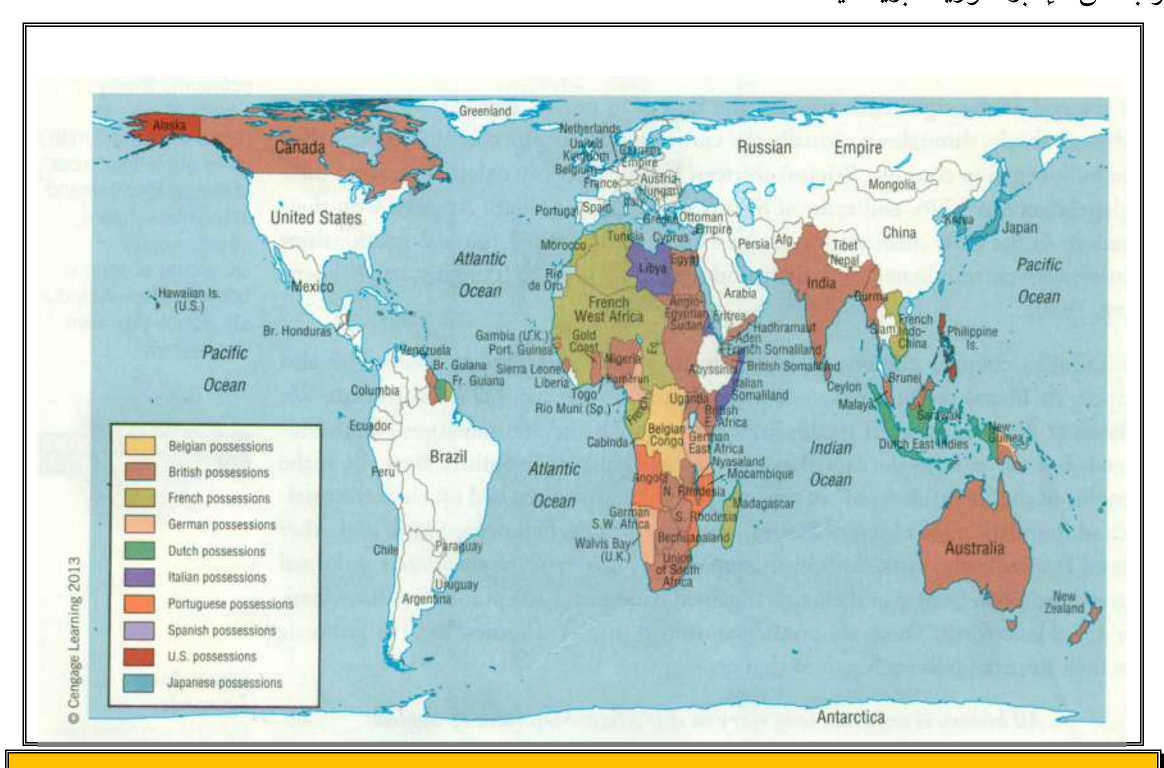
الموجة الثانية من الإمبريالية الأوروبية

The Second Wave of European Imperialism

بين عام ١٨٧٠ وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، موجة ثانية من الإمبريالية اجتاحت أنحاء العالم، عندما قامت أوروبا، وانضمت إليها في وقت لاحق الولايات المتحدة واليابان، باستعمار أراضي جديدة بالقوة. سيطر الأوروبيون على ثلث العالم في عام ١٨٠٠، والثلثين بحلول عام ١٨٧٠، وأربعة أخماس بحلول عام ١٩١٤ ***(Fieldhouse, 1973)***. كما هو موضح في الخريطة ٥,٣، في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر، وقعت أفريقيا تحت سيطرة سبع دول أوروبية (بلجيكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، وإسبانيا)، وجميع الشرق الأقصى المحيط الهادئ، فقط الصين واليابان وسيام (تايلاند) لم تغزى. ومع ذلك، فإن القوى الأجنبية الكبرى قسمت الصين إلى مناطق تجارة منفصلة من حيث قامت كل من هذه القوى بالسيطرة عليها، واستغلالها من أجل الربح بشكل منفرد. اليابان نفسها أيضا، بتصرف امبريالي احتلت كل من كوريا وفورموزا (تايوان).

في أماكن أخرى، توسعت الولايات المتحدة عبر قارتها، فاستحوذت على بورتوريكو والفلبين في الحرب الاسبانية الأمريكية عام ١٨٩٨،ومددت استعمارها غربا إلى هاواي، واستأجرت منطقة قناة بنما "إلى الأبد" من الدولة الجديدة، بنما (صنيعة أمريكية)، ومارست سيطرة كبيرة على عد ةجزر في البحر الكاريبي، لاسيما كوبا. القوة الإمبريالية البارزة، بريطانيا العظمى، في جيل واحد استطاعت توسيع إمبراطوريتها لتغطي خمس مساحة اليابسة

على الأرض، وربما ضمت ربع عدد سكانها *(Cohen, 1973)*. كمايصرح الإمبرياليون البريطانيون بفخر: الشمس لا تغرب عن الإمبراطورية البريطانية.



خارطة ٣,٥

الإمبريالية العالمية ١٩١٤ القوى الإمبريالية الكبرى العشرة تنافست على المستعمرات في جميع أنحاء العالم في ما يعرف اليوم بعالم الجنوب، عشية الحرب العالمية الأولى، غطت أراضي مستعمراتها مجتمعة معظم الكرة الأرضية.

فلماذا تنخرط معظم القوى العظمى وتلك التي تطمح إلى مركز القوة العظمى في هذا التنافس التوسعي والغالب عنيفا للسيطرة على أناس آخرون وأقاليم أخرى؟ ما الذي يفسر الإمبريالية الجديدة؟

أحد الأجوبة تكمن في طبيعة الاقتصاد العالمي. بعد الثورة الصناعية، نمت الرأسمالية التي تشدد على السوق الحر والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتراكم الثروة.رأى المنظرون الراديكاليون بعد كارل ماركس وفلاديمير لينين، الذين أطلقوا على أنفسهم أتباع **الشيوعية**، أن المنافسة الإمبريالية العدوانية ناجمة عن حاجة الرأسماليون لوسائل خارجية مربحة لفائض إنتاجهم. ورأت نظرية النظام العالمي، التي تشاطر الشيوعية نقدها للاقتصاد الرأسمالي العالمي، أن التقسيم العالمي للعمل حيث مناطق "المركز" (الصناعي) يستغل "الأطراف" (الغير الصناعية) والاستعمار يوفر وسيلة للسيطرة الإمبريالية على أراض أجنبية. على النقيض من ذلك، لا يعتبر

الاقتصاديون الليبراليون الإمبريالية الجديدة كمنتج للرأسمالية ولكنها، رد فعل على بعض التكيفات الخاطئة والتي، إذا ما توفرت الإرادة المناسبة، يمكن تصحيحها. ما اشتركت به وجهات النظر الثلاثة هو الاعتقاد بأن الاقتصاد فسر الإمبريالية الجديدة: وكانت جذورها في احتياجات المجتمعات الرأسمالية المتقدمة المادية للمواد الخام الرخيصة وللأسواق الإضافية لاستهلاك الإنتاج المتزايد (انظر الفصل الثاني).

تفسير آخر يركز على عوامل سياسية بحتة على أنها المصدر للموجة الثانية للإمبريالية. فقد جادل الاقتصادي البريطاني الليبرالي جاي أي هوبسون في كتابه الصادر عام ١٩٠٢ الإمبريالية، أن السعي للقوة والهيبة بين الإمبراطوريات المتنافسة كان دائما سلوك اتسمت به القوى العظمى في نظام توازن القوى الأوروبي. يعتقد هوبسون أن الإمبريالية كتوسع في الخارج كان مجرد جزء من التنافس العالمي بين الأوروبيين للهيمنة ومستوحاة من الفرضية النظرية للسياسة الواقعية بأن جميع الدول لديها عطش لا يرتوي للمزيد والمزيد من القوة.

مع بداية القرن التاسع عشر، خرجت بريطانيا من الصراع الدائم في أوروبا كالقوة الأولى في العالم. إلا أنه، وبحلول عام ١٨٧٠، بدأت الهيمنة البريطانية بالتراجع.فقد برزت ألمانيا كدولة صناعية قوية، وكذلك فعلت الولايات المتحدة. طبعا حاولت بريطانيا حماية مكانتها العالمية المميزة في مواجهة المنافسة المتزايدة من الدول الرئيسية الناشئة حديثا. إن جهودها الرامية إلى الحفاظ على الوضع الراهن تساعد في تفسير الموجة الثانية من التوسع الإمبراطوري، وخاصة في أفريقيا، حيث عمل تقسيمها على خدمة القوى الإمبريالية على حساب السكان المحليين.

تقرير المصير وتصفية الاستعمار في القرن العشرين

Self- Determination and Decolonization in the Twentieth Century

تحول مناخ الرأي وبشكل حاسم ضد الإمبريالية عندما عقد مؤتمر فرساي للسلام في عام ١٩١٩ والذي أنهى الحرب العالمية الأولى،قبل بالليبرالية- مجموعة الأفكار النظرية التي تشدد على أهمية الأفكار والمثل والمؤسسات لتوليد التقدم والازدهار والسلام). جزء من ذلك البرنامج الإصلاحي كان **مبدأ تقرير المصير** الوطني الذي دافع عنه وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة. دعا مبدأ تقرير المصير إلى أنه ينبغي أن يكون للوطنيات الأصلية الحق الأخلاقي في أن تقرر السلطة التي ستحكمهم.

جادل ويلسون والمنظرون الليبراليون الآخرون (انظر الفصل الثاني) أن الحرية ستؤدي إلى خلق دول وحكومات تكتفي بما هو داخل حدودها الإقليمية، وبالتالي أقل ميلا لشن الحرب. إلا أنه، في الممارسة العملية، لم يتم تطبيق محاولة إعادة رسم حدود الدول إلى مجموعات منفصلة حسب القوميات إلا حصريا في أوروبا التي مزقتها الحرب حيث تم تكوين ستة دول جديدة من أراضي الإمبراطورية النمساوية المجرية السابقة: (النمسا

وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا المنقسمة عرقيا). وجرت أيضا تعديلات إقليمية أخرى في أوروبا، إلا أن الافتراض القائل بأن تقرير المصير ينبغي أن يمتد إلى الإمبراطوريات الأوروبية في الخارج لم يلقي دعما جديا.

ومع ذلك،لم يتم توزيع أراضي مستعمرات القوى المهزومة في الحرب العالمية الأولى ببساطة بين الحلفاء المنتصرين، كما حدث عادة في الماضي. بدلاً من ذلك،تم نقل تلك الأراضي التي كانت تسيطر عليها كل من ألمانيا والإمبراطورية العثمانية لتصبح تحت رعاية عصبة الأمم للدول التي ستحكمها ضمن "الانتداب" حتى في النهاية ستحكم نفسها. أدى العديد من هذه القرارات الإقليمية إلى صراعات لاحقة في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، دعت عصبة الأمم إلى مستقبلا إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكذلك، رتبت لنقل السيطرة على جنوب غرب أفريقيا(ناميبيا) إلى ما أصبح يعرف بنظام الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا.

ضمنيا، أدى مبدأ عصبة الأمم في نظام الانتداب إلى ولادة فكرة أن "المستعمرات كانت أمانة بدلاً من مجرد ملكية لاستغلالها والتعامل معها كما لو لم يكن لشعوبها أي حقوق " *(Easton, 1964, p. 164)*. بذلك أوجدت سابقة مهمة لما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما وضعت أراضي القوى المهزومة تحت نظام الوصاية التابع للأمم المتحدة، ولم يتم ابتلاعها من قبل الآخرين ولكن وعدت في نهاية المطاف بالحصول على الحكم الذاتي. وهكذا،حصل الدعم لحق تقرير المصير على زخم جديد.

عملية إنهاء الاستعمار تسارعت بعد عام ١٩٤٧، عندما وافق البريطانيون على استقلال الهند وباكستان. إلا أن الحرب اندلعت في النهاية بين هاتين الدولتين المستقلتين حديثا حيث سعت كل منهما لكسب السيطرة على الأراضي المتنازع عليها في كشمير في عام ١٩٦٥ وفي عام ١٩٧١، ومرة أخرى في عام ٢٠٠٢. اندلعت أعمال عنف أيضا في فيتنام والجزائر في عقد الخمسينات وأوائل عقد الستينات من القرن الماضي عندما سعت فرنسا لاستعادة السيطرة على أقاليمها المستعمرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وبالمثل، تلا سفك الدماء فوراً بعد استقلال الكونغو عندما منحت بلجيكا مستعمرتها الإفريقية الاستقلال في عام ١٩٦٠، وذلك عندما حاولت البرتغال بجهود غير ناجحة محاربة رياح إنهاء الاستعمار التي اجتاحت أفريقيا مع نهاية عقد الستينات.

وبالرغم من هذه التشنجات السياسية بالنسبة للجزء الأكبرمن عملية إنهاء الاستعمار كانت غير عادية، ليست فقط سريعة ولكن أيضا سلمية بشكل ملحوظ. هذا قد يفسر حقيقة أن الحرب العالمية الثانية استنزفت الحيوية الاقتصادية والعسكرية لكثير من القوى الاستعمارية. تحليل النظام العالمي يؤكد أن التقدير المتزايد لتكاليف الإمبراطورية أيضا أدى إلى تراجع التأييد للإمبراطوريات الاستعمارية *(Strang, 1990, 1991)*. أيا كان السبب

الكامن وراءهذه العملية فالاستعمار أصبح أقل قبولا. في عالم يهيمن عليه وبصورة متزايدة الصراع بين الشرق والغرب، أعطت منافسة الحرب الباردة للحصول على حلفاء سياسيين محفزاً للعمل من أجل تحرير مناطق الإمبراطوريات في الخارج. إنهاء الاستعمار"انتصر" كما يفسر ***(Inis Claude, 1967, p. 55)*** ،جزئياً "لأن الغرب [أعطى] الأولوية لاحتواء الشيوعية على إدامة الاستعمار"

مع انهيار النظام القديم،وكما اكتشف القادة في الأراضي المحررة حديثا أن الحرية لم تترجم تلقائيا إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال الاقتصادي أو الازدهار المحلي، بدأ الصراع بين عالم الشمال الغني والدول الناشئة في عالم الجنوب.



تصويت الحرية. عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى كانت هناك اثنين وستين دولة مستقلة فقط. مع الاستفتاء في ٩ يناير ٢٠١١، وافق شعب السودان على انفصال جنوب السودان. بعد ما يقرب من نصف قرن من الحرب الأهلية التي انتهت في عام ٢٠٠٥، ظهور جنوب السودان كأحدث دولة في العالم أوصل العدد إلى ١٩٥، وفقا لوزارة الخارجية الأميركية. الصورة هنا هي لمتظاهرين داعمين للانفصال، حيث يشير رفع يد واحدة إلى الرغبة في الانفصال وشبك اليدين يصور تفضيل للوحدة مع الشمال.

الشمال والجنوب اليوم: عالمين متباعدين

North and South Today: Worlds Apart

عالم الجنوب اليوم يوصف أحيانا بأنه "منطقة من الاضطراب" أو"محور الاضطرابات"، إلى حد كبير، لأنه بالمقارنة مع عالم الشمال السلمي والديمقراطي، فإن معظم الناس عالم الجنوب في مواجهة مع الفقر المزمن، في خضم حرب واستبداد وفوضى. في أفقر بلدان عالم الجنوب حيث لا تزال الظروف الموجودة سابقا من الدكتاتورية والأوضاع المالية السيئة، ستزداد احتمالات أن هذه الدول سوف تشهد حروب أهلية وصراعات مسلحة مع بعضها البعض ***(Collier 2005; Ferguson 2009)***. في الواقع، أكثر من ٩٠ في المائة من الصراعات بين الدول وفيها و٩٠ في المائة من الضحايا في السنوات الستين الماضية حدثت داخل عالم الجنوب (انظر الفصل السابع).

انتشرت الديمقراطية بسرعة وعلى نطاق واسع منذ الثمانيات، وأصبح الأسلوب المفضل للحكم في أنحاء كثيرة من عالم الجنوب كوسيلة لتعزيز كل من التنمية الاقتصادية والسلام. لأن تاريخ عالم الشمال يشير إلى أن "التنمية الاقتصادية والتكنولوجية تجلب معها مجموعة متماسكة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية ... وأنها تجلب معها أيضا مطالب لأعداد متزايدة من الشعوب للمؤسسات الديمقراطية ولسلوك أكثر استجابة من جانب النخب" ***(Inglehart and Welzel, 2009, p.39)***، يبدو من المرجح أنه مع استمرار توسع اقتصاديات السوق في عالم الجنوب في ظل الرأسمالية سيعجل من عملية التحول الديمقراطي.

وحتى مع ذلك، لا يوجد ضمانة لاستمرار توسع المجتمع الديمقراطي الليبرالي، فالبعض يرى أن الديمقراطية قد فشلت حتى في الوقت الذي أصبحت الانتخابات أكثر شيوعا. في كثير من الأماكن، العملية الديمقراطية ليست سوى"قشور". كما أشار الاقتصادي من جامعةأكسفورد بول كولير ***(Paul Collier, 2009, p. 149)***:

> "في أي الانتخابات تتم بين المليار الأكثر فقراً بين سكان العالم، وعلى الرغم من حقيقة أن الناخبين عادةً ما يكون لديهم العديد من أسباب للشكوى،إلا أن المسؤول "ينتصر" بنسبة مريحة٧٤بالمائة من الأصوات. في الانتخابات التي تتم بقيود ضعيفة بشكل خاص، يحصل ذلك المسؤول على نسبة مريحة أكثر ٨٨بالمئة. بطريقة أو بأخرى، المسؤولون في هذه المجتمعات هم جدا جيدون في الفوز في الانتخابات."

وعلاوةً على ذلك، فالعديد من دول الجنوب تفتقر إلى اقتصاديات سوق محلية متطورة مبنية على روح المبادرة والمشاريع الخاصة. في الواقع، لقد أدى تفاقم الأزمة المالية العالمية إلى خيبة أمل البعض في عالم الجنوب مع "فشل سياسات السوق الحرة لتحقيق نمو اقتصادي كبير والحد من عدم المساواة المتواصل في المنطقة" ***(Schmidt***

and Malkin, 2009, p.5)، مما ولد اهتماما متجددا في أفكار كارل ماركس المتطرفة، والذي كان من المرجح أن ينظر إلى الأزمة باعتبارها منتج طبيعي من قبل "'التناقضات'الملازمة لعالم يتألف من الأسواق التنافسية، وإنتاج السلع والمضاربات المالية" ***(Panitch, 2009, p. 140)*** .

حقيقة أن٥, ٨٣ بالمائة من سكان العالم من الفقراء تشكل، على حدٍ سواء، سببا وانعكاسا للتوزيع الغير متكافئ للموارد. لقياس التفاوت، يميز البنك الدولي بين "الدخل المنخفض" والاقتصاديات"المنخفضة والمتوسطة الدخل" في **الدول النامية**، التي فيها **الدخل القومي الإجمالي**، في المتوسط ***16,793*** مليار دولار عن **الدول المتقدمة** "ذات الدخل المرتفع"، التي يبلغ متوسطها***42,417*** مليار دولار لكل دولة (مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١١).

الأرقام ترسم الصور وتبني التصورات، والبيانات الموجودة عن الانقسام بين عالمي الشمال والجنوب تشير إلى تفاوت وعدم مساواة وحشية. عندما نقارن الاختلافات التي تظهرها بعض المؤشرات الرئيسية للتفريق بين الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل والدول ذات الدخل المرتفع، نكتشف فجوات هائلة. كما يظهرالجدول١, ٥، حيثما يعيش الناس على الأرض يؤثر على كيف يعيشون. الوضع هو أكثر ملائمة ونوعية الحياة نسبيا أفضل في الدول المتقدمة في الجزء الشمالي من العالم مما هو عليه في نصف الكرة الجنوبي، حيث تقع جميع دول عالم الجنوب تقريبا.

الصورة تصبح أكثر ظلاما عندما ينتقل التركيز إلى محنة الناس الأكثر فقرا في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض. أكثر من ٨٤٦ مليون إنسان (٥, ١٢في المائة من الإنسانية) يعيشون في واحدة من الدول الأربعون التي تقبع في أسفل الهرم العالمي، **الدول الأقل نمواً ضمن الدول النامية**، حيث المقايضة هي سلعة زراعية الجيدة مقابل أخرى(بدلاً من المال) عادة ما تستخدم للتبادل الاقتصادي (مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١١). توصف أحيانا بأنها "العالم الثالث من العالم الثالث" وهذه الدول هي الأكثر فقر بنمو اقتصادي ضئيل ونمو سكاني سريع يشكل إجهاد متزايد على مجتمعهم وبيئتهم المثقلة أصلاً بالأعباء. وهذه الدول لن تستطيع إظهار المقدرة لكسر سلاسل العوز التي يعانون منها، بل ستتخلف عن دول عالم الجنوب الأخرى.

الجدول رقم (١ ,٥) عالمين من التطور: تقسيم طبقي عالمي

الخصائص	عالم الجنوب النامي	عالم الشمال المتطور
عدد الدول/ الإقتصاديات	١٤٧	٦٩
عدد السكان(مليون)	*5,659*	*1,117*
معدل النمو السكاني ٢٠٠٩-٢٠١٥	*1.2%*	*0.5%*
الكثافة السكانية (أفراد/ كم مربع)	*59*	*33*
عدد النساء في البرلمانات	*18%*	*23%*
المساحة (١٠٠٠ كم٢)	*98,396*	*35,727*
مجموع الدخل القومي لكل فرد	*$2,968*	*$37,990*
متوسط النمو السنوي٪ لمجموع الدخل القومي لكل فرد	*1.4%*	*-3.9%*
صافي الإستثمار الأجنبي المباشر (٪ من م ن ق)*	*2.2%*	*2.0%*
الصادرات-بضائع وخدمات ($مليلر)	*$4,583*	*$11,225*
الواردات-بضائع وخدمات($مليار)	*$4,271*	*$11,020*
تحويلات العاملين في الخارج ($ مليون)	*$307,063*	*$109,095*
اللاجئون حسن الدولة الأصل (ألف)	*9,986*	*90.8*
النسبة٪ من السكان لهم امكانية استخدام شبكة مجاري متطورة	*54%*	*99%*
انتشار سوء التغذية ٪ من السكان	*16%*	*5%*
مخصصات الصحة (٪ من م ن ق)	*5.3%*	*11.0%*
الصحف اليومية (لكل ألف)	*59*	*255*
استخدام الإنترنت (لكل مئة)	*18.1*	*72.3*
الحياة المتوقعة عند الولادة	*67*	*80*
سكان المدن ٪	*45%*	*77%*
عدد المركبات الخاصة لكل ألف	*35*	*432*
الحاسوب الشخصي لكل مئة	*5.1*	*56.4*
استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو واط/ شخص)	*1,505*	*9,518*
القوات المسلحة (الف)	*22,195*	*5,729*

- م ن ق= الناتج القومي الإجمالي

المصدر: البنك الدولي، ٢٠٠٩

إذن من الواضح أن هناك درجة عالية من البؤس والتهميش في جميع أنحاء عالم الجنوب وفقط جزء ضئيل من دولها قد بدأت بالخروج من هذه الحالة بالنسبة لأكثر دول عالم الجنوب، المستقبل يبدو قاتما، والفرص والخيارات الأكثر أهمية في التحرر من الخوف والفقر غير متوفرة. هذا النمط الكلي الكامن وراء الاتجاهات العالمية في السنوات العشرين الماضية يبين أن أكثر من ستين دولة هي اليوم أسوأ حالاً مما كانت عليه، وأحوالها تتراجع أكثر من أي وقت مضى وراء تلك المستويات التي تحققت لدول عالم الشمال. عندما نرى أن كل النمو السكاني تقريبا في القرن الحادي والعشرين سوف يحدث في جنوب الكرة الأرضية، وأشد البلدان فقرا ستنقطع عن التداول في السوق المعولم، فمن الصعب أن نتصور كيف يمكن إغلاق الفجوة وكيف لتربة الفقر أن تمنع من إنتاج الإرهاب والحرب الأهلية.

هذه الصورة المأساوية من اليأس لا توصف وتعيشها العديد من دول عالم الجنوب تطرح السؤال النظري الأساسي التالي: لماذا، في هذا المنعطف التاريخي،يعاني عالم الجنوب من هذا التدمير السيئ؟.

التفسيرات النظرية للتخلف

Theoretical Explanations of Underdevelopment

لماذا تخلف عالم الجنوب كثيراً وراء عالم الشمال في مستواه المقارن بالنسبة للرفاه و**التنمية**؟ ولماذا كان التطور حتى الذي شهدته دول عالم الجنوب يختلف على نطاق واسع؟

التنوع الواضح في عالم الجنوب يدعو للاستنتاج بأن التخلف يفسر بمجموعة من العوامل. يفسر بعض المنظرون التخلف في معظم الاقتصادات النامية من خلال النظر في المقام الأول إلى الأسباب الداخلية داخل الدول. بينما يركز منظرون آخرون على القضايا الدولية مثل وضع من الدول النامية في الاقتصاد السياسي العالمي. سيتم إلقاء نظرة سريعة على كل من هذه المدارس الفكرية.

المصادر الداخلية للتخلف *Internal Sources of Underdevelopment*

ظهرت نظريات التنمية الاقتصادية الليبرالية والتحديث لأول مرة في أوائل حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. قالوا أن هناك عقبات رئيسية أمام التنمية تعود للخصائص الداخلية لدول عالم الجنوب. للتغلب على هذه العقبات ، أوصى معظم المنظرون الكلاسيكيون أن على البلدان الغنية توريد مختلف "المكونات المفقودة" للتنمية، مثل رأس المال الاستثماري من خلال المساعدات الخارجية أو الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر.

عندما تتراكم رؤوس الأموال الكافية لتعزيز النمو الاقتصادي، توقع هؤلاء المنظرون الليبراليون أن المنافع في نهاية المطاف "ستنساب" لشرائح واسعة من المجتمع. والجميع، وليس فقط قلة محظوظة، ستبدأ بالتمتع

بارتفاع مستوى المعيشة. والت روستو، وهو مؤرخ إقتصادي وصانع سياسات أمريكية، كتب هذه النظرية في مراحل النمو الاقتصادي (١٩٦٠). وقد تنبأ بأن المجتمعات التقليدية التي تبدأ مسيرتها على طريق التنمية ستمر حتماً عبر مراحل مختلفة من خلال وسائل السوق الحرة في نهاية المطاف إلى نقطة "الإنطلاق"، لتصبح مماثلة لمجتمعات الإستهلاك الضخم في عالم الشمال الرأسمالي. على الرغم من أن الأثرياء سيزدادون ثراء على الأرجح، تقول هذه النظريات، إلا أنه مع ازدياد الدخل العالمي ككل، ستزداد احتمالات أن الاقتصاد ما قبل الصناعة سينمو أسرع وفي نهاية المطاف سيقلص الفجوة بينها وبين البلدان الغنية.

رفض عالم الجنوب هذا التشخيص والأساس الذي بني عليه. فلم يقبل القادة هناك الحجة الليبرالية الكلاسيكية بأن بلدان عالم الشمال أصبحت مزدهرة لأنها ركزت على العمل الجاد والاختراعات المبتكرة من المنتجات الجديدة، والاستثمار في التعليم. وعلاوةً على ذلك، وبحلول منتصف السبعينات من القرن العشرين، كان واضحا أن المساعدات من دول عالم الشمال الغنية لم تحقق تقدما ملموسا نحو الازدهار والديمقراطية في عالم الجنوب، كما كان متوقعا. بدلاً من ذلك، أصبح عالم الجنوب مقتنعا بالنظرية المنافسة، والتي تعزو عدم تطورها إلى الصلات الدولية بين البلدان النامية وقيادة الشمال العالمية في الاقتصاد السياسي العالمي.

المصادر العالمية للتخلف *International Sources of Underdevelopment*

في حين تعزو النظرية الكلاسيكية أسباب تخلف معظم البلدان النامية إلى الأوضاع الداخلية داخل الدول، نظرية التبعية تركز على العوامل الدولية بشكل عام واعتماد عالم الجنوب على القوى العظمى المهيمنة على وجه الخصوص. كما لوحظ في الفصل الثاني، فإن نظرية التبعية تبني على نقد فلاديمير لينين الماركسي للإمبريالية. لكنها تذهب أبعد من ذلك لتأخذ بالإعتبار التغييرات التي حدثت في العقود الأخيرة. أطروحتها المركزية هي أن هيكل الاقتصاد العالمي الرأسمالي يقوم على تقسيم العمل بين مركز مهيمن وأطراف ثانوية. نتيجة للاستعمار، اضطرت دول عالم الجنوب التي تشكل الأطراف إلى دور الاقتصادي حيث أنها تصدر المواد الخام وتستورد السلع التامة التصنيع. في حين منظروا الليبرالية الكلاسيكية يطرحون أن التخصص في الإنتاج وفقا للميزة النسبية يزيد الدخل في سوق غير مقيد مما سيساعدها في سد الفجوة بين عالم من يملكون ومن لا يملكون. بالمقابل فأصحاب نظريات التبعية يصرون على أن عدم المساواة العالمية لا يمكن أن تختزل طالما أن الدول النامية تواصل التخصص في إنتاج المنتجات الأولية التي غالبا ما يكون هناك العديد من الموردين المتنافسين لها والطلب عليها محدود.

الخروج من حالة التبعية والسعي إلى تحقيق التنمية الصناعية لا يزال أعظم أولويات السياسة الخارجية للدول في عالم الجنوب. تحقيقا لهذه الغاية، فقد اتبعت بعض البلدان (خاصة في أمريكا اللاتينية) التنمية من خلال

استراتيجية تصنيع بدائل الواردات التي تهدف إلى تشجيع أصحاب المشاريع المحلية على تصنيع المنتجات المستوردة تقليديا من الخارج. فأصبحت الحكومات (غالبا دكتاتوريات) مشاركة بكثافة في إدارة اقتصاداتها، وفي بعض الحالات أصبحت هي المالك والمشغل للصناعة.

انخفضت في نهاية المطاف شعبية تصنيع بدائل الواردات، جزئياً لأن المصنعين كثيرا ما وجدوا أنهم لا يزالون مضطرين إلى الاعتماد على التكنولوجيا من عالم الشمال لإنتاج السلع لأسواقهم المحلية. التفضيل الآن للتصنيع القائم على الصادرات، وذلك استنادا إلى إدراك أن "ما أوصل الأغنياء إلى حالة الغنى لم يكن بعزل أنفسهم عن الواردات (الدول الغنية، في الواقع، تستورد جميع أنواع البضائع)، ولكن نجاحهم في الصادرات المصنعة، حيث تطلب أسعار أعلى من المواد الخام الموجودة في *[عالم الجنوب]*" *(Sklair, 1991)*.

جادل منظرو التبعية أيضا أن البلدان في العالم الجنوبي معرضة للاختراق الثقافي من قبل الشركات متعددة الجنسيات وقوى خارجية أخرى، والتي تشبع لهم مع القيم عليان في مجتمعاتهم. مرة واحدة وقد حدث هذا الاختراق، والتبادلات غير المتكافئة بطبيعتها التي تربط بين المستغلين والمستغلين والتي لحقت النخب داخل المجتمعات اخترقت، الذين يضحون الرفاه بلادهم لتحقيق مكاسب شخصية. الحجة القائلة بأن فائدة القلة المحظوظة من التبعية على حساب مجتمعاتهم يؤكد على الطبيعة المزدوجة لكثير من البلدان النامية.

الثنائية تشير إلى وجود اثنين من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية منفصلة وتعمل جنبا إلى جنب. المجتمعات الثنائية عادة ما يكون فيها قطاع ريفي، فقير، ومهمل يعمل إلى جانب المناطق الحضرية، بقطاع متطور، أو متقدم، ولكن مع القليل من التفاعل بينهما. الشركات المتعددة الجنسيات تساهم في الثنائية من خلال تفضيل أقلية من الموظفين ذات تعويض أكثر من البقية، مما يزيد من الفجوات في الأجور، ويوسع الاختلافات بين الفرص الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية.

على الرغم من أن نظرية التبعية يتمتع بجاذبية كبيرة في عالم الجنوب، إلا إنها لا تستطيع أن تفسر بسهولة التنمية الاقتصادية السريعة التي يشير إليها الكثيرون على أنها دول الآخذة بالتصنيع حديثا. اليوم، هذه الدول من بين أكبر الدول المصدرة للسلع المصنعة ورواد صناعة معالجة المعلومات. كما أن النظرية لا تقدم طرحاً جيدا يفسر انعدام التنمية المستدامة لدول مثل كوبا، وميانمار، وكوريا الشمالية التي ركزت جهودها على النمو الاقتصادي داخليا وكان انخراطها في التجارة العالمية قليل. في الآونة الأخيرة، ومع ذلك، فإن هناك عودة لإحياء نظرية التحديث التي مرة أخرى تنظر في الكيفية التي قد تشكل فيها الخصائص الداخلية، مثل الظروف الاجتماعية والثقافية، التنمية السياسية والاقتصادية (انظر موضوع للجدل: نظريات التنمية العودة إلى التحديث؟).



وجه جديد للاشتراكية عالم الجنوب. في عام ٢٠٠٨ حل راؤول كاسترو محل شقيقه الأكبر، منذ الحاكم الشيوعي لوقت طويل فيدل كاسترو رئيسا لكوبا وتعهد ب "تحسين حياة الناس الروحية والمادية". على الرغم خيبة الأمل بأن القليل قد تم إنجازه حتى الآن لتخفيف حدة الفقر والقمع، إلا أن هناك دلائل على ما ترى البنائية الاجتماعية أنه تحولات كبرى في الفكر الاقتصادي. فقد تحدث راؤول كاسترو بضرورة إنهاء نظام حيث تدفع الدولة كل شيء، وجادل بأن الاشتراكية "تعني العدالة الاجتماعية والمساواة، ولكن المساواة في الحقوق والفرص، وليس في الدخل. المساواة ليست هي نفسها المساواتية. مبدأ المساواتية في حد ذاته شكل من أشكال الاستغلال: استغلال العمال الجيدون من قبل أولئك الذين هم أقل إنتاجية وكسالى.

ردم الفجوة؟ آفاق عالم الجنوب في عالم القوى العظمى

Closing the Gap? The Global South Prospects in A World of Great Powers

الإختلافات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الشاسعة التي تفصل بين عالم الشمال وعالم الجنوب تشير إلى أن البلدان المتبقية في عالم الجنوب هي عرضة على نحو متزايد، وغير آمنة، ولا تستطيع الدفاع عن نفسها، وأن هذه الأحوال هي منتجات من عوامل داخلية ودولية على حد سواء. نظرا للمشاكل المتعددة التي تقف في طريق أمن ورخاء الجنوب، اسأل نفسك، لو كنت لتصبح رئيسا لإحدى دول عالم الجنوب ، كيف سيكون تعاملك مع هذه التحديات الرهيبة. اختياراتك سوف تستفيد بلا شك من خلال النظر في أساليب مختلفة اتخذتها دول عالم الجنوب لتحقيق أهدافها، وخاصة في علاقاتها مع عالم الشمال.

التكنولوجيا والاتصالات العالمية *Technology and Global Communications*

لقد اختلف عالمي الشمال والجنوب طويلاً من حيث قدراتها التكنولوجية:

> قبل عشرين عاما، أنتجت أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان ما يقرب من جميع العلوم في العالم. كانوا أرستقراطيوا المعرفة التقنية، لقد ترأسوا نظاما عمره قرون من الزمن. لقد أنفقوا أكثر، بحوثهم واختراعاتهم كانت الأعظم. وما ينتجونه يتم إعادة ادخاله قي المجمعات الصناعية والعسكرية والطبية للدفع إلى الأمام بالابتكار ، والإنتاجية، والطاقة، والصحة، والرخاء (*The Economist, 2010b, p. 95*).

نقطة للجدل:

نظريات التنمية – العودة إلى التحديث؟

Controversy: Theories of Development- A Return to Modernization?

مع مرور الوقت، فإن الإعتقاد بفاعلية ومصداقية النظريات تتوسع أو تتضائل اعتماداً جزئيا على قدرتها على التفسير والتنبؤ بأحداث العالم الحالية. خلال فترتها الذهبية في ستينات القرن الماضي، دعت النظرية الكلاسيكية الدول لمحاكاة مسار الديمقراطيات الصناعية من أجل التطوير. إلا أنه كان من الواضح مع بداية السبعينات أن هذه الجهود لم تؤد إلى الازدهار أو الديمقراطية على نطاق واسع. على سبيل المثال، عانت العديد من الدول في أمريكا اللاتينية من الحكم الاستبدادي والفقر المدقع. في ذلك الوقت، نمت شعبية نظرية التبعية، بتركيزها على النظام الرأسمالي العالمي –بدلاً من المشاكل الداخلية في دول عالم الجنوب– كسبب لاستمرار التخلف. مع ذلك، فأهمية هذا التفسير النظري أصبح أيضاً مثار تساؤل، لا سيما في ضوء نجاح الدول التي شهدت نموا ذات قيمة من خلال المشاركة في السوق العالمية واتباع استراتيجيات موجهة نحو التصدير.

مع انخفاض رواج كلا المنظورين ، أعلن النقاد موت نظرية التحديث. إلا أنه، منذ نهاية الحرب الباردة، برزت نسخة أكثر دقة من نظرية التحديث، تكتسب مصداقية. فاستجابة للتغيرات في العالم مثل زوال الشيوعية والنجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا، جاءت فرضيتها الأساسية وهي أن الإنتاج للسوق العالمية يتيح النمو الاقتصادي؛ استثمار العوائد في رأس المال البشري ورفع مستوى قوة العمل لإنتاج السلع عالية التكنولوجيا يجلب عائدات أعلى ويوسع من حجم الطبقة الوسطى المتعلمة؛ بمجرد أن تصبح الطبقة والوسطى كبيرة وقادرة على التعبير بما فيه الكفاية، فإنها ستضغط باتجاه الليبرالية الديمقراطية– النظام السياسي الأكثر فعالية في المجتمعات الصناعية المتقدمة (*Inglehart and Welzel, 2009, p. 36*).

كما جسدت نظرية التحديث في السابق ، يرى هذا الإصدار الأحدث أيضاً التنمية الاقتصادية بأنها تحدث تغييرات هامة ويمكن التنبؤ بها في السياسة، والثقافة، والمجتمع. إلا أن هذه الأخيرة توفر فهما أكثر تعقيدا في عدد من الطرق ():

- التاريخ مهم. معتقدات المجتمع وقيمه، وتقاليده تشكل نظرته ومشاركته مع قوى التحديث.
- التحديث ليس التغريب. نجاح التصنيع في عالم الشرق يشكل تحدياً للافتراضات الإثنية السابقة.
- التحديث ليس تحولاً ديمقراطياً. الزيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي تلقائياً إلى الديمقراطية.

- التحديث ليس خطياً. هناك نقاط انعطاف متعددة، حيث كل واحدة من مراحل التحديث تميل إلى أن تكون مرتبطة بتغيرات معينة في المجتمع.

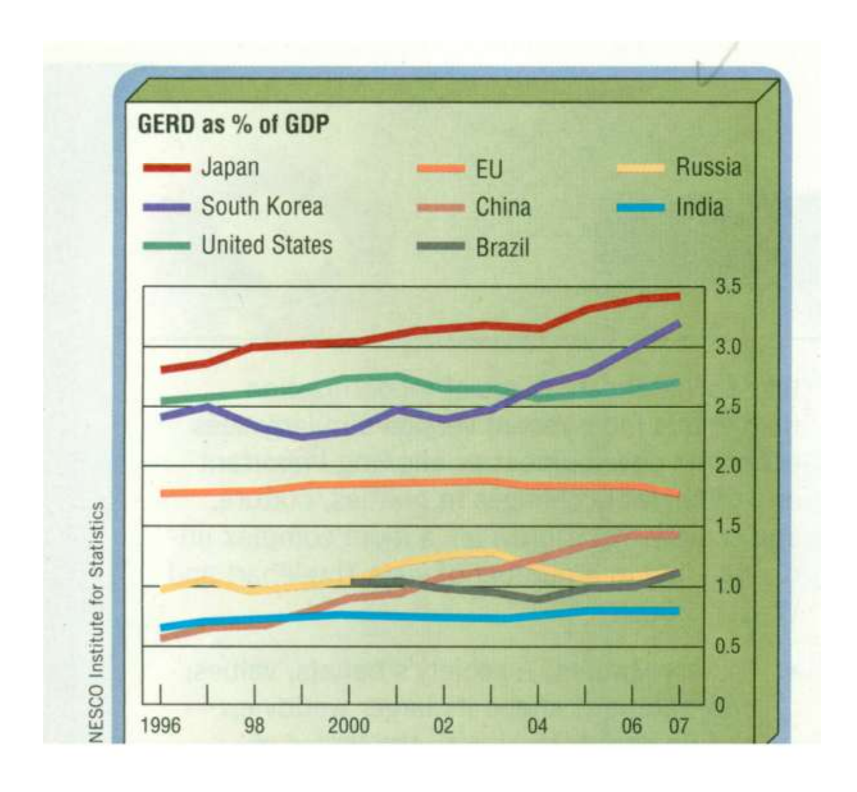
ما رأيك؟

- كيف تنعكس كل من الليبرالية، والبنائية، ووجهات النظر الماركسية في الصيغ المختلفة من نظرية التحديث؟
- ما هي الآثار المترتبة لنظرية التحديث الجديدة على بروز المساواة بين الجنسين؟ على تحقيق الديمقراطية؟ على لمنظمات الدولية كأدوات للتنمية؟
- تقول نظرية التحديث الجديدة أن صعود الطبقة الوسطى هو أمر حاسم في تنمية الدولة إلى الديمقراطية. كيف يمكن أن تكون هذه وجهة نظر هامة لصانعي السياسات ، سواء محليا أو دوليا؟

عادة ما كانت دول عالم الجنوب غير قادرة على تطوير التكنولوجيا المحلية المناسبة لمواردها، وكانت تعتمد على قوة الشركات المتعددة الجنسيات من عالم الشمال (انظر الفصل السادس) لنقل المعرفة التقنية. هذا يعني أن نفقات البحث والتطوير قد خصصت لحل مشاكل عالمية الشمال، وبالتاي فالتقدم التكنولوجي نادرا يلبي احتياجات الجنوب. ومع ذلك، على الرغم من أن عالم الشمال كان مسؤولاً عن أكثر من ٩٥ في المئة من البحث والتطوير العالمية في عام ١٩٩٠، ولكن بحلول عام ٢٠٠٧ هذا الرقم قد انخفض إلى ٧٦ في المئة(***UNESCO, 2010***) .

دول من عالم جنوب تخطوا خطوات واسعة في ابتكاراتها التكنولوجية الخاصة (انظر الشكل ١ , ٥). الشركات متعددة الجنسيات الناشئة التي ظهرت في عالم الجنوب تصنع تقدما يخيف الشركات متعددة الجنسيات في العالم الغني بمنتجاتها المبتكرة واستحواذاتها الجريئة(***The Economist, 2009i, p. 20***) . إلا أن التكنولوجيا لم يتم توزيعها جغرافيا بالتساوي: اتصالات الكمبيوتر المرتبطة بالإنترنت هي أقل كثافة في عالم الجنوب (انظر الخريطة ٤ , ٥).

مع ازدياد أهمية شبكة الإنترنت بالنسبة إلى التجارة والاتصالات العالمية، يخشى منتقدون أن الفجوة الرقمية في الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات لا تغلق بالسرعة المتوقعة والتي من شأنها أن أصحاب الأعمال الصغيرة القلائل في عالم الجنوب سيكونون خاسرون. في الوقت الحاضر، عالم الشمال (وبخاصة الولايات المتحدة، حيث تم تطوير الإنترنت) لا تزال المسيطرة والمستفيد الأول من ثورة تكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، من المتوقع أن يحدث معظم النمو على مدى السنوات الخمس القادمة في صناعة الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية في عالم الجنوب. "من المتوقع أن أسرع معدل نمو سيكون في أمريكا اللاتينية، حيث يتوقع أن يقفز حجم الانفاق بمعدل سنوي ٦ , ١٠ في المئة" تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٨ , ٨ في المئة والشرق الأوسط وأفريقيا، وأوروبا بنسبة ٨ , ٦ في المئة (***Pfanner, 2008, p.13***).



الشكل ١, ٥: البحث والتطوير العالمي

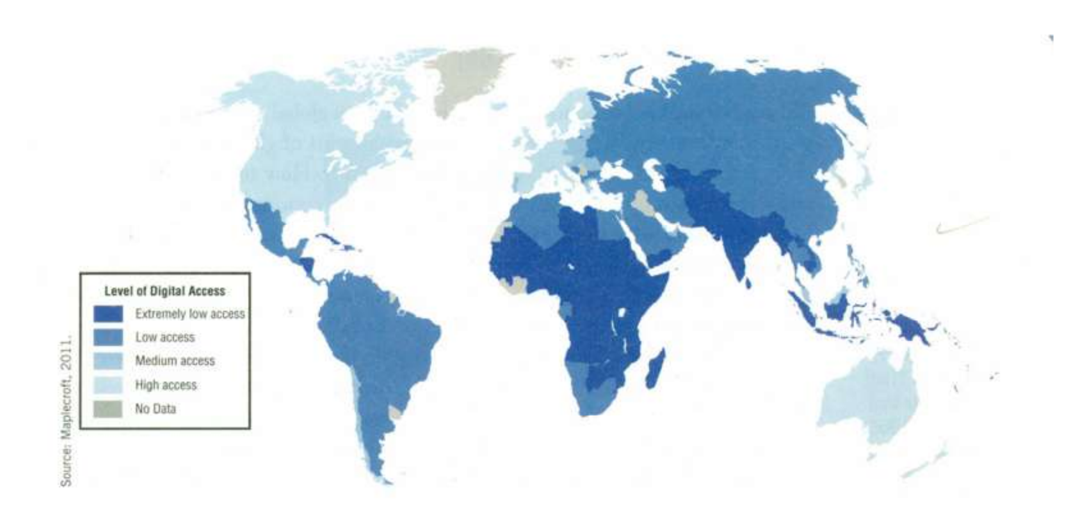
المبالغ المالية التي تنفقها الدولة على البحث العلمي والتطوير هو أحد مؤشرات مكانتها العلمية العالمية. مقارنة الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (*GERD*) كنسبة مئوية من مجموع (الناتج المحلي الإجمالي) للدولة، ويظهر هذا الشكل أن اليابان انفقت أكبر قدر – ٣,٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي – على الاكتشافات العلمية في عام ٢٠٠٧. في حين أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واصلت الاستثمار في التطوير العلمي، إلا أن العديد من القوى الناشئة في عالم الجنوب زادت من النفقات العلمية، وذلك يشير إلى ما يعتبره البعض "صعود البقية".

انعدام الأمن وأسلحة الحرب *Insecurity and Weapons of War*

يجب على دول عالم الجنوب أن تواجه السؤال المصيري فيما إذا كانوا يجرؤون على طلب المساعدة من الدول الكبرى والمنظمات الدولية المسيطرة عندما يسود العنف والإرهاب والفوضى. إن الصرخة من أجل المساعدة تشكل مخاطر، لأنه عندما يكون هناك تورط خارجي، هناك ميل بأن يكون هناك تأثير خارجي، وبعضه قد يكون غير مرغوب فيه. هناك خط رفيع يفصل بين التدخل الخارجي والتدخل. إلا أن هناك قلق آخر أهم: مخاطر لامبالاة القوى العظمى أو عدم قدرتها على الاتفاق حول متى، أين، لماذا، وكيف ينبغي أن تصبح مشاركة جماعيه داخل الحدود في عالم الجنوب حيث يحدث العنف والتطهير العرقي والإرهاب.

لكونها في مواجهة صراعات الداخل أو في الخارج تبدو أنها لا تنتهي في، ورغبة منها في معالجة انعدام الأمن العسكري بشروطهم، فإنه ليس من المستغرب انضمام دول عالم الجنوب إلى بقية العالم بالسعي للحصول على الأسلحة الحديثة للحرب، بما في ذلك الأسلحة النووية، كما في حالات الصين والهند وكوريا الشمالية، وباكستان. ونتيجة لذلك، فإن عبء الإنفاق العسكري (يقاس بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي) هو الأعلى بين أولئك الأقل قدرة على تحمل ذلك الإنفاق *(SIPRI, 2011)*. فالإنفاق العسكري في عالم الجنوب، يتجاوز عادة ما يتجاوز الإنفاق على الصحة والتعليم، وفي الدول الفقيرة التي تواجه اضطرابات إثنية ودينية، أو قبلية في دولهم، هم على استعداد تام للتضحية بنفقات التنمية الاقتصادية من أجل الحصول على الأسلحة.

ينتج عدد قليل من دول عالم جنوب أسلحته الخاصة. بدلاً من ذلك، فقد بادرت أغلب دول الجنوب إلى زيادة إنفاقها العسكري لشراء الأسلحة المنتجة في عالم الشمال *(SIPRI, 2011)*. وهكذا، في استجابته إلى عالم من القوى، يظهر عالم الجنوب أنه في اعتماد متزايد على مشتريات الأسلحة من نفس الدول الغنية التي كانت هيمنتها العسكرية والاقتصادية تاريخياً الأكثر رعبا واستياء.



خارطة ٤ ,٥: الفجوة الرقمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقد انتشرت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (*ICT*) بسرعة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن مستوى الانتشار يختلف بين الدول وداخلها على حد سواء؛ وقد ظهرت الفجوة الرقمية في بعض الدول التي لديها مستويات عالية من الوصول وآخرون ذوي مستويات وصول محدودة. على أساس مؤشر إدراج مخاطر الرقمية ٢٠١٠، والذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر الشخصية والإنترنت والنطاق العريض، والهواتف المحمولة والهواتف الثابتة، الخريطة أعلاه تصور المستويات النسبية للحصول على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في جميع أنحاء العالم. وتم تجميع الدول إلى أربع فئات تتراوح بين إمكانية وصول مرتفع إلى إمكانية وصول منخفض لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما هو مبين، الولايات المتحدة تتمتع إمكانية وصول عالية، في حين أن البلدان على الساحل الغربي لأفريقيا لديهم إمكانية وصول محدودة.

إصلاح النظام الاقتصادي ***Reform of the Economic Order***

على الرغم من استفادة بعض دول الجنوب من التكامل الاقتصادي العالمي والازدهار، فالبعض الآخر يبقى بمنأى عن الفوائد المزعومة للعولمة ومعرضون بشكل خاص للمعاناة من حالات الركود في الاقتصاد العالمي. كيفية التعامل مع الهيمنة والتبعية لا يزال مصدر قلق رئيسي لعالم الجنوب. إن دول عالم الجنوب الناشئة ولدت في نظام سياسي وإقتصادي مع قواعد لم يكن لهم صوت في تكوينه. من أجل السيطرة على مستقبلهم الاقتصادي، بدأت هذه الدول بتنسيق جهودها في إطار الأمم المتحدة. حيث الأعداد المتزايدة، والقوة التصويتية أعطتها نفوذا أكبر مما لو الأمر كان خلاف ذلك. في الستينات، كان قد تشكل ائتلافا من الفقراء في العالم، **مجموعة ال ٧٧**، واستخدمت القوة التصويتية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وفي وقت لاحق أصبحت الأونكتاد منظمة دائمة في الأمم المتحدة استطاع من خلالهاعالم الجنوب التعبير عن مصالحه فيما يتعلق بقضايا التنمية. بعد عقد من الزمن، مجموعة ال ٧٧ (أصبح عددها أكثر من ١٢٠ دولةً) استخدامت مرة أخرى أغلبيتها العددية قي الأمم المتحدة للضغط من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ليحل محل النظام الاقتصادي الدولي الذي دافعت عنه الولايات المتحدة وغيرها من القوى الرأسمالية منذ الحرب العالمية الثانية. بدافع من ارتفاع القوة التفاوضية للبلدان المصدرة للنفط، سعى عالم الجنوب الى إجبار عالم الشمال إلى التخلي عن الممارسات ينظر إليها على أنها تديم تبعية عالم الجنوب.

ليس من المستغرب، رفض عالم الشمال العديد من مقترحات الجنوب. على الرغم من أن بعض القضايا التي أثيرت (مثل تخفيف عبء الديون) لا تزال على جدول الأعمال العالمي. ففي اجتماع منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٣ في كانكون في المكسيك، على سبيل المثال، البلدان الفقيرة اتحدت في المطالبة بتنازلات كبيرة من البلدان الغنية، خاصة فيما يتعلق بالإعانات الخارجية. وفي عام ٢٠٠٨ اتخذت خطوة أخرى عندما أطلق "بنك الجنوب" من قبل الأعضاء المؤسسين البرازيل والأرجنتين للتنافس مباشرة مع البنك الدولي، وبالتالي تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، وذلك من خلال الثروة النفطية الجديدة في المنطقة ومن دون تدخل من عالم الشمال. اليوم، الخلافات حول نقاط التقاطع المناسبة بين الحكم العالمي والسيادة الوطنية لا تزال قائمة، مع عالم الشمال يريد من صندوق النقد الدولي أن يتحمل مسؤولية مراقبة أكثر علنية على سياسات الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء فيه، في حين أن عالم الجنوب يعارض دوراً أكبر للصندوق (***Patrick, 2010***).





من الفقر إلى الثروات:

لقد قفزت عدد من دول عالم الجنوب الفقيرة سابقا إلى الثراء. إما من خلال السوق الحرة والتجارة المكثفة أو من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية الوفيرة. دبي (كما هو موضح على اليسار) والكويت (كما هو موضح على اليمين) هي أمثلة رئيسية حيث ارتفاع أسعار النفط قد خلق طفرة تعمل على تحويل كل من هذه الممالك العربية إلى مناطق رخاء. ففي دبي، كان بناء أكبر مركز تسوق في العالم مع أكبر حوض مائي في العالم وفندق من خمسة طوابق تحت الماء مثالا لثروتها. تتمتع الكويت بثروة جيدة مماثلة، ففي عام ٢٠١١ ساهمت إيرادات النفط إلى وجود فائض ١٩,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أنظمة التجارة الإقليمية *Regi onal Trade Regimes*

مع فشل الإصلاح الذي توخاه النظام الاقتصادي الدولي الجديد، سيتم اندماج دول عالم جنوب في عملية العولمة وفقا للقواعد التي تمليها بلدان الشمال. هل هناك بدائل؟ هل يمكن للترتيبات الإقليمية أن تمكن دول الجنوب للاستفادة من تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتحقيق أهدافها الإنمائية؟

لتعزيز النمو من خلال الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية، في التسعينات بدأ الاقتصاد العالمي بالإنقسام الى ثلاثة "تكتلات تجارية" – واحدة في أوروبا، بالاتحاد الأوروبي مركز لها، وثانيها في الأمريكتين، مع الولايات المتحدة في المركز، والثالث في عالم الشرق ، مع اليابان والصين مهيمنتين. أنظر في بعض التطورات الأخيرة:

- **الأمريكتين:** اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان تهدف إلى محاكاة النافتا وإنشاء منطقة للتجارة الحرة و تشمل كل من الولايات المتحدة، وجمهورية الدومينيكان وغواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس وكوستاريكا. الإتفاقية عازمة على تحرير أسواق أمريكا الوسطى والولايات المتحدة، والاتفاق هو أول اتفاق كبير "شبه إقليمي" بين شركاء تجارة غير متكافئين على الإطلاق، فباستثناء الولايات المتحدة، الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء اتفاقية التجارة الحرة أعلاه هو أكثر بقليل من ١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة *(WDI, 2010)*. السوق المشتركة، يشار إليها عادة باسم "السوق المشتركة للجنوب"، هي أكبر تكتل تجاري في

أمريكا الجنوبية، وتهدف لتحقيق التكامل الاقتصادي الكامل في المنطقة. وتشمل الدول ذوي العضوية الكاملة: الأرجنتين، البرازيل، باراغواي 'أوروغواي، وفنزويلا. أما كل من بوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو، وتشيلي فلديهم صفة العضو المشارك.

- **آسيا**: رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (*APEC*)، منتدى غير رسمي تم إنشاؤها في عام ١٩٨٩، وألزمت نفسها بإنشاء منطقة للتجارة الحرة خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (*ASIAN*)، التي أنشئت لأول مرة في عام ١٩٦٧ من قبل بروناي واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند و الآن تضم أيضاً فيتنام، وافقت على إنشاء منطقة للتجارة الحرة.
- **منطقة جنوب الصحراء في إفريقيا**: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) هي من أكبر اثني عشر من مناطق التجارة الحرة الإقليمية المتواجدة في المنطقة. تضم في عضويتها خمسة عشر من الدول الجنوب أفريقية، هدفها هو تسهيل التعاون الاجتماعي والاقتصادي. في المنطقة الغربية من أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس) تأسست في عام ١٩٧٥ بوصفها الاتحاد الاقتصادي والتجاري الإقليمي.
- **الشرق الأوسط**: منطقة الشرق الأوسط للتجارة الحرة (*MEFTA*) وتشمل الجزائر، البحرين، مصر، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. وقد بدأت هذه المبادرة في عام ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة، وذلك بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٣. مجلس التعاون الخليجي (*GCC*) تم تأسيسه في عام ١٩٨١ كسوق مشتركة إقليمية وشملت أيضا مجلس للدفاع. يشمل المجلس دول ذات نظم سياسية مماثلة تضرب بجذورها في المعتقدات الإسلامية، الأعضاء المؤسسون هم: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

هل ستتحقق التوقعات النبيلة من هذه المجموعات السياسية والاقتصادية الإقليمية؟ في الماضي كانت الإرادة السياسية والرؤى المشتركة قد أثبتت أنها عناصر لا غنى عنها في النظم التجارية الإقليمية الناجحة التي تضع قواعد للتعاون بين الأعضاء. التكامل الاقتصادي هو عنصر أساسي آخر، حيث أن الهدف من ذلك هو تحفيز المزيد من التجارة فيما بين أعضاء منطقة التجارة الحرة، وليس فقط بينها وبين المناطق الأخرى.

المساعدات الخارجية والتحويلات *Foreign Aid and Remittances*

أحد التوجهات لإغلاق الفجوة بين عالمي الجنوب والشمال من خلال توزيع المساعدات الأجنبية. بحثه الدول الغنية لمساعدة الدول الأفقر، أعلن الرئيس الصيني هو جين تاو في فبراير ٢٠٠٩ أن "على البلدان المتقدمة أن تتحمل مسؤولياتها والتزاماتها، ومواصلة تقديم مساعداتها، [و الحفاظ على] التزاماتها بتخفيف عبء الديون، والحفاظ على وزيادة المساعدات للدول النامية بما يساعدها بشكل فعال قي الحفاظ على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

تتكون بعض المساعدات الخارجية من المنح المالية المباشرة، وبعضها الآخر قروض ميسرة، وبعضها مشاركة بالخبرات التقنية. على الرغم من أن معظم المساعدات الأجنبية هي ثنائية وتسمى المساعدات الإنمائية الرسمية، وهذا يعني أن المال يتدفق مباشرة من بلد إلى آخر، إلا أن نسبة متزايدة الآن يتم توجيهها من خلال المؤسسات الحكومية الدولية العالمية مثل البنك الدولي، وبذلك تعرف باسم "المعونة المتعددة الأطراف" (انظر الفصل السادس).



عمالقة الأسواق الناشئة

عند أطلاقها في مارس ٢٠٠٩، كانت التاتا نانو أرخص سيارة في العالم وابتكار للشركات المتعددة الجنسيات الناشئة في مومباي، الهند. مع نماذج الإنتاج منخفضة التكلفة تعتمد على العمالة المحلية الرخيصة وتنامي السوق المحلية، تتنافس الشركات العالمية في الجنوب مع الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان الغنية في عالم الشمال.

أغراض المساعدات متنوعة ومتعددو كأشكالها. وتشمل أهداف المساعدات الخارجية ليس فقط كما يذكر عادة الحد من الفقر من خلال التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا التنمية البشرية، وحماية البيئة، وخفض الإنفاق العسكري، والإدارة الاقتصادية المحسنة، وتطوير المشاريع الخاصة، وزيادة تمكين المرأة، وتعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، والإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة الإنسانية للاجئين (***Barrett, 2007; Dimiral- Pegg and Mozkowitz, 2009; Woods, 2008***). ومع ذلك، فأهداف الأمن أيضا تقليديا لها مكانة بارزة في الدوافع سواء على صعيد المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وما زالت. على سبيل المثال، الولايات المتحدة مستمرة في جعل كل من إسرائيل ومصر المتلقيين الرئيسيين للمعونة الخارجية وذلك كرمز للصداقة، والحفاظ على توازن القوى، والدفع باتجاه السلام في الشرق الأوسط. أيضا، كان الأمن الدافع الرئيسي وراء مضاعفة ميزانية المساعدات الخارجية الأميركية في أعقاب ١١/ ٩ من أجل توفير الأموال اللازمة لسد حاجة الحلفاء في الحرب العالمية على الإرهاب.

فرضية أن التنمية سوف تدعم أهداف أخرى، مثل تعزيز التضامن بين الحلفاء وتعزيز كل من الميزات التجارية والأسواق الحرة، والديمقراطية، لا تزال تشكل المنطق الداعم لمعظم برامج المانحين للمساعدة. من

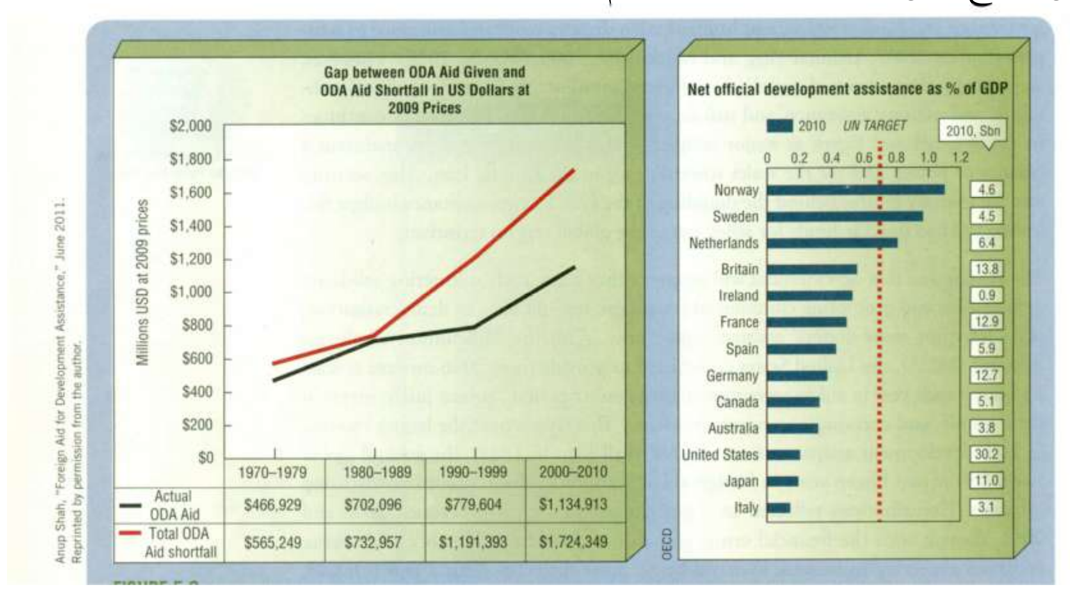
خلال حساب تحدي الألفية، التزمت الولايات المتحدة بتوفير ما لا يقل عن ٥ مليارات دولار سنويا اعتبارا من عام ٢٠٠٦ فصاعدا كمساعدات لسبعة عشر بلدا مؤهلة والتي "تحكم بالعدل، وتستثمر في شعوبها، وتشجع الحرية الاقتصادية." وهذا يمثل أكبر زيادة في مساعدات التنمية الأميركية منذ خطة مارشال في عام ١٩٤٨. كان الاتجاه العالمي العام للسنوات الخمس عشرة الماضية في مخصصات المساعدات الخارجية يتجه نحو الارتفاع البطيء. وانعكس ذلك على شكل نمو عام بنسبة ٨ في المائة في بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ في تلك المساهمات، ولكن مع الأزمة المالية، وتباطؤ النمو إلى حدٍ كبير، فإن العديد من الدول المانحة تتوقع زيادة مساعداتها بنسبة لا تزيد على ٢ في المائة سنويا *(OECD, 2011)*. بالإضافة لذلك، بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي، فالعديد من الدول المانحة لن تحقق مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المستهدفة.

لقد أصبح العديد من مانحوي المعونات يشعرون بالاحباط من تباطؤ معدلات النمو للعديد من المستفيدين في عالم الجنوب، وغدوا أقل صبراً وأكثر تشككاً في فعالية برامجهم للمساعدات، وذلك على الرغم من وجود أدلة قوية على أن المساعدات الخارجية قد أحدثت تغييرا إيجابيا *(Easterbrook, 2002)*. يشعر النقاد بالاستياء على وجه الخصوص مما يرون أنه حالة ذهنية راسخة في كثير من الثقافات في عالم الجنوب والتي تقف في طريق التنمية، ففي حين الشكوى من الفقر تدين دوافع الربح، والمنافسة، والنزعة الاستهلاكية والتي تعتبر من صميم الرأسمالية. والجهات المانحة مستاءة بشكل خاص أن الدول التي تسعى للمساعدات لا يعتقدون بأهمية القيم الغربية الأساسية من العمل الشاق، والمنافسة الاقتصادية، والمبادرات الإبداعية، والي يعتقد أنها حاسمة من أجل التقدم والازدهار.

ردا على وجهة النظر هذه، فقد أصبح المانحون وبشكل متزايد أكثر إصرارا على "المشروطية" أي مطالبة المستفيدين من المعونة بوجوب الوفاء بشروط تلقي المساعدة. وتستمر الجهات المانحة أيضا كعادتها من جعل المساعدة الإنمائية "مرتبطة" بالجهات المانحة ولصالحها، كاشتراط أن تكون المشتريات من الجهات المانحة، على الرغم من أن البنك الدولي يقدر أن هذه الممارسة تقلل من قيمة المعونة بنسبة ١٥ إلى ٣٠ في المئة، وتخفض كفاءتها، وتنتهك نفس مبادئ السوق الحرة التي يروج لها عالم الشمال.

بالإضافة لذلك، تشكو بلدان عالم الجنوب أن الجهات المانحة في عالم الشمال كانت قد وعدت وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدات الخارجية، ولكن عدد قليل حافظ على هذا الوعد أو حتى اقترب منه (انظر الشكل ٥,٢) . هذا صحيح على الرغم من أن الأدلة تشير بأن المزيد من المساعدات حقيقة تسهم في التنمية وعندما تم تصميمها بشكل صحيح ويتم تسليمها بطريقة متواصلة لدول لديها سجل بتحسين نظم الحكم الديمقراطية *(Sachs, 2005)*. في الآونة الأخيرة، ومع ذلك، فقد انضم العديد من قادة الجنوب العالمي إلى منتقدي المساعدات الخارجية المقدمة من عالم الشمال ، واصفينها كأداة من

أدوات الاستعمار الجديد وأبدو استيائهم من معايير المشروطية لتلقي المساعدات التي فرضها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى. كما أوضح الرئيس الرواندي بول كاغامي في مايو ٢٠٠٩، "نحن نقدر الدعم من الخارج، لكن يجب أن يكون دعماً لما نعتزم تحقيقه بأنفسنا".



الشكل ٢, ٥ وعود أخلفت:

مع قرار الأمم المتحدة رقم ٢٦٢٦، وافقت الدول الغنية في عالم الشمال في عام ١٩٧٠ على تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لكل منها كمساعدات للتنمية طويلة الأجل للبلدان الأكثر فقرا في جنوب الكرة الأرضية. في عام ٢٠١٠، أعطى الشمال العالمي كمية قياسية قيمتها ١٢٨,٧ مليار دولار من المساعدات الخارجية. بالدولارات المطلقة، كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان أكبر المانحين (كما هو موضح على اليمين)؛ إلا أنه، من حيث النسبة إلى حجم الاقتصاد الوطني، فالنرويج، والسويد كانت الأكثر سخاء. على الرغم من الزيادة في المساعدات الخارجية، فإن المبلغ المدفوع هو أقل مما وعد به بأكثر من ٤,١ تريليون دولار. (كما هو موضح على اليسار).

أكثر من ذلك بكثير- أكثر من ضعف إجمالي المساعدات الخارجية العالمية- تتسرب في المقام الأول إلى اقتصادات عالم الجنوب من خلال **التحويلات المالية** التي يقوم بإرسالها العمال المهاجرين الذين يعملون في عالم الشمال إلى ديارهم وأسرهم. بالنسبة لبعض البلدان، مثل جامايكا، لبنان، وطاجيكستان، فالتحويلات المالية في بعض السنوات تشكل أكثر من خمس ناتجها المحلي الإجمالي. لقد ارتفعت التحويلات العالمية بشكل مطرد كل عام منذ سبعينيات القرن الماضي وبلغت ٤٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ من ١٧٠ مليار دولار فقط في عام ٢٠٠٢. على الرغم من البنك الدولي توقع انخفاض التحويلات في عام ٢٠٠٩، فالتحويلات المالية ليست حساسة تجاه الركود الاقتصادي كما هي حال تدفقات رأس المال الخاص. وتشير تقديرات البنك الدولي أن ٣٠٧ مليارات

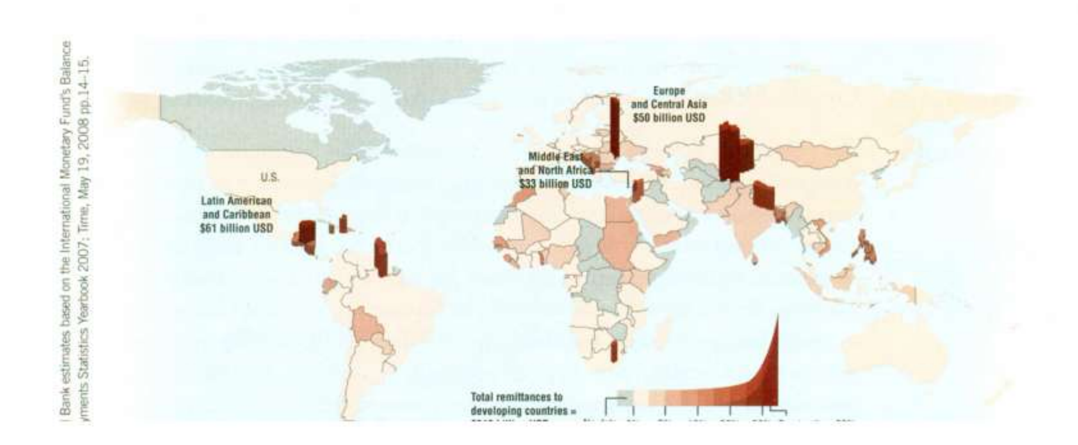
دولار من ٤١٦ مليار دولار من التحويلات "ذهبت إلى البلدان النامية، التي قام بتحويلها ١٩٢ مليون مهاجر أو ٣ في المئة من سكان العالم. بالنسبة للمتلقين من عائلة (ووطن)، فتعتبر هذه الأموال مصدر دخل مهم في العديد من الاقتصاديات النامية، تمثل في بعض الحالات نسبة مئوية هامة جدا من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتلقية" ***(World Bank, 2010, 2011)***.

التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ***Trade and Foreign Direct Investment***

لقد دفعت الدول النامية طويلاً باتجاه "التجارة وليس المساعدات" لتحسين وضعها العالمي، واتجهت إلى البلدان الحديثة العهد بالتصنيع وتجربة عالم الشرق لدعم رأيها القائل بأن الوصول إلى أسواق عالم الشمال أمر بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي لعالم الجنوب. وحققت تلك الطلبات بزيادة التجارة من خلال خفض الحواجز النجاح: فقد ازداد عدد اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها بين عالم الجنوب العالم ودول الشمال إلى ١٨٠ ***(WTO, 2011)***، من فقط ٢٣ في عام ١٩٩٠ ***(Bigelow, 2005)***. في الواقع، لقد استفادت العديد من دول الجنوب من "الدورة الحميدة" ***(Blanton and Blanton, 2008)***. حيث تؤدي التجارة إلى تحسين ظروف المحلية والتي بدورها تعمل على تسهيل التجارة.

في محاولة لدعم الاقتصاد العالمي، تعهد قادة العالم بتمويل التجارة، ومقاومة الإجراءات الحمائية، ومساعدة دول الجنوب. هذه الجهود لاقت نجاحاً، كما ظهر في تعافي حجم التجارة العالمية مع بداية عام ٢٠١٠ بعد تراجعها الحاد في عام ٢٠٠٨ ***(Gregory et al., 2010)***. ومع ذلك، وكما أظهر التحول في اجتماع القمة مجموعة العشرين الذي عقد في تورونتو في العام ٢٠١٠ من التركيز على برامج الإنفاق إلى تخفيض الديون كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية، فهناك إمكانية لدول اقتصاد السوق المتقدمة والناشئة للحد من الإنفاق، وسن تدابير حمائية، والتركيز على مشاكلها الإقتصادية، وهذا توجه من شأنه أن يعرقل الانتعاش الهش للاقتصاد في جميع أنحاء العالم وأضعاف لعالم الجنوب.

لم يتم تضييق "الفجوة بين الشمال والجنوب حتى الآن في العهد القريب للعولمة ***(Reuveny and Thompson, 2008, p. 8)*** والعديد من دول عالم الجنوب لم تتحسن أوضاعها: فالوصول إلى الأسواق لا تزال عملية صعبة بسبب ضغوطات جماعات الضغط المحلية في هذه دول الجنوب من ذوي النمو المنخفض على حكوماتهم للحد من الواردات من منتجات الدول الأخرى التي ستتنافس مع صناعاتها. وعلاوةً على ذلك، فإن بعض الدول ستعاني من الآثار السلبية للعجز التجاري-من بين الدول ذات الدخل المنخفض، متوسط العجز التجاري هو ١٠,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي-وهذه الاختلالات يمكن أن تمنع النمو الاقتصادي وتشجع على التبعية في الجنوب ***(WDI, 2011)***. قد تكون التجارة مفضلة على المساعدات، ولكن غالبا ما تتدخل المعيقات السياسية مع التجارة الحرة.



خارطة ٥,٥ إرسال الأموال إلى الوطن.

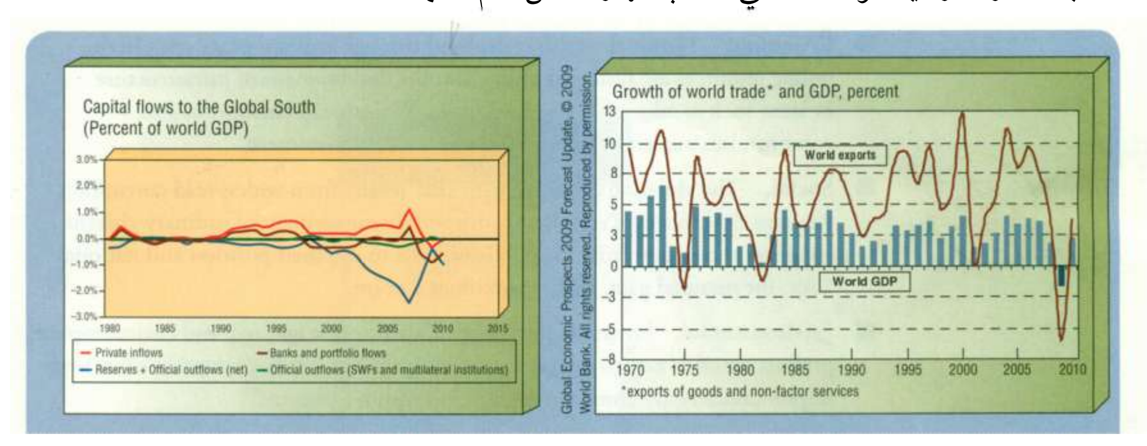
المليارات من الدولارات التي يرسلها العمال المهاجرون إلى أوطانهم كل عام تعتبر حيوية بالنسبة للبلدان النامية. على سبيل المثال، في طاجيكستان، التحويلات تصل إلى ما يقرب من ٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن مع مواصلة الاقتصاد العالمي حالة الصعود والهبوط، قد يتجه بتيار الإيرادات إلى الإبطاء. وهذا يقلق حكومات مثل المكسيك، حيث المهاجرون من أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة يرسلون مال أقل إلى الوطن.

تكتيك آخر كان يتوسط المسرح في الاستراتيجيات العالمية في الجنوب للهروب الفقر والركود الاقتصادي وهو تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات لتحويل حصة متزايدة من استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى دول الجنوب، وبالتالي زيادة عائدات صادراتها بغرض الحصول على حصة أكبر من التجارة العالمية. وقد كانت إستراتيجية النمو الإقتصادي هذه، دائماً هدف للمنتقدين الذين يشككون في ما إذا كان إستثمار رأس المال من قبل الشركات المتعددة الجنسيات (وبدرجة أقل، المستثمرون من القطاع الخاص) في مشاريع الأعمال المحلية هو حقا علاج مالي ناجع. لقد كانت هذه الاستراتيجية دائما مثيرة للجدل، لأن هناك العديد من التكاليف الخفية، أو العوامل الخارجية، والمرتبطة بالسماح للشركات المسيطر عليها من الخارج لإقامة مشاريع تجارية داخل الدولة المضيفة بغرض الربح. من سيكون المستفيد النهائي، المستثمر الأجنبي أم الدول التي تتم فيها الاستثمارات؟ وتنطوي العملية على مخاطر كبيرة، وكذلك هنالك العديد من المقايضات بين القيم المتنافسة.

الخطر الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو احتمال أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى السيطرة الأجنبية وتآكل قدرات الحكومات ذات السيادة في تنظيم الاقتصاد داخل حدودها. وخطر إضافي هو احتمال أن لا يستثمر المستثمرون الأجانب المتعددو الجنسيات أرباحهم محليا ولكن توجيهها إلى الخارج لاستثمارات جديدة أو صرفها كأرباح للمساهمين الأغنياء في عالم الشمال. ومع ذلك، وعلى الرغم من المخاطر، فالعديد من الدول النامية خففت

القيود من أجل جذب المستثمرين الأجانب، مع اهتمام أقل على موضوع تحرير القيود المفروضة على الاستثمارات وتشجيع المنافسة الاقتصادية المحلية المفتوحة من منح الجذب الضريبي و النقدي وإعطاء فرص المشاريع المشتركة. وهذا ما حفز الارتفاع الأخير في تدفق الاستثمارات الرأسمالية إلى عالم الجنوب(انظر الشكل ٣,٥).

لقد كان لهذا التسرب الجديد من الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية أثر كبير، نظراً للصغر النسبي لاقتصاديات عالم الجنوب. وقد مهدت الطريق للأسواق الناشئة لتوسيع معدلات التنمية الاقتصادية– على الرغم من المقاومة من الصناعات المحلية التي تهددها المنافسة والنقاد الذين يشكون من التفاوت في الدخل الذي تسببه الاستثمارات. على الرغم من مثل هذه المخاوف والعواقب فالبلدان النامية كثفت من منافستها على الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية من أجل تحرير أنفسهم من التبعية والعوز *(Blanton and Blanton, 2009)*. والاستثمار الأجنبي المباشر كان السبب الرئيسي للتحول من العمل الزراعي إلى وظائف الخدمات في المناطق الحضرية في دول الجنوب (الآن ٤٥ في المئة من سكان البلدان النامية) فيتم انتشال الملايين من الناس من الفقر، وفي الوقت نفسه تتم الاستعانة بمصادر خارجية للوظائف التي تتطلب مهارات من عالم الشمال *(WDI, 2011, p. 168)*.



الشكل: ٣,٥ صعود وهبوط الاقتصاد العالمي:

على مدى العقد الماضي، كان الاستثمار الثابت مصدراً رئيسيا للنمو في جنوب الكرة الأرضية. فقد شهدت البلدان النامية في شرق ووسط آسيا، فضلا عن أوروبا، مساهمة الاستثمار في النمو الإجمالي ما يقرب من ٤ نقاط مئوية. لكن الانكماش الاقتصادي العالمي الأخير شكل تحديا للنمو في المستقبل. تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والرسمية إلى جنوب الكرة الأرضية شهدت تقلبات كبيرة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، قبل أن تصبح أكثر استقرارا بحلول عام ٢٠١٢ (انظر إلى اليسار). وفقا للبنك الدولي، كان انكماش التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ لم يسبق له مثيل، وقد تفاعل ذلك بشكل سلبي مع الاستثمار، إذ أن "الشركات في جميع أنحاء العالم كانت تخفض من إنتاجها وتؤجل خطط الإنفاق الرأسمالي" (كما هو موضح على اليمين).

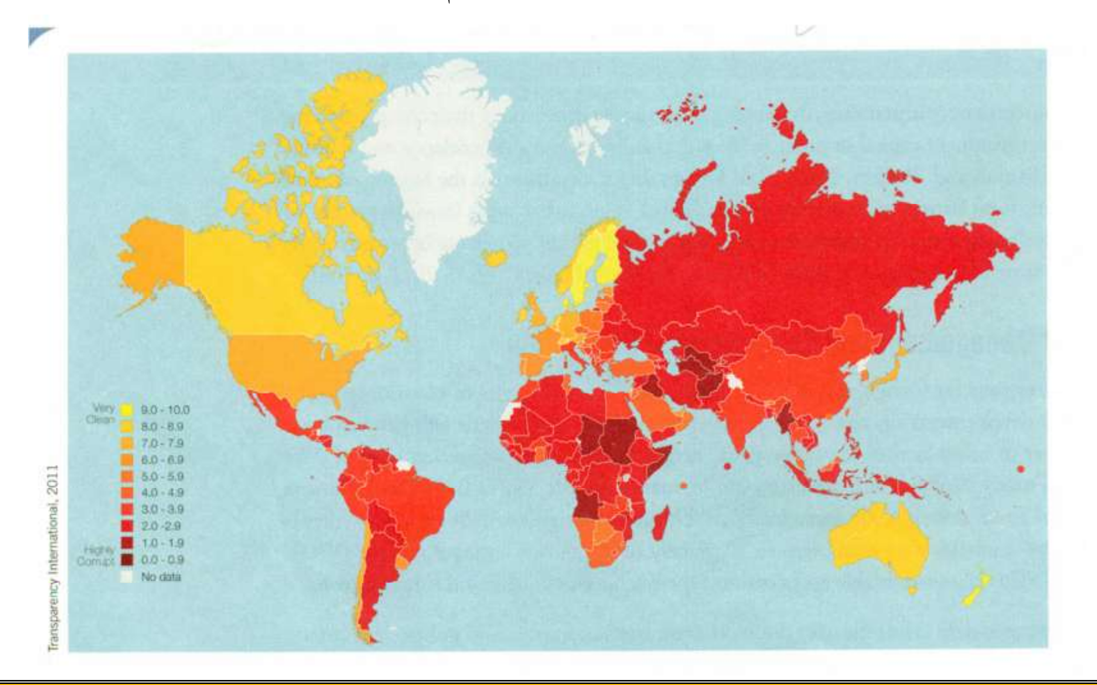
إدارة المديونيات والفساد الحكومي *Debt Management and Government Corruption*

إن آفاق المساعدات الخارجية، والتجارة، أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المساهمة في تطوير مستقبل، وتخفيف الفقر في، عالم الجنوب يعتمد على عدد من العوامل الأخرى. على رأس هذه العوامل المدى الذي يمكن أن يدار المستوى المذهل من الديون التي تواجه العديد من دول الجنوب. تشير تقديرات البنك الدولي أن مجمل ديون عالم الجنوب في عام ٢٠٠٩ تجاوزت ٣،٥٤٥ مليار دولار، و كانت مدفوعات خدمة الديون لهذه الدول يعادل ٢٢ في المئة من ناتجها القومي الإجمالي (***WDI, 2011***). هذا غير قابل للاستمرار، ويهدد قدراتها الاقتصادية ونموها المستقبلي.

لكن الدين الوطني ليس المستنزف الوحيد للموارد الاقتصادية والسياسية للدول، فالفساد أيضاً يقوض الهياكل المؤسسية الأساسية ويذكي ثقافة من الخوف وعدم الثقة. إن إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة يشكل تكاليف هائلة على أربعة أبعاد (***Transparency International, 2011***):

- **سياسياً**. الفساد يشكل عائقا أمام الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. عندما يستخدم الموظفون العموميون وظائفهم لتحقيق مكاسب شخصية، فإنهم يقوضون شرعية الحكومة والتوقعات بالمساءلة.
- **اقتصاديا**. استنزاف الثروة الوطنية تتم من خلال الممارسات الفاسدة. في كثير من الأحيان، يتم تسريب الموارد العامة بعيدا عن تطوير البنية التحتية في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية. والفساد المنتشر على نطاق واسع يقوض أيضا هياكل السوق ويعوق الاستثمارات.
- **اجتماعياً**. إن انتهاك الثقة العامة التي تنتج عن انتشار الفساد يضعف المجتمع المدني. فتتفشى اللامبالاة ويضعف ارتباط المواطنين العاديين، وهذه من شأنه أن يعزز فرص الموظفين العموميين لاستخدام مواقعهم وأصول الدولة الوطنية لتحقيق مكاسب شخصية. وتصبح الرشوة قاعدة.
- **بيئياً**. غالبا ما يتم تجاهل الأنظمة البيئية، والمشاريع البيئية غالبا ما تكون سهلة الاستغلال لتحقيق مكاسب خاصة. ونتيجة لذلك، غالبا ما يؤدي الفساد بشكل واضح إلى التدهور البيئي داخل الدولة.

عالم الشمال ليس بمنأى عن فساد القطاع العام، وإنما بالنسبة لعالم الجنوب فهو مشكلة متفشية في العديد من الدول (انظر الخريطة ٦ , ٥). في أعقاب ثورة الياسمين في تونس في عام ٢٠١١، ظهر إلى الملأ حجم ونطاق الممارسات الفاسدة التي ارتكبتها عائلة بن على الحاكمة. وفقا لتقرير صادر عن مجموعة النزاهة المالية العالمية، إحدى أهم جماعات الرقابة الدولية، "كان مبلغ الأموال غير الشرعية التي خسرتها تونس بسبب الفساد والرشوة والعمولات، وسوء التسعير التجاري والنشاط الإجرامي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، في المتوسط، أكثر من مليار دولار سنويا" (***The Economist, 2011h, p. 32***). بالنسبة لدولةٍ ناتجها القومي الإجمالي بالكاد يصل إلى ٨٠ مليار دولار فقط في عام واحد، فإن هذا المبلغ صاعق.



خارطة ٦ ,٥: تحدي الفساد

مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٠ يقيم مفهوم الفساد في القطاع العام، ويستند على أسئلة بخصوص رشاوى في مجال المشتريات العامة، ورشوة الموظفين العموميين والاختلاس من الأموال العامة، وفعالية جهود مكافحة الفساد في القطاع العام. على درجة من عشرة يشير إلى أن الممارسات في القطاع العام في دولة ما "نظيف جدا"، في حين أن درجة الصفر يشير إلى أنها "فاسدة للغاية." كما تكشف الخريطة، فالفساد مشكلة خطيرة في جميع أنحاء العالم، حيث حصلت ثلاثة أرباع الدول أل (١٧٨) في المؤشر على أقل من خمسة نقاط.

مستقبل عالم الجنوب

The Global South's Future

من المفيد أن نتذكر الاتجاهات التاريخية الكامنة وراء ظهور عالم الجنوب كفاعل على الساحة العالمية. تلك الدول التي تعتبر نفسها أعضاء في ذلك الجزء من العالم تشترك في مجموعة من الخصائص الهامة. معظمها كانت مستعمرة من قبل أناس من جنس آخر، ولديهم خبرات بدرجات متفاوتة من الفقر والجوع، ويشعرون بالعجز في ظل نظام عالمي تهيمن عليها البلدان الغنية التي كانت، وربما لا تزال، تسيطر عليها. لقد حدث تغيير كبير بين الدول الناشئة حديثا عندما تم إنهاء الاستعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن لا يزال هناك الكثير على حاله.

مما لا شك فيه، والعلاقة بين القوى الكبرى والصغيرة في العالم ستستمر في التغير– بالضبط كيف، لا يزال غير مؤكد (انظر نظرة عن قرب: الديمقراطية والمساعدات الخارجية). إلا أن مستقبل التنمية في عالم الجنوب فمن

المؤكد أن تعتمد في المدى القريب على أنشطة عالم الشمال. بالتفاتة إلى الداخل نحو السياسات الخارجية الانعزالية في عالم الشمال يمكن أن يؤدي إلى موقف من "الإهمال الحميد" تجاه عالم الجنوب. وعلى العكس من ذلك، فحقبة جديدة من التعاون بين الشمال والجنوب والشرق يمكن أن يبدأ، ومكرساً لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة التي تتراوح بين القضايا التجارية إلى المقلقات البيئية والأمنية. عناصر من كلا النهجين تبدو بالفعل جلية.

العلاقات بين عالمي الجنوب والشمال لا تزال تهيمن عليها القوى العظمى. هذه السيطرة تتم جزئياً من خلال منظمات دولية قوية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، والتي كانت القوى العظمى قد صنعتها. في نفس الوقت، تقدم المنظمات الحكومية الدولية فرصة للقوى الصغيرة في الجنوب للتأثير على السياسة العالمية. لفهم السياسة العالمية وجذور التغييرات في الشؤون الدولية، فمن المهم تفحص مدى أثر هذه المنظمات الحكومية الدولية المؤثرة والفاعلة في الساحة العالمية. لاستكمال الصورة، تحتاج أيضا لدراسة الآلاف من المنظمات غير الحكومية، التي يشكل وجودها وضغطها كفواعل من غير الدول يعمل أيضا على تحولات السياسة الدولية، لكل من عالمي الشمال والجنوب. ننتقل إلى كل من هذه الجهات الفاعلة العابرة للحدود في الفصل السادس.

> القرن الحادى والعشرين سيكون أكثر بكثير من سياسات القوى العظمى.
>
> بيل كلينتوت، رئيس أمريكي

نظرة عن قرب:

الديمقراطية والمساعدات الخارجية

A Closer Look: Democracy and Foreign Aid

لقد بدأ الربيع العربي في العام ٢٠١١ بموجة من الاحتجاجات الثورية والإعتصامات. من ثورات في تونس ومصر إلى حرب أهلية في ليبيا إلى اضطرابات داخلية في كل من الجزائر وسوريا واليمن، والبحرين، حيث تحدث أناس عاديون علناً وبشكل جماعي ضد حكامهم المستبدين القمعيين والفاسدين. كما هو وضحت بشكل كبير في تضحية ابن الستة وعشرون عاما محمد البوعزيزي بشكل درامي، أن الجامعي التونسي بائع الفاكهة الذي أحرق نفسه احتجاجا على مطالب الرشاوى الإساءة التي تعرض لها من قبل الشرطة، وكانت تلك حركة دعت إلى العدالة و المساواة ولكنها أيضا طالبت وبنفس القدر بالديمقراطية. في المجتمعات حيث "غالبية السكان من الشباب وارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة البشعة والشرطة المسيئة والقادة الملعونون، والنظم الاستبدادية التي تخنق حرية التعبير" (*Coll, 2011, p. 21*)، وهذا الاستعراض لقوة الشعب كشفت عن إحباط على نطاق واسع وعدم الاستقرار جوهري للأنظمة القائمة.

إذن، ماذا ينبغي أن يكون الدور الذي يجب أن يلعبه عالم الشمال استجابة لهذه التطورات؟ "الحركات أيضا لديها شكوك عميقة إزاء التدخل الأجنبي،" يلاحظ وكيل الأمين العام السابق للامم المتحدة لعمليات حفظ السلام جان ماري جينو، أن "الدول الغربية، والتي لسنوات عديدة كان لها علاقات حميمة مع الطغاة والمتنفذين، سيستفاد منها، لكن من غير المرجح إمكانية الوثوق بها أو أن تشكل نماذج كما كانت في عام ١٩٨٩،" عندما تم تفكيك النظام الشيوعي. فمن الأهمية

بمكان أن يتمكن عالم الشمال من تحقيق توازن بين الالتزام وضبط النفس الذي يقدم الدعم للديمقراطيات الناشئة ويحترم تطور العمليات السياسية المحلية.

على الرغم من دعم الولايات المتحدة لفترة طويلة للأنظمة الاستبدادية في المنطقة، إلا أنه في ١٩ مايو ٢٠١١، أشاد الرئيس أوباما بفوائد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وأشار إلى دعم الولايات المتحدة للانتفاضات. فأعلن عن الإلتزام بمساعدات خارجية من شأنها أن تؤدي إلى تخصيص مليارات من الدولارات الى تونس ومصر، وغيرها من الدول التي تتبني الديمقراطية. هذه السياسة الخارجية للولايات المتحدة كانت على أساس هذا الجهد مع المساعدات المقدمة إلى الدول الشيوعية السابقة بعد سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩ (MacAskil, 2011).

ما رأيك؟

١. ما هو الدور الذي يجب أن يلعبه عالم الشمال، و خاصة الولايات المتحدة في الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا؟

٢. ما هي العواقب المحتملة إذا لم يقدم عالم الشمال دعمه المادي والسياسي؟

٣. هل يجب على مقدمي المعونات العمل مع الجماعات المحلية الغير ديمقراطية أو المتطرفة سياسياً؟

٤. أم هل عليها أن تضع قيوداً على معوناتها المالية بحيث تستثنى هكذا جماعات من العملية السياسية؟

مصطلحات الفصل الخامس

عالم الشمال (*Global North*): (ص ١١٧)

مصطلح يستخدم للإشارة الى دول العالم الغنية والصناعية الواقعة أساساً في نصف الكرة الشمالي

عالم الجنوب (*Global South*): (ص ١١٧)

مصطلح غالباً ما يستخدم الآن بدلاً من مصطلح العالم الثالث، وليشير بشكل محدد إلى الدول الأقل تقدماُ والواقعة أساساً في نصف الكرة الجنوبي

شعوب أصلية (*Indigenous Peoples*): (ص ١١٨)

السكان الأصليين من ذوى الأصول الإثنية والثقافية داخل الدولة، والذين يتم الإشارة إليهم بـ "العالم الرابع"

عالم ثالث *Third World* (ص ١١٨)

مصطلح من عالم الحرب الباردة يصف الدول الأقل تقدماً في إفريقيا وآسيا والكاريبي وأمريكا اللاتينية

عالم أول (*First World*): (ص ١١٨)

يضم الدول الصناعية الغنية نسبياً والتي تتشارك في الالتزام بأشكال متنوعة من المؤسسات السياسية الديمقراطية، واقتصاديات سوق متطورة،وتتضمن كل من الولايات المتحدة، واليابان والاتحاد الأوروبي وكندا، واستراليا، ونيوزيلندا

عالم ثاني *Second World* (ص ١١٨)

خلال فترة الحرب الباردة، كان يطلق على مجموعة من الدول من بينها الاتحاد السوفيتي وحلفائه(آنذاك) من أوروبا الشرقية، والصين، والتي اعتنقت الشيوعية والتخطيط المركزي لاستثارة النمو الاقتصادي

قوى صغرى *Small Powers* (ص ١١٨)

دول ذات قدرات محدودة من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية أو من حيث النفوذ.

قوى صاعدة *(Emerging Powers):* (ص ١١٩)

دول ذات قدرات سياسية واقتصادية وتأثير متصاعد تسعي إلى دور أكثر حضورا في الشؤون الدولية

تحرر من الاستعمار *(Decolonization).* (ص ١١٩)

العملية التي تحقق من خلالها الاستقلال والسيادة للدول التي كانت يوماً مستعمرات للقوى العظمى

ميركانتيلية (تجارية) *(Mercantilism).* (ص١٢١)

إستراتيجية تجارية حكومية تقوم على تضخيم ثراء الدولة من خلال تشجيع التصدير و التقليل من الاستيراد

نظرية اقتصادية ليبرالية كلاسيكية *(Classical Liberal Economic Theory)*: (ص١٢١)

بناء فكري يقوم على أفكار آدم سميث عن قوى العرض والطلب في السوق، مؤكداً الفوائد الاجتماعية والاقتصادية عندما يقتفي الأفراد مصالحهم الذاتية

دعه يعمل *(laissez-Faire)*: (ص١٢١)

من جملة فرنسية (تعني حرفياً "دعه يعمل")، وقد استخدمها آدم سميث وغيره من الليبراليين التجاريين في القرن الثامن عشر في وصفهم للمزايا المرتبطة بعجلة الرأسمالية الحرة بدون التدخل في الشؤون الاقتصادية.

شيوعية *(Communism).* (ص١٢٣)

الأيديولوجية الماركسية التي تؤكد على أنه إذا تم تنظيم المجتمع بحيث أن كل فرد ينتج طبقاً لقدرته أو لقدرتها على الإنتاج، وأن يستهلك طبقاً لاحتياجاته أو لاحتياجاتها، فسوف يبزغ مجتمع بلا تمايزات طبقية، ومن ثم لن تكون هناك حاجة إلى الدول ذات السيادة،كما سوف تختفي الحروب الامبريالية والغزو الاستعماري من التاريخ

سياسة واقعية (حقيقية) *Real Politik* (ص١٢٣)

رؤية نظرية تفترض أن الدول ينبغي (يجب) أن تزيد من قوتها وثروتها من أجل أن تستطيع المنافسة مع الدول الأخرى والهيمنة عليها

تقرير المصير: *Self-Determination* (ص١٢٤)

المذهب الليبرالي الذي يقضي بأن الناس ينبغي أن يكونوا قادرين على تحديد الحكومة التي تقوم بحكمهم

دول نامية *(Developing Countries)*: (ص١٢٦)

مجموعة أو توصيف يستخدمه البنك الدولي لتحديد دول عالم الجنوب منخفضة الدخل، بدخل وطني سنوي تحت ٩٩٥ دولاراً، أو أقل من ١٩٦, ١٢ دولار

دخل قومي إجمالي *(Gross National Income "GNI")*: (ص١٢٦)

مقياس لقياس إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويستخدم لتحديد المجال الجغرافي للإنتاج، ويقيس الدخل القومي الإجمالي (الكلي) إنتاج مواطني الدولة أو شركاتها بصرف النظر عن المكان الذي يحدث فيه الإنتاج

دول متقدمة *(Developed Countries)*: (ص١٢٦)

مجموعة أو توصيف يستخدمه البنك الدولي لتحديد دول عالم الشمال ذات الدخل السنوي (الدخل القومي/ الوطني) الذي لا يقل عن ١٩٦, ١٢ دولاراً أو أكثر

الأقل تقدماً من بين الدول الأقل تقدماً:

(Least developed of the Less Developed Countries) (LLDCs) (ص١٢٦)

الدول الأكثر فقراً في عالم الجنوب

تنمية *(Development)*: (ص١٢٨)

العمليات الاقتصادية والسياسية التي من خلالها تتطور الدولة بزيادة قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية الإنسانية لمواطنيها، وأن ترفع من مستوى معيشتهم

تحديث *(Modernization)*: (ص١٢٨)

رؤية للتنمية مشهورة في الديمقراطيات الليبرالية لعالم الشمال بأن الثروة يتم إيجادها (تخليقها ***created***)، من خلال الإنتاج الكفء، والمشروعات الحرة، والتجارة الحرة، وأن الثروة النسبية للدول تعتمد على الإبداع التكنولوجي، والتعلم أكثر من اعتمادها على الثروات الطبيعية مثل المناخ والموارد

تصنيع معتمد على البديل المستورد *(Import-Substitution Industrialization)*: (ص١٢٩)

إستراتيجية للتنمية الاقتصادية تتمركز حول إمداد المستثمرين في الداخل بالحوافز لينتجوا السلع، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات التي كان يتم استيرادها سابقاً

تصنيع موجه للتصدير *(Export Led Industrialization)*: (ص١٢٩)

إستراتيجية نمو تقوم بالتركيز على صناعات التصدير الداخلية الآخذة في التطور والقادرة على التنافس في الأسواق الخارجية

شركات متعددة الجنسيات *(Multinational Corporations)* (ص١٢٩)

مشروعات أعمال توجد مراكزها الرئيسية في دولة معينة وتقوم بالاستثمار وبالعمل بشكل مكثف في العديد من الدول الأخرى.

ثنائية *(Dualism)*: (ص١٢٩): أن تقسم الدولة إلى قطاعين، أولهما حديث ومتقدم، ويرتكز على مدن رئيسة، بينما ثانيهما إقليم هامشي ومهمل وفقير

دول مُصنعة حديثاً (حديثة التصنيع) *(Newly Industrialized Countries)*: (ص١٣٠): الأعضاء الأكثر رخاءً من بين دول الجنوب، والذين قد أصبحوا من المصدرين ذوى الأهمية للسلع المصنعة، وأسواق هامة بالنسبة للدول الصناعية التي تقوم بتصدير السلع الرأسمالية

الفجوة (الانقسام) الرقمية*(Digital Divide)* (ص١٣٢): الفجوة أو الانقسام في تكنولوجيا الانترنت بين عالم الشمال الغني وعالم الجنوب بنسبة مستخدمي الانترنت ومستضيفيه

تكنولوجيا الاتصالات *(Communications' Technology)*: (ص١٣٢) :الوسائل التكنولوجية التي يتم من خلالها انتقال المعلومات والاتصالات

تكنولوجيا المعلومات *(Information Technology)*: (ص١٣٣) :أساليب تخزين واسترجاع ونشر وتوزيع البيانات المسجلة والمعرفة البحثية من خلال الكومبيوتر والانترنت.

مجموعة السبع والسبعين (جي –٧٧) *(Group of 77 "G-77")*: (ص١٣٤)

ائتلاف دول العالم الثالث الذي استجاب عام ١٩٦٣ إلى الإعلان المشترك للدول النامية والذي طالب بالإصلاح المؤدي إلى مساواة أكبر في التجارة بين الشمال والجنوب

النظام الاقتصادي الدولي الجديد *(New International Economic Order) (NIEO)*: (ص١٣٤)

قرار ١٩٧٤ الأمم المتحدة للسياسات والذي نادى بحوار الشمال / الجنوب، وفتح الطريق أمام الدول الأقل تقدماً في الجنوب العالمي للمشاركة بشكل أكثر اكتمالاً في صنع السياسة الاقتصادية الدولية

مساعدة خارجية *(Foreign Aid)*: (ص١٣٦) :مساعدة اقتصادية في شكل قروض وضمانات تقوم الدولة المانحة بتقديمها إلى الدولة المستقبلة لأغراض متنوعة

ثنائي *(Bilateral)*: (ص١٣٦) :تفاعلات بين فاعلين عبر قوميين

مساعدة تنموية رسمية *Official Development Assistance "ODA"*: (ص١٣٦)

ضمانات أو قروض للدول من الدول المانحة، والتي عادة ما يتم تقديمها من خلال مؤسسات المعونة متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، من أجل الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية

تحويلات *Remittances* (ص١٣٨)

هي النقود التي يكتسبها العمال المهاجرون في الدول الغنية (والتي غالباً ما تتجاوز الدخل الذي كان من الممكن أن يحصلوا عليه من عملهم في دولهم الأم)، والذين يقومون بإرساله إلى أسرهم في دولهم الأم (مواطنهم الأصلية)

استثمار أجنبي مباشر *(Foreign Direct Investment "FDI")*: (ص ١٤٠)

استثمار عابر للحدود يتم من خلاله قيام شخص أو شركة مقرها في دولة ما، بشراء أو بناء أصل رأسمالي (على سبيل المثال: مصنع،أو بنك) في دولة أخرى، ومن ثم سينتج علاقة طويلة الأجل، وسيطرة على المشاريع من قبل غير المواطنين.

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Barry, Christian. (September 9, 200 3) -Privatization and GATS: A Threat to Development?" http://www.carnegiecouncil.org/resources/articles_papers_reports/1016.html.

Gant, Sylvia, and Cynthia McIlwaine. (2009) Geographies of Development in the 21st Century: An Introduction to the Global South. New York: Edward Elgar Publishing.

Mahbubani, Kishore. (2009), The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East. New York: Basic Civitas Books.

Oddone, Francesco. (2003—2006) 'The Paris Club at 50: Solution to the Debt Problem or Symbol of It?' Ethics and Debt Project, http://www.carnegieeouncil.org/resources/articles_papers_reports/10002.html.

Palley, Thomas I. (2003) "Sovereign Debt Restructuring Proposals: A Comparative 1.00k," Ethics & International Affairs 17, no. 2 (Fall):26-33

Pettifor, Ann. (2003) "Resolving International Debt Crises Fairly, Ethics & International Affairs 17 no.2 (Fall):26-33.

Reeves, Eric. (February 11, 2001) "The Promise and Peril of an Independent Republic of South Sudan," http://www.carnegiecouncil.org/resources/ethics online / 0054.html.

Reuveny. Rafael, and William R. 'Thompson. eds. (2008) North and South in the World Political Economy, Malden, MA: Blackwell.

Williams, Glyn, Paula Meth, and Katie Willis, (2009) New Geographies of the Global South: Developing Areas in a Changing World. New York: Taylor Francis.

Woodward, Susan L (2009) g Shifts in Global Security Policies: Why They Matter for the South,' IDS Bulletin 40:121-128.

World Bank. (2011) Atlas of Global Development, 3rd edition, Washington, DC: World Bank

الفصل السادس

الجهات الفاعلة من غير الدول والسعي من أجل المجتمع العالمي

Non-State Actors and the Quest for Global Community

مخطط الفصل

- الجهات الفاعلة من غير الدول والسياسة العالمية
- المنظمات الدولية الرئيسية
- نظرة عن قرب: تدخل الأمم المتحدة الإنساني
- المنظمات الحكومية الإقليمية
- الأنواع البارزة من المنظمات غير الحكومية
- موضوع للجدل: هل الحركات الدينية من مسببات الحرب أم مصدر للتعايش العالمي
- الفواعل الغير حكومية الخبيثة
- *الجهات الفاعلة من غير الدول ومستقبل السياسة العالمية*
- الجهات الفاعلة من غير الدول و السياسة العالمية

إعادة توزيع غير مألوفة للقوة فيما بين الدول والأسواق والمجتمع المدني تجري حاليا، ومنهيةً تراكم مستمر للقوة في أيدي الدول والذي بدأ مع سلام ويستفاليا في عام ١٦٤٨.

جيسيكا ماثيوز، أستاذة العلاقات الدولية



قوة الشعوبيظهر هنا هي أعضاء من الصليب الأحمر، وهي حركة إنساني دولية، وتعمل بروح من المجتمع العالمي لتقديم الإغاثة لشعب هايتي، الذين يواصلون النضال من أجل التعافي من مجموعة من التحديات المدمرة. قدم الصليب الأحمر إمدادات في أعقاب سلسلة من الزلازل المدمرة في عام ٢٠١٠، وعرضت الرعاية الصحية لمواطني هايتي الذين يعانون من تفشي وباء الكوليرا الشديدة، وردت على الضرر والمشقة الناجمة عن الفيضانات الناجمة عن إعصار توماس

أنت عضو من الجنس البشري، وسوف يعتمد تحديد مستقبلك إلى حد كبير على قدرة البشرية على العمل معا لإدارة العديد من المشاكل المشتركة التي تواجه العالم بأكمله. كيف سيستجيب العالم في مواجهة هذا التحدي؟

وكان الجواب لعدة قرون في المقام الأول من خلال الاعتماد على الدول الإقليمية ذات السيادة. فكما تفترض الواقعية، لا تزال الدول أكثر الفواعل تأثيراً على الساحة العالمية. قرارات السياسة الخارجية للدول وتفاعلاتها، أكثر من أي عامل آخر، تعمل على تشكيل اتجاهات وتحولات السياسة العالمية. ومع ذلك، فاليوم كما تلاحظ النظرية الليبرالية، فالقوة الغير عادية للدول على مصير العالم بدأت تتآكل مع ازدياد عالمنا تعقيدا وترابطا، ونظراً لاستمرار الفواعل من غير الدول التكاثر والسعي لتأثير أكبر في المجتمع العالمي. وعلاوةً على ذلك، فإن بنية جديدة لمفهوم السيادة المسؤولة، وهو المبدأ الذي يقتضي من الدول حماية ليس فقط مواطنيهم وإنما للتعاون عبر الحدود لحماية الموارد العالمية والتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. هذا المبدأ أصبح يكتسب القبول بين زعماء العالم، بل هو المبدأ القائل بأنه "ينطوي على التزامات وواجبات تجاه مواطنو الدولة ومواطنو الدول الأخرى"، ويسمح بدور أكبر للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مما يجعل هذا المفهوم "يختلف

عن التفسير التقليدي للسيادة (والتي تسمى أحيانا سيادة ويستفاليا) الذي ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" *(Jones, Pascual, and Stedman 2009, p. 9)* .

إذن، سؤال هام يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهو إذا كان الانخفاض المتوقع في سلطة الدول السيادية سيثبت في نهاية المطاف أن تكون علاجا للمشاكل العالمية، أو عن طريق الحد من الدول القدرة على الاعتماد على تدابير المساعدة الذاتية لمعالجة المشاكل من جانب واحد في الوقت الذي تسعى كل دولة إلى الحلول التي تخدم مصلحتها، هل هذا هو العلاج؟

يقدم هذا الفصل معلومات وأفكار لمساعدتك على تقييم هذه المسألة. وبشكل أكثر تحديدا، سوف تمكنك من مواجهة وتقييم فرضية النظرية التي تقدم بها الزعيم العالمي جان فرانسوا ريكارد، نائب الرئيس السابق للبنك الدولي لأوروبا، الذي يقول، "هناك شيء واحد مؤكد: التعقيدات العالمية [خلقت] أزمة حكم عالمي والتي سيتعين حلها من خلال طرق جديدة للعمل معا على الصعيد العالمي، والابتعاد الجريء عن المفاهيم القديمة، الموثوق بها".

المشاكل العالمية، من دون شك، غالبا ما تتطلب حلولا عالمية. هنالك أعداد مثيرة للإعجاب من الفواعل من غير الدول على الساحة العالمية ممن وعلى نحو متزايد يبرزون مقدراتهم السياسية في الجهود الرامية إلى هندسة التغيرات العالمية. وهذا الفصل سيستكشف بشكل عام نوعين من الفواعل الدولية —المؤسسات الدولية التي تنفذ سياسات خارجية مستقلة كجهات فاعلة عبر وطنية والمنظمات غير الحكومية التي تتكون من أفراد من الناس الذين يتحدون معاً في تحالفات من المواطنين العاديين الذين يسعون إلى ممارسة النفوذ الدولي. لعرض هذا، سنبدأ بنظرة على الخصائص العامة لكلا النوعين من اللاعبين غير الحكوميين.

> السعي من أجل الأمن الدولي ينطوي على التنازل غير المشروط من قبل كل أمة، عن تدابير معينة تتعلق بحريتها في العمل وعن سيادتها ومعنى ذلك، أنه من الواضح وبدون أدنى شك في أنه ليس هناك طريق آخر لهذا الأمن.
>
> – ألبرت أينشتاين، عالم الفيزياء الحائز على جائزة نوبل

الفاعلون من غير الدول في السياسة الدولية

Nonstate Actors and World Politics

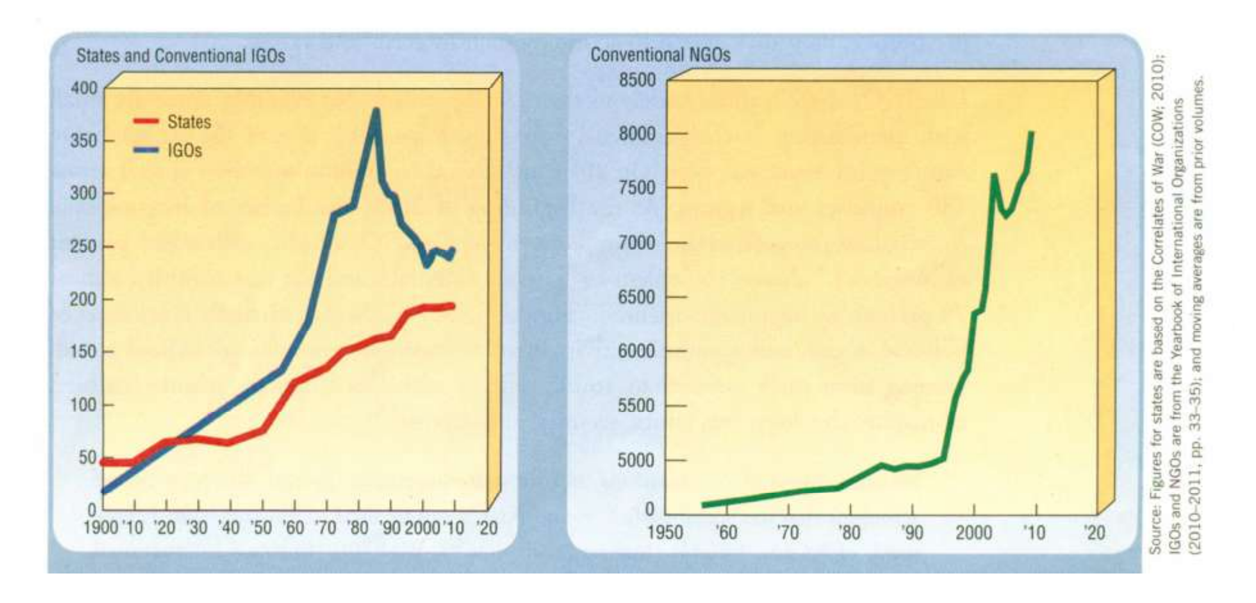
ما يميز هذين النوعين الرئيسيين من الجهات الفاعلة من غير الدول هو أن المنظمات الحكومية الدولية هي منظمات دولية يكون أعضاؤها من الدول، بينما المنظمات غير الحكوميه هي جمعيات تتألف من الأفراد. لقد شهد كل من النوعين زيادة حادة في أعدادهم خلال القرن العشرين: في عام ١٩٠٩ كان هناك ٣٧ منظمة حكومية

الدولية و ١٧٦منظمة غير حكومية، وبحلول عام ١٩٦٠ ارتفع العدد إلى ١٥٤ منظمة حكومية الدولية و١،٢٥٥منظمة غير حكومية ؛ وفي بداية عام ٢٠١١، كان عدد قد تصاعد إلى ٢٤١ منظمة الحكومية دولية تقليدية و٧،٧٥٢ منظمة غير حكومية تقليدية (انظر الشكل ١ ,٦). هذا العدد لا يشمل ٧٠٩ منظمات حكومية دولية غير تقليدية و ٤٣٣٤ منظمة غير الحكومية غير تقليدية (منظمات مثل الصناديق والمؤسسات الدولية) التي يتم تسجيلها في الكتاب السنوي للمنظمات الدولية (***Yearbook of International Organizations, 2010/2011, vol. 5, p. 33-35***).

المنظمات الحكومية الدولية ***Intergovernmental Organizations (IGOs)***

يتم إنشاء المنظمات الحكومية الدولية من قبل الدول عن قصد من أجل حل المشاكل. وتعتبر المنظمات الحكومية الدولية عموما أكثر أهمية من المنظمات غير الحكومية، وذلك، جزئياً لأن أعضاء المنظمات الحكومية الدولية هم حكومات دول قوية وأيضا لأن مؤسساتها تميل إلى أن تكون أكثر استمرارية. تجتمع المنظمات الحكومية الدولية في فترات منتظمة، ولديها قواعد مؤسسية في عملية اتخاذ القرارات ولديها أمانة عامة دائمة بموظفين أو مقر دائم.

المنظمات الحكومية الدولية تختلف في الحجم والغرض. فقط خمسة وثلاثين توصف بأنها "منظمات حكومية دولية"، وفقط خمسة وثلاثين، مثل الأمم المتحدة، هي المنظمات الحكومية الدولية ذات عضوية عالمية. البقية، وهي تمثل أكثر من ٧١ في المائة من المجموع، محدودة في نطاقها ويقتصر نشاطها على مناطق معينة. الاختلاف بين المنظمات في كل فئة فرعية كبيرة، خاصة، المنظمات الحكومية الدولية ذات الهدف الواحد والعضوية المحدودة. منظمة حلف شمال الأطلسي، على سبيل المثال، هي في المقام الأول تحالف عسكري، في حين أن غيرها، مثل منظمة الدول الأمريكية، تشجع كل من التنمية الاقتصادية والإصلاحات الديمقراطية. في الغالب، فإن معظم المنظمات الحكومية الدولية تركز أنشطتها على قضايا اقتصادية أو اجتماعية محددة ذات أهمية خاصة بالنسبة لها، مثل إدارة التجارة أو النقل.



الشكل ١ ,٦الاتجاهات في عدد المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية والدول منذ عام١٩٠٠

. منذ عام ١٩٠٠، ازداد عدد الدول المستقلة بشكل كبير، مع النمو المتسارع بعد الحرب العالمية عندما بدأت حركة إنهاء الاستعمار. لكن يلاحظ أن عدد المنظمات غير الحكومية قد نمت بسرعة أكبر في هذه الفترة، وتراجعت فقط منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي عندما بدأت أعداد من المنظمات الحكومية الدولية المستقلة سابقا تندمج مع بعضها البعض. وقد ارتفع عدد المنظمات غيرالحكومية بسرعة أكبر، حيث أصبح هنالك ما يقرب من ٨٠٠٠ منظمة غير حكومية تقليدية في جميع أنحاء العالم.

وقد خلق التوسع في المنظمات الحكومية الدولية شبكة معقدة من تداخل المنظمات الدولية التي تتعاون مع بعضها البعض للتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا العالمية. فهم يدعمون بعضهم البعض على قضايا متنوعة مثل التجارة، والدفاع، ونزع السلاح، والتنمية الاقتصادية، والزراعة، والصحة، والثقافة، وحقوق الإنسان، والفنون، والمخدرات، والسياحة، والعمل، وعدم المساواة بين الجنسين، والتعليم، والدين، والبيئة، والجريمة و المساعدات الإنسانية، وإغاثة المدنيين في الأزمات ، والاتصالات، والعلوم، والعولمة، والهجرة، واللاجئين.

المنظمات غير الحكومية *Nongovernmental Organizations (NGOs)*

يمكن تطبيق عبارة المنظمات غير الحكومية على جميع المؤسسات من غير الدول والغير ربحية وتعمل كوسيط لبناء الجسور عبر الحدود الوطنية بين من يملكون الموارد والفئات المستهدفة. وبالتالي، فمن المألوف أيضا أن نفكر في المنظمات غير الحكومية كمنظمات مجتمعية تسهم في المفاوضات بين الدول وفيما بينها على أمل التوصل إلى اتفاقات للحكم العالمي على ما يقرب من جميع قضايا السياسة العامة الدولية. المنظمات غير الحكومية تربط

المجتمع العالمي من خلال تشكيل "شبكات تعبوية عبر وطنية" تعمل من أجل تغيير السياسات (**Keck and Sikkink, 2008**). وفقا لمنظور البنائية، فهم يستلهمون هذا النشاط من خلال مصالحهم وقيمهم.

كما هو الحال في المنظمات الحكومية الدولية فالمنظمات غير الحكومية تتفاوت على نطاق واسع في خصائصها. على سبيل المثال، بعضها صغير مع عضوية في المئات، والبعض الآخر كبير جداً، فواحدة من أكبرها منظمة العفو الدولية، التي شملت في عام ٢٠١١ ثلاثة ملايين من الأعضاء ينتشرون عبر ١٥٠ دولة ومنطقة من العالم. في بداية عام ٢٠١١،صنف اتحاد الجمعيات الدولية كبرى المنظمات غير الحكومية "التقليدية"، بأنها منقسمة إلى عدة تصنيفات: هناك أكثر من ٦ في المائة تصنف "كونية"، وما يقرب من ١٥ في المائة تعتبر"دولة"، والغالبية العظمى، تقريبا ٧٩ في المائة، هي "إقليمية التوجه". وظيفيا، فالمنظمات غير الحكومية تمتد تقريبا إلى كل جانب من جوانب النشاط السياسي والاجتماعي، والاقتصادي في عالم بلا حدود يزداد عولمة، بدءً من علوم الأرض إلى الوحدة العرقية، والرعاية الصحية، واللغة، والتاريخ، والثقافة، والتعليم، وعلوم الأديان، والقانون، والأخلاق، والأمن، والدفاع.

المنظمات غير الحكومية ليست مجموعة متجانسة. قائمة طويلة من الاختصارات التي تراكمت حول المنظمات غير الحكومية يمكن استخدامها لتوضيح هذا. الناس يتحدثون عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لرجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية الدولية الدينية والمنظمات غير الحكومية البيئية، (المنظمات غير الحكومية شبه الحكومية أي تلك التي هي على الأقل جزئيا من صنع أو تعمل بدعم من الدولة)، وغيرها الكثير. في الواقع، كل هذه الأنواع من المنظمات غير الحكومية وأكثر من ذلك هي من بين تلك التي لها صفة استشارية في الأمم المتحدة. من بين المنظمات غير الحكومية الأخرى ... المجلس الأكاديمي في منظومة الأمم المتحدة، والمؤتمر النسائي لعموم الهند، وجمعية منتجي المواد الكيميائية الكندية، منظمة كير الدولية، جمعية الشابات المسيحية العالمية، والصندوق العالمي للطبيعة الدولية، اتحاد المصارف العربية، الجماعة النسائية الدولية من أجل السلام والحرية، ومجلس الطاقة العالمي، والاتحاد العالمي لنقابات العمال، ورابطة قدامى المحاربين العالمي. وبالتالي، فمن الصعب التعميم حول المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة (**Stephenson, 2000, p. 271**).

إن الانطباع المجتمعي بشكل عام عن المنظمات غير الحكومية ، أنها مقبولة على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم وصورتها في غاية الإيجابية- الصورة هي أن أكثرها يسعى نحو أهداف تحظى باحترام كبير، وبالتالي لا تثير الكثير من المعارضة. ويتجلى هذا المنظور في تعريف البنك الدولي للمنظمات غير الحكومية على أنها "منظمات

خاصة تقوم بأنشطة ترمي إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمع" *(World Bank, June 7th, 2010)*. على سبيل المثال، المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية، واتحاد غرف التجارة الدولية، والصليب الأحمر الدولي وصندوق إنقاذ الطفولة، والصندوق العالمي للطبيعة، كلها تتمتع بتأييد شعبي واسع النطاق. إلا أن هناك منظمات أخرى أكثر إثارة للجدل لأنها توحد الناس للعمل الجماعي في السبل التي يمكن أن تضر بالآخرين، كما هو الحال بالنسبة للجماعات الإرهابية، والعصابات الدولية للمخدرات، أو القراصنة العابرون للحدود.

العديد من المنظمات غير الحكومية تتفاعل رسميا مع المنظمات الحكومية الدولية. على سبيل المثال، أكثر من ٣،٠٠٠ منظمة غير حكومية تنشط بالتشاور مع مختلف والوكالات التي تعمل بشكل مكثف ضمن نظام الأمم المتحدة، وتحتفظ بمكاتب في مئات من المدن، وتعقد مؤتمراتها بالتوازي مع اجتماعات المنظمات الحكومية الدولية والتي ترسل الدول من يمثلها في هذه الاجتماعات. مثل هذه الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية تمكن كلا النوعين في العمل (والترويج) معاً في السعي لتحقيق السياسات والبرامج المشتركة. كالمنظمات الحكومية الدولية فالمنظمات غير الحكومية في ازدياد من حيث الأعداد والنفوذ، مما يطرح سؤال أساسي للتفكير وهو ما إذا كان "مجتمع عالمي" سوف يتحقق متجاوزاً النظام العالمي التقليدي المرتكز على الدول ذات السيادة، وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدي هذا التحول الهيكلي إلى تحول ديمقراطي أم إلى تعطيل الحكم العالمي.

المنظمات الدولية الرئيسية

Prominent Intergovernmental Organizations

لنتابع تحليلنا للفواعل من غير الدول في الشؤون الدولية من خلال دراسة المنظمات الدولية الأكثر أهمية والأكثر تمثيلاً: الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وغيرهما من المنظمات الإقليمية العديدة. أثناء ذلك، فلنتساءل عن مدى فاعلية المنظمات الحكومية الدولية في التعامل مع التهديدات الملحة للرفاه الإنساني أو فيما إذا كانت المنظمات الدولية تقوض من مقدرة الدول في الحفاظ على استمرارية الاستقلال الذاتي، وإذا كان الأمر كذلك، فهل تآكل دور الدولة سيكون عامل مساعد أم ضار.

الأمم المتحدة *The United Nations*

الأمم المتحدة أكثر منظمة عالمية معروفة. ما يميزها عن غيرها من المنظمات الحكومية الدولية هو عضويتها شبه العالمية. فاليوم هناك ١٩٢ عضو من الدول المستقلة من عالمي الشمال والجنوب على حدٍ سواء. لقد تضاعفت العضوية في الأمم المتحدة أربع مرات منذ ولادتها في العام ١٩٤٥ حيث كان عدد الأعضاء المؤسسون واحد وخمسون، وهذا إنجاز ملفت. ولكن عملية الحصول على العضوية كانت منذ البداية محكومة بالصراعات السياسية و التي تبين المدى الذي تعكس فيه المنظمة علاقات القوى العظمى التي أنشأتها وتتحكم بها من خلال سلطة الفيتو في مجلس الأمن. مبدئياً، يحق لأي دولة ذات سيادة و تقبل بأهداف و قواعد الأمم المتحدة أن تنضم إليها، ولكن القوى العظمى في كثير من الأحيان سمحت للاعتقاد الواقعي الذي يوصي بأن على الدول أن تضع مصالحها الوطنية الخاصة فوق اهتمامات المجتمع الدولي وتقود قراراتها حول أي الدول الجديدة ينبغي أن الاعتراف بها ولتدخل في المنظمة الدولية. كان هذا بوجه خاص إبان الحرب الباردة صحيحا عندما منعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الدول المنحازة مع خصومها من الانضمام.

أجندة الأمم المتحدة *The UN's Agenda*

الأمن و السلام يقعان على رأس اهتمامات القوى العظمى المسؤولة عن تكوين الأمم المتحدة وسابقتها، عصبة الأمم. هذه الإصلاحات المؤسسية كانت مستوحاة من الإيمان الليبرالي بأن إمكانية السيطرة الأفضل على كل من الحرب وإدارة المشاكل الدولية الأخرى يتم من خلال إدارة الفوضى العالمية- وهي غياب سلطة فوق قومية تقوم بإدارة العلاقات بين الدول- على الساحة العالمية. لقد سعت عصبة الأمم لمنع عودة كارثة الحرب العالمية الأولى من خلال استبدال نظام توازن القوى بآخر يقوم على أساس بناء نظام الأمن الجماعي، وذلك بصنع قواعد لحفظ السلام، ويقوده مبدأ أن الاعتداء من قبل أي دولة سيقابل برد عقابي جماعي من قبل الآخرين. وعندما فشلت العصبة في لجم التوسع العدواني الذي مارسته كل من ألمانيا واليابان وإيطاليا خلال الثلاثينات، فانهارت.

مع بداية الحرب العالمية الثانية، بدأ الحلفاء الأميركيون والبريطانيون والروس التخطيط لمنظمة دولية جديدة، الأمم المتحدة، للحفاظ على سلام ما بعد الحرب وذلك للاعتقاد بعدم إمكانية الحفاظ على السلام من خلال عمل منفرد من قبل أي دولة عظمى. المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تعرف أهداف الأمم المتحدة بالتركيز على:

- الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين
- تطوير علاقات صداقة بين الدول مبنية على احترام مبادئ الحقوق المتساوية و حق الشعوب في تقرير مصيرها
- تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية و تشجيع احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للجميع
- توظيف المنظمة كمركز لتنسيق نشاطات الدول لتحقيق هذه الأهداف المشتركة

التاريخ الأمم المتحدة يعكس حقيقة أن الدول من كل من عالمي الشمال الجنوب قد استخدمت بنجاح المنظمة لتعزيز أهداف سياستها الخارجية. وقد أدى هذا السجل إلى التصديق من أكثر ثلاث مئة من المعاهدات والاتفاقيات التي تتفق مع "قيم الأمم المتحدة الوظيفية الستة": الحرية الدولية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة، والشعور بالمسؤولية المشتركة. على الرغم من أن الإيمان بقدرة الأمم المتحدة كان قد تآكل عندما أصبح مشلولا بسبب الحرب الباردة الغير متوقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، في حقبة ما بعد الحرب الباردة فقد تم تحريرها من هذا الشلل، وعادت إلى مهمتها الأصلية.

الأمم المتحدة تدير الآن جدول أعمال موسع من المشاكل العسكرية وغير العسكرية العاجلة، واستجابة لهذه المطالب العالمية قد تطورت مع مرور الوقت إلى آلة الإدارية ضخمة جداً (انظر الخريطة ١ ,٦). لتقييم قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها المتزايدة، دعونا ننظر في كيفية تنظيمها.

البنية التنظيمية ***Organizational Structure***

إن قصور الأمم المتحدة قد يعود إلى طرق تنظيمها لتحقيق أغراض واسعة النطاق. وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فهيكل الأمم المتحدة يحتوي على الستة أجهزة الرئيسية التالية:

- **الجمعية العامة** ***General Assembly***

أنشئت بوصفها الهيئة الرئيسية للتشاور والنقاش للأمم المتحدة، يتم تمثيل جميع الأعضاء بالتساوي وفقا لصيغة لكل دولة صوت واحد. يتم التوصل إلى القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، إلا على ما يسمى بالمسائل الهامة، والتي تتطلب أغلبية الثلثين. ومع ذلك، فأن القرارات التي تصدر هي توصيات فقط.

- **مجلس الأمن** ***Security Council***

بموجب الميثاق فقد أعطي المسؤولية الأساسية للتعامل مع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين، ويتألف مجلس الأمن من خمسة أعضاء دائمين بالقدرة على منع اتخاذ القرارات الموضوعية من خلال حق استخدام الفيتو وهي: (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، روسيا، وجمهورية الصين الشعبية)، وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لدورة مدتها سنتان.

- **المجلس الاقتصادي و الاجتماعي** ***Economic and Social Council***

الجهة المسؤولة عن تنسيق برامج الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية، واللجان الفنية، والوكالات المتخصصة، ويتم انتخاب أعضائها الأربعة والخمسون من قبل الجمعية العامة لفترة مدتها ثلاث سنوات. وقد كان هذا المجلس نشطاً بشكل خاص في معالجة التنمية الاقتصادية وقضايا حقوق الإنسان.

- **مجلس الوصاية** ***Trusteeship Council***

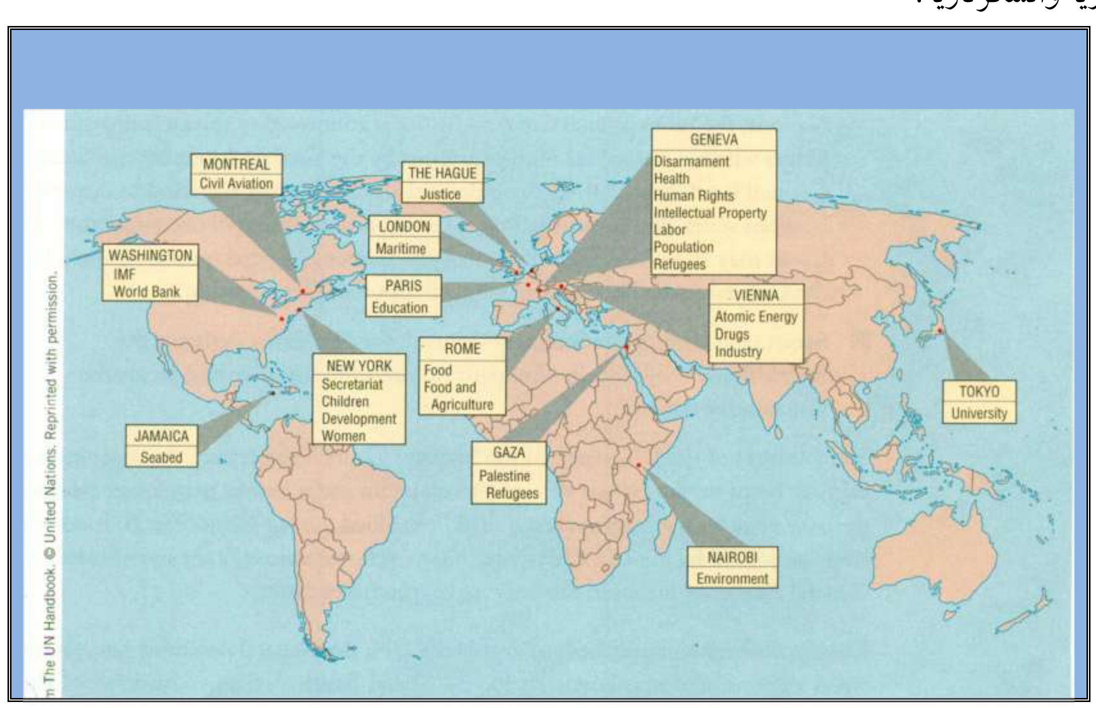
مكلف بالإشراف على إدارة الأقاليم التي لم تحقق الحكم الذاتي، علق مجلس الوصاية أعماله في عام ١٩٩٤، عندما نال آخر الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية الاستقلال.

- **محكمة العدل الدولية** ***International Court of Justice***

الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وتتألف محكمة العدل الدولية من خمسة عشر قاضيا مستقلا ينتخبون لمدة تسع سنوات من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن (انظر الفصل التاسع). ويقتصر اختصاص المحكمة على المنازعات بين الدول، وتستند بولايتها على موافقة المتنازعين. يجوز للمحكمة أيضا إعطاء رأي استشاري غير ملزم بشأن المسائل القانونية التي قد تطلب من قبل الجمعية العامة أو مجلس الأمن، أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

- **الأمانة العامة** ***Secretariat***

بقيادة الأمين العام، يحتوي الأمانة العامة على الموظفين المدنيين الدوليين الذين يؤدون وظائف الأمم المتحدة الإدارية والسكرتارية.



خارطة ٦,١ مقار الأمم المتحدة وشبكتها العالمية لقد توقع مؤسسو الأمم المتحدة أن يصبح مجلس الأمن الهيئة الرئيسية للمنظمة، لأنها كانت مصممة للحفاظ على السلام وكان أعضائه الدائمين من القوى العظمى المنتصرة التي كانت متحالفة خلال الحرب العالمية الثانية. وهي الجهة الوحيدة المخولة حسب ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات، ولاسيما استخدام القوة. فالجمعية العامة، لا يمكن لها إلا أن تصدر توصيات.

على الرغم من توجهات مؤسسي الأمم المتحدة، إلا أن الجمعية العامة قد تولت مسؤوليات أوسع، مع استفادة دول الجنوب من- ميزة أعدادهم المتزايدة وفي ظل قاعدة الدولة الواحدة / صوت واحد في الجمعية العمومية- مما جعل هذه الدول توجه الأمم المتحدة في الاتجاهات الهامة بالنسبة إليهم. اليوم، ائتلاف دول عالم الجنوب، والتي تشكل ثلاثة أرباع عضوية الأمم المتحدة، تسعى لمقاومة هيمنة عالم الشمال. هذا التحالف يسعى لتوجيه الأمم المتحدة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، و تحتج عندما تفشل في احترام المصالح الخاصة بالجنوب.

إن ازدياد قوة الجمعية العامة قد لا تكون كافية لضمان سيطرة عالم الجنوب على جدول الأعمال، حيث لا تزال القوى العظمى الخمس الأصلية في مجلس الأمن تواصل إدارة الأمور- مع مهيمنة الولايات المتحدة ذات المكانة المحورية التي تمنحها النفوذ البارز. فقد قاومت الولايات المتحدة اقتراح عام ٢٠٠٥ بتوسيع مجلس الأمن إلى أربعة وعشرين عضوا لأن ذلك كان من شأنه أن يضعف القوة الأميركية، كما أنها رفضت توسيع استخدام حق النقض (الفيتو) والممنوح للقوى الخمس الكبرى الدائمة العضوية ليشمل أعضاء آخرين. في خطوة مماثلة للحفاظ على قوتها داخل الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٨ فاجأت الصين العديدين برفضها دعم محاولة الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

جدلية الموازنة ***Budget Controversy***

إن الاختلافات بين عالمي الشمال والجنوب حول الأولويات كما يراها كل منهما تظهر بوضوح في الجدل المحتدم حول ميزانية الأمم المتحدة. هذا الجدل يتركز على كيفية تفسير الأعضاء لميثاق المنظمة، الذي ينص على أن "نفقات للمنظمة يتحملها الأعضاء حسب الأنصبة التي تقررها الجمعية العامة"

تتكون ميزانية الأمم المتحدة من ثلاثة عناصر رئيسية: الميزانية الأساسية، ميزانية حفظ السلام، وميزانية البرامج الطوعية. تساهم الدول في البرامج الطوعية وبعض من أنشطة حفظ السلام على النحو الذي تراه مناسبا. الميزانية الأساسية وأنشطة حفظ السلام الأخرى تخضع إلى تقييم.

إن الآلية الدقيقة التي تم تحديدها للتقييم معقدة، ولكن تاريخياً كان التقييم وفقا لقدرة الدولة على الدفع. وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لديها أكبر الموارد تساهم بنسبة ٢٢ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بمساهمة صافية في عام ٢٠١١ قيمتها ٥٨٣ مليونا دولار تقريبا. بالمقابل ، فإن أفقر ٢٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة، أو ما مجموعه تسعة وثلاثين من الدول الأعضاء، تدفع الحد الأدنى أو ما نسبته (٠,٠٠١٪)، وبمساهمة فقط ٢٦,٤٨٥ دولار سنويا لكل منها وبإجمالي أقل من ٣ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لعام ٢٠١١.

في المقارنة، فتتحمل أغنى ٢٠ في المائة من الدول دفع أكثر من ٩٥ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لعام ٢٠١١. على الرغم من أن هذه الصيغة تتعرض للهجوم في العديد من الدول الغنية، فإنها لا تزال مقررة.

المقاومة لهذه الصيغة في الميزانية لتمويل أنشطة الأمم المتحدة كانت دائما موجودة. وزاد الأمر سوءً تدريجياً والسبب إلى حد كبير أنه عندما تقسم الجمعية العامة النفقات، فإنها تفعل ذلك وفقا لحكم الأغلبية. المشكلة هي أن أولئك الذين لديهم أكبر عدد من الأصوات (البلدان الأقل نموا) لم يكن لديهم المال، والبلدان الأكثر ازدهارا لم يكن لديها الأصوات.



Ban Ki-moon, 2007-present With a global reputation as someone who will do the right thing, he is one of the most popular leaders of the world.



Kofi Annan, 1996–2006 He had a quiet charisma, but the Iraq war and the oil-for-food scandal marred his second term.



Boutros Boutros-Ghali, 1992–1996 The United States dumped the acerbic and undiplomatic Egyptian after one turbulent term.



Javier Perez de Cuellar, 1982–1991 He quietly guided the organization out of Cold War paralysis and back into business.



Kurt Waldheim, 1972–1981 An effective bureaucrat, Waldheim is now



U Thant, 1961–1971 The placid Thant had a low profile but got flak for



Dag Hammarskjold, 1953–1961 The U.N.'s most effective leader. Hammarskjold died on



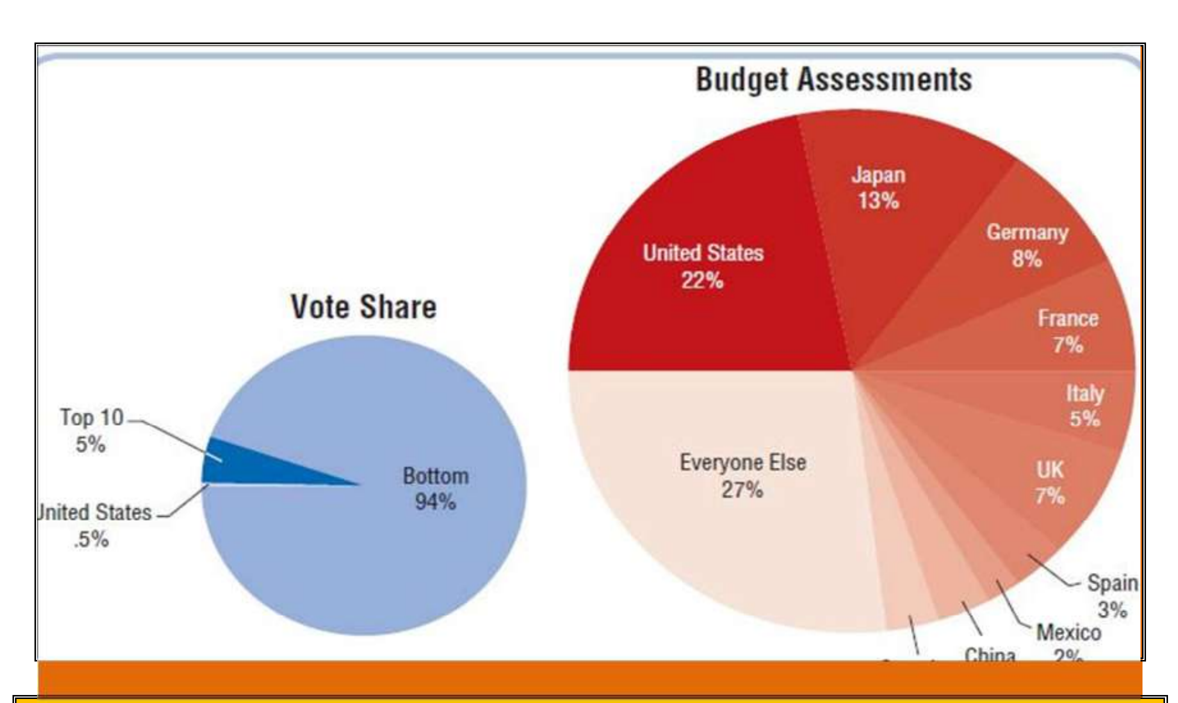
Trygve Lie, 1946–1952 The gruff politician helped create the organization

قادة الأمم المتحدة

لقد كان لقادة الأمم المتحدة والأمناء العامين للأمم المتحدة تأثير كبير في تشكيل استجابة الأمم المتحدة على مجموعة من المشاكل العالمية. يظهر هنا هو الأمين العام الحالي، بان كي مون، والسبعة أمناء العامين الذين سبقوه، ونبذة عن فلسفاتهم الإدارية أثناء تسلمهم ما وصفه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت "المهمة الأكثر أهمية في العالم."

اختلافات واسعة بدأت تتشكل- فأكبر المساهمون يسيطرون على فقط عشرة أصوات ولكنهم يدفعون ٧٣ في المائة من التكلفة، بينما يدفع الأعضاء الآخرون ٢٧ في المائة فقط من ميزانية الأمم المتحدة ولكنهم يسيطرون على ١٨٢ صوت (انظر الشكل ٢ ,٦). يتهم الأعضاء الأثرياء إجراءات الميزانية الحالية بأنها مأسسة لنظام ضرائب بدون تمثيل عادل. ويواجه النقاد بالحجة القائلة بأنه من النزاهة والعدالة، وجوب تحمل الأعضاء من القوى العظمى المسؤوليات المالية بما يتناسب مع ثرواتهم ونفوذهم.

المسألة، بالطبع، ليست مجرد المال، مع أنها جزئيا كذلك. "الأمم المتحدة وجميع وكالاتها وصناديقها تنفق حوالي ٣٠ مليار دولار سنويا، أو حوالي ٤ دولار لكل من سكان العالم، وهذا هو مبلغ صغير جدا بالمقارنة مع معظم ميزانيات الحكومات وأنه أقل من ثلاثة في المائة من الإنفاق العسكري العالمي. "وعلى سبيل المقارنة، في بداية عام ٢٠١١، كان الإنفاق العسكري العالمي ١,٥٣ تريليون دولار- والتي تبلغ في المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الإنفاق ٢٢٥ دولار (Global Policy Forum, 2011; SIPRI, 2010). الخلاف في الرأي حول ما هو المهم وأي الدول يجب أن تستحوذ على النفوذ السياسي هي القضية الحقيقية. تجادل الدول الفقيرة بضرورة تحديد مستويات الإنفاق على أساس الحاجة بدلاً من مصالح الدول الغنية، بينما المساهمون الرئيسيون لا يرغبون بدفع تكاليف البرامج التي يعارضونها. في بداية عام ٢٠١١، تجاوزت المستحقات المتأخرة على الأعضاء إلى الميزانية الأساسية للأمم المتحدة ٣٤٨ مليون دولار، منها ٨٠ في المائة مستحقة على الولايات المتحدة (Global Policy Forum, 2011).



الشكل ٦,٢ محاربة خلل الميزانية على الرغم من أن كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة لديه قدرة تصويت متساوية، إلا أن البعض ينظر إليه بأنه أكثر قدرة على الدفع من غيره. كما هو مبين، كان للولايات المتحدة، في عام ٢٠١١ صوت واحد- أي بوزن تصويتي يصل فقط إلى نصف بالمائة من مجموع الأصوات- وجرى إلزامها بما يساوي٢٢ في المائة من إجمالي مستحقات الأمم المتحدة. يساهم هذا الاختلال العميق لاهتمام القوى العظمى "بأولويات الأمم المتحدة، وكفاءتها الإدارية، ومصروفاتها، وأدى ذلك إلى العديد من النزاعات المريرة مع القوى الصغيرة على القضايا التي ينبغي أن تكون محور اهتمام وموارد التابعة الأمم المتحدة.

التحديات المستقبلية *Future Challenges*

لا يزال مستقبل الأمم المتحدة غير مؤكد، فالمشاكل المالية المستمرة تجعلها دون الموارد الضرورية لمواجهة المشاكل العالمية والاضطلاع بالمسؤوليات المسندة إليها. ومع ذلك، فتاريخ الأمم المتحدة الناجح في التكيف التنظيمي تجاه التحديات، يعطي أنصارها أسباب للتفاؤل بشأن احتمالات المنظمة الطويلة الأجل لترقى إلى توقعات صانعيها الذين أعطوها وبشجاعة، سلطة مواجهة مشاكل العالم (انظر نظرة أقرب: تدخل الأمم المتحدة الإنساني). على الرغم من بعض المقاومة من قبل أعضاء عالم الجنوب التي تخشى أن الأمين العام بان كي مون قد ينحني إلى ضغط كبار المانحين ويعرض مصالح القوى الصغيرة للخطر، ألا أنها ومنذ العام ٢٠٠٦، قامت الأمم المتحدة بإجراء سلسلة من الإصلاحات لتغيير الإجراءات الإدارية و جعل توظيفها وعقودها، ومسؤوليات التدريب لديها تتماشى مع المسؤوليات الجديدة الضخمة. وتشمل هذه الإصلاحات حماية "للمخبرين" الذين يبلغون عن الفضائح، كسياسة لمكافحة الاحتيال والفساد، وبناء معيار موحد لقواعد السلوك لحفظ السلام لمنع الاعتداء الجنسي، وتوسيع متطلبات الإفصاح المالي لكبار المسؤولين. هذه الإصلاحات واسعة النطاق أيضا ساهمت في خفض التكاليف الإدارية للأمانة بمقدار الثلث، من ٣٨ في المائة من الميزانية الأساسية إلى ٢٥ في المائة، ووضع ما تم توفيره في صندوق للتنمية للدول الفقيرة.

من المرجح أن تظل الأمم المتحدة ساحة للمناورات الساخنة بين الدول الأعضاء والتكتلات العالمية، وهذه حقيقة ستؤدي إلى تقويض قدرتها على حل المشكلات العالمية الجديدة. وكثيرا ما اتهمت الأمم المتحدة بشكل غير عادل بالفشل بينما ينتمي الفشل الحقيقي لأعضائها، لاسيما الأعضاء من عالم الشمال. "تلك القوى نادرا ما تكون على استعداد لإعطائها الموارد الكافية لها، والاهتمام والقوة على الأرض لإنجاز الأهداف الطموحة التي حددت لها" ***(Fukuyama, 2008, p. 14)***. وعلاوةً على ذلك، غالبا ما واجهت الأمم المتحدة مهام صعبة جدا لم تتمكن الدول من حلها بمفردها. كما لاحظ الأمين العام السابق يو ثانت، "المشاكل الكبرى عادة ما تأتي إلى الأمم المتحدة لأن الحكومات لم تتمكن من التفكير في أي شيء آخر للقيام به. الأمم المتحدة هي مكب المشاكل الأخير، الملاذ الأخير، فأنه ليس من المستغرب في كثير من الأحيان أن تلام المنظمة لفشلها في حل المشاكل التي كانت قد وجدت بالفعل غير قابلة للحل من قبل الحكومات".

في التحليل النهائي، لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون أكبر من الولاية والسلطة التي تمنحها إياها الدول الأعضاء. حتى الآن كما يشير أنصارها، لا تزال الأمم المتحدة "المنتدى من خيار للتفاوض حول النظام وتعزيز القواعد والمعايير لمواجهة التحديات المعاصرة المتنازع عليها" ***(Thakur and weis, 2009, p. 18)***. من منظور البنائية، تستند الأمم المتحدة في شرعيتها على تمثيلها للإرادة المشتركة للدول و"في بعض الحالات، فالأمم المتحدة حتى أنها تدعي تمثيل الإرادة الجماعية للإنسانية" ***(Ellis, 2009, p. 4)***.

على هذا الأساس، فإن الأمم المتحدة هي في وضع جيد لصياغة سياسات ذات أهمية وتطبيق على المستوى العالمي، كما تبين في نجاحها في فضح منتهكي حقوق الإنسان من خلال قرارات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (**Lebovic and Voeten, 2009**)، وجهودها لمكافحة الأوبئة العالمية مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (**Thakur and weis, 2009**)، ودورها في تعزيز تدابير بناء الثقة والتي تعمل على أكثر من مجرد منع الصراع ولكن في الواقع قد شجعت الأعضاء لمناقشة استباقية لشكاواهم والعمل من خلالها(**Shannon, 2009**). على الرغم من عيوبها الكثيرة، هناك حاجة ماسة جدا للأمم المتحدة. "فقط منظمة عالمية قادرة علٍى مواجهة التحديات العالمية،" لاحظ الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان. "عندما نعمل معا، نحن أقوى وأقل عرضة للمآسي الفردية.

نظرة عن قرب: تدخل الأمم المتحدة الإنساني

A Closer Look: The United Nations And Humanitarian Intervention

في ١٧ مارس ٢٠١١، أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا يجيز التدخل العسكري الدولي في ليبيا. بغرض صريح وهو حماية المدنيين المعرضين للهجوم من قبل حكومة الزعيم الليبي معمر القذافي، شملت الإجراءات الصرح بها غارات جوية وتكوين منطقة حظر للطيران، لكنها استبعدت الاحتلال بالقوة. وقد رعت لبنان القرار ، وحصل على دعم قوي من قبل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. ومما زاد من الشرعية الدولية للقرار، أن دعمت أيضا عمليات منطقة حظر الطيران منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ما أن بدأت قوات التحالف هجومها، حتى اندلع النقاش حول ما إذا كان قرار الأمم المتحدة الذي أمر القذافي بإنهاء قتل المدنيين حالاً، قد طبق بشكل صحيح في ليبيا (**Bajoria, 2011**). رأى أنصار القرار أن إجراءات التحالف تعد انتصارا لمبدأ مسؤولية الحماية ، والذي اعتمد بالإجماع من قبل أعضاء الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. المبدأ يدعو إلى تدخل المجتمع الدولي في حالة فشل الدولة في حماية مواطنيها المدنيين من جرائم الحرب والتطهير العرقي والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية. وكانت إجراءات التحالف أيضا متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة، التي ترى في حماية حقوق الإنسان من مسؤوليات المجتمع العالمي. "التدخل العسكري الدولي في ليبيا ليس قصف من أجل الديمقراطية أو متعلق برأس معمر القذافي" أوضح وزير الخارجية الاسترالي السابق غاريث ايفانز. "قانونيا ومعنويا وسياسيا وعسكريا هناك مبرر واحد: حماية الناس في تلك الدولة." ومع ذلك، فقد جادل النقاد بأن التدخل العسكري في ليبيا كان لأسباب سياسية، وليس لأغراض إنسانية بحتة. ويتساءلون لماذا لم تتخذ إجراءات مماثلة عندما اندلع العنف السياسي في وقت لاحق في اليمن والبحرين، وفي الدول التي تمر بأزمات إنسانية حادة مثل الكونغو وساحل العاج. إن العمل بأي دافع خارج إطار الأسباب الإنسانية يبدو في تناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يقوم على مبدأ السيادة ويحظر التدخل بالقوة التي تنتهك الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لأية دولة.

ما رأيك؟

١. في أزمة إنسانية، وينبغي استبدالها مبدأ السيادة من قبل مسؤولية حماية؟
٢. إذا كان الأمر كذلك، فمن ينبغي أن يتدخل؟
٣. هل لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السلطة أو الشرعية في إصدار هذه القرارات
٤. هل تعتقد أن قرار التدخل كان صائبا في الحالة الليبية؟

منظمات حكومية دولية بارزة ذات صبغة عالمية أخرى ***Other Prominent Global IGOs***

أبعد من الأمم المتحدة، هناك وبكل معنى الكلمة، المئات من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تنشط على الصعيد الدولي. سيتم وبإيجاز إلقاء نظرة على ثلاثة من أبرز هذه المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وكلها متخصصة في تركيزها على الاقتصاد السياسي العالمي: منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. من الملاحظ أنه تم إنشاء كل من هذه المنظمات الحكومية الدولية من قبل القوى العظمى استجابة لاحتياجات القوى العظمى لنظام اقتصادي دولي مستقر، حتى لو تضمن ذلك التضحية الطوعية بالسيادة. لماذا، قد يتساءل المرء، قد تتخلي الدول عن بعض من استقلالها الذاتي المستقل، حيث سيؤدي ذلك إلى فقدان بعض من سيطرة تلك الدول على مصيرها؟ السبب الرئيسي هو أن التعاون المتعدد الأطراف تمكن تلك الدول المتعاونة في الحصول على الفوائد التي لن تحصل عليها بخلاف ذلك. إنشاء نظم دولية (قواعد متفق عليها من قبل مجموعة من الدول من أجل تنظيم آفاق التعاون بينهم)، وكذلك المؤسسات الحكومية الدولية المخولة بالإدارة العالمية يمكن أن تكون مفيدة. المشاكل المشتركة في كثير من الأحيان لا يمكن أن تدار من دون التعاون المتعدد الأطراف. التدابير من جانب واحد في العديد من القضايا فالتصرف بشكل مستقل حتى من قبل القوة العظمى الأقوى ببساطة لن ينجح.

منظمة التجارة العالمية ***The World Trade Organization***

متذكرة المصاعب الناجمة عن الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، فقد سعت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء المؤسسات الاقتصادية الدولية التي من شأنها أن تمنع كساد آخر وتعمل على توسيع التجارة العالمية. أحد المؤسسات المقترحة كان منظمة التجارة الدولية (***ITO***)، في البداية، كانت الصورة المرسومة عنها أن تكون وكالة متخصصة ضمن الإطار العام للأمم المتحدة. وبينما كانت مفاوضات منظمة التجارة الدولية المتوقع إنشائها قد أخذت وقتاً طويلاً بدون نتائج، حث العديد من الناس بضرورة اتخاذ إجراءات فورية. فوافقت ثلاثة وعشرين دولة كانت مجتمعة في جنيف في عام ١٩٤٧ على عدد من الامتيازات الجمركية الثنائية بين أي دولتين. وتم كتابة هذه المعاهدات في الوثيقة الختامية التي تمت تسميتها بالاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، والتي كان يعتقد أصلا أنها عبارة عن ترتيب مؤقت حتى ظهور منظمة التجارة الدولية على أرض الواقع.

عندما تبين أن اتفاق نهائي بشأن منظمة التجارة الدولية بعيد المنال، وفرت الجات آلية لاستمرار المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن خفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز أمام التجارة. على مدى العقود القليلة التالية، عقدت ثماني جولات من المفاوضات لتحرير التجارة. وفقا لمبدأ عدم التمييز، كان على أعضاء الجات إعطاء نفس المعاملة لبعضهم البعض كما يعطون شريكهم التجاري "الأكثر تفضيلا".

في ١ يناير ١٩٩٥، حلت منظمة التجارة العالمية (***WTO***) مكان الجات. على الرغم من أنها لم تكن بالضبط ما تم تصوره حول منظمة التجارة الدولية مباشرة الحرب العالمية الثانية، فإنها مع ذلك تمثل الطموح الأعلى بالتعهد للحد من الرسوم الجمركية في حينه. خلافا لاتفاقية الجات، فمنظمة التجارة العالمية كانت ولا تزال منظمة حكومية دولية كاملة مع إجراءات رسمية لصنع القرارات. لأنه أنيط بها إدارة المنازعات الناشئة عن شركائها التجاريين، فأعطيت منظمة التجارة العالمية السلطة لفرض قواعد العمل التجاري والفصل في المنازعات التجارية.

منظمة التجارة العالمية تسعى الآن لتجاوز المصفوفة القائمة من اتفاقيات للتجارة الحرة بين أزواج من الدول وداخل مناطق معينة أو كتل للتجارة الحرة واستبدالها بنظام متكامل وشامل في جميع أنحاء العالم من التجارة الليبرالية الحرة. تشكل هذه الأجندة الليبرالية تهديدا لبعض الدول. في قلب شكواهم هي اتهام منظمة التجارة العالمية بتقويض سيادة القانون التقليدية التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، بما في ذلك إدارة الممارسات الاقتصادية داخل الدول وضمن الإقليم الواقع تحت سيطرتها. ومع ذلك، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن منظمة التجارة العالمية تطورت كنتيجة لاتفاقات طوعية توصلت فيه الدول إلى التخلي عن بعض من حرية قرارهم السيادي، ضمن قناعة بأن تجمع السيادة هذا من شأنه أن تنتج مكاسب أكثر من الخسائر. ومع ذلك، فتنتقد منظمة التجارة العالمية لأن "هناك القليل من الأدلة الديمقراطية داخل عمليات منظمة التجارة العالمية" (***Smith and Moran, 2001***). كثير من سياساتها مدبرة من قبل أعضائها الأقوى وذلك خلال الاجتماعات غير الرسمية التي لا تشمل العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية.

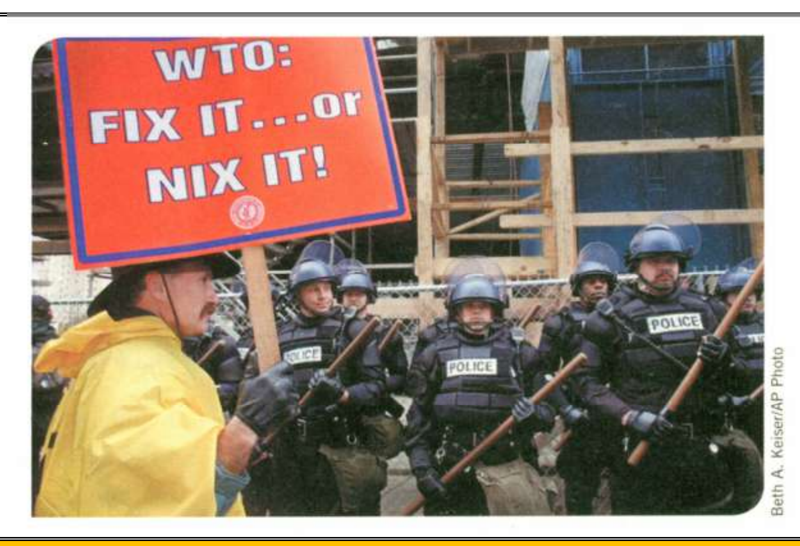
البنك الدولي ***The World Bank***

أنشئ في يوليو ١٩٤٤ في مؤتمر الأمم المتحدة للنقد والتمويل الذي عقد في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير، حيث حضرت أربعون دولة ، أنشئ البنك الدولي أو (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) في الأصل لدعم جهود إعادة الإعمار في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. على مدى العقد المقبل، حولت اهتمامها من البنك الدولي لإعادة إعمار المساعدة التنموية. لأن الدول جنوب الكرة الأرضية غالبا ما يجدون صعوبة الاقتراض من المال لتمويل مشاريع تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، والبنك يقدم لهم القروض مع انخفاض أسعار الفائدة وخطط سداد أطول مما كان يمكن أن يحصل عادة من البنوك التجارية. "من يوليو ٢٠٠٨ حتى يوليو ٢٠١٠، ارتبطت مجموعة البنك الدولي ٨٩ مليار دولار إلى البلدان النامية مثل التجارة، والتمويل، والاستثمار التي غذت نموها انخفض بشكل حاد، مما يعرض عدة عقود قيمتها من مكاسب التنمية بشق الأنفس" (***World Bank, 2010***).

إدارياً، تقع في نهاية المطاف سلطة صنع القرار في البنك الدولي في مجلس المحافظين، ويتألف من محافظ ومناوب يعينهما كل من ١٨٥ بلدا عضوا في البنك. حاكم هو عادة وزير دولة عضوا في التمويل أو مسؤول ما يعادلها. ويجتمع المجلس سنويا في البنك واشنطن العاصمة، المقر الرئيسي لوضع توجهات السياسة والمسؤولية مندوب لعمليات روتينية من الضفة إلى أربعة وعشرين ادارة مجلسها التنفيذي. والدول الخمس التي تمتلك أكبر عدد من الأسهم في رأس المال للبنك الدولي (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا، والمملكة المتحدة) تعين مديريها التنفيذيين لدى البنك. أما المدراء التنفيذيون المتبقون إما يتم تعيينهم كما (المملكة العربية السعودية)، أو ينتخبون من قبل دولهم (الصين، روسيا، وسويسرا)، أو تنتخبهم مجموعات من الدول. يقر نظام التصويت القائم على الاختلافات في الوزن التصويتي بين الأعضاء حسب نسبة المساهمة في البنك وكما يحمي هذا النظام مصالح القوى العظمى التي تقدم مساهمات كبيرة لموارد للبنك الدولي. إذا تغير الوضع الاقتصادي لدولة ما مع مرور الوقت، يتم ضبط الحصة المتاحة لها ومخصصاتها من الأسهم والأصوات والتي ستتغير وفقا لذلك.

على مر السنين، فإن كلا من الصورة الذاتية وعمليات البنك الدولي قد تغيرت- من منظمة حكومية دولية ذات اختصاص مالي بحت إلى أن أصبحت الآن جهة مساعدة في التخطيط التنموي والتدريب. إن نجاح البنك الدولي في مجابهة الفقر يعود، جزئياً إلى تقديمه لبرامج إستراتيجية الحد من الفقر التي تشمل مدخلات من الفقراء أنفسهم (***Blackmon, 2008***). كما شارك البنك الدولي على نحو متزايد في ترتيبات تكوين تجمعات مالية (كونسورتيوم) لتمويل مؤسسات الإقراض الخاص، بينما يصر على أن الإصلاحات الديمقراطية تعتبر شروط للحصول على المساعدة الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، مع الاتهام بالرشوة وفرض العمولات، والاختلاس التي وجهت ضد مشاريع البنك الدولي، من بناء الطرق في كينيا لبناء السدود في ليسوتو، جعل آخر ثلاثة رؤساء للبنك (جيمس ولفنسون، بول وولفويتز وروبرت زوليك) يصرون على الإصلاحات الموجهة لمكافحة الفساد أيضا.

على الرغم من نيته إقراض أكثر من ٥٥ مليار دولار للدول في عالم الجنوب بحلول عام ٢٠١٢، إلا أن البنك الدولي غير مهيأ لتلبية جميع احتياجاته في المساعدة المالية للدول النامية. سداد القروض بالعملات الصعبة فرضت أعباء خطيرة على دول الجنوب الفقيرة والمثقلة. ومع ذلك، فإن أوجه القصور في البنك الدولي قد تم تعويضها جزئياً من خلال إنشاء منظمة حكومية دولية أخرى للإقراض ، صندوق النقد الدولي.



الغضب ضد المؤسسات التي ترمز إلى العولمة. في الماضي القريب، استهدف المتظاهرون الاجتماعات لاثنتين من للمنظمات الحكومية الدولية رفيعة المستوى- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. الصورة هنا لواحدة من هذه الفورات، عندما أدى اجتماع منظمة التجارة العالمية إلى تشكيل وحشد ائتلاف واسع من المنظمات غير الحكومية في انتقاد تأثير العولمة الاقتصادية. إلا أنه في السنوات الأخيرة، قد انخفض عدد المظاهرات. أستاذ العلوم السياسية دانيال دريزنر ***Drezner (2010 c)*** يخمن أن هذا قد يكون راجعا إلى دور مثير للجدل للتمويل العالمي (بدلا من التجارة) في الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والركود العالمي اللاحق، فضلا عن عدم قدرة منظمة التجارة العالمية إلى صنع المزيد من تدابير التحرير التي قدمت لأول مرة في عام ٢٠٠١ في المؤتمر الوزاري الرابع الذي عقد في الدوحة في قطر.

صندوق النقد الدولي ***The International Monetary Fund***

قبل الحرب العالمية الثانية، كان المجتمع الدولي يفتقر إلى آلية مؤسسية لإدارة عملية تبادل الأموال عبر الحدود. في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، كانت الولايات المتحدة المحرك الرئيسي في إنشاء صندوق النقد الدولي، المنظمة الحكومية الدولية العالمية حقا والمصممة للحفاظ على استقرار صرف العملات من خلال تشجيع التعاون النقدي الدولي وبناء عمليات صرف منظمة ويعمل الصندوق بمثابة الملاذ الأخير للإقراض بالنسبة للدول التي تعاني من أزمات مالية.

صندوق النقد الدولي هو الآن إحدى الوكالات المتخصصة الستة عشر داخل منظومة الأمم المتحدة. لكل دولة عضو في صندوق النقد الدولي من يمثلها في مجلس إدارته، الذي يجتمع سنويا لإصلاح السياسة العامة، ويتم إدارة الأعمال اليومية من قبل المجلس التنفيذي المكون من اثنين وعشرين عضوا ويرأسه المدير العام، والذي يشغل أيضا منصب الرئيس الإداري للموظفين الذين يقرب عددهم من ٢٠٠٠ موظف.

يحصل صندوق النقد الدولي على الأموال الموظفة فيه من الدول الأعضاء فيه والبالغ عددهم الآن ١٨٧. وتستند المساهمات على نظام الحصص التي تعين وفقا لدخل الدولة الوطنية، واحتياطييها النقدي، وعوامل أخرى تؤثر على قدرة كل عضو في المساهمة. في هذه الطريقة، يعمل صندوق النقد الدولي كاتحاد إئتماني يتطلب من كل مشارك المساهمة في مجموعة مشتركة من الأموال التي يمكن أن تقترض عندما تدعو الحاجة لذلك. عملية التصويت في صندوق النقد الدولي تتم وفقا لمساهمة الدولة النقدية ، التي تعطي أصوات أكثر للدول الأكثر ثراء.

يضع صندوق النقد الدولي شروط صارمة على قروضه (انظر الجدل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وسياسات التكيف الهيكلي:؟ هل "العلاج" أسوأ من "المرض" في الفصل العاشر)، مما أدى إلى توجيه انتقادات عديدة له ، حيث تم ربط برامج قروض صندوق النقد الدولي بتباطؤ النمو الاقتصادي ***(Vreeland, 2003)***، فضلا عن الارتفاع في مستويات انتهاك حقوق الإنسان ***(Abouharb and Cingranelli, 2007)***. جوزيف ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي، يشكو من أن هذه السياسات تؤدي إلى نتائج مخيبة للآمال لأنها ترتكز على عقيدة السوق الحرة التي تتنكر للسياقات الاجتماعية والثقافية الفريدة من نوعها في الدول التي تطبق فيها. ونظراً لتنوع عالم الجنوب ، ينبغي لاستراتيجيات التنمية في المستقبل أن تتجنب التوجهات المتكلفة للعالمية وسياسات (حجم واحد يناسب الجميع). ما يصلح في دولة ما قد يكون غير عملي أو غير مرغوب فيه في دولة أخرى.

المنظمات الحكومية الإقليمية

Regional Intergovernmental Organizations

إن لعبة الشد و الجذب بين الدول ومجموعات الدول في إطار الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي هي تذكير بمبدأ أساسي وهو أن المنظمات الحكومية الدولية تدار من قبل الدول التي تنضم إليها. وهذا يحول وبشدة دون قدرة المنظمات الحكومية الدولية في الترفع فوق المنافسة بين الدول والسعي بشكل مستقل لتحقيق أهداف هذه المنظمات. ولأنها لا تستطيع التصرف بصورة مستقلة وتفتقر إلى الشرعية والقدرة على الحكم العالمي المستقل، كثيرا ما ينظر إلى المنظمات الحكومية الدولية العالمية من منظور واقعي كأدوات للسياسات الخارجية للدول الأعضاء كساحات للنقاش أكثر من كونها لاعب دولي مستقل من غير الدول. عندما تهيمن الدول على منظمات دولية عالمية كالأمم المتحدة، فإن آفاق التعاون الدولي سينخفض، وذلك كما تؤكد الواقعية، بسبب خشية الدول من المنظمات المتعددة الأطراف التي قد تقوض مصالحهم الوطنية الحيوية. وهذا يحد من قدرات المنظمات الحكومية الدولية لصنع قرار متعدد الأطراف ويعمل على رسم التغير العالمي.

بالمقابل، فرضية مضادة منبثقة من النظرية الليبرالية تقول: أن التعاون بين الدول القوية ممكن وأن المنظمات الدولية تساعد في إنتاج ذلك التعاون. من هذا المنظور، "في واقع عالم مترابط التهديدات العابرة للدول بكل بساطة: عليك أن تتعاون مع الآخرين لحملهم على التعاون معك" *(Johns et al., 2009, p. 5)*. وجهة النظر هذه وثيقة الصلة بالمنظمات الحكومية الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأوروبي. يعتبر الاتحاد الأوروبي نموذجاً للمنظمات الحكومية الإقليمية الأخرى لمحاكاته كما يعتبر أكبر مثال في العالم للتعاون السلمي عبر الحدود منت مجتمع أمني متكامل مع اقتصاد واحد. وبالإضافة إلى ذلك، فإخلاص الاتحاد الأوروبي إلى الحكم الديمقراطي الليبرالي و السوق الرأسمالية الحرة ، فضلا عن تركيزه على البحث عن طريق ثالث لتخفيف المعاناة الإنسانية، مهد لنهج تسعى المنظمات الحكومية الإقليمية الأخرى للعمل فيه.

الإتحاد الأوروبي *The European Union*

إن الاتحاد الأوروبي ليس بالمعنى الدقيق للكلمة، منظمة فوق وطنية قائمة بذاتها وتقوم بالإدارة الجماعية للشؤون الداخلية والخارجية الأوروبية. إنما يتعايش الاتحاد الأوروبي مع عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية الأوروبية الأخرى التي تتداخل معه والتي تشاركه في عملية اتخاذ القرارات. بطبيعة الحال، تقف كل من منظمة الأمن والتعاون ومجلس أوروبا على قدم المساواة كمؤسسات إقليمية أوروبية شريكة مع الإتحاد الأوروبي، وكلها بدون أي خطوط فاصلة. جميعها مصمم لإدارة الأمن الإقليمي وتعزيز حقوق الإنسان للأقليات من خلال الديمقراطية. في هذه الشبكة المتداخلة التخصص من المنظمات الحكومية الدولية الأوروبية، يبرز الاتحاد الأوروبي كمثال رئيسي لمنظمة قوية حولت نفسها من منظمة ذات غرض واحد إلى الفاعل غير حكومي متعدد الأغراض.

توسع الإتحاد الأوروبي والتكامل السياسي *EU Expansion and Political Integration*

تقول البنائية إن الأفكار لها نتائج. والأفكار الكبرى غالبا ما تأتي من التجارب والأزمات المؤلمة، كالحروب المدمرة. وهذا ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية. فاقتنع زعماء أوروبا بخطة جريئة لإزالة لعنة الحرب بمهاجمة حوافز الحرب. وبرنامجهم الإصلاحي كان يرمي إلى تحقيق التكامل السياسي في أوروبا من خلال بناء مؤسسة فوق وطنية جديدة تتجاوز دول أوروبا منفردة – وذلك للوصول، على أقل تقدير، إلى تحول في العلاقات الدولية من أدوات للدول على مؤسسات أكبر منهم.

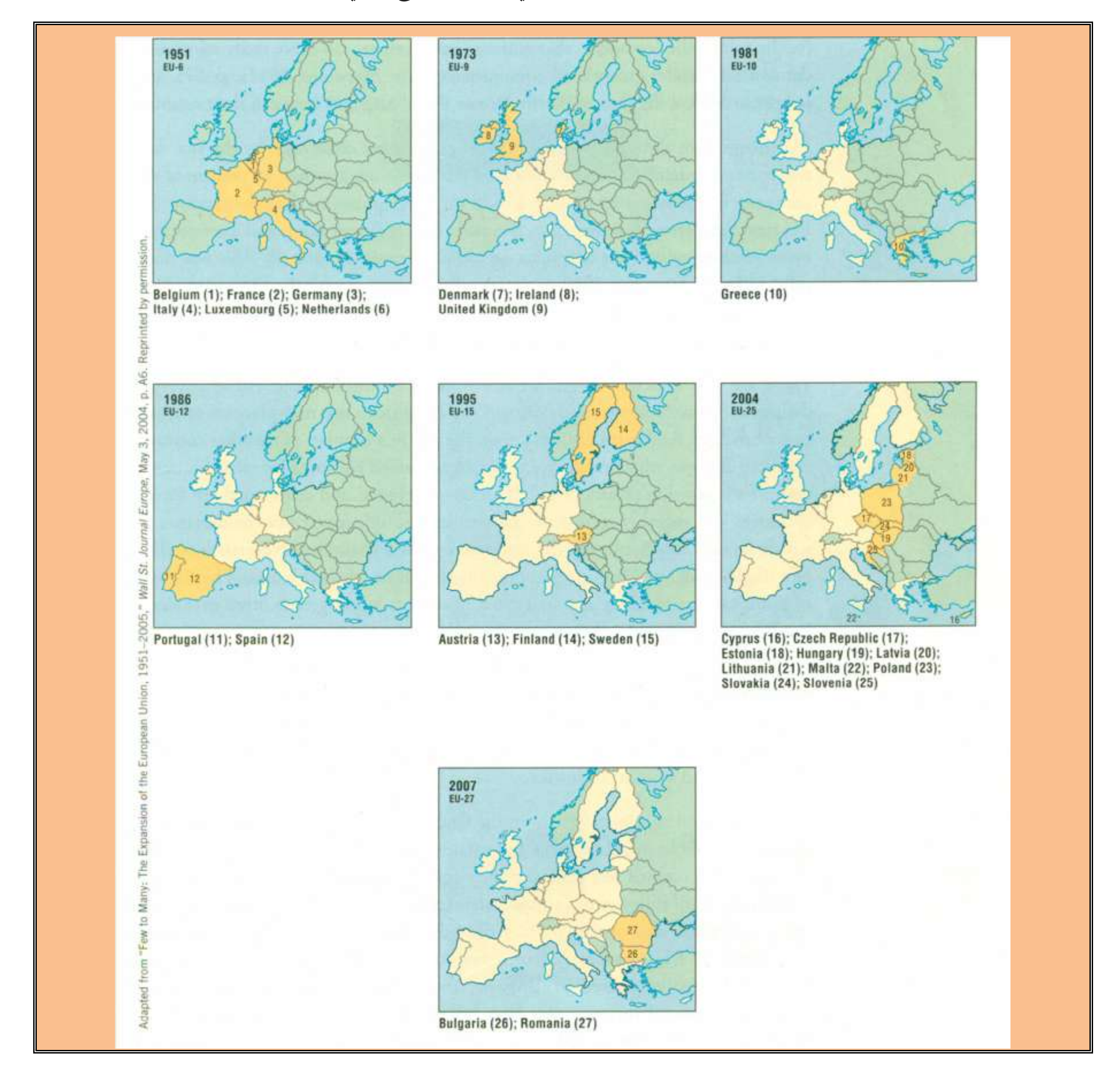
بدأت عملية التكامل الأوروبي مع إنشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبي في عام ١٩٥١، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٥٧. هذه المبادرات تركزت في البداية على تنمية التجارة. منذ أواخر الستينات، تقاسمت الثلاث جماعات منظمة مشتركة، ومن خلال خطوات متتالية، وتوسيع مهام الاتحاد الأوروبي أصبح يطلق عليها "الجماعة الأوروبية". نمت عضويتها، وتوسع نطاقها

الجغرافي كما توسع الاتحاد الأوروبي في سلسلة من موجات ازدياد العضوية لتشمل خمسة عشر بلدا بحلول عام ١٩٩٧: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، لوكسمبورغ، وهولندا (الستة المؤسسون)؛ الدانمرك، ايرلندا، والمملكة المتحدة (الذين انضموا في عام ١٩٧٣)؛ اليونان (١٩٨١)؛ البرتغال وإسبانيا (١٩٨٦)، والنمسا، وفنلندا، والسويد (١٩٩٥). وفي عام ٢٠٠٤، وصل الاتحاد الأوروبي إلى قمة جديدة في مساره نحو التوسع عندما رسميا دخل عشرة أعضاء جدد (جمهورية التشيك وسلوفاكيا واستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفينيا، والجزء الواقع تحت السيطرة اليونانية من قبرص). وأضاف هذا التوسع الجريء خمسة وسبعين مليون شخص مكوناً كتلة السوق الحرة الأكبر في العالم، وحول وجه أوروبا من خلال إنهاء الانقسام في القارة. وتتابعت عملية التوسع عندما انضمت بلغاريا ورومانيا في عام ٢٠٠٧، ليصل حجم الاتحاد الأوروبي إلى ٢٧ عضوا (انظر الخريطة ٢ , ٦).

مزيد من التوسع ما زال ممكن، حيث إجراءات القبول لعضوية جديدة محتملة تجري حاليا لكل من كرواتيا وتركيا، ودول أخرى في غرب البلقان تضغط للحصول على العضوية في المستقبل. في يوليو ٢٠٠٩، تقدمت أيسلندا بطلب العضوية مع تاريخ مستهدف للقبول في الكتلة في العام ٢٠١١. إلا أنه في تقرير صادر عن البرلمان الأوروبي في نيسان ٢٠١١، والذي رحب بالفرصة المتاحة لإضافة أيسلندا إلى الاتحاد الأوروبي، لكنه لاحظ بقاء بعض القضايا الحساسة مثل صيد الحيتان – المحظورة في الاتحاد الأوروبي – ومواصلة أيسلندا حماية أسواق منتجاتها الزراعية ومصائد أسماكها .

المزيد من التوسع ليس مجرد إجراء لزيادة العضوية؛ فقد أصبح سياسة خارجية تسعى إلى عملية تحويل المتقدمين من الخارج إلى دول أعضاء. فكما لاحظ كريستوف هليون *(Hellion, 2010, p. 6)*، وهو أستاذ في القانون الأوروبي، فقد سمح إجراء توسعة الاتحاد الأوروبي "لممارسة السلطة المعيارية، وتنظيم القارة في الصورة التي يراها." لا يزال التوسع مثير للجدل، حيث شهدت السنوات الأخيرة التأميم زحف حالة من القومية في هذه العملية، فالعقبات القانونية والسياسية التي تشكك في صدق ومصداقية التزامات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول التي تطمح إلى العضوية. "كما قد يعرض للخطر سلامة أحكام المعاهدات والصراع مع المبادئ الأساسية لقانون الاتحاد الأوروبي، وليس أقلها الهدف الأوروبي الأساس وهو (إعادة) توحيد بموجب معاهدة لشبونة" *(Hellion, 2010, p. 6)*.

هناك تحديات عديدة لاستمرار التوسع والتكامل. فمثلاً، احتمال انضمام تركيا ذات الحجم السكاني الضخم والمسلم إلى الاتحاد الأوروبي، يثير تساؤلات جوهرية حول هوية أوروبا. كما يشير أصحاب النظرية البنائية، الهويات تشكل الكيفية التي يتصور فيها المسؤولون مصالحهم، وبالتالي، كيف يتصرفون. إمكانية دخول تركيا، وربما دول أكثر بعداً واختلافا سيكون له آثار كبيرة على الطريقة التي يتصور فيها الكثيرون حول ماهية أوروبا، خاصة في الستة الغربيين المؤسسين للاتحاد الأوروبي.



خارطة ٢,٦: من القليل إلى الكثير: توسع الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي مثال رئيسي لتشكيل ونمو التكاملية لمنظمات حكومة إقليمية بسلطات فوق قومية. وقد نمت في سبع توسعات من ستة أعضاء في عام ١٩٥١ إلى سبعة وعشرين في عام ٢٠١١، كما هو موضح هنا، وتنتظر دورها كل من كرواتيا وتركيا، وغيرها. وقد مكن توسع الاتحاد الأوروبي لوضع نفسه أن يصبح قوة عظمى حقيقية (انظر الفصل ٤).

وقد انعكست هذه الميول القومية في المزيد من الداعوى إلى إعادة النظر في قواعد (شنغن) حيث سعى الآلاف من أبناء شمال أفريقيا للجوء خلال الاحتجاجات والعنف في "الربيع العربي" في العام ٢٠١١. فهددت أزمة الهجرة على إمكانية الإبقاء على منطقة شنغن الخالية من الحدود ، والتي ينظر إليها باعتبارها واحدة من

المشاريع الاتحادية العظمى لأنها تتيح حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي. إيطاليا وفرنسا، وبلجيكا في وقت لاحق، دعت إلى "إعادة النظر بالقواعد بحيث تستطيع الحكومات الوطنية وبسهولة إعادة فرض مزيد من الرقابة على الحدود" في ظل ظروف استثنائية (*The Economist, 2011a, p. 57*)، حيث سعت كل دولة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال أفريقيا فيما بين دولهم.

إن توسع الاتحاد الأوروبي من خلال التمدد شرقا أيضا يواجه تحدي حقيقة أن أحدث اثني عشر عضوا، ذوي إقتصادات مجتمعة بحجم أقل من ١٠ في المائة من اقتصاد الاتحاد الأوروبي بأكمله، فلديها اقتصاد أكثر فقراً وعدد سكان أصغر من الخمسة عشر عضوا السابقون في الاتحاد الأوروبي. لذلك، فهؤلاء الأعضاء الجدد لديهم احتياجات ومصالح يمكن أن تجعل من الصعوبة وعلى نحو متزايد التوصل إلى اتفاق بشأن القرارات المتعلقة بالسياسات. هذا كان واضحا بشكل كبير في اليونان في عام ٢٠١٠، حيث تفاوضت تلك الدولة مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على حزمة إنقاذ اقتصادية لمدة ثلاث سنوات، الأولى لدولة في منطقة اليورو، في مقابل تدابير تقشفية، مما أثار احتجاجات عنيفة قاتلة لأول مرة في اليونان منذ عشرين عاما.

وهناك أيضا مخاوف بشأن ضعف الأوضاع الاقتصادية وارتفاع العجز الحكومي في اسبانيا والمجر والبرتغال والعبء الذي قد يوضع على الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي. المشاعر المعادية لليورو آخذة في التزايد في عدد من الدول الأعضاء في شمال أوروبا، حيث تتزايد مقاومة دافعوا الضرائب لتمويل عمليات الإنقاذ لدول منطقة اليورو التي ضربتها الأزمة (*Ward, 2011*). إذا ألمانيا، فرنسا، وغيرها من دول أوروبا الشمالية انضمت معاً لمعارضة الأعضاء الجدد الأصغر حجما والأقل نموا، "ناد داخل نادي" قد يؤدي إلى تقسيم الاتحاد الأوروبي إلى ائتلافين متعارضين. ومع ذلك، فإن فكرة ، أوروبا موحدة ومتكاملة مقنعة لأولئك الذين يراودهم شبح القوميات الأوروبية والدول التي تقاتل بعضها البعض منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية قبل ١،٨٠٠عام

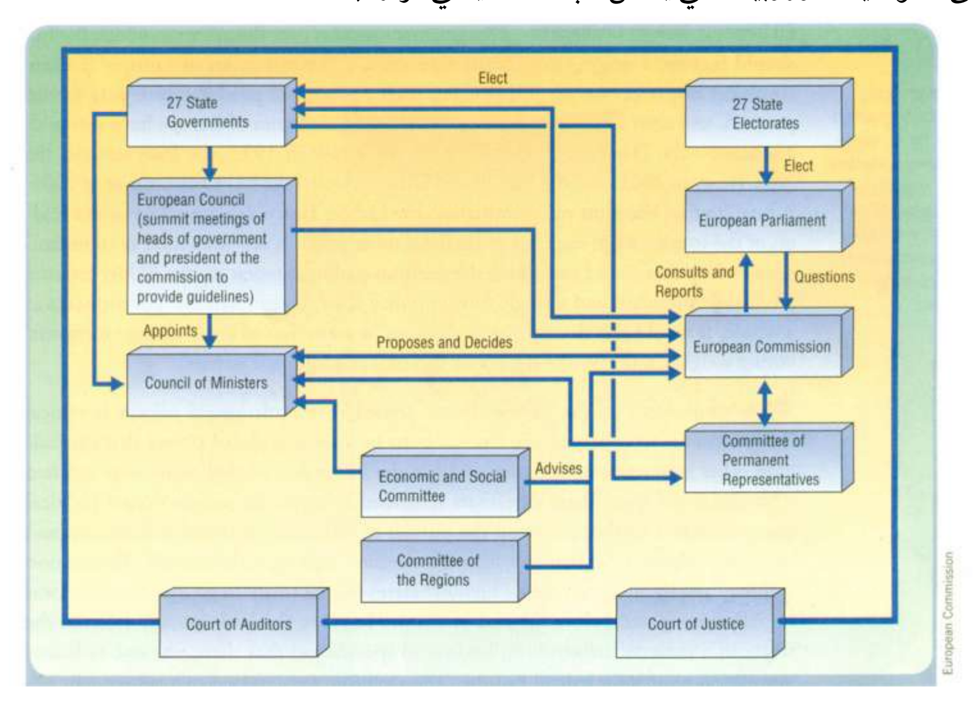
تنظيم الإتحاد الأوروبي وإدارته *EU Organization and Management*

مع نمو الاتحاد الأوروبي وتوسع سلطاته، تغيرت المؤسسات الحاكمة الرئيسية. كما هو مبين في الشكل ٣,٦، تضم منظمة الاتحاد الأوروبي مجلس الوزراء، والمفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل.

مجلس الوزراء، هو وحدة الإدارة المركزية في الاتحاد الأوروبي، تمثل فيه حكومات الدول الأعضاء ويحتفظ بالسلطة النهائية في القرارات المتعلقة بصنع السياسات. يحدد المجلس المبادئ التوجيهية للسياسة العامة للمفوضية الأوروبية والتي تتكون من ٣٢ مفوض (اثنان من كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وإسبانيا وواحد من كل من الدول الأعضاء الأخرى). عادة ما يتم ترشيح المفوضين من قبل الحكومات الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

ويجب أن تتم الموافقة عليهم من قبل البرلمان الأوروبي. مقرها في بروكسل، والمهام الرئيسية للمفوضية الأوروبية هي اقتراح قوانين جديدة للاتحاد الأوروبي، والإشراف على مفاوضات المعاهدات التي يعقدها الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ قرارات المجلس الأوروبي وإدارة ميزانية الاتحاد الأوروبي (والتي بخلاف تلك في معظم المنظمات الدولية، تستمد جزء من إيراداتها من مصادر لا تخضع لسيطرة الدول الأعضاء).

البرلمان الأوروبي ويمثل الأحزاب السياسية والرأي العام في أوروبا. وقد وجد منذ بداية رحلة أوروبا نحو التوحيد السياسي، على الرغم من أنه عند إنشائه كهيئة التشريعية، كان بالتعيين هذه بدلاً من الانتخاب، وكان لديه القليل من السلطات. لم يعد الحال كذلك. يتم اختيار البرلمان الأوروبي الآن بالانتخاب المباشر من قبل مواطنو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. والنواب الذين يزيدون على الست مائة، يناقشون القضايا في المقر الزجاجي الأثري في بروكسل وفي قصر البرلمان الفخم في ستراسبورغ بنفس الطريقة التي تعمل بها الهيئات التشريعية الوطنية في الدول الديمقراطية. و يشارك البرلمان الأوروبي السلطة مع مجلس الوزراء، ولكن نفوذ البرلمان ازداد مع مرور الوقت. فالنواب المنتخبون يقررون القوانين مع المجلس، ويقرون ميزانية الاتحاد الأوروبي، ويشرفون على المفوضية الأوروبية، التي يمكن للبرلمان أن يلغي قراراتها.



الشكل ٦,٣: التطور التدريجي للبنى الحكومية للاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو منظمة معقدة، بمسؤوليات مختلفة التي تقوم بها وحدات متعددة. يوضح الشكل المؤسسات الرئيسية والعلاقات فيما بينها وكيف تؤدي مجتمعة إلى قرارات وسياسات الاتحاد الأوروبي.

محكمة العدل الأوروبية في لوكسمبورغ أيضا ازدادت في الأهمية والسلطات مع تطور التكامل الأوروبي. منذ البداية، أعطيت المحكمة المسؤولية عن الفصل في الدعاوى والنزاعات بين حكومات الاتحاد الأوروبي وكذلك بين تلك الحكومات والمؤسسات الجديدة التي أنشأها الاتحاد الأوروبي. تفسر المحكمة قانون الاتحاد الأوروبي للمحاكم الوطنية في الدول، كما تفسر القواعد بشأن المسائل القانونية التي قد تنشأ داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتصدر قرارات بشأن القضايا المتعلقة بالأفراد المواطنين. حقيقة أن قراراتها ملزمة، يميز محكمة العدل الأوروبية من معظم المحاكم الدولية الأخرى.

تحديات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ***EU Decision- Making Challenges***

الخلاف لا يزال قائما حول المدى الذي ينبغي أن يصبح عليه الاتحاد الأوروبي موحداً، دولة واحدة عظمى بحق، "الولايات المتحدة الأوروبية". لا يزال النقاش أيضا على مدى وسرعة هذه عملية السيادة المجمعة ينبغي أن تمضي قدما، فالعديد من الجهود لمزيد من التكامل بين دول أوروبا لاقت مقاومة– لقد رفض الدنمركيون معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢، ورفض الأيرلنديون لمعاهدة نيس في العام ٢٠٠١، ورفض الفرنسيون والهولنديون دستور الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥. إلا أنه تم الاتفاق على المسودة النهائية لأحدث مبادرة، معاهدة لشبونة، من قبل قادة الدول الأعضاء السبع والعشرون في أكتوبر ٢٠٠٧. وقدمت على أنها معاهدة مؤسسية التي من شأنها تبسيط عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي من خلال إنشاء منصب رئيس متفرغ للإتحاد ومنسق واحد للسياسة الخارجية تمثل حكومات الاتحاد الأوروبي ككل. ومن شأنه أيضا تجاهل معارضة الدول في عدد من المجالات، وإجراء تعديلات على أحجام القدرة التصويتية للأعضاء ، وإعطاء صلاحيات إضافية للبرلمان الأوروبي.

بينما جادل أنصار معاهدة لشبونة بأن الإصلاح المؤسسي أمر بالغ الأهمية إذا كانت أوروبا ستواصل التوسع وأن تكون قوة عالمية موحدة يمكنها أن توازن القوى الكبرى الأخرى، إلا أن المقاومة داخل الاتحاد الأوروبي أشارت إلى أن العديد كانوا راضين عن الوضع الراهن. وأبقى هؤلاء الناقدون على ممانعة مواصلة تعميق التكامل السياسي وما ينجم عنه من مزيد من التقييد على السعي لتحقيق المصلحة الوطنية الذاتية الفردية، ويشعرون بالقلق إزاء مدى ديمقراطية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. لقد كان مطلوبا من جميع الدول الأعضاء السبع والعشرين التصديق على المعاهدة لتصبح نافذة وفي البداية، كان ذلك متوقع قبل نهاية عام ٢٠٠٨. إلا أن، رفض الأيرلنديون في البداية المعاهدة في استفتاء وطني، مما أدى إلى تكهنات بأنه لم يكن هناك دعم شعبي كاف لأوروبا الاتحادية. ولكن هذا القرار تم التراجع عنه في استفتاء لاحق في أكتوبر ٢٠٠٩، ومع المصادقة النهائية من

الجمهورية التشيكية، أصبحت معاهدة لشبونة قانوناً في ١ ديسمبر، ٢٠٠٩. وأصبح البلجيكي هيرمان فان رومبوي أول رئيس متفرغ للاتحاد الأوروبي، وبدأ أول يوم عمل رسمي له في ٤ يناير ٢٠١٠.

سوف يتواصل الجدل حول هذه القضايا مستقبلاً، والوقت فقط كفيل بتقديم الإجابات حول ماهية الحلول. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يمثل قصة نجاح ملحوظ في التاريخ الدولي. من كان يتوقع أن الدول المتنافسة والتي أمضت معظم تجربتها الوطنية في شن الحروب ضد بعضها البعض، أن تضع خلافاتها الأيديولوجية وطموحاتها الإقليمية جانبا، وتقوم ببناء الهوية "الأوروبية " المبنية على الوحدة واتخاذ قرارات مشتركة؟

المنظمات الحكومية الإقليمية الأخرى *Other Regional IGOs*

منذ بداية مبادرات أوروبا نحو التكامل في خمسينات القرن الماضي، تم إنشاء أكثر من اثني عشر منظمة حكومية إقليمية في أجزاء أخرى من العالم، ولاسيما بين الدول في عالم الجنوب. معظمها يسعى إلى تحفيز النمو الاقتصادي الإقليمي، ولكن العديد قد وسعت من ذلك الغرض الوحيد الأصلي وسعت لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية متعددة. وتشمل المنظمات الإقليمية الرئيسية:.

- منظمة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (ابيك)، التي أنشئت في عام ١٩٨٩ كتجمع من اثنتي عشرة دولة من دون هدف محدد. وقد ازدادت عضوية الابيك إلى واحد وعشرين بلدا (بما في ذلك الولايات المتحدة). في نوفمبر ٢٠١١، عقدت الابيك اجتماع قادتها الاقتصادي التاسع عشر في هونولولو، هاواي، لمواصلة مناقشة كيفية تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، ووضع إستراتيجية جديدة للنمو، وتعزيز الأمن البشري، واستغلال الطاقات الهائلة التي توفرها شراكات آسيا والمحيط الهادئ للشركات والعمال في المنطقة.
- رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي أنشئت في عام ١٩٦٧ من قبل خمسة من الأعضاء المؤسسين بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي الإقليمي. في عام ١٩٩٩، أنشأت الرابطة منطقة للتجارة الحرة بين أعضائها العشرة في جنوب شرق آسيا كثقل موازن خارج مجال كل من اليابان والصين والولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى، بحيث تستطيع دول الاسيان أن تنافس ككتلة واحدة في التجارة الدولية.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)، أنشئت في عام ١٩٦٤ وانبثقت عن اتفاق عام ١٩٥٧ الذي سعى لتعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي فيما بين أعضائها العشرة العرب.
- الجماعة الكاريبية (***ARICOMC***)، التي أنشئت في عام ١٩٧٣ كسوق مشتركة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل بين الأعضاء الخمسة عشر من الدول والأقاليم.
- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، التي أنشئت في عام ١٩٧٥ لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين أعضائها الخمسة عشر، إلا أن جدول أعمالها أكبر بكثير اليوم. في ٧ يونيو ٢٠١١، أكد رئيس الجماعة جيمس فيكتور غبيهو

التزام المنظمة "بتوسيع نطاق وتعزيز المؤسسات، وإصلاح النظام الأمني لجعله أكثر استجابة لسلطة ديمقراطية ولحقوق الإنسان؛ وضمان قدر أكبر من الفصل بين السلطات، والالتزام بسيادة القانون ومبادئ مكافحة الفساد."

- رابطة تكامل أمريكا اللاتينية (*LATA*)، المعروفة أيضا باسم رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل، التي أنشئت في عام ١٩٨٠ لتعزيز وتنظيم التجارة المتبادلة بين أعضائها الاثني عشر.
- منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو تحالف عسكري إنشاؤه في عام ١٩٤٩ في المقام الأول لردع الاتحاد السوفييتي في أوروبا الغربية. وزادت المنظمة الأمنية عضويتها إلى ستة وعشرين دولة ووسعت من مهمتها لتشمل تعزيز الديمقراطية ومكافحة الحروب الأهلية والإرهاب خارج الأراضي التقليدية داخل أوروبا. الولايات المتحدة وكندا هم أيضا أعضاء.
- الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، التي أنشئت في عام ١٩٩٢ لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي وتخفيف حدة الفقر بين أعضائها الأربعة عشر.

كما توضح هذه الأمثلة، يتم تنظيم معظم المنظمات الحكومية الدولية على أساس إقليمي وليس على أساس عالمي. الحكومات المنشئة لها عادة ما تركز على واحد أو اثنين من الأهداف الرئيسية (مثل تحرير التجارة أو تعزيز السلام في المنطقة) بدلاً من محاولة معالجة في آن واحد مجموعة كاملة من القضايا التي يواجهونها معاً.

إن الصعوبة الكبيرة التي شهدتها معظم المناطق في السعي للوصول إلى مستوى الاتحاد الأوروبي من التكامل المؤسسي يشير إلى ضخامة العقبات التي تحول دون إنشاء مجتمعات سياسية جديدة من تجمعات كانت منقسمة سابقاً. الأسباب المحددة لماذا تفشل العديد من المنظمات الحكومية الإقليمية في بعض الأحيان وغالبا ما تكون غير فعالة تختلف من منظمة إلى أخرى. فلا يكفي أن تختار اثنين أو أكثر من الدول للتفاعل بشكل تعاوني. فرص التكامل السياسي تتضاءل دون التقارب الجغرافي والنمو الاقتصادي المطرد، وتشابه الأنظمة السياسية ورأي عام الداعم بقيادة قادة متحمسين، وتجانس ثقافي واستقرار سياسي داخلي، وتجارب مماثلة في التنمية الاجتماعية التاريخية الداخلية، ونظم اقتصادية متوافقة مع المصالح التجارية الداعمة، وتصور مشترك للتهديد الخارجي المشترك، وتوافق بيروقراطي، وجهود تعاونية مسابقة (**Deutsch, 1957**).

إن الحواجز في وجه تطور المنظمات الدولية هي في الأساس واحدة: جميع المنظمات الحكومية الدولية محدودة القدرات بسبب عدم رغبة القادة الوطنيون في اتخاذ خيارات مكلفة سياسيا من شأنها أن تقوض كل من شعبيتهم الشخصية داخل بلادهم وسيادة حكوماتهم. ومع ذلك، فالمشاريع الإقليمية التي تنجز بالتعاون، تثبت أن العديد من الدول تقبل حقيقة أنهم لا يستطيعون إدارة العديد من المشاكل التي يواجهون بشكل جماعي، منفردين. إن توسيع المنظمات الحكومية الدولية من شبكات الاعتماد المتبادل أدى إلى التعدي على سلطة الدول وإلى

تغيير طرق العمل المتشابكة على الساحة العالمية. لأن الدولة قد فشلت بشكل واضح في إدارة العديد من المشاكل السياسة عبر الوطنية، فإذن، حل المشاكل جماعياً من خلال المنظمات الحكومية الدولية، من المرجح أن يستمر.

ومع ذلك، فالمنظمات الحكومية الدولية ليست اللاعب الوحيد من غير الدول والتي تقود التحول المحتمل في السياسات الدولية. مجموعة أخرى من العوامل وهي المنظمات غير الحكومية. وتشمل ليس فقط المنظمات الإنسانية العبر قومية ولكن أيضا الشركات المتعددة الجنسيات والأديان عبر الوطنية والجماعات العرقية، والشبكات الإرهابية والإجرامية العالمية. هذه المنظمات غير الحكومية هي في تزايد من حيث العدد وأصوات عالية جدا بحيث لا يمكن تجاهلها، وهذا ما يجعلها مؤثرة على نحو متزايد في السياسة العالمية. سيتم الآن تقييم سلوكها وتأثيرها العالمي.

> **مجموعة واسعة من القوى جعلت من الصعب على نحو متزايد لأية دولة أن تمارس السلطة على شعوبها ومعالجة القضايا، وهذا ما اعتبرته في الماضي امتيازها الوحيد. –مؤسسة ستانلي**

الأنواع البارزة من المنظمات غير الحكومية

Prominent Types of Nongovernmental Organizations

لقد وجد أعداد متزايدة من الناس أنه بالانضمام إلى المنظمات غير الحكومية، سيتمكنون من الضغط للتأثير على صنع القرار الدولي. لقد اختاروا أن يصبحوا صانعوا قرار دولي بأنفسهم وذلك من خلال اختيار الانضمام إلى واحدة أو أكثر من المنظمات غير الحكومية. هؤلاء العشرات الآلاف من "النشطاء العالميون" أصبحوا يؤثرون على سياسات الدول والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية من خلال مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات. إن أنشطة المنظمات غير الحكومية تجاوزت الفروق التقليدية بين ما هو محلي وما هو عالمي ***(Tarrow, 2006)***.

اليوم، هنالك مجموعة فرعية صغيرة من المنظمات غير الحكومية الناشطة والواثقة بنفسها على نحو متزايد ، تتلقى معظم الاهتمام وتثير معظم الجدل. لتقييم ما إذا وكيف تساهم المنظمات غير الحكومية في التغيرات العالمية، فهذا الكتاب يطلب منك دراسة أربعة فقط من المنظمات غير الحكومية البارزة و تشكل لاعبين دوليين من غير الدول: الأمم **ممن هم بدون** حكومات والتي تشمل القوميات العرقية والسكان الأصليين، والحركات الدينية عبر الوطنية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمجموعات المناصرة لقضايا معينة.

الأمم ممن هم بدون حكومات: القوميات العرقية والسكان الأصليين

Nonstate Nations: Ethnic Groups and Indigenous Peoples

غالبا ما يطلب الواقعيون منا تصور الدولة كجهة شديدة القوة باعتبارها الحاكم الحكم المستقل لأمة موحدة، وهذا يجعلها فاعل موحد. ولكن، في الحقيقة، هذه البنية هو مضللة. فمعظم الدول منقسمة داخليا

ومخترقة بشدة من الخارج، وعدد قليل من الدول هي فعلاً موحدة بإحكام وقادرة على العمل كهيئة واحدة لغرض مشترك.

على الرغم من أن الدولة وبدون شك لا تزال الفاعل العالمي الأكثر وضوحا، إلا أنه وكما تؤكد البنائية، فالقومية العرقية (ولاء الشعب لجماعة عرقية معينة و التعريف بهويته من خلالها) تقلل من أهمية نظرية الدولة الموحدة. فالعديد من الدول منقسمة، حيث المجتمعات متعددة الأعراق والثقافات تتكون من مجموعة متنوعة من الجماعات النشطة سياسيا والتي تسعى، إن لم يكن إلى الاستقلال التام، فإلى درجة أعلى من الحكم الذاتي المحلي وصوت أكبر في السياسات الداخلية والخارجية للدولة. الأفراد الذين يفكرون بتوجه وطني، من المرجح جدا أن يكون ولاءهم الأساسي ليس للدولة والحكومة التي تحكمهم وإنما، بدلاً من ذلك، إلى مجموعة عرقية نشطة سياسيا حيث يتعاطف الأعضاء مع بعضهم البعض لأنهم يرون أنفسهم على أنهم تربطهم صلات القرابة، واللغة، و الثقافة المشتركة.

الإثنية وهي بنية اجتماعية، حيث يتعلم أعضاء من جماعة إثنية أو عرقية أن ينظروا إلى أنفسهم كأعضاء في تلك المجموعة، وبالتالي إدراك هويتهم على النحو الذي تحدده عضويتهم المورثة عند الولادة. هذا التصور من المحتمل أن يتعزز بقوة أكبر عندما يعترف بها من قبل الجماعات العرقية الأخرى. وبالتالي، فالعرق في عين ناظره، إنه هوية مبنية. "التعريف الأساسي (للإثنية) قد يكون مجموعة من البشر يشتركون في عناصر هامة من الثقافة والذين يعيدون تشكيل أنفسهم اجتماعيا وبيولوجيا" ***(T. Hall, 2004, p. 140).***

ويقدر أن ثلاثة أرباع الدول الأكبر من حيث عدد السكان في العالم تحتوي أقليات ذات قيمة سياسية، ومنذ عام ١٩٩٨، تم تصنيف ٢٨٣ مجموعة من الأقليات، والتي تشكل ١٨,٥ في المائة (أكثر من سدس) من سكان العالم، كمجموعات "معرضة للخطر" من الاضطهاد من قبل الدولة التي يقيمون فيها وحشدت لتنظيم دفاعهم الجماعي ضد الحكومات التي يعتبرونها دائمة المعاملة التمييزية ضدهم ***(Minorities At Risk, 2010).*** فقد تعرضت الصين لانتقادات دولية شديدة لحملتها ضد الجماعات العرقية التبتية في أعقاب أعمال الشغب في لهاسا، عاصمة التبت. كممثل للمصالح التبتية، سعى الدالاي لاما لاستئناف المحادثات مع الصين من أجل "مصلحة الاستقرار والوحدة وانسجام جميع القوميات في جمهورية الصين الشعبية." ومع ذلك، فالصينيون، يعتبرونه "داعية انفصال"، بعد أن فر ذلك الزعيم الروحي عام ١٩٥٩ بعد الانتفاضة المسلحة الفاشلة ضد الحكم الشيوعي الصيني ***(Drew, 2008).*** إن الانقسامات العرقية كهذه تشكل تحديا لمفهوم العلاقات الدولية الواقعي الذي يمثل التفاعلات بين الدول " بكرة البلياردو " كتفاعلات متجانسة بين دول موحدة.

الشعوب الأصلية *Indigenous Peoples*

هي المجموعات العرقية والثقافية التي تشكل السكان الأصليين لمنطقة معينة. في معظم الحالات، كان للسكان الأصليين في الماضي السيادة سياسيا والاكتفاء الذاتي اقتصاديا، ولكن الآن تتم السيطرة عليهم من قبل حكومات الدول. اليوم، ينتشر نحو ٣٧٠ مليون من السكان الأصليين، أو حوالي ٥,٤ في المائة من سكان العالم، في أكثر من سبعين دولة ***(International Work Group for Indigenous Affairs, 2011; Office of the High Commissioner for Human Rights. 201 1)***.



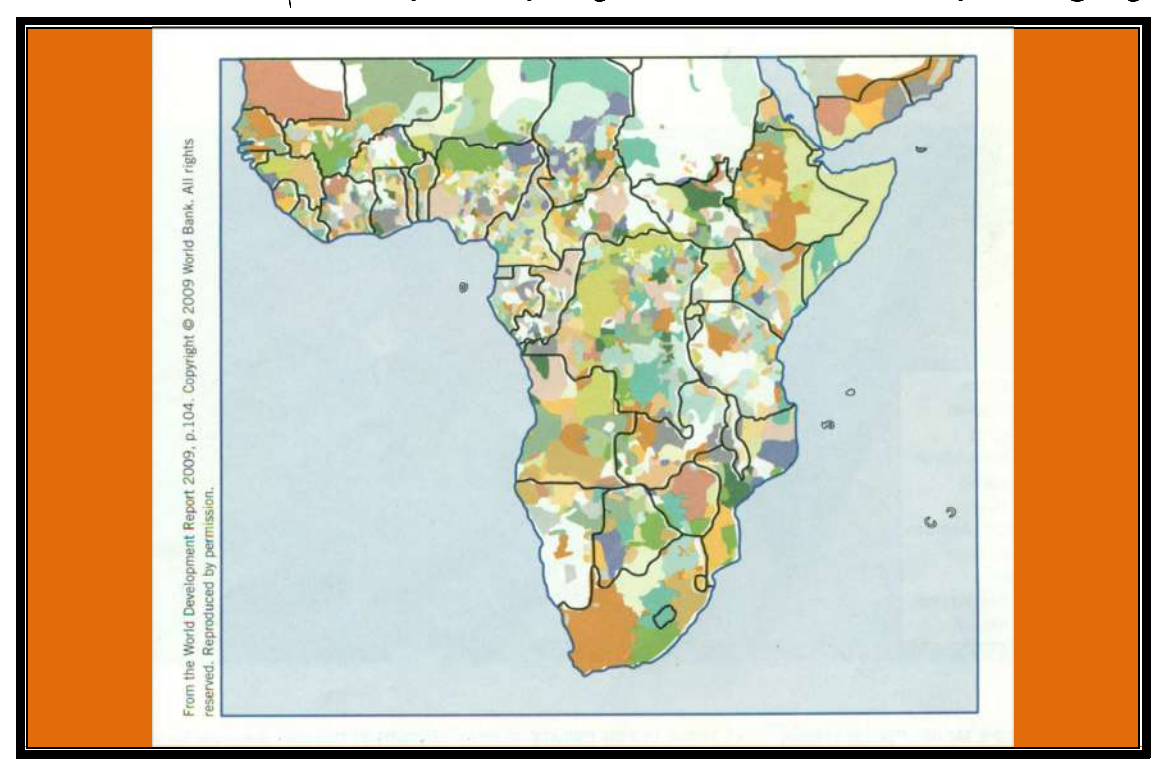
حماية السكان الأصليين:

محاربون من قبيلة معزولة في الغابات الماطرة في حوض الأمازون على حدود البرازيل وبيرو يستعدون للدفاع عن أوطانهم من "الطائر" الغريب الذي يحلق فوقهم. أفرج عن هذه الصورة الجوية المخلصون في تحديد القبائل النائية وحمايتهم، وهم الناشطون من وكالة حماية الهنود البرازيليون، فوناي، والدولية للبقاء في محاولة لخلق اهتمام دولي من أجل التهديد الذي تشكله صناعة قطع الأشجار على قبائل السكان الأصليين "المنقطعون" في المنطقة. من خلال هذه الإجراءات، تقول هذه المنظمات غير الحكومية أنها نجحت بالضغط على بيرو لإعادة النظر في سياستها لقطع الأشجار.

عادة ما يقاس عدد الشعوب الذين لا يشكلون دُولاً بعدد اللغات المعروفة التي يتحدثون بها لأن كل لغة توفر هوية عرقية وثقافية (انظر الخريطة ٦,٣). فكما تشير فرضية إدوارد سابير وبنيامين ورف في ثلاثينات القرن

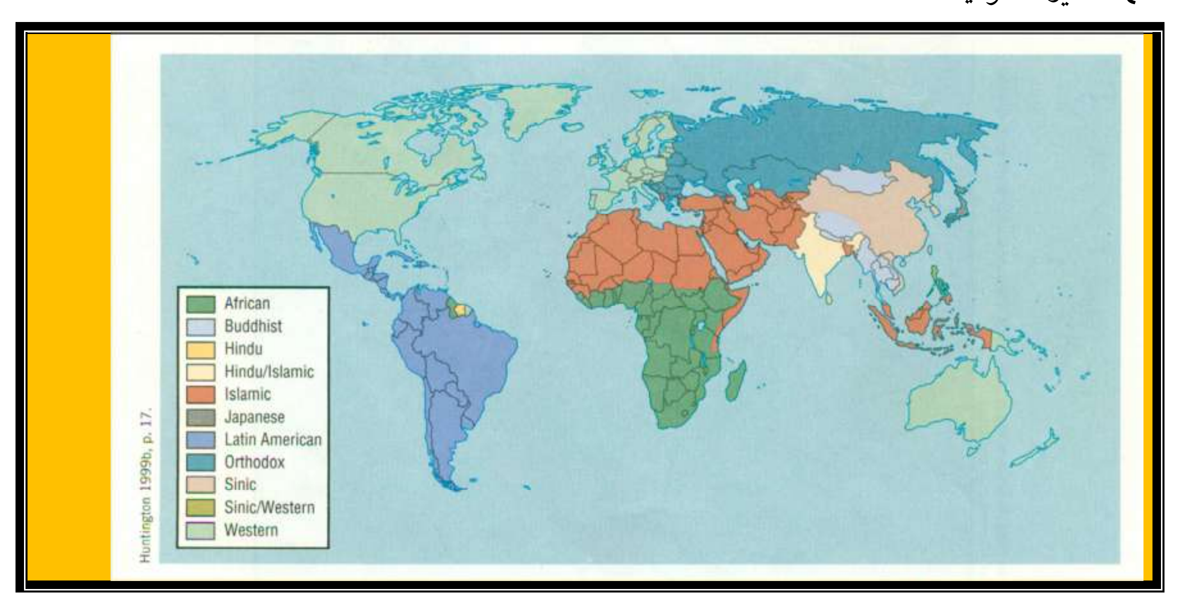
الماضي، أن اللغات المختلفة تعكس وجهات نظر مختلفة عن العالم وتهيئ الناطقين بها نحو طرق مختلفة للتفكير. باعتماد هذا المؤشر، فإن ثقافات الشعوب الأصلية تختفي يؤكد. بعض الخبراء أن ٩٠ في المائة من لغات العالم سوف تختفي أو تحل محلها اللغات المهيمنة بحلول نهاية هذا القرن ***(Vital Signs, 2006—2007, p. 1 12).*** ما يعنيه هذا هو أن الشعوب الأصلية في خطر، مع نسب عالية منها تقترب من الانقراض.

على الرغم من أن الشعوب الأصلية تقع في العديد من دول العالم المتعددة الثقافات، إلا أنهم قد يتخذوا شكلاً عبر قومي كونهم يتوزعون عبر حدود الدول القائمة. وقد زاد هذا التشتت *كلما* هاجرت الشعوب الأصلية عبر الحدود من أوطان آبائهم وأجدادهم. على سبيل المثال، والشعوب الأصلية مثل الأقليات الكردية الضخمة في تركيا والعراق وإيران، وسوريا لديها أعضاء يعيشون في أكثر من واحدة من الدول المستقلة الموجودة في العالم، ولكن حتى الآن لا توجد دولة واحدة ذات سيادة يمكن للأكراد أن يدعوها وطناً لهم.



ونتيجة لانقسامات مثل هذه، هناك ما يصل إلى أحد عشر هوية ثقافية عبر وطنية منفصلة، أو "حضارات"، يمكن تحديدها في جميع أنحاء العالم (انظر خريطة ٦,٤). العواقب ليست مؤكدة، ولكن بعض الاحتمالات عن السياسة العالمية مقلقة. صموئيل هنتنغتون ***(Samuel P. Huntington (1996, 2001a)*** توقع بتشاؤم النتائج الأكثر إثارة للقلق: إن صراع حضارات محتمل بين بعض هذه الهويات الحضارية الكونية ومن المرجح على وجه الخصوص حدوث نزاع مسلح بين الغرب والإسلام.

لقد ثبت حقيقة هذا التنبؤ في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما هاجمت شبكة القاعدة الإرهابية الولايات المتحدة للتنفيس عن غضب أعضائها الإسلاميون المتطرفون ضد الغرب. "ما أثبتته الأحداث الأخيرة هو أن الإثنية، والعرق [والصراع الثقافي] هي قضايا لا تختفي وتصبح أقل أهمية .... إن عمليات التغير العالمي مؤخراً، والتي في كثير من الأحيان تقع مجازاً ضمن مصطلح العولمة، تغير وبسرعة السياق الذي من خلاله ينشأ الصراع العرقي [والثقافية] [والتي] لم تعد، حتى لو كانت يوماً ما، محلية كلياً " ***(T. Hall, 2004, p. 150).*** لهذا السبب، سننتقل الآن من المنظمات غير الحكومية المتعلقة بمجموعات العرقية إلى دراسة الطرق التي تعمل بها الحركات الدينية أيضاً كمنظمات غير حكومية.



خارطة ٤ ,٦: الحضارات الرئيسية في العالم: هل سيخلق صراعها عدم استقرار عالمي؟
هذه الخريطة تبين مواقع الحضارات الكبرى في العالم وفقا لأطروحة صموئيل هنتنغتون، التي أثارت الكثير من الجدل الذي تنبأ بأن الحرب العالمية المقبلة من المرجح أن تنجم عن "صراع الحضارات". منتقدو هذه الأطروحة يشيرون إلى أنه لا توجد أي "حضارة" متجانسة في اللغة أو المعتقدات، أي أن خصائص أي حضارة تفشل في التنبؤ في كيفية تصرف الأفراد المحددة المنتمون لها، وحتى الجماعات التي تخلق الهوية كالثقافات المختلفة، تعلمت في كثير من الأحيان التحدث إلى بعضهم البعض عبر خلافاتهم وتعايشوا سلميا. ***(Appiah, 2006; Huntington, 1999b; Sen, 2006)***

الحركات الدينية عبر الوطنية ***Transnational Religious Movements***

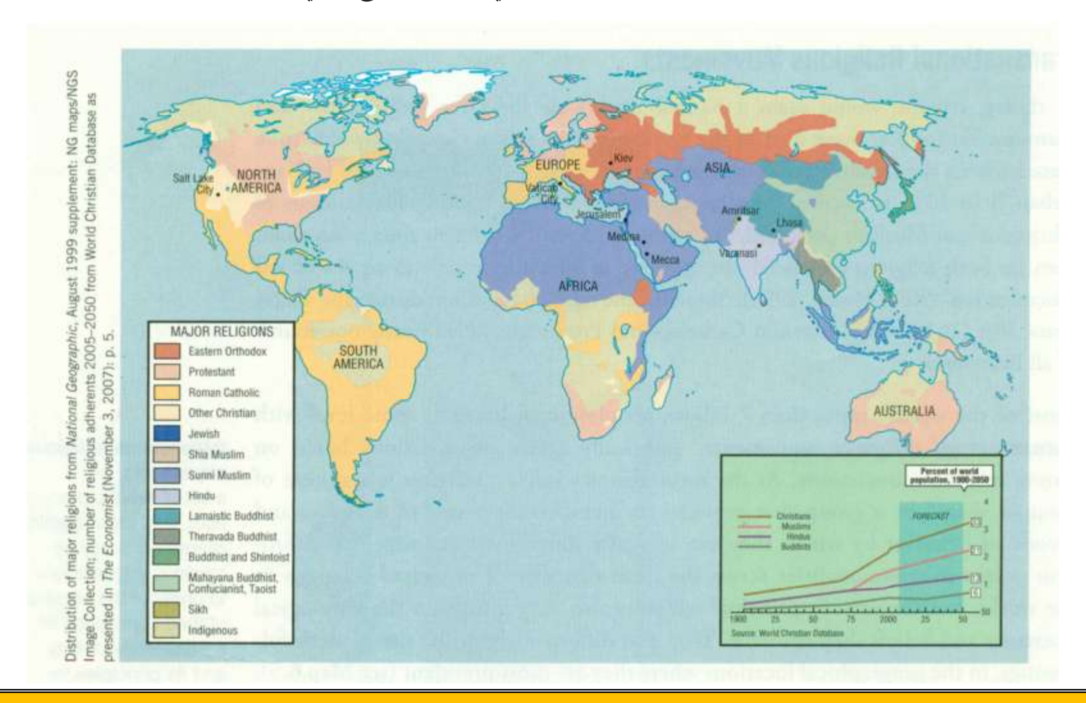
من الناحية النظرية، فإن الدين يبدو كقوة طبيعية تعمل في جميع أنحاء العالم كعامل للوحدة والوئام العالميين. ومع ذلك، فقد مات الملايين باسم الدين. الحروب الصليبية، والتي تمت في الفترة ما بين القرنين الحادي

عشر والرابع عشر، في الأصل كان قد بررها البابا أوربان الثاني عام ١٠٩٥ بمكافحة العدوان الإسلامي، لكن القتال ترك الملايين من المسيحيين والمسلمين قتلى، "من حيث الفظائع، فإن الجانبين يؤمنان [كما يعتنق كلا الدينان] بإيديولوجية تعتبر القتال عملاً من أعمال التقديس الذاتي " ***(Riley-Smith, 1995).*** وبالمثل، فإن الصراعات الدينية خلال حرب الثلاثين عاما (١٦١٨-١٦٤٨) بين الكاثوليك والبروتستانت قتلت ما يقرب من ربع الأوروبيين جميعاً.

وينتمي أغلب سكان العالم، الذي يزيد عددهم عن ٧مليار شخص، إلى درجة ما مع المنظمات حركات دينية عبر وطنية- أو منظمات نشطة سياسياً على أساس قناعات دينية قوية. على المستوى الأكثر تجريدا، الدين هو نظام فكري يشترك فيه مجموعة توفر لأعضائها موضوع للتفاني ومدونة للسلوك التي من خلالها يمكن الحكم أخلاقيا على أفعالهم. ويشير هذا التعريف إلى القواسم المشتركة عبر التنوع الكبير في الأديان المنظمة في العالم، ولكن الديانات الرئيسية في العالم أيضا تختلف اختلافا كبيرا في العقائد اللاهوتية والمعتقدات التي تتبناها. كما أنها تختلف على نطاق واسع في أعداد المنتمين إليها، وفي المواقع الجغرافية حيث أنها أكثر انتشارا (انظر الخريطة ٥ ,٦)، ومدى انخراطها في الجهود السياسية لتوجيه الشؤون الدولية.

هـذه الاختلافـــات تجعل من الخطورة التعميم حـول تـأثير الحـــركات الدينية على الشؤون العالمية ***(Haynes, 2004).*** يلاحظ أولئك الذين يدرسون الحركات الدينية المقارنة أن وجود نظام من المعتقد يوفر لأتباع الديانات المصدر الرئيسي للهوية، وأن هذا التماثل مع والتفاني في ينابيع دينهم من الحاجة الطبيعية البشرية للعثور على مجموعة من القيم التي تعمل على تقييم معنى الحياة والعواقب المترتبة على الخيارات المتخذة. هذه الحاجة الإنسانية أحياناً تؤدي بالمؤمنين إلى أن ينظروا إلى قيم دينهم بأنها متفوقة على تلك التي للآخرين، والتي للأسف، غالبا ما تؤدي إلى التعصب.

يعتقد أنصار الحركات الدينية الأكثر تنظيما أنه ينبغي لدينهم أن يكون عالمياً- أي مقبول من قبل الجميع في جميع أنحاء العالم. لتأكيد إيمانهم في التفوق الطبيعي لحركتهم الدينية، العديد من الأديان المنظمة تقوم بنشاط التبشير لتحويل غير المؤمنين إلى الإيمان بهم، وينخرطون في حملات تبشيرية للفوز بغير المؤمنين وأتباع الديانات الأخرى. ويتم تحقيق التحول عادة عن طريق الإقناع من خلال الأنشطة التبشيرية. ولكن في بعض الأحيان تحقق التحول بالسيف، مما يشوه سمعة بعض الحركات الدينية الدولية (انظر الجدل: هل الحركات الدينية أسباب الحرب أو مصادر وئام عبر وطنية).



خارطة ٥ ,٦: الأديان الرئيسية في العالم

هذه الخريطة يظهر فيها الانتماءات الدينية الكبرى في العالم حيث جذبت أغلبية مهيمنة. الرسم البياني في الأسفل يتنبأ بعدد من الناس الذين سوف ينضمون إلى أكبر الجماعات الدينية بحلول عام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تستمر المسيحية لديها أكبر عدد من الأتباع، يليها الإسلام.

في تقييم أثر الحركات الدينية على الشؤون الدولية، فمن المهم أن نميز بدقة بين المثل العليا للمذاهب وأنشطة الناس الذين يرأسون هذه الهيئات الدينية. فالمجالين ليسا متشابهين، وكل يمكن الحكم عليه من خلال المعايير التي وضعها لنفسه. إن إدانة ما تفعله الحركات الدينية في بعض الأحيان إداريا عندما يسيئون لمبادئ دينهم فلا يعني ذلك أن المبادئ نفسها تستحق الإدانة. فمثلاً، الفكر الهندوسي المتسامح تجاه مختلف الديانات، والذي يعلم أن هناك العديد من المسارات إلى الحقيقة ويقبل التعددية بين مختلف فئات السكان. وبالمثل، فالبوذية تعظ بالمسالمة، كما فعلت المسيحية الأولى والتي كانت تحظر على المسيحيين الخدمة في جيوش الإمبراطورية الرومانية (في وقت لاحق، وبحلول القرن الرابع، عندما أصبحت الكنيسة والدولة حلفاء، سمح للمسيحيين فقط بالانضمام إلى والوحدات العسكرية الرومانية).

العلاقة بين الأديان عبر الوطنية وحكومات الدول هي قضية رئيسية في المجتمع العالمي. في بعض الدول، الجهتين منفصلتين سياسيا، مع حماية قانونية لحرية الدين ودعم ضئيل أو معدوم من قبل الدولة لدين معين معمول به. ولكن في العديد من الدول الأخرى، يرتبط الدين والدولة بإحكام ولا يمكن التمييز بينهما تقريبا. في مثل هذه

الدولة، أو كما تسمى، في دولة ثيوقراطية، تخضع المؤسسات الدينية دينها صاغرة لسيطرة الدولة من أجل البقاء على قيد الحياة، والتوسع، وتلقي الدعم من الدولة، وتوطيد نفوذها السياسي. في هذه الدول، التاج والكنيسة يحميا ويحافظا على بعضهما البعض من خلال التحالف.

إلا أن، الأكثر إشكالاً، الحركات الدينية الراديكالية التي تكون غاضبة ومتشددة، وتكرس جهودها بتعصب لتعزيز قضيتها على الصعيد العالمي، وغالبا من خلال العنف والإرهاب(**Kifner, 2005**). إن قادة الحركات الدينية المتشددة المتطرفة مؤمنون بأن أولئك الذين لا يشاركونهم قناعاتهم يجب معاقبتهم وأن التسوية أمر غير مقبول. ضمن هذا المنظور، تؤمن الحركات الدينية الراديكالية ببعض المعتقدات والتصورات الشائعة:

- ينظرون إلى سلطة الحكومة الحالية على أنها فاسدة وغير شرعية لأنها علمانية وغير جادة بما فيه الكفاية في إعلاء السلطة الدينية أو تكوين القيم الاجتماعية والأخلاقية دينياً.
- يهاجمون عدم قدرة الحكومة على معالجة المشاكل الداخلية للمجتمع. في كثير من الحالات تقدم الحركات الدينية نفسها كبدائل للحكومة على المستوى المحلي، وتشارك في التعليم، والصحة، وغيرها من برامج الرعاية الاجتماعية.
- إنهم يشتركون في مجموعة معينة من السلوكيات والآراء التي يعتقدون أنه يجب على السلطة السياسية أن تعكس ، وتعزز، وتحمي في جميع الأنشطة الحكومية والاجتماعية. وهذا يعني عادة أن الحكومة وجميع أنشطتها الداخلية والخارجية يجب أن تكون في أيدي المؤمنين أو تخضع لرقابتهم المشددة.
- هم عالميون: على عكس الحركات العرقية، فإنهم يميلون إلى رؤية وجهات نظرهم كجزء من ميراث كل إنسان مؤمن. وهذا يميل لمنحهم حافز للنشاط العابر للدول، وهو عامل يترجم وجهات نظرهم بشأن شرعية السلطة السياسية إلى سياق أكبر للعمل. فهذا يعني، في بعض الحالات، أن الحدود الدولية غير معترف بها كحواجز لنشر الإيمان، حتى لو كان هذا يعني أن يتوجب عليهم اللجوء إلى العنف.
- هم استبعاديون: فهم يهمشون كل الآراء المخالفة حول النظام السياسي والاجتماعي الملائم – هذا إذا لم يستبعدوها كلياً. وهذا يعني المواطنة من الدرجة الثانية لأي من غير المؤمنين في أي مجتمع حيث تسود وجهة النظر هذه **(Shultz and Olson, 1994, pp. 9—10)**.

الحركات الدينية المتشددة تميل إلى تحفيز خمسة أنواع محددة من الأنشطة الدولية. الأول هو المطامع–محاولة من قبل الدين السائد (أو مجموعة عرقية) لاستصلاح أراضي كانت مملوكة سابقا في المنطقة المتاخمة من دولة أجنبية وتمت السيطرة عليها الآن، في كثير من الأحيان من خلال استخدام القوة. والثاني هو الانفصال، أو الثورات الانفصالية– محاولة من قبل أقلية دينية (أو إثنية) للثورة والانفصال عن دولة معترف بها دوليا. والثالثة، الأديان المتشددة تميل للتحريض على الهجرة، ورحيل الأقليات الدينية من بلدانهم الأصلية هربا من الاضطهاد. سواء كانت تتحرك بالقوة أو عن طريق الاختيار، النتيجة واحدة وهي، رابعا، من عواقب التشدد الديني: يخلق المغتربون

الشتات، أو المجتمعات التي تعيش، في الخارج في الدول المضيفة ولكن يحتفظون بعلاقات اقتصادية وسياسية، عاطفية مع أوطانهم (*Sheffer, 2003*). أخيرا، وكما سنرى لاحقا في هذا الفصل، التأثير الخامس للتشدد الديني هو الإرهاب الدولي كشكل من أشكال الدعم لإخوانهم في الدين في الخارج (*Homer-Dixon, 2005; Sageman, 2004*).

موضوع للجدل: هل الحركات الدينية من مسببات الحرب أم مصدر للتعايش العالمي

Controversy: Are Religious Movements Causes of War or Sources of Transnational Harmony

بعد ٩/١١، تكثف النقاش حول أثر الدين على النزاعات الدولية بسبب دور منظمة القاعدة الإسلامية الإرهابية العالمية الذي لعبته في تنظيم الهجوم. ونتيجة لذلك، فإن "الجذور الدينية للإرهاب" (*Juergensmeyer, 2003*). ونتيجة لذلك، فقد حصلت كل من"الجذور الدينية للإرهاب" والمعارضة الدينية للديمقراطية في عالم الجنوب (*Shah, 2004*) على الكثير من الاهتمام، وكذلك الأمر، بشكل عام، بالنسبة للأديان والهيئات الدينية بوصفها جهات فاعلة غير حكومية عالمية بشكل عام (*Haynes, 2004*).

"إن القيام بالأذى، من أجل تأجيج العنف والصراع باسم الدين"، قال البابا يوحنا بولس الثاني في مصر بعد اندلاع قتال بين المسلمين والمسيحيين أدى إلى إراقة الدماء في عام ٢٠٠٠، "هو تناقض رهيب وجريمة كبرى ضد الله. لكن الماضي والتاريخ الحاضر يعطينا أمثلة كثيرة من قبيل إساءة استخدام الدين ". ومع ذلك، فمن الصعب أن نفهم الأصول الدينية للعنف لأن معظم الناس يساوون الدين مع السلام والرحمة، والمغفرة، وليس الكراهية أو التعصب. إن الرئيسية الحركات الدينية في العالم تنادي باحترام قدسية الحياة وتخشع لها وقبول الناس بأنهم جميعاً مخلوقات متساوية لإله واحد، بغض النظر عن العرق أو اللون. هذه هي المثل العليا النبيلة.

ومع ذلك، فإن دور المنظمات غير الحكومية الدينية في الشؤون الدولية في عصر الصراع الديني والعنف السياسي، أمر مثير للجدل. فأحد الآراء يقول أن العداء الديني ينتج من حقيقة أن الأديان العالمية تدار من قبل منظمات غالبا ما تبني وجهة نظر تحديدية وعقائدية (*Juergensmeyer, 2003*). ومن المفارقات، أن التمسك بفضائل الأديان قد تصبح أسلحة ضد أولئك الذين لا يؤمنون بمثل هذه الآراء. في محاولة لاعتقاد مذهبي لا يتزعزع ، يرفض المؤمنون محاولة الفصل بين ما كانوا يرغبون في أن يكون صحيحا وما يعتقدون أو تعتقد الأديان الأخرى أنه صحيحا. هذا الواقع المبني يلهم الأخلاقيات التي تبرر العنف والنهب، والغزو. فجزئياً، هم يميلون إلى رؤية الغرباء كتهديد منافس ويمثل ولائهم وعبادتهم لآلهة أخرى، تحديا لمقولة انطباق دينهم في جميع أنحاء العالم باختصار، الحركات الدينية في كثير من الأحيان تمارس التعصب، وعدم احترام التنوع وعدم احترام حق الناس في تبني معتقدات دين آخر بحرية.

ومع ذلك، فمن الخطورة بمكان قبول الصورة النمطية بأن الجماعات الدينية مسؤولة عن أعداد لا تتوقف من عمليات الإرهاب. فالمجتمعات الوثنية والإلحادية لا تعترف بإله أعلى، إلا أنها أيضاً لها تاريخها الطويل بشن الحروب العنيفة ضد الأعداء الخارجيين وشعوبهم. وفي الوقت نفسه، العديد من الأديان أدت وباقتدار مهمة

صنع السلام، في واقع الأمر أكثر الهيئات الدينية تعايشت سلميا تاريخيا لعدة قرون. وبالتالي، فمن المهم بالنسبة لكم وزن الأدلة بموضوعية حول تأثير المنظمات غير الحكومية الدينية في الشؤون العالمية.

ماذا تعتقد؟

- إذا كانت كل الحركات الدينية الكبرى في العالم تتبنى المثل الكونية، فلماذا تنتقد نفس تلك الأديان على نحو متزايد باعتبارها مصادر للصراع الدولي – الضدية والكراهية والإرهاب، والحرب؟
- بالنظر إلى أن العديد من الحروب قد تمت باسم الدين، كيف يمكن للواقعية رؤية تأثير الحركات الدينية على السياسة العالمية؟
- ما هي الجهات الفاعلة العالمية التي تتلائم بشكل أفضل للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع العالمي من خلال المنظمات غير الحكومية العنيفة؟ هل يمكن للدول الاستجابة بصورة أكثر فعالية، أو المنظمات الحكومية الدولية؟ لماذا؟



الدبلوماسية البابوية

الجماعات الدينية هي من الجهات الفاعلة من غير الدول المهمة التي لا يمكن إنكارها على الساحة العالمية. بدعوته إلى الرحمة والسلام، عبر البابا بنديكت السادس عشر عن أسفه أن "في عالم حيث يجري فتح المزيد والمزيد من الحدود– للتجارة، والسفر، وحركة الناس، والتبادل الثقافي– أمر مأساوي أن نرى الجدران لا تزال تقام". الصورة هنا، يرحب بالبابا بنديكت السادس عشر قبل ملك الأردن الملك عبد الله لدى وصوله إلى عمان

وخلاصة القول، أن الحركات الدينية الدولية لا تجمع الناس معاً فقط ولكنها أيضا تفرق بينهم. فمن خلال العولمة، تعمل الأديان على تحويل القوى الاجتماعية التي تخلق مجتمعات عبر وطنية ذات "ولاء مزدوج"

لأكثر من دولة واحدة؛ والهجرة من قبل أتباع دين معين، يجلب المزيد من الأديان في اتصال مباشر مع بعضها البعض، وتشكل شبكات عالمية تتخطى حدود الدول ***(Levitt, 2007)***. على الرغم من هذه النتيجة، فالأديان العابرة للقومية تتنافس مع بعضها البعض، وهذا يميل لتقسيم الإنسانية ويخلق توجهات انفصالية يمكنها أن تمزق الدول عن بعضها البعض.

الشركات المتعددة الجنسيات (*MNCs*) *Multinational Corporations*

تنظيم لشركات في مجتمع ما مع وجود أنشطة لها في مجتمع آخر و تنتج عن الاستثمار المباشر في الخارج- هي النوع الرئيسي الثالث من المنظمات غير الحكومية. لقد نمت وتوسعت بشكل كبير من حيث النطاق والتأثير المحتمل مع عولمة الاقتصاد السياسي العالمي منذ الحرب العالمية (انظر الفصلين ١٠ و ١١). نتيجة لقوتها ولمواردها الهائلة، فقد أثارت هذه الشركات كلا من القبول والعداء. فكدعاة للتجارة الحرة الليبرالية وكمساهمين نشطاء في عولمة السياسة العالمية، فالشركات متعددة الجنسيات تحصل على الثناء عن الجوانب الإيجابية للتجارة الحرة والعولمة، بالإضافة إلى اللوم لتكاليفها. وهذا ما جعلهم لاعبين دوليين مثيرين للجدل، لاسيما في عالم الجنوب، حيث كان الناس في كثير من الأحيان ترى الشركات المتعددة الجنسيات كمسبب للاستغلال والفقر.

في الماضي، كانت مقار الشركات المتعددة الجنسيات محصورة تقريبا في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وكانت ممارستها الشائعة هي القيام باستثمارات قصيرة الأجل في محطات دول الجنوب، وشركات المبيعات، وعمليات التعدين. في بداية القرن الحادي والعشرين. عمل حوالي ٨٠ في المائة من جميع العاملين الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية، حيث كانت الأجور أقل، وذلك لتعزيز أرباح الشركات في المقار الرئيسية في عالم الشمال. ولكن لم يعد الوضع كذلك. "المزيد والمزيد من الشركات متعددة الجنسيات ستحول تشغيل وسيطرة لوظائف الأعمال الرئيسية بعيدا عن المركز .... وهناك عدد متزايد من الشركات تقوم بإعداد مقار إقليمية أو بنقل وظائف محددة من المقر الرئيسي إلى مكان آخر" ***(Hindle, 2004, pp. 97—98)***.

الانتشار الخارجي ،أي الانتقال إلى مواقع حيث الأجور والتكاليف أقل ولكن المهارات كبيرة، من المرجح أن يستمر، مما سيسرع في توحيد الاقتصاد العالمي إلى نسيج سلس ومتكامل. يتم الترويج للانتشار الخارجي وإعادة هيكلة الشركات بأنها إجراءات ضرورية لتسهيل الأعمال التجارية من دون حدود، وتعزيز نمو الشركات وربحيتها، ولاستخدام أفضل الموظفين المهرة في كل من عالمي الشمال والجنوب. ومع ذلك، هناك جدل واسع النطاق إزاء التهديد الذي يشكله نقل العمل إلى خارج الحدود على العمال في عالم الشمال، إذ أنه " حتى المتعلمون تعليما عالياً في مجال التكنولوجيا المتقدمة ومهنيو الخدمات ... يتنافسون ضد جحافل من خريجي

الجامعات الذين يعانون من الجوع في الهند والصين، والفلبين وعلى استعداد للقيام بضعف العمل مقابل خمس الأجر ***(Engardio, Arndt, and Foust, 2006)***.

إن الركود العالمية الأخير سيسارع من هذا التحول الهيكلي في الاقتصاد. ولاحظ وزير العمل الأمريكي الأسبق روبرت رايش ***(Robert Reich 2010)*** مؤخرا أن:

الشركات قد استخدمت الانكماش لتخفيض المرتبات إلى حد كبير، حيث كانت هذه الشركات مترددة في اتخاذ هذا الإجراء من قبل. الانتشار الخارجي قد ازداد بشكل كبير. وقد اكتشفت الشركات أن البرمجيات الجديدة وتقنيات الحاسب الآلي جعلت إنتاجية العديد من العمال في آسيا وأمريكا اللاتينية قريبة من إنتاجية الأمريكيين وأن الإنترنت يسمح بنقل كمية أكبر بكثير من العمل بكفاءة إلى بلد آخر دون فقدان السيطرة.

الآن عالم الجنوب يرحب بهذه الانتشار الخارجي بشغف كأحد وسائل النمو الاقتصادي، إلا أن هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات كما كان الحال في الماضي فيقاوم. ومع ذلك، فالثروة والسلطة لا تزال تتركز بشكل كبير، والكبير يبدو أنه يصبح أكبر وأكبر. فالأصول التي تسيطر عليها أكبر مائة شركات متعددة الجنسيات من دول الجنوب تشكل ٢٠ في المائة من الإجمالي الذي تسيطر عليه أكبر مائة شركات متعددة الجنسيات في عالم الشمال ***(Oatley, 2012, p. 164)***.

إن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت منظمات غير حكومية مؤثرة على نحو متزايد وذلك لأن شركات الإنتاج والتجارة والخدمات العملاقة في العالم، أصبحت العوامل الأساسية لعولمة الإنتاج. يظهر الجدول ٦،١ أهميتها في السياسة العالمية، حيث ترتيب الشركات حسب مبيعاتها السنوية، والدول من حيث الدخل القومي الإجمالي. فيبين الجدول أن من بين الكيانات الاقتصادية الخمسة والثلاثين الأعلى في العالم، تمثل الشركات المتعددة الجنسيات ثلاثة فقط، ولكن في الخمسة والثلاثين اللاحقة، تمثل هذه الشركات ستة عشر منها. وإجمالا، تشكل الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من ربع عدد الكيانات الاقتصادية السبعون الأعلى، مما يفسر أن النفوذ المالي للشركات المتعددة الجنسيات يتجاوز النفوذ المالي لمعظم الدول.

وبسبب مقدراتها العالمية وقوتها الاقتصادية نسبياً، فإن تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في الشؤون السياسية الداخلية للدول المضيفة أو المحلية تثير الجدل. في بعض الحالات فقد تمدد هذا إلى حد تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في الأنظمة السياسية الحاكمة المحلية في دولهم الأصلية، حيث قامت بالضغط وبشدة على حكوماتها من أجل إقرار سياسات استثمارية أكثر ليبرالية وذلك لتعزيز ربحية أعمالهم التجارية. وبالمقابل، فكلا الحكومات المضيفة والدولة الأم في بعض الأحيان قد تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات كأدوات في استراتيجياتها للسياسة الخارجية.

ولعل المثال الأكثر شهرة حول تدخل الشركات المتعددة الجنسيات في سياسات الدولة المضيفة وقعت في تشيلي في أوائل سبعينيات القرن الماضي عندما حاولت الشركة الدولية للبرق والهاتف (***ITT***) لحماية مصالحها في شركة شيلتيكو للهاتف والتي تدر عليها أرباح هائلة، وذلك من خلال السعي إلى منع انتخاب سلفادور الليندي ذو التوجه الماركسي رئيسا، وبمجرد انتخاب الليندي، ضغطت الشركة على حكومة الولايات المتحدة لتعطيل الاقتصاد التشيلي. في نهاية المطاف أطيح بالليندي من قبل الدكتاتورية العسكرية. وفي حالة أحدث، فمحاولات شركة هاليبرتون العملاقة ذات الأرباح والأنشطة الضخمة لإعادة بناء البنية التحتية للعراق بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ أثارت شكاوى على نطاق واسع من أن هذه المؤسسة العملاقة تقوم باستغلال هذه الظروف لملء جيوبها، على حساب دافعي الضرائب الأمريكيين. وكإحدى علامات العصر، في العام ٢٠٠٧ نقلت الشركة العملاقة هاليبرتون مقرها من تكساس إلى دبي.

إن وضع الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى والذي يعطيها مقدرة الاختراق العالمية هذه سيدفع باتجاه تغييرات في العلاقات بين الدول وفي داخلها، وكذلك الأمر في السوق العالمية. على سبيل المثال، اتخذت الشركات المتعددة الجنسيات مؤخراً خطوات نحو هندسة ما سمي "بثورة المسؤولية الاجتماعية" من خلال "صنع المنتجات وتقديم الخدمات التي تدر أرباحا وتساعد العالم أيضا في مجابهة تحديات مثل تغير المناخ وأمن الطاقة، والرعاية الصحية، والفقر. هذه الإجراءات لم تعد مجرد علاقات عامة. فالشركات ترى أرباحا كبيرة في الحلول الخضراء" (***Piasecki, 2007***). فمثلاً وول مارت، بمبيعات سنوية تبلغ أكثر من ٤٠٥ مليار دولار (أكثر من الناتج المحلي الإجمالي للنمسا) وما يقرب من مليون موظف، قد كشفت عن مبادرة "الاستدامة ٣٦٠" لبيع منتجات صديقة للبيئة، وذلك من أجل زيادة المائة مليون من العملاء في جميع أنحاء العالم الذين تجذبهم شركة وول مارت حاليا كل أسبوع.

في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات، في العديد من القطاعات هي أيضا حساسة على نحو متزايد لأوضاع حقوق الإنسان في الدول المضيفة المحتملة، فضلا عن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات أنفسها قد يكون على حقوق الإنسان. إن تطوير شراكات تجارية مع دول الجنوب حيث هناك احترام أكبر لحقوق الإنسان يميل أن يترجم إلى التقليل من المخاطر السياسية وقوة عمل أكثر إنتاجية للمستثمرين (***Blanton and Blanton, 2009***). وعلاوةً على ذلك، وبسبب زيادة الرقابة من قبل المنظمات غير الحكومية الناشطة والتي ترصد وتنشر تورط الشركات في انتهاكات حقوق الإنسان، فالشركات متعددة الجنسيات تدرك بأن علاقة قريبة جدا مع منتهكي حقوق الإنسان قد يؤدي إلى الأضرار بصورة الشركات وكذلك باحتمال انخفاض قيمة أسهمها (***Spar, 1999***).

إن عدم وضوح الحدود الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية يضيف قوة إلى الدور السياسي الذي لا تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات كفاعل دولي من غير الدول تجنب لعبه عند تقاطع السياسة الخارجية والداخلية. ولأن الشركات المتعددة الجنسيات كثيراً ما تتخذ القرارات في الأمور التي ليس لقادة الدول أي سيطرة تذكر (مثل الاستثمارات)، فإن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات يبدو متناميا في المساهمة في تآكل مبدأ التنظيم الرئيسي في النظام العالمي– وهو أن الدولة وحدها يجب أن تكون ذات سيادة. والموارد المالية الضخمة للشركات المتعددة الجنسيات هي أكبر بكثير مما تشير إليه الإحصاءات الرسمية، وهذا هو السبب في أن كثير من الدول تخشى إصرار الشركات المتعددة الجنسيات على حرية التنافس دوليا، وبالتالي تجريدها من سيطرتها السيادية. في واقع الأمر، وفي بعض الحالات تفقد الدول السيطرة على اقتصادها الوطني كنتيجة لدمج الشركات المتعددة الجنسيات مع بعضها البعض، وأثناء ذلك، تتوقف هذه الشركات عن البقاء مرتبطة بأي دولة منطقة أم.

"من يملك من؟" سؤال لم يعد من الممكن الإجابة عليه. هذا لأن العديد من الشركات المتعددة الجنسيات هي الآن شركات متكاملة عالميا تنتج نفس السلع في مختلف الدول بحيث أن تنظيمها الأفقي لم يعد يربطها بأي دولة معينة. فلنأخذ المثال التالي: "نصف موظفو زيروكس يعملون على أرض أجنبية، وأقل من نصف موظفو سوني يابانيون. أكثر من ٥٠ في المئة من عائدات آي بي إم تنشأ في الخارج، وينطبق الشيء نفسه على سيتي جروب، وشركة إكسون موبيل، ودوبونت، وبروكتر أند غامبل، والعديد من الشركات العملاقة الأخرى. إن المشاريع المشتركة لم تعد مجرد قرار محلي. فكورنينج تحصل على نصف أرباحها من المشاريع المشتركة الخارجية مع شركة سامسونج في كوريا، اساهي للزجاج في اليابان، وشركة سيبا–غيجي في سويسرا" (*Weidenbaum, 2004, pp. 26—27*). إن منظمات الأعمال اليوم تعرف "بعالميتها" أكثر من كونها "متعددة الجنسيات".

إن السيطرة على شبكات العلاقات المتبادلة للشركات، والمشاريع المشتركة، والملكية المشتركة من قبل أي الدولة يكاد يكون من المستحيل. بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٨، نما عدد الشركات المتعددة الجنسيات إلى أكثر من ٨٢،٠٠٠ شركة أم تسيطر على ٨١٠،٠٠٠ من الفروع الأجنبية التي تغطي كل قارات العالم (*Oatley, 2012*). وهذا يقوض من قدرة الدولة على تحديد أي الشركات المتعددة الجنسيات تسعى للسيطرة عليها، ويساهم في التصور بأن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت "عديمة الجنسية". وبالتالي، كيف يمكن لأي دولة واحدة إدارة مثل هذه الشركات العملاقة متعددة الجنسيات عندما لا يمكن لأي دولة أن تدعي بأن شركة متعددة الجنسيات معينة "تتبع لنا"؟

في ما يزيد قليلا عن أربعين عاما، ازداد عدد الشركات التي تعمل في مجال الإنتاج الدولي أحد عشر ضعفاً تقريباً "(*Oatley, 2012, p. 161*)، وفي المقابل، تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا أكبر وأكبر في السياسة العالمية، وهذا يعني إجبار الدول ذات السيادة على مواجهة العديد من التحديات. كيف ستستجيب؟ إن تقييم المستقبل يتطلب دراسة نظرية معمقة للتفكير المعاصر بشأن الشركات المتعددة الجنسيات وأنواع أخرى من المنظمات غير الحكومية.

الجدول رقم (١,٦). الدول والشركات: ترتيب حسب حجم الاقتصاد و إجمالي الدخل.

الترتيب	الدولة/ الشركة	الناتج الإجمالي (مليار دولار)
١.	الولايات المتحدة الأميركية	١٤,٢٣٣,٥
٢.	اليابان	٤,٨٥٧,٢
٣.	الصين	٤,٨٥٦,١
٤.	ألمانيا	٣,٤٧٦,١
٥.	فرنسا	٢,٧٥٠,٩
٦.	المملكة المتحدة	٢,٥٥٨,٠
٧.	إيطاليا	٢,١١٤,٥
٨.	البرازيل	١,٥٦٤,٢
٩.	اسبانيا	١,٤٧٦,٨
١٠.	كندا	١,٤١٦,٣
١١.	الهند	١,٤٠٥,٧
١٢.	روسيا	١,٣٢٤,٤
١٣.	جمهورية كوريا	٩٦٦,٦
١٤.	المكسيك	٩٦٢,١
١٥.	أستراليا	٩٥٨,٥
١٦.	هولندا	٨٠١,١
١٧.	تركيا	٦٥٢,٤
١٨.	سويسرا	٥٠٥,٨
١٩.	بلجيكا	٤٨٨,٤
٢٠.	اندونيسيا	٤٧١,٠
٢١.	بولندا	٤٦٧,٥

تابع الجدول رقم (١ ,٦).

الترتيب	الدولة/ الشركة	الناتج الإجمالي (مليار دولار)
٢٢.	السويد	٤٥٤,٤
٢٣.	المملكة العربية السعودية	٤٣٦,٩
٢٤.	متاجر وول مارت	٤٢١,٨
٢٥.	النرويج	٤٠٨,٥
٢٦.	النمسا	٣٨٨,٥
٢٧.	شل الملكية الهولندية	٣٧٨,٢
٢٨.	إكسون موبايل	٣٥٤,٧
٢٩.	جمهورية إيران الإسلامية	٣٣٠,٦
٣٠.	اليونان	٣٢٧,٧
٣١.	الدنمرك	٣٢٦,٥
٣٢.	البترول البريطانية (بي بي)	٣٠٨,٩
٣٣.	الأرجنتين	٣٠٤,١
٣٤.	فنزويلا	٢٨٦,٤
٣٥.	جنوب أفريقيا	٢٨٤,٣
٣٦.	مجموعة سينوبك	٢٧٣,٤
٣٧.	تايلاند	٢٥٤,٧
٣٨.	فنلندة	٢٥٤,٣
٣٩.	الوطنية الطينية للنفط	٢٤٠,٢
٤٠.	البرتغال	٢٣٢,٩
٤١.	كولومبيا	٢٢٧,٨
٤٢.	الأميركية للصلب	٢٢٦,٣
٤٣.	شركة تويوتا	٢٢١,٨
٤٤.	هونج كونج	٢٢١,١
٤٥.	البريد الياباني المساهمة	٢٠٤,٠
٤٦.	ماليزيا	٢٠١,٨
٤٧.	ايرلندا	١٩٧,١

تابع الجدول رقم (١, ٦).

الترتيب	الدولة/ الشركة	الناتج الإجمالي (مليار دولار)
٤٨.	شيفرون	١٩٦,٣
٤٩.	إسرائيل	١٩٢,٠
٥٠.	توتال	١٨٦,١
٥١.	سنغافورة	١٨٥,٧
٥٢.	كونوكو فيلييس	١٨٥,٠
٥٣.	نيجيريا	١٨٤,٧
٥٤.	جمهورية التشيك	١٨١,٥
٥٥.	رومانيا	١٧٨,٩
٥٦.	مصر	١٧٢,٠
٥٧.	باكستان	١٦٩,٨
٥٨.	فولكس واجن	١٦٨,٠
٥٩.	الفلبين	١٦٤,٦
٦٠.	أكسا	١٦٢,٢
٦١.	تشيلي	١٦٠,٧
٦٢.	الجزائر	١٥٤,٢
٦٣.	فابي ماي	١٥٣,٨
٦٤.	جنرال إلكتريك	١٥١,٦
٦٥.	مجموعة آي أن جي	١٤٧,١
٦٦.	جلينكور العالمية	١٤٥,٠
٦٧.	بيركشاير هاثاواي	١٣٦,٢
٦٨.	جنرال موتورز	١٣٥,٦
٦٩.	بنك أميركا	١٣٤,٢
٧٠.	سامسونج للإلكترونيات	١٣٣,٨
٧١.	إي إن آي	١٣١,٨

المصدر: الناتج القومي الإجمالي، البنك الدولي، ٢٠١١ مؤشرات التنمية الدولية؛ مداخيل الشركات المتعددة الجنسيات: مجلة فورشن، تم ٢٥ يوليو، ٢٠١١.

مجموعات مناصرة قضايا معينة *Issue - Advocacy Groups*

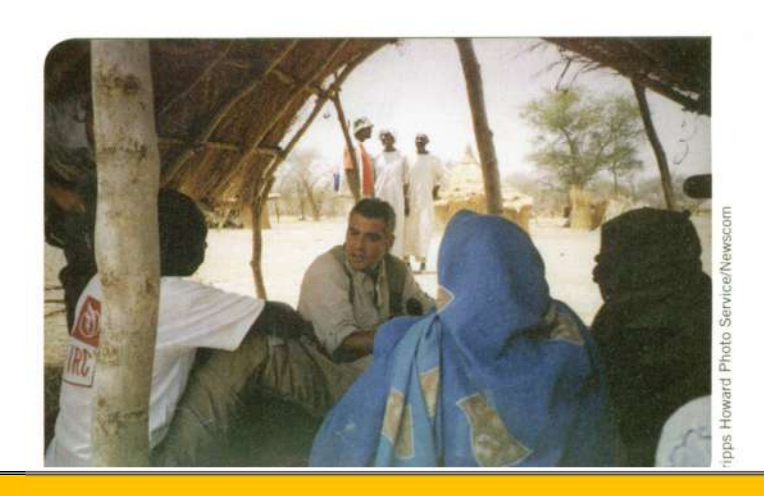
مع انخراط المواطنون وعلى نحو متزايد في المنظمات غير الحكومية من أجل الحصول على صوت في والتأثير على المؤسسات التي تشكل الظروف التي يعيشون فيها، ازداد نشاط جماعات مناصرة القضايا على الساحة العالمية إلى مستويات غير مسبوقة. "في أبسط أشكالها، مناصرة القضايا تدور حول ثلاثة أمور: تحديد المشكلة (على سبيل المثال والاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وما إلى ذلك)، وتحديد ومناصرة حل محدد، وتحفيز النشاط ***(Hannah, 2009)***. فالسلام الأخضر، ومنظمة العفو الدولية، وأطباء بلا حدود هي مجرد أمثلة قليلة من المجموعات الغير حكومية المناصرة للقضايا والتي تسعى بنشاط للتأثير وتغيير الأوضاع العالمية.

يرى كثير من الناس الآن المنظمات غير الحكومية كوسيلة تمكن الأفراد من صناعة التحولات في الشؤون الدولية. ما هو واضح هو قيام شبكات من الناشطين على المستوى الدولي بتشكيل منظمات غير حكومية على نحو متزايد، ومن خلال نفوذهم، فقد استطاع هؤلاء تقديم خدمة تثقيفية ساهمت بشكل واضح في ظهور **مجتمع مدني** عالمي. إن ازدياد النشاط الدولي من قبل المنظمات غير الحكومية "يؤدي إلى إعادة توزيع للسلطة بعيدا عن الحكومات المركزية" ***(Nye, 2007)***، وهذه الشبكات من الحركات الاجتماعية العالمية تغير الثقافة العالمية عن طريق إعادة تشكيل القيم حول السلوك الدولي ***(Heins, 2008; Keck and Sikkink, 1998)***.

وهناك اتجاه متزايد في إنشاء منظمات مناصرة– قضايا من قبل المشاهير الذين يريدون إحداث تغيير تؤدي إلى إبراز القضايا التي تثير اهتمامهم. فقد أسس شون بن منظمة الإغاثة الهايتية جي/ بي لتوفير مساكن مؤقتة ورعاية طبية، و شاركت أليشيا كيز في تأسيس منظمة "الحفاظ على الطفل على قيد الحياة" لتوفير الدعم الطبي للأيتام المصابون بالإيدز في أفريقيا، وقام دون تشيدل ***(Don Cheadle)***، جنبا إلى جنب مع جورج كلوني ***(George Clooney)*** ومات ديمون ***(Matt Damon)*** وبراد بيت ***(Brad Pitt)*** وديفيد بريسمان ***(Dasvid Prissman)***، وجيري وينتروب ***(Jerry Weintraup)*** بإنشاء جماعة الدعوة لمكافحة الإبادة الجماعية "ليس تحت أعيننا". ويتطوع المشاهير أيضا بالعمل كمسؤولو"دولة مشاهير [الذين] يؤدون وظيفة دبلوماسيين غير رسميين (سفراء نوايا حسنة)، يتبنون خبرة قضية معينة ودراسة سياساتها" ***(Avlon, 2011, p. 17)***. فقد زار بن أفليك الكونغو في عام ٢٠٠٨ من أجل إثارة الاهتمام في الأزمة الإنسانية هناك، وفي عام ٢٠١١ لعب جورج كلوني دورا محوريا في تركيز الانتباه على العنف السياسي والانتقال إلى الاستقلال في جنوب السودان، وكما لاحظ الصحافي نيكولاس كريستوف ***(Nicholas Kristof)***، "الحقيقة هي أن أنظار الجمهور هي المنقذة للحياة، سواء كان ذلك في الإبادة الجماعية، والمرض، أو الجوع .... يمكن للنجوم أن يولدوا الاهتمام ومن ثم توليد الإرادة السياسية لفعل شيء حيال مشكلة ما ".

ومع ذلك فإن الدراسات حول أثر ضغط المنظمات غير الحكومية على صنع السياسات العالمية تشير إلى بعض الاستنتاجات التي تخفف من الثقة في الأمل بأن ضغط المنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤدي إلى إصلاحات تحول بعيدة المدى في إدارة العلاقات الدولية:

- نشاط جماعات المصالح تعمل ضمن الحضور الدائم، وإن كان محدوداً، لقيود صناعة السياسات العالمية. لدى المنظمات غير الحكومية ذات الاهتمام بقضية واحدة تأثير أكبر من المنظمات ذات الأغراض العامة الكبيرة. ومع ذلك، فإن تأثيرها يختلف باختلاف القضية.
- كقاعدة عامة، فإن جماعات مناصرة القضايا ضعيفة نسبيا في مجالات الأمن العسكري لأن الدول تبقى مسيطرة على السياسة الدفاعية وتكون بعيدة نسبيا عن الضغوط الخارجية للمنظمات غير الحكومية.
- بالمقابل، فإن نفوذ جماعات مناصرة القضايا أعلى فيما يتعلق بالقضايا العالمية الأخرى مثل حماية الأنواع المهددة بالانقراض أو مكافحة تغير المناخ، والتي هي موضع اهتمام الدول الكبرى والصغيرة على حد سواء.
- التأثير بين حكومات الدول والمنظمات غير الحكومية متبادل، ولكن من المحتمل أن المسئولون الحكوميون يتلاعبون بمجموعات المصالح الدولية أكثر من مقدرة هذه المنظمات غير الحكومية على ممارسة النفوذ على السياسات الخارجية للحكومات.
- مجموعات مناصرة القضايا تسعى في بعض الأحيان إلى عدم قيام الحكومات بأي نشاط والحفاظ على الوضع القائم؛ هذه الجهود عادة ما تكون أكثر نجاحا من الجهود الرامية إلى إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الدولية. لهذا السبب غالبا ما ينظر عموما للمنظمات غير الحكومية كوسطاء للسياسة الاستمرارية.



قوة الشهرة

لقد شارك جورج كلوني في السودان لأكثر من خمس سنوات في جهود مكافحة الإبادة الجماعية، وفي عام ٢٠١١ عمل على مساعدة شعب جنوب السودان لتحقيق الاستقلال سلميا. يقول كلوني، " يمكن أن يساعد المشاهير في تركيز وسائل الإعلام الإخبارية، حيث أنهم تخلوا عن مسؤولياتهم، ونحن لا يمكن أن نصنع السياسة، ولكن يمكننا 'تشجيع' السياسيين أكثر من أي وقت مضى." الصورة هنا، وهو يتحدث مع الناس في قرية نائية في جنوب السودان.

إن الخصائص السابقة لجهود المنظمات غير الحكومية لإعادة توجيه السياسة العالمية تشير إلى أن مجرد وجود مثل هذه الجماعات، ومجرد قيام التنظيم بقصد الإقناع، لا يضمن اختراق عملية صنع السياسات العالمية. بشكل عام، للمنظمات غير الحكومية المشاركة بدون سلطة حقيقية والتدخل دون تأثير حقيقي، فبالنظر إلى أن قدرة أي كان بممارسة النفوذ تتم معادلته بميل الآخرون نحو موازنة هذا التأثير. وهذا يعني، أنه عندما يسعى أي ائتلاف من جماعات المصالح للدفع بالسياسة بقوة باتجاه معين، هناك فواعل غير حكومية – ستتنبه بأن مصالحها أصبحت بوضع مقلق–مما سيحفزها للدفع بالسياسات في الاتجاه المعاكس. عملية صنع السياسة العالمية إذن، تشبه عملية شد و جذب: كل فاعل غير حكومي سيحاول جذب السياسة باتجاهه، بينما سيقاوم الآخرون ذلك.

والنتيجة هي في كثير من الأحيان أن السعي للتوافق يثبت أنه بعيد المنال، وقدرة أي شبكة عالمية لدفع عجلة التاريخ إلى الأمام بسرعة وفي اتجاه معين تبقى مقيدة، وموقف المجتمع الدولي تجاه العديد من المشاكل العالمية يؤدي إلى الفشل في التحرك في أي اتجاه. في النتيجة، عادة ما يستمر الصراع حول القضايا العالمية الرئيسية والتي لا يتحقق حل دائم لنزاعاتها. والنقاش والتنافس بين أولئك الذين يرغبون في جعل حماية البيئة أولوية عالمية وأولئك الذين يريدون جعل النمو الاقتصادي أكثر أهمية من الحفاظ على البيئة مجرد واحد من بين أمثلة عديدة.

> "نحن لا نطلب منك أن تضع يدك في جيوبك ، ولكن نحن نطلب من الناس لوضع قبضتها في الهواء. هذه هي لحظتكم التاريخية. صنع التاريخ من خلال جعل الفقر تاريخا".
>
> –بونو، المغني الرئيسي في فرقة الروك يو ٢

الفواعل غير الحكومية الخبيثة

Malevolent Nonstate Actors

هل ينظر إلى المنظمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية ومنظمات الجريمة العالمية بالشكل الصحيح كإحدى الفئات المحددة من الجهات الفاعلة من غير الدول وكمنظمات غير حكومية تظهر على الساحة العالمية؟ أن اتخاذ مفهوم واسع للمنظمات والجمعيات غير الحكومية العابرة للقومية كتجمعات بشرية، يجعل من الممكن رؤية هذه الجماعات كنوع خبيث من المنظمات غير الحكومية. ولكن، يرى آخرون أن هذه المنظمات لا تلبي التوقعات المرجوة من المنظمات غير الحكومية نظرا لأنشطتها غير المشروعة واستخدامها للعنف. بغض النظر عن كيفية تصنيف هذه الجماعات، من الواضح أطراف فاعلة من غير الدول وبسلوكيات تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتشكل خطرا على الرفاه العالمي.

الجماعات الإرهابية الدولية

على الرغم من أن السياسة الدولية قد عانت من الإرهاب لعدة قرون، يحدد بعض المؤرخين بدايات الإرهاب في القرن الأول قبل الميلاد مع ظهور المتعصبون السيكاري (الذين استهدفوا كبار الكهنة اليهود، لتعاونهم مع الرومان الذي اعتبر انتهاكاً للقانون الديني اليهودي)، ومن الممكن القول أن الإرهاب اليوم يختلف كثيرا عما كان عليه في الماضي. الإرهاب الآن يعتبر:

- عالمي، بمعنى أنه مع التكنولوجيا الجديدة تم إعادة تعريف حدود المسافة والحدود التي لم يعد تشكل أية عوائق للإرهاب
- قاتل، لأن الإرهابيون الآن قد تحولت تكتيكاتهم من أعمال العنف المسرحية التي تسعى إلى الترويع من أجل الدعاية، إلى تدمير هادف لغير المقاتلين من المدنيين، لقتل أكبر عدد ممكن بغرض غرس الخوف في أكبر عدد ممكن من الناس
- يشن من قبل مدنيون دون قيود قانونية للدولة على الطرق والوسائل مما يمحو الحدود التقليدية بين الإرهاب والحرب المعلنة بين الدول.
- تعتمد على التكنولوجيا الأكثر تقدما في الحضارة الحديثة، على الرغم من اعتبار المجتمعات الحديثة المتطورة تكنولوجياً كتهديد للتقاليد المقدسة لدى الإرهابيين

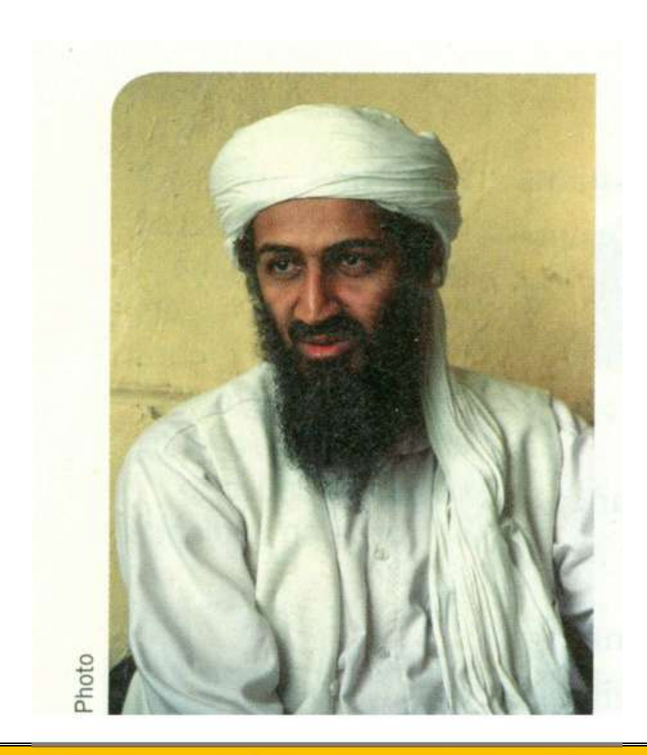
مدبرة من قبل منظمات غير حكومية دولية من خلال شبكات عالمية تآمرية لخلايا إرهابية متواجدة في العديد من الدول والتي تنطوي على أنشطتها مستويات غير مسبوقة من الاتصالات والتنسيق ***(Sageman, 2004)***

مؤرخ وخبير الإرهاب الشهير والتر لاكير يرى مستقبلا من إرهاب ما بعد الحداثة الذي يشكل خطرا جسيماً على المجتمعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، حيث يميل الإرهاب إلى أن يكون أقل أيديولوجية، وأكثر احتمالا لأن يحتوي مظالم عرقية، وتزداد صعوبة تمييزه عن غيره من الإجرام. ما يسمى ما بعد الحداثة من المتوقع أن يتوسع لأن البيئة الدولية التي تتسم بالعولمة، دون حواجز ذات أهمية تفصل بين الدول، وتسمح للإرهابيين بممارسة مهنتهم القديمة بقواعد وأساليب جديدة. عصر المعلومات يسهل التواصل عبر الحدود بين الإرهابيين وتمت إتاحة ذلك بمجموعة متنوعة من الأساليب الجديدة، مثل استراتيجيات "الإرهاب الإلكتروني" و "حرب الانترنت".

وعلاوةً على ذلك، تشجع هذه البيئة العالمية الجديدة الانتشار السريع لأسلحة جديدة وتكنولوجيا عبر الحدود، والذي يوفر فرصا غير مسبوقة للإرهابيين لارتكاب الفظائع وإلى تغيير تكتيكاتهم رداً على نجاحات مواجهتهم. إن الصعوبة المتزايدة من اكتشاف ومنع هجمات الشبكات الإرهابية المعولمة والمنضبطة يزداد تفاقما بسبب صلاتهم بكارتيلات الجريمة المنظمة الدولية والشبكات المرتبطة دوليا بالآلاف من العصابات، التي تسهل أرباحها في تجارة المخدرات وتوفير الموارد اللازمة لدعم الأنشطة الإرهابية.

من المرجح أن أنشطة المنظمات الإرهابية غير الحكومية ستستمر كسمة القلق في السياسة العالمية أيضا لأن كل عمل إرهابي مذهل يولد تأثير صدمة قوية وسيكسب دعاية في جميع أنحاء العالم من خلال وسائل الإعلام

العالمية. في محاولة للحد من قدرة الإرهابيين لكسب مثل هذا الاهتمام في جميع أنحاء العالم، دعا السيناتور الأميركي جو ليبرمان جوجل وغيرها من وسائل الإتصال لإزالة محتوى الفيديو على الإنترنت التي تم إنتاجها من قبل المنظمات الإرهابية: "المنظمات الإرهابية الإسلامية تستخدم يوتيوب لنشر دعايتهم، وتجنيد أتباع، وتوفير التدريب على الأسلحة. (و) اليوتيوب أيضا، عن غير قصد، يسمح للجماعات الإرهابية الإسلامية للحفاظ على الصوت نشاط وانتشارا، وتضخيم صوتها، على الرغم من النكسات العسكرية.



أسامة بن لادن، رئيس تنظيم القاعدة والعقل المدبر وراء هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية على الولايات المتحدة، قتل على يد القوات الأمريكية في ١ مايو ٢٠١١. بعد مرور عقد تلك الهجمات الشنيعة، احتفل الأمريكيون عندما أعلن الرئيس أوباما "تم إحقاق العدالة ". إلا أن وفاة بن لادن في منزل في أبوتآباد فقط مائة متر عن أكاديمية عسكرية باكستانية أثارت تساؤلات حول ما إذا كان مسؤولون باكستانيون يعرفون مكان وجوده ووفروا له ملجأ بشكل متعمد.

الجدول ٢ ,٦ يعرف ببعض المنظمات غير الحكومية الإرهابية المعروفة. كما ترون، هناك تنوع في الأهداف الرئيسة لمختلف الفئات. بعضها، مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية وايتا، تركز على أهداف علمانية غير دينية كحق تقرير المصير العرقي أو الإطاحة بالحكومة. أخرى، وأبرزها تنظيم القاعدة تدفعها المعتقدات الدينية ولها أهداف أشمل. وهناك أيضا اختلاف في الطريقة التي تنظم بها هياكل منظماتهم، فلدى بعضها بنية هرمية والجماعات الأحدث تميل إلى تفضيل شكل الشبكية بخلايا معزولة مشتتة في جميع أنحاء العالم.

جرت العادة على تصوير الارهابيين شعبيا "كمجانين" عازمون على الموت والدمار، فقد لاحظ خبير الإرهاب بروس هوفمان، "إن الإرهاب له هدف. و غير المفيد اختصاره كعمل طائش وغير عقلاني. " (***Lemann, 2001, p. 36***). يجب التنبه في كيفية تأثير الأحكام القيمية على تفسير هوية وغرض أي مجموعة مؤمنة تنتمي في هذه الفئة تهديد من اللاعبين غير الحكوميين. والكليشيه أن "إرهابي بالنسبة لشخص هو مناضل بالنسبة لشخص آخر" نابعة من التصورات المسبقة والغير موضوعية لتعريفات كثير من الناس للحقائق الموضوعية.

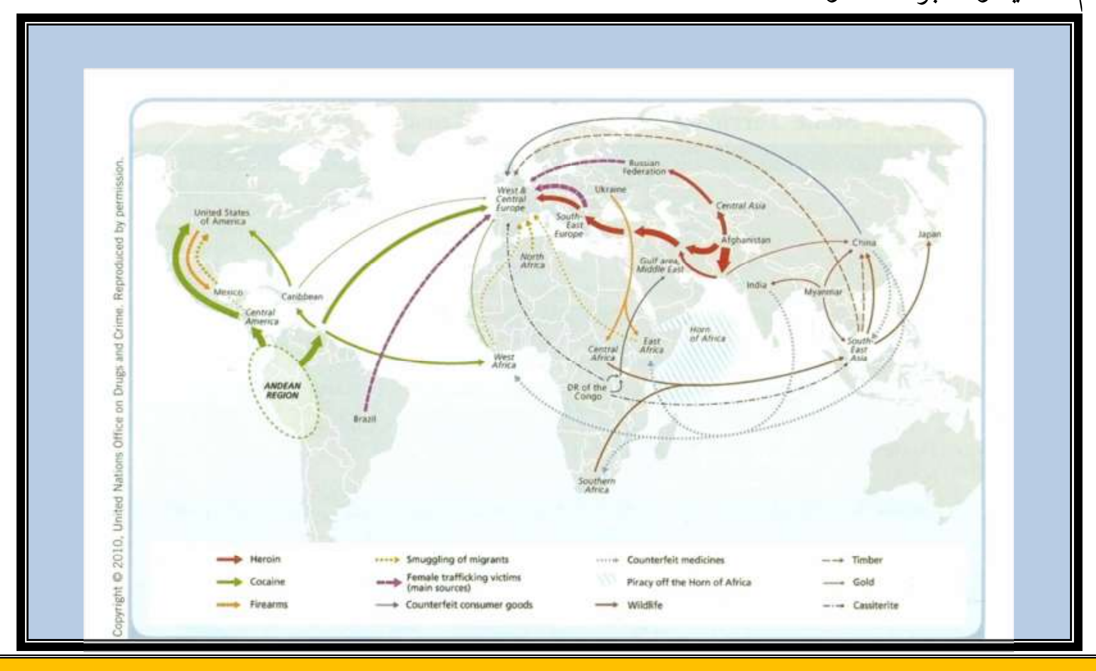
الجدول رقم (٢ , ٦). بعض المنظمات الإرهابية من غير الدول: أماكن تواجدها الرئيسية و أهدافها

الاسم	التواجد الرئيسي	الهدف
القاعدة	شبكة عالمية بخلايا في عدد من الدول ومرتبطة بشبكة سنية متشددة. على الرغم من مقتل بن لادن، يعتقد أن كبار شركاءه لا زالوا يعيشون في أفغانستان و المنطقة الدودية مع باكستان، وفي الصومال واليمن	إنشاء نظام حكم إسلامي عالمي في جميع أنحاء العالم من خلال العمل مع حلفاء من الجماعات الإسلامية المتشددة لقلب أنظمة الحكم التي يعتبرونها "غير إسلامية" و لطرد الغربيون وغير المسلمون من الدول الإسلامية
القوات المسلحة الثورية الكولومبية	كولومبيا، مع بعض الأنشطة (كالابتزاز والخطف والتخفي) في فنزويلا وبنما والإكوادور	لاستبدال الأنظمة القائمة بأخرى ماركسية
حزب الله وتعرف أيضا باسم: الجهاد الإسلامي، المنظمة الثورية للعدالة للمستضعفين في الأرض، الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين	في سهل البقاع والضاحية الجنوبية من بيروت. أنشأت خلايا في أوروبا وأفريقيا وآسيا	لزيادة قوتها السياسية في لبنان، وتعارض إسرائيل وعملية مفاوضات سلام الشرق الأوسط
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)	بشكل رئيس في المناطق الفلسطينية المحتلة، وفي إسرائيل	إنشاء دولة إسلامية فلسطينية مكان إسرائيل، وللحصول على قبول دولي لحكمها في غزة
منظمة الباسك للحرية وأرض الآباء وتعرف أيضاً إيوكادي تا أسكاتاسونا	بشكل رئيس في منطقة الباسك المتمتعة بالحكم الذاتي في شمال اسبانيا و جنوب غرب فرنسا	إنشاء وطن قومي مستقل على أساس المبادئ الماركسية في إقليم الباسك المتمتع بالحكم الذاتي
الجماعة الإسلامية	بشكل رئيس في جنوب مصر، ولكن لها تواجد عالمي في أفغانستان واليمن والسودان والنمسا و المملكة المتحدة	لقلب نظام الحكم القائم في مصر واستبداله بدولة إسلامية؛ تهاجم المصالح الأميركية والإسرائيلية في مصر والخارج
منظمة نمور التاميل لتحرير إيلام	سيريلانكا	إنشاء دولة التاميل المستقلة. في ١٩ مايو، ٢٠٠٩ أعلنت الحكومة السريلانكية انتهاء ٢٥ عاماً من الحرب الأهلية وهزيمة ما وصفت بأنها القوة الإرهابية الأشرس في العالم
منظمة أوم (الحقيقة العليا) وتسمى أيضا أوم شينريكو، ألف	العضوية الرئيسية في اليابان، ولكن ظهر فرع متبقي وبعدد غير معروف من الأتباع في روسيا	للسيطرة على اليابان ثم العالم
سيندرو لومينوزو (الطريق المضيء)	بيرو	تدمير مؤسسات بيرو القائمة واستبدالها بنظام شيوعي فلاحي
جيش الشعب الجديد	الفلبين	لقلب نظام الحكم في الفلبين

المصدر: مقتطع من مركز دراسات الدفاع (دخول الموقع: ١٧/ ٦/ ٢٠١١)

منظمات الجريمة العابرة للدول *Transnational Crime Organizations*

كالإرهابيين، تشكل جماعات الجريمة العابرة للدول تحديا خطيراً للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين ، ويتوقع أن تستمر في الانتشار لأنه، كما يوضح مدير مركز دراسات الإرهاب والجريمة الدولية والفساد لويز شيلي: " هذه المجموعات الإجرامية هي المستفيدة الرئيسية من العولمة . أنها تستغل ازدياد السفر والتجارة والحركات المالية السريعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية والتواصل من خلال الكمبيوتر، ومما يجعلها في وضع جيد للنمو. " مع تواجدها قي عدة دول، فإنها تستخدم العنف المنهج والفساد لتنفيذ أنشطتها غير المشروعة، والتي تشمل عادة الجرائم الإلكترونية وغسيل الأموال، وسرقة الملكية الفكرية، والقرصنة البحرية، و الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، والأجزاء الجسدية ، والأنواع المهددة بالانقراض، والموارد البيئية، أو المواد النووية (انظر الشكل ٤ ,٦). لأن الإرهابيون بحاجة إلى موارد ضخمة لعملهم، فهناك في كثير من الأحيان تداخل بين المنظمات الإرهابية ومنظمات الجريمة العابرة للحدود، وغالبا ما يشترك الإرهابيون في مجموعة من الجرائم المحلية والعابرة للحدود.



الشكل ٤ ,٦ :التدفقات الرئيسية للجريمة العالمية

الأسواق المحددة لمنظمات الجريمة الدولية في تذبذب مستمر. ترتفع أوبئة المخدرات وتسقط؛ الاتجار في البشر والأسلحة النارية تتوسع بسرعة في مناطق الصراعات وتهدأ في أوقات السلم. وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (*2010, p3*)، " فيحتمل أن تتأثر الاتجاهات المستقبلية بالتحولات العالمية في التركيبة السكانية، والهجرات، والتحضر، والصراع والاقتصاد." ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يفهم المجتمع الدولي أفضل للطريقة التي تتعلق بها الجريمة العابرة للحدود بالتغيرات الاجتماعية الأوسع

إحدى هذه الشبكات الإجرامية المعروفة المافيا الروسية، التي تضم مأتين من الجماعات الروسية العاملة في ما يقرب من ستين دولة. أخرى وهي لاكوسا نوسترا، والمعروفة باسم المافيا الإيطالية. بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٩٠ وكانت هذه المنظمة مجموعة الجريمة المنظمة الدولية الأبرز في العالم. استهدافها من قبل المؤسسات الأمنية في الولايات المتحدة قلص إلى حدٍ كبير أنشطة المنظمة في تلك الدولة، إلا أنها لا تزال نشطة في إيطاليا وأماكن أخرى. الياكوزا، التي نشأت في اليابان، هي مجموعة أخرى من الجريمة المنظمة التي تشارك بكثافة في الاتجار العالمي بالبشر.

إن النشاط الجنائي الدولي يشكل تهديداً للنمو الاقتصادي في الأنشطة التجارية المشروعة، لاسيما في الدول الناشئة التي هي عرضة للجريمة المنظمة دوليا. كما تؤثر مجموعات الجريمة المنظمة الدولية سلبا على مؤسسات الدولة المحلية *(Zartner، ٢٠١٠)*. وفقا للمعهد الوطني للعدل التابع للحكومة الأميركية (٢٠١١):

> إن أنشطة عصابات الجريمة العابرة للحدود تضعف الاقتصاديات والنظم المالية وتقوض الديمقراطية. هذه الشبكات في كثير من الأحيان تتنمر على الحكومات التي لا يتوفر لديها القوة الكافية للاعتراض عليها، وتزدهر من خلال الأنشطة الغير مشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات، التي تجلب لهم الأرباح الهائلة. عند قيامها بأنشطة غير مشروعة، فإنها (عصابات الجريمة) تزعزع السلام والاستقرار للأمم في جميع أنحاء العالم، وغالبا ما تستخدم الرشوة، والعنف، أو الإرهاب لتحقيق أهدافها.

وكما يلاحظ، أستاذ القانون الجنائي، يوري فورونين أن "العصابات الإجرامية العابرة للحدود أصبحت أكثر قوة أكثر عالمية، وقدرتها على التنقل في ازدياد. والوسائل والموارد المتوفرة لأي دولة ليست كافية لتلحق ضررا حقيقياً بها. من أجل وقف النشاط الدولي للجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، فمن الضروري دمج السياسات الوطنية للدول مع الاستراتيجيات الإقليمية والدولية:

- التعاون بين الدول. تقليديا، فقد اتخذت الدول مقاربة واقعية للسيادة، وقامت بحراسة مشددة لأراضيها. لكن، كما حذر أنطونيو ماريا كوستا، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "إذا كانت الشرطة ستتوقف عند الحدود في حين يعبرها المجرمون بحرية، فالسيادة بالفعل يتم اختراقها." لمكافحة هذا، يجب على الدول التعاون في إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الإستخباراتية العابرة للحدود.
- تعطيل أسواق الجريمة. إن ملاحقة المجموعات الجنائية الدولية ليست كافية، حيث ببساطة ستقوم مجموعات جديدة بملء الفراغ. فمن الضروري تعطيل الأسواق التي تشجع الجريمة المنظمة.
- تعزيز سيادة القانون. فالجماعات الإجرامية تزدهر في المناطق التي يستشري فيها الفساد، وعدم الاستقرار، وانعدام التنمية. تعزيز القوانين لا يوفر فقط أساس أكثر صلابة لمكافحة جماعات الجريمة، ولكن أيضا وفي المقام الأول يجعل المنطقة أقل مواتية لنشاط الجريمة العابر للحدود.
- الرقابة وسلامة الممارسات المالية. إن دافع جماعات الجريمة العابرة للحدود هو المال. لتعطيل التدفقات النقدية، فمن المهم بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية العمل معا لتنظيم ووقف تحويل الأموال غير الرسمية، وإعادة التدوير من خلال العقارات، والخدمات المصرفية الخارجية، وممارسات الخصوصية المصرفية التي تحمي الأرباح الجنائية.

مع ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل عالمياً وازدياد التعاملات عبر حدود الدول من خلال حركة الناس والمعلومات والمنتجات المتداولة، فمن المرجح أن السياسة العالمية سوف تتأثر على نحو متزايد من أنشطة المنظمات الحكومية وغير الحكومية على حدٍ سواء. أعمال عديدة تمت لتحسين حالة الإنسان، على الرغم من وجود فاعلين من غير الدول مثل الإرهابيين ومنظمات جريمة العابرة للحدود والتي تقتات على نقاط الضعف ومصائب الآخرين. التعاون العالمي أمر ضروري إذا أردنا مواجهة هذا "الجانب المظلم" للعولمة بنجاح. خلاف ذلك، فإن الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الأخرى لمكافحة الإرهاب والجريمة الدولية ستؤدي فقط إلى نقل المشكلة من دولة إلى أخرى.

الجهات الفاعلة من غير الدول ومستقبل السياسة العالمية

Nonstate Actors and the Future of World Politics

من المرجح أن يشكل النمو والأهمية المتزايدة للجهات الفاعلة من غير الدول تحديا للقبضة الحديدية التي مارستها الدول ذات السيادة في تحديد بنية وقواعد النظام العالمي منذ سلام ويستفاليا عام ١٦٤٨ :

> تعكس فكرة المساواة في السيادة قرارا واعيا اتخذته الحكومات منذ ٦٠ عاما بأنها ستكون أفضل حالا إذا تراجعت عن الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. هذا الخيار لم يعد منطقياً. ففي عصر العولمة المتسارعة، تؤثر التطورات الداخلية في الدول البعيدة على رفاهنا، وحتى أمننا. وهذا هو ما علمته لنا أحداث ١١ سبتمبر. فاليوم ينبغي أن يكون احترام سيادة الدولة مشروطا بكيفية تصرفاتها الداخلية، وليس فقط الخارجية. مع السيادة، تأتي مسؤولية حماية المواطنين ضد العنف الجماعي وواجب منع التطورات الداخلية التي تهدد الآخرين. نحن بحاجة إلى إقامة نظام دولي يعكس كيفية تنظيم الدول لأنفسهم داخليا (***Daalder and Lindsay, 2004***).

هل أصبح الفاعلون الدوليون من غير الدول قادرون حقا من استعراض قوتهم في الطرق التي يمكن أن يتحدون وبشكل مباشر سيطرة الدول السيادية على كل سياساتها الخارجية والداخلية؟ إذا كان الأمر كذلك، هل الدعائم التي قام عليها نظام الدولة منذ معاهدة وستفاليا بدأت تنهار، كما يتوقع البعض (***Falk and Strauss, 2001; Kegley and Raymond, 2002a***)

أثناء تفكيرك بهذه التساؤلات، ضع في اعتبارك درس واضح : إنه من الخطأ الاعتقاد بأن السياسة تتعلق فقط بالدول الإقليمية وتفاعلاتها مع بعضها البعض، وممارستها للسلطة العليا داخل حدودها. إن الخطوط العريضة لنوع ثنائي لنظام عالمي مستقبلي قد يلوح في الأفق، هذه الثنائية ستكون مدفوعة وعلى نحو متزامن بالأهمية المستمرة للعلاقات بين الدول من جهة، والتأثير المتنامي للتعاملات المتعددة عبر الحدود وقنوات الاتصال بين الجهات الفاعلة من غير الدول من جهة أخرى. هل وجهات النظر الليبرالية والبنائية حول العمليات التي يتم من خلالها تحديد الاتجاهات في توجهات السياسة الدولية صحيحة ؟ أثناء قيام الفاعلون من غير الدول "بمضاعفة القنوات التي تمكنهم من الوصول إلى النظام الدولي"، هل " يعملون على التقليل من وضوح الحدود بين علاقات

الدولة مع مواطنيها من جهة ولجوء كل من المواطنين والدول إلى النظام الدولي من جهة أخرى " (*Keck and Sikkink, 2008, p. 222*) ، وبالتالي هل ستمهد الطريق لتحول محتمل في السياسة العالمية ؟ وهذا التغيير يؤدي إلى تكون عالم هجين أو ذو مستويين يتراجع فيه نفوذ وسلطة الحكومات التي تحكم الدول، في حين أن القوة النسبية للفاعلين من غير الدول ستزداد.

مع ذلك، فيرد المشككون بالقول بفشل الفاعلين من غير الدول في أن يصبحوا " منافسون حقيقيون في هيمنة الدولة وعملياتها" – وأهدافهم في صنع تحول في العمليات الدارجة في صنع السياسات ورأسمالية الشركات لم تنجح (*Price, 2003, p. 591*). في الحقيقة، فقد جادل البعض بأن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية "قد ساعدت الدول الرئيسية في المحافظة على، وحتى في بعض الحالات، أن تزيد من السيطرة الداخلية والخارجية والاستقلالية والشرعية" (*Weir, 2007*)، من وجهة نظر نظرية الواقعية، فإن الخيارات الحاسمة التي توجه المصير العالمي، هي مصنوعة نهاية المطاف من قِبل الدول الأقوى.

هذه التوقعات لا تحل مسألة ما إذا كان عصر هيمنة الدولة على وشك الانتهاء بأي حال، في الوقت الذي يتزايد فيه نفوذ الفاعلين من غير الدول. إن العلاقات بين الجهات الفاعلة العالمية، فضلا عن التطورات الأوسع نطاقا في السياسة العالمية، هي نتيجة لقرارات لا تعد ولا تحصى والتي اتخذتها الدول والمنظمات عبر الوطنية، والأفراد. في الجزء ٣ سوف ننظر عن كثب في القضايا التي تنشأ في مواجهة العدوان المسلح. في الفصل ٧، سيكون لديك فرصة لدراسة طبيعة وعواقب التهديدات العنيفة للأمن العالمي. في الفصلين ٨ و ٩، ونحن سوف تزن الأفكار المتنافسة التي قدمها الطريق الواقعي للأمن ومسار الليبرالية للسلام. كما سيتم دعوتك للنظر في الأفكار البديلة التي تطرحها البنائية ونظريات الماركسية، والنسوية في توفير أسس للمجابهة مع التحدي المتمثل في إيجاد حلول للتهديد الخطير للصراع المسلح.

مصطلحات الفصل السادس

سيادة مسئولة *Responsible Sovereignty* (ص ١٤٨)

مبدأ يتطلب من الدول أن تتولى ليس فقط حماية شعبها، بل وعليها التعاون عبر الحدود لحماية الموارد العالمية ومواجهة التهديدات العابرة للقوميات

منظمات مابين حكومية (*Intergovernmental Organizations "IGOs"*): (ص ١٤٨)

منظمات يتم إيجادها (إنشاؤها–تأسيسها) والالتحاق بها من قبل حكومات الدول، والتي تعطيهم السلطة لصنع قرارات جماعية لإدارة مشكلات خاصة على الأجندة العالمية

منظمات غير حكومية :*(Nongovernmental Organizations "NGOs")*: (ص ١٤٨)

منظمات عابرة للقوميات يشكلها مواطنون عاديون (ليست هيئات عامة) تحافظ على الوضع الاستشاري مع الأمم المتحدة، وتتضمن الاتحادات المهنية، والمؤسسات،والشركات متعددة الجنسيات، أو ببساطة الجماعات النشيطة دولياً في الدول المختلفة، والتي تشترك معاً في العمل نحو المصالح المشتركة

نظام: *Regime* (ص ١٥٨)

أعراف وقواعد وإجراءات للتفاعل متفق عليها من قبل مجموعة من الدول

الاتحاد الأوروبي *(European Union)*: (ص ١٦٣)

منظمة إقليمية أوجدها اندماج جماعة الفحم والصلب الأوربية، هيئة الطاقة النووية الأوربية، والجماعة الاقتصادية الأوربية (والتي كانت تسمى بالجماعة الأوربية حتى عام ١٩٩٣)، والتي قد توسعت جغرافياً منذ ذلك التاريخ ، وفي سلطتها أيضاً

مجتمع أمني *Security Community* (ص ١٦٣)

مجموعة من الدول يؤدي المستوى العالي من التعاون المؤسسي أو الاعتيادي فيما بينها إلى تسوية المنازعات بينها بالتوفيق أكثر منها باستخدام القوة المسلحة

طريق ثالث *Third Way* (ص ١٦٣)

منهج للحكم يتبناه، وبشكل أساسي، كثير من القادة الأوربيين، والذين على الرغم من اعترافهم بوجود عدة بدائل للرأسمالية الليبرالية، يسعون إلى التخفيف من التـأثير الاجتماعي الشرس لفردية السوق الحر، وذلك من خلال السماح بتدخل الحكومة من أجل الحفاظ على العدالة الاجتماعية، ومنع حالات الحرمان التي تسببه دورات الاضطراب في الاقتصاد العالمي

تكامل سياسي *(Political Integration)*: (ص ١٦٣)

عمليات وأنشطة يقوم من خلالها سكان كثير من الدول، أو الدول كلها، بتحويل ولاءاتهم إلى وحدة سياسية واقتصادية يتم الاندماج فيها

اللجنة الأوربية *(European Commission)*: (ص ١٦٦)

الجهاز التنفيذي المسئول إدارياً عن الاتحاد الأوروبي

سيادة مجمعة *(Pooled Sovereignty)*: (ص ١٦٨)

سلطة قانونية يتم منحها إلى منظمة دولية حكومية من قِبل أعضاءها لتقوم باتخاذ قرارات جماعية فيما يتعلق بجوانب محددة للسياسة العامة، وبالتالي، يتم اتخاذها بشكل شامل بواسطة كل حكومة ذات سيادة

أمم من غير الدول *(Non State Nations)*: (ص ١٧١)

جماعات قومية أو إثنية تناضل من أجل الحصول على القوة أو الحق في دولة

قومية إثنية *(Ethnic Nationalism)*: (ص ١٧١)

الولاء والإخلاص لمجتمع ثقافي وإثني أو لغوي مشترك

جماعات إثنية *(Ethnic Groups)*: (ص ١٧١)

شعوب أو أناس تتحدد هوياتهم، وبشكل أساسي طبقاً لإحساسهم باشتراكهم في أصل قومي واحد، ولغة مشتركة، وميراث ثقافي، وعلاقات (قرابة) نسب ومصاهرة

إثنية / عرقية *(Ethnicity)*: (ص ١٧١)

إدراك التشابه يين أعضاء تجمع عرقي خاص يؤدي إلى التحيز في رؤيتهم للمجموعات القومية الأخرى باعتبارهم خارجين (منتمين لخارج المجموعة ***(outsiders***

شعوب أصلية *(Indigenous Peoples)*: (ص ١٧٢)

السكان الأصليين من ذوي الأصول الإثنية والثقافية داخل الدولة، والذين يتم الإشارة إليهم بـ "العالم الرابع"

صدام الحضارات*(Clash of Civilization)* (ص ١٧٤)

فكرة أستاذ العلوم السياسية صامويل هانتينجتون المثيرة للجدل، والتي تقول بأن الحضارات الأساسية للعالم سوف تدخل خلال القرن الحادي والعشرين في صراع فيما بينها، مؤدية بذلك إلى حالة من القوى والحروب شبيهة بتلك الناتجة عن الصراعات بين الدول خلال القرون الخمسة الماضية

حركات دينية عابرة للقوميات *Transnational Religious Movements* (ص ١٧٥)

منظومة من المعتقدات والممارسات والأفكار تتم إدارتها سياسياً من قبل منظمات دينية لتعزيز عبادة مفهومهم للذات الآلهية التي تتخطي الوجود المادي ومبادئه المحددة للسلوك

دولة دينية *Theocracy* (ص ١٧٦)

دولة يتم تنظيم حكومتها حول عقيدة دينية ثابتة أو جامدة (دوجما)

حركات دينية متشددة *(Militant Religious Movement)*: (ص ١٧٧)

منظمات نشطة سياسياً تقوم على معتقدات دينية قوية، ويكون أعضاؤها مكرسين بشكل متعصب لتعزيز معتقداتهم الدينية على المستوى العالمي

انفصال، ثورات انفصالية *Secession, or Separatist Revolts* (ص ١٧٧)

جهود من قبل أقليات دينية أو إثنية، وغالباً ما تتم بوسائل عنيفة، لاكتساب وضع الدولة المستقلة من خلال القيام بفصل إقليم من دولة قائمة ذات سيادة

منفى *(Diasporas):* (ص ١٧٧)

هجرة الجماعات الدينية أو الإثنية إلى أراضي أجنبية على الرغم من استمرار الارتباط مع إقليمهم وعاداتهم الأصلية

الاستعانة بمصادر خارجية*(Outsourcing):* (ص١٨٠)

تحويل الوظائف بنوع من التعاون، وعادة ما يكون مركزاً في دولة من دول عالم الشمال إلى دول من دول عالم الجنوب تكون قادرة على توفير العمال المدربين بأجور أقل

مشروعات مندمجة عالمياً *(Globally Integrated Enterprises):* (ص١٨٤)

شركات متعددة الجنسيات يتم تنظيمها أفقياً مع وجود الإدارة والإنتاج في مواقع المصانع بدول متعددة لنفس المنتجات التي يقومون بتسويقها

مجتمع مدني *(Civil Society)*: (ص١٨٥)

مجتمع / جماعة تتضمن الأعراف المشتركة أو المعايير الأخلاقية لكي تقوم، جماعياً، بإدارة المشكلات، بلا قهر أو قسر، ومن خلال الإجراءات السلمية والديمقراطية لاتخاذ القرار، مستهدفة تطوير وتحسين الرفاهية الإنسانية

إرهاب *Terrorism* (ص١٨٧)

عنف مفروض مسبقاً، وبوجه خاص ضد أهداف غير عسكرية من قبل مجموعات وطنية فرعية أو دولية أو عملاء مأجورين، وعادة ما تستهدف التأثير على الجمهور

إرهاب ما بعد الحداثة *(Postmodern Terrorism):* (ص١٨٧)

بالنسبة إلى والتر لاكير، فإنه الإرهاب الذي تمارسه منظومة ممتدة من الفاعلين المتنوعين بأسلحة جديدة "تبذر الألم والرعب في المجتمع لإضعاف، أو حتى الإطاحة بشاغلي السلطة الحاليين، ولتقيم تغييراً سياسياً

عصر المعلومات *(Information Age):* (ص١٨٧)

الفترة أو العصر الذي يتم فيه الخلق السريع والنقل العالمي للمعلومات من خلال الاتصال الجماهيري، والذي يسهم بدوره في عولمة المعرفة.

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Boehmer, Charles, and Timothy Nordstrom. (2008) "Intergovernmental Organization Memberships: Examining Political Community and the Attributes of International Organizations, " International Interactions 34282-309.

Buchanan, Allen, and Robert O. Keohane. (2006) "The Legitimacy Of Global Governance Institutions," Ethics & International Affairs 20, no. 4 (Winter): 405-437

Heins, Volker, (2008) Nongovernmental Organizations in International Society.' Struggles over Recognition, New York: Palgrave Macmillan.

Jones, Bruce, Carlos Pascual, and Stephen John Stedman. (2009) Power & Responsibility: Building International' Order in an Era of Transnational Threats. Washington, DC: Brookings. Milner, Helen V., and Andrew Moravcsik. (2009) Power, Interdependence, and Nonstate Actors in World Politics. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Reimann, Kim D, (2006) "A View from the Top: International Politics, Norms and the Worldwide Growth of NGOs," International Studies Quarterly 50:45-67.

Sen. Niruparn. (2006) "Nonstate Threats and the Principled Reform of the UN," Ethics & International Affairs 20, no. 2 (Summer): 229—234.

Thakur, Ramesh, and Thomas G. Weiss, eds. (2009) The United Nations and Global Governance: An Unfinished Journey. Bloomington: Indiana University Press.

Chapter Seven

Combs. Cynthia C. (2010) Terrorism in the Twenty-First Century 6th edition. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Hartzell, Caroline, and Matthew Hoddie. (2007). Crafting Peace: Power-Sharing Institutions and the Negotiated Settlement of Civil Wars. University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

Kegley. Charles W., ed. (2003) The New Global Terrorism: Characteristics, (Awes, Controls. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Lemke, Douglas. (2008) "Power Politics and Wars without States, American Journal of Political Science 52,774-786.

Sandler, Todd. (2011) "New Frontiers of Terrorism Research: An Introduction," Journal Of Peace Research 48:279-286.

Thyne, Clayton. (2009) How International Relations Affect Civil Conflict: Cheap Signals, Costly Consequences. Lexington, MA: Lexington Books.

Vasquez, John. (2009) War Puzzle Revisited Cambridge: Cambridge University Press.

Wallensteen, Peter. (2011) Understanding Conflict Resolution: War, Peace, and the Global System. London: Sage.

Zalman, Amy, and Jonathan Clarke. (2009) "The Global War on Terror: A Narrative in Need of a Rewrite," Ethics & International Affairs 23, no. 2:101-113

الجزء الثالث

مجابهة النزاع المسلح
Confronting Armed Conflict



التجارب النووية

في الصورة هنا هو اختبار ذري فرنسي في جنوب المحيط الهادئ لقنبلة نووية أصغر من القنبلة الهيدروجينية الأميركية والتي في عام ١٩٥٢ كونت كرة نارية قطرها ثلاثة أميال، هي ١٠٠٠ مرة أقوى من كل من القنبلتين التي ألقتها الولايات المتحدة على هيروشيما وناغازاكي. لقد وقع أكثر من ٢،٠٠٠ تجربة للأسلحة النووية منذ عام ١٩٤٥.

عند التفكير في السياسة العالمية، ما هي الصورة الأولى التي تتبادر إلى ذهنك؟ بالنسبة لكثير من الناس، السياسة العالمية تتعلق بالأسلحة والتحالفات وممارسة القوة العسكرية ضد الأعداء وغيرهم من الجهات الفاعلة على المسرح العالمي. في الواقع، يساوي الكثير من الناس بين السياسة العالمية والحرب وتهديدها لأمتهم، ولمدينتهم،

وللعالم بأسره. هذا الانشغال قديم قدم التاريخ المسجل نفسه. وذلك لأسباب مفهومة: فهجوم من قبل عدو هو أخطر تهديد مباشر للبقاء، ومنع مثل هذا الموت والدمار هو شرط مسبق لتحقيق كل القيم الهامة الأخرى، مثل الغذاء، والحرية، وحيازة الأراضي التي يمكن العيش عليها بأمان. إلا أن الحرب تعد مشكلة، وإذا أردنا السيطرة على النزاعات المسلحة والحد من تكرار الحروب ونتائجها المدمرة، سيتطلب التغيير في ممارسات الدول تجاه بعضها البعض.

في الجزء ٣ من هذا الكتاب، سيكون لديك الفرصة لاستكشاف العديد من الأفكار المتضاربة والرؤى النظرية حول كيفية المواجهة الأفضل للنزاعات المسلحة. ينظر الفصل ٧ إلى التهديدات العسكرية للأمن الدولي التي تفرضها الحروب بين الدول، والحروب داخل الدول، والإرهاب الدولي. في الفصل ٨، سوف يتم تفحص السعي لتحقيق المصلحة الوطنية المحددة من حيث القوة العسكرية ومقاربات الأمن الوطني والدولي من منظور النظرية الواقعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات التسلح الحربي، الأساليب العسكرية البديلة، والتحالفات. في الفصل ٩، وسوف ينظر في الأفكار الليبرالية للتفاوض على طاولة المفاوضات بدلاً من القتال في ساحة المعركة لتسوية المنازعات الدولية، وكذلك دور القانون الدولي، ونزع السلاح، والعقوبات الاقتصادية، وتمكين المنظمات الدولية من الحفاظ على الأمن الجماعي لجميع الدول.

مخاطر النـزاع المسلح على العالم

The Threat of Armed Conflict to The World

مخطط الفصل

- ما هي أسباب الصراعات المسلحة؟
- أعداد وأنواع النزاعات المسلحة
- النزاعات المسلحة داخل الدول
- نظرة عن قرب: السودان والتكلفة البشرية للحرب
- الإرهاب
- نقطة جدل: هل يمكن كسب الحرب ضد الإرهاب العالمي ؟
- النزاعات المسلحة ومستقبلها

ما يمكن أن تولد الحرب إلا الحرب ؟ ولكن النوايا الحسنة تولد حسن النية والإنصاف والمساواة.

ايراستوم من روتردام، فيلسوف و عالم لاهوت من عصر النهضة



سيادة الدولة واستخدام القوة.

مبدأ عدم التدخل يفترض أن الدول يجب أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة. إلا أنه وعلى نحو متزايد، يتم تحدي هذا المبدأ، ودول أكثر قوة قد تدخلت عسكريا في الدول الصغيرة لمجموعة متنوعة من الأسباب الإنسانية والإستراتيجية. في عام ٢٠١١ قامت قوات حلف شمال الأطلسي بدعم المتمردين في ليبيا الذين سعوا إلى إسقاط النظام الاستبدادي للزعيم الليبي معمر القذافي. الصورة هنا، لقنبلة ٥٠٠ رطل تنفجر في موقع يسيطر عليه المتمردون في قرية رأس لنوف.

في الصيف الهادئ من العام ٢٠٠١، كانت الدول في منطقة السلام والازدهار في الجزء الشمالي من العالم قد بدأت تشعر بالارتياح ، حيث أشار العديد من المراقبين من ذوي المعرفة، إلى اختفاء الحروب الدولية بين عمالقة الاقتصاد، وبدؤوا يتساءلون فيما إذا كانت الحرب قد أصبحت من الماضي. هذا المزاج والاستنتاج قد تحطم بعد وقت قصير .ففي ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما دمر الإرهابيون الدوليون مركز التجارة العالمي في نيويورك في هجوم ٩/١١ وحرب الولايات المتحدة على أفغانستان؛ والهجمات الإرهابية في أماكن أخرى في جميع أنحاء العالم، كما هو الحال في مدريد في العام ٢٠٠٤، ولندن في العام ٢٠٠٥، وموسكو في العام ٢٠١١، والصراع العسكري الذي قادته الولايات المتحدة في العراق، والحرب بين إسرائيل وحزب الله ٢٠٠٦ في لبنان، وموجة الحروب الأهلية المتقطعة، أحبطت كل الآمال السابقة بإمكانية السلام. على الرغم من أن الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات في معظم أنحاء العالم العربي في عام ٢٠١١ أثارت الآمال بأن الديمقراطية قد تتحقق، إلا أن الاشتباكات العنيفة مع سلطات الدولة والتظاهرات المضادة عززت المخاوف على ما يبدو أن العنف يمكن أن يؤذي أي شخص، في أي مكان وفي أي وقت.

من المفهوم لماذا يعتقد عدد كبير من الناس أن العدوان المسلح هو جوهر السياسة العالمية. في كتابه عن *الحرب*، تقدم الاستراتيجي البروسي كارل فون كلاوزفيتز بمقولة شهيرة أن الحرب هي مجرد امتداد للدبلوماسية بوسائل أخرى، وإن كانت بشكل متطرف. هذه الرؤية تؤكد إيمان النظرية الواقعية بأن الحرب هي أداة من أدوات السياسة وأن الجهات الفاعلة الدولية تستخدمها لحل نزاعاتها. ولكن، الحرب هي الأداة الأكثر دموية في حل النزاعات، والبدء بها يعني عادة أن عمليات الإقناع والمفاوضات قد باءت بالفشل.

في العلاقات الدولية، يحدث الصراع بانتظام عندما تتفاعل الجهات الفاعلة وعندما تنشأ النزاعات على المصالح المتضادة. في حد ذاته ، الصراع (مثل أنشطة السياسة التي تهدف إلى الحصول على سلوك من فاعل دولي آخر لا يقوم به من تلقاء نفسه) لا تشكل بالضرورة تهديداً ، لأن الحرب والصراع مفهومان مختلفان. فيمكن اعتبار النزاع أمر لا مفر منه ويحدث كلما تصور طرفان وجود خلافات بينها وقام كل منهما بالسعي إلى حل هذه الخلافات بحيث تتحقق رغباته. تنتج بعض الصراعات كلما تفاعل الناس ويمكن أن تولدها القضايا الدينية والأيديولوجية و العرقية والاقتصادية والسياسية، أو الإقليمية، وبالتالي، لا ينبغي لنا أن نعتبر ذلك غير طبيعي. كما لا يجب أن نعتبر الصراع بالضرورة مدمراً. فالصراع يمكن أن يعزز التكافل الاجتماعي، والتفكير الإبداعي، والتعلم، والاتصالات، وهذه كلها عوامل حاسمة في حل النزاعات و بناء التعاون. ومع ذلك، فإن تكاليف الصراع تصبح مهددة عندما تأخذ الأطراف السلاح لتسوية الخلافات المتصور عدم إمكانية حلها أو استخدام القوة لتسوية حسابات قديمة. عندما يحدث ذلك ، يحدث العنف، وندخل في مجال منفصل وهو الحرب.

يقدم هذا الفصل معلومات وأفكار تمكنك من استكشاف طبيعة النزاعات المسلحة في عالمك، أسبابها وتغيير خصائصها، وتكرارها. وستضطر إلى مواجهة المعضلات الأخلاقية التي تخلقها التهديدات العسكرية حول حمل السلاح كونه عمل أخلاقي أو غير أخلاقي إن كتاب السياسة العالمية هذا يسلط الضوء على الأشكال الثلاثة الأكثر شيوعا من النزاعات المسلحة اليوم: الحروب بين الدول، والحروب داخل الدول، والإرهاب. سيكون لديك فرصة لاستعراض النظريات الرائدة التي تفسر أسباب هذه الأنواع الثلاث من النزاعات المسلحة في السياسة العالمية.

يجب تضع البشرية حد للحرب أو أن الحرب ستضع حداً للبشرية **–جون كندي، رئيس أميركي**

ما هي أسباب الصراعات المسلحة؟

What Causes Armed Conflict?

على مر التاريخ، كانت قد بذلت جهود لشرح لماذا ينخرط الناس في العنف المنظم. والمخزون العلمي عن أصول الحرب (انظر*Cashmanand Robinson, 2007: Midlarcky, 2000; Vasquez, Justino, and Bruck, 2009)* يتفق عموما على أن الأعمال العدائية متجذرة في مصادر متعددة وموجودة في مختلف مستويات التحليل (تذكر الفصول ١ و ٣). بعض العوامل تؤثر تأثيرا مباشرا على احتمالات الحرب، والبعض الآخر تأثيرها ثانوي وغير مباشر، وإنما تخلق الظروف التي تصنع خلفية متفجرة بحيث تجعل أي واحد أو عدد من العوامل محركاً للعنف. الأسباب الأكثر شيوعا للنزاع المسلح تصنف عادةً في ثلاث فئات عريضة: (١) سمة العدوانية المرتبطة بالطبيعة البشرية والسلوك الفردي، (٢) سمات وطنية ضارة تجعل بعض الدول أكثر عرضة للانخراط في العدوان، و (٣) الظروف المضطربة داخل المنظومة العالمية والتي تشجع النزاعات لتصبح مسلحة.

المستوى الأول للتحليل: الطبيعة البشرية للأفراد ***The First Level of Analysis: Individuals' Human Nature***

"على مستوى أساسي، ينشأ الصراع من سلوك الأفراد وتفاعلاتهم المتكررة مع محيطهم" (***Verwimp, Justino, and Bruck, 2009, p 307***). *وكذلك*، بطريقة ما، فإن كل الحروب تنشأ من قرارات قادة الدول أو الفاعلين الدوليين من غير الدول مثل المنظمات الإرهابية. وخيارات القادة ستحدد في نهاية المطاف في ما إذا كان الصراع المسلح سيحدث (انظر الفصل ٣). لذلك، فإن نقطة انطلاق جيدة لشرح سبب حدوث الحرب هو النظر في العلاقة بين النزاعات المسلحة والاختيارات الفردية للقادة. في هذا المستوى من التحليل، ستكون الأسئلة حول الطبيعة البشرية ذات أهمية مركزية.

وقد أدى الاندلاع المتكررة للحرب في البعض، مثل عالم النفس سيغموند فرويد، أن يستنتج أن العدوان هو جزء من الطبيعة البشرية الفطرية التي تنبع من البرمجة النفسية الوراثية للبشر. وقد حدد هؤلاء الإنسان العاقل كأعنف أنواع الكائنات، وعلماء سلوك الحيوان (أولئك الذين يدرسون سلوك الحيوان) مثل كونراد لورنز (١٩٦٣) يجادلون بالمثل بأن البشر هم واحد من عدد قليل من الأنواع التي تمارس "العدوان الداخلي (القتل الروتيني للنوع الخاص بهم)، بالمقارنة مع معظم الأنواع الأخرى التي تمارس "العدوان بين الأنواع" (قتل الأنواع الأخرى فقط، وهذا يطهر في الحالات الأكثر غرابة، كأكل لحوم نفس النوع في حالة بعض الأسماك الاستوائية كأحد هذه الاستثناءات. وانضم إلى علماء سلوك الحيوان في تفسيرهم هذا، أتباع نظرية الواقعية، الذين يعتقدون أن كل البشر يولدون مع محرك فطري نحو السلطة التي لا يمكن تجنبه، وأن هذه الغريزة تؤدي إلى المنافسة والحرب. وبالتالي قبول الفرضية السوسيولوجية التي اقترحتها نظريات تشارلز داروين حول النشوء والتطور

والانتقاء الطبيعي. الحياة تنطوي على الصراع من أجل البقاء للأصلح، والانتقاء الطبيعي يقضي على الصفات التي تتعارض مع المنافسة الناجحة. فبالنسبة للواقعيين، المسالمة تأتي بنتائج عكسية لأنها تتعارض مع طبيعة الإنسان الأساسية، التي يرون أنها عدوانية وباحثة عن القوة. بالإضافة إلى ذلك، فمن خلال استبعادها للعمل العسكري، ترفض المسالمة الأداة الرئيسية للسياسة الواقعية الضامنة لأمن الدولة.

يشكك العديد في هذه النظريات على أسس تجريبية ومنطقية على حدٍ سواء. فإذا كان العدوان هو حقا دافع لا مفر منه ومستمدا من الطبيعة البشرية، ألا ينبغي لجميع البشر حمل هذا السلوك المحدد وراثيا؟ بطبيعة الحال، لا يفعل معظم الناس ذلك، وعلى أسس أخلاقية يرفضون القتل كشر. في الواقع، على المستوى الجيني الأساسي، فالتكوين البشري مبني على التوصل إلى توافق، وليس الصراع. يقول المنظر العالمي فرانسيس فوكوياما (**1999a**) ، "**يشعر الناس بعدم الارتياح إلى حد كبير إذا كانوا يعيشون في مجتمع ليس لديه قواعد أخلاقية**".

تشير النظرية الليبرالية والسلوكية في بحوث العلوم الاجتماعية إلى أن الوراثة فشلت في شرح لماذا لا يتحارب الأفراد إلا في أوقات معينة. ويمكن التصدي لتفسير الاجتماعية الداروينية حول التأثيرات البيولوجية على السلوك البشري من خلال دراسة لماذا يتعاون الناس ويعملون بشكل أخلاقي. كما يقول جيمس ويلسون (**1993, p.23**) نظرية البقاء للأصلح، الداروينية الواقعية تتجاهل حقيقة أن "الحس الأخلاقي يجب أن يكون ذات قيمة تكيفية، وإذا لم يفعل ذلك، فإن الانتقاء الطبيعي سيعمل ضد الناس الذين لديهم مثل هذه الصفات الغير مجدية كالتعاطف، وضبط النفس، أو الرغبة في الإنصاف لصالح أولئك الذين لديهم ميول بعكس ذلك".

على الرغم من أن نقاش الطبيعة مقابل التنشئة، والمتعلق بالأسس البيولوجية للعدوان لم ينته (كلوغر، ٢٠٠٧؛ ريدلي، ٢٠٠٣)، إلا أن معظم علماء الاجتماع الآن يختلفون بقوة مع فرضية الواقعية التي تقول بها أن البشر أنانيون أساسا، فأنهم عدوانيون، يقتلون بسبب محركات وراثية فطرية تجبرهم على التصرف العدواني. بدلاً من ذلك، فإنهم يفسرون الحرب كعادة ثقافية مكتسبة. العدوان هو ميل مكتسب في وقت مبكر من الحياة نتيجة للتنشئة الاجتماعية. وبالتالي، فالعدوان هو سلوك يتم تعلمه بدلاً من أن يتحدد بيولوجيا، و "الطبيعة البشرية العنيفة هي خرافة" (**Murithy, 2004**).

إن استعداد الأفراد للتضحية بحياتهم في الحرب انطلاقا من الشعور بالواجب تجاه قادتهم ووطنهم واحد من ألغاز التاريخ. "ضباب الحرب" هو ما دعا الكاتب الروسي ليو تولستوي وغيره حقيقة أن الناس سوف يهبون حياتهم في الصراعات، كبيرها وصغيرها، حتى عندما لا تفهم الأهمية والغرض من تلك الصراعات. من الواضح، إن هذه التضحية بالنفس تنبع من معتقدات تعلمها الأفراد وهي أن بعض القناعات تستحق الموت من أجلها، مثل

ولاء المرء للوطن. "وقد لوحظ على نطاق واسع أن الجنود يقاتلون وغير المقاتلين يوافقون على الحرب، ليس من باب العدوانية ولكن من باب الطاعة" ***(Caspary, 1993)***. ولكن هذا لا يجعل الطبيعة البشرية سببا للحرب، حتى لو أن العادات الناجمة عن الطاعة والتي تدرس في التدريب العسكري تشكل أسبابا للمشاركة في عدوان قد أذن به من قبل الآخرين، وحتى لو كان في بعض الأحيان حماس الجمهور الشامل والعنصري للعدوان ضد الخصوم الأجانب تشجع القادة على بدء الحروب.

هذا يشير إلى أن عوامل خارجة عن الطابع الوطني (سمات فطرية جماعية لشعوب معينة) تفسر وبشكل أفضل لماذا تميل بعض البلدان إلى الانخراط في العنف المنظم. بدلاً من ذلك، يحدث العدوان المسلح في معظم الأحيان نتيجة للاختيارات التي يصنعها القادة، وليس بسبب تفضيلات شعبية من مجتمعات بأكملها. كما يضع السياسي الإنجليزي سانت توماس مور (١٤٧٨-١٥٣٥) هذه الفرضية، "إن الناس العاديون لا يذهبون إلى الحرب من تلقاء أنفسهم، ولكن يساقون إليها بجنون الملوك". وبالمثل، قال الدبلوماسي الأمريكي رالف بانش أمام الأمم المتحدة (***UN***) أنه "لا يوجد أناس من أهل الحرب–فقط يوجد قادة حرب."

هذه الفكرة تقدم مشكلة تحليلية هامة. هل لخصائص الثقافات والسكان داخل الدول في مجموعها، ومجموع أجزاءها، تؤدي إلى توقع سلوك الأفراد داخل هذه الجماعات؟ لا. فالتعميم من الكل إلى الجزء هو ارتكاب ما يدعوه علماء الديموغرافيا والإحصاء بمغالطة البيئة المنافية للمنطق . لماذا؟ لأنه ما لم يكون جميع أعضاء المجموعة نفسها تماماً متشابهون ، فإن خصائص الجماعة (كامل الدولة أو الثقافة، على سبيل المثال) لا تؤدي إلى التوقع بشكل مؤكد معتقدات وسلوكيات الأفراد في الجماعة.

هل يفكر جميع الأميركيون بشكل متشابه ؟ جميع المسلمون ؟ جميع الصينيون؟ بالكاد. هذا تنميط عرقي وثقافي في أسوأ حالاته. نادراً ما يمكننا التعميم بأمان من الجماعات إلى الأفراد . كذلك، فإن العكس، ما يسميه علماء المنطق مغالطة الفردية، هو أيضا خطأ في التفكير. لا يمكننا التعميم بأمان حول المعتقدات أو السلوك الفردي للقادة (أدولف هتلر في ألمانيا النازية، جوزيف ستالين في الاتحاد السوفياتي، باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة، جوردون براون من بريطانيا العظمى ، أو ديمتري ميدفيديف من روسيا) ينسب لهم تفضيلات الثقافات الجماعية السائدة و يصرحون بما يرغب به كل الأفراد الذين يقودونهم.

ما ينبغي أن يكون واضحا هو أن القادة يتخذون بعض قرارات سياسة خارجية غير أخلاقية. وعلاوةً على ذلك، فإن العديد من تلك القرارات من قبل قادة الدول هي نتائج عمليات صنع قرار معيب؛ ففشلوا في التوافق مع نموذج الاختيار العقلاني لصنع القرار في السياسة الخارجية، والذي يفترض أن صناع القرار يقررون خياراتهم

من خلال الحسابات الهادئة للتكلفة والعائد من أجل تحديد الخيار الذي يشكل أفضل فرصة لتحقيق الأهداف المفضلة. بالإضافة إلى ذلك، فحتى القيادة الذكية والأخلاقية عرضة في بعض الأحيان إلى اتخاذ قرارات عالية المخاطر دون داع بشن الحرب لأنهم يقعون تحت ضغط التفكير الجماعي من قبل المستشارين المتنفذين داخل مجموعة صنع القرار الخاصة بهم بدلا من العمل على ما يعتقدون شخصيا أنه الخيار الأكثر عقلانية. هذه الملاحظة حول محددات خيارات القادة حول الحرب والسلام توجه الانتباه إلى العوامل المحلية التي تشجع بعض الدول على المشاركة في العدوان الأجنبي.

المستوى الثاني من التحليل: الخصائص الداخلية للدول

The Second Level of Analysis: States' Internal Characteristics

في ما يلي سندرس بعض النظريات المتعلقة بالخصائص الداخلية للدول والتي تؤثر على اختيارات القادة فيما يتعلق باستخدام القوة. يتضمن هذا النهج من تفسير العدوان المسلح على مستوى الدولة من التحليل فرضية أن الاختلافات في أنواع أو فئات من الدول ستحدد في ما إذا كانت الدولة سوف تشارك في الحرب. **إن التأكيد** بأن احتمالات الحرب تتأثر بشدة بالسمات الوطنية يتحدى فرضية الواقعية الهيكلية التي تنص على أن الحرب أمر لا مفر منه، وأن الظروف العالمية، وليس المحلية هي المحددات الهامة لأسباب الحروب.

العوامل الجيوسياسية وطول فترة الاستقلال ***Geopolitical Factors and the Length of Independence***

من بين كل القضايا التي تطلق شرارة الصراع، النزاعات الإقليمية هي الأكثر احتمالا لتصعيد الحرب ***(Wiegand, 2011؛ Vasquez, 2009)***. موضع وموقع الدول، بما في ذلك الظروف الجغرافية الرئيسية، مثل انخفاض الإمدادات من الأراضي الزراعية، والمياه العذبة، والموارد الطبيعية الثمينة مثل احتياطيات النفط والغاز والمسافات بين بعضهم البعض قد يؤثر على احتمالات النزاعات والحروب ***(Starr, 2006؛ Gibler, 2007)***. "عندما يتم اكتشاف موارد طبيعية ثمينة في منطقة معينة من البلاد، سيتكون فجأة حافزاً اقتصادياً للناس الذين يعيشون في هذه المناطق للنجاح وبالعنف إذا لزم الأمر .... والصراع أكثر احتمالا أيضا في الدول التي تعتمد اعتمادا كبيراً على الموارد الطبيعية كعائدات التصدير، وذلك جزئيا بسبب أن جماعات المتمردين يمكن لها ابتزاز المكاسب من هذه التجارة لتمويل عملياتها" ***(Collier, 2003, P.41)***.

مدة الاستقلال أيضا تؤثر على احتمالات الصراع المسلح والنزاعات على الأراضي. الدول المستقلة حديثا عادةً ما تمر بفترة من الاضطرابات السياسية في أعقاب حصولها على سيادتها واستقلالها كأعضاء في مجتمع الدول. فمن المرجح أن تسعى إلى حل المظالم الداخلية التي طال أمدها و إلى حمل السلاح من أجل الأراضي المتنازع عليها

مع دول الجوار (Rasler and Thompson, 2006). في كثير من الأحيان، تتوسع هذه المنازعات الدولية إلى حروب أكبر، فعلى مر التاريخ كثيرا ما أثارت هذه النزاعات تدخل القوى العظمى، أو تدخل من قبل الدول الأخرى أو الفاعلين من غير الدول أو المنظمات الحكومية الدولية في الشؤون الداخلية للدول المتنازعة. ويمكن تفسير ارتفاع مستويات الحروب الأهلية والحروب بين الدول المجاورة في جميع أنحاء دول الجنوب من خلال حقيقة أن ما يقرب من جميع هذه الدول الأقل نمواً قد حصلت مؤخراً على الاستقلال، والعديد منها من خلال الثورات.

القومية والتقاليد الثقافية ***Nationalism and Cultural Traditions***

يتأثر سلوك الدول "بقوة التقاليد الثقافية والأخلاقية لشعوبها. ففي نظام الدول التي تحكمها قواعد الواقعية، لا تحظى القيود الأخلاقية على استخدام القوة بقبول واسع النطاق (Hensel, 2007). بل أن معظم الحكومات تشجع سكانها على تمجيد الدولة وقبول قراراتها كيفما كانت والتي يدعي قادتها بأنها ضرورية للأمن القومي، بما في ذلك الحرب ضد الخصوم. دعاة الأصول الثقافية للحرب يقولون أن معظم الناس في معظم المجتمعات يعيشون حياتهم اليومية من عدم ارتباط، أو "خدر"، بحيث لا يميلون لمعارضة قرارات زعمائهم في شن الحرب. وبالتالي فإن الدولة الحديثة تنظم مجتمعها لقبول الحرب و"تبني ثقافة تؤكد على الموت" وتقبل الدمار الذي لا معنى له (Caspary, 1993).

باعتبارها امتدادا طبيعيا للولاء للأمة الذي لا يخطئ، فيعتقد على نطاق واسع أن القومية هي المرجل الذي منه غالبا ما تنبع أسباب الحروب (Van Evera, 1994). لقد بدأت القومية كقوة خطيرة في أوروبا قبل ٣٥٠ سنة عندما انخرط الحكام الملوك مثل فرديناند وإيزابيلا من إسبانيا في "بناء الدولة" عن طريق بناء القومية قسرا من أجل تعبئة وإدارة السكان، والتي ولدت التعصب الديني والسياسي، وقمع الأقليات، والحرب(Marx, 2003). لقد رأى الكاتب الإنجليزي ألدوس هكسلي القومية "كالدين في القرن العشرين"- عندما قامت الحروب الأكثر تدميرا في التاريخ بين الدول ازداد الربط بين القومية والحرب منذ بمرور الوقت (Woodwell,2008).

"تميل الغالبية العظمى من الناس إلى تركيز ولائهم الأعلى للدولة القومية، "كما يشرح جاك ليفي، وهذا يعد حافزا قويا للحرب. عندما يكون لدى الناس" التزام مكثف لقوة وازدهار الدولة [و] يتعزز هذا الالتزام من خلال الأساطير الوطنية والتي تؤكد على القوة المعنوية والمادية، والسياسية للدولة ومشاعر الأفراد بالعجز ويترتب على ذلك ميلهم إلى السعي إلى تحقيق هويتهم وذاتهم من خلال الدولة، ... القومية تسهم في الحرب" (Levy, 1989a). وهذا يؤدي بالكثيرين إلى نقد القومية، على الرغم من أن العديد يدافعون عنها باعتبارها فضيلة تعمل من أجل الوحدة والتضامن داخل الدولة الواحدة. بغض النظر عن النتائج، ينظر اليوم على نطاق واسع إلى القومية بأنها ربما تكون أقوى قوة في عالم اليوم، وهي فكرة وأيديولوجية التي تحرك الصور التي يرسمها الكثيرون.

بالإضافة إلى ذلك،يجادل النقاد من وجهة نظر النظريات النسوية في العلاقات الدولية بأن أساس الحرب في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى التخدير الثقافي، متجذرة في روح الواقعية الذكورية، التي تعد الناس لقبول الحرب واحترام المحارب كبطل *(انظر Tickner, 2002؛ Enloe, 2000, 2004)* . كما يؤكد منظرو النسوية بأن أدوار الجنسين التي ترسمها القيم الواقعية، تساهم في انتشار النزعة العسكرية والحرب. بالنسبة للأصحاب النظرية النسوية وغيرهم من منظرو البنائية، الذين يتبنون التفسير الثقافي، الميل للحرب لا يتطور في الفراغ وإنما تنتجه الطرق التي تشكل فيها المجتمعات معتقدات وأعراف سكانها". فالعديد من الحكومات، ومن خلال البرامج التعليمية التي تمولها في المدارس وغيرها من المؤسسات، تقوم بتلقين القيم العسكرية في ثقافتهم السياسية التي تتقبل ممارسة الحرب. ومن المفارقات، في عالم من الثقافات الوطنية المختلفة، فرسائل الطاعة و واجب تقديم تضحيات للدولة من خلال التكييف الثقافي شائعة. الدول تنشر الاعتقاد بأن حقهم في اتخاذ الحرب لا ينبغي أن يكون موضع تساؤل، وأنه ينبغي تجاهل المبادئ الأخلاقية من الفلسفات الدينية والعلمانية التي تحظر العنف. بالتالي، يؤكد النقاد وجود مؤسسات قوية تقوم بإعداد الأفراد للقبول لا شعوريا بضرورة و شرعية الحرب.





ماضي القومية القاتم والقاتل

تحت الدكتاتورية الفاشية لأدولف هتلر (يسار)، مجدت الحكومة النازية الدولة وادعت أن الشعب الألماني كان عرقا متفوقا. ما تبع هذا كان شكل متطرف من أشكال القومية، حيث كانت حرب عالمية ألمانية لا ترحم وحملة إبادة جماعية أبيد فيها ستة ملايين من اليهود والأقليات العرقية الأخرى. القوات الأمريكية تحت قيادة الجنرال جورج باتون (يمين) حررت معسكر الاعتقال في بوخنفالد في مايو ١٩٤٥، ولكن ليس في الوقت المناسب لإنقاذ حياة الأسرى الذين أعدمهم الحراس النازيون في غرف الغاز.

النظرية النسوية توسع هذا التفسير للعدوان المسلح ليشتمل على حقيقة أن احتمال العنف تزداد في الثقافات التي ترى أن التميز بين الجنسين، وعدم المساواة، والعنف تجاه المرأة هي أمور مقبولة في الحياة. حيث المعايير الثقافية تتغاضى عن سوء معاملة النساء وحرمانهم من فرص التعليم والعمل، يكون اندلاع الحرب الأهلية مرتفع (*Caprioli,2005; Melander, 2005*).

الفقر و الحرمان النسبي ، و الإجهاد الديموغرافي *Poverty, Relative Deprivation, and Demographic Stress*

مستوى التنمية الاقتصادية للدولة يؤثر على احتمال مشاركتها في الحرب والثورة المسلحة. في الواقع،"يعتبر التخلف مؤشر ذات دلالة إحصائية للحرب" (*Lemke, 2003, p.58*)، والاستياء من العولمة والممارسات التحريرية الأجنبية للاقتصاد يمكن أن يؤدي إلى احتجاج عنيف و حرب أهلية (***Bussmann and Schneider, 2007***).

العدوان المسلح، غالبا ما يكون رد فعل غاضب على الإحباط، ونتاج للحرمان النسبي- وهذا تصور لدى الناس أنهم يحرمون ظلما من الثروة والمكانة التي يستحقونها بحق مقارنةً مع الآخرين الأوفر حظا. لقد لاحظت الأمم المتحدة أن العنف يندلع في كثير من الأحيان بسبب أن مئات الملايين "ينتمون إلى الجماعات التي تواجه شكل من أشكال الإقصاء الثقافي والحرمان أو التمييز مقارنةً بالآخرين في بلدهم".و ينطبق الشيء نفسه على الصور الوطنية من الحرمان النسبي في ما بين الدول. هذا هو السبب في أن احتمالات العدوان المسلح هو أعلى في جنوب الكرة الأرضية، حيث توقعات الناس حول ما يستحقونه ترتفع بسرعة أكبر من ما يحصلون عليه من مكافآت مادية، و الفجوة القائمة في توزيع الثروة والفرص آخذة في الاتساع.

الدعم الشعبي أمر بالغ الأهمية لنجاح الثورات المسلحة، والفقر يشكل حافزا عظيما للولاء للجماعات المسلحة التي تعد بالأمن و بتحسين مستوى المعيشة. إن الأسر التي تتواجد " في مناطق النزاع تعتمد على الجماعات المسلحة المحلية لحماية أوضاعهم الاقتصادية عندما يتوقعون العنف و ... كلما زاد فقر الأسرة الفقيرة في بداية الصراع، ارتفع احتمال مشاركتها ودعمها للجماعة مسلحة " (***Justino, 2009, p.315***) .

هذه العلاقة بين الفقر والصراعات المسلحة تبدو أكثر وضوحا في البلدان التي يتواجد فيها تضخم لأعداد الشباب، حيث جزء كبير من السكان هم من الشباب، وفي نفس الوقت لا يمكن تأمين فرص العمل، و توفير احتياجات العائلات، وتحقيق الأمن الاقتصادي. " الرجال من الشباب خارج المدارس، عاطلون عن العمل، ومشحونون بالكراهية هم وقود النزاعات المسلحة. إن احتمالات أن تعاني الدول التي لديها نسبة عالية من البالغين تحت سن الثلاثين من صراع داخلي أكبر بضعفين ونصف من احتمالات تلك ذات الهياكل العمرية الأكثر نضجا

بالنسبة لحجم السكان " (Cincotta and Engleman, 2004, p.18) . لذلك سيواجه المستقبل مخاطر متزايدة من ما يسمى " صراع الأجيال "- أي ازدياد أعداد الشباب سوف يزيد من خطر النزاع الداخلي المسلح والعنف السياسي (Urdal, 2006) . ولقد تمت الإشارة إلى هذا العامل باعتباره واحدا من بين العديد من العوامل التي سوف تستمر في المساهمة في الاضطرابات في غزة. حيث استمرار ارتفاع معدل البطالة لتحوم حول الخمسين في المائة، و الطلب على الوظائف سيرتفع عندما يبدأ ٤٥ في المائة من السكان الذين هم تحت سن الخامسة عشر بدخول سوق العمل خلال السنوات المقبلة (McGirk ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨).



لاشيء لدينا: في عام ٢٠١١، دعا المحتجون المناهضون للحكومة لنهاية نظام الرئيس اليمني على عبد الله صالح. وقد غذى هذا السخط في جزء كبير منه عدم وجود فرص للعمل والموارد، والتصورات بالفساد والتمييز. في اليمن، ٧٤ في المائة من السكان أعمارهم أقل من ثلاثين سنة ونصفهم تقريبا ليسوا في المدارس ولا يعملون. لقد قالت الصحفية اليمنية نادية السقاف، "إذا كنت شاب يمني ، لم يكن لديك أي سبب للأمل. ليس هناك سبب للاعتقاد بأن حياتك سوف تكون أفضل من [تلك] التي عاشها والديك" (Ghosh, 2011, p.49) .

قبل الاستنتاج بأن الفقر دائما يولد العدوان المسلح ، لاحظ أن البلدان الأكثر فقرا كانت أقل عرضة لبدء الحروب مع جيرانها. فلا يمكن للدول الأشد فقراً أن تعبر عن إحباطها باستخدام القوة لأنها تفتقر إلى الموارد العسكرية أو الاقتصادية للقيام بذلك. هذا لا يعني أن الدول الأكثر فقرا سوف تظل دائما سلمية. إذا كان الماضي هو الدليل على المستقبل، فالدول الفقيرة التي تتطور اقتصاديا ستسعى على الأرجح للحصول على الأسلحة

والدخول في حروب خارجية. على وجه الخصوص، فمن المرجح أن تبدأ الدول بشن حروب خارجية بعد فترات طويلة من النمو الاقتصادي- أي، خلال فترات الازدهار، عندما تستطيع دفع تكلفتها (كاشمان وروبنسون، ٢٠٠٧). هذا يشير إلى مخاطر تلوح في الأفق إذا واصلت معظم الاقتصاديات العالمية السريعة النمو في الجنوب في توجيه مواردها المتزايدة تجاه التسلح بدلاً من الاستثمار في التنمية المستدامة.

العسكرة *Militarization*

ينصح الواقعيون "إذا كنت تريد السلام، فاستعد للحرب،". من المشكوك فيه أن اكتساب القوة العسكرية سيؤدي إلى السلام أو الحرب، ولكن من الواضح أن معظم دول عالم الجنوب تتفق مع أطروحة الواقعيين "أن الأسلحة تساهم في أمنها. لقد كانوا من بين أكبر الزبائن في تجارة الأسلحة العالمية النشطة وبنت جيوش ضخمة لحراستها ضد عدوان محتمل من الدول المجاورة لها وللسيطرة على مواطنيها(***Blanton and Nelson, 2012***، *وانظر الفصل ٨*).

كلما قامت دول عالم الجنوب بتركيز ميزانياتها على تجهيز جيوشها، سيشعر العديد بالقلق من أن الحرب سوف تصبح أكثر تكرارا قبل أن تصبح أقل. لم تؤد العسكرة إلى السلام في جنوب الكرة الأرضية. فهل يمكن كسر لعنة العنف هناك في يوم من الأيام ؟

واحدة من الدلائل في دراسة العلاقة بين التغيرات في القدرات العسكرية والحرب هي ما وقع في أوروبا وعلى مدى قرون. كانت أوروبا أثناء المرحلة الانتقالية المؤدية إلى ذروة التطور مركز الحروب الأكثر شيوعا وفتكا . فقامت الدول الأوروبية الكبرى بتسليح أنفسها على نطاق واسع و كانت تشارك في الحرب حوالي ٦٥ في المائة من الوقت في القرنين السادس عشر والسابع عشر (***Wright, 1942***). و خلال الفترة بين ١٨١٦ و ١٩٤٥ ثلاثة أخماس الحروب بين الدول وقعت في أوروبا، حيث اندلعت حرب كل سنتين..(***Singer, J. 1991, p. 58***) . ليس من قبيل الصدفة حدوث هذا عندما قامت الدول الصاعدة في أوروبا بتسليح نفسها بقوة وفي منافسة شديدة مع بعضها البعض. ربما نتيجة لذلك ، فإن القوى العظمى- هؤلاء الذين لديهم أكبر الجيوش- كانت الأكثر تورطاً في، وغالبا ما بدأت. منذ عام ١٩٤٥ ، باستثناء الحرب بين الوحدات المستقلة الآن من يوغوسلافيا السابقة وبين روسيا وجورجيا ، فلم تحدث الحرب بين الدول في أوروبا. ومع تحرك الدول الأوروبية لصعود سلم التطور، فأنها ابتعدت عن الحرب مع بعضها البعض.

في المقابل، فإن البلدان النامية تشبه الآن أوروبا قبل عام ١٩٤٥. إذاً، في المستقبل القريب، اتبعت دول جنوب الكرة الأرضية نموذج أوروبا لقبل عام ١٩٤٥، فإننا من المرجح أن تشهد بحر من العنف في عالم الجنوب يحيط ب جزيرة من السلام والازدهار في أوروبا و (عالم الشمال).

النظام الاقتصادي ***Economic System***

هل طبيعة النظم الاقتصادية للدول تؤثر في تواتر الحروب ؟ لقد أثارت هذه المسألة جدلا لعدة قرون. وخاصة منذ تجذر الماركسية في روسيا بعد الثورة البلشفية في عام ١٩١٧، فادعى منظرو الشيوعية أن الرأسمالية كانت السبب الرئيسي للحروب الإمبريالية والاستعمار. وكانوا مولعين بإعادة مقولات فلاديمير لينين ١٩١٦ التي فسرت الحرب العالمية الأولى على أنها حرب ناجمة عن جهود الرأسماليين الإمبرياليين " لتحويل انتباه الجماهير الكادحة عن الأزمة السياسية الداخلية وهي " إنهيار الدخل في ظل الرأسمالية".

وفقا للنظرية الشيوعية حول الإمبريالية، فالرأسمالية غارقة في الإنتاج الزائد. والحاجة إلى التصدير تحفز الحروب من أجل الحصول على وحماية الأسواق الخارجية. وبالتالي فمبدأ الاقتصاد الحر- الذي يستند على المبدأ الفلسفي من الأسواق الحرة مع القليل من التنظيم الحكومي- يبرر النزعة العسكرية، والإمبريالية لتحقيق مكاسب اقتصادية. يشير الماركسيون إلى كثرة تكرار تدخل المجتمعات الرأسمالية الغنية عسكريا في أراض أجنبية لتحقيق مكاسب لرأس المال، ويعتقد الماركسيون أن أفضل وسيلة لإنهاء الحرب الدولية هو إنهاء الرأسمالية.

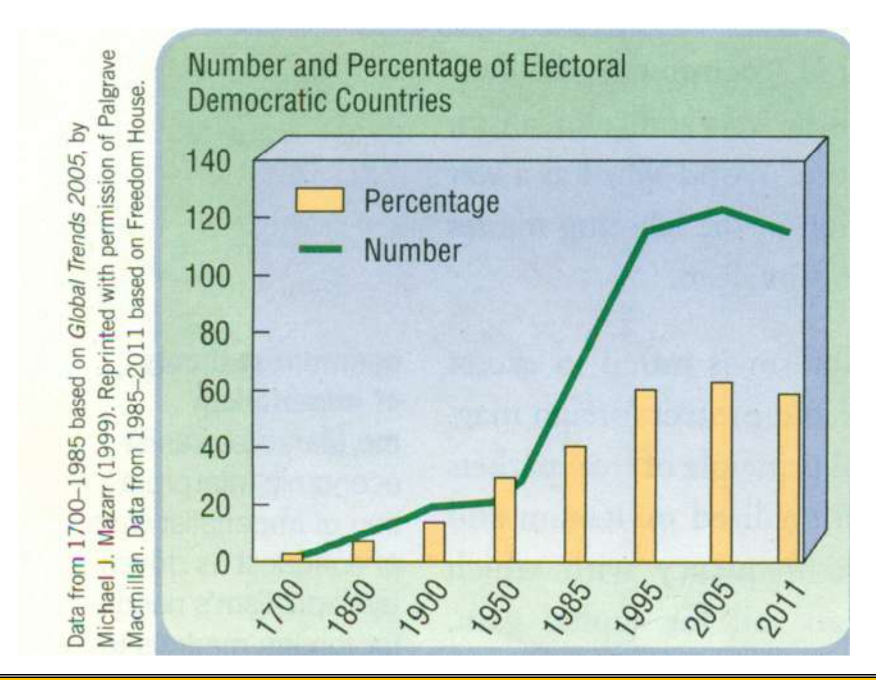
خلافا للنظرية الماركسية، فالليبرالية التجارية تؤكد أن أنظمة السوق الحرة تعزز السلام وليس الحرب. يعتقد المدافعون عن الرأسمالية ومنذ وقت طويل أن دول السوق الحرة التي تمارس التجارة الحرة في الخارج هي أكثر سلمية. الأسباب متعددة، ولكنها تركز على فرضية أن الشركات التجارية هي جماعات ضغط طبيعية للسلام العالمي لأن أرباحها تعتمد على ذلك. فالحرب تتداخل مع التجارة، وتمنع الربح، وتدمر الممتلكات، وتسبب التضخم، وتستهلك الموارد الشحيحة، و تتطلب حكومة كبيرة، مما يعني تقنين ذات نتائج عكسية للنشاط التجاري، وارتفاع في الضرائب. كما أن الصراعات الداخلية أيضا تقلل التجارة الدولية (***Magee and Masoud, 2011***). استطرادا، يتابع هذا التحليل مع انخفاض التنظيم الحكومي للأسواق الداخلية، سيزداد الرخاء و حروب أقل ستحدث .

والدليل على هذه النظريات المتنافسة هو، وليس من المستغرب، مختلط. فالاستنتاجات تعتمد في جزء منها على التصورات بشأن التأثيرات الاقتصادية على السلوك الدولي، وذلك جزئيا بسبب وجهات نظر مختلفة تركز على أبعاد متباينة من الربط بين المتغيرات. وكان هذا الخلاف في صميم النقاش الإيديولوجي بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، حيث الفضائل والرذائل النسبية لنظم اقتصادية مختلفة جذريا- الشيوعية والرأسمالية- كانت تحتل مركز الصدارة في أذهان الناس.

فنهاية الحرب الباردة لم تنه الجدل التاريخي حول العلاقة بين الاقتصاد والحرب. هذا السؤال النظري الأساسي يتطلب اهتماما أكبر، لاسيما بالنظر إلى "تحول في أهمية وفائدة موارد القوة المختلفة، ومع تراجع القوة العسكرية وتزايد أهمية القوة الاقتصادية" ***(Huntington, 1991b, p5)***.

نوع النظام ***Regime Type***

تقلل النظريات الواقعية من أهمية نوع الحكومة كمؤثر في الحرب والسلام. الأمر ليس كذلك في الليبرالية. فكما لوحظ في الفصل الثاني، تضع النظرية الليبرالية وزناً كبيراً لأنواع المؤسسات السياسية التي تصنعها الدول لاتخاذ القرارات السياسية، و تتوقع النظرية أن انتشار الحكومات "الحرة" التي تحكم ديمقراطياً سوف تعزز العلاقات بين السلمية بين الدول.



تقدم الديمقراطية التمثيلية ١٧٠٠–٢٠١١ لمدة ٢٥٠ سنة منذ العام ١٧٠٠، معظم الخيارات حول الحرب اتخذت من قبل الملوك، والطغاة، والطغاة المستبدين. هذا قد تغير في التحولات العالمية الكبرى، التي حدثت في ثلاثة "موجات" نحو نمو "الديمقراطية التمثيلية" في جميع أنحاء العالم، حيث أجريت انتخابات تعددية تنافسية ومنتظمة علناً من دون تزوير واسع النطاق في التصويت (انظر ***Cederman and Gleditsch, 2004***)، كما يظهر هذا الشكل. في عام ١٩٧٤ كانت واحدة فقط من كل أربع دول تعتبر ديمقراطية تمثيلية؛ اليوم، ازداد العدد إلى ١١٥ دولة، أو ما يقرب من ٥٩ في المائة (***Freedom House' 20011***). في حين أن هذا التحول يجري على المدى الطويل سوف يتم اختبار إنتاجه للسلام.

فكما جادل عمانوئيل كانط في عام ١٧٩٥ في كتابه *السلام الأبدي*، عندما يتم إعطاء المواطنين حقوقهم الإنسانية الأساسية مثل اختيار قادتهم من خلال صناديق الاقتراع، فضلا عن الحريات المدنية مثل حرية التعبير وحرية الصحافة، فإن هذه الديمقراطيات تكون أقل احتمالا لبدء الحروب من تلك الدول التي يحكمها الطغاة والملوك. هذا لأن الحكومة المسؤولة أمام الشعب تكون مقيدة من قبل الرأي العام في شن الحرب. وانضم إلى كانط إصلاحيون ليبراليون آخرون، مثل توماس جيفرسون وجيمس ماديسون، وودرو ويلسون، في الولايات المتحدة. لقد اعتقدوا جميعا أن "إمبراطورية الحرية" (كما تصورها ماديسون تجمع متزايد من الديمقراطيات الليبرالية) سيكون بعيداً عن لعنة الحرب، وأنه إذا انتشرت المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، فنمط العلاقات الدولية المتحارب الماضي برمته من شأنه أن يحل محله نمط سلمي جديد.

وقد استحوذ تأثير نوع الحكومة على الميل للصراع المسلح على أهمية كبرى بعد التحول السريع للعديد من الأنظمة الديكتاتورية إلى الحكم الديمقراطي. حدثت هذه التحولات إلى الحكومة الليبرالية في ثلاثة "موجات" متعاقبة منذ القرن التاسع عشر ***(Huntington, 1991a)***. حدثت الموجة الأولى بين عامي ١٨٧٨ و ١٩٢٦، والثانية بين عامي ١٩٤٣ و ١٩٦٢. أما الموجة الثالثة فبدأت في سبعينيات القرن العشرين عندما بدأ عدد كبير من الدول غير الديمقراطية بتحويل أنظمتها إلى الحكم الديمقراطي. وفي تحول عالمي ملحوظ عن تاريخ العالم الماضي، انتصرت الفكرة التي كانت يوماً ما أصولية وتقول أن الديمقراطية هي النموذج المثالي لصنع القرار. وفقا لمؤسسة فريدوم هاوس، ما يقرب من ثلثي دول العالم الآن كليا أو جزئيا ديمقراطية (انظر الشكل ١ , ٧).

توضح الكثير من البحوث أن الديمقراطيات تحل خلافاتها مع بعضها البعض على طاولة المفاوضات بدلاً من ساحة المعركة، وأنهم أوفر حظا للفوز بالحروب من الدول غير الديمقراطية. يوفر هذا النمط حجر الزاوية لاقتراح السلام الديمقراطي:

> من غير المرجح أن تنخرط الديمقراطيات في أي نوع من النزاعات العسكرية مع بعضها البعض أو السماح لمثل هذه الخلافات بالتصعيد إلى الحرب. ونادراً ما يقومون حتى بالمناوشات. وكان احتمال أن تقوم أزواج من الدول الديمقراطية بالتهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض واحد على ثمانية من احتمالات قيام أنواع أخرى من الدول بذلك التهديد، واحتمال القيام بذلك فعلا (استخدام القوة) فقط هو واحد على عشرة. . . . إنهم أكثر توجها لاستخدام وسائل "الديمقراطية": الحل السلمي للنزاعات بين الديمقراطيات. هم أيضا أكثر استعدادا للرد بالمثل على سلوك بعضهم البعض، ولقبول وساطة طرف ثالث أو المساعي الحميدة في تسوية المنازعات، والقبول بالتحكيم الملزم المقدم من طرف ثالث. (**Russett**، ٢٠٠١[a]، ص ٢٣٥، *وانظر أيضا* **Russett**، ٢٠٠٥).

مجموعة كبيرة من الأدلة التجريبية تدعم الافتراض القائل بأن الديمقراطيات لا تشن حربا ضد بعضها البعض *(Russett Rasler, 2011a and Thompson, 2005)*. نوع الحكومة، وبشكل أكثر تحديداً، سواء القادة مسؤولون أمام جماعات المعارضة خلال انتخابات تعددية تؤثر بشدة أهداف السياسة الخارجية. علماء السياسة *(Souva Marc* و*David Lektzian, 2009, p.35)* تنسب إلى السلام الديمقراطي "قدرة أكبر على كشف مزيد من المعلومات بمصداقية" الديمقراطيات "من أنواع النظام الأخرى.

إن الاعتراف المتزايد بأن بطاقات الاقتراع بمثابة حاجز ضد استخدام الرصاص والقنابل بالديمقراطية واحد ضد آخر كان نتيجة لإلهام من النمو الحكم الديمقراطي على مر القرون الثلاثة الماضية (انظر الشكل ١ ,٧). حتى الآن لا يوجد يقين بأن الديمقراطية الليبرالية سوف تصبح عالمية أو أن استمرار نمو الديمقراطية سوف تنتج تلقائيا نظام عالمي سلمي*(Rasler and Thompson, 2005*). الديمقراطيات الناشئة في الواقع عرضة لخوض الحروب، *(Mansfield and Snyder, 2005A)*. حقيقة أن القادة في الديمقراطيات الانتخابية للمساءلة أمام الجمهور الموافقة والرفض الانتخابية لا يضمن أنها لن تستخدم القوة لتسوية النزاعات مع الديمقراطيات الأخرى.

وقد تجلى هشاشة المؤسسات الديمقراطية عن طريق إعادة انتخاب صورية للرئيس محمود أحمدي نجاد في إيران. على الرغم من المحللين قد توقع سباقا محموما بين أحمدي نجاد ومنافسه مير حسين موسوي، وادعى النتيجة الرسمية هامش ٦٣ في المئة لشاغل الوظيفة. معظم الإيرانيين يعتقدون أن تزوير الانتخابات وقعت على نطاق هائل، وبعد ثلاثة أيام من الانتخابات، في ١٥ يونيو ٢٠٠٩، مئات الآلاف من الإيرانيين خرجوا إلى الشوارع احتجاجا على ذلك. اهتزت أركان الذرائع للجمهورية الاسلامية الديمقراطية كما استجابت الحكومة مع حملة الشرسة التي سحقت المعارضة وتقييد المعارضة. لكن على الرغم من القمع الحكومي الوحشي الذي أسكت المظاهرات، استمرت الاحتجاجات. وجرت سلسلة من المظاهرات مرة أخرى في ١٤ فبراير ٢٠١١، ما يسمى ب "يوم الغضب"، لمعارضة حكام إيران لا يرحم والوصول إلى المجتمع العالمي.

هذه المناقشة من خصائص الدول التي تؤثر على الميل من أجل الحرب لا يستنفد هذا الموضوع. العديد من الأسباب المحتملة الأخرى الداخلية للدولة موجودة. ولكن، ومع ذلك تأثيرات محلية هامة قد تكون مصدراً للحرب، فإن الكثيرين يعتقدون أن طبيعة النظام العالمي هو أكثر أهمية.



خيبة الأمل والاضطراب المدني

في رد فعل على النتيجة المتنازع عليها في الانتخابات الرئاسية في إيران يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٩، شهدت البلاد أكبر مظاهرات في الشوارع منذ الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. يظهر هنا مؤيدو مرشح المعارضة الأول للرئاسة مير حسين موسوي يحتجون في مسيرة حاشدة في ميدان آزادي (الحرية) في طهران. وشنت الحكومة حملة على المتظاهرين من قبل الجيش والشرطة، وتركت المعارضة بعدد قليل من الخيارات والسخط على نطاق واسع. فقد قال مواطن إيراني، "الناس محبطون، وأنهم يشعرون بأنهم قد كذب عليهم وسلبوا حقوقهم، والآن يجري أهانتهم ... إنها ليست مجرد كذبة، إنها كذبة ضخمة وإنها لا تنتهي" (*Fathi, 2009, p.A6*)

المستوى الثالث من التحليل: النظام العالمي *The Third Level of Analysis: The Global System*

تؤكد الواقعية أن جذور النزاع المسلح تقع في الطبيعة البشرية. في المقابل، الواقعية الهيكلية، أو الواقعية الجديدة، ترى أن الحرب تنبع من التغيرات على المستوى العالمي من التحليل، وهذا يعني أنه كنتيجة للطابع اللامركزي في النظام العالمي الذي يتطلب من الدول ذات السيادة الاعتماد على المساعدة الذاتية للحصول على أمنها:

على الرغم من أن النظريات الواقعية المختلفة كثيرا ما تولد توقعات متضاربة، إلا أنها تشترك في مجموعة من الافتراضات الأساسية: إن الفاعلين الرئيسيين في السياسة العالمية هم الدول ذات السيادة والتي تتصرف بعقلانية لتعزيز أمنها، وقوتها، وثرواتها في منظومة عالمية متنازعة تفتقر إلى سلطة شرعية حكومية لتنظيم الصراعات أو إنفاذ الاتفاقات. بالنسبة للواقعيين، فيمكن أن تحدث حروب ليس فقط لأن بعض الدول تفضل الحرب إلى السلام، ولكن أيضا بسبب العواقب غير المقصودة من الإجراءات التي يتخذها أولئك الذين

يفضلون السلام على الحرب والذين هم أكثر اهتماما في الحفاظ على مواقعهم من تعزيزها. وحتى جهود الدول التي تقوم بها بغرض الدفاع، لتوفير أمنها من خلال التسلح والتحالفات والتهديدات الرادعة ،غالبا ما ينظر إليها كتهديد تؤدي إلى ردود أفعال انتقامية و لولبية الصراع الذي يصعب عكسه . وهذه هي المعضلة الأمنية: إمكانية أن الدول عندما تقوم بالإجراءات اللازمة لتوفير أمنها، قد يؤدي ذلك إلى انخفاض في أمن جميع الدول ، بما فيها تلك التي قامت بهذه الإجراءات (Levy، b1998 ، ص ١٤٥) .

الفوضى الدولية، أو غياب مؤسسات الحكم العالمية، قد تشجع اندلاع الحرب. ومع ذلك، فقد فشلت نظرية الفوضى في تقديم شرح كامل للتغيرات في مستويات الحرب والسلم مع مرور الوقت أو لماذا يتم خوض حروب معينة. للتوصل إلى العديد من محددات الحروب العالمية، يجب النظر أيضا إلى كيف ولماذا تغيير النظم العالمية. وهذا يتطلب استكشاف أثر العوامل عالمية كتوزيع القدرات العسكرية وتوازن (وعدم توازن) القوى، وعدد من التحالفات والمنظمات الدولية، وقواعد القانون الدولي. المسألة هنا هي كيف يمكن لخصائص و مؤسسات النظام تجمع للتأثير في التغيرات في وتيرة الحرب. يمكنك فحص العديد من هذه العوامل في الفصلين الثامن و التاسع. هنا يمكنك التركيز على دورات الحرب والسلم على المستوى العالمي.

هل العنف يولد العنف ؟ *Does Violence Breed Violence?*

لقد لاحظ العديد من محللو تاريخ العالم أن بذور حروب المستقبل غالبا ما توجد في الحروب الماضية *(انظر Walter, 2004)* . في خطاب قبوله لجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٢،لاحظ الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أنه من المحزن أن "العنف فقط يولد الظروف التي تنجب العنف في المستقبل." على سبيل المثال، كانت الحرب العالمية الثانية أحد نتائج الحرب العالمية الأولى، وكان الهجوم الأمريكي على العراق في عام ٢٠٠٣ امتدادا لحرب الخليج عام ١٩٩٠، وموجات العنف المتوالية من الاحتجاجات العنيفة وانتقام الدولة الوحشي في الشرق الأوسط في عام ٢٠١١، رأى كثيرون أن كل ذلك ناجم عن تأثير الدومينو، فكل نزاع مسلح يحفزه سابقه.

لأن تواتر الحروب الماضية يرتبط مع وقوع حروب في فترات لاحقة، فالحرب تبدو معدية وانفجارها في المستقبل لا مفر منه. إذا كان الأمر كذلك، فإن هناك شيئا في ديناميات السياسة العالمية- طبيعتها الفوضوية، نظامها القانوني الضعيف، والتوزيع غير المتكافئ للقوة، و التغييرات في القوة النسبية للفاعلين الرئيسيين والتي لا مفر منها والمؤدية إلى زعزعة الاستقرار أو مزيج من الصفات الهيكلية- يجعل النظام العالمي التي يركز على الدول "نظام حرب."

ومع ذلك، فإنه لا يمكن الاستنتاج بثقة أن الحروب الماضية تسبب الحروب في وقت لاحق. حقيقة أن الحرب تسبق واحدة في وقت لاحق لا يعني أنها كانت سببا في تلك التي أعقبتها. لذلك، فكثير من العلماء يرفضون وجهة النظر الحتمية بأن التاريخ هو قدري، وبنتائج ناجمة عن الأحداث السابقة. بدلاً من ذلك، فإنهم يتبنون نموذج المساومة للحرب الذي يرى الحرب كمنتج عن الاختيار العقلاني بعد موازنة التكاليف المتوقعة مع الفوائد

المرجوة. قرار الدخول في الحرب- وكذلك قرار إنهائها- هو جزء من تحليل التكاليف والمنافع وعملية المساومة التي تحدث بين الخصوم لتسوية النزاعات والخلافات "على السلع النادرة، مثل رسم الحدود، و مكونات الحكومة الوطنية، أو السيطرة على الموارد الوطنية" (**Reiter, 2003, p.27**، ، *وانظر أيضا* **Reiter, 2009**).

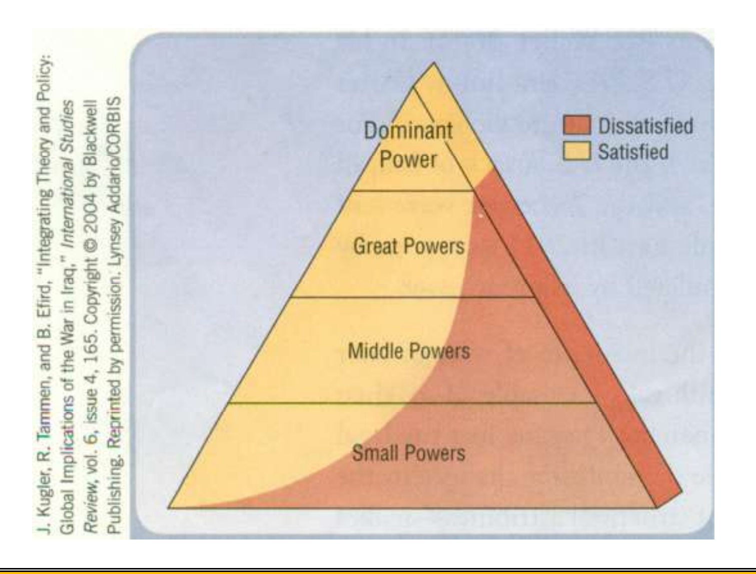
تكرار الحرب على مر التاريخ لا يعني بالضرورة أنها ستكون دائما موجودة. الحرب ليست مؤسسة عالمية؛ فبعض المجتمعات لم تعرف الحرب، وكان آخرون في مأمن منها لفترات طويلة. علاوةً على ذلك، فمنذ عام ١٩٤٥ انخفض اندلاع العدوان المسلح بين الدول إلى حد كبير، على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد الدول المستقلة. هذا يشير إلى أن النزاع المسلح ليس بالضرورة حتميا وأن قوى التاريخ لا تحكم حرية اختيار أو خبرات الشعوب.

تحولات القوة ***Power Transitions***

على الرغم من هذه الاتجاهات ، كثيراً ما أدت التغييرات في القدرات العسكرية الدول الكبرى ، إلى الحرب. وإن كانت غير حتمية، إلا أنها أكثر احتمالا كلما ضاقت نسبة تنافسية القوة بين الدول " (أي الفروق في قدراتها) . كما استنتجت (***Monica Toft, 2007, p244-46***)أن "من الواضح أن السلام قيمة تشترك فيها معظم الدول، ولكن ليس دائما ، وهي ليست دائما فوق كل القيم الأخرى .... والتحولات في توزيع القوة قد تذهب إلى مدى بعيد في تفسير احتمال وقوع العنف ".

وتعرف هذه الفرضية بنظرية تحول القوة. هذا التفسير النظري للعدوان المسلح يشكل النقطة المركزية للبنيوية الواقعية – نظرية الواقعية الجديدة التي تؤكد على أن التغيير في القدرات العسكرية للقوى العظمى نسبة إلى قدرات أقرب منافسيهم هو أحد المحددات الرئيسية لسلوك الدول داخل النظام العالمي ولاحتمال الحرب (***Palmer and Morgan, 2007***) . وكما توضح (***Michelle Benson, 2007***) ، "لقد أثبتت هذه النظرية نفسها بأن تكون أكثر نظريات الحرب البنيوية نجاحاً و [تشير] إلى أن ثلاثة ظروف بسيطة- التحول في القوة، تعادل في القوة النسبية، و أفضليات مختلفة تجاه الوضع القائم- هي شروط ضرورية لحروب القوى العظمى ".

خلال الفترة الانتقالية من حالة التنمية إلى وضع التقدم، يمكن للمنافسين الناشئين تحقيق الاعتراف من خلال فرض ما توفره لهم العضلات العسكرية التي تشكلت حديثا. بالمقابل، فالقوى القائمة التي يحكمها قادة يتقبلون خوض المخاطر،غالبا ما يكونون على استعداد لاستخدام القوة لكبح تراجعهم النسبي. وبالتالي، فعندما تسعى كل من الدول الصاعدة المنسحبة للتعامل مع التغيرات في قوتها النسبية، يصبح من المرجح نشوب الحرب بين القوى الصاعدة المتحدية والقوى المتراجعة (انظر الشكل ٢ , ٧). على سبيل المثال، فالتغيرات السريعة في القوة والمكانة التي أنتجت تقسيم أوروبا بين سبعة قوى العظمى متساوية تقريبا في قوتها العسكرية غالبا ما تفسر (جنبا إلى جنب مع التحالفات التي كانت تغذيها) على أنها البارود الذي أشعل الحرب العالمية الأولى.



الشكل ٢ ,٧تحولات القوة في الهرمية العالمية حيث تقع الدول في هرم القوة العالمي ينبئ بموقفها تجاه التغير العالمي. كما يوحي هذا الشكل، فالدولة ذات الموقع الأكثر مواتاة في التسلسل الهرمي العالم، تكون أكثر ارتياحا مع الوضع الدولي القائم؛ في المقابل، الدول التي تكون في موقع أقل في التسلسل الهرمي غير راضية أكثر، وبالتالي تشجع على التغيير. توفر نظرية انتقال القوة الفرصة ل "توقع متى وأين على الأرجح سوف تحدث حروب القوى العظمى والحروب الإقليمية. مع تحذيرا قبل وقت كاف من الوقت تأتي الفرصة لبناء السياسات الحالية التي يمكن أن تدير الأحداث التي تؤدي إلى نزاعات في المستقبل" *(Kugler, Tammen, and Efrird, 2004)*

إن التحولات السريعة في التوزيع العالمي للقوة العسكرية غالبا ما تسبق نشوب العدوان، خصوصا عندما يقترب التوزيع الجديد من المساواة التقريبية، وبالتالي تغري القوى المتصارعة على شن الحرب ضد هؤلاء الذين يتحدون هيمنتهم. وفقا لنظرية انتقال السلطة، فإن الفترات التي تكون فيها القدرات العسكرية للمتنافسين متوازنة تقريبا تخلق " الظروف اللازمة

لحرب عالمية، في حين يضمن التفاوت الصارخ في توزيع القوة السلام، أو في أسوأ الأحوال قد يؤدي إلى نشوب حرب محدودة وغير متماثلة " *(Kugler, 2001)*. علاوةً على ذلك، فيمكن للتحولات في القدرات النسبية للدول أن تؤدي بالطرف الأضعف لبدء الحرب من أجل إما تجاوز عدوه أو حماية نفسه من الهيمنة. يفترض أن حالة عدم اليقين الذي أوجده التوازن التقريبي ستشجع المنافس على شن حرب ضد خصم أقوى. إلا أن المتحدي يميل إلى أن يكون غير ناجح في سعيه لتحقيق النصر، وهناك استثناءات ملحوظة حيث للبادئ مزاياه (مثل فيتنام، و الأيام الستة، وبنغلاديش، و يوم الغفران / رمضان، جزر الفولكلاند، و حروب الخليج).

اليوم ، هناك الكثير من التكهنات بأن هناك تحولات في القوة تحدث الآن حيث سنشهد تراجعا للولايات المتحدة و صعود لقوى ناشئة غير غربية ، وأبرزها الصين. مع هذا التحول، هناك قلق أنه قد يكون هناك أيضا تحول في الأفكار والمبادئ التي يقوم عليها النظام العالمي القائم – من التزام بالديمقراطية والأسواق الحرة، وقبول إحلال البنى غير الليبرالية البديلة التي تقدم بديلا رأسماليا استبداديا محل القوة العسكرية الأميركية. ومع ذلك، ***(John Ikenberry, 2011, p.57)*** يقدم منظورا أكثر دقة، حيث يقول:

> "هذا السرد المذعور يفتقد إلى واقع أعمق : على الرغم من أن وضع الولايات المتحدة في النظام العالمي آخذ في التغير، إلا أن النظام الدولي الليبرالي على قيد الحياة وبصحة جيدة. إن الصراع على النظام الدولي اليوم ليس حول المبادئ الأساسية. فالصين و القوى العظمى الناشئة الأخرى لا ترغب في تحدي القواعد و المبادئ الأساسية للنظام الدولي الليبرالي؛ إنهم يرغبون في الحصول على مزيد من السلطة والقيادة فيه".

في الوقت الذي يحدث فيه انتشار عالمي للثروة والقوة، تستفيد القوى الناشئة من القواعد والمؤسسات التي تم تشكيلها إلى حد كبير من قبل الولايات المتحدة. وحتى الآن، لم تظهر أية بدائل مجدية للطعن في البناء الحالي للنظام الدولي القائم.

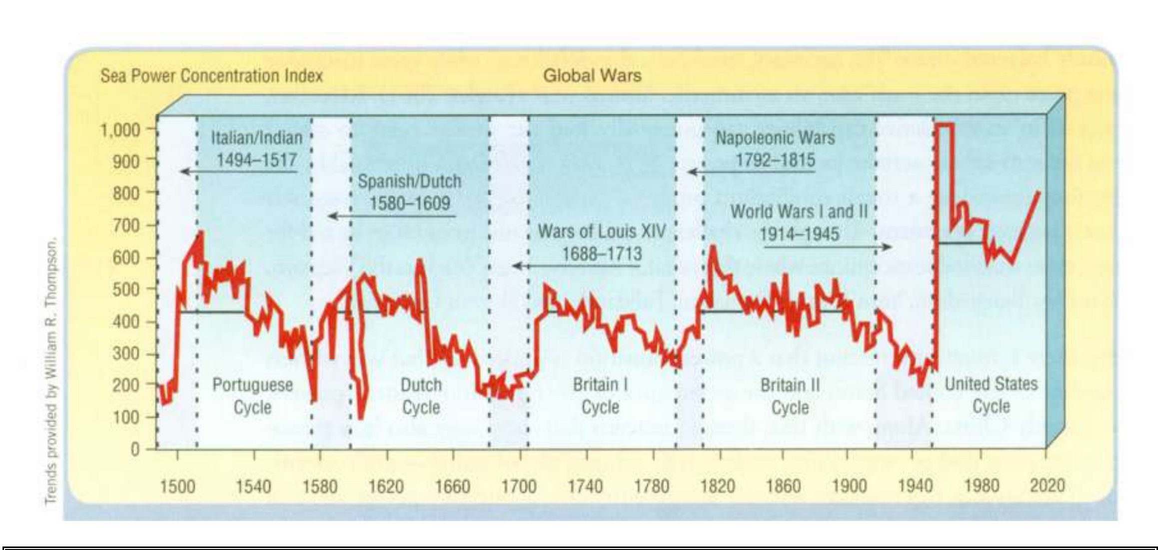
النظريات الدورية ***Cyclical Theories***

إذا كانت الحرب متكررة ولكنها ليست بالضرورة حتمية، فهل هناك عوامل عالمية أخرى إلى جانب تحولات القوة قد تفسر أيضا التغييرات على مر الزمن في اندلاعها؟ إن عدم وجود اتجاه واضح في وتيرة الحرب منذ أواخر القرن الخامس عشر، واندلاعها الدوري بعد فترات متقطعة من السلام، تشير إلى أن تاريخ العالم يتأرجح في دورات طويلة من الحرب والسلام. هذا يقدم تفسيراً عالميا ثالثا لبداية الحرب.

وتسعى نظرية الدورة الطويلة الأمد لشرح كيف أن يدا خفية قوية جدا وتقع في صلب ديناميات النظام العالمي وتسبب القمم والوديان التي يتردد فيها اندلاع الحروب الكبرى بشكل دوري طوال التاريخ الحديث. كما لوحظ في الفصل الرابع، يجادل المدافعون عنها أن دورات قيادة العالم والحروب العالمية كانت موجودة على مدى القرون الخمسة الماضية، مع "حرب شاملة" تندلع تقريبا مرة واحدة كل قرن، ولكن على فترات غير منتظمة ***(Ferguson, 2010; Modelski and Thompson, 1996; Wallerstein, 2005)***.

لقد تم تطوير رؤى نظرية الدورة الطويلة الأمد من خلال ملاحظة أن قوة عظمى ما قد وصلت لوضع الهيمنة كل ٨٠–١٠٠ سنة. وباستخدام امتلاك القوة البحرية الغير متكافئ كمقياس للهيمنة، نلاحظ بروز نوع مهيمن واحد بانتظام بعد حروب هيمنة معينة (انظر الشكل ٣,٧). لقد برزت كل من البرتغال وهولندا في بداية القرن السادس عشر والسابع عشر، على التوالي؛ وارتقت بريطانيا إلى الهيمنة في بداية كل من القرنين الثامن عشر

والتاسع عشر؛ وأصبحت الولايات المتحدة رائدة على مستوى العالم في نهاية الحرب العالمية الثانية واستعادت وضعها من التفوق العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٩١.



الشكل ٧,٣: الدورات الطويلة الأمد للقيادة والحروب العالمية ١٤٩٤-٢٠٢٠

على مدى الخمسمائة سنة الماضية، صعدت خمسة قوى عظمى للسيطرة على النظام العالمي، ولكن مع الوقت، فإن المركز الأعلى لكل قائد مهيمن سابق قد تراجع في نهاية المطاف وظهر منافس جديد وشن حربا عالمية في مسعى ليصبح القائد العالمي المقبل. السؤال المحير هو ما إذا كانت هذه الدورة الطويلة للحرب لا يمكن كسرها في المستقبل عندما يتم تحدي قيادة الولايات المتحدة في نهاية المطاف من قبل منافس العسكري صاعد مثل الصين

أثناء سيطرتها، احتكرت هذه القوى المهيمنة القوة العسكرية والتجارية، وحددت قواعد النظام. تتوقع نظرية استقرار الهيمنة أن نظام عالمي مستقر يتطلب قيادة عالمية متواصلة من قبل قوة واحدة كبيرة. من خلال استخدام القوة الضخمة المتوفرة لديها، تحدد القوة المهيمنة الشروط اللازمة لتنظيم عمل النظام الدولي، وتوقف المعتدين الذين يريدون تحدي الوضع العالمي الراهن.

حتى الآن، لم تحتفظ أي قوة مهيمنة سابقة بالمرتبة الأولى على الدوام (انظر الجدول ٤,١ في الفصل ٤). "فقد لاحظ الفيلسوف السياسي البريطاني هنري سانت جون في ١٧٣٨ ان" أفضل الحكومات مؤسسيا تحمل في طياتها بذور دمارها: و على الرغم من أنها تنمو وتتحسن لبعض الوقت، فإنها تميل وبشكل واضح إلى التحلل قريبا. إن كل ساعة تعيشها (تلك الحكومة) هي ساعة أقل متبقية لديها للعيش". في كل دورة، يؤدي الإفراط في الالتزامات، وتكاليف الإمبراطورية، وفي نهاية المطاف ظهور منافسين إلى نزع الشرعية من السلطة المهيمنة وإضعاف مركزية القوة على الصعيد العالمي. مع النمو في قوة متحدي لتحكم المهيمن، فإن "حرب عالمية" قد

اندلعت بعد فترة طويلة من السلام في كل قرن منذ العام ١٤٠٠. وفي نهاية كل حرب شاملة سابقة، ظهر زعيم عالمي جديد مهيمن، وبدأت عملية دورية من جديد. كما لخص وشرح كل من ***Brock Tessman and Steve Chan***

"نظرية دورات القوة تؤكد أن ازدياد وتقلص القوة الوطنية هو المفتاح لفهم وقوع حروب واسعة النطاق. بعض النقاط الحرجة في مسار قوة الدول هي مناسبات خطيرة بصفة خاصة لمثل هذه الاشتباكات المسلحة [يمكننا من خلاله] اشتقاق التوقعات حول مخاطر نزوع الدول خلال فترات مختلفة في دورة قوتها. . . . النقاط الحرجة تميل إلى الدفع بالدول لبدء المواجهات الردعية وتصعيدها إلى الحرب. . . . التغييرات في القوة الوطنية تميل إلى إتباع نمط منتظم من صعود، فنضج، فانخفاض و... هذه المسارات تعكس القدرة التنافسية النسبية للدول الكبرى ' في النظام الدولي. عندما تواجه هذه الدول انعكاس غير متوقع في الاتجاه أو معدل التغير في مسار القوة، فإنها تخضع لمختلف الدوافع النفسية أو التحديات الحكمية التي تزيد من خطر الحروب الواسعة النطاق" ***(Tessman and Chan, 2004, p. 131)***.



تضحيات الحرب في الحرب بين الولايات المتحدة والعراق، فقد دفع الآلاف من الجنود الأمريكيين وعشرات الآلاف من المدنيين العراقيين التضحية الكبرى. والكلمات لا تكفي أبدا، في ٢٦ فبراير ٢٠٠٩، أعلن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس بأن الحظر المفروض على التقاط صور توابيت الجنود العائدة إلى بلاده سترفع، بموافقة أسرهم. على الرغم من أن تأثير هذه الصور هي موضوع نقاش متكرر، "الصور لتضحيات حرب مبررة لا تجعل الناس يديرون ظهورهم لها، تماما كما أن حظر الصور لنزاع غير حكيم لا يمكن أن يضمن تأييد الرأي العام" ***(Lacayo, 2009, p19)***

مثل هذه النظريات القطعية لها جاذبية بديهية. فيبدو من المعقول، على سبيل المثال، أنه كما هو الحال في الهبوط والصعود في دورات الأعمال طويلة الأمد تؤثر تأثيرا عميقا في أنماط السلوك والظروف اللاحقة، فالحروب تنتج آثار قد تستمر لأجيال. فكرة أن دولة ما في حالة حرب سوف تستنفذ وتفقد حماسها لحرب أخرى، ولكن

فقط لبعض الوقت، كما هو معروف بفرضية السأم من الحرب *(Blainey, 1988)*. المؤرخ الإيطالي لويجي دي بورتو يقدم الشرح التالي: "السلام يجلب الثروات؛ الثروات تجلب الفخر؛ الفخر يجلب الغضب؛ الغضب يجلب الحرب؛ الحرب تجلب الفقر، والفقر يجلب الإنسانية؛ الإنسانية تجلب السلام؛ السلام، وكما قلت، يجلب ثروات، وهكذا شؤون العالم تتحرك بشكل دائري." ولأنه يستغرق وقتا طويلا للتحرك خلال هذه المراحل، فتبدو فترات الحماس للحرب والضجر من الحرب المتتالية تتأثر بالتعلم والنسيان مع مرور الوقت.

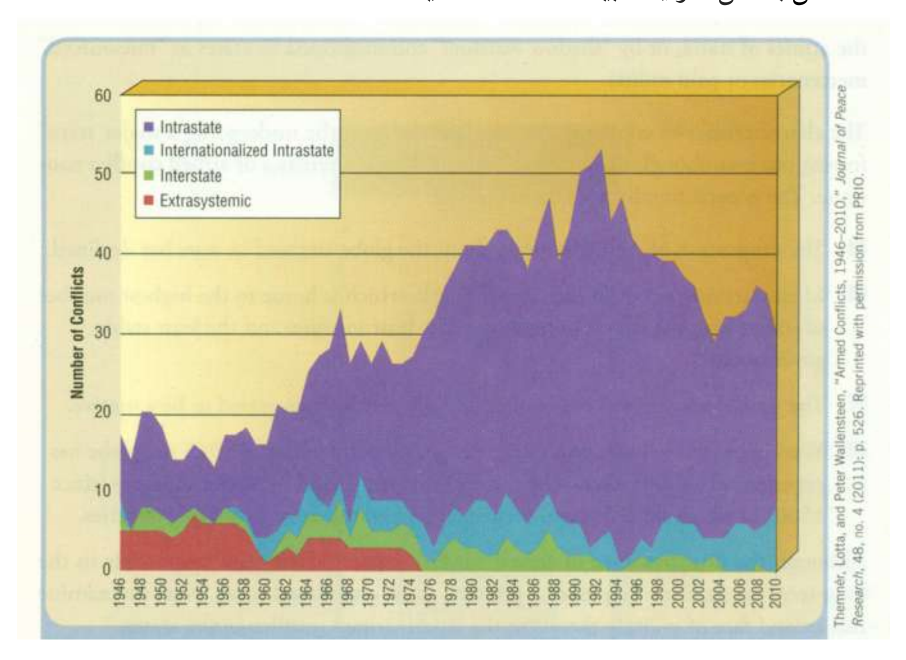
أعداد وأنواع النزاعات المسلحة
Frequency and Types of Armed Conflict

الآن وقد تعرفت على بعض الفرضيات والنظريات المتضاربة الرئيسية حول المصادر التي تنشأ منها الصراعات المسلحة. في عالم متغير بشكل متواصل ، تبرز استمرارية قاتمة واحدة: العنف، أو كما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي، "ثقافة الموت".

منذ العام ١٩٠٠، تم شن ما لا يقل عن ٧٥٠ نزاعا مسلحا، أسفرت عن مقتل الملايين، وخلقت جحافل من اللاجئين، وتكلفت تريليونات من الدولارات، فضلاً عن مأساة إنسانية مروعة. إن الاعتقاد بأن " القتلى فقط سيشهدون نهاية الحرب" يستند على حقيقة أن الحرب قد كانت، عاملا قبيحا وتقريبا ثابتا في عالم متغير. في السنوات ٣،٤٠٠ الماضية، " كان البشر تماما في سلام في٢٦٨ منها، أو ٨ في المائة فقط من التاريخ المسجل" *(Hedges, 2003)*.

وقد حاول العلماء الذين يدرسون الحرب كميًّا من خلال المنهجيات العلمية للنظرية السلوكية تقدير وتيرة الصراعات المسلحة، وقياس اتجاهات ودورات مستوى الصراعات العنيفة للنظام العالمي. مع أن التعريفات والمؤشرات المختلفة تنتج صوراً مختلفة بعض الشيء من التفاوت مع مرور الوقت (كما تؤكد البنائية أنها سوف تبين، *(انظر Gleditsch, 2004)*. إلا أن المقاييس المختلفة تتشابه في الاتجاهات الأساسية والأنماط، في فترات مختلفة من القياس. في المدى الطويل (خلال أكثر من ست مائة سنة مضت) ، كان النزاع المسلح مستمراً، مع الاتجاه العام نحو التزايد في عدد الحالات. أما في المدى القصير نسبياً (منذ عام ١٩٥٠ فقد أظهر النمط عدد أقل من النزاعات المسلحة، ولكنها كانت أكثر فتكا. هذا المخزون من المعلومات التي تصلنا بطرق مختلفة وما تقوله لنا وسائل الإعلام –أن العنف وانعدام الأمن العالمي من الخصائص الراسخة للسياسة العالمية. وقد ألقى النزاع المسلح في عام ٢٠١١ في ليبيا وأفغانستان و سوريا واليمن و أماكن أخرى بظلال قاتمة.

في الماضي ، عندما فكر الناس بالنزاعات المسلحة، فإن تفكيرهم دار في المقام الأول حول الحروب بين الدول و بشكل ثانوي حول الحروب الأهلية داخل الدول القائمة ذات السيادة. و كلا النوعين من الحروب كثيرا ما جرى بمعدلات مماثلة كل سنة بين ١٨١٦ والحرب العالمية الثانية . إلا أن هذا بدأ يتغير فيها بعد، حيث الحروب الداخلية أصبحت تشكل بشكل متزايد طبيعة الساحة العالمية.



الشكل ٤ , ٧: التغيرات في أعداد وأشكال العدوان المسلح.

قياس وتيرة الصراعات المسلحة في كل عام منذ عام ١٩٤٦، وهذا الشكل يبين زيادة تدريجية في وتيرة الصراعات حتى الذروة في عام ١٩٩٢، وبعد ذلك ظهر انخفاض استمر ما يقرب من عشر سنوات، من قبل أن يبدأ، في عام ٢٠٠٣، عدد الصراعات مرة أخرى بالارتفاع. طوال هذه الفترة، تغير نوع الصراع، حيث العدوان المسلح فوق النظامي أصبح، من المؤمل،أن ينقرض والصراع بين الدول أصبح نادرا. ولكن في نفس الوقت، فقد نمت النزاعات المسلحة داخل الدول، كما ازداد عدد الصراعات الداخلية حيث هناك تدخل من دول خارجية إلى جانب أحد الأطراف أو آخر.

يسجل الشكل ٤ , ٧ التغييرات في كل من عدد من الصراعات على مدى نصف القرن الماضي ، فضلاً عن أنواع الصراعات. لقد أصبح هذا النمط الجديد من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة التي لا تنطوي على قوات حكومية على جانب واحد على الأقل راسخا خاصة منذ العام ١٩٩٠. في الحقيقة، أنه بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠١١، لم يكن هناك سوى ثمانية من كل النزاعات المسلحة النشطة ال١٣٣ في جميع أنحاء العالم ، أو ٦ في المائة ، حروب بين الدول. الصراعات بين إريتريا وإثيوبيا (١٩٩٨–٢٠٠٠) والهند وباكستان (١٩٩٧–٢٠٠٣) كانت تتعلق بالأراضي، في حين دارت الحرب بين العراق والولايات المتحدة وحلفائها (٢٠٠٣) على السلطة الحكومية .

في عام ٢٠١٠، كانت جميع الصراعات المسلحة الثلاثين قد حدثت داخل الدول. لقد تم تدويل تسعة منها، حيث قامت قوات من دول التي ليست أطرافا في النزاع الأساسي بمساعدة جانب الحكومة.

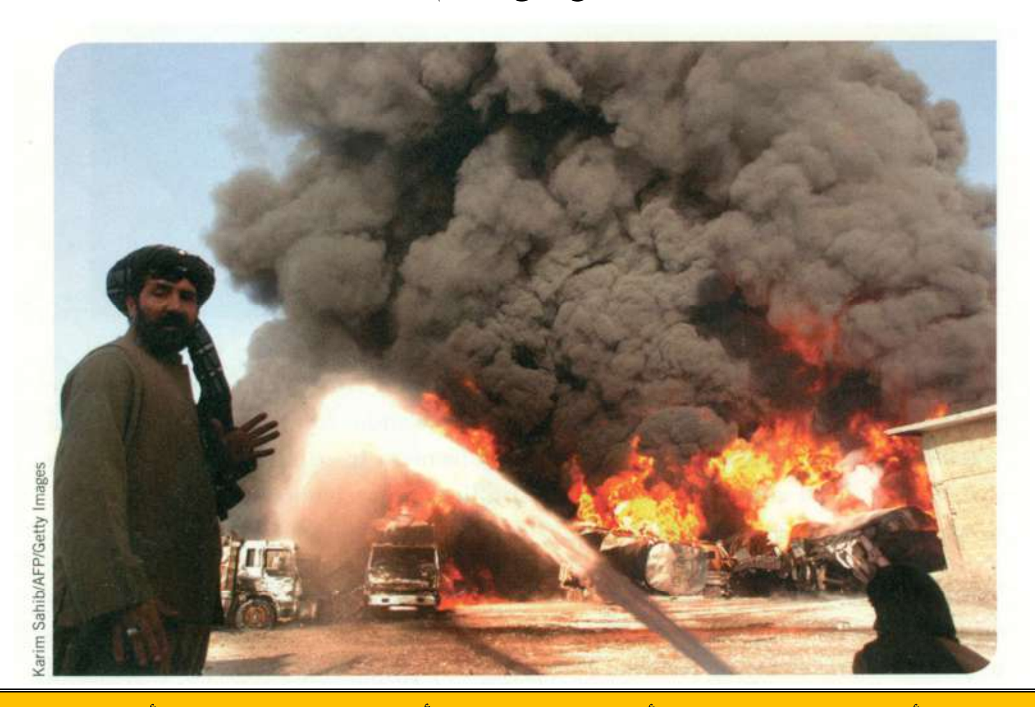
وشملت هذه الصراع بين الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة، وكذلك الأمر بالنسبة لتلك النزاعات التي جرت في أفغانستان والجزائر والعراق والصومال ورواندا وموريتانيا، واليمن، وأوغندا. على مدى السنوات الست الماضية، كان التدخل الخارجي في النزاعات في تزايد، وفي عام ٢٠١٠ اتسمت ٢٧ في المائة من الصراعات تقريبا بهذه الظاهرة ***(Themner and Wallensteen , 2011)***.

حتى ١١/٩، توقع معظم محللو الأمن أن الحروب الأهلية ستبقى النوع الأكثر شيوعا في العنف العالمي. إلا أنه أصبح عليهم مراجعة استراتيجياتهم وتفكيرهم لاستيعاب الحقائق المتغيرة. يواجه المخططون العسكريون اليوم، تحديين أمنيين غير مسبوقين. وهذين التحديين، كما وصفهما هنري كيسنغر هما "الإرهاب نتيجة لأفعال كان ينظر إليها حتى مؤخرا كمسألة من اختصاص قوات الشرطة الداخلية بدلاً من السياسة الدولية، والتقدم العلمي والانتشار الذي يجعل بقاء الدول عرضة للتهديد بسبب التطورات التي تتم كليا داخل أراضي دولة أخرى". هذا يشير إلى احتمال أن العديد من أفعال العدوان المسلح في المستقبل ستخوضها ميليشيات غير نظامية وقوات خاصة أو شبه خاصة (مثل الشبكات الإرهابية) ضد جيوش الدول، أو من خلال "المحاربون الغامضون" بتكليف من الدول كمرتزقة "يتم الاستعانة بهم من مصادر خارجية" أو ميليشيات مدفوعة الأجر.

يبدو أن خصائص الحرب المعاصرة تشهد تحولا أساسيا، على الرغم من أن العديد من الخصائص التقليدية للصراع المسلح مستمرة. تظهر الاتجاهات العامة ما يلي:

- نسبة الدول في جميع أنحاء العالم التي تشارك في الحروب قد انخفض.
- معظم الحروب تحدث الآن في جنوب الكرة الأرضية، والتي تعد موطنا لأكبر عدد من الدول، مع أكبر عدد من السكان، والأقل دخلا، و الحكومات الأقل استقراراً.
- لم يعد الدافع لشن الحرب هو غزو أراض أجنبية.
- الحروب بين القوى العظمى أصبحت شيء من الماضي؛ منذ عام ١٩٤٥ شهد العالم فترة طويلة من **السلام**- الفترة الأطول في التاريخ الحديث (منذ عام ١٥٠٠) التي لم تقع فيها أي حروب بين الدول الأقوى.

على الرغم من احتمال اختفاء الصراعات المسلحة بين الدول في المستقبل على المدى الطويل، إلا أن تواترها داخل الدول الراسخة بازدياد. تالياً، سندرس هذا الوجه الثاني من التهديدات العسكرية للعالم: النزاعات المسلحة داخل الدول.



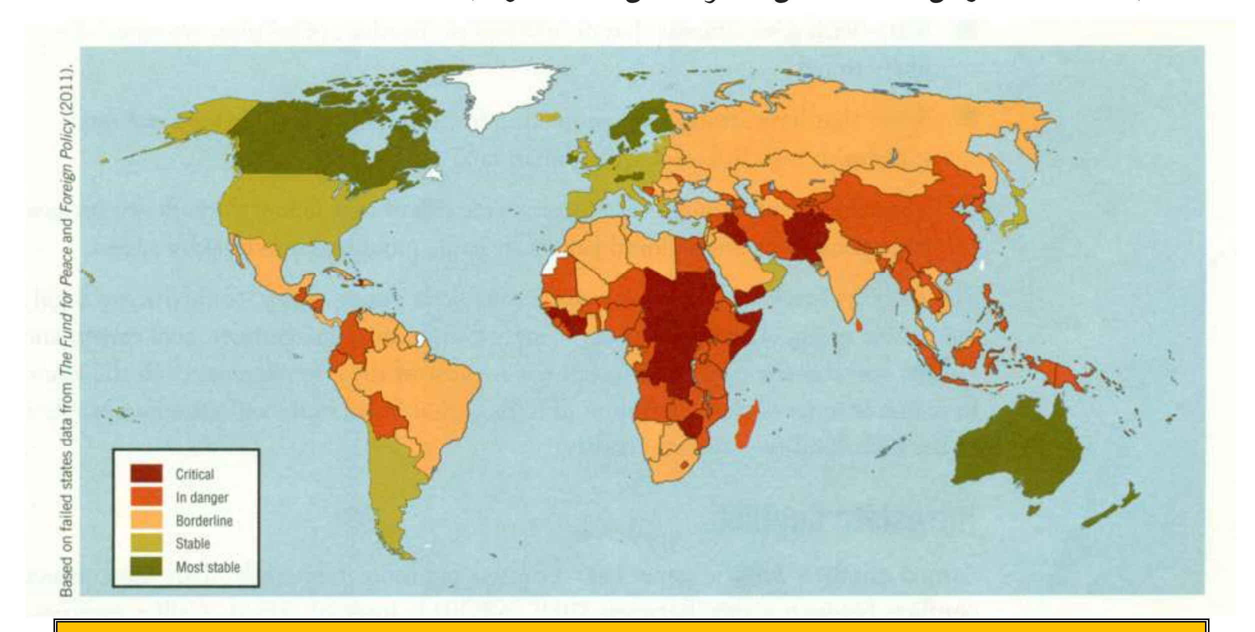
تغير طبيعة الحرب: أثار الصراع الغير متماثل في أفغانستان بين الجيش الأكثر قوة في العالم والمتمردين أسئلة حول الفهم التقليدي للحرب وعلى وجه الخصوص، وكيف تجري وما الذي يشكل "انتصارا". مع التخفيض المتوقع للقوات في عام ٢٠١١ بانسحاب ١٠،٠٠٠ جندي أمريكي تليها مزيد من التخفيض بانسحاب ٢٠،٠٠٠ جندي في عام ٢٠١٢، بعد أكثر من عشر سنوات من النزاع المسلح يظل من المهم للدفاع عن أرواح المدنيين الأبرياء. "يجب علينا أن نواصل تركيزنا على الحد من الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء إلى أدنى حد ممكن"، قال الجنرال
الأمريكي ديفيد بتريوس. "كل وفاة لأفغاني تقلل من جدوى قضيتنا". في الصورة هنا في أعقاب هجوم شنه متشددون إسلاميون على الناقلات التي تحمل النفط لقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان

النزاعات المسلحة داخل الدول

Armed Conflict Within States

إن الحروب الأهلية الواسعة النطاق نتجت عن فشل حكومات الدول على الحكم بفعالية داخل حدودها الإقليمية. سوء الإدارة من قبل حكومات تفتقر إلى السلطة وغير قادرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيها أصبح اتجاه عالمي. وقد أدى عدم الكفاءة الحكومية إلى وباء من **الدول الفاشلة** في جميع أنحاء العالم. اليوم ما يصل إلى ثلاث وسبعين حكومات دول تحت الضغط و عرضة لحرب أهلية (انظر الخريطة ١,٧). أحيانا يقتصر العدوان المسلح إلى مناطق محلية تسعى للانفصال والاستقلال، وأحيانا أخرى تكون الدول الفاشلة ضحايا قتال على نطاق واسع ولكن متقطع من قبل متمردون وأمراء حرب. يدفع مواطنو الدول الفاشلة ثمنا باهظاً للنزاع

الداخلي، والعنف السياسي ، و الكارثة الإنسانية التي عادة ما تحل بالدول التي لا تستطيع القيام بأداء وظائفها الأساسية. إن انتشار الدول الفاشلة هو أيضا خطر عالمي متزايد ، لأن " الصراع العنيف ، وتدفق اللاجئين والاتجار بالأسلحة ، والمرض نادراً ما يمكن حصره ضمن الحدود الوطنية "**(Patrick, 2011, p. 55)**.



خارطة ١ , ٧ :تهديد الدول الفاشلة:

استنادا إلى اثني عشر من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تحدد هذه الخريطة الثلاثة عشر بلدا الأكثر ضعفا في العالم والتي تواجه حكوماتها خطر الفشل، وعلى الأرجح أنها ستنهار وتتجه إلى الحرب الأهلية والفوضى. كما حددت ستين دولة إضافية (في خطر)، حيث بعض العناصر الهامة من مجتمعاتها ومؤسساتها عرضة للفشل. هذه (الدول الفاشلة) المحتملة تهدد التقدم والاستقرار للدول الأخرى القادرة على الاستدامة. فشل الدولة والحرب الأهلية واضحة لاسيما في الدول ذات المخاطر العالية، والضعيفة، والفقيرة في أفريقيا. في ترتيب الدول الفاشلة، بين ١٧٧ دولة في عام ٢٠١١، تصدرت الصومال القائمة للسنة الرابعة على التوالي، وتلتها تشاد.

إن أسباب فشل الدولة و تفكك مجتمعاتها المدنية متعددة، ولكن الدول الفاشلة تتقاسم بعض الخصائص الرئيسية التي تجعلها عرضة للتفكك ، والحروب الأهلية ، والإرهاب. بشكل عام ، الدراسات في هذا الاتجاه العالمي تشير إلى ما يلي **(Collier, 2007; Foreign Policy, July/August 2011; Piazza, 2008)**

- هناك مؤشر قوي على فشل الدولة ألا وهو الفقر، ولكن الدخل القليل جداً وعدم المساواة بين الجنسين داخل الدول هي مؤشرات تحذيرية أوضح.
- الدول الفاشلة الأكثر عرضة للتمرد داخلي تحكمها حكومات فاسدة وتعتبر على نطاق واسع على أنها غير شرعية وغير فعالة.

- الديمقراطية، لاسيما ببرلمان قوي ، تقلل عموما من مخاطر فشل الدولة؛ الاستبداد يزيده.
- إلا أن الديمقراطيات الفقيرة أو الحديثة، أقل استقراراً من كل من الديمقراطيات الغنية أو الراسخة أو الدول الفقيرة الغير ديمقراطية ، إن الديمقراطيات الفقيرة التي لا تُحَسِّن مستويات المعيشة لديها، عرضة بشكل استثنائي للفشل.
- الضغوط السكانية ، والتي تفاقمت بسبب النازحين داخليا ، واللاجئين، وندرة الغذاء ، تساهم في فشل الدولة والاضطرابات المدنية.
- الحكومات التي لا تحمي حقوق الإنسان بشكل خاص عرضة للفشل.
- ما يسمى بالدول النفطية والتي تعتمد على النفط والغاز للحصول على دخل هي هشة، خاصة إذا كانت السلطة الحاكمة ضعيفة و تسمح بوجود فجوات هائلة في توزيع السلطة السياسية والثروة.
- الدول ذات الحكومات التي لا تحمي حرية الدين من المحتمل أن تفشل .
- الدول التي لديها قواعد قوية لحماية التجارة الدولية الحرة تكسب الاستقرار؛ الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة عرضة للفشل.
- وجود أعداد ضخمة من الشباب يزيد من خطر فشل الدولة خلال الحرب حيث تتشكل تجمعات كبيرة من الشبان العاطلين عن العمل والذين يتم تعبئتهم بسهولة في العمل العسكري.

إن الكرة الأرضية تضيء بالعديد من النقاط التي تعلن الخطر حيث الدول عرضة للتفكك نتيجة لفشل الدولة وسوء الإدارة و العصيان المدني، وعمليات الاستيلاء العنيف على الحكم. نظرا لأن معظم الدول ذات السيادة في العالم لديها واحد أو أكثر من هذه الصفات، فمن المرجح أن الدول الفاشلة سوف تنمو كمشكلة في القرن الحادي والعشرين المعولم.

الصراعات الداخلية ***Inrastate Conflict***

لقد اندلعت صراعات مسلحة داخل الدول أكثر بكثير من النزاعات المسلحة بين الدول. بين عامي ١٩٨٩ و٢٠١١، كان النزاع الداخلي المسلح على الحكم أو الإقليم الأكثر شيوعا إلى حدٍ بعيد. في تلك الفترة، اندلع ١٢٣ نزاعاً مسلحاً داخل الدول مقارنة مع ثمانية فقط بين الدول. خلال عام ٢٠١٠ وحده، كان هناك ثلاثون نزاعاً مسلحاً مشتعلا في خمسة وعشرين موقعا في جميع أنحاء العالم. كانت كلها صراعات داخل الدول تضم قتال قوات حكومية تقاتل، في بعض الحالات، ضد أكثر من جماعة متمردة في وقت واحد ***Themner and .(Wallensteen, 2011)***

الحرب الأهلية، وهي الحالة حيث تبلغ شدة الصراع الداخلي المسلح ١،٠٠٠ على الأقل من الوفيات الناجمة عن القتال في السنة، وقد وقعت ١٥٣ مرة بين عامي ١٨١٦و ٢٠١١. وكان اندلاعها غير منتظم إلى حدٍ ما، حيث اندلع أكثر من ٦٠ في المائة منها بعد عام ١٩٤٦، وبوتيرة متصاعدة باضطراد كل عقد من الزمان (انظر

الجدول ١,٧). بالطبع، فإن هذا الاتجاه المتسارع، في جزء منه، ناجم عن الزيادة في عدد الدول المستقلة في النظام العالمي، الأمر الذي يجعل من حدوث حرب أهلية إحصائياً أكثر احتمالا. وعلاوةً على ذلك، في عام ٢٠١٠ انخفض عدد الصراعات المسلحة الداخلية (حيث وقع ما لا يقل عن خمسة وعشرين حالة وفاة ناجمة عن القتال) إلى أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٠٣، وعدد الحروب الأهلية بعدد وفيات مرتبطة بالقتال أكثر من ١،٠٠٠، كانت متواضعة نسبيا، أربعة فقط وقعت في عام ٢٠١٠ (***Themner and Wallensteen, 2011***).

تطغى الحروب الأهلية على الساحة العالمية لأنها تبدأ و تعود للاشتعال بمعدلات أعلى من وضع حد لها، وأنها تستمر لفترة أطول (***Hironaka, 2005؛ Alley, 2004***). هناك ميل بالنسبة للبلدان التي شهدت حربا أهلية واحدة للخضوع لاثنين أو أكثر من الحروب الأهلية لاحقا (***Mason Quinn and Gurses, 2007***)، وهذا النمط أكثر وضوحا في الصراعات التي تتميز **بالتنافس الداخلي الدائم** ***Enduring Internal Rivalry*** (***EIR***). الأدلة التجريبية تبين أن " ٧٦ ٪ من كل سنوات الحرب الأهلية ١٩٤٦-٢٠٠٤ وقعت ضمن هذا السياق "، وأن مثل هذه الحروب الأهلية كانت أكثر عرضة للتكرار والتي سوف تتبعها نوبات سلام أقصر (***DeRouen and Bercovitch, 2008, p. 55***). وعلاوةً على ذلك ، فإن متوسط مدة الحروب الأهلية بعد اندلاعها قد زاد؛ وتقدر إحدى الدراسات أن من١٣٠ الحروب الأهلية في جميع أنحاء العالم منذ الحرب العالمية الثانية استمرت، في المتوسط، أحد عشر عاما (***Stark, 2007***). أنظر أمثلة من الحروب الأهلية طويلة الأمد و التي استؤنفت في أفغانستان ، وبوروندي، وتشاد، وكولومبيا، والكونغو، وإندونيسيا، وإيران، والعراق، وساحل العاج، ولبنان، وليبيريا وميانمار وبيرو، والفلبين، ورواندا، والصومال ، سيريلانكا، والسودان، وتركيا ، وأوغندا.

سمة أخرى تذكر للحروب الأهلية هي شدتها. عدد الأرواح التي فقدت في العنف المدني كانت دائما عالية جداً، وضحايا الحروب الأهلية زادت منذ الحرب العالمية الثانية بمعدلات تنذر بالخطر، حيث يلعب الأطفال أدوار كل من المشاركين والضحايا الرئيسية في مرمى النيران. نظراً إلى أن الحروب الأهلية وأكثرها تدميراً في التاريخ قد اندلعت مؤخرا، فالمقولة المبتذلة أن "الصراعات الأكثر وحشية تحدث داخليا" تجسد الواقع القبيح، والإبادة الجماعية والمذابح الجماعية التي تهدف إلى تفريغ مناطق بأكملها من السكان أصبحت شائعة في الحروب الأهلية الأخيرة (انظر إذا ما أمعنا النظر: السودان والتكلفة البشرية للحرب).

الجدول رقم (١ , ٧). الحروب الأهلية ١٨١٦-٢٠١٠

الفترة	الخصائص الأساسية للنظام	حجم النظام(معدل عدد الدول)	عدد الحروب الأهلية التي بدأت
١٨١٦-١٨٤٨	الأنظمة الملكية على المسرح الأوروبي تقمع الثورات الديمقراطية	٢٨	**١٢**
١٨٤٩-١٨٨١	ظهور القومية والحروب الأهلية	٣٩	**٢٠**
١٨٨٢-١٩١٤	الإمبريالية والاستعمار	٤٠	**١٨**
١٩١٥-١٩٤٥	الحروب العالمية والانهيار الاقتصادي	٥٩	**١٤**
١٩٤٦-١٩٨٨	التحرر والاستقلال وظهور دول الجنوب أثناء الحرب الباردة	١١٧	**٦٥**
١٩٨٩-٢٠١٠	عصر الدول الفاشلة والحروب الأهلية	١٩٨	**٣٤**
١٨١٦-٢٠١٠	؟؟	؟؟	**١٥٣**

نظرة عن قرب: السودان والتكلفة البشرية للحرب

A Closer Look: Sudan and the Human Cost of War

يقدم السودان مثالا رهيبا عن الذبح الجماعي للمدنيين الذي يحدث عندما تسعى حكومة للحفاظ على السلطة من خلال تدمير جماعات الأقليات المعارضة. فمنذ اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٥٥، كان السودان في حالة شبه مستمرة من **الصراع الداخلي** العنيف. لقد اندلعت المرحلة الأولى من الحرب الأهلية عندما نكثت حكومة الخرطوم التي يقودها العرب بوعودها للجنوبيين بإنشاء نظام فدرالي يضمن تمثيلهم وحكمهم الذاتي الإقليمي في الدولة المستقلة حديثا. متفاقما بالاختلافات الثقافية والدينية العميقة، أسفر العدوان العنيف عندما احتدم عن مقتل أكثر من نصف مليون شخص- منهم ٢٠ في المائة فقط كانوا من المقاتلين والمسلحين- بالإضافة إلى تشريد مئات الآلاف. بوساطة من المنظمات الدينية غير الحكومية، تم التوصل في عام ١٩٧٢ في أديس أبابا إلى اتفاق تم بموجبه إنشاء منطقة إدارية جنوبية واحدة، مما وضع حداً للأعمال العدائية المسلحة.

إلا أن، وقف إطلاق النار ثبت كونه مؤقتا. بسبب ما تصوره أهل الجنوب بأنه تعديات من قبل الشمال، ازدادت الاضطرابات في الجنوب. في عام ١٩٨٣، اندلعت الحرب الأهلية مرة أخرى، تغذيها التوترات العرقية والدينية، والمنافسة على موارد النفط، والصراع على السلطة السياسية. الحكومة السودانية التي يسيطر عليها العرب وميليشيا الجنجويد المدعومة من الحكومة علقا الديمقراطية في عام ١٩٨٩ وقادا حملة التقسيم- والتدمير على شكل إرهاب ترعاه الدولة ضد أولئك الذين يعيشون في الجنوب.

بدأ الصراع التاريخي بين الشمال والجنوب يتجه نحو الحل، وأخيراً تم توقيع اتفاق سلام في عام ٢٠٠٥ والذي دعا لتقاسم الثروة والسلطة، والترتيبات الأمنية المتبادلة. إلا أن الهجمات على المدنيين من غير العرب في منطقة مهمشة جدا

من دارفور تصاعدت، وفي يوليو من العام ٢٠٠٥، وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش الوضع في دارفور بأنه "إبادة جماعية بشكل واضح." بحلول فبراير ٢٠١٠، عندما وقعت الحكومة السودانية اتفاق لوقف إطلاق النار مع حركة العدل والمساواة، أكبر جماعة متمردة في دارفور، وضعت الأمم المتحدة تقديراتها لعدد القتلى بنحو ٣٠٠،٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى ٢,٥ مليون فروا من ديارهم.

على الرغم من أن عملية انفصال جنوب السودان والتي تمت في عام ٢٠١١كانت في معظمها سلمية ، فقد اندلع خط تصدع آخر في يونيو من ذلك العام عندما قام الجيش السوداني الشمالي بشن حملة شرسة للقضاء على المقاتلين المتمردين في جبال النوبة في وسط السودان بقصفه للقرى ، وحرقه للكنائس، وإعدامه للشيوخ. إن حمام الدم والنزوح الجماعي في جميع أنحاء السودان، جعل مكان الموت المأساوي هذا، الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، ويثير تساؤلات عن حول إمكانية السلام الدائم.

عليك أن تقرر:

١. عند أي نقطة تصبح الحرب غير عقلانية؟

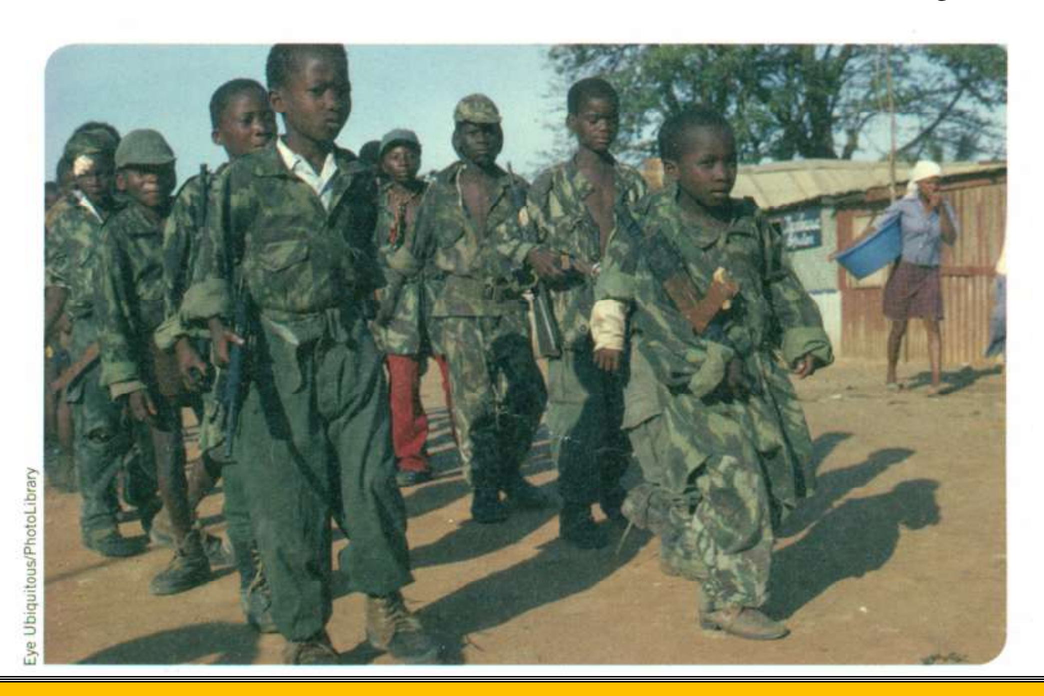
٢. وبالنظر إلى تاريخ العنف المتفشي في السودان، تحت أي ظروف يمكن التوصل إلى سلام دائم؟

٣ لماذا تم استهداف الكثير من غير المقاتلين، وما هي مسؤولية المجتمع الدولي في حمايتهم؟

سمة أخرى بارزة للحروب الأهلية هي مقاومتها للتسوية عن طريق التفاوض. من الصعب صنع السلام بين فصائل متناحرة تتصارع من أجل السلطة، ومدفوعة بالكراهية، وتعيش في جمود مسموم من القتل الممتد لفترات طويلة بحيث أصبحت طريقة للحياة. لقد نجح عدد قليل من الأعداء المتصارعون داخليا والذين تقاتلوا في حرب أهلية في إنهاء القتال من خلال تسوية تفاوضية على طاولة المفاوضات. تتكرر الحرب الأهلية في كثير من الأحيان بسبب مشاكل تتعلق بالتزامات الفرقاء وعدم اليقين حول القدرات العسكرية للفريق الخصم. في العادة، تسوية الحرب الأهلية يتطلب نزع سلاح المتمردين. هذا يؤدي إلى تحول في ميزان القوى لصالح الحكومة، وهذا قد يغريها بالضغط مستخدمة هذه الميزة واستغلال وقف إطلاق النار. " لأن المتمردين يعرفون توجهات الحكومة في التراجع عن الصفقة، فهم أقل رغبة ليكونوا على استعداد للتوقيع والحفاظ على اتفاق سلام " ***(Mattes and Savun, 2010, p. 512)*** . وبالتالي فمشاكل الالتزام تنشأ عندما تصبح الحكومة غير قادرة على إلزام نفسها بمصداقية لإيجاد حل سلمي للنزاع(***Hartzell and Hoddie, 2007)***.

ومع ذلك ، تشير الأدلة إلى أن مخاوف المتمردين يمكن معالجتها من خلال ضمانات طرف ثالث، واعتماد الضمانات المؤسسية التي تشجع على تقاسم السلطة بين الجماعات المحلية، وعلى تبادل المعلومات بشفافية بشأن

القدرات العسكرية والعزيمة في استخدامها. " اتفاقات السلام المصممة بعناية يمكن أن تقي من تجدد الحرب الأهلية من خلال الدعوة لمراقبة دولية ، مما يجعل المتحاربين يقدمون المعلومات العسكرية إلى أطراف ثالثة، ومما يضمن التحقق من هذه المعلومات " *(Mattes and Savun, 2010, p. 511)* .

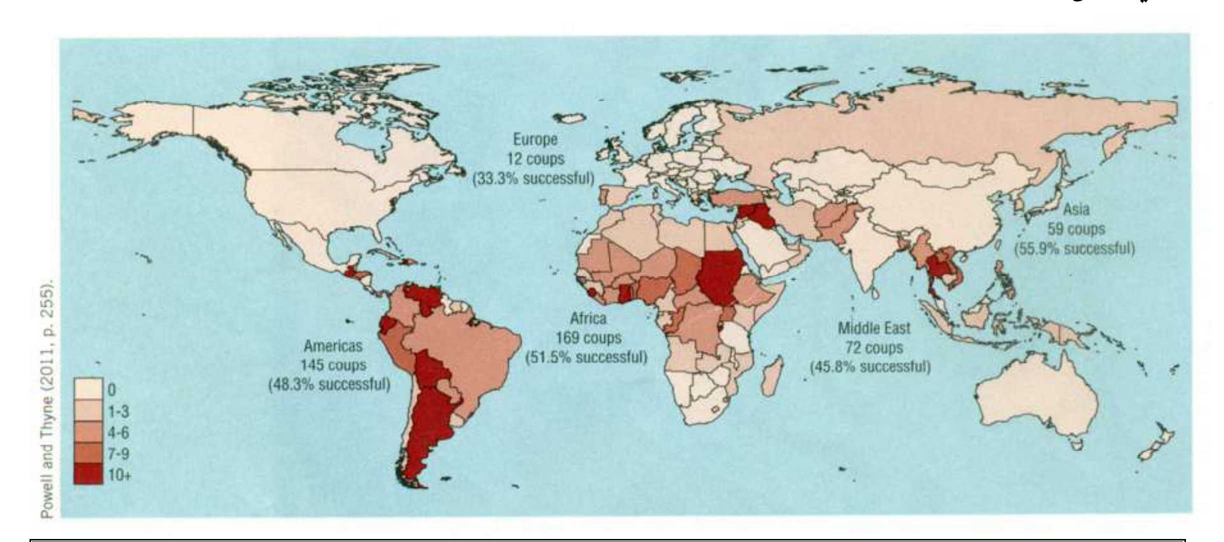


الأطفال والحروب: **غالبا ماكان** الأطفال هم الضحايا الرئيسية للحرب الأهلية ، بل وحتى مشاركين نشطين كجنود أطفال ، ويعزو انضمامهم للقتال لأسباب عدة منها- البعض .
خطف وأجبر على الانضمام، وانجذب الآخرين من خلال الوعود المالية، والبعض الآخر فقدوا أحباءهم ويسعون إلى الانتقام. بعد وضع السلاح، يقول فيليب هوداد مؤسس مؤسسة العقول النامية، "التحدي الأكبر هو جعلهم كل عاطفي مرة أخرى ... لتحويلهم من كونهم آلات قتل إلى بشر عاديون." *(Drost, 2009, p.8)*. هنا نرى الأطفال الصغار في أنغولا مسلحون للقتال.

الأبعاد الدولية للنزاع الداخلي *The International Dimensions of Internal Conflict*

إن كثرة الدول الفاشلة وسقوطها المتكرر في الصراع الداخلي قد تجعل من المغري بالنسبة لك للتفكير في أن العدوان المسلح داخل الدول ينبع بشكل حصري من الأوضاع الداخلية في تلك الدول. إلا أن، "الدول لا توجد في فراغ بل تتأثر بالجهات الخارجية" *(Thyne, 2006, p.937)*. كما أوضح *(George Modelski, 1964, p. 41* ٤١) "للحرب وجهان .... الحروب الداخلية تؤثر على النظام الدولي وأيضا يؤثر النظام الدولي في الحروب الداخلية."

خذ على سبيل المثال ، نتيجة السيطرة العنيفة على الحكومة من خلال **انقلاب عسكري**. تاريخيا، تميل الانقلابات الناجحة بأن تؤدي بالأنظمة الاستبدادية بالاستيلاء على السلطة، مثل بينوشيه في تشيلي أو سوهارتو في اندونيسيا. بين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٠، كانت هناك ٤٥٧ محاولة انقلاب في أربعة وتسعين بلداً في جميع أنحاء العالم (انظر خريطة ٧,٢). حدثت أعلى أعداد من محاولات الانقلاب في ستينيات القرن الماضي، تلتها أعداد كبيرة في السبعينيات و أوائل التسعينيات ***(Powell and Thyne, 2011)***. على الرغم من أن الانقلابات لا تزال تحدث- ففي ١٨ فبراير ٢٠١٠ ، أطاح المجلس العسكري برئيس النيجر، مامادو تاندغا، والذي كان قد خسر كثيرا من بشعبيته في العام السابق حيث اتجه نحو الاستبداد- إلا أنه منذ نهاية الحرب الباردة، انخفضت وتيرة الانقلابات بمقدار النصف تقريبا، وقد سمحت الحكومات الناتجة بانتخابات تنافسية في غضون خمس سنوات. عالما السياسة هاين جومانز و نيكولاي مارينوف يعزون هذا النمط المتغير، في جزء منه، إلى العامل الخارجي: " منذ نهاية الحرب الباردة توقف التنافس على مناطق النفوذ، وأصبحت القوى الغربية أقل استعدادا لتحمل الدكتاتوريات و أكثر رغبة في جعل المساعدات مرهونة بإجراء الانتخابات " ***(Keating, 2009b, p. 28)***.



خارطة ٧,٢: محاولات الانقلابات، ١٩٥٠-٢٠١٠

من٤٥٧ محاولة انقلاب بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠١٠، كان ما يقرب من ٥٠ في المائة (٢٢٧) ناجحة. الانقلابات هي الأكثر شيوعا في عالم الجنوب، حيث إفريقيا وأمريكا اللاتينية تشهد أكبر عدد. في ٢٧ فبراير ٢٠١١، وقعت محاولة انقلاب فاشلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الرئيس جوزيف كابيلا.

لأن القوى العظمى لديها مصالح عالمية، فقد لعبت أدوار من "وراء الكواليس"، ليس فقط في وقوع الانقلابات، ولكن أيضا بالتدخل عسكريا في الصراع داخل الدول لدعم الحكومات الصديقة وللإطاحة بالغير

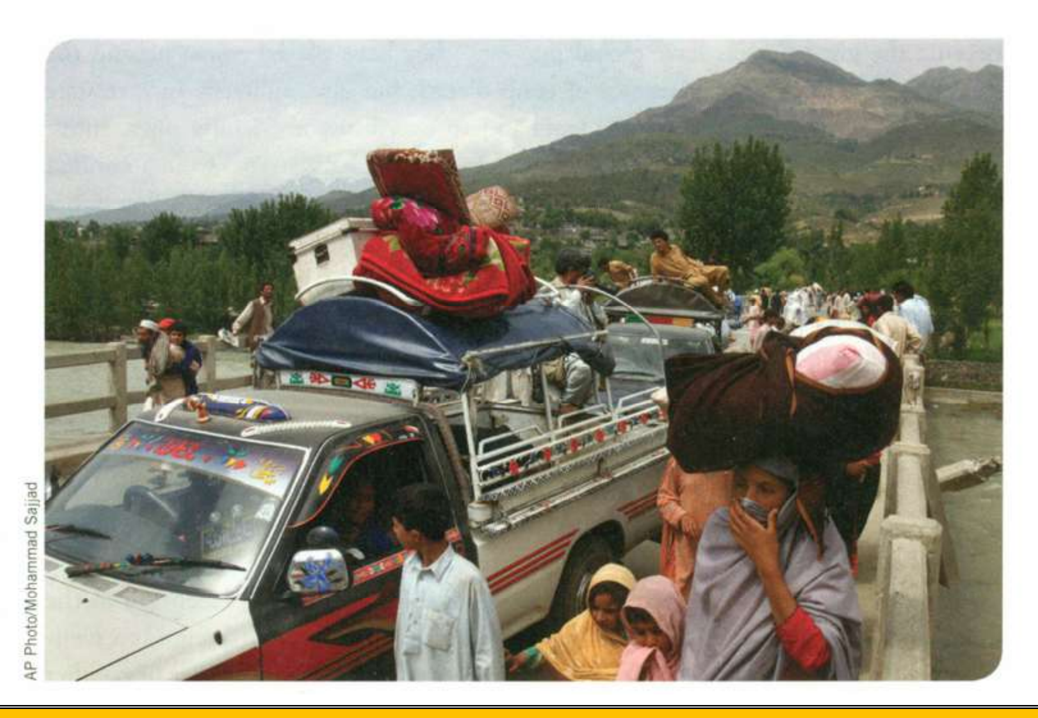
ودية منها. إن العلاقات الحكومية تؤثر في ظهور وسلوك النزاع الداخلي المسلح "لأن المعلومات ستشير إلى احتمال مساعدة فاعل خارجي للحكومة أو للمعارضة فيها إذا كانت الحرب الأهلية لتبدأ " (*Thyne, 2006, p.939*، وانظر أيضا *Thyne, 2009*). والدول المجاورة قد تتدخل أيضا في شؤون بلد آخر في محاولة لمنع انتشار الحرب عبر حدودهما المشتركة (*Kathman, 2010*). لقد كان التدخل الخارجي في النزاعات داخل الدول شائعا إلى حد كبير، وحدث في أكثر من ربع (٣٣ من ١١٦) مجموع الصراعات المسلحة داخل الدول منذ عام١٩٨٩. (*Themner and Wallensteen, 2011*).

في أعقاب التدخل الخارجي، تتحول المجتمعات المحلية المستهدفة. في بعض الأحيان، قد ترسل الجهات الخارجية (الدول والمنظمات الحكومية الدولية) قوات تدخل مسلحة إلى الدول الفاشلة لاحتواء الصراع الأهلي والسيطرة عليه والذي يسبب العنف وأيضا في محاولة لإعادة تأسيس سلطة حاكمة. أحد الاستثناءات للاتجاه المعتاد للحروب داخل الدول التي يتم تدويلها من خلال التدخل الأجنبي كان الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق مؤخرا: "على عكس التمدد الكلاسيكي للصراع الداخلي إلى دولي ، أثارت التطورات في العراق خلال عام ٢٠٠٤ احتمال أن صراع دولي يؤدي إلى حرب أهلية شاملة" بدلاً من استعادة السلام (*SIPRI, 2009*).

هناك بُعدا آخر لتدويل الصراع الداخلي. فيعتقد العديد من المحللين أن حالات التمرد المحلية تصبح مدولة عندما يواجه القادة معارضة داخلية، يقومون بتعمد استفزاز أزمة دولية، على أمل أن مواطنيهم سوف يصبحون أقل تمردا إذا تم تحويل انتباههم لخطر العدوان الخارجي. وقد أصبحت هذه الفكرة معروفة باسم نظرية الحرب المتعلقة بتحويل الانتباه. هذه النظرية ترسم علاقة مباشرة بين الحرب الأهلية والعدوان الخارجي. فهي تؤكد أنه عندما يحس القادة أن بلادهم تعاني من نزاعات داخلية، يصبحون عرضة لمحاولة احتواء الصراع الداخلي من خلال شن حرب خارجية، وذلك على أمل أن الخطر الدولي سيأخذ اهتمام المواطنين بعيدا عن عدم رضاهم عن القيادة في وطنهم.

فمن المنطقي أن يفترض القادة أن الوحدة الوطنية سوف تتعزز عند وجود عدو أجنبي. وهذا يخلق إغراءات قوية بالنسبة لهم للسعي لإدارة الاضطرابات الداخلية من خلال الشروع في مغامرات خارجية لإظهار كفاءتهم. لوضعها بسخرية، "عندما تهدد الاضطرابات الداخلية فقدان الدعم السياسي من الجماعات التي تعتبر مهمة من الناحية السياسية للقيادة ... نتوقع أن يحاول القادة حشد التأييد من خلال رفع وتيرة الصراع الدولي " (**Nicholls, Huth and Appel, 2010, p. 915**)، وانظر أيضا (**Munster and Staal, 2011**).

في الحقيقة، لقد نصح العديد من المستشارين السياسيين بهذه الإستراتيجية، كما فعل منظر الواقعية نيكولو مكيافيللي في العام ١٥١٣ عندما نصح القادة بالقيام بالحروب الخارجية كلما أصبحت الاضطرابات داخل دولهم شديدة جدا. وقد ردد هذه النصيحة جون فوستر دالاس في عام ١٩٣٩، الذي أوصى قبل أن يصبح وزيرا للخارجية الأمريكية أن "أسهل وأسرع علاج للفتنة الداخلية هو في تصوير الخطر على أنه خارجي." وكان يشتبه بأن هذه الإستراتيجية اتبعها الرئيس الأوغندي عيدي أمين في غزوه لتنزانيا في عام ١٩٧٨ باعتبارها جهدا، في جزء منه، لمواجهة تنامي المعارضة الداخلية وإخفاء المعلومات عن تمرد الجيش في المنطقة الجنوبية الغربية من بلاده.



التركة المؤلمة للصراع المسلح تحدث الصراعات المسلحة داخل البلدان على نحو أكثر تواترا من تلك التي بين الدول، على الرغم من أن العديد من الصراعات بين الدول لا تزال لديها انعكاسات على السياسة العالمية على نطاق أوسع. الصورة هنا لسكان منطقة دير الباكستانية الفارين من القتال بين مقاتلي طالبان والحكومة.

فيما إذا كان القادة فعلا يبدؤون الحروب لمواجهة الصراع الداخلي ولزيادة التأييد الشعبي ما زال موضع نقاش. لا يمكننا إثبات اتخاذ العديد من القادة إجراءات لتشتيت الانتباه عمدا للدفاع عن أنفسهم ضد المعارضة الداخلية، حتى في الديمقراطيات خلال الأوقات الاقتصادية السيئة، أو للتأثير على المخرجات التشريعية ***Oneal and Tir, 2006)***. بدلاً من ذلك، قد يكون القادة الذين لا يحظون بشعبية أكثر توجها إلى توخي الحذر في الشؤون الخارجية وتجنب استخدام القوة في الخارج من أجل تكوين سمعة لنفسه كصانع سلام. قد يكون من الأفضل

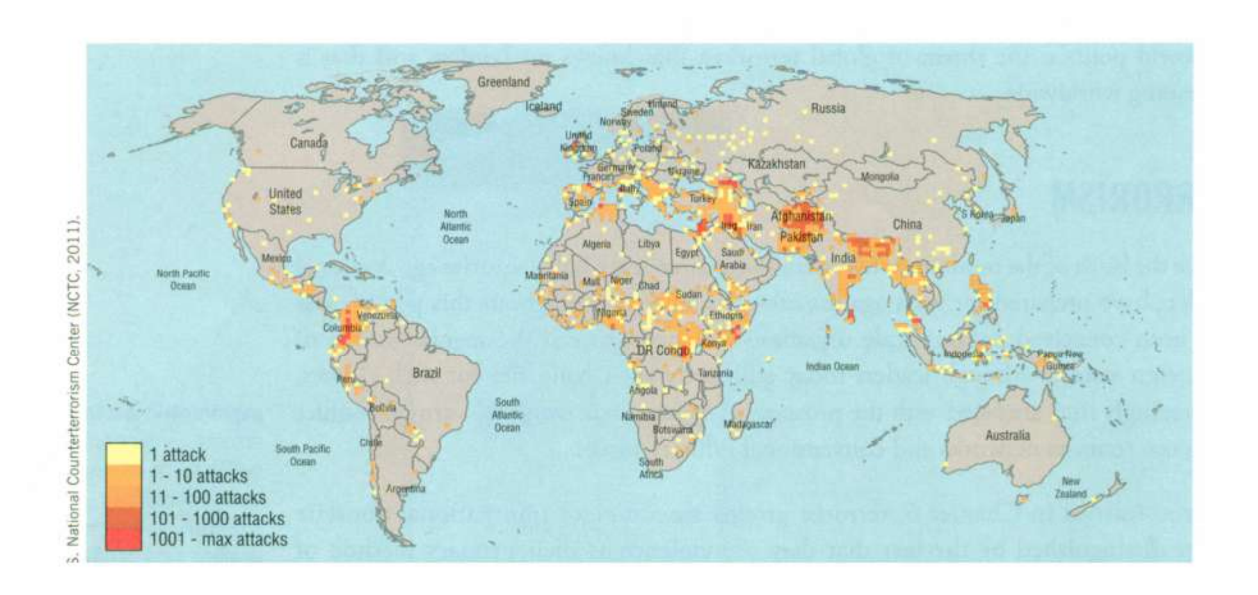
للقادة الذين يواجهون معارضة، تجنب المزيد من الانتقادات بأنهم عمدا يناورون، وذلك من خلال معالجة المشاكل الداخلية بدلاً من الانخراط في الحروب الطائشة خارجيا- خاصة الحروب التي لا تحظى بشعبية وتؤدي إلى مظاهرات الاحتجاج تحد نسب من الرأي العام المؤيد للقادة ".

يمكن للصراعات الداخلية أن تصبح دولية من خلال ميلها لدعوة التدخل الخارجي فضلا عن ميل قادة الحكومات الفاشلة إلى شن الحروب الخارجية كوسيلة لمنع التمرد في الداخل. هذين الاتجاهين يصنعان عولمة الصراع المسلح. أن عولمة الصراع يتضح في نوع آخر من العدوان المسلح الذي أصبح من خصائص العنف في السياسة العالمية: خطر الإرهاب العالمي الذي لا يعرف حدودا، وأنه آخذ في الانتشار في جميع أنحاء العالم.

الإرهاب
Terrorism

منذ ولادة نظام الدولة الحديثة قبل نحو ثلاثة قرون *ونصف*، أعد القادة الوطنيون لحروب ضد دول أخرى. طوال هذه الفترة، تم وضع تصور للحرب كعنف منظم على نطاق واسع بين جيوش نظامية لدول ذات سيادة. على الرغم من أن قادة اليوم لا يزالون يعدون دولهم لمثل هذه المواجهات، إلا أنهم وعلى نحو متزايد يواجهون احتمال اندلاع حرب غير متكافئة- صراع مسلح بين الشبكات الإرهابية والقوى العسكرية التقليدية.

كما تعلمت في الفصل السادس، فالجماعات الإرهابية هي نوع من الفواعل الدولية غير الحكومية والتي تتميز بحقيقة أنها تستخدم العنف كأسلوب أساسي في ممارسة النفوذ. الإرهاب كان معروفا بشكل جيد حتى في العصور القديمة، كما هو واضح من حملة الاغتيالات التي قامت بها جماعة سيكاري ***Sicarii*** (سميت باسم الخنجر القصيرة ، أو السيكا) في يهودا خلال القرن الأول قبل الميلاد. اليوم يمارس من قبل مجموعة متنوعة من الحركات (انظر الفصل ٦، الجدول ٦,٣). يعرف ***(Todd Sandler, 2010, p. 205)*** الإرهاب السياسي بأنه " استخدام أو التهديد باستخدام العنف من قبل أفراد أو جماعات مع سبق الإصرار من أجل الحصول على هدف سياسي أو اجتماعي من خلال تخويف جمهور كبير يتخطى الضحايا المباشرين". لأن مرتكبو الإرهاب كثيرا ما يصيبون أهدافا رمزية بطريقة مروعة، فالأثر النفسي للهجوم يمكن أن يتجاوز الأضرار المادية . بكونه مزيج من الدراما و الرعب، الإرهاب ليس عنفا بلا معنى؛ بل هو إستراتيجية سياسية مخططة تهدد الناس بخطر قادم يبدو في كل مكان، ولا مفر منه، ولا يمكن التنبؤ به.



خارطة ٣,٧: التهديد المستمر للإرهاب العالمي.

يظهر هنا مواقع الهجمات الإرهابية التي وقعت في الفترة من ٢٠٠٥ حتى بداية ٢٠١١، بحوادث تتركز بكثرة في الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وأفريقيا. خلال تأمله للمبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب، أشار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن "التعقيد والترابط بين هذه القضايا يعني أنه لا يوجد بلد واحد أو منظمة يمكن أن توفر الحلول لوحدها. الحوار والتعاون هي الحاسمة

للنظر في تقديرات تزايد شدة خطر الإرهاب، وفقا لمكتب تنسيق مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، فالعدد السنوي من أعمال الإرهاب الدولي ازداد باطراد من ١٧٤ في عام ١٩٦٨ إلى ذروة بلغت ٦٦٦ في العام ١٩٨٧، ولكن بعد ذلك بدأت بالانخفاض أيضا باضطراد إلى ٢٠٠ عمل إرهابي في عام ٢٠٠٢. بعد توسيع الولايات المتحدة معاييرها التعريفية لتشمل وفاة الضحايا المدنيين في العراق، وارتفعت تقديرات عدد الأعمال الإرهابية العالمية بشكل كبير (انظر الخريطة ٣,٧). ويعتقد العديد من الخبراء أن وجود جنود أمريكيين على تراب إسلامية في العراق يشعل موجة جديدة من النشاط الإرهابي القاتل في جميع أنحاء العالم. وحتى بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن على يد القوات الخاصة الأمريكية في مايو ٢٠١١، فإن خطر الهجمات الإرهابية لا يزال قائما. يحذر خبير الإرهاب ريتشارد بلوم، "لا يزال التهديد الأمني متواصلا. نحن نزال إلى حد كبير في خطر."

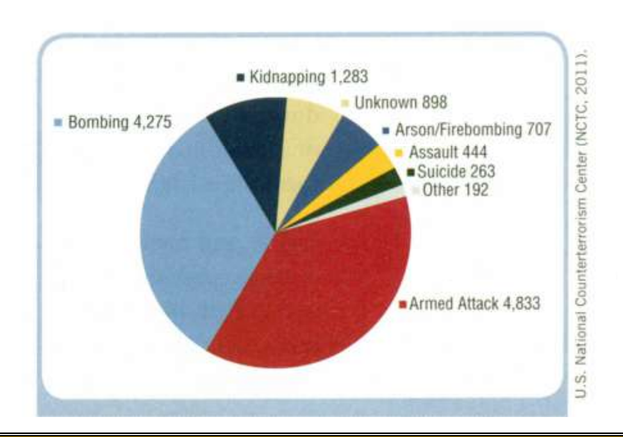
يمكن استخدام الإرهاب لدعم أو لتغيير الوضع السياسي الراهن. الإرهاب القمعي التي يمارس على المحافظة على النظام السياسي القائم، قد تم استخدامه من قبل الحكومات وكذلك من قبل الميليشيات الموالية. من

الجستابو (الشرطة السرية) في ألمانيا النازية إلى "فرق الموت" في مختلف الدول، إن عنف النظام القائم هو مسعى للدفاع عن النظام السياسي السائد من خلال القضاء على زعماء المعارضة وتخويف الجميع.

إن مرتكبو الإرهاب ليسوا طائشون؛ فقد بين هؤلاء أن لديهم أهداف طويلة الأجل ويحسبون بعقلانية كيف يمكن لعمليات مختلفة تحقيق الأغراض التي صممت من أجلها. في الواقع، أن قدرتهم على التخطيط والتنفيذ، والتعلم من هذه العمليات هو ما يجعل إرهابيو اليوم في غاية الخطورة. علاوةً على ذلك، فالتعرض للإرهاب يشجع الإقصاء السياسي ويهدد مبادئ الحكم الديمقراطي (***Sandler, 2011***).

"بالإضافة إلى الخسائر الفادحة والخوف والرعب، يخلق الإرهاب تحديا هائلا لنسيج المجتمعات الديمقراطية. في كثير من الحالات، هناك التوتر الداخلي الصعب بين الحاجة الأساسية للشعور بالأمان من جهة، والتطلع للحفاظ على القيم الديمقراطية والحفاظ على الثقافة الديمقراطية من جهة أخرى. وبشكل أكثر تحديدا، في أوقات التهديد الإرهابي والخسائر الفادحة، وعندما تكون المواجهة المباشرة مع مرتكبي الإرهاب إما مستحيلة أو لا تضمن السلامة العامة، كثيراً ما يوجه الغضب إلى مجموعات الأقليات وأعضائها. هذا الغضب يمكن ترجمته بسهولة إلى دعم ممارسات غير ديمقراطية في التعامل مع الأقليات. وبالتالي، واحدة من العواقب النفسية والاجتماعية والسياسية الرئيسية للإرهاب هو تكوين مشاعر عدائية، ومواقف، وسلوكيات تجاه مجموعات الأقليات (***Canetti-Nisim et al.***، ٢٠٠٩، ص ٣٦٤)".

يختلف المنشقون الذين يستخدمون الإرهاب لتغيير الوضع السياسي الراهن إلى حدٍ بعيد. فبعض الجماعات، مثل ***MPLA*** (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا)، استخدمت الإرهاب لطرد الحكم الاستعماري؛ حركات آخرى مثل ايتا (وطن الباسك والحرية)، اعتمدت الإرهاب كجزء من النضال الانفصالي الوطني العرقي؛ والبعض الآخر، بما في ذلك الجهاد الإسلامي، وحركة الهوية المسيحية، ومجموعة السيخ بابار خالسا، والمتشددين اليهود الذين ينتمون إلى حركة كاخ، يضعون الإرهاب في خدمة ما يرونه الضرورات الدينية. أخيرا، جماعات مثل الجيش الأحمر الياباني و النظام الأسود الإيطالية لجأت إلى الإرهاب لأسباب أيديولوجية يسارية أو يمينية. قد تكون أسس الإرهاب المعارض في مكافحة الاستعمار، الانفصالية، الدين، أو الأيديولوجية العلمانية.



الشكل ٥,٧:أدوات حروب الإرهاب: هذا الشكل يشير إلى الطرق الرئيسية التي استخدمها الإرهابيون في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٠، وعدد من الهجمات المرتبطة بكل منها. التفجيرات كانت التكتيك الثاني الأكثر استخداما، وشملت كل ال ٢٦٣ من الهجمات الانتحارية التي ارتكبت في عام٢٠١٠ أوضح رمضان شلح من الجهاد الفلسطيني المنطق العسكري للتكتيكات الانتحارية خلال الحرب غير المتماثلة حيث أكد: "عدونا يمتلك أكثر الأسلحة تطورا في العالم ... ليس لدينا شيء ... فيما عدا سلاح الاستشهاد. فهو السهل ويكلفنا حياتنا فقط. "

لتحقيق هذه الأهداف، يستخدم الإرهابيون مجموعة متنوعة من الأساليب، بما في ذلك القصف والاعتداء والخطف، وأخذ الرهائن (انظر الشكل ٥,٧). القصف وحده يمثل أكثر من ثلث جميع الحوادث الإرهابية المسجلة. اختطاف واحتجاز الرهائن في العموم تنطوي على عمليات أكثر تعقيدا من مجرد زرع قنبلة في متجر مزدحم أو بقتل مسافرين في محطة للقطارات. مثال على هذا التخطيط الدقيق يمكن رؤيته في عمليات الخطف المنسقة في سبتمبر ١٩٧٠ لخمسة طائرات من قبل الفلسطينيين، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تفجير واحدة في القاهرة وثلاثة أخرى في الأردن.

لتكون ناجحة، هذه الأنواع من عمليات الاختطاف تتطلب إعداد مفصل والقدرة على حراسة الأسرى لفترات طويلة من الزمن. بين النتائج الإيجابية لهذه الجهود فرصة للتعبير عن مظالم المجموعة. فعلى سبيل المثال، برعت الجماعة اللبنانية التي كانت وراء اختطاف طائرة تي دبليو ايه ***TWA*** عام ١٩٨٥ الرحلة ٨٤٧ ، في استخدام شبكات التلفزيون الأميركية للتعبير عن المظالم إلى الرأي العام الأميركي، مما قلل من الخيارات التي يمكن أن تنظر إدارة الرئيس ريغان فيها أثناء بحثها عن حل للأزمة.

فيما بعد التكتيكات التقليدية من التفجيرات والاعتداءات والاختطاف، واحتجاز الرهائن، هناك تهديدين اثنين آخرين– ما اسماه وزير البحرية الأمريكي السابق ريتشارد دانزيغ "حرب غير تفجيرية "– يمكن أن تصبح جُزءاً من ذخيرة الإرهاب. الأولى، قد يمتلك المنشقون أسلحة الدمار الشامل لتوجيه ضربة قاضية ضد

أعدائهم. الأسلحة النووية هي أسلحة الإرهاب الأعلى مرتبة، ولكن أيضا تشكل الأسلحة الإشعاعية والكيميائية و البيولوجية مخاطر غير عادية. الأسلحة الإشعاعية الخام يمكن تصنيعها من خلال الجمع بين المتفجرات العادية و النفايات النووية أو النظائر المشعة، والتي يمكن سرقتها من المستشفيات و المنشآت الصناعية ، أو المختبرات البحثية. الأسلحة الكيميائية بدائية يمكن أن تكون مصنوعة من الأعشاب ، والمبيدات الحشرية ، والمواد السامة الأخرى المتوفرة تجاريا. الأسلحة البيولوجية على أساس العوامل الفيروسية إنتاجها أكثر صعوبة، إلا أن توزيع جراثيم الجمرة الخبيثة عن طريق البريد خلال خريف عام ٢٠٠١ أوضح أن الهجمات بتكنولوجيا منخفضة مع أصناف بكتيرية على شكل مسحوق هي إمكانية مخيفة.

الابتكار التكتيكي الثاني الذي يلوح في الأفق هو الإرهاب الإلكتروني. لا يستخدم المتطرفون الإنترنت كأداة للتجنيد وكوسيلة لتنسيق أنشطتهم مع جماعات ممن هم على شاكلتهم في التفكير فقط، وإنما يمكنهم أقتحام نظام الكمبيوتر لعدو كحالة لأهداف محتملة. يمكن للفيروسات وغيرها من أسلحة حرب المعلومات أيضا أن تسبب فوضى عارمة فيما إذا قاموا بتعطيل المؤسسات المالية.

كل من الأسلحة البيولوجية والهجمات الإلكترونية يتحدى تفكيرنا حول مستقبل الإرهاب والحرب لأنها تشكل مأزق استراتيجي: للصعوبة الشديدة في الوصول إلى مرتكب الجريمة، فهي لا تخضع للردع و تراوغ ضد الدفاعات. "مفهوم الردع يعتمد على التهديد بانتقام معين من شأنه أن يسبب للمهاجم العقلاني التفكير مرتين، لذلك إذا كان المهاجم لا يمكن العثور عليه، فتأكيد الانتقام يصبح بلا قيمة، والردع قد يصبح غير ممكن" ***(Hoffman، 2011، P.78)***. وعلاوةً على ذلك، على الرغم من أننا نميل إلى توقع التحذير من هجوم وشيك وفرصة للدفاع، فقد حذر الحائز على جائزة نوبل جوشوا يدربيرغ، بإنه ليس من المرجح أن الجاني "سيقوم بإعطائكم هذه الفرصة."

الإرهاب العالمي الجديد ***The New Global Terrorism***

لقد تم الطعن بوجهة النظر التقليدية للإرهاب باعتباره تهديداً نادراً وبعيد نسبياً من خلال أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. إن الأهوال التي هبطت على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، وضحايا تحطم الطائرة في ولاية بنسلفانيا اضطر العالم لمواجهة واقع جديد قاتم : كان الإرهابيون قادرون على تنفيذ هجمات كارثية في أي مكان تقريبا، حتى من دون ترسانة من الأسلحة المتطورة. مجموعات مثل القاعدة ليس فقط لديها امتداد عالمي، ولكن القدرة على التخفي والإبداع، والتخطيط الدقيق مما مكنها أن تعوض عن افتقارها إلى قوة النيران. "أمريكا مليئة بالخوف"، أعلن أسامة بن لادن مبتهجا. "لا أحد في الولايات المتحدة سوف يشعر بالأمان."

ما جعل القول بأن ٩/ ١١ كان نقطة تحول رمزية هو أنها جسدت سلسلة جديدة قاتلة من الإرهاب. سابقا، كان الإرهاب يعتبر مسرحا سياسيا، دراما مخيفة حيث أراد مرتكبوه الكثير من الناس كمشاهدين، وليس

الكثير كقتلى. الآن يبدو أن هناك رغبة في قتل أكبر عدد ممكن من الناس. مدفوعين بالكراهية الحارقة وإبادة الأعداء يبدو أكثر أهمية للإرهابيين العالميين من الفوز بالتعاطف مع قضيتهم.

الميزات الأخرى لهذه السلسلة الجديدة من الإرهاب هي شكلها التنظيمي وتركيزها الأيديولوجي . بدلاً من وجود هيكل قيادة هرمية ، على سبيل المثال ، تنظيم القاعدة يمتلك بنية أفقية لامركزية. على الرغم من أن القيادة تقدم الإلهام الأيديولوجي لخلايا متباينة صغيرة متناثرة في جميع أنحاء العالم، والقادة لا يقومون بالتخطيط المباشر والتنفيذ لمعظم الهجمات التي أجريت باسم القاعدة.

ما يجعل السلسة الجديدة من الإرهابيين الذين ينتمون إلى منظمات مثل تنظيم القاعدة أكثر فتكا من الإرهابيين السابقين هو التعصب الديني، والذي يسمح لهم بتصور أعمال الإرهاب على مستويين. في المستوى الأول، الإرهاب هو وسيلة لتغيير الوضع السياسي الراهن من خلال معاقبة هؤلاء المذنبون لإشعارهم بأخطائهم. على مستوى آخر، الإرهاب هو غاية في حد ذاته، إجراء يتم لذاته في مواجهة أخروية بين الخير والشر *(Juergensmeyer, 2003)*. في العمل فقط ضمن المستوى الأول، نادرا ما تستخدم معظم الجماعات الإرهابية العلمانية العمليات الانتحارية. من خلال العمل على كل المستويات، الجماعات الإرهابية الدينية ترى مكاسب دنيوية وكذلك أهمية رفيعة في الوفاة كشهيد *(Bloom, 2005; Pape, 2005a)* .



إرهابيون خلف الأقنعة

يظهر هنا ميليشيا مجهولة الهوية والتي تستهدف جيوش نظامية: تبدو وكأنها عصابات إجرامية تقوم على التمويل الذاتي مع عدم وجود رتب وبولاء غير مؤكد، العديد من الجماعات الإرهابية تخفي هويتها ولا تخضع لأي رؤساء

ومما يزيد من التحديات التي تفرضها هذه الخصائص للإرهاب العالمي المعاصر هو حقيقة أن غالبا ما قامت الدول بتمويل وتدريب، وتجهيز، وتوفير الملاذ الآمن للإرهابيين الذين تخدم أنشطتهم أهداف السياسة الخارجية لتلك الدول. في خضم الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وصف الرئيس الأمريكي في تلك الفترة، جورج بوش التهديد كشبكة من الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى الدول المارقة التي تؤويهم. وأصر على أن الجهود المبذولة لمكافحة هذا التهديد، "لن تنتهي حتى يتم العثور على كل جماعة إرهابية ذات أذرع عالمية، وإيقافها، والنصر عليها". في ما كان يسمى في وقت لاحق عقيدة بوش، أعلن الرئيس أن كل دولة لديها خيار لتصنعه: "إما أن تكون معنا أو أن تكون مع الإرهابيين".

الإرهاب يشكل تهديداً كبيراً للأمن العالمي. ومع ذلك، فالخلاف حول شخصية وأسباب الإرهاب العالمي لا زال قائما ، ومن دون اتفاق بشأن هذه الأمر الأولية، فمن غير المرجح توافق الآراء بشأن أفضل طريقة للرد. كالكثير من الأمراض التي لا يمكن علاجها حتى يتم تشخيصها بدقة، طاعون الإرهاب العالمي الجديد لا يمكن القضاء عليه حتى يتم فهم مصادره. هؤلاء الذين يرسمون صورة معينة للإرهاب يلجئون إلى سياسات معينة لمكافحته ، في حين أن أولئك الذين يحملون صورة مختلفة يوصون بسياسات معاكسة. كما يذكرنا منظرو البنائية، ما نراه يعتمد على ما نتوقع وما كنا ننظر إليه، وما نود أن نرى.

نقطة جدل: هل يمكن كسب الحرب ضد الإرهاب العالمي ؟

Controversy: Can the War Against Global Terrorism Be Won?

في أعقاب ١١/ ٩ نشأت حكمة تقليدية جديدة، كما قالها وزير دفاع الولايات المتحدة في حينه، دونالد رامسفيلد أنه "إذا تعلمت [الولايات المتحدة] درس واحد من ٩/ ١١، وهو أنه كان ينبغي أن تكون الطريقة الوحيدة لهزيمة الإرهابيين هي بالهجوم عليهم، فليس هناك خيار آخر. أنت ببساطة لا يمكنك الدفاع في كل وضع في كل مرة ضد كل تقنية. جميع الميزات هي مع الإرهابي في هذا الصدد، وبالتالي لا يوجد لديك خيار سوى ملاحقتهم أين ما كانوا ".

يرى آخرون أن لتقويض الإرهاب حقا، يجب علينا معالجة الظروف الأساسية التي تعطيه القبول. ويجب أن تشمل الجهود المبذولة لهزيمة القاعدة في أفغانستان إنشاء حكومة قادرة على تلبية احتياجات الناس، وتوفير فرص العمل التي توفر بديلا للقتال. في تقييمه لاحتمالات الفوز في الحرب على الإرهاب في أفغانستان، أوضح الكولونيل بريت جينكينسون، قائد الكتيبة الأمريكية في وادي كورينجل، أن "ما نحتاجه هو ملعب أفضل لتجنيد الشباب الساخطين. لا يمكنك بناء الأمل بالقوة العسكرية. أنت تبنيه من خلال التنمية والحكم الرشيد " *(Baker and Kolay, 2009, P. 27).*

بالضبط أي نهج يجب اتخاذه للسيطرة على الإرهاب العالمي الجديد لا يزال موضع جدل. لإجراء الحرب في جميع أنحاء العالم يتطلب إلتزاما دائما بتكاليف عالية. لهذا السبب فإن المقترحات لاستجابة فعالة وعادلة على الإرهاب العالمي الجديد تختلف، كما تفعل التوصيات حول كيف يمكن للعالم أن تقلل من الإرهاب بفعالية أكثر.

ما يجعل مكافحة الإرهاب عسيرا للغاية هو أنه غالبا ما يفشل الإستراتيجيون في التمييز بين أنواع مختلفة من الحركات الإرهابية وأصولها المتنوعة. وبالتالي فهم يرسمون استراتيجيات لمكافحة الإرهاب بصورة مجردة بصيغة واحدة بدلاً من تكوين استراتيجيات للتعامل مع وسائل الإرهاب المختلفة. كما ينصح أحد الخبراء: "أحد الدروس المستفادة منذ ٩/١١ هو أن الحرب على الإرهاب خلقت العدسة التي تميل إلى تشويه رؤيتنا للديناميات السياسية المعقدة من الدول" (**Menkhaus, 2002, P. 210**).

عند تقييم الأساليب المقترحة لمحاربة أحدث موجة من الإرهاب العالمي، سوف تحتاج لمواجهة سلسلة من الاستنتاجات المتضاربة: "التنازلات فقط تشجع شهية الإرهابيين لمزيد من الإرهاب،" بالمقابل " فيمكن للتنازلات معالجة المظالم التي تؤدي إلى الإرهاب. "إن البحث عن حلول ينبع بالضرورة من الافتراضات التي تضعها حول طبيعة ومصادر الإرهاب، وهذه الافتراضات سوف تؤثر بشدة على الاستنتاجات الخاصة حول حكمة أو عدم جدوى العلاجات التي تم التفكير بها.

يجب أن نضع في اعتبارنا أن ما قد يبدو سياسة يبنى حولها برنامج فعال لمكافحة الإرهاب قد يؤدي إلى جعل المشكلة أسوأ. مكافحة الإرهاب مثير للجدل بسبب أن حل شخص ما هو مشكلة شخص آخر، وغالبا ما تكون الإجابات غير واضحة، والمعايير الأخلاقية لتطبيق نظرية الحرب العادلة لمكافحة الإرهاب تحتاج إلى توضيح (**Paterson, 2005**).

ما رأيك؟

- كيف لعدوان مسلح، مثل الإرهاب، يقوم به فاعلون دوليون من غير الدول تغيير ظروف الحرب لصانعي السياسة؟ كيف تغير ظروف التدخل لصانعي السياسة؟
- لأن النتائج المرجوة و / أو الأخطار قد تنتج عن القيام بنفس الإجراء المضاد، ماذا كنت ستقدم كمشورة للحكومات حول أفضل الطرق لمحاربة الإرهاب؟
- كيف يمكن للمنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة أن تتمم، أو تعيق قدرات الدول على مكافحة الإرهاب؟

أنظر في وجهتي النظر المتناقضتين فيما إذا كان القمع أو التوافق هو السياسة الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب. يرى دعاة القمع أن ظهور الإرهاب ينبع من الحسابات الباردة لمتطرفين يجب تحييدهم عن طريق ضربات جراحية إستباقية. وعلى النقيض من هذا النهج القسري في مكافحة الإرهاب، هنالك الذين يرون أن الإرهاب متجذر في الإحباط مع انعدام الحريات المدنية وحقوق الإنسان (**Krueger, 2007**) أو انتشار الفقر وسوء التعليم (**Kavanagh, 2011**)، فيحثون على المفاوضات والنهج التعاوني غير العسكري (**Cortright and Lopez, 2008**). بدلاً من تأييد الضربات العسكرية التي تهدف إلى إبادة ممارسي الإرهاب، فهم يؤيدون سياسات تصالحية تهدف إلى الحد من جاذبية الإرهاب.

النقاش حول كيفية التعامل مع الإرهاب العالمي الجديد قد أثار مخاوف جدية حول استراتيجيات لمكافحة هذا التهديد العالمي (انظر الجدل: هل يمكن الفوز بالحرب ضد الإرهاب العالمي ؟). تدور المناقشة حول سلسلة

من القضايا المترابطة: هل السياسات القمعية لمكافحة الإرهاب أخلاقية؟ هل هي متوافقة مع الإجراءات الديمقراطية؟ هل تتطلب دعم الأطراف المتعددة (الدولية) لتكون قانونية، أم هل من الممكن أن تبدأ من جانب واحد؟ هل التوافق أكثر فعالية من الإكراه العسكري؟ ما هي التكاليف النسبية والمخاطر والفوائد لهذه المقاربات المتنافسة لمكافحة الإرهاب؟ على الرغم من أن معظم الخبراء يتفقون على أنه من غير الممكن القضاء الإرهاب من على وجه الكرة الأرضية، "يجب أن يكون من الممكن الحد من انتشار وفعالية الإرهاب" ***(Mentan، Bapat, 2011 2004, p. 364)***.

النزاعات المسلحة ومستقبلها

Armed Conflict and its Future

لقد تفحصت الآن ثلاثة اتجاهات في الأنواع الرئيسية من الصراع المسلح في العالم: الحروب بين الدول، والحروب داخل الدول، والإرهاب العالمي. كنت قد لاحظت أن بعض هذه الاتجاهات واعدة. فالحرب بين الدول في طريقها إلى الزوال، وهذا يلهم الأمل بين المتفائلين في أنها سوف تختفي من التاريخ البشري. كما يتنبأ خبراء دراسات الأمن آملين، "على عكس التنفس، الأكل أو الجنس، فالحرب ليست شيئا على نحو ما هو متطلب للحالة الإنسانية أو لقوى التاريخ. وبناءً على ذلك، يمكن أن تصل الحرب تذبل وتختفي، وعلى ما يبدو أنها بصدد عملية القيام بذلك" ***(Mueller, 2004, p. 4)***.

إلا أن، هذا التهديد لا يزال قائما، وبسبب أن حرب كبرى أخرى بين الدول يمكن أن تحدث مرة أخرى، فالبشرية جمعاء معرضة للخطر. فوتيرة وفداحة الصراعات المسلحة داخل الدول في ازدياد، وهذا الاتجاه في نمو وتوسع الصراع داخل الدول يهدد الجميع في عالم معولم، بدون حدود. وبطبيعة الحال، فإن شبح الإرهاب الدولي يلقي بظلال قاتمة جداً على مستقبل العالم.

ليس هناك دليل مؤكد حول ما سيجري في المستقبل. ولكن الخبر المحزن هو أنه من المؤكد أن حياتك وسبل عيشك ستكون مهددة جراء استمرار النزاع المسلح. هذا التهديد يعرض للخطر في المستقبل ويؤثر على جميع الجوانب الأخرى من السياسة العالمية- ولهذا هو السبب فإن كثير من تاريخ العالم هو مكتوب عن أسباب وعواقب الصراع المسلح حسب أفضلية وجهات النظر لكافة الشعوب والمهن ". كما رسم صورها الشاعر البريطاني بيرسي بي شيللي. ذلك:

الحرب هي لعبة رجل الدولة، وفرحة الكهنة ،

دعابة المحامي ومهنة القاتل المتعاقد،

ولأصحاب الجلالة القتلة، الذين تعني عروشهم

أنه تم بنائها بجرائم الغدر والجور،

والخبز الذي يأكلونه، والموظفين الذين عليهم يتكؤون.

وأشار لوسيوس أنايوس سينكا، رجل الدولة والفيلسوف الروماني في القرن الأول الميلادي بامتعاض أن "من رجال الحرب نطلب النتيجة، وليس السبب." ولكن لكي نتمكن من التقليل من وربما القضاء على وباء طاعون العدوان المسلح في العالم، فمن الضروري بالنسبة لنا أن نفهم أولا ما يدفع وقوع الصراع العنيف. فالحرب ترتبط بعوامل السلام. وهكذا، في هذا الفصل أيضا كنت أعطيت الفرصة لدراسة العديد من الأسباب الرئيسية للصراع المسلح والتي رسمها المنظرون لشرح لماذا يثور العنف السياسي بأشكاله المختلفة

المسارات المحتملة البديلة للسلام، والأمن، والنظام العالمي هي ما سوف تنظر فيه تاليا. في الفصل الثامن، سنتفحص الرؤية التي تقدمها الواقعية للتعامل مع التهديد باندلاع حرب، وعلى وجه التحديد في كيفية تعامل النظرية مع الأسلحة، والإستراتيجية العسكرية، والتحالفات، وتوازن القوى

السلام، مثل الحرب يمكن أن تنجح فقط عندما تكون هناك إرادة لفرض تطبيقه، وحيث هناك القوة المتاحة لإنفاذه.

فراكلين روزفلت– رئيس أميركي

مصطلحات الفصل السابع

حـــــرب *War* (ص ١٩٧)

حالة تحدث داخل الدول (حرب أهلية)، أو بين الدول (فيما بين الدول) عندما يستخدم الفاعلون وسائل عنيفة لتحطيم خصومهم أو إجبارهم (قهرهم) على الخضوع

صراع *(Conflict)*: (ص ١٩٧)

عدم اتفاق غالباً ما يثور في العلاقات الدولية حول عدم توافقات متصورة حول المصالح (حول تعارض المصالح)

صراع مسلح ***(Armed Conflict)***: (ص ١٩٧)

قتال بين قوات مسلحة لدولتين أو أكثر، أو مجموعات من الدول

عدوان على فئة من نفس نوع المعتدي *(Intra Specific Aggression)*: (ص ١٩٨)

قتل أفراد من نفس فصيلة المعتدي

عدوان على فئة محددة *(Inter specific Aggression)*: (ص ١٩٨)

قتل الآخرين الذين لا يعتبرون من نفس نوع كائنات القاتل ذاتها

السلامية (حب السلم –لاعنفية) *(Pacifism)* (ص ١٩٨)

المدرسة الليبرالية المثالية للتفكير الأخلاقي، والتي تعترف بأنه لا توجد ظروف تبرر قيام إنسان بإنهاء حياة إنسان آخر، حتى عندما يكون ذلك مخولاً بسلطة رئيس الدولة

البقاء للأصلح *Survival of the Fittest* (ص ١٩٩)

مفهوم واقعي مشتق من نظرية التطور لتشارلز داروين، مقترحا وناصحاً بأن المنافسة الشرسة تعدُ مقبولة أخلاقياً من أجل البقاء، حتى إذا كانت التصرفات تخرق الأوامر الأخلاقية بعدم القتل

الطبيعة في مواجهة الطبيعة *(Nature Versus Nature)*: (ص ١٩٩)

الجدال حول ما إذا كان السلوك البشري يتحدد بدرجة أكبر من خلال الأسس البيولوجية "الطبيعة البشرية"، أم من كونه نتاجاً للأوضاع البيئية التي تغذي الخبرة البشرية

التنشئة *Socialization* (ص ١٩٩)

العملية التي يتم من خلالها تعليم الناس لقبول المعتقدات والقيم والسلوكيات التي تسود في ثقافة مجتمع محدد

طابع قومي *(National Character)*: (ص ١٩٩)

خصائص جماعية تُعزى أو تُنسب إلى الشعب داخل دولة

وهم (مغالطة) أيكولوجي(ة) *(Ecological Fallacy)*: (ص ٢٠٠)

خطأ الافتراض بأن خصائص السكان الكلية – الثقافة، الدولة، أو الحضارة –هي نفس الخصائص والاتجاهات لكل فرد داخلها

مغالطة فردية *(Individualistic Fallacy)*: (ص ٢٠٠)

الخطأ المنطقي المتمثل في الافتراض بأن القائد الفرد، والذي يتمتع بالسلطة للحكم، يمثل الناس وآراء السكان الذين يحكمهم، ومن ثم، فإن كل المواطنين هم بالضرورة مسئولون عن النقائص والفضائل (أي أن يتلقوا اللوم والثناء) للقادة المخولين للتحدث نيابة عنهم

التكيف الثقافي *(Cultural Conditioning)* : (ص ٢٠٢)

تأثير التقاليد الوطنية والقيم المجتمعية على سلوك الدول، في ظل الافتراض بأن الثقافة تؤثر على صنع القرار في الموضوعات والقضايا مثل درجة القابلية لتصديق العدوان ***"acceptability of aggression"***

حرمان نسبي *Relative Deprivation* (ص ٢٠٣)

عدم المساواة في الثروة والمكانة بين الأفراد والجماعات وغضب أولئك الذين يأتون في القاع بسبب إدراكهم للاستغلال من قبل أولئك المتربعين في القمة

انتفاخ شبابي *Youth Bulge* (ص ٢٠٣)

تنامي السكان الشباب ، والذي يعتقد أنه يجعل البلدان أكثر عرضة للصراع (الفصل السابع).

الشيوعية للامبريالية *(Communist Theory of Imperialism)*: (ص ٢٠٥)

التفسير الاقتصادي الماركسي اللينينى للحروب الامبريالية للغزو، باعتبارها مدفوعة باحتياجات الرأسمالية للأسواق الخارجية لتوليد رأس المال.

ليبرالية تجارية*(Commercial Liberalism)*: (ص ٢٠٥)

نظرية اقتصادية تتبنى الأسواق الحرة وإزالة الحواجز لضمان انسياب التجارة ورأس المال كشرط أساسي للرخاء

سلام ديمقراطي *(Democratic Peace)*: (ص ٢٠٧)

نظرية ترى بأن الدول الديمقراطية، على الرغم من أنها أحياناً قد تشن الحرب ضد دول غير ديمقراطية، إلا أنها لا تقاتل بعضها البعض

وساطة *(Mediation)*: (ص ٢٠٧)

إجراء لحل الصراع يقوم فيه طرف ثالث باقتراح حل غير ملزم للأطراف المتنازعة

مساعي حميدة *(Good Offices)*:

يتم تقديمها من قبل طرف ثالث ليعرض مكاناً للتفاوض بين الأطراف المتنازعة، لكن هذا الطرف لا يقوم بالوساطة في المفاوضات الفعلية

تحكيم *(Arbitration)*: (ص ٢٠٧)

إجراء لحل الصراع يقوم بمقتضاه طرف ثالث باتخاذ قرار ملزم بين المتنازعين من خلال هيئة تحكيم مؤقتة تم تشكيلها لهذا الغرض (للحكم)

تقاضي *(Adjudication)* (ص ٢٠٧)

هو إجراء لحل الصراع يقوم فيه طرف ثالث باتخاذ قرار ملزم حول النزاع في عملية محاكمة مؤسسية

نموذج مساومة الحرب *(Bargaining Model of War)*: (ص ٢٠٩)

تفسير لاستهلال / لهجوم الحرب باعتبارها اختيار من قبل الطرف المبادر بها للمساومة من خلال العدوان مع عدو من أجل الكسب في موضوع، أو الحصول على أشياء ذات قيمة، مثل الأرض أو البترول

نظرية تحول (انتقال) القوة: *Power Transition Theory* (ص ٢١٠)

نظرية تقول بأن الحرب تصبح محتملة عندما تتعرض قوة عظمى مهيمنة إلى التهديد من قبل النمو المُتسارع لقدرات منافسها، والتي تخفض بالتالي من الاختلافات في قوتهما النسبية

نظرية الاستقرار المهيمن *(Hegemonic Stability Theory)* (ص ٢١٢)

بُنيةُ نظرية تؤكد على أن تأسيس الهيمنة من أجل السيطرة العالمية من قبل قوة عظمى وحيدة يُعدُ شرطاً ضرورياً من أجل الاستقرار العالمي للتفاعلات التجارية العابرة للقوميات، وللأمن العسكري الدولي

فرضية ملل (ضجر) الحرب *War Weariness Theory* (ص ٢١٣)

الفرضية القائلة بأن خوض حرب رئيسية أمر مكلف فيما يتعلق بخسارة الحيوات والدخل، وأن هذه التكاليف تؤدي وبشكل كبير إلى تخفيض معدل الرغبة عند الدولة للمبادرة بحرب أخرى حتى يمر وقت كاف تفقد فيه ذاكرة تلك التكاليف

حروب أهلية *(Civil Wars)*: (ص ٢١٥)

حروب بين الجماعات المتعارضة داخل نفس الدولة أو المتمردين ضد الحكومة

سلام ممتد *(Long Peace)*: (ص ٢١٦)

فترات طويلة مستديمة من السلام بين أي من القوى الكبرى الأقوى عسكرياً

دول فاشلة *(Failed States)*: (ص ٢١٧)

دول قامت حكوماتها بإساءة إدارتها، وإدارة سياساتها، إلى الدرجة التي أصبح فيها مواطنوها في حالة تمرد، ويهددون بالثورة لتقسيم الدولة (البلد)، إلى دول مستقلة ومنفصلة

تنافس داخلي ممتد *(Enduring Internal Rivalry EIR)*: (ص ٢١٩)

صراعات عنيفة ممتدة بين الحكومات وجماعات المتمردين داخل الدولة

دولة راعية للإرهاب (إرهاب برعاية الدولة) *State Sponsored Terrorism* (ص ٢٢١)

مساعدة رسمية، سواء تمت بالتدريب أو بالتسليح لإرهابيين أجانب من قبل الدولة من أجل تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية أو الداخلية

انقلاب *(Coup D'etat)*: (ص ٢٢٢)

استيلاء مفاجئ وبالقوة على الحكومة من قبل مجموعة صغيرة داخل الدولة، ونمطياً يتم تنفيذه بوسائل عنيفة أو غير مشروعة بهدف فرض قيادتهم في السلطة

حرب غير متكافئة *(Asymmetric Warfare)*: (ص ٢٢٥)

صراع مسلح بين متحاربين لهم قوة عسكرية غير متساوية على نطاق واسع، وفي هذه الحرب يكون الطرف الأضعف في الغالب فاعلاً من غير الدول يعتمد على تكتيكات غير تقليدية

حرب المعلومات *(Information Warfare)*: (ص ٢٢٨)

الهجوم على نظم اتصالات الخصم وشبكات الكومبيوتر لتجريد نظمها التكنولوجية من قدراتها الحيوية بالنسبة لأمنها وسلامتها الاقتصادية

ردع *(Deterrence)*: (ص ٢٢٨)

إستراتيجية وقائية مصممة لتمنع الخصم من القيام بعمل كان من الممكن أن يفعله في ظروف أخرى.

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Allison, Graham. (2010) "Nuclear Disorder: Surveying Atomic Treats," Foreign Affairs 89:74-85.

Dombrowski, Peter, and Eugene Gholz. (2007) Buying Military Transformation: Technological Innovation and the Defense Industry. New York: Columbia University Press.

Finnemore, Martha. (2009) "Legitimacy, Hypocrisy, and the Social Structure of Unipolarity: Why Being a Unipole Isn't All It's Cracked Up to Be," World Politics 61 , no. 1:58-85

Gartzke Erik, and Matthew Kroenig. (2009) "A Strategic Approach to Nuclear Proliferation," Journal of Conflict Resolution 53: 151—160.

Singer, P. W. (2009) Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the 21st Century. New York: The Penguin Press.

Snyder, Glenn H. (2007) Alliance Politics. Ithaca: Cornell University Press.

Walt, Stephen M. (2009) "Alliances in a Unipolar World,' World Politics 61, no.1:86-120

Zolotarev, Pavel S. (July 21, 2009) "Missile Defense: A Sphere of Competition or an Instrument for Jointly Combating the Proliferation of Weapons of Mass Destruction,"

http://www.carnegiecouncil.org/resources/articles_papers_reports/0026.html



السياسة العالمية

التوجهات والتحولات

الجزء الثاني

تأليف
Charles W. Kegley JR
Shannon L. Blanton

ترجمة
أ.د. منير بدوي
د. غالب الخالدي



دار جامعة الملك سعود للنشر



السياسة العالمية

التوجهات والتحولات

الجزء الثاني

تأليف

Charles W. Kegley,JR
Shannon L. Blanton

ترجمة

أ.د. منير بدوي

د. غالب الخالدي



فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

كيغلي، تشارلز

السياسة العالمية: التوجهات والتحولات./ تشارلز كيغلي؛ شانون بلانتون؛ منير بدوي ؛ غالب الخالدي .- الرياض، ١٤٣٧هـ ٢مج

٤٩١ص؛ ٢١×٢٨سم

ردمك: ٨-٥٢٦-٥٠٧-٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)

٢-٥٢٨-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

١- السياسة الدولية أ. بلانتون، شانون (مؤلف مشارك) ب. بدوي، منير (مترجم) ج. الخالدي، غالب (مترجم) د. العنوان

ديوي ٣٢٠,٩ ١٤٣٧/٩٩٠١

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٩٩٠١

ردمك: ٨-٥٢٦-٥٠٧-٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)

٢-٥٢٨-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

هذه ترجمة عربية محكمة صادرة عن مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

World Politics: trend and Transformation
By: Charles W. Kegley, jR
© Wadsworth, Cengage Learning 2011,2012, 2013

وقد وافق المجلس العلمي على نشرها في اجتماعه الخامس عشر للعام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ المعقود بتاريخ ١٤٣٧/٦/١٢هـ الموافق ٢٠١٦/٣/٢١م.

(تعتذر دار جامعة الملك سعود للنشر عن عدم وضوح بعض الصور والأشكال لعدم وضوحها من المصدر)



مقدمة المترجمين

نقدم بين يدي القارئ العربي المتخصص في حقل العلاقات الدولية بوجه خاص، والعلوم السياسية بوجه عام، هذه الترجمة لكتاب اجتمعت له من مقومات التميز والتفرد الكثير، لتجعله جديراً بالترجمة إلى اللغة العربية من جانب، واعتباره إضافة ذات شأن كمرجع دراسي أساسي لطلاب ودارسي العلاقات الدولية في مراحلهم الجامعية الأولى خاصة، وللمهتمين بالعلوم السياسية بوجه عام من جانب آخر. أما مصادر التميز، ومقومات جدارة هذا الكتاب ***"World Politics: trends and transformations"*** فهي متعددة يمكن التمييز فيها بين أسباب **أكاديمية** تتعلق بمؤلفيه وبتخصصهما في حقل العلاقات الدولية، وأخرى تختص **بمنهجيته البحثية** في تناول موضوعاته وقضاياه، وثالثة ترتبط **بمصادره العلمية**. هذا بالإضافة إلى شمولية تناوله للمواضيع المطروحة للدراسة وأسلوب إخراجه.

أولاً: مؤلفا الكتاب هما تشارلز كيجلي وشانون بلانتون وهما من أبرز القامات والرموز الفكرية في حقل العلاقات الدولية، فلهما من المؤلفات والدراسات والآراء التي يعرفها ويقدرها المتخصصون والمتابعون للسجالات والمطارحات العلمية بين رموز مدارس الحقل الرئيسة، مما يضفي على الكتاب قيمة وتميزاً؛ فهو الطبعة الأحدث عند بداية الترجمة٢٠١٢ - ٢٠١٣ فجاءت مُحدثةً، وشاملةً، لآخر التطورات النظرية والنماذج التطبيقية حتى تاريخ إصداره. فالكتاب يقدم رؤية مقارنة وشاملة ومتكاملة لما آلت إليه تطورات السجال والمطارحات الفكرية بين مدارس الحقل ورموزه بتوجهاتها النظرية، ومستوياتها التحليلية المتنوعة. فهو يقدم عرضاً تحليلياً مقارناً للنظريات الرئيسية الثلاثة الواقعية والليبرالية والبنائية، مضيفاً إليها كلاً من التوجهات الماركسية والنسوية ونظريات التنمية والتحديث والتبعية، إضافة إلى حرصه على تناولها وتحليلها في مستويات ثلاث: مستوى الفرد، والدولة، والنظام الدولي.

ثانياً: اعتمد الكتاب على منهجية بحثية متكاملة تستفيد من التداخل والتكامل بين المناهج البحثية من جانب، ومهارة توظيفها لتحقيق شمول التناول، وتكامل العرض، لموضوعات وقضايا الدراسة من جانب آخر. من هنا جاء الكتاب

شاملاً متكاملاً يتناول كافة أقسام ومؤسسات العلاقات الدولية ؛ سياسية وعسكرية واقتصادية وتجارية ، إضافةً إلى المؤسسات المعنية كالدولة ، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، والشركات متعددة الجنسية ، والمنظمات غير الشرعية. كما دعم العرض تناوله للأنشطة والمؤسسات بكافة المعلومات الوافية والحديثة ، وكذلك بالصورة عندما يستلزم الأمر.

يضاف إلى ذلك ، الحرص البالغ لمؤلفي الكتاب على الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية في توثيق معلومات الكتاب وبياناته على تنوعها وتعدد أنواعها ومصادرها. فقد جاء الكتاب مبتعداً كل البعد عن طرح وجهة نظر دونما إثبات وتوثيق. كما بذل المؤلفان جهداً عظيما في توثيق ودعم كل معلومة دُونت في الكتاب اعتماداً على مرجع أو أكثر من كم المراجع الهائل التي حرصا على تضمينها في نهاية الكتاب ، كذلك فقد وظف المؤلفان استخدامهما للبيانات الإحصائية ذات المصداقية العالمية من خلال الجداول والأشكال الإحصائية والرسوم البيانية ، إضافةً إلى الأشكال والصور التي تتخلل كافة فصول الكتاب ، أو الجداول والقوائم ، أو النصوص المقتبسة أو التعليقات الإيضاحية في جهد واضح ومشكور لتوثيق المعلومة وتوضيح المضمون عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثالثاً : أما إخراج الكتاب فجاء محققاً لشمول موضوعاته ، وتميز أساليب عرضه ، وتنوع سبل تقديم وتبسيط معلوماته.

١- يتميز الكتاب بكونه من أشمل ما كُتب في موضوعه ، فاستحق أن يكون مرجعاً هاماً للطلاب والدارسين والمتخصصين والمهتمين بالعلوم السياسية. فالكتاب لا يتضمن كماً هائلاً من المعلومات في مجاله فقط ، بل أنه يكاد ينفرد أيضاً بالتوظيف والتحليل العملي للنظريات على كافة مستويات التحليل ، مما يُضفي عليه قيمة تؤهله لأن يكون مرجعاً أساسياً للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في هذا المجال.

٢- يتضمن الكتاب كماً هائلاً من مصطلحات التخصص مع شرح وافٍ لكل منها في موضع استخدامه للمرة الأولى من جانب ، وبتجميعها في نهاية كل فصل من الفصول الستة عشر ، لينتهي الطالب أو القارئ بحصيلة متراكمة من هذه من المصطلحات العلمية الهامة ترقى عند جمعها إلى مستوى قاموس شامل ومتكامل للتعريف بمفاهيم العلاقات الدولية. إضافةً إلى ذلك ، تحتوي حاشية الكتاب على قائمة واسعة ومتشعبة لأحدث المؤلفات في حقل العلاقات الدولية من كتب ومقالات علمية منشورة في أفضل دوريات العلوم السياسية.

٣- يسهم الأسلوب التفاعلي المستخدم في تقديم المادة العلمية للكتاب في تيسير تدريس العلوم السياسية وتقديمها في صورة علمية تثير التساؤلات وتطرح النقاشات بعيداً عن أسلوب التلقين التقليدي. ففي كل فصل

يقدم الكتاب موضوعاً للجدل يطرح عدداً من الأسئلة تستثير قدرة الطالب والقارئ على التفكير في الإجابة، وتساعده على بلورة أفكاره، وتحفزه على تكوين آرائه وصقل أفكاره.

رابعاً: تميز الكتاب وأهميته يؤكدها مضمونه ومحتوى أقسامه الخمسة وموضوعات فصوله الستة عشر، والتي تكاملت وتضافرت معاً لتجعل منه مرجعاً جديراً بالاهتمام وبالترجمة لما يقدمه من إضافة قيمة ومطلوبة تضيف إلى محتوى المكتبة العربية من جانب، وتثري مقتنياتها في حقل العلاقات الدولية خاصة، وتسد فراغاً ملحوظاً في حقل العلوم السياسية بوجه عام.

القسم الأول: الاتجاهات والتحولات في السياسة العالمية. ففي هذا الجزء يقدم الكتاب ثلاثة فصول تتعلق بنظريات العلاقات الدولية. فيقدم الفصل الأول توضيحا للفرق بين الحقيقة الموضوعية في العلاقات الدولية من جهة، والإدراكات المتعددة لتلك الحقيقة. أما الفصل الثاني فيقدم تفصيلاً للنظريات الرئيسية المفسرة للعلاقات الدولية: الواقعية والليبرالية والبنائية، بالإضافة إلى نظريات أخرى كالماركسية والنسوية. عند تقديمه لهذه النظريات يعود بنا الكتاب إلى الفكر السياسي القديم والحديث لبيان الأصول الفكرية لكل نظرية. بالإضافة لذلك، يبذل المؤلفان جهداً في رسم صورة واضحة لكل من هذه النظريات، وذلك من خلال توضيح الفرضيات التي تنطلق منها والتفرعات الرئيسة لكل منها والمقارنة فيما بينها. أما الفصل الثالث فيتعلق بدراسة مستويات التحليل الثلاث: الفرد والدولة والنظام العالمي. ويبين هذا الفصل كيفية تناول كل من نظريات العلاقات الدولية لكل من مستويات التحليل.

القسم الثاني: الفاعلون العالميون وعلاقاتهم. يتحدث هذا الجزء عن الجهات الفاعلة على الساحة الدولية وتطور علاقاتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض. وهذه الجهات هي: الدول، القوية منها والضعيفة، والمنظمات الحكومية. والمنظمات غير الحكومية. الجيدة منها والخبيثة.

القسم الثالث: مجابهة النزاعات المسلحة. في هذا الجزء ومن خلال النظريات ومستويات التحليل المختلفة، يتناول الكتاب النزاعات المسلحة: أسبابها وتطورها التاريخي وأنواعها والجهات الفاعلة فيها. كما يتناول الطرق التي تسعى فيها الدول للحصول على القوة. فيتناول هذا الجزء في الفصل الثامن القدرات العسكرية والتحالفات الدولية ودورها في تقرير السياسة العالمية. كذلك يتناول هذا الجزء سبل التوصل إلى السلام العالمي وبناء الأمن الجماعي من خلال المؤسسات والقانون الدوليين.

القسم الرابع : "الأمن الإنساني والرفاهية والمسؤولية"، ويضم الفصول من العاشر حتى الرابع عشر. ويتمحور موضوعه حول استكشاف السبل الممكنة للتعامل من خلالها، وبشكل حقيقي، مع قضايا الأمن والرخاء الإنسانيين على المستوي العالمي. وتحقيقاً لذلك، تركز فصول هذا الجزء على تضمين ودراسة الأبعاد الاقتصادية والسكانية والبيئية للأوضاع الإنسانية العالمية.

القسم الخامس : "التفكير في مستقبل السياسة العالمية" ويتضمن الفصل الخامس عشر الذي يعدُ بمثابة الخاتمة لهذا الكتاب، وفيه يهتم بدراسة السيناريوهات التي يحتمل أن يتم من خلالها تشكيل مستقبل السياسة العالمية. وعلى ذلك.

تعديل الفقرة أعلاه ((يقوم المؤلفان بإثارة ستة أسئلة وغالباً ما تظهر في التوجهات النظرية السائدة في الأدبيات، مستهدفين بذلك استثارة تفكير أعمق حول آفاق المستقبل العالمي))

يلي هذه الأقسام الخمسة أربعة أجزاء من غير الفصول تتضمن مسرداً للمصطلحات، وقائمة المراجع، وفهرساً للأعلام، وآخر للموضوعات.

خامساً: نود أن نلفت نظر القارئ الكريم إلى عدة ضوابط واعتبارات حكمت العمل المشترك في ترجمة هذا المرجع وإخراجه على هذا النحو:

١- أولى هذه الاعتبارات والضوابط يتمثل في الحرص على أن تأتي الترجمة أمينة ومعبرة عن النص والمضمون الأصليين للكتاب في لغته الإنجليزية، بعيداً عن التصرف في مضمون الترجمة إلا عند اقتضاء الحاجة والاضطرار إلى ذلك في مواضع محددة ومعدودة.

٢- الالتزام بإخراج الترجمة مطابقةً موضوعاً وشكلاً للكتاب الأصلي في لغته الإنجليزية، ومن ثم كان الحرص على تضمين الترجمة كافة الأشكال والجداول والقوائم والخرائط والصور ومربعات وأشكال النصوص والحوار والاقتباسات والتعليقات في مواضعها الأصلية من الترجمة رغم ما تطلبه ذلك من جهد ووقت كبيرين استغرقتهما عملية الإخراج والتنسيق حتى تأتي الترجمة العربية متطابقة قدر الإمكان مع نص الكتاب الأصلي باللغة الإنجليزية.

٣- إن الحرص على تضمين الترجمة لكل الصور بصرف النظر عما قد يراه البعض من عدم ضرورة ذلك في بعض المواضع، إنما يستند إلى تقدير أهمية الصورة في اكتمال وصول المعلومة بالشكل الصحيح والشامل على نحو ما أراد بها مؤلفاها لما لذلك من أثر وأهمية في إيصال الرسالة وتوضيح المعنى وتثبيته في ذهن القارئ اعتماداً على الصورة والنص معاً. وهو ما حرصنا عليه أيضاً كمترجمين لهذا العمل المتميز.

٤- نظراً لضخامة حجم الكتاب البالغ (٥٨٣ صفحة في النسخة الأصلية وزهاء الألف صفحة بالنسخة المترجمة موزعة على ٥ خمسة أقسام، و١٥ خمسة عشر فصلاً، إضافة إلى البدايات والنهايات) فقد تم تقسيم العمل في الترجمة ليختص الدكتور غالب الخالدي بترجمة المقدمات والفصول من الأول حتى السابع، على أن يقوم الأستاذ الدكتور منير بدوى بترجمة الفصول من الثامن وحتى الخامس عشر مضافاً إليها خواتيم الكتاب من مصطلحات وفهرس، فضلاً عن تدوين قائمة المراجع. وقد حرصنا على التعاون والتنسيق ليس فقط بصدد ترجمة المصطلحات والمفاهيم، بل و في جوانب التنسيق والإخراج بما يحقق الدقة والتجانس بين فصول الترجمة قدر المستطاع، مسترشدين في الوقت ذاته بضوابط وقواعد التنسيق المتبعة من قبل مطابع الجامعة فيما يتعلق بأحجام الصفحات واستخدام الخطوط وتنسيق الأشكال وغيرها، توفيراً للوقت والجهد، وحرصاً على إخراج الكتاب في شكل أقرب للمطلوب لاحقاً في مرحلة الطباعة فلا تكون هناك حاجة إلى وقت وجهد إضافيين فيما بعد.

ويختتم المترجمان بتقديم الشكر والتقدير لجامعة الملك سعود ومركز الترجمة بها لجهدهما الرائع في تشجيع ترجمة المراجع والكتب العلمية ذات الأهمية العالمية في حقول المعرفة والتخصصات لما لذلك من أثر بالغ في تطوير وترسيخ أسس بنية مجتمع المعرفة بالجامعة، وتطوير وتحديث مصادر وأدوات العملية التعليمية لدى طلاب وهيئة التدريس في الجامعة، ودور هام في الارتقاء بأداء جامعة الملك سعود ومكانتها في مجتمع المعرفة العالمي، والدفع بها إلى مكانة متقدمة باتجاه أعلى مصاف الجودة والتميز المعرفيين.

والله ولي التوفيق

المترجمان

مقدمة المؤلفين

إن فهم السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين يتطلب معلومات دقيقة وحديثة، وتحليل وتفسير يقوم على الفكر. وفي عالم يمر بالتغيير المتواصل، من الضروري وصف الأحداث والقضايا التي تبرز في الشؤون الدولية بدقة وشرحها والتنبؤ بها. يجب القيام بهذه المهام الفكرية بطريقة تجعل مواطني العالم وصانعي القرار يتسلحون بهذه المعرفة ويبنون قراراتهم على أساس أكثر المقاربات عمليةً في مجابهتهم للمشاكل العالمية. التفسيرات العلمية فقط للظروف العالمية ومسارات اتجاهها والشرح المقنع لأسئلة: لماذا وجدت وكيف أنها تتكشف يمكن أن توفر الأدوات اللازمة لفهم العالم وجعله أفضل. من خلال تقديم الأفكار الرائدة وأحدث المعلومات المتاحة، يوفر كتاب السياسة العالمية: الاتجاهات والتحولات الأدوات اللازمة لفهم الشؤون العالمية في فترتنا الحالية من التاريخ، ولتوقع التطورات المحتملة، وللتفكير بشكل نقدي حول التأثير المحتمل على المدى الطويل لتلك التطورات على الدول والأفراد في جميع أنحاء العالم.

ويهدف كتاب السياسة العالمية: الاتجاهات والتحولات إلى وضع كل التغييرات والاستمرارية في منظورها الصحيح. إنه يقدم صورة للعلاقات التي تتكشف بين جميع الجهات الفاعلة الدولية، والتطورات التاريخية التي تؤثر على علاقات تلك الجهات، والاتجاهات العالمية المعاصرة البارزة التي تنتجها تلك التفاعلات. كإطار للتحقق، فقد تم الاعتماد على النظريات الرئيسية التي يستخدمها العلماء لشرح الديناميات الكامنة وراء العلاقات الدولية؛ الواقعية والليبرالية، والبنائية، وكذلك التفسيرات النسوية والماركسية. بناءً على ذلك، فهذا الكتاب يقاوم إغراء تبسيط السياسة العالمية بالمعالجة السطحية التي من شأنها أن تخفي التعقيدات وتشوه الحقائق.

وعلاوةً على ذلك، فإن الكتاب يرفض مجرد الرأي الشخصي كبديل للمعلومات المستندة إلى الأدلة، وكذلك يعرض، وبشكل متعمد، وجهات النظر المتضاربة والمتنازعة بحيث يكون للطلاب فرصة للتقييم النقدي لمواقف متعارضة،

وبناء أحكامهم الخاصة حول القضايا الرئيسية. إنه يعزز التفكير النقدي عن طريق طرح الأسئلة على الطلاب مراراً وتكراراً لتقييم احتمالات المستقبل العالمي، وتأثيره المحتمل على حياتهم.

نظرة عامة على الكتاب

لتسهيل تعلم الطلاب وتوفير الأدوات والمعلومات لتحليل تعقيدات السياسة العالمية، فقد تم تنظيم هذا الكتاب إلى خمسة أجزاء. الجزء الأول يقدم المفاهيم المركزية الأساسية لفهم السياسة العالمية والاتجاهات العالمية ومعناها. إنه يقدم النظريات الرائدة التي تُستخدم لتفسير العلاقات الدولية، مع الأخذ بالاعتبار العمليات والإجراءات التي يقوم بها الفاعلون الدوليون عندما، ومن خلالها، يتخذون قراراتهم. الجزء الثاني يفحص الجهات الفاعلة على مستوى العالم؛ القوى العظمى، والدول الأقل نمواً في عالم الجنوب، والمنظمات الحكومية الدولية (*IGOs*)، والمنظمات غير الحكومية (*NGOs*)، ويبحث في العلاقات والتفاعلات بينها. وفي الجزء الثالث، يتناول التهديدات المسلحة للأمن العالمي، ويضع التركيز على الأفكار والرؤى النظرية المتضاربة حول كيفية المواجهة الأفضل للصراع المسلح. الجزء الرابع يستكشف الطريقة التي يكون فيها الأمن الإنساني والازدهار قضايا عالمية حقا، وينظر هذا الجزء إلى الأبعاد الاقتصادية والديموغرافية والبيئية للظروف الإنسانية العالمية. ويخلص الكتاب مع الجزء الخامس، حيث يتم النظر في مجموعة سيناريوهات حول المستقبل المحتمل للسياسة العالمية، بطرح ستة أسئلة أثارتها الاتجاهات السائدة من أجل تحفيز المزيد من التفكير حول المستقبل العالمي.

قائمة الأشكال والقوائم والخرائط

١- فهرس الأشكال

٣- فهرس الجداول / القوائم

٣-فهرس الخرائط

المحتويات

الصفحة

الفصل الثامن

السعي من أجل القوة من خلال الأسلحة والأحلاف

The Pursuit of Power Through Arms and Alliances

مخطط الفصل:

- مناهج واقعية للحرب والسلام
- القوة في السياسة العالمية
- التغييرات في القدرات العسكرية
- نظرة أقرب: جنود الشركات الخاصة وإدارة الحرب
- دبلوماسية القهر (القسر) من خلال التدخل العسكري
- تفسيرات واقعية للأحلاف في السياسة العالمية
- جدال: هل تفوق مزايا الأحلاف مساوئها؟
- الواقعية وتوازن القوة
- ما الذي يكمن في المستقبل؟

"إن الضمان الوحيد ضد نجاح المعتدين، والديكتاتوريين، والإرهابيين في القرن الحادي والعشرين، وكما في القرن العشرين، يتمثل في القوة "الصلبة" – الحجم، والقوة، وقدرة القوة العسكرية للولايات المتحدة على الوصول إلى كل العالم "

روبرت جيتس، وزير الدفاع السابق للولايات المتحدة الأمريكية

(المصدر: صورة عن الاسيوشيتد برس: القوة الجوية للولايات المتحدة)



رصاص وقنابل للخارجين على القانون: عبر التاريخ، استهدفت الدول من وراء قصف القنابل إيجاد وسيلة لإجبار أعداءها ودفعهم إلى الاستسلام. وقد اعتبر الواقعيون أن الاستخدام الحكيم والحذر للقوة المسلحة، كأداة قوية للحفاظ على الأمن والاستقرار في السياسة العالمية. وهنا، ظُهرُ الصورة أحد الأمثلة لاستخدام القوة الجوية لإجبار الخصم بدون اللجوء إلى حرب برية. وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الوسيلة، وكذلك الناتو، وحلفاء آخرون ضد ليبيا في عام ٢٠١١.

تخيل نفسك وقد أصبحت يوماً ما السكرتير العام التالي للأمم المتحدة، وهنا فسوف تواجه مسئولية ضخمة للوفاء بالتزام ميثاق الأمم المتحدة بحفظ السلام العالمي. لكن من خلال النظر إلى العالم، فمن المحتمل أن ترى عديداً من الدول متورطة في صراعات مسلحة، وأن تلك الحروب تدمر الحياة والممتلكات. أكثر من ذلك، فإنك وبدون شك، سوف تُصابُ بالحزن والألم لوجود بعض الدول، وربما بعض الجماعات الإرهابية عابرة القوميات، وقد امتلكت قدرة جديدة على إبادة أعداءها باستخدام أسلحة الدمار الشامل. كذلك، فسوف ترتعدُ فرائصك عندما تدرك أن دولاً كثيرة تعيش في خوف دائم من التهديدات لأمنها، بينما يستمر هؤلاء الفاعلون المسلحون، وفي نفس الوقت، في زيادة القوة العسكرية في ترساناتهم.

نتيجة للتصاعد في القوة التدميرية للأسلحة الحديثة، فإنك لن تستطيع إلا أن تلاحظ أن أعضاء الأمم المتحدة الذين أصابتهم حمى العمل لزيادة قدراتهم على مقاومة التهديدات لبقائهم المادي، هم نفس الدول التي يبدو أمنها القومي، أو تحررها النفسي من الخوف من العدوان الأجنبي، وقد أصبح أكثر تراجعاً. وعندما تلقي

نظرة على الصورة الحبلى بالمخاوف التي تعمُ العالم، فإنك تستطيع استنتاج أن معضلة الأمن الحقيقية، وقد تم خلقها، إنما تتمثل في أن الأسلحة التي تضاعفها الدول لمواجهة ما تدعي أنه غرض دفاعي، إنما تراها دول أخرى كتهديد لها، وأن هذا التهديد قد دق أجراس الإنذار للمنافسين ليبادروا بدورهم، وكإجراء مضاد، بزيادة إضافية لقدراتهم العسكرية – وصولاً إلى نتيجة تتمثل في أن الاختلالات الأمنية للدول القائمة بالتسلح آخذة في التزايد على الرغم من تزايد قوتهم العسكرية.

وبينما نلاحظ التسابق على القوة والمكانة بين أعضاء الأمم المتحدة، فإنك سوف تلاحظ أيضاً أن الدول تميلُ إلى تعميق شراكات مستندةً على التقاء وتصادم المصالح والقيم. وباعتباره صانع سياسة واقعي، فقد لاحظ ستيفن روزن أن "وجود العدو هو الذي يؤدي إلى ظهور الحاجة إلى الأحلاف، وأنه بسبب الأداء المتميز في إدارة القتال، فإن الأحلاف يتم تشكيلها". وحين تأخذ العلاقات والأحوال في التغير، يتم تشكيل تحالفات جديدة، بينما تتحلل الأحلاف القائمة باعتبارهم فاعلين عابرين للقوميات، وهنا تأخذ كل الدول التي تخشى، أو تتخوف من، قوة منافسيها في التحالف مرة ثانية.

وهنا يثور التساؤل حول اتجاه التصرف الذي قد تنصح أعضاء الأمم المتحدة بإتباعه، من أجل الهروب من معضلة التهديد المتزايد للأمن، والتي قاموا بسجن أنفسهم فيها.

وقد تكون البدائل أيضاً محدودة، وقد يتم تجاهل النصيحة. لماذا؟ ذلك أن موضوع الحرب والسلام عندما يُطرحُ للنقاش والجدال، وفي الأوقات التي يتزايد فيها التوتر الدولي، فإن صانعي السياسة والمنظرين سوف يتحولون إلى النظرية الواقعية للاسترشاد بها.

> "إن الدول الأعداء في العالم ليست في صراع لأنهم مسلحون. فهم يتسلحون لأنهم في صراع، ولم يتعلموا الطرق السلمية بعد لحل مصالحهم المتصارعة"
>
> ريتشارد نيكسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

مناهج واقعية للحرب والسلام

Realist Approaches To War and Peace

تقريبا فإن كل الدول تستمر في التوصل إلى نتيجة مفادها أن النظام العالمي الفوضوي يتطلب منهم، ومن منطلق الضرورة أن يعتمدوا، وفقط، على المساعدة الذاتية لتحقيق الأمن. فقد تعلموا في الدروس المستخلصة من الواقعية –وهي مدرسة التفكير التي تُعلم أن الدافع إلى القوة والسيطرة على الآخرين من أجل المزايا الذاتية، إنما يمُثلُ دافعاً عالمياً ودائماً عبر تاريخ العالم. ولهذا السبب، تتبع معظمُ الدول الطرق الواقعية لتحقيق الأمن القومي

والدولي. هذه الرؤية للعالم، أو النظام *Paradigm*، لتنظيم المدركات إنما تصور الاختيارات المتاحة والعملية أمام الدول، وبصفة أساسية بين ثلاثة اختيارات تحظى بالاحترام عبر الزمن: (١) أن تقوم بتسليح أنفسها؛ (٢) تشكيل أو خدمة تحالف مع دول أخرى؛ (٣) تشييد استراتيجيات للتحكم أو للسيطرة على مقدراتها ومصائرها من خلال المناهج العسكرية، ودبلوماسية القهر، متضمنة تصرفا مثل التدخل العسكري الذي يستهدف أعداءها.

وسوف يهتم هذا الفصل باستكشاف مجهودات الدول لإتباع وصفاتهم الواقعية لتخفيض التهديدات لأمنهم الوطني، وإيجاد توازن مُفضل للقوى. وعلى ضوء روح أفكار توماس هوبز، الفيلسوف الإنجليزي خلال القرن السابع عشر، حيث رأى هوبز أن حالة الطبيعة الإنسانية هي حالة "حرب من الكل ضد الكل"، ومن ثم، فقد نصح بأن الدول الناجحة إنما تتمثل في الدول التي تمتلك "وضع المنازلين أو المقاتلين بأسلحتهم المُوجهة، وبعيونهم مُثبتة على بعضهم البعض". وعلى ذلك، فإن هذا الفصل يقدمُ ويهتمُ بعملية اكتساب القوة، واستخدام الأسلحة، والتيارات الرئيسة في عملية التسلح، ودور الأحلاف في التأكيد على أن الأمن القومي، والمصالح الوطنية يتم خدمتهما، وأن هناك توازناً للقوى قائما بين المتنافسين، ويمنع أي فاعل عبر قومي من محاولة استخدام القوة ضد الآخرين.

يتمثل مكان البداية في التأكيد على المكانة المرتفعة للقوة، والتي يضعها الواقعيون في المعادلة التي يعتقدون أنها قد استطاعت، وعلى مدار التاريخ، أن تكون القوة الدافعة للسياسة العالمية. ذلك أن الأمن القومي، يمثل وبحق، أهميةً قصوى لصانعي السياسة المسئولين عن صياغة أجندة السياسة الخارجية لدولهم. ونظراً لأن التهديد الذي يمثله العدوان المسلح، هو تهديد قائم دائماً، فإن الواقعية توصي بأن يتم وضع الحرب في أعلى قمة اهتمامات الدولة، ومن أجل احتواء المخاطر، فإن السعي لامتلاك القوة ينبغي أن يُعطي أولوية أولى على ما عداه من أولويات. وعلى نحو ما تُظهر القائمة (٨-١)، فإن هذا التأكيد يُعَدُّ جزءً من نطاق أوسع كثيراً لتوصيات السياسة الخارجية التي يعتنقها الواقعيون لرسم أكثر الطرق أمناً للأمنين القومي والدولي (انظر أيضاً الفصل الثاني).

القوة في السياسة العالمية
POWER IN WORLD POLITICS

تعود جذور النظريات الواقعية إلى العصور التاريخية القديمة، وقد أسست تفكيرها وتوصياتها السياسية على الاعتقاد بأن كل الشعوب والدول تسعي من أجل القوة. كما تذهب إلى القول بأن كتباً مثل الإنجيل تبدو عاكسة ومؤكدة لهذا الافتراض. كما أنها تلاحظ وتحذر من أن الناس فيما يبدو قدوُلدوا ليخطئوا، وأن واحداً من دوافعهم الثابتة (غير القابلة للتغيير) يتمثل في الدافعية إلى القوة والسيطرة على الآخرين. ويعني أن هذا التجريد

المسمى بالقوة، والذي يفترض الواقعيون أنه يمثل هدفاً أساسياً للبشر وللدول، يتحدى تعريفاً محدداً. ويعترف البنائيون بأن القوة، وفي أوسع معانيها، عادة ما يتم تفسيرها باعتبارها القدرة السياسية لأحد الفاعلين السياسيين على ممارسة التأثير على فاعل آخر، من أجل فائدة أو مصلحة الفاعل الأول.

يتبع معظم القادة سياسة واقعية (*Real Politik*)، كما أنهم يعملون من بنية تقليدية تدرك القوة كمركب من العوامل تُعطي الدول القدرة على تحفيز المصالح الوطنية، لتستطيع الكسب في المساومة الدولية، ولكي تُشكل القواعد الحاكمة للتفاعل الحاكم في النظام العالمي. وعلى نحو ما لاحظت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس، فإن "القوة ليست سوي إنك تستطيع تحويلها إلى نفوذ أو تأثير". على أي حال، وبعيداً عن التعريف اللغوي للقوة باعتبارها سياسة –ممارسة النفوذ للسيطرة على الآخرين–فإن القوة مفهوم يتصف بالغموض (انظر: *Kadera& Sorokin, 2004*)، ويصعب قياسها. كذلك، فإن تعريف القاموس للقوة يثير التساؤل: ماهي العوامل التي تستطيع أكثر من غيرها أن تمكن فاعلاً من السيطرة على، أو قهر آخر؟

عناصر قوة الدولة ***The Elements of State Power***

من بين كل العناصر الكامنة لقوة الدولة، يرى الواقعيون القدرات العسكرية باعتبارها العنصر المركزي. وتؤكد النظرية الواقعية بأن القدرة على القهر العسكري أكثر أهمية عن القدرة على المكافأة بالتفضيلات أو شراء التنازلات. لذلك يعارض الواقعيون رؤية المفكرين الاستراتيجيين الليبراليين الذين يؤكدون أنه وتحت ظروف العولمة، فإن الموارد الاقتصادية تُعدُ، وبشكل متزايد، أكثر أهمية للقوة الوطنية والأمن، أكثر من القدرات العسكرية (ناي، ٢٠٠٨).

القائمة (٨-١): الطرق الواقعية للأمن: منطلقات وتوصيات سياسية

منظور واقعي للبنية الكونية:

الحالة الكونية الأساسية: الفوضوية، أو غياب مؤسسات حكومية آمرة.

احتمالية تغيير أو إصلاح النظام: منخفضة، عدا الاستجابة إلى أحداث غير عادية، أو استثنائية مثل أحداث ٩/١١.

الفاعلون عبر القوميين الأساسيين: الدول، وبصفة خاصة القوى العظمى.

أهداف الفاعلين الرئيسيين: القوة في مواجهة الآخرين، الحفاظ على الذات، والأمن المادي.

النمط المسيطر لتفاعل الفاعل: التنافس والصراع.

الاهتمام الدائم: الأمن القومي.

الأولويات المسيطرة للدولة: الحصول على القدرات العسكرية.

الممارسة الشائعة للدولة: استخدام القوة المسلحة من أجل دبلوماسية القهر.

منطلقات السياسة: *Policy Premises*

–إذا كنت تريد السلام فعليك بالاستعداد للحرب؛

– لا ثقة في أي دولة أبعد من مصلحتها القومية؛

– تنطبق معايير الصواب والخطأ على الأفراد وليس على الدول: ففي الشؤون العالمية، فإن التصرفات غير الأخلاقية أحياناً ما تُعدُ ضرورية من أجل الأمن؛

–العزلة ليست بديلاً عن التورط أو المشاركة *(Involvement)* العالمية الفعالة؛

– النضال من أجل القدرات العسكرية والقتالية، بدلاً من الاستسلام للخضوع والتبعية؛

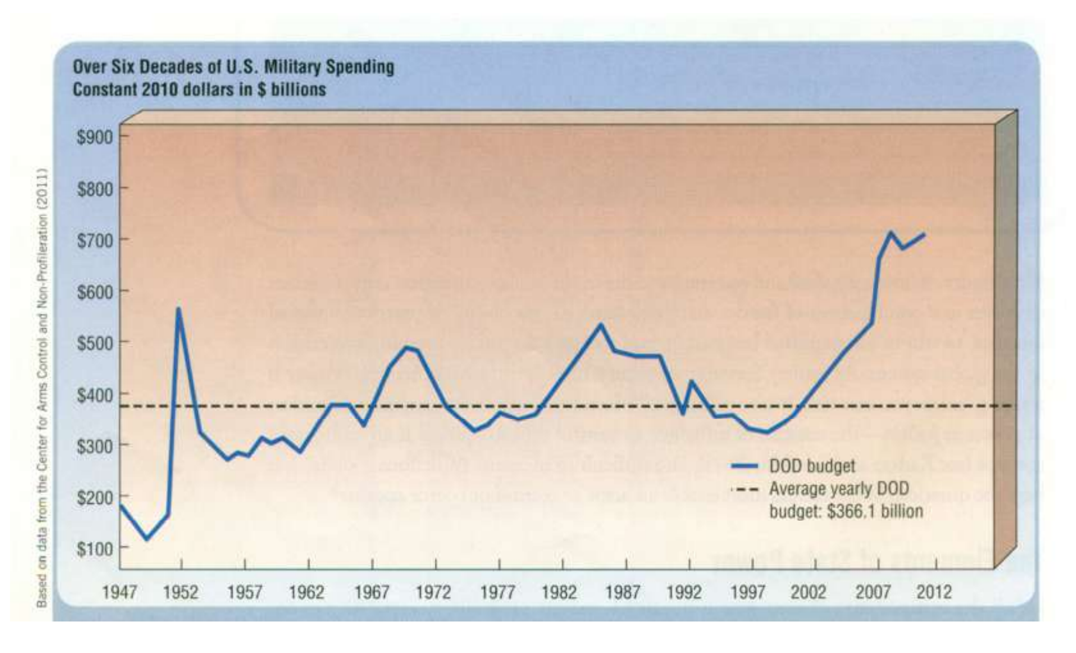
–لا تدع أي دولة أخرى، أو ائتلاف من الدول، حتى تصبح مسيطرة؛

– تفاوض من أجل الأحلاف (التحالفات) للحفاظ على التوازن العسكري المفضل.

باتباع التفكير التقليدي، فإن إحدى الطرق لتقدير القوة الكامنة للدولة تتمثل في مقارنة المدى الذي تنفق فيه المال طلباً للقدرات العسكرية. من هذا البعد، فإن الولايات المتحدة تُعدُ مصدر القوة العسكرية الذي لا نزاع عليه في العالم. فهي تنفق على الدفاع بسرعة محمومة تترك كل الدول الأخرى على مسافة بعيدة وراءها. ويُظهُر (الشكل (٨-١) اتجاه ميزانيات الدفاع للولايات المتحدة على مدار ستة عقود، جعلت أمريكا غير مسبوقة في الإنفاق العسكري: وبما يُقدرُ بحوالي ٦٩٤ بليون دولار أمريكي سنوياً. وهذا بالطبع مبلغ ضخم، يقارب ما تنفقه أعلى عشرين قوة عسكرية تالية مجتمعة. ففي العام الأسبق، فإن "الإنفاق العسكري للولايات المتحدة قد تجاوز متوسط الإنفاق خلال سنوات الحرب الباردة بنسبة ٥٠٪ (وقد تم تعديلها للتضخم)، بينما في السنوات العشر الأخيرة، زاد هذا الإنفاق بنسبة ٦٧٪ بالنسبة الفعلية (الايكونوميست ٢٠١١، ج٢، ص. ٣٣). ويتوقع مكتب الميزانية بالكونجرس الأمريكي، وفيما يتعلق بالأعوام المالية من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨ أن الحكومة سوف تنفق أكثر من (٥,٥٤) تريليون دولار على الدفاع *(Adms and Leatherman, 2011)*.

أيضاً، تنبع القوة الكامنة من عوامل غير الإنفاق العسكري. ومن عوامل القوة تلك ما يطلق عليه المحللون القدرات الكامنة، أو المتضمنة، مثل الحجم النسبي لاقتصاد الدولة، وعدد سكانها، ومساحة إقليمها، وموقعها الجغرافي، والمواد الخام، والقدرة التكنولوجية، والثقافة السياسية والقيم، وكفاءة صنع القرارات الحكومية، وحجم التجارة، والمستوى التعليمي، والروح الوطنية والتضامن الداخلي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت القوة الكامنة تقاس بحجم ومساحة الإقليم فإن روسيا، والتي تعدُ مساحتها ضعف مساحة أقرب منافسيها كندا، والصين، والولايات المتحدة، والبرازيل، واستراليا، وبهذا الترتيب)، يجب أن تكون أكثر دول الكرة الأرضية قوة. وبالمثل، فإذا كانت

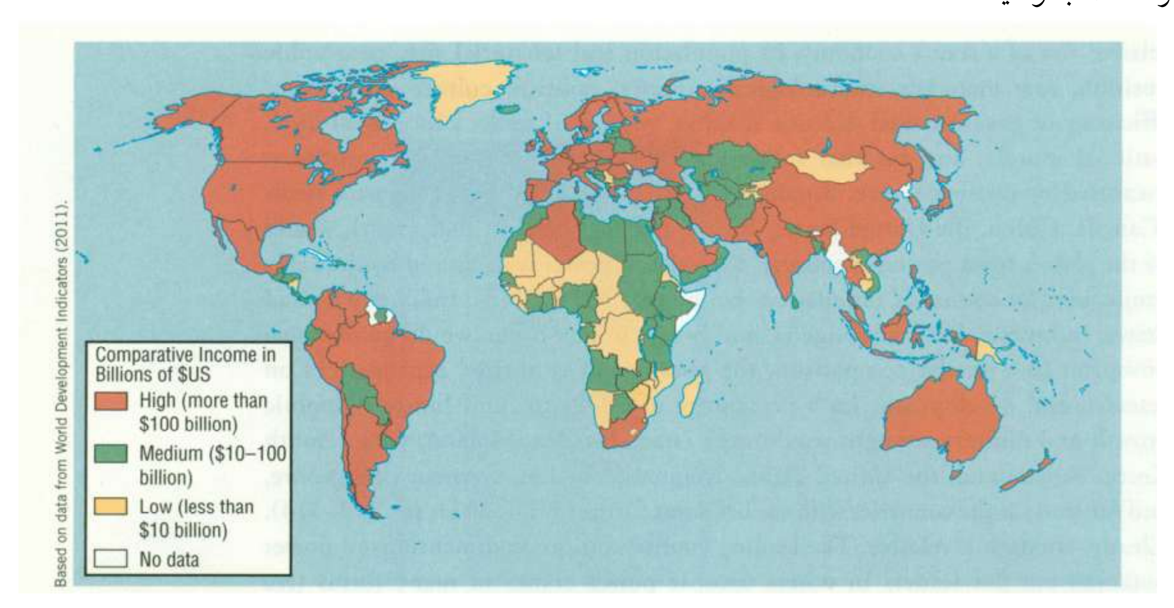
القوة تقاس بتوقعات الأمم المتحدة بعدد سكان الدول بحلول عام ٢٠٢٥، فإن الصين، والهند، والولايات المتحدة، وإندونيسيا، وباكستان، ونيجيريا، والبرازيل، وبنفس الترتيب، يجب أن تكون الأكثر قوة "الأقوى". وفي مقارنة مماثلة، فإن مستويات إنفاق الدول على البحث والتنمية، وكنسبة من الناتج القومي الإجمالي، لتمويل النمو الاقتصادي المستقبلي، والقوة العسكرية، سوف تضع إسرائيل، والسويد، وفنلندا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وسويسرا، والولايات المتحدة، والدانمارك، والنمسا، وألمانيا، وسنغافورة، واستراليا باعتبارها الدول ذات المستقبل الأكثر إشراقاً *(WDI, 2011, p.p.: 312-314)*. وهكذا، فإن **القوة وبوضوح أمر نسبي**. فالدول ذات القيادة في بعض أبعاد القوة الكامنة ليست هي القائدة في أبعاد أخرى، ذلك أن القوة تتخذ أشكالاً متعددة (انظر الخرائط رقم ٨-١، ٨-٢).

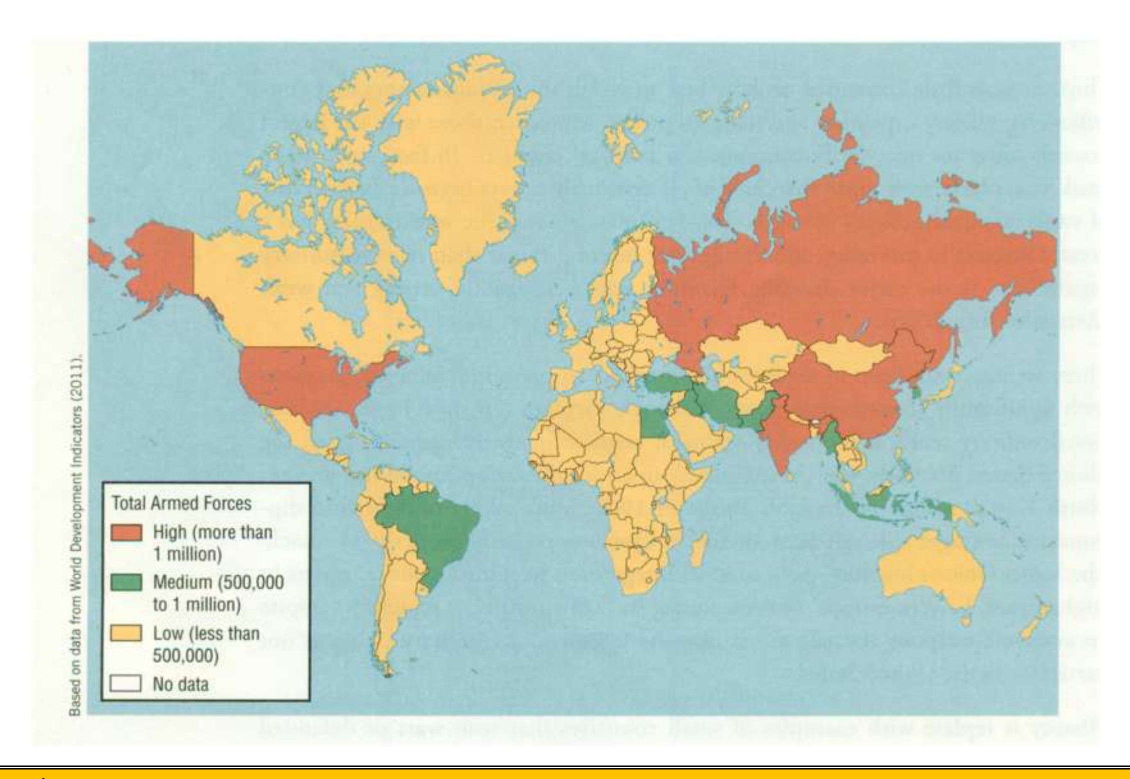


شكل ٨-١: الإنفاق العسكري للولايات المتحدة عبر ما يزيد على ستة عقود، فقد تزايد الإنفاق العسكري إلى أعلى معدلاته منذ الحرب العالمية الثانية. ويمثل هذا الالتزام بالعسكرية السبب الرئيس في اعتبار الولايات المتحدة قوة عظمى مهيمنة حقيقية وبدون منافس. ففي عام ٢٠١٢ كان من المتوقع أن يتضمن الإنفاق العسكري(٥٣٠) (خمسمائة وثلاثين) بليوناً من الدولارات في الميزانية الرئيسة، والتي تستثني النفقات النووية، إضافة إلى١١بليون دولار لخوض الحروب في أفغانستان والعراق، واحتواء حركات التمرد والعصيان في باكستان. وعلى ذلك، تصل ميزانية دفاع الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٦٤٨,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٢، بانخفاض قدره ١,٠٣٪ عن العام السابق، وذلك نتيجة أساسية لانسحاب القوات الأمريكية من العراق *(Olson, 2011)*.

وهكذا، يتضح أن هناك قليلاً من الإجماع حول أفضل طريقة لقياس العوامل المتعددة التي تسهم في تكوين القدرة العسكرية والقوة الوطنية. أكثر من ذلك، فإن تلك الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية ليست بالضرورة هي الدول المنتصرة -التي قد تحقق النصر-في الصراعات السياسية. ففي الحقيقة، ومنذ ١٩٥٠، فإن الدول الضعيفة قد استطاعت أن تنتصر في أكثر من نصف الحروب النظامية بين المتحاربين من أصحاب القوة العسكرية غير المتساوية بشكل كبير *(Vastly unequal military strength)*. ويرجع هذا جزئيا إلى أن الطرف الضعيف كان لديه مصلحة أكبر في البقاء والنجاة، وأن تلك المصلحة الأكبر، أكثر منها القدرات العسكرية النسبية، كانت هي العامل الرئيس الحاسم في الحروب بين القوي والضعيف *(Arreguin-Toft, 2006)*

هناك أمثلة متعددة للفاعلين عبر القوميين الضعفاء، الذين استطاعوا أن يحققوا الانتصار في صراعات مسلحة مع خصوم أقوى منهم بدرجة مهمة. فعلى سبيل المثال، فإن فيتنام، والتي كانت دولة ضعيفة بالمعنى العسكري التقليدي، قد استطاعت النجاح في مواجهة فرنسا الأقوى منها بدرجة كبيرة، وفيما بعد، في مواجهة الولايات المتحدة أيضاً. وبالمثل، فإن التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية لم يمنع كوريا الشمالية من أسر المدمرة الأمريكية *USS Pueblo* عام ١٩٦٨، كما لم يمنع إيران من أخذ الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن بعد ذلك بعقد من الزمان، كما لم يمنع الشبكات الإرهابية للقاعدة من القيام بهجوم ٩/١١. كذلك، فإن عجز الاتحاد السوفيتي، وفيما قبل تفككه، عن السيطرة على التطورات السياسية في أفغانستان وفي شرق أوروبا، بل وحتى فيما بين جمهورياته المؤسسة (على الرغم من وجود ترسانة ضخمة من الأسلحة)، يُظهرُ أن عجز القوة العسكرية ليس أمراً خاصاً بالولايات المتحدة فقط.





الخريطتان ٨-١، ٨-٢: مقياسان للقوة الكامنة: ثروة الدولة وحجم جيوشها الوطنية: تقيس الخريطة الأعلى (الأولى) الدخل الوطني الإجمالي *(GNI)* عبر الدول بهدف تقدير كيفية تأثير الاختلافات في الثروة الوطنية على قوة الدولة، وعلى ضوء الاختلافات في اقتصاديات الدول، يتم تصنيفها في مجموعات تفصل ما بين الدول الغنية والدول الفقيرة (وتلك الأقوى عن أولئك الأضعف). ويتمثل المقياس الآخر لاستعراض القوة في عدد الأفراد بالزي العسكري في جيوش الدول، وأساطيلها، وقواتها الجوية. وعلى ذلك، تصنف الخريطة الثانية (في الأسفل) الأحجام المتنوعة للقوات المسلحة لكل دولة، والمتاحة للعمليات العسكرية.

إن التاريخ متخم بأمثلة الدول الصغيرة التي انتصرت في حروب، أو التي دافعت عن استقلالها، ضد أعداء أقوى منها بكثير من الناحية العسكرية وعندما نأخذ القرن السابع عشر في الاعتبار، فسوف نجد، وعلى سبيل المثال، أمثلة واضحة لذلك تتضمن: سويسرا ضد إمبراطورية الهابسبرج(الإمبراطورية الألمانية)، وهولندا ضد إسبانيا، واليونان ضد الإمبراطورية العثمانية. وفي كل من هذه الحالات، فإن عوامل مهمة مثل عزيمة وإرادة السكان المستهدفين لمقاومة جيش أكثر قوة، وإصرارهم على الموت دفاعاً عن وطنهم، كانت عوامل وعناصر حاسمة فـي قدرة كل من هذه الدول الأضعف على الدفاع ضد قوة عسكرية أكثر منها قوة. وقد اعترفت بريطانيا

العظمى، وبنوع من التردد، بهذا عام ١٧٨١، عندما توصلت إلى نتيجة مُؤَدّاها أن ثمن استعادة المستعمرات الأمريكية التي كانت أكثر ضعفاً كثيراً عنها (أي عن بريطانيا)، كان ذا ثمن أكبر من القدرة على تحمله.

ومع ذلك، فإن البحث عن الأمن من خلال الأسلحة، والاعتقاد الواقعي في القوة العسكرية يظل واسع الانتشار. ذلك أن معظم المحللين الأمنيين يعتقدون في هذا، لأن القدرة العسكرية تُعدُ متطلباً مسبقاً للممارسة الناجحة لدبلوماسية القهر من خلال التهديد بالقوة المحدودة. وربما يكون هذا الاعتقاد هو الذي ألهم رئيس الولايات المتحدة الأسبق جورج بوش بأن يؤكد أن "عالماً خطيراً، وغير متأكد، يتطلب من الولايات المتحدة أن يكون لها سيفُ حاد باتر *(A Sharpened Sword)*.

تكلفة الإنفاق العسكري *The "Cost" of Military Spending*

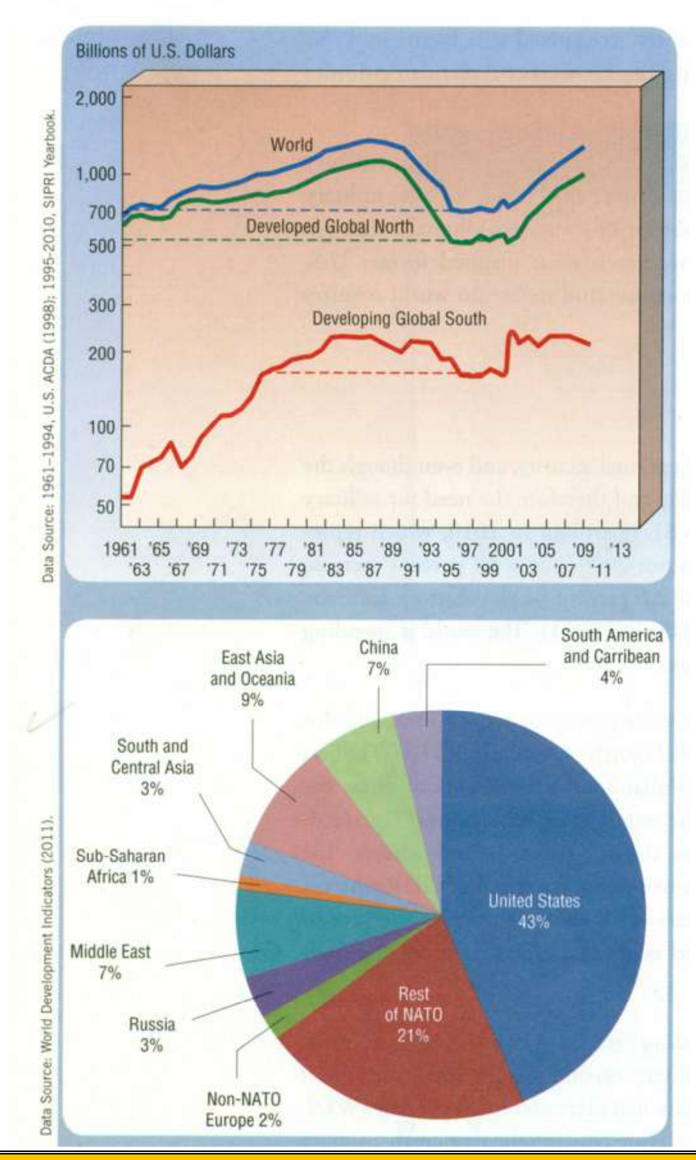
تُعدُ القوة العسكرية عنصراً مركزياً في مفاهيم القادة عن "الأمن القومي". وعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى تخفيض التوترات على النطاق العالمي، ومن ثم أيضاً، إلى الحاجة إلى الاستعدادات العسكرية، إلا أن الإنفاق العسكري على المستوي العالمي قد ارتفع إلى ١,٥١ تريليون دولار أمريكي في العام ٢٠١٠، والذي يمثل بدوره انخفاضاً أكثر قليلاً من ١٪ منذ ٢٠٠٩، وزيادة بمقدار ٤٧٪ منذ عام ٢٠٠٠. هذا الرقم المذهل يساوي ٢,٦٪ من الناتج الداخلي الإجمالي على مستوى العالم، أو يساوي ٢٢٣ دولاراً لكل فرد في العالم *(WDI, 2011)*. إن هذا العالم ينفق ما مقداره ٢,٨٧٨,٦١١ دولاراً كل دقيقة من أجل الاستعدادات العسكرية.

تاريخياً، فإن الدول الغنية تُعدُ صاحبة معظم الإنفاق من أجل الاستحواذ على الأسلحة، وقد استمر هذا النموذج. ومع بداية عام ٢٠١١، فإن إنفاق نصف الكرة الشمالي على الدفاع قد بلغ ١,١٦٥ بليون دولاراً، في مقابل٣٥٠ بليون دولار أنفقها نصف الكرة الجنوبي النامي. وهكذا يصل نصيب الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع ما قيمته ٧٧٪ من الإنفاق العالمي الكلي. على أي حال، فإن الاختلافات تصبح أكثر وضوحاً عندما يتم قياسها في مقابل أعواماً أخرى. ذلك أن متوسط الإنفاق العسكري للشمال يمثل ٢,٨٪ من ناتجه القومي الإجمالي *(GDP)*. بينما كان متوسط إنفاق الجنوب ٢,١٪، وبما يمثل تضحية أكبر نسبياً بالتمويل المطلوب لتحفيز التنمية البشرية، والنمو الاقتصادي بين الفقراء *(WDI, 2011, pp.200, 292)*.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات الإنفاق العسكري لهاتين المجموعتين تتغير عبر الزمان. ويكشف الشكل (٨-٢) أن الإنفاق العسكري قد تزايد إلى ٢٣٪ *(WDI, 2011, p.292)*. ويشير هذا الاتجاه إلى أن الدول الفقيرة إنما تستنسخ عادات الميزانية العسكرية المكلفة للدول الأغنى والأكثر ثراءً.

يثير الإنفاق العسكري مشكلة "تكلفة الفرصة" *Opportunity Costs*، -وتشير إلى الحالة التي يكون المكسب المحقق فيها لأحد الأغراض أو الأهداف بمثابة خسارة للأغراض أو الأهداف الأخرى- ومن ثم، فإن، أي خيار بذاته يعنى تكلفة أو ثمناً لفرصة ضاعت وتم دفعها. على سبيل المثال، فإن الإنفاق العسكري يُعوقُ النمو الاقتصادي، ويخلق عجزاً مالياً. وبذلك تصبح التكلفة الأساسية للدفاع سبباً لتآكل الرفاهية القومية – والتي يأمل صانعوا السياسة (أن يدافعوا عنها) حمايتها بهذه القوة العسكرية. وهنا يلاحظ روزكرانس، وباعتباره عالم سياسة، أن "الدول تستطيع أن توفر كثيراً "من الزبد"، إذا هي احتاجت "مدافع أقل". هذان الهدفان يمثلان في بعض الأحيان نوعاً من المقايضة: الإنجاز في أحدها، قد يؤدي إلى التقليل من، أو الإنقاص من فرصة، تحقيق الآخر.

هناك، ومنذ عام ١٩٤٥، وفقط عدد محدد من الدول هي التي استطاعت أن تتحمل تكلفة الحشد العسكري *Crushing Military Cost*. فالشكل (٨-٣) يُظهر أن الإنفاق العسكري للولايات المتحدة قد مثل ٤٣٪ من الإنفاق العالمي الكلي في عام ٢٠٠٩، وتلاها كل من الصين بنسبة ٦,٦٪، وفرنسا بنسبة ٤,٢٪، والمملكة المتحدة بنسبة ٣,٨٪ *(SIPRI,2010)*. وقد استطاعت دول متعددة أن تحقق ميزة عسكرية تنافسية بالاستثمار في البحوث، والتنمية لسلع التصدير للخارج، بينما توفر مواردها بالاعتماد على حلفاءها والمؤسسات العالمية، لتوفر لها الدفاع ضد التهديدات المحتملة. وهنا، فإن الولايات المتحدة تمثل، وإلى حدٍ ما، نوعاً من الاستثناء: فبينما تمثل ٤٤٪ من النفقات العسكرية العالمية في عام ٢٠١٠، فإنها، أي الولايات المتحدة، كانت أيضاً المستثمر المهيمن في تمويل البحوث والتنمية. وعلى أي حال، فقد كان استثمارها في الإعداد العسكري، في الوقت الذي تعتمد فيه على معظم (أو أغلبية) الإنفاق الفيدرالي للولايات المتحدة على البحث والتنمية *(Battelle, 2008, p. 16, WDI. 2011)*.



الشكلان ٨–٢، ٨–٣: منذ ١٩٦٠، تشهد الميزانيات العسكرية العالمية تقلبات واضحة بنفقات كلية على مستوى العالم، وصلت ذروتها في عام ١٩٨٧، ثم

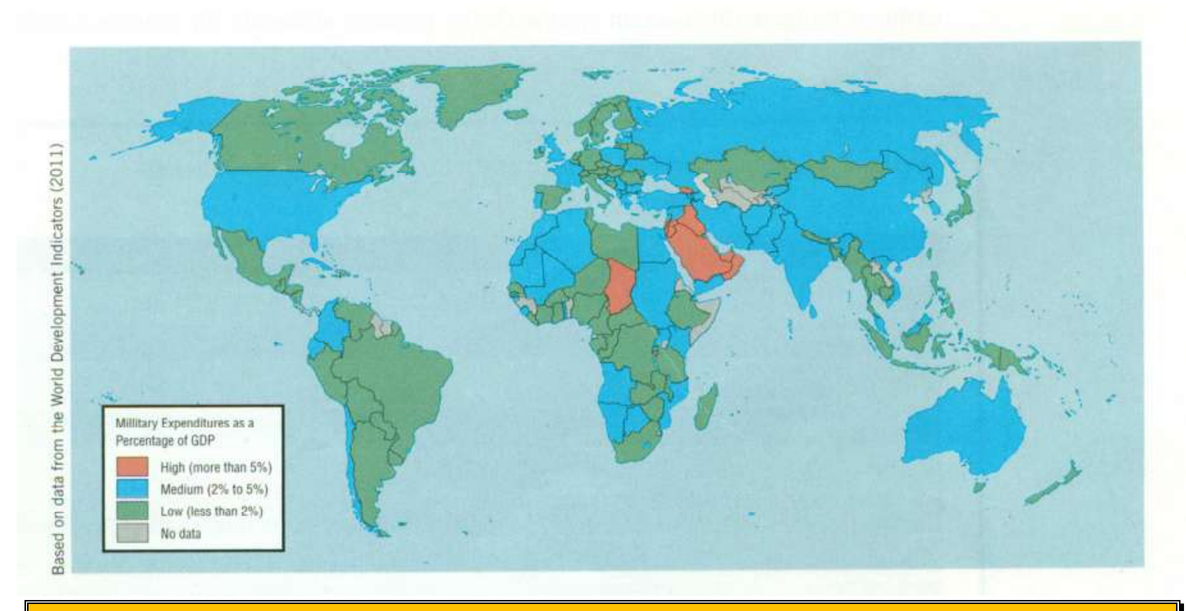
اتجهت إلى التراجع فيما بعد بحوالي الثلث حتى حدوث الهجمات الإرهابية في ١١/ ٩. وعلى نحو ما هو موضح أعلاه، فإن الميزانية العسكرية للجنوب، ودوله النامية، قد وصلت ذروتها فيما بين عامي ١٩٨٢–١٩٨٦، ثم تراجعت بعد ذلك، قبل أن تصعد مرة ثانية إلى ما يقرب من ٢٣٪ من الإنفاق العالمي الكلي ببداية عام ٢٠١١(*WDI. 2011*). وعلى أي حال، وكما هو مبين أسفل الشكل، فإن النفقات العسكرية الأمريكية تتجاوز، وإلى حدٍ كبير، نظيراتها في الدول الأخرى، وتمثل ثمانية أضعاف أكثر من إنفاق الدولة الأقرب التالية لها.

وفي المقابل فإن الدول الأوروبية تستثمر، وبكثافة، في تطوير تكنولوجيات جديدة للمستهلكين، والمدنيين في الداخل والخارج. بينما تركز اليابان تقريباً كل إنفاقها البحثي على تطوير منتجات قليلة الصلة بالقدرات العسكرية *(SIPRI, 2007)*. وبالمقارنة، فإن الولايات المتحدة آخذة في الانزلاق لعدم قدرتها على الوصول إلى، والحفاظ على، مستويات منافسيها من القوى الكبرى، ومن ثم فإنها تواجه الآن "أزمة إبداع" في التعليم والعلوم *(Florida, 2007, Friedman, 2005b)*.

تتطلب السياسة اتخاذ قرارات صعبة بصدد الأولويات، وفيما يتعلق بالكيفية التي يجب أن يتم بها إنفاق الموارد العامة. وهنا تبدو مشكلة "المدافع مقابل الزبد"-كيف يمكن تخصيص الموارد المالية النادرة، أي القليلة غير الكافية، من أجل الإنفاق على الإعداد العسكري، في مقابل الإنفاق على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للمواطنين، وتمكينهم من حياة آمنة، وأعمار أطول-وهذه مشكلة خطيرة ومثيرة للجدل في كل دولة. فالمجموعة الأولى تنظر إلى الأسلحة من أجل مواجهة التهديدات، والحفاظ على الأمن القومي، بينما تؤكد المجموعة الثانية على الأمن الإنساني، الذي يضع تأكيداً على حماية رفاهة وسعادة الأفراد. وهنا لا يمكن أن يتم تحقيق أي من الهدفين بدون تقديم بعض التضحيات في تحقيق وإدراك الآخر. وهنا، فإن الدول المختلفة تتعامل مع هذا بطرق مختلفة.

يتم رصد الفرق من خلال مدى استعداد الدول أن تتحمل الأعباء الضخمة للدفاع – من خلال وضع الدول في مجموعات طبقاً لنصيبها في الناتج الداخلي، أو المحلي الإجمالي *(GDP)* الذي تقوم بتكريسه للإنفاق العسكري. ثم وضع ذلك العبء النسبي للإنفاق العسكري، معدل الإنفاق العسكري بالنسبة إلى الناتج الداخلي أو المحلي الإجمالي، وتلك هي الطريقة المعتادة لقياس التضحيات المطلوبة بالإنفاق العسكري (انظر الخريطة ٨-٣)، حيثُ يُظهرُ الاتجاه العالمي أن نصيب الموارد المستخدمة لأغراض عسكرية، قد تزايد بشكل ثابت منذ عام ٢٠٠٠، وأن العبء العسكري الآن يصل إلى ٦ ,٢٪ من الناتج الداخلي الإجمالي للعالم *(WDI, 2011)*.

حقيقة، فإن بعضاً من الدول الغنية (المملكة العربية السعودية، إسرائيل، وبروناي) تتحمل عبئاً ثقيلاً، بينما هناك دول أخرى، وهي تلك التي توفر مستوى دخل متوسط عالي لمواطنيها (اليابان، والنمسا، ولوكسمبورج)، لديها عبء منخفض للدفاع. وبالمثل، فإن مواطني بعض الدول شديدة الفقر (سيراليون، وموزمبيق، وتشاد) يتحملون أعباء أضخم، بينما مواطني دول أخرى (بوتان، وجمهورية الكونغو الديموقراطية) ليسوا كذلك. لذلك فإنه من الصعب التعميم حول العلاقة الدقيقة بين العبء الدفاعي للدولة، وبين مستويات معيشة مواطنيها والتنمية البشرية، أو مرحلة التنمية. وقد قلنا ذلك، فإن نظرة بسيطة إلى هذه الخريطة تكشف أن معظم الدول ذات العبء العسكري الأعلى، هي أيضاً الدول التي تعيش خبرة المستويات العليا من الصراع المسلح، أو التي تقع في أقاليم ذات مشاكل أمنية ضخمة، مثال ذلك إقليم الشرق الأوسط وإفريقيا (ارجع إلى الفصل السابع).



خريطة ٨-٣: الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: على نحو ما تُظهرُ الخريطة، فإن هناك تنوعات واسعة في نسبة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، والتي يتم تخصيصها للإنفاق العسكري. بينما هناك العديد من الدول التي تقوم بتخصيص نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدفاع، فإن دولاً أخرى تقوم بإنفاق ثروتها على دعم وتعزيز الأمن الإنساني. ففي عام ٢٠١١، فإن تيمور والعربية السعودية كان لديهما العبء النسبي الأعلى للإنفاق العسكري، وتلاهما في ذلك كل من عُمان وإسرائيل والعراق *(WDI, 2011)*.

ما هو مقدار الثمن الذي ينبغي أن تضحي به الدولة من أجل أمنها القومي؟ بالنسبة إلى كثيرين من الواقعيين، فإن الثمن ليس مرتفعاً للغاية. ومع ذلك يحذر آخرون بأن القادة يجب أن يلتفتوا إلى الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور عندما حذر " بأن إنفاق العالم على الأسلحة لا يقتصر على الأموال فقط، بل إنه ينفق من عرق أطفاله". ويعتقد هؤلاء المتشككون في الإنفاق العسكري المرتفع أن هذه التكاليف العالية تستطيع، وبسهولة، أن تخفض الأمن الإنساني للمواطنين. وهنا، فإن روبرت جيتس، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، قد حذر بأنه من المهم أن نتذكر "أن كل دولار ينفق للدفاع يتم إنفاقه ليزيد التأمين ضد مخاطرة بعيدة، أو حتى آخذة في التلاشي، إنما هو دولار غائب أو غير متاح لرعاية شعبنا، ولإعادة بناء القوة، وكسب الحروب التي نخوضها، وتطوير القدرات في المناطق التي تقل فيها استثماراتنا، والتي ربما تتعرض للخطر". وهنا، فإن النتائج بالنسبة إلى الولايات المتحدة غير مشجعة. وقد تجد أن اختبار الولايات المتحدة هو أولوية الإنفاق العسكري، فلننظر كيف يأتي ترتيب الولايات المتحدة على ضوء المقاييس المتنوعة غير العسكرية للأمن الإنساني (انظر قائمة ٨-٢).

قائمة ٨-٢: الأمن الإنساني: أين يأتي ترتيب الولايات المتحدة في العالم؟ (*)

المؤشر	الترتيب
نصيب كل فرد من الدخل القومي العام	١٨
معدل البطالة (نسبة مئوية من قوة العمل ٪)	٥٧
معدل النشاط الاقتصادي للمرأة (من سن ١٥ فأكثر)	٦٣
التنمية البشرية(*HDI*)	٤
عدم المساواة بين الجنسين (ذكر/ أنثى)	٣٧
معدل استمرار الحياة	٢٢
بقايا غازات الكربون السامة (معدلات انبعاث الكربون)	٢
معدل الوفيات تحت سن خمس سنوات	٣٦
عدد الأطباء لكل ألف فرد	٣٨
نفقات التعليم الأساسي لكل طالب	١٨
الإنفاق الكلي على الصحة (نسبة من الدخل القومي)	١

تثير هذه المستويات أسئلة خطيرة حول التكلفة الحقيقية للأمن القومي. إن الاختيارات في موازنة الحاجة إلى الدفاع، في مواجهة الحاجة إلى توفير الرفاهية المشتركة، إنما تُعدُ اختبارات صعبة لأنها تتضمن مقايضة ضرورية بين القيم المتنافسة. لهذا السبب، فإن قرارات الإنفاق العسكري تعدُ قرارات مثيرة للجدل في كل مكان.

(*): المصدر: مؤشرات التنمية في العالم (٢٠١١)، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠

إن الطريقة التي تخصص بها الحكومات عوائدها (دخولها) إنما تكشف أولوياتها. وهنا، يكشف فحص الميزانيات القومية نموذجاً لا يمكن خطأه: على الرغم من أن مصادر القوة السياسية العالمية قد تتغير، فإن دولاً كثيرة تستمر في البحث عن الأمن من خلال إنفاق نسبة أساسية من ثرواتها الوطنية على الأسلحة.

" تتمثل مشكلة الإنفاق العسكري في كيفية احتساب المدى الذي يمكن أن تذهب إليه بدون أن تُحطم من الداخل ما تحاول أن تدافع عنه في الخارج"

دوايت ايزنهاور، رئيس الولايات المتحدة

التغييرات في القدرات العسكرية

CHANGES IN MILITARY CAPABILITIES

أدت العسكرة المتنامية للولايات المتحدة، وللقوى العظمى الأخرى، والآن تعبئة الجماعات الإرهابية من غير الدول، إلى تغيير التوزيع العالمي للقوة العسكرية. ويتمثل جزء من سبب ذلك في زيادة انتشار عمليات إنتاج الأسلحة على نطاق أوسع مما كان من قبل، إضافة إلى اشتراك دول نصف الكرة الجنوبي والجماعات الإرهابية في مجال تصنيع الطائرات الحديثة، والدبابات، وغيرها. إضافة إلى ذلك، وكاتجاه في مجال الصناعات الحديثة، والدبابات، وغيرها أخذ في التزايد بصورة مثيرة نتيجة للحرب العراقية، فإن نمو الخدمات العسكرية خاصة يدعم القدرات العسكرية، باعتبار أنه يسمح للحكومات بأن تدير عمليات بقوات أقل مما كانت قد تحتاج إليه بطريقة أخرى.

اتجاهات في تجارة الأسلحة *Trends in the Weapons Trade*

سعت دول عديدة خلال فترة الحرب الباردة إلى زيادة أمنها من خلال شراء الأسلحة من موردين يبحثون بشغف عن حلفاء وفوائد وأرباح من الصادرات. ففي عام ١٩٦١، بلغت قيمة تجارة السلاح العالمية ما قيمته ٤ (أربعة) بلايين دولار، وقد تصاعدت عمليات نقل السلاح بشدة لتصل إلى ذروتها في عام ١٩٨٧ بما قيمته ٨٢ بليون دولاراً *(U.S. ACDA, 1977, pp.10, 100)*. على أي حال، فإن نهاية الحرب الباردة لم تؤدِ إلى نهاية تجارة الأسلحة. فمنذ أن انتهت الحرب الباردة عام ١٩٩١، واستمرت من خلال فترة الإرهاب العالمي التي بدأت في ٩/١١، فإن القيمة الكلية لكل التحويلات الدولية للأسلحة خلال ٢٠٠٩ قد تجاوزت ٤٣٨ بليون دولاراً *(SIPRI,2010)*

خلال عام ٢٠١٠ تضمنت شحنات الأسلحة العالمية ١٢,٥ بليون دولار في الطائرات المقاتلة، و ٢,٧ بليون دولاراً للعربات المدرعة، و ٦٠٤ مليون دولاراً لقطع المدفعية، و ٣,٢ بليون دولاراً في السفن الحربية، وعدد كبير من نظم التسلح المتقدمة تكنولوجياً *(SIPRI,2011)*.

يظل المتلقون الأساسيون لكل شحنات الأسلحة العالمية متركزين، وبشكل كثيف، في مجموعة فرعية من مشترى الأسلحة في نصف الكرة الجنوبي. ففيما بين ٢٠٠٦، وحتى ٢٠١٠ كان مثلث كل من الهند، والصين، وكوريا الجنوبية، إضافة إلى كل من باكستان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة، والجزائر بمثابة الدول السبعة التي أتت على قمة الدول العشرة المستقبلة (المتلقية) للأسلحة. وكملاحظة خاصة، ففي عام ٢٠١٠، فإن الهند قد سبقت الصين باعتبارها المتلقي الأكبر لشحنات الأسلحة العالمية في العالم *(SIPRI,2011)*. إن تدفق الأسلحة إلى هؤلاء المشترين غير الآمنين والمتطلعين، ومع توافر الأموال، إلى شرائها ليس من المحتمل أن تنتهي

قريباً. لكي تعزز ما أسمته "حوار الأمن *Security Dialogue*"، في الخليج العربي، فقد اقترحت الولايات المتحدة نقل أو تحويل ما قيمته ٦٣ (ثلاثة وستين) بليون دولار في مبيعات أسلحة جديدة إلى الشرق الأوسط خلال السنوات العشر القادمة *(Hartung, 2007, P.8)*.

إلى جانب المطالب المتغيرة لمستوردي الأسلحة، فإن التغييرات في أنشطة إمدادات الأسلحة تعدُ أيضاً ذات أهمية. فقد سيطرت القوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة على سوق تصدير الأسلحة. ففي الفترة ما بين ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٩، فقد تنوع نصيب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الصادرات العالمية للأسلحة ما بين النصف إلى ثلاثة أرباع تلك الصادرات، بينما حظيت الولايات المتحدة منفردة بما قيمته ٤٠٪ من سوق الصادرات العالمية للأسلحة عندما انتهت الحرب الباردة *(U.S. ACDA, 1997)*. ففي تلك الفترة، فإن القوتين العظمتين معاً قد "وفرتا ما قيمته ٣٢٥ بليون دولاراً من إمدادات الأسلحة والذخيرة إلى العالم الثالث" *(Klare, 1994, P. 139)*. وفي الفترة التالية للحرب العالمية على الإرهاب بداية من ٩/١١، فقد قامت الولايات المتحدة بزيادة إمداداتها من الأسلحة على المستوى العالمي إلى الدول التي وافقت على أن تصبح شركاء في "ائتلاف الراغبين أو العازمين *Coalition of the Willing*" في حروب أفغانستان والعراق. ومن المثير أن هاتين القوتين العظمتين، الولايات المتحدة وروسيا، هما اللتان تسيطران على سوق صادرات السلاح، وتوفران، وعلى التوالي، إمدادات بما قيمته ٣٠٪، ٢٣٪ من كل صادرات الأسلحة التقليدية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦، ٢٠١٠ *(SIPRI, 2011)*.

الجدول رقم (٨,٣). بائعو الأمن أم تجار الموت؟ أكبر ٢٠ شركة منتجة للأسلحة*

الترتيب		مبيعات الأسلحة (بليون $)		
٢٠٠٨	**٢٠٠٩**	**الشركة (الدولة)**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**
٢	١	لوكهيد مارتين (الولايات المتحدة)	٢٩,٩	٣٣,٤
١	٢	بي إيه بي(*BAB*)للنظم (بريطانيا)	٣٢,٤	٣٣,٣
٣	٣	بوينج (الولايات المتحدة)	٢٩,٢	٣٢,٢
٤	٤	نورثر وبجرومان (الولايات المتحدة)	٢٦,١	٢٧
٥	٥	جنرال ديناميك (الولايات المتحدة)	٢٢,٨	٢٥,٦
٦	٦	رايثيون (الولايات المتحدة)	١٢	٢٣,١
٧	٧	إي إيه دي اس(*EADS*) أوروبا الغربية	١٧,٩	١٥,٩
٨	٨	فاين ميكانيكا (إيطاليا)	١٣,٢	١٣,٣
٩	٩	إل-٣للاتصالات (الولايات المتحدة)	١٢,٢	١٣

تابع الجدول رقم (٣,٨).

الترتيب		مبيعات الأسلحة (بليون $)		
٢٠٠٨	**٢٠٠٩**	**الشركة (الدولة)**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**
١١	١٠	التكنولوجيا المتحدة (الولايات المتحدة)	١٠	١١,١
١٠	١١	ثاليز (فرنسا)	١٠,٨	١٠,٢
١٢	١٢	سايك(*SAIC*)(الولايات المتحدة)	٧,٤	٨
١٤	١٣	شركة علوم الكومبيوتر (الولايات المتحدة)	٥,٧	٦
١٥	١٤	هني ويل (الولايات المتحدة)	٥,٣	٥,٤
١٣	١٥	كيبى آر (الولايات المتحدة)	٥,٧	٥
٢٥	١٦	سافران (فرنسا)	٣	٤,٧
١٦	١٧	شركة أي تى تى (الولايات المتحدة)	٥,٢	٤,٧
٢٢	١٨	جنرال إليكتريك (الولايات المتحدة)	٣,٧	٤,٧
١٧	١٩	رولزرويس (الولايات المتحدة)	١٧	١٩
١٩	٢٠	إيه إم جنرال (الولايات المتحدة)	٤	٣,٧

(*) مصدر البيانات: SIPRI, 2011

ومع ذلك، فعلى الرغم من أن تلك الدول نفسها قد تم تحديدها نمطياً باعتبارهم موردين عالميين للأسلحة، إضافة إلى بعض الشركات الخاصة، والتي أصبحت في بعض الدول منتجين أساسيين للأسلحة يتنافسون على الأرباح في سوق الأسلحة (**انظر الجدول ٨-٣**). ففي عام ٢٠٠٨، فإن مبيعات شركة *BAE* للنظم، وهي شركة مقرها في بريطانيا، كانت أكبر من الناتج الإجمالي الداخلي GDPs لمائة وخمس (١٠٥) من الدول خلال هذا العام. كما تجاوزت مبيعات الأسلحة لشركة لوكهيد مارتين ما يقرب من (30) بليون دولاراً، متجاوزة بذلك ما قيمته (٤) أربعة بلايين دولار لميزانية معونة التنمية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية كلها.

تطور آخر في فترة ما بعد الحرب الباردة، والذي تم ربطه بمرتزقة العصر الحديث، يتمثل في النمو في الشركات التي تقدم خدمات عسكرية خاصة للإيجار (تحت الطلب) في السوق العالمي. إن تدفق الأنشطة ذات الطبيعة العسكرية يُمكن الحكومات من "المحافظة على مستوى عالي من العمليات العسكرية بأعداد صغيرة نسبياً

من القوات" *(SIPRI,2008)*. على أي حال، فإن الاعتماد على مقاولي القطاع الخاص في مناطق الحرب قد يؤدي إلى توفيق المسئولية الديموقراطية، واحتكار الدولة لاستخدام القوة، كما أنه قد يثير أيضاً القضايا المتعلقة بالوضع القانوني (انظر، نظرة أقرب: الجنود الخاصة وإدارة الحرب).

دوافع تجارة الأسلحة ***Motives for Arms Trade***

على نحو ما سبق أن أشار مساعد وزير الدفاع في إدارة ريجان، لورانس كورب، "لا توجد فرامل (الفرامل غائبة) *The Breaks are off*".... فليست هناك سياسة متماسكة فيما يتعلق بنقل الأسلحة. فقد أصبحت لعبة للنفوذ، لعبة لولبية سخيفة تقوم الولايات المتحدة فيها بتصدير الأسلحة، وفقط، لكي تقوم بتطوير أسلحة أكثر تعقيداً لتصبح أسلحة مضادة لتلك المنتشرة على النطاق العالمي.... إنه اتجاه مخيف يقوض السلطة الأخلاقية الأمريكية". ويستمر المكسب الاقتصادي ليصبح منطقاً هاماً لمبيعات الأسلحة الأجنبية لأن المنتجين يبيعون الأسلحة في الخارج ليدعموا إنتاجهم للأسلحة في الداخل. على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة تستخدم صادرات الأسلحة لتوازن العجز المزمن في ميزان التجارة، ولتؤكد قيادتها في مجال تجارة الأسلحة المُربحة. فمن أجل تدعيم نصيبها لتجارة السلاح، فإن هناك ما يعادل ربع هذه التجارة "من كل المساعدات الخارجية للولايات المتحدة تذهب إلى مساعدة متلقي هذه الأسلحة على شراء الأسلحة التي تنتجها الولايات المتحدة، والمعدات، والخدمات" *(Harper's, October 2005, p.11)*.

المجمع الصناعي العسكري ***The Military Industrial Complex***

يُعتقدُ، وعلى نطاق واسع، أن المجمع العسكري الصناعي يمارس قوة ضخمة على الميزانيات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقيات مبيعات الأسلحة. يتمثل أحد أعراض تأثير متعهدي (مقاولي) الدفاع في قدرتهم على تحميل البنتاجون الأسعار التضخمية لمنتجاتهم. ذلك أن هناك تقديرات بأن الحكومة الأمريكية تدفع زيادة تقدر بما قيمته ٢٠٪ للسلع العسكرية من خلال برنامج البنتاجون الأساسي لإدارة المبيعات، والذي قام بتشحيم البيع لمقلاة الدهن العميق بـ ٥,٩١٩ دولاراً، ولمحمصة الوافل بقيمة ١,٧٨١ دولاراً، ومحمصة الخبز التوستر بمبلغ ١,٠٢٥ دولاراً *(Borenstein, 2006,Markoe and Borenstein, 2005)* . وعلى ذلك، يصبح من الصعب أن يكون سعي مصنعي الأسلحة لزيادة أرباحهم أمراً مثيراً أو مفاجئاً، لكن طمع وشره شركائهم يحذر المنتقدين، والذين يقلقهم نجاح المصنعين في الضغط على الكونجرس والبنتاجون، من أجل إنفاق عسكري أعلى، ليحصلوا على تصريح الحكومة ببيع الأسلحة على نطاق عالمي.

النتائج الاستراتيجية لمبيعات الأسلحة ***The Strategic Consequences of Arms Sales***

إن نقل الأسلحة عبر الحدود قد أدى إلى بعض النتائج المضادة وغير المقصودة. فعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وخلال فترة الحرب الباردة، قد اعتقدا أنهما يمكنهما الحفاظ على السلم من خلال نشر الأسلحة إلى المتلقين المحوريين *PovitalRrecipients* . ففي الفترة ما بين ١٩٨٣-١٩٨٧، فإن الولايات المتحدة قد قامت بتوفير الأسلحة لتسع وخمسين (٥٩) دولة من دول الجنوب العالمي، بينما قام الاتحاد السوفيتي بإمداد الأسلحة إلى (٤٢) اثنتين وأربعين دولة منها *(Klare, 1990, p.12)*. ومع ذلك، فإن كثيراً من المتلقين قد ذهبوا إلى الحرب ضد جيرانهم، أو مروا بخبرات تمرد داخلي. فمن بين أكبر عشرين من المستوردين في عام ١٩٨٨، فإن أكثر من النصف "كان لديهم حكومات اشتهرت بالاستخدام المتكرر للعنف" *(Sivard, 1991, P.17)* إن خسائر الأرواح من الحروب في نصف الكرة الجنوبي منذ ١٩٤٥ تتجاوز عشرات الملايين من البشر.

نظرة أقرب: جنود الشركات الخاصة وإدارة الحرب

A Closer look: Private Soldiers and the Conduct of War

في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧، قامت الشركة الأمنية الخاصة بلاك ووتر، والتي كانت تتولى حراسة الدبلوماسيين الأمريكيين في العراق بإطلاق النار في ميدان نسور، وهو أحد التقاطعات المزدحمة في بغداد. وقد قامت الحكومة العراقية، وقد أغضبها ذلك، بتوجيه اللوم إلى الشركة على إطلاق النار، وما أدى إليه من مقتل سبعة عشر مدنياً عراقياً، وإصابة عشرين آخرين، كان من بينهم نساء وأطفال. على الرغم من أن شركة بلاك ووتر قد قالت بأن الجنود كانوا يستجيبون إلى إطلاق نار من قبل المتمردين، ومن ثم كانوا بريئين من أي جريمة، بينما رأى آخرون أن إطلاق النار كان غير مبرر، وأن جنود بلاك ووتر قد أطلقوا النار بدون تمييز. وقد أدت الحادثة إلى اشتعال المشاعر المضادة للأمريكان في البلاد (وقد قامت شركة بلاك ووتر بإعادة تسمية نفسها "إكس آي للخدمات" بعد سوء السمعة التي لحقت بها بعد الحادثة). وقد أثار ذلك الأسئلة حول دور ومسئولية الشركات العسكرية الخاصة في مناطق الحرب.

لا تعدُ العراق المكان الوحيد الذي يبدو فيه وجود جنود القطاع الخاص واضحاً. ففي عام ٢٠١١، قامت حكومة معمر القذافي بتجنيد رجال من غينيا ونيجيريا، مقدمة عروضاً بلغت ألفي دولار لقمع الاحتجاجات المستمرة في ليبيا ضد نظام القذافي. ويشير مؤيدو شركات خدمات الأمن الخاصة إلى أن المقاولين مثل بلاك ووتر، وشركة تريبلكانوبوى، وداين كورب ليست من نفس النمط مثل قوات القذافي من المرتزقة، والتي تأتي من شبكات العمل غير الرسمية من مقاتلي الحرب

الأهلية السابقين. ذلك أن المقاولين العسكريين من الشركات ذات السمعة يتجهوا إلى أن يكونوا مهنيين من أصحاب الكفاءة والفعالية. ويعدُ استئجار الجنود الخاصة لمهمة واحدة أقل تكلفة من الاحتفاظ بجيش دائم، وقد يكون من غير المحتمل أن يسيئوا إلى المدنيين "عن الجنود الرسميين للدولة لأن دافعهم مادي وليس أيديولوجياً، أو متجذراً في الولاءات للأمة، أو للجماعة، أو للعشيرة أو القبيلة" *(Leander, 2005, P.009)*. إضافةً إلى ذلك، فإن جنود الشركات الخاصة "ملتزمون باتباع القوانين المتبعة في البلاد التي يقيمون ويعملون فيها، كما أنهم، ومن الناحية النظرية، مستأجرون لعمليات غير قتالية *noncombat* مثل واجب الحراسة (على الرغم من أن هذا الفاصل يكون دقيقاً في مناطق الحرب" *(Keating, 2011)*

على أي حال، فإن المنتقدين يشيرون إلى أن الشركات العسكرية الخاصة تعمل في مناطق رمادية قانونياً، وليس هناك مراقبة وتقييم كافيين لها. ففي حالة شركة بلاك ووتر، لم يكن واضحاً ما إذا كان موظفوها خاضعين للقانون العراقي أو الأمريكي أو العسكري. وحتى إذا كان الموظفون جديرين باللوم، فإنه من الصعب تأسيس مسئولية الشركة ما لم يمكن إثبات أن الشركة نفسها قد تعمدت خرق القانون. وهناك آخرون ينتابهم القلق من أن الشركات العسكرية الخاصة تقوم، وبكفاءة، بتأسيس احتكار بمجرد أن يتم مكافأتها بعقود طويلة الأجل *(Markusen, 2003)*.

عليك أن تقرر:

١- هل يشجع استئجار الخدمات العسكرية الخاصة استخدام القوة لحل الصراعات، وهل يجعل هذا من السهل لنا النظر إلى الجانب الآخر عندما يصل الأمر إلى الموت والدمار في الحرب؟

٢- هل احتكار الدولة لاستخدام القوة قابل للتوفيق (يمكن توفيقه)؟ وهل تعتقد أن الاعتماد على الشركات العسكرية الخاصة يجب أن يستمر؟



عالم مغمور بالأسلحة: تمثل مبيعات الأسلحة تجارة عابرة للحدود. يتمثل جزء من نموها في كون الخط الفاصل بين التجارة القانونية وغير القانونية أمراً غامضاً – هناك سوق سوداء متذبذبة لمبيعات الأسلحة للجماعات المحظورة، على الرغم من أن كل ذراع مقاتلة في السوق السوداء قد تم "تقريباً بيعها قانونياً" *(DeSoysa, Jackson and Ormhaug, 2009, P.88)*. وما يظهر هنا، نموذج للتجارة الدولية المزدهرة في الأسلحة: وهو أحد نماذج متعددة "بازارات الأسلحة" في سوق الأسلحة العالمي. هناك ما يزيد على (٨٧٥) مليون سلاح لإطلاق النار في دورة هذه السوق، وكما لاحظ وبحزن، الفائز بجائزة نوبل آرياس سانشيز، "أن النسبة الأكبر للوفيات العنيفة تحدث من استخدام الأسلحة الخفيفة والصغيرة".

بدون شك، فإن استيراد مثل هذه الترسانات الضخمة قد ساعد على الوصول إلى هذا المستوى من التدمير. بينما يقود مصدرو الأسلحة "الفقراء إلى الموت"، إلا أنهم نادراً ما يعترفوا بالطريقة التي يتعارض بها استكشاف المستهلكين مع الأهداف الأخرى التي تدعيها السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، بينما يتم السعي إلى تعزيز الديموقراطية، فإن الدول الأقل ديموقراطية تتلقى الكميات الأكبر من أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية *(Blanton, 2005)*. فهناك، ومنذ ٢٠٠١، أقل قليلاً من ثلاثة أخماس (٦٠٪) من الأسلحة الأمريكية قد تم تصديره إلى حكومات صنفها "بيت الحرية" بأنها حكومات حرة *(O'Reily, 2005, p.11)*، والآن هناك أربعة أخماس (٨٠٪) من الدول التي تتلقى أسلحة أمريكية يتم تصنيفها من قِبل الخارجية الأمريكية إما بكونها غير ديموقراطية، أو أن لديها وضعاً سيئاً في حقوق الإنسان (جاكسون، ٢٠٠٧، ص. ٩ أ).

إن عجز موردي الأسلحة عن السيطرة على الاستخدامات التي يتم فيها وضع، واستخدام معداتهم العسكرية يُعدُ أمراً إشكالياً. فالأصدقاء يمكن أن يصبحوا أعداءً، كما أن توريد الأسلحة ممكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية أو ارتدادية – مُولداً ما تسميه وكالة الاستخبارات الأمريكية "ضربة مرتدة"، لتصف ما يمكن أن يحدث عندما تستخدم بعض الأنشطة الخارجية، مثل الشحنات السرية للأسلحة فيما بعد، للانتقام من الموردين *(C. Johnson, 2004, 9)*. وقد تعلمت الولايات المتحدة هذا الدرس المؤلم بطريقة قاسية. فالأسلحة التي شحنتها إلى العراق عندما كان صدام يقاتل إيران خلال الثمانينيات، قد تم استخدامها فيما بعد ضد قوات الولايات المتحدة في حرب الخليج*(Timmerman 1991)* . وقد حدث هذا أيضاً مرة ثانية، عندما وقعت صواريخ ستينجر، والتي أمدت الولايات المتحدة بها قوات طالبان في مقاومتها للغزو السوفيتي لأفغانستان ١٩٧٩، وفيما بعد، في أيدي الإرهابيين المعادين للولايات المتحدة.



المشكلة طائرة: "العار الطائر"، في اكتساب الأسلحة أو الاستحواذ عليها، قامت الولايات المتحدة بزيادة خطط امتلاكها للأسلحة من واحد وسبعين (٧١) برنامجاً رئيساً، بتكلفة قدرها ٧٩٠ بليون دولار في عام ٢٠٠١، إلى أن وصلت إلـــى (٩٥) خمسة وتسعين برنامجاً جديداً بتكلفة تزيد على ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧ *(Charette, 2008)*. الاهتمام: من المستفيدين – العسكرية الأمريكية، أم أرباح شركات تصنيع الأسلحة، أم دافعو الضرائب الأمريكيين؟ ما يظهر هنا هو أحد الأمثلة الأكثر اتساعاً في الإشارة إليها لإساءة إدارة الأسلحة. ففي مارس ٢٠٠٨، فإن برنامج (V-22) قد وُقع بمبلغ قدره (١٠,٤) بليون دولار بعقد إنتاج متعدد السنوات، مع شركة بيل بوينج، لإنتاج ١٦٧ طائرة خلال العام ٢٠١٢، على الرغم من أن الطائرة استمرت مقبولة بشروط فيما يتعلق بالانحرافات، والالتماسات المتعلقة بمكوناتها مثل الفرامل، ومُعشق الهبوط، وخراطيم الهيدروليك، ونظم إذابة الثلج، وعدادات الرادار*(O.Rourke, 2009, p. 8)* .

وفي حالة مشابهة، فإن بريطانيا قد وجدت نفسها في عام ١٩٨٢ تقوم بشحن معدات عسكرية إلى الأرجنتين قبل ثمانية أيام فقط من هجوم الأرجنتين على جزيرة الفوكلاند، والتي كانت تحت السيطرة البريطانية، وفي عام ١٩٨٨ قامت الولايات المتحدة ببيع تكنولوجيا عسكرية إلى الصين، لكن هذه التكنولوجيا تم تصديرها إلى باكستان، وهو ما جعل اختبار أسلحتها النووية أمراً ممكناً.

مثل هذه التطورات كان لها نتائج طويلة الأجل، وكانت، وبصفة خاصة، مثيرة للحذر، كما كانت حالة باكستان، حيث كان هناك اهتمام خطير بقدرة الدولة على تأكيد أمن المادة النووية. طبقاً إلى جراهام أليسون، وهو خبير نووي بارز، فإن "الأمن النووي للترسانة بعد الآن أكثر كثيراً عما كان عليه من قبل. لكن المتغير غير المعروف هنا هو مستقبل باكستان نفسها، لأنه ليس من الصعب رؤية الموقف عندما تنهار سلطة الدولة، ولا يكون المرء متأكداً من المسيطر على الأسلحة والمعامل والمواد النووية (*Sanger 2009 b*).

اتجاهات في تكنولوجيا الأسلحة ***Trends in Weapons Technology***

إن الطلب متزايد الاتساع على الأسلحة قد خلق بيئة عالمية "متفجرة". وتبدو ملائمة هذا الوصف بصفة خاصة عندما نأخذ في الاعتبار، ليس فقط الاتجاهات في نفقات الدفاع وتجارة الأسلحة، ولكن أيضاً الطبيعة التدميرية للأسلحة الحديثة.

الأسلحة النووية ***Nuclear Weapons***

استطاعت تكنولوجيا البحث والتطوير أن تُوسع وبشكل جذري من القوة التدميرية للترسانات الوطنية. وقد كان ألبرت آينشتاين، عالم الطبيعة، الفائز بجائزة نوبل، والذي كانت أفكاره أساساً لتطوير الأسلحة النووية، منتبهاً إلى، ومحذراً من، الخطر الذي تمثله هذه الأسلحة. فقد اعترف بعدم التأكد من أن الأسلحة قد تستخدم في حرب عالمية ثالثة، لكنه كان واثقاً من أنها في حرب رابعة سوف تكون "العصي والحجارة". ومن ثم، فقد حذر من أنه، وبنفس القدر "الذي لم تتكشف فيه بعد قوة الذرة التي غيرت كل شيء حافظ على أنماط تفكيرنا، فإننا بذلك نتجه ونتحول باتجاه كارثة غير متوازنة".

إن استخدام الأسلحة النووية يستطيع ليس فقط أن يدمر مُدناً ودُولاً كاملة، بل أيضاً وبطريقة قابلة للإدراك، كل سكان العالم. إن أكبر القنابل في الحرب العالمية الثانية قد أنتجت قوة تقدر بعشرة أطنان من الديناميت. كما كانت القنبلة التي أبادت هيروشيما ذات قوة تزيد على خمسة عشر ألف طن من مادة الـ تي إن تي "الديناميت". وبعد أقل من عشرين عاماً على ذلك، قام الاتحاد السوفيتي ببناء قنبلة نووية بقوة تفجيرية قدرها (٥٧,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وخمسين مليوناً من أطنان الديناميت.

ومنذ عام ١٩٤٥، فقد تم بناء أكثر من ١٣٠,٠٠٠ رأساً نووية، تم إنتاجها كلها باستثناء ٢٪ منها بواسطة الولايات المتحدة (والتي قامت ببناء ٥٥٪)، بينما بنى الاتحاد السوفيتي (٤٣٪). وقد تم تفكيك معظم هذه الرؤوس منذ ذروة ١٩٨٦، لكن هناك ما يقرب من خمسة آلاف (٥,٠٠٠) رأس استمرت عاملة حتى يناير ٢٠١١. وقد امتلكت الولايات المتحدة ٢,١٥٠ (ألفي ومائة وخمسين) رأساً نووياً عاملة *"Deployed"*، وروسيا ٢٤٢٧، وفرنسا ٢٩٠، والصين ٢٠٠، وبريطانيا ١٦١، وإسرائيل ٨٠، وباكستان ٩٠-١١٠، والهند ٨٠-١٠٠. ويظل حجم الأسلحة النووية لكوريا الشمالية أمراً غير مؤكد *(SIPRI, 2011, Bernstein, 2010, Norris and Kristensen, 2009)*

إضافةً إلى ذلك، فإن هناك ما يقارب من إحدى وعشرين دولة أخرى (مثل إيران، والبرازيل)، أو المنظمات الإرهابية في المجتمع المدني، والتي يُعتقد، وعلى نطاق واسع، أنها تسعى للانضمام إلى النادي النووي. ومن ثم، يمثل انتشار الأسلحة النووية مسألة عالمية خطيرة، لأن ما يطلق عليها مشكلة الدول النووية الحديثة (إضافة عدد من الدول النووية) يُتوقعُ أن تصبح احتمالاً متزايد الحدوث. فكل من الانتشار الأفقي والرأسي للدول النووية هما مشكلتان محتملتان.

لنأخذ في الاعتبار نجاح الهند وباكستان في امتلاك الأسلحة النووية، والاختبارات النووية لكوريا الشمالية، والأهداف الذاتية المعلنة لكل من إيران وسوريا في امتلاك أسلحة نووية. هكذا، يصبح الانتشار النووي أمراً من المحتمل أن يستمر كحوافز للالتحاق بالنادي النووي، وامتلاك الصواريخ والقاذفات اللازمة لتوصيلها، وليظل ذلك كله أمراً قوياً. وبقدر ما يستمر ذلك، فإن التهديد يظل بأن كلاً من الأرجنتين، والبرازيل، وليبيا[١]، وتايوان، والتي امتلكت من قبل برامج نووية نشطة، يستطيع أن يُحيي هذه القدرات على تصنيع الأسلحة النووية.

وبالمثل، فإن هناك اهتماماً دولياً واسع الانتشار فيما يتعلق بتوسع البرامج النووية القائمة. وقد امتلكت أسرع البرامج نمواً في العالم، فإن باكستان تقوم وبشكل عدواني بتسريع التشييد أو الإنشاء في موقع خوشاب النووي، ويُتوقع أن تزيد من أسلحتها النووية بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢١. ويذكر المسئولون الباكستانيون أن هذا البناء يُعدُ استجابة للتهديد القادم من الهند، والتي تقوم بدورها بإنفاق ما مقداره خمسون بليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة على "قوتها العسكرية" *(Bast, 2011, p.45)*. ومن المحتمل أن ينمو مستقبلاً عدد أسلحتها النووية بحوالي ٦٧٪ في نفس الفترة الزمنية. على أي حال، فإن كثيرين يخشون أن هذا التوسع النووي يمثل تهديداً خطيراً يتجاوز التنافس الباكستاني / الهندي ليشمل الأمن في الإقليم كله، بل وفي العالم.

---

[١] تجدر الإشارة إلى أن التطورات التي تشهدها ليبيا بعد ثورتها وتخلصها من القذافي ونظامه، تجعل من حدوث مثل هذا الاحتمال أمراً مستبعداً، على الأقل، في المستقبل القريب، خاصة في ظل عدم تبلور توجهات أو معالم محددة للنظام السياسي الليبي، تساعد على استقراره وتطوره، فضلاً عن أخطار الحرب الأهلية التي باتت تهدد بتقسيم ليبيا، وإلى حد كبير يتضاءل الاحتمال بالنسبة لسوريا على ضوء الحرب الدائرة الآن بين الفرقاء السوريين، والتي لا تترك مجالاً أو موارد أمام النظام لهذا الأمر (المترجم).

يكمن المنطق العقلاني وراء قرار امتلاك الأسلحة النووية في "جذوره في التقليد الواقعي، والمناهج التي تقوم على الأمن فيما يتعلق بمقتربات الانتشار النووي والردع النووي". وهو منطق واضح، نظراً لأن "الأسلحة النووية في المتوسط، وعبر مجموعة متنوعة من المؤشرات، تدعم الأمن والتأثير الدبلوماسي لمالكيها" *(GartzkeandKroeung, 2009, p. 152)*. وهنا، فإن الحافز القوي للدول غير النووية لتطوير أسلحة مشابهة، لتلك الموجودة لدى أعضاء النووي الحالي، قد انعكس في شكوى الرئيس الفرنسي السابق شارل ديجول، والذي قال بأنه بدون قدرة نووية مستقلة، فإن فرنسا لن تستطيع أن "تتحكم في مصيرها". وبالمثل، وفي عام ١٩٦٠، فقد أكد البريطاني انيرور ينبيفين أنه بدون القنبلة، فإن بريطانيا كانت ستذهب "عارية إلى مجلس نواب العالم *(Naked into the Council Chambers of the World)*". وقد استمر انعكاس هذه المشاعر اليوم من خلال التطلع نحو القوة النووية. وعلى الرغم من قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتشديد العقوبات كرد فعل للاختبارات والصواريخ النووية التي قامت كوريا الشمالية باختبارها خلال العام ٢٠٠٩، إلا أن الاستجابة الكورية قد جاءت معبرة، وبتصميم، عن أنه قد أصبح "من المستحيل، وبشكل مطلق بالنسبة لها، أي لكوريا الشمالية، أن تفكر في خيار التنازل عن أسلحتها النووية" *(Fackler, 2009, p. A12)*.

بسبب الاعتقاد واسع الانتشار، والمتجذر في الواقعية، بأن القوة العسكرية تمنح وضعاً عسكرياً متميزاً، فإن دُولاً مثل إيران وكوريا الشمالية قد اعتبرت أن معاهدة حظر الانتشار النووي *(NPT)*" تُعدُ رياءً" لأنها تُتيحُ خاتمَ الموافقة لكل من الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا لامتلاك الأسلحة النووية، بينما تُنكر ذلك على القوى الأخرى. ففي عام ١٩٩٩، فقد تم التعبير عن الاعتقاد الأساسي بأنه من المقبول القيام بتطوير قدرة نووية لأغراض الردع، والنفوذ السياسي، والمكانة، حيث قام مستشار الأمن القومي الهندي، براجيشميشرا، بتبرير قيام الهند بامتلاك أسلحة نووية من خلال تأكيده على أن "الهند يجب أن تُمنح الاحترام والتفضيل من قبل الولايات المتحدة، وغيرها من الدول على نحو ما تحصل عليه الصين (الآن)".

على الرغم من أن الطلب الأساسي على الأسلحة النووية يعدُ أمراً واضحاً ومباشراً، بصرف النظر عن الدوافع الاقتصادية، إلا أن الأمر يُعدُ أقل وضوحاً فيما يتعلق بمساهمة الدول القادرة نووياً نفسها في الانتشار، وعلى نطاق واسع، للأسلحة النووية من خلال توفير المساعدة النووية الحساسة إلى الدول غير النووية. ولنأخذ، وعلى سبيل المثال، حالة إسرائيل التي شيدت أول أسلحتها النووية، وفقط، بعد عامين من تلقي المساعدة النووية الحساسة من فرنسا في أوائل الستينيات. وبالمثل، وبعد استلام المساعدة لبرنامجها النووي من الصين في أوائل الثمانينيات، فإن باكستان قد قامت ببناء أول أسلحتها النووية. وقد أدار العالم الباكستاني عبد القدير خان سوقاً

سوداء لخاتم الانتشار النووي في أواخر التسعينيات، ويُعتقدُ بأنه قد ساعد ليبيا وإيران وكوريا الشمالية في جهودها لتطوير أسلحة نووية.

من خلال قيامه بالتركيز على جانب العرض في الانتشار النووي، فإن عالم السياسة ماثيو كورينج (٢٠٠٩: ١١٤) قد قام بتحديد ثلاث حالات رئيسة من المحتمل أن تتجه في ظلها الدول إلى مشاركة مساعداتها النووية الحساسة:

أولاً: كلما كانت الدولة أكثر قوة نسبياً إلى أن تصبح متلقياً نووياً، كلما قل الاحتمال بأن تقوم بتوفير المساعدة النووية؛

ثانياً: من المحتمل أن تقوم الدول بتوفير المساعدة النووية الحساسة إلى دول تشترك معها في وجود عدو مشترك؛

ثالثاً: من المحتمل أن تقوم الدول الأقل عرضة لضغوط القوى العظمى بتوفير المساعدة النووية الحساسة.



"قوة نووية مارقة".... يظهر هنا إطلاق صاروخ فيموسودان-راي، كوريا الشمالية في ٥ إبريل ٢٠٠٩. وبعدها بعدة أسابيع، أجرت كوريا الشمالية اختبارها النووي الثاني بالمخالفة للأمم المتحدة. وقد قامت الولايات المتحدة، وكذلك روسيا والصين والدول القائدة الأخرى، بمطالبة كوريا الشمالية باستئناف ما يسمى بمباحثات الأطراف الستة، التي هدفت إلى توفير الوقود والفوائد الأخرى إلى كوريا إذا قامت الأخيرة بتفكيك برنامجها النووي. وقد جاءت استجابة كوريا الشمالية متمثلة في التهديد بأنه "إذا قامت الولايات المتحدة وتابعوها بانتهاك سيادة جمهوريتنا، ولو بقدر ضئيل، فإن جيشنا وشعبنا سوف يبادران بهجوم عسكري انتقامي لا يعرف الرحمة (من ١٠٠-١٠٠٠ صاروخ)".

هذه الخصائص الاستراتيجية للجانب المعارض (لمن يقود العرض) توفر بعض الرؤى لمشكلة الانتشار النووي، والتي استنزفتها الإتاحة واسعة الانتشار للموارد المطلوبة لصناعة سلاح نووي. يتحقق ذلك جزئياً بسبب الاستخدام واسع الانتشار للتكنولوجيا النووية من أجل توليد الكهرباء. فهناك اليوم قرابة (**٤٥٠**) مفاعلاً للطاقة النووية تعمل في سبعين دولة عبر العالم. ومن المؤكد أن يتزايد عدد المفاعلات النووية العاملة، حيث هناك قرابة الثمانين مفاعلاً ضمن خطط التشييد أو تحت التشييد بالفعل.

بالإضافة إلى انتشار المعرفة التكنولوجية الكيفية، فإن الدول تستطيع أن تختار إعادة تشغيل اليورانيوم والبلوتونيوم، واللذين تنتجهما محطات القوى كفضلات أو كفاقد *(as a waste)* في عمليات إنتاج الأسلحة النووية السرية. إن مفاعلات تجارة إعادة التشغيل تنتج ما يكفي من البلوتونيوم لصناعة ما يقرب من (٤٠,٠٠٠) (أربعين ألف) سلاح نووي. كما أن تحويل برامج الطاقة النووية السلمية إلى أغراض عسكرية يمكن أن يحدث بشكل علني أو مكشوف، أو، وكما في حالتي الهند وباكستان، بشكل سري. إن الضمانات التي يوفرها نظام عدم الانتشار تعدُ، وببساطة، غير كافية لرصد ومنع تطوير برامج سرية للأسلحة النووية.

من غير المحتمل، وبشكل مؤكد، أن يختفي الحظر النووي (**انظر شكل ٨-٤**). وعلى نحو ما يشرح ماثيو بان، محرر كتاب "ضبط الأسلحة اليوم"، "فليست هناك فرصة كرة ثلج في جهنم، بأننا سوف نزيل كل الأسلحة النووية من على وجه الأرض. فقد أصبح هذا الجني "المارد"، ومنذ وقت طويل، خارج الزجاجة، وليست هناك فرصة أبداً لإدخاله فيها مرة ثانية".

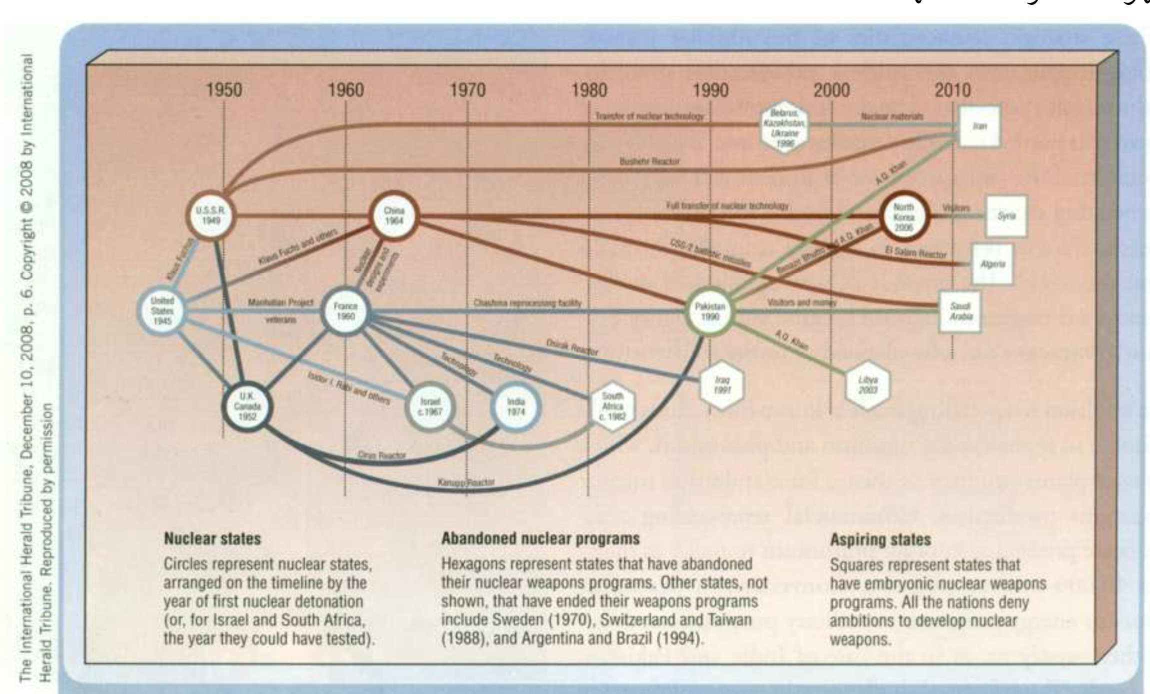
الثورة في التكنولوجيا العسكرية وقدرات توصيل الأسلحة

The Revolution in Military Technology and Weapons Delivery Capabilities

هناك اتجاه آخر يجعل من أسلحة الحرب متزايدة بشكل مميت. يتمثل هذا الاتجاه في سرعة انتشار تكنولوجيات التدقيق والتجويد، والتي تزيد من قدرة الدول على إرسال أسلحتها إلى مسافات بعيدة للغاية، وبدقة أكبر من أي وقت مضى. فالآن، تستطيع الصواريخ إرسال الأسلحة إلى مسافات بعيدة جداً تتراوح ما بين (١١٠٠٠) (أحد عشر ألف) ميلاً إلى مائة قدم من أهدافها في أقل من ثلاثين دقيقة. أحد الأمثل على ذلك تتمثل في قيام الولايات المتحدة وروسيا بتطوير القدرة على تزويد صواريخهما البالستية (العابرة للقارات)، بأدوات نقل، وإعادة إدخال، لأهداف متعددة ومستقلة، والمعروفة اختصاراً باسم "ميرف" *(MIRVs)*[٢]. والذي يتيح نظاماً للتشغيل يسمح للدول بإطلاق رؤوس متعددة في صاروخ واحد، باتجاه أهداف مختلفة، في وقت واحد، وبالدقة المطلوبة. وعلى سبيل المثال، فإن أحد أنظمة ميرف الأمريكية، وطراز *(MX)* من صواريخ حفظ السلام، تستطيع

(٢) *Multiple Independently Targetable Reentry Vehicles (MIRVs)*

أن تحمل عشرة رؤوس نووية، كافية لإزالة مدينة كاملة، وكل شيء آخر في محيط نصف قطر من خمسين ميلاً. نظراً لأن القوى العظمى قد أنجزت قدرات ميرف قبل استكمال معاهدة (ستارت ٢) لحظر هذه النظم، فإن الجرد النووي المشترك للعالم قد نما تقريباً ثلاث مرات أكبر مما كان عدد الرؤوس النووية السابق وجودها، على الرغم من الجهود المستمرة للحد منها.



سلسلة رد الفعل للانتشار: منذ فجر العصر النووي، فإن أسرار صنع الأسلحة النووية قد انتشرت خلال النقل، أو التحويل الدولي، أو التسريب، أو التجسس. تشير الارتباطات المرسومة أعلاه إلى انسياب المعلومات والتكنولوجيا من خلال الانتقال إما بطريق واحد، أو بطريقتين. فهناك اليوم ورسمياً خمس دول نووية (الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، الصين، وفرنسا)، كما أن هناك أربع دول أخري بحكم الأمر الواقع (الهند، وباكستان، وكوريا الشمالية، وإسرائيل). إضافةً إلى ذلك، فإن هناك دولاً متعددة أخرى يُتوقعُ لها الالتحاق بنادي قوى الأسلحة النووية، وعلى نحو ما يُظهرُها هذا الشكل. وتستمر رؤية منع أو إعاقة الانتشار النووي باعتبارها أحد أهم التحديات الملحة التي تواجه العالم، والتي تم إعادة التأكيد
عليها بالإجماع من قبل (١٨٩) عضواً في معاهدة منع الانتشار النووي في آخر لقاءاتهم الدورية كل خمس سنوات في مايو ٢٠١٠.

وقد أدت التطورات التكنولوجية الأخرى إلى زيادات ثابتة في سرعة، ودقة، ومدى وفعالية هذه الأسلحة. هناك منظومة من الأسلحة الجديدة قد أصبحت جزءً من المجال العسكري، ومن بين ما تتضمنه أسلحة

الليزر، والصواريخ النووية التكتيكية من الجو إلى السطح *(TASMs)*، وصواريخ كروز التي يتم إطلاقها من الجو *(ACMs)*، والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية، التي تستطيع أن تُظهر القوة وتشن الحرب من الفضاء الخارجي.

على مدار عقود، كان هناك حاجز نار يفصل بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية. ويأتي المصطلح من الحدود بين الأرض المكشوفة، التي يستخدمها رجال الإطفاء للإبقاء على حرائق الغابات من أن تتسع لتصبح خارج نطاق السيطرة. وفي سياق نظم التسلح المعاصرة، فإنه يمثل حاجزاً نفسياً هدفه أن يمنع أكثر أشكال المعارك التقليدية كثافة من التصاعد إلى الحرب النووية. ذلك أن الخطر يتنامى بأن حائط الصد هذا يتم عبوره من الاتجاهين – من قِبل جيل جديد من الأسلحة التقليدية القريبة إلى الأسلحة النووية، والقادرة على إحداث مستويات للعنف تقترب من حرب نووية (رؤوس نووية محدودة)، ومن قِبل جيل جديد للأسلحة التقليدية القريبة من الأسلحة الاستراتيجية القادرة على إحداث دمار مشابه إلى ذلك الذي تحدثه أكثر أسلحة الدمار الشامل قوة.

إن الحقل العالمي يتم تحويله من قبل بحر تغيير آخر في أنواع الأسلحة التي يتم تطويرها لشن الحرب: الأسلحة عالية التقنية التكنولوجية: الأسلحة غير المميتة*(NLWs)*، والتي أصبحت ممكنة بفضل الثورة في التكنولوجية العسكرية. وتتضمن الأجيال الجديدة الصوت، والصدمات، وغازات تفريق أو تعجيز الحشود. يتمثل أحد الأمثلة الدالة على ذلك في الأداة السمعية (الصوتية) طويلة المدى*(LARD)*التي تقوم بتضخيم الصوت حتى يصل إلى معدل الصمم (١٥٠) ذبذبة لإصابة الفرد بالعجز في مدى (٣٠٠) متر، وذلك من خلال إصابتهم بصداع دائم. أحد الأشكال الأخرى التي يستخدمها سلاح الجو الأمريكي، يتمثل فيما ُيعرفُ بتكنولوجيا *"Active Deniat Technology"* وهي عبارة عن إشعاعات إليكترو مغناطيسية، تقوم بتخلل الملابس، وتسبب في تبخر ماء العضلات، لتؤدي بذلك إلى حرق أنسجة الجلد. كما أنه من الأمور المثيرة، وإن كانت حقيقية، أن البنتاجون قد اعتبر أن الأسلحة الكيماوية المتعددة، وغير المميتة ُتستخدمُ لتعطيل نظام ومعنويات العدو، بما في ذلك سلاح كيماوي مثير للرغبة الجنسية، بحيث يجعل جنود العدو لا يستطيعون مقاومة بعضهم البعض جنسياً *(Hecht, 2007)*.

إن الأمر الأكثر خطورة يتمثل في توظيف أساطيل وأسراب الطائرات، لحماية شبكات الكومبيوتر العسكرية من هجمات التصنت، والاختراق، من خلال شحنات طاقة تصيب، أو تحطم الأعداء بدون أن تضطر إلى قتلهم، مع استخدام التغذية المرتدة المزدوجة، والأشعة الإلكترونية المغناطيسية، وأطوال الموجات الصوتية التي تستطيع تعديل السلوك الإنساني للأهداف (على سبيل المثال، وضع الناس في حالة النوم من خلال الحرارة الإلكترو مغناطيسية، والإشعاع المغناطيسي)، و قنوات الأنفاق الذكية، والتي تستطيع، وبسرعة ألف قـــدم فـي

الثانية، أن تخترق ملجأً مدفوناً، وبدقة تصل إلى جزء من الثانية، لتفجير خمسمائة رطل من المتفجرات، ولتحطم مخزون الخصم من الأسلحة الكيماوية، أو البيولوجية المدفونة.



كلاب الحرب *The Dogs of War*: على الرغم من أن الاختراعات التكنولوجية تقوم بتحويل القدرات العسكرية، فإن بعض أوجه التقدم تعود إلى الأساسيات. على الرغم من وجود تاريخ طويل لاستخدام الكلاب في القتال جنباً إلى جنب مع الجنود، إلا أنه لم يتم إدخالهم، أي الكلاب، رسمياً في الجيش الأمريكي إلا في عام ١٩٤٢. أما اليوم، فإنهم، أي الكلاب، يلعبون دوراً أساسياً في مجهودات الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. ففي خلال عام ٢٠١٠، كان هناك (٢٨٠٠) كلباً في الخدمة الفعلية، كما أنه من المُخطط أن تتم إضافة (٦٠٠) كلباً إضافية بحلول عام ٢٠١٣ *(Frankel, 2011)*. بالإضافة إلى ولاءها الشديد، وقدرتها في مواجهة الهجوم المميت، فإن الكلاب ذات قيمة عالية بسبب حاسة الشم لديها، والتي تعتبر أكبر بقدر أربعين ضعفاً عن مثيلتها لدى الإنسان، كما أنها تستخدمها للشم سواءً في الأهداف البشرية، أو للقنابل والمفرقعات. هنا يظهرُ في الصورة أحد جنود العمليات الخاصة ومعه كلبه، وهما يرتديان الزي الخاص الذي تم تصميمه وتسجيله باسم *KG* "بدلة القفز للعاصفة" من ارتفاع ٣٠١٠٠ قدم.

إن دقة وقوة الأسلحة التقليدية قد تضاعفت اليوم، وتحديداً في اللحظة التي أصبحت فيها الثورة في التكنولوجيا العسكرية مؤدية إلى "نهاية المدفعية" في عصر الكومبيوتر. فقد أخذ اعتماد الدول (وكذلك الجماعات الإرهابية) في التزايد على استراتيجيات السيبر الجديدة والمتنوعة، باستخدام إبداعات تكنولوجيا المعلومات لردع العدو، وللتعبئة ضده، *(Dombrowski and Gholz, 2007)*. تتضمن الأمثلة الدالة على ذلك الأسلحة المستقبلية مثل قنابل النبض الإلكترو مغناطيسي*(EMP)*والتي يمكن استخدامها يدوياً في حقيبة صغيرة، وتستطيع أن تجمد أو

تشُل نظم الكومبيوتر والاتصالات المدنية كاملة، وكذلك فيروسات الكومبيوتر التي تسكن الذاكرات الإلكترونية، وتستطيع أن تمحو نظام التليفونات لدولة كاملة، وكذلك القنابل المنطقية التي تستطيع أن تُحدث اضطراباً، وإعادة توجيه على نظم الملاحة الجوية، والسكك الحديدية.

هناك أيضاً، وفي الطريق، ثورة في التكنولوجيا العسكرية للروبوت، مع نظم جديدة لم يتم تسميتها بعد مثل نوع باك بوت (*PackBot*)ذي الاثنين والأربعين رطلاً، والموجود بالفعل في الخدمة في العراق وأفغانستان، وقد تم تصميمه لاكتشاف أدوات التفجير المتطورة. "فعندما ذهبت القوات الأمريكية إلى العراق عام ٢٠٠٣، فلم يكن لديها أي وحدات للروبوت على الأرض. ومع نهاية عام ٢٠٠٤، فقد ارتفع العدد إلى مائة وخمسين (١٥٠) وحدة. وبنهاية عام ٢٠٠٥، وصل العدد إلى(٢٤٠٠) ألفي وأربعمائة وحدة، وليصل عددها أكثر من الضعف في العام التالي "(*Singer, 2009 b*). ومع بداية عام ٢٠١١، فإن القوات الأمريكية قد امتلكت أكثر من اثنتي عشرة ألف وحدة (*Singer 2010*). وقد وصل عدد كل تلك الوحدات معاً إلى (٢٢) اثنين وعشرين نظاماً مختلفاً تعمل الآن في الخدمة، وعلى الأرض بالفعل، مع أنماط من أنواع أخرى متنوعة، من مدافع الماكينة الآلية، إلى حاملي الروبوتات الموسعة "*Rebotic Stretcher Beares*"، إلى الروبوتات المُميتة في حجم الحشرات. إن الروبوتات جنود تستطيع أن تفكر، وأن ترى، وأن تتصرف مثل البشر، وهي تستند إلى النانو تكنولوجي "علم الكائنات متناهية الصغر" (*The Science of Very Small Structures*)، ويتنبأ روبرت فينكليسين، من قدامي المهندسين، ويقود شركة لتكنولوجيا الروبوت، أنه "بحلول عام ٢٠٣٥، فإننا سوف نمتلك روبوتات قادرة تماماً كالجنود من البشر على أرض المعركة".

يرجع حماس البنتاجون، وفي، جزء منه، إلى أن الأسلحة التي تمثل رموز القوة العسكرية الماضية مثل قاذفات القنابل، والغواصات النووية، تُعدُ ذات استخدام قليل في حروب اليوم غير المتماثلة، والتي يكون كل من الجنود مجهزين بأحدث التكنولوجيات المطلوبة لمهام البحث والتدمير ضد ميليشيات حرب العصابات. أكثر من ذلك، فإن قوات الروبوتات ليست معرضة للزلات البشرية. ويلاحظ جوردون جونسون من قيادة القوات المشتركة بالبنتاجون جاذبية الروبوتات بقوله: "هم لا يخافون، وهم لا ينسون أوامرهم. كما أنهم لا يأبهون إذا مات الشخص المجاور لهم أو تعرض إلى الإصابة والقتل. فهل سيؤدون وظيفة أفضل عما يؤديه الأفراد من البشر؟ الإجابة نعم". وهكذا، فإن التطورات التكنولوجية قد تجعل الطرق التقليدية لتوصيف نظم الأسلحة طرقاً قديمة مهملة، وكذلك تجعلها معادلات سابقة لقياس معدلات القوة.

وفي نفس الوقت، فعلى الرغم من أن خلق جيل كامل من القوات المسلحة الروبوتية لتنفيذ المهام الخطيرة، والقيام بالمهام القتالية بدون المخاطرة بحياة الجنود قد تم الإعلان عنه كاختراق في الطريقة التي يتم بها استخدام الأسلحة، إلا أن هناك مخاوف حول تداعياتها طويلة الأجل. فقد لاحظ الجنرال المشهور روبرت إي لي أنه "أمر جيد أن نجد الحرب مرعبة إلى هذا الحد، وإلا كان علينا أن نصبح مغرمين بها". البعض يخشى أن الوقت آخذ في التغيير، وأن الحروب التي نقوم بها من خلال أجهزة التحكم عن بعد "الريموت كنترول"، سوف تصبح من السهولة بمكان حتى أنها لن يمكن مقاومة إغراءها كوسيلة لحل الصراعات. إن لـي لم يتدبر أو يفكر بعمق، في وقت يستطيع فيه الطيار "أن يذهب إلى الحرب" راكباً سيارته التويوتا كل صباح إلى موقعه، أو قاعدته حيث يستطيع إطلاق صواريخه على عدو على بعد آلاف الأميال، ثم يعود ثانية إلى منزله ليلحق بتدريبات أولاده لكرة القدم (Singer, 2009 a).



الحرب الإلكترونية بالريموت كونترول؟ تقوم الولايات المتحدة ببناء جيل جديد من الأسلحة المعقدة تكنولوجياً–ما يتم إظهاره هنا يمثل جنوداً أمريكيين بمجسات للألغام الأرضية ينتظرون جندياً آخر يناور بالروبوت في كهف ليختبر وجود ألغام، أو كمائن، أو أسلحة أخرى قد تكون مخبأة بواسطة عناصر طالبان، أو القاعدة في منطقة الحدود الشرقية بمدينة قيقاي بأفغانستان. تُعدُ الحرب في أفغانستان هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام الروبوتات من قبل العسكرية الأمريكية لأغراض قتالية. فقد كان مقصوداً أن تساعد على منع الخسائر في القوات الأمريكية.

الأسلحة البيولوجية والكيماوية *Biological and Chemical Weapons*

تفرض الأسلحة البيولوجية والكيماوية تهديداً خاصاً ومتزايداً، وبصفة خاصة في أيدي الإرهابيين الذين يستهدفون دماراً شاملاً، وليس مجرد التأثير على الرأي العام. وفي بعض الأحيان تعدُ أسلحة الدمار الشامل بمثابة "القنبلة النووية للرجل الفقير"، لأنها يمكن بناؤها وبالمقارنة بتكلفة قليلة نسبياً، كما أنها تسبب إصابات ووفيات واسعة الانتشار. لذلك، فإن انتشار الأسلحة الكيماوية يمثل اهتماماً عالمياً واسع النطاق. بالإضافة إلى الهيمنة الأمريكية، والتي قادت الطريق إلى بناء هذه الأسلحة، فإن هناك اثنتي عشرة دولة أخرى قد أعلنت إنتاجها السابق للأسلحة النووية، بينما لا تزال هناك دول أخرى موضع شك لقيامها بالإنتاج بشكل سري، كما يدعي بعض الإرهابيين أنهم ينوون الحصول عليها واستخدامها. ففي أعقاب الهجمات الإرهابية في ٩/١١ على الولايات المتحدة، فقد كانت هناك، وعلى سبيل المثال، مخاوف من أن انتشار بودرة الانثراكس خلال نظام البريد الأمريكي، كان الخطوة الأولى في سلسلة لانهاية لها، لحرب بيولوجية مستقبلية من قبل الشبكات الإرهابية.

يمنع القانون الدولي استخدام الأسلحة الكيماوية. فقد حظر بروتوكول جنيف**١٩٢٥**استخدام الأسلحة الكيماوية في الحروب، وقد قامت مائة وثمان وثمانون (١٨٨) دولة، وبما يعادل (٩٦٪) من دول العالم، بالتصديق على معاهدة الأسلحة الكيماوية، والتي تتطلب تحطيم المخزون الموجود. وقد وقعت إسرائيل، ومايانمار على المعاهدة في العام ١٩٩٣، ولكن اعتباراً من ٢٩ يونيو ٢٠١١، كان عليهما القيام بالتصديق عليها. ولم يمتنع عن التوقيع أو الانضمام إلى معاهدة الأسلحة الكيماوية سوى كل من سوريا، وكوريا الشمالية، وانجولا، ومصر، والصومال. على أي حال، فإن استخدام كل من إيران، والعراق للغازات في حرب السنوات الثماني التي جرت بينهما خلال الثمانينيات، واستخدام العراق للأسلحة الكيماوية عام ١٩٨٩ ضد سكانه من الأكراد، يُظهرُ ضعف هذه الحدود أو الموانع القانونية. إضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من المتطرفين الراديكاليين، والذين غالباً ما يكونون خارج سيطرة حكومات الدول الضعيفة، يرون الأسلحة الكيماوية والبيولوجية باعتبارها وسيلة إرهابية أرخص (أقل تكلفة) وفعالة. ومن ثم فقد تم بذلك كسر حائط الصد أو الحماية.

إن عدم الأمن يطارد كثيراً من العالم: حيث لا توجد آليات تحكم فوق قومية على انتشار الأسلحة البيولوجية والكيماوية. فالقرن الحادي والعشرين لم يُصبح بعد عصر السلام والرخاء الذي توقعه كثير من الناس. ففي يونيو ٢٠١١، فقد قدرت "ساعة يوم الحساب -دومزداى" الشهيرة أن العالم كان على بعد مسافة ست دقائق من الهرمجدون النووي – دقيقة أقرب عما ضبطت عليه الساعة بشكل جوهري في عام ١٩٧٤، عندما بدت نهاية العالم قريبة بشكل كبير. ومن منظور نسوي مضاد للحرب، والذي يرى الحرب كُبنية للهوية القائمة على النوع البشري "الجندر"، وتسعى إلى تغيير عمليات اجتماعية محددة ترتبط بخط الذكورة مع عنف عسكري، فإن "أمن الدول أحياناً ما تخدمه الحرب، لكن الأمن الإنساني غالباً ما لا يكون كذلك" *(Cohn and Ruddick, 2008, p.549)*

العالم ليس مكاناً أكثر أمناً. كاستجابة إلى المخاطر العسكرية، فإن قادة كثيرين لا يزالون يخلصون إلى الشعارات الواقعية التي تقول بأنه "إذا أردت السلام، فعليك أن تستعد للحرب". ذلك أن الواقعيين يصرون على أن الأمن يتطلب قدرات عسكرية. على أي حال، وبسبب أن امتلاك القدرات العسكرية المتزايدة لا يؤدي أوتوماتيكياً إلى الاستخدام الحكيم، فإن الواقعيين يشيرون بأن الأمر عظيم الأهمية في السعي لتحقيق الأمن القومي يتمثل في الوسائل التي تعتمد عليها الدول في استخدام قدراتها التي امتلكوها. كيف يمكن الوصول إلى أكثر الاستخدامات فعالية في تعزيز المصالح الوطنية وممارسة التأثير الدولي؟ هذا السؤال يؤكد الأهمية الحيوية للاختيارات بخصوص أنواع الاستراتيجيات العسكرية التي يتم توظيفها.

استراتيجيات عسكرية ***Military Strategies***

يُعدُ إسقاط القنبلة النووية على اليابان في ٦ أغسطس ١٩٤٥ الحدث الأكثر أهمية، ومميزاً لما قبله عما بعده، ما قبل الحرب العالمية الثانية، وما بعدها في السياسة العالمية. ففي الوميض المسبب للعمى من سلاح واحد، وفي ظل السحاب الملوث بفطره، تحول العالم من نظام "توازن القوى" إلى نظام "توازن الرعب". ومنذ ذلك الحين، فإن صانعي السياسة قد اضطروا إلى الصراع والتشبث بموضوعين أساسيين من أسئلة السياسة: (١) هل يجب أن يستخدموا أسلحة الدمار الشامل؟، و (٢) كيف يمكن منع الآخرين من استخدامها؟

يُعد البحث عن إجابات أمراً هاماً وحساساً، لأن الآثار المباشرة والمؤجلة لأسلحة الدمار الشامل تعدُ أمراً مرعباً (مثيراً للرعب) عند تدبرها. لنأخذ في الاعتبار أنه، وحتى الحرب القصيرة، التي تستخدم جزءً صغيراً جداً من أي ترسانة نووية للقوى العظمى، سوف تدمر الحياة كما نعرفها، مؤدية بذلك إلى حدوث الشتاء النووي، بنتائجه المدمرة التي يمكن أن تجعل الكوكب بلا حياة "غير قابل للحياة *Unhabitable* ": "فالحرائق التي تشتعل في مثل هذه الحرب تستطيع أن تولد دخاناً بما يكفي إلى حجب الشمس، وتشويش الجو عبر مناطق متسعة، مُخفضةً متوسط درجات الحرارة الكونية، وإظلام السماوات بما يكفي لتعرض الصور المركبة للغطاء النباتي للخطر" *(Sagan and Turco, 1993, p. 396)*. فقد كان من المقدر أن "الصواريخ على متن غواصة أمريكية واحدة من طراز *SLBM* تُعدُ كافية للمبادرة "بشتاء نووي"*(Quester, 1992, p.43)*يكفي لوضع نهاية للوجود البشرى".

منذ الحرب العالمية الثانية، فإن الترسانة النووية وعدد الدول التي تمتلك قدرات نووية لم يتزايد فقط، بل أن الأسلحة البيولوجية والكيماوية والإشعاعية قد أصبحت تُعتبرُ أيضاً، ومن قبل كثيرين، كأسلحة دمار شامل لما لها من قدرة على إحداث الدمار والخسائر على نطاق واسع. فالدول المارقة، والفاعلون من غير الدول مثل المنظمات الإرهابية، تمثل أيضاً تهديداً للأمن العالمي بما لها من استخدام كامن ومحتمل لأسلحة الدمار الشامل. كما أن

الاستراتيجيات العسكرية التي تستجيب للتغييرات في التكنولوجيات والاحتياجات الدفاعية، والقدرات، والفاعلين والأوضاع العالمية، تُعدُ جميعها أموراً هامة. لغرض المواءمة التحليلي، فإننا نعتبر ثلاثة مواقف متسعة: الإجبار، والردع، والإجهاض أو الوقاية.

إجبار / اضطرار *Compellence*

إن الدول التي تمتلك تفوقاً عسكرياً غالباً ما تفكر في الأسلحة كأدوات في عملية المساومة الدبلوماسية. ذلك أن القدرات العسكرية ليس هناك اضطرار لاستخدامها حتى تكون مفيدة؛ فالدولة تستطيع أن تمارس النفوذ أو التأثير على أعدائها، وببساطة، بإظهار وجود أسلحتها القوية، وإرسال الإشارات باستعدادها لاستخدام هذه الأسلحة. ومن خلال استعراض القوة، أو التهديد المُقنع باستخدام القوة، فإن الدول تستطيع استخدام استراتيجية الإجبار أو الإكراه لإقناع الآخرين بطريقة أخرى بعمل ما لا يفعلونه.

وقد تبنت الولايات المتحدة، وهي القوة العالمية النووية الأولى، ولسنوات عديدة القوة النووية الوحيدة التي لا منافس لها، مذهباً استراتيجياً للإجبار عندما استمتعت بتفوق نووي واضح وقاطع على الاتحاد السوفيتي. فقد سعت الولايات المتحدة إلى كسب ميزة تساوميه نسبية، بحمل الانطباع بأنها سوف تقوم فعلياً باستخدام الأسلحة النووية. وقد كان هذا الموقف واضحاً، وعلى وجه الخصوص، خلال إدارة الرئيس أيزنهاور، وخاصة عندما مارس وزير الخارجية جون فوستر دالاس "سياسة حافة الهاوية *Brinkmanship*"، ومتعمداً توجيه التهديد لأعداء الولايات المتحدة بالدمار النووي، ومن ثم، فعند اندلاع الحرب، فإنهم سوف يتنازلون لمطالب الولايات المتحدة. وقد كانت سياسة حافة الهاوية جزءً من المذهب الاستراتيجي للولايات المتحدة، والمعروف "بالانتقام الشامل". فمن أجل احتواء الشيوعية، والتوسع السوفيتي، فقد طالبت هذه النظرية بتوجيه الأسلحة النووية الأمريكية إلى الأهداف الأكثر قيمة، والأغلى لدي السوفييت؛ سكانهم، ومراكزهم الصناعية.

لقد ألقت استراتيجية الانتقام الشامل الضوء على المخاوف في الكرملين، بأن التبادل النووي سوف يحطم الاتحاد السوفيتي، لكنه يسمح بخلود وبقاء الولايات المتحدة. بالإضافة إلى الاستجابة من خلال زيادة قدراتهم النووية، فإن القادة السوفييت قد زادوا من سرعة برنامجهم، وأطلقوا بنجاح أول قمر صناعي إلى الفضاء (سبوتنيك). وقد أظهر هذا قدرة موسكو على توصيل الأسلحة النووية إلى ما وراء القارة الأورو–آسيوية. وهكذا، فإن المناقشة الاستراتيجية بين القوى العظمى قد اتخذت منحى جديداً، عندما واجهت الولايات المتحدة، ولأول مرة، تهديداً نووياً لأراضيها الوطنية.

الردع *Deterrence*

بينما تعتمد استراتيجية الإجبار على تهديد قهري هجومي، موجه إلى إقناع خصم بالتنازل عن شيء ما بدون مقاومة، فإن الردع يستهدف إثناء الخصم بالإقناع عن المبادرة بفعل ما في المستقبل. ففي جوهر نظرية الردع،

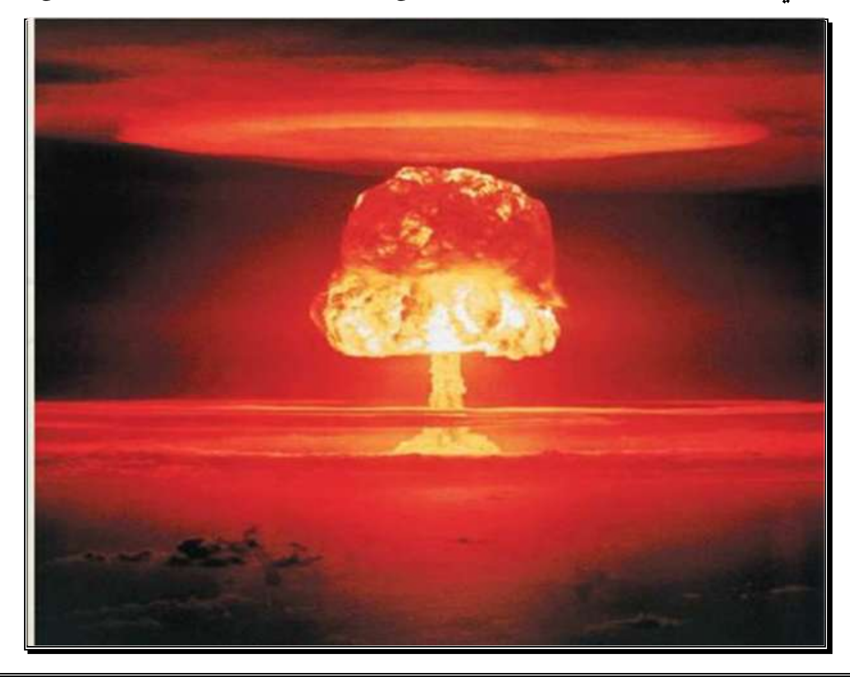
يكمن الافتراض بأن المدافع لديه القدرة على عقاب الخصم بالتكاليف العالية غير المقبولة إذا قام بالهجوم. وتتضمن عناصر الردع:

-**القدرات** *Capabilities*: امتلاك الموارد العسكرية التي تحمل رسالة إلى الخصم بأن تهديدات الانتقام العسكري ممكنة.

-**المصداقية** *Credibility*: الاعتقاد بأن الفاعل مستعد للتصرف على ضوء تهديداته المعلنة.

- **الاتصال** *Communication*: القدرة على إرسال رسالة واضحة إلى المعتدي المحتمل، بأن التهديد سوف يتم تنفيذه.

تعتمد استراتيجية الردع على الحصول على قدرة لا يحيط بها شك *(Unquestionable)*على إلحاق دمار لا يمكن التسامح بشأنه بالخصم. ويعني هذا، أن الدولة التي تسعى إلى ردع عدو، ينبغي أن تبني أسلحتها لتحظى بقدرة الانتقام بضربة ثانية، – أسلحة تدميرية كافية لتأكيد أن الدولة يمكن أن تتعايش (تتحمل) الهجوم الأول لخصمها، وتظل قادرة على امتلاك القدرة على الانتقام بهجوم مضاد ذي تأثير تدميري بالغ. لكي نضمن أن الخصم يعلم أن **قدرة الانتقام بالضربة الثانية**"*Second Strike Capability*" موجودة، فإن الردع يقوم بترشيد البحث غير المقيد عن قدرات انتقامية معقدة. وعلى نحو ما شرح الرئيس كينيدي عام ١٩٦١، "فقط عندما تكون الأسلحة كافية بدون أي شك، عندئذ وفقط، نكون متأكدين وبدون شك أن هذه الأسلحة لن تستخدم أبداً".



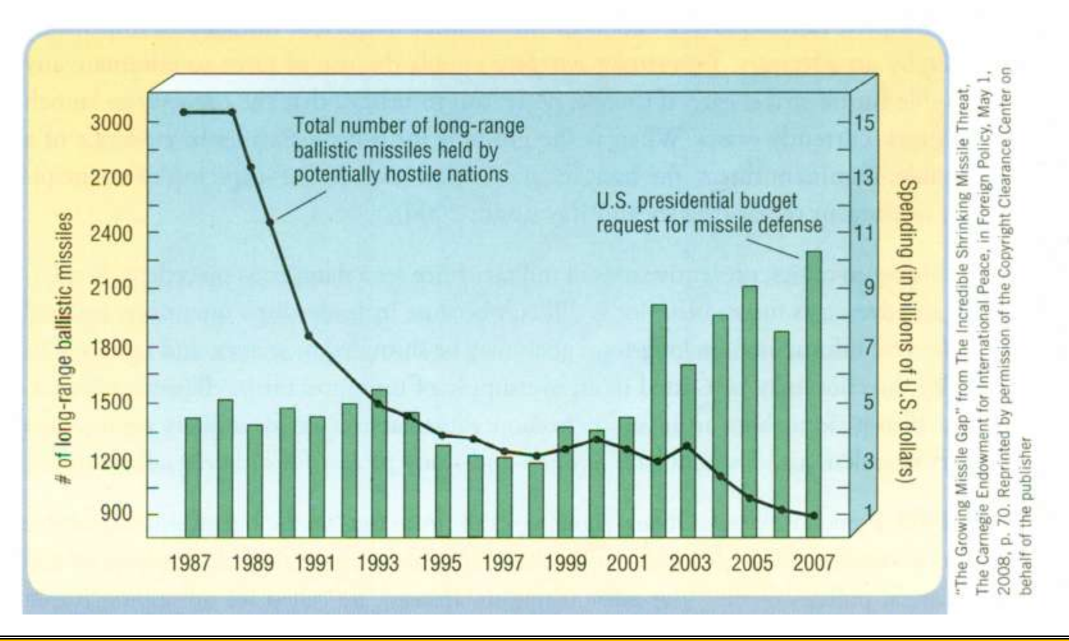
أسلحة من أجل الحرب والسلام ***Weapons for War and Peace*** يظهر هنا اختبار أجرته الولايات المتحدة لقنبلة نووية في عام ١٩٥٤، عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي القوتين الوحيدتين اللتين امتلكتا قدرات نووية. أما اليوم، فقد انتشرت القدرة على شن الحرب بأسلحة الدمار الشامل لكثير من الدول، والانتشار يتمثل في تحويل توازن القوى العالمي. وهنا يصبح السؤال ما العمل بهذه الأسلحة من أجل السلام والحرب، بمثابة اهتمام مركزي للتنظير الواقعي، والذي ينظر إلى امتلاك القوة العسكرية ونتائجها، باعتبارها البعد الأكثر أهمية للسياسات العالمية.

لقد تمت صياغة جملة "**الدمار المتبادل المؤكد***(MAD)Mutual Assured Destruction*" لتصف التوازن الاستراتيجي الذي بزغ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، والتي اقتربت من المواجهة النووية. وبصرف النظر عمن بدأ أولاً، فإن الجانب الآخر يمكنه تدمير المهاجم. وفي ظل هذه الظروف، لم تكن المبادرة بحرب نووية اختياراً عقلانياً، حيث تفوق تكلفة القتال أي فوائد يمكن إدراكها. وعلى نحو ما صاغها القائد السوفيتي، نيكيتا خروتشوف، "إذا وصلت إلى ذروة الإطلاق، فإنك قد وصلت إلى الانتحار". وفي كلمات رئيس الوزراء البريطاني السابق، ونستون تشرشل، فإن الأمان، أو الأمن *Safety*، كان "الابن القوي العنيد للإرهاب، والبقاء هو الأخ التوأم للإبادة *Annihilation*".

اليوم، فإن استراتيجية الردع تنعكس في الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتشييد درع دفاعي ضد الصواريخ الباليستية. ومن خلال استخدام نظام متكامل من الرادارات والأسلحة الأرضية والبحرية والجوية، فإن هذه التكنولوجيا الدفاعية ترصد، وتلتقطُ، وتحطم الأسلحة التي يتم إطلاقها في ظل الخوف والغضب أو عن طريق الخطأ. وفي كلمات الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، فإن هدف الصواريخ الباليستية الدفاعية يتمثل في جعل الأسلحة النووية "عاجزة وعديمة الفائدة *"Impotent and Obsolete"*، وفي تحويل الاستراتيجية النووية بعيداً عن الدمار المتبادل المؤكد. يتضمن سعي الولايات المتحدة للحصول على الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية في ظل إدارة الرئيس أوباما، خطة من أجل "قرابة (٤٤٠) صاروخ اعتراضي" في قواعدها على متن (٤٣) سفينة، وفي موقعين أرضيين في أوروبا مع نهاية هذا العقد. ومن المخطط أن يتم تفعيل هذه الخطة في أربع مراحل، بأعداد متزايدة من الصواريخ الاعتراضية الأكثر قدرة من طراز *SM-3*، وطراز "اعتراض٢ *BlockII*" في المرحلتين الأخيرتين بداية من ٢٠١٨ (*Butt, 2011*).

يتساءل المنتقدون حول تخصيص الموارد لنظام دفاع الصواريخ الباليستية (**انظر شكل ٨-٥**). وعلى نحو ما لاحظ المدير السابق لاختبار العمليات والتقييم بوزارة الدفاع، فيليب كويل، في عام ٢٠٠٦، فإنه، أي هذا النظام، قد أظهر أنه "لم يظهر قدرة على الدفاع عن الولايات المتحدة ضد هجوم العدو تحت الظروف الواقعية". بينما يخشى آخرون من أن هذا النظام *(BMD)* يقوض استراتيجية الردع أكثر من كونه يُحييها، وقد يقود إلى صواريخ نووية أكثر على نطاق العالم بدلاً من تخفيضها. كذلك، فإن روسيا "مهتمة بأن هذه الصواريخ الاعتراضية الضعيفة من طراز اعتراض ٢ من نظم الصواريخ الدفاعية قد تكون قادرة على تحييد بعض القوات النووية الروسية، ومن ثم، سوف تُخلُ بالتوازن الدقيق للأسلحة، والذي تم الاتفاق عليه في معاهدة ستارت الجديدة *NEW START* (*Butt, 2011*. وهي معاهدة لضبط التسلح تم التصديق عليها في عام ٢٠١٠، والتي كان من شأنها أن تُوسع نطاق دعم

ترسانات الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة. ففي مايو ٢٠١١، حذر الرئيس الروسي ميدفيديف من أن "روسيا سوف تحتاج إلى الإسراع بتطوير قدراتها الهجومية النووية، إذا لم تُقنع الولايات المتحدة روسيا بأن نظامها الدفاعي الصاروخي ليس موجهاً ضد روسيا" *(Eshchenko and Tkachenko, 2011)*



فجوة الصواريخ المتزايدة حتى عام ٢٠١٢: بحلول عام ٢٠١٢، تكون الولايات المتحدة قد أنفقت ما يزيد على (١٨٠) مائة وثمانين مليوناً من الدولارات على الدفاع الصاروخي. ومع ذلك، فإن الحكمة من إنفاق مثل هذا المبلغ الضخم تُعدُ موضع تساؤل، نظراً لأن التهديد المباشر للصواريخ الباليستية يُعدُ محدوداً، وأقل كثيراً مما كان عليه قبل عشرين عاماً. كما تناقص عدد الصواريخ طويلة المدى التي وضعتها كل من الصين وروسيا بنسبة ٧١٪ منذ ١٩٨٧. وقد تناقص عدد الصواريخ الباليستية متوسطة المدى الموجهة ضد حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا وآسيا بنسبة ٨٠٪. معظم هذه الدول الثمانية والعشرين التي لا تمتلك أي صواريخ باليستية على الإطلاق، لديها فقط صواريخ سكود قصيرة المدى –والتي تصل إلى أقل من (٣٠٠) ثلاثمائة ميل، كما أنها تصبح أكبر عمراً، وأقل كفاءة كل يوم *(Cirincione, 2008, p. 68).*

الاستباق ***Preemption***

يستمر التخطيط الاستراتيجي في اكتشاف طرق جديدة للتعامل مع الخطر الدائم للتهديدات العسكرية الصاعدة. وقد قادت الولايات المتحدة الطريق في ترسيخ استراتيجيات جديدة للتعامل مع تهديدات ما بعد ١١ سبتمبر للإرهاب الدولي، وللأعداء المتقاتلين. وقد ظهر من رحم هذا التهديد الاستراتيجية العسكرية المعروفة بالحرب الاستباقية "*Preemptive Warfare*"، والتي تدعو إلى مهاجمة العدو المحتمل قبل أن يبادر هو بالهجوم والعدوان المسلح.

وتسمح التكنولوجيات الحديثة لشبكات الإرهاب المُبهمة *Shadowy*بتوجيه هجمات كارثية ضد الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت، فإن هذه الشبكات لا يمكن إثناؤها بالإقناع بالتهديد بالعقاب، لأنها لا تمتلك إقليماً ثابتاً، أو جمهوراً لتحميه.

على نحو ما تم تقريره في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة عام ٢٠٠٢، فإن المفاهيم التقليدية للردع لن تفيد ضد عدو إرهابي تتمثل تكتيكاته المعلنة في شهوة التدمير واستهداف الأبرياء، ويسعى من يسميهم بجنوده إلى الشهادة والموت، وتتمثل أكثر مصادر حمايته قوة وفعالية في كونه بلا دولة". ومن ثم، تدعو الاستراتيجية الاستباقية إلى الهجوم على عدو محتمل قبل أن يتورط هو في العدوان المسلح، سواءً تم ذلك بتأييد الحلفاء والمنظمات الدولية، أو بدون هذا التأييد. "ينبغي أن نأخذ المعركة إلى العدو"، هكذا قال الرئيس جورج دبليو بوش "وأن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر".

على الرغم من أن الدول، وفي ظل القانون الدولي، يكون لديها الحق القانوني في الدفاع عن أنفسها ضد العدوان، والهجمات وشيكة الحدوث، فإن النقاد يتهمون بأن تحت لغة الاستباق العسكري تكمن سياسة أكثر ثورية (راديكالية) للحرب الوقائية "*Preventive War*" (انظر الفصل التاسع). يتضمن الهجوم العسكري الوقائي استخدام القوة للقمع، أو للتخفيف من هجوم وشيك من قِبل العدو. تتضمن الحرب الوقائية استخدام القوة لإزالة أي هجوم ممكن في المستقبل، وحتى إذا لم يكن هناك سبب للاعتقاد بأن القدرة على شن هجوم قائمة بالفعل. وبينما تكمن خلفيات الاستباق في دليل صادق "معتمد عليه"، وهو التهديد الوشيك، فإن الأساس للمنع يستند على الشكوك الأولية، والتهديد المحتمل (*Kegley and Raymond, 2004*).

طِبقاً للنقاد، فإن استخدامات القوة العسكرية في الحرب تمثل سابقة خطيرة، حيث يكون من الصعب التنبؤ بالسلوك المستقبلي للعدو، وحيث يكون من الصعب اكتشاف نوايا قادته، كما أن المعلومات حول الأهداف طويلة الأجل قد تكون تم التخلص منها في سرية، كما قد لا يمكن التقاط الإشارات الدالة على توجه سياساته، وسط زخم تدفق المعلومات الاستخباراتية غير المهمة. ومن ثم، فعندما تصبح الشكوك حول عدو سبباً وجيهاً "له تبريراته" لعمل عسكري، حينئذ، فإن كل قائد متوحش *Truculent* لابد أن يكون له حجة قوية وجاهزة للأمر بالهجوم.

في عام ٢٠٠٩، أعطى الرئيس باراك أوباما إشارة التحول من "الظواهر غير الاعتذارية والعنودة للإرادة" (*Kruthammer, 2001*)، والتي ميزت السياسات الاستباقية والمنفردة للإدارة السابقة، منادياً بدلاً منها، بمنهج الإبقاء على القوة العسكرية الأمريكية، ولكنه سعي أيضاً إلى توسيع الاشتباك "*engagement*" مع المجتمع العالمي. وقد

قام بتسمية الانتشار النووي، والإرهاب النووي "خطراً يرتفع فوق كل المخاطر الملحة الأخرى". فـقد سعي إلى تحديد الدبلوماسية الأمريكية مع الاستعداد للدخول في حوار من أجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة *(Allison, 2010, Ferguson, 2010)*.

يثير التهديد الدائم بالعدوان المسلح مشكلات ثابتة طول الوقت حول الظروف التي في ظلها، والأهداف التي من أجلها، يتم تبرير استخدام القوة المسلحة. ما الذي يتطلبه الحذر المتعقل، أو الحكيم عندما تسعى دول غير رحيمة "*Ruthless*"، وأعداء لا اسم ولا وجه لهم، للقيام، وبدون تمييز، بهجمات انتحارية ضد أهداف غير عسكرية، أفراد لا ذنب لهم؟ كيف يمكن استخدام القوة للتأثير على نجاح دبلوماسية الإكراه أو القسر؟

دبلوماسية القهر (القسر) من خلال التدخل العسكري

COERCIVE DIPLOMACY THROUGH MILITARY INTERVENTION

في المساومة الدولية، تمثل دبلوماسية القسر أو التهديد باستخدام، أو الاستخدام المحدود، للقوة لإقناع الخصم بوقف إتباعه لأنشطة يقوم بتنفيذها من قبل. وتأسيساً على جوانب من استراتيجية القسر أو الإجبار، يتم التهديد باستخدام القوة لإجبار العدو على التوصل إلى نوع من التوفيق، أو حتى إلى ما هو أفضل، بأن يعكس (يتبع سياسة معاكسة) لسياساته. هنا، يتمثل الهدف في تحويل هدف حسابات الدولة للتكلفة والعائد، ومن ثم يقتنع العدو بأن الاستسلام للمطالب يكون أفضل من تحديها. وقد تتحقق هذه النتيجة من خلال إعلان إنذار يعدُ بتصعيد فوري وهام في الصراع، أو من خلال إصدار تحذير، مع زيادة الضغط تدريجياً على الهدف *(Craig and George, 1990)*.

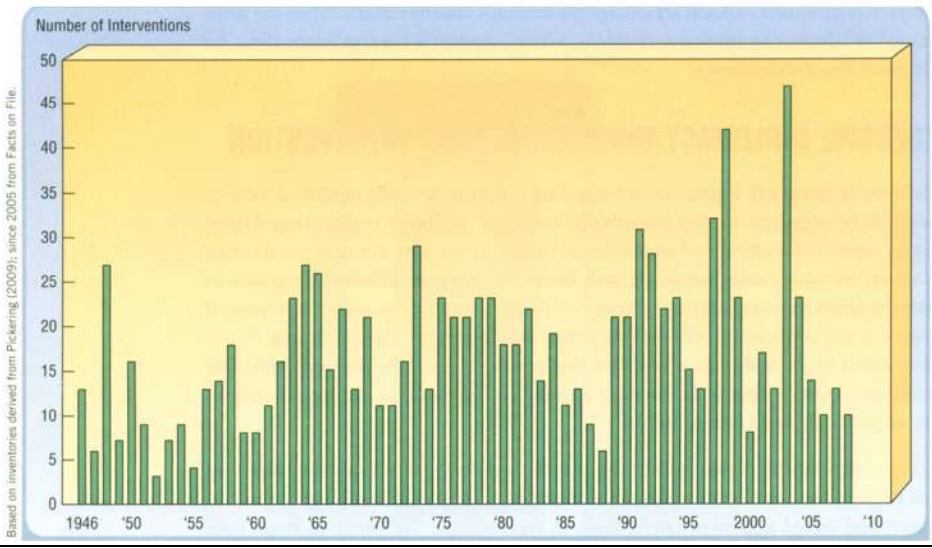
يتم تصميم اعتماد دبلوماسية القسر على التهديد باستخدام القوة لتجنب إراقة الدماء، وما يرتبط بالحملات العسكرية التقليدية من نفقات. يمكن أن تتم إدارة التناغم في امتزاج التهديدات بالعدوان المسلح بطرق متعددة. تتنوع الوسائل بداية من دبلوماسية مدفعية البحرية *"Gun Boat Diplomacy"* إلى تهديد العدو بنشر الأساطيل، والجيوش قرب حدوده، إلى دبلوماسية "التوماهوك" من خلال الهجوم على العدو بصواريخ كروز الموجهة وشديدة التحديد. هذه هي بعض أدوات دبلوماسية القسر، في ترسانة الخيارات العسكرية، التي رآها صانعو السياسة الواقعيون للحصول على القوة.

يمكن ممارسة عملية التدخل من خلال طرق متعددة. تستطيع الدول أن تتدخل مادياً من خلال الدخول المباشر لجيوشها إلى دولة أخرى، وبشكل مباشر من خلال إذاعة برامج دعائية إلى السكان المستهدفين، أو من خلال العمليات السرية. كما تستطيع الدول أيضاً أن تتدخل بشكل منفرد أو جماعي مع دول أخرى. يُعدُ التدخل

العسكري الصريح أكثر الطرق المعروفة للتدخل داخل حدود دولة أخرى، ومن ثم، يُعدُ ولهذا السبب أيضاً، الأكثر تكلفة، وإثارة للجدل والتناقض.

معاً وككل، فقد كان هناك ما يقرب من ألف عمل منفرد بالتدخل العسكري تمت المبادرة بها، وتنفيذها فيما بين عامي ١٩٤٥-٢٠٠١، وترتب عليها خسائر بشرية قُدرت بما يقرب من ٤,٢ مليون حالة *(Tillema, 2006)*. وقد تتابع حدوث العمليات التدخلية، وعلى فترات، منذ الحرب العالمية الثانية (انظر شكل ٨-٦). وتقترح هذه الموجة من معدل التدخل، أن التدخل العسكري يتزايد ويهبط كاستجابة إلى كل من الظروف العالمية المتغيرة، وأيضاً التحولات في إدراك المزايا والعيوب المترتبة على التدخل باعتباره وسيلة فعالة لدبلوماسية القهر أو القسر.

يكمن وراء كل تصرف بالتدخل العسكري تبرير ومنطق مختلفان. كما أنه قد أنتج، وأدى إلى نتائج مختلفة. فالحالات القديمة للتدخل تثير أسئلة صعبة حول استخدام التدخل العسكري للدبلوماسية القسرية. هل يُظهر سجل التدخل أن تصرفات وأعمال التدخل قد حققت أهداف الدول المتدخلة، مثل النجاح في معاقبة الدول، ومن ثم لم تعد تنتهك حقوق الإنسان لمواطنيها؟ وهل استطاعت، وفي أفضل الأحوال، أن تسترد النظام إلى المجتمع الذي مزقته الحرب؟ أو أنها، وككل، أو وفي مجملها، قد جعلت الأمور أسوأ؟



شكل ٨-٦: الحدوث المتغير للتدخل العسكري الأحادي لأغراض الدبلوماسية القسرية. منذ ١٩٤٥. على نحو ما يوضح الدليل، فإن الدول، وبشكل متكرر، قد قامت بإرسال قواتها إلى أقاليم ذات سيادة لدول أخرى، من أجل التأثير على الهدف، وعلى الرغم من أن التدخل العسكري يُعدُ تقليدياً مُحَرماً من قِبل القانون الدولي. فإن معدل تتالي هذه الدبلوماسية القسرية يتراوح من عام إلى آخر، مما يعني أن هذه الدورات تعتمد على الاختيارات الشخصية للقادة الذين يُرخصون أو يمنحون السلطة لدولهم *"authorizing"* باستخدام القوات المسلحة الوطنية في الاشتباك خارج حدودها.

الآن، **وبسبب موجة الدول الفاشلة،** فإن هذه الأسئلة قد أصبحت موضع نقاش وجدل ساخنين. ذلك أن القوى العظمى، لم تصل بعد إلى إجماع حول الحاجة إلى التدخل في الدول ذات السيادة عندما يصبح المدنيون الأبرياء ضحايا حكامهم الطغاة. لماذا؟ بشكل أساسي لأن مثل هذه التدخلات سوف تتقاطع مع مبادئ سيادة الدولة، وقاعدة عدم التدخل في القانون الدولي. إن نداء الأمم المتحدة من أجل "التزام جديد بالتدخل" قد نشطً قطرات المجادلة حول التدخل العسكري، ولو باسم الأخلاق، والعدالة، وحقوق الإنسان.

يختلف صانعو السياسة اليوم حول الاستخدام الملائم للقهر العسكري. يقترح الباحثون في الدبلوماسية القهرية أن نجاحها يعتمد على السياق المحدد لكل موقف. **ومن المعتقد أن الأحوال أو الظروف التالية تلائم الاستخدام الفعال للدبلوماسية القسرية***(Art, 2005, George, 1992)*

- **وضوح أهداف المستخدم**: تتطلب القوة القسرية أو القهرية أن تكون مفهومة تماماً من قبل الدولة المستهدفة؛
- **عدم تماثل دوافع تفضيل المستخدم**: ينبغي أن تكون القوة القاهرة ذات دافعية أعلى عن الهدف موضع المخاطرة. ذلك أن القهر العسكري يميل إلى أن يكون فعالاً عندما يحدث سابقاً على قيام الهدف بعمل تعهد ثابت على الموضوع محل الخلاف، وعندما تكون هناك الانقسامات داخل حكومة الدولة المستهدفة، يكون الأمر أكثر صعوبة كثيراً للقوة القاهرة (القائمة بالقهر) في تحويل اتجاه شيء ما إلى العكس – التغيير إلى العكس لشيء قد تحقق بالفعل من قبل الدولة المستهدفة.
- **خوف الخصم من التصعيد والاعتقاد في الحاجة الملحة إلى الالتزام**: يجب أن تخلق الدولة القاهرة في عقل الخصم شعوراً بالحاجة المُلحة للالتزام بمطالبها. وهنا يُوجد عاملان مهمان في التأثير على مدركات الخصم: (١) سمعة الدولة القاهرة فيما يتعلق بالنجاح في استخدام القوة المسلحة في الماضي؛ و (٢) قدرتها على زيادة الضغوط إلى مستوى لا تستطيع الدولة المستهدفة التسامح فيه، وعادة ما يفشل القهر عندما يكون للهدف القدرة على امتصاص العقوبات الموقعة عليه من قبل الدولة القاهرة.
- **تأييد داخلي ودولي كافيين للمستخدم**: بالإضافة إلى امتلاك التأييد السياسي في الداخل، فإن الدولة القاهرة ستكون في وضع أفضل عندما تستطيع أيضاً الاعتماد على التأييد من قبل الدول الأساسية والمنظمات الدولية.

- **الوضوح في الشروط المحددة للتسوية**: يجب أن تكون الدولة القائمة بالقهر قادرة على صياغة الشروط المحددة لإنهاء الأزمة، ولكي تعطي الضمانات بأنها لن تصوغ مطالب جديدة لتنازلات أكبر بمجرد أن يتحقق الهدف.

وعلى الرغم من أن هذه الشروط تحسن فرص نجاح دبلوماسية القسر، إلا أنها لا تضمن النجاح. ذلك أن التاريخ يعلمنا أن القادة الذين يعتمدون على التدخل العسكري للدبلوماسية القسرية غالباً ما يبدؤون عملية ليجدوا أنفسهم فيما بعد لا يستطيعون السيطرة، وكثيراً ما تجد الدولة التي دخلت هذه المغامرة العسكرية نفسها وقد أصبحت نادمة على ذلك. ففي أعقاب التدخلات الناجحة، غالباً ما تختفي الثقة في هذه الوسيلة العسكرية للدبلوماسية القسرية، ليبدأ البحث، وبوسيلة مكثفة، عن وسائل أخرى لممارسة القوة في السياسة العالمية.

يستمر معظم الواقعيين وغيرهم كثيرون في وضع إيمان دائم بالمبدأ الواقعي بأن الاعتماد على قوة الأسلحة يُعدُ أكثر أمناً من الاعتماد على قوة الحجج لكي يتم وبنجاح حل المنازعات. ومع ذلك، فإن الأمن قد يعتمد كثيراً على ضبط القوة والبحث عنها. وهنا، فإن الموضوع يتمثل فيما إذا كان التأكيد التقليدي الواقعي على الأسلحة، وعلى الاستراتيجيات العسكرية التي تتطلب إما التهديد أو الاستخدام الفعلي للأسلحة لأن الدبلوماسية القسرية تُعدُ الأفضل، والطريق الأكثر أمناً، للأمنيين القومي والدولي. ولكي نكون متأكدين، فإن الاعتماد الواقعي التقليدي على القدرات العسكرية في زيادة الأمن القومي يستمر في الحفاظ على منطقه في العواصم العالمية. على أي حال، يوصي واقعيون آخرون بطريق بديل – بديل يرى أن المصالح الوطنية يتم خدمتها أكثر، ليس من خلال امتلاك واستخدام الأسلحة، لكن بامتلاك أو بالسعي للحصول على حلفاء من أجل الحفاظ على توازن للقوى بين المتنافسين، والذي سوف يمنع أي فاعل عبر قومي من إغراء استخدام القوة ضد الآخرين. هذا، وكما يعتقد هؤلاء الواقعيون، يوفر الطريق الأكثر أمناً إلى الأمن. فهل هم على صواب؟

> "الحرب ليست مشكلة قوة غاشمة، لكنها مشكلة اكتساب وخسارة أصدقاء"
>
> الكونت دييجو سارمينتو جوندمار، السفير الإسباني في لندن في عام ١٦١٨"

تفسيرات واقعية للأحلاف في السياسة العالمية

REALIST INTERPRETATIONS OF ALLIANCES IN WORLD POLITICS

تتطلب الأحلاف في السياسة العالمية اتفاقيات بين أطراف من أجل أن يحققوا التعاون فيما بينهم. من أجل هذا السبب، قد يبدو أن النظرية الليبرالية بتأكيدها على إمكانية التضحية بالذات من أجل المكسب المشترك، قد توفر أساساً لفهم السبب (لماذا؟ *Why*) ، والكيفية (كيف؟ *How*) التي تلتحق بها الدول معاً في تحالفات. طبقاً

للنظرية الليبرالية، تشكل الدول الأحلاف حتى إذا كانت مصالحها العاجلة لن تتحقق، وذلك من أجل تعظيم مصلحتها الجماعية المشتركة طويلة الأجل.

وعلى أي حال، فإن الواقعية توفر العدسات المسيطرة *"dominant lens"*، والتي يتم من خلالها تفسير معظم ديناميات تشكيل وتحلل التحالف، وتأثير تلك الديناميات على الأمن العالمي. فالواقعية، وعلى نحو ما تعلمت، تصور السياسة العالمية وتصفها، باعتبارها نضالاً من أجل القوة في ظل ظروف الفوضوية من قِبل الخصوم المتنافسين، الذين يسعون فقط لتحقيق مصالحهم الذاتية (وليس من أجل المبادئ الأخلاقية، والمثاليات العالمية، مثل تحسين الأمن، والرفاهية للجميع عبر الكرة الأرضية). يصور الواقعيون الأحلاف على أنها اتفاقيات انتهازية مؤقتة للتعاون، والذي من المتوقع أن يأتي إلى الوجود عندما يواجه طرفان أو أكثر "تهديداً أمنياً مشتركاً". "فالتحالف (أو المحالفة *Alignment*) هو التزام رسمي (أو غير رسمي) من أجل التعاون الأمني بين دولتين أو أكثر، بقصد زيادة قوة كل عضو، وأمنه، أو نفوذه وتأثيره" *(Walt, 2009, p. 86,See Also, Fordham, 2010)*.

تتيح الواقعية التفسير الأكثر إقناعاً للحسابات الباردة للدوافع الكامنة وراء القرارات حول الأحلاف، والتي يراها الواقعيون مدفوعة بداية، وفي معظم الوقت، باعتبارها وسيلة لحماية الحلفاء من التهديدات التي يفرضها الأعداء المشتركون النَهَّابون "المفترسون"، كما يرون التحالفات كآلية يمكن من خلالها تحقيق توازن القوى والحفاظ عليها. تقدم النظرية الواقعية تقييماً للخيار العقلاني لقرارات التحالف، مستندة إلى الملاحظة التي نادراً ما تُشيدها الشراكات العسكرية كتعبير عن الصداقة أو الاتفاقيات حول الأفكار والمثاليات *(Owen, 2005)*. وهي تقول بأن التحالفات العسكرية إنما تتدعم عندما تدرك الأطراف أن مزايا التحالف تفوق المساوئ. عندما تواجه تهديداً مشتركاً، فإن الأحلاف تزود أعضائها بوسائل تخفيض احتمالية تعرضهم للهجوم (ردع)، والحصول على قوة أكبر في حالة الهجوم *(defense)*، وتستثني حلفاءها من التحالف مع العدو *(Snyder, 1991)*.

ومع تلك المزايا، فغالباً ما يرى الواقعيون جانباً سلبياً، ومن ثم يقومون بالتشاور ضد تشكيل الأحلاف، وعلى نحو ما فعل لورد بالمرستون عام ١٨٤٨، عندما نصح بأن الدول "يجب ألا تتخذ حلفاء أبديين، ولا أعداء دائمين". ففي ظل الفوضوية، يجب أن تعتمد الدولة على المساعدة الذاتية – مساعدة نفسها–من أجل تحقيق أمنها الذاتي، كما أنها لا تستطيع حقيقة أن تعتمد على حلفاء ليأتوا للدفاع عنها إذا تم مهاجمتها. أكثر من ذلك، فإن التحالفات تربط الدولة بالتزام قد يُصبحُ فيما بعد "عيباً أو مثلباً".

باعتباره مُنظراً واقعياً، فقد نصح ثيوسيدس بأن "المرء عليه أن يتصرف كصديق أو عدو طبقاً للظروف"، وأن هذه الاختيارات يتم اتخاذها على ضوء خصائص جيواستراتيجية معقدة لحقل اللعب، والذي قد يُصبحُ فيه

عدوُ اليوم حليف الغد، وحيث تظل المخاوف من الوقوع في المصيدة، وتخلي الآخرين أو الخيانة، دائما قائمة. هذا ما يُفسرُ لماذا عادةً ما يتجنب رجال الدولة الحكماء وذوى الخبرة الالتزامات، والتي من المحتمل أن تشكل قيوداً على سلوك الحكومة في أوقات غير معلومة، أو محددة في المستقبل، وفي مواجهة المواقف غير المتوقعة *(Kennan, 1984 a, p. 238)*. ونظراً لأنه من المؤكد أن تتغير الأحوال قريباً أو بعيداً، ومن ثم، من المؤكد أن تتغير فائدة التحالف بمجرد تراجع الخطر المشترك الذي جمع الحلفاء معاً، فإن التقاليد الواقعية تنصح الدول بألا تأخذ موقفاً ثابتاً على تحولات مؤقتة للمصلحة الوطنية، وبدلاً من ذلك، عليها تعميق الأحلاف فقط لتتعامل مع التهديدات الفورية والملحة.



شراكات من أجل الأمن: في كلمة لخريجي ضباط الصف في ويست بوينت، ألقى الرئيس أوباما الضوء على التحالفات كعنصر حيوي في استراتيجية الأمن القومي لإدارته. إن أعباء هذا القرن لا يمكن أن تقع على أكتاف أمريكا فقط، هكذا قال أوباما. "سوف نظل ثابتين في تقوية هذه الأحلاف القديمة التي خدمتنا جيداً. وبينما يمتد النفوذ إلى دول وعواصم أكثر، فإننا يجب أن نبني أيضاً شراكات جديدة، وأن نشكل معايير ومؤسسات دولية أقوى. ويبدو في الصورة هنا أوباما وهو يقدم شهادة الدبلوم خلال حفل التخرج والتكليف.

عند الحكم على ما إذا كان تحالف جديد اختياراً عقلانياً تفوق الفوائد فيه التكاليف، فعادة ما يُقر رؤساء الدول بأن الحلفاء يمكن، وبسهولة، أن يتسببوا في ضرر أكثر من النفع (انظر المجادلة: هل تفوق مزايا الأحلاف مثالبها؟). وهنا، ينصح كثير من الواقعيين ضد تشكيل الأحلاف بغرض الدفاع، مؤسسين مخاوفهم على أساس من **خمسة مثالب جوهرية:**

- تُمكِّنُ الأحلافُ العدوانية من ضم القدرات العسكرية من أجل الحرب؛
- تُهددُ الأحلافُ الأعداء، وتستفزُ عملية تشكيل التحالفات المضادة، والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض الأمن لكلا الائتلافين؛
- قد يجذب تشكي الحلف أطرافاً محايدة أخرى إلى الائتلافات المضادة؛
- بمجرد أن تلتحق الدول بالقوات المشتركة، ينبغي عليها ضبط سلوك حلفاءها، وإثناء كل عضو من العدوان الغاشم (غير المسئول) ضد أعداءه، والتي قد تؤدي إلى تقويض أمن أعضاء التحالف الآخرين؛
- أن هناك، ودائماً، إمكانية لأن يصبح حليف اليوم عدو الغد.

على الرغم من فائدتها غير المؤكدة، فإن كثيراً من الدول، وعلى مدار التاريخ، قد اختارت أن تتحالف بسبب المخاطر بالطريقة الأخرى (بدون الأحلاف)، فضلاً عن أن الفوائد المدركة بالنسبة للأمن في أوقات التهديد قد قدمت تبريراً لهذا القرار.



The Granger Collection

جـــــدال: هل تفوق مزايا الأحلاف مساوئها؟

DO THE ADVAVTAGES OF ALLIANCES OUTWEIGH THE DISADVANTAGES?

عندما تتخذ الدول قراراتها بصياغة الأحلاف، يجب عليها أن تتذكر المخاطر المتعددة المترتبة على إشراك مصيرها مع الدول الأخرى. على الرغم من أن الواقعيين عادة ما يرون الأحلاف باعتبار فائدتها (الكامنة أو المحتملة)، إلا أنهم يحذرون من أن صناعة معاهدة دفاع مع حليف أمر سوف يرتب ثمناً ثقيلاً *(Weitsman, 2004)*. ذلك أن خلق الأحلاف أو التحالفات سوف:

- يحُرمُ (يُغلقُ) البدائل؛
- يُخَفضُ من قدرة الدولة على التكيف مع الظروف المتغيرة؛
- يُضعفُ من قدرة الدولة على التأثير في الآخرين بتخفيض عدد الشركاء الإضافيين الذين يمكنها أن تتحالف معهم؛
- يُزيلُ المزايا في المساومة، والتي يُمكنُ أن تُستمد من الدعم المقصود للغموض المحيط بنوايا المرء؛
- تستثير مخاوف الأعداء؛
- يُورط الدول في منازعات مع أعداء حلفاءها؛
- يتدخلُ في مفاوضات المنازعات التي تتضمن عدو الحليف، بمنع موضوعات معينة من أن تُوضع على الأجندة؛
- يحتفظ بالمناقشات القائمة؛
- يستثير الحسد والاستياء من جانب الأصدقاء الذين يعتبرون خارج التحالف، وهم لذلك غير مؤهلين لتلقي مزاياها.

تشرح هذه المخاوف الكامنة لماذا تُعَدُ قرارات التحالف مثيرة للتناقض والجدل، وحتى عندما يقترح المؤيدون، وبحماس أن دولة أخرى يمكن البحث عنها كحليف للدفاع المتبادل. إن وقفة القادة بصدد مزايا أو مساوئ الأحلاف تعتمد على الفلسفة الشخصية وظروف الدولة.

لنأخذ في الاعتبار منظور جورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة، وهو ينصح قادة آخرين في الحكومة الأمريكية، بأنه يجب أن تكون السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي التي" تدير تحالفات دائمة وواضحة". فقد شعر أنه حيثما يكون هناك دولة "تثق وبأمان في تحالفات مؤقتة لظروف طارئة غير عادية"، فسوف يكون من " الوهم.. أن تتوقع أو تحسب مزايا حقيقية من دولة إلى أخرى". ومع ذلك، فإن كل دولة تكون تقريباً غير آمنة بطريقة أو بأخرى، وأن هناك إغراءً لها لتجنيد حلفاء لتدعم قدراتها الدفاعية.

ماذا تعتقد؟

WHAT DO YOU THINK?

١-ما هي مزايا وجود شركاء في تحالف، وكيف يمكن لدولة أن تدعم مثل هذه الشراكات؟

٢-تصور أنك صانع سياسة لحكومتك اليوم، ما هي الدول التي سوف تسعى للتحالف معها؟ وما هي الدول التي سوف تتجنب التحالف معها؟ ولماذا؟.

٣-كيف يمكن لصعود المنظمات الدولية *(IOs)* كفاعلين عالميين أن يُشكل طبيعة الأحلاف في المستقبل؟ هل تعتقد أن المنظمات الدولية سوف تبدأ في اعتبار الأحلاف غير مهمة؟

لكي نصل إلى أفضل طريقة لتصوير كيفية تأثير الأحلاف على الأمن العالمي، فمن المفيد أن نتحرك من مستوى تحليل يبدأ بالدولة، حيث ترى قرارات الأحلاف "التحالف" من منظور أمن الدولة منفردة، ليلي ذلك المستوى العالمي للتحليل (تذكر الفصل الأول) من خلال النظر إلى تأثير الأحلاف على تتالي "معدل تكرار" الحرب بين الدول. تركز هذه النظرة الاهتمام على الإسهام الممكن لتكوين التحالف في الاحتفاظ بتوازن القوى.

الواقعية وتوازن القوى
REALISM AND THE BALANCE OF POWER

مفهوم توازن القوى ذو تاريخ طويل ومثير للجدل. ذلك أن مؤيديه ينظرون إليه باعتباره عملية توازنيه تحافظ على السلام من خلال التوازن المضاد لأي دولة تسعى إلى التفوق العسكري، وتوزيع القوة العالمية بالتساوي من خلال الإصطفافات، أو الانحيازات"*Alignments*"، أو التحولات من قبل الدول غير المنحازة إلى واحدة أو أخرى من الائتلافات المضادة. وعلى الجانب الآخر، ينكر منتقدوه فعالية توازن القوى، مُحاجين بأنه يغذي الغيرة، والتآمر والعدوانية.

تكمن في القلب من "توازن القوى" فكرة أن الأمن القومي يتدعم عندما تتوزع القدرات العسكرية، فلا تصبح دولة واحدة قوية بما فيه الكفاية لتسيطر على الدول الأخرى. وإذا استطاعت دولة واحدة أن تكسب قوة غير عادية، فإن نظرية توازن القوى تتنبأ بأنها سوف تسعى للاستفادة من قوتها هذه، وتقوم بمهاجمة جيرانها الأضعف، وبذلك تعطي حافزاً اضطرارياً لهذه الدول المحددة للانحياز (للاصطفاف)، والاتحاد فيما بينها في ائتلاف دفاعي. طبقاً للنظرية، فإن القوة العسكرية المشتركة للدول المُـهددة سوف تردع، بل وإذا استدعت الحاجة، أن تهزم الدولة التي تتبنى أهدافاً توسعية. هكذا، وبالنسبة إلى الواقعيين، فإن تنافسية "دعه يعمل" بين الدول التي تكافح لتعظيم قوتها الوطنية سوف تثمر توازناً دولياً، مؤكداً على بقاء الجميع من خلال ضبط طموحات الهيمنة.

أيضًا، فقد تأسست نظرية توازن القوى على المنطق الواقعي القائل بأن الضعف يُغري بالهجوم، وأن القوة المضادة يجب أن يتم استخدامها لردع المعتدين المحتملين. يفترض الواقعيون أن الدافع إلى القوة الممتدة يُرشدُ ويوجه كل تصرفات الدولة. يترتب على ذلك أن كل الدول تُعتبرُ أعداء محتملين، وأن كلاً منها ينبغي أن تُـقوي من قدراتها العسكرية لكي تحمي نفسها. وعلى نفس المنوال، فإن هذا المنطلق يُضفي عقلانية على السعي إلى تحقيق التفوق العسكري، لأن الآخرين سوف يسعون لذلك أيضاً. تنبع أسباب ذلك من الاعتقاد الواقعي بأن النظام، وهو يدور حول الشك، والمنافسة، والفوضوية، سوف يُنتجُ الحذر، وأن عدم اليقين يخلق قيوداً على المبادرة

بالحرب. وعلى نحو ما لاحظ الرئيس جورج واشنطن ذات مرة، "أنه شعار أو مبدأ تأسس على الخبرة العالمية للبشرية، بألا نثق في دولة إلى أبعد مما ترتبط هي بمصالحها".

يُعدُ استخدام الأحلاف لموازنة القوى مقيداً في جوهره بالتحولات في البنية العالمية للنظام الدولي. فالقوة العسكرية يمكن أن تكون موزعة حول واحد أو أكثر من مراكز القوة وبطرق مختلفة – فكرة يُسميها الدارسون "القطبية" (راجع الفصل الرابع). تاريخياً، فقد تنوعت تلك الطرق من القطبية الأحادية، حيث يُوجد تركيز مرتفع للقوة في يديٍّ قوة مهيمنة وحيدة، إلى القطبية المتعددة، حيث يكون توزيع القوة منتشراً، وبدرجة عالية بين فاعلين متعددين. وقد تضمن النوع الأول الإمبراطوريات الإقليمية مثل الإمبراطورية الرومانية، والولايات المتحدة الأمريكية في السنوات التالية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت بلا منافس، ولم يكن من الممكن احتواؤها. أما النوع الثاني (التعددية)، فيتمثل في المساواة التقريبية للقوة بين القوى الأوروبية عند نهاية الحروب النابليونية في عام ١٨١٥.

فيما بين هاتين النهايتين للمقياس تأتي القطبية الثنائية. تقسيم توازن القوى إلى ائتلافين يترأسهما قوى عسكرية متنافسة، تسعي كل منها إلى احتواء توسع الأخرى. ففي عام ١٩٤٩، وعندما تمكن السوفييت من كسر احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية، بدأت عملية إعادة توزيع القوة في البزوغ والظهور. وهنا أصبحت القدرات العسكرية متركزة في أيدي "القوتين العظمتين" المتنافستين، والتي كانت قدراتها على التدمير الشامل كل منهما للأخرى، قد جعلت المقارنات مع قوى عظمى أخرى غير ذات معنى.

لقد قامت كل من القوتين العظمتين بإضفاء أهمية كبرى على توازن القوى، من خلال قيام كل منهما بتجنيد حلفاء جدد. وهنا، فقد جاء إنشاء كل من منظمة معاهدة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، والتي ربطت الولايات المتحدة بدفاع أوروبا الغربية، وحلف وارسو، الذي ربط الاتحاد السوفيتي السابق في تحالف رسمي مع عملائه في أوروبا الشرقية، نتيجة لهذه القطبية. ففي إحدى جوانبها، فقد تشكلت هذه الكتل المتضادة بسبب تنافس القوى العظمى على الحلفاء، ومن جانب آخر، بسبب سعي الدول الأقل قوة إلى إحدى القوتين الأعظم للحماية.

يعترف الواقعيون بأن مُوازنة القوة تتطلب من الفاعلين الوطنيين "القوميين" أن يروا قيمة الأحلاف سريعة التحول. فعلى الرغم من أن التوازن أحياناً ما يتم وصفه بأنه عملية أوتوماتيكية، ذات قدرة على التكيف الذاتي، فإن معظم الواقعيين يرون التوازن كنتيجة لاختيارات مقصودة يتم اتخاذها من قبل القادة، للحفاظ على التوازن بين الدول المتصارعة، الأمر الذي يتطلب بدوره التزاماً بقواعد القرار.

قواعد التنافس في عملية التوازن *RULES FOR RIVALS IN THE BALANCING PROCESS*

من الضروري لكل القادة أن يراقبوا وبشكل دائم، التغييرات في قدرات الدولة النسبية، ومن ثم يمكن تعديل السياسات فيما يتعلق بالأسلحة والأحلاف، وبما يُصحح الاختلالات في توازن القوى (انظر خريطة ٨-٤). ينبغي أن تتم الاختيارات من قبل فاعلين عقلانيين وذوي مصلحة ذاتية، لكي يميزوا ويقروا عمليات المبادلات في التكاليف والفائدة بين الاختيارات "البدائل الاستراتيجية". وقد سعى منظرون عديدون في محاولة تحديد منظومة القواعد التي يجب مراعاتها، حتى تستطيع عملية التوازن أن تعمل بكفاءة. وتتضمن هذه القواعد ما يلي:

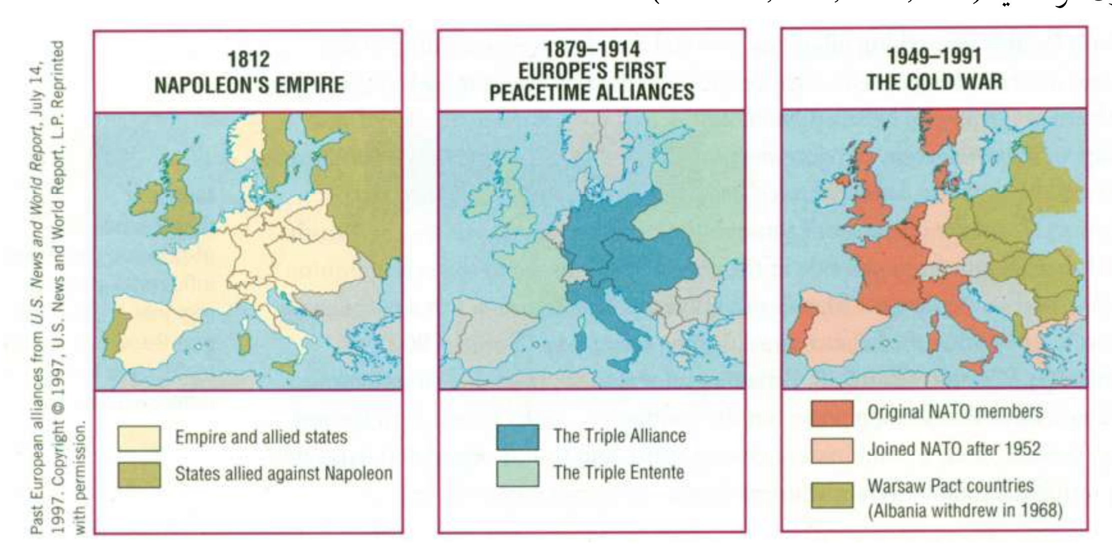
- **ابق (كن) على حذر*Stay Vigilant***: راقب بشكل دائم التطورات الخارجية من أجل تحديد التهديدات الصاعدة والفرص. نظراً لأن الفوضوية الدولية تجعل كل دولة مسئولة عن أمنها الذاتي، ولأن الدول لا تستطيع أن تكون أبداً متأكدة من نوايا بعضها البعض، فإن المصلحة الذاتية تشجعهم على تعظيم قوتهم النسبية. وعلى نحو ما كتب مورتون كابلان (١٩٥٧، ص. ٣٥): "تصرف لزيادة القدرات، لكن من خلال التفاوض أكثر من القتال.. (وفي نفس الوقت، يجب على الدول) أن تقاتل بدلاً من أن تُترك الفرصة تمر لزيادة قدراتها".
- **عليك أن تسعى إلى حلفاء عندما لا تستطيع بلدك ملاحقة التسلح من قبل عدوك *Seek Allies Whenever Your Country Can not Match the Armaments of an Adversary***: تصطف الدول أو تتحالف مع بعضها البعض عندما يقومون بتبني موقف مشترك تجاه بعض المشكلات الأمنية المشتركة. ويتم إنتاج الحلف عندما تتفق الدول رسمياً على تنسيق سلوكهم في ظل ظروف معينة يتم تحديدها. أما الدول المنتظرة على الجانبين – راكبي المجاني، والمستفيدون بلا تكلفة–فهم لا يستطيعون كفاعلين عقلانيين أن يُخاطروا بعدم الانحياز. فهم إذا رفضوا التحالف، فإن ضعفهم سوف يشجع الدول التوسعية على مهاجمتهم فوراً، أو فيما بعد.
- **كن مرناً في صناعة الأحلاف *Remain Flexible in Making Alliances***: إن الأحلاف حين تتكون أو تتحلل إنما يتم ذلك طبقاً للاحتياجات الاستراتيجية للحظة الراهنة، ومن ثم، فإن الأحلاف ينبغي أن تنشأ بدون النظر إلى أوجه التشابه الثقافية أو المعتقدات الأيديولوجية *(Owen, 2005)*، كما لا يجب أن تؤدي الخبرة الماضية إلى موقف مسبق من قبل الدولة قبولاً أو رفضاً لأي شريك محتمل. وليس هناك ما يمكن أن نرى فيه مثل تلك الخبرة أفضل من دور الموازن "*The Balancer Role*"، والذي قامت به بريطانيا العظمى ذات

مرة في أوروبا. ففي الفترة الممتدة من القرن السابع عشر، وحتى أوائل القرن العشرين، قام البريطانيون بتحويل ثقلهم من أحد جوانب التوازن القاري إلى الآخر، مُحاجين بأنهم ليس لديهم أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمين، لكن لديهم مصالح دائمة في منع التوازن من الاتجاه في أحد الطريقين *(Dehio, 1962)*. وعلى نحو ما وصفه ونستون تشرشل، فإن هدف بريطانيا قد تمثل في "معارضة القوة الأقوى، والأكثر عدوانية، والأكثر سيطرة على القارة.... وقد انضمت مع الدول الأقل قوة، فإن بريطانيا قد صنعت رابطة فيما بينهم، وبذلك استطاعت أن تهزم وتصيب بالإحباط الطاغية العسكري القاري، أياً ما كان، وأيما كانت الدولة التي يقودها".

- **عارض أي دولة تسعى للهيمنة**: يتمثل الهدف من الدخول في سياسات توازن القوى في القدرة على البقاء في عالم من القوى العظمى، الخطيرة والمحتملة. ذلك أنه إذا استطاعت أي دولة أن تحقق السيطرة المطلقة على كل دولة غيرها، فإنها سوف تستطيع التصرف بحرية. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن السلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول الأخرى، سوف تكون في خطر. ومن ثم، فمن خلال انضمام القوي مع الجانب الأضعف لمنع الجانب الأقوى من الوصول إلى وضع القوة الراجحة، فإن الدول تستطيع الاحتفاظ باستقلالها. وعلى نحو ما صاغه جوزيف ناي (٢٠٠٨)، فإن "توازن القوى هو سياسة لمساعدة الطرف "الكلب" الأضعف*"The Underdog"*، لأنه إذا ساعدت الطرف "الكلب" الأقوى " *The Top Dog"* فإنه، وبالتأكيد، سوف يتحول ليأكُلك أنت". وعلى امتداد السنوات القليلة الماضية، فإن كلاً من الصين وروسيا قد سعت إلى وضع منافساتها خلال فترة الحرب الباردة فيما وراءهما، والقيام بتقوية الروابط الثنائية بينهما، وأن يصعدوا باعتبارهما موازن مضاد للسيطرة العالمية للولايات المتحدة. ففي لقاء مع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين في مارس ٢٠١٠، فإن نائب الرئيس الصيني زيانجبينج *XI JIN PING* قد عبر عن رؤيته بأن "الصين وروسيا يجب أن يُسهلا في المستقبل تأسيس عالم متعدد القطبية، وتحقيق ديموقراطية العلاقات الدولية". "إن الصين وروسيا يجب أن يقوما، وفي المستقبل، بتيسير إقامة عالم متعدد القطبية، وتحقيق ديموقراطية العلاقات الدولية".
- **كن محسناً عند النصر** *Be Charitable in Victory*: في حالة الحرب، فإن الجانب المنتصر لا يجب أن يزيل، أو يمحو، المهزوم، بل يجب أن يكون متطلعاً إلى الأمام، وليس إلى الخلف، فإنه يجب أنُ يلحق دماراً قليلاً بقدر المستطاع بهؤلاء الذين هزمهم، ذلك أن عدو الأمس قد تنشأ الحاجة إليه كحليف الغد. إن المنتصرين الذين يزاوجون بين الصرامة فيما يتعلق بمصالحهم، والعدالة تجاه مصالح الآخرين، إنما

يشجعون القوى المهزومة على العمل داخل توازن القوى لما بعد الحرب. وبالمثل، فإن الدول التي تكسب على مائدة المساومة، تستطيع أن تحقق الاستقرار لتوازن القوى من خلال ضمان تعويضات للطرف الآخر في مقابل تنازلاته.

إن تلك الوصفات الواقعية تحث الدول على ضبط طموحات أي قوة عظمى قد تهدد بقوتها الشاملة المهيمنة، لأن المتطلعين إلى الهيمنة يمثلون تهديداً محتملاً لكل فرد "لكل دولة". يُحاجُ الواقعيون بأن الأفراد والدول، بطبيعتهم أنانيون، لكن موازنة المصالح المتنافسة تساعد على استقرار تفاعلاتهم. ويُصرُ الواقعيون على أن الضعف يدعو إلى العدوان. هكذا، فعندما يواجه قادة الدولة حالة اختلال في توازن القوى، يجب عليهم أن يقوموا بتعبئة مواردهم الداخلية، أو التحالف مع آخرين لاستعادة التوزيع الدولي للقوة نحو التوازن مرة ثانية *(Schweller, 2004, Waltz, 1979)*.



خريطة ٨-٤ : التحالفات الأوربية المتغيرة Changing *European Alliances*: عندما تتغير العلاقات والظروف، تتشكل أحلاف جديدة، وتتحلل الأحلاف القائمة باعتبارها من الفاعلين عبر القوميين. فالكل، وهم في حالة قلق بشأن قوة منافسيهم، يتحالفون مرة ثانية. تتضمن الصورة هنا ثلاثة توزيعات للقوة في التحالفات الأوروبية الماضية.

إن مقاومة ألمانيا وفرنسا ودول أخرى عديدة لقرار الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ بشن حرب استباقية، لمنع العراق من امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل، – خاصة وأن دليل امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة، وارتباطها بهجمات ١١/ ٩ الإرهابية، أو نيتها لشن الحرب كانت وبدرجة عالية موضع تساؤل–توضح بالأمثلة عملية التوازن. كذلك، وكمثال توضيحي يأتي ذعر دول البلطيق مثل إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا من قرار فرنسا بيع سفن هجومية من طراز ميسترال إلى روسيا، والتي سوف تدخل الخدمة خلال عام ٢٠١٥. يحذر كاريل

كاس، وهو محلل سياسات في المركز الدولي لدراسات الدفاع في تالين، إستونيا، من أن مثل هذه السفن سوف "تحول توازن القوى: على الحدود الروسية (*The Economist, 2010 I, p.54*).

صعوبات الحفاظ على توازن القوى ***Difficulties with the Maintenance of a Balance of Power***

هل يستطيع توازن القوى المساعدة، وكما يعتقد معظم الواقعيين، في حفظ النظام العالمي؟ في هذا الصدد، يثير منتقدو نظرية توازن القوى عدة اعتراضات على افتراض أن توازن القوى يعزز السلام:

- **يثير الباحثون أن قواعد السلوك لهذه النظرية متناقضة**(*Ricker, 1962*) . فمن جانب، يتم حث الدول على زيادة قوتها. ومن جانب آخر، يتم إخبارهم بمعارضة أي فرد (فاعل) يسعى إلى التفوق والتفرد. ومع ذلك، فأحياناً ما يؤدي اللحاق بعربة الدولة المسيطرة (بدلاً من الموازنة ضدها) إلى زيادة قدرات الدولة الأضعف، من خلال السماح لها بالمشاركة في الغنائم في انتصار مستقبلي. يقترح التاريخ أن الدول الأكثر رضاءً مع الوضع القائم تتجه إلى الموازنة ضد الدول الصاعدة، أكثر مما تفعل الدول غير الراضية بذلك.



"أهي دعوة لرقصة عالمية جديدة؟"*A New Global Dance Card?*: في الرابع عشر من إبريل ٢٠١١، عقدت مجموعة البريكس (*BRICS*)البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا كعضو جديد في عام ٢٠١١، اجتماعها السنوي الثالث، لتناقش، وضمن أمور أخرى، دوراً أكبر في صنع السياسة العالمية. وقد تمت رؤيتها كمناورة للتوازن، فإن هذه المغامرة التعاونية من قبل البريكس تُعدُ نتاجاً للرغبة المتنامية للاقتصاديات الصاعدة، والدول النامية ليكون لها تأثير في تشكيل الاقتصاد والنظام السياسي العالميين. وُتظهر هذه الصورة، ومن اليسار رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج، والرئيس الروسي ديمتري ميد فيديف، ورئيس الصين هاو جينتاو، ورئيسة البرازيل ديلما روسيف، ورئيس جنوب إفريقيا جاكوب زوما.

- **تفترض نظرية توازن القوى أن صانعي السياسة يمتلكون معلومات دقيقة وحديثة عن الدول الأخرى.** وإذا تذكرنا أن مفهوم "القوة" له معاني متعددة، يتضح لنا أن العوامل المادية يُصعبُ مقارنتها، مثل قدرات الأداء لأنواع مختلفة من الأسلحة الموجودة في ترسانة أحد الأعداء. أما العوامل غير الملموسة مثل مهارات القيادة، ومعنويات القوات، أو التأييد العام لبعض المغامرة، أو لسياسة خارجية عدوانية، فإنها، وفي الحقيقة، تعدُ أكثر صعوبة عند القيام بمحاولة قياسها. يرجع عدم اليقين من توازنات القوى إلى الصعوبات في تحديد قوة الأعداء، وبيان مدى مصداقية الحلفاء، مما يؤدي، وبشكل متكرر، إلى دخول مخططي الدفاع في أسوأ حالات التحليل، مما قد يؤدي بدوره إلى اشتعال سباق التسلح. إن هذا القلق الحاد والمتبادل الذي يحيط بسياسات توازن القوى، إنما يزود بالوقود التقديرات المُبالغ فيها عن قوة العدو. وفي المقابل، فإن هذا يُحفز كل جانب للقيام بتوسيع ترسانة أسلحته كماً ونوعاً. وهنا، فإن منتقدي الواقعية يحذرون من حدوث نزاع خطير بين دول محبوسة "حبيسة" في تنافس لا يتوقف على الأسلحة، حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك، وفي ظل ظروف الشكوك المتزايدة والمتبادلة، إلى تزايد احتمالات الحرب.
- **تفترض نظرية توازن القوى أن صانعي القرار كارهون للمخاطرة،** فعندما يُواجهون من قبل الدولة المضادة، أو المنافسة، فإنهم يحجمون عن القتال لأن مخاطر الذهاب إليه (أي إلى القتال) تُعدُ مساوية أو أكبر قليلاً. ومع ذلك، وعلى نحو ما تناقش نظرية الدلائل(*Prospect Theory*) (انظر الفصل الثالث)، فإن القادة القوميين يقيمون المخاطر بشكل مختلف. فالبعض منهم يقبل بالمخاطرة، وبدلاً من أن تردعهم القوة المعادلة، فإنهم يفضلون المقامرة على أمل الفرصة في الفوز بالانتصار، حتى إذا كانت الظروف المعاكسة طويلة. إن اصطفاف القوة المقارن ضد الأعداء، مع درجة عالية للتسامح لن يكون له نفس التأثير، على نحو ما يمكن أن يحدث في حالة أولئك الذين يتجنبون المخاطرات.
- **إن الأداء السابق لنظرية توازن القوى يعدُ بمثابة لعبة الداما بمربعاتها**(*Chekered*). فإذا كانت افتراضات النظرية صحيحة، فإن الفترات التاريخية، والتي تم من خلالها اتباع قواعد هذه النظرية، كان لابد أن تكون أيضاً فترات كانت الحرب فيها أقل حدوثاً (تكراراً). ومع ذلك، فإن أحد الملامح المثيرة لتلك الفترات يتمثل في سجلها عن الحروب. فبعد عام ١٦٤٨، فإن سلام وستفاليا قد أوجد (خلق) نظاماً عالمياً من الدول الإقليمية المستقلة، وشاركت القوى الكبرى في سلسلة من الحروب العامة متزايدة التدمير، والتي هددت بأن تعم وتحطم كل النظام العالمي متعدد الدول. وكما استنتج إنيس إل كلود (*1989, p.78*) وبشكل متزايد، أنه من الصعوبة اعتبار هذه الحروب "مثل أي شيء غير الفشل الكارثي، والانهيارات الكلية لنظام توازن القوى. فمن الصعب أن تُصنف كجهود أو كمناورات للاستقرار، أو كعمليات للتوازن، ولا يمكن للمرء أن يأخذ،

وعلى محمل الجد، أي ادعاء بالحفاظ على الاستقرار الدولي لا يتضمن منعاً لمثل تلك الكوارث". وفي الحقيقة، فإن السجل التاريخي قد أدى ببعض المنظرين إلى تشييد "نظرية الاستقرار المهيمن" كبديل لتوازن القوى. تُسلم هذه النظرية بأن مُهيمناً مسيطراً ومنفرداً يمكن أن يضمن السلام أفضل من التساوي التقريبي للقدرات العسكرية بين القوى الكبرى المتنافسة (Ferguson, 2004, Mandelbaum, 2006 a)

هناك مشكلة هامة مع نظام توازن القوى تتمثل في طبيعة الاتفاقية. إن الإمكانية لانسجام القوة العظمى بأن يتم استبدالها (إحلالها) بقوة عظمى منافسة هي التي تُسببُ كثيراً من الذعر للمراقبين الواقعيين. إن فراغاً خطيراً للقوة يمكن أن يحدث عندما يشاهد العالم "نهاية الأحلاف"، عندما تتلاشى بعيداً الروابط العسكرية الرسمية، ويحل محلها تحولات غير رسمية في التحالفات بين المتنافسين (Menon, 2007). لقد قادت هذه الصعوبات في الاحتفاظ بتوازن القوى معظم الواقعيين إلى استنتاج أن الصراع الدولي والمنافسة موجودان دائماً في السياسة العالمية.

ما الذي يكمن في المستقبل؟

WHAT LIES AHEAD?

من المؤكد في المستقبل القريب أو البعيد، أن تفوق الولايات المتحدة سوف يتعرض للشحوب والتراجع، وأن توزيعاً جديداً للقوى سوف يتطور. إن النتائج المحتملة لمثل هذا التحول في السياسة العالمية ليست واضحة تماماً. يتنبأ البعض بعودة نموذج ثنائي القطبية للمعارضة المباشرة، مع كتلة صينية روسية جديدة، وانفراج أوروبي روسي، أو تحالف ياباني مضاد للولايات المتحدة(Brezezinski, 2004) .

يرى آخرون ظهور نموذج تنافسي لتوازن القوى، ومتعدد الأقطاب، أكثر تعقيداً، تؤسس فيه كل من الولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي ستة مراكز للقوة العالمية. طبقاً لهذا التصور للمستقبل، وحيث تصبح القوة موزعة بشكل أكثر تساوياً، فإن كل لاعب سوف يكون، وبشكل متزايد، حازماً، ومستقلاً، وتنافسياً. إن رقعة عالمية مُوسعة للشطرنج ذات علاقات جيواستراتيجية متعددة سوف تتطور، وتؤدي إلى عدم الوضوح بخصوص ولاءات الآخرين. اللاعبون الأساسيون يصطفون معاً ضد آخرين حول موضوعات محددة، وكما تُملي مصالحهم. لكن وراء الابتسامات الدبلوماسية والمصافحات، فإن من كانوا في وقت ما أصدقاء وحلفاء يبدؤون في الانقسام، لتبدأ العلاقات المتخصصة الرسمية في التحلل، بينما يبدأ الأعداء السابقون في صياغة علاقات صداقة، ويبدؤون في صنع قضية مشتركة ضد مراكز القوى الأخرى التي تهددهم. "في هذه الحقيقة الدولية المعقدة، فإن التحالفات الثابتة، والمنظمات الرسمية قد تُعدُ (أو تُحسبُ) إلى ما هو أقل من تحولات ائتلافات المصالح" (Patrick, 2010, p.51).

هناك كثير من التوازنات المضادة والتحولات في التحالفات المرنة والسائلة آخذة في الحدوث. على سبيل المثال، فقد نما الاحتكاك بين الولايات المتحدة وأقرب حلفائها حول كيفية متابعة الحرب على الإرهاب، وبصفة

خاصة فيما يتعلق بحرب العراق. وكمقياس للمدى الذي تصل إليه حساسية موضوعات خاصة بين القوى العظمى، فإن كلاً من مفوض الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، كريستوفر باترن، ووزير الخارجية الألماني، جوشكا فيشر، قد قاما بتأنيب الرئيس بوش لمعالجة ائتلاف شركاء أمريكا كأطراف تابعة. وفي جهد لتجديد الشراكات التي كانت مقيدة بسبب حرب العراق، فقد أقر الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه في "السنوات الأخيرة، فقد سمحنا لتحالفنا بالانحراف". وفي اجتماع للناتو بمناسبة العيد الستين للحلف، فقد دعا كل الدول للقيام بدور في الحرب ضد القاعدة، مذكراً قادة الدول الثمانية والعشرين بأن "لدينا مصلحة مشتركة في التأكيد على أن منظمات مثل القاعدة لا تستطيع العمل".

يصعب التنبؤ بثقة بما سوف يبدو عليه القرن الحادي والعشرين، وما إذا كان سيكون فوضوياً أو مستقراً. يُقرُ الواقعيون أن النضال الفاجع من أجل الأمن بين القوى العظمى سوف يستمر *(Mearsheimer, 2001)*. لقد تدعمت توقعاتهم بالصعود الصيني السريع باتجاه أن تصبح أكبر الاقتصاديات في العالم، وبالمخاوف المتنامية من أن تُترجم هذه الأسبقية المالية القادمة إلى "قوة صلبة" صينية، وتهديداً عسكرياً. إذا كان المستقبل ينتمي إلى، أو يخصُ، الصين، فإن توازناً مضاداً من قبل القوى العظمى الأخرى في ائتلاف مضاد للصين ُيحتملُ أن يحدث *(Kugler, 2006)*. وبالمثل، فإن الواقعيين يعتقدون أن تنافس القوى العظمى سوف يستمر، لأن العملاق العسكري الأمريكي من غير المحتمل أن يقبل تماماً تخفيض مكانته.



اصنع أصدقاء جدد، واحتفظ بالأصدقاء القدامى

Make New Friends But Keep The Old

تتيح القمم العالمية الفرصة للقادة الأجانب للقاء بعضهم البعض، والتحدث معاً، وتقوية العلاقات والتحالفات. "إنها فرصة"، يشرح دينيس ماكدوف، نائب مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة، "لإعادة تنشيط أحلافنا لتواجه التهديدات المتزايدة للقرن الحادي والعشرين". هنا، يظهر في الصورة قادة من العالم في مؤتمر الأمن النووي الذي انعقد في واشنطن العاصمة، وقد تجمع القادة ليناقشوا طرق مواجهة وإحباط تهديد الإرهاب النووي.

يتوقع آخرون من الواقعيين تصاعد المنافسة بين القوى العظمى إذا نما الاتحاد الأوروبي، وكما يتوقعون، إلى مكانة القوى العظمى، وبدأ في استعراض عضلاته في محاولة للاحتواء المضاد لتفوق الولايات المتحدة *(Leonard, 2005, McCormick, 2007)*. وفي هذا السيناريو، فإن الانقسام عبر الأطلنطي سوف يتسع، وكذلك النضالات الاقتصادية مع الصين، والهند، واليابان حيث تبدأ هذه القوى الصاعدة في ممارسة ضغط خارجي لاحتواء الهيمنة الأوروبية *(Van Qudernaren, 2005)*. هناك تحول عالمي آخذ، وبوضوح في الحدوث، على الرغم من أن مسارات صعود وسقوط الأوضاع النسبية للقوى العظمى في التراتبية العالمية في شك كبير.

أياً من كان الذي سيلي، أو سيأتي، فإن سؤالاً جوهرياً من المؤكد أن يقود الاهتمام في مركز المناقشة: هل أفضل طريقة لخدمة الأمن القومي تتمثل في بحث العسكريين في الدولة عن أمنهم القومي؟ أم أنه وكبديل، فإن سعي العسكريين إلى الأمن، ومن خلال الأسلحة والأحلاف وتوازن القوى، سوف يؤدي إلى بذر بذور دمار العالم؟ في الفصل القادم عن "السياسة العالمية"، علينا أن نحول الاهتمام بعيداً عن سياسات توازن القوى الواقعية، لكي نفحص مقترحات المنظرين الليبراليين لهندسة إصلاحات مؤسسية من أجل خلق، أو إيجاد نظام عالمي أكثر تنظيماً.

> "إن هؤلاء الذين يسخرون من دبلوماسية توازن القوى يجب أن يعترفوا بأن البديل لتوازن القوى يتمثل في عدم توازن أو اختلال القوى *Imbalance* .
>
> ويُظهرُ لنا التاريخ أنه لا شيء يزيد وبخطورة من تصاعد خطر الحرب مثل هذا الاختلال"
>
> *Richard M Nixon, U.S. President*

مفاهيم الفصل

دبلوماسية القهر *Coercive Diplomacy* (ص.٢٣٦): استخدام التهديدات، أو قوة مسلحة محدودة لإقناع الخصم بتعديل سياساته الخارجية أو الداخلية.

القوة الكامنة *Power Potential* (ص. ٢٣٨): القدرات أو الموارد التي تملكها الدولة، والتي تعدُ ضرورية لتأكيد نفوذها وتأثيرها على الآخرين.

تكاليف الفرصة (تكلفة الفرصة) *Opportunity Costs* (ص.٢٤١): التضحيات التي تنجم عندما يكون القرار باختيار بديل محدد، يعني أن الفرصة لتحقيق مكاسب من الفرص الأخرى قد تم خسارتها.

أمن قومي *National Security* (ص.٢٤٣) الحرية النفسية لدولة ما من المخاوف، بأن الدولة سوف تكون غير قادرة على مقاومة تهديدات بقاءها وقيمها الوطنية، والتي تنبع مصادرها من الخارج أو الداخل.

أمن إنساني *Human Security* ***(ص.٢٤٣)*** مقياس شهير في النظرية الليبرالية، يشير إلى الدرجة التي يتم عندها حماية رفاهية الأفراد وتحفيزهم، على النقيض من (أو في مقابل) تأكيد النظرية الواقعية على وضع مصالح الدولة العسكرية، والأمن القومي، على قمة ما عداها من أهداف.

عبء نسبي للإنفاق العسكري *Relative Burden of Military Spending* (ص. ٢٤٥) مقياس العبء الاقتصادي للأنشطة العسكرية، وقد تم حسابه بنصيب كل دولة من الناتج الداخلي الإجمالي المخصص للإنفاق العسكري.

خدمات عسكرية خاصة *Private Military Services* (ص.٢٤٥) القيام بإسناد أنشطة عسكرية محددة إلى شركات خاصة، مثل الأمن المسلح، المعدات والصيانة، الإمدادات اللوجيستية، وأنشطة المخابرات.

المجمع العسكري الصناعي *Military Industrial Complex* (ص. ٢٤٧) مركب من مؤسسات الدفاع والمقاولين والمتعهدين الذين يقومون بتوريد الأسلحة إليهم، ومؤسسات حكومية تستفيد من الإنفاق العسكري المرتفع، والتي تتصرف باعتبارها ائتلافاً يقوم بمهمة الضغط على الحكومات لتخصص إنفاق أكبر من أجل الاستعدادات العسكرية.

معاهدة حظر الانتشار النووي*Nuclear Proliferation Pan Treaty (NPT)* (ص ٢٥٢) اتفاقية دولية تسعى إلى منع الانتشار الأفقي من خلال تحريم مبيعات إضافية للأسلحة النووية، أو امتلاكها، أو إنتاجها.

مـــيرف*Multiple Independently Targetable Recently Vehicles (MITVs)* (ص.٢٥٣): **اختراع تكنولوجي** يسمح بتوصيل أسلحة متعددة من صاروخ منفرد.

نظام منع الانتشار *Non Proliferation Regime* (ص.٢٥٣): قواعد لاحتواء سباقات التسلح، ومن ثم لا تنتشر الأسلحة أو التكنولوجيا إلى الدول التي لا تمتلكها.

حاجز أو مانع للقتال *Firebreak* (ص. ٢٥٤) حاجز أو سد أو مانع نفسي بين الحروب التقليدية والحروب التي يتم خوضها بالأسلحة النووية، أو بأسلحة الدمار الشامل.

أسلحة استراتيجية*Strategic Weapons* (ص.٢٥٤) أسلحة دمار شامل يتم حملها على صواريخ باليستية عابرة للقارات *(ICBMs)*، والصواريخ التي تُطلقها الغواصاتُ *(SLBMs)* أو القاذفات طويلة المدى، والقادرة على إبادة الدولة المعادية (العدو).

أسلحة غير مميتة *Non-Lethal Weapons (NLWs)* (ص. ٢٥٥) **مجموعة** متنوعة من أدوات القتل الرحيم، منخفضة الكثافة، لإصابة شعب العدو بالعجز، وسياراته، ونظم اتصالاته، أو مدن كاملة بدون قتل الجنود أو غير الجنود.

ثورة في التكنولوجيا العسكرية *Revolution in Military Technology (RMT)* (ص.٢٥٥) أسلحة تكنولوجية جديدة ومعقدة، تجعل من خوض الحرب بدون جيوش حاشدة أمراً ممكناً.

قنابل ذكية *Smart Bombs* (ص. ٢٥٥) تكنولوجيا عسكرية تستخدم التحديد الدقيق الذي يُمكنُ القنبلة من البحث عن هدفها، والانفجار عند الوقت المحدد لتسبب أكبر قدر ممكن من الخسائر.

شتاء نووي *Nuclear Winter* (ص. ٢٥٨) الصقيع المُتوقعُ أن يحدث في مناخ الأرض من جراء سقوط الدخان والغبار، في حالة استخدام الأسلحة النووية، وحجب ضوء الشمس، وتحطيم كوكب الأرض، وحياة الحيوانات التي نجت من الانفجار الأصلي.

إجبار / اضطرار *Compellence* (ص. ٢٥٩) وسيلة للدبلوماسية القهرية، عادة ما تتضمن عملاً بالحرب، أو التهديد بإجبار الخصم لتقديم تنازلات ضد إزالته.

سياسة حافة الهاوية *Brinkmanship*(ص. ٢٦٠) المبادرة العمومية بأفعال غير مسئولة، بمخاطر ضخمة في المساومة مع عدو، مثل التهديد بهجوم نووي، ليفرض خضوعه.

انتقام شامل *Massive Retaliation* (ص.٢٦٠) مذهب سياسة إدارة أيزنهاور لاحتواء الشيوعية السوفيتية، من خلال التعهد بالاستجابة إلى أي عدوان بأكثر القدرات المتاحة قوة تدميرية، بما في ذلك الأسلحة النووية.

قدرة الانتقام بضربة ثانية *Second Strike Capability* **(ص.٢٦٠)** قدرة الدولة على الانتقام بعد استيعاب هجوم الخصم بالضربة الأولى بأسلحة الدمار الشامل.

دمار متبادل مؤكد *Mutual Assured Destruction (MAD)* **(ص. ٢٦٠)** حالة من الردع المتبادل، يمتلك فيها كلا الطرفان القدرة على البقاء "النجاة" بعد الضربة الأولى بأسلحة الدمار الشامل، والمبادرة بهجوم انتقامي مدمر.

نظام الدفاع بالصواريخ البالستية *Balistic Missile Defense* **(ص. ٢٦١) مخطط** نظام صاروخي دفاعي مضاد للصواريخ، يستخدم الليزر المُوجه من الفضاء، والذي يمكنه تدمير صواريخ العدو النووية قبل دخولها إلى المجال الجوي للأرض.

حرب استباقية *Preemptive War* **(ص.٢٦٢)** هجوم سريع بالضربة الأولى، يستهدف هزيمة عدو قبل أن يستطيع تنظيم مبادرة بالهجوم، أو باستجابة انتقامية.

حرب وقائية *Preventive Warfare* *(ص.٢٦٢): حرب* يحظرها بشدة القانون الدولي، وهي حرب تتم بالاختيار ضد عدو، أو لتمنعه من تنفيذ نواياه المشكوك فيها بالهجوم وقت ما في المستقبل البعيد، وإذا تم تركه، فإن العدو قد يتمكن من الحصول على القدرات العسكرية الضرورية.

دبلوماسية مدفعية البحرية *Gun Boat Diplomacy* *(ص٢٦٣)* تقوم على عرض أو استعراض للقوة العسكرية، والتي كانت، وتاريخيا، ممثلة بالقوة البحرية، بهدف ابتزاز العدو.

عمليات سرية *Covert Operations* *(ص٢٦٣)* هي أنشطة سرية يتم تنفيذها من قبل دولة ما خارج حدودها، من خلال وسائل سرية لتحقيق أهداف محددة سياسية كانت أو عسكرية، وذلك فيما يتعلق بدولة أجنبية.

قاعدة عدم التدخل *Nonintervention Norm* (ص.٢٦٤): تمثل مبدأً قانونياً دولياً أساسياً يواجه الآن تحدياً. تقليدياً، فإنه قد عَرَّف التدخل من قبل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى باعتباره غير قانوني.

اصطفافات (انحيازات) ***Alignments*** (ص.٢٦٨) قبول دولة محايدة، وفي ظل تهديد يهددها، عدو أجنبي، أو أعداء أجانب، لعلاقة خاصة أقل من التحالف الرسمي، مع قوة أقوى قادرة على حمايتها من الهجوم.

بنية عالمية / كونية ***Global Structure*** (ص.٢٦٩) الخصائص المُحددة للنظام العالمي، مثل توزيع القدرات العسكرية، والتي تُوجدُ مستقلة عن كل الفاعلين، لكنها تُشكلُ، وبقوة، تصرفات وأفعال كل فاعل.

منظمة معاهدة حلف شمال الأطلنطي ***North Atlantic Treaty Organization*** (ص.٢٧٠) منظمة معاهدة حلف شمال الأطلنطي، هي تحالف عسكري أُنشئ عام ١٩٤٩، ليردع الاتحاد السوفيتي من الهجوم على أوروبا الغربية، ومنذ ذلك الحين، فقد قام الحلف بالتوسع وإعادة تعريف مهمته، ليس فقط للتأكيد على حفظ السلام، وبل أيضاً على تعزيز الديموقراطية.

مستفيدون بلا تكلفة "راكبوا المجاني" ***Free Riders*** (ص.٢٧٠): هم الذين يحصلون على الفوائد على حساب الآخرين، وبدون التكلفة والجهد المعتادين.

عدم الانحياز ***Nonalignment*** (ص.٢٧٠): موقف أو شعار للسياسة الخارجية، لا تشارك بمقتضاه الدول في الأحلاف العسكرية مع أي كتلة للتحالف، خشية أن يقود هذا إلى تورطها في حرب غير ضرورية.

مُـــوازن ***Balancer***(ص.٢٧٠): في ظل نظام توازن القوى، فإن المُوازن قوة عظمى عالمية، أو إقليمية مؤثرة تستطيع أن تقدم تأييدها بطريقة حاسمة إلى ائتلاف دفاعي.

لحاق بالعربة ***Bandwagoning*** (ص.٢٧٢): اتجاه الدول الضعيفة للبحث عن حلف مع القوة الاقوى، بصرف النظر عن أيديولوجية تلك القوة، أو نوع حكومتها، من أجل أن تزيد أمنها.

قائمة المصطلحات الأساسية

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
سياسة حافة الهاوية	*Brinkmanship*
أحلاف (تحالفات)	*Alliances*
أسلحة استراتيجية	*Strategic Weapons*
أسلحة غير مميتة	*Non-Lethal Weapons (NLWs)*
اصطفافات (انحيازات)	*Alignments*
إجبار / اضطرار	*Compellence*
أمن إنساني	*Human Security*
أمن قومي	*National Security*
انتشار	*Proliferation*
انتشار نووي أفقي	*Horizontal Nuclear Proliferation*
انتشار نووي رأسي	*Vertical Nuclear Proliferation*
انتقام شامل	*Massive Retaliation*
بنية عالمية	*Global Structure*
تكاليف (تكلفة) الفرصة	*Opportunity Cost*
ثورة في التكنولوجيا العسكرية	*Revolution in Military Technology (RMT)*
حرب استباقية	*Preemptive War*
حرب وقائية	*Preventive War*
خدمات عسكرية خاصة	*Private Military Services*
دبلوماسية قسرية (قهرية)	*Coercive Diplomacy*
دبلوماسية مدافع البحرية	*Gun Boat Diplomacy*
دفاع صاروخي باليستي	*Ballistic Missile Defense*
راكبو المجاني (المستفيدون بلا تكلفة)	*Free Riders*
شتاء نووي	*Nuclear Winter*
ضربة ارتدادية	*Blow Back*
عبء نسبي للإنفاق العسكري	*Relative Burden of Military Spending*

تابع قائمة المصطلحات الأساسية

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
عدم الانحياز	*Non-Alignment*
عمليات سرية	*Covert Operations*
قاعدة عدم التدخل	*Non Intervention Norm*
قدرة الضربة الثانية	*Second Strike Capability*
قنابل ذكية	*Smart Bomb*
قوة كامنة	*Power Potential*
لحاق بالعربة	*BandWagoning*
معاهدة حظر الانتشار النووي	*Nuclear Proliferation Pan Treaty(NPT)*
المجمع العسكري-الصناعي	*Military Industrial Complex*
معاهدة منظمة حلف شمال الأطلنطي	*North Atlantic Treaty Organization (NATO)*
موازن	*Balancer*
مـــــيـــرف	*Independently Targetable Recently Vehicles (MIRVs)*
نظام عدم الانتشار	*Non Proliferation Regime*

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Alison, Graham. (2011) "Nuclear Disorder: Surveying Atomic Threats", *Foreign Affairs, 89:74-85.*

Dombrowski, Peter, and Eugene Gholz. (2007) *Buying Military Transformation: Technological Innovation and Defense Industry*. New York: Columbia University Press.

Finnmore, Martha. (2009) "Legitimacy, Hypocrisy, and the Social Structure of Unipolarity: Why Being a Unipole Isn't All It's Cracked Up to Be," *World Politics* 61, no. 1:58-85.

Gartzke, Erik, and Matthew Kroenig. (2009) "A Strategic Approach to Nuclear Proliferation," *Journal of Conflict resolution* 53: 151-160

Singer, P. W. (2009) *Wired for war: The Robotics Revolution and conflict in the 21st., Century*. New York: The Penguin Press.

Snyder, Glenn H. (2007) *Alliance Politics*. Ithaca: Cornell University Press.

Walt, Stephen. (2009) "Alliances in a Unipolar World," *World Politics* 61, no. 1:86-120.

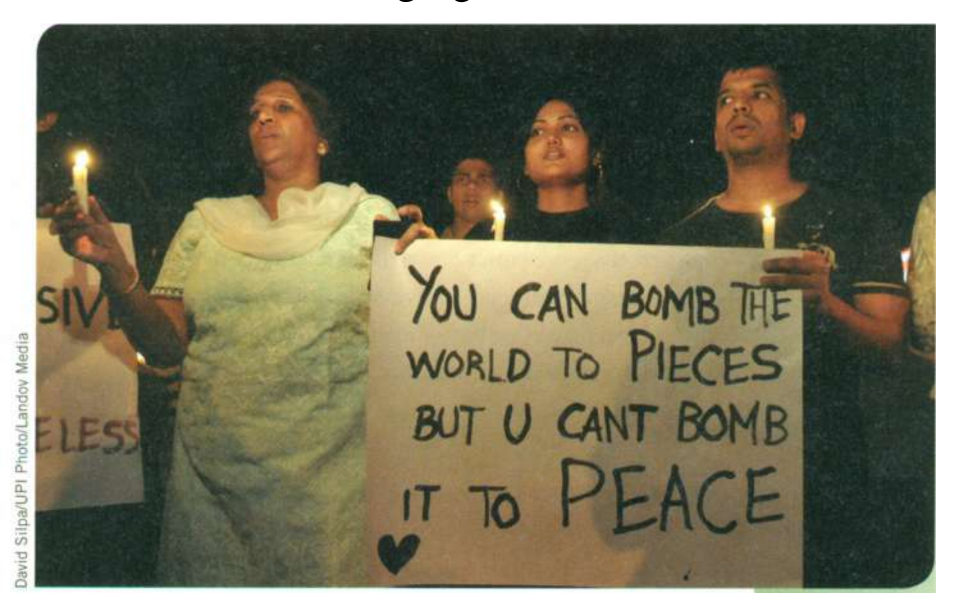
Zolotarev, Pavel S. (July 21, 2009) "Missile Defense: A Sphere of Competition or an Instrument for Jointly Combating the Proliferation of Weapons of Mass Destruction," http;/www.carnegiecouncil.org/resources/articles_papers_reports/0026.html.

السعي من أجل السلام من خلال القانون الدولي والأمن الجماعي

THE QUEST FOR PEACE THROUGH INTERNATIONAL LAW AND COLLECTIVE SECURITY

إطار الفصل

ينبغي أن يكون القرن الحادي والعشرين، إن قُدر لنا أن نحياه، عصراً تفهمه كل الأمم........ وقد فهمنا أن وضعها سيء للمنازلين وللدول ذات النظم الديكتاتورية – عصراً سوف يكافئ الدول التي تشترك في الالتزام بالشفافية، والتعاون، والفائدة المشتركة. *Strobe Talbott , Former U.S. Deputy Secretary of State.*



دعوة متوهجة من أجل السلام: ***A Fervent Call For Peace***

يظهرُ هنا مجموعة ممن يعبرون عن حزنهم، وقد اجتمعوا ليتذكروا الضحايا الأحد عشر لانفجار قنبلة في مقهى بمدينة بيون بالهند. يُلقي كثير من الهنود باللوم على باكستان، ومجموعة باكستانية إرهابية لم يُسمع بها من قبل، وتعرف باسم مجموعة لاشكار العالمية، والتي أعلنت مسئوليتها. إن الليبراليين، وكثيراً من البنيويين غيرُ مقتنعين بالعالم، وقد يرغبون في تغييره. وقد قاموا بالتعبئة لمارسة الضغط لاحتواء سباقات التسلح، والحروب، والفقر العالمي، ضمن قضايا أخرى.

لقد أهملت الفرص القليلة جداً التي لا تُصدق، لشراء تذكرة يانصيب (لوترى) لتصيب عائداً ضخماً. لكنك الآن قد أصبحت الآن ثرياً بالغ الثراء. فماذا هناك بعد؟. أن تتذكر تعهدك بأن تجعل من العالم مكاناً أفضل قبل أن تموت، ومن ثم فإنك تقرر أن تضع مبادئك الأخلاقية فوق القوة. ومن أجل أن تصنع شيئاً مختلفاً، فإنك تقرر استثمار ثروتك التي تأسست حديثاً في مشروعات سوف "تعطي للسلام فرصة". لذلك لك أصدق التهاني، فها أنت ذا تلحق الآن بكل من أندرو كارنيجي، وبيل جيتس، ووارين بافيت، وغيرهم من أصحاب الثروات غير العادية، والأعمال الخيرية، الذين يختارون وبكرم منهم أن يعطوا جزءً كبيراً من ثرواتهم للقضايا التي تسعى إلى تغيير العالم وجعله مكاناً أفضل.

إذاً، في أي المشروعات يجب أن تحدد أولوية توزيع ثروتك؟ ذلك أن قائمة الاختيار كبيرة. وعلى سبيل المثال، فإنك سوف تبحث في تمويل منظمات الإغاثة الإنسانية واللاجئين، أو في محاربة الفقر العالمي والمرض، أو في أن تلتحق بآخرين في البحث عن مواجهة تهديد الدفء العالمي، أو أن تدعم حملة دولية لتعليم كل الشباب عبر العالم. وهكذا، وكما ترى، فإن قائمة الاحتياجات لا تنتهي. على أي حال، فإن البحث في نوعية القيم الأخلاقية

التي تعتنقها سوف ينتهي بك إلى أن الخطر الأعظم للعالم يتمثل في الخطر المحدق للعدوان العسكري. وبالتحرك على أساس من هذا الاعتقاد، فإنك تقوم بتحديد مهمتك بمساعدة الآخرين في إيجاد طرق أفضل من الوسائل العسكرية لمنع الحرب. ذلك أن الاعتماد على الأسلحة وتوازن القوى قد تم تجربتهما منذ بدء الخليقة، لكن ومطلقاً، بدون نجاح دائم وباقي. ومن ثم، فإنك الآن قد وجدت قضيتك، وقد تحددت في إيجاد وسائل سلمية لضبط الصراعات المسلحة.

في سياق البحث عن فهم أفضل للمناهج غير العنيفة *(Nonviolent)* للأمن العالمي، فإنك سوف تستخلص رؤى من صانعي السياسة والفلاسفة الذين أمضوا حياتهم في البحث والدراسة لنفس المشكلة التي تقوم الآن بسؤال نفسك عنها... كيف يمكن أن تفعل الخير في عالم شرير؟. يقدم هذا الفصل بعضاً من الطرق الرئيسة التي اعتبر الليبراليون الدوليون أنها تتحدى مباشرة الافتراضات الكامنة وراء التفكير الواقعي عن السياسة العالمية. أيضاً، ومن منظورات بنيوية وتتعلق بالهوية، فإنها تنظر في أهمية الأفكار التقدمية والأعراف في تشكيل السلوك الدولي والمدركات الجماعية للسياسة العالمية. ما هي النتائج إذا تم إتباع الطرق الليبرالية والبنيوية للنظام العالمي – وتحديداً نزع السلاح، والأمن الجماعي من خلال المنظمات الدولية، وإدارة الصراع من خلال التفاوض، والقانون الدولي–؟. هذه الطرق الثلاث تُعدُ موضع تساؤل، وتعرضها القيود المسيطرة للفكر في التقاليد النظرية الواقعية.

"على الرغم من أن عالماً أكثر حزماً يعني أعداداً أكبر من الأعداء والديماجوجيين، كما أنه يعني أيضاً عدداً أكبر من المفاوضين والقادة الإقليميين المهتمين بحفظ السلام، فإذا أمكن تنظيم هذا الجهد وتشجيعه، فإن العالم سوف يكون مكاناً أفضل.."
فريد زكريا– صحفي سياسي

الطرق الليبرالية والبنيوية إلى السلام الدولي

Liberal and Constructivist Routes To International Peace

في إشارته الملخصة إلى المناهج الأساسية لضبط الصراع المسلح، لخص عالم السياسة كمبرلي هدسون (٢٠٠٩: ١٠) رؤيته بأن:

الاتجاهات المتغيرة نحو السيادة تبدو واضحة في القواعد الآخذة في الظهور عن "السيادة كمسئولية"، "مسئولية الحماية"، و"مسئولية المنع"، وكذلك في عمل منظري العلاقات الدولية في المدرستين الليبرالية والبنيوية. على العكس من الواقعيين، ..... الذين يتجهون لرؤية العلاقات الدولية باعتبارها السعي غير الأخلاقي، والعقلاني للمصالح الذاتية الضيقة من قِبل الدول ذات السيادة والموحدة والعقلانية، ويؤكد الليبراليون الاعتماد المتبادل، ومسئولية التعاون، بينما يؤكد البنيويون مركزية الأفكار لأهميتها في شرح وفهم العلاقات الدولية.

تختلف الطرق التي يصفها المفكرون الليبراليون المتعددون إلى السلام، وبشكل كبير، في منهجها نحو النظام العالمي، لكنها تشترك جميعها في "الخوف من النزعة التاريخية للدول بشن الحرب". وقد استقرت على المنطلقات الليبرالية بأن السلوك المعتمد على المبادئ الأخلاقية يؤدي، وبالتأكيد، إلى مكافآت أعلى للجميع، بسبب أن المعاملة العادلة تجاه الآخرين تقوم بتعزيز سلوكهم العادل، وأن التعاون فيما بين الدول يمكن تشجيعه بإيجاد القواعد للتفاعل السلمي، ومن ثم، فإن النظرية الليبرالية تقود إلى وضع تأكيد على دور التعاون وصنع القواعد في تشكيل السلوك في السياسة العالمية.

لكي يتم فهم الكيفية التي يتم بها صنع وصياغة الأعراف والقواعد، فإن البنيوية تُعلمنا أن الأفكار القائدة يكون لديها نتائج ذات معنى، وأنه عندما يتجسد مناخ مواتي للرأي حول السلوك المفضل للعلاقات بين الدول، وأن هذه التصورات التي تم صياغتها تؤثر على المُدركات حول القواعد التي ينبغي بواسطتها أن تُدار لعبة الأمم. وبينما يؤكد الواقعيون، وحتى الليبراليين على الأسس المادية للحرب والسلام، فإن البنيويين يضعوا في اعتبارهم كلاً من الموارد المادية والاتصالية. ونظراً لأن الأفكار "لا تطوف بحرية، بل أنها تنطمر في منظومة منقحة من القواعد، والأعراف، والنظم، والمؤسسات" *(Kolodziej, 2005, p. 297)*، فإن المنظور البُنيوي غالبا ما يكون مُجَامِلاً *(Complimentary)* للتأكيد الليبرالي على الطريقين؛ المؤسسي والقيمي للسلام، وأن الفكرة التي تضع قيوداً على تطور وانتشار أسلحة الحرب تُعدُ محورية للأمن العالمي. لهذا السبب، وبالاتساق مع النظرية البنيوية، فإن كثيراً من الخبراء يرون أن القانون الدولي، ونظم الأمن الجماعي، إنما تعكس التغييرات في أكثر التكوينات ذيوعاً أو شهرة *(popular)* للتصورات عن الطرق التي اعتادت من خلالها الدول أن تتصرف، أو يجب أن تتصرف، تجاه بعضها البعض في أي فترة بذاتها من التاريخ.

عليك بالاحتفاظ بهذه المنظورات في ذهنك، وأنت تحاول تدبر الفوائد والتكلفة للطرق البديلة للسلام. هنا، عليك أن تثبت تركيزك على أمل أن تخفيض الأسلحة سوف يقود إلى صراعات مسلحة أقل، وإلى عالم أكثر أمناً وأماناً.

قرع السيوف على شفرات المحراث:
Beating Swords into Plowshares

ينصح الطريق الواقعي للأمن القومي بأنه "إذا كنت تريد السلام، عليك بالإعداد أو الاستعداد للحرب". على السطح، فإن هذا يصنعُ معنىً بديهياً. فإذا كانت هناك دولة أقوى عسكرياً من منافستها، فمن غير المحتمل أن تتعرض للهجوم. على أي حال، فكيف يكون الحال والنتائج المحتملة، فيما لو التزمت كل الدول بهذه النصيحة؟ فمن الممكن أن تصبح دولة أقل أمناً، وليس أكثر، بينما هي تبني قوتها العسكرية.

هذا هو استنتاج الفكر الليبرالي. ففي هذا البناء الفكري، تبدو معضلة الأمن الأكثر شهرة، عندما تبني الدولة تسليحها، فإن جيرانها المنزعجين من هذا لا يثقون في ادعاءها بأن هذه الأسلحة ذات طابع وأغراض دفاعية، وفي رد فعل يُخيم عليه الرعب، فإنهم يبدؤون، وبشكل واضح، في تسليح أنفسهم أيضاً. وهنا، تكون النتيجة سباقاً للتسلح لا يترك دولة واحدة تشعر بالأمن. والآن تُصبحُ كل الأطراف المتسلحة أكثر عرضة للخطر– تريد السلام، ومن ثم، فإن الاستعدادات للحرب تزيد من احتمال الحرب. وقد تم التعبير عن هذا الاعتقاد الليبرالي من قبل المسيح عيسى عندما حذر "إلى كل هؤلاء الذين يأخذون السيف، فإنهم سوف يختفون بالسيف". ومنذ قرون سابقة، عبر النبي اليهودي أشعيا، وفي نفس الروح عن توصية مطبوعة في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك: "الأمم (الشعوب) سوف تقهر سيوفها إلى شفرات محاريث" *(Isaiah, 2:4)*.

إن هذا الشعار والنصيحة الليبرالية قد ترددت أصداؤهما عدة مرات. على سبيل المثال، فقد كتب السير جون فردريك موريس في مذكراته: " لقد ذهبت إلى الجيش البريطاني معتقداً إنك إذا كنت تريد السلام، فإن عليك أن تُعد للحرب"، والآن، فأنا أؤمن أنك إذا كنت تُعد وبدقة للحرب، فإنك سوف تذهبُ إليها". وقد عبر الفيلسوف السياسي الفرنسي الشهير شارلز دى مونتيسكيو عن نفس هذا الاعتقاد الليبرالي، عندما لاحظ أن المطالبة بتفوق ورجحان كفة القوة بالعلاقة إلى منافسيها "يصبح من المحتم مرضاً مُعدياً؛ لأنه، وبمجرد أن تزيد إحدى الدول ما تسميه قواتها، فإن الآخرين، وفي الحال، سوف يزيدون قواتهم، ومن ثم، فليس هناك مكسب يتحقق باستثناء التدمير المتبادل".

لقد ألهمت القوة التدميرية لأسلحة اليوم عدداً من الناس لاعتناق نتيجة مفادها أن تخفيض أسلحة الحرب يمكن أن يُزيد آفاق السلام العالمي. على الرغم من أنه لا يوجد موقف بنيوي واحد حول الأسلحة أو الصراع المسلح، فإن هناك مصلحة واسعة الانتشار في التحرك فيما بعد المفهوم التقليدي المحدود للأمن، إلى مفهوم يأخذ في اعتباره نتيجة الأفكار التقدمية، والإبداع الإنساني. يثير البنيويون "أن السلوك السياسي العنيف، وبالتالي قراره ووضعه المستقبلي، يمكن أن يتم شرحه، بل وحتى فهمه من خلال التركيز على دور الأعراف والأفكار باعتبارها محددات لمثل تلك الأفكار" *(Conton-Morgan, 2005, p.72)*.

تشترك كثير من الباحثات النسويات في رؤية نقدية لدور أسلحة الدمار الشامل في تأكيد الأمن العالمي. وعلى وجه الخصوص، فإن تقليد "نسويون ضد الحرب" يعارض ويحاول أن يُغير العمليات الاجتماعية التي تربط قواعد وأعراف الذكورية بالعنف العسكري، وصنع الحرب (انظر الفصل الثاني). فهو تقليد "يدعو إلى طرق تفكير تكشف الآثار المعقدة على المجتمعات المالكة لتطوير وتوظيف هذه الأسلحة، والتي ترسم الرعب والمعاناة

الكامنة للمجتمعات المستهدفة، والتي تتصارع مع التداعيات الأخلاقية لإرادة المخاطرة بمثل هذا الدمار الشامل *(Cohn and Ruddick, 2008,p.459)*.

هناك تفاؤل بأنه من خلال تخفيض إمداد الأسلحة، فإن الصراع المسلح سوف يقل احتمال حدوثه، وسوف يقود إلى عالم أكثر أمناً. يتقدم هذا البرنامج للإصلاح وحتى عندما يقبل صانعو السياسة الليبرالية الإشارة إلى أنه يمكن الدفاع أخلاقياً عن الاستخدام المقيد، والنسبي للقوة المسلحة لردع هجوم عسكري وشيك من قبل العدو *(Maple, 2007)*. لكن عند التفكير في ضبط انتشار الأسلحة حول العالم، يجب ألا يغيب عن الذهن إنه ليس منطلقاً صارماً للنظرية الليبرالية أو البنيوية.

على الرغم من أن الواقعيين مترددون في رؤية ضبط التسلح كطريق إلى السلام، فإن معظم صانعي السياسة الذين قاموا بالتفاوض في اتفاقيات لضبط التسلح كانوا من الواقعيين الذين أدركوا مثل هذه الاتفاقيات باعتبارها أدوات حذرة لتعزيز الأمن، من خلال موازنة القوة العسكرية بقوة الإبقاء على التهديد بالحرب.

نزع السلاح في مقابل ضبط التسلح كطرق للسلام *Disarmament Versus Arms control as Routes To Peace*

هناك عدة فروق يجب التمييز بينها عند النظر إلى هذا المنهج للأمن الدولي. فمن جانب هناك الفارق بين مصطلحي "نزع السلاح *Disarmament*" وبين "ضبط التسلح *Arms Control*". ففي بعض الأحيان، يتم استخدام المصطلحين تبادلياً، بينما هما، وعلى أي حال، ليسا مترادفين. فمصطلح **"نزع السلاح"** يُعدُ مصطلحا طموحاً يهدف إلى تخفيض، أو إزالة الأسلحة، أو طبقات "أجيال" من الأسلحة تماماً، وعادةً ما يتم ذلك من خلال التفاوض حول اتفاقية متبادلة بين اثنين أو أكثر من المتنافسين، وفي إطار مجهودات لمنع استخدام هذه الأسلحة في الحرب. أما **"ضبط التسلح"** فهو مصطلح أقل طموحاً. فضبط التسلح مُصممُ لتنظيم مستويات الأسلحة سواء بتحديد نموها أو بتقييد كيفية استخدامها. كذلك، فإن ضبط التسلح ينتج عن اتفاقيات بين أعداء محتملين، للتعاون من أجل تخفيض احتمال أن تؤدي مصالحهم المتعارضة إلى الانفجار في حرب، وأن يتم، مع ذلك، تخفيض مجال العنف في أي صراع مسلح قد يحدث.

ترى كل من الليبرالية والواقعية فرض القيود على الأسلحة كأمر جيد، بينما هما، وفي الوقت نفسه، يبتعدان كثيراً في موقفيهما تجاه مزايا نزع السلاح وضبط التسلح. يُعدُ الليبراليون أكثر استعداداً لاتخاذ قفزة بطولية في الإيمان والاهتمام بنزع السلاح كإمكانية عملية من أجل السلام نظراً لأن ضبط التسلح يقوم على الاعتراف بأن هناك صراعاً حقيقياً في المصالح موجود بين المتنافسين، فمن المفضل من قبل الواقعيين الذين يرون إسهاماً إيجابياً

يحتمل أن يحدث عندما يتفاوض الأعداء على اتفاقية لموازنة أسلحتهم، ومن خلال ذلك، وبشكل متوازن، بناء الثقة المتبادلة.

إن ضبط الحرب من خلال تخفيض مخزونات الأسلحة يُعدُ وبصعوبة فكرة جديدة. ومع ذلك، وحتى وقت قريب، فإن قلة من الدول قد تفاوضت حول اتفاقيات لنزع السلاح. حقيقة، فإن بعض الدول قد قامت في الماضي بتخفيض أسلحتها. على سبيل المثال، ففي عام ٦٠٠ قبل الميلاد، فإن الدول الصينية قد شكلت عصبة لنزع السلاح، أنتجت قرناً من السلام لأعضاء العصبة. كذلك، فقد قامت كندا والولايات المتحدة بنزع سلاح إقليم البحيرات العظمى من خلال اتفاقية راش بحوث عام ١٨١٧. ومع ذلك، فإن هذه الأنواع من الإنجازات كانت نسبياً نادرة في التاريخ. فمعظم عمليات نزع السلاح كانت إجبارية، ونتيجة لتخفيضات فرضها المنتصرون مباشرة في أعقاب الحرب، وعلى نحو ما حاولت قوات الحلفاء نزع سلاح ألمانيا المنهزمة بعد الحرب العالمية الأولى.

بالإضافة إلى التمييز بين ضبط التسلح ونزع السلاح، يجب أيضاً التمييز بين **الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف**. فنظراً لأن الأولى (**الثنائية**) تتضمن، وفقط، دولتين، فإن مثل هذه الاتفاقيات تكون أسهل في عملية التفاوض، وفي التنفيذ أكثر من الأخيرة (**المتعددة الأطراف**)، والتي تُعدُ اتفاقيات بين ثلاث دول أو أكثر. كنتيجة لذلك، تتجه اتفاقيات التسلح الثنائية لأن تكون أكثر نجاحاً عن الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

من بين أكثر الأمثلة الكاشفة وذات الدلالة تأتي معاهدات ضبط الأسلحة النووية. وسوف ينظر هذا الفصل، وباختصار إلى، سجل المفاوضات السوفيتية الأمريكية قبل فحص التاريخ المسجل للاتفاقيات المتعددة لضبط التسلح ونزع السلاح.

المعاهدات الثنائية لضبط التسلح ونزع السلاح *Bilateral Arms Control and Disarmament*

لم تؤدِ الحرب الباردة أبداً بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى محاولة لتجريب القوة العسكرية. تتمثل أحد أسباب ذلك فيما يزيد على خمس وعشرين اتفاقية لضبط التسلح، تم التفاوض عليها بين موسكو وواشنطن في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية. ابتداءً باتفاقية الخط الساخن عام ١٩٦٣، والتي أسست لنظام اتصالات تلغرافية، وراديو مباشر بين الحكومتين، فقد توصل القادة السوفييت والأمريكان إلى سلسلة من الاتصالات المتواضعة، والتي استهدفت تحقيق استقرار التوازن العسكري، وتخفيض خطر الحرب. وقد أدى كل من هذه المعاهدات الثنائية إلى تخفيض التوترات، كما ساعدت على بناء مناخ من الثقة، شجع بدوره الجهود للتفاوض على اتفاقيات أكثر.

وقد تمثلت أكثر الاتفاقيات أهمية بين القوتين الأعظم في مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) ١٩٧٢، وعام ١٩٧٩، ومعاهدة القوات النووية متوسطة المدى عام ١٩٨٧، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) أعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٧، وعام ٢٠١٠، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سورت) عام ٢٠٠٢. وقد أدت الاتفاقيتان الأَوَليَّتَان إلى استقرار سباق الأسلحة النووية، بينما خفضت الاتفاقيات المتبقية الأسلحة في مخزون كل من الطرفين. وعند انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١، كانت الولايات المتحدة ما تزال تمتلك أكثر من (٩٥٠٠) رأساً حربية نووية، بينما كان لدى روسيا ما يقرب من ٨٠٠٠ رأس منها. وبعد ذلك، فقد بدأ نزع السلاح جدياً فيما بعد. ومنذ ذروة ١٩٨٦، فإن أحجام الترسانات النووية للقوتين الأعظم قد تراجعت بما يقرب من ٩٠٪، كما أنها سوف تتراجع أكثر بحلول عام ٢٠٢٠ في حالة تطبيق شروط المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي تم تبنيها عام ٢٠١٠. فطبقاً لهذه الاتفاقية، سوف يقوم كل طرف بتخفيض الرؤوس الاستراتيجية إلى ١٥٥٠، وفقط على مدى عشر سنوات، والتي تمثل بدورها تخفيضاً قدره ٧٤٪ من الحد الذي تم تأسيسه باتفاقية ستارت ١٩٩١، و٣٠٪ تخفيضاً من الحد الأقصى (٢٢٠٠) المسموح به بحلول عام ٢٠١٠، باعتبارها مطلوبة باتفاقية سورت السابقة.

لقد ألهمت إنجازات نزع السلاح القوي النووية الأخرى للتوقف عن الاستمرار في بناء ترساناتها النووية وتوسيعها. فلم تقم معظم القوى النووية بزيادة مخزونها من الأسلحة النووية، كما أن أربعين دولة ممن كان لديها مسئولية قانونية فنية لتشييد ترساناتهم النووية، قد تخلت عن أسلحتها النووية *(Ferguson,2010, Lodal, 2010)*. وقد قام الرئيس الروسي ميدفيديف، بالإشارة إلى معاهدة ستارت الجديدة، في مايو ٢٠١١ بالتحذير من أنه إذا استمرت الولايات المتحدة في تطوير نظم الدفاع الصاروخية، والتي "قد تعني حدوث انتهاكات للتعادل الاستراتيجي، فإن المعاهدة قد يتم تعليقها، أو حتى إنهائها". إن سجل ضبط التسلح الثنائي الناجح، وحتى نزع السلاح بين الولايات المتحدة وروسيا يشهد باحتمالات قيام القوى العسكرية المتنافسة، ومن خلال اتفاقية، باحتواء سباق تسلح خطير. لكن هشاشة هذه الاتفاقيات تلقي الضوء على الصعوبات المرتبطة بها.

ضبط التسلح ونزع السلاح متعدد الأطراف *Multilateral Arms Control and Disarmament*

يقدم التاريخ أمثلة عديدة للجهود المتعددة الأطراف لضبط التسلح ونزع السلاح. وعلى نحو مبكر منذ القرن الحادي عشر، حين قام مجلس لاتران *Lateran* الثاني بتحريم استخدام القوس والنشاب *Crossbows*في القتال. وفي عام ١٨٦٨، حّرمَ إعلان القديس بيتر زبورج استخدام الرصاصات المتفجرة. وفي عام ١٨٩٩، وعام ١٩٠٧، فإن مؤتمرات السلام الدولية فيها قد قيدت من استخدام بعض الأسلحة، وحرمت الأخرى. وقد وقع قادة كل من

الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واليابان، وفرنسا، وإيطاليا معاهدات في مؤتمرات واشنطن البحرية (١٩٢١/ ١٩٢٢) متفقة على تعديل وزن الحمولة (الطُنية) لأساطيلها.

وعلى وجه التقريب، فقد تم توقيع ثلاثين اتفاقية متعددة الأطراف منذ الحرب العالمية الثانية (**انظر قائمة ٩-١**). من بين تلك الاتفاقيات، تأتي معاهدة حظر الانتشار النووي *(NPT)* ١٩٦٨، والتي حرمت نقل الأسلحة النووية، وتكنولوجيا الإنتاج إلى الدول غير النووية. تاريخياً، يعدُ هذا العقد المُكون من (٢٤٠٠) كلمة، والذي يرى البعض أنه قد أنقذ العالم، الاتفاقية الأكثر رمزية لضبط التسلح متعدد الأطراف.

ومع توقيع (١٨٩) دولة عليها، فإن معاهدة حظر الانتشار النووي، قد استطاعت أن تحقق نجاحاً هاماً في تعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية، وجهود دعم وتوسيع بقاء عدم الانتشار. ففي إبريل ٢٠١٠، استضافت الولايات المتحدة مؤتمر قمة للأمن النووي، وقامت سبع وأربعون دولة بتأسيس جدول أعمال لتأمين مادة الإطلاق التي تستخدمها القنابل، واتفقت على أن "الإرهاب النووي يُعدُ أحد أهم التحديات التي تهدد الأمن الدولي" *(The Economist, 2010,p.67)*. وفي مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار عام ٢٠١٠، والذي انعقد مؤخراً في ذلك العام، فإن الأعضاء وبالإجماع قد أعادوا التأكيد على التزامهم "بتوصل القوى النووية للاستخدامات العسكرية فقط" *(The economist, 2010, p.)*.

ومع ذلك، فقد كانت هناك عدة تراجعات هامة عن أهداف معاهدة حظر الانتشار النووي. وعلى الرغم من أنهما لم تكونا من الدول الموقعة، فإن الهند وباكستان قد كسرتا حدود معاهدة حظر الانتشار النووي لتصبحا دولتين حائزتين للأسلحة النووية، وهما محبوستان الآن في سباق تسلح لولبي *(Spiral)* فيما بينهما (انظر: نظرة أقرب: مستقبل الأسلحة النووية). وبالمثل، فإن كوريا الشمالية، وعلى الرغم من كونها مبدئياً من الدول الموقعة على المعاهدة، قد قامت بخرق معاهدة حظر الانتشار النووي، بقيامها سراً بتطوير أسلحة نووية. وقد تزايد اشتعال المخاوف بتزايد الانتشار النووي بقيام إيران بالسعي نحو امتلاك قدرات نووية. ففي سبتمبر ٢٠٠٩، فإن إيران قد قامت باختبار إطلاق صواريخ قادرة على مهاجمة إسرائيل، وأوروبا، والقواعد الأمريكية في الخليج العربي. وقد تم أيضاً اكتشاف مفاعل نووي سري تحت الأرض، والذي ينتج عمداً وقوداً نووياً، مُسبباً تكهنات عالمية بأن إيران تستخدم برنامجها للطاقة النووية السلمية لإخفاء جهودها لتطوير أسلحة نووية[١].

---

(١) من الواضح، والمفهوم في الوقت ذاته، أن هذا الكتاب في أصله المكتوب باللغة الإنجليزية كان قد تم الانتهاء من إعداده في وقت سابق كثيراً قبل التوصل إلى الاتفاق الأخير بين إيران والغرب حول الملف النووي الإيراني، والاتفاق على تسوية موضوعاته المعلقة، وبالتالي استئناف إيران لعملية تطوير برنامجها النووي.

الجدول رقم (١ ,٩). المعاهدات الرئيسة متعددة الأطراف لضبط التسلح منذ ١٩٤٥(*)

التاريخ	الاتفاقية	عـــدد الأطـراف الموقعة	الأهداف الرئيسة
١٩٥٩	معاهدة القطب الجنوبي *Antartic Treaty*	٤٥	تمنعُ الاستخدام العسكري للقطب الجنوبي، بما في ذلك اختبار الأسلحة النووية.
١٩٦٣	معاهدة الحظر الجزئي للتجارب *Partial Test Ban Treaty*	١٣٦	تمنعُ تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي، والفضاء الخارجي، وتحت الماء.
١٩٦٧	معاهدة الفضاء الخارجي *Outer Space Treaty*	١٣٤	تُحرمُ استخدام الفضاء الخارجي لاختبار، أو تخزين أي أسلحة، وكذلك في المناورات العسكرية.
١٩٦٧	معاهدة تلاتيلولكو *Treaty of Tlatelolco*	٣٣	تنشئ منطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية من خلال منع اختبار وامتلاك المنشآت النووية لأغراض عسكرية.
١٩٦٨	معاهدة عدم الانتشار النووي *Nuclear Nonproliferation Treaty*	١٨٩	تمنعُ انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيات إنتاج الأسلحة النووية إلى الدول غير النووية.
١٩٧١	معاهدة قاع البحر *Seabed Treaty*	١١٥	تمنعُ تطوير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في قاع البحر فيما وراء الحدود الساحلية (اثني عشر ميلاً).
١٩٧٢	معاهدة الأسلحة البيولوجية والسامة *Biological and Toxic Weapons convention*	١٧١	تمنعُ إنتاج وتخزين الغازات السامة والكيماوية، وتنادي بتدمير مخزون الأسلحة البيولوجية.
١٩٧٧	معاهدة التعديلات البيئية *(ENMO) D Convention*	٨٧	تحظرُ استخدام التكنولوجيات التي قد تؤدي إلى تغيير نماذج الجو (المناخ) الأرضية، وتيارات المحيط، وطبقة الأوزون، أو البيئة (الأيكولوجي).
١٩٨٠	معاهدة حماية المواد النووية *Protection of Nuclear Convention*	١٣٢	تلزم بحماية المواد النووية السلمية أثناء النقل على السفن أو الطائرات.
١٩٨١	معاهدة الأسلحة غير الإنسانية *Inhuman Weapons Convention*	١٥٨	تمنع استخدام مثل هذه الأسلحة كقنابل تجزئة، أو أسلحة حارقة، أو شراك خداعية، أو كألغام يمكن أن يتعرض لها المدنيون.
١٩٨٥	معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بجنوب الباسيفيكي (روراتونجا) *South Pacific Nuclear Free zone (Roratonga) Treaty*	١٩	تمنع اختبار، وامتلاك، أو استخدام الأسلحة النووية في جنوب الباسيفيكي.
١٩٨٧	نظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ (MTCR):*Missile Techn-ology Control Regime*	٣٤	تقييد تصدير الصواريخ الباليستية وتسهيلات إنتاجها.
١٩٩٠	القوات التقليدية في أوروبا (CFE) *Conventional Forces in Europe*	٣٠	تضع قيوداً على خمس مجموعات من الأسلحة في أوروبا، وتخفض مستويات القوة.
١٩٩٠	اتفاقية إجراءات بناء الثقة والأمن *Confidence-and-SecurityBuilding Measures*	٥٣	تحسن إجراءات تبادل المعلومات المفصلة عن الأسلحة والقوات والتدريبات العسكرية.
١٩٩١	معاهدة الأمم المتحدة لتسجيل الأسلحة التقليدية *UN Register of Conventional Arms*	١٠١	تدعو الدول لتقديم المعلومات في سبعة أقسام عن الأسلحة الرئيسة التي تم تصديرها أو استيرادها خلال العام السابق.
١٩٩٢	معاهدة السماوات المفتوحة *Open Skies Treaty*	٣٥	تسمح لرحلات طائرات المراقبة غير المسلحة في المجال الإقليمي للدول الموقعة.
١٩٩٣	معاهدة الأسلحة الكيماوية *ChemicalWeapons Convention (CWC)*	١٨١	تطالب بتدمير كل مخزون الأسلحة الكيماوية.
١٩٩٥	بروتوكول معاهدة الأسلحة غير الإنسانية *Protocol to the Inhumane Weapons Convention*	١٣٥	تحظر بعض أنواع أسلحة الليزر التي تسبب فقدان دائم لقدرة إبصار العينين.

تابع الجدول رقم (١ ,٩).

التاريخ	الاتفاقية	عـــدد الأطـراف الموقعة	الأهداف الرئيسة
١٩٩٥	معاهدة بانكوك *Treaty of Bangkok*	١٠	تُنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.
١٩٩٥	معاهدة واسينار لضبط الصادرات *Wassenaar ExportControl Treaty*	٤٠	تُنظمُ تحويلات (انتقالات) التكنولوجيا ثنائية الاستخدام إلى الدول غير المشاركة في الاتفاقية.
١٩٩٦	معاهدة منطقة الآسيان الخالية من الأسلحة النوويةASEAN Nuclear Free Zone Treaty	١٠	تمنع الدول الموقعة في جنوب شرق آسيا من صنع أو امتلاك وتخزين أو اختبار الأسلحة النووية.
١٩٩٦	اتفاقية الحظر الشامل للاختبارات النووية *Comprehensive Test Ban Treaty (CTBT)*	١٧٧	تحظر كل اختبارات الأسلحة النووية.
١٩٩٦	معاهدة بليندايا *Treaty ofPelindaia*	٢١	تُنشئ منطقة إفريقية خالية من الأسلحة النووية.
١٩٩٧	معاهدة الألغام الأرضية المضادة للأفراد-*Anti* *Personal landmines Treaty (APLM)*	١٥٥	تحظر إنتاج وتصدير الألغام الأرضية، وتتعهد بالالتزام بخطط لإزالتها.
١٩٩٩	المعاهدة بين الأميركتين حول الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية *Inter-American convention on Transpe-rancy in Conventional weapons Acquisitions*	٣٤	تتطلب من الدول الأربع والثلاثين لمنظمة الدول الأمريكية *(OAS)* بتقديم تقرير سنوي على كل حيازات الأسلحة وتصديرها واستيرادها.
٢٠٠٥	اتفاقية مؤتمر مراجعة اتفاقية حظر الانتشار النووي *Nuclear Nonproliferation Treaty Review Conference*	١٢٣ (ممثلاً أو مفوض)	يعلن البيان النهائي الموافقة على استمرار تأييد معاهدة حظر الانتشار النووي
٢٠٠٧	معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيمبولينيسك) *Treaty on Nuclear Free Zone In Central Asia (Treaty of Semi Polinsk)*	٥	تلزم الأطراف بعدم السعي إلى امتلاك أسلحة نووية.
٢٠٠٨	معاهدة الذخائر العنقودية *Convention on Cluster Munitions*	٤	تمنع استخدام وإنتاج وتخزين أو نقل الذخائر العنقودية.
٢٠١٠	اتفاقية مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي *Nuclear Nonproliferation Treaty reviews Conference*	١٨٩ (ممثلا أو مفوضا، أو مبعوثا)	تعيد تأكيد التأييد لاتفاقيات حظر الانتشار النووي.

(*) *Source: SIPRI Year Book (2011; Various years)*

نتيجة لذلك، فقد تبنت الأمم المتحدة عقوبات جديدة ضد إيران، متضمنة منع "أو تحريم" الاستثمارات الإيرانية في مناجم اليورانيوم، وفي الأنشطة المتضمنة الصواريخ الباليستية القادرة على توصيل الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن البعض يتشكك في قدرة الأمم المتحدة على، واستعدادها، لمراقبة وعقوبة التطوير النووي في إيران وأماكن أخرى. إن "أكثر التحديات إلحاحاً، والتي تواجه هذا الجهاز "الأمم المتحدة" يتمثل في منع طغاة إيران من الحصول على الأسلحة النووية"، هكذا كانت وجهة نظر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو. فهل تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مستوى التحدي؟".

تواجه عمليات ضبط ونزع الأسلحة النووية *ثلاث عقبات مثيرة للرعب* (مُرعبة)؛ التهديد لأمن الدول "*Insecurity*"، الفكرة القائلة بأن الأسلحة النووية موازن كبير/ عظيم، ومخاطرة الانتشار التي تحدث عندما تبني

القوة النووية مفاعلات مدنية من أجل دولة غير نووية *(Ferguson, 2010)*. أكثر من ذلك، فإن بعض الدول التي قامت بالتوقيع على الاتفاقية تتعجب عما إذا كانت الصفقة التي قدمها إليهم "النادي النووي" في ١٩٦٨ كانت مادة خام. فهم يلاحظون فشل القوى النووية الأصلية في احترام تعهدها لنزع السلاح، كما أنها تدرك معاهدة منع الانتشار النووي باعتبارها "أداة لمن يملكون ليمنعوها عمن لا يملكون" *(Alison, 2010, P. 80)*. ومع ذلك، فما زال هناك ما يزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف رأس نووي*(SIPRI, 2011)* ، ودول في الجنوب العالمي مثل المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر قد أظهرت نيتها في استكشاف البدائل النووية، على الرغم من البدائل السلمية *(Coll, 2009)*. وقد تحدد هذا الاتجاه، فإن أكثر الأمور إثارة للحذر والاهتمام أن "الدول النووية الجديدة"، ومع الترسانات حديثة النشأة، ونقص الخبرة في المنازعات النووية، تلعب بالكارت النووي بشكل متزايد الأهمية، وفي أغلب الأحوال، بأكثر مما يقوم به منافسوها الأكثر قدرة نووياً، وبما يجعلهم أكثر احتمالاً لمبادلة المنازعات العسكرية" *(Horowitz, 2009, p. 235)*.

نظرة أقرب: مـــستقبل الأسلحة النووية

A Closer Look: The Future of Nuclear Weapons

طبقاً للواقعية، فإن ديناميات التنافس المسلح تجد جذورها في المعضلة الأمنية. لنتذكر أنه في نظام دولي فوضوي، فإن كل دولة يجب

أن تؤكد أمنها الذاتي وبقائها، وأن هذا يتطلب أن تناضل الدول لتصبح أكثر قوة من معارضيها (منافسيها) المحتملين. ومع ذلك، وعلى نحو ما تم وصفه بـ "النموذج الحلزوني أو اللولبي *Spiral Model*" التخيلي، فإن هذا الدعم للقدرات العسكرية لأغراض دفاعية، يتجه إلى أن يؤدي إلى سباقات تسلح متصاعدة، تؤدي إلى تلاشي أمن الجميع. وقد قام، سير إدوارد جراي، وزير الخارجية البريطانية، قبل الحرب العالمية الأولى، بوصف هذه العملية جيداً:

"إن زيادة التسلح، المقصودة في كل دولة لتنتج وعياً بالقوة، وإحساساً بالأمن، لا تؤدِ إلى إنتاج هذه المجهودات، على العكس، فإنها تنتج وعياً بقوة الأمم الأخرى، وإحساساً بالضعف. والخوف يولد الشك وعدم الثقة، وتصورات شريرة من كل نوع، "حتى تشعر كل حكومة بأنها سوف تكون قد أجرمت في حق بلدها وخانته، إذا لم تقم باتخاذ كل إجراء، بينما كل حكومة تعتبر كل إجراء من قبل كل حكومة أخرى باعتباره دليلاً على سوء النية" *(Wight, 2002, p. 254)*.

وتحدد النظرية الليبرالية موقفها بأن الأمن من الممكن أن يعتمد كثيراً على ضبط القوة كهدف تسعى إلى تحقيقه.

ومن ثم، كيف تستطيع الدول تجنب سباق التسلح، أو الانسحاب منه. يُعدُ توسيع إجراءات بناء الثقة التي تؤدي إلى تخفيض الخوف والشك، بما في ذلك زيادة الشفافية في التسلح، والثقافة العالمية للإفصاح *"Disclosure"* أمراً حاسماً لاحتواء الشكوك في معضلة الأمن، كما تُرسي أساساً من الثقة من أجل نزع السلاح. ففي عالم يستمر فيه الانتشار النووي، وإكمال الأسلحة لفرض التهديد للأمن العالمي، وفي كلمات دوايت أيزنهاور "نزع السلاح" مع الشرف والثقة المتبادلة، يُعدُ إلزاماً مستمراً".

والآن عليك أن تقرر:

(١) ما هو المنهج الأكثر فعالية لتأكيد الأمن والسلام؟

(٢) هل هو استراتيجية للردع تقوم على أسلحة الحرب؟ أو احتواء أو مواجهة عدم الأمن "التهديد" من نظرية النموذج الدائري أو الحلزوني، وإزالة أدوات الصراع؟

عندما نأخذ في الاعتبار التنافس المستمر في التسلح بين باكستان والهند، يتضح أن باكستان لديها أسرع برامج الأسلحة النووية نمواً على مستوى العالم. ومع الجهود المبذولة لتوسعة مفاعل خوشاب النووي *(Khushab Nuclear Site)*، ومضاعفة ترسانته النووية بحلول ٢٠٢١، فإن العلاقات بين باكستان والهند تظل متوترة. ويُذكرُ المسئولون الباكستانيون بأنهم لا يقصدون بأن تكون جهودهم هذه ذات طبيعة عدوانية، بل إنها تأتي، وفي أكثرها أو معظمها، كاستجابة لما يرون أنه تهديد من الهند، والتي تقوم أيضاً بزيادة مخزونها النووي، وتنفق ٥٠ (خمسين بليون دولار أمريكي) على مؤسستها العسكرية خلال السنوات الخمس القادمة *(Bast,2011)* .

تظل القدرة على، والإرادة في، مزيد من الانتشار النووي موضع شك كبير، وكاعتراف بهذه الاتجاهات الخطيرة، فإن الرئيس أوباما قد تحدى العالم من أجل تجديد التزامه لمواجهة انتشار الأسلحة النووية. فقد أكد على المخاطر المرتفعة بالرضا في مواجهة الانتشار النووي، ومحذراً بقوله "يُحاجُ البعضُ بأن انتشار هذه الأسلحة لا يمكن إيقافه..... مثل هذه الجبرية تُعَدُ عدواناً مميتاً وقاتلاً. ذلك أنه إذا اعتقدنا أن انتشار الأسلحة النووية أمر محتم، فحينئذ، وبطريقة ما، فإننا نسمح لأنفسنا بأن يكون استخدام الأسلحة النووية أمراً محتماً".

إشكالية مستقبل ضبط الأسلحة ونزع السلاح *The Problematic Future of Arms Control and Disarmament*

تُعدُ العقبات التي تواجه ضبط التسلح ونزع السلاح عقبات جوهرية. يشكو منتقدوها أن هذه *الاتفاقيات تقوم بشكل متتالي وفقط بتنظيم الأسلحة المهجورة*، أو تلك الأسلحة التي يكون لأطراف الاتفاقية حافز قليل في تطويرها في المقام الأول. وحتى عندما يتم التوصل إلى اتفاقيات حول الأسلحة الحديثة والمعقدة، فإن الأطراف غالباً ما تضع سقوفاً أعلى من عدد الأسلحة الموظفة حالياً، ومن ثم فإنهم لا يضطرون إلى تجزئة أو تخفيض مخزونهم.

يتمثل الخطر الثاني *في النزعة إلى وضع القيود على نوع من نظم الأسلحة لتعزيز وتحفيز التطورات في نظام آخر*. فمثل البالون الذي يتم ضغطه في أحد نهايتيه لكنه يتمدد في الآخر، فإن وضع القيود على بعض أجزاء من ترسانة أسلحة الدولة يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في أماكن أخرى. أحد الأمثلة لذلك يمكن رؤيته في اتفاقية سالت١ *(SALT1)* عام ١٩٧٢، والتي قامت بتحديد عدد الصواريخ الباليستية عابرة القارات التي امتلكتها كل من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي. على الرغم من أن عدد الصواريخ قد تم تقييده، فلم يتم وضع أي قيود على

عدد الرؤوس النووية التي يمكن وضعها على كل صاروخ. نتيجة لذلك، فإن كل جانب، قد قام بتطوير النظام المعروف باسم "ميرف"، والذي يسمح بتعدد الإطلاق المستقل ضد أكثر من هدف. وباختصار، فإن التجميد الكمي على منصات الإطلاق قد أدى إلى تطويرات وتحسينات نوعية في نظم إطلاقها للرؤوس الحربية.

أيضاً، فإن تخفيض الثقة في ضبط هام وذي معنى للتسلح، يُعدُ أمراً بطيئاً، وضعيفاً، وغير فعال في قيام المجتمع العالمي بحظر بعض أو معظم مخاطر الأسلحة، وإنتاج الأسلحة المضادة. لنأخذ في الاعتبار حالة "الألغام الأرضية المضادة للأفراد" *(APLs)*، والتي لا تستطيع التمييز بين الجنود والمدنيين. فمن المُعتقد، أن هناك ما بين مائة إلى ثلاثمائة مليون لغم منتشرة على أراضي أكثر من سبعين دولة (إضافةً إلى مائة مليون لغم أخرى مخزونة). وتشير التقديرات إلى أن هناك لغماً لكل خمسين فرداً في العالم، وأنه يُقتلُ في كل عام أو يُعَوقُ بسببها أكثر من ٢٦٠٠٠ (ستة وعشرين ألف) شخص، يكون معظمهم من المدنيين.



"ميراث الحرب" **A Legacy of War**: تنفجر الألغام المضادة للأفراد بمجرد الاحتكاك أو لوجود فرد. إن أسلحة الحرب لا تعرف التمييز، فهي لا تعترف بوقف إطلاق النار، أو بانتهاء أعمال الحرب، ومن ثم فهي تقتل، أو تجرح، كما تحطم الأطراف، وتسبب العمى. الصورة هنا لضحية قديم عمره اثنتا عشرة سنة، مصاب بالحروق، في مستشفى مع أمه حيث يتلقى العلاج لفقدان قدمه اليمنى، ولجروح خطيرة أخرى أصيب بها أثناء قيامه بجمع الفراولة في حقل بجنوب كوسوفو.

لم تكن هناك دولة واحدة في عام ١٩٩٤، تصادق على تحريم هذه الأسلحة المميتة. وقد تطلب الأمر من ناشطة السلام جودي ويليامز، أن تقوم بتنظيم الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، والتي أدت إلى معاهدة حظر استعمال، وتخزين، وإنتاج، ونقل الألغام المضادة للأفراد، والتي فُتحت للتوقيع في ديسمبر١٩٩٧.ومكافأةً على جهودها، فإن ويليامز قد تسلمت جائزة نوبل للسلام. لكن الولايات المتحدة، وروسيا، ودول عظمى أخرى، قد قاومت وبعناد معاهدة الألغام المضادة حتى قام ائتلاف من المنظمات غير الحكومية لجماعات السلام بالتصديق، وبضغط كاف عليهم، حتى يقوموا بإنتاج هذه المعاهدة المركزية (والتي لا زالت بدون موافقة أو قبول الولايات المتحدة). أما الآن، فقد وقعت عليها (١٥٦) مائة وست وخمسون دولة، ولا يزال تحدي فرض الحظر، وإزالة الألغام المضادة للأفراد مترنحاً.

المشكلة الأخيرة التي تواجه مناصري ضبط التسلح ونزع السلاح تتمثل في *الابتكارات المستمرة*. ففي الوقت الذي يتم فيه التفاوض على فرض قيود على أحد أنواع الأسلحة، فإن جيلاً جديداً من الأسلحة يكون قد ظهر إلى الوجود. ولذلك، فإن التكنولوجيا الحديثة تخلق مدى متزايداً ودائم الاتساع للأسلحة الجديدة، وبشكل متزايد للأسلحة الأصغر، والأكثر فتكاً، والأسهل في الإخفاء.

لماذا تتخذ الدول قرارات بالتسلح، والتي غالباً ما تسجنهم بشكل محكم في دائرة من التهديد الدائم بعدم الأمن. فعلى السطح، تبدو حوافز ضبط التسلح ذات أهمية ومتعددة. فالضوابط المهمة سوف تؤدي إلى توفير النقود، وتخفض التوتر، وتخفض من المخاطر البيئية، كما أنها تزيل التدميرات الكامنة التي تنتج عن الحرب. على أي حال، فإن معظم الدول تتردد في تحديد أسلحتها بسبب نظم المساعدة الذاتية، الذي يتطلب من كل دولة أن تحمي نفسها. هكذا، فإن الدول تجد نفسها وقد وقعت في دائرة مفرغة يلخصها مبدآن أساسيان: (١) "لا تتفاوض حينما تكون متأخراً *(Behind)*. لماذا تقبل وضعاً دائماً في المرتبة الثانية"؟، و (٢) "لا تتفاوض عندما تكون في المقدمة. لماذا تقبل التجميد في مجال المنافسة العسكرية عندما يكون الطرف الآخر غير قادر على مواكبتك"؟ *(Barnet, 1977)*.

يتفق المنظرون الواقعيون والليبراليون على أن العالم من الممكن أن يصبح مكاناً أفضل، إذا استطاعت الدول أن تدرك أن مصالحها الذاتية يحققها التعاون الدولي. لكنهم يؤمنون بأفكار مختلفة حول آفاق التعاون. ففي حين يُصرُ الواقعيون على أن الأمن الوطني يتحقق على أفضل نحو من خلال تطوير القدرات العسكرية، وليس من خلال تخفيض التسلح، أو الإنفاق العسكري على نحو ما يتبنى الليبراليون. أيضاً، يعتبر الواقعيون أن الاتفاقيات تصبح خطيرة في عالم فوضوي لا يمكن الوثوق فيه بوعود الأطراف ذات المصلحة الذاتية. ومن ثم، فإنهم ينصحون ضد منح الثقة في معاهدات ضبط التسلح، نظراً لأن الخداع والوعود التي لا يتم احترامها تُعدُ متوقعة

من قبل القادة عديمي الرحمة في المستنقع العالمي. وهكذا، وبدلاً من التمسك بتعهدات ضبط التسلح التي لا يمكن فرضها، ينصح الواقعيون بالاعتماد على المساعدة أحادية الجانب من خلال الإعداد العسكري.

يشرح المنطق الكامن في أهمية "معضلة السجين" الحدود العرضية للتعاون الدولي القائم بين الفاعلين متعددي القوميات. لنتخيل أن هناك متهمين يتبعان سرقة مسلحة تم اقتيادهما إلى قسم البوليس، ووضعهما في زنازين منفصلة من قبل المدعي العام، وهو متأكد أنهما مذنبان، لكنه يملك وفقط دليلاً كافياً لاتهامهما بتهمة الأسلحة غير القانونية. وهنا، فإن محامي المقاطعة يخبر السجينين أن هناك اختيارين: الاعتراف بالسرقة، أو أن يظلا صامتين. فإذا اعترف أحد المتهمين بينما لم يعترف الآخر، فإن الأول سوف يُعطى حصانة من المحاكمة مقابل توفير الدليل، بينما سوف يحصل شريكه على عقوبة عشر سنوات في السجن. إذا اعترف المتهمان، فسوف يتم توقيع عقوبة مخفضة عليهما بخمس سنوات سجن. إذا لم يعترف كلاهما، فكل منهما سوف تتم إدانته على تهمة الأسلحة، بينما سيقضيان، وفقط، ستة أشهر في السجن (انظر شكل ١ , ٩).

وقد واجها هذا الموقف، فماذا يجب أن يفعله كل سجين؟ كلاهما يود أقل وقت ممكن خلف القضبان، وهما قد تم التحقيق معهما بشكل منفرد، بحيث لا يمكنهما التواصل معاً. أكثر من ذلك، فإن كُلاً من السجينين غير متأكد من أنه يمكنه الوثوق بالآخر.

		السجين (أ) Prisoner A: تعاون cooperate	السجين (أ) Prisoner A: عدم التعاون defect
السجين (ب) Prisoner B	تعاون cooperate	٢,٢ مكسب - مكسب win-win	٤,١ خسارة أكثر - مكسب أكثر lose more-win more
	عدم التعاون defect	١,٤ مكسب أكثر - خسارة أكثر win more-lose more	٣,٣ خسارة - خسارة lose-lose

شكل ٩- ١: معضلة السجين: يصور الجدول النتائج التي سوف تحدث اعتماداً على ما إذا كان كل سجين سيختار التعاون مع شريكه بالبقاء صامتاً، أو أنه لن يتعاون، ويعترف للمحامي العام. نظراً لأن كلا منهما يريد أقل وقت ممكن كعقوبة، فإن تفضيلاتهم تأخذ نظاماً مُرتباً بداية من النتيجة الأكثر تفضيلاً إلى تلك الأقل تفضيلا على النحو التالي: ١) الحصانة من المحاكمة؛ ٢) ستة شهور في السجن؛ ٣) خمس سنوات في السجن؛ ٤) عشر سنوات في السجن. الرقم الأول الذي يظهر في كل خانة يمثل نتيجة الفاعل الأول (أ)، والرقم الثاني هو نتيجة الفاعل (ب).

على الرغم من أن الاستراتيجية الأساسية للخير العام لكل من السجينين سوف تكون التعاون التكتيكي مع بعضهما البعض، وأن يظلا صامتين، ومن ثم يحصل كل منهما على عقوبة ستة أشهر فقط (مكسب/ مكسب، النتيجة رقم ٢ ,٢ في الجدول)، بينما تتمثل الخصائص البنيوية لهذا الموقف في أن هناك حوافز قوية لأحد الشريكين لينفصل عن الآخر، وأن يقدم دليل توريط لمحامي المقاطعة. أولاً، هناك حافز هجومي للانفصال بالاعتراف، وبذلك يؤمن نتيجة للنفس أو الذات (الحصانة)، والتي تعدُ أفضل عن البديل المتاح إذا بقي الطرفان مرتبطان (ستة شهور سجن لكل منهما). ثانياً: هناك دافع هجومي للانفصال مؤسس في الخوف من أن يتم الاعتراف عليه من قبل شريكه الذي يخونه، وبالتالي يسرع بأسوأ نتيجة بالنسبة له (عشر سنوات في السجن)، بينما يذهب الشريك حراً.

غير راغب في أن يُصبح رضيعاً *"a sucker"* يقضي عقداً من الزمان مُداناً بينما شريكه في الجريمة يذهب حراً، طبقاً لمنطق "لعبة معضلة السجين"، فكلا السجينين يصلُ إلى النتيجة بأنه في مصلحتهما الذاتية عدم التعاون والشهادة ضد بعضهما البعض في محاولة لتحقيق "كسب أكثر". نتيجة لذلك، فإن كلا منهما يتلقى نتيجة أقل تفضيلاً (نتيجة خسارة / خسارة ٣ ,٣ في الجدول، خمس سنوات في السجن)، عما كان من الممكن أن يحصلوا عليه فيما لو تعاونا بالبقاء صامتين. تبدو المعضلة فيما يبدو حسابات عقلانية من قبل كل فاعل منفرداً يمكن أن تؤدي جماعياً إلى نتائج أسوأ لكل منهما عما كان من الممكن أن يحصلا عليه فيما لو اختارا استراتيجيات أخرى.

يقوم كثير من المنظرين الواقعيين بتشبيه سباقات التسلح بلعبة "معضلة السجين"، فبدلاً من السجناء، فإننا نستخدم دولتين متساويتين تقريباً في القدرة العسكرية، غير متأكدين من إمكانية أن يثقا في بعضهما البعض، وأنهما يواجهان حالياً اختيارين: التعاون في تخفيض الإنفاق العسكري، أو التخلف بزيادة الإنفاق العسكري. لنفترض أن كل دولة تفضل أن يكون لها ميزة عسكرية ضد الأخرى، وأنها تخشى من أن تصبح في وضع سيء خطير، والذي يمكن أن يحدث إذا قامت الدولة بزيادة إنفاق التسلح، بينما قامت الأخرى بتخفيض النفقات (نتيجة: مكسب أكثر/ خسارة أكثر، ١ ,٤، ٤ ,١ المصورة في الشكل ٩-١). من خلال التعاون في تخفيض نفقات الأسلحة، فقد استطاعوا تكريس موارد أكثر للاحتياجات الوطنية الأخرى مثل التعليم والرعاية الصحية (الناتج ٢ ,٢)، لكن، وقد تحددت الحوافز الهجومية والدفاعية التي تتشابه مع تلك التي تغري السجينين في مثالنا السابق، فكل منهما يتوصل إلى نتيجة أنه في مصلحته الذاتية المنفردة أن يلعبها من خلال الأمن والتسلح. وكنتيجة لتخلفهما المشترك (ناتج ٣ ,٣)، فإنهما ينتهيان في وضع أسوأ، وقد حبسا نفسيهما في سباق تسلح مرتفع التكلفة، ويمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في توازن القوى السائد.

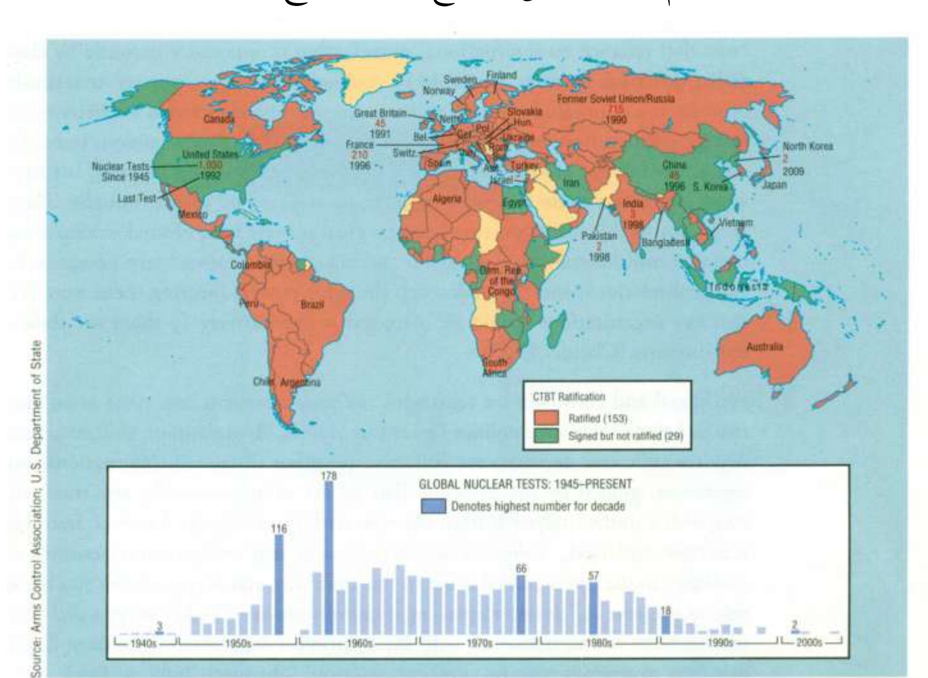
على الرغم من أن هذه النسخة من لعبة "معضلة السجين" تمثل تبسيطاً لا يأخذ في اعتباره ما يمكن أن يحدث في حالة تكرار اللعبة عبر الوقت (*See: Axelrod, 1984*)، فإنها تلقي الضوء على بعض الصعوبات في الوصول إلى اتفاقيات ضبط التسلح، ذات منافع متبادلة بين ذوي المصالح الذاتية، الذين لا يثقون في أندادهم. لقد كانت تلك العقلية واضحة تماماً في قرارات الولايات المتحدة في بداية القرن لمعارضة سلسلة من المعاهدات الدولية التي تم تصميمها على ضبط تهديد الأسلحة النووية. ففي خلال عام ٢٠٠١ فقط، قررت الولايات المتحدة إلغاء معاهدة ١٩٧٢ للصواريخ الباليستية المضادة (*ABM*)، والانسحاب من مؤتمر الأمم المتحدة لفرض قيود على التهريب غير المشروع للأسلحة الصغيرة، ومعارضة الإجراءات المقترحة لفرض معاهدة ١٩٧٢ للأسلحة البيولوجية. إن هذا التغاضي عن ضبط التسلح يضع مقياساً لتتبعه الدول الأخرى.

من الأمور التي تميزت بكونها مثيرة للمشكلات، عدم اعتراف الولايات المتحدة بمعاهدة ١٩٧٢ للصواريخ الباليستية المضادة (*ABM*)، والتي اعتبرها كثيرون حجر الزاوية لضبط الأسلحة النووية، حيث جاء الإعلان، ولأول مرة في التاريخ الحديث، بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن، أو تبرأت من *Renounced* اتفاق دولي رئيسي. فقد أثارت بذلك المخاوف من سلسلة ردود الفعل العالمية، بالتخلي الشامل عن اتفاقيات ضبط التسلح، التي قد تبادر بها دول أخرى. على سبيل المثال، فإن روسيا قد هددت في عام ٢٠٠٧ بالخروج من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى(*INF: Intermediate-Range Nuclear Forces "INF" Treaty*) ، وأن تفرض قراراً بتأجيل الدفع بمعاهدة (*CFE*). على أي حال، فبينما أقر الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالتزامه المستمر بالإعداد العسكري الدفاعي، فقد أشار إلى اهتمام متجدد في ضبط انتشار الأسلحة الفتاكة، قائلاً "إننا ننفق البلايين من الدولارات على الدفاع الصاروخي. وأنا أعتقد عملياً أننا نحتاج الدفاع الصاروخي... لكنني أعتقد أيضاً أنه عندما ننفق بضعة ملايين من الدولارات على الانتشار النووي، فإننا حينئذ نصنع أو نرتكب خطأً".

إن اتجاه الدول لكي تصنع من تطوير أسلحتها أولوية على ضبطها أمر يتم مناقشته بمثال "اختبار نووي" (انظر الخريطة ٩-١). فمع بداية عام ٢٠١٠، فإن الدول النووية الثمانية قد أجرت ما مجموعه ٢٠٥٤ تفجيراً نووياً منذ ١٩٤٥، بمتوسط اختبار واحد كل اثنتي عشر يوماً (*SIPRI, 2010*). وبينما تجري كل من الصين، والولايات المتحدة، وبانتظام، التجارب النووية المُسماة "بالعائد الصفري" (*Zero-Yield*)، كما أنهما موضع شك في إجراء اختبارات التفجيرات الصغيرة لدرجة أنها لا يمكن رصدها. أكثر من ذلك، فإن معاهدة اختبار الحظر الجزئي لعام ١٩٦٣، والتي حظرت الاختبارات في الفضاء الخارجي وتحت الماء، بينما لم تتضمن التفجيرات في باطن الأرض، لم تؤدِ إلى الإبطاء من معدل الاختبار. إن ما يزيد على ثلاثة أرباع الاختبارات النووية قد حدثت بعد أن دخل الحظر مرحلة التنفيذ الفعلي.

إن السجل السابق لضبط التسلح، ونزع السلاح، قد أدى إلى خفض معنويات الإصلاحيين من الليبراليين والبنيويين، والذين لم تتحقق أمانيهم في التفاوض على عمليات توفيق لاحتواء سباق التسلح. يبدو أن الواقعيين، وبتأكيدهم الملتزم على السلام من خلال الإعدادات العسكرية، إنما يحاولون أن ينقلوا صوتهم إلى أولئك الليبراليين الذين يقدمون المشورة بأن امتلاك الأسلحة (أو الاستحواذ على الأسلحة) لا يُعدُ طريقاً آمناً نحو نظام عالمي. يوماً ما، فإن قضية وودرو ويلسون بنزع السلاح العالمي لم تنتصر بعد، وعلى نحو ما أراد وصلي من أجله. طالما أن التهديد بالعدوان المسلح يطارد العالم، فمن غير المحتمل أن يفكر القادة في أن نزع السلاح أمر حكيم. ذلك أن كثيراً من الليبراليين والبنيويين يدركون أن الطرق الأخرى إلى السلام أكثر من واعدة. إن تشييد المنظمات الدولية للأمن الجماعي يستفيد من تاريخ أكثر تشجيعاً، في أحد جوانبه لأن عديداً من الأزمات العسكرية تتطلب تعاوناً متعدد الأطراف على أن تتم إدارته سلمياً.

خريطة ٩-١: خدعة أم معاهدة؟ هل يستطيع ضبط التسلح وقف انتشار الأسلحة؟



خريطة ٩- ١ : خدعة أم اتفاقية *Trick Or Treaty* : هل يستطيع نزع السلاح إيقاف انتشار الأسلحة؟ على نحو ما تمت الإشارة في الإطار الزمني، فإن
الاختبارات النووية قد تراجعت بشكل مثير منذ الستينيات، وقد انعكس هذا الالتزام بضبط التسلح في تأييد اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (انظر الخريطة أعلاه). واعتباراً من إبريل ٢٠١١، فإن ١٨٢دولة قد وقعت على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (*CTBT*)، وقد صدقت عليها ١٥٣ دولة. على أي حال، فإن باكستان والهند وكوريا الشمالية مازالت لم توقع ومعهم دول أخرى عديدة- بما فيها الولايات المتحدة، والصين، وإيران، وإسرائيل — لم تصدق على المعاهدة، ومن ثم تظل المخاوف مستمرة من تزايد حدة التنافس في التسلح النووي، وبالتالي في موجة جديدة من الاختبارات النووية.

الحفاظ على الأمن الجماعي من خلال المنظمات الدولية

Maintaining Collective Security Through International Organizations

قامت المنظمات الدولية، وعبر التاريخ، بتحقيق التقدم في الحفاظ على السلام باعتباره واحداً من الأسس العقلانية الأساسية لبنائها وتشكيلها. أحد الطرق المؤسسية إلى السلام الدولي تم نحتها في الفكر الليبرالي، والبنيوي مع اتجاه الليبراليين إلى التركيز على الاعتماد المتبادل، وإمكانية التعاون، بينما يؤكد البنيويون على مركزية الأفكار والأعراف (*Norms*) . وقد تم التعبير عن هذا المنهج باعتباره بديلاً لتوازن القوى، الذي تبناه المفكرون الواقعيون، للحفاظ على السلام من خلال إعادة توزيع، من خلال الآلية الحرة للتحول في التحالفات والاصطفاف. لقد اعتاد المجتمع الدولي أن يطأ ويسير في كل الطرق إلى السلام، من خلال التنظيم الدولي عندما ينهار توازن القوى السابق في حرب متسعة النطاق (على نحو ما حدث بشكل أو آخر في توازنات القوى السابقة).

نلاحظ أن الاعتماد على التنظيم الدولي يعارض، وبقوة، التفكير الواقعي الكلاسيكي. يجب أن نتذكر أن الواقعية تكافئ السيادة المستقلة للدول كقيمة جوهرية، وتوبخ التنظيم الدولي باعتباره حاجزاً لاستقلالية السياسة الخارجية للدولة، ولحريتها، ومرونتها في التصرف المنفرد. وفي الحقيقة، فإن الوصفات للمجتمع الدولي بأنه "ينظم نفسه" من خلال إيجاد المؤسسات فوق الدول كطريق نحو الاستقرار العالمي تواجه بمعارضة الفكر الواقعي. يحدث الاستثناء الوحيد لهذا الموقف الواقعي عندما تقوم القوى العظمى باختيار إنشاء مؤسسات فوق قومية متعددة الأطراف لإدارة القوة العسكرية في العلاقات الدولية، ويكون هذا، وفقط، عندما تقوم القوى العظمى بتشكيلها وهي متأكدة بأن هذه المنظمات يجب أن تُدار بشكل سلطوي بواسطتهم ولمصالحهم الذاتية *(Claude, 1962)*.

من أجل الإصلاحات الليبرالية والبنيوية، فإن "الأمن الجماعي" يتم إدراكه كبديل لسياسات توازن القوى التي يفضلها الواقعيون. وطبقاً لتعريفه، فإن الأمن الجماعي يتطلب قرارات جماعية لأغراض جماعية لاحتواء العدوان الدولي المسلح، ومسترشداً بالمبدأ القائل بأن عمل العدوان من قبل أي دولة سوف تتم مواجهته باستجابة موحدة من باقي الدول. وعلى نحو ما سبق أن شرحه وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر، فإن "الأمن الجماعي يفترض أن كل أمة تدرك كل تحدي للنظام الدولي بنفس الطريقة، وأنها مستعدة لتخوض نفس المخاطرة للمحافظة عليه". وهنا، فإن المنظمات الدولية تتم رؤيتها باعتبارها أساسية في الإدارة السلمية للصراع، باعتبارها "منظمات ذات قدرات تداخلية، تساعد الأعضاء المتنازعين في محاولة الحل السلمي للصراع" *(Shannon, 2009, p.145)*.

يقوم الأمن الجماعي على عقيدة عبر عنها ألكسندر دوماس من آرتاجنان ورفيقه موسكيتيير: "نظام واحد للجميع، والجميع من أجل النظام". من أجل أن يعمل الأمن الجماعي في البيئة الدولية الخطرة والمتقلبة، فإنه يتبنى عادة ترجمة لعقيدة موسكيتيير إلى مجموعة القواعد التالية للدولة:

- **يجب أن تكون كل تهديدات السلام موضع الاهتمام المشترك لكل دولة.** تفترض نظرية الأمن الجماعي أن السلام أمر حتمي. ومن ثم، إذا تم تجاهل العدوان في أي مكان، فمن المؤكد أنه سوف ينتشر إلى دول أخرى، ويصبح الأمر أكثر صعوبة في إيقافه، فالهجوم على أي دولة يجب أن يتم اعتباره عدواناً على كل الدول.
- **يجب أن يلتحق كل عضو في النظام الدولي بمنظمة الأمن الجماعي.** وبدلاً من المناورة ضد بعضها البعض في تحالفات متنافسة، فإن الدول يجب أن ترتبط ببعضها في تحالف "مُوحد"، منفرد. فمن المفترض، أن هذا الكيان الجماعي، سوف يمتلك الشرعية الدولية، والقوة للاحتفاظ بالسلام.
- **يجب أن يتعهد أعضاء المنظمة بتسوية منازعاتهم من خلال الوسائل السلمية.** الأمن الجماعي ليس مرتبطاً بشكل محكم بالوضع القائم. إنه يفترض أن التغيير السلمي أمر ممكن عندما تتاح مؤسسات حل صراعات المصالح. بالإضافة إلى توفير آلية للوساطة في المنازعات، فإن منظمة الأمن الجماعي سوف تحتوي أيضاً على جهاز قضائي مفوض بإصدار أحكام ملزمة في المنازعات المستمرة.
- **إذا حدث خرق للسلام، فإن المنظمة ينبغي أن تطبق، وفي الحال، عقوبات قوية لمعاقبة المعتدي.** فالافتراض الأخير الذي يؤكد أهمية النظرية يرى بأن أعضاء منظمة الأمن الجماعي سوف يكونون عازمين، وقادرين على إعطاء، أو تقديم المساعدة المتبادلة لأي دولة تعاني من هجوم. ويمكن أن تتراوح العقوبات من الإدانة العلنية، إلى المقاطعة الاقتصادية إلى الانتقام العسكري.

إن تجميع أجزاء هذه المنطلقات معاً، يوضح أن هدف هذا المنهج للأمن الدولي من خلال منظمات الأمن الجماعي يتمثل في ضبط عملية الحرب بالمساعدة الذاتية، بواسطة دفاع الدول الضامنة من خلال التنظيم الجماعي. ولذلك، فإنه من المثير للسخرية، أن الإصلاحات الليبرالية تقبل استخدام القوة العسكرية – وليس من خلال توسيع نطاق قوة الدولة، لكن من خلال ردع المعتدين المحتملين بمواجهتهم بالقوة المسلحة المنظمة بالمعارضة المتحدة لكل المجتمع الدولي. فالقوة يمكن أن تستخدم للقتال من أجل الحق.

عصبة الأمم، والأمم المتحدة، والأمن الجماعي *The League of Nations, United Nations, and Collective Security*

ربما أكثر من أي حدث آخر، فإن الحرب العالمية الأولى قد جردت المقولة الواقعية بأن السلام كان منتجاً ثانوياً لتوازن القوى المستمر من مصداقيتها. مشيرين إلى سباقات التسلح، والمعاهدات السرية، والأحلاف المتنافسة كمصادر للتوتر الحاد، فإن كثيراً من الليبراليين قد نظروا إلى القوة الموازنة كسبب للحرب بدلاً من رؤيتها

كأداة لمنعها. وقد عبر الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عن أقوى معارضة لسياسات توازن القوى، فالنقطة الرابعة عشر من مقترحاته الأربعة عشرة لسلام ما بعد الحرب قد نادت بـ "اتحاد عام للدول من أجل هدف الحفاظ على الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل الدول كبيرها وصغيرها على السواء". وقد أدى هذا الرجاء إلى تكوين عصبة الأمم، لتحل محل توازن القوة، مع نظام عالمي للحكم، من أجل النظام العالمي الذي سَيواجهُ فيه أي اعتداء من قبل أي دولة باستجابة موحدة.

ومع ذلك، وبوقت طويل قبل مطالبة ويلسون وغيره من المصلحين بتأسيس عصبة الأمم، فإن فكرة الأمن الجماعي كان قد تم التعبير عنها في خطط متعددة للسلام. ففيما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، وعلى سبيل المثال، فإن المجالس الكهنوتية الفرنسية في اجتماعها في بوتييه عام (١٠٠٠)، وليمو جيس (١٠٣١)، وتولوز (١٢١٠) قد ناقشت التصورات الأولية للأمن الجماعي. كما ظهرت على السطح مقترحات مشابهة في كتابات بييرديبو (١٣٠٦)، والملك جورج بود براد ملك بوهيميا (١٤٦٢)، ودوق سيللى(١٥٦٠-١٦٤١)، وقديس دير القس بيير (١٧١٣). وقد تمثل المبدأ الحاكم في هذه الخطط في الاعتقاد بأن "المجتمع" المنظم للقوة سوف يكون أكثر فعالية في الحفاظ على السلام عن التحول إلى التحالفات الهادفة إلى موازنة القوة.

إن مما خيب آمال أنصار عصبة الأمم، أنها، أي العصبة، لم تصبح مطلقاً نظاماً فعالاً للأمن الجماعي. فالعصبة لم تحظ بتأييد الولايات المتحدة، وهي القوة الوحيدة التي تمتلك معظم القوة التي جعلتها على قيادة العالم في الشهور التالية للحرب العالمية الأولى. أكثر من ذلك، فقد اختلف أعضاؤها حول تعريف "العدوان"، وكذلك حول كيفية الاشتراك في تكاليف ومخاطر القيام باستجابة منظمة ضد المعتدين. على الرغم من أن العصبة قد فشلت في إدراك (تحقيق) الهدف النبيل للدول باعتبارها ملتزمة بحماية آخرين بنفس التزامهم بحماية أنفسهم، إلا أن مبادئ الأمن الجماعي قد أرشدت ووجهت الإنشاء والتكوين التالي للأمم المتحدة.

مثل العصبة، فإن الأمم المتحدة قد تأسست من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تمثل الهدف، وكما عبرت عنه كلمة رئيس الولايات المتحدة، هاري ترومان، في "شراكة دائمة... بين شعوب العالم من أجل سلامهم المشترك، والخير المشترك بينهم". لقد كان مهندسو الأمم المتحدة يعلمون، وبألم، عن خبرة العصبة المُخيبة للآمال في مجال الأمن الجماعي. ومن ثم، فقد كان أملهم في بناء جديد (هيكل جديد) يمكن أن يجعل من الأمم المتحدة أكثر فعالية عن العصبة الفاشلة.

لنسترجع من الفصل السادس أن ميثاق الأمم المتحدة قد أسس مجلساً للأمن يتكون من خمسة عشر عضواً، وجمعية عامة تكونت من ممثلين من كل الدول الأعضاء، وهيئة إدارية (أو سكرتارية) تحت قيادة السكرتير

العام. على الرغم من أن مؤسسي الأمم المتحدة قد أعلنوا تأييدهم للأمن الجماعي، فلقد كانوا تحت تأثير شديد لفكرة مسرح القوى العظمى، والتي سوف تقوم معاً بإدارة الموضوعات العالمية. وقد سمح ميثاق الأمم المتحدة لأي من أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا العظمي، وفرنسا، والصين) بأن يعترضوا *(To Veto)*، وبذلك يعوقوا الأعمال العسكرية المقترحة.

نظراً لأن مجلس الأمن يستطيع الموافقة على الأعمال العسكرية، وفقط عندما توافق الدول الخمسة دائمة العضوية، فإن الأمم المتحدة قد تعرضت إلى الشلل بسبب التنافس بين القوى العظمى، وبصفة خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. خلال الحرب الباردة، "أصبحت صيغة للشلل السياسي" *(Urquhart,2010,p.26)*. مع ما يزيد على أكثر من (٢٣٠) فيتو من مجلس الأمن لوقف الأفعال من أي نوع حول ما يقرب من ثلث قرارات الأمم المتحدة. ونظراً لأن بنية أو هيكل الأمم المتحدة قد حدَّت من قدرتها على العمل كمنظمة للأمن الجماعي الحقيقي، فقد أصاب الأمم المتحدة قصور في فترة الحرب الباردة في عديد من المثاليات التي استشرفها أكثر مؤسسيها طموحاً.

ومع ذلك، ومثل أي مؤسسة قادرة على التكيف، فإن الأمم المتحدة قد توصلت إلى طرق أخرى للتغلب على القيود القانونية للحلول الوسط، وقلة التعاون بين القوى العظمى الذي منع قدرتها على الحفاظ على النظام العالمي. على سبيل المثال، وعلى النقيض من فرض السلام على نحو ما كان في الحرب الكورية، فقد بادرت الأمم المتحدة بمشروع جديد، أُطلق عليه "حفظ السلام *Peacekeeping*" واستهدف الفصل بين الأعداء *(Urquhart, 2010)*. وقد كانت قوة الأمم المتحدة للطوارئ *(UNEF)*، والتي تم التصريح بها عام ١٩٥٦، بقرار الجمعية العامة المعروف باسم قرار "الاتحاد من أجل السلام" كاستجابة لأزمة السويس، العملية الأولى للعديد من عمليات حفظ السلام الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فقد سعى السكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشولد في عام ١٩٦٠ إلى إدارة الأمن من خلال ما أطلق عليه "الدبلوماسية الوقائية *Preventive Diplomacy*"، وذلك بمحاولة القيام بحل الصراعات قبل أن تصل إلى مرحلة الأزمة، في مقابل عملية السعي إلى إنهاء الحروب بمجرد اندلاعها. وقد أصابه الإحباط من قيام القوى العظمى بمنع الأمم المتحدة من القيام بدورها "كدور فعال ومحوري، وعلى نحو ما أكد عليه تصور الميثاق لهذا الدور"، فإن السكرتير العام خافير دي كويلار قد سعى عام ١٩٨٩ إلى مبادرات صنع السلام التي صُممت للوصول إلى هدنة لإنهاء القتال، بحيث يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يؤسس أو يُنشئ عمليات لحفظ السلام. أما السكرتير العام كوفي عنان، فقد اتجه إلى التركيز على جهود الأمم المتحدة لبناء السلام

من خلال تهيئة الظروف التي تجعل من تجدد الحرب أمراً غير محتمل، بينما في نفس الوقت يستمر في العمل على صنع السلام (إنهاء القتال الذي بدأ من قبل)، وإدارة عمليات سلام الأمم المتحدة لمراقبة هذه الصراعات التي يرتفع فيها احتمال تجدد القتال بين الأعداء. وقد أكدت تلك المجهودات على عمليات "فرض السلام *Peace Enforcement*"، بالاعتماد على قوات الأمم المتحدة، والتي تم تدريبها وتجهيزها لاستخدام القوة العسكرية عند الضرورة، وبدون موافقة مسبقة من الأطراف المتنازعة.

كانت الأمم المتحدة، وعبر ما يزيد على أربعة عقود، ضحية لتنافس القوى العظمى. وعلى أي حال، فقد أزالت الحرب الباردة كثيراً من المعوقات التي أعاقت قدرة الأمم المتحدة على قيادة عملية حفظ السلام. ففي عام ١٩٩٠، وعلى سبيل المثال، فإن مجلس الأمن قد تأرجح بصدد اتخاذ قرار بالتفويض بالقهر العسكري لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، والتي كان قد احتلتها من قبل. وقد أدت هذه القفزة بمبادرة ناجحة للأمن الجماعي إلى التفاؤل حول استخدام الأمم المتحدة لقيادة عملية حفظ السلام. فبعد عام ١٩٩٠، قامت الأمم المتحدة بإطلاق مهام حفظ السلام لأكثر من ثلاث مرات عما فعلته في أعوامها الأربعين السابقة منذ إنشائها. ففي المتوسط، ومنذ عام ١٩٩٠، فإن الأمم المتحدة قد أدارت قرابة ست عمليات كل عام (انظر خريطة ٩-٢).

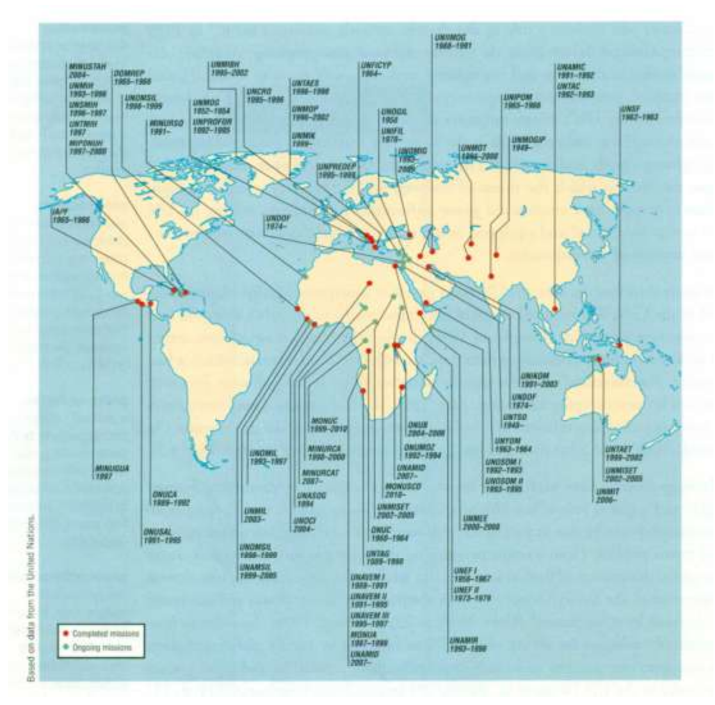
وعلى الرغم من أن الليبراليين كان لديهم أمل كبير في الأمم المتحدة كوسائل لتعزيز حقوق الإنسان، وحكم القانون العالمي *(Mertus, 2009b)*، فإن القيود التي تواجهها كمنظمة قد تكون راجعة جزئياً إلى التأكيد البنيوي المستمر على السيادة وسياسة القوة. من منظور واقعي، فإن الأمم المتحدة قد تأسست لتديم الهيمنة العالمية لبريطانيا وأمريكا، بينما هي تقوم بتكييف الظهور غير المُرحب به للاتحاد السوفيتي.... كمؤسسة يمكن من خلالها ممارسة سياسات القوة بوسائل أخرى" *(Gray 2010, p.79, Mazower, 2009)*. من أجل أن تدعم، وبشكل جوهري، قدرة الأمم المتحدة على العمل كسلطة عالمية حقيقية، فإن أعضاءها قد تحتاج إلى أن تتخلى عن مزاياها الفردية، وأن تضمن سلطة أكبر للأمم المتحدة *(Weiss et., al., 2009)*. ويعتنق محلل الأمم المتحدة البريطاني الجنسية بريان يوركهارت*(2010, p. 28)* هذه الرؤية، والتي يراها هامة للأهمية المستمرة للأمم المتحدة في هذه المرحلة من العولمة:

> "إذا اعتبرت الحكومات، وبشكل حقيقي، أن فعالية الأمم المتحدة أولويةُ مُلحة، فإن (سيادة الدولة) يجب أن تكون المشكلة الأولى التي يجب عليهم أن يتعاملوا معها. وعلى هذا النحو، فإن المرء يستطيع، وفقط، أن يتعجب ويتساءل حول أي المشكلات العالمية الكبرى التي سوف تقدم الكارثة الكلية، والتي سوف تثبت وبدون شك، وربما يكون ذلك متأخراً جداً، أنها هي التي يتطلبها الموقف الحالي للنظام الدولي ما بعد وستفاليا".

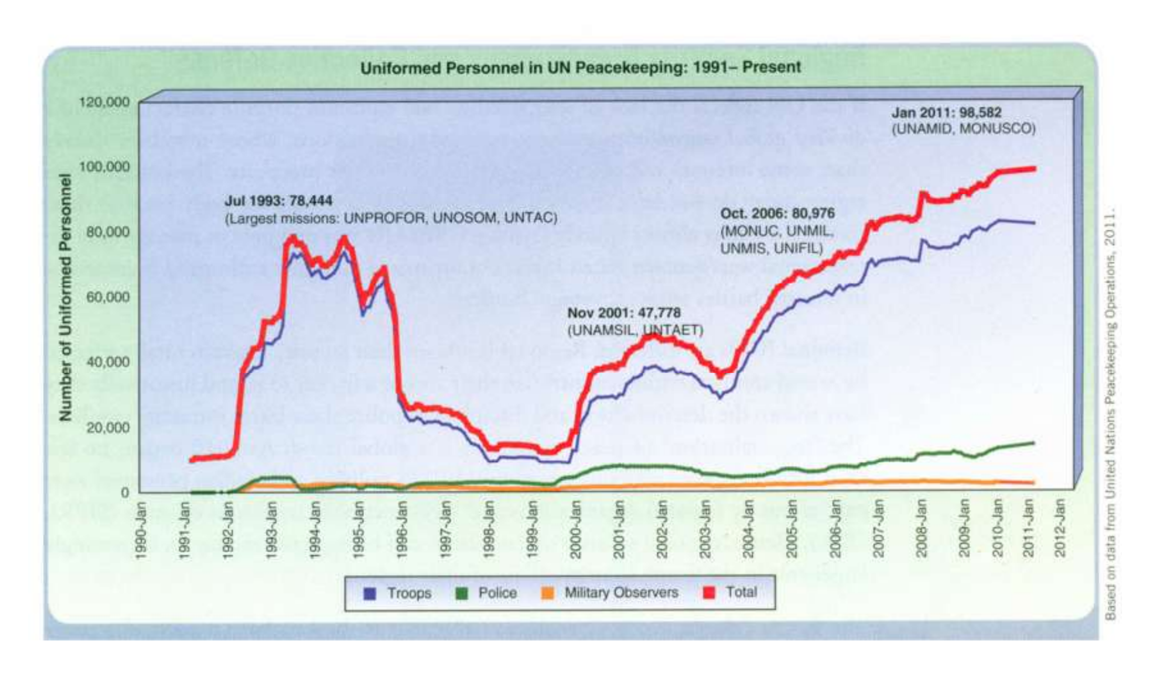
ففي عام ١٩٤٥، لم تكن هناك حقيقة مشكلة دولية لا تستطيع دولة واحدة أن تتناولها منفردة وبنجاح. اليوم، فإن العالم يواجه تحديات مُرعبة مثل الانتشار النووي، والإرهاب الدولي، والأوبئة العالمية، والتدهور البيئي، وندرة الموارد **مشكلات دولية تتطلب حلولا تعاونية**. "ففيما يتعلق بالأمم المتحدة، وكمنظمة عالمية، فإن

الأمم المتحدة يجب أن يتم وضعها بشكل منفرد في تزويد القيادة والتنسيق للعمل على مثل هذه الأمور، لكن قدرة أعضاءها لاستخدامها كمكان للتعاون حول المشكلات العالمية الخطيرة قد أصبحت محدودة ومخيبة للآمال" *(Urquhart, 2010, p. 26)*.

إنها ليست فقط الأولويات للقوى العظمى بمجلس الأمن أن تُقيد الأمم المتحدة، لكن أيضاً بنيتها التحتية المحدودة ومواردها المالية. فمن أجل أن تنجح الأمم المتحدة، فإن المجتمع العالمي يجب أن يماثل الوسائل الممنوحة لها بالمطالب التي تم وضعها عليها. في دعم عمليات الأمم المتحدة الأربع والستين لحفظ السلام منذ ١٩٤٨، فإن النفقات قد وصلت إلى أكثر من ٦٩ بليون دولار. ففي الفترة من يوليو ٢٠١٠، وحتى يونيو ٢٠١١، فإن دعم الميزانية لأكثر من (١٢٣,٠٠٠) من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة قد وصل إلى٧,٨ بليون دولار. ولكي نضع هذا في منظوره، علينا أن نقارنه بالإنفاق العسكري للولايات المتحدة خلال نفس الفترة، والذي بلغ ٦٩٣ بليون دولار.



خريطة ٩-٢: الأمم المتحدة ومهام السلام: ١٩٤٨-٢٠١٢: في أعوامها الأربعين الأولى، فإن الأمم المتحدة لم تقم سوى بتنفيذ مجرد ثماني عشرة من عمليات حفظ السلام. إلا أنه، ومنذ عام ١٩٩٠، فإن الأمم المتحدة قد أصبحت أكثر نشاطاً؛ حيث قامت بإرسال قوات حفظ السلام إلى (٥٦) ست وخمسين نقطة ملتهبة. وكما تُظهر الخريطة، فإن معظم العمليات الأربع والستين التي نفذتها فيما بين عامي ١٩٤٨-٢٠١٢ قد استمرت في العمل لمدة عقد من الزمان على الأقل. واعتباراً من مايو ٢٠١١، فإنها قد قامت بتنفيذ أربعة عشرة مهمة لحفظ السلام، إضافةً إلى مهمة سياسية خاصة إضافية في أفغانستان..



شكل ٩-٢: الطلب المتزايد على "السلام": تظهر الرسوم البيانية أعلاه اتجاهاً واضحاً عبر الزمن في الطلب على قوات حفظ السلام، وكما توضح الأرقام الكلية للأفراد القائمين بمهام حفظ السلام –والذين غالباً ما يُشار إليهم "بالقبعات الزرقاء" نظراً للون الأزرق المميز لقبعاتهم أو للكابات (البريهات) الزرقاء التي يضعونها فوق رؤوسهم–فإن عددهم قد تضاعف خمس مرات منذ عام ١٩٩٩. تُظهر خطوط الاتجاه الآخر الوظائف الأساسية التي يقوم هؤلاء الأفراد، وبشكل متزايد، بأدائها: وتتضمن المراقبين العسكريين (الذين يقومون بمراقبة الأوضاع على الأرض، وليس لديهم أي تفويض بالتدخل أو الاشتباك عسكرياً)، والشرطة (البوليس الدولي). وفي نهاية مايو ٢٠١١، فقد تضمنت تلك القوات العاملة عدد ٩٨٧٦١ فرداً، بينما وصل عدد أفراد البوليس ١٤٣٤٧ فرداً، و٢١٨٩ مراقباً عسكريا، ليمثلوا في مجملهم مشاركة قدمتها (١١٤) مائة وأربع عشرة دولة.

يمثل هذا زيادة مقدارها بـــ ١/ ٩ (تسع) في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبما يصل، وفقط، إلى نصف في المائة (0.5 %) من الإنفاق العالمي العسكري. إن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تعدُ عادة أقل تكلفة عن تكاليف القوات التي توظفها الدول في الشمال العالمي، والناتو، أو المنظمات الإقليمية. طبقاً لسوزان رايس، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، "إذا كان على الولايات المتحدة أن تتصرف بمفردها – منفردة – وأن تقوم بتوظيف قواتها الذاتية في كثير من هذه الدول، ففي مقابل كل دولار سوف تنفقه الولايات المتحدة، فإن الأمم المتحدة تستطيع أن تحقق المهمة في مقابل اثنتي عشر سنة".

وعلى الرغم من قصورها، فإن الأمم المتحدة ستظل المؤسسة العالمية الوحيدة الفعالة في تنظيم التعاون الدولي لمواجهة أزمات الأمن، في مواقف تكون الدول فيها غير عازمة على التصرف منفردة (بمفردها). على أي

حال، فإن استخدام منظمات الأمن الإقليمي آخذ في التزايد؛ حيث بدأت الـمنظمات ما بين الحكومية *(IGOs: Intergovernmental Organizations)* في النزول لتسد الفجوة، في هذه المواقف التي لم تحظ فيها خوذات الأمم المتحدة الزرقاء بالدعم الضروري لقيامها بوظيفتها.

منظمات الأمن الإقليمي والأمن الجماعي *Regional Security Organizations and Collective Security*

إذا كانت الأمم المتحدة تعكس قصوراً في القيم المشتركة، وخاصية الغرض المشترك لمجتمع عالمي منقسم، فربما استطاعت المنظمات الإقليمية، والتي يتشارك أعضاؤها في بعض المصالح والتقاليد الثقافية، أن تمنح آفاقاً أفضل. إن أنواع الحروب المشتعلة الآن لن تمنح نفسها لتصبح محكومة من قبل المؤسسة عالمية الاتساع، لأن هذه الصراعات تُعدُ الآن، وبشكل كامل، حروباً أهلية. لقد كانت الأمم المتحدة مصممة لتدير، وفقط، الحروب الدولية بين الدول، فهي لم تكن منظمة، ولم تكن قانونياً، مفوضة بالتدخل في المعارك الداخلية داخل حدود ذات سيادة.

تختلف المنظمات الإقليمية ما بين الحكومية فيما بينها. فبينما ترى تلك المنظمات أن مصالحها الأمنية تتأثر بشكل حيوي بالصراعات المسلحة داخل الدول في منطقتها أو الملحقة بها، إلا أنها تاريخياً قد أظهرت التصميم والنظام في مراقبة (حراسة *Police*)هذه الصراعات المرة داخل الدولة. إن "أقلمة" عمليات السلام تمثل توجها عالمياً. فمع بداية عام ٢٠١٠ ، كان هناك مالا يقل عن (٥٤) مهمة سلام قام عليها (*٢٧٨* , ٢١٩) فرداً من العسكريين والمدنيين، نفذتها المنظمات الإقليمية، والائتلافات الرسمية من دول الأمم المتحدة *(SIPRI, 2010)*. ومع ذلك، فإن منظمات الأمن الإقليمي يمكن أن يُتوقع قيامها بدور متزايد أكبر في شؤون الأمن المستقبلية لأقاليمها.

تُعدُ منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) المنظمة الأمنية الإقليمية الأكثر شهرة. تتضمن المنظمات الأخرى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا *(OSCE)*، وميثاق الآنزوس*(ANZUS)*، وضم كلاً من (استراليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة)، ومنظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (*SEATO*)سياتو. وتتضمن المنظمات الإقليمية ذات الالتزامات السياسية الأوسع، وإلى حد ما، وفيما وراء الدفاع، كلاً من منظمة الدول الأمريكية *(OAS)*، وجامعة الدول العربية *(The Arab League)*، ومنظمة الوحدة الأفريقية (سابقاً) *(OAU)*الاتحاد الإفريقي، ومجلس دول الشمال***Nordick Council*** ، واتحاد دول جنوب شرق آسيا *(ASEAN)* ومجلس التعاون الخليجي*(GCC)*.



هل هناك طريق للتدخل العسكري الليبرالي إلى السلام؟ : على الرغم من أن دولاً عديدة، والمنظمات ما بين الحكومية (*IGOs*) كانت مترددة في التدخل عسكرياً في الصراعات الداخلية خارج مجالات نفوذها، فقد أثبت تدخل الناتو في ٢٠١١ في ليبيا أنه كان استثناءً. في هذه الحالة، فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أثار أن استجابة معمر القذافي للانتفاضة الشعبية مُتخمُ باستخدام المدافع المضادة للطائرات ضد المتظاهرين، ووعده "لتنظيف ليبيا منزل.. منزل" من المتمردين "الصراصير" على حد قوله، قد ارتفعت إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وبينما ولدّ القرار بالتدخل جدالاً، فإنه قد أثبت أنه محوري في المساعدة في الإنهاء المحوري لنظام القذافي. الصورة أعلاه مأخوذة في مارس ٢٠١١ للمتظاهرين المطالبين بانسحاب قوات الولايات المتحدة والناتو من ليبيا.

تواجه كثير من المنظمات الأمنية الإقليمية تحدي الاحتفاظ بالإجماع والتضامن بدون معنى واضح لمهمتها. ففي حالة الناتو، فإن السياق الأمني الأوروبي الغامض يتميز الآن بصراعات عرقية وبيئية متعددة، والتي لم يكن الناتو مُصَمماً في الأساس للتعامل معها. فقد ارتأى ميثاقه الأصلي هدفاً واحداً فقط – الحماية المشتركة من هجوم خارجي، ولم يحدد مطلقاً حراسة الصراعات الداخلية في الدول هدفاً له.

نتيجة لذلك، وحتى عام ١٩٩٥، عندما تولي الناتو مسئولية العمليات العسكرية في البوسنة والهرسك من الأمم المتحدة، لم يكن هناك تأكد أو يقين في قدرة التحالف على التكيف مع هدف متسع بهذا النحو. وقد أعاد الناتو، ومنذ تدخله، تعريف نفسه. ففي عام ١٩٩٩ قام بالتدخل لضبط العنف المدني في كوسوفو. وفي عام ٢٠٠١، ولأول مرة، استناداً إلى مادته الخامسة، التي تتطلب دفاعاً جماعياً عن عضو تحت الهجوم، التحق الناتو بالحرب في أفغانستان في إظهار قوي للتأييد للولايات المتحدة في أعقاب ١١/ ٩. وبشكل أكثر حداثة، وتحديداً في

مارس ٢٠١١، تولي الناتو مسئولية العمليات العسكرية في ليبيا، والتي كانت الولايات المتحدة قد تولتها مبدئياً، وفرنسا، وبريطانيا.

اليوم، يعدُ الأطلنطي حلفاً موسعاً، بعضوية متنامية من اثني عشر عضواً مؤسساً عام ١٩٤٩، إلى ثمانية وعشرين عضواً حالياً على مدار ست دورات من التوسعة في أعوام ١٩٥٢، ١٩٥٥، ١٩٨٢، ١٩٩٩، ٢٠٠٤، وعام ٢٠٠٩ (انظر خريطة ٩-٣). هناك عدد من الدول في شرق أوروبا مرشحة للعضوية مستقبلاً، بينما يشعر كثيرون أنه من مصلحة الناتو، وهذه الدول الأوروبية أن يتحقق اندماج روسيا في عضوية الحلف أيضاً. لقد قام الناتو بتحويل نفسه ليصبح ذا صفتين: تحالفاً عسكرياً من أجل الأمن بين الدول وداخلهم، ولاحتواء انتشار الإرهاب الدولي، وأيضاً كتحالف سياسي لتشجيع انتشار الديموقراطية. إضافةً إلى ذلك، فعلى الرغم من أن الناتو يُنظرُ إليه، وعلى نطاق واسع، كمحور للشمال العالمي، فإن عمليات الأمن الجماعي التي تتم تحت سلطته تحمل شرعية أن التدخلات من قبل الدول المنفردة تتجه إلى أن تكون قاصرة. "هذه على وجه الخصوص الحالة بالنسبة لبريطانيا، وفرنسا اللتين يجمل تاريخهما الاستعماري حقائب هائلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – ناهيك عن ذكر الولايات المتحدة، بتاريخها الأحدث والأكثر تعقيداً في الإقليم *(Joyner, 2011)*.

ومع ذلك، وكما هي الحال مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية، يواجه الناتو معوقات لنجاحه كمنظمة للأمن الجماعي. فالناتو يُعدُ الأكثر قدرة على خلق عمليات حفظ سلام ناجحة، وفقط عندما يصل أكثر أعضائه قوة إلى اتفاق حول فوائد أي عملية مقترحة. ففي الحالة الليبية، كان القرار، وعلى نحو ما تمت الموافقة عليه من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قد ركز وبشكل ضيق ومحدد *(Narrowly)* على حماية المدنيين من أجل الحصول على موافقة ضمنية من خلال الامتناع عن التصويت، وتجنب المعارضة المباشرة من جانب روسيا والصين.

ثانياً، فإن نطاق مهمة الناتو مقيد حيث لا يحتمل أن تكون أهدافه دولة عظمى، أو أن تكون دولة لها تحالف عسكري مع قوى رئيسية. وتتفق روسيا، خصمها التقليدي، على أنه وفي القرن الحادي والعشرين، فإن الناتو وروسيا يجب أن يعملا معاً لمواجهة الإرهاب، والانتشار النووي، والقرصنة، والتجارة غير المشروعة للمخدرات. على أي حال، فما زالت روسيا بعيدة عن التوافق والتصالح مع وجود الناتو في دول تعتبرها روسيا داخل نطاق مصالحها المتميزة *(The Economist, 2010 a, p.67)*.



خريطة ٩- ٣: الناتو المُوسع في التوازن الجيواستراتيجي الجديد للقوى: إن امتداد الصورة الطبيعية للناتو في القرن الحادي والعشرين قد تحولت نتيجة لتوسع الناتو إلى (٢٨) ثمانية وعشرين عضواً كاملاً، مع ألبانيا وكرواتيا، وقد انضمتا كأحدث عضوين في أول إبريل ٢٠٠٩. على نحو ما يظهر في هذه الخريطة، فإن الناتو الآن يمد مظلته الأمنية عبر، وفيما وراء، أوروبا في محاولته لخلق نظام أمن جماعي يتضمن دولاً كانت فيما مضى أعداءً له. وقد أكد السكرتير العام السابق للناتو، الجنرال جاب دو هوب تشافر، على الأهمية المستمرة للأمن خلال التعاون المتعدد الأطراف، مدعياً أن "الناتو حيٌ وقادر على الضرب *(Alive and Kicking)* لأنه مازال لديه وظيفة متفردة ليقوم بها: ليكون المكان الذي تقف فيه أوروبا وشمال أمريكا معاً، يتشاورون معاً، ويتصرفون معاً، لتأكيد أمنهم المشترك".

تتمثل إحدى المشكلات الأساسية لحلف الناتو في تردد أعضائه الأوروبيين في توفير الموارد الكافية لقواتهم العسكرية. فهم يظلون، وبدلاً من ذلك، معتمدين على الولايات المتحدة لتتولى القيادة في العمليات العسكرية، ولتقوم بتوفير معظم الأسلحة. ذلك أن الولايات المتحدة تقوم بتحمل ثلاثة أرباع الإنفاق العسكري لدول الناتو، وغالباً ما يصاحب هذا الاستثمار المحدود للموارد من قبل أعضاء الناتو الآخرين محدودية الإرادة السياسية لديهم. ففي أفغانستان، قامت العديد من الدول الأوروبية بفرض عقوبات، وكانوا مشاركين مترددين في قوة الناتو للمساعدة الأمنية الدولية *(ISAF)*. وقد قامت القوات الأمريكية المقاتلة بملاحظة حزينة مفادها أن اختصار الحروف الأولى لمهمة *ISAF*:(قوة *المساعدة الأمنية الدولية*) تعادل عبارة *"رأيت أمريكا تقاتل* *I Saw America Fight*

في عالم ما بعد السوفييت، فإن هناك مقاومة ورفض متزايدين في واشنطن حول قيام الناتو وبفاعلية بتحمل تكاليف الدفاع عن دول أوروبا الثرية(*Shanker and Erlanger, 2011*).فعلى نحو ما سبق وأن حذر وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت جيتس، "فإن الحقيقة الساطعة تتمثل في أنه ستكون هناك شهية وصبر متضائلين في الكونجرس الأمريكي- وفي الجسد السياسي الأمريكي ككل – للإنفاق المتزايد "للثروات الثمينة" نيابة عن دول يبدو أنها غير عازمة على تكريس الموارد الضرورية، أو للقيام بالتغييرات الضرورية ليصبحوا شركاء جادين وقادرين في دفاعهم الذاتي". إن الناتو يعدُ مؤسسة هامة استطاعت أن تُظهر قدرة على التكيف للظروف الدولية المتغيرة، ولكن لتدرك طاقتها الكاملة التي تحتاجها لتصبح حقيقة تعاوناً متعدد الأطراف.

تمثل منظمات الأمن الجماعي طريقاً ليبرالياً رئيسياً للسلام الدولي. فقد تبنى الليبراليون، ولفترات طويلة، أن تتم عملية تقوية القانون الدولي من أجل أن يصبح أكثر قدرة على خدمة النظام العالمي. دعنا الآن نأخذ في الاعتبار وضع القانون الدولي في السياسة العالمية، والقواعد التي تم صياغتها للقيام، وبوسائل قانونية، بضبط الصراعات المسلحة داخل وبين الدول.

القانون على المستوى الدولي
Law at the International Level

تمثل الحرب، وهي التي تُعدُ هجوماً من قبل دولة، وباختيارها، ضد دولة أخرى، بدون تهديد مُلِح، ومن ثم فهي ليست في الدفاع عن النفس—وكما قد تبدو، ممارسة شريرة وخطيرة، بل ويجب على المجتمع العالمي أن يمنعها أوتوماتيكياً. فهل تُعد الحرب حقاً "*a Right*"؟. وبالمثل، فهل هناك، ولدى المجتمع الدولي، التزاماً بحماية المواطنين الأبرياء ضد إساءة المعاملة والأعمال العدوانية التي ترتكبها دولهم؟ وفي الحقيقة، فإن الإجابة تأتي سالبة بـ لا، أو على الأقل، ليس قبل وقت حديث نسبياً في الحصافة الحديثة لتاريخ العالم.

المبادئ الجوهرية للقانون الدولي *Core Principles of International Law*

لقد تم إدراك وكتابة القانون الدولي في معظمه من قبل الواقعيين، الذين قاموا بوضع مزايا القوى باعتبارها موضع اهتمامهم الرئيسي، وقد تبنوا تاريخياً أن استخدام القوة يجب أن يكون ممارسة مقبولة لحماية وضع الدولة المسيطرة في التراتبية العالمية. وعلى نحو ما كتب هنري ويتون (١٨٤٦) "أن لكل دولة الحق في القوة". ليس هناك مبدأ في القانون الدولي أكثر أهمية من "سيادة الدولة". ولنتذكر أن السيادة تعني أنه لا يوجد سلطة فوق سلطة الدولة، عدا تلك التي تتطوع الدولة ذاتها بمنحها ذلك. وقد حاولت الدول، ومنذ معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، أن تحتفظ بالحق في الأداء داخل حدودها الإقليمية بأي طريقة تختارها الحكومة. يمثل العرف أساس كل

القواعد القانونية الأخرى، كما تتكلم المفاهيم الأساسية في القانون الدولي عن القواعد التي تقول من خلالها الدول ذات السيادة أنها ترغب في الالتزام بها. ففي الحقيقة، وعلى نحو ما أدركه المنظرون الذين تعلموا في التقاليد الواقعية منذ القرن السابع عشر، فإن كل قواعد القانون الدولي تعبر عن قواعد السلوك التي تحمي حرية الدولة في الاحتفاظ باستقلالها وبسيادتها، وفي التصرف على ضوء إدراكها لمصالحها القانونية.

وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨ قد وسع الاهتمام بمعاملة الدولة لأفراد شعبها، إلا أن الدول تظل هي الأسمى. وطبقاً لذلك، تتناول معظم القواعد حقوق وواجبات الدول، وليس الشعوب. وكما لاحظ حيدون جوتليب، " أن القوانين تتم صناعتها لحماية الدولة من الفرد، وليس الفرد من الدولة". وعلى سبيل المثال، فإن مبدأ المساواة في السيادة يتضمن لكل دولة احتراماً كاملاً من قبل الدول الأخرى، وكذلك حماية متساوية من قبل قواعد النظام القانوني. أيضاً، يضمن حق الاستقلال للدول السلطة الكاملة في شؤونهم الداخلية، وعلاقاتهم الخارجية، طبقاً للمنطق القائل بأن استقلال كل دولة يفترض استقلال الكل. وبالمثل، فإن مذهب الحياد يسمح للدول بتجنب التورط في صراعات وائتلافات الآخرين.

أكثر من ذلك، يُشكلُ مبدأ عدم التدخل الأساس للقاعدة العرفية بعدم التدخل – والتي تتطلب من الدول الامتناع عن الأنشطة غير المرغوبة داخل إقليم دولة أخرى. ومع أن هذه القاعدة التقليدية أو الكلاسيكية أحياناً ما يُساء استخدامها، فإن هذه القاعدة تعطي للحكومات الحق في ممارسة الاختصاص القضائي عملياً على كل الأمور، تحت أو فوق كل نطاق إقليمها. وفي الحقيقة، فإن القانون الدولي كان في صف الإباحة للدولة بأن تسيطر على شؤونها الداخلية، إلى درجة أنه وقبل عام ١٩٥٢، "لم تكن هناك سابقة في القانون الدولي لدولة قومية أن تفترض المسئولية عن الجرائم التي ارتكبتها ضد أقلية داخل نطاقها" *(Wise, 1993)* . فالمواطن لم يكن محمياً ضد قيام الدولة بالإساءة إلى حقوق الإنسان، أو الجرائم ضد الإنسانية.

حدود النظام القانوني الدولي ***Limitations of the International Legal System***

بالنسبة إلى المنظرين الليبراليين، فإن وضع الدولة على رأس المجتمع الدولي كان خطأً خطيراً قوض الفعالية الكامنة للقانون الدولي. يعتبر كثير من المنظرين أن **النظام القانوني الدولي يعاني من قصور مؤسسي بسبب اعتماده على إرادة الدولة لممارسته.** نظراً لأن المؤسسات القانونية رسمية، كما أنها وعلى المستوى العالمي مؤسسات ضعيفة، فإن النقاد يقومون بصياغة النقاط التالية:

أولاً: ليس هناك في السياسة العالمية، جهاز تشريعي قادر على صنع قوانين ملزمة. فالقواعد يتم صنعها، وفقط، عندما تكون الدول مستعدة، وطواعية، لملاحظة أو اعتناق هذه القواعد في المعاهدات التي يشتركون فيها

طواعية وباختيارهم. فالمادة (٣٨) من قانون محكمة العدل الدولية، والمقبولة بشكل عام كتعريف سلطوي "لمصادر القانون الدولي"، تعلن هذه المادة أن القانون الدولي ينبع من: (١) العرف؛ (٢) المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛ (٣) قرارات المحاكم الوطنية والدولية؛ (٤) كتابات السلطات القضائية والمتخصصين؛ (٥) و "المبادئ العامة" للقانون والمعترف بها منذ الإمبراطورية الرومانية كجزء من "القانون الطبيعي"، و "المنطق الصحيح".

ثانياً: في السياسة العالمية، لا يوجد جهاز قضائي ليقوم بشكل رسمي بتعريف وتسجيل القواعد المقبولة من قبل الدول، ويفسر متى وكيف يتم تطبيق القواعد، وتحدد المخالفات. بدلاً من ذلك، فإن الدول تُعدُ مسئولة عن أداء هذه المهام بأنفسها. فالمحاكم الدولية لا تمتلك القوة للقيام بهذه الوظائف بدون موافقة الدولة، كما أن الأمم المتحدة لا تستطيع الحديث عن الشؤون القضائية لكل المجتمع العالمي (ومع أنها قد قامت حديثاً بتعريف مجال جديد للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإنها تدعي الحق في عمل تفسيرات شبه قضائية وسلطوية لكل القوانين العالمية).

وأخيراً، ففي السياسة العالمية لا يوجد جهاز تنفيذي قادر على فرض القواعد. عادةً ما يتم فرض القانون من خلال تصرفات المساعدة الذاتية أحادية الجانب لضحايا العدوان، أو بمساعدة حلفائها، أو بالأطراف المهتمة الأخرى. فليس هناك قوة مركزية لفرض القانون، كما أن الالتزام اختياري. لذلك، يقوم النظام كله على استعداد الدول للالتزام بالقواعد التي وافقت عليها، وعلى أساس من قدرة كل منها على أن تفرض، ومن خلال الإجراءات الانتقامية ضد مخالفات الأعراف السلوكية التي يقرونها ويهتمون بها.

وفيما وراء العوائق التي تفرضها السيادة على المؤسسات القانونية، **فإن هناك نقاط ضعف أخرى تخفض الثقة في القانون الدولي:**

- **يفتقر القانون الدولي للعالمية:** فالنظام القانوني الفعال يجب أن يمثل أعراف مشتركة بين أولئك الذين تحكمهم. طبقاً لمنطق القانون الروماني (حينما يكون هناك مجتمع، فإن هناك قانون)، فإن القيم المشتركة في المجتمع تمثل حداً أدنى كشرط مسبق لتشكيل نظام قانوني. ومع ذلك، فإن النظام الدولي المعاصر يُعدُ قانونياً وأيديولوجياً قانوناً تعددياً *Pluralistic*، ويفتقر إلى الإجماع على القيم المشتركة. إن العملية المتزامنة للتقاليد القانونية غير المتوافقة خلال العالم تقوض نظاماً قانونياً عالمياً وثقافة عالمية *(Bozeman, 1994)*.

- **في ظل القانون الدولي، فإن المشروعية *Legality*، والشرعية *Legitimacy*لا يجتمعان معاً دائماً**، كما في أي نظام قانوني. ذلك أن ما هو قانوني في السياسة العالمية لا يُعدُ بالضرورة شرعياً. على الرغم من أهمية المشروعية في تحديد شرعية تصرف ما، فإن القيم الأخرى تلعب دوراً – مثل مدى مناسبة أو ملائمة التناول لتهديدات جوهرية. أكثر من ذلك، فإن مشروعية تصرف "قانونيته"، لا تؤكد دائماً حكمته أو نفعيته. "إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمنع الأسلحة عن ضحايا الانتهاكات الاثنية والدينية في يوغسلافيا في أوائل التسعينيات، كان، وعلى سبيل المثال، قانونياً "مشروعاً"، لكن من الممكن المحاجاة بعدم شرعيته، حيث الاستخدام غير المصرح به للقوة لمنع الانتهاكات في كوسوفو الذي كان غير قانوني، لكن يمكن المناقشة في شرعيته" *(Sofaer, 2010, p. 117)*.
- **القانون الدولي هو أداة للقوى لقهر الضعيف**: ففي نظام تطوعي للموافقة، فإن القواعد التي يقبلها القوي طواعية هي تلك التي تخدم مصالحه. لذلك، فإن هذه القواعد تحافظ على التراتبية العالمية القائمة *(Gold Smith and Posner, 2005)*. وكما تقول النظرية الماركسية، فإن "صيغة القانون الدولي تتكون من النضال بين رؤية الدول للحق القانوني، وأن الرؤية التي تسود تعتمد على أي الدول يمكن أن تـكون الأقـوى" *(Carty, 2008, p.122)*.
- **إن القانون الدولي أكثر قليلاً من تبرير الممارسات القائمة**: فعندما يصبحُ نموذجاً خاصاً للسلوك واسعَ الانتشار، فإنه يصبح قانونياً ملزماً، وتصبحُ قواعد السلوك قواعدَ للسلوك *(Leopard, 2010)*. ويذهب الباحث القانوني الرفيع المستوى هانز كيلسن*(Hans Kelsen's 2009, 369)* إلى أن "الدول ينبغي أن تتصرف على نحو ما اعتادت التصرف"، وهو هنا يعكس "النظرية القانونية الوضعية" بأنه عندما يحدث نمط من السلوك بشكل متتالي، فإنه يصبح قانونياً. وفي الحقيقة، تؤكد النظرية القانونية الوضعية أن القانون هو بنية اجتماعية. إن الممارسات العرفية للدولة تُعدُ المصدر الأكثر أهمية، الذي يتم منه استنباط القانون في ظل غياب الآلية الرسمية لإنشاء القواعد الدولية.
- **إن غموض القانون الدولي يخفض (يهبط) بالقانون إلى أداة للسياسة من أجل أغراض الدعاية**. إن الصياغات الغامضة والمرنة للقانون الدولي تجعل من السهل للدول أن تقوم بتعريف وتفسير أي تصرف تقريباً باعتباره شرعياً *Legitimate*. فالمشكلة هنا، وكما يلاحظ صامويل إس كيم *(Samuel*

(S. Kim, 1991: 111) "تتمثل في نقص الوضوح والتماسك (الذي يُمكنُ) القانون الدولي (بأن يكون) من السهل مده أو مطه (Stretched).... وبأن يكون مرناً كغصن التين، أو أداة للدعاية". هذا الغموض يجعل من الممكن للدول أن تستغل القانون الدولي، لتحصل على ما تستطيع الحصول عليه، ولتبرر ما حصلوا عليه.

وبالتالي، فإن الدول نفسها، وليس سلطة أعلى، هي التي تحدد ماهي القواعد، ومتى يتم تطبيقها، وكيف يجب أن يتم فرضها. يُثير هذا مشكلةَ الاهتمام الأكبر لأنصار القانون العالمي من الليبرالية: عندما يكون الكل فوق القانون، فهل هناك حقيقة من يتم حكمهم به؟ إنها، وبالتحديد، هذه المشكلة هي التي تعزز الإصلاحات على تقييد الحرية ذات السيادة للدول، وأن تمد نطاق سعيهم المشترك للقواعد القانونية المشتركة، من أجل تطوير المصالح العالمية الجماعية على المصالح الفردية للدول.

أهمية القانون الدولي The Relevance of International Law

على الرغم من أن القانون الدولي يعاني من أوجه قصور، فإن هذا لا ينبغي أن يقود إلى نتيجة إنه غير مهم أو غير مفيد. ذلك أن الدول نفسها تجد القانون الدولي مفيداً، بل أنهم ينفقون كثيراً من الجهد لتشكيل تطوره. كما يُظهرُ سلوك الدول الفعلي أن الدول تفسر القانون الدولي باعتباره قانوناً طبيعياً، وأنها تُطيعه معظم الوقت (Joyner, 2005).

لنأخذ في الاعتبار هذا التشبيه: الأطفال الذين يلعبون "لعبة تاج Tag" في الحديقة الخلفية هم الذين يضعون قواعد اللعبة. هذه القواعد قد تحدد أن الشجرة خارج الحدود، وأن قاعدة الأرجوحة قاعدة آمنة، وبمجرد أن يلمسها لاعب فإنه يتجمد "يثبت مكانه"، ولا يستطيع الحركة، وهكذا. لا توجد هنا آلية لفرض القانون، أو لعقوبة حقيقية بسبب خرق القواعد، لكن القواعد تساعد في تنظيم اللعب، وتخلق توقعات معينة، وتجعل اللعب أكثر تفاعلاً وجالباً للسرور.

وعلى ضوء هذه الخطوط نفسها، فإن سبباً أساسياً لتقدير الدول للقانون الدولي، وتأكيدها على التزامها به، يتمثل، وكما تقول، النظرية البنيوية، في حاجتها إلى تفاهم مشترك "لقواعد اللعبة". فالقانون يساعد على تشكيل التوقعات، والقواعد تخفض من عدم التأكد، وتدعم القدرة على التنبؤ في الشؤون الدولية، كما تخدم هذه الوسائل الاتصالية كل عضو في النظام العالمي.

وعلى الرغم من أن معظم الدول القوية عادة ما تلتزم بالقواعد القانونية الدولية، لأنها تعترف بأن هذا الالتزام يحقق الفوائد التي تفوق التكلفة المترتبة على خرق القواعد، فإن هؤلاء الذين يلعبون لعبة السياسة الدولية طبقاً للقواعد المعترف بها يتلقون الجوائز، بينما الدول التي تتجاهل القانون الدولي، أو تخرق القواعد العرفية

بانتهازية، تُولدُ أو تحدث العقوبات من أجل أن تفعل ما يسرها. وهنا، فإن السمعةَ (السمعات) الدولية مهمة، وتسهم في الإضافة إلى "القوة الناعمة" للدولة. فالدول التي تقوم، وبشكل روتيني بخرق القواعد القانونية الدولية، من المحتمل أن تجد دولاً أخرى سوف تتردد في التعاون معها. كذلك، فإن الدول التي تنتهك القانون يجب أن تخشى من الانتقام من هؤلاء الذين يجعلونهم ضحايا، وكذلك من فقدان أو خسارة المكانة. من أجل هذا السبب، فإن أكثر الدول طموحاً أو تهوراً "*Reckless*" تكون أقرب إلى عدم الاهتمام، أو الاحترام لقواعد السلوك.

> "القانون الدولي أداة مؤسسية للاتصال بصانعي السياسة من دول متعددة، وإبلاغهم بالإجماع حول طبيعة النظام الدولي"
> *William D. Coplin, International legal Theoretician*

الإطار القضائي للقانون الدولي ***The Judicial Framework of International Law***

لكي نتأكد، فإن المصلحين الليبراليين والبنيويين أمامهم طريق طويل ليقطعوه حتى يستطيعوا تحقيق رغبتهم في رؤية القانون الدولي يقوى إلى درجة يستطيع معها أن يضبط وبفعالية أكثر العدوان الدولي المسلح. على أي حال، يأخذ المصلحون وبشجاعة الاتجاهات التي استطاعت مؤخراً أن تُمكنَ القانون الدولي من زيادة قدرته على إدارة تهديد الحرب داخل الدول، وبين الدول، ومن خلال الإرهاب العالمي – كما أنهم يسألون أولئك الساخرين الذين مازالوا قانعين بأن القانون الدولي يجب أن يظل غير مهم لاستخدام القوة المسلحة. وهم يحاجون بالقول:

- **أن القصد من القانون الدولي ليس منع كل الحروب.** فالحرب العدوانية غير قانونية، بينما الحرب الدفاعية ليست كذلك. لذلك، فمن الخطأ الادعاء بأن القانون الدولي قد تم خرقه متى اندلعت الحروب.
- **بدلاً من الاستغناء عنه بالحرب، فإن القانون الدولي يحتفظ بالحرب كعقوبة ضد الخارجين على القواعد.** وبذلك، فإن الحرب هي وسيلة للحل الأخير لمعاقبة المعتدين. وبذلك، فإنه يحافظ على الإطار القانوني للنظام العالمي.
- **أن القانون الدولي يُعدُ بديلاً مؤسسياً عن الحرب.** ذلك أن الإجراءات القانونية إنما تُوجدُ لحل الصراعات قبل اندلاعها في أعمال عدائية مفتوحة. وعلى الرغم من أن القانون لا يستطيع منع الحرب، فإن الإجراءات القانونية غالباً ما تُسبب العودة إلى العنف غير الضروري بحل المنازعات التي قد تتصاعد إلى الحرب بطريقة أخرى.



جرائم الحرب وفقدان الشرعية الدولية: في عام ٢٠٠٤، انفجرت فضيحة مدوية، عندما تم تقديم أكثر من (١٠٠٠) ألف صورة حية من سجن أبو غريب في بغداد على شاشات التليفزيون على مستوى العالم، مُظهرة وبشكل واضح جلي أفراداً أمريكيين يقومون بتعذيب مساجين عراقيين. وسائل مشابهة تضمنت الصدمات الكهربائية، التعرض المستمر لدرجة التجمد ومحاكاة الغرق. وقد تم استخدام هذه الوسائل عن عمد مع المتهمين بالإرهاب، ومع المحتجزين في قاعدة جوانتانامو البحرية التابعة للولايات المتحدة. وقد أصبح كل منها رمزاً سلبياً لقوة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي. كما ألقت بظلال من الشك حول الالتزام الأمريكي بالمبادئ الأخلاقية والمعنوية.

حتى تكتسب القاعدة القانونية قوتها في السياسة العالمية، فمن الضروري أن يتم تقوية الآلية القضائية الدولية، وأن تدعم فعاليتها وشرعيتها. ففي عام *١٩٤٥*، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء محكمة العدل الدولية *(ICJ)*، والمعروفة بالمحكمة العالمية، باعتبارها المحكمة الوحيدة ذات النطاق العالمي، والاختصاص القضائي العام. ومن حيث المبدأ، يتم النظر إلى محكمة العدل الدولية بقدر عال من التقدير: فهناك (١٩٢) مائة واثنتان وتسعون دولة أعضاء بالنظام الأساسي للمحكمة، كما أصدرت (٦٦) ست وستون دولة منها إعلانات صريحة بقبولها الاختصاص القضائي الإجباري للمحكمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أكثر من ثلاثمائة معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف تتيح للمحكمة العالمية اختصاصاً قضائياً في حل المنازعات التي تثور من تطبيقها للتفسير القانوني.

يتمثل أحد جوانب الضعف في المحكمة العالمية في كونها تستطيع، وفقط، صنع القواعد على المنازعات التي يتم تقديمها بحرية من قبل الدول في ممارساتها لحقوق السيادة. ذلك أن المحكمة لا تستطيع الحكم في القضايا أو الحالات التي لا تقدمها الدول إلى المحكمة. يُرجعُ ذلك بدوره إلى كون سيادة الدول محمية، كما أن كثيراً من الدول كانت مترددة تقليدياً في استخدام المحكمة نظراً إلى أن قرارات محكمة العدل الدولية تكون نهائية، ومن ثم، فليست هناك فرصة للاستئناف. ومن ثم، فإن ذلك يُفسر لماذا قامت الدول فيما بين عامي ١٩٤٦، ٢٠١٠ بمنح المحكمة التصريح لتستمع وفقط إلى (١٥١) مائة وإحدى وخمسين حالة، بما مقداره تقريباً ربع المنازعات التي قام المتنازعون بسحبها، قبل أن تتمكن المحكمة من اتخاذ قرارها (إصدار حكمها).

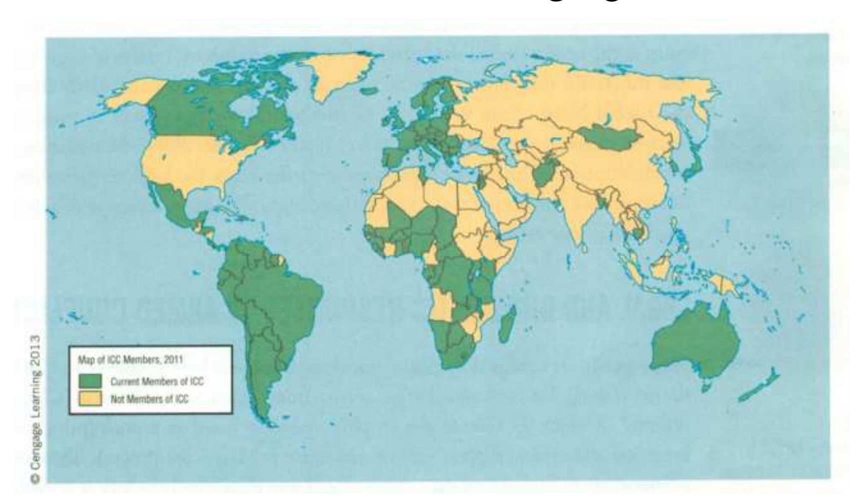
تُعدُ الاتجاهات في أنشطة المحكمة العالمية غير مشجعة بالنسبة إلى مناصري القانون الدولي. فبينما تضاعف عدد الدول ذات السيادة، ومنذ عام ١٩٥٠، أكثر من ثلاث مرات، فإن عبء القضايا بالنسبة إلى المحكمة لم يتزايد بنفس المعدل. فمن الأمور ذات الدلالة، أن أكثر من نصف عدد دول اليوم لم تظهر أبداً أمام محكمة العدل الدولية، وأن الدول الليبرالية الديموقراطية في الشمال العالمي، هي وفقط، التي وافقت وبشكل نشيط، على الفصل في منازعاتها أمام المحكمة (فقد كان للولايات المتحدة (٢٢)اثنتان وعشرون حالة، ولبريطانيا (١٣) ثلاث عشرة حالة، وفرنسا أيضاً (١٣) ثلاث عشرة حالة، بينما كان لألمانيا (٧) سبع حالات، ولبلجيكا (٥) خمس حالات، وقد جاءت أمريكا الوسطى، وبدرجة قريبة، في المرتبة التالية (نيكاراجوا كان لها (٧) سبع حالات، وهندوراس (٦) ست حالات). وبمجرد أن أصدرت المحكمة قراراتها في هذه الحالات، فإن المتنازعين قد التزموا بأحكام محكمة العدل الدولية في أكثر قليلاً من نصف الحالات آنذاك. يقترح هذا السجل أنه على الرغم من أن الموافقة على استخدام المحكمة للقانون لحل الصراعات الدولية آخذة في التزايد، إلا أن معظم الدول تظل مترددة في الاستخدام الطوعي (الاختياري) للإجراءات القضائية للمحكمة لتسوية أكثر منازعاتها الدولية أهمية.

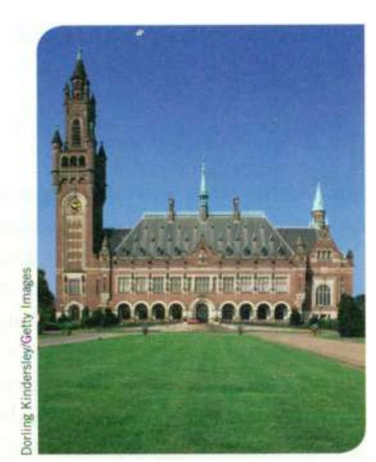
على أي حال، فإن التقاضي من أجل إخضاع صراع مسلح تحت الضوابط القانونية القوية يعدُ أمراً منتشراً بين سلطات التقاضي لأكثر من جهاز قضائي دولي. ومن الأمور المشجعة، فإن المجتمع العالمي قد قام، وبصورة راديكالية، بتنقيح القانون الدولي لمنع رعب الخسائر المدنية، ولاحتواء عمليات القتل الجماعي، والتي حدثت بطريقة متزايدة، وهو الآن يستطيع إخضاع قادة دول للمسئولية عن جرائم الحرب باعتبارهم مجرمي حرب. فالقانون الدولي يمنع القادة من السماح للعسكريين التابعين لهم بالمبادرة بالتصرف في انتهاك لمبادئ معينة مقبولة من قبل المجتمع الدولي، مثل حماية المدنيين الأبرياء من غير العسكريين المقاتلين.

من الناحية الرسمية، عندما تحدث الانتهاكات، فإن ما يمكن عمله يُعدُ قليلاً باستثناء إدانة أولئك الذين يتصرفون. ذلك أن القانون الدولي قد أعفى القادة من الاختصاص القانوني طبقاً لنظرية "حصانة السيادة"، حتى عندما تتجاهل قياداتهم العسكرية قوانين الحرب. على الرغم من أنهم قد يتصرفون كمجرمين، فقد تمت معاملة القادة تقليدياً باحترام (ربما لأنهم كانوا الأفراد الوحيدين الذين يمكن أن تتم معهم المفاوضات لتسوية المنازعات). وقد أصبح هذا التقليد موضوعاً للمعارضة القانونية حالياً، وعلى نحو ما عكسته منطلقات المحكمة العسكرية الدولية في نورنمبرج (والتي قامت بمحاكمة جرائم الحرب النازية في الحرب العالمية الثانية)، بأن "الجرائم ضد القانون الدولي يرتكبها رجال، وليس كيانات مجردة، وأنه وفقط بدفع الأفراد الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم، يمكن تطبيق قواعد القانون الدولي وفرضها".

إن تشكيل المحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٩٣، قد أرسل إشارات إلى مرتكبي هذه الجرائم المحتملين بعدم تسامح المجتمع العالمي مع هذه الأعمال العدوانية. فقد تأسست المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة *(ICTY)* في عام ١٩٩٣، وتلاها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا *(ICTR)* في عام ١٩٩٤. كان سلوبودان ميلوسوفيتش أحد أكثر المحتجزين من قبل المحكمة شهرة، باعتباره الرئيس السابق ليوغسلافيا، ومهندس أربعة حروب خلال التسعينيات، والتي قُتل فيها أكثر من مائتي وخمسين ألفاً من الضحايا، فضلاً عن أنها أدت إلى تمزيق البلقان. وقد تُوفي ميلوسوفيتش في مارس ٢٠٠٦ في زنزانته بسجن هاجيو أثناء مواجهته بالمحكمة. وقد تم إعداد المحاكمتين من قبل الأمم المتحدة، على أساس محدد لوقت محدد، وباختصاص قضائي محدد، مما قد أدى إلى تخفيض الحاجة إلى محكمة جنائية عالمية دائمة.

مع التصديق على دستور/ إعلان *(Statute)*روما من قبل (١١٦) مائة وست عشرة دولة (وهناك الآن (١٣٩) مائة وتسع وثلاثون دولة موقعة، بعد أن أصبحت تونس العضو الأحدث في ٢٤ يونيو ٢٠١١)، فإن المحكمة الجنائية الدولية*(ICC)*قد انطلقت في عام ٢٠٠٢ كمحكمة للحل الأخير، تتولى التحقيق والمحاكمات في جرائم الرعب الجماعي مثل القتل الجماعي، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي تم ارتكابها منذ بداية المحكمة (انظر الخريطة ٩-٤). إن المحكمة الجنائية الدولية تقتفي وتبحث، وفقط، في الحالة عندما تكون محاكم الدولة غير عازمة، أو غير قادرة على القيام بذلك، وتوجه الاتهامات وفقط ضد الأفراد في مواجهة الدولة.





خريطة ٩- ٤ : أي محكمة عالمية؟ محكمة العدل الدولية(*ICJ*) والتي تعرف بالمحكمة الدولية، تم تأسيسها من قبل ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ . إنها بمثابة الجهاز القضائي الأساسي للأمم المتحدة، وهي ذات نطاق اختصاص عالمي لتسوية المنازعات القانونية بين الدول، وتقديم الآراء الاستشارية للوكالات الدولية، وللجمعية العامة للأمم المتحدة. يظهرُ في يسار الصورة قصر السلام الذي يستضيف المحكمة الجنائية الدولية في هاجيو، هولندا(❖). ومن المعتاد أيضاً أن تتم الإشارة إلى المحكمة باسم "المحكمة الدولية *Word Court*". والمحكمة الجنائية الدولية تُعتبر محكمة مستقلة، وملاذ أخير يقوم بمحاكمة أولئك المتهمين بارتكاب أكثر الجرائم رعباً، ألا وهي جرائم القتل الجماعي. وقد تأسست عام ٢٠٠٢، وهي مستقلة قانونياً عن الأمم المتحدة. واعتباراً من بداية يونيو ٢٠٠١، فقد بدأت (١١٥) مائة وخمس عشرة دولة بالتصديق على المعاهدة، والانضمام إلى (١٢٢) المائة واثنتي عشرة دولة (انظر الخريطة)، وذلك على الرغم من أن كلاً من روسيا والصين لم تنضما بعد.

حتى الآن، فقد قامت المحكمة الجنائية الدولية(*ICC*)بفتح التحقيقات في الأعمال الوحشية التي وقعت في أوغندا، وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وفي دارفور. على الرغم من مقاومة بعض أعضاء الاتحاد الإفريقي، فقد قامت المحكمة الجنائية الدولية في فبراير ٢٠١٠، بالحكم بأن الرئيس السوداني عمر البشير يمكن أنْ يُوجه إليه الاتهام بالقتل الجماعي *Genocide*، عن دوره في حملة السنوات الخمس للعنف المميت في إقليم دارفور في السودان، والذي تمثلت تكلفته، وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، في قرابة ٣٠٠,٠٠٠(ثلاثمائة ألفاً من القتلى)، إضافةً إلى تشريد وطرد مليونين ونصف آخرين من السكان وإجبارهم على النزوح من منازلهم.

تكتسب المحكمة الجنائية الدولية (*ICC*) سلطة باعتبارها المحكمة الملائمة كملجأ أخير للحالات التي تتضمن جرائم ضد الإنسانية: جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب. لكنه مازال من المبكر جداً القيام بإصدار حكم على مدى نجاحها في حماية حقوق الإنسان، وتأمين العدالة الدولية. تُوجه الانتقادات إلى المحكمة بسبب طول الوقت الذي تستغرقه حالاتها حتى تصل إلى المحاكمة، كما أنها تفتقر إلى القدرة المستقلة على فرض قراراتها،

أو لإخضاع المتهم. ومن بين أكثر الموضوعات القانونية الهامة التي تواجه المحكمة، تأتي الحاجة إلى تنقيح التعريف الحالي والغامض لمصطلح "جرائم العدوان"، وقد يتجه هذا إلى العكس من مصالح دول عديدة، وبصفة خاصة تلك الدول القابعة في شمال الكرة الأرضية. وحتى في الجنوب، فإن المحكمة تحتاج إلى أن تعمل وبنشاط على تأسيس وتدعيم شرعيتها *(Glasius, 2009)*. ومع ذلك، فإن تجريم الحكام "رجال الدولة الراعون للإرهاب" يثير القيود القانونية على المبادرة بالحرب وسلوكها إلى درجة مرتفعة أو عالية كل الوقت، مؤديا إلى توسيع مجال التصرفات التي تُعتبر الآن جرائم حرب.

الاستجابات القانونية والدبلوماسية للصراعات المسلحة

Legal and Diplomatic Responses to Armed Conflicts

يصيب القانون الدولي كثيراً من الناس بالاضطراب نظراً لكونه يحرم ويبرر استخدام القوة. وفي جانب منه، ينبع هذا الاضطراب من تقليد الحرب العادلة في "الواقعية المسيحية" ، والتي تقوم فيها قواعد الحرب فلسفياً على المعنويات (مبادئ السلوك)، والأخلاقيات (شروحات لماذا تكون هذه المبادئ صحيحة). لذلك، فمن المهم أن نفهم أصول نظرية الحرب العادلة، والطريقة التي تطورت بها اليوم، وكذلك أن نأخذ في الاعتبار كيف تشكل قواعد القانون التدخلات العسكرية والحلول التي يتم التفاوض عليها في المنازعات الدولية.

مذهب الحرب العادلة *Just War Doctrine*

في القرن الرابع عشر، قام القديس أوجستين بإثارة التساؤل حول الرواية القائلة بأن أولئك الذين يُنهون حياة الآخرين دفاعاً عن الدولة، يقومون بالضرورة بخرق الوصية بـ "ألا تقتل" . وقد أشار إلى أن "من الأعمال غير الصحيحة" الخطأ من قبل الطرف المعارض الذي يجُبر الرجل الحكيم أن يَشُن حرباً عادلة "ذلك أن المسيحي ملتزم، وكما شعر أوجستين، بقتال الشر والإيذاء". فبالنسبة إلى أوجستين، فإن مدينة الإنسان "الأرض" هي بالأصل مدينة الخطيئة، وعلى النقيض منها، تكون مدينة الله. وهكذا، ففي العالم العلماني، كان من المسموح به أحياناً القتل – لمعاقبة خطيئة من قبل عدو معتدي-بينما لا تزال تحب المُخطيء، تحقيقاً "للسلام العادل". وقد قام البابا نيقولاس بمدِ هذا المنطق الواقعي، والذي أعلن عام ٨٦٦ أن أي حرب دفاعية كانت حرباً عادلة.

لقد تطور مذهب الحرب العادلة الحديث من هذا المنظور، وعلى نحو ما طوره المصلحون الإنسانيون مثل هوجو جروشيوس. فقد تحدى القوى الكاثوليكية والبروتستانتية المتحاربة في حرب الثلاثين عاماً *(١٦١٨-١٦٤٨)* ليتمسك بالمعايير الإنسانية للسلوك، كما سعى لاستبدال "المدينتين" أو المجالات الأخلاقية للقديس أوجستين، بمجتمع عالمي واحد تحت مظلة القانون. بالنسبة إلى جروشيوس، كانت الحرب العادلة، وفقط، حرباً

تم خوضها من أجل الدفاع عن النفس، وللمعاقبة على الدمار الذي تسبب فيه عمل الخصم بعدوانه المسلح الصارخ: "ليس هناك سبب آخر عادل للمبادرة بالحرب يمكن أن يُوجد باستثناء الخسائر والجروح التي وقعت".

حتى تكون الحرب معنوية، يجب أن يتم أيضاً قتالها بوسائل عادلة، وبدون أذى إلى الأبرياء من غير المقاتلين. ومن هذا التميز، تطورت الصورة "النسخة الحديثة لمذهب الحرب العادلة"، والتي تتكون من مجموعتين من المقولات أو الحجج (الحرب العادلة *The Just War*) ، و(عدالة الحرب *The Justice of War*). بينما تؤسس الأولى المعيار القانوني الذي بمقتضاه قد يشنُ قائد حرباً، فإن الأخيرة تحدد القيود على مدى الأساليب، أو "التكتيكات" المسموح بها للاستخدام في القتال في حرب عادلة.

في القلب من تقليد الحرب العادلة، يكمن الاعتقاد بأن إزهاق الحياة الإنسانية قد يكون "شراً أصغر"، عندما يكون ذلك ضرورياً لمنع عدوان يهدد الحياة *(Ignatieff, 2004 b)*. فقد جادل رجل العقيدة المسيحية القديس توماس مور *(١٤٧٨-١٥٣٥)* بأن اغتيال قائد شرير مسئول عن بداية حرب كان يمكن تبريره إذا كان سيمنع إزهاق الأرواح الأبرياء. من هذا المنطلق، الذي يشكل مناقشات القانون الدولي العام المعاصر *(Wills, 2004)*، يتبع الآن عدد من المبادئ الأخرى. فاليوم يتضمن المعيار عشر أفكار رئيسة:

- يجب استنفاد كل السبل الأخرى لحل معنوي عادل للصراع، قبل أن يمكن تبرير اللجوء إلى الأسلحة؛
- يمكن أن تكون الحرب عادلة، وفقط، إذا تم توظيفها للدفاع عن نظام سياسي مستقر، أو عن قضية مُفضلة معنوياً في مواجهة تهديد حقيقي، أو لاسترداد العدالة بعد خسارة حقيقية قائمة؛
- الحرب العادلة يجب أن يتم إعلانها من قبل سلطة حكومية مشروعة.
- الحرب ينبغي خوضها من أجل تصحيح خطأ أكثر منها من أجل الانتقام الوحشي.
- إن المفاوضات من أجل إنهاء حرب، يجب أن تكون عملية مستمرة، طالما أن القتال مستمر.
- هناك مجموعات خاصة من السكان، وبصفة خاصة غير المقاتلين، ينبغي أن يكون لهم حصانة ضد الهجوم المقصود.
- فقط، الوسائل القانونية والمعنوية، هي التي يمكن توظيفها في إدارة حرب عادلة.



الحرب وميلاد القانون الدولي الحديث: وقد روعته الأوضاع الدولية غير الإنسانية التي شاهدناها خلال حياته، فإن المصُلح الهولندي الألماني هوجو جروشيوس(١٦٤٥-١٨٥٣) قد ألف كتابه (عن قانون الحرب والسلام) عام ١٦٢٥ في منتصف حرب الثلاثين سنة. وقد طالبت فكرته من القوى الكبرى حل صراعاتهم من خلال الإجراءات القضائية أكثر منها في أرض المعركة، كما حددت المبادئ القانونية التي شعر أنها تستطيع تشجيع التعاون، والسلام، والمعاملة الأكثر إنسانية للشعب.

- الخسارة التي يُحتمل حدوثها من حرب، قد لا تكون غير متكافئة مع الإصابة التي تم المعاناة منها.
- يجب أن يكون الهدف النهائي للحرب متمثلاً في إعادة تأسيس السلام والعدالة.

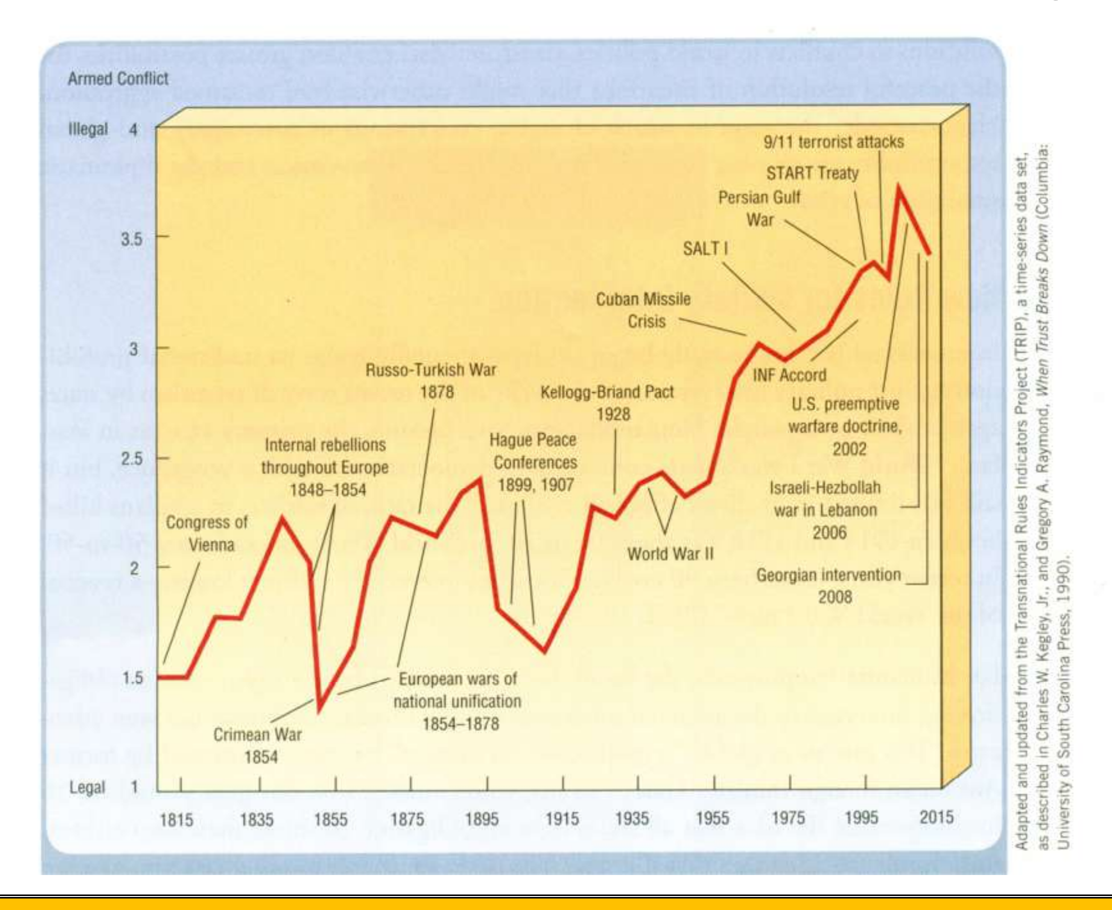
تستمر هذه المعايير الأخلاقية في تلوين التفكير في قواعد الحرب، والظروف التي في ظلها يكون استخدام القوة المسلحة أمراً مسموحاً به قانونياً. وقد ناقش الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت أن "حرباً عادلة هي في المدى الطويل أفضل كثيراً من أجل روح الأمة، أكثر من سلام أكثر رخاءً يتم الحصول عليه من خلال المعرفة بالخطأ والظلم". على أي حال، فإن مجيء الأسلحة النووية، والكيماوية، والبيولوجية ذات القدرة التدميرية الشاملة، والتي سوف تخرق كثيراً من هذه المبادئ، قد أدى إلى إنشاء أزمة ذات أهمية في مذهب الحرب العادلة *(Hensel, 2007)*، والتي أصبحت موضع استنزاف أكثر من قبل الاتجاه نحو الصراعات الداخلية في الدولة، والتي تتضمن كلاً من الدولة والفاعلين من غير الدول *(Hudson, 2009)*.

وقد تجسدت الظروف غير الواضحة (الغامضة) مع المخترعات التكنولوجية الحديثة. على سبيل المثال، فإن الإرهابيين المتمردين، والجيوش التي تقاتلهم الآن يعتمدون، وبشكل متزايد على الأجهزة المتفجرة المطورة (IEDs) التي يتم زرعها في الحيوانات التي تجر العربات، وفي أجهزة الموبايل، أو الأفراد، بالإضافة إلى أن هذه الأجهزة (IEDs) قد تركت الباب مفتوحاً من أجل القتل بدون المخاطرة بالموت للقاتلين. اليوم، فإن هذه الأجهزة التفجيرية المتطورة، والتي اخترعتها بداية الولايات المتحدة الأمريكية، معروضة الآن في سوق سوداء عالمية ليشتريها أي إرهابي عبر دولي، كما أنها رخيصة ويسهل صنعها، وأجزاءها مثل الريموت الذي يستخدم لفتح أبواب الجراج، ليستخدم في تفجير القنابل. ويصبح السؤال هنا كيف يستطيع القانون الدولي أن يسيطر على، أو أن يضبط، الطرق الجديدة التي يتم اختراعها لتنفيذ العدوان المسلح، بينما لا يمكن معاملة المعتدين حين يستخدموها كمجرمين؟. نظراً لأن احتواء ومنع العنف قد أصبحت أهدافاً رئيسية للأسلحة والجيوش اليوم، فإن القادة والباحثين يناضلون لتنقيح مذهب الحرب العادلة، ليتعامل مع الحقائق الاستراتيجية الجديدة للأسلحة الحديثة والحرب (J. Johnson, 2005).

على نحو ما يظهر في شكل (٩-٣)، فإن المجتمع الدولي قد عارض، وبشكل متزايد، الحق القانوني للدول لاستخدام القوة المسلحة لتحقق أهداف سياساتهم الخارجية. تعكس نظرية الحرب العادلة المطلب المستمر بوضع قيود قانونية على استخدام القوة المسلحة، من أجل إيجاد إجماع معنوي حول الشروط التي يُؤخذُ فيها بمبدأ "الغاية تبرر الوسيلة"، على الرغم من استمرار الاختلافات حول المعايير التي يجب قبولها، وبصفة خاصة، فقد أصبحت هذه الاختلافات واضحة في المناقشات الساخنة بعد غزو الولايات المتحدة الاستباقي للعراق في ٢٠٠٣. فقد أدان كثيرون هذا الغزو الأمريكي باعتباره خرقاً للقانون الدولي (Paust, 2007)، واصفين الولايات المتحدة بأنها "دولة مارقة "Rouge State"، ودولة "خارجة على القانون" (Gareau, 2004, Hathaway, 2007)وعلى أي حال، فقد اختلف آخرون (Elsthain, 2003)، بينما اقترح البعض الآخر أن نية الولايات المتحدة في شن الحرب كانت مبررة، حيث تعمد صدام حسين أن يترك الولايات المتحدة تعتقد أن العراق يمتلك أسلحه دمار شامل.

لقد جعل غزو الولايات المتحدة للعراق من قانونية استخدام القوة موضوعاً ساخناً، كما ظهرت الاهتمامات بالاستخدام الاستباقي والاستخدام الوقائي للقوة. إن تأييد إدارة بوش للعمل الوقائي الذي اشتمل على استخدام القوة ضد الدول التي ساندت، أو فشلت في معارضة الإرهاب، قـد أصبح وبـصفة خاصة أمراً مثيراً للتناقض، ذلك أن مثل هذا الاستخدام للقوة ينظرُ إليه عادة باعتباره خرقاً للقانون الدولي. "إن محكمة العدل الدولية (ICJ)، ومعظم السلطات القانونية الدولية تقوم في الوقت الحالي بتفسير ميثاق الأمم المتحدة باعتباره يحرمُ

أي استخدام للقوة بدون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، باستثناء الأعمال التي يتم اتخاذها دفاعاً عن النفس ضد "هجوم مسلح" فعلاً، أو وشيك الحدوث برعاية دولة" *(Sofaer, 2010p. 110)*. على أي حال، فإن مذهب الضرورة العسكرية، ما زال يقبل استخدام القوة المسلحة باعتباره قانونياً، على الرغم من اعتباره كملاذ أخير للدفاع *(Raymond, 1999)*.



شكل ٩- ٣: التحريم القانوني للمبادرة بالحروب ١٨١٥- ٢٠١١: مرت القيود القانونية على الحق التاريخي للدول ببدء الحرب بدورات عبر الزمن، لكنها تزايدت بشكل ثابت منذ الحرب العالمية الأولى، عندما حفزت هذه المذبحة المجتمع العالمي لجعل حروب الغزو غير قانونية. ومنذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فقد أصبحت هذه القيود موضع تساؤل في أعقاب جهود الولايات المتحدة لتعزيز الاستباق كحق قانوني، لصد العدوان المحتمل من قبل دولة أخرى، أو شبكة إرهابية من غير الدول، وحتى قبل أن يصبح تهديدها بالهجوم وشيكاً، الأمر الذي جعل التمييز غير واضح بين الحرب الاستباقية، وبين الحرب الوقائية.

تتضمن الطرق الليبرالية لضبط الصراعات المسلحة، الاقتناع بأن الحرب وعدم الاستقرار الدولي يُسببهما، وبشكل أساسي، أوجه القصور المؤسسية بجذورها العميقة، والتي تخفض من حوافز التعاون الدولي *(Barrett, 2007)*. ولذلك، يتبنى الليبراليون الوسائل المؤسسية لتعويم السيادة حتى يمكن جماعياً إدارة المشكلات الدولية. ومع توسيع الأعراف العالمية الداعمة للحلول الجماعية للصراعات في السياسة العالمية، فإن البنيويين يرون

إمكانيات أعظم للحل السلمي للمواقف التي يمكن أن تؤدي، وبغير ذلك، إلى عدوان مسلح. هنا، نأخذ في الاعتبار الطرق التي من خلالها تقوم المفاهيم المتغيرة للسيادة، والمسئولية العالمية، بتشكيل استجابات الدولة للتدخل العسكري والحل الدبلوماسي للأزمات.

قواعد جديدة للتدخل العسكري ***NEW RULLES FOR MILITARY INTERVENTION***

حديثاً، بدأ القانون الدولي القيام بعملية تنقيح جوهرية لتحريمه التقليدي للتدخل العسكري، في أعقاب الموجة الأخيرة للإرهاب من قبل الدول ضد شعوبها. فقد أصبح المدنيون (غير المقاتلين) الضحايا الأساسيين في الحرب. فقد "كانت الحرب *العالمية الأولى* تجنيداً شاملاً، حرباً ديموقراطية مع انتقام، لكنها كانت لا تزال محدودة في تأثيرها المباشر على المدنيين. وقد كانت النسبة بين الجنود إلى المدنيين الذين قتلوا فيما بين ١٩١٤ وعام ١٩١٨ تتراوح ما بين ٩٠ إلى ١٠. أما *في الحرب العالمية الثانية*، فقد كان المعدل ٥٠ إلى ٥٠. وفي السنوات الحديثة، فقد أصبح ٩٠ (تسعين) من خسائر المدنيين إلى١٠ (عشرة فقط) من خسائر العسكريين، على عكس معدل الحرب العالمية الأولى" *(Pfaff, 1999, p.8)*.

للأغراض الإنسانية، فإن الاعتقاد بأن الحكومات لها حق، أو حتى التزام، بالتدخل في شؤون الدول الأخرى تحت شروط معينة قد اكتسب مناصرين. إن الإشارة إلى "مسئولية الحماية" العالمية قد تبناها وزير الخارجية الاسترالي السابق جاريث إيفانز*Garth Evans*، والذي نصح بأن هدفنا يجب أن يكون "تأسيس فكرة أن كل الدول لديها التزام بحماية مواطنيها من الأعمال العدوانية الشاملة، وإذا فشلت دولة في تنفيذ ذلك، فيصبح على الدول الأخرى القيام بهذا الالتزام" *(Doyle, 2011, Malcomson, 2008, p.9)*. اليوم، حدد القانون الدولي التدخل العسكري كحق وكواجب لإزالة المعاناة الإنسانية، ووقف الإبادة الجماعية *Genocide* والتطهير العرقي، ومنع القهر والعدوان من قبل الدولة، على حقوق الإنسان الأساسية وحرياته المدنية *(Feinstein and Slaughter, 2004, Finnemore, 2003)*.

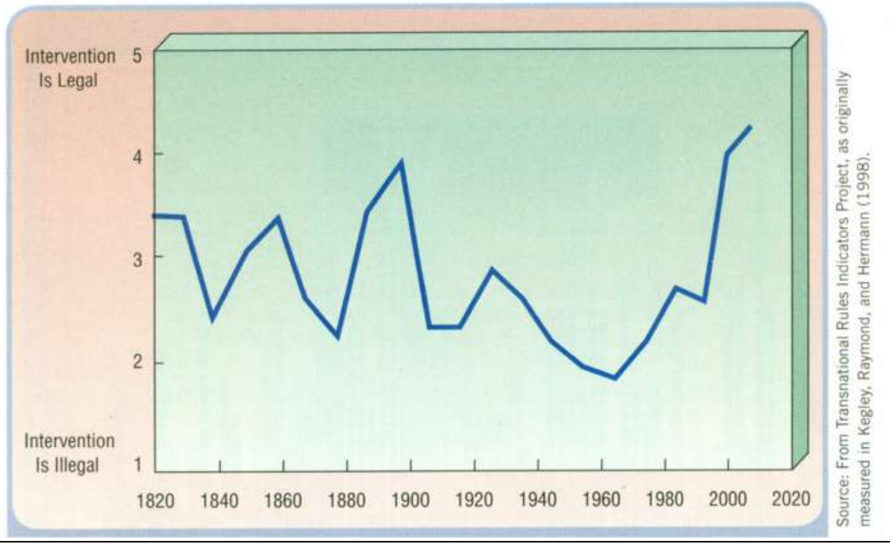
لقد تمثلت النتيجة في انهيار مبدأ وستفاليا، بأن ما تفعله الدول داخل حدودها، يُعد شأناً داخلياً خاصاً بها. فقد قام القانون الدولي بإرخاء *(Relax)* أو توسيع نطاق تعريفه المقيد، لتقرير متى يمكن للمجتمع الدولي قانوناً أن يستخدم التدخل العسكري، للتدخل في دول أخرى (انظر شكل ٩-٤). فقد قام العالم بالاختيار حول الإبادة الجماعية *Genocide*، بإعلان أن الوحشية المنظمة غير قانونية: ومن ثم، وعلى مدار الخمسين عاماً الماضية، فقد ظهر ما يقرب من كونه تأييداً عالمياً لدعم التدخل الإنساني، باعتباره حقاً قانونياً لحماية حقوق الإنسان؛ الحقوق السياسية والحريات المدنية، من قبل المجتمع العالمي، باعتبارها حقوقاً لا يمكن التنازل عنها، ومتاحة لكل الأفراد

في كل الدول. إن تغيير هذه القاعدة يسمح للدول والمنظمات الدولية بأن تعاقب أعمال الإبادة الجماعية، وذلك بإعادة تفسير القاعدة القانونية ضد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وجعل التدخل الخارجي أمراً مسموحاً به. بل أن هذا يتضمن أيضاً الحق في الغزو العسكري والاحتلال.

يقترح هذا التطوير أن القانون الدولي يتطور ويتغير بسرعة أكبر، عندما تكون المشكلات المثارة تتطلب حلولاً جماعية وعلاجات قانونية. إن انتشار الإبادة الجماعية، وأعمال العنف في الدول الفاشلة، والدول التي يحكمها الطغاة، قد نسج منظومة جديدة من القواعد القانونية لإلقاء القبض على أولئك الخطرين، ويسمح بالتدخلات داخل هذه الدول. وبالمثل، فإن تتالي الأزمات العالمية قد دفع بالجهود نحو إعادة كتابة القانون الدولي كي تُسهل من، وتُيسر المفاوضات الدبلوماسية التي تؤدي إلى تسوية غير عنيفة للمنازعات.

الأزمات الدولية والتسويات التفاوضية للمنازعات *International Crises and the Negotiated Settlement of Disputes*

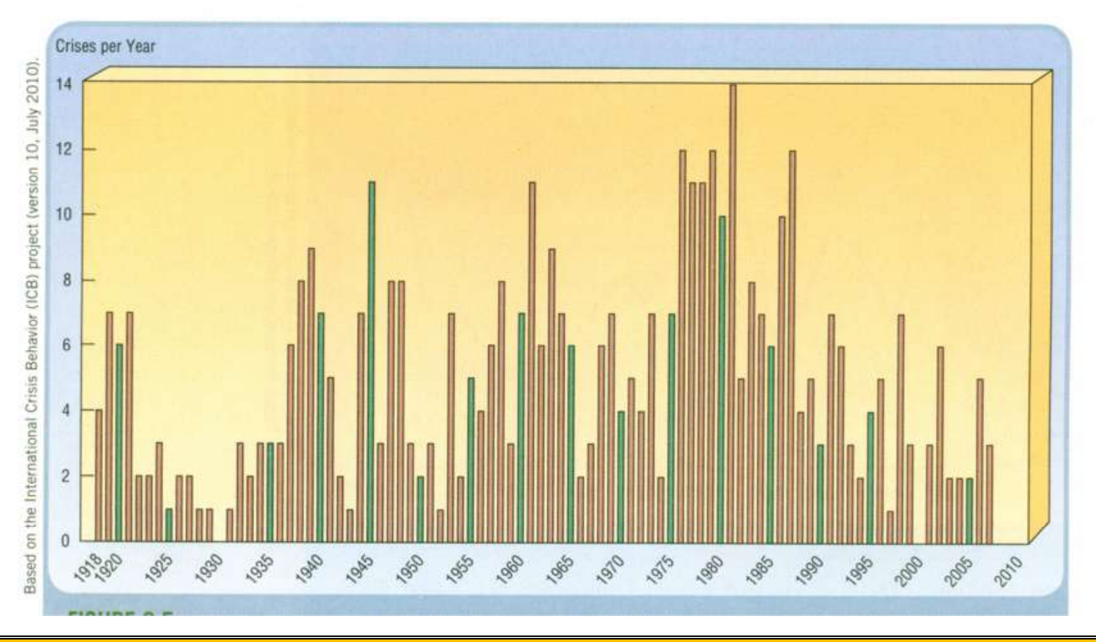
أصبحت الأزمات متتالية في التاريخ الحديث (انظر شكل ٩-٥). عندما تندلع أزمة، نجد أن القدرة على التوصل إلى قرارات عقلانية هادئة قد انخفضت. ذلك أن استخدام القوة يسببُ الضغط ويخفض كمية الوقت المتاح للتوصل إلى قرارات قد تستطيع وبنجاح أن تنهي الأزمة بسلام.



شكل ٩-٤: الوضع المتغير لقاعدة عدم التدخل في القانون الدولي منذ١٨٢٠. بمرور الوقت، فإن عدم مشروعية التدخل في الدول ذات السيادة قد تغير، وكما يتم قياسه بالتغييرات في القانون الدولي، حول الإجماع السائد فيما يتعلق بقواعد السلوك الدولي. فمنذ ١٩٦٠، فقد تبنى القانون الدولي وضعاً يُبيحُ وبشكل متزايد نمو هذه الصيغة من دبلوماسية القهر لأهداف متعددة، تتضمن المساعدة الإنسانية، ومنع الإبادة الجماعية، وحماية الحريات المدنية، وتعزيز الديموقراطية من خلال "التدخلات الإصلاحية"، ومحاربة الإرهاب العالمي.

عندما نأخذ في الاعتبار أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، والتي حدثت عندما قام الاتحاد السوفيتي بنصب (بوضع أو تركيب) صواريخ متوسطة المدى في كوبا، واستجابت الولايات المتحدة للتهديد الصاعد بحصار بحري. فسرعان ما تصاعد خطر الحرب النووية الشاملة. وفي أعقابها، فإن الرئيس جون كينيدي قدر أن الاحتمالات كانت ٥٠ / ٥٠ بإمكانية حدوث حرب نووية متبادلة تحطم العالم كله. وغالباً، فإن مثل هذه الأزمات الناتجة عن دبلوماسية القهر، قد تصاعدت إلى استخدام القوة عندما فشلت عمليات المساومة، واتجه المتنافسون الأعداء إلى السلاح. تُعدُ أزمة السويس في عام ١٩٥٦ مثالاً غالباً ما تتم الإشارة إليه للمخاطر الموروثة.

تتمثل المشكلة التي يحددها المصلحون الليبراليون في أن هذه الأزمات والصراعات المسلحة، كان من الممكن أن يتم تسويتها من خلال المفاوضات الدبلوماسية، فيما لو كانت المحاولة قد تمت لتسوية النزاع. بالنسبة إلى الليبراليين، فإنه من الأفضل دائماً الحديث عن تقاطر الموضوعات المجزأة على مائدة التفاوض بدلاً من ترك الغضب والقلق ينتشران.



شكل ٩-٥: التتابع السنوي لحدوث الأزمات الدولية الجديدة منذ الحرب العالمية الأولى: لقد كان هناك أكثر من ألف من الفاعلين متورطين فيما يزيد على ٤٥٥ أزمة دولية في الفترة ما بين ١٩١٨ وعام ٢٠١٠. ومع تنوع حدوث الأزمات عبر الوقت، فإن تكرار حدوثها يشهدُ باضطرار الدول لأن تقوم بعمل تهديدات باستخدام القوة العسكرية لتجد طريقها إلى الحل، وأنْ تُظهر أن الجهود لحل المنازعات عبر المفاوضات كان مصيرها إما إلى الفشل، أو أنه ببساطة لم يتم اللجوء إلى استخدامها.

ويُغري المتنازعين باللجوء إلى الأسلحة. وهنا، فإنه يمكنُ، وفقط، من خلال المناقشة والمساومة، أن يتم إيضاح المواقف، ومن المحتمل، التوصل إلى تنازلات وحلول توفيقية يمكن أن تُنهي التهديد بالحرب.

تتمثل إحدى أدوات حل الصراع المبنية في القانون الدولي في المفاوضات. والمفاوضات هي عملية للمساومة بين فاعلين اثنين أو أكثر في جهد للتعامل مع موضوع أو موقف، والوصول إلى اتفاق. وفي الأساس، فإن المستوى الأولي للمفاوضات يتضمن تبادلاً للاتصالات، مع مناقشات تتأرجح بين التقدم والتراجع بين الأطراف المتساومة. وكمنهج لإدارة الصراع، فإن الهدف يتحدد في تيسير وتسهيل الاتصال بين الأطراف فيما يتعلق بنواياهم وأهدافهم، وإنتاج بدائل تتناول مصالح أولئك المعنيين (القائمين بالوساطة). وفي عملية الأخذ والعطاء المطلوبة للتفاوض حول حل توفيقي، فإن هناك نزعة قوية لأن يبرز مستوى من التبادلية من الفعل ورد الفعل، في تتابع عملية الاتصالات للعودة إلى نوع من، أو درجة من، الاتصالات الصديقة أو المعادية، التي يتم استقبالها من الطرف الآخر.

نلاحظ أنه ولهذا السبب، فإن الاتصالات المتبادلة يمكن أن تنتج درجة أكبر من التعاون أو صراعاً أكبر أو أعظم. ومن المثير للانتباه في هذا السياق، أن الترجمة الصينية لكلمة "أزمة" تعني كلاً من "فرصة *Opportunity*"، و "خطر *Danger*"، كما أن الجهود للتفاوض حول تسويات الحلول الوسط تتيح فرصة لإنتاج اتفاقية إيجابية، أو لإنتاج مخرج سلبي خطير يزيد من التهديدات والتوترات. إن ذلك يفسر السبب في أن المفاوضات ليست دائماً علاجاً ناجعاً ومؤكداً لحل الصراع في الصراعات العالمية والأزمات.

وبينما لا تزال المفاوضات تجعل من الممكن تسوية المنازعات، فإن تقديم العروض بتنازلات مجانية مُعطاة تعدُ عملية متبادلة طبقاً للهدف، وبنفس المستوى من التنازلات المشابهة. وقد عرض فلاديمير بوتين، رئيس الوزراء الروسي، التشاور الحكيم، مُوضحاً أنه "لكي تكون ناجحاً اليوم، فإن على المرء أن يكون قادراً على التوصل إلى اتفاقيات. إن القدرة على التوفيق ليست أدباً دبلوماسياً لكنه بدلاً من ذلك، أن تأخذ في الاعتبار، وأن تحترم، المصالح المشروعة لشريكك". إن الإشارات المتبادلة بحسن النية والتشدد لموقف الخصم تمهد الطريق لاتفاقية توفيقية.



Winston Churchill, Franklin D. Roosevelt, and Joseph Stalin, 1945



Richard Nixon and Leonid Brezhnev, 1972




Ronald Reagan and Mikhail Gorbachev, 1988



Boris Yeltsin and Bill Clinton, 1994



Vladimir Putin and George W. Bush, 2002



Dmitri Medvedev and Barack Obama, 2009

FDR Library; Wally McNamee/Historical/CORBIS; Dirck Halstead/Time & Life Pictures/Getty Images; Sergei Guneyev/Time Life Pictures/Getty Images; Larry Downing/Reuters/Landov; RIA-Novosti; AP Photo/RIA-Novosti, Vladimir Rodionov, Presidential Press Service

حوارات الدبلوماسية: تعني حوارات الدبلوماسية بالنسبة إلى المصلحين الليبراليين، أن المفاوضات المباشرة بين الخصوم تمثل خطة حاسمة على الطريق إلى جعل السلام ممكناً. ذلك أن المباحثات تسمح للطرفين بأن يضعا مصالحهم على مائدة المساومة، وأن يناقشا الموضوعات بانفتاح – كطريق أفضل كثيراً عن حلها في أرض المعركة–وعلى نحو ما تم إيضاحه هنا، وعلى الرغم من أوقات العداء المفتوح والمصالح المتعارضة، فإن لقاءات القمة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وروسيا تساعد على الإبقاء على الصراعات "باردة" بين القوتين العسكريتين الأعظم. على الرغم من بقاء التوترات، فإن الدبلوماسية "تستحق المحاولة. لأن هذه الحقيقة لم تتغير منذ الحرب الباردة: عندما لا تتوافق روسيا والولايات المتحدة، فإن باقي كل العالم يصبح له كل الحق ليشعر بعدم الارتياح" *(Ghosh, 2009, p. 14)*.

وفي الحقيقة، فإن منهج المساومة المشترك لإقناع الطرف الآخر للتوصل إلى اتفاقيات يتم من خلال استراتيجية "شيء مقابل شيء" *(Tit for Tat Strategy)*، التي تستجيب لأي عرض تعاوني بمبادلته الفورية مع عرض مساو، وتكون الجائزة من خلال التنازلات المتكررة التي تجعل من الممكن التوصل إلى اتفاقية متبادلة ومُرضية

وقد قام الدبلوماسي والمؤرخ البريطاني السير هارولد نيكول سن بتعريف الدبلوماسية بأنها "إدارة العلاقات بين الدول المستقلة بعملية المفاوضات". تهدف الدبلوماسية إلى حل المنازعات سلمياً، (وهذا هو سبب تفضيل الليبراليين للدبلوماسية). وعلى الجانب المخالف، فإن الواقعيين، والذين يعتبرون أن المصلحة الأساسية للدول تتمثل في السعي من أجل القوة، يعتقدون أن التهديدات بالحرب تحافظ على السلام أفضل من الجهود الدبلوماسية. وتأخذ الماركسية رؤية متشائمة مشابهة للمناهج الدبلوماسية للسلام، معلنة أنه "عندما تتصادم

المصالح المتساوية، فإن القوة هي التي تقرر" .(Carty, 2008,p. 122) وقد عبر وزير الخارجية الصيني شو ان لاي عن هذه الرؤية، حينما كرر اعتقاده الساخر بأن "كل الدبلوماسية هي استمرار للحرب بوسائل أخرى".



التفاوض مع مفاوض حول المفاوضات: رئيس الولايات المتحدة جورج إتش بوش يلتقي تشارلز كيجلي، أحد مؤلفي كتاب "السياسة العالمية". وقد تضمنت الموضوعات التي ناقشاها: استخدامات وحدود وسائل تسوية النزاع بدون استخدام القوة المسلحة. وبدورها، فإن كل الوسائل تتضمن كلاً من المفاوضات الدبلوماسية، والمحاكم الدولية، والأمن الجماعي، والوسائل الأخرى لحل الصراع، والتي يتبناها صانعو السياسة، والذين تتشكل تصوراتهم عن السياسة العالمية بالنظريات الليبرالية والبنيوية.

وحتى عندما يتم إتباعها من أجل منع العدوان المسلح والتسوية السلمية للصراعات، فإن الدبلوماسية تتطلب ذكاءً كبيراً، ومعلومات، وخيال، ومرونة، وإبداع، وأمانة للإبقاء وبنجاح على المفاوضات السلمية. إن مضاعفة وإدماج التحدي يمثل المسئولية القانونية المشتركة التي تحدثُ عندما يتم إرسال الدبلوماسيين إلى التفاوض من أجل بلادهم، وبصرف النظر عن مهاراتهم أو إخلاصهم، فإنهم لن يستطيعوا النجاح، ما لم يمتلكوا أو يكون لديهم المساندة الكاملة من سلطات حكوماتهم. إضافةً إلى ذلك، فإن التوفيق العام يمكن أن يُعوق المفاوضات. ففي بعض الأحيان، تكون السرية ضرورية لتقديم التنازلات، والتوصل إلى حلول وسط، وتوافقات بدون إراقة ماء الوجه. "ما لم يتم التوصل إلى الاتفاقيات بسرية"، حذر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، "فلن يكون هناك أحد ليوافق عليها علانية".

وقد حذر سكرتير عام الأمم المتحدة داج همرشولد، وبشكل مشابه لنيكسون قائلاً "إن أفضل نتائج للمفاوضات لا يمكن الوصول إليها في الحياة الدولية، أكثر مما يمكن في عالمنا الخاص، في وهج العلانية الكامل مع

الجدل الحالي، من كل الحركات، وسوء الفهم الذي لا يمكن تجنبه، والجمود الذي لا مهرب منه في المواقف لاعتبارات المكانة، وإغراءات الاستفادة من الرأي العام، كعنصر متكامل في المفاوضات نفسها". ومع أن هذه المشكلات تمثل ثغرات مفتوحة، وشراك لا يمكن إغفالها، فإن الليبراليين يعتبرون المفاوضات وسيلة مفضلة لدعم السلام الدولي. ويعدُ البديل – الاستخدام القسري للقوة العسكرية – غير مقبول أخلاقياً للشعب الباحث عن تجنب الحرب.

لحسن الحظ، فإن لاعبي السياسة الدولية هؤلاء كانوا مبدعين في إيجاد وسائل مكملة لتمكين المفاوضات من تخفيض تهديد الحرب. فالكل الآن قد آوي إلى **القوانين المقبولة من قبل المجتمع العالمي**:

- **المساعي الحميدة** *Good Offices* عندما يكون هناك طرفان متصارعين لديهما تاريخ من المفاوضات السلمية، فغالباً ما سيتم توفير المساعي الحميدة من قبل طرف ثالث، كأرضية محايدة للتفاوض. في هذه الظروف، فإن من يقدم المساعي الحميدة لا يشارك في المفاوضات الفعلية.
- **الاسترضاء** *Conciliation* عندما يكون هناك طرفان، أو أكثر، من الأطراف المتصارعة يرغب في التفاوض على حل النزاع، لكنه يرغب في الإبقاء على (الاحتفاظ ب) التحكم في التسوية النهائية، فغالباً ما يتقدم طرف ثالث لمساعدة الطرفين خلال المفاوضات، ومحاولة عرض آراء غير منحازة ومقترحات للمساعدة في التوصل إلى حل، بينما يظل محايداً وممتنعاً عن اقتراح حل.
- **التحكيم** *Arbitration* عندما تكون الأطراف المتنازعة مستعدة للسماح لطرف ثالث بصنع قرار ملزم لحل نزاعهم، فإن مجلساً مؤقتاً للحكم يدرس حجج الطرفين، ويصل إلى قرار.
- **التقاضي** *Adjudication* ربما يكون أكثر البدائل رسمية لحل النزاع، ويُعدُ هذا المنهج، وبشكل تقريبي، المعادل لمناقشة الحالة في محكمة، وقبول قرار ملزم، أو الحكم من قبل القاضي.

للوساطة، وبشكل خاص، سجل متابعة قوي في إنهاء الأزمات الدولية *(Bercovitch and Gartner, 2008)* .
كما أنها، وكما يُظهر التاريخ، تصل إلى أفضل أداء عندما تقوم الديموقراطيات أو المؤسسات الدولية بخدمات التفاوض. ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى تأثير الأعراف الاجتماعية الديموقراطية لحل الصراع *(Mitchell et., al., 2008, Shannon, 2009)*. إن المشاركة الأكبر الآن من قبل النساء في المفاوضات الدولية قد تؤدي أيضاً إلى تدعيم آفاق حل النزاع (انظر الجدال: هل تستطيع النساء تحسين المفاوضات العالمية والآفاق لسلام عالمي؟). وبشكل أكثر تشاؤماً، فإن الحلول التفاوضية للأزمات العالمية، قد أثبتت أنها تكون أقل نجاحاً، عندما تصبح الجماعات الاثنية لاعباً في الأزمة التي أدت إلى العدوان المسلح *(Ben-Yehuda and Mishali-Ran, 2006)*.

"يتضمن السعي من أجل الأمن الدولي الاستسلام غير المشروط من قبل كل أمة، وفي إجراء معين، وفي حريتها للتصرف، والعمل، وسيادتها، بأن نقول، وأنه واضح وراء كل الشك أنه لا طريق آخر يمكن أن يقود إلى مثل هذا الأمن"

ألبرت آينشتاين، عالم الطبيعة، الحائز على نوبل

جدال: هل تستطيع النساء تحسين المفاوضات العالمية وآفاق السلام العالمي؟

Controversy: Can Women Improve Global Negotiations and Prospects for World Peace?

تؤكد النظرية النسوية على أهمية النوع *Gender* في دراسة السياسة العالمية، كما تستكشف المدى الذي تذهب إليه عملية الفهم الذكورية للأفكار الأساسية مثل القوة، المصلحة، والأمن –على إدارة الشؤون الخارجية. بينما تعترف بتأثير التقاليد الذكورية للفكر في السياسة العالمية، فإن بعض الدراسات النسوية ترى أنه لا يوجد في الممارسة اختلاف جوهري في القدرات بين الرجال والنساء. على أي حال، فإنه يمكن الادعاء بأن الاختلافات قائمة وسياقية (أي أنها ترتبط بالسياق)، وأن كل نوع يكون أكثر قدرة عن الآخر في بعض المجالات. فهل ينطبق هذا على التفاوض الدولي؟ هل تضيف النساء قوة إلى مائدة المساومة ويدعمن آفاق تسوية الصراع؟ أو هل الرجال أكثر ملائمة لإدارة الصراع؟

بدأت الباحثات النسويات، ومنذ التسعينيات، في الإشارة إلى الطرق المختلفة التي تتدخل بها الهوية النوعية (النوع الاجتماعي) في تشكيل صنع القرار الدولي *(Ackerly and True, 2008, Bolzendahl, 2009, Peterson and Runyan, 2009)* . ومع تأكيدها على دور القوة في السعي غير الأخلاقي نحـــو المصلحة الذاتية الضيقة من قبل الفاعلين غير العقلانيين، فإن الواقعية تصور العالم التنافسي مع تفضيل التوجهات الذكورية الذرائعية *(Instrumental)* في صنع القرار. نمطياً، يُنظر إلى القوة باعتبارها القدرة على التأثير على الآخرين لتجعلهم يفعلون ما نريدهم أن يفعلوه، وفي هذا السياق، فإن تراكم القوة يتحقق من خلال قوة أكبر، وعلى حساب الآخرين. فالرجال يتجهون إلى أن يكون لهم مجالات (اهتمامات *Schemas*) ذاتية تقودهم إلى تعريف أنفسهم من خلال التمييز (أو التمايز *Distinction*) عن الآخرين، وفي صنع القرار، "فإنهم يتجهون إلى التركيز على المكاسب النهائية، جاعلين من تحقيق (إدراك) التفضيلات والأهداف الشخصية، أهدافاً رئيسة للمفاوضات" *(Boyer et., al., 2009, p. 27)*. وهكذا، "فغالباً ما يكون الرجال مريحين في التفاوض في المواقف التي يُتوقعُ فيها صراع منضبط".

على أي حال، يثير البعض أنه، وكمنتج لأدوارهم التقليدية الاجتماعية، فإن اتجاه النساء لأن يكون لديهن مجالات ذاتية معتمدة على بعضها البعض (متداخلة)، وتوجهات تربوية تزودهم بمنظورات ذات قيمة تشكل رصيداً في التفاوض والوساطة في الصراع. إن الكيفية التي تشكل بها النساء وتدير المفاوضات إنما تتأثر بـ "رؤية علاقية للآخرين، ورؤيتهم الأساسية عن الوكالة، وفهم لعملية الضبط من خلال التمكين، وحل المشكلات من خلال الحوار" *(Kolb, 1966)* . أكثر من ذلك، فإن النساء يفهمن الأحداث على ضوء السياق الذي يأخذ في الاعتبار العلاقات والمواقف المتطورة. ومع تجنب المنظور الواقعي للقوة المتحققة خلال المنافسة، فإن النساء يتجهن لأن يكن أكثر ميلاً لوجهة نظر ليبرالية عن التمكين المتبادل، والمتحقق خلال التفاعلات التعاونية التي تشكل أو تصوغ العلاقات والتفاهمات. إن النساء لا يكُن فقط أكثر احتمالاً للتعاون فيما بينهن، "زيادة

انسياب المعلومات بين المفاوضين تعدُ ضرورية للتوصل إلى تحقيق حل أسمى في مساومة تكاملية... كما أن النساء يكن أكثر احتمالاً واستعداداً لاستخدام هذه الوسائل" *(Babcock and laschever, 2003, p.p.: 169-170)*.

إذا كانت اختلافات النوع الاجتماعي (الجندر) تنتج عمليات ونتائج مختلفة في التفاوض الدولي، حينئذ، فإن كثيرين، يفترضون أن تزايد عدد النساء المشاركات في صنع القرار من الممكن أن يؤدي إلى منظور أكثر نضجاً وحداثة لإدارة الصراع، بينما ترجع جذوره إلى المقدمة القائلة بأن النساء يقمن بإدخال قيم بذاتها إلى المفاوضات والوساطة، وأن تلك القيم تنبع من عملية تنشئتهم الاجتماعية وخبراتهم كنساء، وأن هذه الرؤى والوصفات

السياسية، قد أصبحت مفتقدة (غائبة) بسبب الطبيعة الإقصائية للمفاوضات الدولية *(Hudson, 2005)*، فإن هدف القرار ١٣٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة، والخاص بـ "زيادة مشاركة النساء في مستويات صنع القرار، وعمليات السلام" يُعدُ في مصلحة توليد مدركات واختبارات جديدة من أجل حل صراع دائم.

بالنسبة للبنيويين الاجتماعيين، فإن "أدوار الرجال والنساء ليست موروثة ولا محددة بشكل مسبق، لكنها حقيقة اجتماعية، يمكن أن تتغير من خلال الممارسة، والتفاعل، وتطور الأفكار والأعراف" *(Boyer et., al., 2009, p.26)*. ربما لأن أعداداً أكبر من النساء المتضمنين في المفاوضات الدولية، حيث الرجال تقليدياً هم المسيطرون، فإن كلا منهم سوف يستفيد من منظورات الآخر، وأن دور الدبلوماسية في منع وحل الصراع سوف يتدعم.

ماذا تعتقد؟ *What Do You Think?*

١- كوسيط قائد تحاول أن تحل صراع متفاعل بين دولتين، فأي قيمة قد تضعها على مشاركة النساء على مائدة المساومة؟

٢-هل يتعدد دور النساء في المفاوضات عبر الأقاليم المختلفة في العالم؟ هل من الممكن أن يتم إدراك أنماط التفاوض النسائية بشكل مختلف عبر الثقافات المختلفة؟

٣-إذا وضعنا في الاعتبار شخصين في السياسة الخارجية الأمريكية: وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، والرئيس باراك أوباما، فكيف يمكن أن تصنف اتجاهاتهم التفاوضية؟ هل تتناسب مع نموذج (الجندر) النوع الاجتماعي على نحو ما تم وصفه هنا؟ لماذا؟ أو لماذا لا؟ ما هي الدروس التي يمكن أن تقدمها فيما يتعلق بحل الصراع؟

المؤسسات، الأعراف، والنظام العالمي

INSTITUTIONS, NORMS, AND WORLD ORDER

تتشكل مدركات الليبراليين والبنيويين حول الحرب والسلام، والصراع المسلح، والعلاقات الدولية، وبشكل أساسي، من خلال الأهمية التي ترتبط بالأخلاقيات والمعنويات المشتركة في السياسة العالمية. فمن جانبها،

تضع الليبرالية قوة المبدأ فوق مبدأ القوة *(Kegley, 1992)* لأنها تتأسس على الاعتقاد بأن السلام يعتمد على التصرف بدوافع معنوية *Moral*. يُعدُ مثل هذا التأكيد مغروساً أيضاً في بنية كثير من الديانات العالمية متضمنة المسيحية، *وعلى نحو ما ترى في إعلان السيد المسيح بأن "صانعي السلام مباركون لأنهم سوفُ يطلقُ عليهم أبناء الرب"* [٢].

يبدأ الطريق الليبرالي إلى السلام بتكريس فعل وعمل ما هو صواب، وتجنب فعل ما هو خطأ. وعلى الرغم من أنها تقليدياً يتم التفكير فيها باعتبارها أخلاقياً محايدة، فإن البنيوية تخدم كوسائل لشرح نظم المعتقدات الأخلاقية. ويختلف هذا، وبشكل كبير، عن كثير من التنظير الواقعي الذي "يحتفظ بالسياسة الدولية فيما وراء الاهتمام بالمعنويات *(Suganami, 1983)*.

ومن المحتمل أن تقوم الأجيال المُقبلة بالحكم على ما إذا كانت اتفاقيات نزع السلاح، والمنظمات الدولية متعددة الأطراف، والقانون الدولي يمكن أن تؤدي إلى استجابة جماعية للاحتياجات العالمية المتعددة. إن ما هو واضح هنا يتمثل في أن الدول تقوم بعمل جهد خارق للاتحاد في ثقافة مدنية مشتركة، وراء القيم المشتركة لإنشاء مؤسسات عالمية لتشترك في حماية أنفسهم ضد المشكلات العديدة التي يواجهونها بشكل مشترك. ويبدو أنهم يقبلون وبشكل متزايد ما كان يوماً وجهة النظر الليبرالية الراديكالية، والتي، وعلى نحو ما يرى كوفي عنان، تقول بأنه "هناك حاجة إلى تعريف أوسع للمصلحة القومية"، والذي قد يقوم بتوحيد الدول للعمل على أهداف مشتركة تتجاوز المصالح القومية.

إذا كانت الطرق التي قمت باستكشافها في هذا الفصل قد تم إتباعها، فهل سيؤدي الاعتقاد بأن السلام يتحقق بأفضل طريقة من خلال السياسات الأخلاقية، إلى كسر النموذج التاريخي العنيف؟. إن العالم ينتظر إجابة. غير أن ما هو واضح في هذا الوقت، هو أن الأجندة الدولية التي تواجه العالم أجندة ضخمة. ذلك أن أكبر المشكلات التي تواجه الإنسانية هي مشكلات عابرة للقومية، ولا يمكن حل إحداها بشكل فعال من خلال استجابة وطنية أحادية الجانب. ومن ثم، يُعدُ المنهج متعدد الأطراف مطلوباً، لمواجهة العدد الضخم من المشكلات التي تتطلب إدارة سلمية من خلال الحلول الدولية.

في الجزء الرابع، سوف تكون لديك الفرصة للنظر إلى اتجاهات في الاقتصاد، والأحوال الإنسانية، والبيئية السائدة، بينما يتصاعد شلال العولمة في السياسة العالمية... إن هذا المسح يمكن أن يساعد في فهم العالم على نحو ما هو قائم حالياً، وأن يسمح لكم بالتدبر، كمواطنين عالميين مهتمين ومسئولين، في آفاق التحولات التي قد تُنشئ عالماً أفضل.

---

(٢) يجدر التنويه إلى أن هذا هو نص الترجمة للأصل الإنجليزي "*...for they shall be called sons of God*"، ويلاحظ أنه يأتي معبراً عن المعتقدات المسيحية طبقاً لكتبها المقدسة المتداولة، والتي يعبر عنها هذا النص، وأن الترجمة هنا لا تعني بأي حال اتفاقها مع الأسس العقيدية لهذه الرؤية، فالأمر لا يتجاوز نطاق الالتزام بدقة وأمانة الترجمة للأصل الإنجليزي الذي نقوم بترجمته (المترجم).

مفاهيم الفصل

سباق التسلح ***Arms Race*** (ص.٢٨٢): بناء وزيادة الأسلحة والقوات المسلحة من قبل دولتين أو أكثر تهددان بعضهما البعض، وتستمر المنافسة لتدفعهما إلى الاعتقاد بأن اكتساب السبق يُعدُ ضرورياً للأمن.

نزع السلاح ***Disarmament*** (ص. ٢٨٢) اتفاقيات لتخفيض أو لتحطيم الأسلحة، أو أي وسائل أخرى للهجوم.

ضبط التسلح ***Arms Control*** (ص.٢٨٢) اتفاقيات متعددة أو ثنائية الأطراف، لاحتواء سباقات التسلح من خلال وضع أو تحديد حدود لأعداد وأنواع الأسلحة المسموح بها للدولة.

اتفاقيات ثنائية ***Bilateral Agreements***(ص. ٢٨٣) الاتفاقيات الثنائية تفاهمات بين دولتين مثل اتفاقيات ضبط التسلح، يتم التفاوض عليها بالتعاون لوضع سقوف على مستويات القوة العسكرية.

اتفاقيات متعددة الأطراف ***Multilateral Agreements*** (ص. ٢٨٣): اتفاقات تعاونية بين ثلاث دول أو أكثر، للتأكيد على أن سياسة مُنسقة *Concerted* بعينها، يتم تطبيقها باتجاه إزالة مشكلة مشتركة مثل المستويات المستقبلية لقدرات الأسلحة.

مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت): ***Strategic Arms Limitations Talks (SALT)*** **(ص. ٢٨٤)** مجموعتان من الاتفاقيات تم التوصل إليهما خلال السبعينيات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد وضعتا الأسس للقيود على نظم توصيل الأسلحة النووية الاستراتيجية.

معاهدة القوات النووية متوسطة المدى ***Intermediate Range Nuclear Forces (INF) Treaty*** **(ص. ٢٨٤)** وهى الاتفاقيات التي تمت بين الولايات المتحدة وروسيا، لإزالة جيل كامل من الأسلحة النووية، بإزالة كل الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى بقواعدها الأرضية، ومنصات إطلاقها التي يتراوح مداها ما بين ٣٠٠ م إلي ٣٥٠٠ متر من أوروبا.

معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ***Strategic Arms Reductions Treaty (START)***(ص.٢٨٤) سلسلة المفاوضات الأمريكية الروسية التي بدأت عام ١٩٩٣، إلى أن تم التوصل إلى اتفاقية ستارت٣، والتي صدقت عليها روسيا سنة ٢٠٠٠، ملتزمة بتخفيض ترساناتها النووية على الجانبين بنسبة ٨٠٪ من ذروة ما كان موجوداً في الحرب الباردة، وذلك من أجل تخفيض خطر الحرب النووية.

معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ***Strategic Offensive Reductions Treaty (SORT)*** *(ص.٢٨٤)* اتفاقية بين الولايات المتحدة وروسيا لتخفيض عدد الرؤوس الاستراتيجية، إلى ما بين ١٧٠٠ إلى ٢٢٠٠ لكل دولة بحلول عام ٢٠١٠.

النموذج اللولبي (الحلزوني / الدائري) ***Spiral Model***(ص. ٢٨٨) تشبيه يستخدم لوصف اتجاه جهود تعزيز الدفاع، لكنها تنتج سباقات تسلح متصاعدة.

الألغام الأرضية المضادة للأفراد ***Antipersonnel landmines (APLs)***(ص.٢٨٩) ألغام يتم دفنها تحت سطح التربة، وتقوم بالانفجار عند الاتصال بها، حين يخطو فوقها أي فرد، جندياً كان أو مواطناً.

الدبلوماسية الوقائية ***Preventive Diplomacy***(ص. ٢٩٦) تشير إلى أعمال دبلوماسية يتم اتخاذها قبل حدوث أزمة متوقعة لمنع أو لتحجيم العنف.

حفظ السلام ***Peacekeeping***(ص. ٢٩٦) الجهود التي تقوم بها أطراف ثالثة مثل الأمم المتحدة، حين تتدخل في الحروب الأهلية، أو الحروب الداخلية، لمنع الأعمال العدائية بين المتحاربين المحتملين من التصاعد، ومن ثم بالتصرف كعازلة، يمكن التوصل إلى تسوية النزاع عبر عملية التفاوض.

صنع السلام ***Peace Making*** (ص. ٢٩٧) عملية الدبلوماسية، والوساطة، والتفاوض، أو أشكال أخرى للتسوية السلمية التي ترتب نهاية لنزاع، وتحل الموضوعات التي أدت إلى الحرب.

بناء السلام ***Peace Building*** (ص. ٢٩٧) تصرفات ما بعد الصراع، والتي تغلب عليها الدبلوماسية والاقتصادية، وتُقوي وتُعيدُ بناء البنية التحتية الحكومية والمؤسسات من أجل تجنب المصادر المتجددة للصراع المسلح.

عمليات السلام ***Peace Operations*** (ص. ٢٩٧) مجموعة عامة تتضمن كلاً من عمليات حفظ السلام، وفرض السلام، والتي يتم اتخاذها لتأسيس السلام، والمحافظة عليه بين المتنازعين.

فرض السلام ***Peace Enforcement*** (ص. ٢٩٧) تطبيق القوة العسكرية لتحذير الأطراف، أو التهديد باستخدامها، وعادةً ما تستخدم تفويضاً دولياً، لفرض الالتزام بالقرارات أو بالعقوبات المُصممة للحفاظ على، أو لاسترداد، السلام والنظام.

المساواة في السيادة ***Sovereign Equality***(ص. ٣٠٣) مبدأ أن الدول متساوية قانونياً في الحماية في ظل القانون الدولي.

الحياد ***Neutrality***(ص. ٣٠٤) المذهب القانوني الذي يوفر الحقوق للدول، لتظل غير منحازة مع خصومها الذين يشنون الحرب ضد بعضهم البعض.

الجرائم ضد الإنسانية ***Crime Against Humanity*** (ص. ٣٠٤) مجموعة من الأنشطة تم تجريمها قانونياً في محاكمات الحرب في نورمبرج، وتدين الدول التي تُسيء إلى حقوق الإنسان.

النظرية القانونية الوضعية ***Positive Legal Theory*** (ص. ٣٠٥) نظرية تؤكد على تقاليد الدول وعاداتها السلوكية، باعتبارها المصدر الأكثر أهمية للقانون.

محكمة العدل الدولية ***International Court of Justice (ICJ)*** **(ص. ٣٠٧)** تعدُ المحكمة الأساسية التي أسستها الأمم المتحدة لحل المنازعات القانونية بين الدول، ولتقديم الاستشارات للوكالات الدولية، وللجمعية العامة للأمم المتحدة.

المحاكمات الجنائية الدولية ***International Criminal Tribunals*** **(ص. ٣٠٨)** محاكمات خاصة أنشأتها الأمم المتحدة، لمحاكمة أولئك المسئولين عن الأعمال الوحشية خلال وقت الحرب، والقتل الجماعي، وتحقيق العدالة للضحايا، ولردع هذه الجرائم في المستقبل.

المحكمة الجنائية الدولية ***International Criminal Court*** **(ص. ٣٠٩)** محكمة أسستها المعاهدة الدولية لاتهام، ومقاضاة، وإدارة العدالة، للأفراد مرتكبي جرائم الحرب.

جرائم الحرب ***War Crimes*** **(ص. ٣١٠)** أعمال تتم أثناء الحرب، يحددها المجتمع الدولي بأنها جرائم ضد الإنسانية، متضمنة الأعمال الوحشية التي تُرتكبُ ضد سجناء حرب العدو، والمدنيين، أو الأقليات من سكان الدولة ذاتها.

المعنويات ***Morals*** **(ص. ٣١٠)** مبادئ توضح الفرق بين الخير والشر والمواقف التي يتم فيها معارضتها.

الأخلاقيات ***Ethics*** **(ص. ٣١٠)** معايير لتقييم الصواب والخطأ في سلوك ودوافع الأفراد والجماعات.

مذهب أو نظرية الحرب العادلة ***Just War Doctrine*** **(ص. ٣١١)** المعيار المعنوي الذي يحدد متى يمكن المبادرة بحرب عادلة، وكيف يجب أن يتم القتال فيها بمجرد أن تبدأ.

عدالة الحرب ***("Jus ad bellum") The Justice of a War*** **(ص. ٣١١)** عنصر لمذهب الحرب العادلة، يضع الحدود على الاستخدام المقبول للقوة.

الضرورة العسكرية ***Military Necessity*** **(ص. ٣١٣)** المبدأ القانوني بـأن خرق قواعد الحرب قد يكون مُبرراً لأغراض دفاعية خلال فترات الضرورة القصوى.

الأزمة ***Crisis*** **(ص. ٣١٥)** موقف يرتفع فيه التهديد بالتصعيد إلى الحرب عالياً، ويكون الوقت المتاح لصنع القرارات والتوصل إلى حلول توفيقية في المفاوضات مضغوطاً.

المفاوضات ***Negotiation*** **(ص. ٣١٦)** الحوار الدبلوماسي والمناقشة بين طرفين أو أكثر، بهدف الحل، من خلال عملية مساومة من الأخذ والعطاء، والاختلافات المدركة للمصالح والصراعات التي تسببها.

استراتيجية شيء مقابل شيء ***Tit-for-Tat Strategy*** **(ص. ٣١٧)** منهج للمساومة يقوم على التبادلات المتسقة في النوع والعروض أو التهديدات التي يقدمها الطرف الآخر في مفاوضات، بجوائز مقابلة متعادلة، واتصالات عقابية مقابلة كانتقام.

توفيق، استرضاء، استمالة ***Conciliation*** **(ص. ٣١٩)** إجراء لحل الصراع، يقوم فيه الطرف الثالث بمساعدة كلا الطرفين في النزاع، لكنه لا يقترح حلاً.

المصطلحات الأساسية

Key Terms

English	العربية
Bilateral Agreements	اتفاقيات ثنائية
Multilateral Agreements	اتفاقيات متعددة الأطراف
Ethics	أخلاقيات
Crisis	أزمة
(Jus ad bellum ..Jus in bello) Give and Take Strategy	استراتيجية أخذ شئ مقابل شئ (المبادلة / الأخذ والعطاء المتبادل)
Antipersonnel Landmines (APLs)	الألغام الأرضية المضادة للأفراد
Peace Building	بناء السلام
Conciliations	تراضي، توفيق، استمالة
Peace Equality	(عدالة) مساواة السلام
War Crimes	جرائم حرب
Crimes Against Humanity	جرائم ضد الإنسانية
Peace Keeping	حفظ السلام
Neutrality	حياد
Preventive Diplomacy	دبلوماسية وقائية
Arms Race	سباق التسلح
Peace Making	صنع السلام
Arms Control	ضبط التسلح
Military Necessity	ضرورة عسكرية
Peace Operations	عمليات سلام
Peace Enforcement	فرض السلام
Strategic Arms Limitations Talks (SALT)	مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية(سالت)
International Criminal Tribunals	محاكم جنائية دولية
International Criminal Court (ICC)	المحكمة الجنائية الدولية
International Court of Justice	محكمة العدل الدولية
Just War Doctrine	مذهب الحرب العادلة

Strategic Arms Reductions Treaty *(START)*	معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)
Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty	معاهدة القوات النووية متوسطة المدى
Strategic Offensive Reductions Treaty *(SORT*	معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية
Morals	معنويات
Negotiations	مفاوضات
Disarmament	نزع السلاح
Positivist Legal Theory	نظرية وضعية قانونية
Spiral Model	نموذج لولبي (حلزوني)

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Armstrong, David, and Jutta, Brunee. (2009) *Routledge Handbook of International Law*, New York: Taylor & Francis.

Bercovitch, Jacob, and Scott Sigmund Gartner. (2008) *International Conflict Mediation*. New York: Routledge.

Cohn, Carol, and Sara Ruddick, (2008) "A Feminist Ethical Perspective on Weapons of Mass Destruction." In *Essential Readings in World Politics*, 3rd edition. Karen A. Mingst and Jack L. Snyder, editors, pp.458-477. New York: W.W. Borton& Company.

Evans, Gareth. (2008) *The Responsibility to Protect: Ending Mass Atrocity Crimes Once and for All*. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Hudson, Kimberly A. (2009) *Justice, Intervention and Force in International Relations: Reassessing Just War Theory in the 21st Century*, New York: Taylor & Francis.

Jolly, Richard, Louis Emmerij, and Thomas G. Weiss (2009) *UN Ideas That Changed the World. Bloomington*, IN: Indiana University Press.

Puchala, Donald, Katie Verlin Laati-Kainen, and Roger A. Coate (2007) *United Nations Politics*. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Simmons, Beth. (2009) *Mobilizing for Human rights: International law in Domestic Politics*. New York: Cambridge University Press.

الجزء الرابع

الأمن الإنسـاني والرخاء والمسئولية
HUMAN ESCURITY, PROSPERITY, AND RESPONSIBILITY


TERRY SCHMITT/UPI/Landov

الفهم المتبادل في عالم مُعولم: تدعم الشبكة المتنامية للعولمة الآفاق والحاجة الملحة إلى التسامح المتبادل والتعاون. وهنا، تظهرُ صورة أولمبياد فانكوفر في شتاء ٢٠١٠. وفي أساسها، نشأت الأولمبياد لتعزيز وعبور الانقسامات الثقافية. ومن ثم، فقد انعكست روح النهضة للألعاب الأولمبية في تنظير رئيس اللجنة جون فيرلونج، وتعليقاته الترحيبية، والتي تعكسها عبارته "لقد لمست الشعلة الأولمبية عدة ملايين، كما أنها قد عززت الاحتفالية التلقائية السلمية. كذلك، فقد ذكرتنا جميعاً بأن كل هذه القيم التي تُوحدُ وتُلهمُ أفضل ما لدينا لا يمكن أن نتخلى عنها أبداً. بينما تسافر النقود والسلع عبر الحدود الوطنية بسرعة عمياء، فإن العولمة تقوم بتحويل السياسة العالمية. تستكشف فصول الجزء الرابع من هذا الكتاب "الحالة العالمية"، والطرق التي من خلالها يأخذ تآكل الحدود الوطنية في تحويل العلاقات الدولية، والتأثير على الرفاهية العالمية خلال العالم. يستكشف كل فصل بعض أوجه التحديات التي يواجهها الرخاء والأمن الإنساني، والتي نواجهها في عالمنا المُعولم، والمدى الذي إليه تكون لدينا القدرة والمسئولية للاستجابة، وإلى البحث عن حلول لها.

يفحص الفصل العاشر كيف تقوم عملية التمويل بتحويل الآفاق الاقتصادية الدولية. بينما يهتم الفصل الحادي عشر بالكيفية التي تقوم بها عولمة التجارة الدولية في تحويل العالم. أما الفصل الثاني عشر، فهو يفحص الأبعاد الديموغرافية للعولمة، وكذلك كيف أن صعود عصر المعلوماتية الدولية يقوم بتشكيل ثقافة ومدركات الهوية. وينظر الفصل الثالث عشر في الأوضاع الإنسانية، وكيف أن الفاعلين العالميين، وأنشطتهم تقوم بالتأثير على الرفاهية والحقوق الأساسية لكل الإنسانية. وأخيراً، فإن الفصل الرابع عشر يهتم بالتهديدات التي تواجه البيئة العالمية، والتي يراها كثير من الناس الآن كتهديد خطير لسلامة وبقاء الكوكب "كوكب الأرض".

عولمة التمويل الدولي

THE GLOBALIZATION OF INTERNATIONAL FINANCE

إطار الفصل

- تفسير التغيير الاقتصادي المعاصر
- شؤون المال: التبادل عبر القومي للنقود
- بريتون وودز وما بعدها
- جدال: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وسياسات التكييف الهيكلي: *هل "الدواء" أسوأ من" الداء" ؟*
- أزمــة عام ٢٠٠٨
- نظرة أقرب: الأزمة المالية اليونانية
- هل يمكن الاستغناء عن هندسة التمويل الدولي؟

لم تُعَدُ العولمة كلمة مثيرة للسخرية: فها هي قد وصلت. فهناك دليل جوهري على تزايد عولمة السوق. فالتجارة الدولية آخذة في التوسع بدرجة أسرع من الإنتاج العالمي، والاستثمارات عبر الحدود، تنمو بمعدل أكثر سرعة من التجارة. كما تتزايد احتمالات تأثر شعب دولة ما، بالتصرفات الاقتصادية، في دول أخرى، وبقدرات متعددة: مثل المستهلكين، والمستثمرين، ورجال الأعمال، والمديرين، ودافعي الضرائب، والمواطنين.

موراى ويندبلوم، محلل اقتصادي



السعي من أجل استعادة عافية "تعافي" التمويل الدولي: *Seeking Global Financial Recovery* في استجابة مستمرة للأزمة المالية الأخيرة، فإن قادة مجموعة العشرين *"G-20"* –مجموعة غير رسمية لأكبر عشرين اقتصاد، تجتمع بشكل منتظم لمناقشة التنسيق في السياسة المالية–قد اجتمعوا في كان، فرنسا، في نوفمبر ٢٠١١، لمناقشة استراتيجيات التعافي، ومبادرات تهدئة الأسواق المالية العالمية. وقد هزتهم أزمة الديون الأوربية السيادية، فإن قادة العالم قد ركزوا على جهود دعم اتفاقية منطقة اليورو، والتي قامت بتمديد فترة صندوق كفالة اليورو، ورفعت من متطلبات رأس المال للبنوك (نسبة الأصول التي يجب أن تحتفظ بها البنوك بدلاً من الاستثمار)، كما طالبوا بحذف ٥٠٪ من دين اليونان. وقد ناقشوا أيضاً الموضوعات الأوسع مثل الحاجة إلى احتواء انتشار الأزمة من الأزمة القارية، واستعادة النمو العالمي.

"النقود تجعل العالم يدور حول نفسه"، "النقود جذر كل الشرور"، "ليس كل ما يبرُق ذهباً"، "النقود لا تستطيع شراء السعادة"، "هناك جحيم عندما لا توجد النقود".

بالطبع، لقد سمعتم كلكم، بشكل أو آخر، بعض أو كل هذه الأمثال القديمة مرة أو أكثر. فهي كلها تحتوي على عناصر من الحقيقة، حتى وإن كانت هذه الأقوال المأثورة والتعبيرات الشهيرة يشوبها بعض التناقض. ومن ثم، فإن التحدي يصبح متمثلاً في أن يتم الفصل بين الحقيقة والخيال، من خلال البحث عن دور النقود في حياتك أو حياتنا جميعا، أي في العالم الذي نعيش فيه. وسوف تعتمد هذه المهمة، وبشكل كثيف، على القيم والتفضيلات الشخصية. على أي حال، فإن الحكمة أو الحمق في نتائجك، سوف تعتمد على مهاراتك التحليلية في تقييم كيف تكون النقود عاملاً مؤثراً على أبعاد متعددة للسياسة العالمية، ومستقبل مصيرك الشخصي المالي.

أخذت صعوبة هذه المهمة الفكرية ذات العمر الطويل تتزايد، وبشكل أكثر مما كانت عليه في الماضي. فاليوم، وأكثر من أي وقت مضي، فإن النقود، وبحق، تتحرك، وبسرعات متزايدة، حول العالم. ومن ثم، فقد

أصبحت سرعة حركة رأس المال التمويلي عبر الحدود ذات تأثير مباشر على نوعية الحياة. فعندما نقوم بعملية شراء، ترتفع الاحتمالات بأن تكون هذه السلع منتجة عبر البحار. بل هناك ما هو أكثر من ذلك. فإننا عندما نشتري ساندويتشاً أو "مُحلياً" بديلاً للسكر، أو سيارة، أو وقود للسيارة ليجعلها تسير، فإن تكلفة تسديد الثمن يتزايد احتمال تأثرها بمعدل سعر الصرف الذي يتم به تقييم العملة الوطنية لبلدنا، وسعر صرفها بعملة الدولة المنتجة بالخارج. وعندما تُتاحُ الفرصة للسفر إلى الخارج للعمل أو للمتعة، فسوف نكتشف مباشرة كيف سيؤثر معدل صرف واستبدال العملات الوطنية، على القدرة على تحمل أعباء الإنفاق كالذهاب إلى حفلة لموسيقى "الروك"، أو حتى شراء زجاجة إضافية من الشراب.

على ضوء ذلك، فإن هذا الفصل يتعلق بكيفية عمل نظام التمويل العالمي. فهو ينظر في العمليات الحاكمة لمبادلات العملات، مع التركيز على بيان كيفية أن تحويل النقود عبر الحدود يؤثر على مستويات الرخاء القومي والأمن الإنساني. وعلينا أن نلاحظ أن هذا الموضوع يُعدُ جزءً من الموضوع الأكبر، والمتعلق بالاقتصاديات الدولية بوجه عام، كما أنه يخدم كمقدمة لقيام الفصل الحادي عشر بتغطية التجارة الدولية. ولا يمكن اعتبار أي من الموضوعين – النقود وأسواق التجارة – بدون الآخر. فهما مرتبطان بشكل متين لا فكاك منه، كما يمكن من خلال النظر إليهما معاً، أن نكتسب فهماً لكيفية قيام النقود والأسواق بدفع صعود أو هبوط الثروة للأفراد وللدول على حدٍ سواء. وهنا، فإننا سنكون بصدد النظر إلى ظاهرة قديمة قدم التاريخ المسجل، واستكشاف كيف تؤثر على الحياة في القرن الحادي والعشرين.

> "تعدُ الأسواق المالية كالمرآة الإنسانية، تكشف كل ساعة من كل يوم عمل، الطريقة التي نقوم من خلالها بتقدير أنفسنا، والموارد المتاحة في العالم من حولنا. *Nail Ferguson, British Historian*

تفسير التغير الاقتصادي المعاصر

INTERPRETING CONTEMPORARY ECONOMIC CAHNGE

عندما تحدث التغييرات في العالم، فإنها تضطر الناس إلى التفكير في، ومحاولة تفسير، السياسة العالمية بطريقة جديدة. ومن بين التغييرات الحديثة العديدة، ربما لم يكن هناك أكثر عدوانية واستمراراً وتأثيراً من بينها، مثل تلك التغييرات التي تحدث في العالم الاقتصادي. فالعالم الاقتصادي يعدُ واحداً من المجالات الرئيسة التي تتم على ضوئها لعبة السياسة العالمية. وفي الحقيقة، فبالنسبة لبعض المحللين، فإن الاقتصاديات الجغرافية (التوزيع الجغرافي للثروة) *Geo-Economics* سوف تحل محل الجيوبوليتيكس (توزيع الاستراتيجية العسكرية والقوة السياسية) باعتبارها المحور الأكثر أهمية، والذي سوف تتركز حوله المنافسة الدولية، ومن ثم، فإنها سوف تحدد

مصير مستقبل العالم (انظر الفصل الرابع). لكي نفسر الديناميات (العوامل المحركة) المحددة لقواعده هذه اللعبة الاقتصادية -الجغرافية، فمن المفيد أن نطور منظوراً بالتحول إلى النظرية الاقتصادية (مجموعة الفروض التي تشرح لماذا تُعدُ التكرارات الملاحظة، والانتظامات واضحة في بعض الظواهر).

الاقتصاد السياسي الدولي *INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY*

لحسن الحظ، فإن قدراً كبيراً من النظرية التي قد تم بناؤها، يتحدث عن مشكلات حول كيف تؤدي التغييرات التي تحدثُ في اقتصاد وسياسة بلد ما إلى إحداث تأثير في اتجاهات السياسة العالمية والاقتصاد العالمي. تتمثل إحدى مجالات الدراسة الأكاديمية المتخصصة في "الاقتصاد السياسي الدولي" *(IPE)*، والذي ظهر في أوائل السبعينيات، عندما أدت بعض الأحداث الاقتصادية مثل سقوط نظام بريتون وودز (والذي سوف يتم تناوله فيما بعد في هذا الفصل)، والأزمة البترولية لعام ١٩٧٣، والتي أدت إلى تزايد قدره أربعة أضعاف في سعر البترول كنتيجة لقيام الأوبك، منظمة الدول المصدرة للبترول، بفرض حظر أدى إلى موجات من الصدمات عبر العالم. إن السقوط السياسي لهذه الأحداث الاقتصادية، قد وضع موضع التساؤل تلك التقسيمات التقليدية بين دراسة الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية، وبدأ الاقتصاد السياسي في البحث في عدد من الموضوعات الأساسية التي كانت كامنة في التقاطع بين المجالين.

على نحو ما يشرح ستيفن كرازنر *(Stephen Krasner, 2001, p. 420)* فإن "الاقتصاد السياسي الدولي يحاول الإجابة على أسئلة مثل: كيف استطاعت تغييرات في التوزيع الدولي للقوة بين الدول، أن تؤثر على درجة الانفتاح في نظام التجارة الدولية؟ هل تسمح الاقتصاديات السياسية الداخلية لبعض الدول بالتنافس بشكل أكثر فعالية في الأسواق العالمية؟ هل يمكن التوصل إلى أفضل شرح للفقر النسبي (للجنوب العالمي) بالأحوال المميزة للدول المنفردة؟ أو ببعض خصائص النظام الاقتصادي الدولي؟ متى يمكن استخدام الروابط الاقتصادية بين الدول من أجل المزايا السياسية؟

يظل الاقتصاد السياسي هاماً لأنه يركز على دوامة "*Vortex*" السياسة والاقتصاد، والتي أصبحت مثيرة للجدل في العصر الحالي لعولمة التمويل والتجارة. إن نمو الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول يمكن رؤيته باعتباره "أوج أو ذروة" التوجه الحديث الذي بدأ منذ أكثر من قرن مضى، لكن مستواه الحالي يُعدُ غير مسبوق. ونظراً لأن اقتصاديات الدول قد أصبحت أكثر ارتباطاً وقرباً، فإن الأفكار التقليدية عن الدول، وآليات تبادل العملة، والتجارة والأسواق قد تم إعادة النظر فيها على الضوء الجديد.

إن تيارات الاقتصاد الدولي قد اكتسبت أهمية متزايدة لأنها مرتبطة بشكل لا فكاك منه بالسياسة العالمية. إن قيام المستثمرين الصينيين، وعلى سبيل المثال، بشراء الأسهم، أو حتى مجرد إصدارهم لتصريحات حول

المشتريات المستقبلية، إنها يؤثر على القيمة النسبية للعملات على مستوى العالم. إن الأزمات المالية في الولايات المتحدة تخلق اضطراباً في الأسواق العالمية. كما تُسببُ الأنشطة الثورية في الشرق الأوسط زيادات متسارعة في أسعار البترول. هذه ليست سوى أمثلة قليلة فقط لنتائج العولمة، والتي يراها صندوق النقد الدولي باعتبارها معبرة عن "التكامل الدولي شديد التزايد لأسواق السلع والخدمات ولرأس المال".

ماهي العولمة؟ *What Is Globalization?*

لقد أصبحت العولمة مصطلحاً ذائع الصيت. - "أكثر المصطلحات كلية في لغة العلاقات الدولية" *(Ostry, 2001)*، وقد تم بذل مئات المحاولات للتعريف بالمصطلح. على الرغم من أن البعض يعتبر العولمة ليست سوى شيئاً أكثر قليلاً من تعبير لطيف عن الرأسمالية *(Petras and Veltmeyer, 2004)*، فمن المهم أن نتذكر أن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه، تتضمن تطوير العلاقات المادية المترابطة فيما بينها (مثل الروابط الاقتصادية المشار إليها في التعريف بالفقرة السابقة)، والسرعة المتزايدة التي تحدث من خلالها، و "التحول الذهني" *(Held and Mcgrew, 2003)* الذي يحدثه دخول مثل هذه التغييرات في الإدراك العام. هكذا، تُعدُ العولمة اختصاراً لظاهرة عنقودية مترابطة، وسوف تجد المصطلح، وقد اُستخدم ليصف عملية، وسياسة، ومأزق، أو منتجاً للقوى الدولية التي تنتج تغييرات شاملة على نطاق عالمي. أكثر من ذلك، فإن معظم المحللين ربما يتفقون على أن العولمة اتجاه دائم يقود إلى التحول المحتمل للسياسة العالمية – نهاية نموذج تاريخي، وبداية لنموذج جديد في التاريخ.

وعلى نحو ما يثير مُحللُ بارز للعولمة، والصحافي السياسي توماس فريدمان، فإن هذه النبوءة دقيقة: "إن هذه الفترة الجديدة للعولمة سوف تثبت أن مثل هذا الاختلاف في الدرجة الذي سوف تتم رؤيته، في وقت، كاختلاف في النوع.....، فإنه سيتم تذكره باعتباره أحد تلك التغييرات الجوهرية –مثل ظهور الدولة القومية، أو الثورة الصناعية – حيث كان كل منها في وقته، قد أحدث تغييرات في دور الأفراد، وفي دور وشكل الحكومات، والطريقة التي اخترعناها، والطريقة التي أدرنا بها الأعمال". وقد تحدد المجال المتسع ومتعدد الأوجه للعولمة، فإن هذا الفصل، وكذلك الفصول المتبقية في ***السياسة العالمية*** سوف تتعامل مع أبعاد مختلفة للعولمة وتطبيقاتها.

يثير فريدمان سؤالاً بلاغياً لاعتباره في سياق تقييم الأبعاد المالية للعولمة:

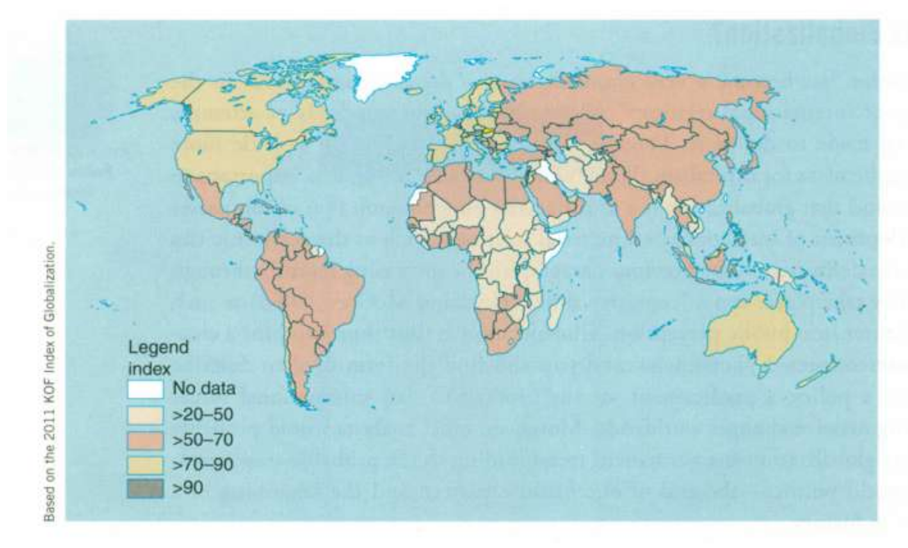
> "**ما هي العولمة؟** الإجابة المختصرة تتمثل في أن العولمة هي تكامل كل شيء مع كل شيء آخر. تعريف أكثر اكتمالاً يتمثل في أن العولمة هي تكامل الأسواق، والتمويل، والتكنولوجيا، بطريقة تقلص العالم من عالم متوسط الحجم، إلى عالم صغير الحجم. العولمة تمكن كلاً منا، حيثما كنا نعيش، من التواصل إلى مسافات أبعد حول العالم، وأسرع وأعمق، وأكثر رخصاً عن ذي قبل، ولتسمح في نفس الوقت للعالم لأن يصل إلى كل منا أكثر وأبعد، وأسرع، وأعمق، وأرخص عن ذي قبل" *(Thomas Freedman and Kaplan, 2002, p. 64)*

لا يوجد مجال آخر تبدو فيه العولمة أكثر ظهوراً ووضوحاً عن عالم التمويل الدولي ورأس المال. وسوف نركز اهتمامنا فيما يلي على ديناميكيات النظام النقدي الدولي، والذي يتم فيه حساب العملات والائتمان بينما يتحرك رأس المال بحرية بين الحدود الوطنية عن طريق الاستثمارات، والتجارة، والمساعدات الخارجية، والقروض.

شؤون المال: التبادل عبر القومي (العابر للقوميات) للنقود

Money Matters: Transnational Exchange of Money

جزء من المعادلة التي يعتمد عليها مصير الاقتصاد المُعولم، يتمثل في طبيعة رأسمالية "دعه يعمل"، والتي لا يوجد فيها تنظيم أو قواعد فوق مستوى الدول. فقد اتخذت حكومات الدول بعض الخطوات التقريبية لتنشئ قواعد لتكييف عملاتها فيما بينها، ولتحقق الاستقرار للتدفقات الواسعة في أسعار (ومعدلات) التبادل. على أي حال، فإن العملية التي يتم من خلالها تبادل النقود بين الدول بعد إتمام التحويلات المالية ليس لديها مؤسسات تنظيمية فوق قومية



خريطة ١٠-١: العولمة عبر العالم: تصور هذه الخريطة المدى الذي وصلت إليه العولمة في عام ٢٠١١، وقد تم استخراجها بناءً على فهرس العولمة الصادر ٢٠١١ عن المعهد الاقتصادي السويسري *(KOF)*. ويستند هذا الفهرس على أربعة وعشرين (٢٤) مؤشراً مختلفاً للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة، مثل تدفقات التجارة، والاتصالات الشخصية عبر الحدود، والمشاركة في المنظمات الدولية. وعلى نحو ما هو موضح هنا، فإن العولمة تتنوع فيما بين الدول والأقاليم. وتُعدُ الدول الأوروبية من بين الدول الأكثر عولمة (كل الدول الخمس عشرة والأكثر عولمة هي من هذا الإقليم). وقد وصل ترتيب الولايات المتحدة إلى المرتبة السابعة والعشرين في عام ٢٠١١، بقيمة ٧٩,٨٤ على فهرس العولمة. هناك أيضاً بعض الاتجاهات بين الدول الأقل عولمة، حيث تميل إلى أن تكون دولاً متخلفة وبدرجة كبيرة نظماً أوتوقراطية مثل ماينمار، والسودان، ورواندا.

قوية. أكثر من ذلك، فغالباً ما تكون قدرة الدول محدودة جداً في ضبط أي من هذه التحويلات، أو القيمة النسبية لعملاتها في السوق العالمية. وفي نفس الوقت، فإن هذه التحويلات، وعلى نحو ما تم ملاحظته، تتصاعد بسرعة محمومة. فماذا يعني هذا الاتجاه؟

عولمة التمويل ***The Globalization of Finance***

تتضمن **عولمة التمويل** تنوعاً متسعاً من تحويلات المحافظ المالية، متضمنة القروض الدولية، والمساعدة الخارجية، وتجارة العملة، وكذلك الاستثمارات عبر الحدود مثل مشتريات السندات، والصكوك، أو مشتقاتها. كما أنها تتضمن أيضاً "الخدمات التمويلية التي تتم إدارتها عبر الحدود. وجه آخر للتمويل العالمي يتمثل في تحويلات الاستثمار الخارجي المباشر *(FDI)*–متضمنة ضبطاً هاماً للمشروعات المنتجة" *(Cohen, 2005)* يتراوح ما بين شراء نصيب أو جزء هام من أسهم شركة أجنبية، إلى إقامة التسهيلات الإنتاجية في دولة أخرى (انظر الفصل الخامس).

تشير عولمة التمويل إلى تزايد الصفة العابرة للقوميات، أو مركزية هذه الأسواق عبر التكامل على المستوى العالمي لتدفقات رأس المال. تتمثل الخاصية المركزية للنظام المتضامن الصاعد للترتيبات المالية في أنه لا يُركزُ على دولة واحدة. وهكذا، فإن **العولمة تتضمن** نمواً لسوق عالمي موحد ووحيد. وبينما يتحدث متخصصو الاتصالات عن "موت المسافات"، فإن متخصصي التمويل يتحدثون عن "نهاية الجغرافيا" لأن الموقع الجغرافي لم يعُد مهماً الآن للتمويل.

يتزايد الدليل على عولمة التمويل. على الرغم من أن التجارة قد نمت بشكل مثير منذ الحرب العالمية الثانية، فإن حجم تدفقات رأس المال العابر للحدود قد تزايد بدرجة أكثر. وقد وصلت ذروة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧، حيث كان هناك ما قيمته الإجمالية ١,٨ تريليون دولار في الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، ممثلة بذلك زيادة قدرها ٣٠٪ عن عام ٢٠٠٣ *(UNCTAD, 2008)*، واثنتي عشر مرة زيادةً عن عام ١٩٨٠ *(Otaley, 2010, p.167)*ومع ذلك، فإن النمو في أسواق موازنة سعر الصرف، والتي يتم فيها شراء وبيع العملات من أجل الربح القائم على الاختلافات والتدفقات في قيمتها النسبية، قد أصبح، وبحق، مترنحاً بشدة *"Staggering"*.فمنذ عام ١٩٧٣، فإن هذه السوق قد نمت بمعدل ستين مرة أسرع عن قيمة التجارة العالمية*(McGrew, 2008)*، وتتعامل بشكل روتيني "منتظم" فيما تزيد قيمته عن أربعة تريليون دولار من العملات على أساس يومي *(Malgren and Stys, 2011)*. ومن خلال المقارنة، فإن القيمة الكلية لكل السلع والخدمات المنتجة في الولايات المتحدة خلال العام ٢٠١٠، من ناتجها المحلي الإجمالي، كان ١٤,٨ تريليون دولار. وبعبارة أخرى، فإن كمية العملة التي يتم تداولها في أربعة أيام تُعدُ أكبر من الناتج السنوي الكلي لاقتصاديات الولايات المتحدة.

إن اتساع سوق رأس المال العالمي قد تعرض لمزيد من الضوء من قبل أدوات تمويلية أكثر حداثة، وأكثر اتصافاً بطابع المضاربة، والتي قامت بدورها، وبالدليل، بزيادة حجم ونطاق تدفقات رأس المال. وعلى نحو ما لاحظ نايل فيرجسون (٢٠٠٨)، ففي عام ٢٠٠٠، بلغ إجمالي أسواق المال في العالم (٥١ تريليون دولار)، محققة بذلك ١٠٪ زيادة أكبر من الناتج المحلي الفعلي للعالم *(٤٧ مليون دولار / 47 Million $)*. وقد بلغت القيمة الكلية للسندات *(Bonds)* المحلية والدولية ما مقداره ٦٨ تريليون دولار، فكانت أعلى. ومع ذلك، فإن قيمة أسواق المشتقات *(Derivatives)*–دورات تمويلية أحدث، تعدُ وبالأساس "ديوناً جانبية" وضعت بقيمتها المستقبلية المتوقعة للأصول مثل الأسهم والسندات – تُعدُ أكبر كثيراً. ففي خلال نفس العام، تم شراء وبيع ما قيمته ٤٧٣ تريليون دولار من المشتقات. وبعبارة أخرى، فإن سوق هذه الأدوات التمويلية الأحدث والمضاربة تماماً كان عشر مرات أكبر من الكمية الفعلية للسلع والخدمات المنتجة في العالم. باختصار، فإن "تمويل الكوكب قد بدأ في تقزيم *(Dwarf)* كوكب الأرض *(Furgeson, 2008, p. 4)*.

لا تعتبر تدفقات رأس المال العالمية جديدة تماماً. ففي البداية المبكرة للعولمة، فإن شبكة المراكز التمويلية قد ازدهرت على جانبيَ بحر البلطيق والشمال، كما سيطرت دول المدينة مثل لوبيك *"Lubeck"*، هامبورج، وبيرجين على التمويل والتجارة. وفي نهاية القرن التاسع عشر، فإن لندن قد حلت محل أمستردام باعتبارها مركزاً للقيادة العالمية للتمويل، ثم بدأت نيويورك في منافسة لندن في بدايات القرن العشرين كمقدمات لتحول كابلات الاتصالات التمويلية إلى طوكيو، وسنغافورة، ودبي. أكثر من ذلك، فإن الأزمات المالية لا تُعدُ شيئاً جديداً. فالاقتصادي تشارلز كيندلبرجر *(Charles Kindleberger 2000)* يلاحظ أن "الهوس والرعب والانهيارات" في التمويل الدولي قد بدأت في أوائل القرن السابع عشر، بحدوث سبع وعشرين أزمة مالية قبل بداية القرن العشرين.

إن ما يختلف اليوم يتمثل في **سرعة وانتشار حركة رأس المال التمويلي عبر الكون كله.** على سبيل المثال، فإن معظم مشتريات الأسهم تتم من قبل شركات تجارية بمعدلات سرعة عالية، تعتمد على برامج الكومبيوتر في تنفيذ المبادلات وبسرعة خيالية – تقيس بعض الشركات سرعة مبادلاتها بما يسمى البيكوثانية (جزء من عشر التريليون من الثانية *(Trillionths of a Second (Malmgren and Stys, 2010)*. إن تركيبة أو توليفة السرعة والمبادلة التي ينفذها الكومبيوتر، وأحجام الأسهم المُنفذة تستطيع أن تنتج اهتزازات سريعة في سوق الأسهم العالمية، وكما أظهرته كدليل وأطلق عليها "انهيار اللحظة" *Flash Crash* أو "انهيار ٢,٤٥". وفي ٦ مارس ٢٠١٠، بدأ انهيار اللحظة عندما أخذت مبادلة واحدة بقيمة ٤,١ بليون دولار في تحريك حركة بيع شاملة أوتوماتيكية للأسهم. نتيجة لذلك، فإن قيمة المؤشر الأمريكي القائد قد هوت تحت وطأة ثقل ما يزيد على ٩٠٠ (تسعمائة) نقطة (أو تقريباً ما يعادلُ ٩٪) خلال دقائق (رويترز ٢٠١٠).

سياسياً، تكشف سوق رأس المال العالمي القيود على قوة الدولة. فعندما يتجاوز حجم العملات التي يتم مبادلتها عن الكمية الفعلية لاحتياطي العملات لدى الحكومات، فإن قدرة الحكومات على التأثير في معدلات التبادل تكون محدودة. ففي عام ٢٠١١، تزايدت التوترات في معدلات التبادل نتيجة لسعي "حكومة" الولايات المتحدة، وكذلك مجموعة العشرين، إلى زيادة سعر اليوان الصيني، وتعديل المعدلات التي يتم على ضوئها تبادل العملات. على الرغم من الإقرار بأن الصين "تحتاج إلى نظام يقوم على معدل الاستبدال"، فإن محافظ بنك الشعب الصيني، زهاو زياو شوان، قد قام باحتواء تلك العملية التي كانت على وشك الحدوث "بطريقة تدريجية... بدلاً من العلاج بالصدمة". وفي ظل العولمة التي تقوض قدرات الدول التنظيمية، **فإن افتراض النظرية الواقعية بأن الدول مستقلة، وفاعلين موحدين في السيطرة على شؤونهم الاقتصادية الدولية، يصبح معرضاً للانهيار**: "تعاني الأرثوذكسية الواقعية من الاضطراب في إدماج التغيير، وبصفة خاصة العولمة" *(Hoffmann,2005)*.

وبالتبادل، فإن **الليبراليين التجاريين**، الذين يركزون على الآثار الجانبية الإيجابية التي تنتج من الروابط الاقتصادية، **يجادلون بأن مثل هذا النظام يفيد كل الدول**. ومع ذلك، فإن عولمة التمويل لا تؤثر على كل الدول بقدر متساو. ذلك أن جزءً كبيراً من رأس المال العالمي يذهب إلى الشمال العالمي (النصف الشمالي) والشرق، وتعدُ كل الدول عرضة للتأثر بالتحولات السريعة لرأس المال في هذا النظام المُعولم. على نحو ما أظهرته الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، والتي بدأت في الولايات المتحدة، وكذلك في بعض دول الاتحاد الأوروبي، فإن نصف الكرة الشمالي لا يكاد، وبصعوبة بالغة، ينجو من مشكلاتها *(Laeven and Valencia, 2010)*. على أي حال، فإن النصف الجنوبي يُعدُ نمطياً الأكثر اعتماداً على، وُتعرضاً، للتأثـر، بالتحولات في السوق التمويلية. فمن بين ٣٦١ بنكاً منظماً، فإن العملة، أو أزمات الدين التي حدثت منذ ١٩٧٠، كانت هناك ٣٣٥ منها قد حدثت في العالم النامي *(Laeven and Valencia, 2008)*. وبالتوازي مع خطوط المناهج المؤسسية الليبرالية الجديدة، فإن هذه الظروف تفسر لماذا طالب رجال البنوك والاقتصاديون بإنشاء آليات متعددة الأطراف تكون موضع ثقة أكثر، ويمكن الاعتماد عليها، لتنسيق السياسات لتصبح أفضل في إدارة الحركة الشاملة لرأس المال عبر الحدود. لقد كان هذا هو السبب الرئيسي وراء تشكيل مجموعة العشرين، كمجموعة تضم أكبر عشرين اقتصاد، والتي تم تكوينها في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية.

عولمة التمويل لها أيضاً تداعياتها على التجارة الدولية (انظر الفصل الحادي عشر). فقد أدى الدين، وبشكل مفهوم، إلى زيادة العوامل النقدية التي تحدد عمليات التحويلات التجارية. كما تصاعدت المجادلات حول ما إذا كان النظام النقدي الدولي القائم يتيح لبعض الدول ميزة غير عادلة على غيرها من الدول. ذلك أن

صادرات الدول ووارداتها تعتمد على عوامل متعددة؛ أحد الجوانب الأساسية فيها يتمثل في السعر النسبي الذي يتم دفعه مقابل السلع في السوق العالمي. على نحو ما يتم مناقشته في القسم التالي، **فإن سعر صرف العملة يؤثر مباشرة على ثمن هذه السلع**، وبذلك فإنه يؤثر على التجارة الدولية. وفي الحقيقة، فإن النظام النقدي يُعدُ العامل الأكثر أهمية في السماح بالتجارة الدولية، فمثل هذه العمليات أو التحويلات لا يمكن أن تتم بدون وسيلة مستقرة، ويمكن التنبؤ بها لحساب قيمة المبيعات والاستثمارات.

في تقييم تداعيات حراك رأس المال بالنسبة للنظام العالمي، وكذلك للاقتصاد العالمي ككل، يصبح **من الضروري أن نفهم النظام النقدي الدولي، والعمليات التي يتم من خلالها تحديد القيمة النسبية لعملة كل دولة.** ومع أخذ هذا في الاعتبار، فسوف نقوم بفحص **المفاهيم الجوهرية للنظام النقدي العالمي**، وكذلك بعض الموضوعات الأساسية والمعضلات المحيطة بالسياسة النقدية، وسياقها التاريخي الحديث.

السياسة النقدية: المفاهيم الأساسية والموضوعات ***Monetary Policy: Key Concepts and Issues***

تتم صياغة السياسات النقدية والتمويلية في سياق معقد من العلاقات بين الدول والنظام العالمي، كما أنها تتضمن بعضاً من المصطلحات الخاصة بها. ومن أجل المساعدة في التوصل إلى فهم أفضل لهذه الموضوعات، تضع القائمة (١٠-١) بعضاً من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية ودور العملة. وبينما تتم القراءة عبر هذا الشرح، لنأخذ في الاعتبار أن هذه ليست ظاهرة منفصلة، لكنها منظومة مترابطة من العوامل التي يعمل من خلالها النظام التمويلي العالمي.

لكي نبدأ في أن نضع معاً **كيف ترتبط هذه العوامل، وأهمية السياسة النقدية للدولة باعتبارها محدداً لرفاهيتها**، فإننا سوف نأخذ في الاعتبار لماذا يمر سعر الصرف للدولة في دورات يومية، وما هي التحديات التي تواجهها الدول في التعامل مع هذه الدورات. وكما سنرى، فإن الدول تواجه العديد من المبادلات *"Trade-offs"* في توجيه إدارة السياسة النقدية، كما ينبغي أن تبحث عن التوازن الصعب بين القيم المتنافسة، والأهداف، والأولويات. أكثر من ذلك، فإن الدول، تعدُ، وبالتحديد، ذات قدرة محدودة في ضبط النتائج النقدية.

تعمل النقود بطرق عدة، كما أنها تخدم أهدافاً مختلفة. أولاً: فإن النقود ينبغي أن تكون مقبولة، وعلى نطاق واسع، ومن ثم، فإن الناس يمكن أن يستخدموها في شراء السلع والخدمات من الآخرين؛ **ثانياً**: يجب أن تقوم النقود بوظيفة حفظ القيمة، أو الإبقاء عليها، ومن ثم، فسوف يكون الناس عازمين على الاحتفاظ بقدر من ثرواتهم في صورة نقود؛ **ثالثاً**، فإن النقود ينبغي أن تتصرف كمقياس للدفع المؤجل، ومن ثم سيكون الناس مستعدين لإقراض النقود بناءً على معرفتهم بموعد إعادة السداد لنقودهم في المستقبل، والتي ستكون لها أيضاً قيمة شرائية.

تحدث التحركات في سعر الصرف لعملة الدولة، وفي جزء منها، عندما تتطور التغييرات في تقييم الناس للعملة الوطنية، والمُؤكدة لقوتها الاقتصادية، أو لقدرة حكومتها على الاحتفاظ (الإبقاء على) قيمة نقودها. على سبيل المثال، فمن المحتمل أن يؤدي العجز في ميزان مدفوعات الدولة إلى تراجع أو انهيار في القيمة النسبية لعملتها بالنسبة إلى العملات الأخرى. يحدث هذا عندما تكون إمدادات العملة أكبر من الطلب عليها. وبالمثل، فعندما يُغيرُ أولئك المشتركون في تحويلات اقتصادية دولية توقعاتهم حول مستقبل قيمة عملة، فإنهم قد يقوموا بإعادة جدولة قيمهم بالإقراض أو بالاستدانة. كما قد تتالى التقلبات في سعر الصرف.

قائمة: ١٠-١: فهم العملة: المصطلحات والمفاهيم الأساسية

المصطلح	المفهوم
ميزان المدفوعات ***Balance of Payment***	عملية حسابية تتلخص في التحويلات التمويلية للدولة مع العالم الخارجي، وقد تتحدد بمستوى الائتمان (عائدات الصادرات، فوائد من الاستثمار الأجنبي، استلام المساعدات الأجنبية) مخصوماً منها الديون الدولية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما شابه ذلك).
عجز الميزانية ***Budget Deficit***	مبلغ الدين السنوي الضروري لتمويل عجز ميزان المدفوعات. ومن المعتاد أن تتم زيادة النقود بأكثر الطرق المعتادة من خلال بيع الأسهم للمستهلكين الخارجيين والداخليين.
الدين القومي ***National Debt***	المقدار التراكمي للدين الذي تدين به الدولة حاملي السندات المتعددين، الخارجيين والداخليين.
الميزان التجاري ***Balance of Trade***	يعبر عن الاختلاف في قيمة السلع التي تبيعها دولة (صادرات) مخصوماً منه قيمة السلع التي تشتريها (الواردات). فإذا كانت الدولة تستورد أكثر مما تصدر، يُقالُ حينئذ أن الدولة لديها عجز في الميزان التجاري. ففي عام ٢٠١٠، وعلى سبيل المثال، صدرت الولايات المتحدة أقل قليلاً من ١,٦ تريليون دولاراً مقومة بالسلع والخدمات، واستوردت ما قيمته ١,٩ تريليون دولاراً، لتحقق بذلك عجزاً تجارياً بما يقارب ٤٠ بليون دولار *(WDI, 2011)*.
البنك المركزي ***Central Bank***	السلطة النقدية الرئيسة داخل دولة، وهو المسئول عن إصدار العملة، ووضع السياسة النقدية، والتصرف باعتباره بنك الحكومة، والمساعدة في إدارة الصناعة البنكية للدولة.
السياسة النقدية ***Monetary Bank***	أدوات البنك المركزي لإدارة الاقتصاد. وتنقسم السياسات إلى مجموعتين رئيستين: تغيير أو تحويل *Altering* عرض النقود (كمية النقود في الدورة)، وتعديل معدلات الفائدة (السعر النسبي لاستخدام / استعمال النقود). وقد تتضمن السياسة النقدية التوسعية أشياء مثل بيع سندات إضافية، وتخفيض معدلات الفائدة. مثل هذه السياسات سوف تجعل النقود نسبياً أكثر وأقل تكلفة في الاستدانة.

تابع قائمة: ١٠-١ : فهم العملة: المصطلحات والمفاهيم الأساسية

المصطلح	المفهوم
السياسة المالية *Fiscal Policy*	أدوات السياسة الحكومية لإدارة الاقتصاد. تتمثل الاختيارات الرئيسة للسياسة في الضرائب والإنفاق. وقد تتكون السياسة المالية التوسعية من تخفيض الضرائب و/ أو زيادة الإنفاق، بينما السياسة التقشفية أو الانكماشية تتضمن رفع الضرائب و / أو تخفيض الإنفاق.
تخفيض العملة *Devaluation*	تخفيض سعر الصرف الرسمي لعملة إحدى الدول بالعلاقة إلى العملات الأخرى. وبوجه عام، يتم عمل ذلك لزيادة الصادرات، حيث يؤدي إلى تخفيض الأسعار النسبية لصادرات الدولة. على أي حال، يُمكن أيضاً أن يتم تخفيض قوة الإنفاق عند المواطنين داخل الدولة.
سعر الصرف *Exchange Rate*	المعدل الذي تتم عنده مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى في السوق العالمي. ففي يوم ٢٢ يوليو ٢٠١١، وعلى سبيل المثال، كان من الممكن الحصول على ٠,٧٠ من اليورو، أو ١١,٨ بيسو مكسيكي مقابل دولار واحد. وعادةً ما تكون أسعار الصرف عرضة إلى دورات دائمة. وعادةً ما تكون التغييرات اليومية صغيرة تماماً، على الرغم من أنها من الممكن أن تتنوع بدرجة كبيرة على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، كان الدولار الأمريكي في يوم ٢٨ يونيو ٢٠٠١ يساوي ١,١٧ يورو، و٩,٨ بيسو مكسيكي.
سعر صرف ثابت *Fixed Exchange Rate*	هو نظام تقوم الدولة فيه بتحديد قيمة عملتها على أساس من سعر ثابت للتبادل بالعلاقة إلى عملة دولة أخرى (عادةً ما تكون الدولار الأمريكي)، أو أن تكون بمقياس آخر للقيمة (مثل مجموعة من العملات المختلفة، أو معدناً ثميناً مثل الذهب)، ومن ثم لا يكون سعر الصرف (قيمة التبادل) حراً في التقلب في السوق العالمي للنقود.
تعويم سعر الصرف *Floating Exchange Rate*	نظام تكون فيه القيمة النسبية لعملة دولة قد تم تحديدها بقوي السوق. ومن حيث المبدأ، فإن قيمة عملة دولة تُعدُ مؤشراً على عناصر القوة والضعف المهمة في اقتصادها.
نظام سعر الصرف الثابت والقابل للتعديل *Fix-but-Adjustable Exchange Rate System*	نظام تقوم الدولة فيه بتثبيت عملتها بالعلاقة إلى عملة دولة أخرى، لكنها قد تستمر في تغيير السعر الثابت ليعكس التغييرات في العناصر المهمة لقوة وضعف اقتصادها. ويتمثل التوقع العام بأن مثل هذه التغييرات تُعدُ نادرة وتحدث، وفقط، تحت ظروف محددة بشكل خاص.
التضخم *Inflation*	انخفاض في قيمة النقود، والذي يزيد من الأسعار المدفوعة للسلع والخدمات. وعادةً ما يتم التعبير عنه في نسبة محسوبة على أساس سنوي. يخفض التضخم من القوى الشرائية للمواطنين، لأنه يؤدي إلى تناقص قيمة عملاتهم. يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من التضخم (التضخم المتوحش) *(Hyper inflation)* إلى اضطرابات خطيرة داخل المجتمع، حيث تصبح العملة، وإلى حدٍ كبير، عديمة القيمة. فقد وصل التضخم، وعلى سبيل المثال، في زيمبابوي إلى ما يزيد عن ١٢,٥٦٣ في المائة (١٢,٥٦٣٪) ببداية عام ٢٠١٠.
ضوابط رأس المال *Capital Controls*	محاولات الحكومة لتحديد أو منع التحويلات الرأسمالية العالمية. تتراوح الأمثلة من فرض ضرائب على المبادلات للتحفظ على القيود على حركة راس المال خارج الدولة. عادةً ما تكون هذه السياسات مقصودة كوسائل لعزل الاقتصاد عن سوق رأس المال العالمي.

أيضاً، **يؤثر المضاربون لاستعادة التوازن في سعر الصرف، والذين يبيعون ويشترون النقود، على الاستقرار الدولي لعملة الدولة.** فالمضاربون يصنعون النقود من خلال تخمين القيمة المستقبلية للعملات. فإذا اعتقدوا، وعلى سبيل المثال، أن الين الياباني سوف ترتفع قيمته في خلال ثلاثة شهور عما هي عليه الآن، فإنهم يستطيعون شراء الين اليوم وبيعه من أجل الفائدة بعد ثلاثة شهور تالية على النقيض من ذلك، إذا اعتقدوا أن الين سوف تنخفض قيمته خلال ثلاثة أشهر، فإنه يمكنهم الاختلافات في أسعار عدد مؤكد من الدولارات، ثم يقومون مرة ثانية بشراء نفس الكمية من الين بثمن أقل من الدولارات بعد ثلاثة أشهر محققين بذلك فائدة. وكما هي الحالة مع تدفقات رأس المال العالمي، فإن عولمة التمويل سوف تسمح للمستثمرين وبسرعة بتحريك التمويل (رأس المال) من عملة إلى أخرى من أجل تحقيق المكاسب من الاختلافات في أسعار الفائدة للدول، ومن القيمة الآخذة في الانخفاض للعملات الأخرى في الشبكة العالمية لأسعار الصرف. تعدُ التدفقاتُ التمويلية قصيرة الأجل النمط السائد الآن: ذلك أن صندوق النقد الدولي يُقدرُ أن أكثر من ٨٠٪ من التدفقات المستقبلية (الأسواق المضاربة قائمة على القيم المستقبلية للودائع) كما أن تحويلات المضاربة لاستعادة التوازن في سعر الصرف تكتمل خلال أسبوع واحد أو أقل، لتتيح بذلك فرصاً هامة للأرباح في الأجل القصير.

وبنفس الطريقة التي تحاول بها الحكومات أن تحمي بها قيمة عملاتها في الداخل، فغالباً ما تحاول هذه الحكومات حماية عملاتها دولياً بالتدخل في أسواق العملة. يُعدُ استعدادهم للقيام بهذا في غاية الأهمية للمستوردين والمصدرين، الذين يعتمدون القابلية للتنبؤ بقيمة العملات التي سوف يتعاملون بها لتنفيذ مبادلاتهم الدولية. تتدخل الحكومات عندما تقوم البنوك المركزية للدول بالشراء أو البيع للعملات من أجل تغيير القيمة النسبية لعملتها.

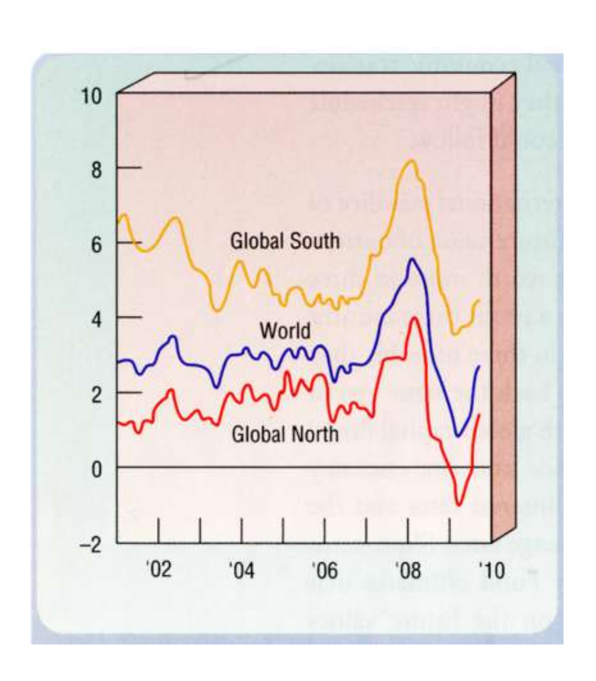
على العكس من المضاربين، فإن الحكومات تكون، وعلى أي حال، ملتزمة بأن تعالج وببراعة أسعار الصرف لكي تكتسب مزايا غير عادلة، لأن سمعة الدولة باعتبارها حامية وخادمة للاستقرار النقدي، تُعدُ ذات قيمة عالية. وفي أي مناسبة، فإن المدى الذي تستطيع الحكومات عنده التأثير، وبفاعلية، على قيمة عملاتها في مواجهة تحركات كبيرة عبر قومية لرأس المال، يظل وبشكل متزايد موضع تساؤل (انظر شكل ١٠-١).

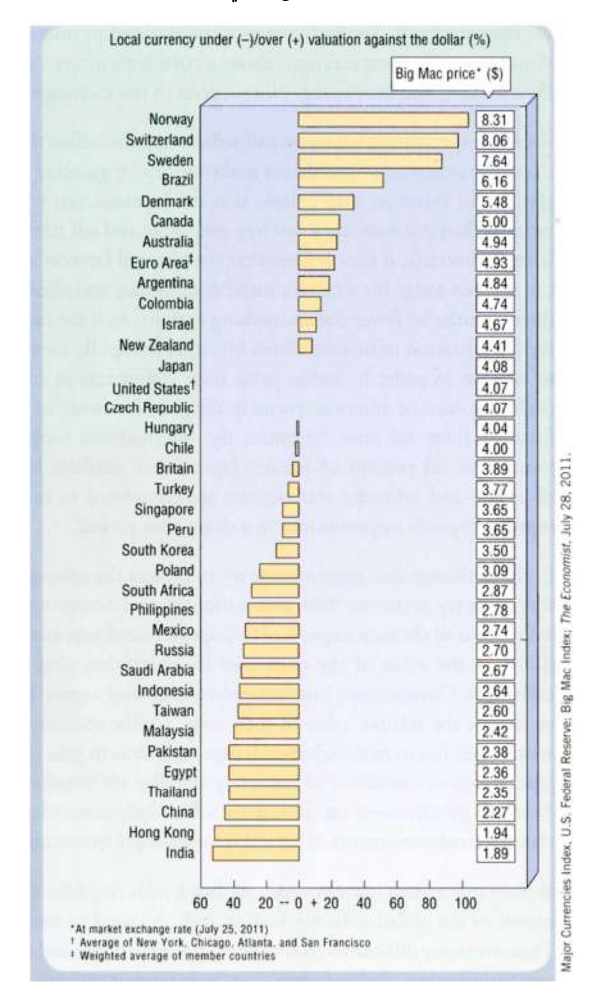
داخل هذا النظام، تواجه الحكومات المهمة الصعبة لموازنة طلب سوق العملة العالمي مع الحاجة إلى إدارة اقتصاداتهم. هناك صعوبات عديدة في التعامل مع هذه القنوات، حيث **تواجه الدول ثلاث مجموعات من القيم المتنافسة، أو"المقاصات"**- التضخم في مقابل البطالة، استراتيجيات تعويم العملة القوية مقابل الضعيفة، والقيم

المتنافسة للاستقرار في مقابل الاستقلال. هذه المبادلات أو المقاصات، وكذلك أدوات السياسة التي تتضمنها، يتم عرضها في القائمة (١٠-٢).

تحاول الحكومات إدارة عملاتها حتى تمنع التضخم. ذلك أن التضخم يحدث عندما تُوجد (أو تخلقُ) الحكومات نقوداً كثيرة بالعلاقة إلى السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد. وكما تم شرحه في القائمة (١٠-١)، فإن الدرجات المرتفعة من التضخم يمكنها أن تخفض *"undercut"* قدرة العملة على القيام بدورها بفاعلية كمخزن للقيمة، أو كوسيط للتبادل. على أي حال، فإن طبع أو ضخ النقود *(Creation)* سواءً من خلال زيادة عرض النقود، أو بتخفيض أسعار الفائدة، يقوم بالفعل بخدمة تحفيز الاقتصاد في المدى القصير. وبالتبادل، فإن السياسة النقدية المقُيدة تُعدُ مفيدة جداً في مواجهة التضخم، أو مساعدة الحكومة على تخفيض الدين. ومع ذلك، فإن مثل هذه الإجراءات تؤدي إلى إبطاء الاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى بطالة متزايدة، أو حتى دورات كساد. هذه واحدة من أهم المقاصات (المبادلات) الملحوظة والمرتبطة بالسياسة النقدية – التضخم في مواجهة البطالة.

هناك معضلة مرتبطة بذلك تتعلق باعتماد قيمة العملة، وبشكل محدد، على ما إذا كانت الدول سوف تستهدف الاحتفاظ بعملات "قوية" أو "ضعيفة" نسبياً. وفي حالة نظام سعر صرف مرن، فإن سعر الصرف لعملة محددة يجب أن يعكس مثالياً صحة الاقتصاد (أو اعتلال صحته "ضعفه"). وكما سبق الذكر، فإن الدول عادةً ما تتشجع على الامتناع عن المعالجة البارعة لقيمة عملاتها، أو عملات دول أخرى، من أجل الحفاظ على القابلية للتنبؤ والاستقرار.





شكل ١٠-١: حساب التكاليف المتغيرة للسلع في الاقتصاد العالمي: عندما يسافر المواطنون من الولايات المتحدة إلى الخارج، فمن المؤكد وجوب استخدامهم لأسعار صرف العملة لتمويل ثمن مشترياتهم من الخارج إلى قيمة الدولارات الأمريكية، وأحياناً ما ينزعجوا بسبب ارتفاع السعر (فقد تناقصت قيمة الدولار الأمريكي بما قيمته ٤٠٪ في مقابل اليورو منذ ٢٠٠١). عادةً ما يُحسبُ الاقتصاديون أسعار صرف العملة مقيمة بقيمتها الشرائية للتنوع لأن هذا الفهرس لقيم أسعار الصرف يقيس تكلفة السلع المتماثلة أو الخدمات في أي دولتين. وعلى نحو ما هو موضح بالجانب الأيمن من الشكل، فإن هذا الفهرس يستخدم ساندويتشات ماكدونالدز "الماك الكبيرة"، والمتاح للبيع في أكثر من (١٣٠) دولة. وفي ٢٥ يوليو ٢٠١١، كانت أقل تكلفة لشراء ساندويتش البرجر في الهند مقابل ١,٨٩ $ في مقابل سعر متوسط قيمته ٤,٠٧ $ في الولايات المتحدة. أيضاً، يؤثر التضخم على تكلفة السلع والخدمات حيث تعني الزيادة العامة في مستويات الأسعار أن كل وحدة من وحدات العملة تشتري أقل. وكما هو موضح على الجانب الأيسر، فإن الشكل يشير إلى تراجع في التضخم عام ٢٠٠٩ لكل من نصفي الكرة الجنوبي والشمالي، مع صعود التضخم مرة ثانية في ٢٠١٠.

على أي حال، هناك فوائد في الإبقاء على عملة ضعيفة من خلال وسائل مثل ضوابط رأس المال، وتثبيت أسعار الصرف، أو حتى تخفيضات العملة. على الرغم من أن العملة الأضعف لها تأثير سلبي على قوة الإنفاق للمستهلكين الداخليين، إلا أنها تجعل الصناعات أكثر تنافسية حيث تكون أسعار سلعها نسبياً أقل تكلفة في السوق العالمية. وقد أصبح هذا مصدراً رئيساً للجدل حول العملة الصينية، حيث يرى المنتقدون أن سعر الصرف المنخفض بشكل غير ملائم يمثل منافسة غير عادلة في المجال التجاري العالمي. وبشكل بديل، فإن العملات التي تكون نسبياً قوية تواجه المعضلة العاكسة – على الرغم من أن مستهلكيهم لديهم قوة شرائية أكبر نسبياً، في كل من الداخل والخارج، فإن صناعاتهم التصديرية تعاني، وأنهم من المحتمل أن يعانوا من عجز في الميزان التجاري.

قائمة: (١٠-٢) الأهداف المتصارعة في السياسة التمويلية

المبادلة *Trade-Offs*	أدوات السياسة *Policy Tools*	المعضلة *Dilemma*
التضخم في مواجهة البطالة	– السياسة النقدية (أسعار الفائدة وعرض النقود).	– السياسات التحفيزية (التوسعية) قد تخلق تضخماً – السياسات النقدية المُقيدة (المتشددة *Tight*)قد تسبب البطالة
العملة القوية في مقابل العملة الضعيفة	– ضوابط رأس المال – نظام اختيار سعر الصرف – تخفيض العملة – السياسة النقدية	– أي اختيار قد يؤذي بعض أجزاء داخل الدولة، مثل صناعات التصدير أو المستهلكين.
استقرار العملة في مواجهة استقلال السياسة	– اختيار نظام سعر الصرف	– لا يمكن أن نحصل على كل من الاستقرار والسلطة في اقتصاد مفتوح

يأخذنا هذا إلى مقاصة أو مبادلة تقع في الجوهر من السياسة النقدية العالمية تتمثل في الاختيار بين استقرار العملة وسلطة السياسة. فالمشكلة الأساسية، أنه في نظام يتدفق فيه رأس المال بحرية (بمعنى أنه لا توجد ضوابط أساسية لرأس المال)، فمن المستحيل أن نحصل على الاثنين معاً؛ الاستقرار والسلطة. فمن حيث المبدأ، فإن كليهما أمر مرغوب في صحتهما (صوابهما). فأسعار الصرف المستقرة تؤكد أن عملة الدولة تستطيع أن تقوم بالوظائف الأساسية للعملة، وعلى نحو ما سبقت الإشارة من قبل، وأن نقص قدرتها على التطاير *Volatility* تزود كلاً من صانع السياسة، والمستثمرين المحتملين بمجموعة مستقرة من التوقعات بالنسبة للمستقبل. فالاستقلال يعطي الدولة المرونة لإتباع سياسات نقدية تلائم بشكل أفضل مواقفهم الاقتصادية الخاصة، مثل استخدام السياسات التوسعية لتحفيز النمو.

يُعطى نظام سعر الصرف المرن الدول سلطة لإدارة سياساتها النقدية. على سبيل المثال، وبافتراض أن كل شيء آخر متساوي، فإن السوق قد يستجيب لسياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر الصرف للعملة (حيث ستكون العملة نسبياً أكثر وفرة / أو تعرض أسعار فائدة أقل). وفي هذه الحالة، يتم اكتساب السيادة، وعلى الرغم من أنه ليس هناك ضمانة للاستقرار، حيث تكون العملة عرضة إلى تقلبات أسواق العملة العالمية.

أما نظام سعر الصرف الثابت، فإنه يتيح استقرار العملة. ومع ذلك، فإنه لا يعطي للدول، وبصفة خاصة، الحرية لإدارة سياسية مالية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك دولة ذات سعر صرف ثابت مضطرة إلى أن تخفض أسعار الفائدة، فإن سعر الصرف لن يستطيع أن يتحرك ليأخذ الطلب المنخفض على العملة في الحسبان. كنتيجة لذلك، فإن الدولة قد تضطر إلى موازنة عجز ميزان المدفوعات. لكي يُسد هذا العجز، فإن الدولة قد تحتاج إلى التدخل في سوق الصرف الأجنبي لتخفيض العرض الزائد للعملة -ذلك أن سياسة نقدية متشددة سوف تؤدي، وبالضرورة إلى توقف السياسة المبدئية – أو أن تتخلص من سعر الصرف الثابت كلية. مثل هذه المعضلات قد واجهتها الولايات المتحدة قرب نهاية فترة بريتون وودز، والأرجنتين في أواخر التسعينيات، واليونان في ٢٠١٠/ ٢٠١١.

في إدارة السياسة النقدية، قد تضطر الدول إلى موازنة المصالح المتنافسة – الرغبة في مساعدة اقتصادهم على النمو مع ضرورة الإبقاء على عملاتها، والفائدة النسبية لتقييم العملة القوية في مواجهة العملة الضعيفة، وعدم التوافق بين مثاليات الاستقرار واستقلال السياسة. أكثر من ذلك، فإن الدول تواجه كل هذه المعضلات داخل سياق نظام نقدي عالمي، لا تملك حياله سوى قدرة قليلة جداً على التحكم الفعلي فيه. من المفيد أن نبقي على هذه المبادلات (المقاصات) والحدود (القيود) على قوة الدولة في الذهن عندما نأخذ في الاعتبار السياسات النقدية لفترة بريتون وودز، وكذلك بعضاً من الموضوعات الحالية في التمويل الدولي.

بريتون وودز وما بعدها

BRETTON WOODS ABD BEYOND

في يوليو ١٩٤٤، وفي منتجع نيو هامشير في بريتون وودز، اجتمعت أربع وأربعون دولة من الدول المتحالفة ضد قوى المحور، لتضع قواعد جديدة، ومؤسسات لتحكم العلاقات التجارية والنقدية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. وباعتبارها القوة العسكرية والاقتصادية المسيطرة في العالم، فإن الولايات المتحدة قد قامت بالدور القيادي في هذا الاجتماع.

لقد تحددت مقترحات الولايات المتحدة إلى هذا المؤتمر على ضوء الإدراك الأمريكي للقضايا التي تم إدراكها كأسباب للكوارث الاقتصادية للعقد السابق، وكذلك نتيجة للاعتقاد في الحاجة إلى دور أمريكي قيادي نشيط. فقد استهدفت الولايات المتحدة التجارة الحرة، والأسواق المفتوحة، والاستقرار النقدي – وقد كانت كلها معتقدات مركزية لما أصبح فيما بعد "نظام بريتون وودز" – والتي تقوم على المنطلقات النظرية لليبرالية التجارية، والتي تتبنى الأسواق الحرة مع بعض الحدود على التجارة، وتدفقات رأس المال.

كذلك، فقد لعبت بريطانيا دوراً مهماً في المؤتمر. فقد استطاع الوفد البريطاني بقيادة جون ماينارد كينز– والذي أصبحت نظرياته حول دور الدولة في إدارة التضخم، والبطالة، والنمو مؤثرة في التفكير الاقتصادي عبر العالم -أن يكتسب التأييد لمبدأ "تصرف الحكومة القومية" من قبل الدول التي تواجه المشكلات الاقتصادية. تتوافق هذه الأيديولوجية – وبشكل أقل اقتراباً -مع الليبرالية عنها مع مبادئ الميركانتيلية، والتي تعطي للدول دوراً أكبر عن الأسواق في إدارة التفاعلات الاقتصادية كاستراتيجية لتحقيق الثراء الوطني (انظر الفصلين الخامس، والحادي عشر).

على الرغم من هذه الاختلافات، فقد عكست القواعد التي تم تأسيسها في بريتون وودز مستوى مهماً وملحوظاً من الاتفاق. فقد استندت إلى ثلاث قواعد سياسية. تتمثل **الأولى** في أن القوة قد تركزت في الدول الغنية في أوروبا الغربية، وشمال أمريكا، والتي خفضت عدد الدول التي كانت موافقتها ضرورية للإدارة الفعالة. كما ساعدت بداية الحرب الباردة على تمتين الوحدة الغربية بطول كل هذه الخطوط. أما القاعدة **الثانية**، تمثلت في التسوية التي تم التوصل إليها بين الأيديولوجيات المتناقضة للولايات المتحدة وبريطانيا. وبصفة خاصة، فإن بروز نظام احترم كلاً من التفضيلات الليبرالية لاقتصاد أوروبي مفتوح، وللرغبات الأكثر ميركانتيلية لتدخل فعال من قبل الدولة في اقتصاداتها الداخلية. إن مزيج الأيديولوجيتين اللتين أسستا نظام بريتون وودز كان من المحتم أن يطلق عليه مصطلح الليبرالية المطمورة *(Embedded Liberalism) (Ruggie, 1982)*. أما القاعدة **الثالثة** فتنصرف إلى أن بريتون وودز قد استطاعت أن تعمل لأن الولايات المتحدة قد تحملت أعباء القيادة المهيمنة، والتي قبلها الآخرون بإرادتهم.



النمو من خلال التكامل (الاندماج) الاقتصادي *Growing from Economic Integration*: تمثل ناطحات السحاب الجديدة رمزاً للنمو الاقتصادي، بينما هي تناطح عنان السماء في شنغهاي بالصين. اعترافاً منه بأن شنغهاي واحدة من المراكز المالية العالمية القائدة، فإن المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال
لامي قد لاحظ أن "ثروة المدن التجارية الكبرى تمتد إلى ما وراء النقود. بينما تنفتح المدن أمام التجارة والتجار، فإن هذه الدول قد أدت دورها كمراكز لتبادل الأفكار والثقافة، وكذلك البضائع والخدمات".

إن تفضيلات الليبرالية التجارية للأسواق المفتوحة قد انتشر عبر العالم خلال هذا الوقت، كما أنه يظل مهيمناً حتى اليوم. وهكذا، فما زالت مفيدة لتمييز النظام الاقتصادي الدولي المعاصر باعتباره "نظاماً اقتصادياً دولياً ليبرالياً "ليو *LIEO*"–نظام قام على مبادئ حرية السوق مثل الانفتاح وحرية التجارة. وقد تم تشكيل ثلاث مؤسسات للحفاظ على ليو (النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي): ١) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، والتي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية *(WTO)*، والتي تشكلت لتشجيع تحرير التجارة؛ ٢) البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية، والذي أصبح فيما بعد البنك الدولي؛ ٣) وصندوق النقد الدولي *(IMF)*. وقد تم إنشاء هذه المؤسسات لتدعيم العلاقات المالية والنقدية (انظر الفصل الخامس).

الجوانب المالية والنقدية لنظام بريتون وودز ***Financial and Monetary Aspects of the Bretton Woods System***

أنتج الانهيار الاقتصادي العالمي في الثلاثينيات دروساً محددة للعلاقات النقدية. وبصفة خاصة، بينما بدأت الاقتصاديات الرئيسة في الانكماش *Contracted* في أواخر العشرينيات، فإنها وجدت نفسها غير قادرة على

الاحتفاظ بنظم أسعار الصرف الثابتة. كما كان النظام المرن الناتج عن ذلك، وبدرجة عالية غير مستقر، وقد أصابته تخمة المضاربة على العملة وتخفيضاتها. وكان من المحتم أن تبدأ الدول في إغلاق نظمها النقدية والتجارية عن الأسواق العالمية، وأن ينهار الاقتصاد العالمي إلى "تكتلات إمبريالية مغلقة" *(Ravenhill, 2008, p. 12)*.

كي يتم تجنب تكرار هذه الكوارث المالية، فقد سعى القادة إلى بناء منظومة مشتركة من المفاهيم لتحديد سياسة نقدية وللعملات لإدارة التجارة والتمويل الدوليين. وقد اتفقت الأطراف المتفاوضة على أن النظام النقدي لما بعد الحرب العالمية الثانية يجب أن يقوم على أسعار صرف ثابتة، كما كان على الحكومات أن تتحمل مسئولية فرض قواعد النظام الجديد. ولكي يتم إنشاء صندوق يحقق عملية الاستقرار، ويساعد الدول على مواجهة مشكلات الاختلالات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات، فإنهم قد أنشأوا ما أصبح يُعرفُ عملياً باسم صندوق "النقد الدولي" *(IMF)*. وكان على هذا الصندوق أن يعمل، وإلى حدٍ ما، مثل "اتحاد ائتماني" عالمي – وقد أسهمت الدول في التمويل، كما كانت قادرة على سحب رأس المال منه للمساعدة في تحقيق توازن موازين المدفوعات، ومن ثم استقرار أسعار الصرف. وإلى حدٍ ما، وفي خطوط متشابهة، قامت هذه الدول أيضاً بتأسيس البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، والذي عُرف فيما بعد بالبنك الدولي، لتوفير رأس المال للمشروعات طويلة الأجل للتنمية واستعادة العافية الاقتصادية.

اليوم، يُعد صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في غاية الأهمية، وإن كانا مثيرين للجدل، باعتبار أنهما اللاعبان في النظم النقدية والمالية العالمية – هناك (٥٨) ثمان وخمسون دولة من الدول الأعضاء تنتمي إلى كل من المنظمات ما بين الحكومية *IGOs* ، والتي تعمل "كمقرض الملجأ الأخير" (كمقرض الملاذ الأخير) للأعضاء التي تواجه أزمات مالية، إذا استطاعت تلك الدول الساعية إلى المساعدة أن تستوفي شروط القرض، والتي غالباً ما تكون مؤلمة (انظر: الجدال: صندوق النقد الدولي *IMF*، والبنك الدولي، وسياسات التكيف الهيكلي) في الفترة اللاحقة مباشرة على الحرب العالمية الثانية، فإن هذه المؤسسات لم يكن لديها سوى قدر قليل من السلطة / وموارد قليلة للتكيف مع الدمار الخطير لما بعد الحرب. وهنا، فقد تدخلت الولايات المتحدة لترأب الصدع.


AP Photo/Lefteris Pitarakis



النقود مهمة*Money Matters*: تتحرك النقود الآن، وبدون مجهود عبر الحدود، وتطرق عولمة التمويل الدولي بقوة على جهود حكومات الدولة لضبط التقلبات السريعة في الأوضاع الاقتصادية. يظهر هنا مثال للكيفية التي تُطلقُ بها أحياناً السياسات المالية المشاعر المعادية: فالصورة على اليسار تُظهر الناشطين يتظاهرون في لاس فيجاس في ٦ أكتوبر ٢٠١١، وقد ألهمتهم دعوة حركة احتلال وول ستريت، والتي بدأت في نيويورك، وانتشرت منها إلى دول أخرى، فإن المتظاهرين يعبرون عن الغضب الشعبي والإحباط، بسبب الممارسات الفاسدة، والقائمة على التدليس في البنوك الاستثمارية، ودورها في زيادة الكساد الاقتصادي العالمي، وكذلك فشل حكومة الولايات المتحدة في إخضاعهم للمساءلة. وعلى اليمين، تبدو الصورة لمتظاهرين يونانيين في أثينا خلال يونيو ٢٠١١ ضد خطة التقشف التي تطالب بزيادة الضرائب، والتشريع بالخصخصة، واستمرار الإصلاحات الهيكلية من أجل تجنب زيادة الدين الوطني.

لقد أصبح الدولار الأمريكي المفتاح للدور المهيمن الذي تطلعت الولايات المتحدة للقيام به كمدير للنظام النقدي الدولي. وقد دعمها اقتصاد صحي قوي، وعلاقة ثابت بين الذهب والدولار (بالكاد ٣٥ $ لأوقية الذهب)، والتزام الولايات المتحدة بمبادلة الذهب بالدولار في أي وقت (والتي عُرفت "بقابلية الدولار للتحويل")، مما دفع بالدولار ليصبح مقبولاً عالمياً "كعملة موازية". وقد تم قبوله في أسواق الصرف كاحتياطي يُستخدمُ من قبل السلطات النقدية في معظم الدول، والبنوك الخاصة، والشركات، والأفراد لأغراض التجارة الدولية والتحويلات الرأسمالية.

للمحافظة على قيمة عملاتها، فإن البنوك المركزية في الدول الأخرى قد استخدمت الدولار لترفع أو لتخفض قيمتها. هكذا، فقد قام النظام النقدي لبريتون وودز على قاعدة أسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل (انظر، القائمة ١٠-١)، والتي تعمل في إطار الدولار والذهب، والتي تطلبت، وبشكل محدد، إجراءً حكومياً لتفعيله.

من أجل أن يحصل أكثر المحتاجين على الدولارات الأمريكية في أيديهم، فإن خطة مارشال قد زودت دول أوروبا الغربية ببلايين الدولارات، في صورة مساعدة ليشتروا السلع الأمريكية الضرورية لإعادة بناء

اقتصادهم الذي مزقته الحرب. كذلك، فقد شجعت الولايات المتحدة حدوث العجز في ميزان مدفوعاتها كطريقة لتوفير السيولة الدولية. وقد كانت تلك السيولة مقصودة لتمكين هذه الدول من انتهاج سياسات نقدية ومالية توسعية، وكذلك لتسهيل مشاركتهم في الاقتصاد العالمي.

إضافة إلى توفير السيولة، فقد تولت الولايات المتحدة النصيب غير المتكافئ من عبء تجديد شباب أوروبا واليابان. فقد أيدت التنافسية التجارية الأوروبية واليابانية، كما سمحت ببعض أشكال الحماية (مثل القيود اليابانية على استيراد منتجات الولايات المتحدة)، كما قبلت الولايات المتحدة بالتمييز ضد الدولار (على نحو ما فعل اتحاد المدفوعات الأوروبي بتعزيز التجارة داخل أوروبا على حساب التجارة مع الولايات المتحدة). وقد وافقت الولايات المتحدة طواعية على دفع هذه التكاليف، كأعباء للقيادة حيث أسهم دعم النمو الاقتصادي في أوروبا واليابان في زيادة أسواق صادرات الولايات المتحدة، وتقوية الغرب ضد القبول الشعبي المحتمل للشيوعية.

نهاية بريتون وودز ***The End of Bretoon Woods***

على الرغم من أن هذا النظام قد عمل بشكل جيد، إلا أن تكاليفه قد أخذت في النمو، وبحلول الستينيات، فقد بدا واضحاً أن النظام كان، وبشكل مؤكد غير مناسب. ذلك أن استخدام الدولار – وكذلك كمية الدولارات في التداول – قد استمر في التوسع، مؤدياً إلى أن يصبح عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة متزايداً بشكل مثير للمشاكل. على العكس من الدول الأخرى، فلم تكن الولايات المتحدة قادرة على تكييف أو تعديل قيمة عملتها، نظراً لأنها قد ارتبطت بالذهب. على الرغم من الالتزام الدقيق بنظام ثابت للصرف، والذي كان من المفترض أن يحد من استقلالية السياسة للدولة – كما لاحظنا في القائمة (١٠-٢)، فإن الولايات المتحدة قد بدأت، ومع ذلك، في إتباع تكتيكات توسعية على المستوى الاقتصادي الكلي خلال الستينيات لتمويل سياسات مثل حرب فيتنام، وتزايد الإنفاق الاجتماعي. وقد أدى مثل هذا الإنفاق إلى استنزاف أكثر لعجز ميزان المدفوعات. وبحلول عام ١٩٧٠، فإن القيمة الكلية للمطالبات الأجنبية (الخارجية) على الدولار، والتي بلغت ٤٧ بليون دولار، كانت أكبر أربع مرات عن قيمة الغطاء الذهبي في الولايات المتحدة (*Oatley, 2010, p.320*). إن هذه الفجوة بين كمية الدولارات في التداول *in circulation*، وكمية الدولارات التي تدعمها بالفعل الودائع أو الغطاء الذهبي، كانت تعرف باسم "الدولار المعلق". وفي صيغة مبسطة، فعلى الرغم من أن الدولار كان من الناحية الرسمية "بمثل جودة الذهب" (جيد مثل الذهب)، فإن الحقيقة النقدية كانت مختلفة تماماً

وقد ترتب على ذلك، أن أصبح نظام بريتون وودز في وضع ضعيف، كما أضحت اختيارات الولايات المتحدة محدودة. ذلك أن السياسات النقدية المتشددة، ونيابة عن الولايات المتحدة، كان من الممكن أن تؤدي إلى تخفيض عجز ميزان المدفوعات. على أي حال، وقد تحدد نطاق العجز، فإن مثل هذه التخفيضات كان عليها أن تتعامل مع صدمة رئيسية لاقتصاد الولايات المتحدة. كما كان لمثل هذه السياسات أيضاً تداعيات دولية، مثل تخفيض عرض الدولارات والذي كان سيلحق خسارة للدول التي اعتمدت على الدولار لأغراض السيولة. تمثل الاختيار المحتمل الآخر في تخفيض العملة، والذي كان من الممكن إدراك تأثيره على تخفيض مشكلة ميزان المدفوعات. كذلك، كان هذا الاختيار إشكالياً، لأن تأثيره كان من الممكن أن يتم تجنبه إذا قامت الدول الأخرى بتخفيض عملاتها بنفس القدر (ومن ثم لا تعطي الولايات المتحدة أي ميزة في بيع السلع في السوق العالمية). على الرغم من أن بعض الاقتصاديات الرئيسة الأخرى كانت عازمة على التدخل لدعم الدولار، فقد كانت هناك قيود على ما يمكن أن تفعله مثل هذه الدول، كما كان معروفاً وعلى نطاق واسع، أن الوضع القائم لم يكن ملائماً.

> "إن البنية الهندسية للنظام المالي العالمي كان ينبغي أن يتم إصلاحها لتخفض القابلية للتأزم (أي لحدوث الأزمة).
> لم يكن المفتاح الأساسي هو الاقتصاد أو التمويل، لكنه كان في السياسة – فن تطوير التأييد لسياسة قوية"
> *Robert Rubin, Former U.S. Secretary of the Treasury*

تعويم أسعار الصرف والأزمات المالية ***Floating Exchange rates and Financial Crises***

في عام ١٩٧١، قام الرئيس ريتشارد نيكسون بقطع "عقدة الجورديان" *"Gordian Knot"* بالإعلان المفاجئ– وبدون التشاور مع الحلفاء – بأن **الولايات المتحدة لن تقوم ثانية باستبدال الدولار بالذهب**. فمع أسعار الذهب التي لم تعد ثابتة، وقابلية الدولار للتحويل التي لم تعد مضمونة، فإن اتفاقية بريتون وودز قد أفسحت الطريق إلى نظام بديل قائم على تعويم أسعار الصرف. فالآن، أصبحت قوى السوق، بدلاً من تدخل الحكومة، هي التي تحدد قيمة العملة. ومن ثم، فإن الدولة التي تمر بأوضاع اقتصادية معاكسة، ترى أن قيمة عملتها آخذة في الهبوط نتيجة لاختيارات التجار، والبنوك، ورجال الأعمال. وقد كان من المتوقع أن يؤدي هذا إلى جعل الصادرات أرخص "أقل سعراً"، والواردات أكثر تكلفة. وفي المقابل، فإن هذا سوف يجذب قيمة العملة إلى الخلف باتجاه التوازن – ويتم كل ذلك بدون وجه حاجة إلى تأييد أو دعم البنوك المركزية لقيمة عملتها.

على الرغم من أن **أسعار الصرف المرنة تعطي الحكومات السلطة لإدارة سياساتهم المالية والنقدية**، فإن نفس قوى السوق هذه تجعل الحكومات مسئولة عن سياساتها وأفعالها. وهكذا، فإن التعرض للسوق يمارس "تأثيراً تنظيمياً على إدارة السياسات، لأن تدفقات رأس المال الدولي تستجيب بشكل معاكس لسياسات الاقتصاد

الكلي الطائشة" "Imprudent" (IMF, 2005). نتيجة لذلك، فإن الدول يجب أن تضطر إلى الرقابة الدقيقة لسياساتها المالية والنقدية، لتتجنب عجز ميزان المدفوعات والتضخم.

هذه التوقعات لم تتحقق. فمع البدايات في أواخر السبعينيات، والتصاعد خلال الثمانينيات، والاستمرار خلال الوقت الحالي، فإن موجة من الأزمات المالية قد أخذت في الحدوث في كل من العملة، والعملية المصرفية. وقد تضاعفت هذه الأزمات (ولا تزال) بتأثير الأخطاء الشاملة من قبل الدول غير القادرة على تسديد مستحقات الفوائد على ديونها. وتقريباً، فإن ربع دول العالم عليها ديون خارجية تصل إلى ما يزيد على عشرة بلايين دولار، كما أن كل الاقتصاديات الصاعدة والنامية تواجه ما يزيد على (٣,٥) ثلاثة ونصف تريليون دولار ديونا خارجية مستحقة للأجانب.

ولا يزال الوضع سيئاً. فقد كان المتوسط الكلي للدين الخارجي لهذه الاقتصاديات الصاعدة والنامية معادلاً لما قيمته ٢٢,١٪ من دخلهم القومي الكلي (GNI) (WDI, 2011, p. 362). إن أعباء هذا الدين الرهيب يخفض من قدرة هذه الدول على تخطيط مستقبلها بأنفسها – على نحو ما يجب أن تفعل الدول ذات السيادة. مُعترفاً بهذه المشكلات، فإن البنك الدولي قد بدأ عام ١٩٩٦ "مبادرة الدول شديدة الفقر عالية المديونية" (Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative) والتي استهدفت تقديم إعفاءات من الدين، وتشجيع الإصلاحات في أربعين دولة، معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء، والتي مثلت ديونها، وعلى الأقل، ٢٨٠٪ من العوائد والدخول الحكومية.

ومع ذلك، فإن مستويات الديون المرتفعة تؤثر على الدول النامية كذلك. فعلى سبيل المثال، فإن اليونان قد تعاملت بشكل دائم مع قضايا الديون، ولا زال الجدال محيطاً بالسياسة المالية المتشددة التي اضطرت الدولة لفرضها لتخفيض دينها. وفي الحقيقة، فإن التقديرات الحالية تشير إلى أن اليونان سوف تضطر إلى تخفيض ميزانيتها بما يزيد على ١٢٪ لتتمكن من خدمة دينها (Manasse 2011)، ويُترجمُ هذا إلى استغناءات شاملة عن موظفي الحكومة، وتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي، وزيادة في الضرائب (انظر: نظرة أقرب: الأزمة المالية اليونانية). بالإضافة إلى توليد مزيد من الجدال، فإن مثل هذه الإجراءات سوف تعوق النمو على المدى القصير، حيث ستؤدي إلى زيادة البطالة. وهنا، فإن أكثر الدول قوة لا تزال عرضة لهذه المخاطر. فبينما يتم اعتبار الولايات المتحدة القوة المهيمنة، والمتسيدة على أكبر اقتصاد في العالم، فإنها لا تزال تقترض أكثر من (٤) أربعة بلايين دولار كل يوم من مصادر الائتمان الأجنبي لتدعم العجز الخطير في حسابها الجاري (Bergsten, 2009). ومع بداية عام ٢٠١١، فإن الدين الحكومي للولايات المتحدة للمستثمرين الأجانب قد وصل إلى (٤,٥) أربعة ونصف تريليون دولار،

والذي يُقدرُ بما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (وزارة الخزانة الأمريكية، ٢٠١١). ومن خلال المقارنة، يبدو أن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من كونها صاحبة أكبر دين خارجي في العالم، فإن دينها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*)يأتي في الترتيب الحادي والعشرين لأكبر دين في العالم، وراء اليابان ودول أوروبا الغربية (*CIA World Fact Book, 2011*)

ومع التسليم بكبر أحجام الدين، والسرعة التي تنتقل بها العملات عبر الحدود، يتضح أن الأحوال قد نضجت تماماً للأزمات المالية سواءً نتيجة للممارسات الحكومية الضعيفة (مثل أخذ كثير جداً من القروض)، أو للنماذج الشاملة "للازدهار" للاستثمار الدولي وأسواق العملة. ككل، ومنذ انهيار النظام النقدي لبريتون وودز، فإن العالم قد رأى مائة وأربع وأربعين (١٤٤) أزمة مالية، والتي أثرت بشكل مباشر على (١٢٠) مائة وعشرين دولة عبر العالم. أكثر من ذلك، فإن الخسائر الكلية لهذه الأزمات كانت ضخمة. فقد بلغ متوسط الخسارة لكل أزمة إلى (١٠٪) عشرة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكي نحصل على فهم أفضل للديناميات والآثار ذات المدى البعيد للأزمات المالية، فإن القسم التالي سوف يركز على الأسباب والنتائج والتداعيات لواحدة من أكبر الانهيارات المالية في التاريخ، أزمة عام ٢٠٠٨، والتي بدأت في الولايات المتحدة، وسرعان ما امتدت على نطاق عالمي، مؤدية إلى أزمات متتالية في أحدي وعشرين دولة أخرى (*Laeven and Valancia, 2010*)

جدال: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسياسات التكيف الهيكلي: هل "الدواء" أسوأ من "الداء"؟

THE IMF, WORLD BANK, AND STRUCTURAL ADJUSTMENT POLICIES: IS THE "CURE" WORSE THAN THE "DISEASE"?

تمثل الاحتجاجات في اليونان، والتي أخذت في الحدوث منذ ٢٠٠٩، أحدث الأمثلة للأعمال العدائية ضد كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ففي بعض الأمثلة، مثل مظاهرات يوم "الجمعة الأسود" عام ٢٠٠٣ في بوليفيا، والتي قُتل خلالها (٣٣) ثلاثة وثلاثون شخصاً، يمكن أن يتحول العنف إلى موت. كما أن مثل هذه الاحتجاجات وأعمال الشغب، كما حدث في حالة إندونيسيا عام ١٩٩٨، يمكن أن تساعد، وفي بعض الأحيان، على الإطاحة بالحكومة.

فلماذا يكون مثل هذا الجدال الكبير محيطاً بالمنظمات التي يتمثل هدفها الأساسي في الحث على التنمية داخل الجنوب العالمي، والتي تتضمن خطابات وكلمات مهمتها الوصول لأهداف جديرة بالثناء مثل "تخفيض الفقر العالمي"، و"تحسين مستويات المعيشة"، ودعم "النمو الاقتصادي" و"مستويات مرتفعة" للتوظيف والعمالة.

تعدُ سياسة التكيف الهيكلي(*SAPs*)مثار نزاع كبير، وكذلك حزمة سياسة الإصلاح المصاحبة لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للمساعدة المالية. يتمثل الهدف الأساسي لسياسات التكيف الهيكلي في مساعدة الدول على إعادة تسديد ديونها الخارجية من خلال حزمة أو مجموعة من إصلاحات السياسة المالية والنقدية، وكذلك المشاركة المتزايدة في الاقتصاد العالمي. وقد تـم تقديم هـذه السياسات لأول مرة في أوائل الثمانينيات، كطريقة لمساعدة دول أمريكا اللاتينية على استرداد عافيتها من أزمة الدين. ومنذ ذلك الحين، فقد

قامت ما يزيد على المائة دولة بالمبادرة بنوع أو آخر من أنواع سياسات التكيف، والإصلاح المالي *(SAPs) (Abouharb and Cingraneli, 2007)*. وتستفيد سياسات الإصلاح والتكيف من مقومات السياسة المشتركة:

* "التقشف المالي" يعني تخفيضات في إنفاق الدولة؛
* تناقص دور الدولة في الاقتصاد، ويتضمن تخفيضاً في الحجم الكلي للقطاع العام، وكذلك خصخصة الصناعات التي تديرها الدولة، والتي عادةً ما تتمثل في الخدمات؛
* التغييرات في السياسة النقدية: وتتضمن أسعار الفائدة المتزايدة، وتخفيض العملة؛
* إجراءات تحرير التجارة، مثل توقف التعريفات والقيود، من غير التعريفات، على التجارة.

يتمثل الهدف الكلي لسياسات التكيف الهيكلي في مساعدة الدولة على حل مشكلات ميزان المدفوعات من خلال تخفيض الإنفاق وزيادة تدفق رأس المال. على الرغم من أن "كتاب التنفيذ أو التطبيق" يتفق في خطوطه العامة مع المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلي لتخفيض العجز، فإن النتائج السياسية والاقتصادية لهذه الإجراءات قد أصبحت موضوعاً لقدر كبير من النقد.

أن سياسات التكيف الهيكلي*(سابس)(SAPs)*، والتي غالباً ما يتم تطبيقها بسرعة شديدة – ذات طبيعة شديدة الكساد، وبصفة خاصة في الأجل القصير. إن تخفيضات الإنفاق الحكومي غالباً ما تتم ترجمتها في تخفيضات في الوظائف الحكومية (وبذلك تتزايد البطالة)، وكذلك انخفاض مستويات الدعم للتعليم والرعاية الصحية والرفاهية الاقتصادية. كذلك، فإن زيادات سعر الفائدة تجعل الأمر أكثر تكلفة بالنسبة للمواطنين عندما يطلبون القروض، كما يؤدي تخفيض العملة إلى تخفيض القوة الإنفاقية لدى الفرد. وفي أمثلة متعددة، فإن تخفيض الدعم الذي تقدمه الدولة يمكن أن يؤدي إلى زيادات كارثية في الأسعار، يقوم المواطنون بدفعها في مقابل الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، أو السلع التي كانت فيما سبق مُدعمة، بما فيها الوقود والطعام. ففي عام ٢٠٠١، وعلى سبيل المثال، اضطرت غانا إلى زيادة أسعار المياه بما قيمته٩٥٪، بينما اضطرت نيكاراجوا إلى زيادة أسعار المياه بما قيمته ٣٠٪*(Grusky, 2001)*. يمكن أن تتفاقم هذه الصعوبات من خلال تحرير التجارة، حيث قد تصبح الصناعات الداخلية غير الكفؤة غير قادرة على التنافس مع الشركاء الأجانب. نتيجة لذلك، فإن هذه الصناعات قد يتم إجبارُها على تخفيض الوظائف، أو على الإغلاق الكامل.

ومن الناحية السياسية، فإن المشاركة في سياسات التكيف الهيكلي*(سابس) (SAPs)* يُعدُ أيضاً أمراً إشكالياً. ذلك أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يخضعان بقدر كبير للضوابط من قبل دول الشمال العالمي – وفي الحقيقة، فإن مزيج السياسة الذي يمثله صندوق النقد الدولي غالباً ما تتم الإشارة إليه باسم "إجماع واشنطن". فقد ترى دول الشمال العالمي هذه المؤسسات باعتبارها مظهراً آخر "للاستعمار الجديد" يقوم بخدمة أكبر في الوفاء بمصالح المستثمرين العالميين، والشركات، بدلاً من خدمتها لاحتياجات المواطنين للجنوب العالمي. وفي الحقيقة، وفي أمثلة متعددة، فإن "الخصخصة" تؤدي بصناعات كبيرة متعددة تديرها الدولة، إلى بيعها للشركات المتعددة الجنسيات من الشمال العالمي. فعلى سبيل المثال، فعندما اضطرت بوليفيا، أو تم إجبارها، على خصخصة صناعة المياه فيها، فإن العقد قد تم تقديمه كجائزة إلى شركة تسيطر عليها بيشتل*(Forero, 2005)*، بينما التقطت عقود خصخصة المياه في الأرجنتين شركة انرون *(Nichols, 2002)*.

كثير من الانتقادات الموجهة ضد صندوق النقد الدولي جاءت بشكل أساسي من مصادر أكثر شعبوية وماركسية، وركزت على الحالات الفردية.

على أي حال، فإن الدراسات الحديثة قد بدأت، وبشكل منظم، في فحص تأثير سياسات إعادة التكيف الهيكلي (*سابس*)(*SAPs*)على الدول

المستقبلة. ترسم النتائج الامبريقية صورة سلبية في أغلبها –ذلك أن *سابس* قد تم ربطها بالتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي، وعدم المساواة الكبير في الدخل، وبالمستويات المنخفضة للتنمية الاقتصادية (*Vreeland,2003*). أكثر من ذلك، فإن الاضطراب الاجتماعي الذي يمكن أن يحدث نتيجة لسياسات التكيف الهيكلي (*سابس*) (*SAPs*)غالباً ما تتم مقابلته من خلال سياسات الدولة، وإجراءاتها القهرية (*Abouharb and Cingranelli, 2007*).

على الرغم من الاعتراف، وحالياً إصلاح سجلهما غير التام، فإن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، قد دافعا عن دورهما في النظام المالي الدولي. مشيراً إلى النجاحات، وكما في بولندا، فإن المسئولين يلاحظون أن صندوق النقد الدولي قد لعب دوراً أساسياً في مساعدة الدول على التعافي. أكثر من هذا، فإن الدول تتقدم وفقط للمساعدة عندما تكون في مشكلات مالية، وهكذا يكون من الصعب أن نلوم هذه المنظمات على هذه المشكلات التي كانت الدولة تواجهها على أي حال. وأخيراً، فإن القادة السياسيين قد يجدوا من الملائم استخدام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي "كبش فداء" يمكن أن يوفر لهما غطاءً لفرض سياسات اقتصادية ضرورية، لكنها قد تكون غير شعبية. ومن المؤكد، وكما جادل كينيث روجوف، الاقتصادي بصندوق النقد الدولي، "أن الدول سوف تكون في وضع أسوأ كثيراً إذا قامت بعزل أنفسها عن الاقتصاد

العالمي. ربما قد لا تحتاج الدول الفقيرة إلى خبرة الاقتصاد الكلي المحددة – لكنها سوف تحتاج إلى شيء مشابه وبغيض" (*Rogoff, 2003*).

ماذا تعتقد؟

* ما الذي تكشفه التناقضات المحيطة بـ "سابس" حول " المبادلة" بين الاستقرار وسلطة السياسة؟ والتضخم في مواجهة البطالة؟
* ما هي الخطوات، إذا كانت هناك، والتي يمكن اتخاذها لتحسين إدراك العالم النامي عن صندوق النقد الدولي؟
* كيف يمكن لنظريات التنمية المتعددة، وبصفة خاصة، منهجي التحديث والتبعية، أن ترى صندوق النقد الدولي؟

أزمة عام ٢٠٠٨

THE CRISIS OF 2008

لا يزال النظام المالي العالمي الحالي يتعافى من الأزمة الطاحنة التي وصلت إلى ذروتها عام ٢٠٠٨. وقد تسببت عوامل اقتصادية وسياسية متنوعة في هذا الانهيار، وأن خصوصيات الأزمة، وخاصة أدوات الاستثمار نفسها، تُعدُ مقعدة بشكل مربك. وفي الحقيقة، فقد لاحظ رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ألان

جرينسبان، أن السبب الرئيس للأزمة كان "عدم قدرة (عجز) أكثر مستثمري العالم تعقيداً، ومنظميه – الناس الذين خلقوا بالفعل وأداروا هذه الأدوات – عن فهمها" *(Comisky and Madhogarahia, 2009)*

ومع ذلك، فإن الديناميكيات المتسعة للأزمة تُعدُ ذات صعوبة غير مسبوقة، حيث تتفق في خطها مع الدورة الأساسية التي تم وصفها في كيندلبرجر "التاريخ الشامل للأزمات المالية" *(Kindelberger, Aliber, and Solow, 2005)*. تتمثل المرحلة الأولى في دورة الأزمة في **"الإزاحة"**، والتي تشير إلى تغيير في النظام يقوم بتغيير أو تبديل فرص الربح، ويخلق فرصاً جديدة للكسب المالي. كانت هناك عدة تطورات أدت إلى حدوث انتباه متزايد إلى أسواق العقارات والودائع خلال بدايات القرن، متضمنة التحويلات النقدية الشاملة من قبل دول مثل الصين، وأعضاء منظمة الأوبك، وازدهار قطاع العقارات في الولايات المتحدة، والانخفاض الشديد لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، والأدوات الاستثمارية الجديدة التي أوجدتها البنوك وشركات الاستثمار. هذه العوامل كانت مرتبطة بشكل غاية في التعقيد – المعضلة المبدئية التي أدت إلى هذه الأزمة كانت متمثلة في "كيف تضع الصندوق العملاق للنقود" *(Glass and Davidson, 2008)*، والذي كانت كل من الصين، ودول الأوبك، وآخرون يستثمرون في الدولار – وقد اعتبرت تقليدياً الحركة الأكثر أماناً للمستثمرين بكميات كبيرة للنقود – لم تكن مربحة بما فيه الكفاية (كانت سندات الخزانة الأمريكية في ذلك الوقت تحصل وفقط على ١٪). ومع ذلك، فقد كانت معدلات الفائدة المنخفضة تعني أن صكوك الرهن العقاري كانت أقل تكلفة لمالكي المنازل في الولايات المتحدة. وبينما كانت أسعار المساكن في الولايات المتحدة آخذة في الارتفاع، فإن شراء بيت جديد أو أكبر (ممول بالرهن العقاري) كان استثماراً جيداً لمالكي المنازل. وقد استشعروا الفرصة، فإن البنوك قد خلقت استثمارات لتربط "صندوق" النقود بسوق المنازل، من خلال بيع الودائع على أساس أقل من قيمة هذه الرهونات للمستثمرين الكبار. كنتيجة لذلك، فقد صنع المستثمرون أسعاراً أعلى للعائد من الرهونات، وحصد مالكو المنازل الفوائد من جراء الفائدة المنخفضة، وقدمت البنوك بلايين الدولارات باعتبارها أسعار وسطاء.

لقد أدى هذا إلى مرحلة التبادل المبالغ فيه، والتي تضمنت "مضاربات صرفه من أجل زيادة السعر، ومبالغة في العوائد المتوقعة"، ومزايا مفرطة، أو الإسراع بالدفع حيثما يتم الحصول على دين إضافي بأهداف واضحة تماماً لصنع استثمارات *(Kindelberger, 2000)*. وفي نقطة ما خلال هذه العملية، فإن سوق الرهن العقاري التقليدي يصبح متشبعاً، بشكل أساسي، كل فرد كان عازماً على، وقادراً على الشراء، و/ أو إعادة تمويل منزل قد فعل هذا. ومع ذلك، فقد استمر "الصندوق" في النمو، كما استمر الطلب على هذه الودائع.

وللمحافظة على استمرارية السوق، فإن البنوك قد بدأت في بيع رهوناتها إلى مشترين فرعيين، لم يكونوا ليتأهلوا أبداً للحصول على رهونات في ظل الظروف المعتادة. وقد تم التراخي في توسيع قواعد الإقراض حتى لا يضطر المقترضون المتوقعون لتقديم إثبات أو دليل يُظهر إثباتاً فعلياً لدخلهم، مثل حافظة شيك المرتب، أو خطابات بنكية، فكان المقترضون يُسألون، وفقط بتقديم تقديرات بودائعهم المالية وعوائدهم المستقبلية (كان هؤلاء يُوصفون أو يُعرفون بـ "قروض الكاذبين"). وقد تمثل معيار الرشادة في هذا العمل في أنه حتى إذا كانت بعض القروض لن يتم ردها، فما زال هناك تدفق كاف لرأس المال للحفاظ على الخدمات المطلوبة لكل الودائع. حتى إذا فشلت القروض، فإن البنوك سوف تحصل على الثروة العقارية، والتي كانت تعتبر كرصيد دائم وباقي القيمة.

ومن جانبها، فقد استمرت بنوك الاستثمار في استخدام سلسلة من أدوات المضاربة التي تعكس عقلية مترددة أو مرعوبة، تجد أساسها خارج ودائع الرهن، مثل تلك المسماة بالودائع المركبة، والتي كانت بالضرورة حوافز قد تم إعادة وضعها في حزم، بعيداً عن الحوافز خارج الودائع نفسها. وقد شهدت سوق التزامات الدين الموازية *(Market for Collateralized Debt Obligations -" CDOs")*، والتي قامت بالعمل باعتبارها تأميناً قائماً لدعم ودائع الرهن العقاري ومشتقاتها المتعددة نوعاً من الرواج. وبأخذ درع الأدوات في الاعتبار، وكذلك أهدافها المتقاطعة، فإن الموقف بالنسبة إلى العديد من بنوك الاستثمار لم يكن بلا ضوابط، لذلك فقد قاموا بفرض رسوم على تفعيل تدفقات كل عمليات الاستثمار، وحتى فيما لو انهارت الائتمانات، فإنها كانت لا تزال قادرة على إعادة استرداد خسائرها من خلال سوق التزامات الدين الموازية *(CDOs)*.

على أي حال، قرابة عام ٢٠٠٧، فإن مرحلة التغيير المفاجئ أو الذعر قد بدأت نتيجة لعدة عوامل مباشرة ومرتبطة هي: التخلف المتزايد عن سداد الديون من قبل مالكي المنازل، ثقل قيم العقارات، مشكلات السيولة الخطيرة للبنوك التي كانت ذات مزايا زائدة في هذه العملية كلها. نتيجة لفشل مالكي المنازل في دفع أقساط الرهن العقاري، فإن البنوك سرعان ما وجدت نفسها بدون رافد للدخل من قبل حائزي صكوك الرهن، بينما هم يحتفظون بممتلكات كانت قيمتها آخذة في التراجع، كما كانوا غير قادرين على بيعها، ويواجهون في الوقت ذاته أعباء الدين، والتي كانت في بعض الأحيان تزيد على (٣٠) ثلاثين ضعفاً أكبر من قيمتها الحقيقية الفعلية. وبينما أخذت أسواق الرهن في الانهيار، فإن أسواق المضاربة والأدوات التي أُسست حولها، -والتي كانت قيمتها النقدية الكلية أكثر عدة مرات من قيمة صكوك الرهونات نفسها – قد أخذت أيضاً في الانهيار، وكنتيجة لذلك، فقد أصبحت البنوك والمستثمرون، وحرفياً، بدون نقود، كما انهارت أسواق الائتمان في الولايات المتحدة، وفي كثير من أنحاء العالم.

على الرغم من أن الأزمات المالية لم تكن جديدة على النظام المالي العالمي، فإن **أزمة ٢٠٠٨ قد أحدثت تأثيراً عميقاً على النظام المالي العالمي، وعلى النظام الدولي ككل.** أولا: **أن كمية النقود المجردة المتورطة هنا كمية مذهلة**– فطبقاً لبعض التقديرات، فإن حكومة الولايات المتحدة بمفردها قد كرست (١٣) ثلاثة عشرة تريليون دولارا للمساعدة في كفالة قطاعها المالي، متضمنة مساعدة مالية مباشرة للبنوك، وكذلك بيع الصكوك (السندات *bonds*) للمساعدة في زيادة عرض النقود *(French 2009)*. وكنتيجة للأزمة، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة *FDI*العالمية والتجارة قد شهدا تراجعات غير مسبوقة في عام ٢٠٠٩ – فقد تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة *FDI* تقريباً بنسبة ٤٢٪، وشريحة التجارة العالمية بما يزيد على ١٢٪ ككل، فإن المخرج العالمي الكلي، وكما تم قياسه بواسطة الناتج المحلي الإجمالي *(GDP)*، قد تراجعت (تقلصت) بنسبة ٢,٣٪ في ٢٠٠٩، ممثلة بذلك الانخفاض العالمي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية (البنك الدولي، ٢٠٠٩، المسح، منظمة التجارة العالمية ٢٠١٠ ب). وعلى الرغم من أن الأسواق العالمية آخذة في التعافي، إلا أن أياً من هذه المؤشرات لم يستطع العودة إلى مستويات ٢٠٠٧. على سبيل المثال، فإن منظمة الأونكتاد تقدر أن مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة *FDI* لن تعود في المستقبل إلى مستويات ٢٠٠٧، حتى فيما بعد ٢٠١٥(الأونكتاد، ٢٠١١).

ثانياً: إن هذه **الأزمة قد نشأت في الولايات المتحدة،** " ويلوم معظم العالم التجاوزات المالية الأمريكية باعتبارها المسببة للكساد العالمي *(Altman, 2009, p. 2)***نتيجة للدور القيادي للولايات المتحدة في الحفاظ على النظام المالي الليبرالي، وكذلك سيادة الدولار باعتباره عملة الاختيار في التمويل الدولي**، فإن هذه الأزمة، وعلى هذا النحو، قد أثارت مشكلة قيادة الولايات المتحدة، وجعلتها، ومعها بعض المثاليات الأساسية للنظام المالي العالمي، موضع تساؤل.

على الرغم من أن هيمنة الدولار قد تراجعت منذ نهاية نظام بريتون وودز، إلا أنه ما زال العملة القائدة في النظام المالي العالمي. طبقاً لصندوق النقد الدولي، ففي عام ٢٠١٠، كانت هناك ٦١٪ من احتياطيات الصرف الأجنبية (النقود التي تحتفظ بها الدول لمساعدتها في الاحتفاظ بميزان مدفوعاتها) كانت بالدولار. أيضاً، فإن هناك سبع عشرة دولة (١٧) تستخدم الدولار كعملة لها، وتسع وأربعون (٤٩) دولة أخرى تربط قيمة عملتها بالدولار بطريقة أو بأخرى*(IMF, 2010)* وعلى الرغم من أن قيمة الدولار قد استعادت عافيتها في السوق العالمي إلى حد ما منذ بداية الأزمة، فإن بعضاً من الاقتصاديات القائدة في العالم، وتحديداً الصين، قد اقترحت أن الدولار قد تم إحلاله باعتباره العملة الرئيسة للسوق العالمية. على الرغم من أن أسواق العملة الصينية قد بدأت، وفقط، في الانفتاح على المستثمرين الأجانب (الإيكونيميست ٢٠١١، أ)، فإن أحد الاقتصاديين البارزين يلاحظ أنه إذا استمر هذا الاتجاه الحالي، فإن اليورو يمكنه أن يتجاوز الدولار باعتباره عملة الاحتياطي العالمي القائدة مع بداية ٢٠١٥ *(Frankel, 2008)*.

على الرغم من أن الدولار مازال متمسكاً بالميزة الكبرى(*Eichengreen, 2011 a*) باعتباره عملة الاختيار العالمي، فإن الحديث عن استخدام اليورو أو الرينيمبي الصينى(*Renminbi*) كعملة احتياطية بديلة يشير إلى قصور كامن في الثقة في الاقتصاد الأمريكي، والذي أظهرته الأزمة ودفعته إلى المقدمة. وعلى نطاق أوسع، فإن الأزمة قد أثارت الشكوك حول المنطلقات الأيديولوجية لنظام التمويل العالمي: القائم على توجيه السوق الحر "إجماع واشنطن". وعلى الرغم من أن المبادلات الحرة للعملات، والحركة الحرة لرأس المال، قد تم رؤيتها باعتبارها أساسية للاقتصاديات الليبرالية، فإن الأزمة المالية قد خدمت في اقتطاع جزء من المنازعات الأساسية فيما يتعلق بكفاءة السوق. فمن بين الاقتصاديات الأكبر للعالم، فإن تلك الاقتصاديات التي اعُتبرت الأفضل في الأزمة كانت الهند والصين، والدولتان، وكما يُثارُ، هما الرئيستان الأكثر انعزالاً عن النظام المالي العالمي. ومن الأمور الطريفة بما فيه الكفاية، فإن مولدوفيا، وهي دولة صغيرة جدا، وذات نظام يعتمد على الدفع النقدي فقط *Only Cash)(System*)،(*Tayler, 2009*) للتمويل، – فإن البنوك، وكروت الائتمان تُعدُ وإلى حد كبير غير موجودة، فإن المدخرات يتم الاحتفاظ بها تحت الوسادة "المخدة" أو في الأدراج – جاء ترتيبها، وطبقاً لإحدى الصحف المالية القائدة، كخامس اقتصاد بين الأكثر استقراراً في العالم عام ٢٠٠٩. وكما استنتج روجر ألتمان، أحد مسئولي وزارة الخزانة الأمريكية، والمستشار القيادي للرئيس كلينتون "أن الحركة الطويلة نحو تحرير السوق قد توقفت"، وأن "العولمة نفسها آخذة في الارتداد في الاتجاه العكسي. فالحكمة القديمة القائلة بأن كل فرد يكسب في سوق عالمي واحد "قد تم تقويضها" *(2009, p.2)* . يذهب بعض المحللين إلى المجادلة بأن "إجماع بكين" الذي تلعب فيه الدولة دوراً أكثر ثقلاً كثيراً في السوق، يمكن أن تتم رؤيته كبديل ممكن لليبرالية التجارية لإجماع واشنطن *(Halper, 2010)*.

وفي الحقيقة، فإن الأزمة قد كشفت جوانب القوة في المنظورات النظرية النقدية لليبرالية. فكثيراً ما لاحظ الماركسيون عدم الاستقرار الموروث في الرأسمالية، وقابليتها لموجات الذعر والانهيارات المتوقعة، وحاجتها إلى تدخل الدولة القوى في النظام المالي. وعلى سبيل المثال، فقد قد حاجج الرئيس الكوبي راؤول كاسترو، وبشراسة، بأن "الليبرالية الجديدة قد فشلت كسياسة اقتصادية"، وأن "أي تحليل موضوعي لابد وأن يثير أسئلة ومشكلات خطيرة، حول وهم جودة وصلاحية السوق، وعدم خضوعها للقواعد التنظيمية.....، وكذلك مصداقية المؤسسات المالية". وعلى نحو ما استنتج أحد المحللين، فإن الرأسمالية العالمية "تتضمن نقاط ضعفها الأيديولوجية"، وأن الأزمة "قد استثارت إعادة إحياء الاهتمام بكارل ماركس" *(Panitch, 2009, p. 140)*.

ومن جانبهم، فإن الباحثات النسويات يلاحظن أن الذكور يعتبروا مسئولين عن الأزمة، ويعانون أكثر المعاناة من آثارها. فهناك كثيرات يُشرن إلى أن الخصائص التقليدية "الذكورية" – المبادرة بالمخاطرة، العدوان،

التنافسية الزائدة – كانت قوة دافعة وراء موجات المضاربة التي ساعدت على خلق الأزمة المالية، وأن "وجود نساء أكثر في وول ستريت ربما كان قد تفادي التراجع والهبوط (*kay and Shipman, 2009*). وبمجرد أن دفعت الهيمنة الذكورية الأزمة، فإن الأزمة المالية الحالية سوف يكون لها تأثير نسبي معاكس على الذكور. ففي الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال، فإن ما يزيد على ٨٠٪ من خسائر الوظائف منذ نوفمبر ٢٠٠٨ يقع على الذكور، حيث القطاعات الذكورية التقليدية (على سبيل المثال، التشييد والتصنيع) حيث كانت الضربات الأكثر قسوة (الأقسى). وفي الحقيقة، فإن البعض قد أطلق على الأزمة الحالية مسمى (*a he-cession*)، ليعني كساده هو، في إشارة إلى الكساد الذي لحق بالذكور (الرجال). وكما يستنتج أحد الباحثين، فإن الأزمة المالية "لن تكون فقط ضربة لنادي السيطرة الذكورية "*amach men club*" المسمى تمويل الرأسمالية، والذي وضع العالم في الكارثة الاقتصادية الحالية، إنها سوف تكون أزمة جماعية لملايين وملايين الرجال العالميين حول العالم (*Salam, 2009, p.66*).



هل تتشبث النساء بالتمويل العالمي؟ *WOMEN CLENING UP GLOBAL FINANCE* هناك، وفقط، ٣٪ من الشركات الخمسمائة المحظوظة ترأسها النساء، أما كل من البنوك الكبيرة – من مجموعة سيتي إلي جولدن ساشز– توظف وفقط بضعة نساء في الوظائف القيادية. وفي محاولة لتحديد الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فقد أشار كثيرون، وبشكل نقدي، إلى ثقافة تجارية يملأها التيستورون (هرمون الذكورة)، وتعجب عما إذا كانت الأمور ستكون مختلفة فيما كانت هناك نساء أكثر في وول ستريت. تبدو في الصورة اليسرى اليزابيث وارين، إحدى النساء اللاتي ساعدن في قيادة الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة. تشغل وارين رئيسة حلقة النقاش المختصة بالنظر في برنامج صندوق الإغاثة (*TARP*) الذي يعاني من الاضطراب، وهي أيضاً رئيسة مناصري قواعد جديدة لتمويل المستهلك. كذلك في الصورة اليمين كريستين لا جارد، وزير مالية فرنسية سابقة، والتي تم تعيينها مؤخراً كمدير لصندوق النقد الدولي.

أيضاً، هناك تداعيات جيوبوليتيكية. فبنفس القدر الذي تُضعفُ فيه الأزمة من القوة الاقتصادية والأيديولوجية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، فإن الولايات المتحدة تُعدُ أقل قدرة على تأكيد ذاتها في المفاوضات الدولية. فقد أدت الأزمة أيضاً إلى تحسين الموقف العالمي النسبي للصين، والذي تزايد نصيبها في الأسواق العالمية خلال الكساد العالمي إلى ما يقارب ١٠٪ في عام ٢٠١٠، ويُتوقعُ أن يصل إلى ١٢٪ بحلول عام ٢٠١٤، ليجعل منها-من الصين-المصدر الأكبر على مستوى العالم. فقد أدت الأزمة الاقتصادية من جانب، والكساد الاقتصادي إلى زيادة مثيرة في صدارة الصين باعتبارها الحائز الأكبر لودائع الدين الأمريكي، حيث تزايد نصيبها من دين الولايات المتحدة، وتقريباً من ٥٠٪ ٢٠٠٨ – واعتباراً من إبريل ٢٠١١، صارت الصين حائزة وتقريباً لما قيمته ١,٢ تريليون دولار من دين الولايات المتحدة (وزارة الخزانة الأمريكية، ٢٠١١).

في أوروبا، كانت النتائج مختلطة (انظر: **نظرة أقرب: الأزمة المالية اليونانية**). على الرغم من الأزمة المالية الباهظة التي واجهتها المملكة المتحدة، والبرتغال، وإيرلندا، وإسبانيا، وبصفة خاصة اليونان، فإن الاقتصاد الألماني قد أصبح، وبشكل متزايد تنافسيًا على المسرح العالمي، مع تصاعد الصادرات وتراجع معدلات البطالة *(Schuman, 2011)*. وعلى نطاق الجنوب العالمي، فإن رياح الأزمة الاقتصادية العالمية كانت أفضل مما كان متوقعاً، فقد أخذت أسواق البورصات في أكبر الدول النامية في الارتداد بعد الصدمة، واستؤنفت تدفقات رأس المال الخاصة. وبحلول عام٢٠١٤، فإن الدين الحكومي لدول مجموعة العشرين في الشمال العالمي ُيتوقع أن يصل إلى ١١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان التنبؤ بالنسبة لأولئك في الجنوب العالمي منخفضاً بشكل خطير عند ٣٥٪ *(Beddoes, 2009)*. إلى المدى الذي تكشف عنه الأزمة الضعف الكامن في الاقتصاد الأمريكي، فإنها تزيد من الطبيعة متعددة الأقطاب للاقتصاد العالمي.

نظرة أقرب: الأزمة المالية اليونانية

A CLOSER LOOK: THE GREEK FINANCIAL CRISIS

منذ ٢٠١٠ ، فإن اليونان قد هزتها الاحتجاجات وأعمال الشغب، فقد قام المتظاهرون بإلقاء الأثاث، والحجارة، وحتى اللبن الزبادي على البوليس، والذي استجاب بالاستخدام واسع النطاق للغاز المسيل للدموع والهراوات من أجل تفريق المتظاهرين. وتُعدُ هذه الاحتجاجات استجابة لتمرير الإجراءات التقشفية، التي تضمنت تخفيضات هائلة في الإنفاق على التعليم والصحة، وتخفيضات في أعداد الوظائف العامة، وخصخصة الصناعات التي تديرها الدولة، وزيادة الضرائب على سلع مثل وقود الحرارة *(Donaldio, 2011)*.

الاقتصاد اليوناني الآن في ذيل العجلة – فالمعدل الرسمي للبطالة ١٦٪ ككل، ويزيد على ٣٠٪ بالنسبة للعاملين تحت سن التاسعة والعشرين. وعلى نحو ما قالها أحد المتظاهرين "أنا هنا لأنني ليس لدي أمل.... لدي طفلان في الجامعة. فكيف سيكون مستقبلهم؟ *(Donaldio and Sayare, 2011)*.

ومع ذلك، فإن الحكومة اليونانية تقوم بتمرير هذه الإجراءات المؤلمة من أجل أن تتجنب التوقف عن سداد دين اليونان الخارجي، والذي قد تصاعد إلى ما يقرب من ٥٠٠ بليون (١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي *GDP*) مع بداية ٢٠١١. وكانت الأزمة قد بدأت بشكل مبدئي في ديسمبر ٢٠٠٩ عـــندما قــــام الرئيس باباندريو بتنقيح تقديره لعجز الميزانية اليونانية من ٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ١٢,٧٪، مما أدى إلى التخفيض الشديد للثقة في حكومته. ومع ذلك، فإن تراكم هذا الدين قد نتج، وعلى المدى الطويل، عن عدة عوامل متضمنة: الإنفاق الحكومي الكبير، نظام فاسد وغير فعال لجمع الضرائب، قاعدة صناعية غير تنافسية إلى حد كبير، جاهزية الدخول إلى الائتمان الرخيص، تراخي تطبيق القواعد المالية للاتحاد الأوروبي *(Nelson, Belkin, and Mix, 2010)*.

ولتجنب العجز عن دفع الديون، فقد كان من المقدر أن اليونان سوف تغير من عجز ميزانيتها، والتي قدرت بحوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١، إلى فائض في الميزانية مقداره ٧٥٪. يمثل هذا تحولاً ضخماً، وربما غير قابل للتحقق *(Manasse, 2011)*. ومع ذلك، يجادل كثيرون بأن الدولة "أكبر من أن تفشل"، وأن العجز عن تسديد الدين سوف يؤدي إلى الإضرار بالأسواق عبر الاتحاد الأوروبي، وكذلك في باقي العالم.

وفي هذه الأزمة، فإن دور بنوك الاستثمار الخاصة، مثل جولدمان ساكس، قد أثار الجدل. فقد أشارت تقارير حديثة إلى أنه خلال العقد الماضي، فإنهم قد ساعدوا اليونان على إخفاء أجزاء من دينها عن المجال العام من خلال مجموعة معقدة من المشتقات *Derivatives*، والصفقات الجانبية، مثل الدفع لليونان لكي تتبادل حقوق مستقبلية بعوائد حكومية طويلة الأجل مثل رسوم المطارات، وإجراءات اليانصيب. وفي الحقيقة، فإن "الخطيئة الأصلية" لليونان فيما يتعلق بدخولها إلى منطقة اليورو، كانت بإخفاء الدين من خلال وسائل مثل هذه لكي تستوفي متطلبات الدخول *(Story, Thomas, and Schwartz, 2010)* ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات تُعدُ قانونية، حيثُ لم يعد هناك قواعد تحكم كيف تتعامل دولة مع دينها السيادي. وكما لاحظ أحد محللي صندوق النقد الدولي، "إذا أرادت حكومة أن تغش فإنها تستطيع أن تغش" *(Story et., al., 2010)*

أنت تقرر:

١-ما هي الإجراءات التي يجب أن تفعلها الحكومة اليونانية؟

٢-إلى أي مدي يمكن توجيه اللوم إلى جولدمان ساكس؟

٣-ما الذي يكشفه هذا الموقف حول النظام المالي العالمي؟

هل يمكن الاستغناء عن هندسة التمويل الدولي؟

WHITHER THE INTERNATIONAL FINANCIAL ARCHITECURE?

تقليدياً، عادةً ما تتبع الأزمات المالية مجموعات متعددة من المقترحات للإصلاح. فعلى سبيل المثال، "بعد أزمة شرق آسيا، فقد ملأت مثل هذه المجادلات رفوف المكتبات بمجموعات متنوعة من المقترحات من أجل أسلوب مالي عالمي جديد" *(Paully, 2005, p. 199)*. وفي التعامل مع أزمة ٢٠٠٨، فإن الجهود قد بُذلت من أجل تطوير نظام غير رسمي للتعاون المالي بين الدول.

بينما كانت مثل تلك الموضوعات موضع نقاش تقليدي، بصفة خاصة، بين الاقتصاديات السبعة أو الثمانية الأكبر (المسماة بمجموعة السبع G7، أو مجموعة الثمانية G8) فقد كانت مجموعة أكبر كثيراً تتكون من أكبر عشرين اقتصاد (مجموعة العشرين) تجتمع لتناقش طرق التعامل مع الأزمة المالية. وقد تمثل المنطق وراء ذلك في القول بأن الاقتصاديات الأكبر الآخذة في البزوغ في العالم مثل الأرجنتين، والبرازيل، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، يجب أن يكون لها مدخلاتها في صياغة استجابة مشتركة للأزمة.

"نظراً للاختلاف الكبير بين الكازينو العادي حيث يمكنك الدخول إليه أو البقاء بعيداً عنه، والكازينو العالمي للتمويل المرتفع، حيث في هذا الأخير يجد كل منا نفسه متورطاً بدون تطوع منه في لعبة اليوم". *Suzan Strange, Economist and International Relations Scholar*

يتمثل ما تسعى إليه هذه المقترحات وغيرها، في آلية من أجل خلق استقرار العملة ومرونتها التي يعتمد عليها الرخاء. على أي حال، فهناك اتفاق قليل حول كيفية التوصل إلى الإصلاح. ومع انتشار الديموقراطية حول العالم، فإن معظم الحكومات تواجه الآن ضغوطاً داخلية متزايدة للتضحية بأهداف مثل استقرار أسعار الصرف، مقابل تخفيض معدلات البطالة. هكذا، يبدو من المحتمل أن تلك الحقيقة لنظام مالي جديد سوف تظل محيرة.

إن النتائج المختلطة لمؤتمر قمة مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة توضح الصعوبة التي تواجه التوصل إلى أي تغيير جوهري. على الرغم من مصالحهم المشتركة في استعادة العافية من الأزمة الحالية، وتجنب أزمات مستقبلية، فإن الأعضاء لم يستطيعوا الاتفاق على مجموعة مشتركة من السياسات لمساعدة اقتصاداتهم على التعافي، كما أنهم لم يرغبوا في تأسيس هيئة تنظيمية فوق قومية للتعامل مع المبادلات المالية العالمية. بدلاً من ذلك، فإن بؤرة التركيز الأساسية كانت موجهة على قضايا السياسات الضيقة. وقد ركزت لقاءات ٢٠٠٩ على كيفية وجوب اقتراب الدول المنفردة من مسألة تخفيض الدين. بينما فضلت بعض الدول مثل الولايات المتحدة استمرار الحافز المالي، وعبرت عن اهتمامها بأن دفع إجراءات التقشف بقدر كبير قد يؤدي إلى تقويض استعادة الانتعاش الاقتصادي، فإن بعض الدول الأخرى قد ركزت على أزمات الدين في أوروبا، وضغطت من أجل تخفيضات الإنفاق الحكومي، في ظل عجز قومي يتوقع انخفاضه إلى النصف بحلول عام ٢٠١٣. على الرغم من أنه لم يتم بذل أي جهد باتجاه إصلاحات صندوق النقد الدولي، فإن المجموعة قد اتفقت على زيادة الدعم المالي للمنظمة (الصندوق). أما الموضوع الرئيسي للاختلاف في اجتماعات ٢٠١٠، فقد تمثل في اختلال التوازن للعملة، وبصفة خاصة تخفيض العملة الصينية "*Chinese Renmibi*". وعلى الرغم من أن هذا الموضوع، قد ظل إلى حد كبير، بدون حل، فإن المجموعة قد بذلت جهداً لزيادة دور أسواق الدول الصاعدة في صندوق النقد الدولي، وبصفة خاصة، إعطاء الصين دوراً متزايداً في المنظمة *(Kirk, 2010)*.

مدركاً للانتقادات واسعة الانتشار لسياساته (انظر: **جدال: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وسياسات التكيف الهيكلي**)، فإن صندوق النقد الدولي قد قام بإدخال عدة إصلاحات إضافية للمساعدة في تقوية دوره، وإسباغ الشرعية عليه في النظام المالي العالمي. فقد سعي إلى أن يعطي للدول منفردة مرونة أكثر، كما أرخى بعض الشيء من التطلعات الإضافية لتصبح أكثر قدرة على التعامل بشكل أفضل مع الاحتياجات الخاصة لكل دولة متلقية للمساعدة *(Beattie, 2011; IMF, 2011)*.

على الرغم من أن معظم المحللين ينظرون بتفاؤل إلى هذه التغييرات *(Striglrtz, 2011)* فما زال هناك الكثير ليتم عمله. أولاً: يشعر كثيرون، وعلى الرغم من هذه التغييرات الأخيرة، أن صندوق النقد الدولي لا يزال يفشل في توفير تمثيل كافي للاقتصاديات الصاعدة مثل الهند، والبرازيل، وكوريا. بصفة خاصة، فإن هذا يُعدُ أمراً سيئاً لأنها قد ولدت الوطأة الكبرى للهجوم على سياسات صندوق النقد الدولي*(Oxfam, 2011)* ، وبسبب أن كثيراً من النمو المستقبلي للاقتصاد العالمي سوف يكون في هذه الاقتصاديات *(Dadush and Shaw, 2011)*. فضلاً عن ذلك، فإن كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا لا زالتا، وإلى حد كبير، نظرُ إليهما باعتبارهما تديران المنظمة (الصندوق) – فقد اعتقد كثيرون أن التعيين السريع لكريستين لاجارد كمديرة لصندوق النقد الدولي كان مؤشراً على هذا – فلم يقتصر الأمر على أن عملية البحث كانت سريعة ومحدودة، لكن الذي تم تعيينه بالفعل كان موظفاً رسمياً فرنسياً آخر *(Mallaby, 2011)*. كذلك، فإن صندوق النقد الدولي مازال غير قادر على التعامل مع كثير من الموضوعات الأساسية المحددة للنظام المالي العالمي، مثل موضوع اختلالات التوازن، ووجود اختلالات شديدة في موازين المدفوعات بين عديد من اقتصاديات العالم – على الرغم من أن دولاً كثيرة لديها عجوزات (ديون ضخمة)، فإن هناك عدة دول، وبصفة خاصة الصين، تحافظ على فوائض ضخمة، ويشعر كثيرون أن مثل هذا الموقف يشجع على عدم الاستقرار في التدفقات الاستثمارية *(Eichengreen, 2011 b)*. إضافةً إلى ذلك، فهناك، وفقط، جزء صغير من القواعد لبنوك الاستثمار، مما يسمح بمجال كبير لسوء الاستخدام.

هكذا، فعلى الرغم من أن بعض الإصلاحات قد تم تفعيلها، فإن كثيراً من العمل يظل باقياً. باستخدام تشبيه بُعد البيس بول لنصف تقدم صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين، فإن الرئيس أوباما قد لاحظ أنه "بدلاً من ضربة *"Instead of Hitting home runs, we're hitting Singles" (Kirk, 2011)*. هكذا، فقد تُركنا في موقف غير مريح: تدفقات الاستثمار العالمي تستمر في الانتشار، بينما هناك كل الأسباب لتوقع أن معضلات العملة التي تواجه

العالم سوف تستمر في الحدة. ومع ذلك، فإن إصلاحاً جوهرياً للنظام المالي الدولي الحالي يظلُّ أمراً غير محتمل في المستقبل القريب.

أخذاً في الاعتبار الصعوبات المرتبطة بوضع مثل هذه البُنية معاً، ونقص الثقة التي لا يزال قائماً عند دول عديدة في المؤسسات المالية الدولية، فإن البعض يجادل بأن الحلول الإقليمية للأزمات المالية ربما تكون بديلاً أكثر (*Desai and Vreeland, 2011*)وفي الحقيقة، فإن الاتحاد الأوروبي قد حل المشكلات غريبة الأطوار لدورات سعر الصرف في عام ٢٠٠١ من خلال خلق "اتحاد العملة الإقليمية" متركزاً حول عملتها المشتركة، مع الأمل في أن تصبح هذه العملة المنفردة قادرة على جعل الاتحاد الأوروبي سوقاً متفرداً "واحداً" للأعمال، وأن يستطيع اليورو تحفيز النمو الاقتصادي، والاستثمار عبر الحدود، وابتكار الشركات وكفاءتها، والتكامل السياسي.

إلى حد ما، فما يزال اليورو ناجحاً. فقد أصبح وبسرعة العملة الاحتياطية الثانية الأكثر شعبية في الوجود، ويُقدرُ نصيبه بحوالي ٢٦٪ من الإحتياطيات الكلية للعملة العالمية (*IMF, 2011*). على أي حال، فقد لا تصلح كنموذج للدول والأقاليم الأخرى. تمثل العملة الأوروبية الموحدة كثيراً من أكثر من كونها سياسة اقتصادية، فهي تمثل النتيجة النهائية لعقود طويلة من عملية الاندماج الاقتصادي. ومع ذلك، يستمر اليورو عملية مثيرة للجدل حتى في أوروبا، وبصفة خاصة فيما بين الدول المهمة في الاتحاد الأوروبي (فما زالت كل من بريطانيا، والدانمارك، والسويد تعارضه حتى الآن). كما أنه يعدُ أيضاً، وبالنسبة إلى النقاد، تعبيراً عن تغيير سياسي طموح بشكل جزئي، مصمم لخلق دولة أوروبية سوبر، وبذلك تمحو فردية وسيادة الدول الأوروبية اقتصادياً وسياسياً. أكثر من ذلك، فإن دول الاتحاد الأوروبي قد ناضلت مع اليورو في أعقاب الأزمة المالية. على سبيل المثال، فبالتوازي مع المبادلات التي تم ملاحظتها فيما سبق، فإن تبني اليورو قد مثل لليونان تضحية باستقلالية سياسة استقرار العملة. ففي تعاملها مع المشكلات المالية، فإن المسئولين اليونانيين أصبحوا غير قادرين على زيادة عرض نقودهم، ومن ثم واجهتهم إجراءات التقشف الخطيرة من أجل حل مشكلات ميزان المدفوعات. ومع ذلك، فقد اختارت اليونان "الاستقلالية" باتخاذ إجازة منطقة اليورو" (*Feldstein, 2010*)، فعملتهم سوف تصبح غير مستقرة جداً، ومن المحتمل أن تنهار.



هل نستسلم لصندوق النقد الدولي؟ يتمثل الجدل المحيط بالمؤسسات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي، في أن سياساتها يُنظرُ إليها كطريقة أخرى تسعى من خلالها الدول القوية في عالم الشمال للسيطرة على دول عالم الجنوب. في هذه الصورة، والتي التُقطت في ١٥ يناير١٩٩٨، يُوقعُ الرئيس الإندونيسي سوهارتو اتفاقية بقيمة (٤٣) ثلاثة وأربعين بليون دولار كحزمة مساعدة وإصلاح، بينما ينظر إليه المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي مايكل كاديسوس. وقد ألحقت هذه الصورة الضرر بكل من سوهارتو وصندوق النقد الدولي. فقد رأى الإندونيسيون، وقد، وضعوا أهمية كبيرة على الرمزية ولغة الجسد، في هذه الصورة إهانة وإراقة لماء وجه الرئيس، والذي تم إقصاؤه من السلطة بعد أربعة أشهر. كما كانت هذه الصورة أيضاً بمثابة كارثة اقتصادية وعلاقات عامة لصندوق النقد الدولي. فبالإضافة إلى أنها قد عززت من الصورة السلبية للآراء حول صندوق النقد بصفة عامة داخل الدول النامية (وإن قام كاديسوس بالاعتذار فيما بعد عن ضم ذراعيه ونظرته)، فإنها قد عرضت سوهارتو بالتالي إلى كثير من الانتقاد حول كثير من جوانب الصفقة، وبصفة خاصة تلك التي طالبت بتفكيك احتكارات الأعمال التي امتلكها أعضاء أسرته.

وعلى الرغم من أن اليورو قد لا يمثل حلاً للجميع، فما زالت هناك بعض التحركات باتجاه صناديق نقدية مرشدة، تستطيع أن تعمل "كمقرض الحل الأخير" الذي يمكن أن يصبح في وضع أفضل لتنسيق التصرفات الاقتصادية" *(Desai and Vreeland, 2011, p. 114)*في ظل الاستفادة من القرب من الدولة التي تحتاج العون. على ضوء هذه الخطوط، فقد تكون الحالة أن تنظيماً إقليمياً *"Regional Body"* يمكن أن يكون أفضل ملائمة لمساعدة الدول التي تواجه المشكلات على الاحتفاظ بمعدلات ائتمانها، وقد أصبحت في وضع أفضل لاستخدام الضغوط غير الرسمية، بدلاً من إجراءات المشروطية الصارمة، لتشجيع الدول على خدمة ديونها. إن وجود مثل هذه المنظمة داخل العالم النامي يمكن أن يساعد أيضاً في دعم تطوير هوية إقليمية – على العكس من صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي، فلن يتم إدراكها باعتبار أنها تتم قيادتها من قبل بضعة دول نامية، وبالتوازي مع هذه الخطوط، فإن الجهود قد بذلت باتجاه تطوير صناديق إقليمية في شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، والشرق الأوسط. ومن الناحية المثالية، فإن مثل هذه المنظمات يمكن أن تخدم كدعم إضافي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توفير بعض الاستقرار للنظام المالي العالمي.

على الرغم من أن مثل هذه المنظمات قد تثبت أنها مفيدة في مساعدة الدول على الاستجابة إلى الأزمات المالية، فإن العديد من العوامل المحددة لعدم الاستقرار للنظام المالي العالمي تظل قائمة ومتضمنة، وعلى سبيل المثال، نقص منظومة مشتركة للممارسات المالية والقواعد الطبيعية السريعة، والمرغوبة لرأس المال العالمي وأسواق موازنة أسعار الصرف، وسياسة المبادلات أو "المقاصات" التي تتضمنها السياسات النقدية والمالية.

يعني هذا أن الجدال حول العملة والسياسات النقدية سوف يظلُ حاداً كما اعتاد، كما أنها تمثل إضافة أكثر إلى هذا الاضطراب في المجال المرتبط والمثير للخلاف، والمتعلق بالتجارة الدولية. في هذا البعد التوأم للعولمة الاقتصادية يتحدد اهتمامنا التالي في الفصل القادم، الفصل الحادي عشر.

مفاهيم الفصل

اقتصاديات الجغرافيا ***Geo-Economics*** ***(ص.٣٢٧)*** العلاقة بين الجغرافيا والأوضاع الاقتصادية وسلوك الدول الذي يحدد مستويات الإنتاج، والتجارة، واستهلاك السلع، والخدمات.

الاقتصاد السياسي الدولي ***International Political Economy*** ***(ص٣٢٨):*** دراسة تقاطع السياسة مع الاقتصاد، والتي تناقش وتوضح أسباب حدوث التغييرات في توزيع ثروات الدول وقوتها.

العولمة ***Globalization*** تكامل الدول من خلال زيادة الاتصال، ووسائل الاتصالات، والتجارة، وكذلك تزايد المعرفة بمثل هذا التكامل.

النظام النقدي العالمي ***International Monetary System*** ***(ص. ٣٢٩)*** الإجراءات التمويلية المستخدمة لحساب قيمة العملات والائتمانات عندما يتم تحويل رأس المال عبر الحدود من خلال التجارة، والاستثمار، والمعونة الخارجية، والقروض.

عولمة التمويل ***Globalization of Finance*** ***(ص٣٣١)*** تزايد الصفة العابرة للقوميات المتزايدة للأسواق الوطنية من خلال تكامل تدفقات رأس المال على المستوى العالمي.

موازنة "سعر الصرف" ***Arbitrage "of Exchange"*** بيع إحدى العملات (أو المنتجات) وشراء عملة أخرى، أو منتج آخر، للحصول على فائدة على معدلات التبادل المتغيرة.

الناتج المحلي الإجمالي ***(Gross Domestic Product "GDP")*** القيمة الكلية لكل السلع والخدمات في دولة خلال عام.

النظام النقدي ***Monetary System(ص.٣٣٣)*** مجموعة المؤسسات والقواعد والممارسات التي تنظم عمليات تبادل العملات والاحتفاظ بها، والتي تُسهلُ أو تُيسرُ التحويلات الاقتصادية العالمية مثل التجارة والاستثمار والسياحة.

السياسة النقدية ***Monetary Policy*****(ص.٣٣٣)** القرارات التي تتخذها البنوك المركزية لتغيير إمدادات الدولة بالنقود، في محاولة لإدارة الاقتصاد القومي، والسيطرة على التضخم، مثل تغيير كمية النقود في الدورة، وزيادة أو تخفيض معدلات الفائدة.

سعر الصرف ***RateExchange*** **(ص.٣٣٣)** هو السعر الذي يتم عنده مبادلة عملة الدولة في السوق العالمية.

عرض النقود ***Money Supply*** **(ص. ٣٣٥)** الكمية الكلية للعملة في التداول، وقد تم حسابها لتتضمن الودائع مثل الحسابات الجارية في البنوك التجارية، والودائع بأجل مثل حسابات الادخار والسندات.

الليبرالية المطمورة ***Embedded Liberalism*** **(ص. ٣٣٨)** منهج اقتصادي مسيطر خلال نظام بريتون وودز، وقد قام بالربط بين الأسواق الدولية المفتوحة، مع تدخل الدولة الداخلي لتحقيق أهداف مثل التوظيف الكامل والرفاهية الاجتماعية.

النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي (ليو) ***Liberal International Economic Order (LIEO)*****(ص.٣٣٩)** مجموعة النظم التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، والتي صُممت لتعزيز الاستقرار النقدي، وتخفيض الحواجز للتدفق الحر للتجارة ورأس المال.

هجمات المضاربة ***Speculative Attacks*** **(ص. ٣٣٩)** المبيعات الشاملة *"massive sales"* لعملة دولة، والتي تتسبب فيها التوقعات المستقبلية بانخفاض قيمة عملتها.

سعر الصرف الثابت ***Fixed Exchange Rate*** **(ص. ٣٤٠)** نظام تقوم الحكومة فيه بتحديد قيمة عملتها بالعلاقة إلى عملة دولة أخرى بسعر ثابت للصرف، ولا تسمح له بالتقلب في السوق النقدية العالمية.

السيولة الدولية ***International Liquidity*** **(ص. ٣٤١)** الأصول الاحتياطية وقد تم استخدامها لتسوية الحسابات الدولية.

الدولار المعُلق *Dollar Overhang* (ص. ٣٤١) الحالة التي عجلت بنهاية فترة بريتون وودز، وفيها تجاوزت الكمية الكلية للدولارات الموجودة خارج البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية كمية الدولارات المدعومة أو التي يتم مساندتها أو تغطيتها فعلاً بالذهب.

تعويم سعر الصرف *Floating Exchange Rate (ص. ٣٤٢)* عملية لا تخضع للإدارة *unmanaged*، حيث لا تتجه الحكومة فيها إلى تأسيس سعر رسمي لعملاتها، ولا إلى التدخل للتأثير على قيمة عملاتها. بل إنها بدلاً من ذلك تسمح لقوى السوق، وللمستثمرين في القطاع الخاص، بالتأثير على السعر النسبي للصرف للعملات بين الدول.

اتحاد العملة الإقليمية *(Regional Currency Union* ص. ٣٥٢) صندوق سيادي لخلق عملة مشتركة (مثل عملة الاتحاد الأوروبي: اليورو) ونظام نقدي واحد للأعضاء في إقليم معين، يتم تنظيمه من خلال بنك مركزي إقليمي داخل كتلة العملة.

مصطلحات أساسية

Regional Currency Union	اتحاد العملة الإقليمية
International Political Economy	الاقتصاد السياسي الدولي
Geo-Economics	الاقتصاديات الجغرافية
Floating Exchange Rates	تعويم أسعار الصرف
Dollar Overhang	الدولار المعلق
Exchange Rate	سعر الصرف
Fixed Exchange Rate	سعر صرف ثابت
Monetary Policy	السياسة النقدية
Structural Adjustment Policies (SAPs)	سياسات التكيف الهيكلي
International Liquidity	السيولة الدولية
Money Supply	عرض النقود
Globalization	العولمة
Globalization of Finance	عولمة التمويل
Embedded Liberalism	الليبرالية المطمورة

Arbitrage	موازنة أسعار الصرف
Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative	مبادرة الدول شديدة الفقر عالية المديونية
Gross Domestic Product (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي
Liberal International Economic Order (LIEO)	**النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي**
Monetary System	النظام النقدي
International Monetary System	النظام النقدي الدولي
Speculative Attacks	هجمات المضاربة

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Dowell Johns, Mary and David Kinley (2011) "Minding the Gap: Global Finance and Human Rights", Ethics and International Affairs, no. 2 (Summer): 183-210

Eickengreen, Barry, (2011) "Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System", New York: Oxford University Press.

Erturk, Korkut, (2009) "Decouple the World From the Dollar," Carnegie Council, http://www.carnegiecouncil.org/resources/articles_papers_reports/0070.html.

Kindelbergr, Charles, Robert Aliber, and Robert Solow, (2005) Manics, Panics, and the Craches: A History of Financial Crises, 5th edition. Hobken, NJ: Wiely

Lechner, Frank, and John Boli (2007) The Globalization Reader, 3rd edition, Hobken, NJ: Wiely-Blackwell.

Lewis, Michael. (2011) The Big Short: Inside the Doomsday Machine. New York: W.W. Norton.

Otaley, Thomas, (2012) International Political Economy, 5th edition, New York: Pearson

Raffer, Kunibert. (2004) "International Financial Institutions and Financial Accountability," Ethics and International Affairs 18, no. 2 (Summer): 61-77

World Bank, (2011) Global Development Horizons 2011: Multipolarity: The New Global Economy, Washington, DC: World Bank.

الفصل الحادي عشر

التجارة الدولية في السوق العالمية
INTERNATIONAL TRADE IN THE GLOBAL MARKET PLACE

إطار الفصل

- العولمة والتجارة
- الاستراتيجيات التجارية المتنافسة
- التجارة والسياسة العالمية
- جـــدال: الصين وتايوان: هل تستطيع الروابط الاقتصادية التغلب على التنافس الاستراتيجي؟
- مصير التجارة الحرة
- انتصار أم اضطراب بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي
- نظرة أقرب: التجارة والبيئة

لقد غيرتنا العولمة إلى شركة تبحث وتجوب العالم، ليس فقط لتبيع أو لتحصل على الموارد، لكن لتجد رأس المال الفكري – أفضل مواهب العالم وأعظم الأفكار.

Jack Welch, Former CEO of General Electric



النضال مع العولمة ***Struggle With Globalization***: بعد عقد من الحكم الشيوعي، انفتحت فيتنام على الاقتصاد العالمي، مستمتعة بالنمو السريع منذ ١٩٩٠. وقد نتج هذا في جزء منه عن تدفق رأس المال الأجنبي، حيث تعرف فيتنام بأنها "أرخص من الصين" كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر *(Bloomberg, 2011)* ومع ذلك، تظل هناك صعوبات. قهر حقوق العمال، سياسات اقتصادية تضغط على معدلات الأجور، وتخفض من قيمة العملة، وتخلق بيئة مواتية للإضرابات، مثل تلك الصورة المعروضة هنا. في عام ٢٠١١، كان متوسط الإضرابات ثلاثة إضرابات يومياً. ومن المثير للسخرية، فإن مشكلات العمل هذه قد بدأت في التغيير من مكانة فيتنام لتصبح هدفاً أقل جاذبية لرأس المال الأجنبي – فقد تناقصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٤٨٪ في النصف الأول من عام ٢٠١١.

بينما أنت تكافح من أجل سداد أقساط مصروفات الكلية، تتلقى مكالمة من والدك تحمل بعض الأخبار السيئة: فقد قررت جهة عمله نقل منتجاتها إلى الهند من أجل توفير بعض النقود، من خلال توظيف عمال أجانب من ذوي الدخل المنخفض، وبدون نقابات عمال. وهكذا أصبح والدك الآن يواجه البطالة. فقد وصلت تداعيات التجارة الدولية المُعولمة إلى البيت لتجثم على الصدور، حيث ستبدأ نوعية الحياة التي تعيشها في التراجع. أو هكذا سيبدو الأمر عندما تتدبر مستقبلك، وأنت ترتدي ليفاي جينز لم يُعد يُنتجُ في الولايات المتحدة، وقمصان كالفن كلاين المصنوعة في الصين. محاولاً إيجاد معنى لدوامات رياح التجارة الدولية من حولك، تندفع مسرعاً إلى محاضرات مقرر الاقتصاد الدولي، حيث تأمل في أن تستطيع استنتاج بعض الرؤى. ولأنك محظوظ، فإن أستاذتك تشحذ فكرها لدرس اليوم. تأثير التجارة الدولية على الظروف العالمية والوطنية". وهي تقدم موضوعها بإخبارك أن التجارة عبر الحدود الوطنية، تمثل الجزء الأكبر من عولمة السياسة العالمية. وهي تستهل باقتباس من الرئيس

السابق للبنك الدولي، بول وولفيتز:"أحب العولمة: أود القول بأنها تعمل، لكنه من الصعب القول بذلك عندما يكون هناك ستة ملايين شخص ينزلقون في اتجاه عكسي... أي للخلف أو إلى الوراء".

وكما ستتعلم فيما بعد، فإن الباحثين لهم أيضاً رؤى متنافسة، حول نتائج العولمة على التجارة الدولية. لكي يتم بناء تقييم موضوعي عن هذه التفسيرات المتنافسة، يجب أن تأخذ في الاعتبار الأفكار القيادية عن سياسات الدولة التجارية، والتي تجد جذورها في التفكير الماضي. في هذا الفصل، فإنك سوف تركز على النضال بين الليبرالية والميركانتيلية، وهما المجموعتان المسيطرتان من القيم، واللتان تكمنان وراء استراتيجيات التجارة المختلفة، التي تتبعها الدول في سعيها إلى القوة والثروة. على أي حال، ولتوفير سياق أكثر اتساعاً، فإن نقطة البداية تتمثل في المعلومات التي تصف اتجاهات في عولمة التجارة الدولية.

"يجب أن نؤكد على أن السوق العالمي مطمور في مجموعة متسعة من القيم المشتركة والممارسات التي تعكس الاحتياجات الاجتماعية العالمية، وأن كل شعوب العالم تتشارك في فوائد أو منافع العولمة"

Kofi Annan, Former Secretary General of the United Nations

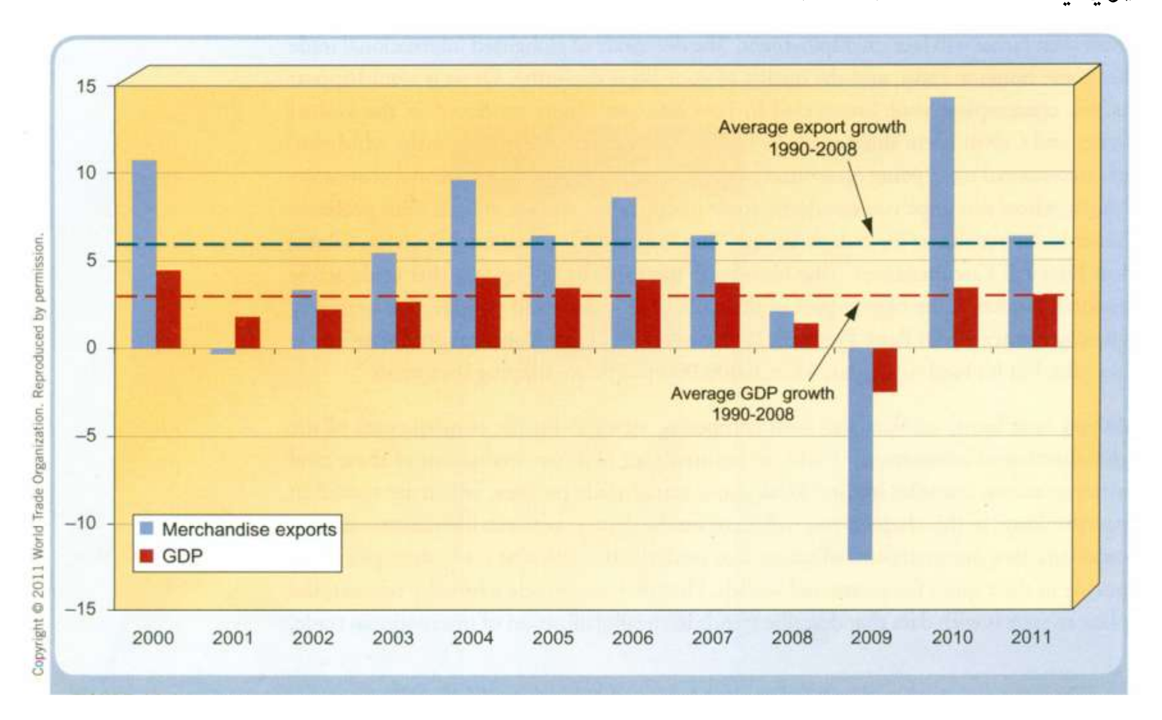
العولمة والتجارة

Globalization and Trade

الدليل على التجارة العالمية قريب إليك قرب الملابس التي ترتديها، والقهوة التي تحتسيها في كل صباح. ومع ذلك، يثور السؤال كيف نستطيع قياس المدى الذي أصبحت التجارة معه، وبحق، أكثر عالمية؟ هل يُعدُ الظهور المتزايد للواردات والصادرات هاماً حقيقة، أم أنه مجرد دلالة على الكمية المتزايدة من السلع الكلية – أجنبية ومحلية– والتي أصبحت الآن متاحة؟. لسوء الحظ، فإن هناك فهرساً مستقيماً نسبياً يقوم بتوفير الرؤى حول درجة "تكامل أو اندماج التجارة" في الاقتصاد العالمي. ببساطة، فإن المقياس الذي يتم استخدامه بصورة مشتركة للتكامل التجاري يعدُ مُمثلاً في المدى الذي يتزايد عنده معدل النمو في التجارة العالمية عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي *(GDP)*. بينما ينمو التكامل التجاري، فإن العولمة تنمو أيضاً، لأن الاعتماد المتبادل بين الدول يتزايد عندما تصل صادرات الدول إلى نسبة متزايدة من ناتجها المحلي الإجمالي (السلع والخدمات المنتجة داخل بلد معين).

يكشف مؤشر التكامل التجاري أن التجارة الدولية قد أصبحت، وبشكل متزايد، عالمية خلال العقد الماضي. فعلى سبيل المثال، فإن الاقتصاد العالمي (وقد تم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي)، قد توسع، ومنذ الحرب العالمية الثانية، بمعدل ست مرات، بينما تزايدت التجارة العالمية بمعدل عشرين مرة *(Samuelson, 2006, p. 2006)*. كما يظهر في الشكل (١١-١)، فإن هذه الاتجاهات لا تزال مستمرة نظراً لأن النمو في التجارة الدولية يتجاوز بشكل متسق

النمو في الناتج المحلي الإجمالي *(GDP)*. على الرغم من أن الاتجاه العام يتجه نحو تكامل أكبر، فإن الدول تختلف في الدرجة التي تشترك بها اقتصادياتها في التجارة العالمية. وقـــد أصبح تكامل الـتجارة العالمية أكثر سرعة كنتيجة للمساهمة المتصاعدة لنصف الكرة الجنوبي في التجارة العالمية، والذي يُعدُ من المهم أيضاً لاستمرار النمو الاقتصادي في نصف الكرة الشمالي. وقد نما نصيب نصف الكرة الجنوبي في الصادرات العالمية في المنتجات المصنعة من ١٠٪ في عام ١٩٨٠، إلى ٥٩٪ في عام ٢٠١١ *(WDI, 2011)*، والذي كان وراءه، وبشكل أساسي، نصيب النمو الآسيوي في المنتجات المصدرة الجديدة.



شكل ١١-١: النمو في اندماج التجارة الدولية ٢٠٠٠-٢٠١١: عندما تتغير نسبة التغيير في حجم التجارة الدولية كل عام بمعدل أسرع عن المعدل السنوي للاقتصاد العالمي المشترك، فإن ذلك يعني أن "التكامل التجاري" آخذ في التزايد. وكما يظهر في هذا الشكل، فإن التجارة العالمية عادة ما تنمو بمعدل أسرع عن الناتج المحلي الإجمالي، وبمتوسط زيادة قدره ٤,١٪ منذ عام ١٩٩٩. على أي حال، فقد شهدت التجارة العالمية في عام ١٩٩٩ خبرة تراجع مثير بمعدل ١٢,٢٪، تعبر عن الخسارة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. هناك بعض الأقاليم، مثل أمريكا الشمالية، وأوروبا، قد عانت من انخفاض في صادراتها بنسبة ١٤,٤٪، وقد كان هذا التراجع أقل حدة وخطورة في دول العالم حديثة التصنيع، حيث كان مقدار التراجع ٥,٩٪ فقط. لقد كانت استعادة القوة مثيرة أيضاً، وبمعدل صعود قدره ١٤,٥٪ في حجم الصادرات، كما تنبأ الاقتصاديون (آنذاك) باستمرار النمو خلال عام ٢٠١١ بمعدل متوقع للتوسع قدره ٦,٥٪.

كذلك، فإن التجارة في الخدمات (منتجات مثل السياحة، والمساعدات البنكية، والمالية)، والاتصالات آخذة في التزايد. وقد توسعت مثل هذه الروابط التجارية أكثر من ثلاثة أضعاف منذ ١٩٨٠، مع نصف الكرة الشمالي يحصد أكثر الفوائد. على أي حال، فإن انتشار تكنولوجيا المعلومات، وسهولة إنشاء الأعمال، واستخدام برامج الكومبيوتر للأعمال، وتكاليف الأجور المنخفضة بالمقارنة في الاقتصاديات النامية تُعدُ من بين الأسباب التي دفعت البنك الدولي إلى التنبؤ بأن الدول النامية سوف تحصل على نصيب متزايد من التجارة العالمية في الخدمات. إن الدول ذات الأعداد المهمة من المتعلمين، والمواطنين الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية، مثل الهند، قد أصبحت تعمل كمراكز اتصالات وخطوط ساخنة لمساعدة المستهلكين للشركات في نصف الكرة الشمالي.

تُعدُ التجارة واحدة من أهم الجوانب السائدة والواضحة للاقتصاد العالمي المعولم. على أي حال، فإن العولمة ظاهرة متعددة الوجوه، تتضمن تنوعاً من الأفعال التي غالباً ما تكون مرتبطة. فهناك علاقة وثيقة بين التجارة والأسواق المالية العالمية، حيث تحدد أسعار الصرف القيم للسلع التي تتم تجارتها، كما تكون التدفقات الرأسمالية غالباً ضرورية لتمويل هذه الأنشطة التجارية. كذلك، فإن التجارة مرتبطة أيضاً، وبصورة لا يمكن فصلها عن، جانبين آخرين للعولمة، عولمة الإنتاج، وعولمة العمل. فهم هذه المكونات، وكذلك علاقاتها بالتجارة، يُعدُ مطلباً مهماً لفهم تعقيدات الاقتصاد العالمي.

> فكرة التنافس الاقتصادي بين الدول تعدُ فكرة معيبة (*... Is Flawed*) ذلك أن الشركات تتنافس فيما بينها، بينما الدول تعتمد بعضها على بعض اقتصادياً. *Robert J. Samuelson, Political Economist*

التجارة والشركات المتعددة الجنسية وعولمة الإنتاج

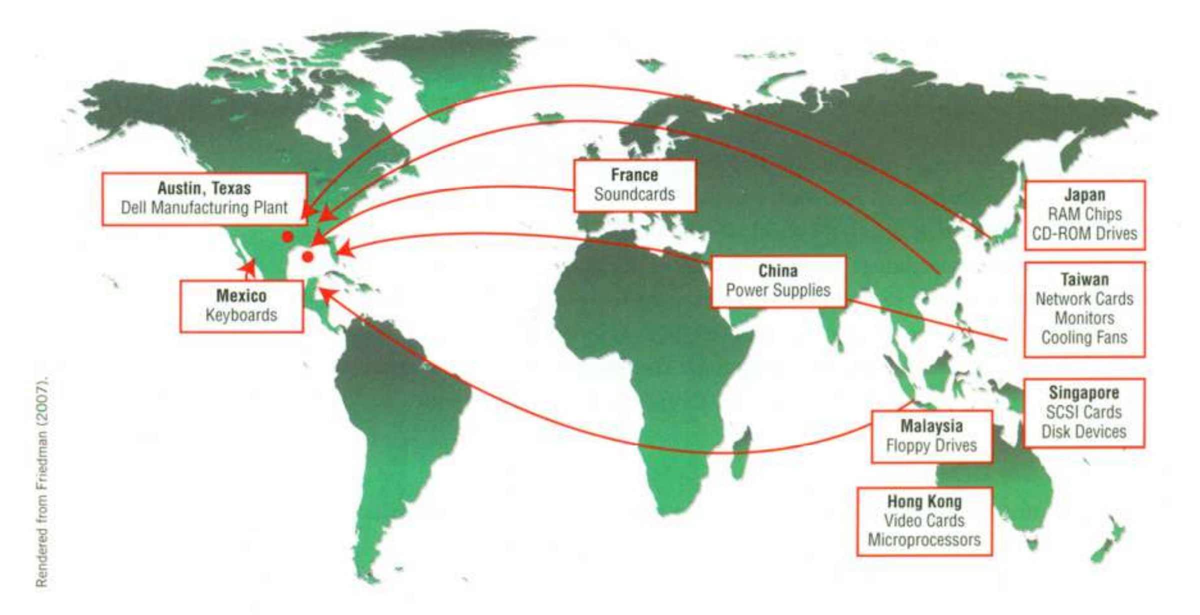
Trade, Multinational Corporations, and Globalization of Production

بيع المنتجات للمستهلكين في بلد آخر غالباً ما يتطلب من الشركات أن تؤسس لها وجوداً في الخارج، حيث يمكنها إنتاج السلع وعرض الخدمات. تقليدياً، فإن العمليات عبر البحار للشركات متعددة الجنسيات (انظر الفصل الخامس) كانت ملاحق لمحور أو نقطة اتصال محورية *"Hub"* أو مركزية. وقد أصبح النموذج الآن متمثلاً في تفكيك المحور من خلال نشر تسهيلات (مراكز) الإنتاج عبر العالم، والذي أصبح اقتصادياً ممكناً بفضل ثورات الاتصالات والنقل. نتيجة لذلك، فإن إنتاج السلع قد أصبح من المعتاد أن يكون مُجَزَّأً حيث المكونات المختلفة يتم تصنيعها في دول مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة المُـعولمة لإنتاج أجهزة

الكومبيوتر من طراز دل، والذي تتضمن سلسلة عرضه ثماني دول خارج الولايات المتحدة (انظر الخريطة: ١١-١). فكل جهاز كومبيوتر من طراز دل يتم بيعه، هو في الحقيقة، يولدُ التجارة بين تسع دول مختلفة.

إن هذه العولمة للإنتاج تقوم بتحويل الاقتصاد السياسي الدولي. لقد كان أمراً ذا معنى أن يتم إحصاء عدد التجارة مقومة بالتدفقات بين الدول، وما زالت تلك الممارسة مستمرة لأن الإحصائيات القومية للعملية الحسابية لا تزال مجتمعة مع الدول كوحدة للتحليل. لكن هذه الصورة تفشل، وبشكل متزايد في تصوير الحقائق الحالية. فالدول لا تقوم حقيقة بالتجارة مع بعضها البعض، لكن الشركات هي التي تفعل. معاً، فإن الشركات متعددة الجنسية تُعدُ الآن مسئولة عما يقرب من حوالي ربع إنتاج العالم، وثلثي الصادرات العالمية. وفي الحقيقة، فإن نسبة أساسية من التجارة العالمية تُعدُ الآن تجارة داخلية في الشركة، ذلك أن التجارة تحدث بين الشركات متعددة الجنسية عبر الحدود، وبين فروع لهذه الشركات المتعددة الجنسيات. على سبيل المثال، فإن أكثر من ٤٠٪ من التجارة الكلية للولايات المتحدة تعدُ من هذه الطبيعة *(Lanz and Miroudot, 2011)*.

تُعدُ الشركات المتعددة الجنسية الوكلاء الأساسيين في عولمة الإنتاج من خلال صياغة (أو تشكيل) تحالفات الشراكة الاستراتيجية مع شركات في نفس الصناعة، ومن خلال الاندماج مع بعضها البعض، فإن الشركات متعددة الجنسيات قد أصبحت منظمات غير حكومية ضخمة تنافس الدول في الموارد المالية (انظر القائمة ٦-٢). نظراً لأنها تقوم بضخ تدفقات تجارية كبيرة عبر الحدود الوطنية، فإن التكتلات بين هذه الشركات العالمية تقوم أيضاً بتكامل الاقتصاديات الوطنية في السوق عالمية الاتساع. وفي هذه العملية، فإن هذه الحركة الضخمة للاستثمارات عبر الحدود تقود إلى تحول مجتمعي أوسع بإيجاد السبب "للدول لتتبنى مؤسسات وممارسات متشابهة لتنظيم الحياة الاقتصادية....حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة *FDI* تعد حاملاً أو ناقلاً للقواعد، والتكنولوجيات، وممارسات الشركات" *(Parkash and Potoski, 2007, P. 738)*. وباختصار، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على الهويات العالمية، وكذلك التجارة العالمية.



خريطة ١١-١: سلسلة العرض العالمي: تعني عولمة الإنتاج أنه غالباً ما يكون أمراً صعباً أن يتم التمييز وبدقة من أين تأتي سلعة معينة. تُظهرُ هذه الخريطة سلسلة عرض الإنتاج لجهاز الكومبيوتر طراز "دل *DELL*" تعدُ سلاسل العرض مثل تلك السلاسل، ذات تأثير مهم على الاقتصاد العالمي، حيث أنها تعكس مستويات متزايدة للتكامل عبر الحدود، كما توضح أيضاً وتؤكد في الوقت ذاته على طبيعة شبكة الاعتماد المتبادل. وهنا يذهب توماس فريدمان إلى أبعد من هذا إذ يقوم بعرض "نظرية دل" لمنع الصراع، والتي تقول بأن الدول التي تُعدُ جزءً من سلسلة عرض رئيسة مشتركة يقل احتمال ذهابها إلى الحرب.

على الرغم من أن الآثار المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (*FDI*) تُعدُ مثيرة للجدال والتناقض (انظر الفصل الخامس)، فإن هناك اتفاقاً بأن عولمة الإنتاج سوف تتزايد فقط. إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة *FDI* عبر العالم منذ ١٩٧٠ قد تزايدت بمقدار مائة ضعف بحلول عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١,٤ تريليون دولار أمريكي، ووصلت ذروتها بما يزيد على ١,٩ تريليون في سنة ٢٠٠٧. نتيجة للأزمة المالية عام ٢٠٠٨، فإن مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة *FDI* قد تراجع ثقلها إلى ١,١ تريليون دولار في العام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من تنوع التقديرات، فمن المحتمل أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لن تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة حتى عام ٢٠١٣، أو عام ٢٠١٤ *(UNCTAD, 2011)*.

داخل هذه الاتجاهات الواسعة، فإن النموذج الشهير يتمثل في صعود النصف الجنوبي كمشارك بشكل كامل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة *FDI*. فالدول النامية تعدُ وبشكل متزايد المتلقي الأساسي للاستثمارات من

الخارج. وفيما بين عامي ١٩٩٥، وعام ٢٠١٠، فإن التدفقات الداخلية الصافية لـ *FDI*للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية قد تزايدت غالباً أربعة أضعاف، من ٩٨ بليون دولار إلى ما يزيد على ٣٦٦ بليون دولار. وتُعدُ دول النصف الجنوبي دولاً تستثمر خارج حدودها. وفي عام ٢٠١٠، فإن التدفقات الخارجية الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر *FDI*من الدول النامية قد وصل إلى ١٥٠ بليون دولار، وبما يمثل حوالي ١٢٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (*WDI, 2011*). وقد أدت الأزمة المالية الحالية إلى إلقاء الضوء بشدة على هذا النموذج. على الرغم من أن الدول النامية قد شهدت تناقصاً قدره ٢٥٪ في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الاستثمار في الجنوب العالمي قد استمر في النمو (*WIPS,2009*). على أي حال، فمازالت الاختلافات الكبيرة موجودة بين الشركات الكبرى التي تستثمر عبر البحار في محاولة لتوسيع ومد نطاق ووجود استثماراتها المالية وتجارتها العالمية، وبين أهداف التدفقات الاستثمارية الأجنبية (انظر الشكل: ١١-٢).

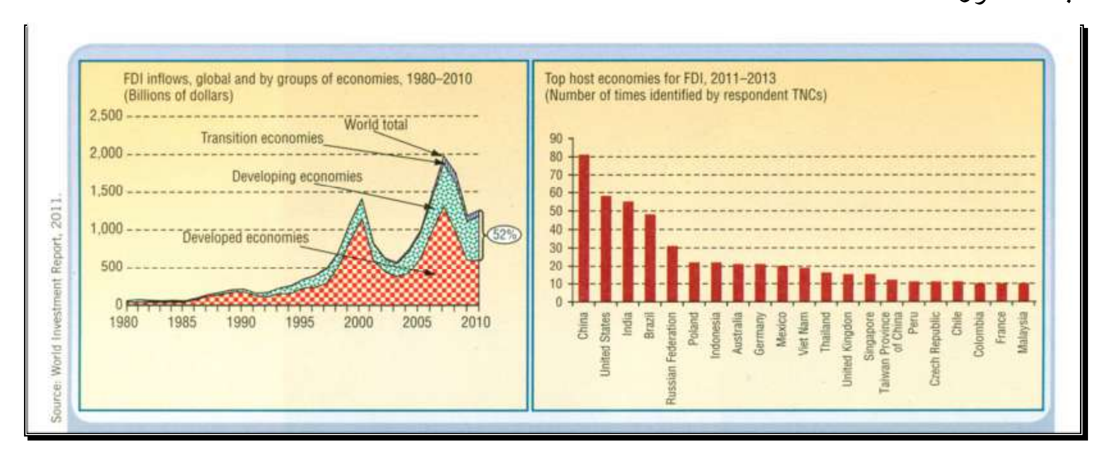


العولمة وصناعة المياه الغازية *Globalization and Carbonation*: يمثل شعار شركة الكوكاكولا واحداً من أكثر الصور المميزة في العالم، كما أن الانتشار العالمي لهذا المنتج شامل. طبقاً لتقارير الشركة، فإن متوسط الاستهلاك العالمي للفرد من منتجاتها، وعلى مدى عام يتمثل في ٨٩ كانز (علبة أو عبوة) وبعبارة أخرى، ما يزيد على ١,٦ بليون طلب من الكوكاكولا يتم استهلاكها يومياً. يظهر هنا، بعض من منتجاتها في الصين. وقد أصبحت الكوكاكولا هناك نشطة لما يزيد على ٨٠ عاماً، وتسيطر على ما يزيد على نصف سوق المشروبات الغازية الصينية. الزجاجة التي تظهر في منتصف الصورة هنا تأتي من شركة هوايان، والتي حاولت شركة الكوكاكولا أن تشتريها في عام ٢٠٠٩. وقد قامت الحكومة الصينية – والتي تعدُ تقليدياً كارهة للسماح بالملكية الأجنبية للشركات الداخلية ذات المكانة والوضع المتميزين – بمعارضة الصفقة في قرار مثير للنزاع، والذي يقول البعض بأنه كان مدفوعاً بالانتقام من قيام الولايات المتحدة بالتمييز ضد الشركات والسلع الصينية في قطاعات أخرى (*The Economist, 2009, b*).

عولمة العمل Globalization of Labor

لا يمكن إنتاج السلع بدون العمل. بذلك، فإن عولمة الإنتاج تُعدُ مرتبطة بشكل لا يمكن فصله بعولمة العمل، وكذلك التجارة. يُعدُ العمل وبصفة خاصة، جانباً مثيراً للخلاف من جوانب العولمة باعتبار أنه يربط الأفراد مباشرة مع الاقتصاد العالمي، وعلى نحو ما تم إيضاحه بموضوعات مثل الهجرة غير الموثقة (انظر الفصل الثاني عشر)، واستخدام الأطفال في العمل.

لقد ظهرت عولمة العالم كنتيجة للتغيرات المترابطة في الاقتصاد العالمي والديموجرافيا العالمية. مثلما أظهرت الحجم الكبير للاستثمارات الخارجية المباشرة على مستوى العالم، فإن زيادة كمية رأس المال المنتج متغيرة *(Mobile)*، ويمكن أن تؤدي إلى تغيير الواقع طبقاً للاحتياجات الفعلية للشركة، وكذلك المزايا المدركة في الدول المضيفة. ومن ثم، فإن الأعمال قادرة، وبشكل متزايد، على استخدام العمل من دول متعددة، وعلى تحويل المواقع عندما تتبدل الظروف.



(١) أعلى الدول المستقبلة للاستثمارات الخارجية المباشرة ٢٠١١-٢٠١٣

(٢) تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة (العالمية، وطبقاً للمجموعات الاقتصادية) ١٩٨٠-٢٠١٠

شكل ١١-٢: تحول توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة: على نحو ما يُظهرهُ الشكل (على اليسار-(٢)، فإن هناك نمواً مثيراً في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ١٩٩٠. ففيما بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٧، فقد تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر تقريباً وبما يعادل عشرة أضعاف، من حوالي ٢٠٠ بليون دولار، ليصل إلى ١,٩٨ تريليون دولار. وقد أعقب ذلك تراجع حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية العالمية. على أي حال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يُتوقعُ أن يُعاود الصعود مع تنبؤات متفائلة ترى انتعاشاً إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية بحلول عام ٢٠١٣. وفي الجانب الأيمن (١) تظهر المقار الأكثر شهرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، معتمدة على مسح للشركات المتعددة الجنسية عبر القومية. إن دولاً من مجموعة البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) تشكل أربعاً من خمس دول رئيسة تم تحديدها كأماكن أو كمواقع اهتمام للشركات المتعددة الجنسية، وتعكس اهتماماً متنامياً للاستثمار في الاقتصاديات النامية والمتحولة.

وفي نفس الوقت، فإن هناك حراكاً في قوة العمل، حيث يتحرك الأفراد من دولة إلى أخرى. على الرغم من استحالة الحصول عملياً على التقديرات الدقيقة لتدفقات المهاجرين، فإن تقديرات الأمم المتحدة أن هناك حوالي ٢٠٠ مليون فرد يعملون خارج بلادهم الأصلية. أكثر من ذلك، فإن الحجم الكلي لقوة العمل العالمية قد تزايد بشكل كبير عبر العقدين الماضيين. فمع حلول عام ٢٠١٠، وصل حجم قوة العمل الدولية ٣,٢ بليون فرد، بعد أن تزايد بمقدار أربعة أضعاف منذ ١٩٨٠، في ظل معظم النمو قادماً من الصين، والهند، ودول الكتلة الشرقية السابقة *(WDI, 2011)*. مقارنة هاتين الإحصائيتين تكشف أن حراك العمل، وبينما يظل أمراً أساسياً، لا يزال أقل من حراك رأس المال، حيث هناك، وفقط، جزء صغير من طاقة العمل الكلية هي التي يتم عملياً إعادة تسكينها في دول أخرى.

مأخوذة بقيمتها الظاهرة، فإنها لا تدل على الخير بالنسبة إلى العمل الدولي. ففيما يتعلق بالقانون الأساسي للاقتصاديات، فإن العلاقة العكسية بين العرض والطلب، وزيادة عرض العمل – في غياب زيادات متساوية في الطلب – سوف تتصرف لإنقاص "ثمن" العمل (الأجور). إن قدرة رأس المال على البحث عن موارد عالمية من العمل بتكلفة منخفضة، إنما تشترط أن المنابع العالمية أو أكثر المصادر المشتركة، إنما توجد في عديد من القطاعات الصناعية، وبصفة خاصة، قطاعات التصنيع ذات المهارات الأقل، حيث يكون العمل أكثر قابلية للإحلال. ومع ذلك، فإن البحث عن مصادر خارجية في المجالات ذات المهارات الأعلى– من تكنولوجيا المعلومات إلى البحث القانوني – يصبح في تصاعد أيضاً. ففي جورجان، بالهند، فإن المحامي ريتو سولانكي يكسب (٥٠ $) خمسين دولاراً في ساعة العمل لدى شركة قانونية للمصادر الخارجية في صياغة مسودات العقود والمذكرات القانونية. ومن خلال المقارنة، فإن شركة قانونية في لندن من المحتمل أن تتقاضى ما يصل إلى (٤٠٠ $) أربعمائة دولاراً في الساعة، لنفس النوع من العمل. وبالتوازي مع هذه الخطوط، فإن شركات القانون، والأقسام القانونية في الشركات الكبرى، إنما بدأت في النظر إلى المصادر الخارجية باعتبارها طريقة لتخفيض النفقات. طبقاً لتقديرات هندية، فإن العملية القانونية للمصادر الخارجية قد نمت من (١٤٦ $) مائة وستة وأربعين مليون دولار في عام ٢٠٠٦، إلى (٤٤٠) أربعمائة وأربعة وأربعين مليونا من الدولارات في العام ٢٠١٠، مع نمو متوقع بالوصول إلى (١,١) بليون دولاراً في عام ٢٠١٤ *(The Economist, 2010n, p.69)*.

وفي محاولة لتقييم أوسع نطاقاً لهذا الموضوع، فإن المشكلة الأساسية تتمثل في المدى الذي تُعوقُ فيه العولمة القوة التساومية (التفاوضية) للعمل في سعيه لتحقيق هدفين أساسيين: الأجور الحالية، وحقوق العمال. وعلى الرغم من أن المنطق البسيط للعرض والطلب – تزايد عرض العمل يؤدي إلى تخفيض "ثمن العمل"، أي الأجور

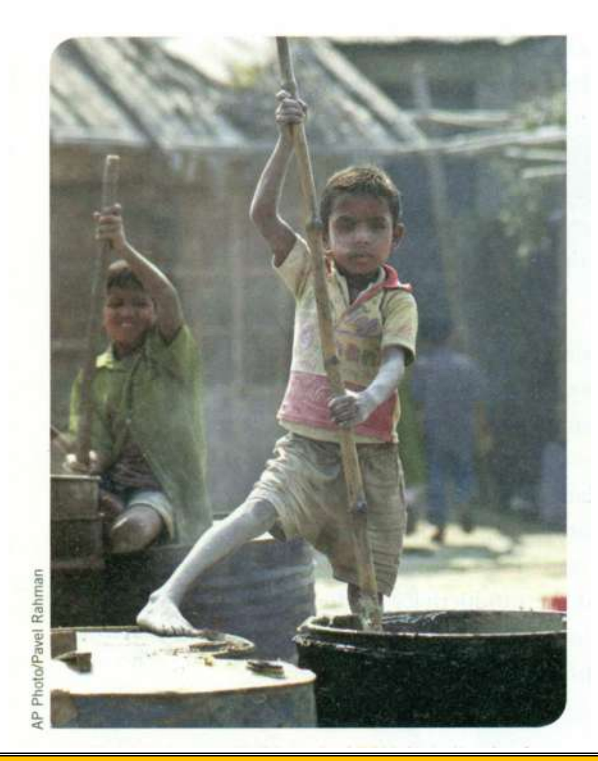
– يؤثر سلباً على مستويات الأجور، إلا أن هذا يُعدُ تبسيطاً مخلاً للموقف بمعاملة العمل باعتبار أنه نسبياً متجانس، وبذلك يمكن معاملته كسلعة قابلة للتغيير داخلياً. إن مثل هذه الرؤية تتجاهل عاملاً أساسياً في قرارات الأعمال – ألا وهو إنتاجية العمل. على سبيل المثال، لن يكون هناك معنى بالنسبة إلى شركة ما بأن تقوم بالانتقال إلى مكان يكون عنصر العمل فيه أقل تكلفة بنسبة ٥٠٪ إذا كانت الإنتاجية لهذا العمل، والتي ستترتب على هذا الانتقال، سوف تكون أقل بنسبة ٧٥٪ عن حجم العمل في الموقع الحالي، حيث سوف يؤدي مثل هذا الانتقال إلى زيادة صافية في تكاليف التشغيل. هكذا، فإن الأجور لن تكون العامل الوحيد الذي يحدد أين سيستقر رأس المال العالمي.

يُثارُ أن الدراسات الامبريقية لهذا الموضوع تشير فعلاً إلى أن العولمة تمثل إشكالية بالنسبة إلى العمل منخفض المهارة، والذي يُعدُ أكثر "جاهزية" أو استعداداً، وبشكل داخلي، للتغير عبر الدول. فضلاً عن ذلك، وحتى إذا كان على بعض العمال أن يواجهوا مشكلة الأجور المنخفضة، فإن العولمة تعمل على زيادة القوة الشرائية لهؤلاء العمال. فطبقاً للخطوط العامة للنظرية الاقتصادية الليبرالية، فإن التجارة العالمية تُمكن المستهلكين من شراء مجموعات أكبر من السلع، بأسعار أكثر انخفاضاً عما يمكن أن تكون عليه الحالة بدون العولمة (أو في غيبة العولمة). وفي الحقيقة، فإن دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي، قد توصلت إلى أنه، وعلى الرغم من أن العولمة قد أدت إلى تخفيض مستويات الأجور في معظم الدول، فإن هذه الخسائر قد عوضتها زيادات في قوتها الشرائية. باختصار، على الرغم من أن العولمة "قد خفضت نصيب قوة العمل من الفطيرة، إلا أنها قد جعلت الفطيرة ذاتها وككل أكبر" (الإيكونومست، ٢٠٠٧ ب، ص. ٨٤).

يبدو أن هناك دينامية مشابهة بين عولمة العمل وحقوق العمل. ففي هذه الحالة، فإن الاهتمام يتمثل في أن المناقشة بين رأس المال والعرض المتزايد للعمل، يمكن أن يثبت أنه مُضرُ لحماية حقوق العمال، بما فيها الحق في تكوين النقابات (المساومة الجماعية)، وفي الحماية القانونية من ممارسات العمل التي يمكن مساءلتها أخلاقياً مثل استخدام عمالة الأطفال وعمالة العبيد – والتي تقدم دليلاً نادراً حول "أماكن العمل الأكثر إرهاقاً، وذات أجور منخفضة"، وقهر حقوق النقابات تحت مسمى ارتداد الاستثمار الخارجي. وهنا، فقد عانت الشركات المتنوعة مثل يونوكال، و والت ديزني، ونايك كثيراً من الخجل، وتكاليف التمويل لنقاباتهم ذات ممارسات العمل الضعيفة أو غير الملتزمة.

ومع ذلك، فإن الدراسات الشاملة تُظهرُ حقيقة أكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال، فإن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تُدخلُ تكنولوجيات أفضل، وسياسات عمل أفضل من الشركات الداخلية *(Graham, 2000)*.

وإلى المدى الذي تم اجتذابها إلى مجالات اختيار العمل الماهر، فإنها تستطيع أن تشجع الدول على زيادة مهارة وإنتاجية قوة عملها من خلال التعليم والرعاية الصحية *(Blanton and Blanton, 2007, Mosley, 2011)*. أكثر من ذلك، فقد تم التوصل إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية ترتبط بتناقص حوادث استخدام عمالة الأطفال *(Neumayer and de Soya, 2005)*.



عمالة الأطفال في نظام عالمي *Child Labor in A Global System* قامت العولمة ليس فقط بالإسراع من عملية التوسع السريع في التكنولوجيا، بل أنها
أيضاً قد قامت بإتاحة العمل الرخيص في بعض الدول التي تستفيد من ميزة الأجور المنخفضة لشعبها، لتجعل منتجاتها ذات قدرة تنافسية عالية في السوق المُعولم. هنا تبدو صورة طفل يعمل تحت ظروف خطيرة، وبأجور شديدة الانخفاض في بنجلاديش، منتجين سلعاً تتكلف أقل عن تلك المنتجة حيث تقوم نقابات العمال بحماية عمالها.

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات قد وجدت أن عولمة الإنتاج وعولمة العمل تمثل -وعند التوازن– تطورات إيجابية للمجتمعات، وأن المكاسب لم تنتشر بشكل متساوي عبر المجتمعات أو بداخلها. وكما لاحظ الاقتصادي داني رودريك *(DaniRodrik, 2008)*، فإن "العولمة قد أظهرت قصوراً عميقاً بين المجتمعات التي لديها المهارات والحراك للازدهار في الأسواق العالمية، وتلك المجتمعات التي لا تمتلك هذه المزايا، أو تلك التي تدرك توسع الأسواق غير المنظمة باعتباره ضاراً للاستقرار الاجتماعي".

ومع ذلك، وأياً كانت العلاقة الكلية بين العولمة وجودة الأوضاع المجتمعية، فإن المخاوف حول تلك العلاقة تظل قائمة. على الرغم من أن العولمة تخلق فائزين وخاسرين، فإن النتائج السلبية للعولمة – شركات تسعى للحصول على الموارد الخارجية لعملها، أو استخدام عمالة الأطفال-تُعد واضحة تماماً، وتؤثر بعمق في حياة الشعوب. وهنا، توضح مقولة لمواطن أمريكي، اضطرته وظيفته في مجال اختبار برامج الكومبيوتر إلى الانتقال إلى الهند في سياق السعي نحو المصادر الخارجية. توضح المقولة أن الحقيقة "لا تقتصر فقط على أنهم نقلوا وظيفتي إلى الخارج، لكنهم نقلوا أيضاً صناعتي، مما جعلني أشعر بالعجز والشلل... بصراحة، فإن هذا الموقف قد خلق مشاكل تُعدُ بشكل أكبر من قدرات فرد مثلي على حلها" *(Cook and Nyhan, 2004)*. وبالتبادل، فإن مكاسب العولمة، مثل المنتجات الأقل تكلفة، والانتشار التدريجي للتكنولوجيات، غالباً ما تُعدُ غير ملحوظة حيث تنتشر فوائدها، ويشترك فيها الجميع بشكل متسع. هكذا، فعلى الرغم من أن العولمة قد تكون شيئاً جيداً لمجتمعات ككل، فإن الخاسرين من العولمة ربما يجذبون قدراً أكبر من الاهتمام عن الفائزين. وكما سوف نرى، فإن ديناميكيات مماثلة، تبدو ظاهرة في كثير من المجادلات المحيطة بالسياسة التجارية.

استراتيجيات التجارة المتنافسة
Contending Trade Strategies

على نحو ما تعلمنا، فإن التجارة الدولية ذات اتساع كبير، وموضع نقاش ساخن، باعتبارها بعداً للعولمة، وأن الجوانب المختلفة للتجارة تناقش كل منها عرضاً لمجموعات من توصيات السياسة التجارية. إن فهم استراتيجيات التجارة التي قد تتبعها الدول، من المهم أن يستند إلى فهم الفلسفات الاقتصادية الليبرالية والميركانتيلية التي تُرشدُ قراراتها الاقتصادية الدولية.

ظلال الكساد العظيم *The Shade of the Great Depression*

لقد استُهل الأساس المؤسسي للنظام الاقتصادي لما بعد الحرب العالمية الثانية في اجتماع ١٩٤٤ في بريتون وودز، نيوهامشير (انظر الفصل العاشر). وعلى مدى مجريات السنوات الثلاث التالية، فإن القادة قد أسسوا النظام الاقتصادي الليبرالي القائم على أساس: العملات القابلة للتحويل، والتدفقات الحرة للسلع ورأس المال، وبينما ظهر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، باعتبارهما المؤسستين الماليتين القائدتين، فإن مهمة تحرير التجارة العالمية قد جاءت من نصيب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات *GAAT*).

لقد تمثلت المهمة الأساسية للجات في تشجيع التجارة الحرة بين الدول، من خلال تخفيض الحواجز الجمركية، وخدمة المنتدى (أو الصيغة) المشترك لحل المنازعات التجارية. لقد تضمنت الجات ثلاثة مبادئ رئيسة: التبادل *Reciprocity* ، وعدم التمييز *Nondiscrimination*، والشفافية *Transparency*. أولاً: استهدف المنطق الأساسي للجات التخفيض المتبادل للحواجز التجارية، وبذلك تصبح الدول التي قامت بتخفيض تعريفاتها الجمركية قادرة على توقع أن تحذو أنماطها التجارية على نفس الطريق. ثانياً: طبقاً لمبدأ عدم التمييز، فإن كل الدول لديها نفس المستوى من القدرة على الدخول إلى أسواق الدول الأخرى الأعضاء. وبصفة خاصة، فإن عدم التمييز كان موضوعاً للممارسة بطريقتين محددتين؛ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية *(MFN)*، والمعاملة الوطنية. يتمسك مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بأن تفضيلات التعريفة الجمركية الممنوحة إلى دولة ينبغي أن تُمنح لكل الدول الأخرى، -وبعبارة أخرى، فمن الممكن ألا يكون هناك "دولة مفضلة" بين الأعضاء. أما المعاملة الوطنية، فإنها تعني أن السلع الأجنبية تتم معاملتها بالتساوي مع السلع الداخلية، وأن الدول ليست قادرة على تفعيل السياسة، مثل الضرائب، والقواعد التحويلية لتعطي منتجاتها الداخلية أي مزايا على المنتجات الخارجية. ثالثاً: طالبت الجات بالشفافية في السياسة التجارية، بمعنى أن قواعد التجارة والحواجز تحتاج إلى أن تكون معروفة، وبوضوح بين كل الدول.

لقد كانت الجات، وككل، ناجحة في تحرير التجارة. فعندما تم تشكيل المؤسسة، فإن الحاجز الأساسي للتجارة متمثلاً في التعريفات (الضرائب المفروضة على السلع المستوردة). وفي سلسلة من الاجتماعات أو الجولات التي انعقدت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٧، وحتى ١٩٩٤، أمكن تخفيض متوسط مستوى التعريفة من ٤٠٪ إلى مجرد نسبة تحت ٥٪. وعندما اختتمت جولة أوراجواي في عام ١٩٩٤، فإن الجات قد أصبحت منظمة التجارة العالمية *(WTO)* والتي دعمت قوة المنظمة بإعطائها القوة لتسوية المنازعات بين الأعضاء.

إن هذه الآلية لتسوية المنازعات قد أعطت منظمة التجارة العالمية القدرة على فرض قواعدها، كما تمكنت المنظمة من القيام بتسوية مئات من المنازعات بين أعضائها منذ ١٩٩٤. بالإضافة إلى كسب قوة إضافية كمؤسسة، فإن المنظمة قد نمت وأصبحت أكثر قوة فيما يتعلق بأعضائها. فمنذ ١٩٤٧، نمت عضوية المنظمة من (٢٣) ثلاث وعشرين دولة، ليصل عدد أعضائها (١٥٣) مائة وثلاث وخمسين دولة.



شلال العولمة: الصين الشيوعية تختار التحول إلى الرأسمالية والاستهلاكية: *Cascading Globalization: Communist China Chooses to Convert to Capitalism and Consumerism*: يظهر هنا مثال للاستهلاكية الصينية المتنامية: رؤية لسوق تجاري ضخم في جنوب الصين بمدينة دونجوان*Dongguan* ، أكبر مراكز التسوق العالمية. وقد تم افتتاحه عام ٢٠٠٥، فإن المركز يتضمن (٧,١ مليون قدم كمنطقة تسوق قابلة للإيجار، كما يتضمن حدائق وطواحين هوائية. وككل، فإن الصين تمتلك أربعة من أكبر عشرة مراكز تجارية في العالم *(Van Riper, 2009)*. والآن، يبدو أن الصين قد اعتنقت تماماً المقولة الأمريكية "اشتري حتى الثمالة *Buy-Til-You-Drop*"، كما أنها تعدُ في منتصف حمي الشراء من المول*(Barboza, 2005, pp. 1,4)*.

على الرغم من انتشار عملية تحرير التجارة *Liberalization* عبر العالم، وكمبدأ للسياسة العامة، *(Simmons and Elkins, 2004)*، فإن المبدأ الليبرالي لم يحظ بشكل متسق بتأييد من كل الدول، وأن الحكومات لا يجب أن تتدخل في إدارة تدفقات التجارة. وفي الحقيقة، فإن الليبرالية التجارية (انظر الفصل العاشر) تعدُ تحت الهجوم في عدد من الدول، بما فيها بعض من المؤيدين المفترضين لليبرالية، والتي تعرضت لضغوط داخلية لحماية صناعتها، ومستوى التوظيف في الداخل.

وسوف نقوم تالياً بمراجعة المقدمات الفلسفية المحددة للسياسة التجارية، ودور التجارة داخل النظام السياسي العالمي، وإدخال بعض الأدوات المحددة على السياسة، والتي تستخدمها في التجارة الدولية.

الصدام بين القيم الليبرالية والميركانتيلية *The Crash Between Liberalism and Mercantilist Values*

كيف يجب على الدول أن تناضل وبعقلانية في الاقتصاد السياسي المعولم لتصل إلى أفضل إدارة للتغيير الاقتصادي؟ وهنا، فإن الاختيارات تُلهم السياسات والفلسفات المختلفة. فهي تضطر الحكومات إلى محاولة

التعايش مع الحاجة المتصاعدة للدول بأن تتعاون في تحرير التجارة، إذا كان عليها أن تُعظم وتُضاعف من ثرواتها مع الرغبة الطبيعية التنافسية لكل دولة في أن تغطي الأولوية لرفاهيتها الذاتية أولاً.

ترجع كثير من الموضوعات المثيرة للجدل في الاقتصاد السياسي الدولي، وبالتحديد، إلى الاختلافات بين الليبرالية والميركانتيلية. وفي هذا الصدد، فإن المقارنة بين المواقف النظرية المتنوعة حول خمسة أسئلة محورية تلقي الضوء على قضايا النقاش التي تقسم هذه المدارس اليوم (انظر قائمة ١١-١).

الليبرالية التجارية: تتقدم الليبرالية التجارية من منطلق أن الاستعداد الطبيعي للإنسان هو التعاون. وبذلك، فإن التقدم من خلال المبادلات الثنائية المفيدة يعدُ ممكناً، من أجل زيادة الرخاء، ولتوسيع الحرية الفردية تحت ظل القانون. في الليبرالية التجارية، يمكن أن يقود النشاط الاقتصادي إلى رفاهية عالمية، وأن المشكلات الرئيسية للرأسمالية (دورات الازدهار، والحروب التجارية، والفقر، وعدم المساواة الاقتصادية) يمكن إدارتها. تتمثل واحدة من أكبر "قضايا العالم" *(Bhagwati, 2004)* في تعزيز التجارة الدولية الحرة لترفع الفقر عن الفقراء، ولتوسع من نطاق الحريات السياسية.

لقد وضع آدم سميث الأسس من أجل الليبرالية التجارية. ففي عام ١٧٧٦، قام بتأليف كتابه الذي يُعدُ الآن تقليدياً "ثروة الأمم"، وفيه ناقش كيف أن "اليد الخفية" في سوق غير منظمة ُيشعل وقودها الاتجاه الطبيعي للبشر للقيام بــ "بالتعامل، والمقايضة، والمبادلة" في سعيهم لتحقيق المصلحة الخاصة، والتي يمكن أن تخدم المصلحة الجماعية أو العامة للعالم من خلال السماح بالكفاءة والمكاسب. طبقاً لآدم سميث، إذا قام الأفراد، وبشكل عقلاني، بتحقيق مصالحهم الذاتية، فإنهم سوف ُيضاعفون المصالح المجتمعية كذلك.

أما فيما يتعلق بالتجارة بين الدول، فإن المفاهيم الأساسية التي دعمها سميث قد تمثلت في فكرة الميزة المطلقة *"Absolute Advantage"*، أي الاعتقاد بأن دولاً يجب أن تنتج سلعاً تكون تكلفة إنتاجها أقل بالمقارنة مع دول أخرى. وقد برر سميث السبب في ذلك بقوله "إذا كان لدولة أجنبية أن توفر عرضاً لنا بسلعة أرخص مما نستطيع نحن أن نصنعها، فمن الأفضل أن نشتريها نحن منهم مع بعض من منتج صناعتنا نحن، على أن يتم توظيف ذلك بطريقة نستطيع أن نحصل منها على بعض المزايا". ومع أن الفكرة كانت ثورية، إلا أنها تثير معضلة واضحة – ماذا لو لم تمتلك الدولة ميزة مطلقة في أي شيء؟

قائمة (١١-١): الاختلافات الرئيسة بين الليبرالية والميركانتيلية

وجه المقارنة	الليبرالية	الميركانتيلية
العلاقات الاقتصادية *Economic Relations*	منسجمة *Harmonious*	صراعية *Conflictual*
الفاعلون الرئيسيون *Major actors*	الأسر، والشركات *Households and Firms*	الدول *States*
هدف النشط الاقتصادي *Goal of Economic Activity*	تعظيم الرفاهية العالمية *Maximize Global Welfare*	خدمة المصلحة الوطنية *Serve National Interest*
أولوية الاقتصاد مقابل السياسة *Priority of Economics Vs. Politics*	الاقتصاد يحدد السياسة *Economics Determines Politics*	السياسة تحدد الاقتصاد *Politics Determines Economics*
شرح التغيير العالمي *Explanation for Global Change*	توازن ديناميكي قابل للتعديل *A Dynamic, Ever-Adjusting Equilibrium*	إنتاج تحولات في توزيع الثروة *The Product of Shifts in the Distributions of States' Relative Power*

وقد قام **ديفيد ريكاردو**، وهو اقتصادي سياسي آخر من القرن الثامن عشر، بمناقشة هذا الموضوع، وكان مفهومه عن "الميزة المقارنة" *"Comparative Advantage"*. وقد أثار ريكاردو فكرة أن كل الأطراف، حتى هؤلاء الذين لا يملكون ميزة مطلقة في أي شيء، يمكن أن يستفيدوا من التجارة. وهكذا، أصبح السؤال: كيف؟ طبقاً لمبدأ الميزة المقارنة، فإن الدول يجب أن تتخصص في أي سلع كانت طالما كان لديها فرصة التكلفة الأقل *"Opportunity Cost"*. وبكلمات أخرى، فإن الدولة يجب أن تركز على إنتاج السلع التي تنتجها أرخص بشكل مقارن، بدلاً من السلع الأخرى التي يمكن أن تنتجها ولكن بتكلفة أعلى.

لقد كان هذا المفهوم غاية في الأهمية مع تطبيقاته الهامة بالنسبة إلى النظرية الليبرالية، وللحقل المعرفي لعلم الاقتصاد. فهذا يُظهرُ أن التجارة تفيدُ كل الأطراف التي تشترك فيها، وهذا المبدأ هو الأساس لتبني الليبرالية التجارية للتجارة الحرة كوسيلة لكل الدول لتحقيق التقدم الاقتصادي المتبادل.

قائمة ١١-٢: الميزة المقارنة والمكاسب من التجارة

الدولة	إنتاجية العامل بالساعات		قبل التخصص		التخصص بلا تجارة		التخصص مع التجارة	
	منسوجات	سيارات	منسوجات	سيارات	منسوجات	سيارات	منسوجات	سيارات
الصين	٩	٣	٩٠٠	٣٠٠	٩٩٠	٢٧٠	٩١٠	٣٠٠
الولايات المتحدة	٤	٢	٤٠٠	٢٠٠	٣٢٠	٢٤٠	٤٠٠	٢١٠

لكي نظهر كيف تستطيع التجارة أن تحقق فائدة لكل من الشريكين، فإن علينا أن نأخذ في الاعتبار الموقف الافتراضي للصين والولايات المتحدة، حيث ينتج كل منهما المنسوجات والسيارات، ولكن بإنتاجية مختلفة من العمال (الناتج في الساعة) في كل دولة، وعلى نحو ما يتضح في العمود الأول من القائمة (١١-٢).

من الواضح أن الصين تمتلك ميزة مطلقة في كل من المنتجين، نظراً لأن عمالها منتجون في تحويل كل من المنسوجات والسيارات أكثر مما يستطيع العمال الأمريكيون. فهل يعني هذا أن الدولتين لا تستطيعان الاستفادة من التجارة فيما بينهما؟ الإجابة لا، طالما أن الدولتين لديهما بعض الاختلاف في التكاليف النسبية التي يواجهانها في إنتاج السلع التي يستطيعان من خلالها تحقيق المكسب من التخصص والتجارة فيها.

طبقاً لمنطق الميزة المقارنة، فإن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بفرصة التكلفة المنخفضة قياساً إلى دولة أخرى. بالنظر إلى العمود الأول فيما يتعلق بتكلفة الفرصة، فإن تكلفة الصين في إنتاج سيارة إضافية تعادل ثلاث وحدات إضافية من المنسوجات. وبالتبادل، ففي مقابل تخفيض كل وحدة من كمية السيارات المنتجة، فإن الصين تستطيع إنتاج ثلاث وحدات أكثر من المنسوجات. على أي حال، فإن الأمر يكلف الولايات المتحدة وفقط، وحدتي منسوجات لكل سيارة إضافية، بينما تكسب الولايات المتحدة وحدتين فقط من المنسوجات في مقابل إنتاج السيارات، حيث تكلفة الفرصة لإنتاج سيارة (وحدتان من المنسوجات) تُعدُ أقل من تكلفة الفرصة التي تواجهها الصين (ثلاث وحدات من المنسوجات). لنضع الأمر بطريقة أخرى، فمع أن الولايات المتحدة في موقف ليس لديها فيه ميزة في إنتاج كل من السلعتين، فإن مساوئها تُعدُ، وبالمقارنة، أقل في السيارات.

تُظهرُ السيناريوهات المتبقية، وبالتحديد كيف يمكن أن تفيد التجارة كل دولة من خلال تمكينها من توسيع التخصص في إنتاج السلع التي يكون عندها فيها ميزة مقارنة. لنبدأ بمائة عامل في كل صناعة بدون تخصص أو تجارة (العمود الثاني)، التالي هو الإنتاج المتخصص بتحويل عشرة عمال صينيين من إنتاج السيارات إلى إنتاج المنسوجات، وعشرين عاملاً أمريكياً من إنتاج المنسوجات إلى إنتاج السيارات (العمود الثالث). العمود الرابع، يُظهرُ كيف أن الدولتين تستطيعان حينئذ أن تستفيدا من التجارة. وإذا سمحنا بالتجارة بين الدولتين، فإن (٨٠) ثمانين وحدة من المنسوجات يتم حينئذ بيعها أو تصديرها إلى الولايات المتحدة، و(٣٠) ثلاثين سيارة أمريكية يتم تصديرها إلى الصين. وبتحويل الموارد الصينية إلى مخصصات المنسوجات، وموارد الولايات المتحدة إلى السيارات، وسمحنا بالتجارة، فإن نفس المخصصات الكلية سوف تسبب زيادة في مخرج كل من المنسوجات والسيارات بعشرة وحدات لكل منهما. فالموارد يتم استخدامها الآن بشكل أكثر فعالية، كما يستفيد البلدان – فالصين تنتهي

بمنسوجات أكثر عما قبل التخصص والتجارة، وبنفس عدد السيارات. أما الولايات المتحدة فتجد نفسها مع سيارات أكثر، ونفس العدد من وحدات المنسوجات. إن تحقيق عائد (مخرج) أكبر بنفس عدد العمال يعني أن كلاً من الدولتين يتمتع بمستويات معيشة أعلى.

يتمثل الافتراض الضمني في الليبرالية في أن الأسواق تنجح طبقاً لمنطقها الذاتي. ويتيح هذا مجموعة مباشرة تماماً من توصيات السياسة. فبالنسبة إلى الليبرالية، فإن الحد الأدنى من الدور التنظيمي للدولة في الاقتصاد الوطني سوف يؤدي إلى مضاعفة النمو والرخاء. ومن ثم، تكون أفضل الحكومات هي الحكومة التي تبقى خارج الأعمال، وأن السياسة ينبغي أن يتم طلاقها من السوق الاقتصادية. فالسوق الحرة هي الأساس لحدوث نمو اقتصادي ثابت وذي قاعدة أوسع، كما يسمح بازدهار المؤسسات الديموقراطية *(Naim, 2007)*. وعلى نحو ما لاحظ بنيامين فرانكلين ذات مرة "لم يحدث أن دمرت التجارة دولة".

على أي حال، فإن هناك ذبابة في هذا المرهم الليبرالي. فمع أن النظرية الليبرالية التجارية تقدم وعداً بأن "اليد الخفية" سوف تضاعف الكفاءة حتى يمكن لكل فرد أن يحقق مكسباً، إلا أنها لا تعدُ بأن مكسب كل فرد سوف يكون متساوياً. بدلاً من ذلك، فإن كل فرد سوف يحقق مكسباً طبقاً لدرجة مساهمته، أو مساهمتها، بالنسبة إلى الكل. لكن.... لن يحصل كل فرد على مكسب متساوي لأن إنتاجية الفرد تختلف. ففي ظل التبادل التجاري الحر "حرية التبادل"، فإن المجتمع ككل سوف يكون غنياً، لكن الأفراد سوف تتم مكافأتهم طبقاً لإنتاجيتهم الحدية، والإسهام النسبي للإنتاج الاجتماعي الكلي" (جلبين، ٢٠٠١).

ينطبق هذا على المستوى العالمي أيضاً. فإن المكاسب من التجارة الدولية يتم توزيعها بشكل غير متساوي تماماً، حتى إذا كان مبدأ الميزة المقارنة حاكماً. فالعولمة لم تستفد منها الدول المتوسطة الدخل كثيراً مثلما استفادت الدول الأغنى أو الأفقر *(Garrett, 2004)*. تتجاهل النظرية الليبرالية التجارية هذه الاختلافات، حيث أنها أكثر اهتماماً بالمكاسب المطلقة للجميع أكثر منها بالنسبة إلى المكاسب النسبية. وعلى النقيض من ذلك، فإن النظرية الميركانتيلية تُعدُ أكثر اهتماماً بالمنافسة السياسية بين الدول والتي تحدد كيفية توزيع المكافآت الاقتصادية.

الميركانتيلية ***Mercantilism***

هي، وإلى حد كبير، امتداد اقتصادي للتفكير الواقعي. فعلى العكس من الليبراليين، الذين يركزون على عقلانية أو رشادة السوق، والمكاسب المتبادلة، والحد الأدنى من دور الدولة، فإن الميركانتيلية ترى سياسات القوة باعتبارها المحددة للاقتصاد، وتقول بأن الحكومات لها دور مؤكد للقيام به في تحسن الأوضاع الاقتصادية للدولة (انظر الفصل الخامس).

وقد بزغت الميركانتيلية الكلاسيكية (التقليدية) في القرن الخامس عشر خلال الموجة الأولى للاستعمار *(Wallerstein, 2005)*. فقد رأى الميركانتيليون التقليديون أن الاستحواذ على الذهب والفضة هو الطريق إلى قوة الدولة وثروتها. فمن وجهة النظر الإمبريالية، كان السعي إلى الحصول على مستعمرات عبر البحار يتم النظرُ إليه باعتباره وسيلة نحو هذا الهدف. وفي بدايات القرن التاسع عشر، فإن ما نُطلقُ عليه اليوم الميركانتيلية، (والتي تُسمى أيضاً القومية الاقتصادية) قد ظهرت وبدرجة كبيرة كاستجابة لصعود الليبرالية – وفي الحقيقة، فإن أحد الأعمال القيادية الميركانتيلية، والمتمثل في كتاب فردريك ليست "النظام القومي للاقتصاد السياسي" يُعدُ، وإلى حد كبير، نقداً مباشراً لكتاب "ثروة الأمم". ومع أن القوميين الاقتصاديين يستخرجون من بعض الأفكار الجوهرية لليبرالية، مثل أهمية الإنتاجية، وفوائد التخصص، وكفاءة السوق، إلا أنهم يستخرجون منظومة مختلفة من النتائج السياسية.

تختلف الميركانتيلية، وبصفة خاصة، عن الفكر الليبرالي في طرق ثلاث رئيسة؛ **الأولى**: بينما يرى الليبراليون الثروة والنمو الاقتصادي كغايات بذاتها، فإن الميركانتيلية تراهما كأدوات نحو زيادة القوة الوطنية. يتسق هذا كثيراً مع بؤرة التركيز الواقعية على المصلحة القومية، والتي ترى بأن "الأنشطة الاقتصادية تُعدُ، ويجب أن تكون، خاضعة لهدف بناء الدولة، ولمصالح الدولة" (جيلبين، ٢٠٠١).

ثانياً: بينما يُشددُ الفكر الليبرالي على مكاسب التخصص، فإنه، وضمنياً، يعامل كل التخصصات باعتبارها متساوية في القيمة. يُثيرُ الميركانتيليون هذا الافتراض قائلين بأن "قوة إنتاج الثروة تُعدُ لذلك، وبشكل مطلق، أكثر أهمية من الثروة نفسها" *(List, 1841)*. على سبيل المثال، ففي خلال السنوات الأولى للولايات المتحدة، فإن وزير المالية ألكسندر هاملتون قد أوصى بأن تتخصص الولايات المتحدة في التصنيع بدلاً من الزراعة، فالتصنيع يتطلب مستويات أعلى من التقدم التكنولوجي. وبذلك، فإن مثل هذا التصنيع سوف يزيد من "تنوع المواهب" في البلاد، كما ستكون القدرات الصناعية أكثر جاهزية للتحول إلى قوة عسكرية.

أخيراً، يرى الميركانتيليون الدولة باعتبار أن لها دوراً فاعلاً وحيوياً في اقتصادها. وتحديداً، بينما تُعدُ بعض التخصصات أسمى أو أعلى من بعضها الآخر، فإن الدولة تستطيع تشجيع تطور صناعات معينة من خلال دعمها و "حمايتها" من المنافسة الخارجية. وكما لاحظ هاملتون (١٩٧١)، وفي أمثلة رئيسة للمصلحة الوطنية، فإن "الخزانة العامة ينبغي أن (توفر) وتزود لمواجهة العجز في الموارد الخاصة".

يثمر هذا المنظور مجموعة مختلفة من التوصيات للسياسة الاقتصادية. بينما يؤكد الليبراليون التجاريون على الفوائد المشتركة لاتفاقيات التعاون الاقتصادي فإن الميركانتيليين يركزون على احتمالية التنافسية (العائد الصفري

(Zero Sum). ولذلك، فإنهم أكثر اهتماماً بأن المكاسب التي يحققها طرف في تبادل تجاري سوف تتحقق على حساب شريكه التجاري الآخر. بالنسبة إلى الميركانتيليين، فإن المكاسب النسبية تُعدُ أكثر أهمية من المكاسب المطلقة لكل من الطرفين. ومع أن الميركانتيليين يعترفون بأن الكفاءة الأعلى للتجارة الحرة، فإن لديهم رؤية أكثر تحفظاً أو أكثر حمائية عن فوائدها السياسية. فهم يرون التجارة الحرة كممارسة مقبولة لدولة قوية، ذلك أنها غالباً ما تخدم في تدعيم القوة. بالنسبة للدول الآخذة في النمو، فإن الروابط التجارية تستطيع أحياناً أن يتم التلاعب بها للميزة الاقتصادية (للفائدة الاقتصادية) للدولة التي ربما تكون أكثر قوة، وأكثر نمواً (تقدماً) *(Hirschman, 1945)*.

على أي حال، ففي العديد من الأمثلة، فإن الانتماء إلى التجارة الليبرالية يمكن أن يُقوض السعي من أجل الأمن القومي والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل. ففي الحقيقة، وكما يشير الميركانتيليون، فإن الدول القوية التي تؤمن بالممارسات الليبرالية، وعلى وجه التحديد، الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، كانت حمائية تماماً عندما كانت صناعاتهم في مرحلة النمو. فقد كان الرئيس إبراهام لينكولن حمائياً متحمساً تشكك في فائدة التجارة الدولية، ورأي التعريفات الجمركية كطريقة لحماية القاعدة الصناعية للولايات المتحدة. فقد لاحظ، وببلاغة، أن "سياسته قصيرة وحلوة، مثل رقصة المرأة المسنة. فأنا أفضل بنكاً وطنياً، وتعريفة حمائية عالية". باختصار، "فبينما كانت الصناعة الأمريكية آخذة في التطور، فإن البلد ليس لديه وقت لمبدأ دعه يعمل. وبعد أن نما وأصبح قوياً، فقد بدأت الولايات المتحدة الدعوة لمبدأ "دعه يعمل لبقية العالم" *(Fallows, 1993)*.

التجارة والسياسة العالمية

TRADE AND GLOBAL POLITICS

تلعب التجارة دوراً محورياً في النظام العالمي. بالإضافة إلى كونها وجهاً رئيسياً للعولمة الاقتصادية، فإن لها تداعيات متعددة على النظام السياسي العالمي. وفي الحقيقة، فإن كثيراً من الأدبيات البحثية عن الاقتصاد السياسي الدولي تتعامل مع بعض جوانب العلاقة بين التجارة والسياسة العالمية. بأخذ هذا في الاعتبار، دعنا نلمس، وباختصار، بعضاً من المفاهيم الأساسية والموضوعات على كل من المستوى النظامي ومستوى الدولة من مستويات التحليل (انظر الفصل الأول).

على المستوي النظامي، فإن واحدة من أكثر النظريات المؤثرة التي تتضمن التجارة العالمية تتمثل في *نظرية الاستقرار المهيمن*. نظرية الاستقرار المهيمن، والتي تستخدم أيضاً في نظريات الصراع العالمي (انظر الفصل السابع)، تقوم على افتراض أن التجارة الحرة والسلام الدولي يعتمدان على قوة عظمى مسيطرة ووحيدة، أو "مهيمنة"، والتي تكون مستعدة وقادرة على استخدام قوتها الاقتصادية والعسكرية لحماية قواعد التعامل الدولي.

تعدُ القوة المهيمنة أكثر كثيراً من دولة قوية، بل أنها تشير إلى مثال أو حالة يكون فيها لدولة واحدة القوة الراجحة اقتصادياً وعسكرياً، وأيديولوجية مسيطرة تحظى بالمشاركة عبر العالم، واستعداد لتكون الدولة القائدة في النظام الدولي، وأن تؤسس مجموعة القواعد المشتركة.

الافتراض الأساسي لنظرية الاستقرار المهيمن هو أن "اقتصاداً عالمياً مزدهراً يمثل خيراً عاماً أو جماعياً، ذلك أنه يوفر فوائد أو منافع يتشارك فيها الجميع، ولا يمكن أن يتم انتقائياً استبعاد أي فرد. إذا تم مشاركة الكل في الاستفادة من الخير العام، فلماذا يتطلب قوة مهيمنة لتقوم بتوفيره؟ يرجع هذا إلى الطبيعة الإشكالية لتوفير السلع العامة، معضلة التصرف الجماعي. ففي هذه المعضلة، فإن توفير السلع العامة يُعدُ إشكالياً نتيجة لمشكلتين أساسيتين، المساءلة والرشادة. أولاً، على الرغم من أن السلعة العامة تولد فوائد، فإن هناك تكاليف أو أعباء معينة ترتبط بتوفيرها، أو بالحفاظ عليها. إذا كانت الفائدة ذات جماعة كبيرة من المتلقين المحتملين (المستفيدين المحتملين)، فلن يكون من الممكن أن نحدد طرفاً مفرداً (واحداً) بعينه ليكون مسئولاً عن دفع التكاليف لتوفير هذه السلعة. بذلك، يواجه المستفيدون معضلة: لماذا يجب أن يضطروا للدفع من أجل السلعة بينما يمكنهم الاستمتاع بها بدون دفع مقابل؟ إذا افترضنا أن الفاعلين راشدون، حينئذ، فإنهم سوف يستمتعون بالسلعة مجاناً، مثل "الراكب المجاني" الذي يستفيد من فوائد السلعة بدون تحمل أي تكاليف. على أي حال، إذا كان كل فرد عقلانياً / رشيداً، حينئذ فلن يدفع أحد للحفاظ على بقاء السلعة، ومن ثم، فسيكون من المحتم أن تختفي.

يساعد تشبيه الحدائق العامة على توضيح هذا المبدأ. إذا لم تكن هناك حكومة مركزية لتتحمل تكاليف صيانة الحديقة، فإن الأفراد أنفسهم قد يضطروا للتعاون فيما بينهم للحفاظ على الحديقة ونظامها (تقليم الأشجار، وخضرة المروج، وحصاد التبن، إلخ... ، وهكذا...). وقد يحاول البعض أن يأتي ويستمتع بفوائد الحديقة بدون المشاركة في تكاليفها. فإذا كان هناك، أناس بما يكفي ليدركوا أنه يمكنهم أن يفلتوا بهذا – أي أن يستمتعوا بحديقة جميلة دون أن يساعدوا في الاحتفاظ بها – فلن يمر وقت طويل قبل أن تصبح الحديقة التي كانت يوماً ما جميلة، رثة بالية. هكذا يصبح التعاون من أجل توفير حديقة عامة جيدة أمراً يصعب تحقيقه.

هذه هي أيضاً الحالة مع السلع الجماعية للاقتصاد الدولي الليبرالي. ذلك أن كثيراً من الدول التي تستمتع بالسلع العامة لاقتصاد سوق حر منظم ومفتوح غالباً ما تكون بمثابة الراكبين بلا أجر "*Free Riders*". على أي حال، فإن المهيمن يتسامح تقليدياً مع الركوب المجاني، جزئياً لأن الفائدة التي يتيحها المهيمن مثل العملة العالمية المستقرة، إنما تشجع دولاً أخرى لقبول شروط القائد. أكثر من هذا، فقد يرى المهيمن في فوائد الاحتفاظ بالنظام (الإبقاء عليه) قيمة تساوي التكاليف، حتى إذا تحمل في مقابل ذلك نصيباً غير متكافئ. هكذا، فإن كلاً من

المهيمن والدول الصغرى تكسب الموقف. وعلى أي حال، فإذا ابتدأت تكاليف القيادة في التضاعف، فإن المهيمن سوف يميل إلى أن يصبح أقل تسامحاً مع الركوب المجاني من قبل الآخرين. في مثل هذا الموقف، فسوف تتزايد رؤية التعاون أحادي الجانب كمعادلة صفرية لأن معظم الفوائد تتحقق على حساب المهيمن. حينئذ، فإن الاقتصاد العالمي المفتوح يمكن أن يتهاوى في منتصف سباق تنافسي من أجل المكسب الفردي على حساب الآخرين.

هكذا، فإن النظرية تُعدُ شحيحة البخل تماماً حيث أنها تشرح اتجاهات اقتصادية وسياسية واسعة فيما يتعلق بوجود شرط واحد – قيادة مهيمنة. ومع أن النظريات قد تختلف حول عدد حالات الهيمنة التي وجدت خلال التاريخ، فإن هناك اتفاقاً واسع النطاق حول الحالة الأكثر حداثة، الولايات المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد اعتبرت الدراسات داخل هذه المنطقة موضوع تراجع الولايات المتحدة عن الهيمنة، وتداعياتها بالنسبة إلى النظام الاقتصادي العالمي (على سبيل المثال، كيوهان ١٩٨٤، ووالرستاين ٢٠٠٢، وزكريا ٢٠٠٩). *Keohane, 1984, Wallerstein, 2002, Zakaria, 2009)(i.e.,*.

وفي التحليل على مستوى الدولة، فإن الدراسات قد قامت بتقييم العلاقة بين التجارة والصراع العسكري، مع رجحان الدراسات المؤيدة لمقولة الليبرالية التجارية بأن الروابط التجارية تميل إلى عدم تشجيع الصراع العسكري *(Gartzk,2007, Hegre, Oneal, and Russeet, 2010)*. تتمثل المقولة الأساسية في أن الاعتماد المتبادل التجاري يزيد التكاليف المستقبلية للعنف – بالإضافة إلى التكاليف الأكثر وضوحاً، والتي تصاحب الصراع العسكري، فإن وجود الروابط التجارية تتضمن أن الدولة سوف تمتنع أيضاً عن المكاسب من التجارة إذا هي بادرت بعمل عسكري ضد شريك تجاري. وعلى نطاق أوسع، فإن روسيت وأونيل (٢٠٠١) يريان أن التجارة، إلى جوار الديموقراطية والمنظمات الدولية، تُعدُ مفتاحاً أساسياً لثلاثية كانطية تشجع السلام الدائم بين الدول.

جدال: الصين وتايوان: هل تستطيع الروابط التجارية أن تتغلب على التنافس الاستراتيجي؟

في عام ١٩٤٩، فقد تشان كاي تشيك وحزبه، الكومنتاج *(KMT)* الحرب الأهلية الصينية، وتراجعوا من الإقليم الأساسي، "الصين الأم" إلى تايوان مع مليون أو مليونين من أتباعهم وقواتهم. ومنذ ذلك الحين، فقد مارست تايوان سياسة الأمر الواقع، إن لم تكن سيادة الأمر الواقع، فيما يتعلق بالسيادة في الشؤون الدولية. ومن جانبها، فإن الصين ترى تايوان "كمقاطعة منفصلة"، والتي تُعدُ مباشرة جزءً من الصين". ويلتزم الصينيون، وبشكل متشدد، بمبدأ الصين الواحدة – صين واحدة*"One China"*: فهناك فقط أمة صينية واحدة، والتي تعدُ تايوان جزءً منها. وعلى ذلك، فإن أي إعلان رسمي باستقلال تايوان يُنظرُ إليه كعمل من أعمال الحرب. وقد مررت الصين في عام ٢٠٠٥ قانوناً مضاداً للانفصال، قام بإضفاء الصفة الرسمية على هذا الالتزام طويل الأجل باستخدام "الوسائل غير السلمية" إذا أعلنت تايوان استقلالها رسمياً.

وقد تحددت هذه الاختلافات السياسية الجوهرية، فإن العلاقات بين الصين وتايوان، أو العلاقات عبر المضيق "Cross-Strait" قد اتصفت بالشك والعداء. وفي الأسوأ، فإن المنطقة قد أصبحت على حافة الحرب المباشرة. فقد قامت الصين عام ١٩٥٨ بالقصف بالقنابل لعدة جزر ساحلية تُعدُ جزءً من تايوان، مما دفع بالولايات المتحدة، وهي الحليف العسكري القريب لتايوان، إلى الحرب مع الصين. وقبيل أول انتخابات ديموقراطية في تايوان عام ١٩٩٦، قامت الصين باختبار إطلاق صواريخ بالقرب من ميناءين رئيسيين لتايوان، مخاطرة بذلك، وللمرة الثانية، بأعمال عسكرية عدائية مع كل من تايوان والولايات المتحدة، فقد استجاب الرئيس الأمريكي كلينتون بتوجيه حاملة الطائرات والمجموعات القتالية إلى المنطقة.

ويُعدُ الموقف الاستراتيجي الحالي منفلتاً وغير ثابت في عدة جوانب. فقد أشارت التقارير أن الصين لديها (٢٠٠٠) ألفان من الصواريخ الموجهة نحو تايوان (China Post, 2011). وعلى الرغم من حجمها الأكثر صغراً، فإن تايوان تمتلك ماكينة عسكرية قوية – يضعها أحد التقارير في المرتبة الرابعة عشرة من بين الأكثر قوة في العالم (Global Fire Power.com, 2011)، كما أنها تُعدُ أيضاً في طليعة الدول المستقبلة للأسلحة الأمريكية. ومنذ وقت قليل، وتحديداً في يناير ٢٠١٠، فقد وافقت إدارة أوباما على بيع ما قيمته (٦,٤) بليون دولار من الأسلحة إلى تايوان، متضمنة أسلحة معقدة مثل طائرات الهيلوكوبتر من طراز الصقر الأسود *Black Hawk* وصواريخ هاربون المضادة للسفن.

ومع ذلك، وفي نفس الوقت، فإن اقتصاديات الصين وتايوان قد أصبحت إلى درجة قريبة متكاملة. فقد تزايدت التجارة الثنائية بما يقرب من أربعة عشر ضعفاً في السنوات العشرين الماضية، لتقفز بذلك من (٨) ثمانية بلايين دولار إلى أكثر من (١١٠) مائة وعشرة بلايين دولار (BBC, 2010, Roberge, 2009). حالياً، فإن الصين تُعدُ الشريك التجاري الأكبر لتايوان، حيث تعدُ مسئولة عما يقرب من ثلث صادراتها الكلية، بينما تصل تايوان إلى المرتبة السابعة بين أكبر الشركاء التجاريين للصين. إضافة إلى ذلك، فإن الصين تُعدُ الوجهة القيادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتايوان، حيث استضافت ما يزيد على (١٥٠) مائة وخمسين بليون دولار من الاستثمارات منذ ١٩٨٨ (Roberge, 2009). وفي يونيو ٢٠١٠، وقعت الصين وتايوان صفقة تجارية رئيسية سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في الاعتماد المتبادل بين الدولتين من خلال تخفيض التعريفات وإزالة الحواجز أمام قطاعات الخدمات مثل البنوك.

كيف يمكن لهذه النماذج المتناقضة – والتي تُوصفُ تقليدياً بأنها "ساخنة أو حارة" اقتصادياً، باردة سياسياً" – أن يتم توفيقها "مصالحتها"؟. بالتوازي مع خطوط الليبرالية، فإن هناك سبباً للشك في أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي قد يؤدي إلى تخفيض احتمالية الصراع المسلح بين الدولتين. وباعتبار التكامل الوثيق بين كل من الجانبين، فإن أي صراع عسكري سوف يكون مُكلفاً للغاية للدولتين، حيث سوف يؤدي إلى تدمير أجزاء كبيرة من كل من الاقتصاديين. أكثر من هذا، فإن الروابط الاقتصادية التي تُسهمُ في تقوية مصالح الأعمال تُعدُ ذات مصلحة في الحفاظ على العلاقات السلمية بين الدولتين. وبالتأكيد، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلي جعل تفضيلات السياسات في كل من الدولتين أكثر تشابهاً (Kastner, 2010). أخيراً، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يزود كل دولة بوسائل للدخول في "إشارات مُكلفة "Costly Signaling، والتي تُعدُ طريقاً لصراعات اقتصادية أكثر منها بأدوات سياسية. وفي الحقيقة، فإن إحدى الدراسات تشير إلى مثل هذه الروابط

باعتبارها سببا في أن انتخابات عام ٢٠٠٠ في تايوان لم تجذب نفس التصرف العسكري على نحو ما حدث في عام١٩٩٦ (Gartzre and Li, 2003).

هناك بعض الدلائل على أن العلاقات قد تحسنت بين الدولتين. فعلى سبيل المثال، ففي عام ٢٠٠٩، سمحت الصين لتايوان بحضور اجتماع لمنظمة الصحة العالمية، والذي شكل المرة الأولى التي تم السماح فيها لتايوان بالمشاركة في أي اجتماعات للمنظمات التابعة للأمم المتحدة (Bush, 2011). وقد لاحظ الخبراء، وعلى نطاق واسع، أن "الخوف المتبادل" بين الدولتين قد ضعف أو خفتت حدته، كما أن هناك بعض التوقعات بأن نوعاً من اتفاقيات السلام بين الدولتين قد تكون ممكنة في خلال السنوات القليلة القادمة (Saunders and Kastner, 2009). على أي حال، فما زالت الخلافات السياسية العميقة مستمرة. على سبيل المثال، فإن نتائج المسح تشير إلى أن أغلبية واسعة من التايوانيين يفضلون الوضع الراهن الحالي بين الدولتين، بينما يفضل الصينيون في الأرض الأم أن تصبح الدولتان أمة واحدة One Nation (Bush, 2011). وهكذا، فإن القضايا والموضوعات السياسية الأساسية تظل بلا حل، وحتى في مواجهة التكامل الاقتصادي.

فماذا تعتقد؟

- ما الذي تقترحه هذه الحالة بشأن قدرة الروابط الاقتصادية على منع الصراع العسكري؟
- ماهي الرؤى التي قد يدركها المنظور الواقعي أو البنيوي عن هذه الحالة؟
- بما أن الولايات المتحدة تتكامل وبشكل وثيق مع الدولتين، فما هي السياسات التي تعتقد أنها يجب أن تتبعها بخصوص العلاقات عبر المضيق؟

ملاحظة: تم إعدادها بنصيحة ومساعدة من ويليام س. فوك، دكتوراه.

يعدُ الانفتاح على التجارة مفيداً للمجتمعات داخل الدول، كما أنه يرتبط، وبشكل إيجابي، بالنمو الاقتصادي، ومستويات الديموقراطية، ومعدل توقع الحياة، والتعليم، وحقوق الإنسان، والأمن الغذائي، كما يرتبط أيضاً، وبشكل سلبي، بعمالة الأطفال، والفقر، والتدهور البيئي (i.e., Bhagwati, 2008 b., Walf, 2005). وعلى الرغم من كل المعطيات السيئة عن التجارة الدولية، فإن الحقيقة تظل أن الدول التي يكون فيها نصيب أكبر للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالصادرات، تكون فرصة تصاعد النمو فيها أعلى بمعدل مرة ونصف أسرع من تلك الدول التي تعاني من ركود الصادرات (Naim, 2007, p. 95) . تحسب الحقيقة في صالح الشعبية المستمرة للاعتقاد الليبرالي بأن النمو الشارح لفكرة التجارة الدولية يسهم بشكل خطير في الرخاء الاقتصادي، وعلى نحو ما تظهره السنوات الستين الأخيرة.

تستخدم التجارة في العلاقات بين الدول كأحد الأدوات السياسية بطريقتين، أو بأسلوبين: الجزرة، والعصا. ذلك أن الروابط التجارية، ومنح التفضيلات في الدخول إلى الأسواق تُعدُ أدوات تأسست مع الدول

النامية كطريقة لمساعدتها على التنافس في السوق العالمي، ومن ثم تستطيع أن تحقق النمو الاقتصادي. تتضمن الأمثلة المتعلقة بذلك كلاً من: أ) منظمة التجارة العالمية، ونظامها المـُعمم للتفضيلات، ومنح بعض استثناءات الدول النامية من بعض أدوار المنظمة في عدم التمييز، والتبادلية، و ب) اتفاقية لومي، والتي تعطي بدورها لإحدى وسبعين دولة دخولاً تفضيلياً لأسواق الاتحاد الأوروبي، و ج) ميثاق النمو والفرص الأفريقي، والذي يعطي لدول إفريقيا جنوب الصحراء حق الدخول المعفي من الجمارك إلى أسواق الولايات المتحدة.

العقوبات الاقتصادية

وتنصرف إلى أعمال أو تصرفات متعمدة، يتم اتخاذها ضد دولة مستهدفة بهدف حرمانها من فوائد استمرار العلاقات الاقتصادية، ومن ثم، فإنها، أي العقوبات الاقتصادية، أكثر الطرق المشتركة لاستخدام التجارة كعصا من أجل دبلوماسية القهر. وللعقوبات الاقتصادية تاريخ طويل، فقد حاجج الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في عام ١٩١٩ بأن "الدولة التي تتم مقاطعتها هي "دولة تقترب من الاستسلام"، بمجرد تطبيق هذه الأداة الاقتصادية السلمية، الصامت، والعلاج المميت، دون أن تكون هناك حاجة للقوة (....)؛ فهي لا تكلف حياة خارج الأمة الخاضعة للمقاطعة، لكنها، أي المقاطعة، تصنع ضغوطاً على الأمة التي، وفي تقديري، تُعدُ أمة غير حديثة يمكنها المقاومة" *(Hufbauer et. al., 2007, See also, Rowe, 2010)*

تستخدم العقوبات بشكل متسع، مع أنها قد انتشرت بسرعة منذ نهاية الحرب الباردة. وفي الحقيقة، فإن العقوبات التي تم فرضها منذ ١٩٩٠ يكاد عددها يتساوى مع تلك التي تم فرضها فيما بين عامي ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٩٠ *(Drezner, 2011)*. من الناحية السياسية، تُعدُ العقوبات أداة مناسبة جداً لأنها سهلة التفعيل، (على خلاف الصراع العسكري)، كما أنه يُنظرُ إليها، أو تتم رؤيتها، باعتبارها أداة "مجانية" خالية من التكلفة *Cost Free* من قبل الدولة المرسلة.

لقد تم تكريس عدد كبير من البحث لموضوع العقوبات، وأن كان معظم الباحثين متشككين حول فائدتها كأداة استراتيجية. أولاً: "العقوبات نادراً ما تكون فعالة في شل أو تعويق القوة العسكرية الكامنة لأهدافها" *(Huf Bauer, and Schott Elliot, 1990)*، كما أنها نادراً ما تكون ناجحة كبديل للحرب. وفي الحقيقة، فقد أصبح الصراع العسكري، ومن الناحية الفعلية، "كثيراً بما مقداره ست مرات أكثر احتمالاً للحدوث بين دولتين عنه فيما لو لم يتم فرض العقوبات" *(Foreign Policy, 2007, p. 19)*. ككل، تجد الدراسات الإمبيريقية أن عدداً قليلاً فقط من العقوبات هو الذي يحقق أياً من أهداف سياسته المعلنة. وتتراوح نسبة العقوبات الناجحة بين ٥٪ إلى ٣٣٪ اعتماداً على كيفية قياس "النجاح" *(Elliot, 1998, Pape, 1997)* . وعلى نحو ما استنتج الصحفي فريد زكريا، فإن "العقوبات تُعدُ مثل المحفز للسياسة الخارجية. فمع سجلها السيء، فهي ما زالت مستمرة في دقاتها المتتالية".

على الرغم من تأثيرها المحدود على الدول التي تستهدفها، فإن العقوبات يمكنها أن تفرض أعباء وتكاليف خطيرة على مواطنيها. فقد كانت عقوبات الولايات المتحدة ضد العراق خلال التسعينيات مثار نقاش، بكونها "عقوبات دمار شامل" نتيجة للتأثير الكارثي لنقص الغذاء الناتج عن هذه العقوبات على المواطنين العراقيين *(Mueller and Mueller, 1999)*. في هذه الحالة، فمن المقدر أن العقوبات قد تسببت في وفيات لأكثر من (٢٥٠,٠٠٠) مائتي وخمسين ألفاً من الأطفال العراقيين*(Garfield, 1999)* . لتحجيم مثل هذه الاهتمامات الإنسانية، فإن صانعي السياسة قد بدأوا في استخدام عقوبات مستهدفة أكثر ضيقاً وتحديداً، عرفت باسم "العقوبات الذكية"، فهي تحاول التركيز بدرجة أكثر قرباً على العناصر المحددة للدولة المستهدفة، مثل تجميد أرصدة القادة، أو إيقاف التجارة المهمة استراتيجياً، مثل شحنات الأسلحة، بدلاً من كل العلاقات الاقتصادية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن العقوبات الذكية قد تخفض الضرر الواقع على المدنيين، فليس هناك سوى دليل ضعيف على أنها قد تكون أكثر فعالية *(Drezner, 2011)*.

على الرغم من أن الحكم الكلي على العقوبات يُعدُ سلبياً تماماً، فإن البحث يُشيرُ إلى بعض التعقيدات في استخدام العقوبات. أولا: يجادل البعض بأن معظم الأدبيات حول العقوبات يعاني من "التأثيرات الاختيارية" من خلال التركيز، وفقط، على العقوبات ذات الدافعية الاستراتيجية التي يتم عملياً تنفيذها، فعدد الحالات التي تمت دراستها يُعدُ محدوداً بشكل مفرط، وبذلك يتم تصوير النتائج على نحو يقلل من قيمتها، وعلى نحو أضعف مما تقتضيه حالة الفعالية الفعلية للعقوبات. فالدراسات التي تفحص عينة متسعة من العقوبات، متضمنة العقوبات بصدد قضايا مثل المنازعات الاقتصادية والبيئية، والتي تركز على التهديد (أكثر منها على الفرص) بالعقوبات، تقترح أن فائدتها الفعلية قد تكون أكبر مما كان معتقداً *(Bapat and Morgan, 2009, Morgan, Papet and Krustev, 2009)*

على نحو أكثر اتساعاً فقد تكون الحالة أيضاً أن التركيز على النجاح في مقابل الفشل يُعدُ طريقة مبسطة للغاية لرؤية فائدة العقوبات *(Rowe, 2010)*. يمتلك صانعو السياسة أدوات متنوعة متاحة لاستخدامها، لكل منها تكاليف وفوائد متعددة. إن الأهداف المحددة للسياسة، وبصفة خاصة، الأهداف الاستراتيجية مثل التنازلات الإقليمية، أو تغيير النظام، قد تكون مكلفة أكثر من القدرة على تنفيذها. في مثل هذه الحالات، فإن العقوبات يمكن فرضها كرمز يعني أن دولة ما "تقوم بعمل ما"، حتى لو لم يكن لديها فرصة واقعية لتحقيق هدف محدد. هكذا، "فلا يكفي إظهار مساوئ العقوبات، فعلى المرء أن يُظهر أن بعض الخيارات الأخرى للسياسة تُعدُ أفضل" بالنسبة إلى موقف محدد *(Baldwin, 1999/2000 P.84)*.

وقد تحددت فوائد التجارة، فليس من المدهش أن دولاً متعددة ترحب اليوم بنظام تجاري مفتوح. طبقاً لمنظمة التجارة العالمية *(Understanding the WTO, 2011)*، فإن الحس التجاري المشترك المُؤيد بالدليل، يُظهرُ رابطة إحصائية بين التجارة الحرة والنمو الاقتصادي. فسياسات التجارة الحرة – السياسات التي تسمح بالتدفق غير المشروط للسلع والخدمات – تنتج أفضل النتائج.

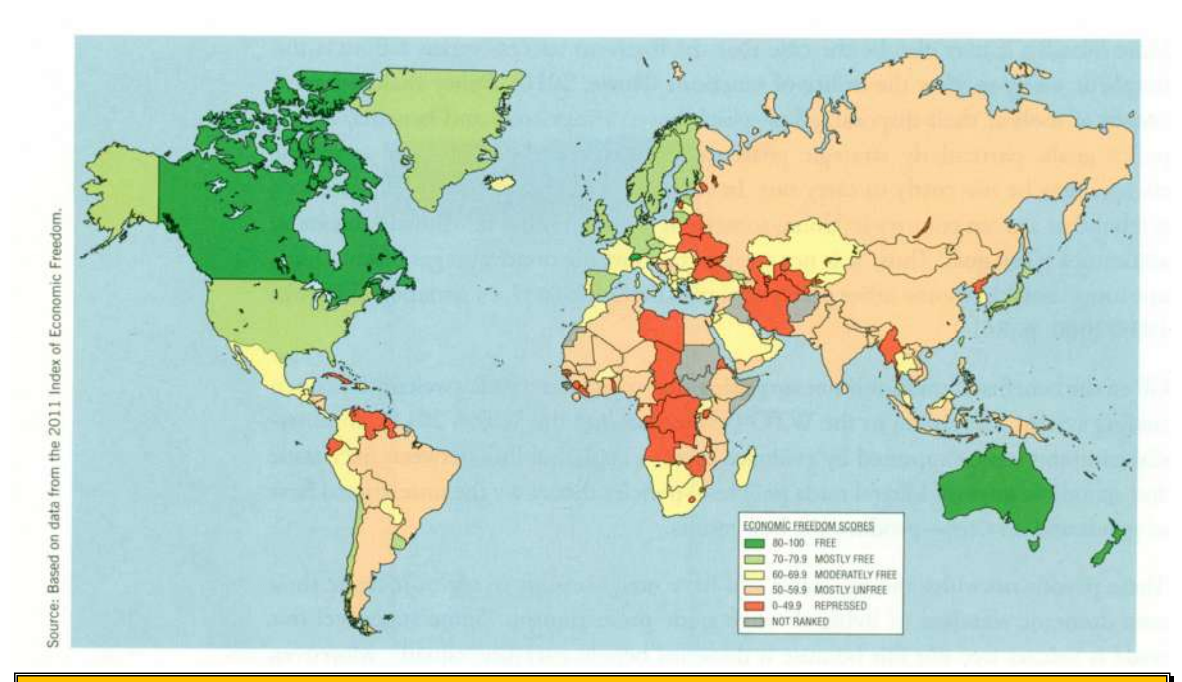
ومع كل هذه التكاليف، فما زال للدول أسباب متعددة لتحاول زيادة مستويات معيشتها الداخلية من خلال الحماية التجارية. تشعر بعض الدول أن التجارة الحرة – ليست حرة ولا عادلة لأنها لا تفيد كل فرد بشكل متساوي. أكثر من ذلك، فمع أن نسبة الدول التي تمارس الحرية الاقتصادية داخلياً" قـد تزايدت عبر العالم على مدى اثنتي عشرة سنة ممتدة، فإن دولاً عديدة تظل غير مستعدة لفتح أسواقها الداخلية للواردات الأجنبية لأن الأخيرة غير راغبة أيضاً في المبادرة بإصلاحات داخلية لتخلق اقتصاداً داخلياً حراً. طبـقاً لمؤشرات مؤسسة التراث.



عصى وحجارة اقتصاد الدولة: في عام ١٩٦٢، قامت الولايات المتحدة بتوسيع العقوبات ضد كوبا إلى ما يقرب من الحظر الكلي تجارياً واقتصادياً ومالياً. الصورة هنا للمتظاهرين أمام المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيكاراجوا مطالبين بإنهاء الحصار على كوبا. وكان شعارهم يُقرأ "كوبا هي أمريكا – إنه الحصار". وفي عام ٢٠١٠، قامت الولايات المتحدة بتخفيف قبضة العقوبات ضد كوبا، وإيران، والسودان لتسمح للشركات الأمريكية بتصدير الخدمات، وبرامج الكومبيوتر التي يتم استخدامها للاتصالات الشخصية على الإنترنت. كذلك، فقد تم تخفيف القيود على السفر إلى كوبا، ومن المتوقع أن ما يقرب من نصف مليون مواطن أمريكي سوف يسافرون إلى كوبا عام٢٠١١ *(Higgins, 2011)*. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فما زالت بعض العقوبات الاقتصادية الأخرى ضد كوبا قائمة [1].

(١) تجدر الإشارة أن الأمور قد تغيرت وتطورت باتجاه إعادة تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، بعد قرار الرئيس أوباما مؤخراً (قرابة منتصف هذا العام، ٢٠١٥) برفع العقوبات عن كوبا، وبالتالي إعادة افتتاح سفارة كل من الدولتين لدى الأخرى، وموافقة الكونجرس على ذلك، رغم بعض ردود الفعل غير المؤيدة لهذا القرار الرئاسي. (المترجم).

"هيريتاج" للحرية الاقتصادية، كانت هناك ومع بداية عام ٢٠١١، ست دول حرة فقط، أو ما يُعادل ٣٪، من دول العالم ". كما كانت هناك (٢٧) سبع وعشرون دولة، أي ما يعادل ١٥٪ تقريباً حرة"، أما الدول المتبقية (٨٢٪) فقد كانت حرة تقريباً، أو "غالباً غير حرة"، أو "مقهورة" (انظر الخريطة ١١-٢).



خريطة ١١-٢: الحرية الاقتصادية في العالم: *Economic Freedom in the World* يصور الليبراليون الاقتصاديون والميركانتيليون رؤيتين مختلفتين للاقتصاد الدولي، واحدة يكون فيها السوق وبالتأكيد حراً، والأخرى تقوم الدولة فيها بالتدخل النشيط لتنظيم السوق ومعالجته ببراعة. ومع ذلك، فإن الحقيقة تُعدُ أكثر دقة، حيث أن هناك اختلافات في الدرجة التي تعمل عندها الأسواق الحرة داخل كل دولة. هذه الخريطة تصور الحرية الاقتصادية وقد تم قياسها بمؤشر ٢٠١١ للحرية الاقتصادية. باستخدام مقاييس عبر عشرة مجالات اقتصادية، متضمنة سياسات الحكومة حول التجارة، العمل، الاستثمارات، وحقوق الملكية الفكرية، فإن مؤشر الحرية الاقتصادية يُقيمُ المدى الذي "تحقق عنده الدول نقاطاً جيدة تُظهرُ التزاماً بتمكين الفرد، وبمعاملة غير تميزية، وتقرير التنافس" *(Heritage Foundation, 2011)*.على الرغم من وجود اختلافات حول أي أنواع الحرية الاقتصادية تم إتباعه عبر الدول، يبدو أنها علاقة قوية بين الحرية الاقتصادية والرخاء".

وقد تؤدي الحرية الاقتصادية في الداخل إلى إنتاج فوائد كثيرة، لكن حكومات عديدة غير عازمة على إدراك هذه الفوائد من خلال تحرير اقتصاداتها المحلية. يرجع هذا بدرجة كبيرة إلى ضررها، فليس من قبيل المصادفة أن الحكومات المغلقة اقتصادياً تحكم دولاً تتجه أيضاً لأن تكون الأفقر، والأكثر فساداً. وفي الحقيقة، فإن دولاً كثيرة في الشريحة الأدنى لترتيب الحرية الاقتصادية، والذي يتضمن دولاً مثل ماينمار، وتشاد، وأوزباكستان، والتي تُعدُ أيضاً بعضًا من أكثر الدول فساداً في العالم *(Transparency and International, 2011)*.

يخفض هذا الدليل من قيمة تأثير الأوضاع الدولية على الممارسات الاقتصادية الدولية للدولة. فهو يقترح أن الحفاظ المستقبلي لنظام التجارة الحرة ُيعدُ غير محتمل في غياب زيادات في النسبة العالمية للحكومات الحرة، والاقتصاديات الحرة.

مصير التجارة الحرة
THE FATE OF FREE TRADE

تستمر التجارة العالمية في الانتشار، بينما تعتبر مستويات الحماية تاريخياً في أدنى مستوياتها. ومع ذلك، فإن مقولات الحماية مازالت لها أسبابها، كما أنها تغذي جزئياً من مشاعر العمال بعدم الأمن في الاقتصاد العالمي. تُعدُ بعض هذه المحاجات "الحجج / المقولات" مغرية، وبصفة خاصة، في أوقات التراجع الاقتصادي حيث تمثل التجارة الخارجية هدفاً يتم تَوجيه اللوم إليه. وحتى في العديد من الدول المنفتحة اقتصادياً، فإن ضغوط الحماية تتزايد بشكل محتم عندما تتم خسارة (فقدان) الوظائف. وقد انعكس هذا في مطالبة عضو الكونجرس الديموقراطي عن ولاية كاليفورنيا، ماكسين واترز "بإعادة الوظائف إلى الوطن" *(Bring Jobs Back Home)* والانتشار الواسع لشكوك حركة "حزب الشاي" الأمريكية المحافظة تجاه اتفاقيات التجارة *(The Economist, 2010, 9)* . إن تلك مجادلة قديمة وذات عمر طويل بين مؤيدي التجارة الحرة والميركانتيليين، ولذلك من المحتمل أن تستمر كأحد القضايا العالمية.

وكما هي الحالة مع التمويل الدولي (انظر الفصل العاشر)، فإن هناك لغة مرتبطة بقضايا سياسة التجارة. هكذا، وقبل تقييم القضايا الحالية التي تواجه النظام التجاري العالمي، فإنه من المفيد أن نطور تفهماً "لحيل التجارة" التي تستطيع الدول استخدامها.

حيل التجارة

لعبت التجارة الحرة دوراً رئيسياً في نمو الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، كما أن هناك إجماعاً حقيقياً بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالفوائد الكامنة للتجارة الحرة. وعلى نحو ما لاحظ بول كروجمان الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، "إذا كان هناك من قانون اقتصادي، فمن المؤكد أنه سيتضمن التأكيدات على "أنني أفهم مبدأ الميزة المقارنة"، وأنني "أتبنى مبدأ التجارة الحرة" (١٩٧٩: ١٣١).

على أي حال، تعدُ التجارة الحرة أحد المساوئ السياسية بالنسبة إلى الميركانتيلية. يرجع هذا إلى طبيعة التكاليف والفوائد المصاحبة للتجارة الحرة. ففي مجملها، فإن الفوائد الاجتماعية للتجارة الحرة تفوق كثيراً تكاليفها. ومع ذلك، فإن هذه الفوائد، وبصفة خاصة، مكاسب المستهلك التي تنتج من الواردات، تنتشر عبر

المجتمع ككل، وغالباً ما تكون غير ملحوظة. على سبيل المثال، فمع أن التجارة الخارجية قد تمكن المرء من توفير عشرة دولارات في شراء تي شيرت "قميص" مثلا، فمن المحتمل ألا يكون على دراية بأن هذه الواردات هي السبب وراء ما قام بتوفيره. ولذلك، فهناك حافز قليل للاشتراك في تنظيم سياسي لمصلحة الواردات – إذا اكتشفت أن ثمن هذا الـ تي شيرت "القميص" قد تزايد بمقدار عشرة دولارات، فمن المحتمل ألا تضيع الوقت في تنظيم مسيرة احتجاج "مؤيدة للاستيراد". على أي حال، فإن تكاليف التجارة الحرة تُعدُ مركزة تماماً وواضحة. فمن المعتاد، وعلى سبيل المثال، أن نسمع عن المصانع التي تغلق أبوابها، وعن الوظائف التي تتم خسارتها نتيجة للمنافسة مع الواردات الأرخص. هكذا، فإن هناك حوافز سياسية أكبر للتنظيم ضد التجارة الحرة، ولهذه القوي من أجل التأثير على العملية السياسية. باختصار، "الاقتصاديات السيئة هي غالباً حجر الزاوية للسياسة الجيدة" *(Drezner, 2000, p. 70)*.

على ضوء هذه المعضلة، فمن المحتمل أن تستمر المشاجرات التجارية، نظراً لوجود حوافز سياسية لدى الدول لتفعيل سياسات ميركانتيلية. وسوف يقوم هذا القسم بشرح بعض من أدوات السياسة هذه، والتي تقع جميعها تحت العنوان المطاطي "الحمائية" *"Protectionism"* وهي سياسات تم تصميمها "لحماية" المنتجات الداخلية من المنافسة الخارجية.

التعريفات: ***Tariffs*** هي ضرائب يتم فرضها على السلع المستوردة، وتُعدُ الأكثر ذيوعاً من بين أدوات السياسة الحمائية. ومع أن متوسط مستوى التعريفات قد تراجع بسبب منظمة التجارة العالمية، فإنها لا تزال تُستخدمُ من وقت لآخر. فعلى سبيل المثال، قام الرئيس بوش في عام ٢٠٠٢ بفرض التعريفات التي تراوحت فيما بين ٨٪ إلى ٣٠٪ على واردات الصلب.

حـصـص الواردات: ***Import Quotas*** وتحدد بشكل محدد كمية المنتج المعين التي يمكن استيرادها من الخارج. في أواخر الخمسينيات، أسست الولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال، حصص الواردات على البترول، مثيرة أنها كانت ضرورية لحماية الأمن القومي للولايات المتحدة. آنذاك، فإن الحكومة، أكثر من السوق، هي التي قامت بتحديد الكمية والمصدر الذي تستورد منه.

حصص التصدير: ***Export Quotas*** عادةً ما تنتج عن اتفاقيات تم التفاوض عليها بين المنتجين والمستهلكين، وتقوم بتقييد تدفق المنتجات (على سبيل المثال، الأحذية أو السكر) من الدول المنتجة إلى تلك المستهلكة. وبالتوازي مع هذه الخطوط، فإن الترتيبات المنظمة للـسـوق *(OMAs)* هي اتفاقيات رسمية يتم من خلالها قيام دولة ما بقبول تحديد تصدير منتجات قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالعمال في الدولة المستوردة، وغالباً ما تتم تحت

شروط محددة تم تصميمها لمراقبة وإدارة تدفقات التجارة. فالدول المصدرة تكون مستعدة لقبول مثل هذه القيود، وفي المقابل، تحصل على التنازلات من قبل الدولة المستوردة. وقد كانت الترتيبات متعددة الأطراف للألياف (الفيبر) *(MFA)*مثالاً منقحاً للترتيبات المنظمة للسوق التي قامت بتقييد صادرات المنسوجات والملبوسات (الكساء). وقد نشأت في أوائل الستينيات، عندما قامت الولايات المتحدة بإضفاء الطابع الرسمي على قيود تطوعية غير رسمية سابقة *(VERS)*مع اليابان وهونج كونج، وذلك حماية للمنتجين الداخليين (في الداخل) من واردات القطن رخيصة الأسعار. وقد تم فيما بعد امتداد نظام الحصص ليشمل دولاً أخرى مستوردة ومصدرة، وحينئذ، وفي السبعينيات إلى ألياف أخري، عندما أصبحت الـ *(MFA)* ترتيبات متعددة الأطراف للألياف. وقد انتهت صلاحية الـ *(MFA)*للألياف في عام ١٩٩٥.

- نظراً لما طرأ على التعريفات والحصص من تخفيضات، فإن مجموعة من القيود، والتي تُعرفُ بالحدود من غير التعريفات ***(Non Tariffs Barriers(NTBs))*** قد تم إنشاؤها لتعويض الواردات بدون فرض ضرائب مباشرة. تغطي هذه القيود مجموعة متنوعة من القواعد التنظيمية الحكومية الخلاقة، والتي تم تصميمها لتشكل مأوى "لتحمي" صناعات داخلية محددة من المنافسة الخارجية، متضمنة قواعد الصحة والأمان، إجراءات المشتريات الحكومية، والدعم. على العكس من التعريفات والحصص، فإن الحدود من غير التعريفات *NTBs*تُعدُ أكثر صعوبة في الرصد والتفكيك.
- هناك، وعلى وجه خاص، صورتان شهيرتان من بين الحدود (غيرالتعاريفية) أو (اللاتعاريفية) قصد بهما التعويض عن سياسات الدول المصدرة، وهما: الرسوم المضادة أو المسترة، والرسوم المضادة للإغراق. الرسوم المضادة تفرض تعريفات للتعويض عن أشكال الدعم المزعومة، واستخدامها يُعدُ استخداماً معروفا للتعويض عن الدعم الزراعي. أما الرسوم المفروضة على الإغراق وعلى مقالب النفايات فهي لاحتواء قيام المنافسين ببيع المنتجات بأقل من تكلفة إنتاجها. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، فإن أعضاء منظمة التجارة قد بدأوا (٦٩) تسعة وستين تحقيقاً جديداً لادعاءات بالإغراق *(WTO Press Briefing, 2010)*.
- من بين الدول النامية التي يمكن أن تتعرض أهدافها التصنيعية الداخلية للإعاقة لغياب الحماية من الشركات الأكثر كفاءة في الشمال العالمي المتقدم، تأتي مقولة الصناعة الوليدة، والتي غالباً ما يتم استخدامها لتبرير سياسات التجارة الميركانتيلية. طبقاً لهذه المقولة، فإن التعريفات أو الأشكال الأخرى للحماية تُعدُ ضرورية لتغذية الصناعات الصغيرة حتى تنضج بالفعل وتستطيع تخفيض تكلفة منتجاتها، ولتستطيع التنافس بنجاح في الأسواق العالمية. غالباً ما اعتمدت سياسات إحلال البديل الصناعي المستورد، والتي كانت يوماً ذات شهرة في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى، على حماية الصناعات الوليدة (انظر الفصل الخامس).

- في الشمال العالمي، يحفز خلق المزايا المقارنة الآن ما يعرف باسم سياسة التجارة الاستراتيجية *Strategic Trade Policy*، باعتبارها وسيلة ميركانتيلية للتأكيد على أن صناعات الدولة سوف تظل تنافسية. وعلى ذلك، فإن سياسة التجارة الاستراتيجية تركز على توجيه دعم الحكومة نحو صناعات معينة حتى تستطيع اكتساب مزايا مقارنة بالمنتجات الأجنبية. أحد الأمثلة الملحوظة لهذه الاستراتيجية يتمثل في نموذج "إيرباص" وهي شركة أوروبية تقوم ببناء وصناعة الطائرات ذات الحجم المتسع. وقد تم تأسيس الجزء الأكبر من هذه الشركة في كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، وقد أصبحت الشركة شديدة الاعتماد على الدعم طوال معظم فترة وجودها.

على الرغم من أن الليبرالية الاقتصادية قد تأسست على فضائل أو مزايا التجارة الحرة، فإن النظرية الواقعية تساعد في حساب دور دوافع الدولة في انتهاج سياسات ميركانتيلية. ولنتذكر هنا أن الواقعية تقول بأن الدول غالباً ما تتنافس أكثر مما تتعاون، لأن الفوضوية الدولية بدون حكم عالمي تغذي غياب الثقة من قبل الدول تجاه بعضها البعض. إضافةً إلى ذلك، فإن الدول تسعى إلى مزايا ذاتية وأسبقية اقتصادية. بهذا المعنى، فإن التجارة الاستراتيجية الميركانتيلية تُعدُ نموذجا أولياً لهذا التفسير الواقعي لاهتمام الدول بالفائدة الذاتية والمكاسب النسبية، حيث أنها "تركز على التنمية الاقتصادية كأمر ذي أهمية استراتيجية" *(Holstien, 2005)*.

التعايش غير المريح لليبرالية والميركانتيلية ***The Uneasy Coexistence of Liberalism and Mercantilism***

وقد تحددت المزايا السياسية للميركانتيلية، فإن الدول غالباً ما تمر بأوقات صعبة في مقاومة المطالب الدائمة بالحماية من قبل الصناعات الداخلية، وجماعات المصالح. فهم يفعلون ذلك، حتى ولو، طبقاً لليبرالية، كانت علاقاتهم بشركائهم التجاريين سوف تتعرض للتدهور، وسوف تعاني على المدى الطويل، حيث سينتقم الشركاء التجاريون بطرق جديدة ماهرة ومبتكرة لاحتواء الإجراءات الحمائية.

وتتمثل النتيجة في قيام الدول، وبشكل متزامن، بإتباع الليبرالية والميركانتيلية. يُظهُر مثل هذا المنهج المتناقض تجاه السياسة التجارية، تصميم الدول على حصد فوائد الاعتماد المتبادل، بينما هي تسعي إلى تخفيض تكاليفه إلى الحد الأدنى. كذلك، فإنها تكشف التوتر بين الدول والأسواق، بين الوعد بأن يستفيد كل فرد، والخوف من أن الفوائد لن تكون موزعة بالتساوي. يشجع غياب الحكومة العالمية كل دولة على أن تكون أكثر اهتماماً بكيفية معادلة تنافسيتها بالعلاقة إلى الدول الأخرى – مكاسبها النسبية –أكثر من الجماعية مع مكاسبها المطلقة. تعكس السياسة التجارية للولايات المتحدة غريزتين توأم: الدفع من أجل ليبرالية التجارة في الأسواق الخارجية، بينما تتوسد تكاليف المدى القصير للواردات إلى اقتصاد الولايات المتحدة، ومعدل العمالة (التشغيل أو التوظيف).

كيف يرى الشركاء التجاريون والمنافسون للولايات المتحدة أن الالتزام الأمريكي بالتجارة الحرة سوف يُؤثر، وبدرجة مؤثرة كثيراً، على تشكيل سياساتهم التجارية، وما إذا كانوا سوف يختارون التجارة الحرة على الحمائية. فقد لاحظ المنافسون التجاريون لأمريكا، ولوقت طويل، أن الولايات المتحدة، وهي المؤيد الرئيسي لحرية التجارة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد فشلت في أن ترتفع إلى مستوي شعاراتها، وقد تورطت، وبشكل متزايد، في الحمائية.

وفي هذا الصدد، فإن بعضاً من الطرق التي تستخدم من خلالها الولايات المتحدة أدواتها الاقتصادية الخارجية تُعدُ ذات دلالة هامة. أولا: إن جزءً رئيسياً من المساعدات الخارجية الأمريكية مقيد بشراء السلع والخدمات الأمريكية. كما أن هناك بعض أنواع المساعدة، وبصفة خاصة الطعام، تُعدُ مطلوبة قانونياً لكي يتم استخدامها في شراء سلع مصنوعة في الولايات المتحدة. يقول اقتباس من تقرير ٢٠٠٣ الصادر عن هيئة المعونة الأمريكية *(USAID)*(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) "إن المستفيد الأساسي من برامج المساعدة الأمريكية كان ودائما هو الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن هناك ما يقرب من ٨٠٪ من عقود هيئة المعونة الأمريكية وقروضها تذهب مباشرة إلى الولايات المتحدة" (على سبيل المثال، انظر: *Easterly and Pfutze, 2008, Terlinden and Hilditch, 2003*)، مما يحول المعونة الخارجية إلى نوع من دعم الأمر الواقع للشركات الداخلية.

أيضاً، فإن الأهداف الأمنية يمكن أن تظهر كذلك في جهود تحرير التجارة الأمريكية. إن تطبيق الميثاق الأفريقي للنمو والفرص *(AGOA)* قد أصبح، وبصفة خاصة، مثيراً للنزاع في هذا الخصوص. فقد تمثل القرار الأصلي لهذا الميثاق في تشجيع الحكم الديموقراطي، واحترام حقوق الإنسان *(Blanton and Blanton, 2001)*على الرغم من أن هذا التأكيد قد تم زرعه من قبل مصالح استراتيجية، وعلى نحو ما أوضحته التقارير، فعلى سبيل المثال، عندما كانت الولايات المتحدة تسعى إلي الحصول على موافقة مجلس الأمن على العمليات العسكرية في العراق، فقد ذكرت التقارير أن ميثاق النمو الأفريقي والفرص قد تم استخدامه "لمكافأة" أو تأييد الأعضاء الأفارقه في مجلس الأمن – الرسالة كانت واضحة: إما أن تقوم بالتصويت معنا، أو أن تفقد مزاياك التجارية" *(Deen, 2009)*.

إضافة إلى ما سبق، فمع أن المستويات الكلية للتعريفات في الولايات المتحدة منخفضة عنها في العالم النامي، فإن الولايات المتحدة، ومثل باقي الدول المتقدمة، لا تزال تحمي عدة قطاعات أساسية، ويعدُ قطاع الزراعة القطاع الأكثر أهمية من بينها. ففي عام ٢٠٠٩، أنفقت الولايات المتحدة ١٥,٤ بليون دولار على الدعم الزراعي، بينما كانت القيمة الكلية لهذه الأنواع من الدعم عبر الدول الغنية في منظمة الأوسيد، منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية هي ٢٥٢,٥ بليون دولار *(Bjerga,2010, OECD, 2010)*. إن مثل هذه التحركات الميركانتيلية تُعدُ، وبصفة خاصة، ذات أثر مدمر لنظام التجارة الليبرالي، خاصة مع الأخذ في الاعتبار وضع الولايات المتحدة باعتبارها القوة الاقتصادية العظمى والقائدة، وكذلك ميراثها الليبرالي. هكذا، فإن هذا الأمر يصبح، وعلى وجه الخصوص، مثيراً للقلق والاضطراب للدول النامية، لأنها أيضاً غالباً ما يكون لديها قطاعات زراعية قوية. كذلك، فإن الفجوة بين المثاليات والتصرفات التي يقوم بها العالم المتقدم تثير من جديد بقايا وآثار الاستعمار ورياء الماضي من قبل الدول الغنية. "ربما النفاق الأعظم" وعلى نحو ما يكتب إيان كامبل *(Ian Campbell, 2004, p. 112)*، " هو أن الولايات المتحدة، والتي تخطب وتدعو بمزايا التجارة الحرة، وبقوة أكثر من أي دولة أخرى تقريباً، تنفق عشرات البلايين من الدولارات لمنع أسواقها من أن تصبح حرة".

بالنسبة إلى الليبراليين مؤيدي التجارة الحرة، وكذلك للماركسيين، فإن لعبة التجارة يتم التلاعب بها من خلال الفساد الربحي والروتيني المعروف باسم " البحث عن العوائد *Rent-Seeking*"، والذي يقوم فيه الفاعلون الحكوميون بدفع الحكومات لفرض معوقات على المتنافسين، مما يخلق عقبات أمام المشاركين في السوق العالمية، كما يلحق الضرر بكل فرد، وبصفة خاصة بالفقراء *(Klein, 2007)*. وعلى أي حال، فحتى حلول عام ٢٠٢٠، فإن فريقاً مخابراتياً من خبراء التنبؤ (المجلس الوطني للمخابرات، ٢٠٠٤) يتنبأ بأن فوائد العولمة لن تكون عالمية... فسوف تتسع الفجوات بين تلك الدول المستفيدة من العولمة اقتصادياً... وتلك الأمم المتخلفة، أو لبضائع داخل الأمم التي تخلفت في المؤخرة (على الرغم من احتمالية أنه)، من المتوقع أن الاقتصاد العالمي سوف يكون أكبر بنسبة ٨٠٪ في عام ٢٠٢٠ عما كان عليه في عام ٢٠٠٠".

انتصار أم اضطراب بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي؟

TRIUMPH OR TROUBLE FOR THE GLOBAL ECONOMY?

تُواجه حرية التجارة ضغوطاً ملحوظة. ومع ذلك، فإن العولمة السريعة لم تفعل شيئاً " لتقويض الثقة التي يضعها الليبراليون دائما في التجارة". فلم يقم أي اقتصادي جاد بالبحث في حالة التكامل الدولي خلال تدفقات السلع والخدمات، على الرغم من أن هناك جدالاً حياً حول كيفية إحداث أو تحقيق التكامل من خلال التجارة *(Crook, 2003, p. 3)*. ومن ثم يظل السؤال هل ستستمر هذه الثقة؟. للوصول إلى أفضل تقدير لهذه القضية الأساسية، دعنا نفحص تقدم نظام التجارة الحرة، وكذلك القضايا الحالية التي تواجهها.

تطور منظمة التجارة العالمية *The Development of WTO*

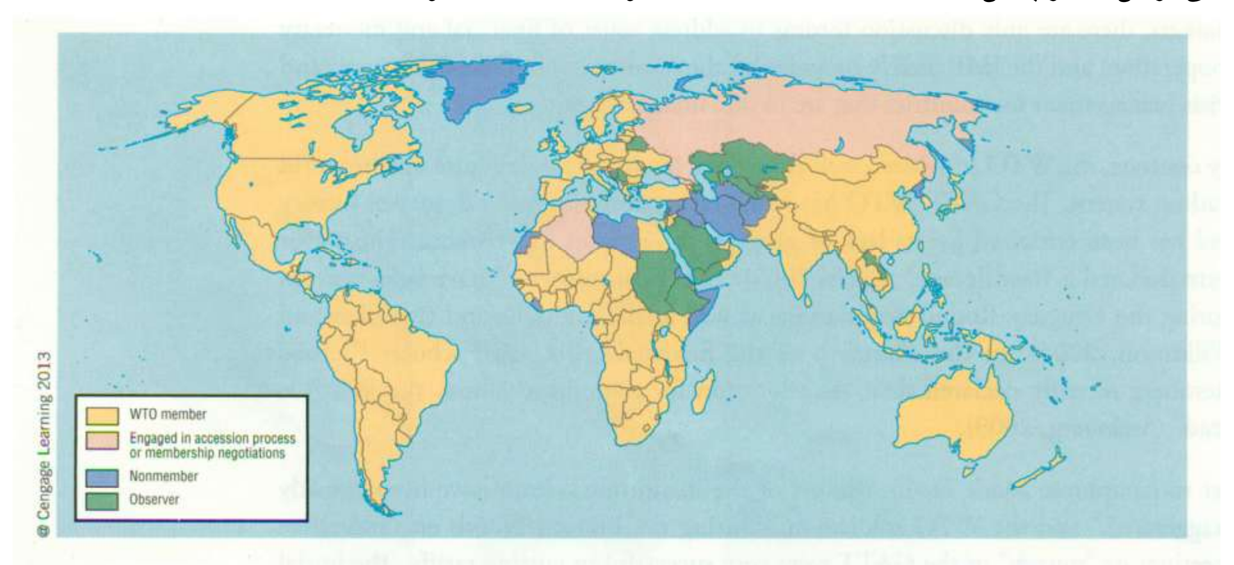
على الرغم من صعوبة الاحتفاظ بنظام للتجارة الحرة، وأن هناك مشكلات في النظام التجاري العالمي، إلا أنه قد طور بنية معمارية أفضل عن النظام المالي العالمي. وكما تمت مناقشته في الفصل العاشر، فإن الترتيبات المالية التي أرساها نظام بريتون وودز قد انهارت عام ١٩٧١، وأصبح النظام الحالي أقرب إلى "موجات الهوس والذعر والانهيارات *"Manics, Panics, and Crashes(KindleBerger, 2000)* –تتم دورات العملات طبقاً لإملاءات الأسواق، وليس هناك سوى منتديات مناقشة تتناول قضايا التعاون النقدي والمالي، بينما يقوم صندوق النقد الدولي بمجرد توفير مراقبة النظم المالية وإدارة الأزمة بالنسبة للدول التي تُعدُ في ضيق أو عسر مالي شديد.

على النقيض من ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية توفر بنية مؤسسية متطورة تماماً للنظام التجاري العالمي. في حين كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ذات تاريخ مشاغب ومضطرب وغير مؤكد، ومن ثم، فقد تعرضت للانتقادات بسبب أوجه القصور التي اعترضت تقدمها عبر مرحلة وجودها. وبينما أعلنت حقبة الخمسينيات "العقد المفقود" *(Stiles, 2005)*، فقد تمت صياغة نصوص وقواعد ما بعد انتهاء المنظمة خلال دورة أوروجواي، وكذلك في دورة الدوحة *(Narlikar and Wilkinson, 2004)*. فـفي أعقاب الأزمة المالية، فقد أعلن الباحث القانوني ريتشارد ستاينبرج مؤخراً أنه " كمقر لمفاوضات التجارة، فإن منظمة التجارة العالمية قد انتهت *Is dead.*" . *(Steinberge, 2009)*.

ومع ذلك، ولإعادة صياغة مارك توابن، فإن الشائعات حول وفاة المؤسسة "كانت شديدة المبالغة". فما زال جنود منظمة التجارة العالمية مستمرين. ففي خلال فترة بريتون وودز، كانت اللقاءات المتتالية، أو جولات الجات، غاية في النجاح في تخفيض التعريفات. فقد استطاعت الجولة التمهيدية للمفاوضات في جينيف عام ١٩٧٤ تخفيض التعريفات بنسبة ٣٥٪، بينما تمكنت الجولات التالية للمفاوضات، وخلال الخمسينيات والستينيات (دورة كينيدي)، والسبعينيات (جولة طوكيو)، والثمانينيات (جولة أوروجواي)، وبالفعل من أن تزيل التعريفات على السلع المصنعة. حالياً، فإن نسبة تقل عن ٢٥ , ٠٪ من التجارة العالمية الكلية تتعرض للتعريفات*(Ali et, al., 2011)* .

أما جولة الدوحة، والتي بدأت رسمياً في ٢٠٠٢، فقد كان لها أجندتها شديدة الطموح لتحرير التجارة. فهي تتناول عديداً من الحدود المتبقية من غير التعريفات، وكذلك الموضوعات الأخرى المتعلقة بالتجارة، والتي تحتل مكانة متقدمة على الأجندة العالمية، بما فيها حقوق الملكية الفكرية، والقضايا البيئية، ومقاييس الاستثمار المتعلقة بالتجارة. وهناك أيضاً علامة أخرى على النجاح تتمثل في اتساع عضويتها. حالياً، تضم منظمة التجارة العالمية (١٥٣) مائة وثلاثة وخمسين عضواً، بينما هناك أيضاً قرابة الثلاثين دولة في وضع "المراقب"، كما أنها قد قامت باتخاذ إجراءات هامة باتجاه اكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية (انظر الخريطة ١١-٣).

قامت جولة أوروجواي بتحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية، وهي نظام يقوم على قواعد، وله آلية قوية لحل المنازعات تتولى عملية التحكيم في الصراعات المتعلقة بالتجارة بين الأعضاء، كما تتولى محاسبتهم على إجراءاتهم الميركانتيلية. وقد قامت منظمة التجارة بالتعامل مع أكثر من (٤١٩) نزاعاً منذ ١٩٩٥ *(WTO. 2011)*، كما استطاعت أن تضع حتى أكثر أعضاءها قوة موضع المساءلة على ممارساتهم التجارية. على سبيل المثال، قامت منظمة التجارة العالمية بدور هام في إجبار الولايات المتحدة على إلغاء تعريفاتها على الصلب عام ٢٠٠٢، تطبيقاً لقواعد منظمة التجارة، فإذا لم تقم الولايات المتحدة بإنهاء حماية أسواقها للصلب، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يصبح قادراً على فرض ما يقرب من (٤,٠٠) أربعة بلايين دولار عقوبات تجارية ضد الولايات المتحدة *(Becker, 2003)*.



خريطة ١١-٣: منظمة التجارة العالمية تتجه عالمياً: *The World Trade Organization Goes Global* تتجه منظمة التجارة العالمية نحو العالمية، فعندما بدأت الجات عام ١٩٤٩، كان أعضاؤها (٢٣) ثلاث وعشرون دولة. ومع بداية عام ٢٠١٠، فقد أصبح عدد الأعضاء (١٥٣) مائة وثلاث وخمسين دولة في منظمة التجارة العالمية، إضافةً إلى ذلك، هناك ثلاثون "مراقبا" في عملية التفاوض ليصبحوا أعضاءً رسميين (مثل روسيا). وهكذا، وأياً كانت التناقضات المحيطة بمنظمة التجارة العالمية، فإن عضويتها القريبة من العالمية تشهد بجاذبية المؤسسة بين القادة السياسيين.

بالإضافة إلى امتلاك سياسة "العصي" لإرجاع الدول الأعضاء إلى صفوف المنظمة، فإن "جزر" عضوية منظمة التجارة العالمية تأتي معها بإتاحة الدخول إلى أسواق (١٥٣) مائة وثلاث وخمسين دولة عضو بالمنظمة، كما أنها تساعد على انفتاح المجتمعات بعضها على البعض، وعلى تحسين نوعية عملية الحكم في الدولة. وقد مضت الإضافات الحديثة للمنظمة – كمبوديا، والصين، والمملكة العربية السعودية في إصلاحات شاملة لنظمها

التجارية، من أجل أن تجعلها متسقة مع عملية الدخول إلى المنظمة والالتحاق بها. طبقاً لبيتر سوثرلاند *Peter Sutherland*، المدير المؤسس لمنظمة التجارة العالمية، فإن هذه الدول قد تغيرت بشكل خطير – وفي معظم الأحوال نحو الأفضل – في سياق الدخول إلى منظمة التجارة العالمية *(2008, P. 127)*. ومن المثير للاهتمام، أن هذه الآثار السياسية تستمر بعد القبول، فقد أظهرت الدراسات أن عضوية منظمة التجارة العالمية ترتبط إيجابياً ببعض العمليات الديموقراطية، مثل المشاركة، وإجراء انتخابات حرة وعادلة *(Aaronson and Abouharb, 2011, See also, Aaronson and Zimmerman, 2007)*.

ومع ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية تعدُ، وإلى حد كبير، ضحية لنجاحاتها. فعندما تأسست الجات كانت تضم في عضويتها (٢٣) ثلاثة وعشرين عضواً، وكانت مسئولة عن هدف مركزي واحد – تخفيض التعريفات. وبينما تراجعت ا لتعريفات كأداة سياسية، فقد بدأت منظمة التجارة في مواجهة مجموعة واسعة ومتنوعة من القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية، والتي تذهب بعيداً عن الموضوع البسيط؛ ضرائب الواردات.

على نحو ما أظهرته موجة الاحتجاجات في كوريا الجنوبية حول واردات اللحوم الأمريكية *(Sang Hun, 2008)*، فإن هذه الموضوعات والقضايا الجديدة تعدُ أكثر صعوبة في حلها عن تخفيض مستويات التعريفات لأنها قد تتعارض مع قوانين الدول منفردة. على سبيل المثال، فإن القطاع الزراعي قد مثل مجالاً دائما للاختلافات بين الشركاء التجاريين، حيث أنها تجبر الدول على إنهاء المساعدة الاقتصادية لقطاع غالباً ما يعتبر سياسياً جزءً مهماً من المجتمع.

أكثر من ذلك، فإن هناك بعضاً من القضايا تحت رعاية منظمة التجارة العالمية تثير اهتمامات إلى ما هو أبعد من التجارة الحرة والحمائية. فقضايا العمل، والمستويات البيئية تأخذ المناقشة إلى تناقضات أعمق حول الحقوق الأساسية للإنسان والتنمية (انظر: نظرة أقرب: التجارة والبيئة). وهنا، فإن ديستلر*(I.M. Destler)* ، وكمتخصص في السياسة التجارية، يشير إلى "سياسة جديدة" للتجارة الدولية آخذة في الظهور. تتضمن هذه الموضوعات الجديدة "ليس التوازن الذي يجب كسره بين المصالح والأهداف الاقتصادية، لكنه التوازن الأكثر صواباً (الصحيح) بين الاهتمامات الاقتصادية والقيم الاجتماعية الأخرى". إن هذه الأهداف والقيم، والتي غالباً ما تندرج تحت مظلة التجارة العادلة *"Fair Trade"* لا تقع وبدقة في المحاجات "المجادلات" لصالح أو ضد التجارة الحرة، حيث تظهر الدراسات المسحية أنه، وحتى مؤيدي التجارة الحرة، سوف لا يزالوا ينظرون إلى مقاييس التجارة العادلة، مثل حماية حقوق العمال، والحقوق البيئية، باعتبارها مقاييس هامة *(Ehrlich, 2011)*. وتتميز هذه الموضوعات بصعوبة تعريفها أو حلها، وبكونها تفرض "تحدياً بأن مؤسسات السياسة التجارية ذات التاريخ "البقاء" الطويل كانت غير مؤهلة للاستجابة لتلك المقاييس أو حتى لفهمها" *(Destler, 2005, p. 253)*

إن زيادة العضوية قد أضافت تحديات أكبر إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية. فمن الجانب التقليدي، فقد اتبعت مفاوضات الجات / منظمة التجارة العالمية "نموذج النادي" *(Esty, 2002)*، والذي تقوم فيه مجموعة صغيرة من مسئولي التجارة بإعداد سياسة، وإلى درجة كبيرة، من منظور النظرة العامة. على سبيل المثال، فإن التوصل إلى جولة طوكيو، والتي كانت موضع ترحيب من قبل الخبراء باعتبارها انتصاراً كاسحاً لتحرير التجارة، قد تم إعداد تقرير عنه في الصفحة رقم (١٨) من قسم الأعمال (قسم د) في صحيفة الواشنطن بوست –وهو مكان قد يُعدُ، وبصعوبة، مناسباً أو مهماً بالنسبة إلى موضوعات الأخبار. أيضاً، كانت هناك جولات قادتها، وإلى حد كبير، مجموعات صغيرة من الدول، وتحديداً كانت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، مع دول أخرى تقع أساساً في ترتيبها وراء هذه الدول (الثلاث السابقة).

نظرة أقرب: التجارة والبيئة

A Closer Look: Trade and Environment

يحيط قدر كبير من التناقض بالعلاقة بين التجارة والبيئة. يتهم النقاد العولمة، والتي تُعدُ التجار ة الحرة جزءً منها، بأنها، أي العولمة، تقود إلى "التسابق نحو الهاوية" في المعايير البيئية، حيث يتم تشجيع الدول على تعزيز تنافسيتها من خلال الإبقاء على "الاحتفاظ بـ" قواعد بيئية أقل صرامة. ومع ذلك تجد دراسات متعددة أن التجارة يمكن أن تكون عملياً مواتية للأوضاع البيئية، حيث أنها تساهم في انتشار التكنولوجيات المتقدمة والممارسات الصديقة للبيئة، وهي عملية تم الاصطلاح على تسميتها *"California Effect"* بـ"تأثير كاليفورنيا"*(Vogel, 1995, See also, Prakash&Potoski, 2007)*)

تكمن جذور التناقض بين التجارة والبيئة في الفجوة الجوهرية في الحوكمة العالمية. ذلك أن اتفاقية مراكش تطالب المُؤسسة لمنظمة التجارة العالمية بالتنظيم من أجل "حماية البيئة والحفاظ عليها". إضافةً إلى ذلك، فإن المادة العشرين من النظام الأساسي للجات تسمح للدول بفرض تنفيذ قوانين التجارة باعتبارها "ضرورية لحماية البشرية، وحياة الحيوان والنبات، أو الصحة"، وأن هذا يرتبط "بالحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ". وفيما يتجاوز هذا النظام الغامض، فإن منظمة التجارة العالمية لا تمتلك مجموعة صريحة من القواعد البيئية لإرشاد أو لتوجيه قراراتها. بدلاً من ذلك، فإن مبدأ المعاملة الوطنية يتضمن أن السلع يجب أن تُعامل على قدم المساواة للأغراض التجارية، بصرف النظر عن كيفية صناعتها. هكذا، فإن التمييز

ضد منتجات دولة ما بسبب الطريقة التي تم تصنيعها بها، إنما يُؤسس حمائية. على سبيل المثال، فقد حكمت منظمة التجارة العالمية بأن قيام الولايات المتحدة

باستخدام مسمى علامة "تونة الدولفين الآمنة *"Dolphin Safe Tuna* أنما يقوم وبطريقة غير عادلة بالتمييز ضد منتج التونة المكسيكية الذي يستخدم عبارة "شبكات الدولفن الآمنة". كذلك، فقد حكمت منظمة التجارة العالمية ضد قيام الولايات المتحدة بفرض قوانين بيئية أخرى مثل قرارات أسماك الجمبري "الآمنة أو الخالية من السلاحف *"Turtle Safe*،

وكذلك معايير الجازولين. وعلى الرغم من تأييدها للقوانين نفسها، فإن مجموعة النقاش قد حكمت، ومع ذلك، بأن تلك القوانين تم فرضها بطريقة استهدفت، وبشكل غير عادل دولاً معينة.

يلقي هذا الضوء على معضلة أساسية. فبينما يكون للدول حق واضح في المحافظة على المعايير والممارسات البيئية، فإن هناك، ومع ذلك، تنوعاً واسعاً في كيفية اختيار الدول لتنفيذ ذلك. ومع أخذ هذه الاختلافات في الاعتبار، يثور التساؤل حول كيفية وإمكانية رسم الخط الفاصل بين القواعد البيئية المشروعة، ومحاولة استخدام هذه المعايير، وببساطة "كعذر إضافي ملائم لزيادة الحواجز التجارية" *(Anderson, 1996)*.

أنت تقرر (عليك أن تقرر):

١- ما الذي يكشفه ذلك حول صعوبات التوفيق بين التجارة الحرة والبيئة؟

٢- كيف يمكن توفيق التجارة العالمية مع الحاجة إلى حماية البيئة؟

٣- هل تُعدُ منظمة التجارة العالمية المنتدى الأفضل لتقرير هذه القضايا؟

هكذا، فإن "نموذج النادي" هذا لم يَعُد صالحاً للتطبيق أكثر من ذلك. فكما أوضحت الاحتجاجات الشاملة التي أصبح وجودها كلياً في كل اجتماع، فإن جولات منظمة التجارة العالمية تقوم الآن بتوليد اهتمام عام واضح. كذلك، فقد أصبح هيكل القوة في المنظمة متعدد الأقطاب بشكل أكثر. وأصبح الجنوب العالمي نشيطاً جداً في نظام التجارة الدولية. فهو حالياً يدير حوالي ٤٥٪ من التجارة الكلية *(Lamy, 2011)*. وهكذا، فإن الدول النامية، وبصفة خاصة الاقتصاديات الصاعدة (**مجموعة الخمسة**) –**الصين، والهند، والبرازيل، والمكسيك، وجنوب إفريقيا** – قد أصبحت في غاية الإصرار على التأكيد على دورها في مفاوضات التجارة *(Meltzer, 2011)*.

هكذا، فإن منظمة التجارة قد أصبحت تواجه معضلة مثيرة – فمع نجاحها، وإلى حدٍ كبير، في تحقيق هدفها المتمثل في تخفيض التعريفات، وفي اجتذابها تقريباً لكل دولة في المنظمة، فإن المنظمة قد أصبحت مهمتها الآن متمثلة في الحصول على موافقة عدد متزايد من الدول على عدد متزايد من القضايا الصعبة والخلافية. ففي الحقيقة، فإن معظم الجولة الحديثة للمنظمة والمفاوضات، جولة الدوحة، ما زالت مستمرة منذ عام ٢٠٠٠. وهي تواجه عقبات رئيسة ومتنوعة، ومستقبل غير مؤكد *(Bhatia 2011, Wolt, 2009)*. وقد استطاع السياق الاقتصادي الحالي أن يساعد في جعل هذه الأمور أكثر سهولة.

الترتيبات التجارية الإقليمية: هل هي مكملة لمنظمة التجارة العالمية أم بديلة عنها؟

Regional Trade Arrangements (RTAs) :Supplement Or Substitute for the WTO?

هناك اتجاه تجاري آخر مرتبط وحديث يتمثل في انتشار الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية معبرة عن جهود ثنائية من بعض الدول، أو مبادرات فيما بين مجموعات صغيرة من دول بذاتها لتعميق الروابط التجارية فيما

بينها. وفي هذا الصدد، قد جاء الاتحاد الأوروبي باعتباره النموذج المبكر، والأكثر نجاحاً في التكامل الإقليمي. وعلى نمط الاتحاد الأوروبي، وإن كانت أقل نجاحاً عنه، جاءت المبادرات التي حدثت في أماكن أخرى في نصف الكرة الشمالي، خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. على أي حال، فإن الانتشار السريع للاتفاقيات التجارية الإقليمية *(RTAs)* والاتفاقيات التجارية الثنائية قد بدأ في التحقق والمكاسب في أوائل تسعينيات القرن الماضي. فطبقاً لمنظمة التجارة العالمية، فقد تزايد عدد الاتفاقيات التجارية التي دخلت حيز التنفيذ إلى ما يزيد على عشرة أضعاف منذ ١٩٩٠. واعتباراً من ١٥ مايو ٢٠١١، فإن منظمة التجارة العالمية قد تم إخطارها بعدد (٤٨٩) من الترتيبات التجارية الإقليمية، و (٢٩٧) اتفاقية في حيز التنفيذ *(WTO, 2011)*.

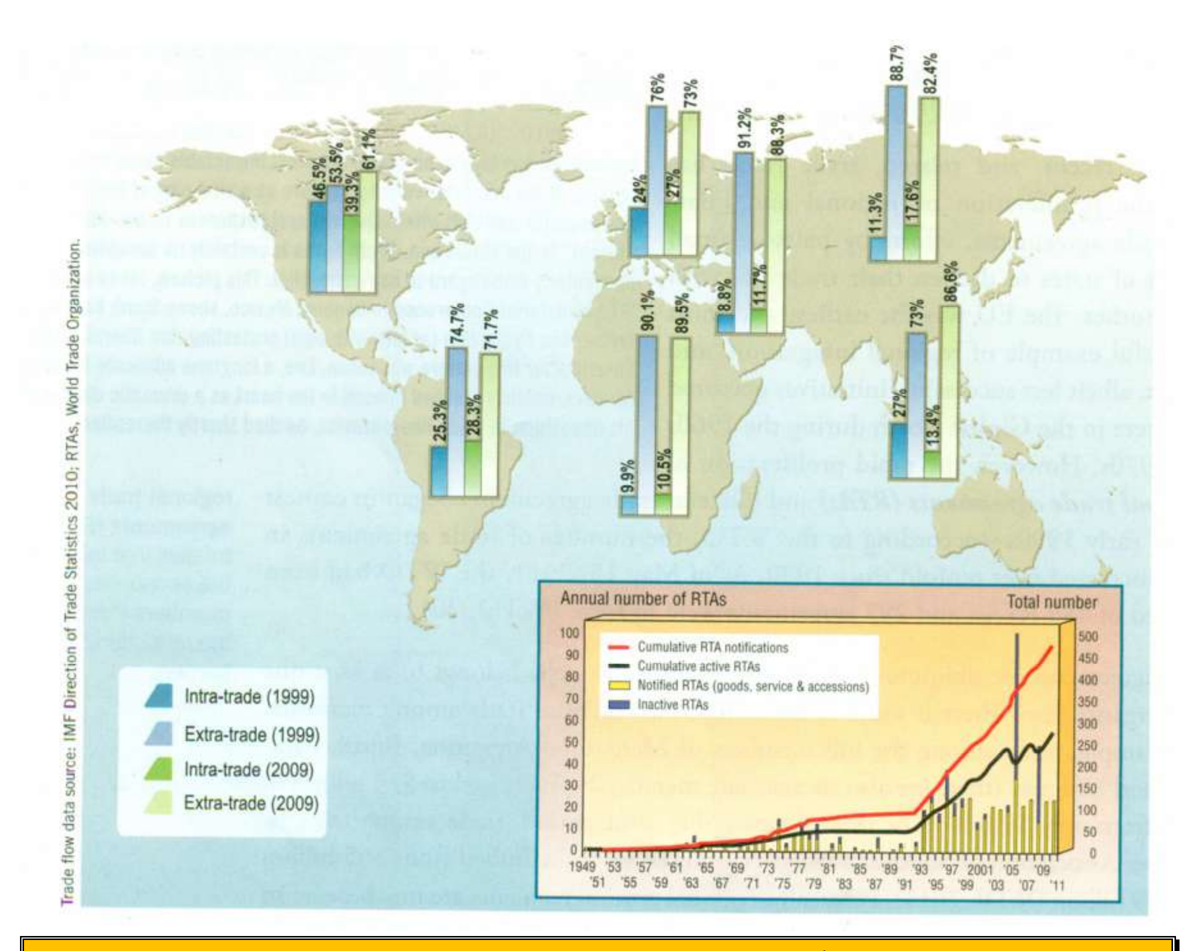
إن هذه الاتفاقيات تُعدُ اتفاقيات كلية شاملة. فكل دولة، باستثناء منغوليا، تنتمي، وعلى الأقل، إلى واحدة من هذه المنظمات. وهناك بعض الدلائل على أنها تزيد من التجارة بين الأعضاء. على سبيل المثال، فإن التجارة بين الدول كاملة العضوية في الميركسور (الأرجنتين، والبرازيل، وباراجواي، وأوروجواي-[هناك أيضاً ست دول أخرى منتسبة])، قد تزايدت إلى (٣٣) ثلاثة وثلاثين بليون دولار في عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت وفقط (٨) ثمانية بلايين في عام ١٩٩٠. وخلال نفس الفترة، فإن التجارة بين الأعضاء العشرة لاتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان *ASEAN*) قد صعدت من (٥٥) خمسة وخمسين بليون دولار إلى (١٩٩) بليون دولار *(WDI,2011)*. سياسياً، تُعدُ اتفاقيات التجارة الإقليمية أكثر سهولة في التطبيق لأنها تتضمن في العادة عدداً أقل من الفاعلين، كما أنها غالباً ما يتم تشجيعها من قبل القطاعات القوية في الصناعات ذات التوجهات التصديرية *(Dur, 2010)*.

يشعر كثيرون أن النافتا *"NAFTA"* (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)، ومناطق التجارة الحرة الأخرى تُعدُ متسقة مع منظمة التجارة العالمية من حيث المبدأ. وبالاتساق مع هذه الخطوط، وعلى نحو ما تستمر جولة الدوحة في تعثرها نحوه، فإن هناك كثيرين يرون أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية باعتبارها طريقاً أكثر حيوية وعملية يمكن من خلالها تحرير التجارة. هكذا، فإن **الاتفاقيات التجارية الإقليمية ينظرُ إليها باعتبارها محفزات للتجارة** لما تمثله من تشجيع على تحرير التجارة، وإن كان ذلك يتم بين عدد أصغر من الدول. وفي الحقيقة، فإن القادة السياسيين يفترضون، وبشكل مشترك، أنه لا يوجد هناك صراع طبيعي بين الاتفاقية الثنائية والإقليمية، ومتعددة الأطراف (أو الثنائية، والإقليمية، والتعددية). وعلى سبيل المثال، فإن روبرت زولويك *"RoberZoellick"* ممثل الولايات المتحدة السابق للتجارة، والرئيس الحالي للبنك الدولي، قد أثار أنه وخلال عملية "الليبرالية التنافسية" فإن صياغة الصفقات التجارية الثنائية أو الإقليمية يمكن أن تمارس ضغطاً على الدول من أجل تقوية المؤسسات المتعددة الأطراف. أكثر من ذلك، فإن النضالات السياسية حول هذه الصفقات السياسية مثل النافتا، والاتفاقيات التجارية

الثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، إنما يتم تأطيرها، وإلى حد كبير، باعتبارها نضالاً بين التجارة الحرة والحمائية، مع الاتفاقيات التجارية ممثلة للأسبق (التجارة الحرة) *(Destler, 2005)*. وبالتوازي مع خطوط النظرية الليبرالية، فإن تطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية يعدُ أيضاً، ومن الناحية السياسية – فعالاً – أيا ما كانت آثاره الاقتصادية، فإن التكامل الاقتصادي يخدم في تقوية روابط السياسة الخارجية بين الأعضاء*(Krugman, 1995)*، ويؤدي إلى تخفيض احتمالية الصراع *(Aydin, 2010, Mansfield and Pevehouse, 2000)*.



هل تقتل منظمة التجارة العالمية الزراعة؟ *Is the WTO killing :Agriculture"?* كان تحرير الزراعة، ولزمن طويل، أحد أكثر الموضوعات المثيرة للتفاعل على أجندة المنظمة. وقد رأت دول كثيرة أن الزراعة جزء حيوي من ثقافتها وأمنها، وبذلك غالباً ما كان لديها استجابات من الأعماق ضد أي "تهديد" محتمل للوضع القائم. ومن المؤكد أن كوريا الجنوبية ليست استثناءً من ذلك، وبصفة خاصة، فيما يتعلق بسوق الأرز لديها. وقد أُخذت هذه الصورة في المؤتمر الوزاري للمنظمة عام ٢٠٠٣. في كانكون بالمكسيك، وهي تُظهرُ أحد فلاحي زراعة الأرز في كوريا الجنوبية لي يونجهاي، (وهو إلى اليسار مع العلامة) وهو يحتج على تحرير الأرز. وبعد ذلك بوقت قليل، قام لي، وهو الناشط والمدافع عن مزارعي الأرز لوقت طويل، قام بطعن نفسه في القلب علانية، في إظهار دراماتيكي لمعارضة تحرير التجارة، وقد توفي بعدها بقليل.



تدفقات التجارة داخل الأقاليم الرئيسة، وفيما بينها: *Trade Flows within and Between Major Regions* تظهر هذه الخريطة أحجام التجارة داخل وفيما بين

كل من هذه الأقاليم. على الرغم من أن معظم التجارة العالمية بين الأقاليم، فإن هناك اختلافات ملحوظة في الأنماط عبر العالم، وكيف أنها قد تغيرت عبر العقد الماضي. فبينما تظل أحجام التجارة الداخلية في الأقاليم صغيرة نسبياً في إفريقيا والشرق الأوسط، فقد

تزايدت التجارة داخل أمريكا اللاتينية، وآسيا وأوروبا. أما أنماط أو نماذج التجارة في أمريكا الشمالية، وفي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، فإنها تكشف عن تحقق زيادة في التجارة مع الشركاء من خارج أقاليمهم. يتمثل أحد العوامل التي ساعدت التجارة فيما بين الأقاليم في نمو الاتحادات التجارية الإقليمية *(RTAs)*. فطبقاً لمنظمة التجارة العالمية، فإنها قد تسلمت إخطاراً بعدد (٤٨٩) اتحاداً تجارياً إقليمياً منذ بداية عام ٢٠١٢.

ومع ذلك، فإن هناك آخرين، ممن يؤيدون النظام التجاري المتعدد الأطراف، يعتبرون أقل تفاؤلاً بشأن هذه الاتفاقيات. فهم يحاجون بأن مثل هذه الاتفاقيات تمثل، ومن الجانب السياسي "وهماً يتم من خلاله "إعادة تحويل الاهتمام والضغوط إلى صفقات غير متتالية " *(Bhagwati, 2008 a)*. وعلى حساب الدفع قدماً بتعددية

الأطراف. أما من الناحية القانونية، فإن المحصلة النهائية لهذه الصفقات المتنوعة تعدُ مثيرة للاضطراب، بل وأحياناً "من إناء السباجيتي" من القواعد المتناقضة، والتي تخلق بدورها أساسا قانونياً مشوشاً للتجارة *(Meltzer, 2011)*. وأخيراً، فعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية لها قواعد وضوابط قانونية محددة فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية الإقليمية *(RTAs)*، إلا أن هذه الاتفاقيات تقوم، ومن حيث المبدأ، بخرق المبدأ الجوهري لعدم التمييز، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعايا *(MFN)*، ذلك أنها، أي تلك الاتفاقيات، تقوم بإعطاء بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية مزايا أكثر من غيرهم. وعلى نحو ما لاحظ، وفي اقتطاع من الظرف الاقتصادي، جاديش بهاجواتي (A ٢٠٠٨) والذي كان قد أثار وبشيء من الدعابة، ولفترة طويلة، أن مثل هذه الاتفاقيات تُعدُ بمثابة " النمل الأبيض داخل النظام التجاري":

> لقد اكتشفت أن الاتحاد الأوروبي، والذي كان قد بدأ تلك الآفة (الإقليمية)... قد طُبقت سياسته للدولة الأولي بالرعاية *"Most Favorite Nation (MFN)"* بصدد التعريفات على ست دول فقط، وهي استراليا، ونيوزيلندا، وكندا، واليابان، وتايوان، والولايات المتحدة مع كل الدول الأخرى، متمتعة بتعريفات أكثر تفضيلاً. وقد سألت باسكال لامي، والذي كان آنذاك مسئولاً للتجارة في الاتحاد الأوروبي، عن السبب، لماذا لا تطلقوا عليها اسم تعريفة الدولة الأقل تفضيلاً *(LFN)*؟".

التجارة العالمية ولأزمة المالية ***World Trade and The Financial Crisis***

عند تقييم التجارة العالمية، فمن المهم أن نحتفظ بالسياق العالمي في الذهن، خاصة وأن الموضوعات الحديثة والنضالات قد حدثت في منتصف الأزمة المالية الأكبر منذ الكساد الكبير. فقد تراجعت التجارة العالمية بنسبة ٩٪ في عام ٢٠٠٨ – وهي المرة الأولى التي تناقصت فيها التجارة العالمية منذ ١٩٨٢ – كما تناقصت بنسبة ١٢,٢٪ في عام ٢٠٠٩. وقد جاء هذا الانخفاض في التجارة شديد الانحدار ومفاجئاً أكثر عن الهبوط الذي صاحب الكساد الكبير *(Eichengreen and O'Rourke, 2009)*. وعلى أي حال، ففي العام ٢٠١٠، فقد عادت التجارة العالمية قوية جداً، ومتنامية بسجل قدره ١٤,٥٪ *(Lamy, 2011)*. إن فحص آثار هذه الأزمة على التجارة العالمية يمكن أن يتيح فهما للكيفية التي تتفاعل بها أوجه العولمة الاقتصادية، وبصفة خاصة، التجارة والتمويل. وكذلك، فإنها تظهر مرونة قواعد التجارة الليبرالية حتى في أوقات الأزمة الاقتصادية.

لقد سببت أزمة ٢٠٠٨ هبوطاً تاريخياً في مستويات التجارة العالمية نتيجة لثلاثة عوامل أساسية. الأول يتمثل في أن الأزمة قد قادت إلى تراجع في الاقتصاد العالمي ككل، والذي خلق بدوره هبوطاً ضخماً في طلب المستهلك. فقد كانت هناك أسواق أقل للسلع الأجنبية، وكذلك للمنتجات بوجه عام. إن عولمة الإنتاج، وبصفة

خاصة عولمة سلاسل العرض، قد أدت إلى تعظيم أكثر لهذا الأثر. فعلى سبيل المثال، ففي مقابل انخفاض كل وحدة من مبيعات شركة دل للكومبيوتر في الولايات المتحدة، فإن التجارة بين تسع دول يتم تخفيضها. وهكذا، فإن سلاسل العرض العالمية تعني أن تخفيض التجارة قد يُحدثُ "تأثيراً مضاعفاً"، وأن الآلام الناتجة عن تقلصات التجارة تتم مشاركتها بين عدد كبير من الشركات.

إضافةً إلى ذلك، ومع الانهيار في أسواق الائتمان، فإن تمويل التجارة قد جفت منابعه، فالتجارة الدولية غالباً ما تتطلب ائتماناً ما بين قصير إلى متوسط الأجل، والتي لم تعد متاحة أكثر من ذلك بعد. على سبيل المثال، فإن المصدرين قد يحتاجون إلى قروض قصيرة الأجل خلال الفترة الزمنية فيما بين الوقت الذي يتم فيه إنتاج سلعهم، وبين الوقت الذي تتحقق فيه العوائد من تلك المبيعات. وفي بعض الأمثلة، إذا لم يستطع كل من البائع والمشتري أن يحصلا على الائتمان لتيسير التحويلات، فإن التجارة لن تتحقق *(Auboin, 2009, Chausffour and Malouche, 2011)*. وقد تمثلت النتيجة النهائية في انقباض (تقلص) التجارة الذي جاء مفاجئاً، وقاسياً، ومتزامناً *(Baldwin and Evenett, 200)* مع الدول التجارية الرئيسية.

تميل دورات التراجع الاقتصادي إلى تشجيع الحمائية. فقد استثار الكساد الكبير الولايات المتحدة، ودفعها إلى تفعيل قانون سميث هاولي لعام ١٩٣٢، والذي أدى إلى زيادة التعريفات الأمريكية بنسبة ٥٠٪، كما أسهم في انهيار التجارة العالمية. لقد كانت هناك استجابات قصيرة الأجل أدت إلي تزايد الاهتمامات. من بين الأمور ذات الأهمية الخاصة كان هناك بزوغ "ظهور" ما يعرف بـ "الحمائية المظلمة" *"Murky protectionism"(Baldwin and Eventt, 2009; Drezner, 2009)*، وتُشيرُ إلى شكل أكثر فجاجة من الحدود اللاتعاريفية، أي من غير التعريفات، والتي ربما لا تكون خروقات مباشرة لقوانين منظمة التجارة العالمية، لكنها تكون أقرب إلى "إساءة استخدام التمييز المشروع" نيابة عن صانعي السياسة، والتي تقوم بتخفيض التجارة. يتمثل واحد من أكثر الأمثلة إثارة للجدل في قيام الولايات المتحدة بكفالة صناعات السيارات الداخلية بما مقداره ثلاثون بليوناً من الدولارات من الدعم. كثير من الحكومات الخارجية، والتي كانت اقتصاداتها تعاني أيضاً، كما كانت صناعاتها أيضاً تتطلب المساعدة، فقامت بالانقضاض وبسرعة على كفالات الدعم باعتبارها خرقاً لمبادئ التجارة الحرة. وعلى نحو ما أثار الرئيس الفرنسي ساركوزي "أنت لا تستطيع اتهام أي دولة بأنها تتبع سياسة الحماية عندما يضع الأمريكيون ما قيمته ثلاثون بليون دولاراً لدعم صناعتهم للسيارات". وبالتوازي مع هذه الخطوط، فإن حكومات الدول الأخرى المنتجة للسيارات قد قامت بتمرير ما مقداره ثلاثة عشر بليون دولار لدعم صناعاتهم الذاتية للسيارات *(Gamberoni and New Farmer, 2009)*. وبما أن عدداً كثيراً من هذه المجالات لم يتم تغطيتها بشكل محدد من قبل منظمة التجارة العالمية، وآلياتها لحل النزاعات، فقد كانت هناك إمكانية لانتشار مثل هذه الممارسات.

ومع ذلك، فإن الاندفاع نحو حمائية أوسع لم يحدث مطلقاً، واستعادت التجارة العالمية عافيتها بسرعة في عام ٢٠١٠. هناك **عدة أسباب تفسر عدم سقوط التجارة العالمية ضحية للحمائية والانهيار**. فقد كانت الدول، وبفضل نظم أسعار الصرف المرنة (انظر الفصل العاشر) قادرة على توظيف (تطبيق) سياسات نقدية ومالية توسعية لتحفيز اقتصاداتها بدون اللجوء إلى الحمائية. ومع أن بعض السياسات الحمائية قد تم تفعيلها، فقد كانت، وبشكل ضيق إجراءاتٍ مُركزة، وفي ذروة الأزمة، فإن الإجراءات الحمائية المتنوعة قد أثرت، وفقط، على٢٪ من الواردات العالمية. وهنا، وكما لاحظ المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي، فإن "الحكومات قد تصرفت بقدر كبير من ضبط النفس". كذلك، فقد خدمت شبكة الاتفاقيات التجارية الإقليمية في الاحتفاظ بخطوط التجارة مفتوحة. إضافة إلى تأسيس أساس قانوني للحفاظ على التجارة الليبرالية، فإن الاتفاقيات التجارية الإقليمية *(RTAs)* قد قامت أيضاً بتيسير "حوارات منتظمة وعالية المستوى حول المنازعات التجارية، وتطبيق المعاهدة، وتوسيع التحررية" *(Ali, Dadush, and Odell, 2011)*. يستطيع مثل هذا الحوار، وبشكل فوري، أن يُسهم في حل المنازعات التجارية قبل أن تتصاعد. وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية لم تكن سوى واحدة من عوامل متعددة استطاعت أن تساعد في تحويل انهيار التجارة، فإن نظام المنظمة المتعددة الأطراف كان ومع ذلك مهماً، حيث أن "نظامه للقواعد والنظم، والذي حظي بالموافقة عليه، بعد مضي ما يزيد على ستين عاماً من المفاوضات، قد استطاع أن يحتفظ بثباته" *(lamy, 2011)*.

على الرغم من أن نظام التجارة الليبرالي قد بقي متماسكاً، فإن جولة الدوحة قد استمرت في ركودها، حيث لا تلوح لها نهاية قريبة في الأفق. يثير مؤيدو جولة الدوحة أن العملية المستمرة ضرورية لمساعدة منظمة التجارة العالمية في "التحديث"، وفي أن تأخذ في الاعتبار، وبشكل أفضل، الاقتصاديات الصاعدة، والاستمرار في الوصول إلى مجالات مختلفة من الاقتصاد العالمي *(Lamy, 2011)*. أكثر من ذلك، وطبقاً لوزير التجارة الإندونيسي ماري بانجيستو (٢٠١١)، فمع أن هناك بعض " الفجوات التي لم يتم اجتيازها"، فإن الدول تُعدُ متفقة، ومن قبل، على معظم القضايا الأساسية، وبصفة خاصة في الزراعة والأمن الغذائي. أكثر من ذلك، فإن عديداً من الدول الصاعدة تنتظر "النتائج الكاملة للتنفيذ"، والتي لا يستطيع توفيرها سوى اكتمال جولة الدوحة.

ومع ذلك، فإن عدداً من المحللين يأخذون برؤية أكثر كآبة لجولة الدوحة، وأنه قد حان الأوان للمجتمع الدولي أن يعترف بأن جولة الدوحة على وشك الوفاة" *(Schwab, 2011, See also, Matto and Subramanian, 2009, Rodrick, 2011)*. ربما لا تكون هناك إمكانية لجولات موسعة ومفتوحة وطموحة أخذاً في الاعتبار حجم المنظمة والقوة المتنامية لكثير من أعضائها. وفي الحقيقة، فإن نقص التقدم بالنسبة للجولة إنما يسبب عملياً إضراراً

بالمنظمة، وسوف تكون المنظمة في وضع أفضل عندما تنتهي الجولة، وكذلك منهج ومنطق "إما كل شيء أو لا شيء" *(Schwab, 2011)*الذي تمثله بدلاً من ذلك، يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تركز على أكثر الطرق التدريجية في التعامل مع العديد من تحديات النظام التجاري.

ومع أن مثل هذا المنهج يمكن أن يكون واعداً، إلا أنه لا يضمن أن منظمة التجارة سوف تستمر في التطور لتواجه التحديات الجديدة، وبدلاً من ذلك، فإن "الدوحة تمثل عرضاً للأزمة الأعمق في منظمة التجارة العالمية، والتي تُعدُ، وبالضرورة، نتيجة للاقتصاد السياسي المتغير للمنظمة. فقط، وعندما يصل أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى فهم سياسي مشترك فيما يتعلق بالدور المستقبلي للمنظمة، يمكن أن نبدأ رؤية الضوء في آخر النفق" *(Bhatia, 2011)*. ومع أن النظام التجاري الليبرالي قد أثبت قوته، فإن منظمة التجارة قد استطاعت أن تحتوي الصعوبات المستمرة في توسيع قوتها وشرعيتها في نظام أكثر تعددية لأقطابه.

إن مثل هذه المشكلات في النظام الجاري تقوم بتوفير بعض التثبيت لوجهة النظر الواقعية بأن هناك قيوداً محددة لقوة المنظمات الدولية، حيث ستتجه الدول إلى التركيز على مصالحها الداخلية عندما تثور التهديدات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية. ومع ذلك، وفي نفس الوقت، يمكن تقديم حالة ليبرالية – بالنسبة لمنظمة التجارة، فإن المحافظة على الشرعية خلال هذه الأوقات المضطربة تُظهرُ، وبالفعل قوتها الأساسية وفائدتها داخل الاقتصاد العالمي. أياً كان "التوازن" الحالي بين الاثنين، فإن النضال بين الميركانتيلية والليبرالية سوف يستمر، وأن الدول والمنظمات سوف تستمر في النضال مع كيفية موازنة المصالح التجارية مع الاهتمامات غير الاقتصادية مثل حقوق الإنسان والبيئة.

هذا الفصل، مثل الفصل السابق، قد أظهر أن العولمة هي "سيف مزدوج الحدين" – فإن نفس العمليات والروابط التي تساعد اقتصاداتنا على النمو إنما تقوم أيضاً بالتأكيد على أن الأزمات يتشارك فيها الجميع. أكثر من ذلك، فقد رأيت الطبيعة المتداخلة للأوجه المتعددة للعولمة الاقتصادية، مثل الروابط بين التمويل العالمي، والإنتاج، والعمل، والتجارة. ومع ذلك، فإن العولمة أكثر من مجرد الاقتصاديات؛ فهي تتضمن الأفراد والثقافات. ولنفهم هذا الجزء الأوسع من لغز العولمة، **فإن الفصل القادم سوف يأخذك إلى ما وراء اقتصاديات العولمة، من خلال تقديم الأبعاد الثقافية والديموجرافية لمجتمعنا العالمي.**

مفاهيم الفصل

التكامل التجاري ***Trade Integration*** **(ص. ٣٥٧)**: الاختلاف بين المعدلات الكلية في التجارة والناتج المحلي الإجمالي *(GDP)*.

عولمة الإنتاج **(ص. ٣٥٩)*****Globalization of Production***: عملية الإنتاج عبر القومية، والتي تعتمد المنتجات النهائية فيها على مدخلات من دول متعددة خارج أسواقها النهائية.

التجارة الداخلية في الشركة ***Intra-Firm Trade*** **(ص. ٣٥٩)** تجارة عبر قومية للسلع الوسيطة والخدمات داخل نفس الشركة.

التبادلية ***Reciprocity*** **(ص. ٣٦٥)** تخفيضات ثنائية أو تبادلية للحواجز التجارية.

عدم التمييز (غير تميزية) ***Nondiscrimination*** **(ص. ٣٥٩)** مبدأ أن السلع التي تنتجها كل الدول الأعضاء يجب أن تتلقى معاملة متساوية، على نحو ما هو مُتضمنٌ في أفكار الدولة الأولى بالرعاية *(MFN)*، والمعاملة الوطنية.

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ***Most Favored Nation Principle*****(ص. ٣٥٩)** المبدأ المركزي للجات بالمعاملة غير المشروطة، وغير التميزية في التجارة بين الأطراف المتعاقدة، مؤكدة على قاعدة منظمة التجارة العالمية *WTO*، والتي تتطلب أن أي ميزة يتم إعطاؤها إلى أي عضو من قبل عضو آخر بالمنظمة يجب أن يتم مدها إلى باقي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الشفافية ***Transparency*** **(ص. ٣٦٦)** فيما يتعلق بالتجارة الحرة، فإن المبدأ يتمثل في أن الحدود التجارية يجب أن تكون واضحة (مرئية *Visible*) وبذلك يسهل استهدافها.

الميزة المطلقة ***Absolute Advantage*** **(ص. ٣٦٦)** المفهوم الاقتصادي الليبرالي بأن الدول يجب أن تتخصص، وفقط، في إنتاج السلعة التي تكون تكلفة إنتاجها أرخص مقارنة بسلع الدول الأخرى.

الميزة المقارنة ***Comparative dvantage*** **(ص. ٣٦٦)** مفهوم في الاقتصاد الليبرالي بأنه إذا لم تمتلك الدولة ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة، فإن الدول تكون ما تزال قادرة على الاستفادة إذا تخصصت في إنتاج هذه السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة الفرصة الأقل.

النفع / الخير الجماعي ***Collective Good*** **(ص. ٣٧٠)** النفع العام مثل الهواء النظيف، وضوء الشمس، والذي يكون استخدامه غير حصري، وغير تنافسي في الطبيعة. وهكذا، فبينما يستطيع أي فرد استخدامها، فإنها تكون متاحة للجميع.

معضلة العمل (أو التصرف) الجماعي *Collective action Dilemma* **(ص. ٣٧٠)** التناقض فيما يتعلق بتوفير السلع الجماعية، والتي لا يكون فيها مسئولية لدفع تكاليف الاحتفاظ بها (الحفاظ عليها)، أو توفير (إتاحة) السلع.

العقوبات الاقتصادية ***Economic Sanctions*** **(ص. ٣٧٣)** أعمال اقتصادية عقابية مثل وقف التجارة أو الروابط المالية من قبل أحد الفاعلين العالميين ضد آخر للانتقام من سلوك مُعترَض عليه أو مرفوض *Objectionable*

الحمائية ***Protectionism*** **(ص. ٣٧٨)** حدود للتجارة الخارجية مثل التعريفات، والحصص التي تقوم بحماية الصناعات المحلية من التنافس.

التعريفات ***Tariffs*** **(ص. ٣٧٨)** ضرائب تفرض على سلع لأنها مستوردة إلى البلاد.

حصص الصادرات ***Export Quotas*** **(ص. ٣٧٨)** حدود للتجارة الحرة توافق عليها الدولتان التجاريتان لحماية منتجهم في الداخل.

حصص الواردات ***Import Quotas*** **(ص. ٣٧٨)** حدود عددية على كمية منتجات معينة يمكن استيرادها.

الترتيبات المنظمة للسوق ***Orderly Market Arrangements (CMAs)*** **(ص. ٣٧٨)** قواعد تطوعية على التصدير من خلال الاتفاقيات بين الحكومتين لإتباع قواعد تجارية محددة.

القيود التطوعية على التصدير ***Voluntary Export Restrictions (VERs)*** **(ص. ٣٧٨)** إجراءات حمائية تتفق بمقتضاها الدول المصدرة على تقييد الشحنات من منتجات معينة إلى دولة لردعها عن فرض عبء أكبر على حصة الواردات.

حواجز من غير التعريفات (لا تعريفية) ***Non Tariff Barriers (NTBs)*** **(ص. ٣٧٩)** إجراءات من غير التعريفات تميز ضد الواردات بدون إضافات ضريبية مباشرة، وتُعدُ خارج مجال القواعد الدولية.

رسوم جمركية مضادة مستترة ***Countervailing Duties*** **(ص. ٣٧٩)** تعريفات حكومية للتعويض عن الدعم المشكوك فيه، والتي تقدمها الحكومات الأجنبية لمنتجاتها.

رسوم مضادة للإغراق (لحرق الأسعار) ***Antidumping Duties*** **(ص. ٣٧٩)** ضرائب يتم فرضها على صادرات دولة أخرى يُدعي أنها تبيع منتجا بسعر أقل من سعر تكلفة إنتاجه.

الصناعات الوليدة ***Infant Industry*** **(ص. ٣٧٩)** صناعات مؤسسة حديثاً، ولم تصبح بعد صناعات قوية بما يمكنها من المنافسة ضد المنتجات الأجنبية الناضجة في الأسواق العالمية.

سياسة التجارة الاستراتيجية ***Strategic Trade Policy*** **(ص. ٣٧٩)** دعم الحكومة لصناعات معينة في الداخل لمساعدتها في اكتساب التنافسية والمزايا في مواجهة المنتجات الأجنبية.

عوائد (ريع) ***Rent(s)***(ص. ٣٨٠) عوائد مالية أعلى من المعتاد على الاستثمارات التي تتحقق من اختلالات السوق، مثل التأثير على، أو النفوذ الحكومي.

الاتفاقيات التجارية الإقليمية ***Regional Trade Agreements (RTAs)***(ص. ٣٨٠) الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي معاهدات لتحقيق التكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء من خلال تخفيض الحواجز التجارية.

المصطلحات الأساسية

Key Terms

Trade Integration	تكامل التجارة
Globalization of Production	عولمة الإنتاج
Intra Firm Trade	تجارة بينية في الشركة
Globalization of Labor	عولمة العمل
Reciprocity	التبادلية
Nondiscrimination	غير تميزية
Most Favored Nation (MFN) principle	مبدأ الدولة الأولي بالرعاية
Transparency	الشفافية
Absolute Advantage	الميزة المطلقة
Comparative Advantage	الميزة المقارنة
Collective Good	النفع (الخير) الجماعي
Collective Action Dilemma	معضلة العمل (التصرف) الجماعي
Economic Sanctions	العقوبات الاقتصادية
Tariffs	التعريفات
Import Quotas	حصص الواردات
Export Quotas	حصص الصادرات
Orderly Market Arrangements(OMAs)	ترتيبات السوق المنظمة
Voluntary Export Restrictions	قيود الصادرات الاختيارية
Non Tariffs Barriers (NTBs)	الحدود اللاتعاريفية (من غير التعريفات)
Countervailing Duties	الجمارك المضادة المخفية
Anti Dumping Duties	جمارك مضادة للإغراق (حرق الأسعار)

Infant Industry	الصناعة الوليدة
Strategic Trade Policy	سياسة التجارة الاستراتيجية
Regional Trade Agreements	الاتفاقيات التجارية الإقليمية
Murky protectionism	الحمائية المظلمة
Protectionism	الحمائية

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Bhagwati, Jadish. (2008b)*In Defense of Globalization.* New York: Oxford University Press.
Gallagher, Kevin.(March 22,2010) "Obama's' New Trade Policy': What Happened to Multilateralism?" http://ww.policyinovations.org/ideas/comentary/data/000182.
Irwin, Douglas.(2009) *Free Trade under Fire*,3rdedition.Princeton,NJ: Princeton University Press.
Rodrik, Dani.(2011) *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy.* New York: W.W. Norton.
Stewart, Devin T.(January29,2007)"The United States Must Redefine 'Fair Trade,'" http://www.policyinnovations.org.ideas/commentary/data!Golden_Mean.
Stiglitz, Joseph, and Andrew Charlton. (2006) *Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development.* New York: Oxford University Press.
Wenar, Leif, "Clean Trade in Natural Resources," *Ethics& International Affairs,* 25,no.I (Spring 2011):27-39, http://www.carnegiecoucil.org/resources/journal/25_1/essays/003.html.
World Trade Organization.(2011) *World Trade Report 2011:The WTO and Preferential Trade Agreements: From Co-Existence to Coherence* http://www.wto.org.

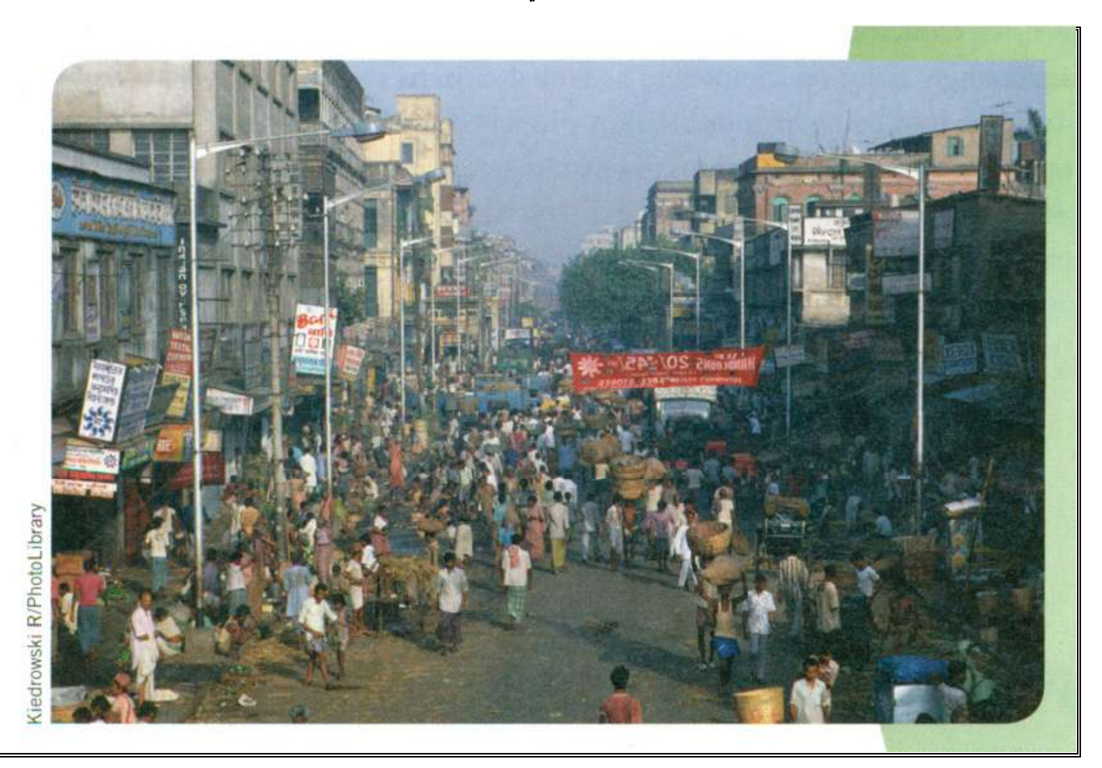
الأبـعاد الديـموغرافيـة والثقافيـة للعولمة

THE DEMOGRAPFHIC AND CULTURAL DIMENSIONS OF GLOBALIZATION

> "في العالم المعولم، الذي هو عالمنا، ربما نكون متحولين نحو قرية عالمية، لكن القرية العالمية تأتي بكثير من الشعوب المختلفة، وبكثير من الأفكار، وخلفيات مختلفة كثيرة، وبكثير من التطلعات المختلفة".
>
> *LakhdarBrahimi, United Nations Envoy and Advisor*

إطار الفصل

- تغير السكان كتحدي عالمي
- اتجاهات الهجرة العالمية
- نظرة أقرب: الهجرة العالمية والبحث عن الأمن
- هل هي أوبئة جديدة؟ التأثير العالمي للمرض
- عصر المعلومات العالمي
- جـدل: هل العولمة مفيدة أم ضارة؟
- العولمة والمستقبل العالمي



الشعور بنبض الإنسانية: بوصوله إلى عدد يقدر بحوالي سبعة بلايين من البشر في مطلع عام ٢٠١٢، فإن عدد سكان العالم يستمر في النمو. يعيش نصف هؤلاء في المدن، ويستمر معدل التحضر في الارتفاع. ففي عام ١٩٧٥، كانت هناك، وفقط، ثلاث مدن في العالم يتجاوز عدد سكان كل منها عشرة ملايين نسمة، أما في عام ٢٠١٢ فقد أصبح هناك إحدى وعشرون مدينة ضخمة "*Megacities*" . الصورة هنا لبائعين، ومارة، وسيارات تبحث عن مكان لها في شوارع مدينة كوكاتا، إحدى المدن الهندية، ذات الستة عشرة مليوناً من السكان.

بمرور كل يوم، يصبح كل فرد في العالم أكثر تشابها مع غيره، فإنه، وبعد كل شيء، عالم صغير حقاً. فكما ربما أنك قد تخيلت يوماً ما، وفي وقت أو آخر، فإن هناك وبالضرورة تحت جلد كل إنسان منا، يقبع هناك قدر من التشابه: فنحن جميعاً نتشارك في نفس الكوكب، كما أننا جميعاً نميل إلى الاستجابة إلى نفس الخبرات التي يشعر بها تقريباً كل فرد، وفي كل مكان، في وقت أو آخر من قبيل – الحب، الخوف، الاغتراب، أو شعور بالمجتمع والمصير المشتركين. وبالتأكيد، فإن كل فرد منا يشترك أيضاً في تطلعات متشابهة نحو عالم أفضل، وكما عبر عن ذلك رافائيل إم سالاس، أحد المتخصصين العالميين في المستقبليات، بقوله: "إن الفكرة النهائية الرابطة تتمثل في تشكيل مستقبل أكثر إشباعاً وإقناعاً للأجيال القادمة، وفي مجتمع عالمي يستطيع الأفراد فيه، إن يطوروا قدراتهم الكامنة كلها، وأن يتحرروا من نزوات عدم المساواة، وتهديدات التهور البيئي".

أن هناك توقعاً متزايداً بأن أمل هذا العالم سوف يتم الوفاء به. وهنا يثور التساؤل لماذا هذا التوقع؟ يتمثل أحد التفسيرات في أن الأعداد المتنامية من الناس عبر العالم إنما تسعى لتحقيق هذه الأهداف الإنسانية، لأن العولمة تأتى بكل البشرية معاً، وعلى نحو غير مسبوق من قبل، في روابط الاعتماد المتبادل. فهل تحب هذه الروابط؟ وهل تعتقد أن كسر الحدود الجمركية والحدود السياسية يمكن أن يضع الناس معاً في حياة إنسانية تعترف بأنه لا شرق ولا غرب، ولا شمال أو جنوب؟، بل كل فرد هو جزء من نفس الجنس البشرى؟ ولذلك، فهل تستطيع أن تمارس الامتناع عن قطع الرقبة السياسي، بل بالأخلاق؟ وإذا كان هذا الهدف بمثابة عاطفتك، فهل يجب أن تستطيع، ومثل كثيرين آخرين، أن تلتحقوا معاً (أن تشتركوا معاً) في المنظمات غير الحكومية *(NGOs)* عبر العالم، وأن تقوموا بتعزيز ليس التحزب، ولكن الاعتراف بالموهبة وبالجدارة الحقيقية حيثما وجدت؟

هل يعتبر هذا الوعي المتصاعد، والنشاط والفعالية الكونية أمراً مضموناً؟ هل تعتبر الرؤية التي يتزايد تحديد الناس لأنفسهم من خلالها باعتبارهم مواطنين عالميين... هل تعتبر هذه الرؤية معقولة؟ وهل يمكن أن يتحقق بالفعل وجود مجتمع عالمي حقيقي في فترة حياتنا تستحثه ضغوط شلال العولمة، الذي يمزق رؤى الدول المنفصلة، والأمم والأجناس، والتي تكون قد استطاعت عبر التاريخ الماضي أن تقيم البشرية؟. يفتح هذا الفصل الباب الفرصة أمام تقييم الآفاق لحدوث مثل هذه التطورات. سوف يُطلبُ أن تأخذ في الاعتبار ما إذا كانت التيارات العالمية قد تستطيع تحويل العالم، والسياسة العالمية التي تحيط به، وتقيده.

> " بمجرد أن تدرك صورة العالم كما قد تكون، وكما ينبغي أن يكون، وكما سوف يكون (فإن هذه الرؤية ستبدو، وعلى أي حال، لك، فإنه يستحيل أن تعيش مُذعناً راضياً، مرة راضياً، مرة ثانية في هذا العالم كما هو"
>
> *Victoria Safford, Unitarian Minister..*

تغير السكان كتحدٍ عالمي

Population Change As A Global Challenge

لكي تقوم بصياغة تفسيرك لهذا البعد الإنساني للعولمة، وللسياسة العالمية، فمن المفيد أولاً أن ننظر إلى الكيفية التي يتم بها اعتبار التغييرات في سكان العالم جزءً من عولمة السياسة العالمية.

يلاحظ أحد خبراء الديموجرافيا، جيفري كلوجر (٢٠٠٦) *(Jeffrey Kluger,2006)*، أن "الفرص في أنك لن تستطيع أبداً أن تلتقي أياً من المائتين وسبعة وأربعين إنساناً (مخلوقاً بشرياً) الذين تم ميلادهم في الدقيقة الماضية.... وفي الدقيقة قبل الأخيرة، وعلى أي حال، كان هناك (٢٤٧) آخرون. وفي الدقائق التي ستلي، سوف يكون هناك مجموعة أخرى، وبعدها مجموعة تالية. وبحلول العام القادم، وفي نفس الوقت، فإن كل هذه الدقائق سوف تكون قد أنتجت ملايين من القادمين الجدد في المساحة الإنسانية الكبرى. هذا النوع من الازدحام يعدُ أمراً يصعب إغفاله".

وبينما يتزايد السكان على هذا الكوكب، فإن العولمة تجعلنا أكثر اقتراباً معاً في القرية الكونية المزدحمة، حيث تميز التحديات العابرة للقوميات عالمنا الذي لا تفصل بينه حدود. يقترح الدليل، وبقوة، أن النمو السكاني غير المقيد سوف يؤدي إلى نزاع وتدهور بيئي (انظر الفصلين: السابع والرابع عشر). وكذلك، فإن التغيير السكاني يفرض أن نأخذ في الاعتبار المعايير الأخلاقية (المعيار الذي على ضوئه يتم التمييز بين السلوك الصحيح، والسلوك الخطأ، وكذلك الدوافع الصائبة، وتلك غير الصائبة). بعض الناس يعتبرون أن الحرية حقُ أصيل كحق إنساني. بينما يدعي البعض أن الضابط على حجم الأسرة يُعدُ ضرورياً لأن سكاناً غير منظمين سوف "يُولدون" زحاماً وعالماً مستقبلياً لا يمكن العيش فيه، بدون الموارد الضرورية لدعم الحياة والحفاظ عليها ككل الناس. لهذا السبب، فإن السياسة، ممارسة النفوذ في محاولة لحل القضايا الخلافية لصالح طرف بذاته -تحيط بالمناقشة حول السياسات السكانية -لكي نفهم السبب وراء عولمة السكان، وقد أصبحت موضوعاً خلافياً كهذا، فمن المفيد أن نرصد الاتجاهات العالمية في النمو السكاني، والتي جعلت هذا الموضوع إشكالياً على هذا النحو.

معدلات نمو سكان العالم (معدلات النمو السكاني العالمية) *World Population Growth Rates*

يتم وصف النمو السريع لسكان العالم من خلال مبدأ رياضي بسيط، وهو المبدأ الذي لاحظه في عام ١٧٩٨ العالم ذائع الصيت، توماس مالتوس، والذي يقول بأن: "الزيادات السكانية غير المنضبطة تتزايد بمعدل هندسي أو أُسي (*Exponential Rate*) (على سبيل المثال: ١ إلى ٢، ٢ إلى ٤، ٤ إلى ٨)، بينما تتزايد الموارد، وفقط، بمعدل حسابي (١ إلى ٢، ٢ إلى ٣، ٣ إلى ٤،..). ومن ثم، فإنه عندما يتزايد السكان بمثل هذا المعدل الهندسي، فإن التصاعد (*acceleration*) سوف يكون مذهلاً. وقد قام كارل ساحان بمناقشة وإيضاح هذا المبدأ الحاكم لمعدلات النمو من خلال حكاية رمزية أطلق عليها اسم "سر لعبة الشطرنج الفارسية":

> "كانت المرة الأولى التي استمعت فيها إلى هذه القصة تدل على أنها قد حدثت في فارس (إيران) القديمة. لكنها قد تكون قد حدثت في الهند أو حتى في الصين. على أي حال، فإنها قد حدثت منذ وقت طويل. فقد اخترع الوزير الأكبر، والمستشار الرئيسي للملك، لعبة جديدة. وقد كانت هذه اللعبة تتم بتحريك القطع على لوحة تحتوي على ستة وأربعين مربعاً. وقد كانت أكثر هذه القطع أهمية هي القطعة المسماة بالملك "قطعة الملك". أما القطعة التالية لها مباشرة في الأهمية، أو ثاني أكثر القطع أهمية، هي القطعة المسماة بالوزير الأكبر "قطعة الوزير". وبالتأكيد، فإن هذا ما قد نتوقعه من لعبة اخترعها الوزير الأكبر. وقد تمثل هدف هذه اللعبة في القيام بأسر الملك العدو، وهكذا فقد تم تسمية اللعبة في فارس (إيران) باسم "شاه مات" – وهنا، فإن "شاه" تأتي في مقابل الملك، بينما "مات" في مقابل الموت أو الوفاة. الموت للملك. أما في روسيا، فما زالت اللعبة تسمى "شاخماتي"، والتي ربما تحمل رائحة ثورية متباطئة، أو مترددة. وحتى في اللغة الإنجليزية، فإن هناك صدى لهذا
> الاسم–فالحركة الأخيرة تسمى "موت الشاه" (*checkmate*)، أو "الهزيمة التامة". وبالطبع، فإن اللعبة هي لعبة الشطرنج".

ومع مرور الوقت، فإن القطع وحركاتها، وقواعدها قد تطورت. فلم يعُد هناك، وعلى سبيل المثال، قطعة تسمى الوزير الأكبر، فقد أصبحت، وقد تم تحويلها، إلى ملكة، ذات قوة وسلطات أكثر ثباتاً وقدرة على التحمل.

لماذا يجب أن يُسر الملكُ بخلق لعبة تسمى "الموت للملك"؟، سؤال تظل الإجابة عليه سراً. لكن القصة تستمر، وقد كان مسروراً لدرجة أنه سأل وزيره الأكبر أن يسمي جائزة لمثل هذا الاختراع الرائع. وقد كانت إجابة الوزير الأكبر جاهزة: لقد كان رجلاً متواضعاً، هكذا أخبر الملك، وقد تمنى، وفقط، جائزة متواضعة. وقد سأل وهو يشير إلى الأعمدة الثمانية، والصفوف الثمانية من المربعات على اللوحة التي طورها، سأل أن يتم إعطاؤه حبة واحدة من القمح في المربع الأول، وحبتين في المربع الثاني، وضعف ذلك في المربع الثالث، وهكذا حتى يحصل كل مربع على تحيته من القمح.

لا... جاءت إجابة الملك معترضة، هذه جائزة متواضعة للغاية لاختراع هام مثل هذا. ومن ثم، فقد قام الملك بعرض المجوهرات، وبنات الرقص، والقصور، وما إلى ذلك من الجوائز الملكية. لكن الوزير، وقد أخذت عيناه في الانخفاض استحياءً، قد رفض كل تلك الجوائز، مؤكداً أن كل ما أراده هو أكوام صغيرة من القمح (*Little Piles of Wheat*). وهكذا، فإن الملك وقد تعجب سراً من عدم أنانية مستشاره، قد وافق، وبكرم، على طلبه.

عندما بدأ خازن الحبوب الملكية في عد الحبوب، كانت المفاجأة لابد، وعلى أي حال، أن تأخذ الملك. ففي البداية، كان عدد الحبوب صغيراً بما فيه الكفاية؛ ١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ٢٥٦، ٥١٢، ١٠٢٤، ......، وهكذا. لكن الأمر بدأ في التغير؛ فبينما كان يتم الاقتراب من الوصول إلى المربع رقم ٦٤، فإن العدد يصبح هائلاً (*Colossal*)، ومُذهلاً (*Staggering*). وفي الحقيقة، فإن العدد قد أصبح قريباً من (١٨,٥) كوينتليون(*Quintillion*)[1]من حبوب القمح. ربما كان الوزير الأكبر يتبع نظاماً غذائياً (حمية) خاصاً يعتمد على الألياف!!.

كم يكون وزن الـ (١٨,٥) كوينتليون *Quintillion* من حبوب القمح؟ فإذا كانت كل حبة في حجم قدره ٢ ملم، فإن كل حبوب القمح معاً سوف يصل وزنها قرابة (٧٥) بليون طن متري، وهي كمية تتجاوز، وبقدر بعيد، ما يمكن تخزينه في الصوامع الملكية. وفي الحقيقة، فإن هذا يُعدُ معادلاً لما يقرب من مائة وخمسين عاماً من إنتاج القمح الحالي للعالم (*Sagan, 1989, P. 14*).

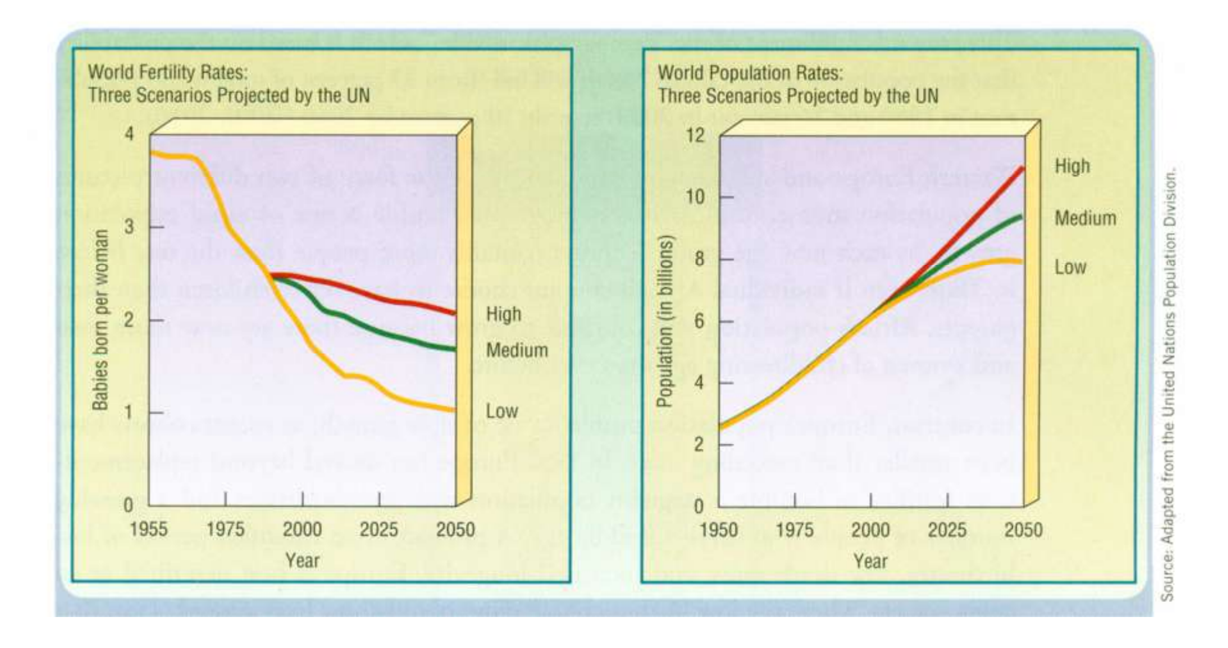
إن قصة النمو السكاني يمكن أن تتم روايتها في إحصائياتها. فقد تزايد المعدل الطبيعي للنمو السكاني في القرن العشرين بما يقل عن واحد في المائة في العام ١٩٠٠ إلى ذروة قدرها ٢,٢ ٪ عام ١٩٦٤. فمنذ ذلك الحين،

(١) يعادل الـ كوينتليون(Quintillion) الرقم واحد وأمامه ثمانية عشرة صفراً (1000 000 000 000 000 000).

فقد شهد المعدل انخفاضاً وصل إلى ما يقرب من ١,٣٪، كما أنه من المتوقع أن ينخفض قليلاً إلى ١,١٪ فيما بين الآن وحتى عام ٢٠١٥، بينما سيكون هناك أربعة وسبعون مليوناً من البشر الجدد (وبما يعادل سكان تركيا) سوف تتم إضافتهم كل عام. وفيما يتعلق بالأرقام المطلقة، فإن سكان العالم قد تزايد عددهم بشكل مثير في القرن العشرين. وحتى في العشرين عاماً الماضية، فإن عدد السكان قد تزايد من (٥,٣) بليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى (٧) سبعة بلايين نسمة في العام ٢٠١١، كما أنه من المتوقع أن يصل العدد إلى ٧,٢ بليون نسمة بحلول ٢٠١٥ *(WDI, 2011, P.38)*. وكرئيس للبنك الدولي، فقد لاحظ روبرت إس مكنمارا أنه "إذا كان للمرء أن يفترض أن الجنس البشري، وإن كان قد بدأ بزوج واحد من الآباء، إلا أن عدد السكان قد تضاعف وفقط إحدى وعشرين مرة، ليصل إلى هذا العدد الكلي الضخم". وبصراحة، فمن المؤكد أن الكون سوف يكون به كثير من البشر بمنتصف عشرينيات القرن الحادي والعشرين، بل وكثير بما يتجاوز تقريباً البلايين السبعة الحالية في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل ١٢-١).

يتشكل حجم السكان العالمي بمعدلات الخصوبة على مستوى العالم، كما أن هذا الحجم لا يستطيع الاستقرار حتى يقع تحت مستوى خصوبة معدل الإحلال. كذلك، فإن هذا الاستقرار لن يتحقق إلا عندما يقل معدل الخصوبة الكلي، والمتوسط العالمي لعدد الأطفال المولودين للمرأة الواحدة، إلى معدل ٢,١. ومع أن "الانخفاض العالمي في حمل الأطفال ومعدلات المواليد آخذ في الحدوث الآن" *(Eberstadt, 2010, p.55)*– مع انخفاض معدل الخصوبة الكلي من ٤,٨ في ١٩٦٥، إلى ٢,٥ اليوم، فإن عدد سكان العالم من المتوقع أن يستمر في الصعود بسبب "الزخم السكاني" الناتج عن عدد النساء الكبير اللائي يدخلن سنوات حمل الأطفال الآن.

مثل القصور الذاتي للطائرة عند هبوطها، وبداية قيامها بلمس الممر، فإن النمو السكاني، وخلال مرحلة إعادة الإنتاج، لا يمكن وببساطة أن يتم إيقافه، ولو حتى بالتطبيق الكامل للفرامل (المكابح). "ففي جيل سابق، كانت الأسر الكبيرة تعني أنه سوف يكون هناك أمهات أكثر في الجيل الحالي، ومن ثم، أطفال أكثر، حتى لو كانت الأسر أصغر، ولو كانت المُخلاتُ المؤثرة باتجاه النمو قد تراجعت" *(Parker,2010, P.28)*. ليس قبل أن يصبح حجم الجيل الذي تولد له الأطفال ليس أكبر من الجيل الذي تحدث فيه الوفيات، حينذاك، وفقط، سوف يمكن لطائرة السكان أن تتوقف. لكن من خلال الجهود المخططة والمقصودة والمدعمة لضبط النسل "فإنه بحلول٢٠٢٠، فسوف ينخفض معدل الخصوبة العالمي دون معدل الإحلال العالمي لأول مرة" **(The Economist, 2010 a, P.29)**



المصدر: مستخرج ومعدل من قسم السكان بالأمم المتحدة

شكلان إحصائيان:١) معدلات الخصوبة العالمية: ثلاثة سيناريوهات متوقعة من قبل الأمم المتحدة، ٢) معدلات سكان العالم: ثلاثة سيناريوهات متوقعة من قبل الأمم المتحدة

شكل ١٢-١: توقعات النمو لسكان العالم حتى عام ٢٠٥٠: بحلول عام ٢٠٥٠، فسوف يكون هناك ٢,٤ بليون نسمة إضافية، سوف تعيش على الأرض، وطبقاً لتوقعات الأمم المتحدة، فسوف يرتفع العدد الكلي للسكان إلى ٩,١ بليون نسمة. إن مثل هذه التوقعات تعدُ غير مؤكدة، نظراً لأن معدلات النمو تعتمد على عوامل متعددة، كما أن معدل الحياة المتزايد في نصف الكرة الشمالي، وتزايد معدل الشباب في نصف الكرة الجنوبي يسهمان معاً في هذا الاتجاه. توضح نسب الأمم المتحدة الموجودة إلى اليسار معدلات الخصوبة المتزايدة في الدول مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة الدخل. بينما يوضح الشكل إلى اليمين معدل تنبؤات سكان العالم بحلول العام ٢٠٥٠.

أيضاً، تحتسب التغييرات في معدلات توقع الحياة بالنسبة لنمو السكان العالمي. "خلال مجرى القرن العشرين، فإن المعدل العالمي للحياة عند الميلاد قد تضاعف مُحلقاً من ثلاثين عاماً في ١٩٠٠ إلى ما يقرب من(٦٥) خمس وستين سنة في عام ٢٠٠٠" *(Eberstadt,2010, P.55)*. وبحلول عام ٢٠١٥، فإن معدل الحياة عند الميلاد يتوقع أن يصل إلى خمسة وسبعين عاماً. وقد أدت التطورات في الأحوال الصحية العامة إلى تراجعات في الوفيات، كما أن سكان العالم قد نما عددهم حيث عاش الناس حياة أطول.

وسوف يصل سكان العالم إلى (٩, ١) بليون نسمة بحلو عام ٢٠٥٠، حيث يُتوقع له الاستقرار عند هذا المعدل. وفي الوقت ذاته، فإن الاختلافات الإقليمية سوف تصبح أكثر شهرة، مع ٩٠٪ من النمو السكاني عبر السنوات الخمس عشرة التالية في الجنوب العالمي(World Bank, 2011).

الانقسامات الديموجرافية: نتوءات الشباب والسكان المسنين

Demographic Divisions: Youth Bulges and Aging Populations

يستمر عدد سكان العالم في التوسع، ومع أن النمو يعدُ أكثرُ سرعة كثيراً في دول النصف الجنوبي النامية (والتي تُعدُ الأقل قدرة على دعم سكانها الحاليين) عنها في الشمال العالمي الغنى، حيث يتراجع عدد السكان تدريجياً على الرغم من معدلات حياتهم المتزايدة. فمن خلال النمو السكاني، فإن العالم قد شهد، ومنذ عام ١٩٠٠، خبرة هذا التزايد بنسبة أكثر من ٨٠٪، ومنذ ١٩٥٠، في نصف الكرة الجنوبي. "إن النمو الإقليمي غير المؤكد قد أدى إلى تخفيض نصيب الدول المتقدمة من الزيادات السكانية العالمية من الثلث إلى الخمس خلال القرن. إن المشاركة النسبية لأوروبا في سكان العالم قد تراوحت في أغلبها – من الربع في عام ١٩٠٠ إلى مجرد الثمن في عام ٢٠٠٠" (World Bank, 2009a, P.24)

يبشر هذا بالوفاء "بالانقسام الديموجرافي"، والذي يقوم على احتمال أن سكان النصف الشمالي من العالم سوف يتراجع (من ٢٣٪ من إجمالي سكان ١٩٥٠، و١٦ ٪ في عام ٢٠٠٨) إلى ١٠٪ فقط بحلول عام ٢٠٥٠ (WDI, 2010).

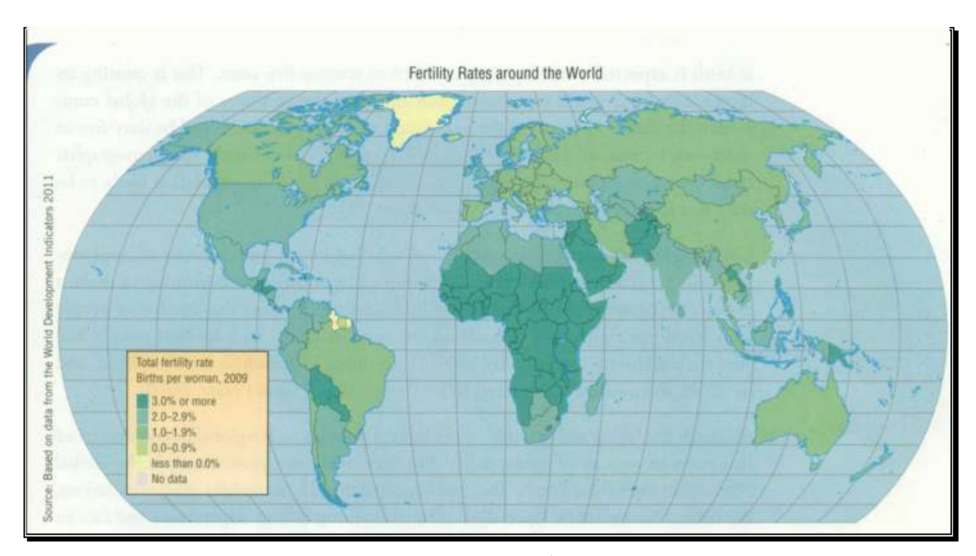
تناقش كل من أوروبا الغربية وإفريقيا جنوب الصحراء قوة صورتين مختلفتين للزخم السكاني. ذلك أن (الملف) الصورة الديموجرافية الإفريقية تُعد صورة للنمو السكاني السريع، حيث تحتوي كل مجموعة عمرية جديدة على سكان أكثر من سابقتها. وهكذا، وحتى لو اختار الزوجان الإفريقيان منفردان أن يكون لهما أطفال أقل عدداً عن آبائهم، فإن سكان أفريقيا سوف يستمرون في النمو لأن هناك الآن رجالاً أكثر، ونساء في سن حمل الأطفال أكثر من أي وقت مضى.

وعلى العكس من ذلك، فإن صورة أوروبا السكانية تمثل واحدة من صور النمو البطيء، حيث أصبحت كل مجموعة عمرية أصغر من سابقاتها. وفي الحقيقة، فقد تحركت أوروبا إلى ما بعد خصوبة معدل الإحلال، لتصبح ذات ركود سكاني ذي معدلات مواليد منخفضة، وعدد متزايد من الناس الذين يتجاوزون منتصف العمر. يتمثل أحد منتجات الفترة الممتدة لمعدلات المواليد المنخفضة في معدلات الوفاة المنخفضة، وزيادة معدلات الحياة، مما أصبح معه أفضل وصف لأوروبا متمثلاً في كونها مجتمعاً من كبار السن (An Aging Society)، حيث انخفاض معدلات الميلاد، والسكان كبار السن قد تسببوا في الإنذار بأن عدد المواليد الأوروبيين الجدد لن يكون كافياً لتجديد السكان.

لنأخذ في الاعتبار، وبدرجة أكثر، الانقسام الديموجرافي بين نصف الكرة الجنوبي، ونصف الكرة الشمالي. ففي الجنوب العالم، فإن معدلات الخصوبة تُعدُ، وتقريباً مرتفعة مرتين مما هي عليه في الشمال العالمي (انظر: الخريطة ١٢-١). نظراً، لأن كل فئة عمرية تعدُ أكبر نمطياً من الفئة السابقة عليها، فإن عدد الرجال والنساء من صغيري السن، والذين يدخلون سنوات إعادة الإنتاج يستمر في النمو. ومع أن متوسط العمر آخذ في التزايد بمعدل أسرع في النصف الجنوبي عنه في النصف الشمالي –فـفي الدول الأقل تقدماً، فإن السكان فوق عمر الخامسة والستين سوف يرتفع إلى ٣٥ ٪ بحلول عام ٢٠٥٠ – فإن الناس بين أعمار الخامسة عشر، والتاسعة والعشرين يشكل أكثر من ٢٥ ٪ من السكان في معظم منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط *(Slackman, 2008)*، بينما يشكل الأطفال تحت عمر الخامسة عشرة ما يقرب من ٢٩٪ من السكان عبر الجنوب العالمي *(WDI, 2011)*.

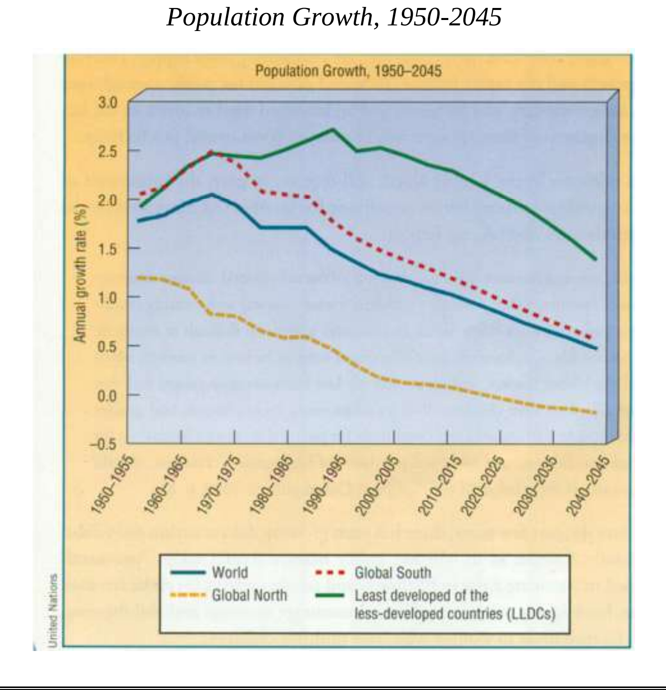
تفرض معدلات المواليد المرتفعة تحديات بالنسبة للنمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي، كما أن معدل المواليد المنخفض ينظرُ إليه البعض كشرط مسبق للتنمية الناجحة. إنه أمر صعب للسياسة العامة أن تستجيب لاحتياجات المواطنين، وأن تقوم بتوليد الثروة الوطنية بينما "البطالة آخذة في التصاعد، والفقر يصبح مزمناً، ومدارس التعليم يستحيل وببساطة مقاومتها عندما يمثل كل عام إضافة ناس أكثر وأكثر" *(Potts and Campbell, 2009, P.30)*. إضافة إلى ذلك، فبينما تتطور نتوءات "جماعات" الشباب، وبينما تزايد أعداد السكان من الشباب مستمر في الجنوب العالمي، فإنهم يواجهون أوضاعاً اقتصادية سيئة، ونقص في الموارد لإعالة أسرهم، مما يدفع كثيراً منهم إلى الأصولية الدينية لاحتواء الإحباط واليأس، وللسعي إلى إعادة إحياء إسلامي. وبصفة خاصة، ومع منعطف الركود الاقتصادي، فإن جماعات الشباب قد أصبحت مرتبطة بنزعة للصراع المسلح الداخلي *(Urdal, 2006)*. وكما يشرح مايكل جافين *(Michelle Gavin)* زميل الشؤون الدولية مع مجلس العلاقات الخارجية، فإنه "إذا لم يكن لديك اختيارات أخرى، وليس هناك الكثير فيما يحدث، فإن تكلفة الفرصة للالتحاق بحركة مسلحة قد تكون منخفضة".

وفي نفس الوقت، فإن ثورة طول العمر آخذة في الانتشار، مع وصول معدل توقع الحياة عند الميلاد، وعلى مستوى العالم، إلى سجل مرتفع عند ٦٩ سنة، واستمرار تصاعده *(WDI, 2011)* وبحلول عام ٢٠١٥، فمن المتوقع أن يرتفع معدل توقع الحياة عند الميلاد إلى خمسة وسبعين عاماً. هذا يخلق عالماً من السكان من متزايدي الأعمار، أو من كبار السن *(aged)*، وتغيير المجتمع العالمي. وبحلول عام ٢٠٢٥، فإن نسبة ٩٪ من السكان في الجنوب العالمي سوف تكون في عمر الخامسة والستين أو أكبر – بزيادة قدرها ٤٥٪ منذ ٢٠٠٨. أما في الشمال العالمي، فإن هذا الاتجاه الديموجرافي يعدُ أكثر ظهوراً، مع وجود ٢٠٪ من السكان يُحتملُ أن يكونوا في عمر ٦٥ سنة، أو أكبر بحلول عام ٢٠٢٥ *(World Bank, 2011)*.



النمو السكاني ١٩٥٠-٢٠٤٥

Population Growth, 1950-2045



خريطة ١٢-١: خط الانقسام السكاني الجيوجرافي: لقد استغرق الأمر حتى بداية *1800s* ليصل سكان العالم إلى بليون نسمة. واليوم، فإن هناك بليوناً آخر قد تمت إضافته كل اثنتي عشرة عاماً إلى أربعة عشر عاماً، ومن المتوقع أن يتجاوز سكان العالم إلى ٩,١ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٥، حيث ستحدث معظم الزيادة في النمو السكاني في عالم الجنوب. وبحلول ٢٠١٥، فسوف يكون هناك ٨٤٪ من سكان العالم يعيشون في الجنوب العالمي، كما يتوقع أن تصل الصين داخلياً إلى ١,٤ بليون نسمة، وبينما تزيد الهند إلى أكثر من ١,٢ بليون نسمة، والولايات المتحدة، وعلى مسافة بعيدة في الترتيب إلى المرتبة الثالثة بسكان عددهم ٣٢٣,٥ مليون نسمة (*WDI, 2011*).

يتزايد وجود ظاهرة "التقدم في السن"، أو "كبار السن" على المستوى العالمي على نحو لم يسبق رؤيته من قبل. يرجع ذلك جزئياً إلى التطورات الحادثة في الدواء والرعاية الصحية، مع بعض الأطباء وقد أصبحوا الآن يتجهون إلى التمييز بين التقدم في السن عددياً وبيولوجياً. فمع أن عدد الناس الذين يصلون إلى سن الثمانين وأكبر آخذ في التزايد، فـقد كان هناك، وفي عام ١٩٥٠، ١٤,٥ مليون من البشر قد احتفلوا أو شهدوا عيد ميلادهم الثمانين. وبحلول عام ٢٠٠٩، فقد تزايد العدد إلى ١٠١,٩ مليون، وبحلول عام ٢٠٥٠، فإن من المتوقع أن يصل العدد، وعلى وجه التقريب، إلى ٣٩٥ مليون (*Time, 2010*).

على الرغم من أن "التقدم في السن، واللون الرمادي"، للسكان يُعدُ اتجاهاً عالمياً للسكان يفرضُ منظومته من معضلات السياسة العامة، فإنه يُعدُ أكثر ظهوراً ووضوحاً في الجزء الشمالي من العالم عنه في النصف الجنوبي. هناك اهتمامات ترجع إلى السكان سريعي التقدم في السن، فإن الشمال العالمي سوف يكون، وبصفة خاصة، محملاً بأعباء التبعية المتزايدة لكبار السن، كما سيواجه مجموعة متنوعة من التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. ومع أنه من المتوقع أن تتنوع الآثار فيما بين الدول المتقدمة، فإنها قد تتضمن تراجعاً في عرض العمل، وتراجعاً في النمو الاقتصادي، وفي الدخل الفردي، وتزايداً في الطلب على النفقات العامة على الرعاية الصحية، والرعاية طويلة الأجل، ومكافآت التقاعد، والحاجة المتزايدة للاستثمار في تطوير رأس المال البشرى للأجيال القادمة من أجل تحقيق الرخاء والنمو في الإنتاجية الكلية.

إن حل هذه المعضلة في الشمال العالمي سوف يتطلب تعزيز التجديد الديموجرافي من خلال خلق (تهيئة) أوضاع أفضل للأسر. وعلى نحو ما تبناه تقرير اللجنة الأوروبية لعام ٢٠٠٩ عن التقدم في العمر:

> "يتطلب التجديد الديموجرافي تصرفاً لتطوير مناخ مجتمعي كلي يكون مواتياً لاحتياجات كل الأسر، ويمثل تحولاً نحو مجتمع صديق للأطفال، وخلق الظروف التي تسمح بتوازن حياة العمل وتحسينها. ففي الدول حيث يصعب التوفيق بين العمل والحياة الخاصة، فإن معدلات عمل المرأة تتجه إلى أن تكون منخفضة، حيث غالباً ما تتساقط الأمهات خارج سوق العمل، كما أن معدلات المواليد تكون منخفضة لأن كثيراً من الناس يشعرون أنهم لا يستطيعون تحمل نفقات الأطفال. إن سياسات تعزيز التوفيق والمساواة بين الجنسين، متضمنة، وعلى وجه الخصوص، أوضاع أفضل لإجازات الأبوين "الوالدين"، وحوافز للآباء للاستفادة من هذه الإجازات، وزيادة توفير الرعاية الطبية عالية المستوى للأطفال، كل ذلك ينبغي أن يشكل أولوية"
>
> *(Commission of the European Communities 2009, P.8)*

إضافةً إلى ذلك، وعلى مدى ما يزيد عن الخمسة والعشرين عاماً الماضية، فقد كانت هناك – ولا تزال– مناقشة متنامية داخل الشمال العالمي، وبصفة خاصة في أوروبا، فيما يتعلق بما إذا كان صانعو السياسة يجب أن يتبنوا

سياسات "مؤيدة للمواليد"، ومواجهة العادات المطالبة بالأسر الصغيرة. فـفي إحدى هذه السياسات، فقد بدأت روسيا جهداً مخططاً لتشجيع الزواج وحمل الأطفال، عارضة الحوافز المالية للنساء اللائي لديهن أعداداً من الأطفال.

إن الاختلافات الناتجة من الزخم الديموجرافي، إنما تؤدى إلى ملفات سكانية مختلفة تماماً في العالمين المتقدم والنامي، كما أن "الأمن الدولي للقرن الحادي والعشرين سوف يعتمد، وبدرجة أقل، على الكيفية التي سوف يسكن بها العديد من البشر في العالم، عنها فيما يتعلق بالكيفية التي يتكون بها سكان العالم ويتوزعون: أين يتراجع السكان وأين يتميزوا بالنمو؟ وأي الدول تُعدُ أكبر نسبياً في السن؟ وأيها تعتبر أكثر شباباً؟ وكيف ستؤثر الديموجرافيا على تحركات السكان عبر الأقاليم؟" (*Goldstone, 2010,P.31*). إن الجنوب العالمي الفقير يُعدُ بيت الفوائض الشبابية، حيث معدلات المواليد المرتفعة، والنمو السكاني؛ في الوقت الذي يصبح فيه الشمال أكثر كبراً في السن، مع تراجع معدلات المواليد وانخفاض عدد السكان. وفي الجنوب العالمي، فإن فئة السكان في سن العمل سوف يتحملون على أكتافهم عبء الأطفال التابعين ولسنوات قادمة، بينما في الشمال العالمي، فإن النسبة المتنامية من البالغين الأكبر سناً هي التي سوف تفرض عبء التبعية.

من روسيا ....



في استجابة للأزمة الديموجرافية في روسيا، فإن صانعي السياسة يقدمون حوافز إلى الأزواج للإنجاب. فمع إعلان يوم ١٢ سبتمبر يوماً للاتصال الأسري عبر روسيا كلها، في محاولة لتشجيع القرب والخصوصية الزوجية، فإن إقليم أوليانوفيسك قد أطلق عليه "يوم الحمل"، كما قام بعرض جوائز للأزواج الذين ينجبون بعد مرور تسعة أشهر من هذا اليوم في الثاني عشر من يونيو، والذي يوافق يوم استقلال روسيا. يظهر هنا زوجان على مقعد التوافق في حديقة موسكو، والذي تم تصميمه على شكل منحنى لتعزيز الاتصال الجسدي، ولمساعدة الزوجين على العمل على إصلاح وتوفيق اختلافاتهما.

ليس من الصعب أن نرى كيف أن هذا الوجه أو الجانب من عملية العولمة لا يجعل من السكان في العالم أكثر تشابهاً -إن الاختلافات في التوزيع الجغرافي للسكان إنما تؤدي إلى زيادة الاختلافات في نوعية خبرة الحياة على الكوكب، وأن هذا التنوع الديموجرافي يرجع إلى تغييرات مختلفة في المحددات الأساسية للنمو السكاني وبنيته – الخصوبة، الوفيات، والهجرة. (دعنا الآن نأخذ في الاعتبار كيف تشكل حركة الشعوب داخل، وعبر الدول، كيف تشكل البُنَى السكانية العالمية).

اتجاهات الهجرة العالمية

Global Migration Trends

إن حركة السكان عبر الحدود قد وصلت إلى نسب غير مسبوقة، مؤدية إلى حدوث أزمة هجرة عالمية. ففي بعض التقديرات يصل عدد المهاجرين القانونيين وغير الشرعيين إلى ٢٠٠ مائتي مليون *(Roberts, 2008)*. ومع انسياب فيضانات من البشر الذين يغادرون وطنهم الأم إلى دولة أخرى كل عام، فإن الهجرة عبر القومية قد أصبحت عرفاً – فأصبح من المعتاد في بعض الأماكن أن تعدُ مغادرة الفرد لموطنه الأصلي أمراً متوقعاً.

إن الحركة الضخمة من قبل الناس الذين يعيشون في الخارج قد أثارت مجموعة من القضايا الأخلاقية، مثل التوازن العرقي داخل الدولة المضيفة، ومعنى المواطنة والسيادة، وتوزيع الدخل، وعرض العمل، وكراهية الأجانب، وتأثير التعددية الثقافية، وحماية الحقوق الإنسانية الأساسية، ومنع استغلالها، وإمكانية التدفقات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين من الدول الفاشلة – الدول التي لم تعد حكوماتها تحظى بتأييد مواطنيها المتمردين، ومن الناس المشردين الذين فروا هرباً من البلاد، أو ينظمون الثورات لتقسيم الدولة إلى وحدات مستقلة أصغر- لتقويض الحكم الديموقراطي، واستقرار الدولة (انظر الفصلين السادس والسابع). إن حكومات الدول ذات السيادة قد أصبحت تفقد قبضتها على تنظيم حركة الأجانب داخل حدودها، وعدم وجود منظمات حكومية دولية متعددة الأطراف لحكم عالمي ذي معنى للتعامل من نتائج الهجرة المتصاعدة للبشر (والعمل) حول العالم. إن الحدود القابلة للنفاذ منها تخلق أخلاقيات غامضة حول حركات الهجرة الجماهيرية، لكن هناك نتيجة واحدة واضحة: فهناك فائزون وخاسرون عبر عولمة الهجرة.

البحث عن المساندة والحرية ***A Quest for Sustenance and Freedom***

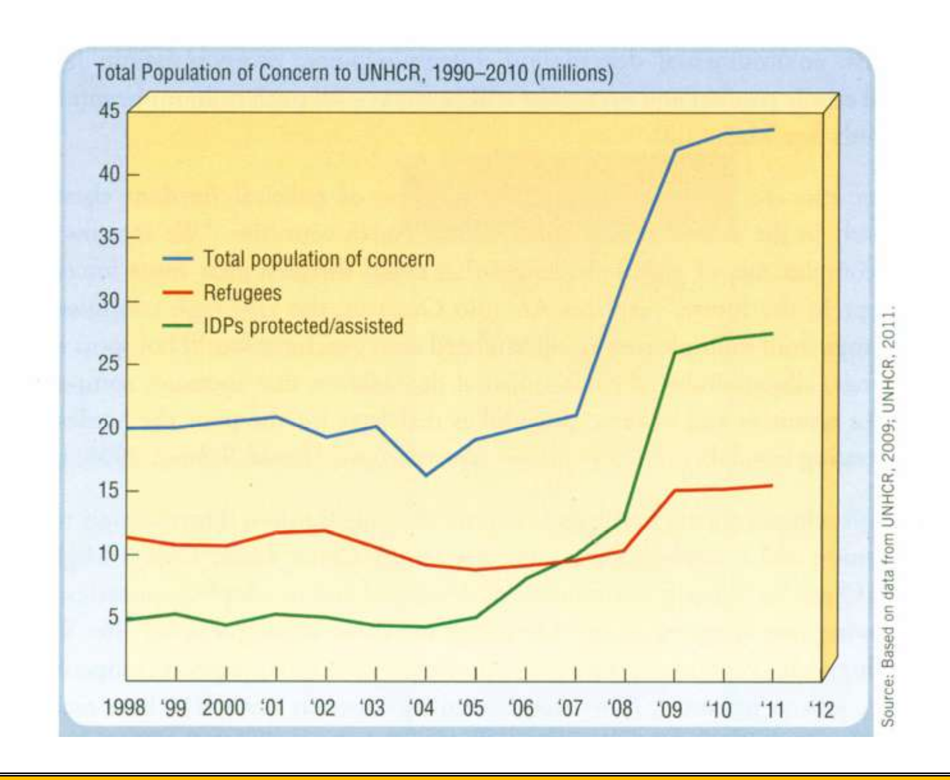
غالباً ما يهاجر الناس بحثاً عن وظائف أفضل. بالنسبة إلى الدول المستضيفة، فإن هذه الهجرة تستطيع أن تسهم في التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، فإن مبادرة سياسة الهجرة الهيلينية في اليونان، وطبقاً لروبرتس ٢٠٠٨، تسهم بما قيمته ٥ ,١٪ إلى ٢٪ من النمو في الناتج المحلى الإجمالي كل عام للهجرة *(Roberts 2008)* بالنسبة

للدول الأم (مصدر الهجرة)، خاصة وأن كثيراً منها يعدُ من دول الجنوب العالمي الفقيرة. ومن ثم، فإن تدفق التحويلات المتزايد، أو النقود التي يكتسبها العاملون في الخارج ثم يقومون بتحويلها إلى أسرهم في دولهم الأم، تمثل أحد أكبر المصادر للعملة الأجنبية في تلك الدول (*Lopez et., al., 2010, Singer 2010*)، فقد قام المهاجرون من الجنوب العالمي بتحويل ما قيمته (٣٠٧) بليون دولار إلى دولهم الأم (*WDI, 2011*).

ومع ذلك، فإن هناك قلقاً متزايداً من أن تؤدي الهجرة إلى تخفيض فرص التوظف بالنسبة إلى المواطنين، وأن تضع قيوداً على الخدمات العامة. تُعدُ هذه المخاوف من أكثر المصادر إثارة للقلق، وتفاقم المشاعر ضد الهجرة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي الضعيف، وما تضطر إليه كثير من الدول من اللجوء إلى تبني إجراءات تستهدف جذور انسياب الشعوب عبر الحدود (*Koser, 2010, Traynor and Hooper, 2011*). فـفي الولايات المتحدة، يستمر العمل في بناء وتشييد ومد خط من الأسوار والحواجز على طول الحدود مع المكسيك. وفي العام ٢٠٠٩، قام البرلمان الأوروبي بتطبيق قواعد متضاربة بشأن الهجرة، والتي جعلت من الممكن إلقاء القبض على كل المهاجرين غير القانونيين، واحتجازهم إلى فترة تصل إلى ثمانية عشر شهراً، ثم القيام بطردهم بعدها. وقد طالبت كل من إيطاليا وفرنسا بتغييرات تزيد من تشدد معاهدة شينجن الأوروبية للباب المفتوح عام ٢٠١١، وذلك كاستجابة لأكثر من ٢٥,٠٠٠ (خمسة وعشرين ألفاً) من المهاجرين دخلوا إلى إيطاليا من شمال إفريقيا، كما قام كثير منهم بعبور الحدود أيضاً إلى دول أوروبية أخرى. ولم يقتصر الأمر على دول الشمال الغنى، فقد قامت بعض دول الجنوب مثل نيجيريا باتخاذ خطوات لاحتواء ما تراه تهديداً أمنياً تفرضه التدفقات الكبيرة من المهاجرين غير القانونيين (*Ekhoragbon, 2008*).

اتجاه آخر في "عصر الهجرة" الذي نعيشه يتمثل في هجرة الناس ليس بحثاً عن فرص اقتصادية لكن نتيجة للخوف من الاضطهاد. ذلك أن اللاجئين هم أفراد قد يصبحوا، وبسبب عضويتهم في جماعة اجتماعية معينة على أساس عرقي أو ديني أو قومي أو على أساس من آرائهم وتوجهاتهم السياسية، هدفاً للاضطهاد في بلدهم الأم، ولذلك، فإنهم يهاجرون من بلدهم الأصلية، ويصبحوا غير قادرين على العودة. وطبقاً للمفوضية العليا للاجئين، والتابعة للأمم المتحدة (*UNHCR*)، وفي بداية عام ٢٠١١، فإن عدد سكان العالم من اللاجئين قد وصل إلى ١٥,٤ مليون نسمة، كان من بينهم ١٠,٥ مليون نسمة قد أصبحوا تحت انتداب المفوضية، إضافة إلى ٤,٨ مليون لاجئ فلسطيني كانوا تحت مسئولية وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا (*UNRWA*). كذلك، فقد تضمن العدد، وتحت فئة "أشخاص الاهتمام"، وهم الأشخاص الذين يُساءُ وضعهم داخلياً (*IDPs: Internally Displaced Persons*)، والتي تقدرهم المفوضية العليا للاجئين للأمم المتحدة

بعدد إجمالي يصل إلى ٢٧,٥ مليوناً على مستوى العالم (انظر الشكل ١٢,٢). وقد تكون هذه التقديرات تقديرات محافظة، ومع ذلك، فإنهم، أي هؤلاء الأشخاص، يمثلون، وفقط أفراداً يندرجون تحت مسئولية المفوضية العليا للاجئين بالأمم المتحدة *(UNHCRs)*، إضافةً إلى ذلك، وعلى الرغم من أنهم لا يعتبرون مشردين *Displaced* ، فإن هناك ما يقرب من ١٢ (إثنى عشرة) مليوناً من الشعوب بلا دولة عبر العالم، و ٨٣٧,٥٠٠ ألفاً من طالبي اللجوء *(UNHCR, 2011)*.مع ملاحظة أن هذا العدد لا يتضمن ملايين الأطفال الإضافيين والنساء المخطوفات من قبل حلقات الجرائم المنظمة في التجارة الجنسية، والتهريب عبر الحدود باعتبارهن أسرى للبغاء.



شكل ١٢-٢: أزمة اللاجئين العالمية المزمنة؛ تُعرفُ وكالة اللاجئين بالأمم المتحدة *(UNHCR)* الأشخاص موضع الاهتمام *"Persons of Concern"* باعتبارهم لاجئين وأشخاص مشردين داخلياً *(IDPs)*. تتمثل المشكلة فـــي ضخامتها، وأنها قد أصبحت متزايدة السوء بشكل ثابت من ٢٠٠٤، وتتصاعد إلى ما يزيد على ٤٣,٧ مليون شخص مشرد بالقوة في بداية عام ٢٠١١ *(UNHCR, 2011)*، يمثل الأطفال تحت سن ١٨ سنة ٤١٪ من هؤلاء اللاجئين.

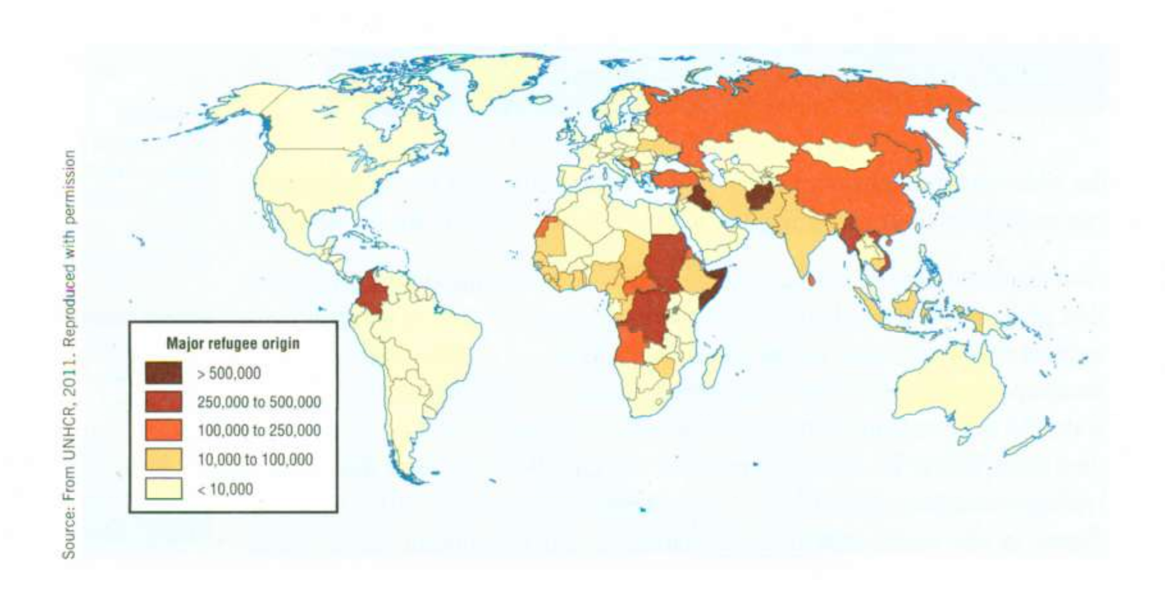
غالباً ما يُعدُ اللاجئون، وكذلك المشردون، ضحايا الحروب والعنف السياسي. على سبيل المثال، فإن الإبادة الجماعية في رواندا ١٩٩٤، قد دفعت بأكثر من ١,٧ مليون لاجئ من موطنهم، كما أن ممارسة التطهير العرقي، والصراع المسلح اللذين صاحبا انهيار يوغسلافيا السابقة قد أديا إلى اقتلاع ما يقرب من ثلاثة ملايين

ضحية، وتحركهم من أوروبا لينضموا إلى قائمة القارات ذات الأعداد الكبيرة من اللاجئين – نحو ما يزيد على ستة ملايين – وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. وأكثر حداثة، فإن مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين تقدر اللاجئين الأفغان والعراقيين بما يزيد تقريباً على نصف العدد الكلي للاجئين. ففي بداية عام ٢٠١١، أصبح هناك ثلاثة من بين كل عشرة لاجئين في العالم كانوا من أفغانستان، بينما سعى ١,٧ مليون عراقي للبحث عن ملجأ في دول أخرى (*UNHCR, 2011*).

إن نسبة كبيرة من لاجئي العالم والمشردين قد فروا من بلادهم الأصلية عند انفجار الصراعات الاثنية والدينية في دول فاشلة، حيث تفشل الحكومات في حفظ القانون الداخلي والنظام. إضافة إلى ذلك، هناك ملايين اللاجئين الذين يهربون من بلادهم لأنهم يُحرمون من حقوق الإنسان الرئيسة عندما تضرب الكوارث، مثل حق الحماية من قبل الشرطة، والحق في محاكمة عادلة في المحاكم، والحق في المساعدة العامة. إن تشكيلة من قوى الشد والجذب تفرض تيارات الهجرة بين الشعوب الآن. إن انتهاكات حقوق الإنسان، والتدهور البيئي، والبطالة، والتضخم السكاني، والمجاعات، والحروب، والصراعات الاثنية، وأعمال العنف داخل الدول – إنما تدفع كلها بالملايين خارج مواطنهم الأصلية (انظر الخريطة ١٢-٢).

كذلك، فإن الوعد بالحرية السياسية في مكان آخر، وخاصة في دول الشمال العالمي التي تحكمها الديموقراطية، إنما يمثل أيضاً سبباً آخر لجذب المهاجرين. وعلى ذلك، فقد أصبحنا نواجه الآن "خليطاً معقداً من التحديات العالمية التي يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً بمزيد من التشريد المفروض في المستقبل"، وهنا يشرح انطونيو جوتيريز، المفوض الأعلى للأمم المتحدة، تلك التحديات بأنها "تتراوح ما بين الصراعات الجديدة المتعددة والمرتبطة بالطوارئ في مناطق العالم الساخنة، والحكم السيء، إلى التدهور البيئي الناتج عن المناخ، والذي يزيد المنافسة على الموارد النادرة، والارتفاعات المتطرفة للأسعار، والتي ضربت الفقراء بأقسى ما يكون، مولدة بذلك حالة من عدم الاستقرار في أماكن عديدة" *(International Herald Tribune,2003,P.3)*.

ومع ذلك، فإن اللاجئين لا يجدوا ملاذاً آمناً اليوم، فإغلاق الباب غالباً ما تتم رؤيته، وبشكل متزايد، باعتباره حلاً خاصة، وأن الفوبيا آخذة في التزايد (انظر: رؤية أقرب: الهجرة العالمية والبحث عن الأمن). ففيما بين كل من الدول المتقدمة وتلك النامية، هناك عدم استعداد متنامي "نكوص متزايد" لمنح الملاذ لأولئك الباحثين عن حياة أفضل. ففي ظل اقتصاد عالمي آخذ في الضعف، فإن الشعوب قد أصبحت أكثر مقاومة "للغرباء"، للأجانب الذين يأتون للتنافس معهم حول الوظائف الداخلية أو الموارد. أكثر من ذلك، ومن وجهة نظر الاهتمامات الأمنية الآخذة في التصاعد على المستوى العالمي منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فإن الارتباط قد تم بين اللاجئين واحتمالية الإرهاب مما شكل قيداً متزايداً على ضوابط الهجرة.



الخريطة ١٢-٢: منذ متى وهم يهربون؟ *From Whence do They Flee?* من أين ومنذ متى وهم يهربون؟ تتسبب الظروف القهرية والعنيفة لكثير من الناس أن يضطروا إلى مغادرة منازلهم من أجل الأمن والنجاة. فمنذ عام ٢٠١١، كان هناك ثلاثة ملايين لاجئ من أفغانستان، والتي تعد الدولة القائدة والموطن الأصلي للاجئ العالم. وقد تلتها العراق في المرتبة الثانية باعتبارها ثاني أكبر دولة فيما يتعلق بأصول المهاجرين، حيث كانت العراق الموطن الأصلي ومسئولة عن هجرة عدد ١,٧ مليون لاجئ. كذلك جاءت كل من الصومال والكونغو في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي، فقدمتا ما يقرب من ٧٧٠,٠٠٠ (سبعمائة وسبع وسبعين ألفاً من اللاجئين)، و٤٧٧,٠٠٠ (أربعمائة وسبع وسبعين ألفاً من اللاجئين). وعلى الرغم من أن الدول الغربية تُصرحُ لمعظم اللاجئين من الصراعات، فإن الدليل يظهر أنه بدلاً من ذلك، فإن الأغلبية يفرون إلى الدول المجاورة في الجنوب العالمي. وفي الحقيقة، فإن المفوضية العليا للاجئين تقدر أنه بين ٧٦٪، ٩٢٪ من اللاجئين يظلون داخل إقليم الأصل.

نظرة أقرب: الهجرة العالمية والبحث عن الأمن

A GLOBAL MIGRATION AND THE QUEST FOR PEACE

بينما أخذ الاضطراب يعم عبر شمال أفريقيا في ربيع ٢٠١١، فإن أكثر من ٢٥٠٠٠ مهاجر قد فروا إلى إيطاليا، ودخلوا من خلال الجزيرة الصغيرة ... جزيرة لامبيدوسا. كان معظمهم من التونسيين الباحثين عن الملاذ والملجأ من المشكلات الاقتصادية، والفوران السياسي في بلادهم.

وقد شكل التدفق الكثيف للأفارقة من الشمال الأفريقي مشكلات للحكومة الإيطالية المحافظة، والتي اتخذت موقفاً متشدداً ضد الهجرة غير الشرعية. ومما سبب إحباطاً للإيطاليين أن الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي كانوا غير عازمين على المشاركة في عبء الهجرة غير الشرعية، حيث تم وقف/ منع *Blocked*الطلب الإيطالي بإعادة توزيع اللاجئين

عبر الدول الأعضاء المتنوعة في الاتحاد الأوروبي. وفي محاولة لتقديم مشكلة الهجرة العالمية، فقد أعادت إيطاليا ترحيل بعض المهاجرين إلى دولهم الأصلية. أما بالنسبة إلى الآلاف الآخرين، فقد أصدرت تصاريح إقامة وطنية. إن هذا الإجراء لم يسمح للأفارقة من شمال إفريقيا بالبقاء في إيطاليا فقط، بل أنه قد مكنهم من السفر داخل حدود أوروبا الحرة في منطقة الشينجين إلى دول أخرى.

وقد أغضب هذا التصرف الأخير فرنسا، حيث سافر إليها آلاف من المهاجرين من إيطاليا، على أمل الالتحاق بأقاربهم في فرنسا. بينما تزايد التوتر بين فرنسا وإيطاليا، فإن قادة البلدين – الرئيس الفرنسي نكيولاس ساركوزي، ورئيس الوزراء الإيطالي سليفيو بيرلسكوني– قد طالبا جماعياً بإصلاح سياسة الحدود المفتوحة لمعاهدة شينجين للسماح للمقيمين القانونيين لمعظم دول الاتحاد الأوروبي بالسفر عبر الحدود مع الحد الأدنى لنقاط التفتيش الحدودية. على الرغم من أن كليهما قد رغب في استمرار المعاهدة، فإنهم قد حثوا على أنه كان من الضروري أن يتم تنقيح المعاهدة للسماح بتنقيح الضوابط المؤقتة عندما تثور الظروف الاستثنائية. وفي خطاب مشترك لكبار المسئولين بالاتحاد الأوروبي، فقد أثاروا أن "الموقف فيما يتعلق بالهجرة في المتوسط قد يتحول سريعاً إلى أزمة قد تحطم الثقة التي كانت لدى المواطنين في مبدأ حرية الفرد داخل الشينجين". لقد بحثوا في التزام أبعد "بمبدأ التضامن" فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع ضمانات أن دول الاتحاد الأوروبي الأخرى سوف تساعد الدول الجنوبية على حوض المتوسط في التعامل مع المشكلات التي فرضتها الهجرة الضخمة.

أنت تقرر:

١-هل تساعد أو تضر الهجرة العالمية الدول المضيفة؟

٢-كيف تستطيع الديموقراطيات التوفيق بين المبادئ المتصارعة – التأييد للحق الأساسي للناس في الهجرة في مقابل الالتزام بالحق المطلق للدول ذات السيادة في ضبط حدودها؟

٣-هل موقفك حول الهجرة العالمية متوافق مع مبدأ المسئولية العالمية للحماية؟

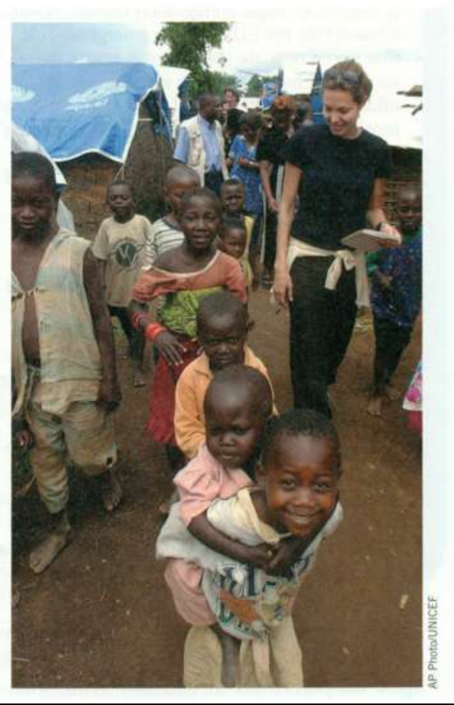
إن دول الشمال العالمي لم تستطع فقط أن تقيد تدفق الأفراد عبر الحدود، بل أن أولئك في الجنوب العالمي كانوا أيضاً غير عازمين، وبشكل متزايد، على تحمل العبء في استضافة اللاجئين. هذا يضع اللوم عن عدم الأمن على الضحايا-لاجئون يبحثون عن ملجأ-لأن الأفراد والمجتمعات، وكقاعدة عامة، لا يتخلون عن منازلهم مالم تواجههم التهديدات الخطيرة لحياتهم وحرياتهم. ومن ثم، فإن الهروب من بلد المرء يُعدُ استراتيجية البقاء المحددة...... فاللاجئين يخدمون في اتجاهين؛ كمؤشر للاضطراب الداخلي، وعلى انتهاك حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية *(Loescher, 2005,P.47)*.

يُقالُ أن الجهود لاجتثاث مدَ المهاجرين لم تستطع أن تمنع اتجاه الناس إلى البحث عن ملاذ أو ملجأ يلوذون إليه. فمع بداية ٢٠١١، فإن العدد الإجمالي لطلبات اللجوء أو للحصول على وضع لاجئ قد قُدر بـ ٨٤٥,٨٠٠ تم تقديمها إلى كل من الحكومات، وإلى المفوضية العليا للاجئين بالأمم المتحدة *UNHCR* في ١٦٦ (مائة وست وستين)

دولة *(UNHCR, 2011)*. ومع ذلك، فقد مثل هذا العدد انخفاضاً بنسبة ١١٪ عن نظيره من عدد طالبي اللجوء في العام السابق، كما كان بمثابة الانخفاض الأول بعد التراجع الثابت. ومع ما يزيد على ١٨٠,٦٠٠ (مائة وثمانين ألفاً وستمائة) طلباً للجوء، جاءت دولة جنوب إفريقيا باعتبارها المتلقي الأول على المستوى العالمي من حيث الترتيب بين الدول المتلقية لطلبات الأفراد، تلاها وعلى التوالي كل من الولايات المتحدة وفرنسا. لقد كانت هناك، وعلى وجه التقدير، ١٥,٥٠٠ (خمسة عشر ألفاً وخمسمائة) من طلبات اللجوء تم تقديمها من قبل الأطفال غير المصحوبين بذويهم في ٦٩ (تسع وستين) دولة، كان معظمها من الأطفال الأفغان والصوماليين *(UNHCR, 2011)*.

تتمثل المسألة الأخلاقية حول ما إذا كانت هناك بعض الدول الغنية سوف تستجيب في المستقبل إلى توسلات المحتاجين دونما تمييز، أو بقدر من التفهم والعاطفة. كيف ستتم إعادة توفيق الأمن الإنساني مع الأمن القومي؟ إن رفاهية وبقاء الحياة اليومية للبشر إنما تتعرض للخطر، ومن ثم، تتزايد الحاجة إلى حمايتها.





لاجئون يائسون على طريق الفرار: في المتوسط، وعلى مدى العقد الماضي، كان هناك ما يقرب من خمسة عشر مليوناً من اللاجئين سنوياً قد أصبحوا بلا مأوى، ويبحثون عن ملاذ. ويظهر هنا إلى اليسار، وعلى سبيل المثال في أغسطس ٢٠١١، امرأة من جنوب الصومال تسافر إلى معسكر اللاجئين في مقديشيو، وهي تحمل معها طفلها وكل متعلقاتها. أما إلى اليمين، فتظهر الممثلة إنجيلينا جولي في صورة مع الأطفال اللاجئين في شمال شرق الكونغو، باعتبارها سفيرة للنوايا الحسنة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وحالياً، فإن هذه الوكالة تساعد ما يزيد على عشرين مليوناً من اللاجئين في حوالي ما يقرب من ١٢٠ (مائة وعشرين دولة)، وهنا تشرح جولي أنها، وكما تقول، "مضطرة لعمل شيء ما للمساعدة".

التـــمـــدن / التـحـضـر ***Urbanization***

عندما نأخذ في الاعتبار أنماط الهجرة في تفسير التوقعات الديموجرافية، فمن المهم أيضاً أن نفحص التركيز الجغرافي للسكان داخل الدول. وقد عرف بأنه "الكثافة السكانية"، فهو يقيس درجة القرب بين الناس بعضهم البعض حيث يعيشون. فهناك بعض الدول والأقاليم شديدة الازدحام، وأخرى ليست كذلك. فعلى سبيل المثال، فإن سنغافورة تعدُ البلدُ الأكثر ازدحاماً واحتقاناً بالسكان في العالم، بكثافة سكانية قدرها ٧,١٢٥ (سبعة آلاف ومائة وخمس وعشرون) فرداً لكل كيلومتر مربع، بينما يعدُ السكان في منغوليا الأقل احتمالاً في العالم أن يلتقوا بعضهم البعض، حيث تصل كثافتهم السكانية إلى فردين فقط لكل كيلومتر مربع*(WDI,2011)*.

هناك اليوم قرابة نصف سكان العالم يعيشون في المدن، حيث تتسارع عملية التمدن والتحضر في العالم، كما أنها آخذة في الانتشار. ففي بداية عام ٢٠١١، كان هناك ٣,٤ بليون نسمة، وبما يمثل ٥٠٪ تقريباً من سكان العالم، يعيشون في مناطق حضرية، مع توقع بنمو سكاني حضري بمعدل ٢,٢٪ *(WDI, 2011)*. وبحلول عام ٢٠٣٠، "فمن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المناطق الحضرية في العالم إلى ما يقرب من خمسة بلايين نسمة" *(UNFPA,2007)*.

مع الإشارة إلى التحضر السريع، فإن الاقتصادي إدوارد جلازر (٢٠١١) يلاحظ ساخراً أن "العالم ليس مسطحاً، إنه مرصوف". فهناك، وبالفعل، ثلاثة أرباع السكان يعيشون فعلاً في مدن كبرى آخذة في الكبر المتزايد، لكن المدن تنمو بوتيرة أسرع في دول الجنوب العالمي. "ففي كل شهر، هناك خمسة ملايين من البشر ينتقلون من الريف إلى المدينة في مكان ما من العالم النامي" (*The Economist, 2011 F, p. 91*). ويُلاحظُ هذا، وبصفة خاصة، في آسيا والباسيفيكي، حيث تقع خمس من أكبر المدن العالمية.

إن هذا الاتجاه نحو التمدين أو التحضر إنما يتيح نوعاً مرتبطاً من التقسيم الديموجرافي. إن التركيز المتزايد للسكان في المدن العملاقة الضخمة *(Mega Cities)* (انظر القائمة ١٢-١). بينما تأخذ النسبة العالمية للسكان الذين يقيمون في ضواحي المدن في التزايد عالمياً، فإن "الثنائية" بين ساكني المدن، وأولئك الذين يعيشون في الأطراف الزراعية الفقيرة سوف تجعل من مدن المركز الحضري أكثر تشابهاً مع بعضها البعض في المنظر العام والقيم ونمط الحياة، مع الناس في المدن الكبرى العملاقة *(Mega Cities)* يتواصلون، ويحسبون مع بعضهم البعض بمعدلات أكبر عما يفعلونه مع الناس الذين يعيشون في الريف داخل دولهم. "إن عملية التحضر، والتي من خلالها يصبح السكان أكثر تركيزاً في المدن، والمدن تُعدُ وفيما يبدو تحولاً لا يمكن الاستغناء عنه، كما أنه يرتبط مع المستويات المعيشية الصاعدة. فليس هناك مجتمع ذي درجة عالية من التطور يكون وبشكل أساسي زراعي" *(Skeldon, 2010)*. وفي الحقيقة، فإن كثيراً من الأمور الإيجابية الخارجية يمكن أن تنتج من التحضر: "فالقرب يجعل الناس أكثر قدرة على الابتكار، حيث تتغذى العقول الذكية من بعضها البعض، وأكثر إنتاجية، حيث يتسبب المستوى الاقتصادي

في الصعود إلى درجات أكثر رفعة من التخصص، وأكثر رأفة بالكون، حيث غالباً ما يقطع سكان المدن مسافات أطول سيراً على الأقدام، أو بالأتوبيسات، أو بالقطارات" *(The Economist,2011, p. 91, Glaeser,2011)*

على أي حال، فإن التحضر ونمو المدن العملاقة الكبرى يمكن أن يفرض تحديات للحكم الوطني. إن سياسات توازن القوى تُعدُ غير كافية في مساعدتنا في فهم تطبيقات الكيفية التي تُمكنُ بها العولمة المدن الرئيسية من تحدي السيادة الوطنية، وأن تجذبها بعيداً عن دولها الأم:

> " وقد تم أخذها معاً، فإن مجيء الروابط العالمية للإنترنت والمدن الضخمة يجبروننا على إعادة التفكير فيما إذا كانت سيادة الدولة أو قوتها الاقتصادية تُعدُ المطلب المسبق الجديد للمشاركة في الدبلوماسية العالمية. بالطبع، فإن الإجابة تشمل الاثنين، لكن بينما تأخذ السيادة في التآكل والتحول، فإن المدن تنافس الآن على التأثير العالمي إلى جوار الدول"
>
> *.(Khanna, 2010, p. 126)*

يشاهد العالم جيشاناً متزايداً في التحضر، حيث تدفقات رأس المال، وسلاسل العرض والإمداد، وروابط الاتصالات تربط المدن العالمية، وتنزع الصفة الوطنية عن العلاقات الدولية. والآن، فإن هامبورج ودبي قد دعمتا الشراكة لروابط الشحن، والبحث في علوم الحياة. وبالمثل، فإن أبو ظبي، وسنغافورة قد دعمتا شراكات تجارية جديدة.

قائمة ١٢-١: أكبر عشرين مدينة عالمية (*)

المدينة	الترتيب طبقاً لفهرس ٢٠١٠	ترتيب السكان	ترتيب الدخل المحلي الإجمالي
نيويورك	١	٦	٢
لندن	٢	٢٨	٥
طوكيو	٣	١	١
باريس	٤	٢٠	٦
هونج كونج	٥	٣١	١٤
شيكاغو	٦	٢٥	٤
لوس أنجلوس	٧	١٢	٣
سنغافورا	٨	٣٨	٢٣
سيدني	٩	٤٣	٢٤
سيول	١٠	٢٢	١٩
بروكسل	١١	٥٤	٤٨

تابع قائمة ١٢-١: أكبر عشرين مدينة عالمية (*)

المدينة	الترتيب طبقاً لفهرس ٢٠١٠	ترتيب السكان	ترتيب الدخل المحلي الإجمالي
سان فرانسيسكو	١٢	٤٦	١٦
واشنطون دي سي	١٣	٤٢	١٠
تورونتو	١٤	٣٦	٢٠
بكين	١٥	١٣	٣٣
برلين	١٦	٤٨	٤٦
مدريد	١٧	٣٤	٢٢
فيينا	١٨	٥٥	٤٠
بوسطون	١٩	٤١	١١
فرانكفورت	٢٠	٦٤	٢٠
شنغهاي	٢١	٧	٢١

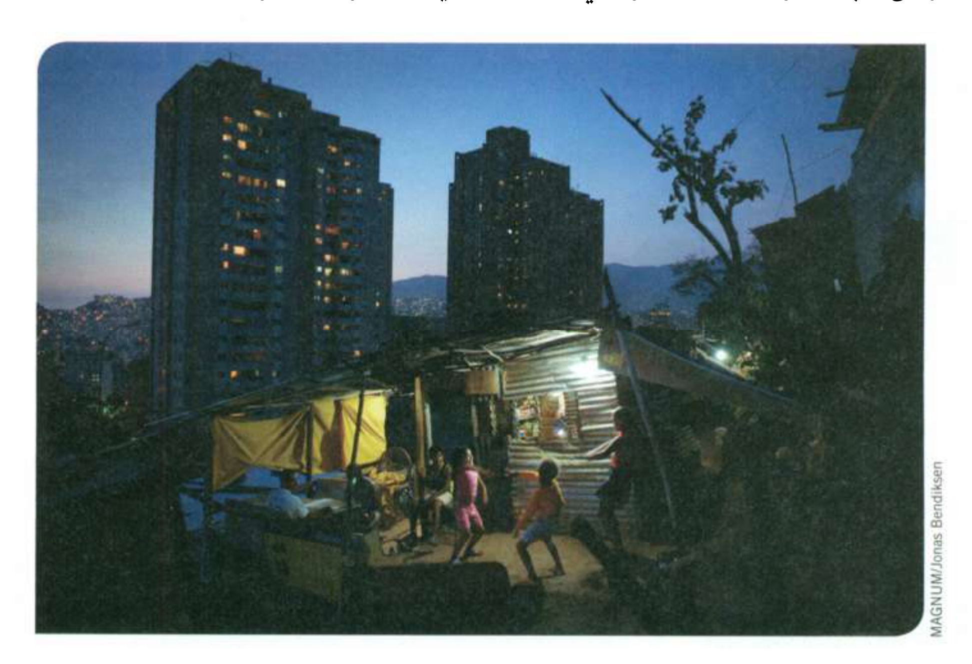
(*)Source: Based on Foreign Policy, A.T.Kearney, and The Chicago Council on Global Affair's 2010Global Cities Index. The index ranking is based on twenty-five metrics across five dimensions: business activity, human capital, information exchange, cultural experiences, and political engagement.

المصدر: استنادا إلى "السياسة الخارجية" تأليف كل من: أ. تى. كيرنى، ومجلس شيكاغو للشؤون العالمية لعام ٢٠١٠، فهرس المدن العالمية. ويستند الترتيب في هذا الفهرس على خمسة وعشرين مقياساً من خلال خمسة أبعاد تتضمن: أنشطة الأعمال، رأس المال البشرى، تبادل المعلومات، الخبرات الثقافية، والانغماس في، والاشتغال بالعمل السياسي.

وعلى أي حال، فإن قوة وتأثير المدن لا يُعدُ متفرداً بالعلاقة إلى الفترة المعاصرة. ذلك أن عالمة الاجتماع *Saskia Sassen*(ساسكيا ساسين) تُشيرُ إلى أن الأمم والإمبراطوريات، وفي العهود الماضية، لم تقم بتقييد المدن، لكنها بدلاً من ذلك، قد قامت بالعمل كفلاتر أو مصافي لطموحاتها العالمية. ففي أوروبا، فقد تطورت ولأول مرة، وفي المدن الكبرى خلال عصر النهضة، والتي امتازت وإلى حد كبير، باستقلالها، مثل *(Bruges and Antwerp)*بروجز و أنتير بالأسس الإبداعية القانونية الأولى لأسواق التبادل العابرة للقوميات، البورصات موفرة بذلك الأساس للائتمان الدولي، وشبكات التجارة العالمية، لتعكس بذلك قدرة المدن على إدارة دبلوماسيتها الذاتية ذات السيادة*(Khanna, 2010, Sassen 2008)*

وعلى الرغم من أن المدن تعمل كمحركات للنمو والتنمية، فإنها تيسر أيضاً المخاطر للأمن الإنساني. فهناك الملايين من واضعي اليد يتدفقون إلى المدن الضخمة كل عام، كما أن عدم المساواة الاقتصادية، وآفة التحضر في

المناطق المتروبوليتانية متزايدة. وعلى خلفية ستارة المسرح الكبير لارتفاع الأسعار المذهل والمجتمعات الخاصة المغلقة في مدن مثل سان باولو، وكاراكاس، وإستانبول، فهناك إمكانية أن توجد العشوائيات الفقيرة على هوامش تلك المدن، حيث يعيش المهاجرون في فقر مدقع وأوضاع متردية. وكمثال على ذلك، هناك حالة البليونير الهندي موكيشإمباني الذي يُعدُ رابع أغنى فرد في العالم، حيث تذكر التقارير أنه يقوم بإنفاق ما يقرب من بليوني (اثنين بليون) دولار على تشييد منزله المكون من سبعة وعشرين طابقاً – مكتملاً بحدائق معلقة، ومركز صحي – والذي يقع على مرمى رؤية طائر من أكبر عشوائيات مدينة بومباي الهندية الشهيرة، عشوائية داهراوى *(Khanna, 2010, p. 126).*



الفرق بين الذين يمتلكون والذين لا يمتلكون: من بين سبعة بلايين نسمة في العالم، فإن هناك واحداً من بين كل سبعة أفراد يعيشون في العشوائيات. ويبدو في الصورة هنا أطفال يرقصون في مجتمعات وضع اليد التي تحيط كاراكاس، وهي المدينة ذات الملايين الثلاثة من البشر في فنزويلا. إن توفير سكن أفضل، وخدمات اجتماعية، وتعليم يُعدُ تحدياً رئيساً في تطوير وتحسين الأمن الإنساني، وتحقيق الفوائد من التحضر.

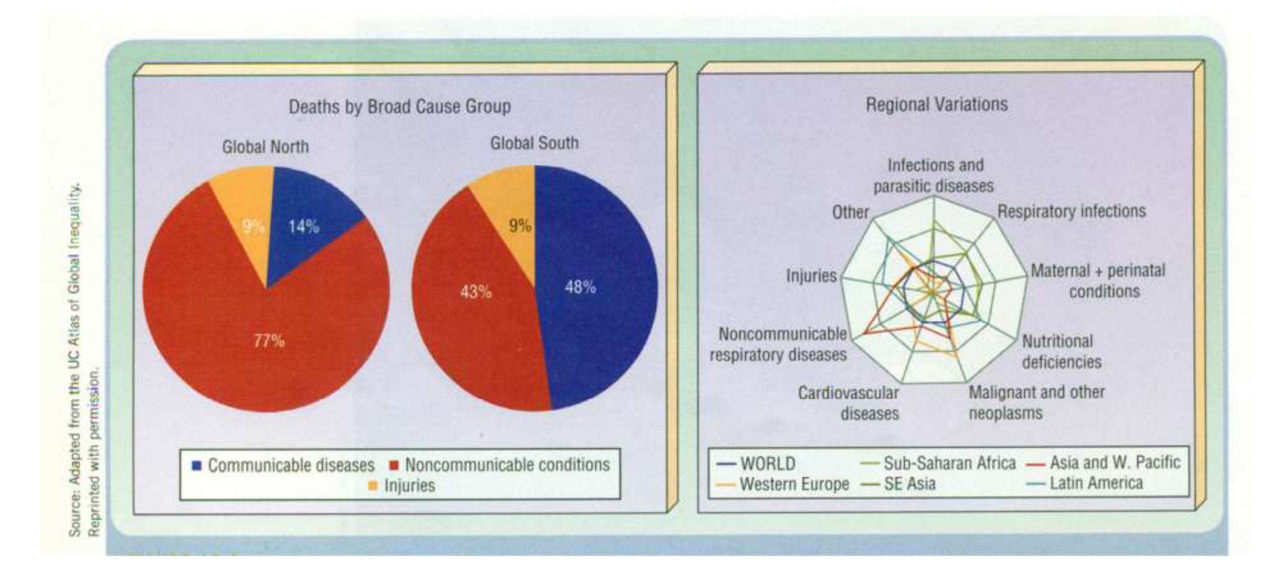
إن تأثير التحضر العالمي من المحتمل أيضاً أن يضاعف المشكلات الصحية والبيئية، وأن يُقيد إمدادات المياه النقية، والصرف الصحي. إذا كان للتحضر عبر المجتمع العالمي أن يستمر على معدله الحالي، والذي يعدُ أمراً مؤكداً تقريباً، فإن هذا الاتجاه سوف يقود إلى نوع آخر من التحول في العالم. إن تهديدات مثل الانفجار الواسع الانتشار للأمراض المميتة، من الممكن أن ينتج نوعاً من الانفجار السكاني الداخلي. وسوف ننظر كخطوة تالية إلى الأمثلة من الأوبئة المهددة للحياة، والتي تنتشر عبر الكون بدون حدود.

هل هي أوبئة جديدة؟ التأثير العالمي للمرض
NEW PLAGUES? THE GLOBAL IMPACT OF DISEASE

على الرغم من أن معدلات وفيات الأطفال تظل وبشكل غير مشجع مرتفعة في عديد من الدول النامية، إلا أنها، وعلى الأقل، تتراجع. فعلى مستوى عالمي، فإن معدل الحياة عند الميلاد قد أخذ، ومنذ عام ١٩٥٠، في التزايد وبشكل متصاعد في تقديرات الأمم المتحدة وعلى مدى ٦٩ سنة *(WDI, 2011)*. على أي حال، فإن هذا الاتجاه في زيادة طول العمر يمكن أن يتخذ اتجاهاً عكسياً، إذا استطاعت الأمراض عالمية الانتقال أن تمتد إلى دورات الحياة، بفعل التطويرات التي حدثت في الرعاية الصحية، والتغذية، ونوعية المياه، والصرف العام.

عبر التاريخ، فإن انتشار البكتيريا والفيروسات والطفيليات والأوبئة والأمراض إلى مجالات متعددة بصرف النظر عن حدود الدولة، قد أجل التنمية أو أدى إلى انهيار دول كانت يوماً دولاً وإمبراطوريات قوية *(Kolbert, 2005)*. وفي عصرنا زمن العولمة، فإن أمراضاً مثل مقاومة الدواء تعيد مرض السل*(TB)* أو الدرن الذي يؤثر على ما يقرب من ٩,٥ مليون إنسان على مستوى العالم كل سنة *(WDI, 2011)* خاصة وأن هذا المرض لا يعرف حدوداً. فمن الممكن أن ينشر بسبب عطسة، أو سعال أو كحة على رحلة دولية. وبالمثل، فإن هناك ما يقرب من ٢٢٥ مليون حالة ملاريا كل عام، تؤدي إلى أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ حالة وفاة *(WHO Malaria Report, 2010)*. نظراً لأن الأمراض المعدية تسبب ثلث حالات الوفاة على مستوى العالم *(UC Atlas of Global Inequality, 2011)*، فإن الصحة العالمية تُعدُ موضع اهتمام من، وتهديد للإنسانية وللأمن الإنساني *(See Figure 12.3)*.

إن انتشار الإمكانية الشرسة بأن المرض الخبيث سوف يأخذ عشر سكان العالم لأننا جميعاً نتشارك بيئة عالمية مشتركة لا تبدو واضحة في أي مكان أكثر منها في انتشار فيروس نقص المناعة *(HIV)* والذي يتسبب في انتشار **مرض نقص المناعة المكتسب**(الإيدز)*Acquired Immune Deficiency Syndrome (AIDS)*. فمنذ السبعينيات وبداية وباء الإيدز، تُقدرُ الأممُ المتحدة بأنه "هناك، وفي كل يوم، أكثر من ثمانية آلاف شخص يموتون بالإيدز. وفي كل ساعة تقريباً، هناك ستمائة شخص يصابون بالعدوى. وفي كل دقيقة، هناك طفل يموت بسبب هذا الفيروس". هناك اليوم ٥٤,٢ مليون من البشر وعلى نطاق العالم في أعمار ما بين ١٥ إلى ٤٩ سنة لديهم مرض نقص المناعة *HIV* *(WDI,2011)*، على الرغم من أن بعض أقاليم العالم تعاني أكثر من المرض عن أقاليم أخرى. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تُعدُ بيتاً لما يزيد عن ١٠٪ من سكان العالم، هناك ٦٧٪ من البشر يعيشون بمرض نقص المناعة المكتسبة *HIV*"الإيدز" *(Iqbal and Zorn, 2010)*.



شكل ١٢-٣: عبء المرض: عالمياً، يموت واحد من بين كل ثلاثة أفراد بسبب مرض معدي. ومع ذلك، فإن انقسام نسبة الوفاة يبدو واضحاً بين الشمال العالمي والجنوب العالمي. وكما يظهر على اليسار، فإن ما يزيد على نصف الوفيات في الجنوب العالمي تتسبب فيه الأمراض المعدية، مثل الإيدز باعتباره أكثرها شهرة. وفي الشمال العالمي، يتجه الناس لأن يعيشوا فترات أطول، وأن يموتوا من الأحوال غير المعدية مثل أمراض القلب والشرايين والسرطان. أما على اليمين، فيظهر الشكل المأخوذ من الرادار الاختلافات في سبب الوفاة.

إن الظروف تراجيدية، وأن إيقاف المأساة يُعدُ "واجباً أخلاقياً"، حتى لو كانت تقديرات الأمم المتحدة أن وباء الإيدز قد بدأ يفقد قوة الدفع. ففي بداية ٢٠١٠فإن أكثر من ٣٣,٣ مليون من البشر على مستوى العالم كانوا مصابين بفيروس نقص المناعة، كما أن عدد المصابين الجدد قد وصل ذروته عام ٢٠٠٥ *(UN AIDS, 2010)*. لا يعني هذا أن الوباء آخذ في الاختفاء: ففي العديد من الدول الأخطر إصابة بالإيدز، فإن الوفيات من المتوقع أن تقفز فوق المواليد، وأن تؤدي إلى انخفاضات في السكان في السنوات القليلة القادمة. هكذا، فإن إحدى الخبيرات في الصحة العامة العالمية، لوري جاريت، تلاحظ أن "التعامل مع أمراض العالم قد أصبح أحد الخصائص الأساسية للسياسة الخارجية لكثير من الدول".

ومن المحزن أن هناك العديد من الأمراض التي تُشكلُ تهديدات هامة لسلامة البشرية، والتي تذكرنا بحقيقة مجردة تتمثل في أن حدودنا الوطنية تُعدُ مفتوحةً إلى حد كبير. فالملاريا تمثل تهديداً جوهرياً للصحة العالمية، خاصة وأن مراكز ضبط ومنع الأمراض تقدم تقاريرها بأن هناك ما يتراوح بين ٣٠٠ مليون إلى ٥٠٠ مليون حالة من الملاريا سنوياً *(Lyons, 2010)*. يعدُ هذا الأمر مأساوياً لأن المرض الذي ينقله بعوض الموسكيتو إلى الإنسان يُعدُ

مرضاً قابلاً للمنع وقابلاً للعلاج. ومن بين الجهود التي تتم لمواجهة انتشار هذا المرض والحد منه، توزيع ملايين من ناموسيات السرائر المعالجة بمضادات الحشرات.



هل تجعل العولمة العالم كله مريضاً؟ إن التهديد الخطير بوباء الانفلوانزا العالمية "يصل إلى مرتبة أعلى من التهديد بما يمثله هجوم إرهابي أساسي، حتى لو كان تهديداً متضمناً أسلحة للدمار الشامل" (صحيفة النيوزويك، ٢٠٠٥). يظهرُ هنا سببُ للتحذير العالمي ففي أحد أسواق شنغهاي، ينام العاملون مع دجاجهم، وفي اتصال قريب جداً مع الطيور المصابة يصبحُ المصدر الرئيسي للأجيال المميتة من الفيروسات البشرية والحيوانية في منتهى الخطورة وسرعة الانتشار.

إن إنفلونزا آفيان، والمعروفة أيضاً بإنفلونزا الطيور، تمثل أيضاً اهتماماً عالمياً. فطبقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن أكثر موجات انتشارها حداثة، "كانت أيضاً الأكثر المؤدية إلى حالات الوفيات بين فيروسات الإنفلونزا التي انتشرت من الطيور إلى البشر، مؤدية إلى مقتل أكثر من نصف الأفراد المصابين بالعدوى" *(Vital Signs, 2007-2008, p.90)* مع استمرار التقارير عن حالات الوفاة في عام ٢٠١١. ومنذ اندلاع أو انفجار الأزمة في عام ٢٠٠٣، قد لقي ما لا يقل عن ٣٢٩ فرداً حتفهم من المرض (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١١)، كما تم إعدام وموت مئات الملايين من الطيور كالدجاج، والبط، وغيرها من الطيور في محاولة لوقف انتشار المرض. يعتقد الخبراء أن المرض يمكن أن ينتشر من خلال التعامل المباشر مع الدجاج، وعمليات تجهيز لحومها، كما أنهم يعانون قلقاً واهتماماً شديداً من إمكانية "تحور المرض إلى فيروس يمكن وبسهولة أن ينتقل من شخص إلى آخر، مؤدياً بذلك إلى حالة وبائية".

إن ما يُسببُ اختلاف الإنفلوانزا عن غيرها من الأمراض العالمية إنما يتمثل في السهولة المرعبة التي تنتشر بها. فهناك سلالة مميتة أخري من الإنفلونزا، وهي سلالة تخطت حاجز المخلوقات بين الخنازير والناس تعرف بإنفلونزا*H1N1*، أو إنفلونزا الخنازير. وقد استحوذت على الاهتمام العالمي نظراً لوصولها إلى نسب وبائية، مما دفع صانعي السياسات ومسئولي الرعاية الصحية ليتسابقوا من أجل احتواء ومواجهة المرض المعدي من خلال إجراءات الصحة العامة. وعند بداية ظهورها لأول مرة في مارس ٢٠٠٩ بالمكسيك، والتي انتشرت منها وبسرعة إلى الولايات المتحدة، لتصل إلى ذروة انتشارها في عام ٢٠١٠، فإنها كانت قد أخذت في الظهور فيما لا يقل عن ٢١٤ دولة ومناطق فيما وراء البحار. وعلى الرغم من أن الوباء كان، وفقط على درجة معتدلة من الخطورة، فإن الأمراض ذات المخاطر العالية الانتشار بين السكان تزيد من قابليتهم للعدوى، مما يشكل تحدياً من نوع خاص لمسئولي الصحة العامة، حيث يسعون إلى تحديد الإجراءات الحمائية والوقائية وتفعيلها بالنسبة إلى السكان. وقد اتخذت عدة دول، ومن بينها الصين، إجراءات العزل الصحي ضد الأفراد الذين سافروا إلى الدول التي تعاني من أعداد مرتفعة من المصابين.

أن انتشار وضبط الأمراض المعدية مثل الإيدز، والسل، والملاريا، وحمى لاسا، والإيبولا، وداء الخيطيات الليمفاوي، وإنفلونزا إيفيان (الطيور)، ومرض جنون البقر، وإنفلونزا الخنازير، والتي أسست نفسها جيداً على شاشات رادار صانعي السياسات عبر العالم. إن هذه الأمراض لن تختفي عن المسرح في أي وقت قريب، كما أنها تشكلُ تذكرة واضحة للتهديدات عبر القومية، والقائمة في الوقت الحاضر في عالمنا بلا حدود، ويفرض تعاوناً وتنسيقاً عالمياً.

> "هناك علاقة قائمة بين صحة الأفراد داخل الدولة وأمن تلك الدولة الوطني. إن صحة السكان تُعدُ ذات أهمية قصوى لقدرة الدولة على البقاء"
>
> *Jeremy Youde, Global Health Export.*

عصر المعلومات العالمي

THE GLOBAL INFORMATION AGE

يتنبأ المتشائمون بأن إحدى نتائج العولمة تتمثل في المنافسة بين الدول في سعيهم للحفاظ على استقلالهم وسيادتهم، والتمسك بولاء مواطنيهم، ومقاومة قوى التجانس التي تكتسح العالم الآن، والتأكيد على أمنها الوطني. وفي المقابل، وفي سيناريو أكثر تفاؤلاً، تتوقع النظرية الليبرالية عولمة للثقافات تتخطى الحدود الجغرافية المعاصرة، وتسبب تآكلاً في معنى الهوية الوطنية والسيادة من خلال خلق "مواطنين عالميين"*Global Citizens*"يقومون بتعيين

وتوجيه ولاءهم نحو المصالح المشتركة لكل الشعوب. تولد الاتجاهات في هذا البعد الثقافي للعولمة تغيرات في الكيفية التي يصوغ بها الناس هوياتهم ويشجعون منظوراً أكثر عالمية. إن المصدر الرئيسي لهذا التحول العالمي يتمثل في السرعة المتنامية وتدفق الاتصالات، والتي تشكل علامة رئيسة للقرية العالمية، وهي تشبيه يستخدم من قبل عديدين لتصوير مستقبل سوف تختفي فيه الحدود، وسوف يصبح فيه العالم مجتمعاً واحداً.

في عصر عولمة الاتصالات، فإن معنى الوطن *(Home)*، والخارج *(Abroad)*، والقرب *(Near)*، والبعد *(Far)*، آخذ في الاختفاء، ومعززاً لتغييرات في تصورات الشعوب / الناس عن المجتمع، وعن هويتهم الذاتية، فهل ستؤدي التليفونات المحمولة أو النقالة، والإنترنت، والمدونات، والوسائل الأخرى للاتصالات عبر القومية إلى الإجماع، أو ربما، قرية عالمية متكاملة؟ أو هل أن هذه الرؤية لمثل هذه القرية العالمية، والتي يُنتجُ تشاركُ المعلومات فيها فهماً وسلاماً، لا تعدو مجرد وهم كامل؟ والأسوأ، هل سيذهب فيروس الارتباطية داخل العولمة بخصوصية الحياة الخاصة، مزيلة ما تبقى من الهوية، والفردية، والاستقلال؟



العالم رهن أصابع اليد: *THE WORLD AT ONE'S FINGERTIPS*كمعبر أساسي للمعلومات، فإن الإنترنت يُغذي العولمة ويسمح للأفراد بأن يصبحوا جزءً من "الجمهور الرقمي" الذي يتخطى الحدود الوطنية والهويات *(Tiessen, 2010)*. إن هناك أكثر من ٧٢٪ من المواطنين في الشمال العالمي يُعدون من مستخدمي الإنترنت، إضافةً إلى أن ١٨٪ من المستخدمين يوجدون في الجنوب العالمي *(WDI, 2011)*، ويستمر استخدام الإنترنت في التطور والتزايد. وهنا في الصورة أعلاه، يظهر رئيس قبيلة هولي*Huli*من بابوا، غينيا الجديدة، وتمثل صفحته الجديدة على النت، وتناقش كيف ييسر انتشار المعلومات التدفق العالمي للأفكار والمعلومات.

تطور الاتصالات العالمية *The Evolution of Global Communication*

إن السهولة المتزايدة وحجم الاتصالات الدولية تعدُ سبباً في "وفاة المسافة"، وفي التحويل الثوري لقرارات الناس حول أين يعملون وأين يعيشون، وكذلك حول تصوراتهم "عنا"، و"عنهم". لم تعد هناك منطقة من العالم، ولا مكان من السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، أو الثقافة بمعزل عن التأثير الدائم لتكنولوجيا الاتصالات. إن الاتصالات بين مناطق متنوعة مثل المجتمعات الزراعية في الجنوب العالمي، ودول الشمال العالمي ذات الاتصالات السلكية قد يسرتها أجهزة الكومبيوتر الشخصية و"العالم اللاسلكي" لأجهزة التليفونات المحمولة أو النقالة. "إن هناك أكثر من ٥٠٪ من سكان العالم لديهم سبيل إلى خليط من نظم التليفونات الخلوية "المحمولة" (يقدر عددهم بحوالي خمسة بلايين مستخدم)، وبالإنترنت (بليونان). إن هؤلاء الناس يتصلون داخل وعبر الحدود، ليشكلوا بذلك مجتمعات حقيقة تقوي وَتُمكنُ المواطنين *(Schmidt and Cohen, 2010, P. 75)*.

إن نتيجة الاستخدام المتسع للإنترنت يتمثل في خلق فضاء افتراضي *Cyberspace* كمعبر عالمي ممتاز للمعلومات، يسمح للأفراد في كل مكان للاتصال بحرية بدون قيود بينما هم يجوبون الشبكة، ويتبادلون البريد الإلكتروني، ويلتحقون أو ينضمون إلى شبكات التواصل الاجتماعي. إن العدد المتزايد لمستخدمي الإنترنت (قرابة المليون مستخدم أسبوعياً) يُعززُ الثورة الثقافية بإعطاء معظم العالم الفرصة للوصول إلى المعلومات لأول مرة. إن هذا يخلق عالماً واحداً متحداً في معلومات مشتركة. إن هذا الوجه من العولمة يتخطى الحدود ويكسر الحواجز. إنه يضع الأساس لعالم أصغر، متقلصاً – منكمشاً، مسطحاً أكثر، وشعوباً "تستثيرها فترة جديدة من الترابطية العالمية التي سوف تنشر الأفكار والمخترعات حول العالم، وبشكل أسرع مما كانت عليه في أي وقت مضى" *(Giles, 2010, P.4)*.

إن نمو المدونات عبر الإنترنت، والمذكرات اليومية النشيطة حيث يتشارك المدونون أراءهم مع الجمهور العالمي، والإعلانات لتؤثر على ما أصبح يُعرفُ "بعصر المعلومات". استناداً إلى محتوى الإعلام العالمي والإنترنت، فإن المدونين ينسجون معاً شبكة مطورة ذات قوة لصياغة جدول أعمال حول موضوعات تتنوع من حقوق الإنسان في الصين، إلى احتلال الولايات المتحدة للعراق، إلى التزوير الانتخابي في إيران. "إن ما بدأ كهواية قد أخذ في التطور إلى وسيط جديد، يقوم بتغيير مسرح العمل للصحفيين، وصانعي السياسات أيضاً" *(Drezner and Farrell, 2006)*.

إن هذا الاتجاه يتسارع بتأثير القفزات والارتباطات مع الانتشار السريع لأجهزة الآيبودز، والرسائل النصية، وخدمة المدونات الصغيرة مثل تويتر "التي تُقيدُ كل دخول، أو تغريده، إلى ١٤٠ حرف (و) وقد استطاعت أن تتخطى الرسائل الأساسية الدائمة، والشبكات الاجتماعية" *(Kutcher, 2009)*. يُضافُ إلى ذلك، الشعبية الزائدة الهائلة والمتزايدة لوسائط الاتصال السمعية والبصرية "*Podcasts*"، والتي تسمح للأفراد أن يخلقوا قنواتهم على الشبكات، وأن يتشاركوا النسخ الصوتية والمرئية للتنزيلات الجديدة مع مستخدمين عبر العالم، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك، والذي يُمكنُ الناس من مشاركة المعلومات مع أصدقائهم.

إذا كان لأحد المتغيرات أن يتصل ويستمر، فإنه يتمثل في التغير المستمر في الإبداع التكنولوجي. إن الوتيرة السريعة لتطور تكنولوجيا المعلومات تدفع بالعولمة قُدماً. ذلك أنها تستطيع أن تجعل وسيلة اليوم في الاتصالات تبدو قديمة خلال عدة سنوات، وفي أثناء تلك العملية فإنها تحول الكيفية التي يتصل بها الناس، وكذلك عن أي الدول التي تقود وتحقق تقدماً، وأيها التي تلي.

بالنسبة للمتحمسين، فإن مزايا ثورة الاتصالات العالمية تعدُ نعمة للإنسانية. فعندما يكون الناس متصلين على النطاق العالمي، وفي خلال ثورة في الاتصالات الرقمية، فإن المعلومات التي يتم مشاركتها تحفز التطور الإنساني والإنتاجية. كذلك، فإن المؤيدين يرون أيضاً الثورة الرقمية المعولمة باعتبارها منتجة لعدة جوانب من النتائج: تخفيض وتقليل سلطة الديكتاتوريات القاهرة"، والسماح للأعمال الصغيرة بالتنافس وبنجاح عالمي، وتمكين الأنشطة العابرة للقوميات لممارسة نفوذ أكثر، وتوفير فرص لتنوع الأصوات والثقافات. على سبيل المثال، ففي عام ٢٠١١، ومن خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل تويتر، والفيس بوك، واليوتيوب كموقع لمشاركة الفيديو على شبكة الاتصالات، كان المصريون قادرين على تنظيم مظاهرات الاحتجاج، وتوثيق الصور العالمية للقهر، وأن تخرج إلى الحياة، وفي شكل مباشر ورقمي، حركة الشعوب من أجل الحرية التي استطاعت في النهاية أن تطيح بالرئيس المصري حسنى مبارك من السلطة، وعلى نحو ما لاحظ بالأمل والحماس الممثل الشهير والمتحمس لتويتر آشتون كوتشر *Ashton Kutcher*"الآن، فإن الثورة العالمية قد تم قراءة حروفها بـ ١٤٠ حرفاً أو خاصية".

على الجانب الآخر، هناك "الصورة مظلمة" لثورة الاتصالات العالمية، وكما يلاحظ المؤرخ نيل فيرجسون (٢٠١١، ص. ٩٠)، "شبكات التواصل الاجتماعي قد تؤدي إلى تعزيز الديموقراطية، لكنها أيضاً تُمكنُ أعداء الحرية". يشكو النقاد من أن الشبكات الإلكترونية النامية قد خلقت حالة عالمية جديدة معروفة باسم "الواقعية / الفعلية *Virtuality*. وفي عالم مثل هذا، فإن المرء يستطيع أن يخفي هويته الحقيقية، والتي تهدد بأن تجعل من أنشطة الجريمة الدولية المنظمة، والجماعات الإرهابية أسهل:

> "إن أكثر نظم العالم قهراً، والجماعات العنيفة العابرة للقارات – من القاعدة إلى كارتيلات المخدرات المكسيكية إلى المافيا إلى طالبان – تقوم وبفاعلية باستخدام التكنولوجيا لتضم كوادر جديدة وتجندها، ولترهب السكان المحليين، ولتهدد المؤسسات الديمقراطية. فمن أجل أن توضح كارتيلات المخدرات المكسيكية نتائج المعارضة، فإنها قد نشرت أفلام فيديو تظهر قطع رؤوس أولئك الذين تعاونوا مع الشرطة وقوات فرض القانون، كما أن القاعدة وفروعها قد صنعوا شرائط فيديو حية تظهر أعمال قتل الأجانب الذين تم أخذهم كرهائن في العراق" *(Schmidt and Cohen, 2010, p. 78)*.

أيضاً، لقد حذرت صحيفة *The Specter* من أن "الخصوصية سوف تصبح شيئاً من الماضي [من خلال] انتشار تكنولوجيا المراقبة، وصعود شبكات التواصل مثل اليوتيوب، والتي تستقبل أكثر من ٦٥,٠٠٠ (خمسة وستين ألفاً) فيديو من التنزيلات يومياً، والتي أصبحت تمثل اتجاهاً دافعاً نحو "معارض السيبر" *(Futurist, 2007, p. 6)*. إن موضوعات الخصوصية الجديدة من المحتمل أن تتصاعد بينما الباحثين، والشركات يكتشفون كيف تستخدم كل المعلومات عن موقع المستخدم، والتي يمكن تحديدها من خلال خدمات تكنولوجيا المعلومات، مثل تلك التي يزودها مزودو أو مقدمو خدمة الإنترنت، وشركات التليفون المحمول، "فقد تستخدم تليفونك لتبحث عن أصدقاء، و مطاعم، لكن شخصاً ما قد يستطيع أيضاً أن يستخدم تليفونك ليجدك أو ليعثر عليك، ويعرف عنك" (*Markoff, 2009, p.1*). وبالمثل، فإن شبكات التواصل الاجتماعي المباشرة، مثل الفيس بوك، ذات العضوية العالمية، والتي تضعه باعتباره ثالث أكثر الوسائل شهرة في بلد، تشجع المستخدمين على مشاركة المعلومات. حينئذ، فإن شبكات التواصل تبحث عن المعلومات، وعن تفضيلات الأعضاء الشخصية *(Fletcher, 2010)*.

باسم الأمن القومي، فإن الحكومات قد قامت أيضاً بتطوير نظم مراقبة شاملة، تقوم وبشكل سري بمراقبة الأنشطة في عديد من الفضاءات العامة. أحد أمثلة ذلك تتمثل في برنامج المراقبة بالتكنولوجيا المتقدمة في الصين، والمعروف باسم "الدرع الذهبي"، والذي يحدد الانشقاق ويسمح للحكومة بتوجيهه قبل أن يتحول إلى حركة جماهيرية. فمن خلال تكنولوجيا متابعة الناس التي وفرتها الشركات الأمريكية مثل جنرال إلكتريك، وأي بي إم، وهني ويل، فإن الهدف يتمثل في خلق "شبكة اتصال على نطاق وطني، ومنفردة، لنظام يرى كل شيء، ويكون قادراً على متابعة وتحديد أي فرد يأتي داخل مجاله أو يقع في نطاقه" *(Klein, 2008, p.60)*.

إن حكومة الرئيس الفنزويلي "السابق" هوجو شافيز كانت تستخدم، وبشكل مشابه، قوة الشبكة لتتفاعل مع شعبها، "لكن بعيداً عن اعتناق الروح الديموقراطية للشبكة، فإن الرجل القوي لفنزويلا إنما يقوم بتشديد استخدامها كأداة للقمع"*(Margolis and Marin, 2010, p.6)*. فقد أنشأ شافيز حسابه على تويتر في محاولة لتشجيع الناس على تقديم تقرير عن أعمال الآخرين-وبصفة خاصة الأغنياء-معلناً أن "حسابي على تويتر مفتوح أمامكم لإدانتهم".

سياسة وأعمال الاتصالات العالمية ***The Politics and Business of Global Communication***

إن صناعة الاتصالات العالمية، وبما يزيد على تريليون دولار، تُعدُ وبلا منازع الأداة الرئيسية للانتشار السريع للأفكار والمعلومات والصور على المستوى العالمي. وقد تسارع التأثير بعد أن أوجدت منظمة التجارة العالمية ميثاق الاتصالات العالمي في ١٩٩٧. وبمقتضى هذا النظام، فقد انتهت الاحتكارات الحكومية والخاصة

للاتصالات في عديد من الدول، كما أن التخفيضات الناتجة في تكاليف التليفونات كانت يُنظرُ إليها كمحفز لتوسع الاقتصاد العالمي.

إن هذا التطور قد تزايد بفعل التطورات في تكنولوجيا المعلومات، والمجال الممتد للإعلام العالمي. ومع ذلك، وعلى العكس من الحكمة التقليدية القائلة بأن الإعلام لديه القدرة على الدفع بالسياسة الخارجية للدولة، فإن نوع القوة الذي يمتلكه الإعلام على الشؤون الدولية يُعدُ، وكما يثار، ذو تأثير محدد ومحدود. ذلك أن الدراسات تُظهرُ أن الإعلام يؤثر على ما يعتقد الناس أكثر مما يعتقدونه بالفعل. بهذه الطريقة، فإن الإعلام يعمل، وبشكل أساسي، في إعداد جدول المناقشة العامة حول الشؤون العامة بدلاً من تحديد الرأي العام.

في عملية إعداد الأجندة، فإن وسائل الإعلام تشكل، وبشكل واضح، السياسة العامة الدولية (*See Gilboo, 2002*). على سبيل المثال، فإن الإذاعات العالمية لأعمال القمع الوحشية، والأساليب غير المشروعة المرتبطة بحملة موجابى ورهانه على إعادة انتخابه في زيمبابوي في عام ٢٠٠٨، قد أطلقت شرارة البداية لسلسلة من ردود الفعل على النطاق العالمي لمساعدة لاجئي هذا البلد، والضغط على الصحفيين المتخصصين، والنشطاء السياسيين من الأفراد الذين ساعدوا معاً لنشر أعمال المقاومة الإيرانية، والاحتجاجات حول الانتصار الانتخابي المعلن للرئيس الحالي *(آنذاك)* محمود أحمدي نجاد في عام ٢٠٠٩. وبالمثل، وفي عام ٢٠١١، فقد تشكل الربيع العربي، وتميز بالدور الهام لوسائل الاتصال الاجتماعية في نشر العصيان الشعبي، وتنظيم المظاهرات، وتعزيز قصص النجاح الملهمة.

إن هذه الأمثلة لقوة تكنولوجيا المعلومات في السياسة الدولية، إضافة إلى بعض الناس الذين يحذرون من أن هذا النوع من "الدبلوماسية الفعلية" لها حدود حقيقية. إنها لا تستطيع فقط أن تقيد اختيارات السياسة المتاحة أمام صانعي السياسة العالمية، بل أنها تستطيع أن توفر معلومات متحيزة أو غير كاملة، يمكن أن تسهم في فهم غير دقيق ومحدود للمشكلات العالمية.

أكثر من ذلك، وعلى الرغم من أن عصرنا يوصف بأنه عصر المعلومات، فإن جزءً كبيراً وبشكل ملحوظ للمعلومات المتاحة يتحكم فيه كارتيل من عدد محدود، وعلى أصابع اليد الواحدة، من الشركات الإعلامية متعددة الجنسيات. وبما أن مكاتب مقراتهم الأساسية غالباً ما تكون في الشمال العالمي الغني، فإن قادة هذه الصناعات يندمجون بضم مواردهم، وفي خلال العملية، يقومون بتوسيع ومد نطاقها العالمي. فمن الممكن أن "يحتفظوا بنا في حالة تسلية تامة، وربما بنصف المعلومات، ودائماً في حالة نمو هنا، وذبول هناك، مع بعض من أعضاءها يتكتلون معاً، بينما آخرون ينقسمون، أو يتم هضمهم ككل. لكن بينما يميل اللاعبون إلى أن يأتوا ويذهبوا – ودائماً مع بعض

الاستثناءات –فإن التنين الكلى نفسه يستمر في النمو والكبر، والصوت الأعلى، والأقوى، ودائماً ما يأخذ وقتاً وفضاءً أكثر، في كل شارع، وفي عدد لا يحصى من المنازل، في كل رأس أخرى" *(Miller, 2006)*. إن سكان العالم يُعدوا جمهوراً أسيراً، وأن المعلومات التي يتم تقديمها من قبل هذه الشركات العملاقة تشكل قيمنا وتخيلاتنا عما يكون عليه العالم.

إن رؤية مضادة لرؤية عالم "ماكدونالد *McWorld*" للاستهلاكية الإعلامية عابرة القوميات هي رؤية "الجهاد *Jihad*" وهو عالم مشتق من الأحقاد الضيقة *"Parochial Hatreds"* وليس "عولمة الأسواق *"Universalizing Markets*(Barber, 1995). نظراً لأن الاتصالات والمعلومات المُعولمة قد يتم استخدامها كأدوات للإرهاب والثورة، وكذلك للمجتمع والسلام، ولخلق مجتمع بلا حدود، حيث سيعرف كل فرد كل شيء عن أنشطة أي فرد آخر، وليس بالضرورة أن يكون عالماً أفضل، فإننا يجب أن نسأل: هل سيكون العالم أفضل أو أسوأ إذا كان عليه أن يصبح مكاناً غير شخصي (تنتفي فيه الخصوصية) بشكل متزايد، بأفراد لا جذور لهم، لهم ارتباطات آخذة في الانحدار والتراجع مع ثقافة وتاريخ بلدهم الأم؟

> سوف يستمد الناس من كل مكان في العالم المعرفة والإلهام من نفس المنابر التكنولوجية، لكن الثقافات المختلفة سوف تستمر في الازدهار. إنها نفس التربة، لكن الأشجار المختلفة سوف تنمو. ومن ثم، فسوف تكون المرحلة التالية للعولمة أكثر عولمة– فالمحتوى المحلي سوف يكون أكثر عالمية *(Thomas Friedman, International Journalist)*

جدال: هل العولمة مفيدة أم ضارة؟

Controversy: Is Globalization Helpful Or Harmful

بالنسبة إلى كثير من طلاب العلاقات الدولية، فإن العولمة تكشف عن وجهين اثنين: أولهما إيجابي، والآخر سلبي.

بالنسبة إلى هؤلاء الذين تركز

مدركاتهم على فوائد العولمة، فإن العولمة تساعد على كسر وتخطي الأقسام التقليدية للإنسانية –بين الأجناس، والأمم، والثقافات–التي تُعدُ حواجز للسلام والرخاء والعدالة. أما بالنسبة للآخرين، فإن العولمة تُعدُ ظاهرة ضارة، تنتج أشياء مثل الأمراض والتهديدات العالمية لأمن الوظائف المحلية، ولذلك فإنها قوة ينبغي مقاومتها.

تخيل نفسك وأنت تكتب تقريراً مثل الذي تقوم به منظمة العمل الدولية، عندما تقوم بتحديث نفسها، لتعد وتقدم "تفكيراً جديداً يحطم، ويتخطى المأزق، ويعبرُ الانقسام حول جدل العولمة". لكي تضع إطاراً لتحليلك، انظر فيما إذا كان تقييمك سوف يؤيد نتيجة اللجنة العالمية أو يضعها موضع التساؤل *(Somavia, 2004, p. 6)*

"تستطيع العولمة، بل ويجب أن، تتغير [نحن نعترف]، بأن قدرات العولمة على الخير – تعزيز انفتاح المجتمعات، الاقتصاديات المفتوحة، والتبادل الحر للسلع، والمعرفة، والأفكار، .... لكن اللجنة وجدت أيضاً أن هناك اختلالات عميقة ومستقرة في الآليات الحالية للاقتصاد العالمي، والتي تعدُ غير مقبولة أخلاقياً، وسياسات غير مستدامة. إن الفجوة بين

دخول الناس في الدول الأغنى والأفقر، والتي لم تكن أبداً أوسع... ، فهناك أكثر من مليون نسمة إما عاطلين، أو موظفين في وظائف متدنية، أو في ظروف عمل سيئة. بوضوح، فإن فوائد العولمة تعدُ أبعد من الوصول إليها بالنسبة إلى كثير من الناس".

إن ممارسة بديلة قد تتمثل في عمل تقييم أخلاقي لأخلاقيات العولمة أو لا أخلاقياتها. هذا ما فعله الفيلسوف بيتر سينجر (٢٠٠٤) في التطبيق كمعيار "مبدأ النفعية" بأنه واجب أخلاقي لمضاعفة السعادة والرفاهية لكل المخلوقات البشرية، وحتى لرفاهية الحيوانات. يرى سينجر فوائد عظيمة لتراجع نظرية سيادة الدولة، وتقديم وجهة النظر القائلة بأن العالم ككل يجب أن يكون وحدة التحليل الأخلاقي. تنبع نتيجته من تقرير الأمم المتحدة الذي لاحظ أنه "في القرية العالمية، فإن فقر شخص ما سوف يصبح، وسريعاً، مشكلة شخص آخر: الهجرة غير الشرعية، التلوث، والأمراض المعدية، وعدم الأمن، والتطرف، والإرهاب". وفي ظل العولمة، فإن الإيثار والاهتمام بالآخرين يدفع حصص الآخرين، حيث يتسبب السلوك الأناني الضيق في إنتاج الضرر المضاد للمنافس الأناني.

أو عليك أن تحاول تجربة الفكرة الأخيرة. فعليك أن تفكر كاقتصادي، وهنا هل سيتفق تحليلك الاقتصادي للعولمة مع النتائج التي توصل إليها عالم الاجتماع الشهير جاديش بهجواتى *Jagdish Bhagwati* (٢٠٠٤)؟. إن ريتشارد آن كوبر *(٢٠٠٤: ١٥٢-١٥٣)* يلخص موقف وفروض بهجواتى النظرية الليبرالية على النحو التالي:"(بهجواتى) يقدم شريحة من الاتهامات ضد العولمة... وقبل أن تتحول إلى ثوابت لمساوئ العولمة، فإن تحسين الحكم، وقبول الأجندات الاجتماعية، وإدارة سرعة التحولات. وقد انتهى إلى بضعة نقاط لمنتقدي العولمة، لكنه/ ، واستئثاراً بالمنطق والحقيقة، يهدم معظم الادعاءات المقامة ضدها. إن نتيجته تتمثل في أن العالم، وبصفة خاصة، أقاليمه الفقيرة، يحتاج إلى عولمة أكثر، وليس أقل...وفي مقابل الادعاء بأن العولمة تزيد الفقر، فإن استجابة بهجواتى "قمامة..*Rubbish*" .

ماذا تعتقد؟

١- حول التوازن، هل تعتقد أن فوائد العولمة تفوق التكاليف؟

٢- بينما تُوجدُ العولمة كلاً من الرابحين والخاسرين/ فما هي السياسات التي تعتقد أنها يجب أن يتم تفعيلها لتحمي، وبشكل أفضل، "الخاسرين" من العولمة؟

٣- كيف تعتقد أن الواقعيين سوف يرون الجدل حول العولمة؟ وإلى أي مدى قد يشكلون (شراكة مع) أو يتبعون التفسيرات الليبرالية والبنيوية للعولمة؟

العولمة والمستقبل العالمي *Globalization and The Global Future*

إن العولمة السريعة، والتي يدفعها، وإلى حد كبير، الثورات في حقل التكنولوجيا، من المعتقد أنها سوف تستمر. ومن ثم، هل تُعدُ العولمة أمراً مرغوباً فيه، أم أنها غير مرغوب فيها؟ . باستثناء تلك التناقضات المثارة حول فضائل العولمة المزعومة، ومساوئها التي تتزايد، فإن مجالات مثل التمويل والتجارة والسكان والعمل والاتصالات والثقافات تستمر في التحول عالمياً.

على الرغم من أن العولمة قد ضيقت من المسافة بين شعوب العالم، فإن البعض قد حقق مكاسب، بينما الآخرين قد فقدوا الأرضية. إن القرية العالمية لا تثبت أنها منزلاً مضيافاً تماماً وبالتساوي لكل فرد. ففي الحقيقة، فإن مستويات الإشباع مع شلال العولمة الجارف تتنوع، وبشكل متسع، كما تفعل المستويات التي ترتبط عندها الدول والشعوب بأوجه العولمة المتعددة (انظر شكل ١٢-٤). إن الفائزين في اللعبة يقللون من تكاليف التكامل، أو الاندماج العالمي، بينما يُنكرُ الناقدون أن للعولمة فوائد. وهكذا، تتزايد حدة الجدل حول التأثير الإشكالي للعولمة، وإن كان بلا حل، حيث تتشدد أطراف المجادلات في مواقفها بدون الاستماع إلى الحجج المضادة.

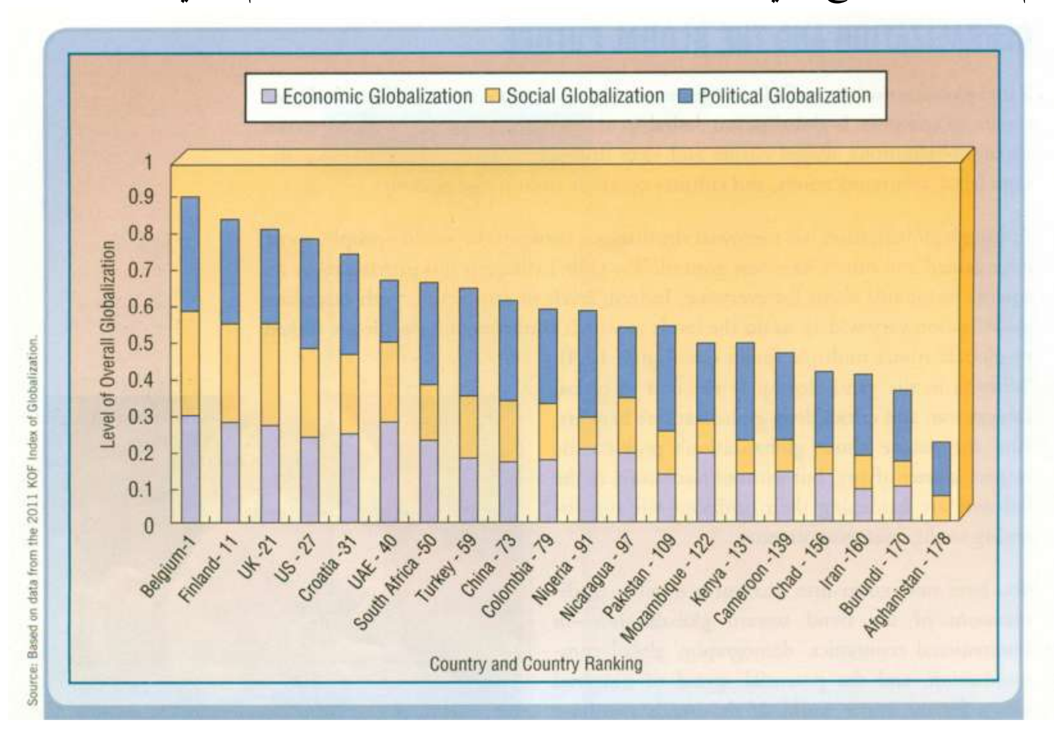


AP Photo/Richard Vogel

هل من الممكن صنع ثقافة عالمية؟ يعتبرُ بعض الناس أن العولمة لا تزيد شيئاً قليلاً عن انتشار قيم ومعتقدات القوة المهيمنة والمسيطرة؛ الولايات المتحدة. يظهرُ هنا في هذه الصورة التي تغذي هذا الرأي صورة كبيرة ومسطحة لسانتا كلوز أمام فندق بقلب مدينة هانوي، فيتنام. وهي مدينة تسيطر عليها الأغلبية البوذية، كما أنها ما تزال ملتزمة بالمبادئ الشيوعية، مؤكدة على طمع رأسمالية السوق والانقسامات الطبقية التي من المعتقد أنها تخلقها. هنا أيضاً، فإن مبيعات شجرة الكريسماس آخذة في التزايد.

لقد أخذت الآن في الاعتبار عدداً من أبعاد الاتجاه نحو العولمة –الاقتصاديات الدولية–والديموجرافية، والاتصالات العالمية، والانتشار المحتمل للقيم العالمية للعالم ككله. فإذا كانت الاتجاهات التي قمت بمسحها فعلياً قد أخذت في التجمع، ولأول مرة، في اجتماع عالمي يُوحد كل الإنسانية، فإن هذه القيم والتفاهمات قد توحد كل الناس على الأرض في ثقافة عالمية مشتركة. ومن المتصور، أن هذا يمهد الطريق لمجيء مجتمع مدني عالمي، حتى مع الظهور المؤكد لمؤسسات فوق قومية لتتولى حكم كل الإنسانية.

ومع ذلك، فإن هذه الرؤية العالمية، ومنظومة التوقعات إنما تثير الخوف في قلوب كثير من الناس الذين يمرون بخبرة التشتت الذهني أو الفكري عندما يواجهون رؤية مرعبة تتحدى طريقتهم المعتادة في التفكير في الشؤون العالمية. إن هؤلاء الناس، وهناك كثيرون وعديدون منهم، يعارضون فكرة أن النظام التقليدي للسيادة المستقلة للدول يمكن، أو يجب أن يتم، استبدالها بمجتمع عالمي، أي مؤسسات تنظيمية فوق قومية من أجل الحكم العالمي.



شكل ١٢-٤: مستويات العولمة *Levels of Globalization* في جهد لأخذ مخزون التقدم للعولمة، فإن هذا الفهرس *Index* يبحث الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعولمة، من خلال النظر إلى مؤشرات متعددة تضم التجارة والأعمال والسياسة وتكنولوجيا المعلومات، من أجل تحديد تراتبيات مستويات (٢٠٨) مائتي وثماني دول. إنها ترى العولمة "كعملية تقوم بتقويض الحدود الوطنية، وتتكامل فيها الاقتصاديات الوطنية، والثقافات، والتكنولوجيا، والحكم، وتنتج علاقات متعددة من الاعتماد المتبادل المشترك (*KOF Index of Globalization, 2011*).

هكذا، فإنك تستطيع اختتام فحصك ودراستك لتأثير العولمة على السياسة العالمية بتقييم الدليل المتاح، وتصنيف قائمة التوازن لتكاليف العولمة وفوائدها (انظر الجدال: هل العولمة مفيدة أم مضرة؟).

(ماذا تخبرك؟) علام تدل التيارات السائدة؟ هل يُعدُ مفهوم توماس فريدمان عن "العالم المسطح" *"Flat World"* بأن العولمة قد قامت بإخصاء الدولة باعتبارها قطيعاً إلكترونيا يسحق بقدميه الحدود، هل يُعدُ هذا المفهوم مفهوماً صحيحاً؟ أم أن دانيل دريزنر (٢٠٠٧) يُعدُ أكثر دقة عندما يُحاجُ بأن "الدول هي التي تصنع القواعد"، وأن الحكومات القومية لا تزال مسيطرة على تشكيل كثافة العولمة، لأن القوى العظمى تتملق وتقهر أولئك الذين يختلفون معهم في قبول نفس كتاب القواعد؟

إن العولمة حقيقية سواءً للخير أو للسوء. كثير من الناس يوصون بالعولمة للسياسة العامة الدولية، لأنهم يعتقدون أن نتائجها تعدُ وبشكل أساسي جيدة للإنسانية. على أي حال، فإن النقاد يحاجون بأن تكاليف العولمة تفوق كثيراً فوائدها. بينما قد أصبحت وتيرة سرعة العولمة قوة معترف بها في السياسة العالمية، فإنها قد أصبحت أيضاً موضوعا ساخناً للجدال. فقد استطاعت العولمة أن تضرب مضخة السرعة السياسية، مثيرة بذلك تقييماً نقدياً حاداً لأسباب العولمة، وخصائصها، ونتائجها، وإلهامها بالفحص الأخلاقي الحديث للاعتماد المتبادل المتصاعد للدول والأفراد. إن الحكمة غير المؤكدة وأخلاقية العولمة قد تكون الموضوع الأكثر مناقشة على الأجندة العالمية اليوم، ومستقبلة اهتماماً أكثر حتى عن الفقر، والأمراض، والتحضر، أو الحفاظ على الهوية.

إن عصر العولمة له تداعيات بعيدة المدى للإنسانية. ففي الفصل التالي من السياسة العالمية، سوف نأخذ في الاعتبار ظروف الملايين السبعة من البشر الذين يناضلون عبر العالم للحفاظ على أنفسهم، ولتحسين الأحوال الإنسانية، وللحصول على الحقوق الإنسانية المحددة في إعلان الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية، والممثلة في الحياة والحرية والسعادة لكل البشرية.

مفاهيم الفصل

الديموجرافيا (*Demography*) ص: (٢٩٢): دراسة تغييرات السكان ومواردهم وتأثيرهم.

القرية الكونية (العالمية) (*Global Village*): منظور عالمي شهير يصف مستوى المعرفة بأن كل الناس تتشارك في مصير مشترك لأن العالم يصبح متكاملاً، ومعتمداً على بعضه البعض.

خصوبة معدل الإحلال (*Replacement-Level Fertility*) **ص (٢٩٤)**: يشير إلى قيام الزوجين بإحلال أنفسهم، وفي المتوسط، بطفلين، ومن ثم يمكن أن يستمر سكان الدول مستقرين إذا انتشر هذا المعدل.

معدل الخصوبة *(Fertility Rate)*: متوسط عدد الأطفال المولودين للمرأة (أو لمجموعة من النساء) خلال فترة حياتها (حياتهم).

أزمة الهجرة العالمية/ الكونية: (*Global Migration Crisis*) ص: (٣٩٩): مشكلة شديدة نابعة من العدد المتنامي للناس التي تتحرك من موطنها الأصلي إلى بلد آخر، ليقيدوا بذلك قدرة الدولة المضيفة على استيعاب المهاجرين الأجانب.

رهاب الأجانب (الخوف من الأجانب وكراهيتهم) *(Xenophopia)*: الكراهية، والشك، وعدم الاحترام، والإهمال لأعضاء جنسية أجنبية، سواء كانت جماعة عرقية أو لغوية.

اللاجئون *(Refugees)* ص: (٤٠٠): هم أولئك الناس الذين يهربون أو يفرون *(Flee)* من أجل السلامة إلى دولة أخرى، بسبب خوف له أسبابه الجيدة من الاضطهاد السياسي، والتدهور البيئي، أو المجاعة.

الإبادة (القتل) الجماعية (*Genocide*)**ص**: (٤٠١):محاولة إزالة كلية أو جزئية لجماعات الأقلية الاثنية والعرقية والدينية أو القومية.

التطهير العرقي (*Ethnic Cleansing*): قيام الدولة بإبادة جماعية لجماعة أو أقلية اثنية.

أعمال وحشية (*Atrocities*) ص: (٤٠٢): أعمال وحشية وهمجية ضد جماعات مستهدفة من المواطنين، أو أسرى الحرب، والتي يتم تعريفها باعتبارها غير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي.

ملجأ أو ملاذ (مكان للجوء والحماية): (*Sanctuary*) ص: (٤٠٤): ملجأ أو ملاذ، مكان للجوء والحماية.

لجوء *(Asylum)*: **ملجأ أو مكان أو حرم مقدس لا تنتهك حرمته**، التزويد بـ، أو توفير الملجأ والملاذ الآمن للاجئين الفارين من التهديد بالإعدام في دولتهم الأم التي يحملون جنسيتها. "حق اللجوء السياسي / الملاذ الآمن للاجئين الفارين من تهديد دولهم لهم بالإعدام".

الكثافة السكانية (*Population Density*) **ص**: (٤٠٥): عدد السكان داخل كل دولة أو إقليم، أو مدينة. وهو يقيس التركيز الجغرافي للسكان كمعدل لمتوسط الفضاء أو المجال المتاح لكل ساكن.

الانفجار السكاني الداخلي (انخفاض حاد في سكان العالم) ص: (٤٠٧) :(***Population Implosion***): انخفاض سريع في عدد السكان يعكس اتجاهاً سابقاً نحو سكان أكبر بشكل متقدم.

فيروس نقص المناعة الإنسانية *(Human Immunodeficiency Virus)* ص (٤٠٨): فيروس يمكن أن يقود إلى نقص مميت في المناعة*(AIDS)*

مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)(*Acquired Immune Deficiency Syndrome (AIDS*)**ص: (٤٠٩)** حالة غالباً ما تكون مميتة، والتي يمكن أن تنتج عن العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية(*HIV*)

كوزموبوليتان/ عالمي: *Cosmopolitan***ص: (٤١١)**: نظرة تقدر رؤية الكون أو العالم كله باعتباره السياسة الأفضل، أو وحدة للحكم السياسي والهوية الفردية، باعتبارها معاكسة / مقابلة*Opposed*للمدن السياسية الأخرى مثل تلك المدينة السياسية المحلية للفرد، أو مدينة إقامته (مثل انديانابوليس، أو مينابوليس).

الفضاء الافتراضي *Cyber Space*ص: (٤١٢): تشبيه يستخدم في وصف الشبكة الإلكترونية العالمية للناس والأفكار والتفاعلات على النت، والذي لا تعوقه حدود العالم الجيوسياسي.

مدونات *Blogs* مذكرات يومية على الإنترنت، تنشر المعلومات والأفكار عبر العالم بطريقة صحفية.

وسائط اتصال سمعية وبصرية *Podcasts*: وسائط تكنولوجية تمكن الأفراد من إعداد ونشر البرامج الصوتية والمرئية وتجعلها متاحة كتنزيلات رقمية.

عملية، فعلية، واقعية: *Virtuality* **ص: (٤١٣)** صورة مُخلقةٌ بواسطة تكنولوجيا الكومبيوتر للأشياء، وظاهرة تنتج صوراً متخيلة للأشياء الفعلية والناس والخبرات.

مصطلحات أساسية

Key Terms

الديموجرافيا	*Demography*
القرية العالمية	*Global Village*
معدل إحلال الخصوبة	*Replacement-Level*
معدل الخصوبة	*Fertility Rate*
أزمة الهجرة العالمية	*Global migration Crisis*
رُهابُ الأجانب: الخوف من الأجانب وكراهيتهم	*Xenophobia*
اللاجئون	*Refugees*
الإبادة الجماعية	*Genocide*
التطهير العرقي	*Ethnic Cleansing*
ملجأ أو ملاذ	*Sanctuary*

Asylum	لجوء أو ملجأ
Population Density	الكثافة السكانية
Population Implosion	تراجع سكاني (**انخفاض حاد في عدد السكان**)
Human Immuno Deficiency Virus (HIV)	فيروس نقص المناعة المكتسب *(HIV)*
Acquired Immune Deficiency Syndrome (AIDS)	نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
Cosmopolitan	عالمي (كوزموبوليتانى)
Cyberspace	الفضاء الافتراضي
Blogs	مدونات
Podcasts	وسائط سمعية وبصرية
Virtuality	فعلية، حقيقية
Agenda Setting	إعداد جدول الأعمال (الأجندة)
Cartel	كارتل (اتحاد)
Atrocities	أعمال عنف (انتهاكات شديدة)

قراءات إضافية

Suggested Readings

Carns, Katie.(November25,2009) "Globalization and Opportunity," Carnegie Council, http://www.carnegiecouncil.org/resources/articles_papers_reports/0037.html.
Drache, Daniel.(2008)*Defiant Publics: 7he Unprecedented Reach of the Global Citizen* .Cambridge, UK: Policy.
Friedman, Thomas L.(2007)*The World Is Flat: A Brief History of the 21stCentury*.NewYork:Farrar,Straus, and Giroux.
Glaeser, Edward.(2011)*Triumph of the City: How Our Greatest Invention Makes Us Richer, Smarter, Greener ,Healthier and Happier*. New York: Penguin
Grewal, David Singh.(Spring2009) "Network Power: The Social Dynamics of Globalization,"http://www.carnegiecouncil.org/resources/journal123_1/reviews/005.html
Risse, Mathias.(2008)"On the Morality of Immigration, "*Ethics & International Affairs*22, no.1(Spring):25-33.
Trask, Bahira Sherif.(2010)*Globalization and Families: Accelerated Systemic Social Change*. New York: Springer.
UNHCR.(20l I)*UNHCR Global Trends*. Geneva: UN High Commissioner for Refugees.
World Bank. (2011)*Atlas of Global Development,* 3rd edition. Washington, DC: World Bank

تعزيز التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان

The Promotion of Human Development and Human Rights

إطار الفصل

- وضع الشعب/ الناس في الصورة
- كيف ستصبح حالة الإنسانية؟ الأوضاع الإنسانية الآن
- حقوق الإنسان وحماية الناس
- جدال: ما هـو الأمن؟
- نظرة أقرب: عدم الأمـن (الخوف) في الطفولة
- الاستجابة للإساءات لحقوق الإنسان

"إن المجتمع الوحيد الذي يستطيع أن يعمل اليوم هو أيضاً مجتمع مؤسس على الاحترام المتبادل، وعلى الاعتراف بأن علينا مسئولية جماعية وفردية، وبمساعدة بعضنا البعض على أساس من القيمة المتساوية لكل منا. إن مجتمعاً أنانياً يمثل تناقضاً في الشروط". توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق



الحياة بدون حرية " أن تكلفة الحرية أقل من ثمن القهر"، هكذا يحاجج عالم الاجتماع الأفريقي الأمريكي دبليو أندوبيس. تظهر هنا بعض النساء المحتجات في كابول، أفغانستان، للمطالبة بإلغاء قانون يخول بانتهاكات متعددة وخطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب في الزواج. فاطمة حسين، متظاهرة من أجل الحقوق والمساواة، قالت "إنها تعني أن المرأة تُعدُ نوعاً من الملكية، ليتم استخدامها بواسطة الرجل، بأي طريقة يريدها".

متصفحاً الويب في الليلة الماضية، فقد مررت بعدد من قصص الأخبار التي تصور أشكال الرعب التي يواجهها بعض الناس يومياً. فمن الحياة في العراء في مهب الريح، وفي ظروف الفقر إلى معاناة الاغتصاب، وأعمال السلب من قبل القوات شبه العسكرية، فإن المرء قد لا يستطيع مقاومة الشعور بالدوار والمرض من جراء المحاكمات، والمحاكمات العسكرية التي يضطر إلى المرور بها كثيرون من غير المحظوظين. ومن ثم، فإنك ومثل كثير من الناس ذوي القلوب والمصلحة في جعل العالم مكاناً أفضل، فإنك تأمل بمستقبل أفضل لكل الإنسانية. ومن ثم، فماذا يمكن عمله لتعزيز قيمك، وأن تحقق التحولات المطلوبة في السياسة العالمية؟

بالنسبة إلى كثير من الناس، يبدو المستقبل مظلماً، يتشابه مع الطريقة التي وصف بها الحياة المفكر السياسي الإنجليزي توماس هوبز عام ١٦٥١ بأنها "منعزلة *Solitary*، فقيرة *Poor*، بذيئة وكريهة *Nasty*، وحشية *Brutish*، وقصيرة *Short*". كما أن الفرص والاختيارات التي تُعدُ أكثر أساسية أو جوهرية للحرية من الخوف والفقر ليست متاحة بالنسبة إلى معظم الناس في الدول الفقيرة بالجنوب العالمي. فهم يعيشون معدلات أكثر بُطئاً للتنمية، وأمنا إنسانياً أقل مما هو متاح في الشمال العالمي، كما أن الفرص والآفاق أمام المعدمين لا تتحسن.

وقد اتضحت صورة الحرمان الخطيرة هذه التي تواجه عديداً من الشعوب، فإن هناك أسباباً متعددة للاهتمام الإنساني. إن إنكار الحقوق غير القابلة للتنازل، والتي من المفترض أن كل البشر مؤهلون ومستحقون لها – "الحق في الحياة، والحرية، وتحقيق السعادة"، والتي يتحدث عنها إعلان الاستقلال للولايات المتحدة – يشهد على المدى الذي يُفتقدُ فيه الأمن الإنساني الجوهري ولا يتحقق. وقد حفز هذا الوضع ماري روبنسون، المفوض الأعلى السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمطالبة " كل الفاعلين العالميين (على مستوى العالم) – الشركات الكبرى، الحكومات، ومنظمات التمويل الدولية –باللحاق بالمجتمع المدني المُعولم، والاشتراك معه في مسئولية أنسنة العولمة " *Humanizing Globalization*.

> "بالنسبة إلى معظم شعوب العالم، فإن الفرص المتألقة لقرن جديد تُعدُ بعيدة المنال ... فالمشكلات قد تبدو غير قابلة للتذليل، لكنها ليست كذلك. إننا نمتلك الأدوات؛ إن لدينا أُناساً بارعي الذكاء ومخلصون ليعملوا على إيجاد الحلول. فكل ما نحتاجه هو مجرد إحساس بالمشاركة والإرادة في التغيير. إن الإرادة تستطيع أن تنمو من التفاهم. وبمجرد أن نهتم، فإننا نستطيع التغيير".
>
> *Jimmy Carter, U.S. President*

وضع الشعب/ الناس في الصورة

Putting People Into The Picture

حتى وقت حديث في التصور الحادث في الدراسة النظرية للسياسة العالمية، فإن حاجات البلايين من الناس ممن لا وجوه لهم في الحياة اليومية قد تم إهمالها. إن الميراث النظري الماضي قد صور جماهير البشر كضحايا مهمشين، أو تركهم غير مرئيين، وغير ظاهرين، من خلال رسم مصائرهم، وقد سيطرت عليها قوى ليس لسوء الحظ عليهم سوى تأثير ضئيل. فقد كتب مؤرخ النظم العالمية الفرنسي فيرناند بروديل (١٩٧٣:١٢٤٤) قائلاً "عندما أفكر في الفرد، فإنني ودائماً أقرب إلى رؤيته مسجوناً "سجيناً" داخل مصير، ليس له عليه سوى تأثير قليل، ثابت في مجال تتمدد فيه المنظورات النهائية للمدى الطويل إلى مسافة خلفه وأمامه".

عندما نفكر حول الشؤون العالمية، نجد أن الفرد المتوسط، ولفترات طويلة، قد تم إنزاله إلى مرتبة دنيا كمجرد "موضوع *Subject*" ، كما سُمح لحكامه تقليدياً بابتزازه والتلاعب به لتحقيق مصالح بلادهم. لقد نمت معارضة هذه الرؤية على نطاق العالم. والآن، فإن هناك إجماعاً يؤيدُ الرؤية القائلة بأن الناس "البشر" مهمون، وأنهم بذواتهم قيمة، ولذلك، فإن الأخلاق والمعنويات الخاصة بذلك تقع في نطاق دراسة العلاقات الدولية. وعلى نحو ما عرفها عالم الأخلاقيات *Ethicist* رونالد دواركين *(Ronald Dworkin,2001, 485)* فإن " الأخلاقيات تتضمن

المعتقدات حول أي أنواع الحياة يُعدُ جيداً أو سيئاً بالنسبة إلى الفرد ليقود، كما أن الفضيلة والأخلاقية تتضمن مبادئ حول كيف يجب أن يعامل الفرد الناس الآخرين"، تنطبق تلك المبادئ أيضاً على العلاقات بين الدول، كما أنها تأتي في قلب تحليلات الأمن الإنساني في السياسة العالمية.

وعلى الرغم من هذا الإجماع، فإن كثيراً من المراقبين يعتنقون الافتراض التقليدي للواقعية بأن القوى العالمية الكبيرة تجعل الناس عديمي القوة. يعترفُ الواقعيون بأن الناس يشاركون سياسياً، لكنهم يدعون بأنهم لا يمتلكون قوة حقيقية، لأن هناك مجموعة خفية من القوى القوية التي ُتوصفُ بأنها "النظام" تعطي لأكثر المخلوقات البشرية، وفقط، انغماساً وتورطاً مصطنعاً وبدون تأثير حقيقي.

إن هذا الإنكار لأهمية وتأثير قوة الإنسان الفرد يبدو، وبشكل متزايد أمراً غريباً، لأن التفكير الكلاسيكي عن العالم قد ركز ولفترة طويلة على الناس "البشر"، وعلى الخاصية الأساسية للطبيعة البشرية. وعلى نحو ما أثار عالم الأنثربولوجي روبرت ريدفيلد (١٩٦٢) بأن "الطبيعة البشرية هي في ذاتها جزء من الوسيلة (لكل التحليل). إن المرء ينبغي أن يستخدم إنسانيته كوسيلة للفهم. فعالم الطبيعة "الفيزيائي" لا يحتاج إلى أن يتعاطف مع ذرته، ولا عالم الأحياء "البيولوجي" مع ذبابات فاكهته، لكن دارس الناس والمؤسسات ينبغي عليه أن يُوظف تعاطفاته الفردية الطبيعية من أجل اكتشاف فيما يفكر أو يشعر الناس". إن تفسيراً إنسانياً يعدُ أمراً مطلوباً يضفي على الناس مكانة وقيمة. ففي المجتمع العالمي، فإن المجتمع المدني أخذ في الظهور والصعود. كذلك، فقد نما اجتماع معياري حول القيمة المعنوية الموروثة والمكانة للبشر، والالتزام المصاحب من قبل الدول بأن تعترف وتحمي تلك المكانة *(Fields and Lord, 2004)*.

كيف يمكن أن نحقق التقدم نحو عالم يكون خالياً من الفقر والقهر؟ فإذا كنت لا تستطيع، كطالب دارس للشؤون الدولية، أن تطور فهماً مكتملاً للقوى الكامنة وراء الاتجاهات السائدة في السياسة الدولية، فمن المهم أن نأخذ في الاعتبار الأوضاع التي تواجهها الإنسانية. إن هذا الفصل يقدم معلومات عن الأوضاع الإنسانية ليمكنك من تقييم الجدال الدائر حول دور البشر باعتبارهم من الفاعلين على المسرح العالمي، وآفاق التطور البشري، وأخلاقيات حقوق الإنسان. هل سيتم تقدير قيمة الإنسانية، وهل سيكون من الممكن أن تتم حماية الرفاهية والحقوق الإنسانية؟

هذه أسئلة حيوية. أين سيكون الموضع المناسب للإنسانية في النظم السائدة والأكثر شعبية، أو التوجهات النظرية التي يقوم صانعو السياسة والدارسون (الباحثون) بتشييدها عما يُهمُ في السياسة العالمية؟ في معظم الأجزاء، فإن الواقعية الكلاسيكية تعبدُ الدولة وحرية حاكمها ذي السيادة، باستثناء تصوراتها للحقيقة الدولية من منظور

متشائم عن الطبيعة البشرية، كما أنها تتجاهل دور القادة والمنظمات غير الحكومية *(NGOs)*التي يُكونها الناس. بينما يضفي الليبراليون أهمية أكثر على البشر "*Humans*" متبعين في ذلك المبدأ الأخلاقي للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، والقائل بأن الناس يجب أن تتم معاملتهم باعتبارهم غايات، وليسوا وسائل، ومن ثم، فإن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية يجب أن تكون ُمصانة. أما البنيوية "*Constructivism*"، فإنها تذهب إلى ما هو أبعد، إنها تجعل من الإنسانية المستوى الرئيسي للتحليل، كما أنها تؤكد على الكيفية التي تحدد الأفكار بها الهويات التي تضفي بدورها معنيً للقدرات المادية، ولسلوك الفاعلين (انظر الفصل الثاني).



حقوق الإنسان في مواجهة حقوق الدولة:*Human Rights Versus State's Rights* على الرغم من أن أكثر من ثلثي الدول قد قامت بإلغاء عقوبة الإعدام سواءً في الممارسة أو في القانون، إلا أنه كانت هناك، وفي عام ٢٠١٠، ثلاث وعشرون دولة قامت بتنفيذها ما لا يقل عن ٥٧٣ حالة إعدام – لم تتضمن تلك الإعدامات التي تم تنفيذها في الصين. فعلى الأقل، كانت هناك ٢٠٢٤ من حالات عقوبة الإعدام قد تم فرضها في نفس العام في سبع وستين دولة *(AmnestyInternational, 2011)*. إن الدول الخمسة ذات الأعداد الأكبر لحالات الإعدام خلال عام ٢٠١٠ كانت هي: الصين، والتي رفضت الإفصاح عن أي أرقام رسمية، على الرغم من أنه من المعروف أن هناك آلاف من حالات الإعدام التي تم تنفيذها، وإيران (وكانت هناك ما لا يقل عن ٢٥٢ حالة إعدام بها)، وكوريا الشمالية (وكان بها، وعلى الأقل، ٦٠ حالة)، واليمن (وعلى الأقل كان بها ٥٣ حالة)، والولايات المتحدة (٤٦ حالة).

كيف ستصبح حالة الإنسانية؟ الأوضاع الإنسانية الآن

How Does Humanity Fare? The Human Condition Today

"يُولد الإنسان حرا، لكنه وفي كل مكان، مُكبلُ بالقيود" *"Man is born free, and everywhere he is in chains"* هكذا، كان الفيلسوف جين جاك روسو يتحسر في كتابه الشهير الصادر عام ١٧٦٢ "العقد الاجتماعي" *"Social Contract"*. لكن الأوقات والأزمنة قد تغيرت منذ ذلك الحين. ومع ذلك، فإن تشخيص روسو، وفي جوانب عديدة منه، يظل صحيحاً أو دقيقاً فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية. إذاً، كيف ينبغي أن نقوم بتقييم عمق الحرمان واليأس الإنسانيين في مقابل هذه الحقيقة؟ هل يمكن لتلك النسبة الإنسانية (أولئك) الأكثر فقراً أن تحطم قيود أوضاعهم السيئة لتحقيق قدراتهم الإنسانية، وأن يحصلوا على المثاليات العليا للأمن الإنساني والحرية والكرامة؟

إن مظاهر عدم المساواة ومظاهر اليأس الظاهرة والواضحة في المستويات المعيشية للناس لا يمكن أن تساعد إلا على استثارة العطف والشفقة للأوضاع الصعبة التي يواجهها كثيرون من الناس، وبصفة خاصة في دول الجنوب العالمي الأقل تقدماً. أحد طلاب الدراسات العليا الأمريكيين، عندما كان يعمل في أطروحته للدكتوراه، قد تعلم، وبشكل مؤلم عن حالة الناس في الجنوب العالمي خلال بحثه الميداني في أمريكا الجنوبية. فقد وجد **براين والاس** أن الحقيقة مختلفة عن خبرته الذاتية للنمو والكبر في جنوب الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٧٨، فإنه قد تحرك ليكتب:

> "لقد أمضيت الأعوام الأربعة والعشرين الأولى من حياتي في جنوب فلوريدا. وعندما غادرت كولومبيا (أمريكا الجنوبية)، فقد توقعت تماماً أن تشبه بوجوتا أي مدينة كبرى في الولايات المتحدة، لكن وفقط مع مواطنين يتحدثون الإسبانية. عندما وصلت إلى هناك، فقد وجدت أن توقعاتي كانت خاطئة. فأنا لم أكن في الولايات المتحدة، بل كنت على كوكب المريخ *(Mars)*. لقد كنت ضحية صدمة ثقافية. وكخبرة شخصية، فإن هذه الخبرة كانت، وبالمناسبة، خبرة مضحكة أحياناً، وخبرة حزينة أحياناً أخرى. لكن بعد أن انتهى كل الضحك والبكاء، فقد اضطرتني إلى إعادة تقييم كلاً من حياتي والمجتمع الذي أعيش فيه".
>
> تُعدُ كولومبيا دولة فقيرة بالمعايير الأمريكية. ذلك أن نسبة متوسط الدخل الفردي فيها قيمته (٥٥٠) خمسمائة وخمسون دولاراً، كما أن توزيع الدخل فيها يُعدُ غير متساوٍ إلى حدٍ كبير. لقد كانت تلك هي الحقائق التي عرفتها قبل أن أغادر.
>
> إلا أنه لكي "نعرف" هذه الأشياء على المستوى الفكري، فإن الأمر يختلف كثيراً عن المرور بالتجربة، ولأول مرة حول الكيفية التي تؤثر بها هذه الأشياء على حياة الناس. فعلى سبيل المثال، فإن الأمر يختلف كثيراً حين تقوم بإلقاء محاضرة

عن مشكلات الفقر العالمي في قاعات مكيفة الهواء، عنه تماماً عندما تشاهد طفلاً عمره لا يتجاوز السنوات الأربع يتسول في الشوارع أو يرقد نائماً فيها.

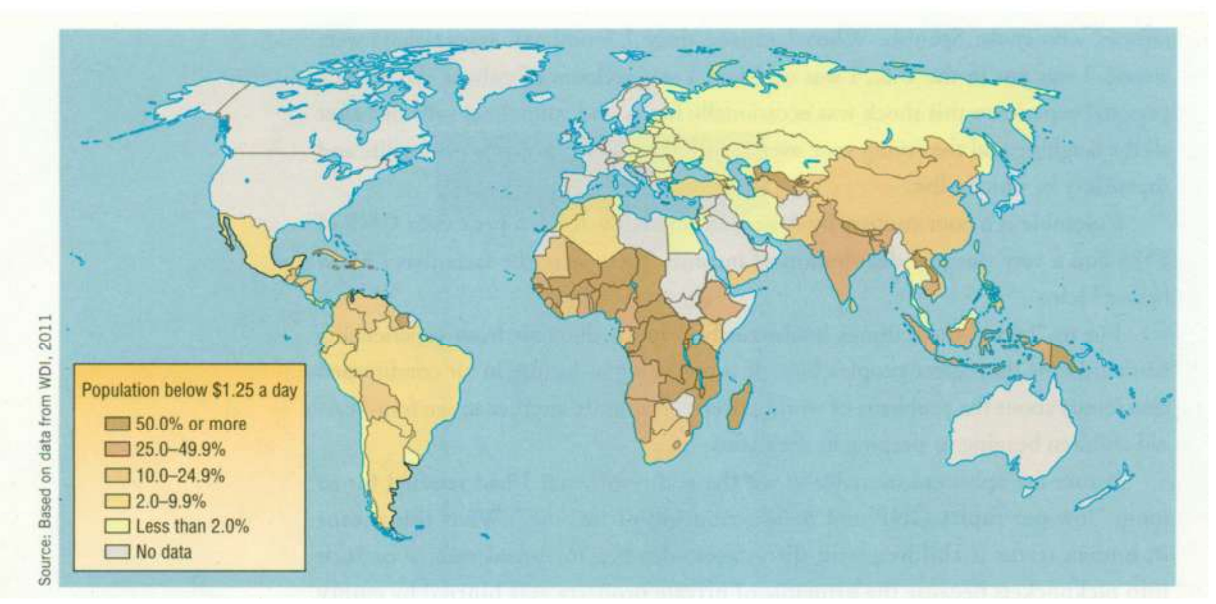
لقد مزقني عاطفياً أن أرى حقيقة ما قمت بدراسته لفترة طويلة: "انخفاض الدخل الفردي وسوء توزيع الدخل". إن ما يعنيه هذا في عبارات إنسانية أن الأطفال من ذوي الوجوه غير النظيفة (القذرة *Dirty*) الذين يتسولون من أجل الحصول على ثمن الخبز، أو يتحولون إلى نشالين لأن مبدأ الملكية الخاصة يُصابُ بالغشاوة في مواجهة الأمعاء الخاوية والبطون الجائعة. إنه يعني أن أطفالاً أخرى لن تنمو عقولهم ولا أجسادهم أبداً بشكل مكتمل، لأنهم عانوا من سوء التغذية وهم أطفال رضع. إنه يعني أنهم سيكونون من بائعي الشوارع الذين يقومون ببيع الحلوى والسجائر على مدار ما يزيد على أربع عشرة ساعة يومياً من أجل أن يوفروا الغذاء لأسرهم.

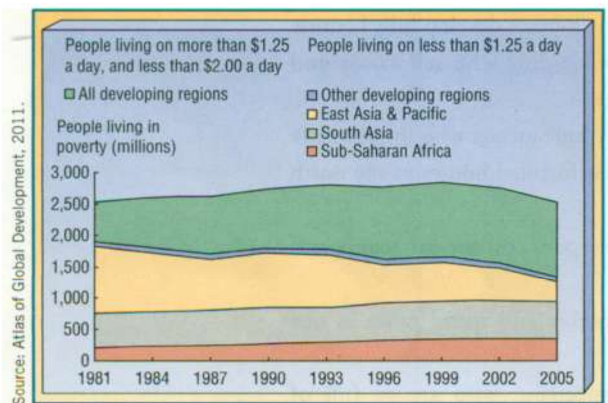
إنه يعني أيضاً أن رجال الأعمال المتأنقين في ملابسهم، وكبار البيروقراطية الذين يمرون يومياً بهذا الفقر وهم يسعون إلى الوصول إلى ملاذهم في منازلهم المحصنة في شمال المدينة. إنه يعني أيضاً الأغنياء الذين يفضلون ألا يروا الفقراء، باستثناء الخادمات أو الحراسات الأمنية. إنه يعني الأجانب مثلي، والذين أتوا من كولومبيا، وأنفقوا في شهر واحد أكثر من متوسط ما يكسبه المواطن الكولومبي في سنة.

إنه يعني أن السياسيين عبر المقياس الأيديولوجي الذين يُعتبرون متشبعين بالحلول المجردة، أو بالطمع الشخصي أنهم قد نسوا أن الناس الحقيقيين هم أولئك

الناس الذين يتعاملون معهم. في مكان ما بين شعارات السياسيين و"موضوعية" العلماء الاجتماعيين، فإن الإنسان قد أصبح مفقوداً.

على الرغم من الاختلافات الواسعة التي تُمكنُ نسبة أو جزءً من الإنسانية من الاستمتاع بمستويات معيشة غير مسبوقة، فإن مستوى مروعاً من الفقر والبؤس يعدُ واضحاً عبر العالم، والذي بدأت نسبة ضئيلة من الناس، وفي العديد من الدول، تفر منه (انظر الخريطة ١٣-١). يتمثل أحد المؤشرات في النقود. طبقاً لتعريف البنك الدولي للفقر المدقع باعتباره دخلاً مقداره (١,٢٥) دولاراً أو أقل يومياً، فإن ١,٤ بليون نسمة (أو ما يمثل قرابة ٢٥٪ السكان في العالم) يعيشون في فقر مدقع، كما أن هناك أيضاً (٢,٦) مليون نسمة (قرابة ٤٠٪ من سكان العالم) تسعى إلى النجاة والبقاء بدخل قدره دولارين (٢ دولار) أو أقل يومياً *(WDI, 2011, p. 66)*.





خريطة ١٣-١: أين يسود الفقر في العالم؟ كما تُظهرُ هذه الخريطة، فإن هناك قرابة (١,٤) بليون نسمة في نطاق واسع من الدول، يناضلون من أجل الوجود والبقاء في ظل ظروف الفقر المدقع (ويُقدرُ بدخل يومي للفرد أقل من ١,٢٥ دولار يومياً). يعيش معظم الناس الذين يُصنفون تحت الفقر المدقع في قارة آسيا، إلا أن أفريقيا تستحوذ على العدد الأكبر من الدول عالية الفقر. على الرغم من أن عدد الناس الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً قد أخذ في التراجع تدريجياً، فإن الشكل البياني يظهر أن مئات من الملايين لا يزالون في حالة فقر شديد بين ١,٢٥ إلى ٢,٠٠ دولار يومياً. يحذر البنك الدولي من أن كثيراً من دول الجنوب العالمي ليست على الطريق نحو تحقيق هدف الأمم المتحدة بتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

إن عدم المساواة في الدخل يمثل مشكلة عالمية خطيرة، ينجم عنها، أو يترتب عليها، العديد من الصعوبات الأخرى والمنازعات. إن هذه المشكلة التي قد تعمقت و"تخندقت": ذلك أن نماذج الاستهلاك تظهر أن الانقسام بين الغني والفقير آخذُ في التصاعد. إن قرابة خمس سكان الأرض الأكثر ثراءً يستهلكون في أي مكان

ما بين ثلثي إلى تسعة أعشار مواردهم. إن هذه النسب تعكس تقديرات البنك الدولي بأن ١ ,٥٪ فقط من السكان في الدول منخفضة الدخل، وتلك متوسطة الدخل لديهم سبل الوصول إلى، واستخدام، أجهزة الكومبيوتر الشخصية، مقارنة بـ ٤ ,٦٥٪ من بين السكان في الدول ذات الدخل المرتفع *(WDI, 2011)*. بالإضافة إلى ذلك، هناك وفقط ٦١ (واحد وستون) اشتراك تليفون نقال (جوال، محمول، خليوي) لكل (١٠٠) مائة فرد في الجنوب العالمي، مقارناً بعدد (١١١) مائة وأحد عشر تليفوناً لكل (١٠٠) مائة فرد في الشمال العالمي *(WDI, 2011)*. أيضاً، تمثل الدول مرتفعة الدخل ما نسبته (٧٢٪) من كل أسواق التصدير *(WDI, 2011, p.260)*.

إن قلة مختارة تتمتع بالرخاء مقارنة مع الكثيرين الذين يستطيعون، وبالكاد، أن يحافظوا على بقائهم، كما أن "هناك بعض الدليل على أن قوى العولمة في التجارة، والاستثمار وقوى العمل إنما تعمل على زيادة الفجوة بين الشعوب الغنية، وتلك الفقيرة، والتي يبدو أنها تؤدي إلى اتساع الفجوة بين دول الشمال العالمي الغني، وتلك الفقيرة في الجنوب العالمي (انظر الفصل الخامس، وكذلك *Babones and Turner, 2007, P. 117)*. "إن خمس عدد البشرية يعيشون في دول حيث يعتقد كثير من الناس أن إنفاق دولارين يومياً للحصول على كوب قهوة كابتشينو لا يمثل ثمنه أمراً ذا بال. وهناك خُمسُ آخر من البشرية يناضل للبقاء اعتماداً على دخل يومي أقل من دولار، كما أنهم يعيشون في دول حيث يموت أطفالهم نتيجة الحاجة إلى شبكة "ناموسية سرير" مضادة لبعوضة الموسكيتو"، طبقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية *(UNDP)*. إن هذا الاتجاه قد أنتج عالماً يقوم الخمس الأكثر فقراً من بين سكانه بإنتاج، واستهلاك ما قيمته وفقط ٢٪ من إنتاج العالم من السلع والخدمات، مؤدياً بذلك إلى اختلافات وعدم مساواة ضخمة: "إن إنساناً مشرداً بلا مأوى يساعدُ في شوارع بوسطن من أجل دولارين يومياً، سوف يجلس على قمة النصف الأعلى للعالم في توزيع الدخل" *(Dollar, 2005, P. 80)*.

إن كثيراً من الدليل والبرهان يصور المعاناة القاسية للناس في أجزاء كثيرة من العالم، وبصفة خاصة، في الدول منخفضة الدخل للجنوب العالمي، حيث لم تتغير الحياة بالنسبة لهم إلا قليلاً جداً عما كان عليه أسلافهم. فعلى سبيل المثال، فإن معدل توقع الحياة في الجنوب العالمي يصل متوسطة عند سبعة وستين عاماً (٦٧ عاماً). إن معدلات وفيات الأطفال في الجنوب العالمي تعتبر من بين المعدلات الأعلى في العالم، كما تظل الزراعة الشكل المهيمن للأنشطة الإنتاجية، كما يعيش (٥٥٪) من السكان في المناطق الزراعية مع أن العالم يعيش حالياً عملية تمدن وتحضر سريعة *(WDI, 2011)*. لقد أقر رئيس البنك الدولي السابق جيمس وولفينسون(٢٠٠٤) بالتهديد المتزايد للفقر العالمي، مشيراً إلى أن هناك "(٢ بليون) بليونين من البشر ليس لديهم مصدر للمياه النقية، (١٢٠) مليون طفلاً لم يحصلوا مطلقاً على فرصة الذهاب إلى المدرسة، وما يزيد على (٤٠) أربعين مليون نسمة في الدول النامية

مصابون بفيروس إتش آي في(*HIV*) الإيجابي (الإيدز) بأمل ضئيل في تلقي العلاج من هذا المرض المميت. هكذا، فإن العالم يقف على نقطة انحدار: إما أن نعيد الالتزام بالإنجاز في تحقيق الأهداف، أو أن نفقد تلك الأهداف، ومن ثم، فسوف يُتركُ فقراء العالم إلى مسافات أبعد في الخلف–وبالتالي، فإن أطفالنا سوف يتركون ليواجهوا النتائج فيما بعد".

وفي مواجهة هذه الصورة الكئيبة، فإن هناك اتجاهات تبث بعض الأمل. بالنسبة إلى قطاع من البشرية، فإن أشياء قد تطورت: في المتوسط، فإن الناس في الدول النامية قد أصبحوا أكثر صحة، "أصحاء أكثر"، ويحصلون على تعليم أفضل، ويعيشون في ظروف أقل فقراً – ومن المحتمل أنهم سوف يعيشون في ديموقراطية تعدد الأحزاب. فمنذ ١٩٩٠، فإن معدل توقع الحياة في الدول النامية قد تزايد بمعدل أربع سنوات، من ٦٣ سنة إلى ٦٧ عاماً. وفي نفس الفترة، فإن معدلات اكتمال المدارس الابتدائية قد تزايدت إلى ٨٧٪ من ٧٨٪. ككل، فإن هناك ما يقرب من (٦٠٠) مليون نسمة قد استطاعوا الهروب من أسوأ أنواع الفقر منذ أوائل الثمانينيات (WDI, 2011). إن هذه المكاسب والتطورات الإنسانية يجب ألا يتم التقليل من قيمتها، كما لا يجب أيضاً أن تحدث المبالغة بشأنها.

وحتى نجعل من تعزيز التنمية البشرية أولوية عالمية، فإننا نحتاج إلى مقياس محدد للرفاهية البشرية. كيف يمكن أن تتحقق الرفاهية البشرية – مستواها وآفاقها لكي تهرب البشرية من الفقر – بأفضل طريقة؟

"تتمثل الخاصية العظمى للفقر في حقيقة أنه يمحق المستقبل"

George Orwell, British Author

قياس التنمية البشرية والأمن الإنساني *MEASURING HUMAN DEVELOPMENTAND HUMAN SECURITY*

لقد اكتسب البعد الإنساني للتنمية، ولأول مرة خلال السبعينات، الاهتمام جزئياً كاستجابة للشعبية المتزايدة لنظرية التبعية (انظر الفصل الخامس). لقد قامت هذه النظرية التي قدمها قادة الجنوب العالمي، بإرجاع الفقر المستمر إلى الاستغلال الذي تسببت فيه علاقات التبعية من قبل الدول الأقل تقدما مع دول الشمال العالمي الغنية. كذلك، فإنها قد عكست إدراك أن تحقيق ما هو أكثر، قد لا يكون بالضرورة أفضل. لقد سعى أنصار منظور الاحتياجات الأساسية الإنسانية إلى التوصل إلى طرق جديدة لقياس التنمية بعيداً عن تلك التي تركز، وبشكل شامل، على المؤشرات الاقتصادية مثل متوسط الدخل لكل فرد في كل دولة.

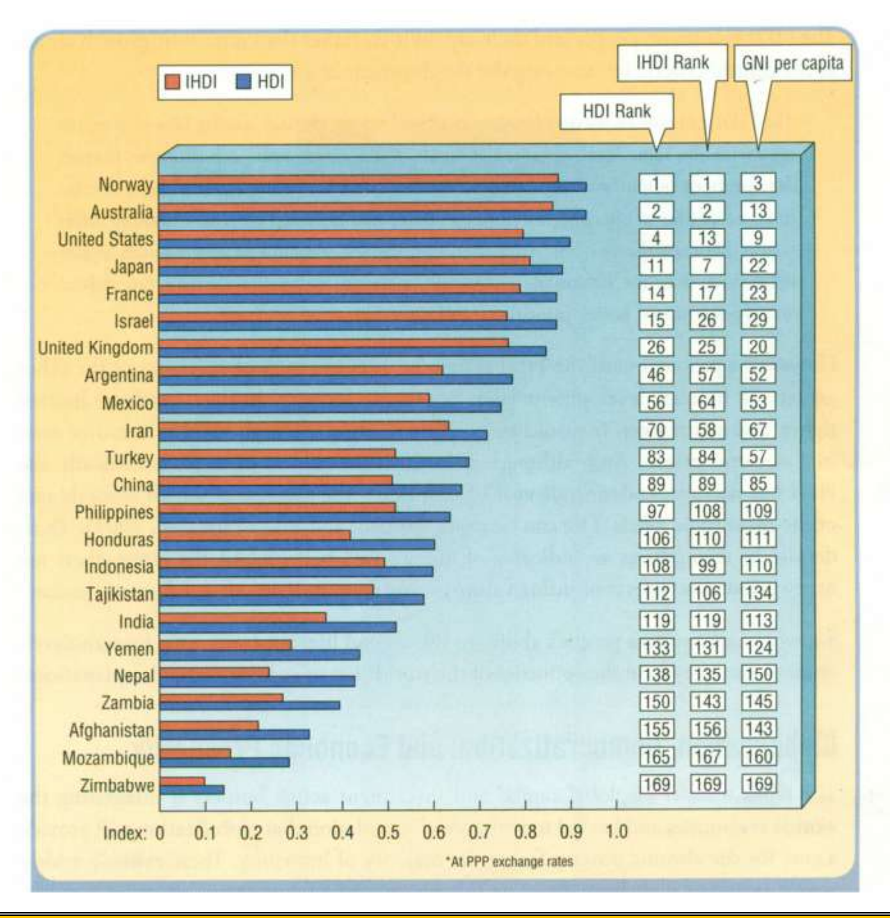
يقيس **مؤشر التنمية البشرية** *Human Development Index (HDI)* القدرة المقارنة للدولة على توفير المعيشة الجيدة لمواطنيها. إن هذا المؤشر، وباعتباره أحدث مؤشرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي يقيس هذه القدرة، يستهدف رصد أكثر ما يمكن من جوانب التنمية البشرية في مؤشر بسيط، ليشكل مؤشراً، وليضع ترتيباً

لإنجازات التنمية البشرية. على الرغم من أنه ليس هناك فهرس لمؤشر متعدد (ممثلاً بمجموعة مفصلة من الإجراءات الإحصائية) يمكنه أن يراقب تماماً التقدم في التنمية البشرية، فإن مؤشر التنمية البشرية يأتي قريباً من ذلك باعتباره إجراءً تقديرياً. ذلك أنه يقوم بقياس ثلاثة أبعاد للرفاهية الإنسانية – البشرية – حياة أطول، وحياة صحية، أن يكون المرء متعلماً، وأن يكون في مستوى كريم للحياة.

يُعدُ مؤشر التنمية البشرية مقياساً أكثر شمولاً من معدل الدخل، كما أنه يتميز بتوجيه الاهتمام من الممتلكات المادية إلى اتجاه الحاجات الإنسانية. وهنا يصبح الدخل مجرد أحد الوسائل للتنمية البشرية، وليس غاية لها. كذلك، فإنه لا يُعدُ المجموع، أو الحاصل الكلي للحيوات البشرية. هكذا، فمن خلال التركيز على جوانب الرفاهية الإنسانية فيما وراء متوسط الدخل لكل فرد – من خلال معاملة الدخل كمدخل لمستويات كريمة للحياة – فإن مؤشر التنمية البشرية يتيح صورة أكثر اكتمالاً للحياة الإنسانية عما يقدمه الدخل. وبواسطة هذا المقياس، فإن الدليل يتيح صورة أساسية شاملة للمدى الذي يتحقق عنده نجاح أو فشل التطلعات الإنسانية.

يتدرج مؤشر التنمية البشرية من صفر إلى واحد صحيح. إن قيمة مؤشر التنمية البشرية بالنسبة إلى الدولة تتمثل في أنه يُظهرُ المسافة التي استطاعت أن تقطعها باتجاه القيمة القصوى الممكنة (واحد صحيح)، كما أنه يسمح أيضاً بالمقارنة مع الدول الأخرى. إن الفرق بين القيمة التي تم تحقيقها بواسطة الدولة، والقيمة القصوى الممكنة، تُظهرُ مدى بُعدُ المسافة التي عليها أن تقطعها. وكما أن التحدي لكل دولة إنما يتمثل في أن تجد طرقاً أو أساليب لتخفيض ذلك التعارض. عندما ننظر إلى قدرة الدول على الإسهام في التنمية البشرية للشعوب التي تعيش داخل حدودها، وعلى نحو ما يتم قياسها بمؤشر التنمية البشرية، فإننا ندفع باتجاه كشف الصورة للطريق الذي يتم بها توفير الرفاهية الفردية (انظر الشكل ١٣-١). تُظهرُ هذه المؤشرات أن الاستهلاك ليس متماثلاً مع الرفاهية البشرية، وأن التنمية البشرية لا تُنتج أو لا تؤدي بشكل آلي إلى تنمية بشرية.

من أجل تقييم أكثر للرفاهية الإنسانية، فقد تم في عام ٢٠١٠ إضافة مؤشر جديد هو "مؤشر تعديل عدم المساواة في التنمية البشرية"، *"Inequality-Adjusted Human Development Index(IHDI)"*. وقد تمت إضافته ليأخذ في الاعتبار تأثير عدم المساواة في توزيع الصحة والتعليم والدخل على التنمية داخل مجتمع. ففي مجتمع يتميز بالمساواة التامة، فإن مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر تعديل عدم المساواة للتنمية البشرية يكونا متعادلين *(Equivalent)*، بينما في دولة يكون فيها عدم مساواة هامة، فإن مؤشر تعديل عدم المساواة للتنمية البشرية يكون منخفضاً عن مؤشر التنمية البشرية، مما يعني أن الذين يملكون، وأولئك الذين لا يملكون يعيشون في ظروف مختلفة تماماً.



شكل ١٣–١ : قياس التنمية البشرية: ما هي نوعية الحياة؟: ***Measuring Human Development: What Is the Quality of Life?*** عندما نستخدم مؤشر التنمية البشرية لقياس الرفاهية الإنسانية والتنمية للناس داخل السكان المتنوعين، فإننا نلاحظ كيف أن الدول يمكن أن تأخذ ترتيباً أو مكاناً مختلفاً بعض الشيء عنه عندما نستخدم مقياساً تراكمياً مثل الناتج القومي الإجمالي *(Gross National Product "GNI")*. وهنا، فإن مقياس نسبة مؤشر تعديل المساواة للتنمية البشرية (التنمية البشرية "المُعدّلة لعدم المساواة") يأخذ في الاعتبار تأثير التنوع في الأحوال الإنسانية داخل دولة على التنمية البشرية. تأتي مرتبة النرويج مرتفعة جداً، بينما تأتي مرتبة زيمبابوي شديدة الانخفاض على كل المقاييس الثلاثة، لكن دولاً أخرى مثل طاجيكستان ونيبال قد عرفت معدلات دخل متدنية، بينما شهدت أيضاً تطويراً في معدلات توقع الحياة، وكذلك القيد بالمدارس *(HDR, 2011)* .

في جنوب آسيا، فإن المستويات المرتفعة من عدم المساواة في الصحة والتعليم كان لها تأثير سلبي على التنمية البشرية لبعض من شعوبها. وهناك في أمريكا اللاتينية انخفاض إقليمي في التنمية البشرية يصل إلى ٣٨٪ نتيجة لعدم المساواة في الدخل. وبصفة عامة، فإن هناك دولاً ذات المستويات الأكثر انخفاضاً للتنمية البشرية تعاني من المستويات المرتفعة لعدم المساواة متعددة الأبعاد. وعلى العكس من ذلك، فإن دولاً في الشمال العالمي تمر بخبرة عدم المساواة الأقل في التنمية البشرية.

يركز مؤشر التنمية البشرية على الناس وقدراتها أكثر من تركيزه على النمو الاقتصادي منفرداً، باعتبارها المعيار المركزي لتقييم تطور دولة ما:

"يمكن أن يتم استخدام مؤشر التنمية البشرية أيضاً لاختبار اختيارات السياسة الوطنية، وللسؤال عن الكيفية التي يمكن أن تصل من خلالها دولتان بنفس مستوى الدخل الفردي من الناتج القومي إلى نتائج مختلفة في التنمية البشرية. على سبيل المثال، فإن كلاً من الباهاما ونيوزيلندا لديهما مستويات متشابهة من الدخل الفردي، لكن معدل الحياة والسنوات المتوقعة للتعليم المدرسي تختلف بشكل كبـير بين الدولتين، مما أدى إلى أن تصبح نيوزيلندا ذات مؤشر أكثر ارتفاعاً للتنمية البشرية عن الباهاما. إن هذه المقابلات "الاختلافات" الملفتة يمكن أن تحفز، وبشكل مباشر، الجدال حول أولويات السياسة الوطنية" *(UNDP, 2011)*.

على أي حال، فإن المشكلة مع مؤشر التنمية البشرية تتمثل في أنه "لا يتضمن مقاييس الجوانب الأخرى للتنمية البشرية مثل وقت الفراغ، والأمن، والعدالة، والحرية، وحقوق الإنسان، واحترام الذات". وسوف يكون من الممكن أن يتم تسجيل مؤشر تنمية بشرية مرتفع في حديقة حيوان، أو حتى في سجن جيد الإدارة. وعلى الرغم من أنه في ظل أمراض الدخل المنخفض، والتي غالباً ما تقود إلى الوفاة، فإن مؤشر التنمية البشرية ليس لديه مؤشر مستقل حول نسبة انتشار المرض، ومن ثم، يُعتبرُ غيابه بمثابة غياب لأحد أهم مؤشرات الاحتياجات الأساسية؛ فالحياة قد تكون كريهة، ووحشية، وطويلة" *(Streeten, 2001)*. وهكذا، فعلى الرغم من عناصر قوته كمؤشر للرفاهية الإنسانية عبر العالم، فإن هناك جوانب هامة متعددة للأمن الإنساني وحقوق الإنسان التي لا يقوم بتقييمها.

ومن ثم، فما هي المتغيرات التي تؤثر على قدرة الناس على أن يعيشوا حياة جيدة؟ لماذا تتنوع التنمية البشرية بشكل كبير في دول العالم؟ للنظر في بعض التفسيرات.

العولمة والديموقراطية والرخاء الاقتصادي *Globalization, Democratization, and Economic Prosperity*

إن التحول السريع لرأس المال العالمي والاستثمارات عبر الحدود يمثل عاملاً لاندماج الاقتصاديات العالمية، كما أنه قد أدى إلى التوقعات واسعة الانتشار بأن العولمة سوف تتيح علاجاً للفقر المزمن الذي يواجه أغلبية البشرية. إن هناك تصوراً مشتركاً على نطاق واسع للعولمة – بأنها عملية عالمية النطاق لتحويل الدخول وأنماط الحياة، تدفعها وعلى مستوى أكبر، تدفقات دولية للسلع، والتصورات، ورأس المال، والناس باعتبارها القوى الموازنة الهائلة حيث أدى الانفتاح الاقتصادي الأعظم إلى جعل أجزاء صغيرة من العالم الآخذ في التغيير أعضاء بشكل كامل بالقرية العالمية... ومن ثم فإن الجزر المُعولمة للرخاء تزدهر في كثير من الأمم النامية" *(Heredia, 1999)*.

على أي حال، فإن منتقدي العولمة يشتكون من أن العولمة هي المتهم أو المجرم بإحداث الحرمان النسبي، ولكنها لم تعالجه. إنهم يرون العولمة باعتبارها جزءً من مشكلة المعاناة الإنسانية، وليست الحل. فرأس المال قد

يتدفق بدرجة أكبر من الحرية عبر العالم، لكن تدفقاته تكون أكثر بطئاً إلى الأماكن، وإلى الناس حيث يكون أكثر ندرة. ففي تصوراتهم التي شيدوها عن نتائج شلال العولمة، فإن اقتصاداً أكثر عولمة يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في بعض الدول، وبصفة خاصة في دول الجنوب العالمي والأكثر هامشية بأطرافه.

ينتقد منتقدو العولمة، وبشدة "الأضرار الإنسانية" التي تسببها العولمة، كما يحاجون بأنه "لا شئ مؤكد هناك أكثر من عدم المساواة والاستغلال اللذين تولدهما الأسواق الحرة تماماً. إن عدم المساواة "التباينات" التي تولدهما الرأسمالية العالمية هي مظالم لا إنصاف لأنها تخرق مبادئ الفردية والمساواتية بين البشر... هكذا فإن هذه الخاصية للعولمة تجعلها ذات وجهين. فهي من جانب جماعية (باعتبارها اعتداء على الدولة)، وفردية (باعتبارها تصيب مواطني الدولة بالضرر)، وتجعل منها انتهاكاً قاسياً للنظام الأخلاقي العالمي "من خلال إيجاد أو خلق "مخاطر الإصابة والعجز التي تضرب في الجذور الأساسية للأفراد" *(Boli, Elliot, and Bieri, 2004, P.395)*. إن الانتقادات لم تقتصر فقط على القول بأن العولمة تفشل في تحقيق الفائدة للناس التي تحتاجها وبشدة للمساعدة، لكنها أيضاً، وعلى نحو ما سبق أن أطلق عليه الاقتصادي رومبرت ويك لاند قوله "إن الفقير يقوم بدفع الثمن لرخاء كل فرد آخر غيره".

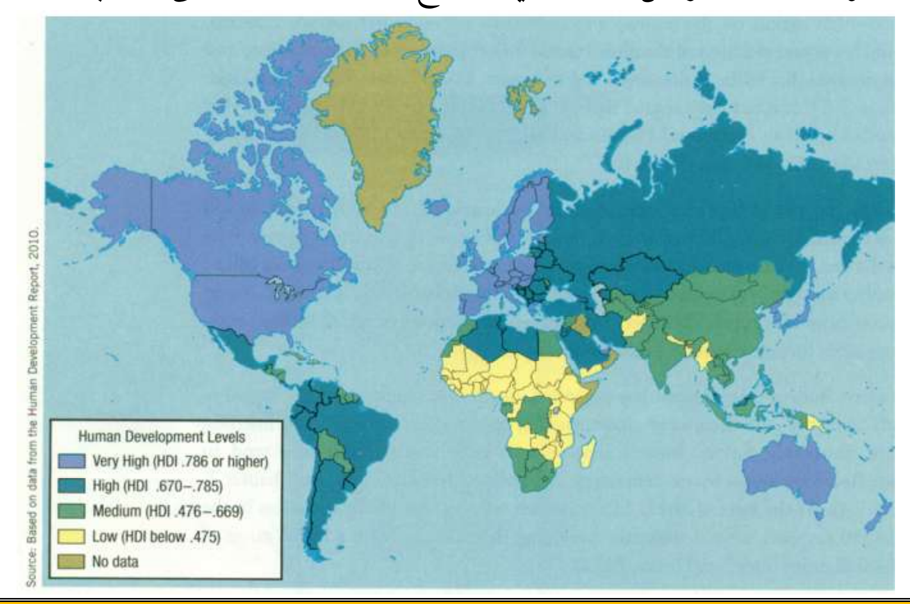
على الرغم من أن التقدم في التنمية قد حدث، ومن المحتمل أن يستمر، وكذلك ستفعل الاتجاهات نحو تراجع الرفاهية الإنسانية، لتجعل من القرن الحادي والعشرين يبدو وقد أصبح من أفضل الأوقات، ومن أسوأها في نفس الوقت. وعلى ذلك، فإن مستقبل السياسة العالمية لن يكون، وفقط، نضالاً بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، لكنه سيكون أيضاً مباراة بين هؤلاء الذين يتوقعون وبلا أمل استمرار الفقر الإنساني، وأولئك الذين يرون تقدماً إضافياً ممكناً في التنمية البشرية.

ومع ذلك، فحيثما تكون التنمية البشرية ممتدة، فإن أحد العوامل التي تخرج منها – الدرجة التي عندها تحكم الدول نفسها ديموقراطياً وتحمي الحريات المدنية لمواطنيها. فعندما تزدهر الديموقراطية، فإن التنمية البشرية، وحقوق الإنسان يتجهان أيضاً إلى الازدهار. ولنتذكر الدول التي توجد بها الديموقراطية، والحريات السياسية (انظر الفصل السابع، شكل ٧-١). ومع بداية العام ٢٠١١، فإن مائة وخمس عشرة دولة، أو ما يزيد على نصف دول العالم (٥٩٪)، كانت دولاً ديموقراطية، مزودة مواطنيها بنطاق واسع من الحريات السياسية *(Freedom House, 2011)*.

والآن، فعندما نقارن المواقع حيث يستفيد الناس من مثل تلك الحرية مع الخريطة (١٣-٢)، والتي تظهرُ مستويات متنوعة من التنمية البشرية في الدول عبر الكرة الأرضية. إن كليهما تسيران يداً بيد: حيث تزدهر الديموقراطية، فإن التنمية البشرية تزدهر. لكن في الحكومات الأوتوقراطية التي لا تُحكم بإرادة الشعوب، فإن التنمية البشرية تفشل في التحقق، كما يتم إنكار حقوق الإنسان.

إلى جانب عملية الدمقرطة، فإن الرخاء الاقتصادي المتصاعد داخل الدولة يساعد وبوضوح معدل سرعة التنمية البشرية، وعلى نحو ما سبقت رؤيته في الشكل (١٣-١)، والذي يشير إلى ثروة كل فرد لكل الدول، على أساس من مؤشر شراء تكافؤ القوة الشرائية (*PPP*)، ومن مقارنات معدل التبادل. إن هذا يفسر السبب في أن مستويات التنمية البشرية تعدُ عادة أعلى في الشمال العالمي، بينما يكون الرخاء الاقتصادي في المتوسط عالياً أيضاً (على نحو معاكس للدخل المنخفض في الجنوب العالمي). أيضاً، فإن الدليل يؤيد النتيجة القائلة بأن تلك الدول التي تحترم حقوق الإنسان تشجع التجارة التي تخفض الفقر(*Blanton and Blanton, 2008*) . لكن الاستثناءات تُظهرُ القاعدة العامة بأن الكيفية التي تنظم الدول بها نفسها للحكم، وأن حمايتهم للحقوق المدنية وللحريات المدنية لسكانهم، هي التي تصنع اختلافاً حاسماً في تحقيق مستويات التنمية البشرية.

يتساءل البعض عن فرضية التقاطر لأسفل *Trickle-Down*، (ذلك أنه إذا أصبح الأول أكثر ثراءً، فمن المؤكد أن الفوائد سوف تتجه إلى أسفل لمساعدة الفقير)، في الوقت الذي تقبل فيه الدليل بأن الاستجابة للاحتياجات الأساسية تعزز النمو الاقتصادي طويل المدى. هناك آخرون يؤكدون أن سياسات إعادة التوزيع لدعم الرفاهية البشرية، والسياسات ذات التوجهات التنموية التي تركز على فوائد "التقاطر إلى أسفل" إنما تعملُ أو تُوظفُ على مستوى متعدد الأغراض، لأن الأخير يستطيع، وفقط، أن يتحقق على حساب الأسبق.



خريطة ١٣-٢: خريطة التنمية البشرية: تقيس هذه الخريطة مستوى التنمية البشرية في دول العالم، باستخدام مؤشر التنمية البشرية. لنلاحظ التنوع الكبير – على الرغم من أن بعض دول الجنوب العالمي قد حققت مكاسب كبيرة في الربع الأخير من القرن (باتباع الإصلاحات السياسية المؤدية إلى ديموقراطية أعظم، وإصلاحات اقتصادية تؤدي إلى الأسواق الحرة)، فإن هناك فجوة في نوعية حياة الناس، وفي مستويات التنمية البشرية الخاصة بهم تبدو واضحة وتتوازى إلى درجة ما مع الفجوة بين الشمال العالمي والجنوب العالمي.

كثيرون يُوصون الآن بدعم التنمية البشرية من خلال استراتيجية "طريق ثالث"، تقوم بربط الكفاءة للمشروعات الحرة للسوق الرأسمالية، مع العاطفة للتخطيط الاقتصادي الحكومي، والتنظيم في محاولة من خلال نظام إداري منتشر، لكي تنتج، وبشكل تعاوني الخير الأكبر للعدد الأكبر. يتفق المناصرون بأن هذا المنهج المختلط سوف يمكن السوق الحرة من توليد نمو سريع، في الوقت الذي يوفر فيه شبكة أمان لأولئك الذين يحتاجون، وبشدة، للمساعدة، وأن هذه الصيغة تمثل الحل الأفضل لهندسة نمو اقتصادي مع هدف إنساني أخلاقي / معنوي.

حقوق الإنسان وحماية الناس

HUMAN RIGHTS AND THE PTOTECTION OF PEOPLE

لقد اعتنقت معظم الدول "المطلب العالمي بأن كل المخلوقات البشرية لديها نفس الوضع المعنوي؛ بأن تقبل حقوق الإنسان العالمية {التي تُوضع على الدول }المطلب المعنوي لاحترام الحياة، والكرامة، وحسن الأحوال "الأوضاع الجيدة" وازدهار كل المخلوقات البشرية" *(Vandersluis and Yeros, 2000a)*. هذا المطلب كان قد تم التعبير عنه في الكلمات ذات الرنين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨: إن "الاعتراف بالكرامة الموروثة، وبالحقوق المتساوية وغير القابلة للتنازل لكل أعضاء الأسرة الإنسانية، هو الأساس للحرية، والعدالة، والسلام في العالم". لقد عبرت هذه المعاهدة عن أمل في أن الناس يمكن أن يتم تمكينهم، ولذلك فلن يتم تخفيضهم إلى مجرد "ضحايا لمصيرهم، بعيداً عن أي وكالة تاريخية" *(Saurin, 2000)*.

> "طبقاً للفكرة بأن أولئك الذين لا يعانون من "أي حزن أو جراح" عليهم التزام بأن يتحدثوا عن أولئك الذين قد عانوا وقاسوا من بينهم، فالرؤية يكمن مولدها بالإيمان بأن حقوق الإنسان عالمية"
>
> *(Adam Hoschschild, Humanitarian Historian)*

حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ***Internationally Recognized Humanitarian Rights***

إن بُنية القواعد والأعراف القانونية التي تم تصميمها لحماية أفراد الجنس البشري قد تم إرساؤها في المتطلب الأخلاقي بأن كل فرد يجب أن تتم معاملته باهتمام واحترام متساويين. وباعتباره أكثر المقولات سلطوية عن هذه الأعراف، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨، "يؤسس نطاقاً متسعاً من الحقوق المدنية والسياسية، متضمنة حرية الاجتماع، وحرية التفكير والتعبير، وحق الاشتراك في الحكومة. كذلك، فإن الإعلان يقول بأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن فصلها، بما في ذلك حقوق التعلم، والعمل، وحق المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإعلان يؤكد، وبوضوح أنه من "الضروري، إذا لم يكن الإنسان مضطراً بأن يتخذ مساراً في اللحظة الأخيرة، وكملجأ أخير، للتمرد ضد الطغيان والقهر، فإن حقوق الإنسان يجب أن تتم حمايتها بواسطة حكم القانون" *(Clapham, 2001)*.

إن هذه الحقوق، ومنذ ذلك الحين قد تم تقنينها، وامتدادها في سلسلة من المعاهدات، والأكثر ملاحظة من بينها، في العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وفي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن هناك طرقاً عديدة لتوصيف الحقوق التي تم النص عليها في هذه المعاهدات. وكما وصفها شارلز بيتز المتخصص في الأخلاق الدولية، فإنها تتضمن هذه المجموعات الخمسة:

حقوق الفرد: "الحياة، الحرية، والأمن للفرد، والخصوصية والحرية للحركة، وامتلاك الممتلكات، وحرية الفكر، والضمير والدين، متضمنة حرية الاعتقاد في التعاليم الدينية والممارسات، "في المجالين العام والخاص"، ومنع الرق، والتعذيب، والوحشية، والعقوبة غير الإنسانية.

الحقوق المرتبطة بحكم القانون: "الاعتراف المتساوي أمام القانون والحماية المتساوية للقانون، والعلاج القانوني الفعال لانتهاك الحقوق القانونية، والاستماع والمحاكمة غير المتحيزة، وافتراض البراءة، ومنع الاعتقال التحكمي"؛

الحقوق السياسية: "حرية التعبير، والاجتماع، والاتحاد، والحق في المشاركة في الحكومة، والانتخابات الدورية والحقيقية على أساس من مبدأ الاقتراع العام والمتساوي"؛

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: "مستوى كاف من المعيشة، حرية الاختيار للوظيفة، الحماية ضد البطالة، والتعويض (المكافأة) المفضل والعادل، والحق في الانضمام إلى النقابات العمالية"، "الحدود المعقولة لساعات العمل"، "التعليم الأساسي المجاني"، و"الأمن الاجتماعي، وأعلى مستوى يمكن الحصول عليه للصحة العقلية والعضوية"؛

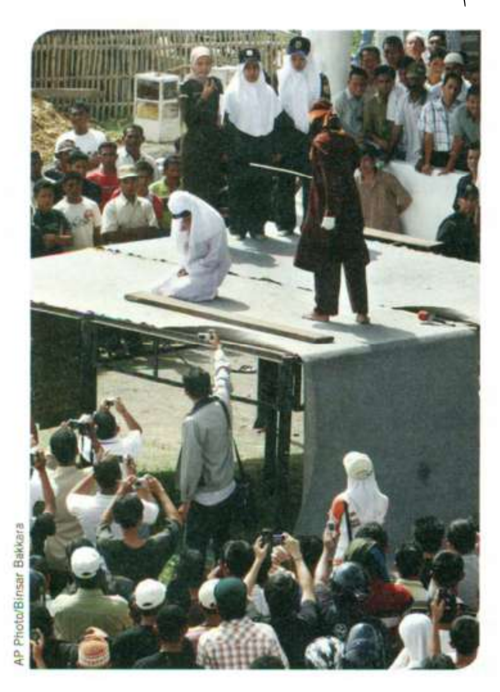
حقوق المجتمعات: "حق تقرير المصير، وحماية ثقافات الأقليات".

على الرغم من أن المعاهدات متعددة الأطراف التي تعدد هذه الحقوق تُعدُ قانونياً ملزمة للدول التي قامت بالتصديق عليها، فإن كثيراً من الدول لم تقم بالتصديق عليها بعد ـ أو أنها قد قامت بالتصديق عليها بالفعل، لكن مع بعض التحفظات الهامة. عندما تقوم الدول بتحديد تحفظات معينة، فإنها تقوم بذلك بالتعبير عن الاتفاق مع الإعلانات الموسعة للمبادئ التي تم تضمينها في هذه المعاهدات، بينما هي تشير إلى أنها تعترض على نصوص معينة بذاتها، وأنها –أي الدول – تختار ألا تكون ملتزمة بها. على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة قد قامت بالتصديق على الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية مع تحفظات عليها في عام ١٩٩٢، لكنها، أي الولايات المتحدة، لم تقم بالتصديق على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الدول التي لم توافق على المبدأ العام بأن كل المخلوقات البشرية تمتلك حقوقاً معينة لا تستطيع أن تلتزم بها، وأنها قد تستمر في عدم الموافقة على مجال أو نطاق هذه الحقوق. هكذا، فإن البعض يؤكد على الحقوق المرتبطة بحكم القانون والحقوق السياسية، بينما يؤكد البعض الآخر على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لسوء الحظ، فليس كل فرد يتمتع بحقوق الإنسان التي يعترف بها القانون الدولي. ومع ذلك، فهناك ثلاث مجموعات يظل احترام حقوق الإنسان بصددها إشكالياً بصفة خاصة، وهم الشعوب الأصلية والنساء والأطفال.

الحياة غير المستقرة للشعوب الأهلية أو البلدية ***The Precarious Life of Indigenous People***

على نحو ما تعلمنا في الفصل السادس مقدمة للفاعلين من غير الدول والشعوب الأصلية والبلدية، فإنهما يمثلان أحد الجماعات الاثنية والثقافية التي كانت يوماً ما مواطنين أصليين لموقع جغرافي بذاته. طبقاً لمنظمة الصحة العالمية *(WHO)*، فإن الكرة الأرضية مسكونة من قبل ما يُقدرُ بـ (٣٧٠) مليون من الشعوب الأهلية الذين يعيشون في أكثر من سبعين دولة على المستوى العالمي، كما أن لكل منها لغته المتميزة الخاصة به، وثقافته، وروابط قوية، غالباً ما تكون روابط روحية بالموطن الأصلي لأسلافهم. وفي معظم الحالات، فإن هذه الشعوب الأهلية كانت في وقت ما ذات سيادة سياسياً، ومكتفية اقتصادياً. أما اليوم، فإن هناك الكثير منها، وبما يُقدرُ بـ (٣٧٠) مليون نسمة من الشعوب الأهلية أو الأصلية تعيش بدون وطن، أو حتى حكم ذاتي، ويعيشون داخل حدود ما يقرب من سبعين دولة من دول العالم المستقلة *(WHO, 2011)*.



هل هذه صورة وحشية قاسية وغير معتادة؟ أم أنها وببساطة أمر معتاد؟ تعقدُ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جلسات سنوية تتعامل مع الاتهامات بأن بعض أعضاء الأمم المتحدة ينتهكون معاهدات حقوق الإنسان. تُظهرُ هذه الصورة نوعاً لإساءة استخدام حقوق الإنسان الذي تمارسه بعض الدول: فالصورة لامرأة تتم معاقبتها بتطبيق قانون الشريعة من قبل السلطات في باندا آشي، بأندونيسيا، والتي ينص عليها القرآن، كتاب الإسلام المقدس، حيث الجلد (الضرب بالعصا أو الخيزرانة) تتم ممارسته في بعض الدول الإسلامية.



التطهير العرقي: في عام ١٩٩٤، تصاعدت وتيرة التطهير العرقي والإبادة الجماعية في رواندا، حيث قامت ميليشيات الهوتو بمهاجمة التوتسي، وفيما بعد عندما سيطرت التوتسي على رواندا، قامت الجبهة الوطنية لرواندا بالانتقام من الهوتو. ترصدُ هذه الصورة نتائج واحدة من حمامات الدم، حيث كانت الوفيات قد وصلت إلى (٨٠٠,٠٠٠) ثمانمائة ألف قتيل من التوتسي.

يشعر كثير من المواطنين الأصليين بأنهم سوف يُعدمون لأن حياتهم، وأراضيهم، وثقافاتهم مُهددة. ففي جزء منها ترجع هذه المخاوف إلى وجود مائة وثلاثين مليوناً من السكان الأصليين الذين تم ذبحهم فيما بين ١٩٠٠–١٩٨٧ بواسطة العنف المدعوم من الدولة في بلادهم *(Rummel, 1994)*. من أمثلة ذلك، قيام الأتراك بالقتل الجماعي *"Mass killing"* للأرمن، ومذابح اليهود بواسطة هتلر (وكذلك جماعات أخرى)، وقيام الخمير الحمر بقتل وذبح الكمبوديين، ومذابح الهوتو للتوتسي في رواندا، وكلها أمثلة للأعمال الوحشية التي تم ارتكابها خلال القرن العشرين.

وفي استجابة لمأساة الهولوكوست النازي، فإن المحامي البولندي العام رافائيل ليمكين قد قرن الكلمة بكلمة الإبادة الجماعية *Genocide*من اللغة اليونانية، حيث كلمة *Genos* تعني (القتل)، وطالب بأن يتم تفردها بكونها الانتهاك الأسوأ لحقوق الإنسان، جريمة شنعاء ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مسئولاً أخلاقياً عن توقيع العقوبة من أجلها. "عندما تزعم أي دولة أو حركة أن لها الحق في تقرير أي الجماعات التي لها الحق في الوجود، فإنها تفرض تهديداً لكل الجماعات" *(Smith, 2010, P. 434)*. كمصطلح، تركز الإبادة الجماعية على تحطيم الجماعات، وليس الأفراد تحديداً، كما أن لها أبعاداً تتضمن بعداً *عضوياً*" *"Physical"* (إبادة أعضاء جماعة ما)،

وبيولوجياً (إجراءات يتم اتخاذها لتخفيض القدرة الإنجابية لجماعة ما)، وبعداً *ثقافياً* *"Cultural"* (يتمثل في الجهود لإزالة، أو لاستئصال لغة الجماعة وآدابهم وفنونهم ومؤسساتهم الأخرى).

غالباً ما تكمن **المركزية العرقية** ***"Ethnocentrism"*** كسبب هام وراء سياسات "الإبادة الجماعية". فالقوة الغاشمة هي السياسة الحقيقية، ذلك ما ينتهي إليه ماينوس ميدلارسكى*(Manus Midlarski, 2006)*. وهي غالباً ما "تمثل عقلانية متجذرة في المركزية للتصفية الجسدية للأقليات الضحايا من قبل قادة يدعون أن الإبادة الجماعية تُعدُ عقاباً إيثارياً ضرورياً لصالح وخير الجنسية المهيمنة".

إن شعوباً أصلية متعددة تقاتل الآن عبر الكرة الأرضية ضد الظلم الذي يعتقدون أن الدول قد مارسته ضدهم. إن الأعضاء في كثير من مثل تلك الأمم من غير الدول تُعدُ منقسمة فيما يتعلق بالأهداف، والآن المتشددين الذين هم مستعدون للقتال من أجل الاستقلال عادة ما يكونون في أقلية. وفي الحقيقة، فإن معظم الحركات الأصلية (الأهلية) إنما تستهدف، وفقط، صوتاً أعلى في إعادة توجيه السياسات، وتخصيص الموارد داخل دولها القائمة، كما أنهم يسعون إلى الحصول على التأييد من المنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات ما بين الحكومية *(IGOs)*، لممارسة الضغط على الدول لتعترف بمطالبهم ولتحمي حقوقهم.

لقد استطاعت أعداد جوهرية من الحركات الأصلية في العقد الخير، أن تتوصل وبنجاح إلى تسويات بالتفاوض انتهت إلى التفويض – منح قوة سياسية إقليمية لزيادة الحكم الذاتي المحلي. تتضمن الأمثلة حالات المسكتوس *"Miskitos"*في نيجيريا، والجاجوز *"Gagus"* في مولدوفو، وأكثر الانفصاليين الإقليميين في إثيوبيا، وفي إقليم آسام بالهند. ومع ذلك، وكما تم اقتراحه باستمرار الأعمال العدائية بين الشيشانيين والاتحاد الروسي، فإن حل المصادمات بين الشعوب المتطلعة والدول المؤسسة (القائمة *Established)* يمكن أن يكون شديد الصعوبة.

إن الهدف الذي عبر عنه ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز "الاحترام العالمي، وملاحظة الالتزام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية" يشكل لكل فرد تحدياً، وكذلك لكثير من الدول متنوعة القوميات. إن الانقسام بين هذه الدول على أساس من الخطوط الاثنية والثقافية يجعلها، وبشكل موروث دولاً هشة. فإذا نظرنا إلى الدرجة التي تشكل بها جماعات الأقليات كثيراً من الدول، فسوف نجد، وعلى سبيل المثال، أن نصيب السكان الأصليين في بوليفيا يمثل ٦٢٪، وفي بيرو ٤٨٪ *(The Hunger Project ,2009)*. أو إذا اعتبرنا أن عدد اللغات التي يتم الحديث بها في بعض الدول، فسوف نجد أمثلة رائعة في إندونيسيا (٧٢٢) لغة، وفي نيجيريا (٥٢١) لغة، وبينما يوجد في الهند (٤٤٥) لغة، فإن العدد ينخفض في استراليا إلى (٢٠٧) لغة، ويصل إلى (١٩٣) لغة في البرازيل *(Lewis, 2009)*.

تمثل كل من العنصرية وعدم التسامح بيئات ساخنة للتطرف والتشدد والعنف. ذلك أن الاعتقاد أن جنسية أو قومية المرء تُعدُ أسمى وأعلى على ما عداها إنما يقوض مفهوم حقوق الإنسان. على الرغم من أن التنافس

فيما بين الإثنيات يُعدُ ظاهرة تعود إلى العصور الإنجيلية، إلا أنها تظل مأزقاً معاصراً. وطبقاً لمشروع "أقليات في خطر" (٢٠٠٩)، فإنه، ومنذ عام ١٩٨٩، هناك أكثر من (٢٨٣) جماعة أقلية ذات دوافع سياسية عبر العالم تعاني في مواطنهم الأصلية من المعاملات التمييزية المنظمة، وأنها قد تم تعبئتها في عمل جماعي للدفاع عنها، ولتعزيز مصالحهم ذاتية التحديد. يتنبأ بعض المحللين أن الصراع، داخل وبين الدول المنقسمة عرقياً، سوف يصبح محوراً رئيسياً سوف تتطور حوله السياسة العالمية خلال القرن الحادي والعشرين.

إن الجهود للتشدد في تشريعات اللجوء الداخلية، ومعايير منح اللجوء تثير قضايا أخلاقية هامة. أين سوف يجد المشردون، واليائسون، والضعفاء، والفقراء مأوى ومكاناً آمنا ليعيشوا، وحيث تكون حقوق الإنسان في مأمن وحماية؟. فهل ستتصرف الدول الغنية بعاطفة وتستجيب دونما تمييز؟ وبشكل أكثر عمومية، ما هي أفضل الطرق للنظر إلى الأمن الإنساني، وإعادة توفيقه مع الأمن القومي (انظر التناقض: ما هو الأمن؟). إن المقترحات بسياسات، والتي تم صياغتها بحرفية لتتناول هذه المشكلات قد تتضمن تبادلات أو مبادلات مثيرة للتناقض. وتشير إلى الصعوبات في الاستجابة إلى أزمة اللاجئين العلمية بصفة خاصة (انظر الفصل الثاني عشر)، وإساءة استخدام حقوق الإنسان بوجه عام.

جدال: ما هو الأمن؟

Controversy: WHAT IS SECURITY?

كيف يمكن تعريف الأمن؟ سؤال يختلف صانعو السياسات بصدد الإجابة عليه. بعضهم يرى الأمن، وبالأساس بلغة عسكرية، بينما يراه آخرون متعلقاً بالرفاهية الإنسانية أو البشرية. يكمن خلف عدم الاتفاق هذا مفهوم مختلف حول تحديد ما هو الأكثر أهمية على الأجندة العالمية. فـفي أحد التقاليد، تأخذ الدولة أولوية أولى، ويُفترضُ أن حمايتها لتكاملها الإقليمي، ينبغي أن يأتي أولاً في عقول القادة الوطنيين. هناك آخرون، يقومون بتحديد هذا المفهوم، فيعطون الأولوية والأسبقية للشعب، ويحاجون في ذلك بأن الحماية الاجتماعية والبيئية ينبغي أن يُنظر إليها كأولوية عالمية.

عند النظر في هذه المشكلة، يؤخذ في الاعتبار الرؤية الواقعية التقليدية والقائلة بأن الأمن القومي (الوطني) هو بالضرورة الحرية من الخوف من هجوم من جانب دولة أخرى، أو إرهابيين من غير الدولة. يؤكد الواقعيون على أن العدوان المسلح يمثل أولوية أمنية قصوى، وأن الإعداد للحرب، ولمنع الحرب يسبق في الأولوية أي اهتمام أمني آخر. إن حماية الدولة بالقوة المسلحة هو الأكثر أهمية. لذلك، فإن الأمن ينبغي أن يتم تعريفه أساساً بلغة قدرة كل دولة على مقاومة التهديدات المسلحة لبقاء الدولة، وللمحافظة عـــلى قيمها الوطنية من تهديدات أعداء الخارج، أو من قبل متمردين ومنشقين في الداخل. وهكذا، فإن هذا التعريف يضع حماية المصالح الكلية للدولة فوق حماية مصالح الأفراد والشعب.

وفي المقابل، فإن "الأمن الإنساني" قد تصاعد كمفهوم حديث يركز على حماية الأفراد من أي تهديد. إن مركز الأمن الإنساني (٢٠٠٦: ٣٥) ينقح هذا المفهوم الجديد المُستمدُ من الفكر الليبرالي، شارحاً أن "الدول الآمنة لا تعني

أتوماتيكياً شعوباً آمنة. فحماية المواطنين من الاعتداء الخارجي قد يكون حالة ضرورية لأمن الأفراد، لكنه ليس مفهوماً كافياً. وفي الحقيقة، فخلال المائة سنة الأخيرة، قُتل أناس أكثر كثيراً من قبل حكوماتهم، عمن تم قتلهم بواسطة الجيوش الأجنبية، ويتفق كل مؤيدي الأمن الإنساني على أن هدفه الأساسي يتمثل في حماية الأفراد. لكن الإجماع يتعرض للانقسامات حول أي التهديدات التي يجب حماية الأفراد منها.... تثير مفوضية الأمن الإنساني التابعة للأمم المتحدة بأن أجندة أو قائمة التهديد ينبغي أن يتم توسيعها لتتضمن الجوع، والمرض، والكوارث الطبيعية، لأن تلك المخاطر تقتل من الناس أكثر مما تقتله الحرب، والإبادة الجماعية، والإرهاب مجتمعين معاً.

ومع امتداد هذا المنظور، نلاحظ أن ما يُسمى بالأمن البيئي" يُعدُ واحداً من نقاط المغادرة الكثيرة في "الأمن الإنساني" للاقتراب من الأمن القومي الذي يؤكد على تهديد التدهور البيئي العالمي للرفاهية البشرية، وللجودة النوعية للحياة على كوكب الأرض (انظر الفصل الرابع عشر). إن هــذا المنظور الليبرالي يركز أساساً على الدليل بأن هناك تدهوراً خطيراً للموارد الطبيعية (الماء المتجدد، التربة، الغابات، الموارد السمكية، والتنوع البيولوجي)، والنظم الحيوية الداعمة للحياة (طبقة الأوزون، النظام المناخي، المحيطات، والغلاف الجوي)، [وأن] هذه التغييرات الكونية الطبيعية.....يمكن مقارنتها بتلك المرتبطة بأكثر التهديدات العسكرية التي تُعدُ لها مؤسسات الأمن الوطني" *(Porter, 1995, P. 216)*.

ماذا تعتقد؟

١-إلى أي مدى تعتبر مناهج "الأمن القومي" التي يؤكدها الواقعيون، ومناهج "الأمن الإنساني" التي يفضلها الليبراليون مناهج متناقضة ومتنافسة مع بعضها البعض؟ هل يمكن أن تكون، وبدلاً من ذلك، تكاملية، وتدعم بعضها بعضاً؟

١- هل يمكن تحقق أي من نوعي الأمن في غياب الآخر؟ وإذا كان هذا ممكناً، فأي نوع للأمن تختار كصانع سياسة باعتباره الأكثر ضماناً للرفاهية الكلية لبلدك؟ ولماذا؟

٢- ما هي بعض الاعتبارات التي قد يضمنها بعض المنظرين النسويين في هذه المجادلة؟ كيف يمكن أن يُؤثر ذلك على إدراكك للأمن؟

عدم المساواة بين الجنسين ونتائجه *Gender Inequality and Its Consequences*

على مدار ما يزيد على ثلاثة عقود، فإن المؤتمرات الدولية قد ألقت الضوء على الدور الحاسم للاهتمامات بحقوق الإنسان بالنسبة إلى المرأة (انظر القائمة ١٣-١). فقد بزغ الإجماع الدولي حول الحاجة إلى تطوير وضع المرأة في حالة الرغبة في تقدم حقوق الإنسان والتنمية. وقد مثلت هذه المؤتمرات معالم على الطريق، قامت وبشكل متزايد برصد مساواة النوع، والتمكين عبر المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها حقاً أساسياً. لقد أسهمت هذه المؤتمرات في تعليم العالم، وبالدليل الذي لا يمكن تغييره، أن وضع ومكانة المرأة في المجتمع، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعليمهن، ذو تأثير هام على التنمية البشرية، وأن معاملة المرأة تمثل موضوعاً للحقوق العالمية كما أنه يؤثر على كل فرد.

وعلى نحو ما تم قياسه بمقياس عدم مساواة الجنسين، وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (*UNDP*)، فإن النساء عبر العالم تستمر عملية التمييز ضدهن قياساً إلى الرجال عبر مجالات متسعة(*UNDP, 2011*). إن المقياس المركب، والذي يتراوح ما بين صفر (لا تمييز، أو هناك مساواة تامة) إلى واحد صحيح (تمييز، عدم مساواة صارخة "*Extreme Inequality*"، يُشيرُ إلى أن التنوعات بين الرجال والنساء مستمرة عبر ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل.

قائمة ١٣-١: خطوات مهمة على الطريق نحو حقوق الإنسان، وحقوق النساء

العام	المؤتمر	الإسهام أو النص الأساسي *Key Passage*
١٩٧٥	المؤتمر العالمي عن العام الدولي للمرأة (ميكسيكوسيتي)	أطلق حواراً دولياً حول المساواة بين الجنسين، وأدى إلى تأسيس صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (*UNIFEM*).
١٩٧٩	اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (مؤتمر المرأة، نيويورك).	تطالب المادة الثانية عشرة كل الدول "باتخاذ كل الإجراءات المناسبة لإزالة التمييز ضد المرأة في مجال الرعاية الصحية من أجل التأكيد، وعلى أساس من، المساواة بين الرجل والمرأة، والحق في خدمات الرعاية الصحية، بما فيها تلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، أو بالتخطيط الأسري.
١٩٨٠	المؤتمر العالمي الثاني للمرأة (كوبنهاجن)	يطالب الحكومات بتفعيل إجراءات أقوى تؤكد حق النساء في التملك وتنظيم الملكية، والالتزام بتحسين حقوق النساء مستقبلاً في الميراث، وحضانة الأطفال، والاعتراف بالجنسية.
١٩٨٥	المؤتمر العالمي الثالث عن المرأة (نيروبي)	الاعتراف بحاجة الحكومات إلى الدفع بالاهتمامات بالنوع الاجتماعي إلى التيار العام للاهتمام، وبتنمية الآليات المؤسسية لتعزيز المساواة بين الجنسين على أساس واسع، وكذلك تمكين المرأة.
١٩٩٣	المؤتمر العالمي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (فيينا)	يتضمن إعلان فيينا تسع فقرات عن "الوضع المتساوي وحقوق الإنسان للمرأة"، كما يعترف ولأول مرة بأن "العنف ضد المرأة يعدُ انتهاكاً لحقوق الإنسان".
١٩٩٥	المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة عن المرأة (بكين)	يضع أجندة طموحة واسعة التنوع لتعزيز التنمية البشرية، من خلال تناول موضوع النوع وعدم المساواة وحقوق المرأة.
٢٠٠٤	مؤتمر الناتو عن الاتجار بالبشر (بروكسل)	يسعى إلى اتفاقية لاحتواء المشكلة المتصاعدة بالإتجار بالبشر، وتصدير الناس عبر الحدود، وبصفة خاصة النساء والأطفال.
٢٠٠٤	مؤتمر الأمم المتحدة عن الحقوق الجنسية والإنجابية (نيويورك).	يُطلقُ خطة عمل للتمسك بحقوق المرأة في التمتع "بحقوق الإنسان الرئيسية بما فيها حقوقها الجنسية والإنجابية".
٢٠٠٥	مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمرأة (بكين)	تضمن مائة وعشرة بنداً للحركة ضمن خطط التحرك باستراتيجيات لتمكين النساء والبنات.
٢٠١٠	لجنة وضع المرأة (نيويورك)	تجري مراجعة دورية بعد مرور خمسة عشر عاماً على تطبيق إعلان بكين وتقييم منابر الحركة التالية.

عدم المساواة المستندة إلى النوع الاجتماعي *(Gender Inequality)* أو التمييز على أساس النوع الاجتماعي "الجندر"، ويشير إلى الاختلاف في مستويات المعيشة بين الرجال والنساء، والذي يؤدي إلى تآكل التنمية البشرية وحقوق الإنسان، كما أنه ينعكس في الاختلافات في معدلات الوفيات بالنسبة إلى الإناث ومعدلات الخصوبة، وفي القوة السياسية، والتحصيل التعليمي، والمشاركة في قوة العمل. وبوجه عام، فإن النساء لديهم فرص أقل في الدراسة المتقدمة، وفي التدريب في المجالات المهنية، كما أنهن، وبشكل متكرر، يكن في وظائف أقل تميزاً، ويواجهن حواجز شديدة تمنعهن من العمل السياسي، ويتلقين، وبشكل نمطي، أجراً أقل من الرجال.

تتنوع أشكال التمييز النوعي بين الرجال والنساء، وبشكل خطير، عبر العالم. كما أنها تكون، وبشكل خاص، أكثر وضوحاً في إقليم الجنوب العالمي: جنوب آسيا، الشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء. ففي عام ٢٠١٢، كانت مظاهر التمييز وعدم المساواة بين النوعين في هولندا اسمية *"Nominal"*، وكما تمت الإشارة إلى ذلك في مؤشرات الأمم المتحدة لعدم المساواة بين النوعين *(GII)*، حيث مثلت قيمتها*(0.17)*، بينما كان عدم المساواة شديد الارتفاع في المملكة العربية السعودية واليمن، وكما أوضحته تقديرات المؤشر بقيم تمثلت، وعلى التوالي، في*(0.76)*، *(0.85) (HDR, 2010)*.

إن الحاجة إلى أن تُمَدُ النساءُ بحقوق الإنسان حاجة قاطعة واضحة الدلالة. "فعندما تتعلم النساء، ويستطعن اكتساب دخل، وأن يسيطرن عليه لهن، فإن عدداً من النتائج الجيدة سوف تلي ذلك، ومنها: تراجع معدل وفيات الأطفال، وتحسن صحة وتغذية الأطفال، وارتفاع الإنتاجية الزراعية، كما يبدأ نمو السكان في الإبطاء، ويتسع الاقتصاد، ومن ثم تتكسر دوائر الفقر"*(Coleman, 2010 b, P.13)*.كذلك، فعندما تبدأ النساء والفتيات في اكتساب دخل خاص بهن، فإنهن يقمن بإعادة استثمار ٩٠٪ منه في تحسين أحوال ومعيشة أسرهن، وفي شراء الكتب، ومستلزمات السرائر (شبكات "ناموسيات" للسرائر للحماية من البعوض)، وكذلك شراء الأدوية – مقارنة بالرجال الذين يخصصون ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من دخلهم في رعاية تابعيهم بشكل متشابه *(Gibbs, 2011)*. ومع ذلك، فعلى الرغم من حقيقة أنه "ومنذ القرن الثامن عشر"، وقيام أنصار المرأة والباحثين والنشطاء بتبني مهمة كشف، أو بيان القدر الكبير من، الحياة السياسية الذي تم بناؤه على أساس من افتراضات حول النسوية والذكورية.... فإن هناك دليل وافر بأن النظم والدول التي مازالت تحت هذه الافتراضات، قد قامت باتخاذ خطوات مقصودة لدعم نوع من التقسيم التصاعدي "الهيراركي" النوعي (ذكور/ إناث) للعمل، والذي يتيح لهم الحصول على إنتاجية نسائية للعمل أرخص سعراً، وغالباً غير مدفوعة الأجر" *(Enloe, 2001, P.311)*

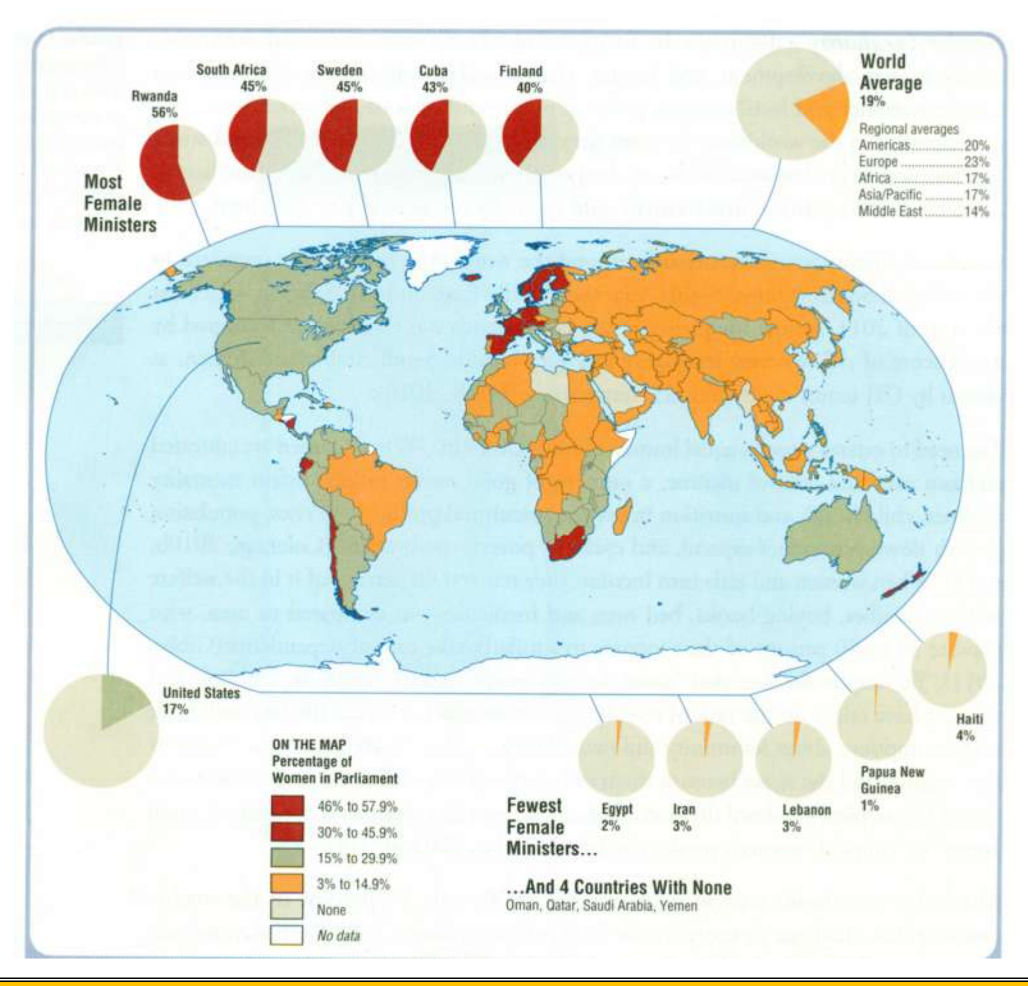
في الحقيقة، ففي السياسة، فإن الوضع متشابه إلى حد كبير: فمنذ ١٩٠٠، فإن هناك، وفقط، ١٥٪ من دول العالم كان لكل منها امرأة أو أكثر رئيسة للدولة *(Harper's, 2008)*. أما اليوم، فإن النساء (ما زلن وبدرجة كبيرة مُمثلاتُ بشكل منخفض) مازال تمثيلهن منخفضاً، وبشكل كبير، في وظائف صنع القرار في الحكومة، وينطبق ذلك على الدول الديموقراطية والنامية على حد سواء. "إن التساوي أو التكافؤ في التمثيل البرلماني ما زال بعيداً عن التحقق. ففي بداية عام ٢٠١١، فإن النساء قد شغلن مقاعد ما يمثل قرابة ١٩٪ من البرلمانيات على المستوى العالمي، مُقارناً بنسبة ٩٪ في عام ١٩٨٧" *(WDI, 2011, P.27, See also, Figure 13-2)*.

وفي معظم المجتمعات، فما زالت السياسة يُنظرُ إليها "كمجال ذكوري"، وإلى حد كبير، كمعركة غير مسلحة، وما زالت النساء موضع تجاهل، بل إنهن يُدفعن جانباً في محاولة لتدعيم القوة أو اكتسابها". هكذا، تشرح هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية. أكثر من ذلك، فإنها، أي كلينتون، تستمر قائلة "أينما يتم إضعاف قوة النساء "*Disempowered*"، وإذلالهن *Dehumanized*، فإننا من المحتمل أن نرى ليس فقط قوى مضادة للديموقراطية، بل أيضاً تطرفاً يقود إلى تحديات أمنية"، في كل من المجالين الداخلي والخارجي للدولة المعنية، وللعالم ككل. إنه من الواضح أن "المجتمعات ذات المساواة الأعظم هي الأكثر احتمالاً أن تكون أكثر رخاءً، وتحقق وتدعم مؤسسات ديموقراطية مستقلة" *(Htun and Weldon, 2010, P.207)*.

هناك **اختلافات أكثر بين النوعين** مستمرة في معظم مستويات التنمية البشرية، ومن السهل أن تصل إلى نتيجة أن النساء يبقين ضحايا لإساءة وسوء استخدام حقوق الإنسان والتمييز تقريباً في كل مكان. إن عدداً أكبر من الفتيات عن الأولاد يموتون في عمر صغير، كما أن فرصة وصول الإناث إلى الرعاية الصحية الكافية تعدُ أكثر تعقيداً *(WDI, 2011)*. تقريباً، فإن نصف اللاجئين *(49%)*من النساء والفتيات *(UNHCR, 2011)*. "ففي الشرق الأوسط وجنوب آسيا، فإن النساء اللائي يعتبرن أقل تحفظاً في زيهن "ملابسهن "يتعرضن للهجوم بالمواد الحمضية *"Acid"*. وعبر أفريقيا، فإن استخدام الاغتصاب الجماعي كأداة للحرب قد قفز إلى أعلى، من صراع إلى آخر" *(Coleman, 2010 a, P. 128)*.وتستمر النساء في كونهن الضحايا الأساسيات لتجارة الجنس، والعنف الجنسي، وحتى عام ٢٠٠١، فإن "الاستعباد الجنسي *"Sexual Enslavement"* لم يكن قد تم إقراره كجريمة حرب في هاجيو، وهذه حقيقة دائماً ما يُشيرُ إليها أنصار الحركة النسوية كمثال للإهمال التقليدي لحقوق الإنسان للنساء.

إن حماية حقوق النساء أمر صعب لأن هذه الموضوعات تمس معتقدات دينية وثقافية عميقة الجذور، كما أنها أيضاً متنوعة، وبشكل كبير. فعلى سبيل المثال، ففي العديد من الدول الإسلامية. فإن النساء يجب أن يغطين وجوههن بالحجاب في الأماكن العامة، وأن النساء والرجال غالباً ما يكونوا منفصلين تماماً في الأنشطة الاجتماعية

والدينية. وكما يقول عالم الاجتماع الأمريكي هربرت سبنسر، فإن "أوضاع الناس قد يتم الحكم عليها بالمعاملة التي تتلقاها النساء في ظلها". بالنسبة إلى العديدين من الدول الغربية الليبرالية التي تركز على المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين النوعين، فإن مثل هذه التقاليد يصعب فهمها.



شكل ١٣-٢: سياسات النوع الاجتماعي: الآن، هناك نساء أكثر في الحكومة عما كان فيما مضى إن نسبة وجود النساء في البرلمانات الوطنية قد نما بنسبة ١٪ فقط فيما بين ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٥، مقارنة بنسبة ٨٪ فيما بين ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فإن المساواة في النوع الاجتماعي "جندر" تظل قليلة في الحكم الديموقراطي. فهناك، وفقط، امرأة واحدة لكل أربعة وزراء من الذكور في المؤسسات التشريعية حول العالم، ومع بداية عام ٢٠١١، كان هناك وفقط ١٩ رئيساً للدولة من النساء "وحتى فيما استمر المعدل المتسارع الحالي لزيادة تمثيل النساء بالمقارنة بعقود سالفة، فإننا لن نصل إلى نسبة ٤٠٪ من بداية شغل النساء للوظائف العامة حتى وقت قريب مع نهاية هذا القرن " *(UNIFEM, 2011)*.

إن عدم الاكتراث المكشوف بالحقوق الجنسية والإنجابية للنساء يستمر حتى اليوم، وهو ما تعكسه حالة أفغانستان الآن. فعلى الرغم من تأييد الرئيس الأفغاني حميد كرازاي للغة القانون، إلا أنها وفي إبريل ٢٠٠٩، قد انخفضت وتيرتها في مواجهة المعارضة الدولية، ففي أغسطس في آخر هذا العام، فإن قانوناً مشابهاً قد تم تمريره، وهو القانون الذي سمح للرجال بأن يمنعوا عن زوجاتهم الطعام والدعم، إذا هن لم يُطعن طلبات أو أوامر أزواجهن الجنسية، كما أن القانون يعطي الوصاية على الأطفال لآبائهم ولأجدادهن، ويتطلب إذناً من الزوج لكي تعمل المرأة، كما أن هذا القانون قد سمح للمغتصب بأن يتجنب الإعدام من خلال دفع "دية الدم" *"Blood Money"* للضحية.

صورتان لامرأتين: كيف يمكن تخطي فجوة النوع الاجتماعي؟





كيف يمكن تخطى فجوة النوع الاجتماعي؟ تظهرُ هنا أمثلة للكيفية التي تغير بها تمكين المرأة. فإلى اليسار، تظهرُ ديلما روسيف، والتي تم تتويجها كأول رئيسة للبرازيل من النساء في أول يناير ٢٠١١. أما الصورة إلى اليمين، فهي صورة المايجور جنرال ماجي وود وارد، والتي أصبحت بدورها، وفي عام ٢٠١١، المرأة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي تولت قيادة حملة جوية عسكرية عندما شاركت الولايات المتحدة في الهجوم ضد ليبيا. وعندما تم سؤالها عن أفكارها، وقد أصبحت نموذجاً يحتذى به *"Role Model"* فإنها قد أجابت قائلة "إننا لسنا على وشك أن نحصل على موضوع أول امرأة... فهل نحن؟... إنني آمل أن أكون شخصية ملهمة لكثيرات من الشباب والفتيات الصغار" *(Thompson, 2011, P. 38).*

"تمكين النوع الاجتماعي" يقوم على الاعتقاد بأن السبيل الوحيد لتحقيق الطاقة الكلية الكامنة لكل المخلوقات البشرية يتمثل في تمكين تنمية إنسانية حقيقية، وأن تلك التنمية تتضمن تحقيق وإدراك حقوق الإنسان

للنساء. وبمجرد أن اكتسب هذا المفهوم قبولاً باعتباره عدسات يتم من خلالها بناء رؤية للقضايا الجوهرية على الأجندة العالمية، فإن موضوعات النوع الاجتماعي "الجندر" قد أصبحت موضع اهتمام مركزي. على الرغم من أن التهديدات الخطيرة لحقوق وأمن النساء والفتيات مستمرة، فإن هناك علامات على أن التحول قد بدأ وأخذ يشق طريقه. ففي العديد من الدول، فإن جهوداً هامة قد تم بذلها لتقرير المساواة بين النوعين:

" لقد تحقق قدر كبير من الإنجاز في تمكين النساء من خلال التشريعات التقدمية التي قامت بمنع الممارسات، وضمنت الأجر المتساوي، وأتاحت إجازات ما قبل وما بعد الولادة، كما أنها قد وضعت الحماية في المكان ضد التحرش الجنسي في أماكن العمل. كذلك فقد أدارت الحكومات ظهورها لفكرة أن العنف ضد النساء شأن خاص، فقد أصبحت القوانين الآن، وفي كل إقليم تحظر هذه الممارسات الكارثية في كثير من مظاهرها. كذلك، فقد أسهمت التشريعات التي تحظر التمييز القائم على أساس الجنس فيما يتعلق بالميراث والمواطنة، وكذلك القوانين التي تضمن المساواة داخل الأسرة، وفي السياسات التي تؤكد أن النساء والفتيات يستطعن الحصول على الخدمات بما فيها الصحة والتعليم، وقد أسهمت هذه الحقوق جميعها في تحقيق تقدمات وإنجازات هامة في المستويات المعيشية للنساء" *(UNIFEM, 2011, p. 8)*.

إن النظرية النسوية، والتي تُشكل انفصالاً عن النظرية الواقعية الكلاسيكية، تسعى إلى تصحيح التصورات التقليدية والمشوهة عن السياسة العالمية، والتي تم تشييدها اجتماعياً، وعلى نحو ما تخبرنا البنيوية (انظر الفصل الثاني). إن الهدف يتمثل في صياغة فكرة مركبة عن العالم، وعن إهمال النوع الاجتماعي (الجندر)، ومكان النساء في المجتمع العالمي، وفي تقديم عرض لرؤية بديلة تقوم بتمكين النساء، وتأمين حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها حقوقاً لهن، وتتحدى النظريات الواقعية التي تحترم الدولة والقوة العسكرية *(Enloe, 2007, Tickner, 2010)*.

الإبادة الجماعية للنوع، والعبودية، وتجارة تهريب البشر **Gendercide, Slavery, and Human Trafficking**

في ظل الظروف المعتادة، فإن النساء يعشن عمراً أطول عن الذكور، ومن ثم، فهناك نساء أكثر من الرجال في كثير من أنحاء العالم، حتى في الأقاليم الفقيرة مثل معظم أمريكا اللاتينية، ومعظم أفريقيا. "ومع ذلك، ففي الأماكن التي تكون الفتيات فيها في وضع تتجذر فيه وبعمق عدم المساواة فإنهن يختفين" *(Kristof and WuDunn, 2009, P. XV)*. ففي شمال الهند والصين، فإن أكثر من (١١٢) ولداً تستمر ولادتهم مقابل كل مائة بنت نتيجة للتحيز الثقافي للأبناء، ومن ثم، فإن التفضيل الحديث لأسر أصغر ساعد عليه توافر التكنولوجيا التي تساعد أو تمكن الزوجين من تحديد نوع طفلهم الذي لم يولد بعد. إن عدداً متزايداً من الدول، وبصفة خاصة في آسيا، تمر بخبرة نتائج جيل من القتل الجماعي للنوع *Genocide*، حيث يقدر الاقتصادي الهندي أماراتيا سين أن ما يزيد على (١٠٧) مليوناً من النساء يعتبرن "مفقودات"، أو "متغيبات" نتيجة لعمليات الإجهاض، والقتل، والموت نتيجة للإهمال. خلال الخمسين عاماً الماضية،

فإن بنات أكثر قد تم قتلهن، وتحديداً بسبب نوعهم الاجتماعي " بسبب كونهم نساءً"، عن الرجال الذين قتلوا في الحروب خلال القرن العشرين *(Coleman, 2010 a, Kristof and WuDunn, 2009)*.

رعب آخر في مجال حقوق الإنسان، تعتبر النساء والأطفال الفئتين الأكثر تعرضاً له، ويتمثل في تجارة تهريب البشر. على الرغم من أن كثيراً من الناس يفترضون أن الرق قد أصبح ممارسة عتيقة عفا عليها الزمن، فإن الحقيقة تتمثل في أن التجارة في البشر شراءً وبيعاً، أو إجباراً على الحياة في حياة يائسة، وخضوع وعبودية، تجارة ضخمة. إن التجارة المتزايدة للعبيد تمثل أزمة عبر العالم، وعلى الرغم من أن أكثر من دستة من الاتفاقيات الدولية تحظر الرق في المائة والخمسين عاماً الماضية، فإن هناك عبيداً أكثر اليوم عما كان هناك في أي نقطة في التاريخ البشري" *(Skinner, 2010, P.56)*.

بشكل تقديري، فإن هناك ثمانين ألفاً من الأفارقة، كان يتم إحضارهم إلى العالم الجديد كل عام، خلال فترة الذروة في تجارة العبيد خلال فترة 1780s. ومن خلال المقارنة، فاليوم، وطبقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، فإن ما يتراوح بين 600.000 إلى 800.000 من البشر يتم تهريبهم عبر الحدود كل عام، لكي يعانوا ويقاسوا من المصير المترتب على بيعهم وشراءهم، باعتبارهم عبيداً للجنس، أو عمالاً مكفولين، أي "تحت كفالة صاحب العمل *"Bonded Laborers "(Coleman, 2010b)*. وكما يشرح كابستين:

> "الرق والتجارة العالمية يستمران في الازدهار حتى اليوم. وفي الحقيقة، فإنه من المحتمل أن يكون هناك أعداد أكثر تتم التجارة بهم عبر الحدود، وضد إرادتهم الآن عما كان هناك في أي مرحلة في الماضي. إن هذه الوصمة الإنسانية ليست مجرد بقعة ثانوية في اللوحة الثرية للتجارة الدولية. إنها تُعدُ منتجاً لنفس القوى السياسية والتكنولوجية والاقتصادية التي قامت بتغذية العولمة. تماماً مثل الحقائق الوحشية لتجارة الرقيق عبر الأطلنطي، والتي قادت تحديداً إلى إعادة فرض تاريخ الولايات المتحدة –إن تاريخ الولايات المتحدة حتى الستينيات قد أصبح، وبدرجة كبيرة احتفالياً. كذلك، يجب أن يكون الوعي المتنامي لتجارة الرقيق الحديثة، والذي فجر شرارة الاعتراف بالتدفقات في الترتيبات الاقتصادية والحكومية المعاصرة. إن النظام الحالي يعرض حوافز كثيرة للغاية للمجرمين والخارجين على القانون في الدول لتسويق البشر، بينما يقدم وعوداً أقل كثيراً على طريق العقوبات.
>
> إن العبودية المعاصرة تتضمن النساء والأطفال الذين أجبروا على الرق خلال العنف والحرمان *(2006, P. 103)*.

لقد وجدت الأمم المتحدة أن الصيغة القائدة لتجارة البشر، وفي ٧٩٪ منها، إنما تتمثل في الاستغلال الجنسي. ذلك أن معظم الضحايا من النساء والفتيات. بينما الصيغة القائدة الثانية لتجارة البشر تتمثل في الإجبار على العمل (١٨٪)، وأن واحداً من بين كل خمس ضحايا هم من الأطفال. هناك أكثر من مليون طفل يتم بيعهم في سوق العمل كل عام، كما أنهم يواجهون ظروف عمل وحشية ومرعبة *(Vital Signs 2007-2008, P. 113)*. "إن أنامل

الأطفال الرقيقة يتم استغلالها في غزل شباك الصيد، وفي إعداد وتغليف حياكة السلع الكمالية، أو في جمع الكوكا"، هكذا تقول تقارير الأمم المتحدة. "إن براءة الأطفال تتم إساءة استخدامها في التسول، أو يتم استغلالها في الجنس كبغايا، أو في التصوير الجنسي للأطفال. وهناك آخرون يتم بيعهم كعرائس أطفال أو كفرسان في سباق الجمال".

على الرغم من أن كثيراً من الضحايا لتجارة تهريب البشر يتحركون عبر القارات، فإن التجارة بين الأقاليم، وكذلك التجارة الداخلية تعدُ أكثر اعتياداً. إن تجارة وتهريب البشر تمثل نشاطاً إجرامياً غير مشروع. طبقاً لما ذكره لويس سديباكا"*Luis CdeBaca*"، والذي يدير مكتب وزارة الخارجية لمراقبة ومواجهة التهريب في بيرسونز، فإن هذا يلقي بظلاله على الاقتصاد "حيث تدر (٣٢) اثنين وثلاثين بليوناً من الدولارات ربحا سنوياً للمهربين" *(Ireland, 2010)*. إنها ثالث أكبر تجارة عالمية بعد تجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة *(Obuah, 2006, P.241)*. وطبقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، فإن عمل العبيد في الدول النامية كما في البرازيل والصين والهند قد أسهم جزئياً في نموهم الاقتصادي الضخم.

الأطفال وحقوق الإنسان ***Children and Human Rights***

يمثل الأطفال واحدة من أكثر الجماعات تبعية وعرضة للتأثير في المجتمع. كما أن حقوقهم الإنسانية غالباً ما يتم انتهاكها. إنهم يواجهون إهمالاً مرعباً وإساءة استخدام، وعلى نحو ما يتضح في معاناتهم من الجوع التام والمرض، فهم يجبرون على الرق في العمل، أو في الاستغلال الجنسي، وفي الخدمة العسكرية كأطفال جنود. إن منظمة آمنستي الدولية، وهي منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، تصف الأحوال لأطفال كثيرين عبر العالم، كما أنهم يواجهون:

"إن الأطفال يُعذبون وتساء معاملتهم من قبل موظفي الدولة. إنهم وبشكل تحكمي أو قانوني محجوزون، أو متحفظ عليهم، وغالباً في ظروف سيئة، ففي بعض الدول، فإنهم يتعرضون لعقوبة الموت. إن آلافاً لا يمكن عدهم يتم قتلهم أو يصبحوا مقعدين في الصراعات المسلحة، وكثيرين آخرين قد قاموا بالهرب من بيوتهم ليصبحوا لاجئين. إن الأطفال وقد أجبرهم الفقر أو سوء المعاملة على العيش في الشوارع إنما يتم احتجازهم، أو الهجوم عليهم، أو حتى يتم قتلهم بزعم التطهير الاجتماعي. إن عديداً من ملايين الأطفال يعملون في وظائف استغلالية أو خطيرة، أو أنهم ضحايا تجارة أو تهريب الأطفال، أو يتم إجبارهم على البغاء. نظراً لأن الأطفال يمثلون "أهدافا سهلة"، فإنهم يتعرضون أحياناً للتهديد، وضربهم، أو حتى اغتصابهم من أجل معاقبة أعضاء الأسرة الذين لا يمكن الوصول إليهم *(Amnesty International, 2009 b)*.

إن إساءة استخدام حقوق الإنسان للأطفال تحدث عبر كل العالم. على أي حال، فإن "الدول الضعيفة لديها نمطياً أسوأ سجلات حقوق الإنسان عن الدول القوية"، باعتبار أنها تفتقر إلى القدرة على الحماية الفعالة

لحقوق الإنسان (Englehart, 2009, P. 163). فغالباً، ما يعوق الفساد تلك الحماية، حيث الحماية غير الفعالة من قبل البوليس لإقليمهم، وعجزهم عن تقديم الخدمات الأساسية.

رق العصر الحديث



Shiho Fukada/WpN/Photoshot



Jemal Countess/Getty Images

رق العصر الحديث *Modern-Day Slavery* "هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتخفيض القابلية لوقوع الضحايا، وتزايد مخاطر المهربين، وتخفيض الطلب على السلع والخدمات التي يقدمها عبيد العصر الحديث"، هكذا تقول انطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة. تظهر على اليسار إحدى العاملات الجنسيات في بنجلاديش بعد انتهاء خدمتها مع أحد الزبائن. لقد قامت بالهروب من منزلها لتفر من الزواج وهي في عمر الخامسة عشر، وقد بحثت عن عمل في مصنع حيث تعرضت للخديعة، وتم بيعها إلى ماخور "بيت دعارة". بينما في الركن الأيمن، تبدو صورة الممثلة ميرا سورفينو، والتي قامت الأمم المتحدة، وتقديراً لجهودها من أجل زيادة المعرفة العامة بتجارة وتهريب البشر، ولبناء وتوليد التزام أكبر لمواجهة المشكلة، بتعيينها سفيرة للنوايا الحسنة لمواجهة الاتجار بالبشر.

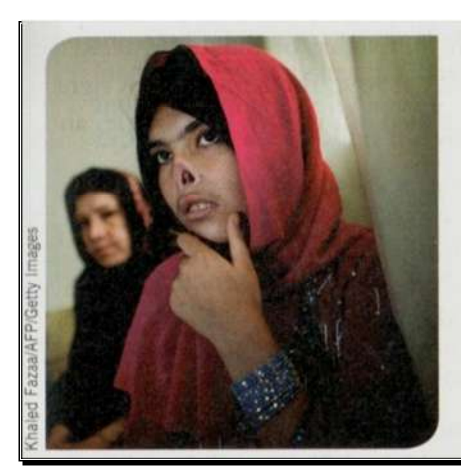
من أجل إحداث التحول في الظروف الإنسانية، فإن اليونيسيف(*UNICEF*) ترى أن "التطويرات في الخدمات الصحية العامة تُعدُ ضرورية، بما في ذلك، المياه الآمنة، وصرفاً صحياً أفضل. كما أن التعليم، وبصفة خاصة بالنسبة إلى الفتيات والأمهات، سوف ينقذ أيضاً حياة الأطفال. كذلك، فإن زيادة الدخل تستطيع أن تساعد أيضاً، لكن القليل سوف يمكن تحقيقه ما لم يتم بذل جهد أعظم لتأكيد وصول الخدمات لأولئك الذين يحتاجونها أكثر من غيرهم". على الرغم من تراجع وفيات مواليد الأطفال في كل إقليم من العالم منذ ١٩٦٠، فإن هناك ما يقرب من عشرة ملايين طفل كل عام لا يزالون لا يعيشون حتى عيد ميلادهم الخامس. "من بين هؤلاء،

فإن الأغلبية العظمى تموت من أسباب يمكن منعها من خلال مزيج من الرعاية الجيدة، والتغذية، والمعالجة الطبية البسيطة" *(World Bank, 2009, P.44)*.

إن معظم الأطفال الذين يموتون كل عام يعيشون في الجنوب العالمي، حيث يحصد الموت أكثر من ستة أطفال من بين كل مائة طفل تحت سن الخمس سنوات، مقاربة بالشمال العالمي، حيث هناك أقل من واحد من بين كل مائة طفل يموتون *(WDI, 2011)*. إن سوء التغذية يكمن في جذور أكثر من نصف حالات الوفيات من الأطفال على مستوى العالم، إنه يُضعفُ نظم المناعة عند الأطفال، ويتركهم عرضة للمرض والأوبئة، مثل الملاريا، وأمراض الرئة *(pneumonia)*، والإسهال، والحصبة، والإيدز (انظر الفصل الثاني عشر). ومع ذلك، فإن "التراجعات السريعة في الوفيات تحت سن الخمس سنوات (أكثر من ٥٠٪) قد تم النظر إليها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ووسط وشرق أوروبا، واتحاد الدول المستقلة *(CEE / CIS)*، وشرق آسيا والباسيفيك. على أي حال، فإن هناك دولاً عديدة تظل ذات معدلات مرتفعة من وفيات الأطفال، وبصفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي جنوب آسيا *(UNICEF, 2009)*.

لقد تفاقمت أحوال حقوق الإنسان السيئة في الدول التي تعاني من الصراع المسلح. إن الأطفال غالباً ما لا يكونوا وفقط أيتاماً أو منفصلين عن أسرهم، ويبقون بدون طعام أو رعاية، بل إن كثيراً منهم يكونوا مشاركين مباشرين في الحرب. ففي عام ٢٠١٠، فإن الأمم المتحدة قد قدرت أن هناك قرابة 300.000 طفل وبنت تحت سن الثامنة عشر قد تم تجنيدهم، واستخدامهم كأطفال جنود في خرق للقانون الدولي. نظراً لأن الأطفال أصغر من البالغين، ويمكن بسهولة ابتزازهم، فإنهم ما يكونون وتقليدياً جنوداً مطيعين. بعض منهم يتم اختطافهم من بلادهم، بينما آخرون يقاتلون تحت تهديد الموت، وآخرون يلتحقون بالخدمة نتيجة لليأس وفقدان الأمل، أو الرغبة في الانتقام لوفاة أعضاء من أسرهم.

انتهاكات حقوق الإنسان





انتهاكات حقوق الإنسان ***Human Rights Violations***: "النساء بين أعمار الخامسة عشر والأربعة والأربعين يكن من المحتمل أن يتعرضن للتشويه أو الإقعاد أو للقتل نتيجة للعنف الذكوري أكثر منها من الحرب، والسرطان، والملاريا، وحوادث الطرق معاً" *(Coleman, 2010, P. 127)*. على نحو ما تُظهرُ الصورة إلى اليسار، فهي صورة لامرأة أفغانية "بيبي عيشة" قام زوجها بقطع أنفها وأذنيها كعقاب لها على الهروب من سوء معاملة والدي زوجها. الأطفال أيضاً يكونون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. إلى اليمين، فالصورة لفرد أفغاني يعاني من الجوع "أختار محمد"، وهو يراقب طفله ذي السنوات العشرة، طفله الكبير، والذي قام

بمبادلته مع فلاح ثري في مقابل إمداد شهري من القمح. "ماذا يمكن أن أفعل؟"، سأل هذا الفلاح "إنني سوف أفتقد ابني، لكن لم يكن هناك شيء نأكله".

لقد توصل تقرير خاص للأمم المتحدة عن "تأثير الصراع المسلح على الأطفال" إلى نتيجة

"في العقد الماضي بمفرده، فإن عدداً يُقدرُ بمليوني طفل قد تم قتلهم في صراع مسلح. كما كان ثلاثة أضعاف هذا العدد قد جرحوا بشكل خطير، أو أصبحوا معاقين بشكل دائم. وهناك أعداد أخرى لا يمكن حصرها قد تم إجبارهم على مشاهدة أو حتى المشاركة في أعمال عنف مرعبة. إن هذه الإحصائيات صادقة بما فيه الكفاية، لكن الأكثر إثارة هو النتيجة التي سيتم استخلاصها منهم: إن هناك الكثير والكثير الذي يتم امتصاصه في فراغ أخلاقي متوحد، وهو فراغ خلا من القيم الإنسانية الأكثر أساسية، وهو فراغ يتم فيه ذبح الأطفال، واغتصابهم، وتشويههم حيث يتم استغلال الأطفال كجنود، يتعرضون للجوع، ويتعرضون للوحشية القاسية"

من أجل مواجهة مشكلة الجنود الأطفال، فإن "حمايتهم القانونية تعدُ ضرورية. لكن الممكن الوحيد يتمثل في تخفيض تورط الأطفال في حرب، إذا كان القادة السياسيون أكثر اهتماماً برفاهية الطفل أكثر من اهتمامهم بالاستراتيجيات العسكرية" *(Druba, 2002, P. 271)*.

في الرابع من أغسطس ٢٠٠٩، فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد تبنى، وبالإجماع، قراراً بتوسيع نطاق التقرير السنوي للسكرتير العام عن الانتهاكات الخطيرة للأطفال من قبل الجماعات المتورطة في نزاع مسلح، لتضمين أسماء الجماعات التي تقتل أو تقوم بتشويه الأطفال بالمخالفة للقانون الدولي، أو التي تقوم بممارسات خطيرة للعنف الجنسي ضد الأطفال في أوقات الحروب. "تُعدُ هذه خطوة أساسية باتجاه الحرب ضد الإفلات من العقوبة على الجرائم ضد الأطفال، والاعتراف بحقيقة الصراع اليوم، حيث يتم استهداف الشباب والأولاد بشكل متزايد، ويتم التضحية بهم، وقتلهم واغتصابهم، وكذلك تجنيدهم في جماعات مسلحة". هكذا قال رادهيكا كومارا سوامي *(Radhika Coomara swamy)* الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة للأطفال والصراع المسلح. وفي يوليو ٢٠١١، أعاد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التأكيد على التزامه بحماية الأطفال بقرار تم تبنيه بالإجماع، والذي أدان الهجمات أو الإساءات للأطفال وتجنيدهم كأطفال جنود.

تقليدياً، لقد أصبح التعامل مع الأطفال ُينظرُ إليه كموضوع "خاص" لحياة الأسرة، كما أنه متجذر وبثبات في القيم الثقافية والتقاليد. ومع ذلك، وكأبرياء في مجتمعنا العالمي، فإن كثيرين يعتقدون أن الأمن والدعم يُعدان حقوقاً إنسانية أساسية من المفترض أن يتمتع بهما الأطفال. كما أن المجتمع الدولي يجب أن يساعد في حماية هذه الحقوق الإنسانية (انظر: نظرة أقرب: عدم الأمن في الطفولة). هذه المشاعر تم تبنيها من قبل معاهدة (اتفاقية) حقوق الطفل (CRC)، والتي تبنتها الأمم المتحدة في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩. إن حقوق الإنسان الأساسية التي تؤسسها معاهدة حقوق الطفل بالنسبة إلى الأطفال في كل مكان، قد تم تحديدها في أربع وخمسين مادة، وبروتوكولين اختياريين، تتضمن:

- الحق في البقاء؛
- الحق في التطوير إلى أقصى مدى؛
- الحق في الحماية من التأثيرات الضارة، وإساءة الاستخدام والاستغلال؛
- الحق في المشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

لقد تم التأكيد على الاستحقاق والكرامة الإنسانية والتنمية المنسجمة، والتي تم تعديلها من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باستثناء الولايات المتحدة والصومال. ومن ثم، فإن هذه المعاهدة يُنظرُ إليها، وعلى نطاق

واسع، باعتبارها نصراً فارقاً بالنسبة إلى حقوق الإنسان. وعلى نحو ما ادعت وبحماس "أنه وللمرة الأولى، كان هناك معاهدة استهدفت تناول حقوقاً إنسانية خاصة للأطفال، كما وُضعت وللمرة الأولى معايير للحد الأدنى لحماية حقوقهم. إنها المعاهدة الدولية الوحيدة التي تضمن حقوقاً مدنية وسياسية، وكذلك اقتصادية واجتماعية وثقافية".

نظرة أقرب: عدم الأمن (الخوف) في مرحلة الطفولة

A CLOSER LOOK: INSECURITY IN CHILDHOOD

في يوليو ٢٠١١، قدرت اليونيسيف أن هناك (١,٢٥) مليون طفل عبر جنوب الصومال كانوا في حاجة ماسة إلى تدخل لإنقاذ الحياة. فقد عانت الصومال كدولة فاشلة من الصراع الداخلي منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٩١. ومع غياب حكومة مركزية عاملة في معظم إقليم الدولة – والذي تزامن مع الجفاف المستمر، والمجاعة، والعنف السياسي – فإن الشعب قد تم حرمانه من حقوق الإنسان، واحترام القانون، والوصول إلى الضروريات الأساسية مثل الطعام، والمياه، والخدمات الصحية، والتعليم. وهنا، يقول نائب مدير هيئة الأمنيستى الدولية *(Amnesty International)* لأفريقيا مايكل كاجاري، "كطفل في الصومال، فإنك تخاطر بالموت طول الوقت؛ فمن الممكن أن تُقتل، وأن يتم تجنيدك وإرسالك إلى جبهة القتال، أو أن توقع عليك العقوبة من الشباب، لأنه قد تم ضبطك وأنت تستمع إلى الموسيقى، أو "مرتدياً الملابس الخطأ"، وأن تضطر إلى الدفاع عن نفسك لأنك قد فقدت والديك، أو حتى أن تموت لأنك لم تحصل على مصدر لرعاية صحية كافية".

إن الصومال تقدم مثالاً مروعاً لمصير العديد من الأطفال – مصيراً يتكرر في دول أخرى عبر العالم، حيث يعاني الأطفال من الجوع، ونقص التعليم، ومن الأمراض المهددة للحياة، ومن الإساءة البدنية، والإجبار على العمل، والعبودية الجنسية. إلى أي مدى يُعدُ المجتمع الدولي مسئولاً عن حماية الأطفال عبر العالم؟. إن أنصار التدخل من قبل المجتمع العالمي يحاجون بأن "السياسة الخارجية المتبعة للمبادئ تتحدى التنبؤ الواقعي بعدم تعويق أتباع المصالحة الوطنية" *(Brysk, 2009p. 4),*. بدلاً من ذلك، فمن الضروري بالنسبة للدولة، وللفاعلين من غير الدول أن تعمل " كفاعل خير عالمي"، والذي طبقاً لروح العقيدة المسيحية الأساسية "يحب جاره كما يحب نفسه".

وفي المطالبة بتصرف، فإن ممثلة اليونيسيف روزان كورلتون تحث باتجاه استجابة سريعة وحاسمة لأزمة الصومال، حيث "يحتاج الأطفال في جنوب الصومال، وبصورة ماسة، لمساعدتنا. إن كثيراً منهم قد ماتوا من قبل، وعديدين آخرين في خطر عظيم ما لم نقم بالتصرف الآن". إن إجراءات محددة لحماية الأطفال وتوفير إمدادات غذائية صحية، ودعم برامج التعليم أمور مطلوبة. إن التقليل من خطورة التهديدات التي يواجهها عديد من الأطفال مثل أولئك في الصومال، يقول كاجري أن "هذا صراع لا ينتهي أبداً، حيث يتعرض الأطفال لخبرات من الرعب لا يمكن تصورها، وعلى أساس يومي... إنهم يواجهون مخاطرة أن يصبحوا جيلاً منسياً، إذا استمر العالم في تجاهل جرائم الحرب التي تؤثر على كثير منهم".

أنت تقرر:

١) ما هي النتائج المترتبة على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الخاصة بالطفل، وبإهمال تطويرهم إنسانياً بالنسبة للتنمية الوطنية وللأمن العالمي؟

٢) ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات ما بين الحكومية *IGOs*في تقديم ومعالجة حالة الأطفال عبر العالم.

الاستجابة للإساءات لحقوق الإنسان
RESPONDING TO HUMAN RIGHTS ABUSES

هناك، وعلى الأقل، ثلاث حجج تعارض تعزيز وفرض حقوق الإنسان من قبل المجتمع الدولي. يعارض الواقعيون تعزيز حقوق الإنسان لأنها، وكما يشرح المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية (آمنيستي انترناشيونال)، ويليام شولتز، "تعتبر أن السعي لتحقيق الحقوق كعملية غير ضرورية، وفي بعض الأحيان تطرف خطير، غالباً ما يكون متضاداً مع المصالح الوطنية". كذلك، فإن أنصار الدولة أو القانونيين يعارضون تعزيز حقوق الإنسان في الدول المستهدفة لأنها تمثل اختراقاً غير مرغوب للشؤون الداخلية للآخرين، وانتهاكاً لمبدأ سيادة الدولة. أما أنصار النسبية أو أنصار النظرية الجمعية، فإنهم يرون تعزيز حقوق الإنسان كصيغة أو كشكل للإمبريالية الأخلاقية *(Blanton and Cingrand, 2010, Donnely, 2003, P. 2003)*.

ومع ذلك، فإن هناك "استعداداً متزايداً لاعتبار الاهتمام بانتهاكات حقوق الإنسان كتبرير مقبول للأنواع المتعددة للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية التي تتراوح ما بين العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية وصولاً إلى العمل العسكري" *(Beitz, 2001, P.269)*. وكما يخبرنا البنيويون، فإن تطور القيم العالمية يمكن أن يكون له تأثير قوي على السلوك الدولي. "من المؤكد أن أي تفسير لصعود حقوق الإنسان يجب أن يأخذ في الاعتبار القوة السياسية للأعراف والأفكار والطريقة العابرة للقوميات والآخذة في التزايد، والتي يتم فيها حمل هذه الأفكار وانتشارها" *(Sikkink, 2008, P. 172)*.

إن الظهور الأكثر اعتياداً لهذا الاتجاه يتمثل في التوسع الحادث في السنوات الأخيرة في القوانين التي تنظم الممارسات التي قد تستخدمها دول ذات سيادة. إن ثورة حقوق الإنسان قد قامت بتحقيق تقدم معنوي من خلال كسر احتكار الدول في مجال الشؤون الدولية، وعلى المواطنين *(Ignatieff, 2004, b)*. بهذا المعنى، فقد انتصرت الليبرالية، وتراجعت الواقعية، ذلك أن حركة حقوق الإنسان قد قامت بمعارضة الرؤية الواقعية القاسية التي عبر عنها توماس هوبز، والذي حاجج في القرن السابع عشر بأنه بسبب أن السياسات العالمية هي "حرب من الكل ضد الكل، فإن الإشارات إلى ما هو صحيح وخطأ، وما هو عدل، وما هو ظلم ليس له مكان [لم يعد له مكان] ".

أكثر من ذلك، فإن القانون الدولي قد قام، وبشكل جوهري، بتنقيح الحماية الواقعية التقليدية بواسطة الدول بإعادة تعريف العلاقة بين الدول بالنسبة إلى الأفراد. وكما يلاحظ السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، فإن "الدول تعدُ الآن مفهومة، وعلى نطاق واسع، باعتبارها أدوات في خدمة شعوبها، وليس العكس. فعندما تقرأ الميثاق اليوم، فإننا، أكثر من أي وقت مضى واعون بأنه يهدف إلى حماية الإنسان الفرد، وليس حماية أولئك الذين يسيئون إليهم".

"إذا كان عليك أن تكون محايداً في موقف للظلم، فإنك قد اخترت جانب المعتدي" القس ديزموند توتو، الحائز على جائزة نوبل

الإطار القانوني لحقوق الإنسان *The Human Rights Legal Framework*

لقد قام المجتمع العالمي بمد نطاق حمايته القانونية لحقوق الإنسان بشكل هام عبر السنوات الستين الماضية. فقد انتشرت المعاهدات متعددة الأطراف باعتبارها جزءً من المجهود العالمي لبناء الإجماع حول حقوق الإنسانية، ولوضع نهاية لإساءة استخدام حقوق الإنسان. كذلك، فقد تم تفعيل اتفاقيات متعددة، والتي قامت بدورها، وبشكل مستمر وثابت، بمنح الأفراد حقوقاً – ومؤكدة على أن الناس ينبغي أن تتم معاملتهم باعتبارهم جديرين بالحرية والكرامة، والتي ضمنها وبشكل تقليدي، القانون الدولي، للدول وللحكام. أكثر من ذلك، ومن منظور القانون الدولي، فإن الدولة ملتزمة باحترام حقوق الإنسان لمواطنيها، وكذلك لأولئك الآخرين من مواطني دولة أخرى، كما أن المجتمع الدولي لديه الميزة والحق في تحدي أي دولة لا تلتزم بذلك. القائمة (١٣-٢) تلقي الضوء على ثمان اتفاقيات / معاهدات دولية، بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يوفر الأساس الجوهري للإطار القانوني لحقوق الإنسان.

قائمة (١٣-٢): الاتفاقيات الجوهرية للإطار القانوني لحقوق الإنسان

العام	الاتفاقية / المعاهدة
١٩٤٨	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
١٩٦٥	الاتفاقية الدولية لإزالة كل أشكال التمييز العنصري *(ICERD)*
١٩٦٦	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية *(ICCPR)*
١٩٦٦	الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية *(ICESCR)*
١٩٧٩	معاهدة إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة *(CEDAW)*
١٩٨٤	المعاهدة ضد التعذيب والعقوبات والمعاملات الوحشية الأخرى والمهنية وغير الإنسانية *(CAT)*
١٩٨٩	معاهدة حقوق الطفل *(CRC)*
١٩٩٠	الاتفاقية الدولية لحماية الحقوق لكل العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم *(ICRMW)*
٢٠٠٦	معاهدة حقوق الأفراد من ذوي الإعاقات *(CRPD)*

من بين هذه المعاهدات وأدوات القانون الدولي، يبرز كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والتي تشكل جميعها "الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان". بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مئات من الأدوات القانونية، والإعلانات

السياسية عبر نطاق متسع من موضوعات حقوق الإنسان، والتي تم قبول الكثير منها من قبل معظم الدول. إنها توفر مستويات محددة من الحماية لحقوق الإنسان للجماعات المعرضة للتأثير مثل النساء، والأطفال، والعمال المهاجرين، والأفراد من ذوي الإعاقات، وكذلك للحقوق الجماعية للأقليات والجماعات الأهلية. إن الأمم المتحدة وأعضاءها إنما يمثلون معاً قوة دافعة وراء تطوير النظام القانوني لحقوق الإنسان العالمية. إن منظمة العمل الدولية (*ILO*)، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد قامت جميعها أيضاً بتأسيس حمايات لحقوق الإنسان.

تحدي التطبيق ***The Challenge of Enforcement***

بمجرد أن يتم تعديد وذكر محتوى التزامات حقوق الإنسان في اتفاقيات متعددة الأطراف، فإن الاهتمام الدولي يتحول إلى مراقبة وملاحظة تطبيقها وإثارة انتهاكاتها. لسوء الحظ، فإن "تعميق نظم حقوق الإنسان الدولية، إنما يخلق فرصاً للحكومات التي ترتكب انتهاكات للحقوق لكي تكشف أو تستعرض التزامات منخفضة التكاليف لإضفاء الشرعية على الأعراف العالمية، مؤدية بها إلى أن تصدق على معاهدات حقوق الإنسان بدون توافر القدرة على، أو الإرادة للالتزام بشروطها" ***(Hanfer-Burton et., al., 2008, P.115; See also, Powell and Staton, 2009)***.. إن هناك بعض الدول التي تصادق على معاهدات حقوق الإنسان باعتبارها مجرد التزامات رمزية مصطنعة لقهر حقوق الإنسان.

أكثر من ذلك، فإن اتفاقاً كاملاً ينبغي أن يتم التوصل إليه، حول المدى الذي تصل إليه مسئولية المجتمع الدولي بالتدخل من أجل فرض حقوق الإنسان. وعلى نحو ما لاحظت اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة في تقريرها "مسئولية الحماية"، "إذا ما تم قبول مبدأ التدخل لأغراض الحماية الإنسانية، بما في ذلك إمكانية العمل العسكري، يظل هناك التزام المجتمع الدولي بتطوير معايير متسقة، وذات مصداقية، وقابلة للتطبيق لترشد الدولة والممارسة ما بين الحكومية". على الرغم من الأعراف العالمية الآخذة في التوسع، والتي ترفع الأمن الإنساني وتعمل الكثير لتقديم قضية حقوق الإنسان، فإن مشكلات السياسة الحاسمة تظل حول أي الخطوات الممكن اتخاذها لحماية هذه الحقوق ومنع انتهاكها *(Ramcharan, 206)*.

التدخل الإنساني ***Humanitarian Intervention***

يتضمن التدخل الإنساني تصرفات المجتمع الدولي لمساعدة دولة تعيش خبرة عنيفة من المعاناة في حقوق الإنسان، والتي يتسبب فيها انهيار سياسي، أو سياسة حكومية مقصودة، أو كارثة طبيعية (انظر الفصلين السادس والسابع). إن المبادئ التي ترشد التدخل الإنساني تستمر في أن تكون موضوعاً لمناقشة حامية. إن الموضوع لا

يتمثل فيما إذا كان هناك حاجة ملحة والتزام أخلاقي بالتعبير عن الاهتمامات حول السكان الذين يعانون خطر الذبح والمجاعة أو الإعدام. لكن الموضوع يتعلق بكيفية صياغة استجابة عادلة، عندما ستتضمن أي استجابة تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. إن التدخل الإنساني موضوع مثير للتناقض والجدال، لأنه يراهن على المبدأ القانوني للسيادة الإقليمية، ضد ما يراه البعض كمسئولية أخلاقية لحماية السكان الضعفاء من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

على الرغم من أن تشييد قواعد حقوق الإنسان العالمية قد حقق خطوات عظيمة عبر السنوات الستين الماضية، فإن فرض قوانين حقوق الإنسان لازال يواجه قصوراً. داخل الأمم المتحدة، فإن مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان *(OHCHR)* يُعدُ مسئولاً عن تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والإشراف على البرامج الرئيسية لحقوق الإنسان، وتوفير القيادة العالمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كذلك، فإنه يشرف على مجلس حقوق الإنسان *(HRC)*.

إن مجلس حقوق الإنسان يُعدُ منظمة ما بين حكومية حديثة، أسسته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس ٢٠٠٦، بغرض تقييم المواقف حول إساءة استخدام حقوق الإنسان، وعمل التوصيات حولها. ففي ذلك الوقت، فإن كلاً من الولايات المتحدة، وجزر مارشال، وبالاو قد قامت بالتصويت ضد القرار، أما كل من إيران، وفنزويلا، وبيلاروسيا فلم تقم بالتصويت. لقد كان هناك اهتمامات بأن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة *(UNHRC)* لم يكن يمتلك القدرة على منع الدول ذات السجلات السيئة (غير الجيدة) لحقوق الإنسان من عضوية المجلس، وأن مهمة الوكالة قد قوضت مبدأ عدم التدخل.

في يونيو عام ٢٠٠٨، قامت الولايات المتحدة بإلغاء وضعها كمراقب، وفكت ارتباطها من مجلس حقوق الإنسان *(HRC)*، وفي جزء كبير من خيبة أمل واهتمام مناصري حقوق الأطفال، والذين شعروا بأن هذه الخطوة قد أسهمت كثيراً في تراجع دور المنظمات بين الحكومية، وأرسلت رسالة سلبية حول أهمية حقوق الإنسان، عبر العالم. على أي حال، ففي مايو ٢٠٠٩، فقد سعت الولايات المتحدة، وتم انتخابها لفترة ثلاث سنوات في مجلس حقوق الإنسان *(HRC)*. "بينما كنا نعترف بأن مجلس حقوق الإنسان قد أصبح جسداً متراخياً لم يستطع أن يرتفع إلى مستوى قدراته الكامنة"، شرحت سفيرة الولايات المتحدة سوزان رايس "فإننا نعتقد أنه بالعمل من الداخل، فإنه يمكننا أن نجعل من المجلس منبراً أكثر فعالية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان".

لقد أظهرت الدراسات أن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة "تلعب دوراً هاماً" في الدفع بمنتهكي حقوق الإنسان، وأن "ما يبدو قرارات رمزية لمنظمة دولية ذات دافع سياسي يمكن أن يحمل نتائج هامة" *(Lebovic*

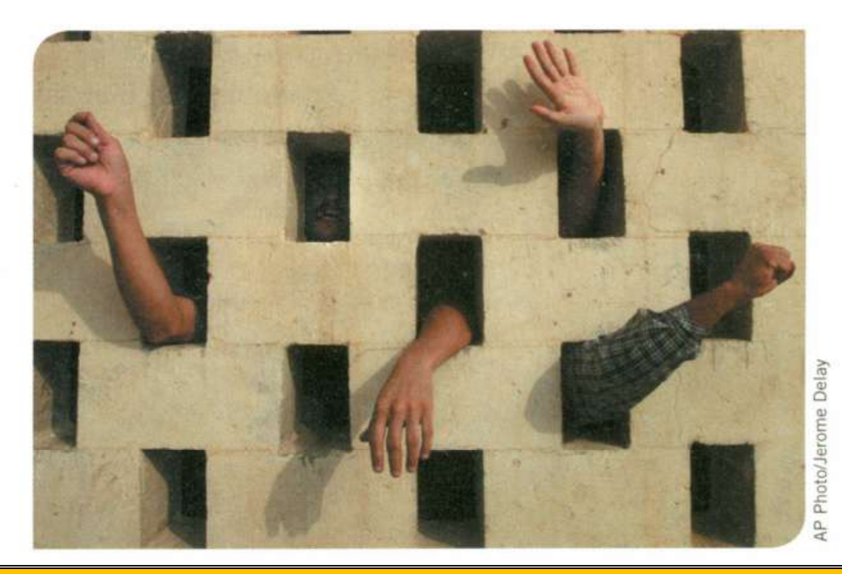
and Voten, 2009, P. 79, See also, Greenhill, 2010, Mertus,2009). ومع ذلك، فعلى الرغم من الجهود الهامة لمراقبة حقوق الإنسان، وفرض أعرافها واتفاقياتها، فإن فعالية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ما بين الحكومية مقيدة، كما أنها تستطيع، وفقط، أن تمارس السلطة التي تفوضها إياها الدول الأعضاء.

وفي استجابة لهذه الحدود، فقد تبوأت المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً هاماً في تعزيز حقوق الإنسان. فقد قامت بتطوير سلسلة من شبكات العمل عابرة القومية، لتبني وتصميم واستراتيجيات للضغط على الحكومات لتعديل سلوكها، ليصبح أكثر التزاماً بالقواعد السائدة لحقوق الإنسان وقوانينها *(Keck and Sikkink, 2008)*. وعلى نحو ما تشرحه إيلين لوتز المدير التنفيذي للبقاء الثقافي (منظمة دولية غير حكومية تهتم بحماية حقوق الإنسان للشعوب الأهلية):

> "إن هذه المنظمات تتولى فحص حالات إساءة استخدام حقوق الإنسان حيثما تحدث، بما في ذلك، الأماكن التي تشهد صراعات مسلحة. وبسبب ما أحرزته من سمعة تتعلق بدقتها، فإن نتائجها يُعتمدُ عليها من قبل وسائل الإعلام والأخبار، وحكومات كثيرة، وكذلك معظم المؤسسات ما بين الحكومية. بينما تأمل هذه المنظمات غير الحكومية بأن تحقق تقاريرها نوعاً من التغيير في سلوك الحكومة، أو أي كيان آخر، تقوم بإلقاء الضوء على انتهاكاتها لحقوق الإنسان، فإن أهدافهم الرئيسة تتمثل في صانعي السياسة الذين هم في وضع أكثر قوة لممارسة الضغط على منتهكي حقوق الإنسان. إنهم يقومون بحشد الحكومات الأخرى للضغط لتأخذ موضوع حقوق الإنسان في حسبانها في مساعداتها الخارجية، ولكي تضغط على الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الأخرى لتمارس الضغوط على مسيئ استخدام [حقوق الإنسان] " *(Lutz, 2006, p. 25)*.

مع انفتاح أعظم للفعالية المؤسسية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن نشطاء حقوق الإنسان قد قاموا بالضغط باتجاه تقوية فرض آلياتها. وتُحسبُ جهودهم في جزء منها إلى تأسيس محاكمات الأمم المتحدة لمراجعة الإساءات الضخمة لحقوق الإنسان، كما في حالتي يوغسلافيا السابقة ورواندا، وتأسيس المحكمة الجنائية الدولية. كذلك، يُحسبُ لهؤلاء النشطاء مراقبة مواقف حقوق الإنسان، واستهداف "إلقاء الضوء" بالعلانية والتدقيق العام في الممارسات المسيئة لإصابة أولئك الذين يقومون بانتهاك حقوق الإنسان بالعار، من سلوكياتهم *(Blanton and Blanton, 2007; Ottaway, 2001)*.

على الرغم من أن بعض الأفراد يظلون متشككين في الادعاءات بأننا كلنا لدينا التزامات أخلاقية موروثة تجاه الإنسانية ككل، بينما يعتقد آخرون بأن كل فرد، وبمجرد كونه إنساناً، له مجموعة معينة من الحقوق الموروثة، وغير القابلة للتنازل، والتي تضمن له الحماية الدولية.



الأمن المبدئي: يظهر هنا مسجونون في سجن أبو غريب بالعراق يصرخون من أجل الحرية، عندما كان الديكتاتور صدام حسين في الحكم. بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد استخدمت قوات الاحتلال الأمريكي نفس السجن لتعذيب المتمردين المشتبه فيهم، وقد أدانت هيئة العفو الدولية هذه الوسيلة لقتال الإرهاب باعتبارها "انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان". مدعياً أن الولايات المتحدة لا تقوم بالتعذيب، فقد أشار الرئيس الأمريكي أوباما إلى تحول في سياسته بقوله "يجب أن نلتزم بقيمنا بنفس الاجتهاد الذي نلتزم به في حماية أمننا، وبدون استثناءات.

في تحدي للمبدأ الواقعي القائل بأن حقوق الإنسان تتناقض مع المصلحة الوطنية، فإن ويليام شولتز، المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية (آمنيستي انترناشيونال) يعلق قائلاً: " إن ما يبدو أنهم نادراً ما يدخرونه، إنه في حالات أكثر كثيراً عما يبدو أنهم سيسمحون به، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان يُعدُ مطلباً مسبقاً لحماية تلك المصلحة". إن حقوق الإنسان تدعم الحرية السياسية والاقتصادية، "والتي في المقابل تميل إلى تحقيق التجارة الدولية والرخاء. كذلك، فإن الحكومات التي تعامل شعبها، بتسامح واحترام، تميل إلى أن تعامل جيرانها بنفس الطريقة".

إن تعزيز حقوق وكرامة الناس العاديين حول العالم يمثل تحدياً جوهرياً. ومع ذلك، وكما يلاحظ المحلل الأمني العالمي دافيد ريفز "أن الافتراض القديم بأن السيادة الوطنية تربح كل المبادئ الأخرى في العلاقات الدولية هو افتراض يخضع لهجوم لم يحدث من قبل". و"حتى في عالم المعضلات الأمنية، فإن بعض المجتمعات سوف تصل إلى رؤية الارتباط بين مصالحها طويلة الأجل والخير العام – وفي بعض الأوقات والأماكن، فإن الدولة تستطيع أن تتغلب على أصولها المترابطة" حيث سيتصرف مديري الأمن والسيادة باعتبارهم "مواطنين عالميين" *(Brysk, 2009)*. نظراً لأن الاهتمامات بحقوق الإنسان قد اكتسبت وضعاً في ظل القانون الدولي، كما أنها تخضع للرقابة بدرجة أكثر اقتراباً من قبل المنظمات الدولية ما بين الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، أكثر عما كان من قبل، فإننا نستطيع أن نتوقع بأن تحصل حقوق الإنسان على اهتمام مستمر، طالما أن الناس قد أصبحت في

وضع مواقف الطوارئ مثل الإبادة الجماعية، أو التهديد بالمجاعة. فقد تزعمت ألينور روزفلت المثالية العالمية، وقياداتها المفعمة بالطاقة والتي كانت، وإلى حد كبير، مسئولة عن القبول العالمي في عام ١٩٤٨ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. عندما نفكر في الحالة الإنسانية في أوائل القرن الحادي والعشرين، فإننا نستطيع أن نستفيد من إلهام صلاتها ودعاءها الليلي: "اللهم احفظنا من أنفسنا، وأرنا رؤية لعالم جديد".

لقد قال جون دي روكفلر (الابن) (*John D. Rockefeller Jr.*) ذات مرة، "إنني أعتقد أن كل حق يتضمن مسئولية، وأن كل فرصة تتضمن التزاماً، وكل موقف يتضمن واجباً". في الفصل القادم من هذا الكتاب عن "السياسة العالمية"، فسوف تكون لديك الفرصة لتنظر في موضوع رئيسي آخر، يتضمن حقوقاً ومسئولية تجاه الإنسانية. نظراً لأن العولمة المتدفقة في عالمنا آخذة في التسارع، فإن الاختيارات الإنسانية حول بيئتنا الطبيعية لها نتائج للكوكب ككل، كما أنها تؤثر على قدرة الأرض على دعم الحياة البشرية والأمن.

مفاهيم الفصل

وكالة / مؤسسة *Agency* (ص. ٤٢٣) قدرة الفاعلين على تسخير القوة لتحقيق أهداف.

حقوق الإنسان *Human Rights* (ص. ٤٢٣) الحقوق السياسية والحريات المدنية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي باعتبارها حقوقاً غير قابلة للتنازل ومتاحة للأفراد بحكم كونهم بشراً، أو بفضيلة إنسانيتهم.

الحاجات الإنسانية *Human Needs* (ص. ٤٢٨) هي تلك الحاجات الأساسية الطبيعية والاجتماعية والسياسية مثل الغذاء والحرية، والتي يتطلبها البقاء والأمن.

مؤشر التنمية البشرية *Human Development INDEX* (ص. ٤٢٨) مؤشر يستخدم معدل توقع الحياة، والأمية، ومتوسط عدد سنوات الدراسة، والدخل ليقيم أداء دولة معينة بصدد ما توفره لشعبها من رفاهية وأمن.

مؤشر التنمية البشرية المعدل لقياس عدم المساواة *Inequality-Adjusted Human Development Index (IHDI)* (ص. ٤٢٨) مؤشر يقوم بحساب تأثير عدم المساواة على التنمية البشرية (الإنسانية) للناس في الدولة.

مؤشر شراء تكافؤ القوة *Purchasing Power Parity (PPP)* (ص. ٤٣١) مؤشر يقوم بحساب المعدل الحقيقي للتبادل بين العملات عندما يكون التكافؤ – أي عندما يكون ما يتم شراؤه هو ذاته – مُتحققاً، فإن المؤشر يحدد ما يمكن شراؤه بوحدة من كل عملة.

المركزية العرقية *Ethnocentrism* *(ص. ٤٣٥)* الميل أو النزعة لرؤية قومية أو جنسية الفرد أو الدولة باعتبارها مركزاً للعالم، ومن ثم، فهي خاصة مؤدية إلى أن تصبح القيم والمنظورات الخاصة بجماعات أخرى موضوعاً لسوء الفهم أو السخرية.

تفويض أو نقل السلطة *Devolution* (ص. ٤٣٦) الدول تمنح القوة السياسية لمجموعات الأقليات الاثنية، وللسكان الأصليين في بعض الأقاليم الوطنية الخاصة تحت توقعات بأن سلطة أكبر سوف تحتوي مطلب الجماعات بالاستقلال كدولة جديدة.

مؤشر عدم المساواة بين الجنسين*(GII)Gender Inequality Index* (ص. ٤٣٨) هو مؤشر يستخدم الصحة الإنجابية، والتمكين السياسي والتعليمي، والمشاركة في سوق العمل لتقييم المدى الذي تعوق فيه عدم المساواة بين الجنسين الإنجازات في مجال التنمية البشرية لدولة ما.

عدم المساواة بين النوعين *Gender Inequality* (ص. ٤٣٩) الاختلافات بين النساء والرجال في الفرص والمكافآت والتي يتم تحديدها طبقاً للقيم التي ترشد السياسات الداخلية والخارجية للدول.

التدخل الإنساني *Humanitarian Intervention* (ص. ٤٥٠) استخدام قوات حفظ السلام من قبل الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية لحماية شعب يتعرض للخطر من جراء انتهاكات شاملة لحقوق الإنسان ومن القتل الجماعي.

مصطلحات أساسية

وكالة	*Agency*
حقوق الإنسان	*Human Rights*
الاحتياجات الإنسانية	*Human Needs*
مؤشر التنمية البشرية	*Human Development Index (HDI)*
مؤشر عدم المساواة المعدل للتنمية البشرية	*Inequality-Adjusted Human Development Index (IHDI)*
تعادل القوة الشرائية	*Purchasing Power Parity (PPP)*
المركزية الاثنية	*Ethnocentrism*
تفويض أو نقل السلطة	*Devolution*
مؤشر عدم المساواة بين النوعين	*Gender Inequality Index (GII)*
أوجه عدم المساواة النوعية	*Gender Inequalities*
إبادة النوع	*Gendercide*
التدخل الإنساني	*Human Intervention*

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Blanton, Shannon, Lindsey, and David L. Cingranelli, (20l0) “Human Rights and Foreign Policy analysis, "in *The International Studies Compendium Project,* Robert Denemark et., al. (eds.). Oxford: Wiley-Blackwell.

Brysk, Alison.(2009) *Global Good Samaritans: Human Rights as Foreign Policy* .New York: Oxford University Press

Kristof, Nicholas D., and Sheryl Wu Dunn.(2009) *Half the Sky: Turning Oppression into Opportunity for Women Worldwide.* New York: Random House.

Landman, Todd.(2006) *Studying Human Rights.* New York: Routledge.

Menus, Julie.(2009) *Human Rights Matters: Local Politics and National Human Rights Institutions.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Pogge, Thomas. (2005) "World Poverty and Human Rights, "*Ethics & International Affairs* 19,no.I (Spring):1-7.

Ramcharan, Bertrand. (20l0) *Preventive Human Rights Strategies.* New York: Routledge.

Skinner, E. Benjamin.(2008)"A World En-slaved," *Foreign Policy* (March1Aprii):62-67.

UNDP.(2011) *Human Development Report 2011.* New York: United Nations.

المسئولية العالمية للحفاظ على البيئة

Global Responsibility For The Preservation of The Environment

إطار الفصل

- **تأطير الجدال الأيكولوجي**
- **العولمة ومأساة المشتركات العالمية**
- **نظرة أقرب:** نقص المياه العالمي
- نحو الاستدامة والأمن الإنساني
- جدال: لماذا توجد هناك أزمة غذاء عالمية؟

إن تبديد وتحطيم مواردنا الطبيعية، وترقيق واستنزاف الأرض بدلاً من استخدامها لزيادة فائدتها، سوف يؤدي إلى تقويض الأيام التي سوف يتمتع فيها أطفالنا بالرخاء الذي تمتعنا به بموجب الحق في أن نسلمها لهم وقد تم توسيعها وتطويرها.

Theodore Roosevelt, U.S. President

رجلان في قناة: قارب في مياه ضحلة



الإبقاء على استدامة حياة الموارد: *Preserving A Life-Sustainability Resources*. تواجه كثير من المجاري المائية في العالم تهديدات خطيرة بالتلوث – من موارد مثل الممرات المائية الصناعية، والصرف الخام، والقاذورات، وتسرب البترول –والتي تمثل خطراً عظيماً للصحة الإنسانية والحفاظ على البيئة. يظهرُ هنا رجلان يكنسان من القمامة الطافية على نهر سيلويج المتزايد في التلوث، والذي يجاور جاكرتا، عاصمة أندونيسيا.

"حيثما تقف يعتمد على أين تجلس" .... هذه حكمة تُستخدم لتصف محددات قرارات الناس (راجع الفصل الثالث) أين تقف بصدد واحدة من معظم الموضوعات الساخنة، موضع الجدل التي أوجدها الدفء العالمي والتهور البيئي؟ وقد يكون لديك، ومن قبل، بعض المشاعر القوية حول هذا الجدال. كثيرون آخرون يفعلون ذلك. وطبقاً للموقع الذي نتخذه على أحد جانبي الجدال البيئي، فإن هناك، وعلى الأقل، باحث أو عدة سياسيين يتشاركون معك في رأيك.

يعارض بعض الساسة، وكبريات الشركات العملاقة، والعلماء، وجهة النظر القائلة بأن الكوكب يعدُ حقيقة في خطر؛ إنهم يدعون أنه لا توجد هناك مشكلة حقيقية، لأن الإبداع التكنولوجي يستطيع أن يعكس الاتجاهات في الدفء العالمي (والذي يجادلون بأنه قد لا يكون "حقيقياً" لأن النمط الدائري طويل المدى لتطور الأرض، يقترح أن فترتنا الحالية لارتفاع درجات الحرارة تعدُ مؤقتة). هؤلاء الناس يدعون أن التدهور البيئي وتناقص الموارد قد تركت أناساً كثيرين على حذر بدون حاجة لذلك.

إن معظم العلماء متشائمون، وهم متأكدون الآن بأن التهديدات حقيقية. إنهم أنفسهم في وضع حذر من قبل المتفائلين الذين فشلوا في مواجهة "الخطر الواضح والحالي" للتهديدات البيئية والمبادرة بالإصلاحات. إن التهديدات الأيكولوجية التي أثبتت قلق المجتمع العلمي قد خضعت للتوثيق في الفيلم الشهير لآل جور، وكتابه عن الدفء العالمي، "حقيقة مزعجة" *"An Inconvenient Truth"*، والتي فاز بها بجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٧. إن علماء المناخ المرعوبين هؤلاء يتبنون تغييرات كبيرة من قبل الحكومات، والآن – وقبل أن يصبح الوقت شديد التأخر لإنقاذ الجنس البشري من الفناء المؤكد.

في هذا الفصل، ستتاح لك الفرصة لشحذ تفكيرك الذاتي من خلال تقدير أوزان الدليل المتاح حول التيارات العالمية السائدة والتي تحدد الأوضاع البيئية التي يتشارك الجميع فيها على الأرض. وهكذا، فلنأخذ نظرة على الأبعاد المتنوعة لأيكولوجية كوكب الأرض، والتي تعدُ الآن في مرحلة تحول. حينئذ، فعليك أن تؤسس موقفك حول هذا الموضوع العالمي، وعلى أساس من المعلومات التي يمكن أن تجد فيها أساساً أفضل لآرائك الحالية، ولنأخذ في الاعتبار نوعية المسئولية التي على البشرية أن تقوم بها حفاظاً على بيئتنا العالمية.

"إن الرخاء المستقبلي والاستقرار يعني إعادة التفكير في الكيفية التي نستغل بها الأرصدة الطبيعية للكوكب"
UN Secretary-General Ban Ki-Moon

تأطير الجدال الأيكولوجي
FRAMING THE ECOLOGICAL DEBATE

ترتبط الاهتمامات البيئية بالقيم الأخرى التي تقدرها الدول، وبشكل ملحوظ الأمن، والرخاء الاقتصادي، وتحسن الأوضاع الاجتماعية. "فالأمن" يعني الحرية من الخوف، والخطر، والمخاطرة. نظراً لأن المخاوف من هولوكوست نووي، ومن أشكال أخرى للعنف لطالما طاردت العالم، ولوقت طويل، فقد أصبح الأمن تقليدياً مرتبطاً بالأمن القومي، ومن ثم، فإن النضال من أجل قوة الدولة قد أصبح مركزياً للنظرية الواقعية، ولتأكيدها على العدوان المسلح.

يوسع الأمن البيئي *"Environmental Security"* من نطاق تعريف الأمن القومي، وذلك من خلال الدفع بالرؤى إلى ما وراء الحدود وحمايتها. إنه يركز على الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات التي تواجه الحفاظ على البيئة العالمية، من خلال الاعتراف بأن تهديدات مثل الدفء العالمي، وثقب طبقة الأوزون، وفقد الغابات المدارية، والأحياء المائية التي تستطيع أن تهدد مستقبل البشرية، بنفس القدر من التهديد الذي تحدثه حرب تستخدم أسلحة

الدمار الشامل. نظراً لأن التدهور البيئي يخفض من الرخاء الاقتصادي للدول، ومن نوعية الحياة بالنسبة لمواطنيها، فإن الليبرالية تخبر التفكير المعاصر حول الكيفية التي تستطيع من خلالها الدول أن تتعاون مع المنظمات الدولية *(IGOs)*، ومع المنظمات الدولية غير الحكومية *(NGOs)* لتحافظ على البيئة العالمية. إن المجتمع العلمي الليبرالي قد أعاد تعريف" الأمن " من أجل أن يتحرك وراء النظرية الواقعية التقليدية، والمتمركزة حول الدول والصورة العسكرية لسياستها الدولية.

اليوم، يحثُ العديد من الخبراء الشعوب والحكومات بصياغة تعريف أكثر اتساعاً لما يؤسس حقيقة الأمن، (وعلى نحو ما فعلت وزارة الدفاع في الولايات المتحدة في إبريل ٢٠٠٧، عندما حذرت من أن الدفء العالمي يجب أن يتم اعتباره كتهديد للأمن القومي الأمريكي). إن إعادة التعريف هذه متوافقة مع النظرية الليبرالية، والتي تؤكد على أن الأمن يجب أن يتم تعريفه باعتباره القدرة على حماية نوعية الحياة. نتيجة لأحوال الفقر العالمي والحاجة، ظهر ما يُسمى بسياسات الأمن *Politics of Security*، والتي تتوقع أن مستقبل الصراع الدولي سوف تحدده ندرة الموارد – تقييد مصادر الطعام، والبترول، والمياه على سبيل المثال – أكثر من الأسباب المرتبطة بالتحديات العسكرية المفتوحة. أكثر من ذلك، فإن الموارد غير الكافية، أو الملوثة سوف تؤدي إلى تراجع الأحوال المعيشية وسوءها لكل الناس على الأرض، وبصفة خاصة لأولئك الذين يعيشون في الجنوب العالمي، حيث تُعدُ القدرة والإرادة السياسية لمواجهة التحديات البيئية محدودة.

إن المسائل البيئية العالمية مثل تلك التي تهتم بالمنظورات المتفائلة بقرن الوفرة أو الرخاء، وتلك المتشائمة التي يمثلها المالتوثيون الجدد. كما يتبنى أنصار قرن الوفرة الاعتقاد بأنه إذا تمت ممارسة التجارة الحرة، والأسواق الحرة، فإن الاختلالات الأيكولوجية التي تهدد الإنسانية سوف يتم، وبشكل مؤكد، تصويبها. بالنسبة لهم، فإن الأسعار تمثل آلية التكيف الأساسية التي تنتهج عبر الوقت، الخير الأعظم لأكبر عدد من الناس.

وعلى الجانب الآخر، فإن أنصار مالتوث "المالتوثيون الجدد" يشتركون في الكثير مع الماركينتيلية الاقتصادية، والتي تحاجج بأن الأسواق الحرة تفشل في منع الاستغلال المتزايد لكل من الموارد المتجددة، وتلك غير المتجددة، بل إنها وبدلاً من ذلك، تجعل من التدخل الحكومي أمراً ضرورياً. ويعارض هذا المنظور الأخير، الاعتقاد بأن السوق الحرة سوف تؤدي دوماً إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية.

إن المتشائمين من المالتوثيين الجدد يدقون جرس الإنذار حول علامات التدهور الأيكولوجي، بينما يعدد المتفائلون بقرن الوفرة، وبثقة، فوائد ومزايا الأسواق الحرة، والإبداع التكنولوجي، ودورهما في إنقاذ الكوكب، ومن ثم، فهم يرسمون بذلك رؤى مختلفة تماماً للمستقبل العالمي. إن الكيفية التي نصوغ بها فهمنا للتحديات

البيئية سوف تؤثر على توصياتنا، واختياراتنا للسياسة العامة. كما أنها سوف تؤثر أيضاً على المدى الذي يستطيع عنده المجتمع العالمي أن يكون له الإرادة، والقدرة السياسية على التعايش مع المشكلات الأيكولوجية، وفتح الآفاق أمام الأمن الإنساني.

العولمة ومأساة المشتركات العالمية

Globalization and the Tragedy of the Global Commons

يستخدم الأيكولوجيون– أولئك الذين يدرسون العلاقات بين الكائنات الحية وبين البيئة الطبيعية للأرض–مصطلح المشتركات (أو القواسم أو المشاعات) العالمية لإلقاء الضوء على اعتمادنا المتبادل والآخذ في التزايد، لأنهم ينظرون إلى الأرض باعتبارها بيئة مشتركة مصنوعة (أو تتكون) من المجموع الكلي للكائنات الحية. ومن ثم، وفي عالم يؤثر فيه كل شيء على كل شيء آخر، فإن مصير المشتركات (أو القواسم أو المشاعات) العالمية المشتركة يصبح مصيراً للبشرية. إن طاقة كوكب الأرض على التحمل والاستيعاب –وُيقصدُ بها قدرة الأرض على تأييد ودعم الحياة –تُعدُ في المركز من المناقشة حول مستقبل المشتركات العالمية. إحدى الرؤى المعنية بهذه الطاقة المتراجعة قام بالتعبير عنها **ليستر آر براون** *(Lester R Brown, 2003: P.3)* ، رئيس معهد سياسة الأرض، قد حاجج قائلاً:

"عبر التاريخ، عاش البشر على المحصول المستدام للأرض، والاستفادة من وقفها وخيراتها الطبيعية، أما الآن، وعلى أي حال، فإننا نستهلك الوقف نفسه. ففي الأيكولوجي كما في الاقتصاد، فإننا نستطيع أن نستهلك، وبشكل رئيسي، مع الاهتمام بالمدى القصير، لكن على المدى الطويل، فإن هذه الممارسة تؤدي إلى الإفلاس".

إن الإنسانية تواجه تحديات خطيرة، وغير مسبوقة في مداها أو خطرها: إيقاف التغير المناخي العالمي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتوفير المياه النظيفة، استعادة الغابات، والمصائد البحرية، وغيرها من الموارد المتجددة التي تم استخدامها بشكل ُمضاعف. ليس هناك سبب وحيد يمكن اعتباره مسئولاً عن هذه الاتجاهات في البيئة العالمية، بل هناك أسباب عديدة تتفاعل مع بعضها البعض، لتنتج هذه المخاطر المميتة، التي تقوض الاحتفاظ بنظم الحياة العالمية التي يعتمد عليها الوجود البشري في حياته. ومن بين الأيكولوجيين الذين يقومون بالدراسة العلمية لجذور هذه المآزق، والمشكلات الكوكبية بزغ أحد التفسيرات الذي أحرز قدراً كبيراً من الشهرة. يقول هذا التفسير أن التدهور البيئي يُعدُ ناتجاً لسعي الإنسان للكسب أو الاستفادة الخاصة.

من هنا، جاءت شهرة **مصطلح مأساة المشتركات** كمصطلح تم صياغته ليجمع جذور التهديدات المتنامية لموارد الكون، ولنظامه الأيكولوجي، شديد الدقة والتوازن. وقد تمت صياغة هذا المصطلح للمرة الأولى في العام ١٨٣٣ بواسطة عالم الاقتصاد السياسي ويليام فوستر للويد"*William Foster Lloyd*"، ثم اكتسب المصطلح مؤخراً شهرته وامتداده إلى المشكلات البيئية العالمية المعاصرة، عندما قامت عالمة الأيكولوجي الإنساني "*Human Ecologist*" جاريت هاردين *Garrett Hardin* ، وفي مقالة شهيرة لها تم نشرها في عام ١٩٦٨ في مجلة "العلوم". ففي هذا المقال، فإن "المشتركات" تؤكد على تأثير السلوك الإنساني الذي يدفعه البحث عن الفائدة الذاتية الشخصية. وعلى الرغم من أنه يؤكد على أهمية التصرف الفردي والدوافع الشخصية، فإنه يقوم أيضاً بتوصيف هذه الدوافع إلى الجماعيات "المجموعات *Collectivities*" أو الجماعات "*Groups*" مثل الشركات الكبرى، أو الدول ككل. إن السؤال المركزي الذي تم إثارته، وسؤاله في تشبيه "المشتركات" هو: ما هو المنهج المحتمل بالنسبة إلى الموارد الجماعية في بيئة غير منتظمة؟ وإذا كان الأفراد (وكذلك الشركات الكبرى والدول) مهتمين أساساً في تقديم رفاهيتهم الشخصية، فما هي النتائج التي يمكن توقعها بالنسبة لنهاية هذه الموارد المشتركة، ومن ثم للجميع؟

وقد قام لويد، ومن بعده هاردين، بسؤال المراقبين بأن يأخذوا في الاعتبار ما حدث في قرى العصور الوسطى الإنجليزية، عندما كانت القرية الخضراء نمطياً ملكية مشتركة يعتمدُ عيها كل القرويين في توفير المرعي لماشيتهم. إن حرية الوصول إلى المشاعات المشتركة كانت قيمة مشتركة اعتنقتها القرية وقدرتها. إن المشاركة في منطقة المراعي المشاع عملت بفاعلية، طالما كان الاستخدام من قبل الأفراد (وماشيتهم) لم يؤدّ إلى تخفيض، أو التقليل من، فائدة الأرض لكل فرد آخر.

على أي حال، وبافتراض أن القرويين قد تحركوا بدافع الربح، وفي غياب أي قوانين تقيد جشعهم وطمعهم، فإن الرعاة كان لديهم أقصى حافز لزيادة مخزونهم لكي يحققوا أقصى مكسب ممكن. وفي حالة إجبارهم أو اضطرارهم، فإن الرعاة المنفردين منهم قد يتفقوا على أن المصلحة الجماعية للجميع "للكل" سوف تتحقق إذا قام كل منهم بالحد من حجم الماشية بدلاً من زيادته. ومن ثم، فإن المشاع أو المشترك فيما بينهم يمكن الإبقاء عليه، والاحتفاظ به. لكن التخفيض الذاتي الاختياري لعدد ماشية كل منهم – لم يكن ليبدو حلاً سهلاً أو شهيراً – يحظى بالقبول. وفي الحقيقة، فلم يكن هناك ضمانة أن الآخرين سوف يفعلون نفس الشيء. وفي المقابل، فإن إضافة حيوان واحد إضافي إلى المراعي الخضراء، سوف يحقق مكسباً شخصياً لكن تكاليفه سوف يتحملها كل فرد.

صورة "الماء والبترول لا يمتزجان"



البترول والماء لا يمتزجان ***Oil and Water don't Mix*** في العشرين من إبريل ٢٠١٠، وقع انفجار وحريق في أحد أرصفة التنقيب العميقة مؤدياً إلى مقتل أحد عشر عاملاً، كما أدى إلى تسرب بترولي شامل بمحاذاة ساحل الخليج. وقد قام الفريق الفني لتقدير معدل التدفق، وتحت إشراف هيئة المسح الجيولوجي بالولايات المتحدة الأمريكية، ووزارة الطاقة الأمريكية، بتقدير هذا التسرب بما لا يقل عن (٤,٩) مليون برميل – أو (٢٠٥,٨) مليون جالون تم إلقاؤها في خليج المكسيك، حتى أمكن إغلاق فوهة البئر في ١٥ يوليو التالي. وعلى الرغم من أن الخسائر لم تظهر شاملة على نحو ما بدت للوهلة الأولى، وكما كان مُتخوفا، إلا أن بقع البترول الطافية على السطح، وأجزاءها الدافعة لمكوناتها باتجاه مناطق المياه العميقة قد سببت دماراً للكائنات البحرية، والنباتات البحرية، ولكل أشكال الحياة للعديد من الأنواع التي عاشت على ساحل الخليج. الصورة هنا لأحد قوارب جمع أسماك الجمبري، وهي تقوم بجمع بقايا البترول بالمضخات بعيداً عن سواحل لويزيانا.

لذلك، فإن الاختيار العقلاني الاقتصادي لتحقيق الثروة قد شجع الكل (الجميع) على زيادة بدون تمييز لقطعانهم، بينما لا تشجع في الوقت ذاته على التضحية الذاتية بالرفاهية الجماعية. وبالتحديد، فإن الأثر الجماعي لكل مجهود لمضاعفة العائد الفردي كان، وبالضرورة، سيضيف ماشية أكثر على المراعي أكثر مما تستطيع دعمه وتغذيته. بل وعلى المدى الطويل، فإن المراعي الخضراء الكثيفة قد تم تدميرها. فما هو الدرس؟ "الدمار هو نقطة النهاية التي يُسرعُ كل الرجال باتجاهها" *(Hardins, 1968)*. ومن ثم، فقد تمثلت النتيجة التي توصل إليها هاردينز (١٩٦٨) "أن كل فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية".

وهكذا، فقد أصبحت "مأساة المشتركات أو المشاعات" مفهوماً قياسياً في التحليل الأيكولوجي لأنه يشرح بشكل جيد مصادر التدهور البيئي، وغيرها من المشكلات والمآزق العالمية الكثيرة. ذلك أن هذا المفهوم ينطبق، وبصفة خاصة، على المناقشات والمجادلات الحادثة اليوم حول الضغوط على البنية العالمية لأن المراعي الخضراء المشتركة الإنجليزية تقارنُ بالملكية المشتركة لكوكب الأرض، والتي تتضمن أمثلتها المحيطات، والغلاف الجوي، والذي تتعاظم منه الفائدة الفردية على أساس من يأتي أولاً يحصل على الخدمة أولاً. كذلك، فإن الاستخدام المفرط للملكية المشتركة يتم إلقاء الضوء عليه، مثل حالة المحيطات والغلاف الجوي، عندما يتم استخدامهما من قبل قلة كمغاطس "*as Sinks*" أو كمقالب لملوثي البيئة، بينما يتحمل تكلفتها عديدون.

هل تُعدُ الديناميكيات الكامنة وراء مأساة المشتركات مسئولة عن المخاطر الأيكولوجية؟ هناك الكثير من الناس يعتقدون ذلك. على أي حال، فمن المحتمل أنك قد لاحظت من قبل أن الخبراء يختلفون حول التداعيات الأخلاقية والمعنوية لتفسير هاردينز. وهنا نلاحظ أن النتيجة المنطقية تتمثل في أن الإصلاحات مطلوبة لإنقاذ كوكب الأرض. إن التغييرات المطلوبة سوف تتطلب أمرين؛ يتمثل أولهما في بعض من القيود الذاتية على حرية الناس في الاختيار، أما الثاني فهو قليل من التنظيم من أجل ضبط النتائج المدمرة لمأساة المشتركات العالمية غير المثارة.

يذهب المنظرون المتنسبون إلى الواقعية وميركانتيلية السوق الحر بعيداً جداً في الدفاع عن حرية الاختيار الاقتصادية بدون تنظيم أو قواعد "*without regulations*" باعتبارها الطريق الأفضل، والأكثر أماناً لتحقيق الخير الأعظم للعدد الأكبر. يعتقد المنظرون من هذه التقاليد أن السعي إلى تحقيق المصلحة الذاتية، والفائدة الشخصية، سوف يفيد الجميع على المدى الطويل، كما أنه يحقق دخلاً أكثر، وتقدما تكنولوجياً أكثر مما كان سيتحقق بالقواعد التنظيمية والإشرافية للشركات الكبرى، والمشروعات، والمستثمرين، وقد أُعطيت يداً مطلقة للسعي نحو الفائدة. كذلك، فإنهم يشعرون أن التدخل في حده الأدنى في السعي من أجل المكسب الفردي، يُساعدُ على الاحتفاظ بالصحة الأيكولوجية للأرض. طبقاً لطريقة تعليمهم، فإن اقتفاء المكسب الخاص بقليل من القيود يُعدُ في ذاته فضيلة وليس العكس.

إن كل التقاليد الدينية والأخلاقية، وعلى وجه التقريب، تتشكك وبدرجة عالية في هذه النتيجة الواقعية والميركانتيلية. فعلى سبيل المثال، فإن المسيحية تتبع الأخلاقيات العبرية القديمة في تعريفها للجشع والطمع باعتباره من الأخطاء السبعة المميتة. ففي تيموثي (*Timothy, 6:10*) يحذر الإنجيل من " أن حب النقود هو جذر كل الشر" (*For the love of money is the root of all evil*). ومن ثم، فإن النتيجة التي يمكن التنبؤ بها للأنانية، والانقياد الأعمى للمكسب المالي الشخصي على القيم الأخرى مثل الحب غير الأناني، والعاطفة للجنس البشري، هي طريق

مؤكد للدمار والخطيئة. بهذا المعنى، فإن التقاليد الدينية تلتحق ببعض التنظير الماركسي الراديكالي المهم (انظر الفصل الثاني). إن هذه الينابيع الفكرية تحاجج بأن الاهتمام برفاهة الجميع توفر السعادة والفوائد لأنه، وفقط، إذا تمت حماية مصالح المجتمع، فإن الأفراد يستطيعون تحقيق أفضل وأعلى مصالحهم من خلال الدفع بهذه القيم المشتركة، باعتبارها الفرصة للحفاظ على بيئة نظيفة ومستدامة.

إن السياسة الأيكولوجية تجبرك على أن تزن وتقدر التطورات المتنافسة، وأن تُقييم القيم المتنافسة. فهل تريد دخلاً ورخاءً؟ بالطبع نعم-لكن بأي تكلفة مقصودة كانت أم غير مقصودة؟ فالجميع، الدول والشركات، يسعون إلى الثروة. هل يعني هذا أن سعيهم إلى الفوائد يبرر السماح لهم بإلقاء المخلفات السامة في البحيرات والأنهار والمحيطات، وأن يدعوا الآخرين إلى أن يتحملوا عبء تصرفاتهم لتحقيق مصلحة شخصية؟



هل نحن على شفا كارثة الانقراض؟: ***On the Principle of Extinction***في تقريره الصادر عام ٢٠٠٩، توصل الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة *(IUCN)* إلى أن ٢١٪من الكائنات الثدية تواجه خطر الانقراض، وأن الصيد المفرط، وزيادة حامضية المحيطات تهدد بالخطر الحياة البحرية. "نحن ربما نكون قد دخلنا ما يمكن تسميته بالموجة السادسة للانقراض العظيم لكوكب الأرض. وهذه المرة، فإن السبب ليس كويكباً شارداً، أو بركاناً ضخماً. إنه نحن"*(Walsh, 2009, p. 46)*. يظهرُ هنا "غابة ميتة" في مدغشقر، بعد أن فقدت ما يزيد على ٨٠٪ من أشجارها، وفي الغالب الأعم بسبب القطع والحرق لأجل زراعة الأرز التي استنزفت التربة ودمرت الحياة الطبيعية لكائنات لا تعد ولا تحصى".

إن هذه المشكلة وغيرها من المشكلات الأخلاقية هي الآن، وبشكل مباشر، في مرمى النيران في الجدال الدائر حول ما الذي يُسببُ التهديدات للملكية المشتركة لكوكب الأرض، وماذا إذا كان هناك أي شيء، يجب عمله لاحتوائها، وبأي ثمن. إن الخطوة التالية تتمثل في وصف وتقدير الطبيعة، والجهد المطلوب لهذه التحديات والمخاطر البيئية. لنأخذ في الاعتبار ثلاثة عناقيد مترابطة من المشكلات على الأجندة السياسية الأيكولوجية العالمية: (١) التغيير المناخي وثقب الأوزون؛ (٢) التنوع البيولوجي وإزالة الغابات؛ (٣) عرض وطلب الطاقة. إن هذه العناقيد تناقش بعضاً من العقبات التي تواجه الحفاظ على بعض الممتلكات المشتركة والموارد المتجددة.

السياسة الأيكولوجية للغلاف الجوي ***The Ecopolitics of the Atmosphere***

إن إنجازات مفاوضي الحكومة وممثلي المنظمات غير الحكومية الذين التقوا في ريو دى جانيرو في عام ١٩٩٢ قد أتت في أعقاب العقد الأكثر سخونة في سجل المفاوضات. فعلى مدار سنوات، قام العلماء بالتحذير من أن الدفء العالمي – الارتفاع التدريجي في حرارة العالم –سوف يسبب تغييرات مدمرة في الأنماط المناخية العالمية، وفي ارتفاع مستويات البحر، وذوبان الأنهار الجليدية، والعواصف المنفلتة *Freak Storms*والتي قد تستثير تغييرات على نطاق عالمي في النظم السياسية والاقتصادية والعلاقات الكونية. ربما بسبب أنهم قد تعرضوا للإحراق من قبل موجة الحرارة المزمنة خلال عقد الثمانينيات 1980s، فإن المفاوضين في ريو قد وافقوا على اتفاق إطاري حول التغيير المناخي. فمنذ ذلك الحين، فقد تزايدت المخاطر بالارتباط مع الارتفاع المستمر لدرجات حرارة الكوكب. وفي استجابة لسلسلة درجات الحرارة العالمية المسجلة في القرن الحادي والعشرين، يُوجهُ الانتباه إلى الملوثين الذين باعتبارهم ملومين عن الدفء العالمي قد تزايد.

التغيير المناخي والدفء العالمي ***Climate Change and Global Warming***

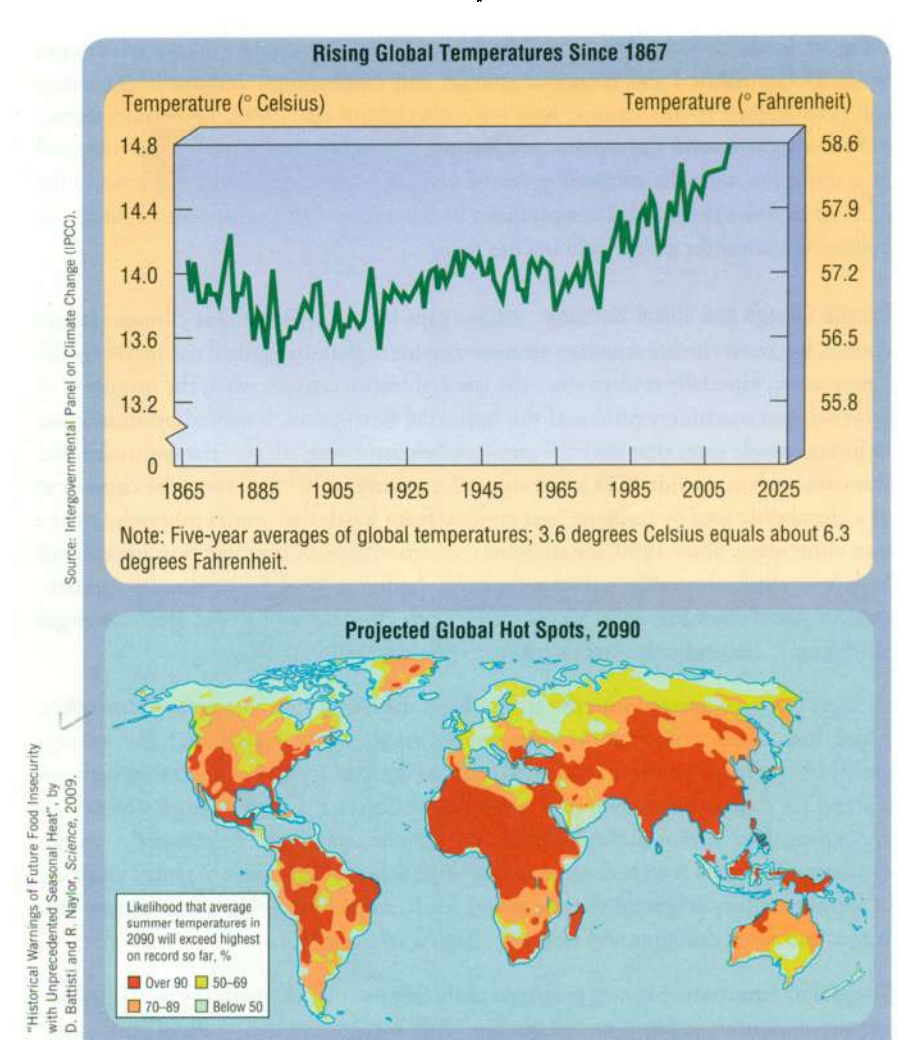
تظل الفجوات الرئيسة في المعرفة حول التغير المناخي، بينما معظم علماء المناخ الآن مقتنعين أن الزيادة التدريجية في حرارة الأرض واضحة، وبصفة خاصة، منذ أواخر القرن الثامن عشر، عندما أدى اختراع الآلات التي تُدار بالطاقة إلى حدوث الثورة الصناعية، وأن سببها يرجع إلى زيادة في الغازات التي صنعها الإنسان، فغيرت من آثار العزل المناخي. إن الجزئيات الغازية، وبصفة خاصة الكاربون ديوكسايد(*CO2*)، والكلوروفلوركاربون(*CFCs*)، تشكل معادلاً للغطاء النباتي يحجز الحرارة المنبعثة من الأرض، والتي كان من الممكن أن تهرب إلى الفضاء الخارجي. فمنذ ١٩٥٠، فإن احتراق جزئيات الكاربون ديوكسايد الناتج من احتراق جزئيات الوقود التي تتصاعد بثبات وقد ارتفعت إلى أربعة أضعاف. إضافة إلى ذلك، فإن إزالة الغابات قد أسهم

بدوره في زيادة الدفء العالمي، حيث "يُعتبر مسئولاً عن ١٧٪ إلى٢٥٪ من الإنبعاثات الغازية للغطاء النباتي العالمي، والتي تأتي في الترتيب الثاني بعد استخدام الطاقة" *(Jenkins, 2009, p. 87)*.

بينما يتم إطلاق تلك الغازات في الغلاف الجوي، فإنها قد قامت بإيجاد ما يسمى **بتأثير الغطاء النباتي**، ليتسبب بدوره في تزايد "ارتفاع" درجات الحرارة العالمية. وكما يُظهرُ الشكل (١٤-١)، فإن متوسط الحرارة العالمية على سطح الأرض، ومنذ 1800s قد تزايد فيما بين 0.7 إلى1.4 درجة فهرنهايت (ما مقداره 0.4 إلى0.8 درجة *(Celsius)*. كذلك، فإن درجات الحرارة المتغيرة يُتوقع أن يكون لها تأثير خطير على حياة الحيوان والنبات عبر العالم. إضافة إلى ذلك، فإن "هناك إجماعاً متسعاً بأن درجتي فهرنهايت من الدفء العالمي خلال القرن الماضي تكمن وراء الارتفاع في مستويات البحر، والأعاصير الأكثر حدة، والموجات الأكثر حرارة، وموجات الجفاف والطوفان" *(Begley, 2011, P. 43)*.

يُتوقعُ الآن أن تتزايد درجة حرارة الكون، وبدرجة أكثر دراماتيكية بحلول العام ٢١٠٠ إذا لم يتم اتخاذ إجراء وقائي حاسم. إن حلقة النقاش ما بين الحكومات حول التغيير المناخي، والتابعة للأمم المتحدة، تتنبأ بأن من المحتمل أن تتزايد درجة حرارة الكون بمقدار درجتين إلى اثنتي عشرة درجة فهرنهايت بحلول العام ٢١٠٠، مع موجات حرارة أكثر حدة بمرور الوقت. على نفس الطريق، فإن وكالة ناسا تقدم تنبؤاً مشابهاً، يتوقع ازدياد درجة الحرارة من ٥ , ٢ إلى ٤ , ١٠ درجات فهرنهايت خلال نفس الفترة الزمنية.

هناك أيضاً دليل علمي على أننا قد نرى زيادات في متوسط درجات الحرارة العالمية بما مقداره أربع درجات *(Celsius)*– أي أكثر من سبع درجات فهرنهايت –في وقت مبكر بحلول 2060s*(Mckibben, 2011, p. 62)*. على الرغم من أن (CO2) ثاني أكسيد الكاربون هو الغاز الرئيسي للغطاء النباتي، فإن تركيزات غاز الميثان في الغلاف الجوي آخذة في النمو بدرجة أكثر سرعة. إن انبعاثات غاز الميثان تتصاعد من زيادة ونفايات الدواب والماشية، ومن زراعة الأرز، وإنتاج ونقل الغاز الطبيعي. وفيما شكل إنذاراً للعديد من العلماء، فإن التركيزات الأكبر من غاز الميثان ليست في الغلاف الجوي، لكنها محتجزة في الجليد، والغابات الدائمة، والرواسب البحرية الساحلية. إن هذا يثير احتمالية أن يسبب الدفء انطلاق ميثان أكثر في الغلاف الجوي، ليؤدي آنذاك إلى زيادة درجات الحرارة العالمية بسبب كون الميثان ذا تأثير قوي للدفء.



شكل ١٤-١: ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية على سطح الأرض: *Rising Average Temperatures at the Earth's Surface*: تراقب منظمة الأرصاد العالمية *(WMO)*المتوسط العالمي لدرجات حرارة سطح الأرض في آلاف من المواقع حول العالم. وتظهر سجلاتها أن ما يسمي بالدفء العالمي ليس خرافة. فعلى مدى (١٥٠) سنة، فإن درجة حرارة الكون قد تأرجحت ارتفاعاً وهبوطاً، وعادة بأجزاء صغيرة من الدرجات. على أي حال، فمنذ منتصف 1970، فإن الزئبق أصبح متصاعداً، وأن فترة ما بين ١٩٩٦-٢٠١١ كانت الفترة الأكثر دفئاً منذ بدأت المقاييس المعتمدة. يظهر الشكل البياني الأعلى الصعود في درجات الحرارة العالمية منذ ١٨٦٧. بينما تتنبأ الخريطة التي تلي الشكل البياني بالأماكن الأكثر حرارة في العالم بحلول عام ٢٠٩٠.

يُصرُ بعض العلماء على أن الارتفاع في درجة الحرارة العالمية، هو جزء فقط من دورة تغيير يعيشها العالم على مدى آلاف السنوات. إن هؤلاء العلماء قادرون على تحديد الدليل على "تحولات درجات الحرارة الدراماتيكية "المثيرة" والمفاجئة خلال الـ (٤٠٠ , ٠٠٠) سنة، من المناخات الدافئة إلى العصور الجليدية. أما المتشككون في الدفء

العالمي فيقولون إن التغييرات المناخية التي نراها اليوم تعكس هذه التنوعات الطبيعية" *(Kinckerbocker, 2007)*، وأن المياه الباردة تحتاج إلى أن يتم ضخها – على كل "الهواء الساخن" لأن الدفء العالمي هو وهم مناخي.

لكن "معظم علماء المناخ يقولون بأن غازات الغطاء النباتي، والتي تُعدُ نتاجاً إنسانياً، إنما هي واقع وتقوم بعملها بالفعل، كما أنهم، أي العلماء، يلاحظون أن هذه التغييرات في درجات الحرارة ترتبط مع مستويات ثاني أكسيد الكربون (الكاربون ديوكسيد)" *(Kinckerbocker, 2007)* فريق الأمم المتحدة المكون من علماء الغلاف الجوي من كل أنحاء العالم، وكما قالت من قبل حلقة النقاش ما بين الحكومات عن التغيير المناخي *(IPCC)*، وتوصلت بشكل شامل في ١٩٩٥ إلى اعتقادها بأن اتجاهات المناخ العالمي "من غير المحتمل أن تكون كلية نتيجة لأسباب طبيعية"، ومن ثم فإن البشر ملومون، وعلى الأقل عن جزء من المشكلة، وأن النتائج من المحتمل أن تكون ضارة جداً ومكلفة أيضاً. ومتحدثاً عن زملائه من علماء المناخ، فإن لونييه تومسون "*Glaciologist Lonnie Thompson*" أعلن أنه تقريباً كل منا يعدُ الآن مقتنعاً بأن الدفء العالمي يفرضُ تهديداً واضحاً وخطيراً للحضارة" *(Mckibben, 2011, p. 62)*.

إن التداعيات ذاتية الوضوح: بدون مجهودات هامة لتخفيض انبعاثات غازات الغطاء النباتي، فإن الزيادة في درجات الحرارة العالمية بحلول العام ٢١٠٠، يمكن أن يكون معادلة لتلك التي أنهت العصر الجليدي الأخير. وحتى في النهاية المنخفضة لتقديرات حلقة النقاش، فإن الارتفاع سيكون أسرع عن أي خبرة سابقة مسجلة في التاريخ الإنساني. وطبقاً لتقرير هذه الحلقة النقاشية لفريق الأمم المتحدة، فإن الدفء العالمي ليس قادماً، بل إنه هنا، موجود بالفعل، كما أنه قد أدى إلى زيادات في عدد الكوارث الطبيعية. إن الآثار المترتبة على استمرار ارتفاع درجات الحرارة سوف تكون دراماتيكية وكارثية:

- **سوف ترتفع مستويات البحر**، وفي الغالب، بسبب ذوبان أنهار الجليد وامتداد المياه بعد أن ترتفع درجة حرارتها. هذا سوف ينتج بدوره فيضانات شاملة في مناطق متسعة من السواحل والأراضي المنخفضة، وبصفة خاصة في آسيا، وساحل الأطلنطي للولايات المتحدة. فمدينة نيويورك يمكن أن تغرق تماماً. ومن المحتمل أن ملايين البشر سوف يضطرون للهجرة بسبب الفيضانات الرئيسية كل عام.
- كذلك، فإن **فصول الشتاء سوف تصبح أكثر دفئاً**، وسوف تصبح موجات الحرارة، وبشكل متزايد أكثر تتابعاً وأكثر خطورة، مما ينتج انهيارات جليدية من ذوبان أنهار الجليد من ارتفاعات عالية.
- سقوط **المطر سوف يتزايد** على نطاق عالمي متسع، وكذلك فإن العواصف المميتة مثل الإعصار الآسيوي المدمر في عام ٢٠٠٨ سوف تصبح أكثر شهرة.

- نظراً لأن تبخر المياه أكثر سهولة في المناخ الأكثر دفئاً، فإن الأقاليم الأقرب إلى **الجفاف سوف تصبح أكثر جفافاً.**
- هناك ما يصل إلى ٣٠٪ من **الكائنات الحية سوف تواجه خطراً متزايداً بالفناء** حيث ستختفي تماماً نظم أيكولوجية كاملة من على وجه الأرض، كما أن أرضاً أكثر حرارة سوف تدفع ببعض الحياة النباتية إلى درجات أكثر ارتفاعاً، وأوسع نطاقاً، مما يتطلب من الفلاحين تغيير محاصيلهم وممارساتهم الزراعية.
- إن محصلة الفيضانات ومواسم الجفاف سوف تسبب **تزايد أمراض مدارية مثل الملاريا، وحمى الدينجو في أقاليم كانت سابقاً منضبطة الحرارة**، والتي كانت فيما سبق شديدة البرودة للحشرات الحاملة، ومن ثم، فسوف يكون العالم جيداً جداً للنباتات، وللحشرات، وللميكروبات التي سوف تجعلنا نمرض *(Begley, 2007)*.
- سوف يواجه العالم **جوعاً متزايداً، ونقصاً في المياه، وبصفة خاصة في الدول الأكثر فقراً**. وسوف تكون أفريقيا الأكثر تضرراً، حيث هناك (٢٥٠) مليون نسمة، من المحتمل أن يعانوا نقصاً في المياه بحلول عام ٢٠٢٠ *(Bates et., al., 2008)*.

صورتان بعنوان: الدفء العالمي، والكوارث المناخية، والمعاناة الجماهيرية





الدفء العالمي، والكوارث المناخية، والمعاناة الجماهيرية: مع اتجاه درجة حرارة الكون للارتفاع، ترتفع أيضاً أعداد الكوارث الطبيعية. فاندلاع الحرائق المتوحشة والمدمرة يستمر في الاتساع بسبب الجفاف، كما أن أكثر موجات الحرارة شدة حدثت في روسيا خلال مائة وثلاثين عاماً. يظهرُ في الصورة **إلى اليسار** مجموعة من الأفراد يرتدون الأقنعة في الميدان الأحمر –موسكو أغسطس ٢٠١٠، ليحموا أنفسهم من دخان حريق الغابات الذي احتوى على غازات ضارة. وقد فُقدت فيها خمسون حياة، كما كان هناك أكثر من ثلاثة آلاف أصبحوا مشردين بلا مأوى من بين أكثر من (٨٠٠) ثمانمائة حريقاً منفرداً للغابات. **وإلى اليمين**،ُتظهرُ الصورة الدمار الذي حدث في ٢٢ مايو ٢٠١١، عندما ضرب الإعصار الشامل مدينة جوبلين في ميسوري. فقد كان الإعصار الأكثر دماراً حيث تسبب في حدوث أكبر عدد من الأموات، وكان الإعصار الأعنف الذي قد ضرب الولايات المتحدة خلال ستين عاماً، ليقتل مائة وستة عشرة فرداً، تاركاً وراءه حالة من الدمار والخراب. فقد كان هناك أكثر من ألف إعصار ضربت الولايات المتحدة في عام ٢٠١١، كما أن هناك كثيرين يرون في أحداث الطقس المتطرفة دليلاً لتغيير المناخ العالمي.

لا تسهم كل الدول في الدفء العالمي بنفس المعدل. ذلك أن دول الشمال العالمية ذات الدخل المرتفع تسهم بأكثر من النصف من انبعاثات الكاربون العالمية، وإلى حد كبير، بسبب مبانيهم الكبيرة، وملايين السيارات، والصناعات غير المستوفية نسبياً لشروط ومتطلبات الكفاءة. على أي حال، فإن دينامو آسيا الممثل بكل من الصين والهند قد استطاعوا، وبقوة، زيادة انبعاثاتهم حيث نمت اقتصاداتهم مُولدةً مطالب متزايدة على الطاقة الحيوية *(Fossil-Fuel Energy)*

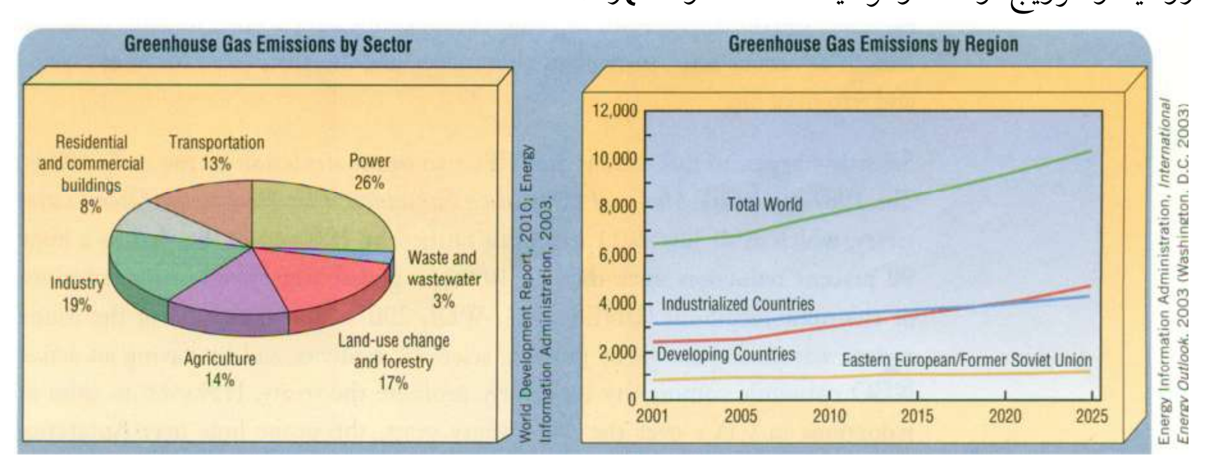
ففي عام ٢٠١٠، تخطت الصين الولايات المتحدة باعتبارها أعلى دولة في العالم في إزالة غازات الغطاء النباتي، بمسئولية عما يزيد عن ٢١٪ من كل الانبعاثات *(WDI, 2011)*. وفي هذا الصدد، تتنبأ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن الزيادة في انبعاثات الغطاء النباتي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٣٠ تأتي من الصين بمفردها، وسوف تساوي تقريباً الزيادة الناتجة من كل العالم الصناعي. أما الهند، فعلى الرغم من أنها تأتي في الترتيب وراء منافستها الشرقية، إلا أنها تستطيع أن تري انبعاثات الغطاء النباتي التي أخذت في الارتفاع لتصل إلى ما نسبته ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ *(Walsh, 2006)*.

بمقارنة الاستهلاك الحالي للعمالقة الاقتصاديين الجدد من الطاقة وإنتاج غازات الغطاء النباتي مع استهلاك دول الجنوب العالمي منخفضة الدخل. إنها أيضاً تنمو بسرعة (انظر الفصل الخامس)، كما أن شهيتها لموارد الطاقة الحيوية آخذة في التزايد بتزايد تنميتها الاقتصادية. ذلك أن الجنوب العالمي ينتج أكثر من ٦١٪ من الطاقة العالمية، كما أنها مسئولة عما يزيد تماماً على نصف الاستخدام العالمي للطاقة *(WDI, 2011)*. وبذلك، فإن دولاً في كل الأقاليم، تسهم، وبمعدلات مختلفة، في الاتجاه العالمي في المستوى العالمي المتنامي للكربون المضاف إلى الغلاف الفضائي.

بدلاً من مقارنة الدول الغنية بتلك الفقيرة، فإن إجراءات الأكاديمية الوطنية للعلوم قد اقترحت "أن الشعوب الغنية، بدلاً من الدول الغنية، هي التي تحتاج إلى التغيير أكثر. يقترح المؤلفون أن وضع أو إعداد غطاء على الانبعاثات الكلية، وحينئذ يتم تحويل ذلك الغطاء أو السقف إلى سقف عالمي لكل فرد.... وهكذا، فإن الكربون ذي الحياة العالية الممتدة في حياة الأقلية الغنية في الهند والصين لن يكون قادراً على أن يختفي وراء مواطنيهم الفقراء والمقتصدين في الكربون" *(The Economist, 2009, b, p.62)*. على الرغم من شدة صعوبة تطبيقه، فإن المقترح يلقي الضوء على الكيفية التي يقوم بها المستوى المنخفض من انبعاثات الكربون في التأثير على الجنوب العالمي، حيث يسهم الأغنياء بمعدل أكثر ارتفاعا في إحداث التدهور البيئي عما يفعله الفقراء.

إن هذه الاتجاهات في انبعاثات الغطاء النباتي، وكذلك النسب المتغيرة للانبعاثات العالمية لقطاعات الغطاء النباتي، تقترح أن صورة الطاقة آخذة في التغير، بينما تظل ظاهرة الدفء العالمي والدمار البيئي الذي تسببه مشكلات دائمة، ومن غير المحتمل أن تختفي في القريب العاجل (**انظر شكل: ١٤-٢**).

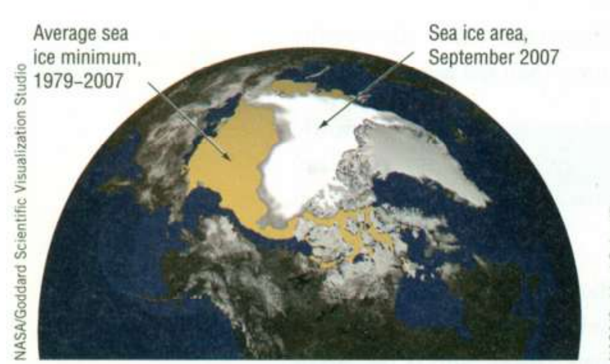
إن التوترات بين الدول تُفسرُ سياسات الدفء العالمي، كما أنها تطرح على مائدة النقاش، وبشكل مثير، كيفية الاستجابة لسياسات النحر التي يتعرض لها القطب الشمالي، فيما يتعلق بجني الثمار الاقتصادية لاستغلال الموارد الكامنة تحت القطب المتجمد الشمالي. إن التغييرات المناخية تؤثر على حدة الأوضاع في القطب الشمالي؛ فقد ارتفع متوسط درجات الحرارة هناك بمقدار الضعف، وبسرعة تماثل نظيرتها في باقي كوكب الأرض. ومع ذوبان جليد القطب الشمالي، والآخذ في الحدوث بسرعة أكبر مما توقعته الحلقة النقاشية الدولية (*IPCC*)، "وإلى درجة كبيرة نتيجة لأن انبعاثات الكاربون ديوكسيد (ثاني أكسيد الكربون) قد تجاوزت ما توقعته الحلقة النقاشية" *(Begley, 2009a, p. 30)*. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه إنما يُمهدُ الطريق باتجاه نضال جيوسياسي حول السياسات الاقتصادية بين الدول الخمس التي أطلقت ادعاءاتها من قبل حول المنطقة المركزية الغنية بالموارد (روسيا، والنرويج، وكندا، والولايات المتحدة، والدانمارك).

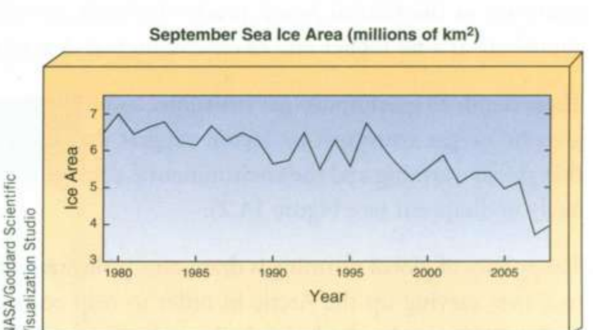


شكل ١٤-٢: اتجاهات في الانبعاثات الغازية للغطاء النباتي: على الرغم من الكساد الاقتصادي العالمي، فإن تركيزات ثاني أكسيد الكربون (CO2) في الغلاف الجوي قد ارتفعت إلى (١ , ٢ جزءًا) (جزأين وعشر الجزء) في المليون في عام ٢٠٠٨ *(Begley, 2009b)*. يقدم الشكل على اليسار (شكل الدائرة) مُخططاً لمصادر انبعاث الغطاء النباتي في كل قطاع رئيسي. أما الشكل إلى اليمين، فيحدد توزيع الانبعاثات الغازية للكربون المعادل موزعاً بالإقليم اعتباراً من ٢٠٠١، وتطوراتها المتوقعة حتى عام ٢٠٢٥.

إن الدافع الأساسي يتمثل في امتلاك وحيازة ما يزيد على ربع المصادر البترولية المتبقية واحتياطي الغاز المدفون تحت قاع المحيط في منطقة القطب الشمالي. إن "اندفاعاً بارداً" يأخذ طريقه في المعركة من أجل الشمال

الآخذ في الذوبان *(Funk, 2007)*. إن الجليد الآخذ في الاختفاء يعرض أيضاً إمكانية حدوث (ظهور) طرق أو ممرات بحرية جديدة، وعلى الأقل، وعلى مدى جزء من العام، والذي سوف يؤدي، وبشكل مهم إلى تخفيض الزمن الذي تستهلكه السفن للسفر من أوروبا إلى آسيا. "بينما يأخذ الدفء العالمي في إذابة جليد القطب الشمالي، فإن الأحلام بطريق أو ممر بحري أقصر إلى آسيا -والثروات الكامنة تحت السطح – قد عادت إلى الحياة مرة ثانية. ومع قيام روسيا بوضع علمها على قاع المحيط في القطب الشمالي، فإن كندا قد أخذت في التحدث بلغة خشنة وقاسية *(Tough)*، وبينما تريد واشنطن أن تصبح لاعباً في المنطقة، وفي مجالها وموضوعها، فإن السؤال يثور حول من بينهم سوف يكون الفائز أو الرابح في اللعبة العالمية الكبرى الجديدة؟ *(Graff, 2007)*.وبينما لم يتجسد بعد أي من هذه الانقسامات الدولية في شكل مادي ملموس، فإن الدفء العالمي لم يصبح بعد أمراً، يشكل تنافساً من أجل السيطرة على هذه المنطقة الجيواستراتيجية المحتملة.





الشعور بالحرارة: إن الحلقة النقاشية بين الحكومات، والتي نظمتها الأمم المتحدة حول تغيير المناخ *(IPCC)* والتي تكونت من ٦٠٠ عالم من أربعين دولة، قد توصلت إلى أن الدليل على ارتفاع درجة حرارة الأرض كان دليلاً حاسماً، وأن الدفء العالمي، وبنسبة أكثر من ٩٠٪ كان من المحتمل أن يكون نتيجة للأنشطة الإنسانية. ما يظهر هنا (في الأشكال) هو أحد النتائج: الذوبان الدراماتيكي للجليد في منطقة القطب الشمالي، والذي كان ظاهراً في المقارنات للجليد بمنطقة قاع البحر في سبتمبر ٢٠٠٧، وخلال الفترة ما بين ١٩٧٩، وحتى ٢٠٠٧ للحد الأدنى لمتوسط الجليد بالبحر. ُيظهر الشكل البياني التناقص السنوي في منطقة الجليد البحري من ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٨. وهنا، وعلى نحو ما يحذر بيل ميكيبين المتخصص البيئي الديموغرافي "فإننا نقوم بزيادة درجة حرارة الكون بصورة جوهرية. وهذا لا يشكل مشكلة للمستقبل البعيد، أو حتى القريب. ذلك لأن الكون قد تزايدت درجة حرارته بالفعل بدرجة أو أكثر. وربما نكون قد قطعنا ربع الطريق تقريباً في منطقة الغطاء النباتي، ومن ثم فإننا نشعر بالفعل بآثار ذلك."

نضوب الأوزون والحماية Ozone Depletion and Protection

تتشابه قصة التغيير المناخي مع جهود الدول للتكيف مع نضوب طبقة الأوزون الحامية للغلاف الجوي. وعلى أي حال، ففي هذه الحالة، فإن النظام الدولي قد بزغ وظهر، وقد ازدادت قوته بصورة جوهرية بتصاعد الدليل العلمي بأن الدمار البيئي يتسبب فيه، وبشكل مباشر، النشاط البشري.

يُعدُ الأوزون مصدراً للتلوث في الغلاف الجوي المنخفض، لكنه في الغلاف الجوي الأعلى يقوم بتزويد الأرض بطبقة هامة من الحماية ضد أشعة الشمس الضارة "الأشعة فوق البنفسجية". فقد اكتشف العلماء نضوباً ملحوظاً في طبقة الأوزون – وبشكل أكثر بروزاً، ثقباً أو فتحة "أوزون" فوق القطب الجنوبي "الإنتراكتيا"، وقد أصبح هذا الثقب أكبر من مساحة الولايات المتحدة. لقد قام العلماء، وبصورة شاملة، بربط التفكير في طبقة الأوزون بأسرة أخرى من العناصر الكيمائية التي يُرمز لها باسم الـ **هالونز**(*Halons*) أو الهيدرو كلورو فلوركاربون(*HCFCs*)، والميثيل، والبروموميد، والكيماويات الأخرى. إن هذا الثقب في طبقة الأوزون يعرض البشر إلى مخاطر صحية من أنواع متعددة، وبصفة خاصة أورام الجلد، كما يُهددُ أيضاً بأشكال أخرى من الخطر ضد الحيوات البحرية والأرضية.

لقد بدأ العلماء في الربط بين أسرة الهالون (*Halons*) ، وال (*CFC*) ونضوب الأوزون في السبعينيات – إن عام ١٩٨٧ يمثل علامة فارقة ببروتوكول معاهدة مونتربيه حول المواد التي تسببت في نضوب طبقة الأوزون، والتي أصبحت اعتباراً من يوليو ٢٠١١، وقد تم التصديق عليها من قبل (١٩٦) طرفاً، والتي أدت إلى تخفيض ضخم قدره (٩٠٪) منذ أواخر الثمانينيات في تركيزات الكلورو فلوركاربون في الغلاف الجوي العالمي *(UNEP, 2011; WDI, 2007)*. إن اتساع نظام الأوزون قد أصبح ممكناً بسبب الدليل العلمي المتنامي، وبقيام المجتمع المعرفي من المنظمات غير الحكومية بتبني دور نشيط في تعزيز الاتفاقية بشكل فعال. على أي حال، فعلى الرغم من التخفيضات في عناصر مجموعي سي إف سي (*CFCs*) خلال ربع القرن الماضي، فإن ثقب الأوزون فوق القطب الجنوبي "إنتراكتيا" يستمر في الاتساع، كما أن نضوب درع الحماية الواقي من الأوزون ُيتوقعُ له أن يستمر قبل أن يبدأ في إعادة توليد نفسه.

لقد تراجع إنتاج مجموعة الـ (*CFCs*)في الشمال العالمي بشكل حاد في التسعينيات حيث أكبر المنتجين (وأكبر المستهلكين) لهذه المنتجات المدمرة للأوزون مستعدون من أجل مرحلة خروجهم الكامل. على أي حال، فإن الإنتاج في الجنوب العالمي قد تصاعد، كما تزايد الطلب على الثلاجات، وأجهزة تكييف الهواء، وغيرها من المنتجات التي تستخدم عناصر (CFCs)، لكنها فشلت في توفير كل الموارد التي وعدوا بها. وبدون هذا الدعم، فإن

كثيرين في الجنوب العالمي ربما لا يكونوا قادرين على الاحتفاظ بهدفهم من المساومة العالمية. وفي نفس الوقت، فإن التجارة غير القانونية الهامة في كل من المنتجات الجديدة والمعاد تدويرها لمجموعة (CFCs) قد ظهرت مهددة بدمار أكثر للنتائج الإيجابية لنظام الأوزون.

السياسة الأيكولوجية للتنوع الحيوي، وإزالة الغابات، ونقص المياه

The Ecopolitics of Biodiversity, Deforestation, and Water Shortages

لقد أدى النجاح في احتواء ثقب الأوزون إلى تزايد الآمال في إمكانية إعطاء أولوية أولى للتهديدات البيئية الأخرى عما استثمرته المصالح المالية. ذلك أن الغابات ذات أهمية حيوية في الحفاظ على التنوع الحيوي للأرض، وحماية الغلاف الجوي وموارد الأرض. ولهذه الأسباب، فقد أصبحت هذه الموضوعات موضوعاً أيكولوجياً متصاعد الأهمية على الأجندة العالمية. فقد انبثقت عدة قواعد لتوجه السلوك الدولي في الحفاظ على التنوع الحيوي، لكن الموضوعات ذات الاهتمام بالغابات قد أثبتت كثيراً أنها أكثر صعوبة كثيراً في التعامل معها.

التهديدات للتنوع الحيوي العالمي ***Threats to Global Biodiversity***

يمثل التنوع الحيوي أو التنوع البيولوجي مصطلحاً كالمظلة يشير إلى تنوع الحياة على الأرض. من الناحية الفنية، فإن المصطلح يتضمن ثلاثة مستويات أساسية للتنظيم في هذه النظم الحية: التنوع الجيني، وتنوع الكائنات، وتنوع النظم الأيكولوجية. وحتى وقت قريب، فإن الاهتمام قد اتجه إلى التركيز، وغالباً بشكل شامل، على الاحتفاظ بتنوع الكائنات من خلال حماية النظم الأيكولوجية، بما في ذلك الغابات القديمة، ومراعي الحشائش الطويلة، والأراضي المطيرة، والكائنات الساحلية، والشعب المرجانية *"Coral Reefs"* .

تُعدُ الغابات، وبصفة خاصة الغابات الاستوائية منها، ذات أهمية في الحفاظ على التنوع الحيوي لأنها تمثل منزلاً أو بيتاً لكائنات لا تُعدُ من الحيوانات والنباتات، والتي مازال الكثير منها غير معلوم حتى الآن. يعتقدُ العلماء أن الكائنات الحية العالمية تتضمن ما يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة ملايين من الكائنات. وبالطبع، فإن ما يقرب من (١,٥) مليون فقط منها قد تمت تسميتها، بينما لا يزال معظمها في المناطق الحارة لأمريكا الشمالية، وأوروبا، وروسيا، واستراليا. إن تدمير الغابات الاستوائية، حيث هناك ما يتراوح ما بين الثلثين إلى ثلاثة أرباع من كل أنواع الكائنات الحية يعتقد أنها تعيش فيها، يُهدد بتحطيم كثير من التنوع البيولوجي الذي لم يُكتشف بعد، وكذلك الميراث الجيني.

يعاني كثير من الخبراء من القلق من كون العالم يتجه، وبعناد، نحو إعدام الكائنات الحية الرئيسة. فمن بين ما يقارب (٣٠٠,٠٠٠) كائن نباتي تم حصرها من قبل الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة، فإن هناك أكثر من ثمانية آلاف نوع مهددة بالتدمير، وبصفة خاصة كنتيجة لتطهير الأرض من أجل بناء المساكن، والطرق، والصناعات. إن

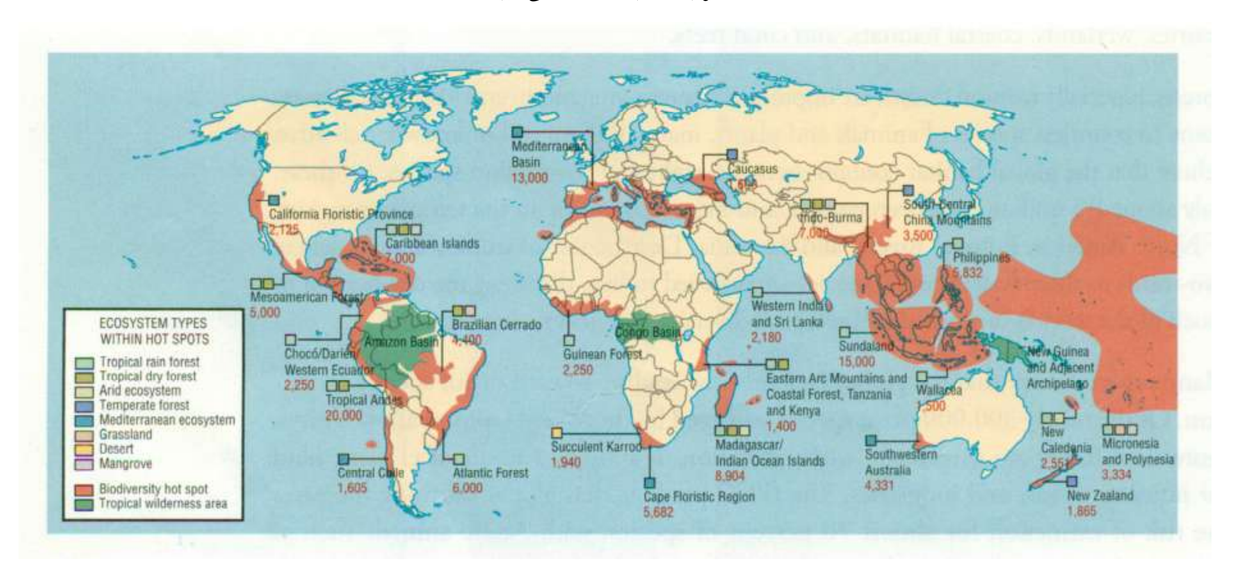
حلقة النقاش الحكومية عن تغير المناخ (*IPCC*) تتنبأ بأن الدفء العالمي يزيد من خطر انقراض ما يقرب من ٧٠٪ من الكائنات، مع الحيوانات القطبية مثل الدب القطبي الذي من المحتمل أن تموت أولاً. هناك كثيرون يتشككون في قرب حدوث الاختفاء، ويقدرون أنه وفقط نسبة صغيرة من الكائنات الأرضية هي التي اختفت بالفعل خلال القرون القليلة الماضية. وفي الحقيقة، فإن المتفائلين بقرن الوفرة والخصب يحاجون بالقول بأن إعدام الكائنات قد لا يكون أخباراً سيئة، حيث تتطور كائنات جديدة، وسوف تثبت أنها أكثر نفعاً للإنسانية (*Mckibben, 2006*).

نظراً لأن جزءً كبيراً من الميراث البيولوجي للأرض يتركز على الإستوائيات، فإن الجنوب العالمي قد أصبح ذا اهتمام متنامي حول حماية مصالحه في مواجهة مجهودات الشركات المتعددة الجنسية، لجني الأرباح من بيع المنتجات ذات الأساس البيولوجي. إن الشركات المتعددة الجنسية في الشمال العالمي تُعدُ من الفاعلين الأساسيين فيما يسمى بحركة التطويق الموجهة نحو خصخصة، وتسليع المنتجات المستمدة من الكون، والجينات الحيوانية، والتي تشكل الأسس الجينية للحياة المستدامة. وبصفة خاصة، فإن الشركات الدوائية قد أسست الادعاء بالموارد العالمية للجنوب. فهي، وبشكل بسيط، تقوم باستكشاف النباتات، والميكروبات، والكائنات الحية الأخرى التي تعيش في الغابات الاستوائية من أجل الاستخدام الممكن لها في الوصفات الطبية للأدوية. من هنا، فإن الاهتمام بالجنوب العالمي يتركز حول الادعاء بأن الخصائص الجينية للعديد من الكائنات النباتية والحيوانية سوف يتم أخذها في الاعتبار، باعتبارها جزءً من الممتلكات العالمية المشتركة، ومن ثم، فهي لذلك تُعدُ متاحة للاستخدام التجاري من قبل الجميع، ومن أجل فائدتهم ومنفعتهم الطبية.

تهدد هندسة الجينات الحيوية بتصعيد خسائر التنوع الحيوي العالمي. فالموارد البيولوجية – الكائنات الحية من الحيوانات والنباتات– موزعة بشكل غير متساو في العالم. الخريطة (١٤–١) تُظهرُ "معاقل" التنوع الحيوي الرئيسة، حيث يوجد، وبشكل أساسي، أكثر من نصف كائنات الأرض في مناطق الحياة البرية الاستوائية محملة بالكائنات النباتية والحيوانية التي تغطي، وفقط، (٢٪) من الأرض. وكذلك، فإن الخريطة تُظهرُ أن مكان "المناطق الساخنة للتنوع الحيوي"، حيث يقوم النشاط الإنساني، وبصورة مزعجة، بتهديد، بل وبإمكانية تدمير، العديد من الكائنات الحية التي يحددها القانون الدولي بأنها السلع الجماعية، مورد لكل البشرية ويستفيد منها كل فرد. وطبقاً للأمم المتحدة، فإن ما يقرب من (٥٠,٠٠٠) خمسين ألفاً من الكائنات النباتية والحيوانية يتم إعدامها كل سنة بسبب المجتمع العالمي القلق، والذي لا يستريح مع أخلاقيات الحفاظ على التنوع الحيوي، وسياسات إدارته.

(خريطة ١٤–١): تحديد واقع نطاقات التنوع الحيوي والأماكن الساخنة لتهديد التنوع الحيوي

Locations of Biodiversity Bastions and Endangered Diversity: Hot Spots



خريطة ١٤-١: تحديد معاقل التنوع الحيوي والمواقع الساخنة للتنوع الحيوي المعرضة للخطر: توفر هذه الخريطة صورة "لمناطق الخطر" العالمية في تحديد تقدير أعداد الكائنات النباتية والحيوانية المعرضة للخطر في هذه المناطق الساخنة للتنوع الحيوي. وقد قدر وزير البيئة الألماني *Sigmar Gabriel* "سيجمار جبرائيل" أن هناك "ما يصل إلى مائة وخمسين كائناً حياً يتم إعدامها كل يوم".

انكماش الغابات، وكرات الغبار، ونقص المياه *Shrinking Forests, Dust Bowls, and Water Shortages*

منذ الثمانينيات من القرن الماضي *(1980s)* فإن الاتجاهات تشير إلى إزالة الغابات بصورة غاية في الأهمية، وعبر أنحاء كثيرة من العالم. فعلى مدار ثمانية آلاف عام مضت، فإن معهد الموارد العالمية يقدر، وبالتقريب، أن نصف الغابات التي كانت يوما تغطي الأرض، قد تم تحويلها إلى مزارع لتربية الخيول، ومزارع عادية، ومراعي، وإلى استخدامات أخرى، وإن ما مقداره "خمس الغابات الأصلية بالأرض ما زال، وإلى حد كبير، نسبياً بمثابة نظم أيكولوجية طبيعية – فيما يُعرفُ "بغابات المقدمة"، أو جبهة "غابات الحدود أو التخوم". أيضاً، فإن ما يُقدرُ بثلاثة أرباع غابات العالم يقع في الجنوب العالمي *(WDI, 2011)*. إن إزالة الغابات تحدث وبأسرع صورها في الغابات الاستوائية المطيرة المتبقية في الأمازون، وفي غرب أفريقيا، وفي أجزاء من جنوب شرق آسيا" *(WDR, 2008, p. 191)*. كذلك، فإن تدمير الغابات الاستوائية المطيرة في أماكن مثل البرازيل، وإندونيسيا، وماليزيا يُعدُ أمراً ذي اهتمام خاص نظراً لوجود كثير من الميراث الجيني للعالم في تلك المناطق.

ومع ذلك، فإن الجنوب العالمي يعارض، وبصورة واضحة قوية، الرؤية الاجتماعية التي تم تكوينها، والقائلة بأن غابات العالم تمثل مورداً للملكية المشتركة، "الميراث المشترك للجنس البشري". لقد أصبحت الدول النامية تخشى من أن القبول القانوني لهذه الرؤية سوف يمكن الشمال العالمي من التدخل في الإدارة المحلية لمواردهم

من الغابات الاستوائية. وكما يلاحظ مدير زراعة الأشجار في نيجيريا، أوجار آسام إيفا (*Ogar Assam Effa*)، فإن "الدول المتقدمة تريد منا أن نحافظ على الغابات، نظراً لأن الهواء الذي نقوم بتنفسه هو لنا جميعاً، الدول الغنية، والدول الفقيرة. لكننا نتنفس الهواء، وبطوننا خاوية"، ثم يتساءل قائلاً "هل يستطيع الهواء أن يمدك بالبروتين؟ هل يستطيع الهواء أن يمدك بالكربوهيدرات؟. إنه من السهل أن تقنع الناس بإيقاف تطهير وإزالة الغابات إذا كان هناك بديل" (*Harris, 2008, p. A2*).

وفي هذه الأثناء، فإن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، والتصنيع، والتحضر تقوم بزيادة الضغط من أجل زراعة الغابات، والأراضي الهامشية قليلة الملائمة للزراعة. وقد أدت تلك العوامل إلى إزالة وقطع الغابات، وكذلك إلى التصحر، والذي يحولُ بدوره جزءً متزايداً من مساحات الأراضي على الكرة الأرضية إلى صحاري غير مفيدة في الأغراض الزراعية المنتجة، أو للكائنات الحية في الحياة البرية. " إن العالم يعاني من نقص المياه الطازجة المتجددة. ومع ذلك، فإن هناك، وبالطبع، مياهاً في كل مكان، لكن هناك من بينها ما يقل عن (٣٪) من المياه الطازجة، كما أن معظم هذه الأخيرة قد أُختزنَ واحتبس في محاور جليدية وأنهار الجليد، ولا يمكن استردادها لأغراض عملية. فالبحيرات والأنهار والمستنقعات وأحواض المياه والتبخر في الغلاف الجوي كلها تمثل أقل من (١٪) من المياه الكلية للأرض، كما أن الناس يستخدمون، وبالفعل، ما يزيد على نصف المياه الجارية التي يمكن الوصول إليها(*Finnegan, 2002, p.43*)". إن الطلب على المياه، واستخدام المياه في كثير من المناطق يُعدُ أكبر كبيراً جداً عن معدل الإحلال الطبيعي {انظر: نظرة أقرب: نقص المياه العالمي}، وأن هذا الاتجاه من المتوقع أن يستمر باعتباره طلباً يبدو مؤدياً إلى أن يتزايد إمداد المياه بحوالي (٥٦٪) بحلول عام ٢٠٢٥.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تدهور التربة قد أخرج أو استلب بلايين من الأفدنة من سطح الأرض من الزراعة المنتجة. إن تآكل التربة والتلوث مشكلتان في الدول النامية كثيفة السكان، وكذلك في أقاليم الدول الأكثر تقدماً ذات الزراعة الصناعية المميكنة. "إن الطلب العالمي على الغذاء من المتوقع أن يتضاعف في السنوات الخمسين القادمة مع استمرار التحضر وزيادات الدخل. لكن نسبة دخل الأراضي القابلة للزراعة آخذة في التقلص والانكماش (*WDI, 2007*)". من المؤكد أن التهديد سوف يتزايد لأن تدهور الأراضي آخذ في التزايد، كما أن إزالة الغابات مستمرة فيما يقدرُ بحوالي (٧٩,٠٠٠) كيلومتراً مربعاً سنوياً (*WDI, 2010*). تُظهرُ الخريطة (١٤-٢) الاتجاهات عبر الأقاليم حيث التصحر آخذ في الحدوث بأقصى سرعة.

نظرة أقرب: نقص المياه العالمي

A Closer Look: Global Water Shortages

يمثل يوم الثاني والعشرين من مارس يوم الماء العالمي. وقد قامت الأمم المتحدة بتبني هذا اليوم في العام ١٩٩٣، فإن الاحتفال السنوي بهذا اليوم يوجه اهتماماً عالمياً للدور الحيوي للماء في استدامة الحياة الإنسانية، وتحسن أحوالها. ومع ذلك، فإن "نسبة الناس الذين يعيشون في دول تعاني بشكل مزمن نقصاً في المياه قد وصلت إلى (٨٪) (٥٠٠ مليون) في بداية القرن الحادي والعشرين، وسوف ترتفع لتصل إلى (٤٥٪) (أربعة بلايين) بحلول العام ٢٠٥٠". *(Grimond, 2010,p.3)*. أكثر من ذلك، فهناك ما يقرب من واحد من بين كل خمسة أفراد في العالم يعاني من قصور التوصل إلى مصدر آمن لمياه الشرب. تقدر منظمة الصحة العالمية أن هناك ملايين من البشر يموتون كل عام من الأمراض التي تسببها النوعية السيئة للمياه، وعدم كفاية الصرف الصحي، أو تردي النظافة. وعلى نحو ما توصلت إليه نتائج تقرير برنامج تقييم المياه العالمي التابع للأمم المتحدة، "فإنه من الواضح أن عملاً عاجلاً مطلوب إذا كان لنا أن نتجنب أزمة مائية عالمية".

يتعلق جزء من المشكلة بالسكان والجغرافيا. وبينما أخذ سكان العالم في التزايد، فإن الطلب على المياه قد تزايد بالمثل. ومع النمو المتزامن في التحضر والتمدن، فإن الطلب قد تجاوز القدرة لموارد الماء غير الكافية من قبل، وكذلك البنية التحتية للصرف الصحي في مدن عديدة عبر الجنوب العالمي. وفي بعض التقديرات، "فإن استهلاك المياه العالمية يتضاعف كل عشرين عاماً، كما أن الأمم المتحدة تتوقع أن يفوق الطلب العرض بأكثر من (٣٠٪) عند حلول ٢٠٤٠ *(Interlandi, 2010, p.42)*". أكثر من هذا، وبينما تصبح الدول عبر العالم أكثر رخاءً، فإن سكانها يميلون للتحول من الوجبات النباتية نحو وجبات اللحوم، التي تتطلب بدورها مياهاً أكثر للإنتاج. إضافةً إلى ذلك، فإن هناك "دليلاً متنامياً بأن الدفء العالمي يُسرعُ بالدورة الهيدرولوجية – وهي أن، المعدل الذي تتبخر عنده المياه لتعاود السقوط مرة ثانية كأمطار أو جليد... فإن ذلك يحدث دورات أطول من الجفاف بين فترات الأمطار الحادة *(The Economist, 2009 h, p.60)*". ومع التزايد السكاني والاستهلاكي، وفي غياب إجراءات جادة للتوفير في استهلاك المياه، وللتعاون فيما بين مستخدمي المياه المشتركين من أجل شلال الحفاظ، فإن توافر المياه سوف يصبح أكبر من أي وقت مضى.

أنت تقرر:

١ – هل يُعدُ الوصول إلى مياه قابلة للاستهلاك حقاً إنسانياً أساسياً؟

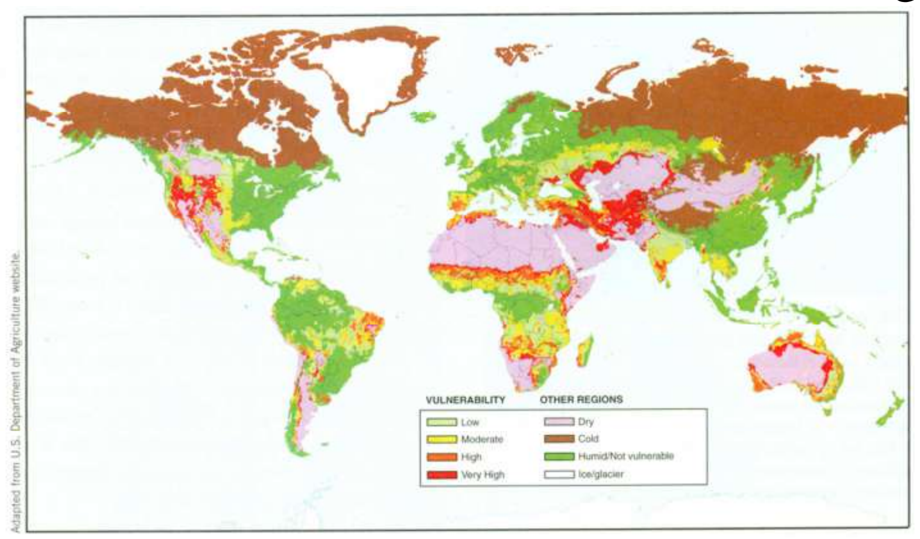
٢– ما هو الالتزام، أياً كان، الذي تلتزم به الدول لتأكيد استدامة موارد المياه الطازجة لسكان العالم البالغ عددهم سبعة بلايين نسمة؟

٣– ماهي الرؤى التي تتيحها "مأساة الملكية المشتركة" فيما يتعلق بهذا التحدي؟

في الشمال العالمي، استطاعت عملية إعادة استزراع الغابات أن تزيل بعضاً من الخطر. لكن هذه ليست الحالة. وعلى أي حال، هناك كثير من دول الجنوب العالمي المتعطشة للنقود الفورية، حيث تتنوع الأسباب للإسراع بعملية تدمير الغابات. ففي جنوب شرق آسيا، يتم حرق الغابات، أو قطعها من أجل الزراعة على نطاق واسع لنخيل الزيت، للحصول على الزيت الذي يتم استخدامه في سلسلة واسعة من المنتجات، بما فيها مواد التجميل، وعمليات تصنيع الطعام. أما في أفريقيا، فإن الأفراد يقطعون أجزاءً صغيرة من أجل الزراعة *(Harris, 2008)*. أما

غابات أمريكا الجنوبية، والأكثر أهمية من بينها غابات الأمازون، فإنها عادة ما يتم حرقها من أجل مزارع فول الصويا ذات المستويات الصناعية، أو لرعي الماشية.

في البرازيل، فقد تضاعفت عملية إزالة الغابات بشكل تقريبي في عام ٢٠٠٨ بمفرده، ونتيجة جزئية للتوسع الدراماتيكي في الزراعة التي تستهدف إنتاج مزارع الوقود الحيوي. ويستمر حوض الأمازون في إزالة الغابات بسرعة مثيرة للاهتمام، ووسط جدال وطني ساخن حول ما إذا كان من الممكن تيسير الكود البرازيلي للغابات، والذي يتطلب (٨٠٪) من نسبة امتلاك الأرض في الأمازون للاستمرار كغابة. يخشى مؤيدو القانون الحالي من أن التغيير سوف يؤدي إلى دمار أكثر لغابات الأمازون المطيرة، حيث أولئك الذين يسعون إلى تخفيض القيود يحاجون بأن القانون يُجرمُ حالياً التنمية الاقتصادية. وفيما بين أغسطس ٢٠١٠، وأغسطس ٢٠١١، فقد ارتفع معدل إزالة الغابات بحوالي (٢٧٪). وكما علق جون كارتر، مؤسس منظمة غير ربحية تعزز المزارع المستدامة في الإقليم الأمازوني، بقوله "إنك لا تستطيع أن تحميها. فهناك أموال ونقود كثيرة أكبر من تحول دون اقتلاعها".



خريطة ١٤-٢: خسارة الغابات والأرض لصالح الصحراء *Loss of Forest and Ground to Deserts* تؤثر عملية التصحر وبشكل تقديري على (٢٥٪) من المساحات الشاسعة للأرض، وفي جهد لرفع مستويات المعرفة وتعزيز العمل والتصرف، فقد أطلقت الأمم المتحدة خلال أغسطس٢٠١٠ حملة "عقد الصحاري والمعركة ضد التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠). تعكس هذه الخريطة المدى الذي تصل إليه أقاليم معينة في خبرة التصحر أو تراجع رتبة الأراضي الجافة. "استمرار تراجع رتبة الأرض – سواء بسبب تغير المناخ، أو بالزراعة غير المستدامة، أو الإدارة السيئة للموارد المائية – يُعدُ تهديداً للأمن الغذائي، مؤدياً إلى الجوع بين المجتمعات التي تأثرت بشكل حاد، واستلبت الأرض الإنتاجية للعالم"، هكذا قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وفي وقت أكثر حداثة، فإن إزالة الغابات قد أصبح موضوعاً شائعاً زاد من أهميته الطلب العالمي على الوقود الحيوي *(Biofuels)*. على الرغم من أن الوقود الحيوي مثل الإيثانول غالباً ما يتم وصفه بأنه صديق للبيئة، فإن النقاد يشيرون إلى أن الإيثانول يدمر الغابات، ليسهم بذلك في ظاهرة الدفء العالمي، وزيادة أسعار الطعام. أكثر من ذلك، فإن تطهير وحرق الغابات الاستوائية المطيرة لإيجاد مساحة للمزارع، ومزارع تربية الخيول يُعدُ ذو قوة تدميرية مضاعفة للغابات لأن الزراعة تستخدم (٧٠٪) من المياه الطازجة عالمياً *(WDI,2011)*. ومن وجهة نظر التغيير المناخي، فإن النباتات الخضراء تزيل الـ (COs) من الغلاف الجوي خلال عملية التمثيل المركبة *(Photosynthesis)*. هكذا، فإن العمليات الطبيعية التي تزيل غازات الغطاء النباتي قد تم تدميرها عندما تم قطع الغابات، وبينما تتراجع الغابات أو يتم حرقها، فإن كمية الــ *COs*التي يتم إطلاقها في الغلاف الجوي تتزايد. إن غابات الأمازون المطيرة تُعدُ "مخزناً لا يُقارنُ للكاربون، وهو نفس الكاربون الذي يزيد من حرارة كوكب الأرض عندما يتم إطلاقه في الغلاف الجوي*(Grunwald, 2008,p.40)*"



من أرض زراعية إلى مصدر للغبار والأتربة: لقد أصاب التصحر مناطق عديدة، وأن "تغييرات المناخ التي صنعها الإنسان تسبب أيضاً جفافاً أكثر، وعلى قمتها ذلك الجفاف الذي يحدث طبيعياً *(Begley, 2008 p. 53)*. فمنذ ١٩٧٠، فإن كمية الأراضي التي ضربها الجفاف الشديد قد تزايدت بنسبة (١٠٠٪) *(Harpers, 2005, p.13)*بما يعنيه ذلك من نتائج ذات تأثير واسعة بالنسبة إلى الأمن الإنساني عبر العالم. ففي عام ٢٠١١، حذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أن الجفاف في الصين قد يخفض محاصيل القمح بنسبة (٣٠٪) مع احتمال أن يؤدي إلى اضطرابات في العرض وأسعار أعلى في أماكن أخرى من العالم.

السياسة الأيكولوجية لعرض وطلب الطاقة ***The Ecopolitics of Energy Supply and Demand***

طبقاً لعالم الطبيعة لورين إيزلى، فإن التاريخ الإنساني يمكن أن يتم التفكير فيه باعتباره مُعبراً عن صعودنا إلى أعلى "سلم الحرارة" *"The Heat Ladder"*، فقد كان الفحم بديلاً للمدافئ الخشبية، باعتباره مُضخماً للإنتاجية، ثم أصبح البترول والغاز الطبيعي بديلين للفحم" *(Owen, 2009, p. 21)*. وعبر القرن العشرين، فإن الطلب على البترول وكذلك استهلاكه – المصدر الأساسي للوقود الحيوي للإمداد بالطاقة – قد مرَّ بدورات لولبية صعوداً وهبوطاً. وقد يسر العرض الوفير من البترول بأسعار منخفضة انتعاش أوروبا الغربية واليابان من الحرب العالمية الثانية، كما شجع المستهلكين على استخدام التكنولوجيات كثيفة الطاقة، مثل صناعة السيارات.

وقد تبع ذلك، نمو خطير في الطلب العالمي على الطاقة، وعلى استهلاكها. إن وكالة الطاقة الدولية تتنبأ بأنه، وحتى عندما نأخذ في الاعتبار المكاسب في الكفاءة (فقد ضاعفت الولايات المتحدة كفاءة طاقتها منذ السبعينيات)، فإن العالم سوف يكون مستخدماً لخمسين في المائة أكثر من البترول بحلول عام ٢٠٣٠. على الرغم من أن الشمال العالمي يظل مستهلكاً أساسياً للبترول، فإن هذا القرن قد شاهد عولمة للطلب، مع ٨٥٪ من الصعود في الطلب على البترول الحادث في الأسواق الصاعدة مثل الصين، والهند، والشرق الأوسط *(Yergin, 2009)*.

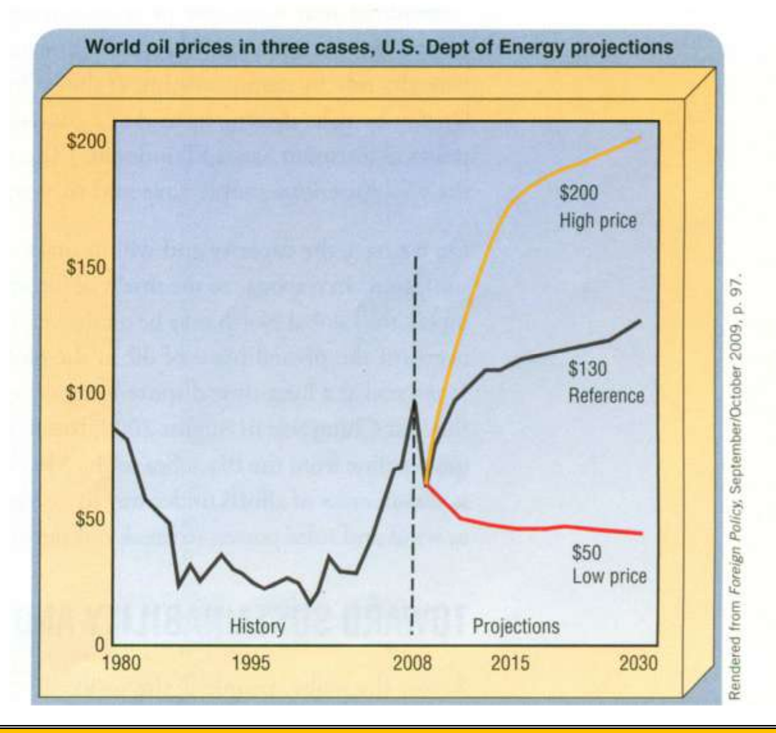
إن موردي البترول قد قاموا أيضاً بالتغيير خلال العقد الأخير. كما أن شركات البترول مثل شيفرون، وإكسون موبيل، تستمر في كونها " أساسيات كبرى" داخل صناعة البترول، على الرغم من أن آخرين مثل أموكو قد اختفوا. لكن الشركات متعددة الجنسية لم تعد تحتفظ بسيطرة متزايدة على صناعة البترول. بدلاً من ذلك، فإن الشركات الكبرى المملوكة للدول، والتي، إلى جانب الحكومات، تسيطر اليوم على أكثر من ٨٠٪ من احتياطيات البترول العالمية. فهناك (١٥) خمس عشرة من أكبر الشركات البترولية العالمية العشرين، شركات مملوكة للدولة *(Yergin, 2009, P. 92)*. أكثر من ذلك، فإن البترول قد تحرك من كونه مجرد سلعة طبيعية ليصبح الآن رصيداً مالياً، حيث كان هناك نمو شامل في عدد المستثمرين والتجار في البترول.

إن اللاعبين القدامى مثل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) مازالوا، وبالطبع، باقين. لتعظيم الفوائد، فقد بزغت الأوبك كمنظمة ما بين حكومية هامة. نظراً لأن الموارد التي تسيطر عليها الأوبك لا يمكن أن يتم استبدالها، أو إحلالها بسهولة، فإنها قد احتكرت القوة. ففي مارس ١٩٩٩، بدأت الأوبك في فرد عضلاتها الاقتصادية بقطع الإنتاج لتحديد الكميات المعروضة. وقد تضاعفت أسعار البترول ثلاث مرات خلال عام،

مُظهرةً أن الأوبك لا تزال تستطيع أن تصنع من البترول موضوعاً سياسياً عالمياً هاماً – على نحو ما استطاعت مرة ثانية منذ ٢٠٠٤ في مجهود أو محاولة لاستخدام أسعار البترول كأداة من "دبلوماسية القهر" لتؤثر، ومن خلال استخدام التهديدات، على مجرى الحرب التي لم تنتشر بعد ضد الإرهاب.

تتبوأ إمدادات البترول أهمية عظمى في السياسة العالمية نظراً لأن البترول لا يتم اكتشافه بنفس المعدل الذي يتم به استخدامه. ففي مقابل كل برميلين يتم استخراجهما من الأرض، فإن شركات البترول العملاقة لا تكتشف سوى برميل واحد جديد. وقد وصل الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية ذروته منذ ثلاثين عاماً مضت، ثم وصلت روسيا ذروة إنتاجها في العام ١٩٨٧. كذلك، فإن قرابة (٧٠٪) سبعين في المائة من البترول الذي يتم استهلاكه كان قد تم اكتشافه منذ خمسة وعشرين عاماً ماضية أو أكثر. وفي نفس الوقت، فإن الطلب على البترول – يستمر في التصاعد، كما أن حقبة البترول الرخيص والوفير آخذة في الانتهاء *(Klare, 2008)*.

أو على الأقل، فإن ذلك ما اعتقده المحللون عندما ارتفع سعر برميل البترول في الحادي عشر من يوليو ٢٠٠٨، ليصل إلى ١٤٧,٢٧ دولاراً للبرميل. فقد كان من المعتقد أن أيام البترول ذي الأسعار التي يمكن احتمالها قد انتهت. ربما تظل هذه هي الحالة اليوم، لكن ما لاحظناه اليوم، أن سعر البترول كسلعة يُعدُ شديد التقلب والتأثر. ففي ديسمبر ٢٠٠٨، فإن سعر البترول قد تراجع إلى ٣٢,٤٠ دولاراً للبرميل، وفي ١١ يوليو ٢٠٠٩، وتحديداً بعد عام من ارتفاع سعر البترول، فإن سعر البترول قد انخفض ليصل إلى ٥٩,٨٧ دولاراً للبرميل. وفي بداية يوليو ٢٠١١، فإن تكلفة البرميل من البترول الخام قد ارتفع مرة ثانية إلى أقل قليلاً من مائة دولار، وبنهاية الشهر، فإنه قد انخفض إلى ما دون (٨٥) خمسة وثمانين دولاراً للبرميل. إن هذه التحولات المثيرة للسعر قد تكون أيضاً أكثر تهديداً عن كونها غاية لأسعار رخيصة، كما أنها تقدم قدراً كبيراً من عدم الاستقرار إلى نظمنا الاقتصادية العالمية والسياسية، وتؤثر على صناعات متعددة، وعلى المستهلك الفرد، مما يجعل الأمر شديد الصعوبة عند التخطيط للاستثمارات المستقبلية للطاقة (انظر شكل: ١٤-٣). على الرغم من أن مطلبنا في الاستقرار، فإن التوازن المتغير للعرض والطلب – والذي يتشكل بالاقتصاديات، والسياسة، والتكنولوجيات، وأذواق المستهلك، والحوادث من كل الأنواع – سوف تستمر في تحريك الأسعار" *(Yergin, 2009, P. 25)*.



شكل ١٤-٣: ارتفاع وانخفاض أسعار البترول: على نحو ما يُرى هنا، فإن هناك ثلاثة استشرافات شديدة الاختلاف فيما يتعلق بأسعار البترول العالمية اعتبارًا من الآن وحتى عام ٢٠٣٠. على أي حال، فإن معظم المحللين يتوقعون أن الطلب على البترول سوف ينمو بسرعة عندما يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته. ومن الممكن أن تنتج ارتفاعات الأسعار من عدة عوامل:

- تقييد إمدادات البترول من قبل أوبك باعتبار أنها تفرض تقييد حصص الإنتاج، وتأخذ القدرات الاحتياطية بعيداً عن الخطوط،
- وتوقع النقص المستقبلي في البترول بواسطة التجار، والتطلع من قبل الجنوب العالمي إلى الطاقة – والتي من المحتمل أن تصل إلى ٩٠٪ من الارتفاع في الطلب خلال العقد القادم.

إن ما يستثير الخوف في عقول أولئك الذين يدرسون إمدادات البترول في مواجهة تزايد الطلب، يتمثل في الانتشار الواسع لوهم الوفرة البترولية. ذلك أن قصور إمدادات البترول المستقبلية هي أمر مؤكد الحدوث، عاجلاً أو آجلاً. وكما يرى مايكل كلار، خبير السلام والأمن العالمي، "نحن نقترب من نهاية عصر البترول، وقد دخلنا بالفعل عصر نقص البترول، وعدم الكفاية". وحتى إذا لم يكن هناك انقطاعات رئيسية في الإمدادات تسببت فيها الحروب في الشرق الأوسط، أو التكتيكات من قبل خبراء البترول، "فإن العالم ربما يكون قد وصل إلى الذروة البترولية: وهي تلك الحالة عندما تتضاءل احتياطيات البترول، ولم تُعد تسمح بزيادة سنوية، إذا كانت هناك أي زيادة، في الإنتاج" *(Samuelson,2008, p. 39)*.

إن هذا المأزق المثير للإنذار والخوف يقترح أن "**الجيوبوليتيكس الجديدة للبترول" قد تصاعدت** فيما يتعلق بالكيفية التي سوف يستخدم بها منتجو البترول إمداداتهم في المساومة الدولية مع تلك المستوردة للبترول، والتي تعتبر تابعة وعرضة للتأثير من جراء تقلبات الإمدادات. إن العالم اليوم لا يواجه التهديد المباشر بنفاذ البترول، بدلاً من ذلك، فإنه يواجه مشكلة أن ما يزيد على نصف الاحتياطيات البترولية المؤكدة تتركز الآن في عدد صغير من الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، وهي الدول التي تسحب من احتياطياتها بنصف متوسط الأسعار العالمية. كذلك، فإنه يبدو من المحتم تقريباً أن نصيب الأوبك من سوق البترول العالمية سوف ينمو. إن هذا يعني أن الأوبك في غاية الأهمية لإمدادات البترول العالمية، وأن الشرق الأوسط حيوي بالنسبة لأوبك، وأن الدول التي تعتمد على واردات البترول من هذا المصدر الملتهب وغير المستقر تُعدُ عرضة، وبشكل مرتفع، للاضطرابات والانقطاعات في الإمدادات. "وبينما مركز الجاذبية لإنتاج البترول العالمي آخذ في التحول بشكل حاسم نحو منتجي الأوبك ومنتجي الطاقة المتمركزين حول الدولة مثل روسيا، فإن العوامل الجيوسياسية أكثر من عوامل السوق هي التي سوف تتجه إلى السيطرة على السوق" *(Klare, 2008, p. 19)*. وفي الحقيقة، فإن الحرب بين روسيا وجورجيا في العام ٢٠٠٨، رآها الكثيرون "كصراع جيوسياسي حاد حول تدفق طاقة بحر قزوين *Caspian Sea* إلى الأسواق في الغرب".

تحدي آخر يواجه العالم، يتم مناقشته بشكل صارم بواسطة التسرب البترولي الشديد في خليج المكسيك خلال عام ٢٠١٠، ويتمثل هذا التحدي في كيفية موازنة الطلب على البترول في مواجهة المخاطر البيئية، والاقتصادية، والصحية التي تفرضها عملية التنقيب. إن لجنة رئاسية أمريكية قد توصلت إلى شلال من الأخطاء الإدارية والفنية – بما فيها وظيفة الأسمنت المعيبة – التي تسببت في الكارثة" *(Burdeau and Weber, 2011)*. ومع ذلك، فإن الجمهور قد لعب أيضاً دوراً من خلال إظهار تفضيلهم صناديق الاقتراع للبترول الرخيص، والذي تم التوقيع عليه بواسطة التنقيب المحفوف بالمخاطر بدلاً من حكومة ملتزمة لتنظيم الصناعة. وعلى نحو ما قالت أستاذة التاريخ السياسي سارة الكيند *(Sarah Elkind)* فإن "هذا الفشل للحكومات يتمثل في حكومة تتصرف بالطريقة التي قال بها الشعب الأمريكي أنه يريدها أن تتصرف بها".

هل لدينا القدرة والإرادة لصنع التغييرات في إنتاج الطاقة واستهلاكها؟ وفي استجابة لتهديد الانخفاضات المستقبلية، ومخاطر الاعتماد الكثيف على البترول، فإن الشمال العالمي قد يصبح على حافة منعطف تاريخي كامن قد يؤدي إلى تحويل المكانة الحيوية للبترول في الاقتصاد السياسي العالمي. وفي عام ٢٠٠٨، فإن الصين واليابان قد أنهيتا نزاعاً طويل الأجل من خلال الموافقة على التطوير المشترك لحقلي غاز طبيعي في شرق بحر الصين.

وفي أغسطس ٢٠٠٩، استطاعت روسيا أن تصل إلى اتفاقية مع تركيا لكي تقوم ببناء خط أنابيب غاز من البحر الأسود إلى البحر المتوسط عبر شبه جزيرة الأناضول. هناك أيضاً سلسلة من المجهودات تحت التنفيذ لتطوير مصادر بديلة للطاقة النظيفة مثل طاقة الرياح، والطاقة الشمسية حتى يمكن كسر حلقة الاعتماد على طاقة البقايا العضوية المستخرجة من باطن الأرض "البترول".

نحو الاستدامة والأمن الإنساني
TOWARD SUSTAINABILITY AND HUMAN SECURITY

يرغب الناس، وعبر العالم، في بيئة نظيفة وخضراء، كما أنهم يسعون إلى تجنب البيئات الملوثة، وغير الصحية، والأكثر عرضة للفيضانات، والبراكين، والأعاصير الاستوائية. إذاً، لماذا أخذت التهديدات البشرية للبيئة العالمية في التزايد على الرغم من العلاقات الصراعية مع المصالح والقيم الإنسانية العالمية؟ يحاجج النُشطاءُ البيئيون بأن الأرض تمثل نقطة محورية، وحتى أكثر أهمية للحفاظ على البيئة بأكثر مما هو مطلوب.

"الأرض توفر ما يكفي لإشباع حاجات الإنسان، وليس لكل جشع الإنسان"

المهاتما غاندي، ناشط السلام الهندي.

MohandsGhandi, Indian peace Activis t

السعي من أجل مطلب التنمية المستدامة ***The Quest for Sustainable Development***

يبدو أن التدهور البيئي يميز بين عدة حدود، الأول يتمثل في كونه مشكلة عالمية؛ لكل من الدول الفقيرة والغنية على السواء. "بوجه عام، فإن هناك دلائل هامة على أن قدرة النظم الأيكولوجية على الاستمرار في إنتاج العديد من السلع التي نعتمد عليها آخذة في التراجع"، هكذا يأتي تحذير معهد الموارد العالمية (٢٠٠٩). ومما لا شك فيه، فإن هذا التحول يجعل من حماية البيئة النباتية ضرورة، ومع ذلك، تظل الحلول أمراً يصعب الوصول إليه عندما يضع كثير من الناس أولوية أولى لتفضيلاتهم الشخصية على مصالح الإنسانية ككل. ومع أن التوصيات بالتغييرات المطلوبة لحماية الأيكولوجية النباتية للأرض، والحفاظ عليها تعتبر ذات تكلفة مرتفعة، إلا أن ذلك لا ينفي أنه من الضروري والواضح أن تتم المحاولة.

التنمية المستدامة ***Sustainable Development***

تعتبر التنمية المستدامة موضوعاً يتم إدراكه شعبياً كبديل للسعي نحو مطلب النمو غير المقيد. وقد بدأت الحركة في اكتساب شعبيتها في العام ١٩٧٢، عندما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول مؤتمراتها للبيئة

الإنسانية في ستوكهولم. ومنذ ذلك الحين، فإن المؤتمرات عن الموضوعات البيئية ذات النطاق المتسع قد حققت عدداً من المعاهدات والوكالات الدولية الجديدة لتعزيز التعاون ومراقبة التطوير البيئية.

إن مفهوم التنمية المستدامة يمكن، وبشكل مؤكد، إرجاعه مباشرة إلى تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة، وعلى نطاق واسع باسم "لجنة برونت لاند *"Brundtland Commission"* وعلى اسم رئيس الوزراء النرويجي الذي ترأس اللجنة. وقد توصلت اللجنة إلى أن العالم لا يستطيع أن يدعم النمو المطلوب لمواجهة الحاجات، والتطلعات المتزايدة لسكانه في النمو المتزايد، ما لم يقم بتبني مناهج راديكالية مختلفة نحو القضايا الأساسية للتوسع الاقتصادي، وللعدالة، ولإدارة الموارد، ولكفاءة الطاقة، وما شابه ذلك. وبينما قامت اللجنة بمعارضة "حدود النمو / قيود النمو"، وهو الشعار الشهير بين المالتيسيين الجدد-*"Neo-Malthusians"*، فإنها قد قامت، وبالتأكيد بدلاً من ذلك على "النمو بلا قيود". وفي هذا السياق، فقد قامت اللجنة بتعريف "المجتمع المستدام *"Sustainable Society"* بأنه ذلك المجتمع الذي يستطيع "مواجهة احتياجات الحاضربدون أن يتم ذلك على حساب قدرة أجيال المستقبل على مواجهة احتياجاتهم المستقبلية".

إضافة جوهرية أخرى في مواجهة التحدي الذي أصبح مسيطراً في النظام الاجتماعي لقرن الوفرة قد حدثت في مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ في مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل، بمناسبة العيد العشرين لمؤتمر ستوكهولم. فقد اجتمع في هذا اللقاء ممثلو أكثر من مائة وخمسين دولة، وألف وأربعمائة منظمة غير حكومية، وثمانية آلاف صحفي. ففيما قبل قمة الأرض، كانت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية تُعالجان بشكل منفصل – بل وغالباً ما يتم اعتبارهما في صراع فيما بينهما خاصة وأن النمو الاقتصادي غالباً ما يتضمن تدهوراً للبيئة. وفي ريو، فإن مفهوم الاستدامة قد غلف، وبصورة متزامنة، معالجة القضايا البيئية والتنموية.

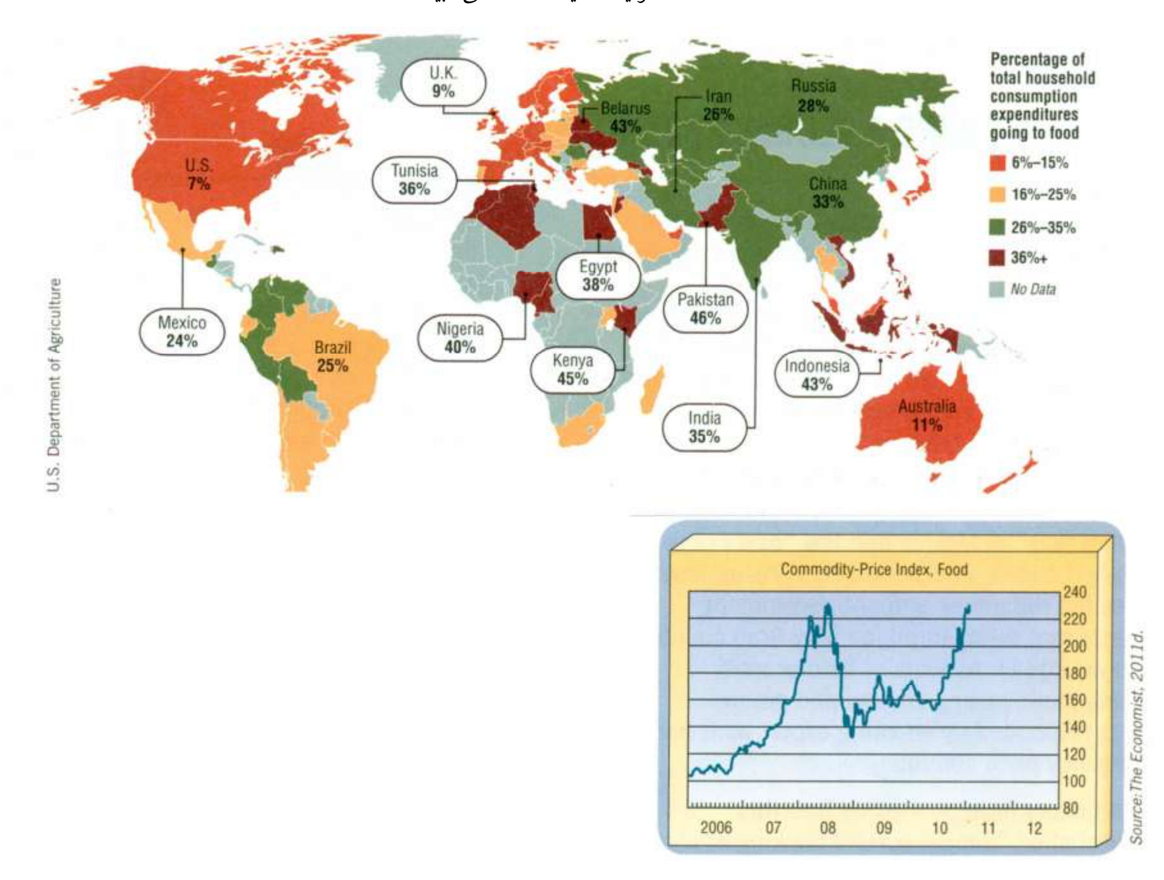
إضافة إلى ما سبق، فقد قامت مؤتمرات دولية أخرى ومنذ أن حققت إجماعاً قوياً وراء فرضية أن كل السياسات – بما في ذلك السياسات العالمية – تُعدُ محلية، بمعنى أن ما يحدث في أي مكان يؤثر، وبشكل مؤكد، على الأوضاع في كل مكان، وبالتالي فإن حماية بيئة الأرض تُعدُ موضوعاً أساسياً للأمن الدولي. وفي توقع لمؤتمر المناخ في كوبنهاجن في ديسمبر ٢٠٠٩، فإن السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون قد طالب الدول الأعضاء، وبإلحاح، بأن تقوم وبشكل جوهري بتناول التغيير المناخي، وانبعاثات الغاز وأثرها على الغطاء النباتي قائلاً " يجب أن نشدد على الإرادة السياسية للانتهاء من الاتفاق حول الاتفاقية الطموحة الجديدة للمناخ......ذلك أنه إذا أخطأنا الفهم، فإننا سوف نواجه دماراً كارثياً على الشعوب، وعلى الكوكب...الأرض نفسها". هناك آخرون قد أقروا بأن التحديات للوصول إلى اتفاقية عالمية كانت عظيمة، كما توقعوا أن اتفاقية شاملة لن يمكن التوصل إليها في لقاء كوبنهاجن *(Bueno de Mesquita, 2009, Levi, 2009)* .

هناك العديد من الباحثين وصانعي السياسة الذين يعتقدون بأن التهديدات للحفاظ على المشتركات العالمية تهدد كذلك رفاهيتنا وأمتنا بشكل أساسي. ومن ثم، فإن التنمية المستدامة تُعدُ محورية في تحقيق توازن مسئول للحفاظ على البيئة العالمية، ولإتاحة الموارد المطلوبة لدعم الحياة البشرية والرخاء. ومع ذلك، فإن الاستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون تغييرات مستدامة. فهل هذا أمر ممكن؟ هل الأفراد مستعدون للتضحية بالاستهلاك الشخصي من أجل الصالح العام؟ هل يمكنهم التضحية الآن من أجل إثراء ورثتهم؟ وما هي المناهج التي يتم تنفيذها؟

على الرغم من أن التنمية المستدامة تظل أمراً بعيداً ومثيراً للإحباطات بصدد تزايد الفرص الضائعة، ومن ثم، فإن قبول الحكومة والفاعلين من غير الدول للمفهوم يستمر في الإلهام وإبداع استجابات خلاقة وحساسة بيئياً. ففي عالم سياسي يعني النمو السكاني فيه نمواً في الطلب على الطاقة، والطعام، والموارد الأخرى، فإن سياسات الندرة تصبح أساسية. هذه هي القابلية للضعف والتأثير التي أوجدتها عولمة الاعتماد المتبادل. وقد تُركت بلا ضوابط، فإن تهديدات الأمن البيئي ستؤدي إلى تعريض الأمن الإنساني للخطر. "على الرغم من أن للحكومات دوراً خطيراً لتقوم به،.. فإن المنظمات غير الحكومية والخيرية والقطاع الخاص ورواد الأعمال الاجتماعيين والتكنولوجيين يمكنهم المساعدة في التغلب على الآثار العكسية للتدهور البيئي *(Brainard et., al., 2009, p. 1)*. لنأخذ في الاعتبار بعض المبادرات العالمية لاحتواء التدهور البيئي.

تغذية الجماهير *Feeding The Masses*

طبقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ولكي يمكن مواجهة المطالب المتزايدة من سكان العالم والمتوقع أن يتجاوزوا تسعة بلايين بحلول عام ٢٠٥٠، فإن إنتاج الغذاء ينبغي أن يزيد بما مقداره ٧٠٪. غير أن هناك اهتمامات بأن نقص الغذاء " تهديد الأمن الغذائي" آخذ في التزايد والحدة، وأن هذه المخاوف تقود بدورها إلى الاضطراب السياسي. ففي عام ٢٠٠٨، فإن العالم قد شهد مظاهرات واسعة الانتشار فيما يقرب من أربعين (٤٠) دولة، خاصة مع ارتفاع أسعار الغذاء وتزايد المخاوف من نقص الغذاء والتي أصبحت بدورها مخاوف واسعة الانتشار. "ومن الأمور الملحوظة بدرجة كافية (يكفي أن نلاحظ أنه، وعلى وجه التقريب، لم تثر أعمال شغب ومظاهرات طعام بسبب نقص الغذاء ... فقد تولدت المظاهرات وأعمال الشغب بسبب نقص النقود لشراء الطعام" *(Kaufman, 2009, p. 51)*.ففي عام ٢٠١١، شهدت أسعار الطعام، وللمرة الثانية، تصاعداً تجاوز الذروة التي سبق أن وصلت إليه من ثلاث سنوات متسببة في حدوث صعوبات للكثيرين من الناس الفقراء عبر العالم (**انظر خريطة ١٤-٣**). فلقد كانت أسعار الطعام المتصاعدة عاملاً أساسياً مؤدياً إلى الاضطراب السياسي والمظاهرات في العديد من الدول العربية خلال ذلك العام.



خريطة ١٤-٣: عالم جائع: إن التكلفة المتزايدة للمنتجات الزراعية قد أدت إلى تضخم أسعار الغذاء في عديد من الدول عبر العالم. وكما هو موضح في الخريطة، فإن الجنوب العالمي يُعدُ وبصفة خاصة أكثر عرضة لتضخم أسعار الغذاء، حيث أن هناك نسبة كبيرة من الأسر ذات الدخول الضئيلة، والمطلوب منها أن تشتري الطعام الضروري أو الأساسي للأسرة. وفي عام ٢٠١١، فإن نفقات الاستهلاك الأسري الكلية المخصصة للطعام كانت ٣٨٪ في مصر، ٤٦٪ في باكستان و٤٣ ٪ في إندونيسيا. عندما نقارن هذا بنسبة ٧٪ في الولايات المتحدة: "إن هناك فقراء أكثر يعانون، وأكثر منهم سوف يصبحون فقراء بسبب الأسعار المرتفعة والملتهبة للغذاء"، هكذا جاء تحذير تقرير رئيس البنك الدولي، روبرت زوليك.

إن هناك **ثلاثة اتجاهات مشئومه قامت بتغذية المخاوف حول نقص الغذاء في المستقبل**: إن معدل تزايد المحاصيل السنوي يبدو بطيئاً، كما أن الإنفاق على البحث العلمي الزراعي قد أخذ في التضاؤل إلى درجة التلاش (وبصفة خاصة في أفريقيا)، كما أن إمدادات الطعام العالمية قد بدأت في التراجع قياساً إلى الطلب حيث أخذت أسعار الطعام في التزايد *(Rung and Rung, 2010)*. بعض الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطعام هي أسباب بيئية. ذلك أن تآكل الغابات وقطع أشجارها يجعل من الزراعة أمراً صعباً *(Daniel, 2011)*. إن الأحداث المناخية المتطرفة – مثل الجفاف في الصين، وروسيا، والأرجنتين، والفيضانات في كندا وباكستان، والولايات المتحدة –

تحطم المحاصيل الزراعية، وتؤدي إلى اضطرابات في السوق. أسباب أخرى لتهديد الأمن الغذائي العالمي تتمثل في التغييرات البنيوية التي تعاكس *(averse)* وتبغض تماماً التغيير في المدى القصير (انظر: الجدال: لماذا يوجد هناك تهديد (عدم أمن) للأمن الغذائي العالمي؟

إن النمو السكاني، وانفجار المدن الكبرى في الجنوب العالمي، والتغييرات في أنماط التغذية التي حدثت نتيجة لتزايد الثروة والتمدن، قد ولدت طلباً متزايداً. أسعار الطاقة المتزايدة – وقد ارتبطت بالطلب العالمي للطاقة والاضطراب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ٢٠١١ – وقد أسهمت مجتمعة أيضاً في ارتفاع أسعار الغذاء. على أي حال، فإن هناك مساحات قليلة من الأراضي غير المزروعة يمكن إدخالها في الإنتاج، بينما لا توجد هناك مياه إضافية في بعض الأماكن، فإنه لا يمكن تحقيق سوى القليل اعتماداً على مزيد من الأسمدة" *(The Economist, 2011, p.12)*.

إن النمو السكاني، وانفجار المدن الكبرى في الجنوب العالمي، والتغيرات في أنماط التغذية التي حدثت نتيجة لتزايد الثروة والتمدن، قد ولدت طلباً متزايداً. إن أسعار الطاقة المتزايدة – وقد ارتبطت بالطلب العالمي للطاقة والاضطراب في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا عام ٢٠١١ – قد أسهمت مجتمعة أيضاً في ارتفاع أسعار الغذاء. على أي حال، فإن هناك مساحات قليلة من الأراضي غير المزروعة يمكن إدخالها في الإنتاج، "ونظراً لأنه لا توجد هناك مياه إضافية في بعض الأماكن، فإنه لا يمكن تحقيق سوى القليل اعتماداً على الأسمدة". *(The Economist, 2011, P.12)*.

جـدال: لماذا توجد هناك أزمة غذاء عالمية؟

CONTROVERSY: WHY THERE IS A GLOBAL FOOD CRISIS?

تُعدُ أي جولة سريعة إلى متجر للبقالة أمراً كاشفاً: فمنذ عام ٢٠٠٣، فإن أسعار الخبز قد تصاعدت، وتقريباً إلى ما يصل إلى ٧٥٪، كما أن أسعار لحم الخنزير (*يُلاحظُ أن سياق الحديث عن الولايات المتحدة*) قد تصاعدت أيضاً إلى ما يزيد عن الضعفين، وبالمثل فإن أسعار بعض الفواكه مثل الموز قد ارتفعت بما يزيد على ٤٠٪ *(Dykman, 2008, p. 35)*. وعلى المستوى العالمي، فإن أسعار الغذاء المتزايدة قد أوجدت ظروفاً مواتية للاضطرابات المدنية، وكذلك موجة من الأزمات الإنسانية في العالم النامي. وفيما بين عام ٢٠٠٧، وبداية عام ٢٠٠٩، كان هناك ما يقرب من *(٤٠)* أربعين دولة قد عانت من مظاهرات الخبز –مثل مظاهرات التورتيلا في المكسيك، ومظاهرات الباستا في إيطاليا *(Landau, 2010)*. أما في عام ٢٠١١، فإن أسعار الطعام المتزايدة قد قامت بتغذية الاضطرابات والاحتجاجات المضادة للحكومة *(Zurayk, 2011)*، والتي انتشرت عبر عديد من الدول العربية. وبينما انتشرت مخاوف نقص الغذاء، فإن حركات الشراء المحمومة قد أخذت في التزايد، كما جاءت استجابة الحكومات بتفعيل قيود وحظر التصدير من جانب، وضوابط كبح الأسعار عند الضرورة من جانب آخر.

ما هي العوامل التي دفعتنا باتجاه هذه "المنطقة الخطرة" شديدة الفقر؟ بالنظر إلى بعض جذور الأسباب الأولية لتهديدات الأمن الغذائي، فإنها تتيح رؤية نافذة إلى الطبيعة المترابطة للتهديدات الكونية، والمبادلات الموروثة في محاولة

الوفاء بالاحتياجات الإنسانية، وكذلك الطرق والأساليب التي تتبعها الحكومات المنفردة والمنظمات الدولية، وتستطيع من خلالها التأثير على النظام الدولي ككل:

الضغط البيئي: تسهم التغييرات الديموجرافية والمناخية في هذه الأزمة. فعلى سبيل المثال، فإن الزيادات في مستويات التحضر قد أنتجت ضغوطاً متزايدة على القطاعات الزراعية – ليس فقط فيما يتعلق بالأراضي الزراعية الرئيسية، والتي سرعان ما تتضمنها المناطق الحضرية سريعة النمو، لكن

أيضاً فيما يتعلق بالمساعدات والدعم الحكومي الذي يستهدف القطاعات الزراعية (مثل المساعدات في قطاع الري والمعدات الزراعية)، والتي من الممكن أن تتحول إلى التنمية الحضرية *(Teslik. 2008)*. أحد التأثيرات الأساسية لتغيير المناخ يتمثل في ازدياد أحداث "الطقس المتطرفة"، ومثل تلك

الأحداث التي كان لها دور رئيسي في تدمير الإنتاج الزراعي. على سبيل المثال، فإن الجفاف في الصين قد أدى إلى انخفاض في إنتاجية القمح بما يصل تقريباً إلى الثلث، بينما لعبت الفيضانات في الإكوادور دوراً أساسياً في الزيادة الحديثة لأسعار الموز.

هناك أيضاً الاهتمام بأنه، "وعبر السنوات الأربعين القادمة، سوف يواجه الفلاحون صعوبة في تحقيق إنتاج يكفي لكل فرد، بسبب القيود على الأرض والمياه والأسمدة " *(The Economist, 2011, e., p.16)*

السياسات الحكومية: على نحو ما تم ملاحظته في الفصل الحادي عشر، فإن الحكومات قد قامت، وبطريقة تقليدية، بحماية أسواقها الزراعية من خلال سياسات الدعم والتعريفات الجمركية، والتي استهدفت زيادة أسعار عديد من السلع الزراعية. إضافةً إلى ذلك، فإن الانخفاضات الحديثة في إنتاج الطعام قد أدت إلى انتشار شكل آخر من التدخل الحكومي – فرض قيود على صادرات المنتجات الزراعية مثل القمح والأرز. وفي الحقيقة، فإن برنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة قد وجد أن هناك أربعين دولة متورطة الآن في برامج مثل حظر الصادرات المماثلة *(Teslik, 2008)*. هذه القيود بالحظر إنما تقوم بوظيفة تخفيض الإمدادات العالمية لهذه السلع، والتي تؤدي بالتالي إلى زيادة أسعارها. وبالتوازي مع هذه الخطوط، فإن تشجيع الحكومة لإنتاج الوقود الحيوي قد أحدث تأثيراً ضاراً على أسعار الطعام. "إن حوالي٣٠٪ من تلك الزيادات المتوقعة في الأسعار العالمية للغذاء خلال العقود المتعددة القادمة يُمكنُ أن تُنسب إلى الإنتاج المتزايد للوقود الحيوي عبر العالم" *(Runge and Runge, 2010, p. 14)*.

- الأسـعار: إن تكلفة المدخلات الزراعية قد ارتفعت بشكل كبير. ذلك أن الزراعة تعتمد، وبشكل كثيف على البترول في كثير من جوانب الإنتاج، وكذلك المواصلات. وهكذا، فقد أُصيب هذا القطاع بضربة قاسية تمثلت في الزيادات في أسعار الطاقة. أكثر من ذلك، فقد ارتفعت أيضاً أسعار الأسمدة بشكل مثير. فعلى سبيل المثال، فإن سعر سماد النيتروجين قد تزايد بما يفوق ٣٥٠٪ منذ ١٩٩٩ (الفاينانشيال تايمز، ٢٠٠٧).
- أنماط استهلاك الغذاء: في الأسواق الصاعدة، مثل الصين والهند وروسيا والبرازيل، فإن الناس قد قامت بتغيير عاداتها الغذائية في الوقت الذي تستمر فيه بلادهم في عملية التطور. وعلى وجه الخصوص، فإن هذه الدول قد زادت وبدرجة كبيرة من استهلاكها للحوم ومنتجات الألبان. على سبيل المثال، فإن استهلاك اللحوم في الصين، والتي تُعدُ تقليديا

مجتمعاً نباتياً، قد تزايد بما يفوق الضعف منذ عام ١٩٨٠، كما تزايد استهلاك الألبان بثلاث أضعاف *(Dymkan, 2008)*. أما في البرازيل، فقد تضاعف استهلاك منتجات

الألبان فيما بين عامي ٢٠٠٥، وحتى ٢٠٠٧ *(Financial Times, 2007)*. وقد ترتب على هذا زيادة في الطلب على هذه المنتجات، وكذلك على المدخلات الضرورية من أجل إنتاجها (مثل غذاء الماشية).

إن النظام السائد لقرن الوفرة يؤكد على أن الحق في الاستهلاك الترفي قد أصبح موضع هجوم عالمي، لكن كثيراً من التحديات تظل قائمة في مواجهة إنجاز تنمية مستدامة على المستوى العالمي.

ماذا تعتقد؟

WHAT DO UOU THINK?

من بين الأسباب التي ذكرناها هنا لأزمة الغذاء –فإن أنصار البيئة يؤكدون على السياسة الحكومية وأسعار المدخلات الزراعية، وأنماط استهلاك الغذاء – فمن منها:

١-تعتقد أنه الأكثر أهمية في مواجهة الأزمة القادمة؟ ولماذا؟

١- كصانع سياسة، كيف يمكنك أن تقوم بموازنة الحاجة إلى التعامل مع الفقر الداخلي مع الحاجة إلى الإسهام في المساعدة في التعامل مع أزمة الغذاء الإنسانية الدولية؟

٢- تثير أزمة الغذاء مشكلة جوهرية لوجودنا: هل يُعدُ عالمنا قادراً على دعم وسد احتياجاته؟ ما هي رؤى النظريات الواقعية والليبرالية والبنيوية التي يقوموها من أجل آفاق المستقبل؟

يُثيرُ هذا سؤالاً حيوياً –**كيف ينبغي أن نستجيب لهذه الأزمة؟**. بينما تتصاعد الأسعار، فإن قضايا الأمن الغذائي قد أخذت في اجتذاب اهتمام أكبر ومتصاعد على الأجندة السياسية. مُطالباً بعمل أكبر من قبل المجتمع العالمي، فإن الرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي قد حذر من النتائج الخطيرة للسلبية: "إذا لم نقم بعمل شئ ما، فإننا نخاطر بحدوث مظاهرات الطعام في الدول الأكثر فقراً، وتأثير غير مرغوب تماماً على النمو الاقتصادي العالمي". أما جوزيت شيران *"Jossette Sheeran"* المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة، قد طور فهماً مماثلاً لهذه الاهتمامات، عندما علق بقوله: "إذا لم نتصرف سريعاً، فإن تكلفة البليون النهائية سوف تتضاعف عملياً إلى الضعف "بليونين" بشكل مؤكد عبر الليل، حيث تنخفض قوتها الشرائية إلى النصف نتيجة لتضاعف أسعار الطعام والوقود".

إن معظم، إن لم يكن، كل منظمة دولية قد بدأت في صياغة بعض أشكال الاستجابة. ففي عام ٢٠١١، فقد قدم البنك الدولي (١,٥) بليون دولار لدعم ومساندة (٤٠) مليون نسمة في تأمين الخضروات، واللحوم، والفاكهة، وزيت الطعام، كما التزم بزيادة الإنفاق على الزراعة من (٤,١) بليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى (٠,٧) سبعة بلايين دولار سنوياً *(Sambidge, 2011)*. على أي حال، فإن الحفاظ على الإرادة السياسية سوف يؤكد أن

تفعيل تغييرات جوهرية هو أمر صعب دائماً. فعلى سبيل المثال، فإن الدول النامية تُعدُ شديدة المقاومة لتخفيض أحجام الدعم الزراعي. أكثر من ذلك، فإن البعض قد اقترح حلولاً مثل زيادة الاستخدام للهندسة الوراثية والمحصولات المعدلة وراثياً، وفي منتجات اللحوم، وهي مقترحات بطبيعتها مثيرة للجدل، ولم تحظ بتأييد العديد من الدول ومنظمات المجتمع المدني.

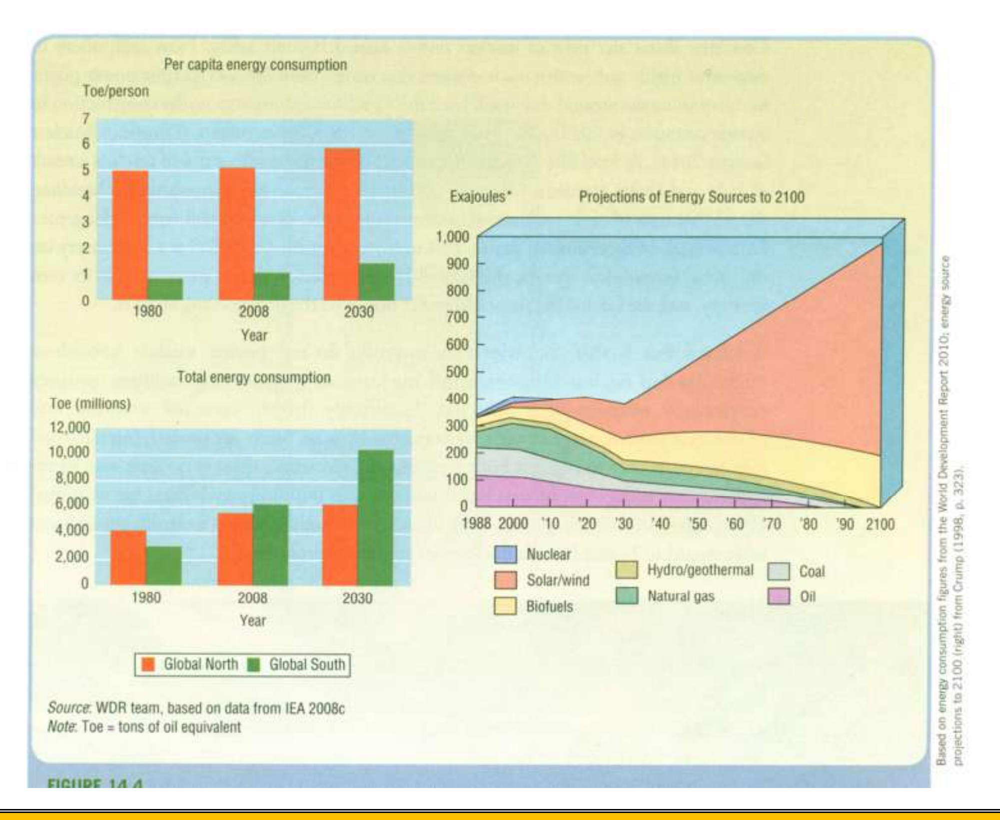
على الرغم من أن هذه الحلول لمشكلة نقص الغذاء تركز على زيادة الكمية والنوعية للغذاء المُنتج، فمن المهم أن نلاحظ أن "معظم المجاعات الحديثة قد حدثت ليس بسبب عدم وجود الطعام، ولكن نتيجة للحكم السيئ – الفشل المؤسسي الذي أدى إلى سوء توزيع الغذاء المُتاح والموجود، أو حتى حجبه وتخزينه في مواجهة المجاعات في أماكن أخرى" *(Banerjee &Duflo, 2011, p. 71)*. وكما لاحظت أمارتيا سين *"Amartya Sen"* "لم تحدث مطلقاً مجاعة جوهرية في أي دولة مستقلة وديموقراطية، وذات صحافة حرة نسبياً". ومن ثم، فإن إصلاح السياسات والممارسات الوطنية إنما يمثل جانباً جوهرياً للجهود الهادفة إلى منع، والاستجابة إلى تهديد الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية المستدامة.

التحول إلى موارد الطاقة المتجددة ***Converting to Renewable Sources of Energy***

تؤثر الكيفية التي تستطيع الدول من خلالها أن تواجه المطالب المتنامية على الطاقة على تطور المشتركات العالمية والحفاظ عليها. فمن الممكن أن يتطور نوع جديد من الطاقة الأقل تدميراً بسبب مجيء التكنولوجيات الجديدة التي تولد الطاقة من الشمس، والرياح، وغيرها من المصادر المتوفرة والمتجددة للطاقة مثل الهيدروجين. إن تأثير مثل هذا التحول العالمي من المؤكد أن يكون ضخماً، ومؤدياً إلى نقطة تحول خطيرة للنموذج الذي استمر طيلة المائة وخمسة وعشرين عاماً الماضية للتطور العالمي للطاقة واستهلاكها. فهل من الممكن أن تصل مرحلة "البترول الكبيرة" إلى نهاية حقيقية؟ قد تكون هذه هي الحالة. معاً، فإن كلا من التدفقات الكبيرة للبترول، بأسعاره التصاعدية، والتخوف العام من الدفء العالمي، يدفعان العالم باتجاه نظم طاقة أكثر نظافة وأرخص ثمناً.

إن إمدادات الطاقة الحيوية لن تتعرض لنضوب مصادرها بسرعة في الوقت الراهن، إلا أن تداعياتها الخارجية (تهديداتها أو مخاطرها) البيئية والصحية تجعل من احتراق الوقود الحيوي أمراً شديد الخطورة. لقد تم الربط بين استهلاك البترول والفحم وبين سرطان الرئة، والعديد من المخاطر الصحية الأخرى. وما هو أكثر من ذلك، يتمثل في تلوث الهواء الذي يترتب على هذا الاستهلاك، وإلى العوادم الحضرية، والأمطار الحمضية التي تدمر الغابات وجودة المياه والتربة. إن هناك حوافز قوية للتشديد على التكنولوجيا لتتحول إلى مصادر متجددة للطاقة. الطاقة الشمسية *Solar*، وطاقة المد والجزر *Tidal*، وقوة الريح، وكذلك الطاقة الحرارية والتحول البيولوجي

إنها تُعدُ من بين البدائل للبترول، كما أنها تُعدُ الأكثر احتمالاً لأن تصبح عملية من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية، وعلى نحو ما يظهر الشكل (١٤-٤).



شكل ١٤-٤: إمداد العالم باحتياجاته المتزايدة من الطاقة حتى العام ٢١٠٠: يستمر الطلب على الطاقة في التصاعد، مما يتطلب طاقة أكثر مما هو متاح بشكل محدد من المصادر غير المتجددة. يستهلك الشمال العالمي، وفي المتوسط، ما مقداره أربع مرات ونصف المرة من الطاقة بالنسبة للدخل عما يتم استخدامه في الجنوب العالمي (الشكل أعلاه إلى اليسار). على أي حال، فإن استهلاك الطاقة للدول النامية آخذ في التصاعد، ومن المتوقع أن يصل إلى ما مقداره ٩٠٪ من الزيادة المتوقعة في استهلاك الطاقة العالمية خلال السنوات العشرين القادمة (الشكل الثاني (أسفل) إلى اليسار). وبينما تصبح إمدادات الطاقة من غير المصادر الحيوية احتمالاً متزايد الحدوث (اليمين)، فمن المحتمل أن يصبح ممكناً التوصل إلى موارد متجددة لمواجهة الاحتياجات الكلية من الطاقة العالمية مع نهاية القرن الحادي والعشرين.

من بين التكنولوجيات المعروفة، فإن الطاقة النووية غالباً ما تصبح الرائدة باعتبارها بديلاً للاعتماد على الوقود الحيوي. حالياً، فإن المفاعلات النووية القائمة توفر ما يزيد على ٢٠٪ من الكهرباء في الولايات المتحدة *(European Nuclear Society, 2011)*. على أي حال، فإن الولايات المتحدة تنفق الآن بلايين الدولارات لتعزيز المفاعلات النووية، لدعمها وللتخفيف من اعتمادها على الموردين الأجانب الذين يوفرون خمسة بلايين برميل من إجمالي ٣,٧بليون برميل من البترول (بنسبة ٦٨٪) من الاستهلاك النووي للولايات المتحدة *(Nelson, 2009)*. وفي

عام ٢٠١٠، فقد أقرت الولايات المتحدة مشروعها النووي الجديد والأول منذ أواخر الثمانينيات، كما أنها خصصت (٨,٣) بليون دولار ضمانات قروض فيدرالية لتشييد مفاعلين نوويين جديدين. وعندما تدخل المفاعلات نطاق الخدمة في العام ٢٠١٧، فإنهما سوف يقومان بتوليد الطاقة إلى مليون ونصف نسمة.

على أي حال، فإن اعتبارات السلامة والأمن والتكاليف المالية قد تقوم بالحد من التوجه نحو القوة النووية، هذه المشكلات قد أدت ببعض الدول إلى أن تقوم بتخصيص أو (مثل ألمانيا والسويد واسبانيا) بالخروج من برامجها النووية. إن الحوادث النووية التي حظيت بقدر جيد من الإعلام في الولايات المتحدة في ثري مايلزأيلاند (جزيرة الأميال الثلاثة) ومفاعلها النووي في بنسلفانيا في العام ١٩٧٩، وفي حادث تشيرنوبل في أوكرانيا عام ١٩٨٦، وفيما لا يقل عن خمس حوادث رئيسية بين عامي ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩ في اليابان ومفاعلاتها النووية البالغ عددها إثنان وخمسون مفاعلاً (والتي تقوم بتوفير إمدادات لما يزيد عن ثلث كهرباء اليابان)، والتي أثارت الكثير من الإثارة حول الأخطار الكامنة للطاقة النووية.

في الحادي عشر من مارس ٢٠١١، وفي التاسعة صباحاً، ضرب الإعصار تسونامي اليابان محدثاً دماراً وخسارة شديدة لمحطات المفاعلات النووية. وقد قدرت أعداد الناس الذين اضطروا إلى الإخلاء بحوالي ٧٠,٠٠٠ (سبعين ألفاً من السكان) في محيط الاثني عشر ميلاً المعرضة للإصابة بالإشعاع حول محطة القوى النووية بمفاعل دياتشي نتيجة لتسرب المواد المحملة بالإشعاعات النشيطة. منذ ذلك الحين، أخذت مخاوف الأمان في التزايد والانتشار إلى ما وراء حدود اليابان. أعلنت ألمانيا في مايو٢٠١١ أنها ستغلق كل مفاعلات القوى النووية بحلول عام ٢٠٢٢. وبشكل مشابه لما فعلته ألمانيا، وعلى الرغم من أن ٤٠٪ من الكهرباء فيها تأتي من القوى النووية، أعلنت سويسرا أنها ستغلق مفاعلاتها النووية بعد وصولها إلى دورة حياتها المتوقعة، ليتم إغلاق المفاعل الأخير بحلول عام ٢٠٣٤ *(Mufson, 2011)*.

إن الاهتمامات بمخاطر القوى النووية قد امتدت إلى ما وراء مشكلات الأمان. فقد أصبحت كيفية ومكان التعامل مع دفن البقايا والنفايات النووية عالية الإشعاع، والتي تنتج من (٤٤٣) محطة للطاقة النووية في مفاعلات (٣٠) ثلاثين دولة حول العالم (إضافة إلى ٦٥ مفاعلاً إضافياً تحت الإنشاء في (١٦) ست عشرة دولة خلال عام ٢٠١١)، موضوعاً لم يتم حله عملياً في كل مكان *(European Nuclear Society, 2011)*. كما أن هناك، وعلى الأقل، خمسين سلاحاً نووياً في قاع المحيط خارج إمكانية الوصول إليها، نتيجة للحوادث الأمريكية والسوفيتية *(Harper's, 2004)*. ليست هناك إجراءات آمنة للتعامل مع ٥٢,٠٠٠ (اثنين وخمسين ألف طن) من النفايات النووية المشعة والسامة، بعض منها سوف يظل خطراً لمئات الآلاف من السنوات القادمة "ليس في

حديقتي الخلفية" *(NIMBY)* هي صرخة محددة حاسمة على الأجندة العالمية للأيكولوجية السياسية؛ حيث يفضل الشمال العالمي أن يقوم بدفن نفاياته خارج أقاليمه الذاتية، ومع أن الجنوب العالمي سوف يفضل ألا يكون مكاناً للدفن، لكنه غالباً ما يكون.

أحد المخاوف الإضافية يتمثل في أن الدول التي لا تمتلك حالياً المعرفة بالتكنولوجيا النووية قد تستطيع أن تطور أسلحة نووية. ذلك أن معظم المنشآت المولدة للطاقة النووية تستمر في إنتاج مواد ترقي لمستويات الأسلحة. وتحديداً، فإن اليورانيوم عالي التخصيب وكذلك البلوتونيوم يمثلان اهتمامات أمنية وطنية لأنهما "ومع البنية التحتية القادرة فنياً على دعم كل من الأسلحة والإلكترونيات، فلن يكون هناك طريقة واضحة للتأكد من أن الطاقة النووية التي يمكن تطويرها بدون أن يصاحبها بناء قدرات للأسلحة" *(Vital Signs, 2006-2007, p.34)* لقد تم إلقاء الضوء على هذه المأساة عندما تعلق الأمر باهتمامات عالية فيما يتعلق بكوريا الشمالية وتطوير برنامجها النووي.

التكلفة التي لا تغتفر لفشل القوة النووية



التكلفة التي لا تغتفر لفشل القوة النووية: تظهر هنا مدينة بريبيات، في أوكرانيا، والتي تم إخلاؤها والتخلي عنها بعد حادثة تشيرنوبل النووية. وبدلاً من التعلم من هذا الدرس، وعلى الرغم من المعارضة القوية من الجمهور، فإن روسيا قد قامت بفتح حدودها لتصبح المستقبل الأكبر دولياً للنفايات النووية المشعة، على أمل أن تكسب من وراء ذلك ملايين الدولارات خلال العقدين القادمين.

إن المجهودات الأخرى لتطوير مصادر وقود كامنة وبديلة قد بدأت أيضاً على أمل كسر الاعتماد على الوقود الحيوي. ومع الاعتراف بأهمية مثل هذه المجهودات، فقد أعلن الرئيس الأمريكي أوباما أنه " لكي نقوم حقيقة بتحويل اقتصادنا، وحماية أمننا، وإنقاذ كوكبنا من الآثار المدمرة للتغييرات المناخية، فإننا بحاجة محددة ونهائية أن نصنع ونصل إلى نوع نظيف ومتجدد ومربح للطاقة". وقد ردد توماس فريدمان (٢٠٠٨) صدى هذه المشاعر، مثيراً أن الدول المتعلقة بالوقود الحيوي سوف ترى أمنها ورخاءها وقد أخذ في التراجع مقارناً بتلك الدول التي ترتاد مجالات وتكنولوجيات الطاقة المتجددة. إن هذا التأكيد يعكس تحولاً عبر العقد أو الاثنين الماضيين من التركيز على قضايا التلوث التقليدية إلى التركيز على فرص الطاقة النظيفة.

إن الأسقف البيضاء العاكسة، والتي تخفض تكاليف تكييف الهواء بنسبة ٢٠٪، ومن ثم، تنتج انبعاثات كربونية سامة أقل كثيراً، سوف تصبح طريقة أكثر شهرة وذيوعاً لتوفير الطاقة ومحاربة الدفء العالمي *(Barringer, 2009)*. كذلك، فإن حقول الأعشاب البحرية والطحالب تخضع للدراسة باعتبارها موجة محتملة للمستقبل، حيث "زيت الطحالب يمكن تصنيعه في شكل وقود ديزل حيوي، أو جازولين من غير البترول، والكاربوهيدرات إلى إيثانول، والبروتين إلى غذاء حيواني أو مكملات غذائية بشرية. إن الكتلة الحيوية يمكن أن تقوم بتوليد غاز الميثان الذي يمكن إحراقه لتوليد الكهرباء" *(Gies, 2008, p. 3)*. إن إندونيسيا والفلبين الواقعتين داخل "دائرة الباسيفيك للنار" "*Pacific Ring of Fire*" تتطلعان إلى تسخير القوة أو الطاقة البركانية في تطوير القوة الجيوحرارية. ذلك أن إندونيسيا لديها، وعلى الأقل، مائة وثلاثين بركاناً نشيطاً، وطبقاً إلى ليستر براون، رئيس معهد سياسات الأرض – فإن إندونيسيا قد استطاعت أن تدير اقتصادها كلية اعتماداً على الطاقة الجيوحرارية، كما أنها لم تقترب بعد من إغلاق كامل طاقتها المحتملة" *(Davis and Lema, 2008, p.13)*

وعلى الرغم من كونه حالياً ذا تكلفة شديدة الارتفاع بالنسبة إلى معظم الناس، فإن هوندا للسيارات قد بدأت إنتاج السيارة الأولى في العالم المعتمدة على خلايا الطاقة المستمدة من قوة الهيدروجين. وهنا يقول تاكيوفوكوي، رئيس شركة هوندا، إن هذا النوع من التكنولوجيا ينبغي لنا أن نمتلكه من أجل مستقبل الأرض" *(Fackler, 2008, p.16)*. إن التغييرات التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والبيئية تقترح أن المرحلة المبكرة في التحول التكنولوجي الجوهري قد أخذت طريقها إلى التطبيق، وقد فرضتها الندرة المتزايدة لكل من العرض والطلب.

إن التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة يمثل منعطفاً ممكناً بعيداً عن التدهور البيئي العالمي. يعتقد كثيرون أن هذا لن يحدث بالسرعة المطلوبة. ومن ثم، فإنهم يقترحون طريقاً آخر لتخفيض المخاطر: دعم وتوثيق المعاهدات الدولية بين الدول التي تقوم بتوفير الحماية للبيئة، وتؤسس آليات متناسقة ومتطابقة معها.

المعاهدات الدولية من أجل الحماية البيئية ***International Treaties for Environmental Protection***

إن مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢، والذي انعقد في ستوكهولم يُمثلُ تأسيساً للسابقة. فمن هذا المؤتمر، انبثقت معاهدة منفصلة تُعدُ لاتفاقية شاملة للحفاظ على التنوع الحيوي عبر العالم. فقد ألزمت حكومات الدول بتطوير استراتيجيات قومية للحفاظ على الحياة الطبيعية، ولحماية الكائنات المعرضة للخطر، وتوسيع المناطق المحمية، وإصلاح وترميم تلك التي تعرضت للدمار منها. ومنذ ذلك الحين، فقد حاول العالم أن يحقق التعاون من خلال الجهود المتزايدة والمركزة للتوصل إلى اتفاقيات، ولتدعم هذه الاتفاقات بمعاهدات معدلة لحماية المشتركات العالمية المؤكدة.

النجاح يُولدُ النجاح. ذلك أن اتفاقية التنوع الحيوي *"The Biodiversity Treaty"* قد تلتها جهود دولية أخرى للتعامل مع المشكلات البيئية من خلال الاتفاقيات العالمية. مثال كبير على هذا يقدمه بروتوكول كيوتو لعام ٢٠٠٥، فقد شاركت فيه (١٥٦) دولة تمثل، وعلى الأقل، ٥٥٪ من انبعاثات الغطاء النباتي العالمي، والتزمت بتخفيض انبعاثات الغازات المرتبطة بالدفء العالمي إلى ما تحت مستويات عام ١٩٩٠، بحلول عام ٢٠١٢. ولم يكن هناك سوى الولايات المتحدة هي التي رفضت التعاون. وفي توقع الوصول إلى تاريخ ٢٠١٢ باعتباره الموعد النهائي للتفاوض حول اتفاقية تالية "تخلف أو تلي" بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، وذلك من خلال مؤتمر قمة التغيير المناخي الذي انعقد في كوبنهاجن في ديسمبر ٢٠٠٩. على الرغم من أن الشمال العالمي قد التزم بالقيام بتزويد الجنوب العالمي بما قيمته (٣٠) ثلاثين بليون دولار في صورة تمويلية بحلول عام ٢٠١٢، ولتصل قيمتها الإجمالية إلى (١٠٠) مائة بليون دولار بحلول ٢٠٢٠ لمواجهة المشكلات التي يسببها التغيير المناخي، فقد فشلت الدول المشاركة في الاجتماع في التوصل إلى اتفاقية ملزمة طويلة المدى حول التغيير المناخي العالمي.

إن عدد المعاهدات البيئية الدولية قد نما بشكل ملحوظ خلال المائة والثلاثين عاماً الماضية. على أي حال، فإن المتشككين يخشون أن هذه المجهودات تُعدُ شديدة الضآلة من جانب، كما أنها متأخرة للغاية من جانب آخر، إضافة إلى أنه لم يتم بذل جهد كاف لإنقاذ المشتركات العالمية من أجل الأجيال المستقبلية. كذلك، فإن هناك الكثيرين الذين مازالوا يتساءلون حول قدرة المعاهدات القائمة على إدارة المخاطر البيئية التي يُفترض أنها (أي المعاهدات) قد تمت للتعامل معها. بعض من هذه الاتفاقيات والمعاهدات يُعدُ ضعيفاً، ويقدم مظاهر للاهتمام بدون اتخاذ التغييرات السياسية الضرورية لمعالجة المشكلات المتنوعة التي تقوم بتحديدها. ومن بين الموضوعات التي تستأثر باهتمام خاص يأتي الدعم المتردد من قبل القوة العظمى في العالم، الولايات المتحدة. فمن بين إحدى

وثلاثين معاهدة بيئية عالمية عقدتها الأمم المتحدة، فإن الولايات المتحدة لم تصدق إلا على عشرة اتفاقيات فقط من بينها. ومن ثم يشعر النشطاء في مجال الحماية البيئية بالقلق مما يصفوه "برفض القوة الأمريكية المهيمنة للقيام بمهام القيادة"، ومن ثم، فإن احتمالات وآفاق تقوية قواعد نظام الحماية والحفاظ على البيئة تُعدُ منعدمة.

التجارة، والبيئة، والتنمية المستدامة ***Trade, the Environment, and Sustainable Development***

تمثل الشركات المتعددة الجنسية لاعبين أساسيين في لعبة السياسة الأيكولوجية التي تمتلك القدرة الكامنة على تحديد مصير الأرض. ذلك أن الشركات تحكم عالمياً، كما أنهم مؤيدون أقوياء يمتلكون جماعات ضاغطة قوية لتحرير التجارة. فهل قوتهم وسعيهم مُؤيد؟ أم محدد مصيري للتنمية المستدامة؟ هذا السؤال يعدُ وثيق الصلة بالموضوع في عالم سريع العولمة، ترتبط فيه التجارة، وبشكل متزايد، بالسياسة، والاقتصاد، والأيكولوجي والمجتمعات، والثقافات على شبكات الويب في حالة من الاعتمادات المتبادلة المتزايدة بصورة غير مسبوقة.

وفيما وراء موضوع المكاسب من التجارة، والتكاليف المرتبطة بها، فإن أنصار البيئة والاقتصاديين الليبراليين يختلفون في تقييمهم للحكمة من وراء استخدام التجارة لتعزيز المعايير البيئية. فمن جانبهم، يرى الاقتصاديون الليبراليون مثل هذه الجهود باعتبارها تجزئة وتقسيماً للسوق حيث يرى البيئيون أن هذه المجهودات أدوات مفيدة لتصحيح إخفاقات السوق، مثل عجز الأسواق عن التعويض مقابل استغلال الأمور الخارجية لاستغلال البيئة (على سبيل المثال، تلوث الغلاف الجوي من قبل الشركات الكيميائية). بعض الدول، على أي حال، وبصفة خاصة في الجنوب العالمي، ترى أن استخدام آليات التجارة لحماية البيئة يُعدُ أيضاً طريقة أخرى تستطيع بها الدول الغنية أن تعوق الدخول إلى أسواق الشمال العالمي الاستهلاكية، وأن تحافظ على الجنوب

أحياناً، ينبغي أن تتم المبادلات بين الأهداف، والتي تبدو ومن حيث المبدأ، مُصممةٌ كلها لزيادة رفاهية الإنسان وأمنه. على أي حال، فإن هناك تفسيراً آخر يؤكد أن التجارة تشجع الدول على أن تحيا وتعيش فيما وراء وسائلها. طبقاً لبعض الأيكولوجيين، فإن التجارة تُعظمُ من التأثيرات الأيكولوجية المدمرة للإنتاج والاستهلاك بتوسيع السوق للسلع فيما وراء حدود الدولة. فالدول التي استنفدت قواعد مواردها، أو تلك التي قامت بتمرير قوانين صارمة لحماية تلك الموارد، يمكنها وبسهولة أن تتطلع عبر البحار من أجل المنتجات التي ترغب الحصول عليها، ومن خلال طرق يمكنها أن تحول الضغط البيئي بالاستهلاك المرتفع، إلى الحدائق الخلفية لدول أخرى.

صورة عن التلوث البيئي للأنهار



اللعب في البركة المسمومة: "*Playing in the Poison Pond*" يلعب الأطفال في ظلال مصنع يونيون كاربون في بهوبال، بالهند، موقع أحد أسوأ الحوادث الصناعية في التاريخ. إن البركة التي يلعب فيها الأطفال كانت مستنقعاً مُلوثاً بالكيماويات كمنتج ثانوي من مصنع المبيدات السابق، واللون الفعلي للمياه وفي الغالب وفي معظمه أسود. على الرغم من التسرب الكيمائي في بهوبال، والذى ترتب عليه ما يزيد على ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) حالة وفاة، حدثت عام ١٩٨٤، فإن المنطقة – والتي لازالت تحتوى على أكثر من (٤٠٠) أربعمائة طن من المواد السامة – ما زالت تحتاج إلى التنظيف والتطهير. ومن ثم، فإن الصورة تمثل نموذجاً صارماً للتذكرة بالكيفية التي يمكن أن تمتد فيها آثار الأزمات البيئية، وتعيش إلى ما وراء الإرادة السياسية الضرورية لحل هذه المشكلات.

إن مأساة المشتركات (الموارد الطبيعية المشتركة) تقترح مستقبلاً مظلماً. فهل يعدُ الدمار هو المصير الذي ينبغي أن تسير إليه الإنسانية وبسرعة؟ أم أن هناك سيناريو آخر أكثر تفاؤلاً؟ إن هناك اتجاهاً آخر في الطريق في ثقافة التمويل العالمية للشركات الكبرى، والذي يبشر بالخير للقدرة الكامنة للشركات على الاعتراف بأن فوائدها سوف تتحسن بالاستثمار في، وبتطوير المنتجات "الخضراء"، والتي يتزايد الطلب عليها على النطاق العالمي.

لنأخذ في الاعتبار سلسلة وول مارت. فقد قامت هذه الشركة الكبرى مؤخراً بتحويل استراتيجيتها التسويقية نحو السعي لاجتذاب مستهلكين جدد، مع وعد بتخفيض استهلاكها للطاقة، وبالتزامها ببيع منتجات

صديقة للبيئة. وقد حدث هذا استجابة لطلب عالمي. إن ما تقترحه هذه التغييرات ومثلها يتمثل في توجهات الشركات الخضراء الجديدة وقد بدأت في إدراك التكاليف المالية. إن إنتاج منتجات يفضلها المستهلكون العالميون قد يؤدي إلى تحقيق فائدة وأرباح (أي يكون مربحاً). وفي سياق الصناعات الخضراء التي تسعى إلى بيع منتجات حامية للبيئة، فإن "نظام القواعد الجديد لمسئولية الشركات" قد أخذ في اكتساب القبول، مستهلاً مرحلة جديدة في تطوير منتجات جديدة مصممة لحماية البيئة (انظر القائمة ١٤-١).

إن إمكانية أن الاقتصاد السياسي الدولي سوف يوفر حوافز اقتصادية لإنتاج منتجات يمكنها أن تسهم في الدعم العالمي للبيئة قد ألهمت الأمل بأن المخاطر البيئية يمكن احتواؤها. إن الأمل متصاعد لأن بعض الحكومات والأفراد يسعون إلى حلول محلية للدعم البيئي المستدام.

أحد الاهتمامات الضخمة يتمثل في أن بعضاً من الدول شديدة القوة، والتي تقع في مواقع متميزة في التراتبية العالمية، إنما تقاوم وبشكل يتصف بالأنانية القيام باتخاذ إجراءات بتعديلات مؤلمة ومكلفة الآن. فهي–أي هذه الدول–تقاوم إصلاحات سياستها البيئية القائمة للحماية. ومع ذلك، فإن هناك استثناءات لهذه الاستجابة للتدهور البيئي. فقد استطاعت دول عديدة أن تقوم بموازنة الخسارة الاقتصادية قصيرة الأجل في مواجهة التوقعات بنمو اقتصادي على المدى الطويل من خلال الاستثمار في البرامج المتجددة والمُكلفة التي تستطيع أن تمكنهم من الدخول في خبرة النمو المستدام مع التنمية. أخذاً في الاعتبار الشكل (١٤-٥)، فهذا الشكل يُوضحُ ترتيب الدول طبقاً لفهرس الأداء البيئي. وتقيس هذه الدرجات استثماراتها –استثمارات تلك الدول–في جهود حماية بيئاتهم المستقبلية. وبشكل واضح، فإن بعض الدول ترى استدامة بيئية كأولوية تتولى حماية مصالحهم أكثر من مصالح الآخرين.

الجدول رقم ١ , ١٤. ترتيب الأداء الأخضر لشركات رئيسة مختارة

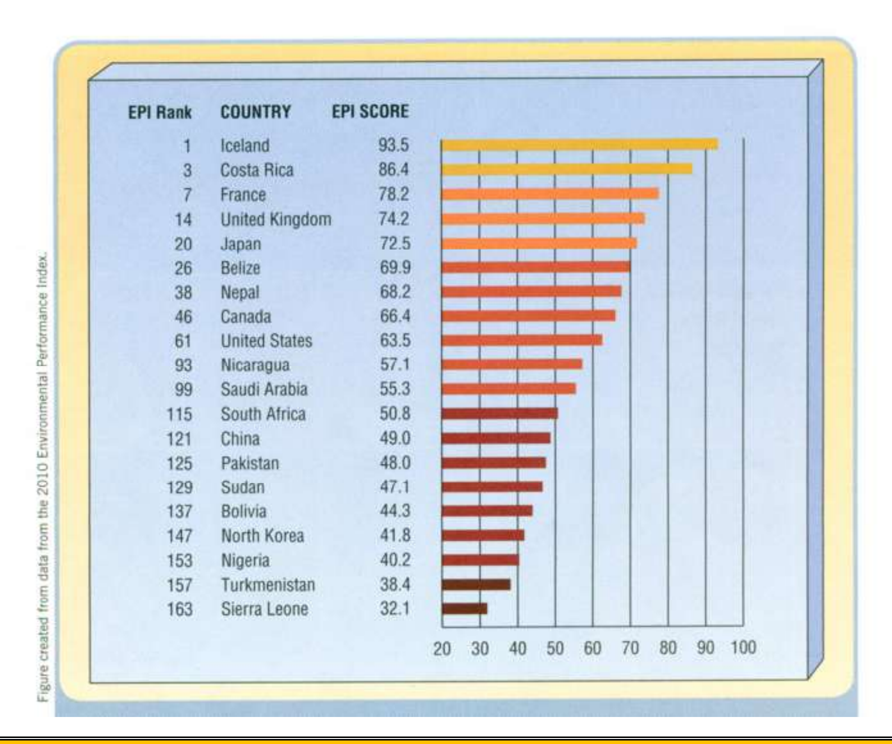
الترتيب	الشركة/ القطاع/ الدولة	درجة التأثير البيئي	درجة الإدارة البيئية	درجة الإفصاح البيئي	الدرجة الخضراء	التصرفات/ الأعمال الرئيسة
١	RE ميونيخ مالي ألمانيا	٨٧	٨٤ , ٣٣	٦٩ , ٤	٨٣ , ٦	استمرت خالية بالنسبة للكربون منذ ٢٠٠٩ من خلال تعزيز إعادة التدوير بين الموظفين، كما طبقت مبادرة لتعزيز تطوير الطاقة المتجددة في أوروبا.
٢	IBM تكنولوجيا المعلومات والخدمات	٧٨ , ٨	٨٦ , ٢	٨٣	٨٢ , ٥	تاريخ ناجح في تحسين فعالية إجرائية وتخفيض استخدامها للطاقة بمقدار ١ , ٥ بليون كيلو وات ساعة خلال التسعينيات 1990s وإنتاج نظم الكومبيوتر لمساعدة الأعمال الأخرى لتفعل نفس الشيء.
٣	البنك الوطني الاسترالي/ التمويلي استراليا	٨٠ , ٦	٨٠ , ٩	٩٥ , ٣	٨٢ , ٢	أصبحت خالية من الكربون تماماً في سبتمبر ٢٠١٠ من خلال تطبيق إصلاحات قوية لتخفيض استهلاك الورق وتخفيض استخدام الطاقة.
٤	بنك براديسكو/ التمويلي/ البرازيل	٨٨ , ١	٨٢	٥٦ , ٣	٨٢ , ٢	يقدم تمويل للشركات الراغبة في بداية إصلاحات بيئية، وتلك التي بادرت بتطبيق مبادرات لتخفيض تأثيرها الذاتي على البيئة.
٥	مجموعة ANZ البنكية/ التمويلي/ استراليا	٨٤ , ٩	٧٣ , ٦	٩٥ , ٨	٨٠ , ٩	حققت الحياد الكربوني بنهاية عام ٢٠١٠، ومستمرة في التعامل مع الاعتبارات البيئية من خلال إعادة التدوير، ومبادرات أخرى لتوفير الورق، وإدماج المعايير البيئية في تشييد المباني الجديدة.
٦	مجموعة الاتصالات البريطانية BT/ الاتصالات/ المملكة المتحدة	٧٦ , ٢	٨٠ , ٨	٩٧ , ٥	٨٠ , ٤	بعد أن حققت تخفيضاً مقداره ٥٤٪ في الانبعاثات الكربونية، فإن مجموعة الاتصالات البريطانية تخطط لتوسيع معدل تخفيض انبعاثات الكربون إلى ٨٠٪ بحلول ٢٠٢٠، تتضمن مبادراتها تشييد مزارع الرياح لإنتاج ٢٥٪ من استهلاكها للطاقة بحلول عام ٢٠١٦.

تابع الجدول رقم ١٤,١.

الترتيب	الشركة/ القطاع/ الدولة	درجة التأثير البيئي	درجة الإدارة البيئية	درجة الإفصاح البيئي	الدرجة الخضراء	التصرفات/ الأعمال الرئيسة
٧	تاتا TATA للخدمات الاستشارية/ تكنولوجيا المعلومات والخدمات/ الهند	٧٣,٣	٨١,٨	٩٣,٢	٧٩,١	خفضت بصماتها الكربونية بنسبة ١٤٪، كما خفضت من استهلاك الورق بنسبة ٣٤٪، وزادت تحويل النفايات لتصل إلى ٦٠٪ وقد تم تصميم المباني الجديدة لتوافق المعايير البيئية الوطنية والدولية، كما شارك أكثر من مائة ألف موظف في برامج تدريبية مستدامة فيما بين عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠.
٨	نظم المعلومات/ تكنولوجيا المعلومات والخدمات/ الهند	٧٥,٣	٨١,٨	٦٦	٧٧,٣	يستخدم موارد طاقة متجددة للمساعدة في التخلص من آثار الكربون، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وغرف "الغاز الحيوي" التي تنتج الطاقة من الفضلات العضوية. يُطلبُ من كل موظف جديد أن يزرع شجيرة ليسهم في دعم واستدامة الخضرة.
٩	فيليبس للإلكترونيات/ السلع الرأسمالية/ هولندا	٥٩,٧	٩٢,٢	٨٧,٨	٧٧,٢	تخطط لاستثمار بليون يورو في الطاقة الخضراء وزيادة الكفاءة بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٢. معظم المنتجات المنتجة تسهم أيضاً في تخفيض استهلاك الطاقة على نطاق واسع.
١٠	الشركة السويسرية/ الاتصالات الإلكترونية/ سويسرا	٧٧	٧٥,٨	٨١,٨	٧٧	تستوفي ١٠٠٪ من احتياطيات الطاقة من خلال موارد طاقة متجددة، كما قامت بتطوير المنتجات الإبداعية للمساعدة في تخفيض الآثار البيئية المعاكسة، مثل التليفونات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

المصدر: يعتمد على "الترتيب الأخضر للشركات العالمية" لعام ٢٠١١، عن النيوزويك، الصادر في أكتوبر ٢٠١١. الدرجة الخضراء تمثل وزناً متوسطاً لدرجة التأثير البيئي (٤٥٪) والذي يقوم على ما يزيد على سبعمائة طن متري، ودرجة الإدارة البيئية (٤٥٪)، والتي تقوم بتقييم مبادرات الشركة وسياساتها، ومعدل الإفصاح البيئي (١٠٪)، والذي يستند إلى مسح شامل للرؤساء التنفيذيين CEOs والأكاديميين والمديرين البيئيين.

يقف العالم كله في منعطف خطير. إن الطريق الذي تتخذه البشرية سوف يؤثر على الأمن الإنساني بدرجة كبيرة في المستقبل. يبدو الدليل على أن المشكلات الأيكولوجية الخطيرة إنما تصبح أكثر وأكثر صعوبة بشكل لا يمكن تجاهلها. نظراً لأن المخاطر تبدو عالية الارتفاع، فإن كل قطع اللغز –النمو السكاني، الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، والتفضيلات المتغيرة لنمط الحياة ينبغي التعامل معها بشكل متزامن.



شكل ١٤-٥: قياس الالتزامات الوطنية للدعم البيئي المستدام: تقترح مقاييس أداء الحماية البيئية أن بعض الدول تقوم بعمل الكثير في هذا المجال أكثر مما تفعله بعض الدول الأخرى لحماية بيئاتها. مؤثر الأداء البيئي يعاير أو يقيس الأداء النسبي للدول من خلال مجموعات أو أقسام الصحة البيئية، تلوث الهواء، الموارد المائية، التنوع الحيوي، والحياة الطبيعية، الموارد الطبيعية المنتجة، والتغييرات المناخية. ويظهر في الشكل مستويات مؤشر الأداء البيئي لبعض الدول المختارة التي توضح هذه الاختلافات.

إذا كانت الحاجة "حقيقة أم الاختراع"، فإن هناك أمل. ومن ثم، ينبغي أن يتم إنقاذ الكون، وإلا فإن كل الفرص الأخرى سوف يتم إغلاقها، كما ستواجه البيئة العالمية هلاكاً مؤكداً، وعليه فسوف ينتهي التاريخ الإنساني. لذلك، فإن المخاطر تعدُ شديدة الارتفاع لدرجة أنه ربما يمكن الوصول إلى بعض الحلول لها. وبينما يناضل العالم، فإن الجدل حول الحلول من المحتمل أن يستمر في اتجاهين أو مسارين: فيما بين أولئك الذين يعتقدون في أن تركيز الإنسان ينبغي أن يتم الإسراع به باتجاه محاولة وقف وتغيير التدهور البيئي، وهؤلاء الذين يفضلون التركيز على إيجاد تكنولوجيات جديدة لاحتواء الدمار والخسارة البيئية. يبدو أن كلتا الاستراتيجيتين موضع حاجة عاجلة وملحة.

"إن كل كوكبنا، أرضه ومناطقه المائية، سطح الأرض وباطن التربة، وما تقوم به اليوم من توفير المجال لاقتصاد عالمي، ولاعتماد هؤلاء من كل أطرافه على بعضهم البعض، إنما أصبح حقيقة لا يمكن التحلل منها". ليون تروتسكي، منظر شيوعي روسي

مفاهيم الفصل

الأمن البيئي ***Environment Security***(ص.٤٥٥) مصطلح يعترف بأن التهديدات البيئية لنظم الحياة العالمية تُعدُ ذات خطورة مثل خطر الصراعات المسلحة.

الجماعة الايبيستمولوجية ***Epistimic Community***(ص.٤٥٦) الخبراء العلميون حول موضوع معرفي مثل الدفء العالمي، والذين يحظون بالتنظيم الدولي في شكل منظمة دولية غير حكومية *(NGOs)*للاتصال فيما بينها، وتستخدم تفاهمها المشترك "للمعرفة" للضغط من أجل تحولات دولية.

سياسات الندرة ***Politics of Scarcity*** (ص. ٤٥٦) رؤية ترى بأن عدم توافر الموارد المطلوبة لدعم الحياة، مثل الطعام والطاقة أو المياه يمكن أن تقوض الأمن بدرجات تتشابه مع العدوان العسكري.

قرن الوفرة أو الخصب ***Cornucopians*** (ص. ٤٥٦) المتفائلون الذين يُساءلون حدود منظورات النمو، ويذهبون إلى أن الأسواق تستطيع وبكفاءة الاحتفاظ بالتوازن بين السكان والموارد والبيئة.

المالتيثيون الجدد ***Neo-Malthusians*** *(ص. ٤٥٦)* وهم المتشائمون الذين يحذرون من المخاطر الأيكولوجية السياسية العالمية.

المشتركات (أو القواسم أو المشاعات) العالمية ***The Global Commons*** (ص. ٤٥٧) الخصائص الطبيعية والعضوية والموارد الخاصة بكل الكوكب – الهواء في الغلاف الجوي، والأوضاع والأحوال على الأرض وفي البحر– والتي تعتمد عليها الحياة الإنسانية، والتي تمثل الميراث المشترك لكل الإنسانية.

طاقة الاستيعاب (التحمل) ***Carrying Capacity***(ص. ٤٥٧) العدد الأقصى من البشر والكائنات الحية التي يمكن دعمها وإعاشتها من قبل أرض، أو إقليم محدد.

مأساة المشتركات (أو القواسم أو المشُاعاتُ) ***Tragedy of the Commons***(ص. ٤٥٧) أو مأساة المشاعاتُ المشتركة: تشبيه يُستخدمُ، وعلى نطاق واسع ليشرح تأثير السلوك الإنساني على النظم الأيكولوجية، والتي تشرح بدورها كيف أن السلوك العقلاني المتمركز حول المصلحة الذاتية من قبل الأفراد من الممكن أن يكون له تأثير جماعي مدمر وغير مرغوب.

تأثير الغطاء النباتي ***Green House Effect*** (ص. ٤٦١) يشير إلى الظاهرة المنتجة لدفء الكوكب عندما تتصرف عن الانبعاثات الحرارية الناتجة عن احتراق جزئيات الوقود كبطانية (كساتر أو حاجز) في الغلاف الخارجي، مؤدية بذلك إلى زيادة درجات الحرارة.

طبقة الأوزون ***Ozone Layer*** **(ص. ٤٦٦)** طبقة الحماية في الجزء الأعلى من الغلاف الجوي فوق سطح الأرض، والتي تحمي كوكب الأرض من التأثير الضار للشمس على الكائنات الحية.

التنوع الحيوي ***Biodi****versity* **(ص. ٤٦٧)** الكائنات الحية المتنوعة من النباتات والحيوان التي تعيش في النظام الأيكولوجية المتنوعة للأرض.

حركة التطويق أو التسييج ***Enclosure Movement*** **(ص. ٤٦٨)** حركة الادعاء والمطالبة بوجود خصائص مشتركة من قبل الدول أو المصالح الخاصة.

إزالة أو قطع الغابات ***Deforestation*** **(ص. ٤٦٩)** يشير إلى عملية إزالة وتدمير الغابات.

عملية التصحر ***Desertification*** **(ص. ٤٦٩)** عملية خلق الصحاري نتيجة لتآكل التربة، والزراعة المفرطة، وغزالة الغابات، والتي تقوم بتحويل الأرض الزراعية إلى أرض غير منتجة، وجافة، ورملية.

التنمية المستدامة ***Sustainable Development*** **(ص. ٤٧٥)** النمو الاقتصادي الذي لا يستنزف الموارد المطلوبة للحفاظ على الحياة والرخاء.

المطر الحمضي ***Acid Rain***: **استمطار** ***Precipitation*** يتم جعله حمضياً من خلال الاتصال مع سلفات الديوكسيد *Sulfur Dioxide* مع أكسيدات النيتروجين *Nitrogen Dioxides*.

المصطلحات الأساسية

Key Terms

الأمن البيئي	Environmental Security
مجتمع المعرفة المنهجية	Epistemic Community
سياسة الندرة	Politics of Scarcity
قرن الوفرة	Cornucopians
المالتيثيون الجدد (أنصار مالتس الجدد)	Neo-Malthusians
المشتركات العالمية (المنافع العالمية المشتركة)	The Global Commons
قدرة التحميل (القدرة على التحمل)	Carrying Capacity
مأساة المشتركات العالمية	Tragedy of the Commons
تأثير الغطاء النباتي	Green House Effect
طبقة الأوزون	Ozone Layer
التنوع الحيوي (البيولوجي)	Biological Diversity

Enclosure Movement	حركة التضمين أو التطويق
Deforestation	إذابة الجليد
Desertification	التصحر (التحول إلى صحاري)
Sustainable Development	التنمية المستدامة
Genetic Engineering	الهندسة الوراثية
Transgenetic Corps	المحصولات المهندسة وراثياً
Acid Rain	الأمطار الحمضية

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Brainard, Lael, Abigail Jones, and Nigel Purvis ,eds.(2009) *Climate Change and Global Poverty*. Washington: Brookings Institution Press.

Brown, Lester B.(20II) *World on the Edge: How to Prevent Environmental and Economic Collapse.* Washington: Earth Policy Institute.

Friedman, Thomas L.(2008) *Hot, Flat, and Crowded: Why We Need a Green Revolution, and How It Can Renew America.* New York: Farrar, Strausand Giroux.

Hittner, Jeffrey (2010, September23) "Sustainability: An Engine for Growth," http://www.carnegiecouncil.org/resources/ethics_online/0049.html

Levi, Michael A.(2009) "Copenhagen's Inconvenient Truth: How to Salvage the Climate Conference." *Foreign Affairs* 88, no.5:92-104.

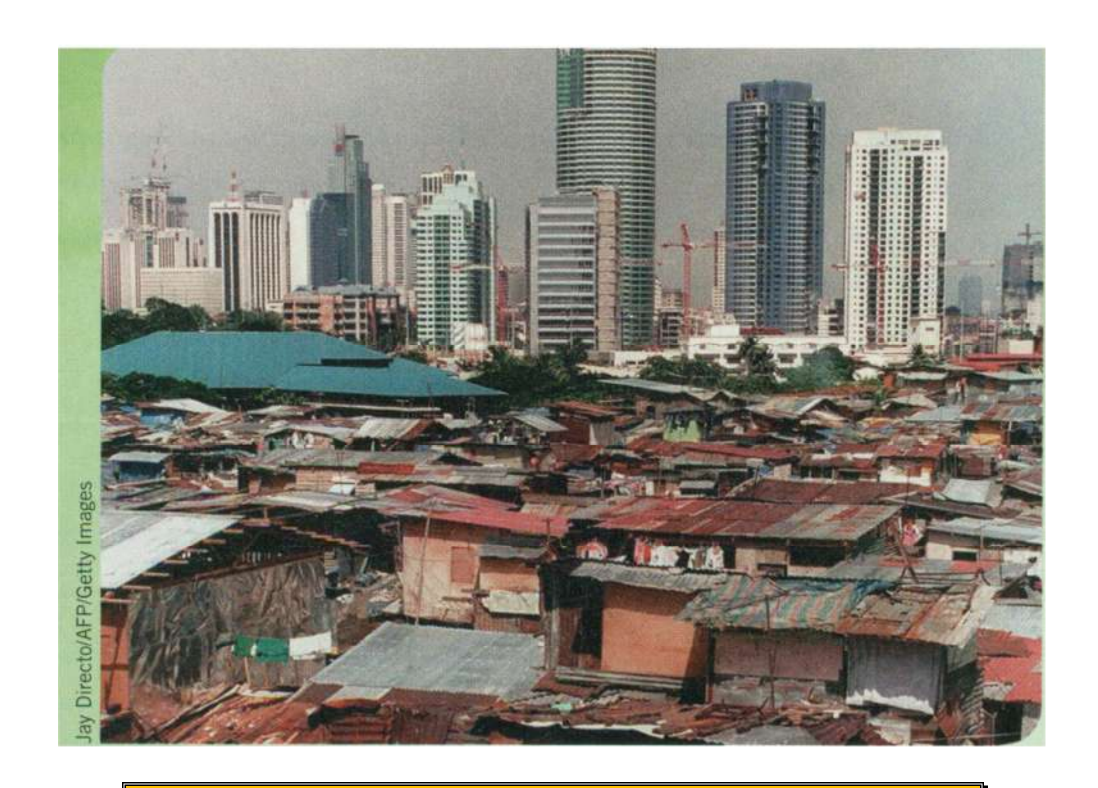
Morozov, Yuri. (2009, December16) "The Arctic: The Next 'Hot Spot' of International Relations or a Region of Cooperation?"
http://www.carnegiecouncil.org/resources/articles_papers_reports/0039.html

Vanderheiden, Steve. (2011) "Globalizing Responsibility for Climate Change, "*Ethics & International Affairs*, 25 ,no. I (Spring): 65-84. World Bank (2010) *World Development Report 2010: Development and Climate Change.* Washington: The International Bank for Reconstruction and Development/ The World Bank.

Yergin, Daniel.(2009)"It's Still the One," *Foreign Policy* (September/ October): 88-95.

الجزء الخامس

التفكير حول مستقبل السياسة العالمية
THINKING ABOUT THE FUTURE OF WORLD POLITICS



المصير العالمي: سرور أم يأس؟ بهجة أم يأس؟ تجسد الصورة مظاهر عدم المساواة المثيرة القائمة في كثيرمن، إن لم يكن في كل، المدن عبر الكرة الأرضية. فبعض منها تتمتع بالرخاء المتزايد، بينما يعيش بعضها الآخر في فقر مدقع .... هاتان الحالتان تمثلان منتجات الاتجاهات سائدة في السياسة العالمية. في أي عالم يحتمل أن يعيش معظم الناس في المستقبل؟

يستند معظم الحدس حول المستقبل العالمي على بعض التصورات الإضافية المستمدة من الأحداث والخبرات السابقة. عادة ما يتأمل الناس حول آفاق المستقبل اعتماداً على فهم للاتجاهات السائدة. إن ما يزيد في صعوبة التنبؤ إنما يتمثل في الصعوبة والتعقيد المتناهيين لحالات عدم اليقين المحيطة بالسياسة العالمية. فهناك بعض الاتجاهات التي تتقدم فيما يبدو أنه نفس الاتجاه، بينما يغير آخرون اتجاههم، وبينما تتقاطع بعض الاتجاهات، فإن بعضها الآخر يتشعب بمرور الوقت، في حين تزيد بعض الاتجاهات الأخرى من سرعة اتجاهها، بينما لازالت بعض الاتجاهات العالمية المختلفة تخفض من تأثير الاتجاهات الأخرى. إن التحدي في حل شفرة المعاني السائدة والاتجاهات المقترحة يتمثل في مسارين: (١) التمييز بين الاتجاهات التي تُعد انتقالية وتلك التي من المحتمل أن يكون لها تأثير هام ودائم على السياسة العالمية. (٢) والتنبؤ بخصائص أكثر الاتجاهات أهمية، وليس مجرد الاهتمام بأي اتجاه منفرد بشكل منعزل.

كيف يمكن أن تؤثر هذه التركيبة من الاتجاهات التي تتشكل في السياسة العالمية اليوم على المستقبل العالمي؟ فهل سيجد القرن الحادي والعشرين في الجهود السابقة لتشييد نظام عالمي خبرة مفيدة؟ أم أن "القرن الحادي والعشرين" سوف يعارض المناهج القديمة نظراً للقضايا والموضوعات الجديدة التي أخذت في الظهور على أجندة الاهتمام العالمي؟

على ضوء ذلك، فإن الجزء الخامس من "السياسة العالمية" يطرح، وفي فصل ختامي، ليس الإجابات ولا التنبؤات، ولكن بدلاً من ذلك، بعض الأسئلة الهامة المثيرة للفكر وللتأمل حول آفاق المستقبل للقرن الحادي والعشرين. عندما نفكر في الموضوعات والقضايا التي أثارتها هذه الأسئلة، علينا أن نسأل كيف يمكن أن يتم إثارتها، وبما يخلق ويُحقق مستقبلاً عالمياً أكثر عدلاً وسلاماً.

الفصل الخامس عشر

النظر إلى المستقبل: الاتجاهات والتحولات العالمية

Looking Ahead At Global Trends and Transformations

إطار الفصل

- الاتجاهات العالمية والتنبؤات
- كيف نفكر في الكيفية التي يفكر بها الناس في العالم
- المأزق العالمي: أسئلة أساسية حول عالم مضطرب
- هل نحن بصدد نظام دولي جديد أم فوضى عالمية جديدة؟

> إن تحديات التغيير دائماً ما تكون صعبة، فمن المهم أن نبدأ بتفكيك هذه التحديات ... وأن ندرك أن كلا منا له دور يتطلب منا أن نقوم بالتغيير، وأن نصبح أكثر مسئولية في تشكيل مستقبلنا.
>
> هيلاري رودهام كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية



هل حان وقت التغيير؟ *A TIME FOR CHANGE?* في مواجهة حشود جماهيرية، تقدر بمائتي ألف من الألمان في محيط عامود النصر في حديقة ثير جارثين، برلين/ ألمانيا، طالب الرئيس الأمريكي أوباما بالتعاون العالمي والهدف المشترك. "الآن هو وقت بناء جسور جديدة عبر العالم بشكل قوي، وبنفس القوة التي ربطتنا معاً عبر الأطلنطي. والآن قد حان الوقت لنشترك جميعاً، ومن خلال التعاون الدائم، والمؤسسات القوية، والتضحية المشتركة، والالتزام العالمي من أجل التقدم، لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين".

الاتجاهات العالمية المتعارضة آخذة في الظهور والانكشاف. فهناك البعض الذين يشيرون إلى الاندماج والتكامل، بينما هناك آخرون يشيرون إلى التجزئة والانقسام. وبينما يبدو العالم وكأنه يقترب من الاتحاد، فإنه، وفي نفس الوقت، آخذ في الانقسام. ففي الأفق، يبدو هناك نظام عالمي جديد، لكن خصائص هذا النظام مازالت في طور التكوين، ولم تتحدد بشكل واضح بعد. إن عدم اليقين وغياب القدرة على التنبؤ إنما يمثلان مزاجاً سائداً. ومع ذلك، فإن هناك أمراً مؤكداً، يتمثل في أن تحولات زلزالية في طريقها إلى أن تصبح تحدياً لحكمة المعتقدات القديمة والرؤى التقليدية. ولما كانت الاضطرابات والقلاقل تميزان الأوضاع الدولية المعاصرة، فإنها تتطلب إثارة أسئلة غير تقليدية حول الأخطار التقليدية. أسئلة تدفعنا للتفكير بأبعاد خماسية من أجل أن نفهم الضغوط السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والديموجرافية، والبيئية التي أصبح على دول العالم أن تتحملها، وكذلك الشعوب التي تقيم فيها، وتفاعلاتهم.

وفي مواجهة المستقبل، فإن المرء قد يواجه تحدياً واستفهاماً هامين: توقع وتفسير المستقبل المحتمل الذي يحيط بالأوضاع العالمية، وبناء شروحات نظرية مقنعة لأسبابها. ولكي يتحقق ذلك، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار

عدداً من الأسئلة غير المعتادة والمتناقضة، والتي ترتفع إلى قمة الأجندة العالمية للجدال العام عبر العالم. إن الخبراء الذين تتمثل مهمتهم وخبرتهم في المساعدة قد تكون مهمتهم، وإلى حد ما، تعليمية، وعلى أي حال، فإن النتائج المنافسة التي قد يقدمها وبجرأة الأنبياء المزعومون ليس من غير المحتمل أن تكون محددة وبدقة، كما أنها تتنوع بشكل وحشي.

"إن أولئك الذين أصبحوا في وسط تغيير ثوري نادراً ما يفهمون أهميتها الجوهرية"

د. بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة

الاتجاهات العالمية والتنبؤات

GLOBAL TRENDS AND FORCASTS

هناك سلسلة منتظمة ومحيرة من المشكلات والتحديات، يتوقع أن تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. وعلى نحو ما أقـر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان (٢٠٠٦ – ٢٠٠٥)، فإننا " نواجه عالماً من التحديات غير المعتادة، كما أنها تتميز بالترابط فيما بينها بشكل غير عادي أيضا. فنحن جميعنا معرضون لمخاطر التهديدات الأمنية الجديدة، وكذلك للتهديدات القديمة الآخذة في التطور بطرق معقدة لا يمكن التنبؤ بها". إن تقرير الأمم المتحدة بعنوان "عالم أكثر أمناً" (٢٠٠٤:٢) يحدد بشكل أكثر تحديداً العناقيد الستة التالية من التهديدات، والتي ينبغي أن يكون العالم بها مهتماً الآن، وعلى مدار عقود قادمة:

- **تهديدات اقتصادية واجتماعية**: تتضمن الفقر، والأمراض المعدية، والتدهور البيئي.
- **الصراعات ما بين الدول**.
- **الصراع الداخلي**: متضمناً الحرب الأهلية، والقتل الجماعي، وأعمال العنف على نطاق واسع.
- **الأسلحة النووية**، والإشعاعية، والكيماوية، والبيولوجية.
- **الإرهاب**.
- **الجريمة المنظمة** العابرة للقارات.

إن هذا الحصر لتلك المشكلات إنما يقترح الكيفية التي سيكون عليها العالم خلال السنوات القادمة. لكي تكون تصوراتك الذاتية حول الشئون الدولية المستقبلية، فإن علينا أن تبدأ التفكير في ماهية الأسئلة الرئيسية التي من المحتمل أن تسيطر على العلاقات الدولية في العقود القادمة. إن المشكلات التي سوف تحددها سوف تحدد أي السيناريوهات والنظريات سوف تقوم بتشكيل فهمك، وبشكل صحيح، عن مستقبل عالمك. ولكي نساعدك، فإن كتاب " السياسية العالمية" يختتم هذا الفصل (وكذلك هذا الكتاب) ببعض الأسئلة الإضافية لتؤخذ في الاعتبار،

كما أن هذه الأسئلة سوف تتطلب منك أن تقوم بتقدير أوزان تفسيراتك المنطقية التي تصل إليها، من أجل أن تزيد من إعدادك فكرياً في تفسير الإشكالية المستقبلية للسياسة العالمية.

كيف تفكر في الكيفية التي يفكر بها الناس عن العالم؟

HOW TO THINK ABOUT HOW PEOPLE THINK ABOUT THE WORLD?

بينما تقوم بعملية بناء التصورات المستقبلية (السيناريوهات) حول أي أنواع المستقبلات العالمية الذي يُعدُ ممكناً، ومحتملاً، ومفضلاً، فإن عليك أن تبدأ بأن تحفظ في عقلك أن تصوراتك، مثل تصورات كل فرد، وإنها (قد تشكلت) وتتشكل، وبشكل كثيف، طبقاً لمدركاتك السابقة للحقيقة، والقيم الموروثة، والتوقعات التي تكمن وراءها (انظر الفصل الأول). ومن ثم، فإن عليك أن تتقدم بحذر، وبعقل مفتوح، إلى الآراء التي ربما تكون مختلفة عن تلك التي تعتنقها الآن. كما أن عليك أن تنظر وبعمق إلى الحكمة المكتسبة حول الطريقة التي يفكر بها الناس، وعلى نحو ما عبرت عنه الملاحظات التالية:

- "إن أي هجوم جبهوي على الجهل محكوم علية بالفشل، لأن الجماهير دائما ما تكون مستعدة للدفاع عن أثمن ممتلكاتها – ألا وهي جهلها"

Hendrik Willem Van Loon, Dutch – American Journalist

- " إن أكثر الأوهام خطورة يتمثل في وجهة النظر المستقرة. بما أن الحياة نمو وحركة، فإن وجهة ثابتة للرأي إنما تقتل أي فرد يكون لديه مثلها".

Brooks Atkinson, American Drama Critic

- "إن التعصب يتكون في إعادة مضاعفة جهدك بينما أنت قد نسيت هدفك"

George Santayana, Spanish Philosopher

- "إن الرجال يكونوا أقرب إلى الخطأ في تعميماتهم عنها في ملاحظاتهم الخاصة أو المعينة "

Nicola Machiavelli, Seventeenth Century Italian Realist. Theoretician

- " أحد مصادر الإعجاب في أن تكون إنساناً يكمن في القدرة على تحمل الإحباطات الحالية لصالح الأهداف الأطول أجلاً"

Helen Merrel Lynd, American Sociologist.

- "إن فلسفات أحد العصور قد تصبح سخافات العصر التالي، كما أن حماقات الأمس قد تصبح حكمة الغد "

Sir William Osler , Canadian Physician and Educator.

- "من الأفضل أن نعرف بعضاً من الأسئلة بدلاً من كل الإجابات"

James Thurber, American Writer

متسلحاً بفهم حول كيف تتشكل الأفكار عن العلاقات الدولية، ويتم الاحتفاظ بها والإبقاء عليها، أو معارضتها ورفضها، أو إحلالها، فإن عليك أن تتخيل نفسك في نهاية الفصل الدراسي وأنت تستعد للاختبار النهائي في مقررك عن العلاقات الدولية. يخبرك مُعلمك بأن تقديرك النهائي سوف يتحدد على ضوء إجابتك المقالية على سؤال وحيد. تجلس عصبياً، تفتح كراسة إجابتك، فتندهش بسبب التعليمات: "(١) حدد السؤال الذي ترغب أو كنت تتمنى أن يتم سؤالك فيه في الاختبار لهذا المقرر. (٢) يلي ذلك أن تقوم بالإجابة على هذا السؤال، وسوف تتحدد درجتك على ضوء اعتبارين: أولهما الفهم الذي تُظهره في نوعية السؤال الذي تثيره، وثانيهما الإجابات التي تقدمها. " فكيف ستستجيب لذلك؟

صدق أو لا تصدق، إن هذه النوعية من الأسئلة ليست محض خيال. فهو نوع يتم استخدامه لتصنيف المرشحين في اختبارات الالتحاق بالخدمة الخارجية في عدة دول أجنبية. فليست هناك حقيقة أسئلة صحيحة أو خطأ عن العلاقات الدولية. وفي الحقيقة، فإن هناك اتفاقاً ضئيلاً حول الاتجاهات والموضوعات التي تعد أكثر أهمية في الشئون الدولية، وليس هناك إجماع بين المتخصصين حول نوعية الأسئلة التي تستحق الاهتمام أكثر من غيرها اليوم.

لكي تحفز تفكيرك وتستثيره، عليك أن تقوم بعمل قائمة مبدئية، استناداً إلى ما تعرفه الآن بعد قراءتك لكتاب "السياسة العالمية"، فماذا تعتقد أن تكون الأسئلة الهامة الحاسمة التي يجب أن يتم سؤالها عندما تقوم بعمل تنبؤ حول مستقبل العالم. فكيف يمكن أن تذهب في تفسير أسئلتك؟ وما هي النظريات المنافسة (الفصل الثاني) التي قد تلجأ للاعتماد عليها في تأطير تحليلك؟. إن هذا التمرين العقلي سوف يقوم بشحذ مهاراتك التقييمية، وسوف يخبرك كثيراً عن نفسك ومنظورك العقلي (السببي)، كما تفعل نفس الشيء بصدد قدرتك على وصف الأوضاع العالمية الحالية، والتنبؤ بمجرى تطورها المستقبلي، وأن تشرح لماذا تتصف السياسة العالمية بالتغيير، وأيضاً باستمراريتها مع الماضي.

بدلاً من أن نتركك في هذا التجوال في الموضوع، فإن كتاب "السياسة العالمية" يضع نفسه في نفس الاختبار. فهو ينتهي الآن بتحديد سلسلة من الأسئلة حول المستقبل العالمي التي تحتل مكانة مرتفعة على أجندة الجدال. وكمحفز أبعد درجة في صياغة إطار تفكيرك الذاتي، عليك أن تلقي نظرة نقدية عليهم، كما أن الكيفية التي ستتم بها الإجابة على هذه الأسئلة، يُتوقعُ لها وبدرجة كبيرة أن تشكل السياسة العالمية خلال الفترة المتبقية من القرن الحادي والعشرين.

المأزق العالمي: أسئلة أساسية حول عالم مـضطرب

THE GLOBAL PREDICAMENT: KEY QUESTIONS ABOUT A TURBULENT WORLD

لقد أثار كتاب " السياسة العالمية" أن العلاقات الدولية موضوع لنماذج ونظاميات متكررة. فعلى الرغم من التغييرات والاضطرابات، فإن سلوك الفاعلين الدوليين ليس عشوائيا. إنه سلوك تحكمه نزعات منمذجة (نزعات منتظمة)، تجعل من الممكن اكتشاف "القوانين" أو نماذج الأفعال وردود الأفعال التي يتم تعميمها "المُعممة". وعلى نحو ما أثار المُنَظِّرُ الواقعي هانز جي مورجانتاو في كتابه التقليدي " السياسة بين الأمم"، فإن سجل الماضي التاريخي يتحدث باستمرارية كافية ليجعل من الدراسة العلمية للسياسة الدولية مجهوداً فكرياً ذا معنى. "إن هناك بعض الدروس حول الكيفية التي تتفاعل بها الدول، وبشكل دائم عبر الزمان والمكان. "إن هذه الانتظامات والآليات السببية المرتبطة بها تجذب قدراً هاماً من الاهتمام عندما تبدو قادرة على تفسير، بل وعلى التنبؤ الأفضل، بنتائج ذات أهمية بالنسبة لنا" *(Lebow,2010.p.4)*. إن هدف العمل الأكاديمي يتمثل في القيام باكتشاف هذه النماذج، وإعداد قرارات بسياسات معقولة ومهمة، استناداً على الدروس التي يتيحها التاريخ.

في ظل ظروف معينة، فمن الممكن افتراض أن أنواعاً معينة من الفاعلين عبر القوميين تستجيب بنفس الطريقة لنفس أنواع الحافز. ومع ذلك، فإن هناك استثناءات. ففي بعض الأحيان، فإن الفاعلين المتشابهين في المواقف المتشابهة يتخذون قرارات مختلفة. هكذا، على الرغم من وجود النماذج المنتظمة في السياسية العالمية، فإن العلماء الاجتماعيين لا يستطيعون الاعتماد على بناء من القوانين المنتظمة والحتمية للتنبؤ، وبشكل محدد بالمستقبل العالمي. ذلك أن "التعميم والتخصيص يمثلان مبادرات مختلفة، لكنهما ليسا بالضرورة ثنائيين ولا منفصلين على المسار باتجاه الاكتشاف" *(Yetiv,2011,P.94)*. بدلاً من ذلك، فإن العلماء الاجتماعيين يقومون بعمل تنبؤات محتملة، أو مشروطة، عما يمكن أن يكون أكثر احتمالاً للحدوث، في ظل تساوي أمور أخرى *(Singer.2000)*.

عامل أخر يجعل من الصعب القيام بالتنبؤ بما يمكن أن يحدث يتمثل في دور نموذج الحدوث في السياسة العالمية. إن البحث عن نماذج في السياسة العالمية "يحتاج أن يكون موضع تقدير من قبل البحث في قطع أو تمزيق العلاقات.... والتي تُثبط النماذج والتفاهمات المنتظمة للفاعلين حول الأسس التي تقوم عليها" *(Lebow,2010.p.5)*. إن التاريخ مفعم بما أطلق عليه الفيلسوف الإغريقي أرسطو "نقاط الاقتران أو الاتحاد العرضية أو غير المقصودة" "*accidental conjunctions*"، مُشيراً بذلك إلى المواقف التي تحدث فيها الأمور معاً بالصدفة. على سبيل المثال، لتأخذ اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولنسترجع من الفصل الرابع أن أحد الأسباب التقريبية للحرب كان اغتيال الأرشيدوق النمساوي فرانز فيردناند في سراييفو في ٢٨ يونيو ١٩١٤. ففي وقت مبكر من هذا اليوم، فشل عدد من المغتالين المفترضين في اقتناص فرصة لقتل الأرشيدوق، وفيما يبدو أنهم قد استسلموا في نوع من الإحباط.

وعندما قام موكب فيرديناند بالدوران بالاتجاه الخطأ، وهو في طريقه لزيارة المرضى في مستشفى المدينة، ثم توقف الموكب قليلاً أمام كافيه "مقهى" حيث كان هناك جافريلو برنسيب *Gavrilo Princip* أحد المغتالين المحبطين، وكان قد ذهب بالصدفة ليحصل على بعض الطعام ليأكله. وفي غمرة اندهاشه عندما وجد سيارة الأرشيدوق في الهواء الطلق، وعلى بعد خمسة أقدام منه، فقام برنسيب بإطلاق طلقتين، ليقتل الأرشيدوق وزوجته. أخذاً في الاعتبار المناخ السياسي في أوروبا في ذلك الوقت، فإذا لم يتم اغتيال فيرناند، فإن شيئاً آخر كان من الممكن أن يسبب الشرارة الأولى للحرب. ولكن، وعلى نحو ما يتساءل عالم السياسية ستيوارت بريمير (٢٠٠٠ :٣٥)، "من الذي بمكنه القول ما إذا كان من الممكن أن يكون هناك حادث آخر في ذلك اليوم ليضغط على الزناد، أو في شهر أو عام بعد ذلك، ليقود إلى نفس السلسلة من الأحداث التي أنتجت الحرب العالمية الأولى".

هناك آلاف عديدة من المستقبليات الممكنة تكمن في الأفق. بعضها يُعدُ مرغوباً، بينما يبدو بعضها الأخر مُرعباً. على الرغم من أننا لا نستطيع التنبؤ وبدقة أياً من هذه المستقبليات سوف يتجسد في الواقع، فإننا نستطيع وبالفعل أن نضيق من نطاق الممكنات من خلال التنبؤ والتوقع بالكيفية التي يُحتملُ أن تتطور إليها الاتجاهات الحالية، وكيف يمكن أن تتخذ الخطوات لتحديد مسار الأحداث باتجاه المستقبل العالمي الذي نفضله.

فيما يلي ستة أسئلة قد تم تصميمها لمساعدتك على التفكير في مستقبل السياسة العالمية. كل من هذه الأسئلة يعتمد على معلومات تم تقديمها في فصول سابقة. عندما تتأمل التداعيات طويلة الأجل لهذه الأسئلة، فإنك سوف تتشجع على أن:

- تتخيل أي المستقبليات العالمية المتصورة يمكن أن تتحقق.
- تقدر أيا منها تعد الأكثر احتمالا.
- تأخذ في الاعتبار أي السياسات قد تكون الأكثر قدرة على المساعدة في تحقيق المستقبل العالمي الذي تفضله.

> "إن الشيء العظيم والمجيد للجنس البشري يتمثل في أنه يقوم بالفعل بتغيير العالم – وبشكل دائم. إنها قدرة الإنسان على النضال ضد أن يكون (موضع قهر) مقهوراً أو منسحقاً، وهي قدرة رائعة ومبهجة"
> *Lorraine Hansberry, American Author*

هل العولمة علاج أم لعنة؟ *IS GLOBLIZATION A CURE OR A CURSE?*

لماذا يبدو الآن أن العالم والدول الموجودة في هذا العالم تبدو خارج السيطرة؟ تتمثل إحدى الإجابات في كلمة "العولمة"، والتي أصبحت تحظى بقبول عالمي الاتساع باعتبارها كلمة ومصطلح ذي تكوين ودلالة

اجتماعية، يتم فهمها "كقوة تحويلية "، تخلق أزمات حوكمة مكتسحة في عالم جديد لتزيد التعقيد المتبادل. ذلك أن العولمة تجسد فكرة أن كل شيء على كوكب الأرض يُعد الآن أكثر ارتباطاً عن أي وقت مضى، لكنها تظل وعلى مستوى الجوهر المؤسس مهتزة، وغير مُعدة لإدارة التعديلات الشاملة الناتجة عن التغييرات المتسارعة عالمية الاتساع.

إن اندماج الكرة الأرضية في هذا العالم المحُول والمترابط وبلا حدود، وفي الثقافة العالمية المشتركة(*Appiah, 2006*) قد أدى إلى التقليل من المشاعر القديمة بالاستقلال والهوية والسلطة، كما أنه دفع بعدد من الدول إلى الاستسلام أو التنازل عن بعض من سيادتها، في مقابل أن تستفيد من المشاركة التعاونية في السوق العالمي التنافسي. وقد أصبحت الرسالة مسموعة في كل مكان: الحدود والحواجز لا يمكن إعادة إحياءها في جهد قومي لكي تُغلق على دولة في عزلة انفرادية. فقد أصبح شعار "التحق بالعالم أو ستصبح غير مهم" هو الطريقة التي وصف بها رئيس الوزراء الفرنسي السابق، إدوارد بالادور، "نهاية القومية".

من منظور متفائل، فإن المعرفة بالمصير المشترك للجميع، إلى جانب القدرة المتراجعة للعديد من الدول ذات السيادة لتتكيف مع المشكلات العالمية من خلال المناهج الأحادية للاعتماد على الذات، أو المساعدة الذاتية، والتي سوف تفعل الجهود لتضع جانباً المنافسة بين الدول. طبقاً لهذا المنظور، فإن الصراع سوف يتراجع حيث تتجه الإنسانية إلى وضع أفضل تعترف فيه بأن الحدود الوطنية والمحيطات إنما توفر حماية قليلة ضد التحديات المتعددة التي تنبع من الثورة العالمية في السفر والاتصالات والتجارة. هذه المشكلات المشتركة يمكن وفقط أن تتم إدارتها من خلال التعاون المتعدد الأطراف (*Borter, 2007*) ذلك أن العولمة إنما تخلق شبكة من القيود على سلوك السياسة الخارجية، لأولئك الذين وقعوا في مأزق شبكة التفاعلات والتحويلات العالمية (*Rodrik, 2011*) نتيجة لذلك، ونظراً لأن العولمة تصنع ضرورات التعاون، فإن هذا التضييق المستمر للروابط بين الدول يجب أن يصبح موضع ترحيب.

إن الأمر المفضل بصفة خاصة عن العولمة يتمثل في أنه عندما يعتمد كل فرد على كل فرد أخر، فإن الجميع ينبغي أن يعملوا معاً. ذلك أن الاعتماد العالمي المتبادل يجعل من تخلي الدول عن التنافس أمراً ملزماً (وإجبارياً) لكل الدول، كما يتطلب منها أن تتخلى عن التنافس فيما بينها، لأنه قد أصبح لديها، أي لدى الدول، وبشكل متزايد مصلحة مشتركة في التعاون، وحوافز أقل وأقل للتصادم. إن العولمة، وعلى نحو ما يثير المتفائلون، بمثابة موتور أو محرك للوحدة والتقدم لا يعود للخلف، وينبغي تعزيزه لأنه وبشكل محدد سوف يزيد من ثروة كل فرد في كل مكان (*Norberg, 2006*).

من منظور أكثر تشاؤماً، فإن الفترة الحالية للعولمة، والتي تبدو الآن غير قابلة للتوقف، ربما تكون قد تجاوزت ذروتها (Abdelal and Segal. 2007). وحتى إن كانت الفترة الحالية للعولمة مستمرة، فإن المتشائمين قلقون حول كيفية التعايش مع عالمنا "المسطح، والحار، والمزدحم" كوكب الأرض (Friedman. 200) أكثر من ذلك، فعلى الرغم من نجاح العولمة، فإنه يصعب في الغالب الحفاظ على الإرادة السياسية الضرورية لتأمين المبادرات العالمية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالعولمة الاقتصادية، والمنظمات الدولية، والتي تسد وبشكل غير مكتمل هذه الفجوة. وعلى نحو ما يثيره الاقتصادي داني رودريك (٢٠١١: ٨٨)، "فإن الحقيقة تتمثل في أننا نفتقد الاستراتيجيات الداخلية والعالمية المطلوبة لإدارة تمزقات العولمة ". بصرف النظر عن مدى اضطرار أو إلحاح الحاجة، أو كيفية المكافأة للفوائد، فإن الاتصال والاندماج المتزايدين لمجتمع وحيد من الدول قد يؤدي إلى إنتاج الكراهية أو العداوة وليس المحبة.

موضوع آخر يتعلق بالعولمة يهتم بتوزيع فوائدها. المنتقدون للعولمة يقولون بأنها تزيد بشكل متسع من قوة الدول المتميزة، في الوقت الذي تقيد فيه الآفاق أمام الدول الضعيفة، مؤدية بذلك إلى إيجاد حالات جديدة من عدم المساواة "التمايزات" حيث تأخذ الفجوة بين الأثرياء والفقراء في الاتساع. ومن ثم فإن المشكلة، وعلى نحو ما يكتب جيمس سورويلي (٢٠٠٧: ١٣٧–١٣٨)، " إنما تتمثل في أن عدد الدول التي استطاعت وبشكل مثير أن تطور مستوى المعيشة في مجال العولمة، هو وبشكل مثير للدهشة عدد قليل ..... وليس من المدهش أن الناس قد أصبحوا غير سعداء برؤيتهم للآخرين، وهم يصبحون أكثر ثراءً، بينما هم على حالهم، أو من الناحية الفعلية قد أصبحوا أكثر فقراً ".

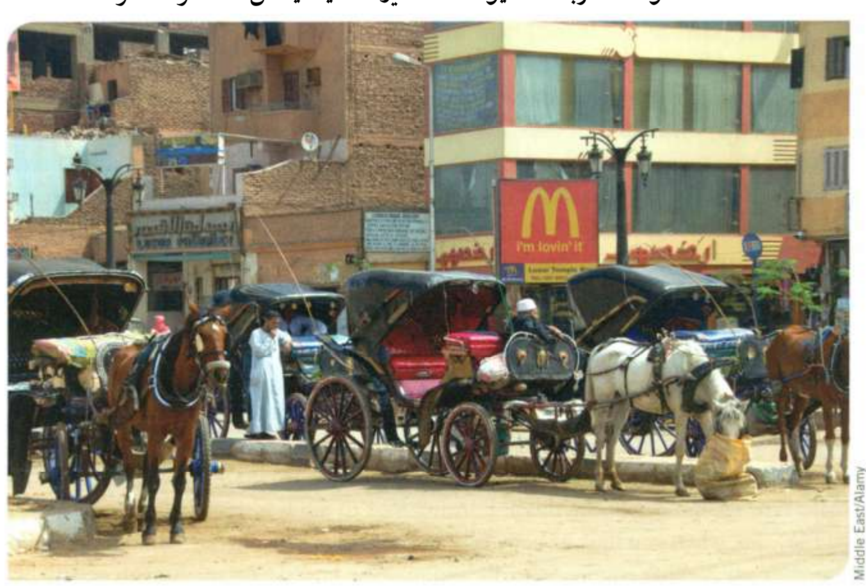
نظراً لأن فوائدها قد لا يتم توزيعها بشكل عادل، فإن العولمة قد تقوم بتوليد الصراع بين الفائزين والخاسرين. وعلى نحو ما لاحظ الواقعي الجديد كينث والتز، فإن "الاعتماد المتبادل يعزز الحرب على نحو ما يعزز السلام". ذلك أن الاقتصاديات المتداخلة سوف تؤدي إلى إفساد أو تحميض Sourالعلاقات أكثر من تحليتها في ظل ظروف وأوضاع المنافسة المتوحشة والندرة، والقومية الصاعدة، فإن الإغراء بالسعي إلى العزلة من هجوم العولمة على الاقتصاد القومي من خلال خلق أو إيجاد التعريفات على التجارة وغيرها من التعاملات قد يصبح أمراً غير قابل للمقاومة. كذلك، فإن الإغراء بتحقيق مكاسب سياسية باستخدام القوة المسلحة، وسوف يظل مستمراً هكذا، فإن تضييق شبكة العولمة يمكن أن يقود إما إلى الخطر أو إلى الفرصة.

هل سيقوم الإبداع التكنولوجي بحل المشكلات العالمية الملحة؟

WILL TECHNOLOGICAL INNOVATION SOLVE PRESSING GLOBAL PROBLEMS؟

جيشان العولمة، الذي تتالى مع نهايات القرن العشرين الماضي ومخترعاته في مجالات الميكرو إلكترونيك وإعداد المعلومات، أطلق العنان لتغييرات ثورية. "فسوف تسيطر التكنولوجية الحيوية على حياتنا خلال السنوات الخمسين التالية"، كما يتنبأ عالم الطبيعة والفيلسوف فريمان دايسون*(Freeman Dyson, 2006)* ، وعلى الأقل، بنفس الكثرة التي استطاعت أجهزة الكمبيوتر أن تسيطر على حياتنا خلال الخمسين عاماً الماضية". على أي حال، فإن نتائج الثورة التكنولوجية ليست مؤكدة. فبينما استطاعت الإبداعات التكنولوجية أن تقوم بحل بعض المشكلات، فإن تلك الإبداعات ذاتها قد تسببت في إحداث مشكلات أخرى. "ومثل أي قوة لا تُقاوم"، يُلاحظ اقتصادي نوبل ويسلي ليونتيف *Wassily Leontief* "فيمكن للتكنولوجيا أن تمنحنا فوائد لم نحلم بها، كما أنها يمكن أن تعكس علينا أيضاً خسارة غير قابلة للإصلاح ". أنها تستطيع أن تزيد الإنتاجية، والعائد الاقتصادي، لكنها تستطيع أيضاً أن توفر العمال، وأن تطلق اضطراب اجتماعي، ودمار بيئي.

موقف لعربات الخيول (الحناطير) السياحية من الأقصر-مصر



التوجه عالمياً*GOING GLOBAL*. ذات مرة علق كوفي عنان السكرتير العام السابق للأمم المتحدة قائلاً:" كان هناك قول يرى بأن الحديث ضد العولمة يشبه الحديث ضد قانون الجاذبية" وفي قراءتك لهذا الكتاب " السياسة العالمية" فإنك قد أخذت في الاعتبار أوجه متعددة للعولمة، وكذلك التداعيات الإيجابية والسلبية للترابطية المتزايدة لدول العالم وشعوبه. يظهر هنا في هذه الصورة من مصر عربات تجرها الخيول وهي تقف في مواجهة ماكدونالد، لتعكس بذلك اختلاط الثقافات والاقتصاديات والتقليدية والمعاصرة. على الرغم من أنه من المؤكد أن العولمة تقدم تحديات متعددة، فإنها تتيح فرصاً للتعلم والرخاء والاستمتاع بعالم عظيم التنوع والإمكانية.

على الرغم من الإقرار بأن هناك، وفي الغالب، فرقاً زمنياً هاماً بين انتشار تكنولوجيا جديدة، وتعديل مجتمع ما للتغييرات التي تدعمها، فإن هناك بعض الناس يؤكدون أن الإبداع التكنولوجي يَعدُ الإنسانية بمستقبل أكثر أمنا ووفرة (*Fidler&Gostin, 2008*). وفي الحقيقة، فإن أكثر الأعضاء تفاؤلاً في هذه المجموعة يعتقدون أنه بسبب التطورات الواعدة في مجالات مثل التكنولوجيا الحيوية، والبرامج الرقمية، فإن الإنسانية تدخل الفترة الأكثر إبداعاً في التاريخ. ومن منظورهم فإن هناك موارد كافية للتزويد بالطاقة المطلوبة لاستمرار التقدم. ومع الصبر، فإن الحلول التكنولوجية من المؤكد أنها ستكون متاحة لتسهيل المشكلات الأكثر خطورة، والتي تواجه العالم اليوم. سوء التغذية، والأمراض، وكما يلاحظون، ليسا سوى مثالاً، ومن الممكن أن يستمر وجودهما، لكن وكنتيجة للتطورات التكنولوجية، في الزراعة والدواء، فإن كثيراً من الناس الأحياء اليوم، ربما كانوا قد اختفوا (ماتوا) في القرون السابقة. إن الإبداع في الحقل الزراعي والبيئي يمكن أن يدعم إنتاج الغذاء، بينما يستطيع في نفس الوقت أن يسترد الاقتصاديات الزراعية، وأن يدعم قاعدة الموارد الطبيعية (*World Watch Institute, 2011*) هناك آخرون يراودهم الأمل حول الدور الكامن للتكنولوجيا في المبادرات التكنولوجيا الحيوية المستقبلية لاحتواء الدفء العالمي، مثل " تطهير الهواء مباشرة بأدوات تشابه أبراج الترطيب الكبرى (*Victor et. al, 2009:68*)

وعلى النقيض من أولئك الذين يرون الإبداع التكنولوجي كطريقة لزيادة النمو الاقتصادي، ولعلاج مشكلات الرفاه الاجتماعية، فإن هناك آخرين لازالوا مهتمين بأن بعض الحلول التكنولوجية المقترحة سوف تشكل مشكلات حالية. فبينما يُنظر إلى المحصولات المعدلة وراثياً من قبل أعضاء المجموعة السابقة باعتبارها للتقليل من المجاعة، فإن أعضاء من الجماعة الأخرى قلقون حول النتائج من الجوانب الصحية العامة. حتى تلك الجماعة المسماة الثورة الخضراء، فإن لها أيضاً سلبياتها، هكذا يُحاجون. على الرغم من أن الأسمدة، والمبيدات وإزالة الأعشاب قد زادت بشكل مبدئي من إنتاجية المحاصيل في كثير من دول الجنوب العالمي، فمن المؤكد أنها قد أوجدت مشكلات جديدة مثل تلويث المصادر المائية. بدون الإدارة الحكيمة، فإن التطورات التكنولوجية يمكن أن يكون لها آثار جانبية مميتة. لنأخذ في الاعتبار حالة مصايد الأسماك العالمية. ففي البداية، فإن سفناً أكبر، والتطورات في التكنولوجية البحرية قد أدت إلى زيادات في كمية محصول الأسماك من المحيطات العالمية. وبمرور الوقت، فإن كثيراً من المصايد، وعلى أي حال، قد أصبحت مستنزفة *depleted*. ومن ثم، فإن استخدام تكنولوجيا أكثر تقدماً قد لا يؤدي إلى زيادة كميات الصيد بمجرد أن ينهار النظام الأيكولوجي، على نحو ما وضعه أحد الأعضاء في مدرسة التفكير هذه، فإن: " كثيراً من تكنولوجياتنا الجديدة تمنحنا قوة جديدة بدون أن تعطينا أوتوماتيكياً حكمة جديدة" (*Gore, 2006,P. 247*)

ماذا نعتقد؟ هل الطريقة المعتادة لرؤية المخترعات التكنولوجية كمحركات للتقدم تعد حقيقة رؤية صحيحة *Valid*؟ أم أن الاتجاه للمبالغة في معدل التأثير الإيجابي للتكنولوجيات الجديدة قائم على التفكير بالتمني(*Edgerton, 2007*) " إن تعليم كيفية صنع التكنولوجيات الجديدة هو شيء، بينما تعلم كيف يتم استخدامها هو شيء أو أمر أخر(*Shaping, 2007, p.146*)لذلك، فعندما ننظر إلى التكنولوجيات الجديدة (خلايا البخار *Steam Cells*، النانو تكنولوجي، والجينوم البشري، إلخ) فإن عليك أن تفكر بشكل مضاد للواقع أو للحقيقة *Counterfactually* ، وتخيل كيف يمكن أن تتحول الأشياء إذا لم يكن قد تم اختراع التكنولوجيات الجديدة من قبل، أو كيف أن التكنولوجيات الجديدة قد تستطيع التأثير على الحياة على كوكب الأرض سواءً للأفضل أو للأسوأ.

أي أنواع العدوان المسلح قد يصبح خط الصدع الرئيسي في الفضاء الجيواستراتيجي؟

What Types of Armed Aggression Will Become The Major Fault Line in The Geostrategic landscape

تميل الممارسات السائدة للاختفاء عندما تتوقف عن خدمة أهدافها المحددة، وعلى نحو ما تناقشه وتوضحه أمثلة العبودية، والمبارزة، والاستعمار. كذلك، فإن الاتجاهات تشير باتجاه إمكانية أن يحدث هذا أيضاً بالنسبة إلى الحروب بين الدول، والتي تراجعت تقريبا إلى نقطة التلاشي. وحتى بشكل أكثر تأثيراً، فإن الفترة من ١٩٤٥ تُعدُ الفترة الأطول للسلام بين القوى العظمى منذ القرن السادس عشر. هذا الإنجاز يثير التوقعات بأن حرباً واسعة النطاق بين الدول سوف تختفي، كما أن العدوان المسلح بين الدول سوف يصبح أمراً مهجوراً من تراث الماضي. جزء من الثقة في هذا التنبؤ يستند إلى الافتراض بأنه ليس هناك قائد وطني عاقل يمكن أن يجرؤ على شن الحرب ضد دولة أخرى بسبب أن أي مكاسب مُدركة سوف تتجاوزها، وبشكل كبير، تكلفه الدمار الجماعي.

لكي نكون متأكدين، فإن معظم القادة لازالوا يُعدون لأنواع تقليدية للحرب ضد دول أخرى، ويتم إدراكها من قبل الحكمة التي يَلتزم بها فيلسوف الإغريق القديم أرسطو: " إن شعباً بدون جدران "*Walls*"إنما هو شعب بدون اختيار". ذلك يعني أن فائدة استخدم الأسلحة التقليدية للحرب ضد التهديدات الصاعدة التي تطارد الكون، يُعد موضع تساؤل. كيف يمكن للدول أن تواجه وبفاعلية بالأسلحة المتاحة في ترساناتها المخاطر التي يتم تنفيذها من قبل إرهابيين من غير الدول بلا وجوه، وغير مرئيين ولديهم الاستعداد للموت في التفجيرات الانتحارية من أجل قضيتهم؟ هل يمكن أن يتم ردع هذه الهجمات عندما يفتقد الخصم الأرض التي يستهدفها؟ كيف يمكن لدولة أن تحطم عدواً بضربات وقائية عندما لا يكون لدى خصومهم مكاناً أو موقفاً، ولا أشياء ذات قيمة يمكن مهاجمتها.

إن الأشكال القديمة للقوة العسكرية التي لازالت تستخدم من قبل الدول حتى اليوم قد تصبح عاجزة، فقد لا يستطيع أي مستوى من القوة العسكرية أن يضمن عدم تعرض الدولة للاعتداء عليها. فعندما تصبح المشكلة

الأمنية الأساسية لدولة متمثلة في هجوم دولة من قبل دولة أخرى عليها، ولكنها بدلاً من ذلك، تتمثل في التهديد بعدوان داخلي (حرب أهلية مثلاً)، أو في هجوم من قبل شبكة إرهابية عابرة للقوميات مثل القاعدة، فإن الدول حينئذ تواجه سؤال التحدي المتمثل في كيف نقاتل في حروب ضد التهديدات العسكرية غير التقليدية في عالم اليوم.

لقد مرَ شن الحرب بتغييرات جيلية*Generational* عديدة منذ أن اقتربت حرب الثلاثين عاماً من الانتهاء، ولتنشئ بعدها نظاماً للدولة الحديثة. وبينما استطاع " الجيل الثالث" من التفكير العسكري أن يؤثر على معظم الدول منذ الحرب العالمية الثانية، فإن التهديد بالتعرض للهجوم في عالم اليوم من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى قد شهد تراجعاً، وبصفة خاصة في الشمال العالمي. وبدلاً من ذلك، فإن جيلاً رابعاً من الحرب قد ظهر في الدول التي اتخذت موقفاً محرضاً ضد الفاعلين من غير الدول في أعمال عدائية تفتقد خطوط الجبهة والحدود الواضحة بين الجنود والمدنيين *(Hammes, 2004)*. نظراً لعجزها (عدم قدرتها) على هزيمة الجيوش التقليدية في ميادين القتال، فإن القوات غير النظامية مستخدمة تكتيكات تركز على إرادة خصومها، مستخدمة الصبر، والإبداع، وأعمال عنف مرعبة تضطر خصومهم لموازنة التكاليف المتصاعدة للنضال الطويل والمستمر بالخروج من المواجهة.

إن كلاً من الدولة والفاعلين من غير الدول آخذ في التحول إلى تكنولوجيا المعلومات والإنترنت باعتبارهما أسلحة غير تقليدية للحرب. عبر الكرة الأرضية، فإن المنظمات العسكرية والمنظمات المخابراتية تعدان معركة السايبر بالأشياء المسماة بـ "قنابل المنطق"، و"الأبواب المُفخخة"، بوضع متفجرات حقيقية في دول أخرى في وقت السلم" *(Clark and Knake, 2010,p.xi)*. إن قدرة أسلحة التكنولوجيا المتقدمة على أن تهاجم وبسرعة، وأن تصيب آلاف الأهداف بالإعاقة إنما تقدم إمكانية الأزمات شديدة الاشتعال. "إننا قد نواجه هجوماً من السايبر من الممكن أن تكون له قوة وتأثير معادلة لبيرل هاربر"، هكذا حذر وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا خلال أغسطس ٢٠١١"، والذي من الممكن أن يعطل نظام الطاقة، وأن يعطل نظمنا المالية في هذا البلد، وأن يحطم أو يعطل نظمنا الحكومية، وأن يدمر نظمنا البنكية. أنها تستطيع عملياً أن تصيب هذا البلد بالشلل. إننا يجب أن نكون مستعدين وجاهزين للتعامل مع ذلك".

على أي حال، فإن بعض القادة العسكريين والسياسيين يستمروا في التفكير في الحرب بمصطلحات الجيل الثالث، طاردين أو منصرفين عن *dismissing* هذا الوجه الجديد للحرب باعتباره مجهولاً يصرف أو يُحول انتباههم عن الإعدادات للمواجهات الحاسمة على نطاق واسع" *(Woodward, 2006)*. فهل تستطيع الحروب في أفغانستان والعراق أن تقدم وتتيح نظرة ثاقبة إلى المستقبل؟ وهل ستقتفي معظم المصادمات العسكرية في أوائل القرن الحادي والعشرين نموذجاً؟

هل يجب أن تتدخل القوى العظمى لحماية حقوق الإنسان؟

Should The Great Powers Intervene to Protect Human Rights?

إن الصراعات داخل الدول آخذة في الاندلاع عبر العالم. هناك كثير من المدنيين يصبحون أهدافاً للقهر المفتوح، والعنف من قبل الحكومات التي من المفترض أنها قد تم تشكيلها لتحافظ على القانون والنظام. من الأمور التي تحظى باهتمام كبير ما إذا كان الغضب الأخلاقي من القوى العالمية الرئيسية سوف يكون كافياً بالنسبة لهم للقيام بتوجيهات بناءة لحفظ وضع السلام لتنهي من خلالها انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الدول حيث معايير السلوك المقبولة في القانون الدولي قد تم إهمالها والتخلي عنها بشكل مكشوف. إن أعمال العنف في كثير من الدول الفاشلة تجبر سنوياً نزوحاً جماعياً بعشرات الملايين من اللاجئين والمشردين من منازلهم بحثاً عن الأمن والنجاة. لذلك فإن المجتمع العالمي قد وُضع في اختبار مثالياته الحقيقية وقدرته على الدفاع عنها، وبتكلفة كامنة عالية. هل سيتجسد الاهتمام الإنساني بالضحايا المستهدفين بالإعدام، في استجابة محددة؟ أم أن الضحايا سوف يختفون في بحر من عدم الاختلاف وعدم الاهتمام؟

إن قانون حقوق الإنسان، ومن حيث المبدأ، يتيح الآن حماية غير مسبوقة بالنسبة للناس في كل مكان بحيث يعيشوا في حرية بدون خوف. إن القاعدة القانونية التقليدية لسيادة الدولة، ومبدأ عدم التدخل الموازي لها يمنعان التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وقد تم تنقيحها وتطويرها، فأصبح هناك تأييد متزايد داخل المجتمع الدولي للمسئولية الدولية لحماية أولئك الذين يعانون من الإساءة الجماعية على أيدي حكومات دولهم. وقد وصف كوفي عنان، السكرتير العام السابق للأمم المتحدة، وبشكل جيد عملية إعادة التعريف عندما لاحظ أن "**الدول الآن أصبحت يُنظر إليها وتُفهمُ على أنها أدوات لخدمة شعوبها، وليس العكس**".

إن المبدأ شيء، والحقيقة في منع المعاناة البشرية مبدأ آخر. فهل ستقوم القوى العظمى في المجتمع المُعولم بدعم قناعاتها المعلنة بعمل أو تصرف لتحرير الإنسانية من قهر القتل الجماعي؟ هل تستطيع القوى العظمى أن تتفق على القواعد الخاصة بالتدخل الإنساني، والتي تقوم بتحديد توقيت شرعية الاستجابة العسكرية للانتهاكات الكبرى" لحقوق الإنسان، في كل مكان تحدث فيه، وأيضاً الاتفاق على طرق اتخاذ القرار حول التصرف الضروري تجاهها، ومتى، وبواسطة من (ومن يقوم بذلك؟).

يتمثل التحدي في نقل الإشارات التقليدية للسيادة، وفي بناء إجماع عالمي حول التدخل، والذي من منطلق ناشط حقوق الإنسان د. مارتن لوثر كينج، تقوم على الاعتقاد بأن "الظلم في أي مكان يمثل تهديداً للعدالة في كل مكان". ومن ثم، فإذا كان المجتمع الدولي حقيقة يعترف بأن كل الناس لها حقوق تتخطى حدود الدولة، وتتحدد تلك الحقوق الإنسانية باعتبارها جوهراً "للمصالح العالمية المشتركة" للمجتمع، وبالتالي فسوف يكون عليها أن

تستجيب وتتصرف على المشكلات أو الأسئلة الضرورية التي لم يتم حلها: ما هي المصلحة المشتركة؟ من الذي سيقوم بتحديدها؟ ومن الذي سيقوم بالدفاع عنها؟ وتحت سلطة من؟ وبأي وسائل التدخل ؟.



هل يمكن تجاهل إساءة استخدام تجاهل حقوق الإنسان في أثيوبيا؟

IGNORING HUMAN RIGHTS ABUSE IN ETHIOPIA

في عام ٢٠١١ قامت بريطانيا العظمى وغيرها من الدول الأجنبية بزيادة المساعدة الخارجية إلى أثيوبيا، وسط اتهامات بتجاهل التقارير عن "استمرار التطهير العرقي، والاعتقالات الجماعية، والاستخدام المتسع النطاق للتعذيب، وأعمال القتل القضائية الإضافية من قبل القوات الحكومية الأثيوبية" من أجل توسيع مصالحها الاستراتيجية مع أحد حلفائها الأفارقة الرئيسين (*Waler Fielt,2011*). هذه التصرفات تثير اهتمامات عميقة بأمن القوى العظمى في العالم، والتي سوف تتدخل لحماية حقوق الإنسان للناس العاديين وفقط عندما تتعرض مصالحها الحيوية، أو الموارد المطلوبة الضرورية مثل البترول للتهديد. وهنا نرى امرأة مدنية تتلقى الرعاية بعد إصابتها بجروح خلال المصادمات بين القوات الأثيوبية والمتمردين ضد الحكومة.

هل يقوم العالم بالإعداد للحرب الخطأ؟ *IS THE WORLD PREPARING FOR THE WRONG WAR*

من أجل المحافظة على السلام، فإن على المرء أن يُعد للحرب. تظل تلك هي الصيغة التقليدية للأمن القومي. لكن هل ستكون الدول أكثر حكمة فتقوم بالإعداد لهزيمة الظروف التي تهدد الرخاء والحرية والرفاهية؟

كان القادة، ولوقت طويل، كارهين للوقوع ضحية أو فريسة للتعقل الفردي المتمثل في الإعداد للمنافسة مع دول أخرى. وكما سبق أن أثار الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران ذات مرة: "معاً يجب علينا وبشكل عاجل أن نجد الحلول للمشكلات الحقيقية القائمة –وبصفة خاصة البطالة والتخلف. هذه هي ساحة المعركة التي سيتم فيها رسم خطوط المستقبل". وقد سبق وأن حذرت رئيسة وزراء الهند السابقة أنديرا غاندي قائلة: "إما أن تقوم حرباً نووية بإبادة الجنس البشري وتحطيم الأرض، وبذلك تُنهي أي مستقبل، أو أن الرجال والنساء عبر العالم كله ينبغي أن ينهضوا رافعين أصواتهم من أجل السلام، ومن أجل محاولة عاجلة لدمج رؤى الحضارات المختلفة مع المعرفة المعاصرة. نستطيع أن نحيا في سلام وإرادة طيبة "نوايا حسنة" وفقط من خلال رؤية الجنس البشري كجنس واحد "بمساواة"، وبالنظر إلى المشكلات الدولية في مجملها". إن هذه الوصفات تتمسك بمنطق أساسي، وعلى نحو ما عبر عنه *Matti Ahtisaari*، آنذاك رئيس فنلندا: "التعامل مع التحديات الأمنية الكبرى لعصرنا، متضمنة النمو السكاني، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة، والتدهور البيئي، والصراعات العرقية، نحن ينبغي أن نتبنى وبشكل نهائي وسائل جديدة لإدارة التغيير وبناء الأمن العالمي".

تعكس هذه المواقف البلاغية المشكلات والمصالح الذاتية التي واجهها هؤلاء القادة في الداخل والخارج. ومع ذلك، فإنها تكشف وفقط رؤية أقلية. وهكذا فإن حرب الكل ضد الكل تستمر. ويظل الأمن الإنساني مضطرباً وغير مستقر.

هناك نسبة كبيرة من الإنسانية تواجه المجاعة، والفقر، وإنكار حقوق الإنسان الأساسية. هناك أيضاً الملايين الذين يواجهون تهديد القتل أو الإبادة الجماعية، والإرهاب الذي ترعاه حكوماتهم. "وبما أن الأنشطة الإنسانية تصيب عدداً متزايداً من الأنظمة البيئية بالاضطراب والانقطاع (التوقف)" فسوف يصبح واضحاً وبشكل متزايد، أن التهديد الأكبر للأمن القومي، وكما يحاجج" أريك أسادورنيان *Erik (Assadournaian,2010,P.117)* من معهد المراقبة العالمية *World Watch Institute*، يتمثل في "حالة الضعف التي عليها الكوكب". ربما يقوم الجنس البشري بالتالي بإبادة نفسه، ليس لأنه يفتقد الفرص، ولكن بسبب عجزه الجماعي عن أن يرى هذه الفرص ويقتنصها." ربما سوف ندمر أنفسنا، ربما العدو المشترك داخلنا سوف يصبح قوياً لدرجة أننا لن نستطيع أن نميزه ونتغلب عليه"، أو بعبارة أخرى، " أقوى من أن نستطيع تمييزه، والتغلب عليه"، هكذا كان تعليق عالم الفلك البارز كارل ساجان (١٩٨٨).

ولكن، هكذا يستمر ويستكمل قائلاً: " لدي أمل ... فهل من الممكن أن نكون نحن البشر قد اقتربنا أخيراً إلى مشاعرنا واقتربنا من العمل معاً نيابة عن الكائنات والكوكب"؟

هل هذه هي " نهاية التاريخ " أم أنها نهاية النهايات السعيدة؟

IS THIS THE " END OF HISTORY " OR THE END OF HAPPY ENDINGS?

بالنسبة إلى كثير من المراقبين، فإن تاريخ الشؤون العالمية يتمثل في النضال بين الطغيان والحرية. لقد اتخذ النقاش أشكالاً متعددة من العصور القديمة: بين الملوك وجماهير العامة، بين الاستبداد والديمقراطية، المبدأ الأيديولوجي والسياسة البرجماتية. ذلك أن العناوين تعد مضللة وأحيانا خطيرة. على أي حال، فإنها توفر معنى الدبلوماسية، وتزود المناقشة النظرية بالمعلومات عن الحكومة والدولة (روسو *Rousseau, 2006*). وفي هذه الصورة، فإن التاريخ هو معركة من أجل القلوب والعقول. أنها مناقشة أيديولوجية من أجل ولاء الإنسانية لصيغة بذاتها من التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

مع هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية، وانهيار الحركة الشيوعية الدولية بعد جيل من هذه الهزيمة، أصبح من المألوف أن يُثار أن العالم قد شاهد نهاية لمسابقة تاريخية لأجزاء تاريخية – وبذلك فإن انتصار الليبرالية، وما أسماه فرانسيس فوكوياما (١٩٨٩) نهاية التاريخ:

> " لقد شاهد القرن العشرين العالم المتطور يدخل في نوبة من العنف الإيديولوجي، حيث بدأت الليبرالية النضال مع بقايا الحكم المطلق، ثم البلشفية والفاشية، وأخيراً الماركسية المحدثة التي هددت بأن تعود إلى نبوءة الحرب النووية *(Apocalypse of nuclear war)*. لكن القرن العشرين الذي بدأ بثقة كاملة في الذات وفي النصر المحدد للديمقراطية الليبرالية الغربية (والذي بدأ) مع نهايته عائداً إلى دائرة كاملة إلى حيث ابتدأت .... وصولاً إلى الانتصار الجريء *(Unabashed)* لليبرالية الاقتصادية والسياسية".

إن التبرؤ المفاجئ من الشيوعية قد أثار توقعات بأن التاريخ قد وصل في الحقيقة إلى "نهايته" بمعنى أن الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية قد انتصرت عبر معظم العالم. إن الليبراليين، وقد ألهمهم الاعتقاد بأن "الليبرالية الديمقراطية، والنظام الاقتصادي القائم على توجهات السوق هي الاختيارات الوحيدة العملية والمتاحة للمجتمعات الحديثة" (*Fukuyama, 1999* أيضا *Fukuyama ,2004*)، والتي شجعها تضاعفُ أعداد الدول التي تمارس الانتخابات القائمة على التعددية الحزبية والرأسمالية في الداخل، وفي التجارة الخارجية منذ منتصف الثمانينات. فهم يعتقدون أن النظام العالمي يمكن أن يتحقق وبأفضل طريقة بواسطة حكومات حرة تمارس التجارة الحرة. وعلى نحو ما أثار وودرو ويلسون، تجعل العالم " آمناً من أجل الديمقراطية"، وتجعل العالم نفسه آمناً. من هذا المنظور الليبرالي، فإن انتشار الرأسمالية الديمقراطية تدل جيداً على مستقبل السياسة العالمية.

إن الإمكانية الأقل تأكيداً تتمثل في أن التاريخ لم " ينته " بعد، وأن المعركة بين الشمولية والحكم الديمقراطي لم تنته بعد. "إن الانتشار المستمر للديمقراطية في القرن الحادي والعشرين لم يعد محتماً أكثر من كونه

مستحيلاً" (MandElbaum, 2007). إن هناك إشارات بأن مسيرة انتشار الديمقراطية آخذة في التوقف، وأن ديمقراطيات عديدة تظل محكومة من قبل طغاة حزب واحد، والذين على الرغم من كونهم منتخبين، قاموا بإهمال القيود الدستورية على قوتهم، كما أنهم ينكرون على مواطنيهم الحريات السياسية الأساسية، وحقوق الإنسان الدينية والاقتصادية. ما هو أكثر من ذلك يتمثل في أن الديمقراطيات الجديدة غالباً ما تفتقر إلى حكم القانون، والأحزاب السياسية، أو وسائل الإعلام الإخبارية الحرة، وكنتيجة لذلك فإنها تكون غير مستقرة وفي حالة شبيهة بحالة الحرب (Mansfield and Snyder, 2005b) إن هذا الاستمرار والبقاء لقادة غير مسئولين أمام ناخبيهم أنها يعني أننا قد لا نكون نشاهد نهاية التاريخ.

لقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تجديد التكهنات حول مزايا ونقائص الرأسمالية العالمية. "إذا كان عليه أن يراقب التراجع الحالي، فمن المؤكد أن ماركس كان سيستمتع وهو يشير إلى الكيفية التي تؤثر بها الثغرات والمشكلات الموروثة في الرأسمالية مؤدية إلى الأزمة الحالية. فقد كان عليه أن يرى كيف أن التطورات الحديثة في التمويل، مثل عمليات التأمين والمشتقات قد سمحت للأسواق بأن تنشر مخاطر الاندماج الاقتصادي العالمي" (Panitch,2009,P.141). على الرغم من أن عديداً من الدول آخذة في استعادة مكانتها المالية، فإن الإجماع على فضائل ومزايا الليبرالية التجارية قد أصابه التمزق والانقسام. إن اقتصاديات السوق الحر والتي تتعرض أكثر من غيرها للاقتصاد العالمي قد حملت في ثناياها وطأة الخسارة المالية، حيث الدول التي كانت نسبياً أقل انفتاحاً – والتي تنوعت من الهند والصين إلى مولدوفا–كانت أقل تأثراً بهذا الهبوط.

> " التغيير قانون الحياة. إن هؤلاء الذين ينظرون فقط إلى الماضي أو الحاضر من المؤكد أنهم سيفقدون المستقبل"
> جون أف كيندي الرئيس الأسبق للولايات المتحدة

هل نحن بصدد نظام دولي جديد أم فوضى عالمية جديدة؟

A NEW WORLD ORDER OR NEW WORLD DISORDER?

يتمثل التناقض في السياسة العالمية المعاصرة في أن عالمنا لم يعد أسيراً للخوف من الشلل الذي قد يصيب كل أجزائه نتيجة حرب بين القوى العظمى، أصبح هذا العالم يواجه سلسلة من التحديات في كل جزء باعتبارها تهديداً، وباعتبارها من المحتمل ألا تكون قابلة للإدارة. وبصورة متزامنة، فإن العولمة قد وسعت المسئوليات، ومدت نطاق القضايا المطلوب مواجهتها. ففي فترة رخاء واستقرار من التاريخ، وعندما ترتفع الثقة في السلام والنمو الاقتصادي، ومع استمرار إدارته في الحكم، فإن الرئيس السابق للولايات المتحدة بيل كلينتون وجد أنه من الضروري أن يحذر من أن "قوى عميقة وقوية قد أخذت في الاهتزاز، وفي إعادة صنع عالمنا. وقد أصبح السؤال الملح في عصرنا متمثلاً فيما إذا كنا سوف نستطيع أن نحقق تغيير صديقنا وليس عدونا".

إن التغييرات في السنوات الأخيرة قد أنتجت تهديدات عابرة للقوميات للنظام العالمي، بالإضافة إلى إعادة إحياء القومية، والصراعات الإثنية، والدول الفاشلة، والثورات الانفصالية، وقد تضمنت تلك التهديدات الأمراض المُعدية، وتهريب المخدرات والبشر، التغير المناخي، عقبات المساواة بين النوعين، وندرة الطاقة والطعام، والتصحر وذوبان الجليد، وتضخم أعداد الشباب، وتزايد السكان المسنين، والأزمات المالية، والاقتصاديات المنهارة.

إن التأثير المحتمل لهذه التهديدات الإضافية خطير وعميق، وكما تقترح التيارات الصاعدة بأن المخاطر غير العسكرية سوف تتضاعف إلى جوار التهديد المستمر للأسلحة والعدوان المسلح في الحروب الأهلية، وكذلك الحروب بين الدول في أقاليم معينة، والإرهاب تقريباً في كل مكان وفي أي وقت في العالم. إن التمييز بين الموضوعات الجيواستراتيجية للأمن والتي تتصل بأمور الحرب والسلام، والموضوعات العالمية المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية للعلاقات بين الحكومات والشعوب، هذه التمايزات قد تختفي. كيف ستقوم الإنسانية بتحديد أولويات التصرف على كوكب مزدحم بموضوعات متعددة ومتداخلة ومشكلات، كل منها يتطلب اهتماماً خاصاً إذا كان للسلام والرخاء أن يستمرا مع العدالة؟

لقد ركز هذا الكتاب على التغير العالمي. لقد قام بتحديد معظم أكثر التغييرات أهمية، والآخذة في الحدوث، والتي تعد قوة كامنة تقود إلى التحولات في السياسة العالمية. إن التغيير، وعلى نحو ما رأيناه، يمكن أن يكون سريعاً أو بطيئاً. إنه يتحرك بثبات، ولكن بمعدلاته هو، وكما يذكرنا التاريخ، فإن التوجه الثوري للتغير العالمي أمر غير مؤكد. إن هناك اتجاهات عديدة الآن آخذة في الحدوث والتبلور في نفس الوقت، كما أن تأثيرها مجتمعا يمكن أن يحرك العالم عبر مسار غير مؤكد. إضافةً إلى ذلك، فإن الاتجاهات تستطيع أن تعكس اتجاهها أو تسير في الاتجاه العكسي "*reverse*"، كما أن كل اتجاه يتحرك باتجاه إنجازات طبقاً لمعدل سرعته. فهناك بعض الاتجاهات تتحرك ببطء شديد لا يمكن تصديقه في عملية تطورية يمكن أن تؤدي وفقط إلى تحولات دراماتيكية مثيرة عبر قرون عدة، بينما هناك اتجاهات أخرى تظهر انفجارات أو موجات قصيرة من التغير السريع، يقطعها أو يعوقها فترات طويلة بدون تغيير كثير. إن هناك أمثلة عديدة لاتجاهات عكسية، ومتقطعة (مجزأة) ودائمة، وعلى نحو ما رأيت وتعلمت في هذا الكتاب. إنه هناك وفي مزيجها واختلاطها سوف يحدث ويتشكل المستقبل.

إن تقدير الطرق المختلفة التي قد تقوم الاتجاهات بالجمع بينها ومزجها لتؤثر على بعضها البعض، فإنه يكون من المفيد لك أن تشيد تصوراتك من خلال استخدام كل من الذكريات عن الماضي، وباستلهام رؤى المستقبل. في عام ١٧٧٥، فإن الثوري الأمريكي باتريك هنري *Patrick Henry* قد خفض من أهمية التاريخ، ملاحظاً أنه كان لديه "مصباح وحيد يقوم بإرشاد قدميه، ألا وهو مصباح الخبرة. إنني لا أعرف طريقة أخرى لتحكم على

المستقبل سوى من خلال الماضي". عقود بعد ذلك، وفي عام ١٩٤٨، فإن وطنياً آخر، القائد السياسي الإيطالي جوسيبيمازيني، قد أكد على أهمية التفكير المستقبلي عندما لاحظ " أن الأشياء الكبرى قد تحققت بواسطة تخمين اتجاه القرن بالنسبة للإنسان". كل منا يحتاج كلاً من المدركات والرؤى، وقد شكلتها المعرفة الدقيقة بأن تصوراتنا للتاريخ وللمستقبل ينبغي أن تتجنب الإغراء بأن نرى أنفسنا وبلدنا كما نتمنى أن نراهم، وبدون أن نأخذ في الاعتبار كيف يمكن أن يختلف الآخرون في رؤيتهم لنا ولدولتنا.

يبدو الآن أن التأثير الجماعي للاتجاهات المتنوعة التي تشق طريقها إنما يشير إلى تحول رئيسي في السياسة العالمية. ومع ذلك، فعندما يُوضعُ هذا التأثير إلى جانب التأثير الثوري، فإنه يبدو التأثير الدائم متمثلاً في القدرة على تحمل الشعائر، والقواعد القائمة، والمؤسسات القائمة، والعادات المتجذرة التي تقاوم شدة الجذب من قبل التغييرات الحديثة المثيرة في السياسة العالمية. إن الاستمرار والتغير يتعايشان بصورة صعبة وغير سهلة، ومن ثم، فإن هذا المزيج أو الخليط الذي يصنع المستقبل يُعدُ غير مؤكد.



تصوير المصير العالمي: *PICTURING GLOBAL DESTINY* هذه رؤية للعالم بدون حدود، وقد التقطتها صورة لشرق البحر المتوسط تم تصويرها من
مكوك الفضاء كولومبيا. أنها تُصورُ مجتمعاً عالمياً متكاملاً، تتشارك فيه الإنسانية في المصير المشترك. كذلك فإن الصورة قد حددت المخاطر البيئية التي تواجه الإنسانية في عالم مُعولم، حيث لا تتوقف المشكلات عند الحدود. لنلاحظ الاختلاف في الرؤية في هذه البانوراما، والتي يعتقد العلماء إنها نتيجة للتلوث الذي يلوث الغلاف الخارجي فوق البحر الأسود.

إن نتائج هذين السباقين هي التي سوف تحدد الاختلاف بين العالم القائم والموجود والعالم الذي سوف يكون. بينما يتمثل الأول (العالم الموجود) في السباق بين المعرفة والنسيان *Between Knowledge & Oblivion*، فإن الجهل يقف في طريق التقدم العالمي والعدالة. إن التطورات في العلوم والتكنولوجيا تسبق وبدرجة كبيرة حل المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بتوليدها. لذلك، فإن بناء المعرفة لمواجهة هذه المشكلات يمثل التحدي الجوهري. "إن انقسام الذرة"، وعلى نحو ما حذر ألبرت أينشتاين، قد أدى إلى " تغيير كل شيء أنقذ أنماط ونماذج تفكيرنا، وبذلك، فإننا نتحول نحو كوارث غير متوازية. ما لم يكن هناك تغيير جوهري في اتجاهاتنا نحو بعضنا البعض، وكذلك في مفهومنا عن المستقبل، فإن العالم سوف يواجه كارثة غير مسبوقة".

" المعرفة هي مصيرنا" هكذا أعلن الفيلسوف جاكوب برونويسكي. إذا كان على العالم أن يصوغ مستقبلاً واعداً، ينبغي عليه أن يطور تكنولوجيا أكثر تعقيداً. ذلك أن التعقيد يتطلب أن نرى العالم ككل، وكذلك ما يتعلق بكل جزء من أجزاءه المنفردة، إنه – أي التعقيد – لا يسمح بتصوير الآخرين طبقاً لتصوراتنا الذاتية عنهم، أو بإسقاط أهدافنا وقيمنا على الآخرين. بل ينبغي إهمال وترك الاعتقاد في صيغة بسيطة تؤدي إلى غد أفضل، وأن نقاوم مناهج الموضوعات والقضايا الأحادية للإصلاح. إن التسامح مع الغموض، بل وحتى إتباعه، يُعدُّ أمراً ضرورياً وأساسياً.

إن مستقبل السياسة العالمية يستند أيضاً إلى ناتج السباق بين قدرة الدول على التصرف التعاوني معاً، واتجاههم التاريخي للتنافس والقتال. إن انسجام التعاون الدولي هو فقط الذي يقف في طريق الانزلاق والعودة إلى الصراعات العسكرية والتنافس الشرس. حتى تتم مواجهة التحديات العالمية للمستقبل، واتخاذ قرارات حكيمة لتطبيق التغييرات المطلوبة للوصول إلى عالم أكثر أمناً وعدلاً، فإن تلك المواجهة تتطلب رؤية.

> "إذا كانت تصوراتنا عن المستقبل مختلفة، فإن قرارات اليوم (الحاضر) سوف تكون أيضاً مختلفة. إن (رؤية ملهمة) سوف تدفعنا للتصرف. لكن إذا لم يكن هناك تصور مشترك حول ما يستحق النضال من أجله، فإن المجتمع سوف يفقد كلاً من الدافعية والاتجاه معاً"
>
> *Analyst Willis Harman, Policy*

إن المستقبل ليس ثابتاً، كما أن العناوين ليست خطوطاً للاتجاهات. لذلك، نستطيع أن نتغلب على مخاطر التهديد الحاضر بصنع اختيارات حكيمة وأخلاقية. حينئذ، فكيف يجب أن نتقدم؟

في مثل هذه الأوقات، فإن عالم المستقبليات دافيد بيرس سنايدر *David Pearce Snyder*يقدم مشورته بأن " أن أفضل نصيحة تأتي من الأفكار القديمة التي استطاعت أن تنجح، وأن تعبر اختبار الوقت، السرعة ". وكما لاحظ الفيلسوف الإغريقي هيراكلتيوس منذ ٢٥٠٠ سنة مضت أن "لا شيء محتم بشأن المستقبل ما عدا التغيير".

مائتا عام بعد ذلك، فإن الجنرال الصيني الخرافي صن تزو *Sun Tzu* قد نصح قائلاً: "إن القائد الحكيم يستغل المحتوم الذي يتعذر اجتنابه"، إن رسالتهم المشتركة تتمثل بوضوح في " إن القائد الحكيم يستغل التغيير".

لذلك، وبدلاً من الخوف من المستقبل العالمي، فإننا يجب أن نرحب بالفرص التي يمنحها ونحن نناضل لبناء عالم أكثر سلاماً وعدلاً. إن الكلمات المحركة للرئيس الأمريكي الأسبق جون إف كينيدي تصف على هذا النحو الموقف الذي ينبغي أن نأخذه: "مهما كانت حالة القرب التي قد نبدو فيها أحياناً من هذا الظلام والهاوية النهائية، فلا ينبغي أن نترك أي داع للسلام والحرية يفقد الأمل، لأنه لا يقف بمفرده... فنحن جميعاً ومعاً سوف ننقذ كوكبنا، أو معاً سوف نختفي في نيرانه. فلننقذه بقدر ما نستطيع، ولننقذه كما ينبغي، حينئذ، فإننا سوف نكسب ونفوز بالشكر الخالد من الجنس البشري".

قراءات مقترحة

Suggested Readings

Buenode Mesquita, Bruce. (2009) *The Predictioneer's Game: Using the Logic of Brazn Self Interest to See & Shape the Future,* New York: Random House.

Carland, Maria Pinto, and Candace Faber, eds. (2008) *Careers in International Affairs.* Washington, D.C.: Georgetown University Press.

Denemark, Roberr A., ed. (2010) *The International Studies Encyclopedia.* Boston, MA: Blackwell Publishing.

Frost, Mervyn, "Ethical Competence in International Relations," *Ethics & International Affairs* 23, no.2 (Summer2009):91–100.

Glenn, Jerome C., Theodore J. Gordon, and Elizabeth Florescu (2010) *2010 State of the Future,* Washington, D.C.: The Millennium Project.

Lebow, Richard Ned.(2010) *Forbidden Fruit: Counter factuals and International Relations,.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

The World Bank. (20I0) *World Development Report 2010: Development and Climate Change,* Washington D.C.: The World Bank. World Watch Institute (2011), *Innovations That Nourish the Plant.* New York: Norton.

Yetiv, Steve (2011) "History, International Relations, and International Relations Approaches: Thinking about Great Interdisciplinarity, "*International Perspectives* 12, no.2(May): 94-ll.

المـراجـع

References:

Aaronson, Susan Ariel. (2002) *Taking Trade tothe Streets: The Lost History of Public Efforts to Shape Globalization.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Aaronson, Susan and Rodwan Abouharb. (2011) "Unexpected Bedfellows: The GATT, the WTO and *Some* Democratic Rights," *International Studies Quarterly 55*(no. 2): 379-408.

Aaronson, Susan, and Jamie Zimmerman. (2007) *Trade Imbalance: The Struggle to Weigh Human Rights Concerns in Trade Policymaking.* Cambridge: Cambridge University Press.

Abdelal, Rawi, and Adam Segal. (2007) "Has Globalization Passed Its Peak?" *Foreign Affairs*86 (January/February): 103-114.

Abouharb, Rodwan, and David Cingranelli. (2007) Human Rights and Structural Adjustment. New York: Cambridge University Press.

Abrahms, Max. (2008) "Why Terrorism Does Not Work." pp. 418-440 in Karen Mingst and Jack Snyder (eds.), *Essential readings in World Politics*, 3rd edition. New York: W.W. Norton.

Abramowitz, Morton. (2002) "The Bush Team Isn't Coping," *International Herald Tribune*(August 20): 6.

Ackerly, Brooke and Jacqui True. (2008) "Reflexivity in Practice: Power and Ethics in Feminist Research on International Relations," *International Studies Review*10: 693-707.

Adams, Gordon, and Matthew Leatherman, "A Leaner and Meaner Defense: How to Cute the Pentagon's Budget While Improving Its Performance," *Foreign Affairs*90, no. 1: 139-152.

Addo, Michael K. (ed.). (2005) *International Human Rights Law.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Adelman, Kenneth L., and Norman R. Augustine. (1992) "Defense Conversion," *Foreign Affairs*71 (Spring): 2647.

Adler, Jerry. (2005) "How Big a Threat is the Avian Flu to the U.S.?" *Newsweek*(October 31-): 38-45.

Agnew, John. (2007) "Know-Where: Geographies of Knowledge of World Politics," *International Political Sociology*1 (June): 138-148.

Ajami, Fouad. (2010) Review of *The Frugal Superpower* by Michael Mandelbaum. In *Foreign Affairs*(1 November).

Albert, Mathias. (2007) "'Globalization Theory': Yesterday's Fad or More Lively Than Ever?" *International Political Sociology* 1 (June): 165-182.

Albright, David. (1993) "A Proliferation Primer," *Bulletin of the Atomic Scientists*49 (June): 14-23.

Albright, Madeleine K. (2005) “United Nations,” pp. 219-23 in Helen E. Purkitt (ed.). *World Politics 04/05.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

--------------- (2000) “Time to Renew Faith in the Nonproliferation Treaty,” *International Herald Tribune*(March 7): 8.

Alesina, Alberto, and Enrique Spolaore. (2003) *The Size of Nations.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Ali, Shimelse, Uri Dadush, and Rachel Esplin Odell. (2011) “Is Protectionism Dying?” *International Economics*(May).

Allen]ohn L. (2006) *Student Atlas of World Politics,* 7th ed. Dubuque, Iowa: McGraw-Hill.

--------------- (2002) *Student Atlas of World Politics,*5th ed. Ne York: Dushkin/McGraw-Hill.

--------------- (2001) *Student Atlas World Geography,*2nd ed. New York: McGraw-Hill.

--------------- (2000) *Student Atlas ofWorld Politics,*4th ed. New York: Dushkin/ McGraw-Hill.

Allen, John L., and Elizabeth j. Leppman. (2004) *Student Atlas of World Politics,*6th ed. Guilford, Conn.: Dushkin McGraw-Hill.

Allen, Susan Hannah. (2008) “Political Institutions and Constrained Response to Economic Sanctions,” Foreign Policy Analysis (July): 255-274.

--------------- (2005) “The Determinants of Economic Sanctions Success and Failure,” *International Interactions*31 (April-June): 117-38.

Alley, Roderic. (2004) *Internal Conflict and the International Community*: *Wars Without End*? Burlington, Ver.: Ashgate.

Allison, Graham T. (2010) “Nuclear Disorder: Surveying Atomic Threats.” *Foreign Affairs*89, no. 1 (January/February): 74-85

--------------- (2004) *Nuclear Terrorism: The Ultimate* Preventable *Catastrophe.* New York: Henry Holt.

--------------- (1971) *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis.* Boston: Little, Brown.

Allison, Graham T, and Philip Zelikow. (1999) *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*,2nd ed. New York Longman.

Al-Samarrai, Bashir. (1995) “Economic Sanctions against Iraq,” pp. 133-39 in David Cortwright and George A. Lopez (eds.) *Economic Sanctions.* Boulder, Colo.: Westview.

Alston, Philip, and Euan Macdonald, eds. (2008) *Human Rights Intervention, and the Use of Force.* Oxford, UK: Oxford University Press.

Altman, Daniel. (2005) “China: Both a Powerhouse a: Pauper,” *International Herald Tribune*(October 8-9): 1

Altman, Lawrence K. (2002) “AIDS Is Called a Security Threat”, *International Herald Tribune*(October 2): 1, 10.

Altman, Roger. (2009) “Globalization in Retreat: Further Political Consequences of the Financial Crisis.” *Fc Affairs*88, no. 4: 2-16.

Altman, Roger C, and C. Bowman Cutter. (1999) “Global Economy Needs Better Shock Absorbers,” *International Herald Tribune*(June 16): 7.

Amnesty International. (2011) *Death Sentences and Executions in 2010.*London: Amnesty International Piblications. Available at: http://www.amnesty.org/en/liasset/ACT50 /00l/20ll/en/ealb6b25-a62a-4074-'ba51e88df2e9/act500012011en.pdf.

---------------, (2009) *Death Sentences and Executions in 2008.* London: Amnesty International Publications.

---------------, (2009b) "Children's Rights: The Future Starts Here" Available at: http://www.amnestyusa.org/document.phpPlang=e&id=B0275B42F3 B4C25380256900006933EF.

Amoore, Louise (ed.). (2005) *The Global Resistance Reader: Concepts and Issues.* New York: Routledge.

Anderlmi, Sanam N. (2007) *Women Building Peace: What They Do, Why It Matters.* Boulder, CO: Lynne Rienner.

Andersen, Camila.,(2009) "New Rules of Engagement for IMF Loans," *IMF Survey Online.* Available at: http//www.imf.org/external/pubs/ft/ survey /so/2009/ POL041309A.htm.

Anderson, Kym. (1996) "Social Policy Dimensions of Economic Integration: Environmental and Labor Standards," *NBER Working Paper No. 5702.* Cambridge, Mass: National Bureau for Economic Research.

Andreas, Peter. (2005) "The Criminalizing Consequences of Sanctions," *International Studies Quarterly* 49 (June):.335-60.

Angell, Norman. (1910) *The Grand Illusion: A Study of the Relationship of Military Power in Nations to Their Economic and Social Advantage.* London: Weidenfeld & Nicholson.

Annan, Kofi. (2006) "Courage to Fulfill Our Responsibilities," pp. 205-09 in Helen E. Purkitt (ed.), *World Politics 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

---------------, (1999)"Two Concepts of Sovereignty," *Economist* (September 18): 49-50.

Appiah, Kwame Anthony. (2006) *Cosmopolitanism: Ethics in a World of Strangers.* New York: Norton.

Ariely, Dan. (2010) *The Upside of Irrationality: The Unexpected Benefits of Defying Logic at Work and at Home.* New York: Harper Collins.

----------------, (2008) *Predictably Irrational: The Hidden Forces that Shape our Decisions.* New York: Harper.

Armstrong, David, and Jutta Brunee. (2009) *Routledge Handbook of International Law.* Taylor & Francis.

Arquilla, John. (2010) "The War Issue." *Foreign Policy* (March/ April): 61-62.

Arreguin-Toft, Ivan. (2006) *How the Weak Wins Wars: A Theory of Asymmetric Conflict.* New York: Cambridge University Press.

Art, Robert J. (2005) "Coercive Diplomacy," pp. 163-77 in Robert j. Art and Robert Jervis (eds.), *International Politics*, 7th ed. New York: Pearson Longman.

Ash, Timothy Garton. (2004) *Free* World: *America, Europe, and the Surprising Future of the West.* New York: Random House.

Assadourian, Erik. (2010) "Government's Role in Design." *State of the World: Transforming Cultures, From Consumerism To Sustainability.* New York: W. W. Norton *&c* Company.

Auboin, Marc. (2009) "Restoring Trade Finance: What the G-20 Can Do." In *The Collapse of global trade, murky protection- ism, and the crisis: Recommendations for the G20*, Baldwin, Richard and Simon Evenett, eds. London: VoxEU.org. Avail- able at: http://voxeu.org/reports/Murky_Protectionism.pdf.

Auguste, Byron G. (1999) "What's So New about Globalization?" pp. 45-47 m Helen E. Purkitt (ed.), *World Politics 99/00*, 20th ed. Guilford, Conn.: Dushkin/ McGraw-Hill.

Avion, John. (2011) "The 21st-Century Statesman." In *Newsweek Magazine.* Available at: http://www.thedailybeast.com/newsweek/2011/02/20/a-21st-century-statesman.html

Axelrod, Robert M. (1984) *The Evolution of Cooperation.* New York: Basic Books.

Aydin, Aysegul. (2010) "The Deterrent Effects of Economic Integration," *Journal of Peace Research* 47 (no. 5): 523-533.

Ayoob, Mohammed. (2004) "Third World Perspectives on Humanitarian Intervention," *Global Governance* 10 (January-March): 99-18.

--------------- (1995) *The Third World Security Predicament.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Babai, Don. (2001) "International Monetary Fund," pp. 412-18 in Joel Krieger (ed.). *The Oxford Companion to Politics of the World,* 2nd ed. Oxford: Oxford University Press.

Babcock, Linda and Sara Laschever. (2003) *Women Don't Ask: Negotiation and the Gender Divide.* Princeton: Princeton University Press.

Babones, Jonathan, and Jonathan H. Turner. (2004) "Global Inequality," pp. 101-20 in George Ritzer (ed.), *Handbook of Social Problems.* London: Sage.

Bacevich, Andrew j. (2005). *The New American Militarism: How Americans Are Seduced by War.* New York: Oxford University Press.

--------------- (ed.). (2003) *The Imperial Tense.* Chicago: Ivan R. Dee/ Rowman *&c* Littlefield.

--------------- (2002) *American Empire.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Badey, Thomas J. (ed.). (2005) *Violence and Terrorism 05/06,* 8th ed. Guilford, Conn.: Dushkin/McGraw-Hill.

Baines, Erin K. (2004) *Vulnerable Bodies: Gender, the UN, and the Global Refugee Crisis.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Bajoria, Jayshree. (2011) "Escalation and Uncertainty in Libya." *Council on Foreign Relations.* Available at: http://www.cfr.org/libya/escalation-uncertainty-libya/p24730

Bakke, Kristen M. (2005) "Clash of Civilizations or Clash of Religions?" *International Studies Review* 7 (March): 87-89.

Baker, Aryn, and Kajaki Olya. (2008) "A War That's Still Not Won," *Time* (July 7): 37-43.

Baker, Aryn and Loi Kolay. (2009) "The Longest War," *Time* (April 20): 25-29.

Baker, Peter and Dan Bilefsky. (2010) "Russia and U.S. Sign Nuclear Arms Reduction Act." *The New York Times* (April 8): A8.

Baldwin, David A. (1999/2000) "The Sanctions Debate and the Logic of Choice," *International Security* 24 (Winter): 80-107.

--------------- (ed.). (1993) *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate.* New York: Columbia University Press.

--------------- (1989) *Paradoxes of Power.* New York: Basil Blackwell.

Baldwin, Richard and Simon Evenett. (2009) "Introduction and Recommendations for the G-20." In *The collapse of global trade, murky protectionism, and the crisis: Recommendations for the* G20 Baldwin, Richard and Simon Evenett, eds. London: VoxEU.org. Available at: http://voxeu.org/reports/ Murky_ Protectiomsm.pdf.

Bamford, James. (2005) *A Pretext for 9/11, Iraq, and the Abuse of America's Intelligence Agencies.* New York: Anchor Vintage.

Bradsher, Keith. (2009) "China Gearing Up in Crisis to Emerge even Stronger," *International Herald Tribune*(March 17): 1,12.

Bandy, Joe, and Jackie Smith. (2004). *Coalitions Across Borders: Transnational Protest and the Neoliberal Order.* Lanham, Md: Rowman *&.* Littlefield.

Banerjee, Abhijit, and Esther Duflo. (2011) "More than 1 billion people are hungry in the word: But what if the experts are wrong?" *Foreign Policy*(May/June): 66-72.

Bapat, Navin A. (2011) "Transnational Terrorism, US Military Aid, and the Incentive to Misrepresent." In *Journal of Peace Research*48, no. 3: 202-218.

--------------- and T. Clifton Morgan. (2009) “Multilateral Versus Unilateral Sanctions Reconsidered: A Test Using New Data,” *International Studies Quarterly*53 (no. 4): 1468-2478.

Baratta, Joseph Preston. (2005) *The Politics of World Federation.* New York: Praeger.

Barber, Benjamin R. (2003) *Fear's Empire.* New York: Norton.

--------------- (1995) *Jihad vs. McWorld.* New York: Random House.

Barbieri, Katherine. (2003) *The Liberal Illusion: Does Trade Promote Peace?* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Barbieri, Katherine, and Gerald Schneider. (1999) “Globalization and Peace,” *Journal of Peace Research*36 (July): 387-404.

Barboza, David. (2005) “For China, New Malls Jaw-Dropping in Size,” *International Herald Tribune*(May 25): 1, 4.

Bardhan, Pranab. (2005) “Giants Unchained? Not So Fast,” *International Herald Tribune*(November 3): 6.

Barkin, Samuel. (2003) “Realist Constructivism,” *International Studies Review 5*(September):328-42.

--------------- (2001) “Resilience of the State,” *Harvard International Review*22 (Winter): 40-46

Barnes, Joe, Amy Jaffe, and Edward L. Morse. (2004) “The New Geopolitics of Oil,” *National Interest*(Winter/Energy Supplement): 3-6.

Barnet, Michael. (2005) “Social Constructivism,” pp. 251-270 in John Baylis and Steve Smith (eds.), The Globalization of World Politics, 3rd ed. New York: Oxford University Press.

Barnet, Richard j. (1980) *The Lean Years.* New York: Simon & Schuster.

--------------- (1977) *The Giants: Russia and America.* New York: Simon & Schuster.

Barnet, Richard J., and John Cavanagh. (1994) *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order.* New York: Simon & Schuster.

Barnet, Richard J., and Ronald E. Muller. (1974) *Global Reach: The Power of the Multinational Corporations.* New York: Simon & Schuster.

Barnett, Michael. (2005) “Social Constructivism,” pp. 251-70 in John Baylis and Steve Smith (eds.). *The Globalization ofWorld Politics,*3rd ed. New York: Oxford University Press.

Barnett, Thomas p. M. (2004) *The Pentagon's New Map.* New York: G. P. Putnam’s Sons.

Bar-On, Tamir, and Howard Goldstein. (2005) “Fighting Violence: A Critique of the War on Terrorism,” *International Politics* 42 (June): 225-45.

Baron, Samuel H., and Carl Fletsch (eds.). (1985) *Introspection in Biography*. Hillsdale, N.J.: Analytic Press.

Barratt, Bethany. (2007) *Human Rights and Foreign Aid: ForLove or Money?* New York: Routledge.

Barringer, Felicity. (2009) “Cool roofs offer a tool in fight against global heat,” *International Herald Tribune*(July 29): 1.

Barrett, Scott. (2007) *Why Cooperate*? *The Incentive to Supply Global Public Goods.*New York: Oxford University Press.

Bast, Andrew. (2011) “Pakistans’ Nuclear Surge,” *Newsweek* (May 23): 45-46.

Bates, B.C., Z.W. Kundzewicz, s. Wu, and J.P. Palutikof, eds. (2008) *Climate Change and Water*, Technical Paper of the Intergovernmental Panel on Climate Change, IPCC Secretariat, Geneva, 210 pp.

Battelle and R&D Magazine. (2008) “2009 Global R&D Funding Forecast,” Battelle and *R&D Magazine.* Available at: http://www.battelle.org/news/pdfs /2009RD Funding- finalreport.pdf.

Baylis, John, and Steve Smith (eds.). (2005) *The Globalization of World Politics*,3rd ed. New York: Oxford University Press.

Bayne, Nicholas, and Stephen Woolcock (eds.). (2004) *The New Economic Diplomacy*. Burlington, Ver.: Ashgate.

BBC. (2010) "Historic Taiwan-China Trade Deal Takes Effect. Available at: http://www .bbc.co.uk/news/world-asia pacific-11275274 (September 12).

Beattie, Alan. (2011) "Watchdog says IMF missed crisis risks. *Financial Times*(February 9). Available at: http://www.ft.com/intl/cms/s/0/59421568-344e-lle0-993f-00144fe-abdc0.html#axzzlV7p2MKKP.

Beattie, Alan and Jean Eaglesham. (2009) "Still No Deadline for Doha Accord," *Financial Times*(April 2).

Becker, Elizabeth. (2003) "WTO. Rules Against U.S. On Steel Tariff," *The New York Times*(March 27).

Beckman, Peter R., and Francine D'Amico (eds.). (1994) *Women, Gender, and World Politics.* Westport, Conn.: Bergin & Garvey.

Beddoes, Zanny Minton. (2009) "Looking for a way out: Ending the fiscal and monetary stimulus will be much harder than starting it." *The Economist*(November 22): 137-138.

---------------,(2005) "The Great Thrift Shift," *Economist*(September 24):3.

Begley, Sharon. (2011) "I Can't Think!: The Twitterization of culture has revolutionized our lives, but with an unintended consequence —our overloaded brains freeze when we have to make decisions," *Newsweek*(March 7): 28-33.

----------------, (2010) "What the spill will kill." *Newsweek* (June 14): 25-30.

---------------, (2009) "Climate-Change Calculus: Why it's even sores than we feared.," *Newsweek*(August 3): 30.

---------------, (2009b) "Good Cop/Bad Cop Goes Green," *Newsweek* (May 4): 49.

---------------(2008) "Global Warming is a Cause of This Year's Extreme Weather," *Newsweek*(July 7/14): 53.

---------------, (2007) "Get Out Your Handkerchiefs," *Newsweek* (June 4) :62.

Behe, Michael j. (2005) "Rationalism and Reform," *First Things* (August-September): 75-79.

Beitz, Charles R. (2001) "Human Rights as a Common Concern," *American Political Science Review* 95 (June): 269-82.

Bell, James John. (2006) "Exploring the 'Singularity'," pp. 207- 10 in Robert M. Jackson (ed.). *Global Issues 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Bellamy, Alex j., and Paul D. Williams. (2005) "Who's Keeping the Peace?" *International Security*29 (Spring): 157-97.

Benhabib, Seyla. (2005) "On the Alleged Conflict Between Democracy and International Law," *Ethics and International Affairs*19, no. 1: 85-100.

Benner, Thorsten, Stephan Mergenthaler, and Philipp Rotman.(2008) "Rescuing the Blue Helmets," International Herald Tribune (July 23): 6.

Bennett, Scott, and Allan C. Stam. (2004) *The Behavioral Origins of War.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Benson, Michelle. (2007) "Extending the Bounds of Power Transition Theory," *International Interactions*33 (July/ September): 211-215.

Ben-Yehuda, Hemda, and Meirav Mishali-Ran. (2006) "Ethnic Actors and International Crises," *International Interactions* 32 (January/March): 49-78.

Bercovitch, Jacob, and Scott Sigmund Gartner. (2008) *International Conflict Mediation.* New York: Routledge.

Berdal, Mats, and Monica Serrano (eds.). (2002) *Transnational Organized Crime and International Security*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Bergen, Peter L. (2006) *The Osama bin Laden / Know*. New York: Free Press.

Berger, Peter L., and Samuel P. Huntington (eds.). (2002) *Many Globalizations: Cultural Diversity in the Contemporary World*. Oxford: Oxford University Press.

Berger, Peter, and Thomas Luckmann. (1967) *The Social Construction of Reality*.New York: Anchor.

Bergesen, Albert, and Ronald Schoenberg. (1980) “Long Waves of Colonial Expansion and Contraction, 1415-1969,” pp. 231-77 in Albert Bergesen (ed.), *Studies of the Modern World-System*. New York: Academic Press.

Bergsten, c. Fred. (2009) “The Global Crisis and the International Economic Position of the United States,” pp. 1-10 of *The Long-Term International Economic Position* of *the United States*, edited by Fred Bergsten. Washington, DC: Petersen Institute for International Economics.

---------------, (2005) *The United States and the World Economy*. Washington, D.C.: Institute of International Economics.

---------------, (2004)“The Risks Ahead for the World Economy,” *Economist*(September 11): 63-65.

Bernstein, Jeremy. (2010) “Nukes for Sale.” *The New York Review*(May 13): 44-46.

Bernstein, Richard. (2003) “Aging Europe Finds its Pension is Running Out,” *New York Times International*(June 29): 3.

Berthelot, Yves. (2001) “The International Financial Architecture -- Plans for Reform,” *International Social Science Journal* 170 (December): 586-96.

Bhagwati, Jagdish. (2008a) *Termites in the Trading System: How Preferential Agreements Undermine Free Trade*. New York: Oxford University Press.

---------------, *(2008b) In Defense of Globalization*. New York: Oxford University Press.

---------------, *(2005) “A Chance to Lift the ‘Aid Curse,”’* Wall Street Journal*(March 22): A14.*

---------------, *(2004) In Defense of Globalization*. New York: Oxford University Press.

Bhatia,Ujal Singh. (2011) “Salvaging Doha,” voxeu.org (May 10). Available at: http://voxeu.org/index.php?q=node/6497.

Bigelow, Gordon. (2005) “Let there be markets: The evangelical roots of economics,” Harper’s 310 (May): 33-38.

Bijian, Zheng. (2005) “China’s ‘Peaceful Rise’ to Great-Power Status,” *Foreign Affairs*84 (October): 18-24.

Bishop, William. (1962) *International Law*. Boston Little, Brown.

Bjerga, Alan. (2010) “Broadband Trumps Farmer Payments in Rural Aid.” *Bloomberg*. Available at: http://www.bloomberg.com/news/2010-08-26/broadband-trumps-farmer-pay- ments-as-obama-remakes-assistance-to-rural-u-s-.html.

Blackmon, Pamela. “Rethinking Poverty Through the Eyes of the International Monetary Fund and the World Bank.” In *International Studies Review*10, no. 2: 179-202.

Blainey, Geoffrey. (1988) *The Causes of War*, 3rd ed. New York: Free Press.

Blanton, Robert G., and Shannon Lindsey Blanton. (2008) “Virtuous or Vicious Cycle? Human Rights, Trade, and Development,” pp. 91-103 in Rafael Reuveny and William R. Thompson (eds.), *North and South in the World Political Economy*. Malden, MA: Blackwell.

--------------, (2007) “Human Rights and Trade,” *International Interactions* 33 (April/June): 97-117.

---------------, (2001) “Democracy, Human Rights, and U.S.-Africa Trade,” *International Interactions*27, no. 2: 275-295.

Blanton, Shannon Lindsey. (2005) “Foreign Policy in Transition? Human Rights, Democracy, and U.S. Arms Exports,” *International Studies Quarterly*49 (December): 647-67.

---------------, (1999) “Instruments of Security or Tools of Repression? Arms Imports and Human Rights Conditions in Developing Countries,” *Journal of Peace Research*36 (March): 233-244.

Blanton, Shannon Lindsey and David L. Cingranelli. (2010) “Human Rights and Foreign Policy Analysis,” in Robert Denmark et al. (eds.), *The International Studies Compendium Project.* Oxford: Wiley-Blackwell.

Blanton, Shannon Lindsey and Katharine Andersen Nelson. (2012). “Arms Transfers,” in George Ritzer (ed.), *Encyclopedia of Globalization. Ox*ford: Wiley-Blackwell.

Blanton, Shannon Lindsey and Robert G. Blanton. (2009) “A Sectoral Analysis of Human Rights and FDI: Does Industry Type Matter?” *International Studies Quarterly* 53, no. 2: 469-493.

---------------, (2007) “What Attracts Foreign Investors? An Examination of Human Rights and Foreign Direct Investment,” *Journal of Politics* 69, no. 1: 143-155.

Blanton, Shannon Lindsey, and Charles w. Kegley, Jr. (1997) “Reconciling U.S. Arms Sales with America’s Interests and Ideals,” *Futures Research Quarterly*13 (Spring): 85-101.

Bloom, Mia. (2005) *Dying to Kill: The Allure of Suicide Terror.* New York: Columbia University Press.

Bloomberg News. (2011) “Vietnam Cheaper-than-China Appeal Diminishes as Labor Strikes.” Available at: http://www.bloomberg.com/news/2011-06-15/vietnam-cheaper-than-china-appeal-diminshes-as-labor-strikes.html(June15).

Blum, Andrew, Victor Asal, and Jonathan Wilkenfeld (eds.). (2,005) “Non state Actors, Terrorism, and Weapons of Mass Destruction,” *International Studies Review* 7 (March): 133-/0.

Blumenthal, W. Michael. (1988) “The World Economy and Technological Change,” *Foreign Affairs*66, no. 3: 529-50.

Blustein, Paul. (2010) WTO.” *Foreign Policy* (January/February): 66.

Boehmer, Charles and Timothy Nordstrom. (2008) “Intergovernmental Organization Memberships: Examining Political Community and the Attributes of International Organizations,” *International Interactions* 34: 282-309.

Boehmer, Charles, Erik Gartzke, and Timothy Norstrom. (2005) “Do International Organizations Promote Peace?” *World Politics 57* (October): 1-38.

Boin, Arjen, Paul ‘t Hart, Eric Stern, and Bengt Sunderlius.(2007) *The Politics of Crisis Management.* Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

Boll, John, Michael A. Elliott and Franziska Bieri. (2004) “Globalization” pp. 389-415 in George Ritzer (ed.), *Handbook* of Social Problems. *London: Sage.*

Boli, John, and Frank L. Lechner. (2004) *World Culture.* London: Blackwell.

Bolton, M. Kent. (2005) *U.S. Foreign Policy and International Politics: George* W. *Bush,* 9/11, *and the Global-Terrorist* Hydra. Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

Bolzendahl, Catherine. (2009) “Making the Implicit Explicit: Gender Influences on Social Spending in Twelve Industrialized Democracies, 1980-1999,” *Social Politics* 16: 40-81.

Boot, Max. (2006) *War Made New.* New York: Gotham.

Borenstein, Seth. (2006) “Pentagon Accused of Wasteful Spending,” *The Idaho Statesman* (January 24): Main 3.

---------------, (2005) "Mankind is Using Up the Earth, Scientists Say," Columbia, S.C., *The State* (March 30): A8.

---------------, (2003) "U.S. to Revive Dormant Nuclear-Power Industry," Columbia, S.C., *The State* (June 16): A5.

Borer, Douglas A., and James D. Bowen. (2007) "Rethinking the Cuban Embargo," *Foreign Policy Analysis* 3 (April): 127-143.

Borgerson, Scott G. (2008) "Arctic Meltdown: The Economic and Security Implications of Global Warming," *Foreign Affairs* 87, no. 2: 63-77.

Borrows, Mathew and Jennifer Harris. (2009) "Revisiting the Future: Geopolitical Effects of the Financial Crisis" *Washington Quarterly* 32, no. 2: 37-48.

Bostdorff, Denise M. (1993) *The Presidency and the Rhetoric of Foreign Crisis.* Columbia: University of South Carolina Press.

Boswell, Terry. (1989) "Colonial Empires and the Capitalist World Economy," *American Sociological Review* 54 (April): 180-96.

Bowring, Philip. (2009) "Shortchanging the IMF." *International Herald Tribune.* (January 16).

---------------, (2005) "Russian-Chinese Maneuvers Send a Message," *International Herald Tribune* (August 21-22): 5.

---------------, (2004) "Echoes of Panic over Global Disease," *International Herald Tribune* (February 18): 7.

---------------, (2001) "Thinking at Cross-Purposes about Globalization," *International Herald Tribune* (February 1): 8.

Boyer, Mark A., Brian Urlacher, Natalie Florea Hudson, Anat Niv-Solomon, Laura L. Janik, Michael Butler, and Andri Ioannou. (2009) "Gender and Negotiation: Some Experimental Findings from an International Negotiation Simulation." *International Studies Quarterly* 53, no. 1: 23-47.

Boyle, Francis A. (2004) *Destroying Word Order.* London: Clarity/Zed.

Bozdaglioglu, Yucel. (2007) "Constructivism and Identity Formation: An Interactive Approach." In *Review of International Law and Politics* 3, no. 11: 121-144.

Bozeman, Adda B. (1994) *Politics and Culture in International History.* New Brunswick, N.J.: Transaction.

Bradsher, Keith. (2009) "WTO Rules Against China's Limits on Imports" *New York Times* August 12.

Brainard, Lael, Abigail Jones, and Nigel Furvis, eds. (2009) *Climate Change and Global Poverty.* Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

Brams, Steven j. (1985) *Rational Politics: Decisions, Games, and* Washington, D.C.: CQ Press.

Braudel, Fernand. (1973) *The Mediterranean and the Mediterranean World at the Age of Philip* //. New York: Harper.

Braveboy-Wagner, Jacqueline Anne (ed.). (2003) *The Foreign Policies of the Global South.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Brecke, Peter. (1999) "The Characteristics of Violent Conflict Since 1400 A.D.," paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Washington, D.C., February 17-20.

Breitmeier, Helmut. (2005) *The Legitimacy of International Regimes.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Bremer, Ian. (2007) *The* J *Curve: A New Way to Understand Why Nations Rise and Fall.* New York: Simon and Schuster.

Bremer, Stuart A. (2000) "Who Fights Whom, When, Where, and Why?" pp. 23-36 in John A. Vasquez (ed.), *What Do We Know About War?* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Bremmer, Ian, and Nouriel Roubini. "A G-Zero World." Available at: http://www. americanfuture.net/journal-articles/foreign-affairs/2011-03-ian-bremmer-and-nouriel-roubini-a-g-zero-world/.

Brierly, J.L. (1944) *The Outlook for International Law.* Oxford: The Clarendon Press.

Brinkley, Joel. (2005) "As Nations Lobby to Join Security Council, U.S. Resists Giving Them Veto Power," *New York Times International* (May 15): 12.

Broad, Robin (ed.). (2002) *Global Backlash: Citizen* Initiatives *for a Just World Economy*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Broad, William J. (2005) "U.S. Has Plans to Again Make Own Plutonium," *New York Times* (June 27): Al, A13.

Broder, David. (2002) "Senator Brings Vietnam Experiences to Bear on Iraq," Columbia, S.C., *The State* (September 18): A15.

--------------- (1999) "Global Forces May Change Balance between States and Federal Government," Columbia, S.C., *The State* (August 11): A9.

Brody, William R. (2007) "College Goes Global," *Foreign Affairs 56* (March/April): 122-133.

Bronfenbrenner, Urie. (1961) "The Mirror Image in Soviet-American Relations," *Journal of Social Issues* 17, no. 3: 45-56.

Brooks, David. (2007) "The Entitlements People," Columbia, S.C., *The State* (October 2): A7.

---------------, (2005a) "Hunch Power," *New York Times Book Review* (January 16): 1, 12-13,

---------------, (2005b) "Our Better Understanding of Who the Terrorists Are," Columbia, S.C., *The State*(August 6): All.

Brooks, Doug, and Gaurav Laroia. (2005) "Privatized Peace-keeping," *The National Interest*80 (Summer): 121-25.

Brown, John. (2006) "Beyond Kyoto," pp. 209-13 in Helen E. Purkitt (ed.). *World Politics 05/06.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Brown, Justin. (1999) "Arms Sales: Exporting U.S. Military Edge?" *Christian Science Monitor*(December 2): 2.

Brown, Lester B. (2009) *Plan B 4.0: Mobilizing to Save Civilization.* Washington, D. C.: Earth Policy Institute.

--------------- (2006) "Deflating the World's Bubble Economy," pp. 35-38 in Robert M. Jackson (ed.). *Global Issues 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

---------------(2002) "Planning for the Eco-economy," *USA Today* (March): 31-35.

Brown, Lester R. (2011) *World on the Edge: How* to *Prevent Environmental and Economic Collapse.* New York, NY: W. W. Norton & Company.

---------------, (2003)*Plan B: Rescuing a Planet Under Stress and a Civilization in Trouble.* New York, NY: w. w. Norton & Company.

--------------- *and Brian Halweil. (1999) "How Can the World Create Enough Jobs for Everyone?"* International Herald Journal *(September 9): 9.*

Brown, Stuart s. (2006) "Can Remittances Spur Development?" *International Studies Review*8 (March): 55-75.

Brundtland, Gro Harlem. (2003) "The Globalization of Health," *Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations* (Summer-Fall): 7-12.

Brunk, Darren C. (2008) "Curing the Somalia Syndrome: Analogy, Foreign Policy Decision Making, and the Rwandan Genocide," *Foreign Policy Analysis 4*(July): 301-320.

Brysk, Alison. (2009) *Global Good Samaritans: Human Rights as Foreign Policy*Oxford: Oxford University Press.

Brzezinski, Zbigniew. (2010) “From Hope to Audacity: Appraising Obama’s Foreign Policy.” *Foreign Affairs*89, no. 1 (January/February): 16-30.

---------------, (2005) “George W. Bush’s Suicidal Statecraft,” *International Herald Tribune*(October 14): 6.

--------------- (2004) *The Choice: Global Domination or Global Leadership.* New York: Basic Books/Perseus.

Bueno de Mesquita, Bruce. (1975) “Measuring Systemic Polarity,” *Journal of Conflict Resolution 22*(June): 187-216.

Bueno de Mesquita, Bruce, and George W. Downs. (2005) “Development and Democracy,” *Foreign Affairs*84 (September/ October): 77-86.

Bueno de Mesquita, Bruce, George W. Downs, and Alastair Smith. (2005) “Thinking Inside the Box: A Closer Look at Democracy and Human Rights,” *International Studies Quarterly*49 (September): 439-57.

Bueno de Mesquita, Bruce, James D. Morrow, Randolph M. Siverson, and Alastair Smith. (2004) “Testing Novel Implications from the Selectorate Theory of War,” *World Politics 56*

Bull, Hedley. (2002) *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics,* 3rd ed. New York: Columbia University Press.

Burdeau, Cain, and Harry R. Weber. (2011) “BP sues partners as Gulf marks year since spill,” *Associated Press*(April 21). Available at:

http://www.washingtontimes.com/news/2011/apr/21/bp-sues-partners-gulf-marks-year-spill/.

Burke, Anthony. (2005) “Against the New Internationalism,” *Ethics and International Affairs*19, no. 2 (Special Issue):

Burrows, Mathew J., and Jennifer Harris. (2009) “Revisiting the Future: Geopolitical Effects of the Financial Crisis,” *The Washington Quarterly*32: 27-38.

Butt, Yousaf. (2011) “Billions for Missile Defense, Not a Dime for Common Sense: At a time of tight budgets, doubling down on a risky, easily foiled technology is more foolish than ever,” *Foreign Policy*(June 10). Available at:

http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/10/billions_for_missile_defense_not_a_dime_for_common_sense?page=0,l

Buruma, Ian. (2005) “The Indiscreet Charm of Tyranny,” *New York Review of Books 52*(May 12): 35-37.

Bush, Richard. (2011) “Taiwan and East Asian Security,” *Orbis* 55 (no.2): 274-289.

Bussmann, Margit, and Gerald Schneider. (2007) “When Globalization Discontent Turns Violent: Foreign Economic Liberalization and Internal War,” *International Studies Quarterly*51 (March): 79-97.

Buzan, Barry. (2005) “The Dangerous Complacency of Democratic Peace,” *International Studies Review*7 (June): 292-93.

Buzan, Barry. (2004) *From International to World Society*? *English School Theory and the Social Structure of Globalization.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Buzan, Barry, and Gerald Segal. (1998) *Anticipating the Future.* London Simon & Schuster.

Buzan, Barry, and Ole Weaver. (2003) *Regimes of Power.*Cambridge: Cambridge University Press.

Byers, Michael, and George Nolte (eds.). (2003) *United States Hegemony and the Foundations of International Law.* New York: Columbia University Press.

Byman, Daniel. (2005) *Deadly Connections: States That Sponsor Terrorism.* Cambridge: Cambridge University Press.

Caldwell, Christopher. (2004) “Select All: Can You Have Too Many Choices?” *New Yorker*(March): 91-93.

Caldwell, Dan, and Robert E. Williams, Jr. (2006) *Seeking Security in an Insecure World*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Calvocoressi, Peter, Guy Wint, and John Pritchard. (1989) *Total War: The Causes and Courses of the Second World War,* 2nd ed. New York: Pantheon.

Campbell, Ian. (2004) “Retreat from Globalization,” *National Interest 75*(Spring): 111-17.

Canetti-Nisim, Daphna, Eran Halperin, Keren Sharvit, and Stevan E. Hobfoll. (2009) “A New Stress-Based Model of Political Extremism: Personal Exposure to Terrorism, Psychological Distress, and Exclusionist Political Attitudes.” *Journal of Conflict Resolution*53, no. 3: 363-389.

Canton, James. (2007) *The Extreme Future*. New York Penguin.

Caporaso, James A. (1993) “Global Political Economy,” pp. 451481 in Ada W. Finifter (ed.), *Political Science: The State of the Discipline II*. Washington, D.C.: American Political Science Association.

Caporaso, James A., and David P. Levine. (1992) *Theories of Political Economy*. New York: University Press.

Caprioli, Mary. (2005) “Primed for Violence: The Role of Gender Inequality in Predicting International Conflict,” *International Studies Quarterly*49 (June): 161-78.

---------------, (2004) “Feminist IR Theory and Quantitative Methodology,” *International Studies Review*6 (June): 253-69.

Carment, David. (1993) “The International Dimensions of Ethnic Conflict,” *Journal of Peace Research*30 (May): 137-50.

Carpenter, R. Charli. (2005) “Women, Children and Other Vulnerable Groups: Genders, Strategic Frames, and the Protection of Civilians as a Transnational Issue,” *International Studies Quarterly*49 (June): 295-334.

Carpenter, Ted Galen. (1991) “The New World Disorder,” *Foreign Policy*84 (Fall): 24-39.

Carpenter, Ted Galen, and Charles V. Pena. (2005) “Re—Thinking Non-Proliferation,” *The National Interest*80 (Summer): 81-92.

Carr, E. H. (1939) *The Twenty-Years' Crisis, 1919-1939*. London: Macmillan.

Carter, Jimmy. (2005) *Our Endangered Values: America's Moral Crisis.*New York: Simon and Schuster.

Carty, Anthony. (2008) “Marxist International Law Theory as Hegelianism,” *International Studies Review*10 (March): 122-125.

Caryl, Christian. (2009) “1979: The Great Backlash.” *Foreign Policy*(July/August): 50-64.

---------------, (2005) “Why They Do It,” *New York Review of Books 52*(September 22): 28-32.

Casetti, Emilio. (2003) “Power Shifts and Economic Development: When Will China Overtake the USA?” *Journal of Peace Research*40 (November): 661-75.

Cashman, Greg, and Leonard c. Robinson. (2007) *An Introduction to the Causes of War*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Caspary, William R. (1993) “New Psychoanalytic Perspectives on the Causes of War,” *Political Psychology*14 (September): 417-46.

Cassese, Antomo, and Andrew Clapham. (2001) “International Law,” pp. 408-11 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion to Politics of the World*, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press.

Cassidy, John. (2005) “Always with US?” *New Yorker*(April 11): 72-77.

Cassis, Youssef. (2007) *Capitals of Capital*. New York: Cambridge University Press.

Castles, Stephen, Mark J. Miller; Guiseppe Ammendola. (2003) *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World*. New York: The Guilford Press.

Castles, Stephen, and Mark Miller. (2004) *The Age of Migration*, 3rd ed. London: Palgrave Macmillan.

Cavallo, Alfred. (2004) “Oil: The Illusion of Plenty,” *Bulletin of the Atomic Scientists*(January-February): 20-22, 70.

CCEIA (Carnegie Council for Ethics in International Affairs). (2005) *Human Rights Dialogue*. Carnegie Council for Ethics in International Affairs, Series 2 (Spring) 1-34.

Cederman, Lars-Erik, and Kristian Skrede Gleditsch. (2004 “Conquest and Regime Change,” *International Studies Quarterly*48 (September): 603-29.

Center for World Indigenous Studies. (2005) *The State of Indigenous People*.Olympia, Wash.: Center for World Indigenous Studies.

Central Intelligence Agency. (2011) *The World Factbook* Available at: http://www.cia.gov/library/publication،the-world-factbook/.

----------, (2010) *The World Factbook*. Available at: https://www.cia.gov/library/ publications/the-world-factbook/ geos/us. html.

---------, (2002) *Global Trends 2015*.Washington, D.C.: Central Intelligence Agency.

----------, (2 0 0 1) *Handbook of International Economic Statistic 2000*.Langley, Va.: Central Intelligence Agency.

CGD/FP (Center for Global Development/Foreign Policy (2005) “Ranking the Rich,” *Foreign Policy*(September October): 76-83.

Chaliand, Gerald, and Jean-Pierre Rageau. (1993) *Strategic Atlas*,3rd ed. New York: Harper Perennial.

Chant, Sylvia and Cathy Mcllwaine. (2009) *Geographies of Development in the 21st Century: An Introduction to the Global South*. Edward Elgar Publishing.

Chapman, Dennis. (2005) “US Hegemony in Latin America and Beyond,” *International Studies Review* 7 (June): 317-19.

Chapman, Terrence, and Scott Wolford. (2010) “International Organizations, Strategy, and Crisis Bargaining.” *The Journal of Politics*72, no. 1 (January): 227-242.

Charette, Robert N. (2008) “What’s Wrong with Weapons Acquisitions?” IEEE Spectrum Special Report. Available at:

http://www.spectrum.ieee.org/aerospace/militai-whats-wrong-with-weapons-acquisitions/O

Chase-Dunn, Christopher, and E. N. Anderson (eds.). (2005) *TheHistorical Evolution of World-Systems*. London: Palgrave.

Chauffour, Jean-Pierre and Mariem Malouch. (2011) *Trade Finance During the Great Trade Collapse*. Washington, D World Bank.

Chen, Lincoln, Jennifer Leaning, and Vasant Narasimhan (eds.) (2003), *Global Health Challenges for Human Security*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Chernoff, Fred. (2008) *Theory and Metatheory in International Relations*. London: Palgrave Macmillan.

-------------, (2004) “The Study of Democratic Peace and Progress in International Relations,” *International Studies Review* 6: 49-77.

Chesterman, Simon, ed. (2007) *Secretary or General? The UN Secretary-General in World Politics*. New York: Cambridge University Press.

Chesterman, Simon, Michael Ignatieff, and Ramesh Thakur (eds.). (2005) *Making States Work: State Failure and theCrisis of Governance*.Tokyo: United Nations University Press.

China Post. (2010) "China may up missiles aimed at Taiwan to 1,900." Available at: http://www.chinapost.com.tw/taiwan/china-taiwan-relations/2010/07/22/265570/China-may.htm(July 22).

Choi, Ajin. (2004) "Democratic Synergy and Victory in Wars 1816-1992," *International Studies Quarterly*48 (September): 663-82.

Choi, Seung-Whan, and Patrick James. (2005) *Civil-Military Dynamics, Democracy, and International Conflict.* New York: Palgrave Macmillan.

Chomsky, Noam. (2004) *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance.* New York: Metropolitan Books/Henry Holt.

Christensen, Eben J. and Steven B. Redd. (2004) "Bureaucrats versus the Ballot Box m Foreign Policy Decision Making: An Experimental Analysis of the Bureaucratic Politics Model and the Poliheuristic Theory," *Journal of Conflict Resolution* 48, no. 1:69-90.

Chua, Amy. (2008) *Day of Empire: How Hyper powers Rise to Global Dominance—and Why They Fail.* New' York: Doubleday.

Chuluv, Martin. (2010) "Iraq violence set to delay us troop withdrawal." *guardian.co.uk* (May 12).Available at:

http://www.guardian.co.uk/world/2010/may/12/iraq-us-troop- withdrawal-delay.

Cincotta, Richard p., and Robert Engelman. (2004) "Conflict Thrives Where Young Men Are Many," *International Herald Tribune* (March): 18.

Cirincione, Joseph. (2008) "The Incredible Shrinking Missile Threat," *Foreign Policy* (May/June): 68-70.

Clapham, Andrew. (2001) "Human Rights," pp. 368-70 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion to Politics of the World,* 2nd ed. New York: Oxford University Press.

Clark, Gregory. (2008) *A Farewell to Alms: A Brief Economic History of World.* Princeton, N.J.: Princeton University Press-

Clark, Ian, and Christian Reus-Smit. (2007) "Preface," *International Politics* 44 (March/May): 153-156.

Clarke, Richard A. (2004) *Against All Enemies.* New York: Simon *&* Schuster.

---------------, and Robert Knake. *(2010) Cyber War: The Next Threat to National Security and What to Do About It*. New York: Harper Collins.

Claude, Inis L., Jr. (1989) "The Balance of Power Revisited," *Review of International Studies* 15 (January): 77-85.

----------, (1971) *Swords into Plowshares,* 4th ed. New York: Random House.

---------, (1967) *The Changing United Nations.* New York: Random House.

---------, *(1962) Power and International Relations*. New York: Random House.

Clemens, Michael A. (2007) "Smart Samaritans," *Foreign Affairs* (September/October): 132-140.

Cline, William. (2004) *Trade Policy and Global Poverty.* Washington D.C.: Institute for International Economics.

Cobb, Roger, and Charles Elder. (1970) *International Community.* New York: Harcourt, Brace & World.

Cohen, Benjamin J. (ed.). (2005) *International Political Economy.* Burlington, Ver.: Ashgate.

---------------, (2000) *The Geography of Money.* Ithaca, N.Y: Cornell University Press.

---------------, (1996) "Phoenix Risen: The Resurrection of Global Finance," *World Politics* 48 (January): 268-96.

---------------, (1973) *The Question of Imperialism.* New York: Basic Books.

Cohen, Daniel. (2006) *Globalization and Its Enemies.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Cohen, Eliot A. (1998) "A Revolution in Warfare," pp. 34-46 in Charles W. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf (eds.), *The Global Agenda,* 4th ed. New York: McGraw-Hill.

Cohen, Joel E. (1998) "How Many People Can the Earth Support?" *New York Review of Books* 45 (October 8): 29-31.

Cohen, Roger. (2005) "Next Step: Putting Europe Back Together," *New York Times International* (June 5): Section 4, 3.

---------------, (2000) "A European Identity," *New York Times* (January 14): A3.

Cohen, Saul Bernard. (2003) *Geopolitics of the World System.* Lanham, MD.: Rowman & Littlefield.

Cohn, Carol and Sara Ruddick. (2008) "A Feminist Ethical Perspective on Weapons of Mass Destruction," pp. 458477 in Karen A. Mingst and Jack L. Snyder (eds.), *Essential Readings in World Politics*, 3rd edition, New York: W.W. Norton & Company.

Cole, Juan. (2006) "9/11," *Foreign Policy* 156 (September/October): 26-32.

Coleman, Isobel. (2010) "The Better Half: Helping Woman Help the World." *Foreign Affairs* 89(1) (January/February): 126-130

---------------, (2010) "The Global Glass Ceiling: Why Empowering Women Is Good for Business." *Foreign Affairs* 89, no. 3 (May/June): 13-20.

Coll, Steve. (2011) "Democratic Movements," *The New Yorker* (January 31): 21-22.

-----------, (2009) "Comment: No Nukes," *The New Yorker* (April 20): 31-32.

Collier, Paul. (2009). "The Dictator's Handbook," Foreign Policy (May/June): 146-149.

---------------, (2007) *The Bottom Billion.* New York: Oxford University Press.

---------------, (2005) "The Market for Civil War," pp. 28-32 m Helen E. Punkitt (ed.), *World Politics 04/05.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

---------------, (2003) "The Market for Civil War", *Foreign Policy* 136 (May/June): 38-45.

Comisky, Mike and Pawan Mahogarhia. (2009) "Unraveling the Financial Crisis of 2008." *PS: Political Science &Politics* 42: 270-275.

Commission of the European Communities. (2009) *2009 Aging Report.* Luxembourg.

Conteh-Morgan, Earl.(2005) "Peacebuilding and Human Security: A Constructivist Perspective", *International Journal for Peace Studies* 10 (Spring/Summer): 69-86.

CRS (Congressional Research Service). (2011) *The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other: Global War on Terror Operations Since 9/11.* Washington, D.C. Congressional Research Service (March 29, prepared by Amy Belasco).

---------------, (2008) *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 2000-2007.* Washington, D.C. Congressional Research Service (October 23; prepared by Richard F. Grimmett).

---------------, *(2007) Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 1999-2006.* Washington, D.C. Congressional Research Service (September 26, prepared by Richard F. Grimmett).

Cook, John and Paul Nyhan. (2004) "Outsourcing's Long-Term Effects on U.S. Jobs an Issue," *Seattle Post-Intelligencer.* March 10.

Cooper, Richard N. (2004) "A False Alarm: Overcoming Globalization's Discontents," *Foreign Affairs*83 (January- February): 152-55.

Copeland, Dale D. (1971) *Introduction to International Politics.* Chicago: Markham.

---------------, (1965) Law and Assumptions about the State System," *World Politics*17 (July): 615-34.

Copeland, Dale c. (2006) “The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay,” pp. 1-20 in Stefano Guzzini and Anna Leander (eds.). *Constructivism and International Relations.* New York: Rutledge.

Cornish, Edward. (2004) *Futuring: Re-Exploration of the Future.* Bethesda, Md.: World Future Society.

Correlates of War (COW). (2010) “News and Notes.” Available at: http://www. correlatesofwar.org/.

Cortright, David, and George A. Lopez (eds.). (2008) *Uniting Against Terror.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

---------------, (2002) *Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft.* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

---------------, (1995) “The Sanctions Era: An Alternative to Military Intervention,” *Fletcher Forum of World Affairs*19 (May): 65-85.

Cox, Robert J, with Timothy J. Sinclair. (1996) *Approaches to World Order.* Cambridge: Cambridge University Press.

Coyne, Christopher J. (2007) *After War: The Political Economy of Exporting Democracy.* Palo Alto, Calif.: Stanford University Press.

Craig, Gordon A., and Alexander L. George. (1990) *Force and Statecraft,*2nd ed. New York: Oxford University Press.

Crawford, Neta C. (2003) “Just War Theory and the U.S. Counterterror War,” *Perspectives on Politics*1 (March): 5-25.

Crenshaw, Martha. (2003) “The Causes of Terrorism,” pp. 92- 105 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *The New Global Terrorism,* Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

Crook, Clive. (2003) “A Cruel Sea of Capital,” *Economist* (May 3): 3-5.

---------------, (1997) “The Future of the State,” *Economist*(September 20): 5-20.

Crump, Andy. (1998) *The A to Z of World Development.* Oxford: New Internationalist.

Daadler, Ivo H., and James M. Lindsay. (2005) “Bush’s Revolution,” pp. 83-90 in Helen E. Purkitt (ed.), *World Politics 04/05.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

--------------- (2004) “An Alliance of Democracies,” *Washington Post* (May 24): B.07.

---------- , (2003) *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy.* Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

Dadush, Uri, Shimelse Ali, and Rachel Esplin Odell. (2011) “Is Protectionism Dying?” Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. Available at: http://carnegieendowmem.org/files/is_protectionism-dying.pdf.

Dadush, Uri, and William Shaw. (2011) “The Poor Will Inherit the Earth,” *Foreign Policy*(June 20). Available at: http:// www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/the-poor-will-inherit-the-earh?hidecomments=yes.

---------------*(2011) Juggernaut: How Emerging Powers are Reshaping Globalization.* New York: Carnegie Endowment for International Peace.

Dahl, Robert Alan, lan Shapiro, and Jose Antonio Cheibub.(2003) The Democracy Sourcebook. Cambridge: MJT Press.

D’Amico, Francine, and Peter R. Beckman (eds.). (1995) *Women in World Politics.* Westport, Conn.: Bergin and Garvey.

Daniel, Trenton. (2011) “Haiti again feels pinch of rising food prices,” *Associated Press* (May 2). Available at: http://www.usatoday.com/news/world/2011-05-01-haiti-food-prices_n-html.

Danner, Mark. (2005) “What Are You Going to Do with That?” *New York Review of Books*52 (June 23): 52-57.

Davies, Ed, and Karen Lema. (2008) "Pricey Oil Making Geothermal Projects More Attractive," *International Herald Tribune*(June 30): 13.

Davis, Wade. (1999) "Vanishing Cultures," *National Geographic* (August): 62-89.

de las Casas, Gustavo. (2008) "Is Nationalism Good for You?" *Foreign Policy*(March/April): 51-57.

Deen, Thalif. (2009) "Tied Aid Strangling Nations, Says U.N." *Inter Press Service*, July 6. Available at: http://ipsnews.net/interna.asp?idnews524509

Deets, Stephen. (2009) "Constituting Interests and Identities in a Two-Level Game: Understanding the Gabcikovo-Nagymaros Dam Conflict" *Foreign Policy Analysis 5*(January): 37-56.

Deffeyes, Kenneth. (2005) "It's the End of Oil," *Time*(October 31): 66.

Dehio, Ludwig. (1962) *The Precarious Balance.* New York: Knopf.

Dempsey, Judy. (2008) "War Scrambles Strategic Map of Europe," *International Herald Tribune*(August): 1, 3.

Denemark, Robert A., Jonathan Friedman, Barry K. Gills, and George Modelski (eds.). (2002) *World System History: The Social Science of Long-Term Change.* London: Routledge.

Deng, Yong, and Thomas G. Moore. (2006) "China Views Globalization: Toward a New Great-Power Politics," pp. 147-56 in Helen E. Purkitt (ed.), *World Politics 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

DeParle, Jason. (2007) "Migrant Money Flow," *New York Times* (November 18): Week in Review, 3.

DeRouen, Karl R. Jr., and Jacob Bercovitch. (2008) "Enduring Internal Rivalries: A New Framework for the Study of Civil War" *Journal of Peace Research* 45 (January): 55-74.

DeRouen, Karl R. Jr, and Christopher Sprecher. (2006) "Arab Behaviour Towards Israel: Strategic Avoidance or Exploiting Opportunities?" *British Journal of Political Science* 36, no. 3: 549-560.

Desai, Raj M., and James Raymond Vreeland. (2011) "Global Governance in a Multipolar World: The Case for Regional Monetary Funds," *International Studies Review 13,*no. 1 (March): 109-121.

De Soysa, Indra, Thomas Jackson, and Christin Ormhaug.(2009) "Does Globalization Profit the Small Arms Bazaar?" *International Interactions*35: 86-105.

Destler, I. M. (2005) *American Trade Politics,*4th ed. Washington, D.C.: Institute of International Economics.

Deutsch, Karl w. (1974) *Politics and Government.* Boston: Houghton Mifflin.

--------------- (1957) *Political Community and the North Atlantic Area.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

--------------- (1953) "The Growth of Nations: Some Recurrent Patterns in Political and Social Integration," *World Politics 5* (October): 168-95.

Deutsch, Karl W., and J. David Singer. (1964) "Multipolar Power Systems and International Stability," *World Politics*16 (April): 390-406.

Diamond, Jared. (2003) "Environmental Collapse and the End of Civilization," *Harper's*(June): 43-51.

Diamond, Larry (2005) *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq.* New York: Henry Holt.

Dickinson, G. Lowes. (1926)*The International Anarchy, 1904- 1914.*New York: Century.

Diehl, Paul F. (ed.). (2005) *The Politics of Global Governance,* 3rd ed. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Dietz, Mary G. (2003) "Current Controversies in Feminist Theory." *Annual Review of Political Science.*Vol. 6: 399431.

Dillon, Dana. (2005) "Maritime Piracy: Defining the Problem," *SAIS Review*25 (Winter-Spring): 155-65.

Dimerel-Pegg, Tijen and James Moskowitz. (2009) "US Aid Allocation: The Nexus of Human Rights, Democracy, and Development" *Journal of Peace Research*46 (2): 181-198.

DiRenzo, GordonJ. (ed.). (1974) *Personality and Politics.* Garden City, N.Y: Doubleday-Anchor.

Dobson, William J. (2006) "The Day Nothing Much Changed," *Foreign Policy*156 (September/October): 22-25.

Dolan, Chris. (2005) *In War We Trust: The Ethical Dimensions and Moral Consequences of the Bush Doctrine.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Dollar, David. (2005) "Eyes Wide Open: On the Targeted Use of Foreign Aid," pp. 80-83 m Robert J. Griffiths (ed.). *Developing World 05/06.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Dollar, David, and Aart Kraay. (2004) "Spreading the Wealth," pp. 4349 in Robert Griffiths (ed.), *Developing World 04/05*. Guilford, Conn.: Dushkin/McGraw Hill.

Dombrowski, Peter, and Eugene Gholz. (2007) *Buying Military Transformation.* New York: Columbia University Press.

Donadio, Rachel. (2011) "Greece Approves Tough Measures on the Economy," *New York Times*(June 29).

Donadio, Rachel and Elisabetta Povoledo. (2009) "Earthquake kills scores in Italy," *International Herald Tribune*(April 7): 1.

Donadio, Rachel, and Scott Sayare. (2011) "Violent Clashes in the Streets of Athens," *The New York Times*(June 29): A8.

Donnelly, Sally B. (2005) "Foreign Policy," *Time Inside Business* (June):A17-A18.

Dos Santos, Theotonio. (1971) "The Structure of Dependence," in K.T Fann and Donald C. Hodges, eds., *Readings in U.S. Imperialism.* Boston: Porter Sargent.

--------------- (1970) "The Structure of Dependence," *American Economic Review*60 (May): 231-36.

Dougherty, James E., and Robert L. Pfaltzgraff, Jr. (2001) *Contending Theories of International Relations*, 5th ed. New York: Longman.

Dowd, Maureen. (2004) *Bushworld: Enter at Your Own Risk.* New York: G. P. Putnam's Sons.

Downs, George W. (ed.). (1994) *Collective Security Beyond the Cold War.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Doyle, Michael W. (2011) "The Folly of Protection: Is Intervention Against Qaddafi's Regime Legitimate? *Foreign Affairs.com* (20 March). Available at: http://www. foreignaffairs.com/articles/67666/michael-w-doyle/the-folly-of-protection?page=2

---------------, (2011) "International Ethics and the Responsibility to Protect," *International Studies Review* 13: 72-84.

---------------, and G. John Ikenberry (eds.). (1997) *New Thinking in International Relations Theory*. Boulder, Colo.: Westview.

---------------, and Nicholas Sambanis. (2006) *Making War and Building Peace: The United Nations since the 1990s.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Draper, Robert. (2008) *Dead Certain: The Presidency of George W. Bush.* New York: Free Press.

Dreher, Axel, Noel Gaston and Pim Martens. (2008) *Measuring Globalization—Gauging its Consequences.* New York: Springer.

Drehle, David Von. (2011) "Don't Bet Against the United States," *Time* (March 14): 34-35.

Drew, Jill. (2008) "Dalai Lama's Envoys in Beijing for Tibet Talks," *Washington Post* (July 1): A07.

Drezner, Daniel. (2011) "Sanctions Sometimes Smart: Targeted Sanctions in Theory and Practice," *International Studies Review* 13 (no. 1): 96-108.

---------------, (2010a) *Theories of International Politics and Zombies.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

---------------, (2010b) "Night of the Living Wonks," *Foreign Policy* (July/August): 34-38.

---------------,(2010c) "Why is the WTO protest-free?" *Foreign Policy* (September 15). Available at:http://drezner.foreignpolicy.com/posts/2010/09/15/why_is_the_wto_protest_free

---------------,(2009) "Backdoor Protectionism" *The National Interest Online.* Available at: http://www.nationalinterest.org/Article.aspx?id521192.

---------------,(2007) *All Politics is Global.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

---------------, (2000) "Bottom Feeders," *Foreign Policy* (Nov/Dec): 64-70.

---------------, and Henry Farrell. (2006) "Web of Influence," pp. 12-19 in Helen E. Purkitt (ed.), *World Politics 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Drost, Nadja. (2009) "Postcard: Medellin," *Time* (May 4): 8.

Druba,Volker. (2002). "The Problem of Child Soliders," *International Review of Education* 48 (3/4): 271-277.

Drucker, Peter F. (2005) "Trading Places," *The National Interest* 79 (Spring): 101-07.

Dunne, Tim. (2005) "Liberalism," pp. 185-203 m John Baylis and Steve Smith (eds.). *The Globalization ofWorld Politics,* 3rd ed. New York: Oxford University Press.

Dupont, Alan. (2002) "Sept. 11 Aftermath: The World Does Seem to Have Changed," *International Herald Tribune* (August 6): 6.

Dur, Andreas. (2010) *Protectionism for Exporters: Power and Discrimination in Transatlantic Trade Relations 1930-2010.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Durch, William j. (2005)"Securing the Future of the United Nations," *SAIS Review*25 (Winter-Spring): 187-91.

Durning, Alan (1993) "Supporting Indigenous Peoples," pp. 80- 100 in Lester A. Brown, et al. (eds.) *State of the World 1993.* New York: Norton.

Dworkin, Ronald. (2001) *Sovereign Virtue.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Dykman, Jackson. (2008) "Why the World Can't Afford Food," *Time*(May 19): 34-35.

Dyson, Freeman. (2007) "Our Biotech Future," *The New York Review of Books*54 (July 19): 4-8.

Easterbrook, Gregg. (2002) "Safe Deposit: The Case for Foreign Aid," *New Republic*(July 29): 16-20.

Easterly, William. (2007) "The Ideology of Development," *Foreign Policy* (July/August): 31-35.

---------------, (2006) *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much III and So Little Good.* New York: Penguin.

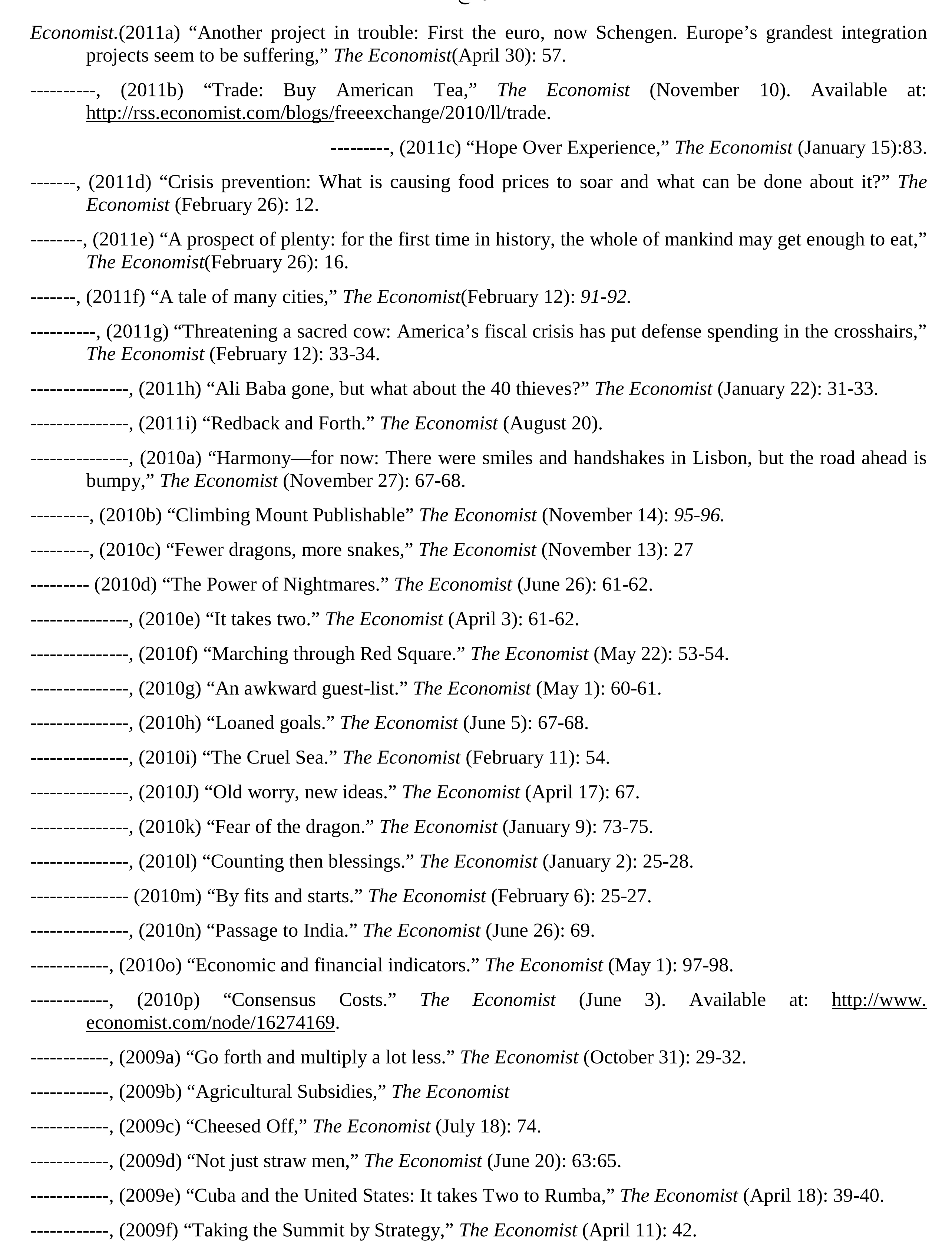
Easterly, William and Laura Freschi. (2009) "Unsung Hero Resurrects us Tied Aid Reporting," accessed August 13, 2009 at: http://blogs.nyu.edu/fas/dri/aidwatch/ 2009/02/unsung_heroresurrects_us_tied.html.

Easterly, William, and Tobias Pfutze. (20مβ"Where Does the Money Go? Best and Worst Practices in Foreign Aid, *Journal of Economic Perspectives*22(2): 29-52.

Easton, Stewart c. (1964) *The Rise and Fall of Western Colonialism.* New York: Praeger.

Eberstadt, Nicholas. (2011) "The Demographic Future: What Population Growth—and Decline—Means for the Global Economy," *Foreign Affairs*(November/December): 54-64.

---------------, (2004) "The Population Implosion," pp. 168-77 in Robert J. Griffiths (ed.). *Developing World 04/05,* Guilford, Conn: McGraw-Hill/Dushkin.



Economist.(2011a) “Another project in trouble: First the euro, now Schengen. Europe’s grandest integration projects seem to be suffering,” *The Economist*(April 30): 57.

----------, (2011b) “Trade: Buy American Tea,” *The Economist* (November 10). Available at: http://rss.economist.com/blogs/freeexchange/2010/ll/trade.

---------, (2011c) “Hope Over Experience,” *The Economist* (January 15):83.

-------, (2011d) “Crisis prevention: What is causing food prices to soar and what can be done about it?” *The Economist* (February 26): 12.

--------, (2011e) “A prospect of plenty: for the first time in history, the whole of mankind may get enough to eat,” *The Economist*(February 26): 16.

-------, (2011f) “A tale of many cities,” *The Economist*(February 12): *91-92.*

----------, (2011g) “Threatening a sacred cow: America’s fiscal crisis has put defense spending in the crosshairs,” *The Economist* (February 12): 33-34.

---------------, (2011h) “Ali Baba gone, but what about the 40 thieves?” *The Economist* (January 22): 31-33.

---------------, (2011i) “Redback and Forth.” *The Economist* (August 20).

---------------, (2010a) “Harmony—for now: There were smiles and handshakes in Lisbon, but the road ahead is bumpy,” *The Economist* (November 27): 67-68.

---------, (2010b) “Climbing Mount Publishable” *The Economist* (November 14): *95-96.*

---------, (2010c) “Fewer dragons, more snakes,” *The Economist* (November 13): 27

--------- (2010d) “The Power of Nightmares.” *The Economist* (June 26): 61-62.

---------------, (2010e) “It takes two.” *The Economist* (April 3): 61-62.

---------------, (2010f) “Marching through Red Square.” *The Economist* (May 22): 53-54.

---------------, (2010g) “An awkward guest-list.” *The Economist* (May 1): 60-61.

---------------, (2010h) “Loaned goals.” *The Economist* (June 5): 67-68.

---------------, (2010i) “The Cruel Sea.” *The Economist* (February 11): 54.

---------------, (2010J) “Old worry, new ideas.” *The Economist* (April 17): 67.

---------------, (2010k) “Fear of the dragon.” *The Economist* (January 9): 73-75.

---------------, (2010l) “Counting then blessings.” *The Economist* (January 2): 25-28.

--------------- (2010m) “By fits and starts.” *The Economist* (February 6): 25-27.

---------------, (2010n) “Passage to India.” *The Economist* (June 26): 69.

------------, (2010o) “Economic and financial indicators.” *The Economist* (May 1): 97-98.

------------, (2010p) “Consensus Costs.” *The Economist* (June 3). Available at: http://www.economist.com/node/16274169.

------------, (2009a) “Go forth and multiply a lot less.” *The Economist* (October 31): 29-32.

------------, (2009b) “Agricultural Subsidies,” *The Economist*

------------, (2009c) “Cheesed Off,” *The Economist* (July 18): 74.

------------, (2009d) “Not just straw men,” *The Economist* (June 20): 63:65.

------------, (2009e) “Cuba and the United States: It takes Two to Rumba,” *The Economist* (April 18): 39-40.

------------, (2009f) “Taking the Summit by Strategy,” *The Economist* (April 11): 42.

------------, (2009g) “Mission: Possible,” *The Economist* (April 11): 69.

------------, (2009g) “Sin aqua non,” *The Economist* (April 11):

------------, (2009h) “Coca-Cola and China: Hard to Swallow,” *The Economist* (March 21): 68-69.

------------, (2009i) “Not so nano; Emerging-market multinationals,” *The Economist* (March 28): 20

------------, (2009j) “Trickle-down Economics,” *The Economist* (February 21): 76.

------------, (2009k) “Wanted: fresh air,” *The Economist*(July 11): 60-62.

------------, (2008) “Winning or Losing? A Special Report on al-Qaeda,” *The Economist*(July 19): 1-12.

------------, (2008) “Ireland’s voters speak; The European Union,” *The Economist*(June 21): 61.

------------, (2007a) “Magnets for Money,” *The Economist*(September 15): 3-4.

Economist, April 21, 2007, 109.

------------, (2007b) “Finance and Economics: Smaller shares, bigger slices,” *The Economist*(April 7): 84.

------------, (2007c) *Pocket World in Figures,* 2007 Edition. London: *The Economist.*

Economy, Elizabeth C. (2007) “The Great Leap Backward?” *Foreign Affairs*86 (September/October): 38-59.

Edgerton, David. (2007) *The Shock of the Old: Technology and Global History Since 1900.* New York: Oxford University Press.

Edwards, Stephen R. (1995) “Conserving Biodiversity,” pp. 212- 65 in Ronald Bailey (ed.), *The True State of the Planet.* New York: Free Press.

Eggen, Dan, and Scott Wilson. (2005) “Suicide Bombs Potent Tools of Terrorists,” *Washington Post*(July 17): Al, A20.

Ehrlich, Sean. (2011) “The Fair Trade Challenge to Embedded Liberalism,” *International Studies Quarterly*54 (no. 1): 1013-1033.

Eichengreen, Barry. (2011a) *Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System.* Oxford, UK: Oxford University Press.

------------, (2011b) “The G20 and Global Imbalances,” voxeu.org (June 26)

------------, (2000) “Hegemonic Stability Theories of the International Monetary System,” pp. 22044 in Jeffrey A. Frieden and David A. Lake (eds.). *International Political Economy.* Boston: Bedford/St. Martin’s.

Eichengreen, Barry and Kevin O’Rourke. (2009) “A Tale of Two Depressions,” *VoxEU.org*, June 4. Available at: http://www.voxeu.org/index.php?q5node/3421

Eisler, Riane. (2007) “Dark Underbelly of the World’s ‘Most Peaceful’ Countries,” *Christian Science Monitor*(July 26): 9.

Eizenstat, Stuart. (1999) “Learning to Steer the Forces of Globalization,” *International Herald Tribune*(January 22): 6.

Ekhoragbon, Vincent. (2008) “Nigeria: Influx of Illegal Immigrants Worries Immigration Service,” Available at:

http:// allafrica.com/stories/200808080481.html.

Eland, Ivan. (2004) *The Empire Has No Clothes: U.S. Foreign Policy Exposed.* New York: Independent Institute.

Elliott, Kimberly Ann. (1998) “The Sanctions Glass: Half Full or Completely Empty?” *International Security*23 (Summer):50-65.

------------, (1993) “Sanctions: A Look at the Record,” *Bulletin of the Atomic Scientists*49 (November): 32-35.

Elliott, Michael. (1998) “A Second Federal Democratic Superpower Soon,” *International Herald Tribune* (November 24): 8.

Ellis, David C. (2009) “On the Possibility of “International Community”,” *The International Studies Review*11 (March): 1-26.

Elms, Deborah Kay. (2008) “New Directions for IPE: Drawing From Behavioral Economics,” *International Studies Review 10* (June): 239-265.

Elrod, Richard. (1976) “The Concert of Europe,” *World Politics 28* (January): 159-74.

Elshtain, Jean Bethke. (2003) *Just War against Terror: The Burden of American Power in a Violent World.* New York: Basic Books.

Engardio, Pete, Michael Arndt, and Dean Foust. (2006) “The Future of Outsourcing: How Its Transforming Whole Industries and Changing the Way We Work.” In *Businessweek* (January 30).

Engelhardt, Henriette, and Alexia Prskawetz. (2004) “On the Changing Correlation between Fertility and Female Employment over Space and Time,” *European Journal of Population 20*(No. 1): 1-21.

Englehart, Neil A. (2009). “State Capacity, State Failure, and Human Rights,” Journal of Peace Research 46, no. 2: 163-180.

Enloe, Cynthia H. (2007) “The Personal is International” pp. 202-206 m Karen A. Mingst and Jack L. Synder (eds.) *Essential Readings in World Politics,* 3rd ed. New York: W.W. Norton &Company.

------------, (2004) *The Curious Feminist.* Berkeley: University of **California** Press.

------------, (2001) “Gender and Politic,” pp. 311-15 in Joel Krieger (ed.). *The Oxford Companion to Politics of the World*,2nd ed. New York: Oxford University Press.

------------, (2000) *Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women's Lives.* Berkeley: University of California Press.

Enriquez, Juan. (1999) “Too Many Flags?” Foreign Policy*116 (Fall): 30-50.*

Eshchenko, Alla, and Maxim Tkachenko. (2011) “Russia threatens nuclear build-up over U.S. missile shield,” CNN (May 18). Available at: http://articles.cnn.com /2011-05-18/world/russia.nuclear.missiles_l_missile-defense-missile-shield-europe-based-system?_s=PM:WORLD

Esty, Daniel C, M.A. Levy, C.H. Kim, A. de Sherbinin, T. Srebotniak, and V. Mara. (2008) *2008 Environmental Performance Index,* New Haven, CT: Yale Center for Environmental Law and Policy.

Esty, Daniel. (2002) “The World Trade Organization’s Legitimacy Crisis,” *World Trade Review*1, no. 1: 7-22.

Etziom, Amitai. (2005) *From Empire to Community: A New Approach* to *International Relations.* London: Palgrave Macmillan.

European Nuclear Society. (2011) “Nuclear Power Plants, Worldwide.” Available at: http://www.euronuclear:.org/info/encyclopedia/n/-nuclear-power-plant-world-wide. htm.

European Union: Commission of the European Communities, *Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, The European Economic and Social Committee and the Committee of the Dealing with the impact of an ageing population in the EU,* 14 April 2009. COM (2009) 180 final. Available at: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri5COM:200*9:0180:FIN:EN:PDF.*

Evans, Gareth. (2011) “Viewpoint: ‘Overwhelming’ moral case for military path,” *BBC*(March 8). Available at: http://www .bbc.co.uk/news/world-africa-12676248.

------------, (2008) *The Responsibility to Protect: Ending Mass Atrocity Crimes Once and for All.* Washington, DC: Brookings Institution Press.

Evans, Peter B. (2001) “Dependency,” pp. 212-14 in Joel Krieger (ed.). *The Oxford Companion to Politics of the World,* 2nd ed. New York: Oxford University Press.

Evenett, Simon and John Whalley. (2001)“Resist green protectionism pay the price at Copenhagen,” In *The collapse of global trade, murky protectionism, and the crisis: Recommendations for the G20,*Baldwin, Richard and Simon Evenett, eds. London: VoxEU.org. Available at: http://voxeu.org/reports/Murky_protectioism.pdf.

Ewing, Jack, and Louise Story. (2011) “Finland Could Up- end Fragile Consensus on Greece. ”*The New York Times.* Available at: http://www.nytimes.com/ 2011/08/29/ business/global/finland-casts-doubts-on-aid-for-greece.html?ref=europeanfinancialst-abilityfacility.

Fabbrini, Sergio. (2010) “Anti-Americanism and US Foreign Policy: Which correlation?” *International Politics*47, no 6: 557-573.

Fackler, Martin. (2009) North Korea Vows to Produce Nuclear Weapons *The New York Times*(June 14): A12.

------------, (2008) “Honda Rolls Out Hydrogen-Powered Car,” *International Herald Tribune*(June 18): 16.

Fahrenthold, David A., and Paul Kane. (2011) “Lawmakers urging speedy pullout in Afghanistan unlikely to make headway” *The Washington Post*(May 5).available at :http://www.washingtonpost.com/politics/lawmakers_urging_speedy_pullout_in_ afghanis-tan_unlikely_to_make_head-away/20ll/05/05/AFgvJflFstory.html?nav=emailpage

Falk, Richard A. (2001a) “The New Interventionism and the Third World,” pp. 189-98 in Charles W. Kegley, Jr., and Eugene' (eds.). *The Global Agenda,*6th ed. Boston: McGraw-Hill.

------------, (2001b) “Sovereignty,” pp. 789-91 in Joel Krieger (ed.). *The Oxford Companionto Politics of the World*, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press.

------------, (1970) *The Status of Law in International Society*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Falk, Richard, and Andrew Strauss. (2001) “Toward Global Parliament,” *Foreign Affairs*80 (January-February): 212-18.

Fallows, James. (2005) “Countdown to a Meltdown,” *The Atlantic Monthly*51 (July-August): 51-63.

------------ (2002) “The Military Industrial Complex,” *Foreign Policy*22 (November-December): 46-48.

------------ (1993) “How the World Works,” *The Atlantic*(December).

Farber, David (ed.). (2007) *What They Think of Us: International Perceptions of the United States Since 9/11*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Farrell, Theo. (2002) “Constructivist Security Studies: Portrait of a Research Program,” *International Studies Review*4 (Spring): 49-72.

Fathi, Nazila. (2009) “In Tehran, A Mood of Melancholy Descends.” *The New York Times*(June 28): A6.

Feingold, David A. (2005) “Human Trafficking” *Foreign Policy* (September-October): 26-31.

Feinstein, Lee, and Anne-Marie Slaughter (2004) “A Duty to Prevent,” *Foreign Affairs*83 (January/February): 136-50.

Feldsten, Martin. (2010) “Let Greece Take a EuroZone ‘Holiday,”’ *Financial Times*(February 16).

Ferencz, Benjamin B., and Ken Keyes, Jr. (1991) *Planet-Hood.* Coos Bay, Ore.: Love Line.

Ferguson, Charles. (2010) “The Long Road to Zero: Overcoming the Obstacle to a Nuclear-Free World.” *Foreign Affairs* 89(1) (January/February): 86-94.

Ferguson, Niall. (2011) “The Mash of Civilizations: Social networks might promote democracy, but they also empower the enemies of freedom,” *Newsweek*(April 18): 9.

------------ (2010) “Complexity and Collapse: Empires on the Edge of Chaos.” *Foreign Affairs*89, no. 2 (March/April): 18-32.

------------ (2 0 0 9) “The Axis of upheaval,” *Foreign Policy*(March-April): 56-58.

------------ (2008) *The Ascent of Money*. New York: Penguin Press.

------------ (2006) "A World Without Power," pp. 62-68 in John T. Rourke (ed.), *Taking Sides*. Dubuque, Iowa: McGraw Hill/ Dushkin.

------------ (2005) "Our Currency, Your Problem," *New York Times Magazine*(March 13): 19-21.

---------- (2004) *Colossus: The Price of America's Empire*. New York: Penguin.

------------ (2001) *The Cash Nexus*. New York: Basic Books.

------------ (1999) *The Pity of War*. New York: Basic Books.

Ferrell, Theo. (2002) "Constructivist Security Studies: Portrait of a Research Program." *International Studies Review*4 (1) : 4 9 - 7 2 .

Festinger, Leon. (1957) *A Theory of Cognitive Dissonance*. Evanston, 111.: Row, Peterson.

Fidler, David P. and Lawrence O. Gostin. (2008) *Biosecurity in the Global Age*.Palo Alto, Calif.: Stanford University Press.

Fieldhouse, D. K. (1973) *Economics and Empire, 1830-1914*. Ithaca, N.Y: Cornell University Press.

Fields, A. Belden, and Kriston M. Lord (eds.). (2004) *Rethinking Human Rights for the New Millennium*.London: Palgrave.

Filkins, Dexter. (2009) "Afghan women protest restrictive law," *International Herald Tribune*(April 6): 1.

Financial Times. (2007) "Why Are Food Prices Rising," Available at: http://media.ft.com/ cms/s/2/f5bd920c-975b-lldc-9e080000779fd2ac.html?from5textlinkindepth.

Finnegan, William. (2007) "The Countdown," *New Yorker* (October 15): 70-79.

------------ (2002) "Leasing the Rain," *New Yorker* (April 18): 43-53.

Finnemore, Martha. (2009) "Legitimacy, Hypocrisy, and the Social Structure of Unipolarity: Why Being a Unipole Isn't All It's Cracked Up to Be," *World Politics*61: 58-85.

------------ (2003) *The Purpose of Intervention: Changing Beliefs about the Use of Force*. Ithaca, N.Y: Cornell University Press.

Fishman, Ted C. (2005) *China, Inc*. New York: Scribner.

Flanagan, Stephen J., Ellen L. Frost, and Richard Kugler. (2001) *Challenges of the Global Century*. Washington, D.C.: Institute for National Strategic Studies, National Defense University.

Flavin, Christopher, and Seth Dunn. (1999) "Reinventing the Energy System," pp. 2340 in Lester R. Brown et al., *State of the World 1999*. New York: Norton.

Fletcher, Dan. (2010) "Friends without borders." *Time* (May 31): 32-38.

Flint, Colin (ed.). (2004) *The Geography of War and Peace*. New York: Oxford University Press.

Florida, Richard. (2007) "America's Looming Creativity Crisis," pp. 183-190 in Robert M. Jackson, ed.. *Global Issues 06/07*. Dubuque, Iowa: McGraw-Hill Contemporary Learning Series.

------------(2005a) *The Flight of the Creative Class: The New Global Competition for Talent*. New York: Harper Business.

------------(2005b) "The World Is Spiky," *Atlantic Monthly* 296 (October): 48-52.

Flynn, Stephen. (2004) *America the Vulnerable*. New York: HarperCollins.

Fogel, Robert. (2010) "$123,000,000,000,000." *Foreign Policy* (January/February): 70-75.

Foley, Conor. (2008) *The Thin Blue Line: How Humanitarianism Went to War*. New York: Verso Books.

Fordham, Benjamin. (2010) "Trade and asymmetric alliances," *Journal of Peace Research* 47, no. 6: 685-696.

Foreign Policy/A.T. Kerney Inc. (2011) "The Failed States Index." Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/17/2011_failed_states_index_interactive_map_and_rankings

------------(2008) "The Terrorism Index" *Foreign Policy* 168 (September/October): 79-85.

------------(2007) "Sanctioning Force," *Foreign Policy (July/August):* 19.

------------(2005) "Measuring Globalization," *Foreign Policy* (May- June): 52-60.

Forero, Juan. (2005) "Bolivia Regrets IMF Experiment," *International Herald Tribune,* (December 14).

Frank, Andre Gunder. (1969) *Latin America: Underdevelopment or Revolution.* New York: Monthly Review Press.

Frankel, Jeffrey. (2008) "The Euro Could Surpass the Dollar Within Ten Years," voxeu.org (March 18).

Frankel, Max. (2004) *High Noon in the Cold War: Kennedy, Khrushchev, and the Cuban Missile Crisis.* New York: Random House.

Frankel, Rebecca. (2011) "War Dog: There's a reason they brought one to get Osama bin Laden," *Foreign Policy* (May 4). Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/05/04/war_dog

Frazier, Derrick V., and William J. Dixon. (2006) "Third-Party Intermediaries and Negotiated Settlements, 1946-2000," *International Interactions* 32 (December): 385-408.

Frederking, Brian, Michael Artine and Max Sanchez Pagano.(2005) "Interpreting September 11," *International Politics* 42 (March): 135-51.

Freedland, Jonathan. (2007) "Bush's Amazing Achievement," *The New York Review of Books* 54 (June 14): 16-20.

Freedman, Lawrence. (2010) "Frostbitten: Decoding the Cold War, 20 Years Later." In *Foreign Affairs* (March/ April).

------------ (2005) "War," pp. 8-11 in Helen E. Purkitt (ed.), *World Politics 04/05.* Dubuque, Iowa: McGraw Hill/Dushkin.

------------ (2004) "*Deterrence*". Cambridge, Mass: Polity Press.

Freedom House. (2011) *Freedom in the World 2011.* Available at: http://www.freedomhouse.org/images/File/FIW_2011_booklet.pdf.

--------- (2010)*The Global State of Worker's Rights: Free Labor in a Hostile World.* Available at: http://www.freedomhouse.org/uploads/specia_report/92.pdf

French, George. (2009) "A Year in Bank Supervision: 2008 and a Few of Its Lessons." *Supervisory Insights*6, no. 1: 3-18.

French, Howard W. (2002) "Japan Considering Nuclear Weapons," *New York Times* (June 9): A12.

Freud, Sigmund. (1968) "Why War," pp. 71-80 in Leon Bramson and George w Goethals (eds.). *War.* New York: Basic Books.

Fried, John H. E. (1971) "International Law-Neither Orphan nor Harlot, Neither Jailer nor Never-Never Land," pp. 124-76 in Karl w Deutsch and Stanley Hoffmann (eds.). *The Relevance of International Law.* Garden City, N.Y: Doubleday-Anchor.

Friedheim, Robert L. (1965) "The 'Satisfied' and 'Dissatisfied' States Negotiate International Law," *World Politics* 18 (October): 2041.

Friedman, Benjamin M. (2005a) *The Moral Consequences of Economic Growth.* New York: Knopf.

------------ (2005b) “Homeland Security,” *Foreign Policy* (July- August): 22-28.

Friedman, George. (2011) *The Next Decade: Where We've Been...and Where We're Going.* New York: Doubleday, Random House.

Friedman, Jeffrey. (2007) *Global Capitalism: Its Rise and Fall in the Twentieth Century.* New York: Norton.

Friedman, Thomas L. (2008) *Hot, Flat, and Crowded: Why We Need a Green Revolution, and How It Can Renew America.* New York: Farrar, Straus and Giroux.

------------ (2007) “It’s a Flat World, After All,” pp. 7-12 in Robert M. Jackson, ed. *Global Issues 06/07.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill Contemporary Learning Series.

------------ (2007) “Eating Up Energy,” Columbia, S.C. *The State* (September 22): A9.

------------ (2007) *The World IS Flat 3.0: A Brief History of the 21st Century.* New York: Farrar, Straus, and Giroux.

------------ *(2006) “Looking Ahead from China,” Columbia, S.C,* The State *(November 12): A9.*

------------ *(2005a) “Arms Sales Begin at Home,” Columbia, S.C,* The State *(March 6): A13.*

------------ (2005b) “Disarmed in the Science Race,” Columbia, S.C, *The State* (April 17): D3.

------------ (2005c) “The Revolution Will Be Podcast,” Columbia, S.C, *The State* (October 24): All.

------------ (2005d) *The World Is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century.* New York: Farrar, Straus, and Giroux.

------------ (2004a) “Dreadful Irresponsibility after 9/11,” Columbia, S.C, *The State* (December 5): D3.

------------ (2004b) “The Third Great Era of Globalization,” *International Herald Tribune* (March 5): 9.

------------ (2001) “Love It or Hate It, But the World Needs America,” *International Herald Tribune* (June 16-17): 6.

------------ *(1999)* The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization. *New York: Farrar, Straus, Giroux.*

Friedman, Thomas and Robert Kaplan. (2002) “States of Discord,” *Foreign Policy*129 (Mar/Apr): 64-70.

Friedmann, S. Julio, and Thomas Homer-Dixon. (2004) “Out of the Energy Box,” *Foreign Affairs*83 (November-December): 72-83.

Frum, David, and Richard Perle. (2004) *An End of Evil: to Win the War on Terror?* New York: Random House.

Fukuyama, Francis. (2011) *The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution* New York: Farar, Straus and Giroux.

------------ (ed.). (2008) *Blindside: How to Anticipate Future Events and Wild Cards in Global Politics.* Washington, D.C.: Brookings Institution.

------------- (2007) “A Quiet Revolution: Latin America’s Unheralded Progress,” *Foreign Affairs* 86 (November/ December): 177-182.

------------ (2004) *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century.* Ithaca, N.Y: Cornell University Press.

--------- (2002) “The West May Be Cracking,” *International Herald Tribune*(August 9): 4.

------------- (1999a) *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order.* New York: Free Press.

------------ (1999b) “Second Thoughts: The Last Man in a Bottle,” *National Interest 56*(Summer): 16-33.

------------ (1992a) “The Beginning of Foreign Policy,” *New Republic*(August 17 and 24): 24-32.

------------ (1992b) *The End of History and the Last Man.* New York: Free Press.

------------ (1989) “The End of History?” *National Interest*16 (Summer): 3-16.

Fuller, Graham E. (1995) “The Next Ideology,” *Foreign Policy* 98 (Spring): 145-58.

The Fund for Peace and the Carnegie Endowment for International Peace. (2008) “The Failed States Index 2008,” *Foreign Policy*(July/August): 64-73.

Funk, McKenzie. (2007) “Cold Rush: The Coming Fight for the Melting North,” *Harper's*(September): 45-55.

Gaddis, John Lewis. (2004) *Surprise, Security, and the American Experience.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

------------ (1997) *We Now Know: Rethinking Cold War History.* Oxford: Oxford University Press.

------------ (1990) “Coping with Victory,” *Atlantic Monthly*(May): 49-60.

------------ - (1983) “Containment: Its Past and Future,” pp. 16-31 in Charles W. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf (eds.), *Perspectives on American Foreign Policy.* New York: St. Martin’s.

Futurist. (2012) “Forecasts From the Futurist Magazine.” Available at: http://www.wfs.org/book/export/html/68.

Galeota, Julia. (2006) “Cultural Imperialism: An American Tradition,” pp. 18-23 in John T. Rourke (ed.), *Taking Sides.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Gall, Carlotta. (2008) “Afghan Highway Drenched in Blood,” *The Commercial Appeal*(August 17): A18.

Galtung, Johan. (1و6و“Violence, Peace, and Peace Research,” *Journal of Peace Research*6, no. 3: 167-91.

Gamberoni, Elisa and Richard Newfarmer. (2009) “Trade Protection: Incipient but Worrisome Trends” *World Bank Trade Note 37.*Available at: http://siteresources. worldbank.org/NEWS/sources/Trade_Note_37.pdf.

Gambetta, Diego (ed.). (2005) *Making Sense of Suicide Missions.* New York: Oxford University Press.

Gamel, Kim. (2009) “FBI notes: Saddam Hussein sought familiar refuge*”* *Associated Press*(July3). Available at: http://hosted.ap.org/dynamic/stories/u/us_saddam_fbi_interviews?site5ap&;section5home6aemplate5default&:ctime52009-07-03-01-59-01.

Gardels, Nathan. (1991) “Two Concepts of Nationalism,” *New York Review of Books*38 (November 21): 19-23.

Gardner, Richard N. (2003) “The Future Implications of the Iraq Conflict,” *American Journal of International Law*1997 (July): 585-90.

Gareau, Frederick H. (2004) *State Terrorism and the United States.* London: Clarity/Zed.

Garfield, Richard. (1999) “Morbidity and Mortality Among Iraqi Children from 1990 Through 1998.” Available at: http:// www.cam.ac.uk/societies/casi/info/garfield/dr-garfield.html.

Garrett, Geoffrey. (2004) “Globalization’s Missing Middle,” *Foreign Affairs*83 (November-December): 84-96.

Garrett, Laurie. (2007) “The Challenge of Global Health,” *Foreign Affairs*86 (January/February): 14-38.

Garrett, Laurie. (2000) *The Coming Plague: Newly Emerging Diseases in a World Out of Balance*, rev. ed. London: Virago.

------------ (2005) “’The Scourge of AIDS,” *International Herald Tribune*(July 29): 6.

Garrison, Jean. (2006) “From Stop to Go in Foreign Policy,” *International Studies Review*8 (June): 291-293.

Gartzke, Erik. (2007) “The Capitalist Peace,” *American Journal of Political Science*51, no. 1: 166-191.

Gartzke, Erik and Matthew Kroenig. (2009) “A Strategic Approach to Nuclear Proliferation, ”*Journal of Conflict Resolution*53: 151-160.

Gartzke, Erik and Quan Li. (2003) “How Globalization Can Reduce International Conflict,” *Globalization and Armed Conflict*, edited by Nils Petter Gleditsch, Gerais Schneide: and Katherine Barbieri. New York: Rowman & Littlefiel ‹Publishers, 123-140.

Gazzamga, Michael S. (2005) *The Ethical Brain*. New York ‹Dana Press.

Gebrekidan, Fikru. (2010) “Ethiopia and Congo: A Tale of Two Medieval Kingdoms,” *Callaloo*33 (1) (Winter): 223-238.

Gelb, Leslie H. (2009) *Power Rules: How Common Sense can Rescue American Foreign Policy*. New York: Harper Collins

Gelb, Leslie H., and Morton H. Halperin. (1973) “The Ten Commandments of the Foreign Affairs Bureaucracy,” pp. 250- ‹in Steven L. Spiegel (ed.), *At Issue*.New York: St. Martin’s

Gelber, Harry. (1998) *Sovereignty through Interdependence,* Cambridge, Mass.: Kluwer Law International.

Geller, Daniel S., and J. David Singer. (1998) Nations at War: *Scientific Study of International Conflict.* Cambridge: Cambridge University Press.

George, Alexander L. (2000) “Strategies for Preventive Diplomacy and Conflict Resolution,” *PS: Political Science and Politics*33 (March): 15-19.

------------ (1992) *Forceful Persuasion: Coercive Diplomacy as an Alternative to War*. Washington, D.C: United States Institute of Peace.

------------ (1986) “U.S.-Soviet Global Rivalry: Norms of Competition,” *Journal of Peace Research* 23 (September): 247-62.

------------ (1972) “The Case for Multiple Advocacy in Making Foreign Policy,” *American Political Science Review* 66 (September): 751-85.

German, F. Clifford. (1,960) “A Tentative Evaluation of World Power,” *Journal of Conflict Resolution 4*(March): 13844.

Gershman, Carl. (2005) “Democracy as Policy Goal and Universal Value,” *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Affairs* (Winter-Spring): 19-38.

Gerson, Michael. (2006) “The View From the Top,” *Newsweek* (August 21): 58-60.

Ghosh, Bobby. (2011) “Yemen: The Most Dangers Domino,” *Time* (March 14): 44-49.

------------ (2009) “Obama m Moscow,” *Time* (July 13): 14.

Gibbs, Nancy. (2011) “The Best Investments: If you really want to fight poverty, fuel growth and combat extremism, try girl power,” *Time*(February 14): 64.

Gibler, Douglas M. (2007) “Bordering On Peace,” *International Studies Quarterly*51 (September): 509-532.

Giddens, Anthony. (1984) *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration.* Cambridge: Polity.

Gies, Erica. (2008) “New Wave in Energy: Turning Algae to Oil,” *International Herald Tribune*(June 30): 3.

Gilbert, Alan. (2000) *Must Global Politics Constrain Democracy?* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Gilboa, Eytan. (2005) “Global Television News and Foreign Policy,” *International Studies Perspectives*6 (August): 32541.

------------ (2003) “Foreign Policymaking in the Age of Global Television,” *Georgetown Journal of International Affairs 4* (Winter): 119-26.

------------ (2002) “Global Communication and Foreign Policy,” *Journal of Communication*52 (December): 731-48.

Giles, Martin. (2010) “A world of connections.” *The Economist* (January 30): 3-4.

Gill, Stephen. (2001a) “Group of 7,” pp. 340-41 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion to Politics of the World*, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press.

------------ (2001b) “Hegemony,” pp. 354-86 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion to Politics of the World,*2nd ed. Oxford: Oxford University Press.

Gilligan, Michael, and Stephen John Stedman. (2003) “Where Do the Peacekeepers Go?” *International Studies Review 5* (No. 4): 37-54.

Gilpin, Robert. (2004) “The Nature of Political Economy,” pp. 403-10 in Karen A. Mingst and Jack L. Snyder (eds.), *Essential Readings in World Politics,*2nd ed. New York: Norton.

------------ (2002) *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

------------ (2001) “Three Ideologies of Political Economy,” pp. 269- 86 in Charles w. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf (eds.), *The Global Agenda,*6th ed. Boston: McGraw-Hill.

------------ (1981) *War and Change in World Politics.* Cambridge: Cambridge University Press.

Glaberson, William. (2001) “U.S. Courts Become Arbiters of Global Rights and Wrongs,” *New York Times*(June 21): Al, A20.

Gladwell, Malcolm. (2001) *Blink.* New York: Little, Brown.

Glaeser, Edward. (2011) *Triumph of the City: How Our Greatest Invention Makes Us Richer, Smarter, Greener; Healthier and Happier.* New York: Penguin.

Glasius, Marlies. (2009) “What is Global Justice and Who Decides?: Civil Society and Victim Responses to the International Criminal Court’s First Investigations,” *Human Rights Quarterly*31: 496-520.

Glass, Ira and Adam Davidson. (2008) *This American Life: The Giant Pool of Money.* Radio episode aired on National Public Radio, May 9, 2008. Available at: http://www.thisamerican-life.org/extras/radio/355_transcripts.pdf.

Gleditsch, Kristian Skrede. (2004) “A Revised List of Wars Between and Within Independent States, 1816-2002,” *International Interactions* 30 (July-September): 231-62.

Glenn, Jerome C, and Theodore J. Gordon. (2008) *2008 State of the Future.* New York: United Nations.

Globalfirepower.com. (2011) *World Military Strength Ranking 2011.*Available at: globalfirepower.com.

Global Policy Forum. (2011) *UN Finance,* http://www.globalpolicy.org/un-finance.html.

------------ (2009) *UN Finance,* http://www.globalpolicy.org/un-finance.html.

--------- (2006) *UN Finance,* http://www.globalpolicy.org/un-finance-index.html.

Goertz, Gary. (2003) *International Norms and Decision Making: A Punctuated Equilibrium Analysis.* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield-

Goldberg, Jeffrey. (2005) “Breaking Ranks: What Turned Brent Scowcraft Against the Bush Administration?” *New Yorker* (October 31): 52-65.

Goldsmith, Jack. (2008) *The Terror Presidency: Law and Judgment Inside the Bush Administration.* New York: Norton.

Goldsmith, Jack I., and Eric A. Posner. (2005) *The Limits of International Law.* New York: Oxford University Press.

Goldstein, Joshua S. (2005). *The Real Price* of *War: How You Pay for the War on Terror*: New York University Press.

------------ (2٠02) *War and Gender*. Cambridge: Cambridge University Press.

Goldstone, Jack. (2010) “The New Population Bomb: The Four Megatrends That Will Change the World.” *Foreign Affairs* 89, no. 1 (January/February): 3143.

Thompson, ed., *Moral Dimensions of American Foreign Policy*. New Brunswick, N.J.: Transaction Books.

Gordon, John Steele. (2004) *An Empire of Wealth.* New York: HarperCollins.

Gore, Al. (2006) *An Inconvenient Truth: The Planetary Emergency and What We Can Do About It.* Emmaus, Penn.: Rodale.

Gottlieb, Gidon. (1982) “Global Bargaining,” pp. 109-30 in Nicholas Greenwood Onuf (ed.), *Law-Making in the Global Community*. Durham, N.C.: Carolina Academic Press.

Graff, James. (2007) “Fight For the Top of The World,” *Time* (October 1): 28-36.

Graham, Edward. (2000) *Fighting the Wrong Enemy: Anti-global Activists and Multinational Enterprises.* Washington, DC: Institute for International Economics.

Grant, Ruth and Robert 0. Keohane. (2005) “Accountability and Abuses of Power in World Politics,” *American Political Science Review*99 (February): 29-43.

Gray, John. (2010) “World Wide Web: The myth and reality of the United Nations.” *Harper’s Magazine* (June): 78-82.

Greenhill, Brian. (2010) “The Company you Keep: International Socialization and the Diffusion of Human Rights Norms.” *International Studies Quarterly*54: 127-145.

Greenstein, Fred L (198'[7]) *Personality and Politics.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Gregory, Rob, Christian Henn, Brad McDonald, and Mika Saito. (2010) *Trade and the Crisis: Protect or Recover*. International Monetary Fund. Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2010spn1007.pdf.

Grey, Edward. (1925) *Twenty-Five Years, 1892-1916.*New York: Frederick Stokes.

Grieco, Joseph M. (1995) “Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism,” pp. 151-71 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.). *Controversies in International Relations Theory*. New York: St. Martin’s.

Griggs, Richard. (1995) “The Meaning of ‘Nation’ and ‘State’ in the Fourth World,” Occasional Paper No. 18. Cape Town, South Africa: Center for World Indigenous Studies.

Grimmett, Richard E (2008) *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 1999-2006*. Nova Science Publishers.

------------(2007) *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 1999-2006.* Washington, D.C.: Congressional Research Service.

------------ (2006) *Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 1998-2005.*Washington, D.C.: Congressional Research Service.

Grimond, John. For Want of a Drink.” In *The Economist* (20 May 2010): 3.

Grosby, Steven. (2006) *Nationalism.* New York: Oxford University Press.

Grunwald, Michael. (2009) “How Obama is Using the Science of Change,” *Time*(April 13): 28-32.

------------ (2008) “The Clean Energy Scam,” *Time* (April 7): 40-45.

Grusky, Sara. (2001) “Privatization Tidal Wave: IMF/World Bank Water Policies and the Price Paid by the Poor,” *The Multinational Monitor*22 (September): Available at: http:// www.multinationalmonitor.org/mm2001/01september/sep-01corp2.html.

Grussendorf, Jeannie. (2006) “When the Stick Works: Power in International Mediation,” *International Studies Review*8 (June): 318-320.

Gugliotta, Guy. (2004) “Scientists Say Warming to Increase Extinctions,” Columbia, S.C., *The State*(January 8): A6.

Gulick, Edward V. (1999) *The Time Is Now: Strategy and Structure for World Governance.* Lanham, Md.: Lexington.

------------ (1967 [1955]) *Europe’s Classical Balance of Power.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Gurr, Ted Robert. (2001) “Managing Conflict in Ethnically Divided Societies,” pp. 173-86 in Charles W. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf (eds.). *The Global Agenda,*6th ed. Boston: McGraw-Hill.

----------- (2000) *Peoples versus States.* Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press.

------------ (1993) *Minorities at Risk.* Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press

------------ (1970) *Why Men Rebel.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Gvosdev, Nikolas K. (2005) “The Value(s) of Realism,” *The SAIS Review of International Affairs*25 (Winter-Spring) 17-25.

Haass, Richard N. (2005) *The Opportunity: America’s Moment to Alter History’s Course.* New York: Public Affairs.

------------ (1997) “Sanctioning Madness,” *Foreign Affairs*76 (December): 74-85.

Habermas, Jurgen. (1984) *The Theory of Communicative Action,*2 Vols. Boston: Beacon Press.

Haffa, Robert p., Jr. (1992) “The Future of Conventional Deterrence,” pp. 5-30 in Gary L. Guertner, Robert Haffa, Jr., and George Quester (eds.), *Conventional Forces and the Future of Deterrence.* Carlisle Barracks, Pa.: U.S. Army War College.

Hafner-Burton, Emilie M., Kiyoteru Tsutsui, and John W.Meyer.(2008) “International Human Rights Law and the Politics of Legitimation: Repressive States and Human Rights Treaties,” *International Sociology*23 (January): 115-141.

Haggard, Stephan, and Beth A. Simmons. (1987) “Theories of International Regimes,” *International Organization*41 (Summer): 491-517.

Hall, Anthony j. (2004) *The America Empire andthe Fourth World.* Montreal: McGill-Queen’s University Press.

Hall, John A. (2001) “Liberalism,” pp. 499-502 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion ofPolitics of the World*, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press.

Hall, Thomas D. (2004) “Ethnic Conflicts as a Global Social Problem,” pp. 139-55 in George Ritzer (ed.). *Handbook of Social Problems.* London: Sage.

Halper, Stephan. (2010) *The Beijing Consensus: How China’s Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century.* New York: Basic Books.

Hamilton, Alexander. (1913 [1791]) *Report on Manufactures.* Washington, DC: U.S. Government. Accessed August 1, 2009 at books.google.com.

Hammes, Thomas X. (2004) *The Sling and the Stone: On War in the 21st Century.* St. Paul, Minn.: Zenith Press.

Hannah, Mark. (2009) “Issue Advocacy on the Internet, Part 1,” *PBS Online: Media shift.*(May 7). Available at:

http://www.pbs.org/mediashift/2009/05/issue-advocacy-on-the-internet-part-1127.html.

Hansenclever, Andreas, Peter Mayer, and Volker Rittberger (1995) “Interests, Power, and Knowledge,” *Mershon International Studies Review* 40 (October): 177-228.

Hanson, Victor Davis. (2003) *Ripples of Battle.* New York: Doubleday.

Harbom, Lotta, and Peter Wallensteen. (2010) "Armed Conflicts, 1946-2009" *Journal of Peace Research* 47 (No. 4): 501-509.

------------ (2009) "Armed Conflicts, 1946-2008," *Journal of Peace Research* 46 (4): 577-587.

------------ (2007) "Armed Conflict, 1989-2006," *Journal of Peace Research* 44 (No. 5): 623-634.

Harbom, Lotta, Erik Melander and Peter Wallensteen, (2008), "Dyadic Dimensions of Armed Conflict, 1946-2007", *Journal of Peace Research*, 45(5): 697-710.

Hardin, Garrett. (1993) *Living within Limits.* Oxford: Oxford University Press.

------------ (1968) "The Tragedy of the Commons," *Science* 162 (December): 1243-48.

Harknett, Richard J. (1994) "The Logic of Conventional Deterrence and the End of the Cold War," *Security Studies 4* (Autumn): 86-114.

Harper's Magazine. (20٠٥) "Harper's Index." (October): 11.

Hartung, William. (2007) "Exporting Instability." *The Nation* (September 10-17): 8.

------------and Michelle Ciarrocca. (2005) "The Military Industrial-Think Tank Complex," pp. 103-7, in Glenn p. Hastedt (ed.), *American Foreign Policy 04/05,* 10th ed., Guiford, Conn: Dushkin/McGraw-Hill.

Hartzell, Caroline, and Matthew Hoddie. (2007) *Crafting Peace: Power-Sharing Institutions and the Negotiated Settlement of Civil Wars.* University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

Harries, Owen. (1995) "Realism in a New Era," *Quadrant* 39 (April): 11-18.

Harris, Edward. (2008) "World Chopping Down Trees at Pace That Affects Climate," *The Cincinnati Enquirer* (February 3): A2.

Harvey, David. (2004) *The New Imperialism.* Oxford: Oxford University Press.

Haskin, Jeanne. (2005) *The Tragic Congo: From Decolonization to Dictatorship* New York: Algora Publishing.

Hathaway, Oona A. (2007) "Why We Need International Law," *The Nation* (November 19): 35-39.

Hayden, Patrick. (2005) *Cosmopolitan Global Politics.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Haynes, Jeffrey. (2005) *Comparative Politics in a Globalizing World.* Cambridge, U.K.: Polity.

------------ (2004) "Religion and International Relations," *International Politics* 41 (September): 451-62.

HDI. (2011) *Human Development Index.* New York: United Nation as Development Programme. Available at: http://www.hdi.undp.org/en/statistics/hdi

------------ (2007) *Human Development Indicators.* New York: United Nations Development Programme.

------------ (2006) *Human Development Indicators.* New York: United Nations Development Programme.

HDR. (2009) Human *Development* 2009. New York: United Nations Development Programme.

------------ (2008) *Human Development Report.* New York: United Nations Development Programme.

------------ (2007) *Human Development Report.* New York: United Nations Development Programme.

------------ (2005) *Human Development Report.* United Nations Development Programme. New York: Oxford University Press.

Heeht, Jeff. (2007). "Military wings Ig-Nobel peace price for ʿgay bomb'." *New Scientist.* Available at: http:// www.-newscien- tist.com/article/dnl2721.

Hedges, Chris. (2003) "What Every Person Should Know about War," *New York Times* (July 6). Available at: http://www.nytimes.com/2003/07/06/books/chapters/0713-1st-hedges.html?pagewanted=all.

Hegre, Havard. (2004) "The Duration and Termination of Civil War, *Journal of Peace Research* 41 (May): 243-52.

------------John R. Oneal, and Bruce M. Russett. (2010) "Trade Does Promote Peace: New Simultaneous Estimates of the Reciprocal Efforts of Trade and Conflict," *Journal of Peace Research* 47(6): 763-774.

Hehir, J. Bryan. (2002) "The Limits of Loyalty," *Foreign Policy* (September-October): 38-39.

Hems, Volker. (2008) *Nongovernmental Organizations in International Society: Struggles over Recognition.* New York: Palgrave Macmillan.

Held, David, and Anthony McGrew, (2003) "The Great Globalization Debate," pp. 1-50 in *The Global Transformations Reader*; *2nd ed.*, edited by David Held and Anthony Me- Grew. Cambridge: Polity Press.

------------ (2001) "Globalization," pp. 324-27 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion to Politics of the World*, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press.

Held, David, and Anthony McGrew, with David Goldblatt, and Jonathan Perraton. (2001) "Managing the Challenge of Globalization and Institutionalizing Cooperation through Global Governance," pp. 13648 in Charles w. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf (eds.). *The Global Agenda*,6th ed. Boston: McGraw-Hill.

------------ (1999) *Global Transformations.* Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Hellion, Christophe. (2010) "The Creeping Nationalism of the EU Enlargement Policy." *Swedish Institute for European Policy Studies (SIEPS).* (Nov.) no. 6.

Heilman, Christopher. (2009) "Analysis of the Fiscal Year 2010 Pentagon spending Request," Center For Arms Control and Non-Proliferation. (May 8). Available at: http://www.armscontrolcenter.org/policy/missiledefense/articles/050809_analysis_fy2010_pentagon_request/. Accessed June 27, 2009.

Hensel, Howard M. (ed.). (2007) *The Law of Armed Conflict.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Heredia, Blanca. (1999) "Prosper or Perish? Development in the Age of Global Capital," pp. 93-97 in Robert M. Jackson (ed.), *Global Issues 1999/00*, 15th ed. Guilford, Conn.: Dushkin/McGraw-Hill.

Heritage Foundation. (2011) "2011 Index of Economic Freedom." *The Heritage Foundation.* Available at: http://www.heritage.org/index/press-release-Asia-pacific.

Hermann, Charles F. (1988) "New Foreign Policy Problems and Old Bureaucratic Organizations," pp. 248-65 in Charles w. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf (eds.). *The Domestic Sources of American Foreign Policv.* NEW YORK: St. Martins

Hermann, Margaret G. (ed.). (2008) *Comparative Foreign Policy Analysis.* Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

------------ (2007) *Comparative Foreign Policy Analysis: Theories and Methods.* Upper Saddle River, N. j.: Prentice Hall.

------------ (1976) "When Leader Personality Will Affect Foreign Policy," pp. 326-33 in James N. Rosenau (ed.). *In Search of Global Patterns.*New York: Free Press.

Hermann, Margaret G., and Joe D. Hagan. (2004) "International Decision Making: Leadership Matters," pp. 182-88 in Karen A Mingst and Jack L. Snyder (eds.). *Essential Readings in World Politics*,2nd ed. New York: Norton.

Hermann, Margaret G., and Charles w. Kegley, Jr. (2001) "Democracies and Intervention," *Journal of Peace Research*38 (March): 237-45.

Herrmann, Richard K., and Richard Ned Lebow (eds.). (2004) *Ending the Cold War: Interpretations, Causation, and the Study of International Relations.* London: Palgrave Macmillan.

Hersh, Seymour M. (2005) "The Coming Wars: What the Pentagon Can Now Do in Secret," *New Yorker*(January 24 and 31): 40-47.

Hertsgaard, Mark. (2003) *The Eagle's Shadow: Why America Fascinates and Infuriates the World.* New York: Picador/Farrar, Straus & Giroux.

Herz, John H. (1951) *Political Realism and Political Idealism.* Chicago: University of Chicago Press.

Hiatt, Fred. (1997) "Globalization," *International Herald Tribune*(June 12): 8.

Higgins, Michelle. (2011) "New Ways to Visit Cuba—Legally," *New York Times* (June 30): TR3.

Hillion, Christophe. (2010) *The Creeping Nationalization of the EU Enlargement Policy.* Stockholm, Sweden: Swedish Institute for European Policy Studies. Available at: http://www.widereurope.org/sites/default/files/attachments/events/SIEPS%20reports.pdf.

Hilsman, Roger. (1967) *To Move a Nation.* New York: Doubleday.

Hindle, Tim. (2004) "The Third Age of Globalization," pp. 97-98 in *The Economist, The World in 2004.*London: Economist.

Hironaka, Ann. (2005) *Never ending Wars.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Hirsh, Michael. (2003) *War with Ourselves: Why America Is Squandering Its Chance to Build a Better World.* Oxford: Oxford University Press.

Hirschman, Albert. (1945) *National Power and the Structure of Foreign Trade.* Berkeley: University of California Press.

Hobson, John A. (1965 [1902]) *Imperialism.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Hodge, Carl Cavanagh. (2005) *Atlanticism for a New Century.* Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

Hoebel, E. Adamson. (1961) *The Law of Primitive Man.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Hoffman, David E. (2011) "The New Virology: The future of war by other means," *Foreign Policy*(March/April): 77-80.

Hoffman, Eva. (2000) "Wanderers by Choice," *Utne Reader* (July-August): 4648.

Hoffman, Matthew. (2009) "Is Constructivist Ethics and Oxymoron." In *International Studies Review*11, no. 2: 231-2

Hoffmann, Stanley. (2005) "Clash of Globalizations," pp. 3-7 Helen E. Purkitt (ed.) *World Politics 04/05.*Dubuque, Io\ McGraw-Hill/Dushkin.

------------ (1998) *World Disorders* .Lanham, Md.: Rowman Littlefield.

------------ (1992) "To the Editors," *New York Review of Books* (June 24): *59.*

------------ (1971) "International Law and the Control of Fore pp. 34-66 in Karl w. Deutsch and Stanley Hoffmann (eds.) *The Relevance ofInternational Law.* Garden City, N Doubleday-Anchor.

------------ (1961) "International Systems and International Law," pp. 205-37 in Klaus Knorr and Sidney Verba (eds.), *The International System.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Hoffmann, Stanley, with Frederic Bozo. (2004) *Gulliver Unbound: America's Imperial Temptation and the War in Iraq.* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Hoge, James E, Jr. (2006) "A Global Power Shift in the Making," pp. 3-6 in Helen E. Purkitt (ed.). *World Politics 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Hollander, Jack M.(*2003) The Real Crisis: Why Poverty, Not* Affluence, *Is the Environment's Number One Enemy.* Berkeley University of California Press.

Holstein, William J. (2005) "One Global Game, Two Sets Rules," *The New York Times*(August 14): BU9.

Holsti, Kalevi J. (2004) *Taming the Sovereigns: Institution Changes in International Politics.* Cambridge: Cambric University Press.

------------*The State, War, and the State of War.* Cambridge: Cambridge University Press.

------------ "War, Peace, and the State of the State," *International Political Science Review*16 (October): 319-39.

------------ (1992) *International Politics,*6th ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

------------ (1991) *Peace and War.* Cambridge: Cambridge University Press.

------------ (1988) *International Politics,*5th ed. Englewood Cliffs, : N.J.: Prentice Hall.

Holsti, Ole R. (2001) "Models of International Relations: Rea and Neoliberal Perspectives on Conflict and Cooperation pp. 121-35 in Charles w. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittk((eds.). *The Global Agenda,*6th ed. Boston: McGraw-Hill.

Holt, Jim. (2005) "Time-Bandits," *New Yorker*(February 28): 80-85

Homer-Dixon, Thomas. (2006) "The Rise of Complex Terrorism," pp. 214-220 in Thomas J. Badey (ed.), *Violence a Terrorism 06/07.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill.

Hooper, Charlotte. (2001) *Manly States.* New York: Columbia University Press.

Hopf, Ted. (1998) "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," *International Security*23 (Summer): 171-200.

Hopkins, Terence K., and Immanuel Wallerstein (eds.). (1996) *The Age of Transitions: Trajectory of World Systems 1945- 2025.*London: Zed.

Horkheimer, Max. (1947*) Eclipse ofreason* New York: Oxford University Press.

Horowitz, Michael. (2009) "The Spread of Nuclear Weapons and International Conflict: Does Experience Matter?" *Journal of Conflict Resolution* 53 (2): 234-257.

Hosenball, Mark. (2009) "The Danger of Escalation," *News week*(April 27): 6.0): 43.

Hough, Peter. (2004) *Understanding Global Security.* New York: Routledge.

Houghton, David Patrick (2007) "Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision Making: Toward a Constructivist Approach," *Foreign Policy Analysis*3 (January): 24-45.

House, Karen Elliot. (1989) "As Power is Dispersed Among Nations, Need for Leadership Grows," *Wall Street Journal* (February 21): Al, A10.

Howard, Michael E. (1978) *War and the Liberal Conscience.* New York: Oxford University Press.

Howell, Llewellyn D. (2003) "Is the New Global Terrorism a Clash of Civilizations?" pp. 173-84 in Charles w. Kegley, Jr. (ed.؛. *The New Global Terrorism.* Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

------------ (1998) "The Age of Sovereignty Has Come to an End," *USA Today*127 (September): 23.

Htun, Mala, and S. Laurel Weldon. (2010) "When Do Governments Promote Women's Rights? A Framework for the Comparative Analysis of Sex Equality Policy." *Perspectives on Politics*8(1) (March): 207-216.

Hudson, Kimberly A. (2009) *Justice, Intervention, and Force in International Relations: Reassessing Just War Theory in the 21st Century.* New York: Routledge.

Hudson, Natalie F. (2005) "Engendering UN Peacekeeping Operations," *International Journal*60 (3): 785-807.

Hudson, Valerie M. (2007) *Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory.* New York: Rowman & Littlefield Publishers.

Hufbauer, Gary Clyde, Jeffrey J. Schott, and Kimberly Ann Elliott. (1990) *Economic Sanctions Reconsidered,*2nd ed. Washington, D.C.: Institute for International Economics.

------------and B. Oegg. (2007) *Economic Sanctions Reconsidered.*3rd ed. Washington, DC: Institute for International Economics.

Hughes, Emmet John. (1972) *The Living Presidency.* New York: Coward, McCann and Geoghegan.

Hulsman, John C.,and Anatol Lievan. (2005) "The Ethics of Realism," *The National Interest*80 (Summer): 3743.

Hulsman, John C., and A. Wess Mitchell. *The Godfather Doctrine: A Foreign Policy Parable.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Human Rights Dialogue(2005). Series 2 (Spring): 1-34. New York: Carnegie Council for Ethics in International Affairs.

Human Security Centre. (2006) *Human Security Brief 2006.* Vancouver: The University of British Columbia, Canada.

Hume, David. (1817) *Philosophical Essays on Morals, Literature, and Politics,* Vol. 1. Washington, D.C.: Duffy.

Hunt, Swanee, and Cristina Posa. (2005) "Women Making Peace," pp. 212-17 in Robert J. Griffiths (ed.). *Developing World 05/06.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Huntington, Samuel P. (2005) "The Lonely Superpower" pp. 540-550 in G. John Ikenberry (ed.), *American Foreign Policy: Theoretical Essays.* New York: Pearson/Longman.

------------(2004) "The Hispanic Challenge," *Foreign Policy*(March-April): 3045.

------------ (2001a) "The Coming Clash of Civilizations, or the West against the Rest," pp. 199-202 in Charles W.Kegley, Jr., and Lugene R. Wittkopf (eds.), *The Global Agenda*,6th ed. Boston: McGraw-Hill.

------------ (2001b) "Migration Plows Are the Central Issue of Our Time," *International Herald Tribune*(February 2): 6.

------------ (1996) *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order.* New York: Simon & Schuster.

------------ (1991a) *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press.

------------ (1991b) "America's Changing Strategic Interests," *Survival*(January/February): 5-6.

Hurwitz, Jon, and Mark Peffley. (1987) "How Are Foreign Policy Attitudes Structured?" *American Political Science Review*81 (December): 1099-1120.

Hutchings, Kimberly. (2008) "1988 to 1998 Contrast and Continuity in Feminist Internat-ional Relations." *Millennium— Journal of International Studies*(37): 97-105.

Huth, Paul K., and Todd L. Allee. ((٢٠٠٣*The Democratic Peace and Territorial Conflict in the Twentieth Century.* Cambridge: Cambridge University Press.

Ikenberry, G. John. (2011) Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Ignatieff, Michael. (2005a) "Human Rights, Power, and the State," pp. 59-75 in Simon Chesterman, Michael Ignatieff, and Ramesh Thakur (eds.). *Making States Work: State Failure and the Crisis of Governance.* Tokyo: United Nations University Press.

------------ (2005b) "Who Are the Americans to Think That Freedom is Theirs to Spread?" *New York Times Magazine* (June 28): 40-47.

------------ (2004a) "Hard Choices on Human Rights," pp. 54-55 in the *Economist, The World in 2004.*London: Economist.

------------ (2004b) *The Lesser Evil: Political Ethics in an Age of* Terror?. *Princeton, N.J.: Princeton University Press.*

----------- (2001a) "The Danger of a World Without Enemies," *New Republic*234 (February 26): 25-28.

------------ (2001b) *Human Rights as Politics and Ideology*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Ikenberry, G. John. (2011) "The Future of the Liberal World Order: Internationalism After America," *Foreign Affairs*(May/ June): 56-68.

------------ (2008) "The Rise of China and the Future of the West," *Foreign Affairs*87 (January/February): 23-37.

------------ (2004) "Is American Multilateralism in Decline?" pp. 262-82 in Karen A. Mingst and Jack L. Snyder (eds.), *Essential Readings in World Politics,* 2nd ed. New York: Norton.

Ikle, Fred Charles. (2007) *Annihilation from Within.* New York: Columbia University Press.

Independent Evaluation Office, International Monetary Fund. (2011) *IMF Performance in the Run-Up to the Financial and Economic Crisis.* Washington, DC: International Monetary Fund.

Interlandi, Janeen. (2010) "The Race to Buy Up the World's Water," *Newsweek*(18 October): 39-46.

International Labour Office. (2004) *Working Out of Poverty.* Geneva: International Labour Office.

IMF (International Monetary Fund). (2011) "Global Financial Stability Report." *International Monetary Fund*(September 18). Available at: http://www.imf.org/ external/pubs/ft/gfsr.

------------ (2010) "Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves." Available at: http://www.imf.org/external/np/sta/cofer/pdf.

------------ (2009) "Global Economy Contracts." *IMF Survey On-line.* Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2009/RS042209A.htm.

------------ (2009) "De Facto Classification of Exchange Rate Regimes and Monetary Policy Frameworks". Available at: http://www.imf.org/external/ np/mfd/er/ 2008/ eng/0408.htm.

------------ (2007) *World Economic Outlook: Spillovers and Cycles in the Global Economy*. New York: International Monetary Fund.

------------ (2005) *World Economic Outlook, April 2005.*New York: International Monetary Fund.

Inglehart, Ronald and Christian Welzel. (2009) "How Development Leads to Democracy," Foreign Affairs 88 (March/ April): 3348.

International Herald Tribune. (2009) "Pakistan Hits Taliban Sites in Key Area Near Capital," *International Herald Tribune*(April 29): 1.

(2008) Cumming-Bruce, Nick. (2008) "World Refugee Population Jumps to 11.4 Million." (June 17).

International Work Group for Indigenous Affairs. (2011) *The Indigenous World 2011.*(June 2). Available at: http://shop.iwgia.org/pi/The_Indigenous_World_2011_2025_80.aspx.

Iqbal, Zaryab, and Christopher Zorn. (2010) "Violent Conflict and the Spread of HIV/AIDS in Africa." *The Journal of Politics*72(1) (January): 149-162.

Irwin, Douglas. (2009) *Free Trade Under Fire,*3rd edition. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Jackson, Derrick Z. (2007) "Spreading Fear, Selling Weapons," Columbia, S.C., *The State*(August 6): A9.

Jackson, Patrick. (2004) "Bridging the Gap: Towards a Realist-Constructivist Dialogue." In *International Studies Review*6: 337-352.

Jacobson, Harold K. (1984) *Networks of Interdependence.* New York: Knopf.

Jaeger, Hans-Martin. (2007) "Global Civil Society and the Political Depoliticization of Global Governance," *International Political Sociology*1 (September): 257-277.

Jaffe, Greg, and Jonathan Karp. (2005) "Pentagon Girds for Big Spending Cuts," *Wall Street Journal*(November 5): A7.

James, Barry. (2002a) "Summit Aims, Again, for a Better World," *International Herald Tribune*(August 8): 1,8.

------------ (2002b) "Talks to Tackle Threat to Biodiversity," *International Herald Tribune*(August 23): 1,9.

James, Patrick. (1993) "Neorealism as a Research Enterprise," *International Political Science Review*14 (No. 2): 123-48.

Janis, Irving.(182و) *Groupthink: Psychological Studies of Policy Decisions and Fiascoes*, 2nd ed. Boston: Houghton Mifflin.

Jenkins, Michael. (2009), "Linking Communities, Forests, and Carbon," in Lael Brainard et al. (eds.). *Climate Change and Global Poverty: A Billion Lives in the Balance?* Washington, D.C.: The Brookings Institution.

Jennings, Ralph. (2010) "China on Track to Aim 2,000 Missiles at Taiwan: Report." *Reuters*(19 July). Available at: http://www.reuters.com /article/2010/07/19/us-taiwan/china-idUSTRE66I13F20100719?feedType=RSS.

Janowski, Louis. (2006) "Neo-Imperialism and U.S. Foreign Policy," pp. 54-61 in John T. Rourke (ed.), *Taking Sides*. Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Jensen, Lloyd. (1982) *Explaining Foreign Policy*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Jentleson, Bruce and Ely Ratner. (2011) "Bridging the Beltway-Ivory Tower Gap" *International Studies*13 (1): 6-11.

Jervis, Robert. (2005) *American Foreign Policy in a New Era*. New York: Routledge.

------------ (1992)"A Usable Past for the Future," pp. 257-68 in Michael J. Hogan (ed.), *The End of the Cold War*. New York: Cambridge University Press.

------------ (1985c) *World Politics*38 (October): 58-79.

------------ (1976) *Perception and Misperception in World Politics*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

------------ (2008) "Unipolarity: A Structural Perspective," *World Politics 6*1:188-213.

Johansen, Robert C. (1991) "Do Preparations for War Increase or Decrease International Security?" pp. 224-44 in Charles w. Kegley, Jr. (ed.), *The Long Postwar Peace*. New York: Harper Collins.

Johnson, Chalmers. (2007) *Nemesis: The Last Days of the American Republic*. New York: Metropolitan.

------------ (2004a) *Blowback: The Costs and Consequences of American Empire*. New York: Henry Holt.

------------ (2004b) *The Sorrows of Empire*. New York: Metropolitan Books/Henry Holt.

Johnson, James Turner. (2005) "Just War, As It Was and Is," *First Things*149 (January): 14-24.

------------ (2003) "Just War Theory: Responding Morally to Global Terrorism," pp. 223-38 in Charles w. Kegley, Jr. (ed.), *The New Global Terrorism*. Upper Saddle River, N.I.: Prentice Hall.

Johnston, Michael. (2006) *Syndromes of Corruption*. Cambridge: Cambridge University Press.

Jones, Bruce, Carlos Pascual, and Stephen John Stedman. (2009) *Power& Responsibility: Building International Order in an Era of Transnational Threats*. Brookings: Washington D.C.

Jones, Dorothy V. (2002) *Toward a Just World*. Chicago: University of Chicago Press.

------------ (1991) *Code of Peace: Ethics and Security in the World of the Warlord States*. Chicago: University of Chicago Press.

Joyce, Mark. (2005) "From Kosovo to Katrina," *International Herald Tribune* (August 8): 6.

Joyner, Christopher C.(2005) *International Law in the 21st Century*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Joyner, James. (2011) "Back in the Saddle: How Libya helped NATO get its groove back," *Foreign Policy* (April 15). Available at: http://wwwv.foreignpolicy.com/articles/2011/04/15/back_in_the_saddle

Judis, John B. (2005) *The Folly of Empire*. New York: Scribner.

------------ (2004) "Imperial Amnesia," *Foreign Policy* (July-August): 50-59.

Judt, Tony. (2007) "From Military Disaster to Moral High Ground," *New York Times* (October 7): Week in Review, 15.

------------ (2005) "The New World Order," *New York Review of Books* 52 (July 14): 14-18.

Judt, Tony, and Denis Lacurne (eds.). (2005) *With us or Against US: Studies in Global Anti-Americanism*. London: Palgrave Macmillan.

Juergensmeyer, Mark. (2003) "The Religious Roots of Contemporary Terrorism," pp. 185-93 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *The New Global Terrorism*. Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

Justino, Patricia. (2009) "Poverty and Violent Conflict: A Micro-Level Perspective on the Causes and Duration of Warfare," *Journal of Peace Research* 46 (3): 315-333.

Kaarbo, Juliet. (2008). "Coalition Cabinet Decision Making: Institutional and Psychological Factors," *International Studies Review* 10: 57-86.

Kadera, Kelly. M. (2001) *The Power-Conflict Story: A Dynamic Model of Interstate Rivalry*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Kadera, Kelly M., and Gerald L. Sorokin. (2004) "Measuring National Power," *International Interactions* 30 (July- September): 211-30.

Kagan, Robert. (2007) *Dangerous Nation*. New York: Knopf.

Kahneman, Daniel. (2003) "Maps of Bounded Nationality," *American Economic Review* 93 (December):1449-1475.

Kaiser, David. (1990) *Politics and War*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Kaminski, Matthew. (2002) "Anti-Terrorism Requires Nation Building," *Wall Street Journal* (March 15): A10.

Kane, Hal. (1995) *The Hour of Departure: Forces That Create Refugees and Migrants*. Washington, D.C.: Worldwatch Institute.

Kanet, Roger. (2010) "Foreign Policy Making in a Democratic Society." *International Studies Review* 12: 123-127.

Kant, Immanuel. (1964; 1798). *Anthropologie in Pragmatischer Hinsicht*. Darmstadt, Germany: Werke.

Kaplan, Morton A. (1957) *System and Process in International Politics*. New York: Wiley.

Kaplan, Robert D. (2009a) "The Revenge of Geography" *Foreign Policy* (May/June): 96-105.

------------ (2009b) "Center Stage for the Twenty-first Century," *Foreign Affairs*88 (2): 16-32.

------------ (2005a) "How We Would Fight China," *Atlantic Monthly*

------------ (2005b) "Supremacy by Stealth," pp. 91-100 in Helen E. Purkitt (ed.), *World Politics 04/05*. Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Kapstein, Ethan B. (2006) "The New Global Slave Trade," *Foreign Affairs* 85 (November/December): 103-115.

------------ (2004) "Models of International Economic Justice," *Ethics & International Affairs* 18 (No. 2): 79-92.

Kapur, Devesh, and John McHale. (2003) "Migration's New Payoff," *Foreign Policy* (November-December): 49-57.

Karns, Margaret P., and Karen A. Mingst. (2004) *International Organizations*. Boulder, Colo: Lynne Rienner.

Kasher, Asa, and Amos Yadlin. (2005) “Assassination and Preventive Killing,” *SAIS Review* 25 (Winter-Spring): 41-57.

Kassimeris, Christos. (2009) “The Foreign Policy of Small Powers” *International Politics* 46 (1):84-101.

Kastner, Scott. (2010) “The Security Consequences of China-Taiwan Economic Integration,” *Testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission* (March 18).

Kathman, Jacob D. (2010) “Civil War Contagion and Neighboring Interventions,” *International Studies Quarterly* 54: 989-1012.

Katznelson, Ira and Helen V. Milner, eds. (2002) *Political Science: State of the Discipline.* Centennial edition. W.W. Norton & Company.

Kaufman, Frederick. (2009) “Let Them Eat Cash,” *Harper's* (June): 51-59.

Kaufman, Joyce F. and Kristen F. Williams. (2007) *Women, the State, and War: A Comparative Perspective on Citizenship and Nationalism.* Lanham, MD: Lexington Books.

Kavanagh, Jennifer. (2011) “Selection, Availability, and Opportunity: The Conditional Effect of Poverty on Terrorist Group Participation,” *Journal of Conflict Resolution 55* (1): 106-132. Kay, Kattie and Claire Shipman. (2009) “Fixing the Economy? It’s Women’s Work.” *Washington Post* (July 12).

Kay, Katty and Claire Shipman. (2009) “Fixing the Economy is Women’s Work.” *The Washington Post* (July 12). Available at://http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2009/07/10/AR2009071002358.html.

Kearney, A. T (2004) “Measuring Globalization” *Foreign Policy* (March-April): 54-69.

------------ (2002) “Globalization’s Last Hurrah?” *Foreign Policy* (January-February):38-71.

Keating, Joshua. (2011) “How Do You Hire Mercenaries?: It helps to have connections in post-conflict countries,” *Foreign Policy* (February 23). Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/23/how_do_you_hire_mercenaries.

------------ (2009) “The Longest Shadow” *Foreign Policy* (May-June): 28.

------------ (2009b) “The New Coups” *Foreign Policy* (May- June): 28.

Keck, Margaret E., and Kathryn Sikkink. (2008) “Transnational Advocacy Networks in International Politics,” pp. 279-90 in Karen A. Mingst and Jack L. Snyder (eds.). *Essential Readings in World Politics,* 3rd ed. New York: Norton.

------------ (1998) *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in* International Politics. *Ithaca, NY: Cornell University Press.*

Keegan, John. (1999) *The First World War.* New York: Knopf.

------------ (1993). A History of Warfare. New” York : Alfred A. Knopf.

Kegley, Charles W., Jr. (ed.). (1995) *Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge.* New York: St. Martin’s.

Kegley, Charles W., Jr. (ed.). (1994) “How Did the Cold War Die? Principles for an Autopsy,” *Mershon International Studies Review*38 (March): 11-41.

------------ (1993) “The Neoidealist Moment in International Studies? Realist Myths and the New International Realities,” *International Studies Quarterly*37 (June): 131-46.

------------ (1992) “The New Global Order: The Power of Principle in a Pluralistic World,” *Ethics & International Affairs 6:*2142.

Kegley, Charles W, Jr., and Margaret G. Hermann. (2002) “In Pursuit of a Peaceful International System,” pp. 15-29 m Peter J. Schraeder (ed.), *Exporting Democracy.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

------------ (1997) "Putting Military Intervention into the Democratic Peace," *Comparative Political Studies*30 (February): 78-107.

Kegley, Charles W., Jr., and Gregory A. Raymond. (2007a) *After Iraq: The Imperiled American Imperium.* New York: Oxford University Press.

------------ (2007b) *The Global Future,*2nd ed. Belmont, Calif.: Wadsworth/Thomson Learning.

------------ (2004) "Global Terrorism and Military Preemption: Policy Problems and Normative Perils," *International Politics* 41 (January): 3749.

------------ (2002a) *Exorcising the Ghost of Westphalia: Building World Order in the New Millennium.* Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

------------ (2002b) *From War to Peace: Fateful Decisions in World Politics.* Belmont, Calif.: Wadsworth.

------------ (1999) *How Nations Make Peace.* Boston: Bedford/St. Martin's.

----------- (1994) *A Multipolar Peace? Great-Power Politics in the Twenty-First Century.* New York: St. Martin's.

------------ (1990) *When Trust Breaks Down: Alliance Norms and World Politics.*Columbia: University of South Carolina Press.

Kegley, Charles W., Jr., Gregory A. Raymond, and Margaret G. Hermann. (1998) "The Rise and Fall of the Nonintervention Norm: Some Correlates and Potential Consequences," *Fletcher Forum of World Affairs*22 (Winter-Spring): 81-101.

Kegley, Charles W., Jr., with Eugene R. Wittkopf. (2006) *World Politics,*10th ed. Belmont, Calif.: Wadsworth/Thomson Learning.

------------ (1982) *American Foreign Policy,*2nd ed. New York: St. Martin's.

Kekic, Laza. (2010) "The State of the State," *The Economist: The World in 2011*(November 22): 90.

Keller, Jonathan W. (2005) "Leadership Style, Regime Type, and Foreign Policy Crisis Behavior," *International Studies Quarterly*49 (June): 205-31.

Kellman, Barry. (2007) *Bioviolence.* Cambridge: Cambridge University Press.

Kelsen, Hans. (2009) *General Theory of Law and State.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Kennan, George F. (1985) "Morality and Foreign Policy," *Foreign Affairs*64 (Winter): 205-218.

------------ (1984a) *The Fateful Alliance.* New York: Pantheon.

------------ (1984b) "Soviet-American Relations," pp. 107-20 inCharles W. Kegley, Jr., and Fugene R. Wittkopf (eds.), *The Global Agenda.* New York: Random House.

------------ (1967) *Memoirs.* Boston: Little, Brown.

------------(1954) *Realities of American Foreign Policy.* Princeton N.J.: Princeton University Press.

------------(1951) *American Diplomacy, 1900-1950.*New York New American Library.

------------ ["X"]. (1947) "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs*25 (July): 566-82.

Kennedy, Paul. (2006) "The Perils of Fmpire," pp. 69-71 1 Helen E. Purkitt (ed.), *World Politics 05/06.*Dubuque, low؛ McGraw-Hill/Dushkin.

------------ (1987) *The Rise and Fall of the Great Powers.* New York: Random House.

Keohane, Robert O. (2002) "Governance in a Partially Globalized World," *American Political Science Review 94*(March 1-13.

------------ (1998) “Beyond Dichotomy: Conversations Between International Relations and Feminist Theory.” In *International Studies Quarterly*42 (1): 193-197

------------ (1989) “International Relations Theory: Contributor from a Feminist Standpoint,” *Millennium*18 (Summer 245-53.

------------ (ed.). (1986a) *Neorealism and Its Critics.* New York Columbia University Press.

------------ (1986b) “Realism, Neorealism and the Study of World Politics,” pp. 1-26 in Robert O. Keohane (ed.), *Neorealism and Its Critics.* New York: Columbia University Press.

------------ (1984) *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy.* Princeton: Princeton University Press.

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. (2001a) *Power and Interdependence,*3rd ed. New York: Addison Wesley Longman.

------------ (2001b) “Power and Interdependence in the Information Age,” pp. 26-36 in Charles W. Kegley, Jr., and Eugei R. Wittkopf (eds.), *The Global Agenda,*6th ed. Boston McGraw-Hill.

------------(2000) “Globalization: What’s New? What’s Not? (And So What?),” *Foreign Policy*118 (Spring): 104-19.

------------ (1998) “Power and Interdependence in the Information Age,” *Foreign Affairs*77 (September-October): 81-95.

------------ (1977) *Power and Interdependence.* Boston: Little Brown.

------------(eds.). (1971) *Transnational Relations and World Politics.* Cambridge: Harvard University Press.

Keynes, John. (1936) *The General Theory of Employment, Interest, and Money*, Macmillan Cambridge University Press.

Khanna, Parag. (2010) “Beyond City Limits: The Age of Nations is Over. The New Urban Era Has Begun,” *Foreign Policy* (September/October): 120-123.

------------ (2006) “United They Fall,” *Harper’s*(January): 31-40.

Kher, Unmesh. (2006) “Oceans of Nothing,” *Time*(November 13): 56-57.

Kibbe, Jennifer D. (2004) “The Rise of Shadow Warriors.” *Foreign Affairs*83 (March-April): 102-15.

Kifner, John. (2005) “A Tide of Islamic Fury, and How It Rose,” *New York Times*(January 30): Section 4, 4-5.

Kim, Dae Jung, and James D. Wolfensohn. (1999) “Economic Growth Requires Good Governance,” *International Herald Tribune*(February 26): 6.

Kim, Samuel S. (1991) “The United Nations, Lawmaking and World Order,” pp. 109-24 in Richard A. Falk, Samuel S. Kim, and Saul H. Mendlovitz (eds.), *The United Nations and a Just World Order.* Boulder, Colo.: Westview.

Kindleberger, Charles. (2001) *Manics, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises,*4th ed. Hoboken, NJ: John Wiley and Sons.

------------ (2000) Manics, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises, 4th ed. New York: John Wiley and Sons.

------------ (1973) *The World in Depression, 1929-1939.*Berkeley: University of California Press.

Kindleberger, Charles, Robert Ailber and Robert Solow. (2005) *Manics, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises, 5th edition.* Hoboken, NJ: Wiley.

Kingsbury, Kathleen. (2007) “The Changing Face of Breast Cancer,” *Time*(October 15): 36-43.

Kinnas, J. N. (1997) “Global Challenges and Multilateral Diplomacy,” pp. 2348 in Ludwik Dembinski (ed.). *International Geneva Yearbook.* Berne, Switzerland: Peter Lang.

King, Gary, and Langche Zeng. (2007) “When Can History Be Our Guide?” *International Studies Quarterly*51 (March): 183-210.

------------ (2005) “Battle Splits Conservative Magazine,” *New York Times*(13 March): 12.

Kirk, Donald. (2010a) “Curtain Closes on G-20 Summit,” *Christian Science Monitor*(November 12).

------------ (2010b) “Obama’s Asian Odyssey: Speaking in home runs but never reaching first base,” *WorldTribune.com*(November 15). Available at: http://www.worldtribune.com/worldtribune/WTARC/2010/eakoreall24ll15.asp.

Kissinger, Henry A. (2004) “America’s Assignment,” *Newsweek* (November 8): 32-38.

------------ (2001) *Does America Need a Foreign Policy*? New York: Simon *&c* Schuster.

------------ (1999) *Years of Renewal* .New York: Simon & Schuster.

------------ (1994) *Diplomacy.* New York: Simon & Schuster.

------------ (1992) “Balance of Power Sustained,” pp. 23848 m Graham Allison and Gregory F. Treverton (eds.). *Rethinking America's Security.*New York: Norton.

------------ (1979) *White House Years.* Boston: Little, Brown.

------------ (1969) “Domestic Structure and Foreign Policy,” pp. 261-75 in James N. Rosenau (ed.). *International Politics and Foreign Policy.*New York: Free Press.

Klare, Michael. (2008) *Rising Powers, Shrinking Planet.*New York: Metropolitan Books.

------------ (2007) “Beyond the Age of Petroleum,” *The Nation*285 (November 12): 17-22.

------------ (2004) *Blood and Oil.* New York: Henry Holt.

------------ (2002) *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict.* New York: Holtzbrinck Academic.

------------(1994) *World Security: Challenges for A New Century,* 2nd ed. New York, NY: St. Martin’s Press.

------------ (1990) “An Arms Control Agenda for the Third World.” *Arms Control Today*20 (3) : 8-12.

------------ and Daniel Thomas, eds. (1994) *World Security: Challenges for a New Century.* 2nd ed. New York: St. Martin’s.

Klein, Naomi. (2008) “China’s All-Seeing Eye,” *Rolling Stone* (May 29): 59-66.

------------ (2007) *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism.* New York: Metropolitan Books/Henry Holt.

Klimov-Alexander, Ilona. (2005) *The Romani Voice in World Politics: The United Nations and Non-State Actors.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Kluger, Jeffrey (2007) "What Makes Us Moral,” *Time*(December 3)54-60

------------ (2006) “The Big Crunch,” pp. 24-25 in Robert M. Jackson (ed.), *Global Issues 05/06.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

------------ (2001) “A Climate of Despair,” *Time*(April 9): 30-35.

Knetch, Thomas and M. Stephen Weatherford. (2006) “Public Opinion and Foreign Policy: The Stages of Presidential Decision Making,” *International Studies Quarterly*50: 705-727.

Knickerbocker, Brad. (2007) “Might Warming Be ‘Normal’,” *Christian Science Monitor*(September 20): 14, 16.

Knight, W. Andy. (2000) *A Changing United Nations.* London: Palgrave.

Knorr, Klaus, and James N. Rosenau (eds.). (1969) *Contending Approaches to International Politics.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Knorr, Klaus, and Sidney Verba (eds.). (1961) *The International System.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Knox, MacGregor, and Williamson Murray. (2001) *The Dynamics of Military Revolution: 1300-2050.*Cambridge: Cambridge University Press.

Kober, Stanley. (1990) "Idealpolitik," *Foreign Policy*79 (Summer): 3-24.

KOF Index of Globalization. "KOF Index of Globalization." Available at: http:// globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/method_2011.pdf.

Kohli, Atul. (2004) *State-Directed Development.* Cambridge: Cambridge University Press.

Kolbert, Elizabeth. (2008) "What Was I Thinking? The Latest Reasoning about Our Irrational Ways," *The New Yorker* (February 25): 77-79.

------------ (2005) "The Climate of Man-II," *New Yorker*(May 2): 64-73

Kolb, Deborah M. (1996) "Her Place at the Table: Gender and Negotiation," pp. 138-144 m Mary Roth Walsh (ed.), *Women, Men, and Gender: Ongoing Debates.* New York: Hamilton.

Kolodziej Edward. (2005). *Security and International Relations.* Cambridge: Cambridge University Press.

Korten, David. (1995) *When Corporations Rule the World.* West Hartford, Conn.: Berrett-Koehler.

Koser, Khalid. (2010) "The Impact of the Global Financial Crisis on International Migration." *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations 11(1) (Winter/ Spring): 13-20.*

Krasner, Stephen P. (2004) "Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States," *International Security* 29 (Fall): 85-120.

------------ (2001) "International Political Economy," pp. 420-22 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford CompanionofPolitics of the World,* 2nd ed. New York: Oxford University Press.

Krauthammer, Charles. (2005a) "As Liberty Advances, Opposition Begins to Unite," Columbia, S.C., *The State* (January21):A9.

------------ (2005b) "Door to Power Open to China," Columbia, S.C., *The State*(September 25): D3.

------------ (2004) "Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World." Speech delivered at the American Enterprise Institute (February 10).

------------ (2003) "The Unipolar Moment Revisited," *National Interest* 70 (Winter): 5-17.

------------ (2002) "NATO Is Dead; We Should Not Work to Revive It," Columbia, S.C., *The State* (May 26): D3.

------------ (2001) "The Bush Doctrine," *Time* (March 5): 42.

------------ (1993) "How Doves Become Hawks," *Time* (May 17): 74.

Kristof, Nicholas D. (2005) "The Fire Bell in the Night on Climate Change," Columbia, S.C., *The State* (September 28): All.

------------ (2004) "A New Ethnic Cleaning," Columbia, S.C., *The State* (March 25): A9.

------------ (1993) "The Rise of China," *Foreign Affairs* 72 (-November-December): 59-74.

------------and Sheryl WuDunn. (2010) *Half the Sky: Turning Oppression into Opportunity For Women Worldwide* New York: Vintage Books.

Kroenig, Matthew. (2009) "Exporting the Bomb: Why States Provide Sensitive Nuclear Assistance," *American Political Science Review* 103: 113-133.

Krueger, Alan B. (2007) *What Makes a Terrorist.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Krueger, Anne 0. (2006) “Expanding Trade and Unleashing Growth,” pp. 4-19 in John T. Rourke (ed.). *Taking Sides.* Dubuque, Iowa: MGaw-Hill/Dushkin.

Krugman, Paul. (2005) “America Held Hostage,” Columbia, S.C .,*The State* (July l):A19.

------------ (2004) “An Oil-Driven Recession Is Possible,” *International Herald Tribune* (May 15-16): 9.

------------ (2003) *The Great Unraveling: Losing Our Way in the New Century.* New York: Norton.

------------ (1993) “The Uncomfortable Truth about NAFTA: It’s Foreign Policy, Stupid,” *Foreign Affairs* 74 (4): 13-20.

------------ (1987) “Is Free Trade Passe?” *Journal of Economic Perspectives*1 (Autumn): 131-144.

Kugler, Jacek. (2006) “China: Satisfied or Dissatisfied, the Strategic Equation,” paper presented at the Annual Meeting of the International Studies Association, March 22-25, San Diego.

------------ (2001) “War,” pp. 894-96 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Companion* to*Politics of the World.* 2nd ed. New York: Oxford University Press.

Kugler, Jacek, Ronald L. Tammen, and Brian Efird. (2004) “Integrating Theory and Policy,” *International Studies Review* (December): 163-79.

Kuhnhenn,Jim. (2009) “Trillions Devoted to Bank Bailout,” *The Commercial Appeal* (July 21): Al.

Kunzig, Robert. (2003) “Against the Current,” *U.S. News & World Report*(June 2): 34-35.

Kupchan, Charles A. (2003) *The End of the American Era:* U.S. *Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-First Century.* New York: Knopf.

Kupchan, Charles A., and Clifford A. Kupchan. (2000) “Concert Collective Security, and the Future of Europe,” pp. 218-26 in Michael Brown, et. al. (eds.), *America’s Strategic Choice.* Cambridge, MA: The MIT Press.

------------ (1992) “A New Concert for Europe,” pp. 249-66 in Graham Allison and Gregory F. Treverton (eds.), *Rethinking America's Security.* New York: Norton.

Kurlantzick, Joshua. (2010) “Dazzled By Asia.” *The Boston Globe*(February 7).

Kurzweil, Ray. (2005) *The Singularity is Near: When Human Transcend Biology.* New York: Penguin Group (USA).

Kutcher, Ashton. (2009) “Builders and Titans,” *Tim* (May 11): 60.

Lacayo, Richard. (2009) “A Brief History of : Photographing Fallen Troops,” *Time*(March 16): 19.

Laeven, Luc and Fabian Valencia. (2010) “Resolution of Banking Crises: The Good, the Bad, and the Ugly.” *IMF Working Paper*10/146. Washington, D.C.: The International Monetar Fund.

------------ (2008) “Systemic Banking Crises: A New Database.” *IM Working Paper.* Available at: http://www.imf.org/externapubs/ft/wp/2008/wp08224.pdf.

Lamy, Pascal. (2011) “Time for a System upgrade.” Available at: http://www. Foreignpolicy.com/articles/2011/04/18/system_upgrade.

Landau, Julia. (2010) “Food Riots or Food Rebellions?: Eri Holt-Gimenez Looks at the World Food Crisis.” *Common Dreams.org*(March 25). Available at http//www. commondreams.org/view/2010/03/25-11.

Landes, David S. (1998) *The Wealth and Poverty of Nations Why Are Some So Rich and Some So Poor?* New York : Norton.

Landler, Mark and David E. Sanger. (2009) “Leaders Reach $1 Trillion Deal,” *International Herald Tribune*(April 3): 1,4

Landman, Todd. (2006) *Studying Human Rights.* New York Routledge.

Lanz, R. and S. Miroudot (2011) “Intra-Firm Trade: Pattern, Determinants and Policy Implications,” *OECD Trade Policy Working Papers*, No. 114, OECD Publishing. Available at: http://dx.doi.org/10.1787/5kg9p39Irwnn-en.

Laqueur, Walter. (2006) “The Terrorism to Come,” pp. 229-3(in Thomas J. Badey (ed.), *Violence and Terrorism 06/07* Dubuque, Iowa: McGraw Hill/Dushkin.

------------ (2003) “Postmodern Terrorism,” pp. 151-59 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.). *The New Global Terrorism,* upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

------------ (2001) “Terror’s New Face,” pp. 82-89 in Charles W. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf (eds.), *The Global Agenda*,6th ed. Boston: McGraw-Hill.

Larkin, John. (2005) “India Bets on Nuclear Future,” *Wall Street Journal International*(November 4): A12.

Leander, Anna. (2005) “The Market for Force and Public Security: The Destabilizing Consequences of Private Military Companies” *Journal of Peace Research*42 (5): 605-622.

Lebovic, James H. (2004) “Uniting for Peace?” *Journal of Conflict Resolution*48 (December): 910-36.

Lebovic, James H. and Erik Voeten. (2009) “The Cost of Shame: International Organizations and Foreign Aid in the Punishing of Human Rights Violators” *Journal of Peace Research* 46 (1): 79-97.

Lebow, Richard Ned. (2010) *Forbidden Fruit: Counterfactuals and International Relations.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

------------ (2003) *The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests, and Orders.* Cambridge: Cambridge University Press.

------------ (1981) *Between Peace and War.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Lechner, Frank and John Boll. (2007) *The Globalization Reader*, 3rd edition. Hoboken, NJ: Wiley-Blackwell.

Leffler, Melvyn. (2007) For the Soul of Mankind: The United States, the Soviet Union, and the Cold War. New York: Hill and Wang

------------ and Westad, ed. (2009) *The Cambridge History of the Cold War.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Legrain, Philippe. (2003) “Cultural Globalization Is Not Americanization,” *Chronicle of Higher Education*(May 9): B7-B70.

Legro, Jeffrey W. (2007) *Rethinking the World: Great Power Strategies and International Order.* Ithaca, N.Y: Cornell University Press.

Legro, Jeffrey W., and Andrew Moravcsik. (1999) “Is Anybody Still a Realist?” *International Security*24 (Fall): 5-55.

Lektzian, David and Mark Souva. (2009) “A Comparative Theory Test of Democratic Peace Arguments, 1946-2000.” *Journal of Peace Research*46 (1): 17-37.

Lemann, Nicholas. (2001) “What Terrorists Want,” *The New Yorker*(October 29): 36.

Lemke, Douglas. (2003) “Development and War,” *International Studies Review*5 (December): 55-63.

Lentner, Howard H. (2004) *Power and Politics in Globalization: The Indispensable State.* New York: Routledge.

Leonard, Mark. (2005) *Why Europe Will Run the 21st Century.* New York: Fourth Estate.

Leopard, Brian D. (2010) *Customary International Law*: A New Theory with Practical Applications. New York: Cambridge University Press.

Leow, Rachel. (2002) “How Can Globalization Become ‘O.K.’ for All?” *International Herald Tribune*(February 15): 9.

Levi, Michael. (2009) “Copenhagen’s Inconvenient Truth: How to Salvage the Climate Conference” *Foreign Affairs*88 (September/October): 92-104.

------------ (2008) “Stopping Nuclear Terrorism,” *Foreign Affairs*87 (January/February): 131-140.

Levingston, Steven. (1999) “Does Territoriality Drive Human Aggression?” *International Herald Tribune*(April 14): 9.

Levitt, Peggy. (2007) *God Needs No Passport.* New York: New Press.

Levy, Jack S. (2003) “Applications of Prospect Theory to Political Science,” *Syntheses*135 (May): 215-41.

------------ (2001) “War and Its Causes,” pp. 47-56 in Charles W. Kegley, Jr., and Eugene Wittkopf (eds.). *The Global Agenda,* 6th ed. Boston: McGraw-Hill.

------------ (1998a) “The Causes of war and the Conditions of Peace,” *Annual Review of Political Science*1 (June): 139-65.

------------ (1998b) “Towards a New Millennium,” pp. 47-57 in Charles w. Kegley, Jr., and Eugene R. Wittkopf (eds.). *The Global Agenda,*5th ed. New York: McGraw-Hill.

------------ (1997) “Prospect Theory, Rational Choice, and International Relations,” *International Studies Quarterly*41 (March): 87-112.

------------ (1990-91) “Preferences, Constraints, and Choices in July 1914,” *International Security*15 (Winter): 151-86.

------------ (1989a) “The Causes of War: A Review of Theories and Evidence,” pp. 209-333 in Philip E. Tetlock, Jo L. Husbands, Robert Jervis, Paul C. Stern, and Charles Tilly (eds.), *Behavior, Society, and Nuclear War.* New York: Oxford University Press.

------------ (1989b) “The Diversionary Theory of War,” pp. 259-88 in Manus I. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies.* Boston: Unwin Hyman.

Levy, Jack S., and Katherine Barbieri. (2004) “Trading with the Enemy During Wartime,” *Security Studies*13 (Spring): 1-47.

Lewis, M. Paul ed. (2009). *Ethnologue: Languages of the World 16th Edition.* Dallas, Tex.: SIL International. [On-line] Available at: http://www.ethnologue.com.

Lieber, Robert J. (2005) *The American Era.* New York: Cambridge University Press.

Lind, Michael. (1993) “Of Arms and the Woman,” *New Republic*(November 15): 36-38.

Lindberg, Todd, (ed.). (2005) *Beyond Paradise and Power: Europe, America, and the Future of a Troubled Relationship.* New York: Routledge.

Lmdblom, Charles E. (1979) “Still Muddling, Not Yet Through,” *Public Administration Review*39 (November-December):

Lindsay, James M. (1986) “Trade Sanctions as Policy Instruments” *International Studies Quarterly*30 (June): 153-73.

Lipson, Charles. (1984) “International Cooperation in Economic and Security Affairs,” *World Politics*37 (October): 1-23.

Lissitzyn, Oliver J. (1963) “International Law in a Divided World,” *International Conciliation*542 (March): 3-69.

List, Friedrich. (1841) *National System of Political Economy.* Available at: http://socserv2.socsci.mcmaster.ca/~econ/ugcm/3113/list/list.

Little, David. (1993) “The Recovery of Liberalism,” Ethics &International Affairs 7:*171-201.*

Lodal, Jan, et al. (2010) "Second Strike: Is the U.S. Nuclear Arsenal Outmoded?" Foreign Affairs*89(2) (March/April): 145-152*

Loescher, Gil. (2005) "Blaming the Victim: Refugees and Global Security," pp. 126-29 in Robert *J.* Griffiths (ed.), *Developing World 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Lomborg, Bjorn. (2007) *Solutions for the World's Biggest Problems.* New York: Cambridge University Press.

------------ (ed.). (2004) *Global Crisis, Global Solutions.* Cambridge: Cambridge University Press.

Longman, Phillip. (2005) "The Global Baby Bust," pp. 173-179 in Robert J. Griffiths (ed.). *Developing World 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkm.

Lopez, George A., and David Cortright. (1995) "Economic Sanctions in Contemporary Global Relations," pp. 3-16 in David Cortright and George A. Lopez (eds.). *Economic Sanctions.* Boulder, Colo.: Westview.

Lopez, J. Humberto, et al. (2010) "Big Senders." *Foreign Policy* (January/February): 35.

Lorenz, Konrad. (1963) *On Aggression.* New York: Harcourt, Brace & World.

Lowenheim, Oded. (2007) *Predators and Parasites.* Ann Arbor: Pluto Books, University of Michigan Press.

Lumpe, Lora. (1999) "The Lender of the Pack," *Bulletin of the Atomic Scientists* 58 (January-February): 27-33.

Lupovici, Amir. (2009) "Constructivist Methods: A Plea and Manifesto for Pluralism," *Review of International Studies* 35: 195-218.

Lutz, Ellen L. (2006) "Understanding Human Rights Violations in Armed Conflict," pp.23-38 in Julie Mertus and Jeffrey W. Helsing (eds.). *Human Rights and Conflict: Exploring the Links Between Rights, Law, and Peacebuilding.* Washington DC: United States Institute of Peace Press.

Lutz, Wolfgang. (1994) "The Future of World Population," *Population Bulletin* 49 (June): 1-47.

Lynch, Colum. (2008) "U.N. Chief to Prod Nations on Food Crisis," *Washington Post* (June 2): A07.

Lynn, Jonathan. (2008) "Diplomats See Reason for Hope in WTO Talks," *International Herald Tribune* (May 29).

Lyons, Daniel. (2010) "Short-circuiting malaria." *Newsweek* (April 19): 36-41.

MacAskill, Ewen. (2011) "Barack Obama to back Middle East democracy with billion in aid: President pledges cash to support Egypt and Tunisia after criticism us has been too slow to support uprisings," *guardian.co.uk* (May19). Available at: http:// www.guardian.co.uk/world/2011/may/19/barak-obama-middle-east-aid.

Mackinder, Sir Halford. (1919) *Democratic Ideals and Reality.* New York: Holt.

Magee, Christopher, and Tansa George Massoud. (2011) "Openness and internal conflict," *Journal of Peace Research* 48 (1): 59-72.

Mahan, Alfred Thayer. (1890) *The Influence of Sea Power in History.* Boston: Little, Brown.

Mahbulbani, Kishore. (2009) *The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East.* Basic Civitas Books.

------------ (2005) "Understanding China," *Foreign Affairs* 84 (October): 49-60.

Majeed, Akhtar. (1991) "Has the War System Really Become Obsolete?" *Bulletin of Peace Proposals* 22 (December): 4'

Malaquias, Assis V. (2001) "Humanitarian Intervention pp. 370-74 in Joel Krieger (ed.), *The Oxford Compart Politics of the World*, 2nd ed. New York: Oxford Uni' Press.

------------ (2008) "The Benefits of Goliath," pp. 55-64 in Eugene R. Wittkopf and James M. McCormick, eds.. *The Domestic Sources of American Foreign Policy.* Lanham, Md.: Ro and Littlefield.

Malcomson, Scott. (2008) "Humanitarianism and Its Politicization," *International Herald* Tribune (December 13-14)

Mallaby, Sebastian (2011) "The Wrong Choice to Head the IMF," *Council on Foreign Relations* (June 1). Available at: http://www\cfr.org/economics/wrong-choice-heap25166.

------ (2011) "The Wrong Choice to Head the IMF," *Washington Post* (June 1).

Malmgren, Harald, and Mark Stys. (2011) "Computerized Global Trading 24/6: A roller coaster ride ahead?" *The International Economy* (Spring): 30-32.

Manasse, Paolo. (2011) "Greece, the unbearable heaviness of debt," *Vox* (24 May). Available at: http://www.voxeu.org/index.php?q=node/6553.

Mandelbaum, Michael. (2010) *The Frugal Superpower: America's Global Leadership in a Cash-Strapped* Era. New York: PublicAffairs.

------------ (2007) "Democracy Without America," *ForeignAffairs*86 (September/October): 119-130.

------------ (2006a) "David's Friend Goliath," *Foreign Policy* (January-February): 49-56.

------------ (2006b) *The Case for Goliath: How America Acts World's Government in the 21st Century*. New York: *Public Affairs.*

------------ (2002) *The Ideas That Conquered the World: Peace, Democracy, and Free Markets in the Twenty-First Century.* New York: Public Affairs/Perseus.

Mann, Charles C. (2005) "The Coming Death Shortage," Atlantic Monthly *295 (May): 92-102.*

Mann, James. (2004) *Rise of the Vulcans: The History of War Cabinet.* New York: Viking.

Mankoff, Jeffrey. (2009) *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics.* New York: Rowman and Littlefid

Mansfield, Edward D., Helen V. Milner, and B. Peter Rosej "Replication, Realism, and Robustness: Analyzing Political Regimes and International Trade," *American Political Science Review* 96 (March): 167-69.

------------and Brian M. Pollins (eds.). (2003) *Economic Interdependence and International Conflict.* Ann Arbor: Uni of Michigan Press.

------------ and Jon C. Pevehouse. (2000) "Trade Blocs, Trade and International Conflict," *International Organizations* (no. 4): 775-808.

------------ and Jack Snyder. (2005a) *Electing to Fight.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

------------ (2005b) "When Ballots Bring On Bullets,"*International Herald Tribune* (November 29-30): 6.

Mapel, David R. (2007) "The Right of National Defense," *International Studies Perspectives*8 (February): 1-15.

Maplecroft. (2011) *Maplecroft Ranking Highlighting the 'digital divide Reveals India Lagging Behind Brazil, Russia and China* Available at: http://maplecroft.com/ about/news/digital_indusion_mdex.html.

Margolis, Max, and Alex Marin. (2010) "Venezuela and the Tyranny of Twitter." *Newsweek* (June 14): 6.

Markoe, Lauren, and Seth Borenstein. (2005) "We Overpay by 20% for Military Goods," Columbia, S.C., *The State* (October 23): Al, A8.

Markoff, John. (2009) "A Map of the World, in 4 Billion Pockets," *International Herald Tribune*(February 188): 1,11.

Markusen, Ann R. (2003) "The Case Against Privatizing National Security" *Governance*16 (4): 471-501.

Marshall, Monty G., and Ted Robert Gurr. (2003) *Peace and Conflict 2003.*College Park, Md.: Center for International Development and Conflict Management.

Martel, William C. (2008) *Victory in War.* New York: Cambridge University Press.

Martell, Luke. (2007) "The Third Wave in Globalization Theory," *International Studies Review*9 (Summer): 173-196.

Marx, Anthony W. (2003) *Faith in Nation: Exclusionary Origins of Nationalism.* New York: Oxford University Press.

Masters, Jonathan. (2011) "Backgrounder: The International Monetary Fund," *Council of Foreign Relations.* Available at:

http://www.cfr.org/economics/international-monetary-fund/p25303.

Mathews, Jessica T (2000) "National Security for the Twenty First Century," pp. 9-11 in Gary Bertsch and Scott James (eds.), *Russell Symposium Proceedings.* Athens: University of Georgia.

Matlock, Jack E (2004) *Reagan and Gorbachev: How the Cold War Ended.* New York: Random House.

Mattes, Michaela, and Burcu Savun. (2010) "Information, Agreement Design, and the Durability of Civil War Settlements," *American Journal of Political Science*54 (2) (April): 511-524.

Mattoo, Aaditya and Arvind Subramanian. (2009) "From Doha to the Next Bretton Woods," *Foreign Affairs*(January/ February).

May, Ernest R. (2000) *Strange Victory.* New York: Hill and Wang.

Mayall, James. (2001) "Mercantilism," pp. 535 and 540 in Joel Krieger (ed.). *The Oxford Companion to Politics of the World*,2nd ed. New York: Oxford University Press.

Mazarr, Michael J. (1999) *Global Trends 2005.*London: Palgrave.

Mazower, Mark. (2009) *No Enchanted Palace: The End of Empire and the Ideological Origins of the United Nations.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Mazur, Amy G. (2002) *Theorizing Feminist Policy.* New York: Oxford University Press.

McCormick, John. (2007) *The European Superpower.* London: Palgrave MacMillan.

McDermott, Rose, James H. Fowler and Oleg Smirnov. (2008) "On the Evolutionary Origin of Prospect Theory Preferences." *The Journal of Politics*70 (April): 335-350.

McGinnis, John O. (2005) "Individualism and World Order," *The National Interest*28 (Winter): 41-51.

McGirk, Tim. (2010) "Armed Forces." *Time*(June 14): 52-55.

------------ (2009) "The Battle over Gaza," *Time*(January 12): 24-28.

McGranahan, Donald. (1995) "Measurement of Development," *International Social Science Journal*143 (March): 39-59.

McGrew, Anthony. (2005) "The Logics of Globalization," pp. 207-34 in John Ravenhill (ed.). *Global Political Economy.*New York: Oxford University Press.

McGurn, William. (2002) "Pulpit Economics," *First Things*122

McKibbin, Bill. (2011) "Resisting Climate Reality," *The New York Review*(April 7): 60-64.

------------ (2006) "A Special Moment in History," pp. 3-7 in Robert M. Jackson (ed.), *Global Issues 05/06.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

------------ (1998) "The Future of Population," *Atlantic Monthly* (May): 55-78.

McNamara, Robert s. (2005) "Apocalypse Soon," *Foreign Policy* (May-June): 29-35.

Mead, Margaret. (1968) "Warfare Is Only an Invention-Not a Biological Necessity," pp. 270-74 in Leon Bramson and George W. Goethals (eds.). *War.*New York: Basic Books.

Mead, Walter Russell. (2010) "The Carter Syndrome." In *Foreign Policy*(January/ February).

------------ (2008) *God and Gold: Britain, America, and the Making of the Modern World.* New York: Knopf.

------------ (2006) "America's Sticky Power," pp. 8-10 in Robert M. ackson (ed.), Global Issues 05/06. Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Mearsheimer, John J. (2004) "Anarchy and the Struggle for Power," pp. 54-72 in Karen A. Mingst and Jack L. Snyder (eds.), *Essential Readings in World Politics*,2nd ed. New York: Norton.

------------ (2001) *The Tragedy of Great Power Politics.* New York: *Norton.*

------------ (1990) "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*15 (Summer): 5-56.

Mearsheimer, John J., and Stephen W. Walt. (2003) "An Unnecessary War," *Foreign Policy*(January-February): 50-58.

Meernik, James David. (2004) *The Political Use of Military Force in us Foreign Policy.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Melander, Erik. (2005) "Gender Equality and Intrastate Armed Conflict," *International Studies Quarterly*49 (December): 695-714.

Melloan, George. (2002) "Bush's Toughest Struggle Is with His Own Bureaucracy," *Wall Street Journal*(June 25): A19.

Meltzer,Joshua. (2011) "The Future of World Trade." Available at: http://www. Foreign-policy.com/articles/2011/04/18/

Mendelsohn, Jack. (2005) "America and Russia: Make-Believe Arms Control," pp. 205-9 in Glenn P. Hastedt (ed.), *American Foreign Policy 04/05*,10th ed. Guilford, Conn.: Dushkin/ McGraw-Hill.

Menkhaus, Ken. (2002) "Somalia: In the Crosshairs of the War on Terrorism," *Current History*(May): 210-18.

Menon, Rajan. (2007) *The End of Alliances.* New York: Oxford University Press.

Mentan, Tatah. (2004) *Dilemmas* of *Weak States: Africa and Transnational Terrorism in the Twenty-First Century*. Burlington, VT: Ashgate.

Merkelson, Suzanne, and Joshua E. Keating. (2011) "What Not to Wear: Five countries where the term 'fashion police' is meant literally," *Foreign Policy* (April 11). Available at:

http:// www.foreignpolicy.com/articles/2011/04/11/what_not_to_wear.

Mertus, Julie. (2009a) *Human Rights Matters: Local Politics and National Human Rights Institutions.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Mendelsohn, Jack (2009b) *The United Nations and Human Rights: A guide for a new era.* 2nd ed. New York: Routledge.

de Mesquita, Bruce Bueno. (2009) "Recipe for Failure." *Foreign Policy*(November): 76-81.

Michael, Marie. (2001) "Food or Debt," pp. 78-79 in Robert J. Griffiths (ed.), *Developing World 01/02*. Guilford, Conn.: Dushkin/McGraw-Hill.

Micklethwait, John, and Adrian Wooldridge. (2001) "The Globalization Backlash," *Foreign Policy* (September-October): 16-26.

Midlarsky, Manus I. (2006) *The Killing Trap: Genocide in the Twentieth Century.*New York: Cambridge University Press.

------------ (2003) "The Impact of External Threat on States and Domestic Societies," *International Studies Review 5*(No. 4):

------------ (ed.). (2000) *Handbook of War Studies* II. Ann Arbor: University of Michigan Press.

------------ (1988) *The Onset of World War.* Boston: Unwin Hyman.

Miller, Mark Crispin. (2006) "What's Wrong With This Picture?" pp. 115-17 in Robert M. Jackson (ed.). *Global Issues 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Milner, Helen V. and Andrew Moravcsik. (2009) *Power, Interdependence, and Nonstate Actors in World Politics.* Princeton University Press.

Minorities at Risk Project. (2010) "Minorities at Risk Dataset." College Park, MD: Center for International Development and Conflict Management. Available at: http://www. ddcm.umd.edu/mar/margene/mar-codebook_040903.pdf.

------------ (2009) "Minorities at Risk Dataset." College Park, MD: Center for International Development and Conflict Management. Available at: http//www.cidcm. umd. edu/ mar.

Mintz, Alex. (2007) "Why Behavioral IR?" *International Studies Review*9 (June): 157-172.

Mitchell, Sara McLaughlin, Kelly M. Kadera, and Mark J.C. Crescenzi (2008) "Practicing Democratic Community Norms: Third Party Conflict Management and Successful Settlements," pp. 243-264 in Jacob Bercovitch and Scott Sigmund Gartner (eds.), *International Conflict Mediation.* New York: Routledge.

Mittany, David. (1966) *A Working Peace System.*Chicago: Quadrangle.

Modelski, George, (ed.). (1987a) *Exploring Long Cycles.*B der, Colo.: Lynne Rienner.

------------ (1987b) "The Study of Long Cycles," pp. 1-15 in George Modelski (ed.). *Exploring Long Cycles.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

------------ (1964) "The International Relations of Internal War *International Aspects of Civil Strife.*James N. Roseneau Princeton, NJ: Princeton University Press : 14-44.

------------ *(1962)* A Theoretical Analysis of the Formulation of Foreign Policy. *London: University of London.*

Modelski, George, and William R. Thompson. (1999) "The Longand the Short of Global Politics in the Twenty-First Century *International Studies Review,* special issue, ed. by Dav Bobrow: 109-40.

------------ (1996) *Leading Sectors and World Powers.* Colutf University of South Carolina Press.

Moens, Alexander (2005) *The Foreign Policy of George W Bush,* Burlington, Ver.: Ashgate.

Moghadam, Reza. (2009) "Transcript of a Conference Call on the New Lending Framework for Low-Income Countries," International Monetary Fund. Available at: http://www.imf.org/external/np/tr/2009/tr2009a.html.

Mohanty, Chandra Talpade. (1988) "Under Western Eyes: Fiminist Scholarship and Colonial Discourse" *Feminist Review* (Autumn): 61-88.

Moisy, Claude. (1997) "Myths of the Global Information lage," *Foreign Policy*107 (Summer): 78-87.

Mtfller, Bjorn. (1992) *Common Security and Nonoffei Defense: A Neorealist Perspective.* Boulder, Colo.: L Rienner.

Moon, Bruce E. (2008) "Reproducing the North-South Divide: The Role of Trade Deficits and Capital Flows," pp. 39-64 in: Rafael Reuveny and William R. Thompson (eds.), A *and South in the World Political Economy.* Malden, Blackwell.

Moorehead, Caroline. (2007) "Women and Children For Sale," *New York Review of Books*(October 11): 15-18.

Moran, Theodore H., Edward M. Graham, and Magnus B. Strom (eds.). (2005) *Does Foreign Direct Investment Pro Development?* Washington, D.C.: Institute for Internat Economics.

Morgan, Patrick. (2005) *International Security: Problems Solutions.*Washington, D.C.: CQ Press.

Morgan, T. Clifton, Navin A. Bapat, and Valentin Krustev. (2009) "The Threat and Imposition of Sanctions 1971-2000," *Conflict Management and Peace Science*26 (no. 1): 92-110

Morgenthau, Hans J. (1985) *Politics Among Nations*,6t Revised by Kenneth W. Thompson. New York: Knopf.

------------ (1948) *Politics among Nations.* New York: Knopf.

Morphet, Sally. (2004) “Multilateralism and the Non-Aligned Movement,” *Global Governance*10 (October-December): 517-37.

Morris, Ian. (2010) *Why the West Rules—For Now: The Patterson of History, and What They Reveal About the Future.* New York: Farrar, Straus and Giroux.

Morse, Edward L. and James Richard. (2002) “The Battle for Energy Dominance,” *Foreign Affairs*81 (March-April): 16-31.

Morton, David. (2006) “Gunning for the World,” *Foreign Policy* (January-February): 58-67.

Mosley, Layna. (2011) *Labor Rights and Multinational Production*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

------------ (2008) “Workers’ Rights in Open Economies: Global Production and Domestic Institutions in the Developing World,” *Comparative Political Studies*41 (4/5): 674-714.

Mowlana, Hamid. (1995) “The Communications Paradox,” *Bulletin of the Atomic Scientists*51 (July): 40-46.

Mueller, John. (2007) *Overblown.* New York: Free Press.

------------ (2005) “Simplicity and Spook: Terrorism and the Dynamics of Threat Exaggeration,” *International Studies Perspectives 6*(May): 208-34.

------------ (2004) *The Remnants of War.* Ithaca: Cornell University Press.

------------ and Karl Mueller. (1999) “Sanctions of Mass Destruction,” *Foreign Affairs*78 (no. 3): 43-52.

Mufson, Steven. (2011) “Germany to close all of its nuclear plants by 2022,” *The Washington Post* (May 30). Available at: http://www.washingtonpost.com/business/economy/germany-to-close-all-of-its-nuclear-plants-by-2022/2011/05/30/AOop1EH_story.html.

Mullenbach, Mark J. (2005) “Deciding to Keep Peace,” *International Studies Quarterly*49 (September): *529-55.*

Muller, Jerry Z. (2008) “Us and Them: The Enduring Power of Ethnic Nationalism,” *Foreign Affairs 87*(March/April): 18-35.

Mtinster, Johannes, and Klaas Staal. (2011) “War with Outsiders Makes Peace Inside,” *Conflict Management and Peace Science* 28 (2): 91-110.

Munz, Philip, loan Hudea, Joe Imad, and Robert J. Smith. (2009) *When Zombies Attack!: Mathematical Modeling of an Outbreak of Zombie Infection.* In *Infectious Disease Modeling Research Progress,* p 133-150.

Murdoch, James C, and Todd Sandler. (2004) “Civil Wars and Economic Growth,” *American Journal of Political Science*48 (January): 138-51.

Murithi, Timothy. (2004) “The Myth of Violent Human Nature,” *Peace&Policy*8: 28-32.

Murray, Williamson, and Allan R. Millett. (2000) *A War to Be Won.*Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Naim, Moises. (2007) “The Free-Trade Paradox,” *Foreign Policy* (September/October): 96-97.

------------ (2006a) “The Five Wars of Globalization,” pp. 61-66 in Robert M. Jackson (ed.). *Global Issues 05/06.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

------------ (2006b) “The Most Dangerous Deficit,” *Foreign Policy* (January-February): 94-95.

Nardin, Terry. (2005) “Humanitarian Imperialism,” *Ethics and International Affairs* 19 (No. 2, Special Issue): 21-26.

Narlikar, Amirta and Rorden Wilkinson. (2004) “Collapse at the WTO: A Cancun Post-Mortem,” *Third World Quarterly 25* (3): 447-460.

National Institute of Justice. (2011) “Transnational Organized Crime.” Available at: http://www.nij.gov/topics/crime/trans- national-organized-crime/welcome.htm.

------------ (2007) “Transnational Organized Crime.” Available at: http://www.nij.gov/ topics/crime/transnational-organized-crime/welcome.html.

National Intelligence Council (NIC). (2004) *Mapping the Global Future.* Washington, D.C.: National Intelligence Council.

NCTC. (National Counter-Terrorism Center). (2009) ٢٠٠٨*NCTC Report on Terrorism.* Washington, D.C.: National Counter-Terrorism Center.

------------ (2007) *NCTC Report on Terrorist Incidents.* Washington, D.C.: National Counter-Terrorism Center.

Neack, Laura. (2004) “Peacekeeping, Bloody Peacekeeping,” *Bulletin of the Atomic Scientists 57*(July-August): 4047.

Nelson, Rebecca, Paul Belkin and Derek Mix. (2010) *Greece's Debt Crisis: Overview, Policy Responses and Implications.* Washington, DC: Congressional Research Service.

Nelson, Stephan D. (1974) “Nature/Nurture Revisited: A Review of the Biological Bases of Conflict,” *Journal of Conflict Resolution*18 (June): 285-335.

Nelson, Vaughn. (2009) “SOLUTIONS: Curbing U.S. dependence on foreign oil,” *The Washington Times.* Available at:

http://washingtontimes.com/news/2009/sep/20/solutions-curbing-us-dependence-foreign-oil//print/.

Neuman, Johanna. (1995-96) “The Media’s Impact on International Affairs, Then and Now,” *National Interest*16 (Winter):109-23.

Neumann, Iver B. (2007) “A Speech That the Entire Ministry May Stand For,’ or: Why Diplomats Never Produce Anything New,” *International Political Sociology*1 (June): 183-200.

Neumayer, Eric and Indra de Soysa. (2005) “Trade Openness, Foreign Direct Investment, and Child Labor,” *World Development*33(1): 43-63.

Newhouse, John. (2003) *Imperial America: The Bush Assault on World Order.* New York: Knopf.

Newell, Richard G. (2005) “The Hydrogen Economy,” *Resources for the Future*156 (Winter): 20-23.

Newsweek. (2008) “The United States Doesn’t Have Any Oil,” *Newsweek* (July 7/14): 4445.

Nexon, Daniel H. (2009) “The Balance of Power in the Balance,” *World Politics*61:330-359.

Nicholls, Natsuko H., Paul K. Huth and Benjamin J. Appel (2010) “When is Domestic Political Unrest Related to International Conflict? Diversionary Theory and Japanese Foreign Policy, 1890-1941,” *International Studies Quarterly* 54: 915-937.

Nichols, John. (2002) “Enron’s Global Crusade,” *The Nation* (March 4) http://www. thenation.com/doc/20020304/Nichols.

Niebuhr, Reinhold. (1947) *Moral Man and Immoral Society.* New York: Scribner’s.

9/11 Commission. (2004) *Final Report of the National Commission* on *Terrorist Attacks upon the United States: The 9/11 Commission Report.* New York: Norton.

Norberg, Johan. (2006) “Three Cheers for Global Capitalism,” pp. 52-60 in Robert M. Jackson (ed.), *Global Issues 05/06.* Dubuque, Iowa: McGrw-Hill/dushkin.

Norris, Robert S., and Hans M. Kristensen. (2009) “Nuclear Notebook: U.S. Nuclear Forces, 2009.” *The Bulletin of the Atomic Scientists.* Available at: http://www. thebulletin.org/files/065002008.pdf.

Nossel, Suzanne. (2004) “Smart Power,” *Foreign Affairs*83 (March-April): 31-142.

Nye, Joseph S., Jr. (2008) “Soft Power and American Foreign Policy,” pp. 2943 in Eugene R. Wittkopf and James M. McCormick, eds., *The Domestic Sources of American* Fo*reign Policy*. Lanham, Md.: Rowman and Littlefield.

------------ (2007) *Understanding International Conflicts*,6th ed. New York: Pearson Longman.

------------ (2005) *Power in the Global Information Age*. New York: Routledge.

------------ (2004a) “America’s Soft Learning Curve,” pp. 31-34 in *The World in 2004*. London: Economist Newspapers.

------------ (2004b) *Soft Power*. New York: Public Affairs.

------------ (1990) *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books.

Oatley, Thomas. (2012) *International Political Economy*, 5th edition. New York: Norton.

------------ (2010) *International Political Economy*,4th ed. New York: Pearson Longman.

Oberdorfer, Don. (1991) *The Turn*. New York: Poseidon.

O’Brien, Conor Cruise. (1977) “Liberty and Terrorism,” *International Security*2 (Fall): 56-67.

Obuah, Emmanuel. (2006) “Combating Global Trafficking in Persons,” *International Politics* 43 (April): 241-265.

OECD. (2011) *Development: Aid Increases, But With Worrying Trends*. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.

------------ (2010) “Government Support to Farmers Rises Slightly m OECD Countries.” OECD. Available at: http://www.oecd.org/document/34/0.3746.de_34968570_45565602_l_l_l_l00.html.

------------ (2007a) *Trends and Recent Developments in* Direct Investment. *Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.*

------------ (2007b) *World Investment Report*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

------------ (2005) *Distribution of Aid by Development Assistance Committee (DAC) Members*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.

Office of the High Commissioner for Human Rights. (2011) Work Group on Indigenous Populations. Available at:

http://www2.ohchr.org/english/issues/indigenous/groups/groups-01.html.

------------ Olson, Laicie. (2011) *Analysis of Fiscal Year 2012 Defense Appropriations Bill as approved by House Appropriations Committee*. The Center For Arms Control and Non-Proliferation (June 15). Available at: http://armscontrolcenter.org/policy/securityspending/articles/FY_2012_House_Defense_Approps_Committee//.pdf

Oneal, John R., and Jaroslav Tir. (2006). *International Studies Quarterly*50 (December): 755-779.

Onuf, Nicholas. (2002) “Worlds of Our Making: The Strange Career of Constructivism in International Relations,” pp. 119-41 in Donald J. Puchala (ed.), *Visions of International Relations*. Columbia: University of South Carolina Press.

------------ (1989) *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations*. Columbia: University of South Carolina Press.

------------ (1982) “Global Law-Making and Legal Thought” pp. 1-82 in Nicholas Onuf (ed.), *Law-Making in the Global Community*. Durham, N.C.: Carolina Academic Press.

Opello, Walter C, Jr., and Stephen J. Rosow. (2004) *The Nation State and Global Order*,2nd ed. Boulder, Colo.: Rienner.

O'Reilly, Kelly. (2005) "U.S. Arms Sales and Purchaser's Governments" Occasional Paper, Walker Institute of International Studies. Columbia: University of South Carolina.

O'Reilly, Marc J., and Wesley B. Renfro. (2007) "Evolving Empire," *International Studies* Perspectives 8 (May): 137-151.

Organski, A. F K., and Jacek Kugler. (1980) *The War Ledger.* Chicago: University of Chicago Press.

O'Rourke, Lindsey. (2009) "V-22 Osprey Tilt-Rotor Aircraft: Background and Issues for Congress," Washington, Congressional Research Service. (July 14).

------------ (2008) "The Woman Behind the Bomb," *International Herald Tribune*(August 5): Op-Ed.

Ostler, Nicholas. (2003) "A Loss for Words," *Foreign Policy* (November-December): 30-31.

Ostry, Sylvia. (2001) *Review of The Challenge of Global Capitalism* by Robert Gilpin, *American Political Science B* 95 (March): 257-58.

O'Sullivan, John. (2005) "In Defense of Nationalism," *The National Interest* 78 (Winter): 33-40.

Ottaway, Marina (2001) "Reluctant Missionaries," *Foreign Policy* (July/August) 44-55.Owen, John M., IV. (2005) " Do Ideologies Produce Alliances?" *International Studies Quarterly* 49 (March): 73-99.

Owen, David. (2009) "Comment: Economy vs. Environment" *The New Yorker*(March 30): 21-22.

Owen, John M., IV. (2005) "When Do Ideologies Produce Alliances?" *International Studies Quarterly*49 (March): 7

Oxfam International. (2011) "Oxfam to IMF: Your loans should not punish the world's poorest citizens." (June16). Available at: http://www.oxfam.org/en/news/pr080327-IMF_reform.

Pacala, Stephen, and Robert Socolow. (2004) "Stabilizing Wedges: Solving the Climate Problem for the Next 50 with Current Technologies," *Science* 305 (August): 968-972.

Packenham, Robert. (1992) *The Dependency Movement. Cam*bridge, Mass.: Harvard University Press.

Palan, Ronen. "A World of Their Making: An Evaluation of the Constructivist Critique in International Relations." in Review *of International Studies*26(4): 575-598.

Palmer, Glenn, and T Clifton Morgan. (2007) "Power Transition, the Two-Good Theory, and Neorealism: A Comparison with Comments on Recent U.S. Foreign Policy," *International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations* 33 (July/September): 329-346.

Panagariya, Arvind. (2003) "Think Again: International" *Foreign Policy*(November-December): 20-28.

Pangestu, Man. (2011) "No Plan B for Completing Doha." *East Asia Forum.* Available at: http://www.eastasiaforum.org/2011/06/01/no_plan_b_for_completing_doha.

Panitch, Leo. (2009) "Thoroughly Modern Marx," *Foreign Policy* (May-June): 140-143.

Pape Robert A. (2005a) *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terror,* New York: Random House.

------------ (2005b) "Soft Balancing Against the United States," In*ternational Security* 30 (Summer): 7-45.

------------ (1997) "Why Economic Sanctions Do Not Work," *International Security* (22) (Fall): 90-136.

Parker, Alice. (2010) "How to Live 100 Years." *Time* (February 22).

Parker, Georg, Guy Dinmore and Alan Beattie. (2009) "Leaders Seek Trade Deal by 2010," *Financial Times* (July 9, 2009). Available at: http://www.ft.com/cms/s/0/f42cf9e2-6c7e-llde-a6e6-00144feabdc0.html?nclick_check=1

Parker, John. (2010) "Another year, another billion," *The Economist: The World in 2011* (December): 28.

Parker, Owen, and James Brassett. (2005) “Contingent Borders, Ambiguous Ethics: Migrants in (International) Political Theory,” *International Studies Quarterly* 49 (June): 233-53.

Parry, Clive. (1968) “The Function of Law in the International Community,” pp. 1-54 in Max Soorensen (ed.), *Manual of Public International Law.* New York: St. Martin’s.

Patrick, Stewart. (2011) “The Brutal Truth” In *Foreign Policy* (July/ August). Available at: http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/06/20/the_brutal_truth.

------------ (2010) “Irresponsible Stakeholders?: The Difficulty of Integrating Rising Powers,” *Foreign Affairs* (November/ December): 44-53.

Patterson, Eric. (2005) “Just War in the 21st Century: Reconceptualizing Just War Theory after September 11,” *International Politics* 42 (March): 116-34.

Paul, T V., G. John Ikenberry, and John A. Hall (eds.). (2003) *The Nation-State in Question.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Pauly, Louis W. (2005) “The Political Economy of International Financial Crises,” pp. 176-203 in John Ravenhill (ed.). *Global Political Economy.* New York: Oxford University Press.

Paust, Jordan J. (2008) *Beyond the Law.* New York: Cambridge University Press.

------------ (2007) *Beyond the Law: The Bush Administration's Unlawful Responses in the War on Terror.* New York: Cambridge University Press.

Payne, Richard J. (2007) *Global Issues.* New York: Pearson Longman.

Peirce, Neal R. (2000) “Keep an Eye on ‘Citistates’ Where Economic Action Is,” *International Herald Tribune* (January 11): 8.

------------ “Does the Nation-State Have a Future?” *International Herald Tribune* (April 4): 9.

Pells, Richard. (2002) “Mass Culture Is Now Exported from All Over to All Over,” *International Herald Tribune* (July 12): 9.

Peterson, Erik. (1998) “Looming Collision of Capitalisms?” pp. 296-307 in Charles W. Kegley, Jr/ and Eugene R. Wittkopf (eds.), *The Global Agenda, 5th ed*. New York: McgrawHill

Peterson, V. Spike. (2003) A *Critical Rewriting of Global Political Economy: Retrospective, Productive and Virtual Economies.* London: Routledge.

Peterson, V. Spike, and Anne Sisson Runyan. (2010) *Global Gender Issues in the New Millennium.*3rd edition. Boulder, CO: Westview Press.

------------ (2009) *Global Gender Issues in the New Millennium 3 rd.* edition. Boulder, CO: Westview Press.— (1993) *Global Gender Issues.* Boulder, Colo.: Westview Press. Petras, James. (2004) *The New Development Politics.* Williston, Vt.: Ashgate.

Petras, James, and Henry Veltmeyer. (2004) *A System in Crisis: The Dynamics of Free Market Capitalism.* London: Palgrave.

Pfaff, William. (2001a) “Anti-Davos Forum is Another Sign of a Sea Change,” *International Herald Tribune* (July 25): 6.

------------ (2001b) “The Question of Hegemony,” *Foreign Affairs 80* (January-February): 50-64.

------------ (1999) “A Chronics of Man’s Descent into the Abyss of War.” (September 7). Available at:http://articles.chicagotrioune.com/1999-09-07/news/9909070157_1_war-crimes-civil-war-civilians.

Pfanner, Eric. (2008) “U.S. Will Trail Emerging Markets in Media Growth, Study Says.” *New York Times* (June 18).

Pfetsch, Frank L. (1999) “Globalization: A Threat and a Challenge for the State,” paper presented at the European Standing Conference on International Studies, Vienna, September 11-13.

Pham, J. Peter. (2005) “Killing to Make a Killing,” *The National Interest* 81 (Fall): 132-37.

Phillips, Nicola (ed.).. (2005) *Globalizing Political Economy.* London: Palgrave.

Piasecki, Bruce. (2007) “A Social Responsibility Revolution in the Global Marketplace,” *Christian Science Monitor* (August 9): 9.

Piazza, James. (2008) “Incubators of Terror: Do Failed and Failing States Promote Transnational Terrorism?” In *International Studies Quarterly* 52, no. 3.

Pickering, Jeffrey, and Mark Peceny. (2006) “Forging Democracy At Gunpoint,” *International Studies Quarterly* 50 (September): 539-559.

Pickering, Jeffrey. (2009). “The International Military Intervention Dataset: An Updated Resource for Conflict Scholars” *Journal of Peace Research* 46(4): 589-599.

Pipes, Richard. (1977) “Why the Soviet Union Thinks It Could Fight and Win a Nuclear War,” *Commentary* 26 (July): 21-34.

Pogge, Thomas. (2005) “World Poverty and Human Rights,” *Ethics&International Affairs* 19 (No. 1): 1-7.

Polsky, Andrew. (2010) “Staying the Course: Presidential Leadership, Military Stalemate, and Strategic Inertia.” *Perspectives on Politics.* 8(1): 127-139.

Porter, Gareth. (1995). “Environmental Security as a National Security Issue,” pp. 215-22 in Gearoid O.Tauthail, Simon Dalby and Paul Routledge (eds.), *The Geopolitics Reader*, New York, NY: Routledge.

Posen, Barry R. (2004) “The Security Dilemma and Ethnic Conflict,” pp. 357-66 in Karen A. Mingst and Jack L. Snyder (eds.). *Essential Readings in World Politics,* 2nd ed. New York: Norton.

Potts, Malcom and Martha Campbell. (2009) “Sex Matters,” *Foreign Policy* (July/August): 30-31.

Pouliot, Vincent. (2007) “‘Sobjectivism’: Toward a Constructivist Methodology,” *International Studies Quarterly* 51: 359-84.

Pound, Edward T and Danielle Knight. (2006) “Cleaning Up the World Bank,” *US News&World Report* 140(12): 40-51.

Powell, Colin L. (1995) *My American Journey.* New York: Random House.

Powell, Emilia Justyna and Staton, Jeffrey K. (2009). “ Domestic Judicial Institutions and Human Rights Treaty Violation,” *International Studies Quarterly.* 53: 149-174.

Powell, Jonathan. (2011) “Global Instances of Coups from 1950 to 2010: A New Dataset.” In *Journal of Peace Research* 48, no 2:249-259.

Power, Jonathan. (2004) “United Nations—Much Maligned, But Much Needed,” *International Herald Tribune* (February 26): 6.

Powers, Thomas. (1994) “Downwinders: Some Casualties of the Nuclear Age,” *Atlantic Monthly* (March): 119-24.

Prakash, Aseem, and Matthew Potoski. (2007) “Investing up,” *International Studies Quarterly* 51 (September): 723-744.

------------ (2006) “Racing to the Bottom? Globalization, Environmental Governance, and ISO 14001,” *American Journal of Political Science*50 (no.2): 350-64.

Prempeh, E. Osei Kwadwo, Joseph Mensah, and Senyo B. S. K. Adjibolosoo. (eds.). (2005) *Globalization and the Human Factor.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Prestowitz, Clyde. (2005) *Three Billion New Capitalists.* New York: Basic Books.

------------ (2003) *Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions.* New York: Basic Books/Perseus.

Price, Richard. (2003) "Transnational Civil Society and Advocacy in World Politics," *World Politics 55* (July): 519-606.

Price, Richard, and Christian Reus-Smit. (1998) "Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivism," *European Journal of International Relations 4* (3): 259-294.

Puchala, Donald J. (2003) *Theory and History in International Relations.* New York: Routledge.

Puchala, Donald, Katie Verlin Laatikainen, and Roger A. Coate (2007) "*United Nations Politics*". Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Puddington, Arch. (2010) "Freedom in the World 2010: Erosion of Freedom Intensifies." Washington, D.C. Freedom House. Available at http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=130&cyear=2010

Putnam, Robert D. (1988) "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games," *International Organization* 42 (Summer): 427-60.

Quester, George H. (1992) "Conventional Deterrence," pp. 31-51 in Gary L. Guertner, Robert Haffa, Jr., and George Quester (eds.). *Conventional Forces and the Future of Deterrence.* Carlisle Barracks, Pa.: U.S. Army War College.

Quinn, David, Jonathan Wilkenfeld, Kathleen Smarick, and Victor Asal. (2006) "Power Play: Mediation in Symmetric and Asymmetric International Crises," *International Interactions 32* (December): 441-470.

Quinn, Jane Bryant. (2002) "Iraq: It's the Oil, Stupid," *Newsweek* (September 30): 43.

Quinn, Michael J.T. David Mason, and Mehmet Gurses (2007) "Sustaining the Peace: Determinants of Civil War Recurrence." *International Interactions* 33 (2): 167-١٩٣

Quirk, Matthew. (2007) "The Mexican Connection," *The Atlantic* (April) 26-27.

Raasch, Chuck. (2009) "Obama is America's first global president, historian says," *USA Today News: Opinions* (April 7). Available at: http://www.usatoday.com/news/opinion/colum-mst/raasch/2009-04-07-newpolitics_N.htnl.

Rabin, Matthew. (1993) "Incorporating Fairness Into Game Theory and Economics," *The American Economic Review* 83 (May): 1281-1302.

Rabkin, Jeremy A. (2005) *Law Without Nations*? *Why Constitutional Government Requires Sovereign States.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Raloff, Janet. (2006) "The Ultimate Crop Insurance," pp. 166- 68 in Robert J. Griffiths (ed.), *Global Issues 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Ramcharan, Bertrand. (2010) *Preventive Human Rights Strategies.* New York: Routledge.

Rapkin, David, and William R. Thompson, with Jon A. Christopherson. (1989) "Bipolarity and Bipolarization in the Cold War Era," *Journal of Conflict Resolution* 23 (June): 261—95.

Rasler, Karen A., and William R. Thompson. (2006) "Contested Territory, Strategic Rivalries, and Conflict Escalation," *International Studies Quarterly* 50 (March): 145-167.

------------ (2005) *Puzzles of the Democratic Peace: Theory, Geopolitics, and the Transformation of World Politics.* London: Palgrave Macmillan.

Ravallion, Martin. (2004) "Pessimistic on Poverty?" *Economist* (April 10): *65.*

Ravenhill, John. (2008) *Global Political Economy.* New York: Oxford University Press.

------------ (2004) *Global Political Economy.* New York: Oxford University Press.

Ray, James Lee. (1995) *Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace Proposition.* Columbia: University of South Carolina Press.

Raymond, Gregory A. (2003) "The Evolving Strategies of Political Terrorism," pp. 71-105 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *The New Global Terrorism.* Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

------------ (1999) "Necessity in Foreign Policy," *Political Science Quarterly*113 (Winter): 673-88.

------------Redfield, Robert. (1962) *Human Nature and the Study of Society,* vol. 1. Chicago: University of Illinois Press.

Regan, Patrick M., and Aida Pakevicute. (2003) "Women's Access to Politics and Peaceful States," *Journal of Peace Research* 40 (March): 287-302.

Reich, Robert B. (2010) "The Job Picture Still Looks Bleak." In *The Wall Street Journal*(April12). Available at: http://online.wsj.com/article/SB10001424052702304222504575173780671015468.html.

------------ (2007a) "How Capitalism is Killing Democracy," *Foreign Policy*(September/October) 39-42.

------------ (2007b) *Supercapitalism.* New York: Knopf.

Reid, T. R. (2004) *The United States of Europe: The New Superpower and the End of American Supremacy.* New' York: Penguin.

Reimann, Kim D. (2006) "A View from the Top: International Politics, Norms and the Worldwide Growth of NGOs," *International Studies Quarterly*50: 45-67.

Reinares, Fernando. (2002) "The Empire Rarely Strikes Back," *Foreign Policy*(January/ February): 92-94.

Reiter, Dan. (2009) *How Wars End.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

------------ (2003) "Exploring the Bargaining Model of War," *Perspectives on Politics*1 (March): 27-43.

Renshon, Jonathan and Stanley A. Renshon. (2008) "The Theory and Practice of Foreign Policy Decision Making," *Political Psychology*29: 509-536.

Reuveny, Rafael, and William R. Thompson, (2008) " Observations on the North-South Divide," pp. 1-16 in Rafael Reuveny and William R. Thompson (eds.) *North and South in the World Political Economy*. Malden, MA: Blackwell.

------------ (2004) "World Economic Growth, Systemic Leadership and Southern Debt Crises," *Journal of Peace Research*41 (January): 5-24.

Reuveny, Rafael and William R. Thompson, eds. (2008) *North and South in the World Political Economy.* Malden, Mass.: Blackwell.

Revel, Jean-Francois. (2004) *Anti-Americanism.* San Francisco: Encounter.

Rich, Frank. (2004) "The Corporate-Military Whiz Kids," *International Herald Tribune*(January 24-25): 8.

Ridley, Matt. (2003) *Nature vs. Nurture: Genes, Experiences and What Makes Us Human.* New York: HarperCollins.

Riedel, Bruce. (2007) "Al Qaeda Strikes Back," *Foreign Affairs* 86 (May/June) 24-40.

Rieff, David. (2005) *At the Point of a Gun: Democratic Dreams and Armed Intervention.* New York: Simon & Schuster.

------------ (1999) "The Precarious Triumph of Human Rights," *New York Times Magazine*(August 8): 36-41.

Rifkin, Jeromy. (2004) *The European Dream: How Europe's Vision of the Future is Quietly Eclipsing the American Dream.* New York: Tarcher.

Riggs, Robert E., and Jack C. Plano. (1994) *The United Nations,* 2nd ed. Belmont, Calif.: Wadsworth.

Riker, William H. (1962) *The Theory of Political Coalitions.* New Haven, Conn.: Yale University Press.

Riley-Smith, Jonathan. (1995) "Religious warriors," *Economist* (December 23/January 1): 63-67.

Ripsman, Norrin M. (2005) "Two Stages of Transition from a Region of War to a Region of Peace," *International Studies Quarterly*49 (December): 669-93.

Ripsman, Norrin M., and T. V. Paul. (2005) "Globalization and the National Security State," *International Studies Review* (June): 199-227.

Risse-Kappen, Thomas. (1996) "Identity in a Democratic Security Community: The Case of NATO," pp. 357-400 in Peter Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security:* Norms *and Identity in World Politics.*New York, Columbia Press.

Roberge, Michael. (2009) *CFR Backgrounder: China-Taiwan Relations.* Washington, DC: Council for Foreign Relations. Available at: http://www.cfr.org/china/china-taiwan-relations/p9223.

Roberts, Michael J. (2008) "Open Up." In *The Economist.* Available at: http://www.economist.com/node/l0286197.

Roche, Douglas. (2007) "Our Greatest Threat," pp. 137-140 in Robert M. Jackson, ed., *Global Issues 06/07.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill Contemporary Learning Series.

Rochester, J. Martin. (2006) *Between Peril and Promise: The Politics of International Law.* Washington, D.C.: CQ Press.

Rodenbeck, Max. (2011) "Volcano of Rage," *The New York Review*(March 24): 4-7.

Rodrik, Dam. (2011) *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy.* New York: W.W.Norton.

------------ (2008) *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

------------ (1999) *The New Global Economy and Developing Countries.* Washington, D.C.: Overseas Development Council.

Rogoff, Kenneth. (2003) "The IMF Strikes Back," *Foreign Policy* 134 (Jan/Feb): 38-46.

Rosato, Sebastian. (2003) "The Flawed Logic of Democratic Peace Theory." *The American Political Science Review* 97(4): 585-602.

Rose, Gideon. (2005) "The Bush Administration Gets Real," *International Herald Tribune*(August 19): 7.

Rosecrance, Richard. (2005) "Merger and Acquisition," *The National Interest*80 (Summer): 65-73.

——— (1997) "Economics and National Security," pp. 209-38 in Richard Shultz, Roy Godson, and George Quester (eds.), *Security Studies for the Twenty-First Century.* New York: Brassey's.

------------ (1992) "A New Concert of Powers," *Foreign Affairs*71 (Spring): 64-82.

Rosenau, James N. (1995) "Security in a Turbulent World," *Current History*94 (May): 193-200.

------------ *(1989) The Scientific Study of Foreign Policy.* New York: Nichols.

Rosenberg, Justin. (2005) "Globalization Theory: A Post Mortern," *International Politics*42 (March): 2-74.

Rosenberg, Shawn W.(1988) *Reason, Ideology and Politics.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Rosenthal, Elisabeth. (2005) "Global Warming: Adapting to a New Reality," *International Herald Tribune* (September 12): 1, 5.

Rosenthal, Joel H. (1991) *Righteous Realists.* Baton Rouge: Louisiana State University Press.

Ross, Dennis. (2007) *Statecraft and How to Restore America's Standing in the World.* New York: Farrar, Straus and Giroux.

Ross, Michael L. (2004) “What Do We Know about Natural Resources and Civil War?” *Journal of Peace Research*41 (May): 337-56.

Ross, Philip E. (1997) “The End of Infantry?” *Forbes*(July 7): 182-85.

Rosset, Peter. (1999) “Biotechnology Won’t Feed the World,” *International Herald Tribune*(September 2): 8.

Rostow, W. W. (1960) *The Stages of Economic Growth.* Cambridge: Cambridge University Press.

Rothkopf, David J. (2005) *Running the World.* New York: Public Affairs.

Rousseau, David L. (2006) *Identifying Threats and Threatening Identities: The Social Construction of Realism and Liberalism.* Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Rousseau, Jean Jaques. (1976). *Social Contract.* London: Penguin Books.

Rowe, David M. (2010) “Economic Sanctions and International Security,” *The International Studies Encyclopedia.* Denmark: Robert A. Blackwell Publishing, 2010. Blackwell Reference Online. available at: http://www.isacompendium.com/ subscriber/tocnode?id+g9781444336597_chunk_g97814443365977.

Rubenstein, Richard E. (2003) “The Psycho-Political Sources of Terrorism,” pp. 139-50 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *The New Global Terrorism.* Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

Rubin, Nancy. (1999) “It’s Official: All of the World Is Entitled to Democracy,” *International Herald Tribune*(May 18): 8.

Rudolph, Christopher. (2005) “Sovereignty and Territorial Borders in a Global Age,” *International Studies Review*7 (March): 1-20.

Ruggie, John Gerald. (1998) “What Makes the World Hang Together? Neo-Utilitarianism and the Social Constructivist Challenge,” *International Organization 52*(Autumn): 855-885

------------ (1983) “Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neorealist Synthesis,” *World Politics*35 (January): 261-85.

------------ (1982) “International Regimes, Transaction, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order.” In *International Organization*36, no. 2.

Rummel, Rudolph J. (1994) *Death by Government.* New Brunswick, N.J.: Transaction.

Runge, Carlisle Ford, and Carlisle Piehl Runge. (2010) “Against the Grain: Why Failing to Complete the Green Revolution Could Bring the Next Famine.” *Foreign Affairs*89(1) (January/February): 8-14.

Russett, Bruce. (2005) “Bushwhacking the Democratic Peace,” *International Studies Perspectives*6 (November): 395-408.

------------ (2001a) “How Democracy, Interdependence, and International Organizations Create a System for Peace,” pp. 232-42 in Charles W. Kegley, Jr., and Eugene Wittkopf (eds.), *The Global Agenda*,6th ed. Boston: McGraw-Hill.

------------ (2001b) *Triangulating Peace: Democracy, Trade, and International Organizations.* New York: Norton.

------------ (1997) “The Classie Liberals Were Right: Democracy, interdependence, and Conflict, 1950-1985,” *International Studies Quarterly*41 (2): 267-294.

Rynning, Sten, and Jens Ringsmose. (2008) “Why are Revisionist States Revisionist? Reviving Classical Realism as an Approach to Understanding International Change,” *International Politics*45 (January): 19-39.

Sabastenski, Anna (ed.). (2005) *Patterns of Global Terrorism* 1985-2004. Great Barrington, Mass.: Berkshire.

Sachs, Jeffrey. (2005) *The End of Poverty.* New York: Penguin Press.

Sadowaski. Yahya. (1998) “Ethnic Conflict,” *Foreign Policy*112 (Summer): 12-23.

Sagan, Carl. (1989) “Understanding Growth Rates: The Secret of the Persian Chessboard,” *Parade*(February 14): 14.

------------ (1988) “The Common Enemy,” *Parade*(February 7): 4-7.

Sagan, Carl, and Richard Turco. (1993) “Nuclear Winter in the Post-Cold War Era,” *Journal of Peace Research*30 (Novem- ber): 369-73.

Sageman, Marc. (2008) *Leaderless Jihad: Terror Networks in the Twenty-First Century*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

------------ (2004) *Understanding Terror Networks.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Salam, Reihan. (2009) “The Death of Macho,” *Foreign Policy* (July/August): 65-71.

Sambanis, Nicholas. (2004) “What Is Civil War?” *Journal of Conflict Resolution*48 (December): 814-58.

Sambidge, Andy. (2011) “Global food prices rise 36% in year, World Bank says: Soaring costs partly driven by higher fuel costs connected to Middle East political unrest,” *Arabian Business.com.*Available at:http://www.arabianbusiness.com/global-food-prices-rise-36-in-year-world-bank-says-393963.hml?sms_ss=twitter&at_xt=4da9251570d7fafa.0

Amin, Samir. (1976) *Unequal Development.* New York: Monthly Review Press.

Samuelson, Robert J. (2009) “A Global Free-for-All?” *Newsweek* (April 13): 25.

------------ (2008) “Learning From the Oil Shock.” *Newsweek* (June 23): 39.

------------ (2007) “The Expanding Power of Capital,” Columbia, S.C. *The State*(August 8): A7.

------------ (2006) “This Year Could Mark the End of Pax Americana,” Columbia, S.C. *The State*(December 19): A9.

------------ (2005a) “A Future We Can’t Afford,” Columbia, S.C., *The State*(April 8): A13.

------------ (2005b) “The Dawn of a New Oil Era?” *Newsweek* (April 4): 37.

------------ (2002a) “‘Digital Divide’ Facing Poor Looks Like Fiction,” Columbia, S.C, *The State*(April 3): A13.

------------ (2002b) “The New Coin of the Realm,” *Newsweek* (January 7): 38

Sandler, Todd. (2010) “New Frontiers of Terrorism Research: An Introduction.” In *Journal of Peace Research*48: 279-286

------------ “Terrorism and Policy: Introduction.” *Journal of ConflictResolution.*54(2): 203-213.

Sandler, Todd and Walter Enders. (2007) “Applying Analytical Methods to Study Terrorism,” *International Studies Perspectives*8 (August): 287-302.

Sands, Phillippe. (2005) Lawless World: America and the Making and Breaking of Global Rules. New York: Viking Penguin.

Sang-Hun, Choe. (2008) “Hundreds Injured in South Korean Beef Protest,” *International Herald Tribune*(June 29).

Sanger, David E. (2009) “Pakistan’s Arsenal Raises U.S. Alarms,” *International Herald Tribune*(January 10-11): 1, 5.

------------ (2009b) “Obama’s Worst Pakistan Nightmare,” *New York Times Magazine*(January11).

------------ (2005) “The New Global Dance Card,” *New York Times* (September 18): Section 4, 3.

------------ (1998) “Contagion Effect: A Guide to Modern Domino Theory,” *New York Times*(August 2): Section 1, 4-5.

Sassen,, Saskia. (2008) *Territory Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Saul, John Ralstom. (2004) “The Collapse of Globalism and the Rebirth of Nationalism,” *Harper's*308 (March): 33-43.

Saunders, Phillip and Scott Kastner. (2009) “Bridge Over Troubled Water? Envisioning China-Taiwan Peace Agreement,” *International Security*33 (no. 4):87-114.

Saurin, Julian. (2000) “Globalization, Poverty, and the Promises of Modernity,” pp. 204-29 in Sarah Owen Vandersluis and Paris Yeros (eds.). *Poverty in World Politics.* New York: St. Martin’s.

Savage, Charlie. (2011) “Attack Renews Debate Over Congressional Consent” *The New York Times*(March 21): A14.

Saxton, Gregory D. (2005) “Repression, Grievances, Mobilization, and Rebellion,” *International Interactions*31 (No. 1): 87-116.

Schelling, Thomas C. (2006) *Strategies*of*Commitment and Other Essays.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

------------ *(1978) Micromotives and Macrobehavior.* New York: Norton.

Scherer, Michael. (2010) “The New Sheriffs of Wall Street.” *Time* (May 13). Available at: http//www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1989144,00.html.

Schlesinger, Arthur, Jr. (1997) “Has Democracy a Future?” *Foreign Affairs*76 (September-October): 2-12.

------------ (1986) *The Cycles of American History.* Boston: Houghton Mifflin.

Schmidt, Blake and Elisabeth Malkin. (2009) “Leftist wins Salvadoran Election for President” *International Herald Tribune* (March 19): 5.

Schmidt, Eric, and Jared Cohen. (2010) “The Digital Disruption: Connectivity and the Diffusion of Power,” *Foreign Affairs* (November/December): 75-85.

Schneider, Gerald, Katherine Barbieri, and Nils Petter Gleditsch (eds.). (2003) *Globalization and Armed Conflict.* Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Schraeder, Peter J. (ed.). (2002) *Exporting Democracy.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner.

Schroeder, Paul W. (1989) “The Nineteenth-Century System,” *Review of International Studies*15 (April): 135-53.

Schuler, Corinna. (1999) “Helping Children Warriors Regain Their Humanity,” *Christian Science Monitor*(October 20):

Schulz, William R (2001(*In Our Own Best Interest: How Defending Human Rights Benefits Us All.* Boston: Beacon Press.

Schuman, Michael. (2011) “How Germany Became the China of Europe,” *Time*(March 7) 52-55.

Schwab, Susan. (2011) “After Doha: Why the Negotiations are Doomed and What We Should Do About It,” *Foreign Affairs* (May/June).

Schwarz, Benjamin. (2005) “Managing China’s Rise,” *Atlantic Monthly*295 (June): 27-28.

Schweller, Randall L. (2004) “Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing,” *International Security 28* (Fall): 159-201.

------------ (1999) Review' of *From Wealth to Power* by Fareed Zakaria, *American Political Science Review* 93 (June 1999): 497-99.

Scowcroft, Brent, and Samuel R. Berger. (2005) “In the Wake of War: Getting Serious About Nation-Building,” *The National Interest*81 (Fall): 49-60.

Seck, Manadon Manosour. (1999) “Shrinking Forests,” *Christian Science Monitor* (May 3): 9.

Secor, Laura. (2005) *Sands of Empire*. New York: Simon and Schuster.

Selck, Torsten J. (2004) “On the Dimensionality of European Union Legislative Decision-Making,” *Journal of Theoretical Politics*16 (April): 203-22.

Sen, Amartya. (2006) *Identity and Violence: The Illusion of Destiny*. New York: Norton.

Sending, Ole Jacob, and Iver B. Neumann. (2006) “Governance to Governmentality: Analyzing NGOs, States, and Power,” *International Studies Quarterly*50: 651-672.

Sengupta, Somini. (2005) “Hunger for Energy Transforms How India Operates,” *New York Times International*(June 5): Section 4, 3.

Senese, Paul D., and John A. Vasquez. (2008) *The Steps to War*. Princeton, N.J.: Princeton University Press

Serfaty, Simon. (2003) “Europe Enlarged, America Detached?” *Current History*(March): 99-102.

Sezgin, Yuksel. (2005) “Taking a New Look at State-Directed Industrialization,” *International Studies Review*7 (June): 323-325.

Shaffer; Gregory. (٢٠٠٩) “The Future of the WTO,” University of Chicago Law School Faculty Blog, Feb 23, 2009. Available at: http://uchicagolaw.typepad.com/faculty/2009/02/future-of-the-wtorelevance.html.

Shah, Timothy Samuel. (2004) “The Bible and the Ballot Box: Evangelicals and Democracy in the ‘Global South,”’ *SAIS Review of International Affairs*24 (Fall): 117-32.

Shane, Scott. (2005) “The Beast That Feeds on Boxes: Bureaucracy,” *New York Times*(April 10): Section 4, 3.

Shannon, Megan. (2009) “Preventing War and Providing the Peace? International Organizations and the Management of Territorial Disputes,” *Conflict Management and Peace Science*26 (2): 144-163.

Shannon, Thomas Richard. (1989) *An Introductiontto the World-System Perspective*. Boulder, Colo.: Westview.

Shanker, Thom and Steven Erlanger. (2010) “Blunt U.S. Warning Reveals Deep Strains in NATO,” *The New York Times* (June 11): Al.

------------ (2009) “Afghanistan Presents NATO a Choice of Fusion or Fracture,” *International Herald Tribune* (April 3): 1.

Shapin, Steven. (2007) “What Else is New,” *The New Yorker* (May 14): 144-148.

Shapiro, Robert. (2008) *Futurecast: How Superpowers, Populations, and Globalization Will Change the Way You Live and Work*. St. Martin’s Press.

Sharp, Travis. (2009) “Fiscal Year 2010 Pentagon Defense Spending Request: February “Topline”,” Center For Arms Control and Non-Proliferation. (February26). Available at:http://www.armscontrolcenter.org/policy/security-spending/articles/022609_fy10_topline_growth_decade/.

Sheehan, Michael. (1996) “A Regional Perspective on the Globalization Process,” *Korean Journal of Defense Analysis* 8 (Winter): 53-74.

Sheffer, Gabriel. (2003) *Diaspora Politics: At Home Abroad*. Cambridge: Cambridge University Press.

Shiftman, Gary M. (2006) *Economic Instruments of Security Policy*. Basingstoke, U.K.: Palgrave MacMillan.

Shlapentorkh, Vladmir, Eric Shirae, and Josh Woods (eds.).(2005) America: Sovereign Defender *or*Cowboy Nation*? Burlington, Ver.: Ashgate.*

Shreeve, Jamie. (2005) “The Stem-Cell Debate,” *New York Times Magazine* (April 10): 42-47.

Shultz, Richard H., Jr., Roy Godson, and George H. Quester (eds.). (1997) *Security Studies* for *the Twenty-First Century*. New' York: Brassey’s.

Shultz, Richard H., Jr., and William J. Olson. (1994) *Ethnic and Religious Conflict.* Washington, D.C.: National Strategy Information Center.

Siegel, Martin *J.* (1983) “Survival,” *USA Today* 112 (August): 1-2.

Siegle, Joseph T, Michael M. Weinstein, and Morton H. Halperin. (2004) “Why Democracies Excel,” *Foreign Affairs* 83 (September-October): 57-71.

Sikkink, Kathryn. (2008). “Transnational Politics, International Relations Theory and Human Rights,” pp. 172-179 in Karen A. Mingst and Jack L. Snyder (eds.). *Essential Readings in World Politics,* 3rd ed. New York: Norton.

Simmons, Beth A., and Zachary Elkins. (2004) “The Globalization of Liberalization: Policy Diffusion in the International Political Economy,” *American Political Science Review* 98 (February): 171-89.

Simmons, Beth A. and Richard H. Steinberg. (2007) *International Law and International Relations.* New York: Cambridge University Press.

Simon, Herbert A. (1997) *Models of Bounded Rationality.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

--------------- (1957) *Models of Man.* New York: Wiley.

Singer, Hans w, and Javed A. Ansari. (1988) *Rich and Poor Countries,* 4th ed. London: Unwin Hyman.

Singer, David. (2010) “Migrant Remittances and Exchange Rate Regimes in the Developing World.” *American Political Science Review* 104(2) (May): 307-323.

Singer, J David. (2000) “The Etiology of Interstate War,” pp. 3-21 in John A.Vasquez (ed.). *What* Do *We Know About War*? Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

------------(1991) “Peace in the Global System,” pp. 56-84 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *The Long Postwar Peace.* New York: HarperCollins.

------------ (ed.). (1968) *Quantitative International Politics.* New York: Free Press.

Singer, Max. (1999) “The Population Surprise,” *Atlantic Monthly* (August): 22-25.

Singer, Max, and Aaron Wildavsky. (1993) *The Real World Order: Zones of Peace/Zones of Turmoil.* Chatham, N.J.: Chatham House.

Singer, P.W. (2010) “We, Robot: Is it dangerous to let drones fight our Wars for us?” *Slate (May).* Available at: http://www.slate.com/id/2253692.

------------- (2009a) “Robots at War: The New Battlefield,” *The Wilson Quarterly* (Winter).

------------ (2009b) Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the 21st Century. The Penguin Press.

Singer, Peter. (2004) *One World: The Ethics of Globalization,* 2nd ed. New Haven, Conn.: Yale University Press.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). (2011) *SIPRI Yearbook.* New York: Oxford University Press.

------------- (2010) *SIPRI Yearbook.* New York: Oxford University Press.

------------- (2009) *SIPRI Yearbook.* New York: Oxford University Press.

------------- (2008) *SIPRI Yearbook.* New York: Oxford University Press-

------------- (2007) *SIPRI Yearbook.* New York: Oxford University Press.

------------- (2006) *SIPRI Yearbook.* New York: Oxford University Press.

Sivard, Ruth Leger. (1996) *World Military and Social Expenditures* 1996. Washington, D.C.: World Priorities.

------------- (1991) *World Military and Social Expenditures* 1991. Washington, D.C.: World Priorities.

Siverson, Randolph M., and Julian Emmons. (1991) "Democratic Political Systems and Alliance Choices," *Journal of Conflict Resolution* 35 (June): 285-306.

Skeldon, Ronald. (2010) "Managing Migration for Development Is Circular Migration the Answer?" *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations* 11(1) (Winter/ Spring): 21-33.

Skinner, E. Benjamin. (2010) "The New Slave Trade." *Time* (January 18): 54-57.

------------- (2008) "A World Enslaved," *Foreign Policy* (March/April):62-67.

Sklair, Leslie. (1991) *Sociology of the Global System*. Baltimore: Hopkins University Press.

Slackman, Michael. (2008) "Dreams Stifled, Egypt's Young Turn to Islamic Fervor," *The New York Times* (February 17): 1.

Slater, David. (2005) *Geopolitics and the Post-Colonial: Rethinking North-South Relations.* Malden, Mass: Blackwell.

Slaughter, Anne-Marie. (2004a) *A New World Order.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

------------- (2004b) "The Clear, Cruel Lessons of Iraq," *Financial Times*(April 8): 15.

------------- (1997) "The Real New World Order," *Foreign Affairs*76 (September-October): 183-97.

Small, Melvin, and J. David Singer. (1982) *Resort to Arms: International and Civil Wars*, 1816-1980. *Beverly Hills, Calif.:*

Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* Edwin Cannan, ed. 1904. Library of Economics and Liberty. Available at: http://www. econlib.org/liberty/Smith/smWN.html.

Smith, Jackie, and Timothy Patrick Moran. (2001) "WTO 101: Myths about the World Trade Organization," pp. 68-71 in Robert J. Griffiths (ed.). *Developing World 01/02,* Guilford, Conn.: Dushkin/McGraw-Hill.

Smith, Michael J. (2000) "Humanitarian Intervention Revisited," *Harvard International Review* 22 (April): 72-75.

Smith, Roger W. (2010) Review of *Genocide: A Normative Account* by Larry May, *Ethics & International Affairs*24 (4) (Winter): 433-435.

Smith, Steve, and Patricia Owens. (2005) "Alternative Approaches to International Theory," pp. 271-93 in John Baylis and Steve Smith (eds.). *The Globalization of World Politics,*3rd ed. New York: Oxford University Press.

Smith, Tony. (2007) *Pact With the Devil: Washington's Bid for World Supremacy and the Betrayal of the American Promise.* New York: Routledge.

Snidal, Duncan. (1993) "Relative Gains and the Pattern of International Cooperation," pp. 181-207 in David A. Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate.* New York: Columbia University Press.

Snyder, David Pearce. (2006) "Five Meta-Trends Changing the World," pp. 13-17 in Robert M. Jackson (ed.), *Global Issues 05/06.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Snyder, Glenn H. (1991) "Alliance Threats: A Neorealist First Cut," pp. 83-103 in Robert L. Rothstein (ed.), *The Evolution of Theory in International Relations.* Columbia: University of South Carolina Press.

------------- (1984) "The Security Dilemma in Alliance Politics," *World Politics*36 (July): 461-495.

Snyder, Glenn H., and Paul Diesing. (1977) *Conflict Among Nations.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Snyder, Jack. (2005) "A Perfect Peace," *The Washington Post National Review Weekly Edition* (January 10): 33.

------------- (2004) "One World, Rival Theories," *Foreign Policy* (November-December): 53-62.

Sobek, David. (2005) “Machiavelli’s Legacy: Domestic Politics and International Conflict,” *International Studies Quarterly* 49 (June): 179-204.

Sofaer, Abraham. (2010) “The Best Defense?: Preventive Force and International Security.” *Foreign Affairs*89(1) (January/ February): 109-118.

Somavia, Juan. (2004) “For Too Many, Globalization Isn’t Working,” *International Herald Tribune*(February 27): 6.

Somit, Albert. (1990) “Humans, Chimps, and Bonobos: The Biological Bases of Aggression, War, and Peacemaking,” *Journal of Conflict Resolution*34 (September): 553-82.

Sorensen, Georg. (1995) “Four Futures,” *Bulletin of the Atomic Scientists*51 (July-August): 69-72.

Sorensen, Theodore C. (1963) *Decision Making in the White House.* New York: Columbia University Press.

Sorokin, Pitirim A. (1937) *Social and Cultural Dynamics.* New York: American Book.

Soros, George. (2003) *The Bubble of American Supremacy: Correcting the Misuse of Amencan Power.* New York: Public Affairs.

Spar, Debora. (1999) “Foreign Investment and Human Rights.” *Challenge*42(1): 55-80.

Sperandei, Maria. (2006) “Bridging Deterrents and Compellence: An Alternative Approach to the Study of Coercive Diplomacy” *International Studies Review*8 (June): 253-280.

Sprout, Flarold and Margaret Sprout. (1965) *The Ecological Perspective on Human Affairs.* Princeton, N. J.: Princeton University Press.

Spykman, Nicholas. (1944) *The Geography of Peace.* New York: Harcourt Brace.

Stark, Sam. (2007) “Flaming Bitumen: Romancing the Algerian war,” *Harper’s* (February): 92-98.

Starr, Harvey. (2006) “International Borders,” *SAIS Review*26 (Winter/Spring): 3-10.

Starr, Harvey and Benjamin Most. (1978) “A Return Journey: Richardson, 'Frontiers’ and Wars in the 1945-1965 Era,” *Journal of Conflict Resolution*22 (September): 441-467.

Steans, Jill. (2006) *Gender and International Relations.* Cambridge, UK: Polity.

Steele, Brent J. (2007) “Liberal-Idealism: A Constructivist Critique,” *International Studies Review*9 (Spring): 23-52.

Stefan Halper (2010) *The Beijing Consensus: How China’s Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century.* New York: Basic Books.

Steil, Benn and Manuel Hinds. (2009) *Money, Markets, and Sovereignty.* New Haven: Yale University Press.

Steinberg, Richard. (2009) “The Future of the WTO,” University of Chicago Law School Faculty Blog, February 23. Available at: http://uchicagolaw.typepad.com/faculty/2009/02/future-of-the-wtorelevance.html.

Stephenson, Carolyn M. (2000) “NGOs and the Principal Organs of the United Nations,” pp. 270-94 in Paul Taylor and R. J. Groom (eds.), *The United Nations at the Millennium.* London: Continuum.

Stewart, Devin T., Nikolas K. Gvosdev and David A. Andelman. (2008) “Roundtable: The Nation-State” Carnegie Council, August 29. Available at: http://www.Carnegie-council.org/resources/ethics_online/0024.html/:pfprintable.

Stiglitz, Joseph. (2011) “The IMF Cannot Afford to Make a Mistake with Strauss-Kahn’s Successor,” *The Telegraph (UK)* (May 21).

-------------, (2006) *Making Globalization Work.* New York: Norton.

-------------, (2003) *Globalization and Its Discontents.* New York: Norton.

Stiglitz, Joseph and Andrew Charlton. (2006) *Fair Trade for All: How Trade Can Promote Development.* New York Oxford University Press.

Stiles, Kendall. (2005) “The ambivalent hegemon: Explaining the ‘lost decade’ in multilateral trade talks, 1948-1958,” *Review of International Political Economy*2 (1): 1-26.

Stohl, Rachel. (2005) “Fighting the Illicit Trafficking of Small Arms,” *SAIS Review*25 (Winter-Spring): 59-68.

Stopford, John. (2001) “Multinational Corporations,” pp. 72- 77 in Robert J. Griffiths (ed.). *Developing World 01/02.* Guilford, Conn.: Duhin/McGraw-Hill.

Story, Louise, Landon Thomas Jr., and Nelson Schwartz. (2010) “Wall St. Helped to Mask Debt Fueling Europe’s Crisis.” *New York Times*(February 13). Available at: http:// http://www.nytimes.com/2010/02/14/business/global/14debt.html?pagewanted=all.

Strang, David. (1991) “Global Patterns of Decolonization, 1500-1987,” *International Studies Quarterly*35 (December): 429-545.

------------- (1990) “From Dependence to Sovereignty: An Event History Analysis of Decolonization 1870-1987,” *American Sociological Review 55*(December): 846-60.

Strange, Susan. (1997) *Casino Capitalism.* Manchester: Manchester University Press.

Streeten, Paul. (2001) “Human Development Index,” pp. 367-68 in Joel Krieger (ed.). *The Oxford Companion to Politics of the World* 2nd ed. New York: Oxford University Press.

Stross, Randall E. (2002) “The McPeace Dividend,” *U.S. News & World Report*(April 1): 36.

Suganami, Hidemi. (1983) “A Normative Enquiry in International Relations,” *Review of International Studies*9: 35-54.

Summers, Lawrence H. (2006) “America Overdrawn,” pp. 25- 27 in Helen E. Purkitt (ed.). *World Politics 05/06.*Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Surowiecki, James. (2007) “The Myth of Inevitable Progress,” *Foreign Affairs* 86 (July/August): 132-139.

Sutherland, Peter. (2008) “Transforming Nations: How the WTO Boosts Economies and Opens Societies,” *Foreign Affairs* 87 (March): 125-136.

Sylvester, Christine. (2002) *Feminist International Relations.* New York: Cambridge University Press.

Talbott, Strobe, and Nayan Chanda (eds.). (2002) *The Age of Terror* New York: Basic Books.

Taliaferro, Jeffrey, S.E. Lobell, and N.M. Ripsman. (2009) *Neo Classical Realism, the State, and Foreign Policy.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Talmadge, Eric. (2010) “US-Japan security pact turns 50, faces new strains.” *Associated Press* (June 22).

Tan, Sor-hoon (ed.). (2005) *Challenging Citizenship: Group Membership and Cultural Identity in a Global Age.* Burlington, Ver.: Ashgate.

Tarrow, Sidney. (2006) *The New Transnational Activism* New York: Cambridge University Press.

Tayler, Jeffrey.(2009) "What Crisis?’ Why Europe’s Poorest Country is a Paragon of Financial Stability,” *The Atlantic* 304 (1): 28-30.

Tellis, Ashley J. (2005) “A Grand Chessboard,” *Foreign Policy* (January-February): 51-54.

Terlinden, Claire and Louise Hilditch. (2003) *Towards Effective Partnership: Untie Aid.* Brussels: Action Aid Alliance.

Teslik, Lee Hudson. (2008) “Council for Foreign Relations Back- grounder: Food Fries,” Available at: http://www.cfr.otg/publication/16662/price_of_food.html?breadcrumb5%2Findex.

Tessman, Brock, and Steve Chan. (2004) "Power Cycles, Risk Propensity and Great Power Deterrence," *Journal of Conflict Resolution*48 (April): 131-53.

Tetlock, Philip. (2006) *Expert Political Judgment.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Thachuk, Kimberley. (2005) "Corruption and International Security," *SAIS Review*25 (Winter-Spring): 143-52.

Thakur, Ramesh. (1998) "Teaming Up to Make Human Rights a Universal Fact," *International Herald Tribune*(December 10): 10.

Thakur, Ramesh, and Steve Lee. (2000) "Defining New Goals for Diplomacy in the Twenty-First Century," *International Herald Tribune*(January 19): 8.

Thakur, Ramesh and Thomas G. Weiss. (2009) "United Nations 'Policy': An Argument with Three Illustrations," *International Studies Perspectives*10: 18-35.

Thakur, Ramesh and Thomas G. Weiss, eds. (2009) *The United Nations and Global Governance: An Unfinished Journey.* Bloomington: Indiana University Press.

Thant, U. (1978) *View from the UN.*New York: Doubleday.

The Hunger Project. (2009) "Bolivia." Available at: http://www.thp.org/where.we_work/latin_america/Bolivia?gclid5CP2k6cvIxowCFhJ2godk22zKg.

Themner, Lotta and Peter Wallensteen. (2011) "Armed Conflict, 1946-2010," *Journal of Peace Research*, 48: 525-536.

Thomas, Ward. (2005) "The New Age of Assassination," *SAIS Review 25*(Winter-Spring): 27-39.

Thompson, Kenneth W. (1960) *Political Realism and the Crisis of World Politics.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Thompson, Mark. (2011) "Air Boss: From her base in Germany, Major General Maggie Woodward ruled the skies over Libya. It was another first for women in combat," *Time* (April 18): 37-39.

------------- (2007) "Flying Shame," *Time*(October 8): 34-41.

Thompson, William R. (ed.). (1999a) *Great Power Rivalries.* Columbia: University of South Carolina Press.

------------- (1999b) "Why Rivalries Matter and What Great Power Rivalries Can Tell Us about World Politics," pp. 3-28 in William R. Thompson (ed.), *Great Power Rivalries.* Columbia: University of South Carolina Press.

------------- (1988) *On Global War: Historical-Structural Approaches to World Politics.* Columbia: University of South Carolina Press.

Thomson, James W. (2011) "How the Mighty are Falling," *USA Today* (March): 14-18.

Thrall, Trevor, and Jane Cramer, eds. (2009) *American Foreign Policy and the Politics of Fear: Threat Inflation Since 9/11*. New York: Routledge.

Thurow, Lester C. (1999) *Building Wealth.* New York: HarperCollins.

------------- (1998) "The American Economy in the Next Century," *Harvard International Review*20 (Winter): 54-59.

Thyne, Clayton L. (2007) "Cheap Signals, Costly Consequences: How International Relations Affect Civil Wars." Ph.D. Diss., University of Iowa.

Thyne, Clayton L. (2006) "Cheap Signals with Costly Consequences: The Effect of Interstate Relations on Civil War," *Journal of Conflict Resolution*50 (December): 937-961.

Tickner, J. Ann. (2010) "Searching for the Princess?" pp. 36-41 in Russell Bova (ed.). *Readings* on *How the World Works.* New' York: Pearson.

------------- (2005) “What Is Your Research Program? Some Feminist Answers to International Relations Methodological Questions,” *International Studies Quarterly*49 (March): 1-21.

------------- (2002) *Gendering World Politics.* New York: Columbia University Press.

-------------(1997) “You Just Don’t Understand: Troubled Engagements Between Feminists and IR Theorists,” *International Studies Quarterly*41 (1997): 611-632.

-------------and Laura Sjoberg. (2006) “Feminism.” In *Theories of International Relations: Discipline and Diversity.* Tim Dunne, Milya Kurki, and Steve Smith, eds. Oxford: Oxford University Press, pp 185-202

Tiessen, Rebecca. (2010) “Global Actors in Transnational and Virtual Spaces.” *International Studies Review*12: 301-304

Tilford, Earl H., Jr. (1995) *The Revolution in Military Affairs.* Carlisle Barracks, Pa.: U.S. Army War College.

Tillema, Herbert K. (2008) *Overt Military Intervention in the Cold War Era.* Columbia: University of South Carolina Press.

------------- (1994) “Cold War Alliance and Overt Military Intervention, 1945-1991,” *International Interactions*20 (No. 3): 249-78.

Tilly, Charles. (2003) *The Politics of Collective Violence.* Cambridge: Cambridge University Press.

Timmerman, Kenneth. (1991) *The Death Lobby: How the West Armed Iraq.* Boston: Houghton Mifflin.

Tocqueville, Alexis de. (1969 [1835]) *Democracy in America.* New York: Doubleday.

Todaro, Michael P. (2002) *Economic Development*, 8th ed. Reading, Mass.: Addison-Wesley.

------------- (2000) *Economic Development*,7th ed. Reading, Mass.: Addison-Wesley.

------------ (1994) *Economic Development in the Third World*, 5th ed. New York: Longman.

Todd, Emmanuel. (2003) *After the Empire: The Breakdown of the American Order.* Translated by C. Jon Delogu. New York: Columbia LTniversity Press.

Toft, Monica Duffy. (2007) “Population Shifts and Civil War: A Test of Power Transition Theory,” *International Interactions* 23: (July/September): 243-269.

Toner, Robin. (2002) “FBI Agent Gives Her Blunt Assessment,” Columbia, S.C., *The State*(June 7): A5.

Toynbee, Arnold J. (1954) *A Study of History.* London: Oxford University Press.

Transparency International. (2011) “Frequently Asked Question about Corruption” Available at: http://www.transparency.org/news_room/faq/corruption_faq#faqcorr4.

-------------(2009) “Corruption Perceptions Index,” Available at: http:// www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi.

Traub, James. (2005) “The New Hard-Soft Power” *New York Times Magazine*(January 30): 28-29

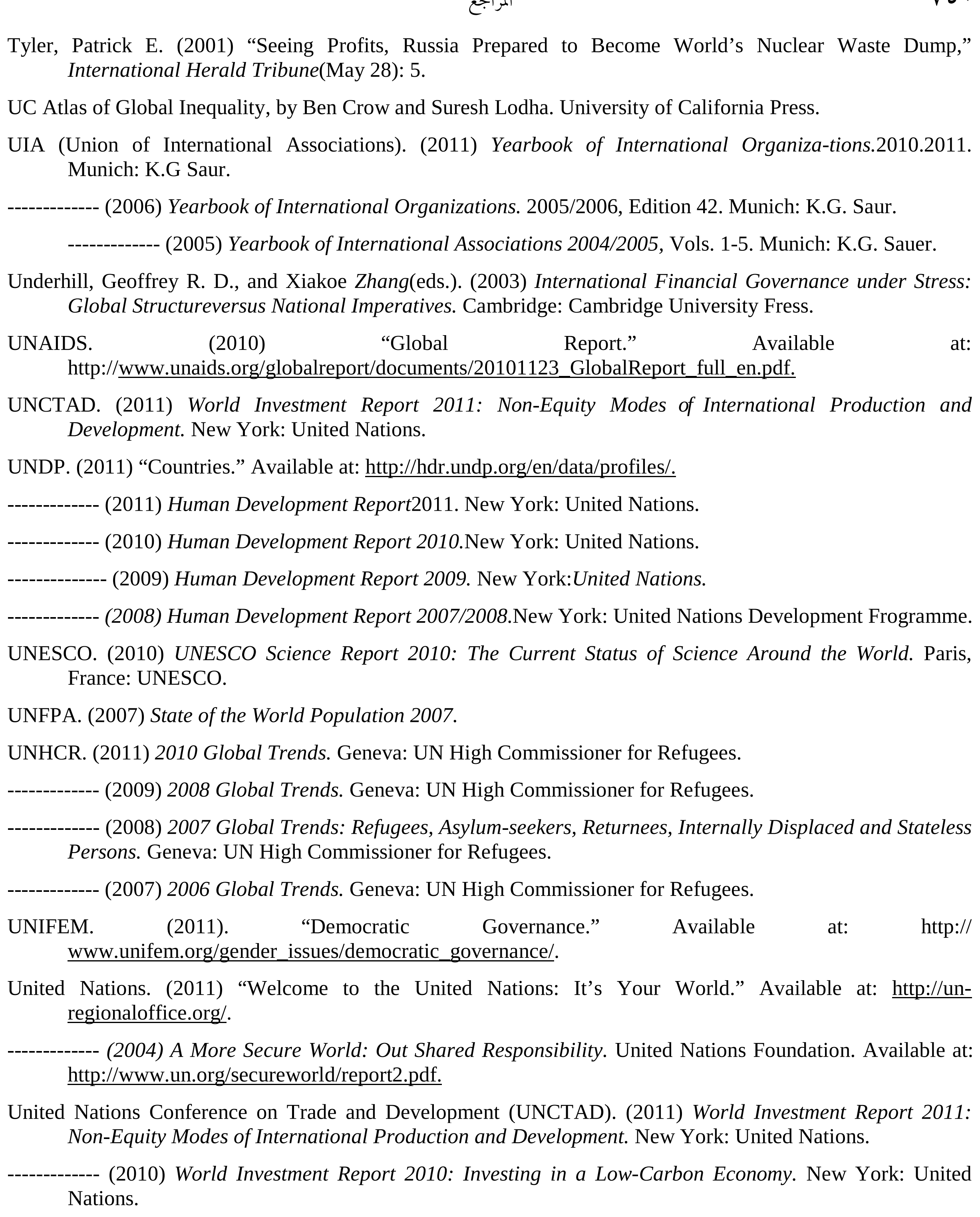
Traynor, Ian, and John Hooper. (2011) “France and Italy in call to close UE borders in wake of Arab protests: Sarkozy and Berlusconi want passport-free travel within the EU suspended as north African migrants flee north,” *guardian.* (April 27). Available at: http://www.guardian.co.uk/world/2011/apr/26/eu-borders~arab-protests.

Trumbull, Mark and Andrew Downie. (2007) “Great Global Shift to Service Jobs,” *The Christian Science Monitor* (September): 1, 10.

Tuchman, Barbara W. (1984) *The March of Folly.* New York: Ballantine.

------------- (1962) *The Guns of August.* New York: Dell.

Tures, John A. (2005) “Operation Exporting Freedom,” *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations* 6 (Winter-Spring): 97-111.



Tyler, Patrick E. (2001) “Seeing Profits, Russia Prepared to Become World’s Nuclear Waste Dump,” *International Herald Tribune*(May 28): 5.

UC Atlas of Global Inequality, by Ben Crow and Suresh Lodha. University of California Press.

UIA (Union of International Associations). (2011) *Yearbook of International Organiza-tions.*2010.2011. Munich: K.G Saur.

------------- (2006) *Yearbook of International Organizations.* 2005/2006, Edition 42. Munich: K.G. Saur.

------------- (2005) *Yearbook of International Associations 2004/2005*, Vols. 1-5. Munich: K.G. Sauer.

Underhill, Geoffrey R. D., and Xiakoe *Zhang*(eds.). (2003) *International Financial Governance under Stress: Global Structureversus National Imperatives.* Cambridge: Cambridge University Fress.

UNAIDS. (2010) “Global Report.” Available at: http://www.unaids.org/globalreport/documents/20101123_GlobalReport_full_en.pdf.

UNCTAD. (2011) *World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development.* New York: United Nations.

UNDP. (2011) “Countries.” Available at: http://hdr.undp.org/en/data/profiles/.

------------- (2011) *Human Development Report*2011. New York: United Nations.

------------- (2010) *Human Development Report 2010.*New York: United Nations.

-------------- (2009) *Human Development Report 2009.* New York:*United Nations.*

------------- *(2008) Human Development Report 2007/2008.*New York: United Nations Development Frogramme.

UNESCO. (2010) *UNESCO Science Report 2010: The Current Status of Science Around the World.* Paris, France: UNESCO.

UNFPA. (2007) *State of the World Population 2007.*

UNHCR. (2011) *2010 Global Trends.* Geneva: UN High Commissioner for Refugees.

------------- (2009) *2008 Global Trends.* Geneva: UN High Commissioner for Refugees.

------------- (2008) *2007 Global Trends: Refugees, Asylum-seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons.* Geneva: UN High Commissioner for Refugees.

------------- (2007) *2006 Global Trends.* Geneva: UN High Commissioner for Refugees.

UNIFEM. (2011). “Democratic Governance.” Available at: http:// www.unifem.org/gender_issues/democratic_governance/.

United Nations. (2011) “Welcome to the United Nations: It’s Your World.” Available at: http://un-regionaloffice.org/.

------------- *(2004) A More Secure World: Out Shared Responsibility*. United Nations Foundation. Available at: http://www.un.org/secureworld/report2.pdf.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2011) *World Investment Report 2011: Non-Equity Modes of International Production and Development.* New York: United Nations.

------------- (2010) *World Investment Report 2010: Investing in a Low-Carbon Economy.* New York: United Nations.

-------------**(2009)***World Investment Prospects Survey 2009-2011.* New York and Geneva: United Nations.

World Investment Report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge. New York: United Nations.

------------- (2004) “Global FDI Decline Bottoms Out in 2003,” press release.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2009) "World Population Age 80 or Older." Appeared in *Time Health* (February 22, 2010).

United Nations Department of Peacekeeping Operations. (2010) *Fact Sheet: United Nations Peacekeeping* (March). New York: United Nations.

United Nations Environment Programme (UNEP). "Status of Ratification." Available at: http://ozone.unep.org/new_site/en/treaty_ratification_status.php.

------------- (2004) *State of the Environment and Policy Perspective.* New York: United Nations.

------------- (2002) *Global Environment Outlook.* New York: Oxford University Press.

UNHCR. (2008) *2007 Global Trends: Refugees, Asylum— Seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons.* Geneva: UN High Commissioner for Refugees.

UN Office on Drugs and Crime. (2010) "Executive Summary." Available at: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/Executive_summary.pdf.

-------------*(2010) The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment.* Vienna: UN Office on Drugs and Crime.

United Nations Peace Operations. (2010) "United Nations Peacekeeping Operations." *Year in Review 2009.* New York: United Nations.

United Nations Population Division (UNPD). (2004) *World Population Prospects.* New York: United Nations.

UNICEF. (2009) *The State of the World's Children 2009.* Available at http://www.unicef. org/sowc09/.

------------- (2008) *Child Info: Monitoring the Situation of Women and Children.* Available at: http://www.childinfo.org/mortal-ity.html. (August 24, 2009).

------------- **(1(**١٩٩٦*Impact of Armed Conflict on Young Children.* Available **at:** http://wwAV.unicef.org/graca/a51-306_en.pdf.

UNIFEM. (2010) "Democratic Governance." Available at http:// http://www.unifem.org/genderissues/democratic_governance/.

------------- (2009) *Who Answers to Women? Gender and Accountability.* Available at: http://www.unifem.org/progress/2008/media/POWW08_Report_Full_Text.pdf.

UNODC (2010) "The Globalization of Crime: A Transnational Organized Crime Threat Assessment." Available at: http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/TOCTA_Report_2010_low_res.pdf.

Urdal, Henrik. (2006) "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence," *International Studies Quarterly* 50 (September): 607-629.

Urquhart, Brian. (2010) "Finding the Hidden UN." *The New York Review* (May 27): 26-28.

------------- (2002) "Shameful Neglect," *International Herald Tribune* (April 25): 12-١٤

------------- (2001) "Mrs. Roosevelt's Revolution," *New York Review of Books* 49 (April 26): 32-34.

-------------- (1994) "Who Can Police the World?" *New York Review of Books* 41 (May 12): 29-33.

U.S. Agency for International Development. (2004). *Trafficking in Persons: USAIDs response* [On-line]. Available at: http:// www.usaid.gov/ourwork/cross-cutting_programs/wid/pubs/trafficking_in_person_usaid_response_march2004.pdf. (accessed August 24, 2009).

U.S. Arms Control and Disarmament Agency (ACDA). (2002) *World Military Expenditures and Arms Transfers.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

------------- (1997) *World Military Expenditures and Arms Transfers 1995.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

U.S. Department of Treasury. (2011) "Major Foreign Holders of Treasury Securities." Available at: http://www.treasury.gov/resource-center/data-chart-center/tic/Documents/mfh.txt.

-------------(2010) "Gross External Debt Position." Available at http://www.ustreas.gov/tic/debta310.html.

------------- (2009) "Major Holders of Treasury Securities," Available at: http://www.treasury. gov/tic/mfh.txt.

U.S. National Counterterrorism Center (NCTC). (2011) *2010 NCTC Report on Terrorism.* Washington, D.C.: National Counterterrorism Center.

Valentino, Benjamin. (2004) *Final Solutions: Mass Killing and Genocide in the Twentieth Century*. Ithaca, N.Y: Cornell University Press.

Vandersluis, Sarah Owen, and Paris Yeros. (2000a) "Ethics and Poverty in a Global Era," pp. 1-31 in Sarah Owen Vandersluis and Paris Yeros (eds.). *Poverty in World Politics.* New York: St. Martin's.

------------- (eds.). (2000b) *Poverty in World Politics.* New York: St. Martin's.

Van Evera, Stephen. (1999) *Causes of War.* Ithaca, N.Y: Cornell University Press.

------------- (1994) "Hypotheses on Nationalism and War," *International Security* 18 (Spring): 5-39.

------------- (1990-91) "Primed for Peace," *International Security* 15 (Winter): 6-56

Van Oudenaren, John. (2005) "Containing Europe," *The National Interest*80 (Summer): 57-64.

Van Riper, Tom. (2009) "The World's Largest Malls," *Forbes* (January 15).

Vasquez, John A. (2009) *War Puzzle Revisited.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

------------- (2005) "Ethics, Foreign Policy, and Liberal Wars," *International Studies Perspectives*6 (August): 307-315.

------------- (1998) *The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism.* Cambridge: Cambridge University Press.

------------- (1997) "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs," *American Political Science Review*91 (December): 899-912.

------------- (1993) *The War Puzzle.* Cambridge: Cambridge University Press.

------------- (1991) "The Deterrence Myth," pp. 205-23 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *The Long Postwar Peace.* New York: HarperCollins.

------------- and Colin Elman (eds.). (2003) *Realism and the Balancing of Power: A New Debate.*Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall.

------------- and Marie Henehan. (2010) *Territory, War and Peace.* London: Routledge.

Verba, Sidney. (1969) "Assumptions of Rationality and Nonrationality in Models of the International System," pp. 217-31 m James N. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy.* New York: Free Press.

Verwimp, Philip, Patricia Justino, and Tilman Bruck. (2009) "The Analysis of Conflict: A Micro-Level Perspective," *Journal of Peace Research*46 (3): 307-314.

Victor, David G., M. Granger Morgan, Fay Apt, John Steinbruner, and Katharine Ricke. (2009). "The Geoengineering Option: A Last Resort Against Global Warming," *Foreign Affairs*88 (March/April): 64-76.

Vidal, Gore. (2004). *Imperial America.* New York: Nation Books.

*Vital Signs 2007-2008.*New York: Norton, for the Worldwatch Institute.

*Vital Signs 2006-2007.*New York: Norton, for the Worldwatch Institute.

*Vital Signs 2005.*New York: Norton, for the Worldwatch Institute.

*Vital Signs 2004.*New York: Norton, for the Worldwatch Institute.

*Vital Signs 2003.*New York: Norton, for the Worldwatch Institute.

*Vital Signs 2002.*New York: Norton, for the Worldwatch Institute-

*Vital Signs 2000.*New York: Norton, for the Worldwatch Institute.

Voeten, Erik. (2004) "Resisting the Lonely Superpower: Responses of States in the United Nations to U.S. Dominance," *Journal of Politics*66 (August): 729-54.

Vogel, David. (1995) *Trading up: Consumer and Environment Regulation in a Global Economy*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Von Drehle, David. (2011) "Don't Bet Against the United States." *Time Magazine*(03 March) von Glahn, Gerhard. (1996) *Law Among Nations*, 7th ed. Boston: Allyn & Bacon.

Vreeland, James Raymond. (2003) *The IMF and Economic Development.* Cambridge: Cambridge University Press.

Wagner, R. Harrison. (2007) *War And The State.* Ann Arbor: Piuto Books, University of Michigan Press.

Walker, Richard. (2010) "Hello country number 193: Introducing South Sudan," *The Economist: The World in 2011* (November 22): 82.

Walker, Stephen; Akan Malici, and Mark Schafer. (2011) *Rethinking Foreign Policy Analysis: States, Leaders, and the Microfoundations of Behavioral International Relations: (Role Theory and International Relations).* New York: Routledge.

Wallace, Brian. (1978) "True Grit South of the Border," *Osceola* (January 13): 15-16.

Wallerstein, Immanuel. (2005) *World-Systems Analysis.* Durham, N.C.: Duke University Press.

Wallerstein, Immanuel. (2004) "World Systems Analysis." In *World System History: Encyclopedia of Life Support Systems.* George Modelski, ed. Oxford: UNESCO/ EOLESS Publishers.

------------- (2002) "The Eagle Has Crash Landed," *Foreign Policy* (July/August): 60-68.

------------- (1988) *The Modern World-System III.* San Diego: Academic Press.

Walsh, Bryan. (2010) "The Spreading Stain." *Time*(June 21): 51-59.

------------- (2009) "The New Age of Extinction," *Time*(April 1):

------------- (2006) "The Impact of Asia's Giants," *Time*(April 3):

Walt, Stephen M. (2009) "Alliances m a Unipolar World," World Politics 61: 86-120.

------------- (2005) *Taming American Power.* New York: Norton.

Walter, Barbara F. (2004) "Does Conflict Beget Conflict?" *Journal of Peace Research*41 (May): 371-88.

------------- (1997) "The Critical Barrier to Civil War Settlement," *International Organization*51 (Summer): 335-64.

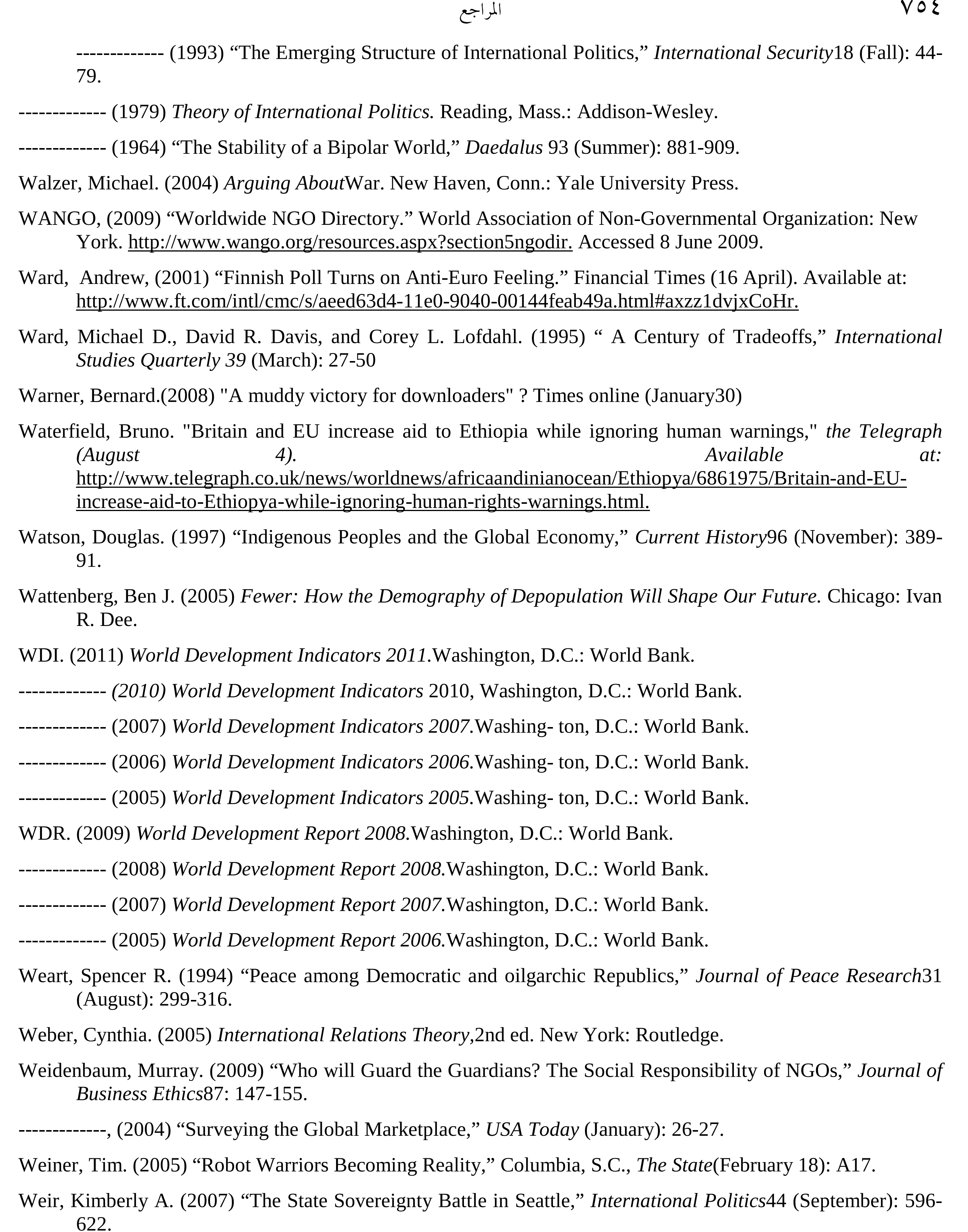
Walters, Robert S., and David H. Blake. (1992) *The Politics of Global Economic Relations*,4th ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Waltz, Kenneth N. (2000) "Structural Realism after the Cold War," *International Security*25 (Summer): 5-41.

------------- (1995) "Realist Thought and Neorealist Theory," pp. 67- 83 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *Controversies in International Relations Theory*. New York: St. Martin's.

Waltz, Kenneth N. (2000) "Structural Realism after the Cold War," *International Security*25 (Summer): 5-41.

------------- (1995) "Realist Thought and Neorealist Theory," pp. 67- 83 in Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *Controversies in International Relations Theory*. New York: St. Martin's.



------------- (1993) “The Emerging Structure of International Politics,” *International Security*18 (Fall): 44-79.

------------- (1979) *Theory of International Politics.* Reading, Mass.: Addison-Wesley.

------------- (1964) “The Stability of a Bipolar World,” *Daedalus* 93 (Summer): 881-909.

Walzer, Michael. (2004) *Arguing About*War. New Haven, Conn.: Yale University Press.

WANGO, (2009) “Worldwide NGO Directory.” World Association of Non-Governmental Organization: New York. http://www.wango.org/resources.aspx?section5ngodir. Accessed 8 June 2009.

Ward, Andrew, (2001) “Finnish Poll Turns on Anti-Euro Feeling.” Financial Times (16 April). Available at: http://www.ft.com/intl/cmc/s/aeed63d4-11e0-9040-00144feab49a.html#axzz1dvjxCoHr.

Ward, Michael D., David R. Davis, and Corey L. Lofdahl. (1995) “ A Century of Tradeoffs,” *International Studies Quarterly 39* (March): 27-50

Warner, Bernard.(2008) "A muddy victory for downloaders" ? Times online (January30)

Waterfield, Bruno. "Britain and EU increase aid to Ethiopia while ignoring human warnings," *the Telegraph (August 4). Available at:* http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandinianocean/Ethiopya/6861975/Britain-and-EU-increase-aid-to-Ethiopya-while-ignoring-human-rights-warnings.html.

Watson, Douglas. (1997) “Indigenous Peoples and the Global Economy,” *Current History*96 (November): 389-91.

Wattenberg, Ben J. (2005) *Fewer: How the Demography of Depopulation Will Shape Our Future.* Chicago: Ivan R. Dee.

WDI. (2011) *World Development Indicators 2011.*Washington, D.C.: World Bank.

------------- *(2010) World Development Indicators* 2010, Washington, D.C.: World Bank.

------------- (2007) *World Development Indicators 2007.*Washing- ton, D.C.: World Bank.

------------- (2006) *World Development Indicators 2006.*Washing- ton, D.C.: World Bank.

------------- (2005) *World Development Indicators 2005.*Washing- ton, D.C.: World Bank.

WDR. (2009) *World Development Report 2008.*Washington, D.C.: World Bank.

------------- (2008) *World Development Report 2008.*Washington, D.C.: World Bank.

------------- (2007) *World Development Report 2007.*Washington, D.C.: World Bank.

------------- (2005) *World Development Report 2006.*Washington, D.C.: World Bank.

Weart, Spencer R. (1994) “Peace among Democratic and oilgarchic Republics,” *Journal of Peace Research*31 (August): 299-316.

Weber, Cynthia. (2005) *International Relations Theory,*2nd ed. New York: Routledge.

Weidenbaum, Murray. (2009) “Who will Guard the Guardians? The Social Responsibility of NGOs,” *Journal of Business Ethics*87: 147-155.

-------------, (2004) “Surveying the Global Marketplace,” *USA Today* (January): 26-27.

Weiner, Tim. (2005) “Robot Warriors Becoming Reality,” Columbia, S.C., *The State*(February 18): A17.

Weir, Kimberly A. (2007) “The State Sovereignty Battle in Seattle,” *International Politics*44 (September): 596-622.

Weisbrot, Mark. (2005) “The IMF Has Lost Its Influence,” *International Herald Tribune*(September 23): 7.

Weiss, Thomas, Richard Jolly, Louis Emmerij. (2009) *UN Ideas That Changed the World.* Bloomington, IN: Indiana University Press.

Weitsman, Patricia A. (2004) *Dangerous Alliances: Proponents of Peace, Weapons of War.* Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Welch, David A. (2005) *Painful Choices: A Theory of Foreign Policy Change.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Wendt, Alexander. (2000) *Social Theory of International Politics* Cambridge: Cambridge University Press.

-------------, (1999) *Social Theory of International Politics.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

-------------, (1995) “Constructing International Politics,” *International Security*20 (Summer): 71-81.

-------------, (1993)“Collective Identity Formation and the International State,” *American Political Science Review*88 (June): 384-396.

Wendt, Alexander, and Raymond Duvall. (2008) “Sovereignty and the UFO.” In *Political Theory*36: 607-633.

Wendzel, Robert L. (1980) *International Relations: A Policy-maker Focus.* New York: Wiley.

Wesley, Michael. (2005) “Toward a Realist Ethics of Intervention,” *Ethics & International Affairs*19 (No. 2, Special Issue): 55-72.

Weston, Drew. (2007) *The Political Brain: The Role of Emotion in Deciding the Fate of the Nation.* New York: PublicAffairs.

Western, Jon. (2006) “Doctrinal Divisions: The Politics of U.S. Military Interventions,” pp. 87-90 in Glenn p. Hastedt (ed.), *American Foreign Policy*,12th ed. Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Wheaton, Henry. (1846) *Elements of International Law.* Philadelphia: Lea and Blanchard.

Wheelan, Charles. (2003) *Naked Economics: Undressing the Dismal Science.* New York: Norton.

White, Ralph K. (1990) “Why Aggressors Lose,” *Political Psychology*11 (June): 227-242.

Wiegand, Krista E. (2011) “Militarized territorial disputes: States’ attempts to transfer reputation for resolve,” *Journal of Peace Research*48(1): 101-113.

Wight, Martin. (2002) *Power Politics.* New York: Continuum International Publishing Group.

Wilkenfeld, Jonathan, Kathleen J. Young, David M. Quinn and Victor Asal. (2005) *Mediating International Crises.* London: Routledge.

Wilkinson, Paul. (2011) *Terrorism Versus Democracy: The Liberal State Response, 3rd Edition.* New York: Routledge.

Will, George F. (2005) “Aspects of Europe’s Mind,” *Newsweek* (May 9): 72.

Williams, Glyn, Paula Meth and Katie Willis (2009) *New Geographies of the Global South: Developing Areas in a Changing World.* Taylor & Francis.

Wills, Garry. (2004) “What Is a Just War?” *New York Review of Books* (November 18): 32-32.

Wilmer, Franke. (2000) “Women, the State and War: Feminist Incursions into World Politics,” pp. 385-395 in Richard w Mansbach and Edward Rhodes (eds.), *Global Politics in a Changing World.* Boston: Houghton Mifflin.

Wilson, James Q. (1993) *The Moral Sense.* New York: Free Press.

Widmaier, Wesley W. (2007) “Constructing Foreign Policy Crises: Interpretive Leadership in the Cold War and War on Terrorism,” *International Studies Quarterly*51: 779-794.

WIR. (2004) *World Investment Report 2004.*New York: United Nations Conference on Trade and Development.

Wise, Michael Z. (1993) “Reparations,” *Atlantic Monthly*272 (October): 32-35.

Wittkopf, Eugene R., Christopher M. Jones and Charles w Kegley, Jr. (2008) *American Foreign Policy*,7th edition. Belmont, Calif.: Thomson Wadsworth.

Wittkopf, Eugene R., Charles W. Kegley, Jr., and James M. Scott (2003) *American Foreign Policy*,6th ed. Belmont, Calif.: Wadsworth.

Wohlforth, William C. (1999) “The Stability of a Unipolar World,” *International Security*24 (Summer): 5-41.

Wohlforth, William C, et. al. (2007) “Testing Balance-of-Power Theory in World History,” *European Journal of International Relations*13: 155-185.

Wolf, Martin. (2009) “Does the Trading System Have a Future.” *European Centre for International Political Economy*.

-------------, *(2004)Why Globalization Works.* New Haven, CT: Yale University Press.

Wolfe, Tom. (2005) “The Doctrine That Never Died,” *New York Times*(January 30): Section 4, 17.

Wolfensohn, James. (2004) “The Growing Threat of Global Poverty,” *International Herald Tribune*(April 24-25): 6.

Wolfers, Arnold. (1962) *Discord and Collaboration.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Wolfers, Arnold, and Laurence Martin (eds.). (1956) *The Anglo-American Tradition in Foreign Affairs.* New Haven, Conn.: Yale University Press.

Wolfsthal, Jon B. (2005) “The Next Nuclear Wave,” *Foreign Affairs*84 (January-February): 156-61.

Wong, Edward. (2005) “Iraq Dances with Iran, While America Seethes,” *New York Times*(July 31): Section 4, 3.

Woodard, Colin. (2007) “Who Resolves Arctic Disputes?” *Christian Science Monitor*(August 20): 1, 6.

Woods, Ngaire. (2008) “Whose Aid? Whose Influence? China, Emerging Donors and the Silent Revolution in Development Assistance,” *International Affairs*84: 1205-1221.

-------------, (2004) *Plan of Attack.* New York: Simon & Schuster.

-------------, (2002) *Bush at War.* New York: Simon & Schuster.

Woodward, Bob. (2006b) *State of Denial.* New York: Simon and Schuster.

Woodward, Susan L. (2009) “Shifts in Global Security Policies: Why They Matter for the South,” *IDS Bulletin*40:121-128.

Woodwell, Douglas. (2008) *Nationalism in International Relations.* London: Palgrave Macmillan.

World Bank. (2011) *Migration and Remittances Factbook 2011.* Washington, D.C.: World Bank.

-------------, (2011) *Atlas of Global Development.* Washington, D.C.: World Bank.

-------------, (2010) *Resource Scarcity, Climate Change and the Risk of Violent Conflict.* World Development Report (September ٩). Washington, D.C: World Bank.

-------------,(2010) *World Development 2010: Development* and Climate Change. *Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.*

-------------, (2009a) *Atlas of Global Development*,2nd edition. Washington, D.C.: World Bank.

-------------, (2009b) *World Development Indicators 2009.* Washing*ton, D.C.: World Bank.*

-------------, (2008) “World Bank President to G8: ‘World Entering a Danger Zone’.” Available at: worldbank.org/ FXVBH85XS0.

-------------, (2007) *Atlas of Global Development.* Washington, D.C.: World Bank.

-------------, *(2005)World Bank Atlas.* Washington, D.C.: World Bank.

-------------, (1996) *World Debt Tables 1996,*Vol. 1. Washington, D.C.: World Bank.

World Health Organization. (2011) "Health of Indigenous Peoples." Fact Sheet 326. October 2007. http://www.whoint/mediacentre/factsheets/fs326/en/index.html. Last updated October 2007.

-------------,(2011) "Global Influenza Programme." Available at: http://www.who.int/influenza/en/.

-------------, (2010) *World Malaria* Report *2010*. Geneva: World Health Organization. Available at: http//www.who.int/malaria/world_malaria_report_2010/worldmalaria-report2010.

World Resources Institute (WRI). (2009) "What is the state of ecosystems today?" Available at: http://www.archive.wri.org/newsroom/-wrifeatures_text.cfm?ContentID5288.

------------- (2004) *SDI: Sustainable Development Index.* Washington, D.C.: World Resources Institute.

World Trade. (2002) *World Trade*14 (June): 13-15.

World Trade Organization (WTO). (2011) "Understanding the WTO." Available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_efact3_e.html.

------------- (2011) "WTO Secretariat reports drop in anti-dumping investigation measures." Press release. Available at http:// www.wto.org/english/news_e/press10_epr623_e.html.

-------------, (2010a) "Understanding the WTO: Settling Disputes." Available at http:// www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/displ_.html.

-------------, (2010b) *World Trade Report 2010: Trade in Natural Resources.* Geneva: World Trade Organization.

-------------, (2009a) *World Trade Report 2009.*Available at: http://www.wto.org/english/rese/bookspe/anrepe/worldtradereport09_e.pdf.

-------------,(2009b) "WTO Secretariat reports increase in new anti-dumping investigations," WTO Press Release (May 7) Available at: http://www.wto.org/english/news_e/pres 09_e/pr556_e.html.

-------------,(2009c) "Regional Trade Agreements Gateway." Available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e.html.

-------------, (2009d) *International Trade Statistics 2008.* Geneva: World Trade Organization.

-------------, (2003) *World Trade Report 2003.* Geneva: World Trade.

WTO Briefing Notes. (2011) "Briefing Notes: Rules." Available at: http://www.wto.org/english/tratope/ddae/statuse/rules_e.html.

Worldwatch Institute. (2011) *2011 State of the World: Innovations that Nourish the Planet.* Washington, D.C.: Worldwatch Institute.

-------------, (2009) *State the World 2009.* New York: W. W. Norton.

-------------, (2000) *The World in 2000.* New York: Norton.

Wright, Quincy. (1953) "The Outlawry of War and the Law of War," *American Journal* of *International Law* 47 (July): 365-76.

-------------, (1942) *A Study of War*, Chicago: University of Chicago Press.

Yang, David W. (2005) "In Search of an Effective Democratic Realism," *SAIS Review*15 (Winter-Spring): 199-205.

Yergin, Daniel. (2009) "It's Still the One" *Foreign Policy* September/October, pp. 88-95.

-------------, (2006) "Thirty Years of Petro-Politics," pp. 106-7 in Robert M. Jackson (ed.), *Global Issues 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

-------------, (2005) “An Oil Shortage?” Columbia, S.C., *The State* (August 2): A9.

Yetiv, Steve. (2011) “History, International Relations, and Integrated Approaches: Thinking about Greater Interdisciplinarity,” *International Studies Perspectives* 12, no. 2 (May): 94-118.

Youde, Jeremy. (2005) “Enter the Fourth Horseman: Health Security and International Relations Theory,” *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Affairs 6* (Winter-Spring) 193-208.

Zacher, Mark W. (1987) “Trade Gaps, Analytical Gaps: Regime Analysis and International Commodity Regulation,” *International Organization* 41 (Spring): 173-202.

Zagare, Frank C. (2004) “Reconciling Rationality with Deterrence,” *Journal of Theoretical Politics*16 (April): 107-41.

-------------, (1990) “Rationality and Deterrence,” *World Politics* 42 (January): 238-60.

Zakaria, Fareed. (2011) “Are America’s Best Days Behind Us?” *Time* (March 14): 28-33.

-------------, (2009) *The Post-American World.* New York: W.W. Norton.

-------------,(2008) “The Future of American Power: How America Can Survive the Rise of the Rest,” *Foreign Affairs* 87 (3):

------------- (2007) “Preview of a Post-U.S. World,” *Newsweek* (February 5): 47.

------------- (2005a) “Does the Future Belong to China?” *Newsweek* (May 9): 26-47.

------------- (2005b) “The Wealth of More Nations,” *New York Times Book Review* (May 1): 10-11.

------------- (2005c) “A Threat Worse Than Terror,” *Newsweek* (October 30). Available at: http:www.thedailybeast.com/newsweek/2005/10/30a-threat-worse-than-terror.html.

------------- (2004) “The One-Note Superpower,” *Newsweek* (February2):41.

------------- (2002a) “Europe: Make Peace with War,” *Newsweek* (June 3): 35.

------------- (2002b) “Stop the Babel over Babylon,” *Newsweek* (October 16): 34.

------------- (2002c) “The Trouble with Being the World’s Only Superpower,” *New Yorker* (October 14 and 21): 72-81.

------------- (1999) “The Empire Strikes Out: The Unholy Emergence of the Nation-State,” *New York Times Magazine* (April 18): 99.

------------- (1998a) *From Wealth to* Power: *The Unusual Origins of America’s World Role.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

------------- (1998b) “The Future of Statecraft,” p. 42 in *The World in 1999.* London: Economist.

------------- (1992-93) “Is Realism Finished?” *National Interest* 30 (Winter): 21-32.

Zartner, Dana. (2010) “The Rise of Transnational Crime: International Cooperation, State Contributions, and the Role of the Global Political Economy.” In *International Studies Review* 12, no. 2: 316-319.

Zelikow, Philip. (2006) “The Transformation of National Security,” pp. 121-27 in Robert M. Jackson (ed.). *Global Issues 05/06.* Dubuque, Iowa: McGraw-Hill/Dushkin.

Ziegler, David. (1995) Review of World Politics and the Evolution of War by John Weltman, *American Political Science Review* 89 (September): 813-14.

Zimmerman, Tim. (1996) “CIA Study: Why Do Countries Fall Apart?” *U.S. News* & *World Report* (February 12): 46.

Zurayk, Rami. (2011) *Food, Farming, and Freedom: Sowing the Arab* Nation-State,” *New York Times Magazine* (April 18): 99.

مُسردُ المصطلحات

A

ميزة المطلقة (*Absolute Advantage*):

مفهوم اقتصادي ليبرالي يقضي بأن الدولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل مقارنة بسلع الدول الأخرى (الفصل الحادي عشر).

أمطار الحمضية (*Acid Rain*):

تكثيف البخار ليتحول إلى مطر أو ندى، بعد جعله حمضياً من خلال الاتصال بكل من السلفاديوكسيد *Sulfur Dioxide* ونيتروجين الديوكسيد (الفصل الرابع عشر).

نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

(Acquired Immune Deficiency Syndrome (AIDS):

هي غالباً حالة مميتة يمكن أن تنتج من العدوى بفيروس نقص المناعة البشري (الفصل الثاني عشر).

فاعل (*Actor*):

هو فرد، أو جماعة، أو دولة، أو منظمة تقوم بلعب دور في السياسة العالمية (الفصل الحادي عشر).

تقاضي (*Adjudication*)

هو إجراء لحل الصراع يقوم فيه طرف ثالث باتخاذ قرار ملزم حول النزاع في عملية محاكمة مؤسسية (الفصل السابع).

هيئة أو وكالة(*Agency*):

قدرة الفاعلين على تسخير القوة لتحقيق أهداف (الفصل الثالث عشر).

إعداد جدول الأعمال (الأجندة)(*Agenda Setting*)

الفكرة التي تعتمد على أنه من خلال القدرة على تحديد وإعلان الموضوعات، فإن وسائل الاتصال والإعلام تحدد المشكلات التي تستحق وتتلقى الاهتمام من الحكومات والمنظمات الدولية (الفصل الثاني عشر)

بنيوية موجهة (*Agent-Oriented Constructivism*)

شكل من البنيوية يرى الأفكار والهويات وقد تأثرت جزئياً بفاعلين مستقلين (الفصل الثاني).

انحيازات / اصطفافات (*Alignments*)

قبول دولة محايدة، وتحت تهديد أعداء خارجيين، لعلاقة خاصة تقف أقل قليلاً من

التحالف الرسمي مع قوة أكبر، وقادرة على حمايتها من الهجوم (الفصل الثامن).

تحالفات / أحلاف(*Alliances*)

ائتلافات يتم تكوينها عندما تقوم دولتان أو أكثر بضم قدراتها العسكرية، والوعد بتنسيق سياساتهم لزيادة الأمن المتبادل (الفصل الثامن).

فوضوية (*Anarchism*)

حالة تكون فيها الوحدات في النظام الدولي خاضعة لبعض المؤسسات الرئيسة أو قلة منها لتقوم بتنظيم سلوكها (الفصل الأول).

ضرائب مكافحة الإغراق (*Antidumping Duties*)

ضرائب تفرض على صادرات دولة أخرى بزعم أنها تبيع منتجها بسعر أقل من تكلفة إنتاجه (الفصل الحادي عشر).

ألغام أرضية مضادة للأفراد

(Antipersonnel Landmines)

أسلحة يتم دفنها تحت سطح التربة لتنفجر عند الاتصال بها من قبل أي فرد – جندي أو مواطن عادي–حين يطأها بقدمه (الفصل التاسع).

تهدئة (*Appeasement*):

استراتيجية لصنع التنازلات لدولة أخرى على أمل ألا تقوم بعمل مطالب إضافية (الفصل الرابع).

موازنة الأسعار (تجارة الموازنة) (*Arbitrage*) :

بيع إحدى العملات (عملة)، أو منتج، وشراء عملة أو منتج آخر لتحقيق فائدة من معدلات أسعار التغيير أو المبادلة (الفصل العاشر).

تحكيم (*Arbitration*):

إجراء لحل الصراع يقوم بمقتضاه طرف ثالث باتخاذ قرار ملزم بين المتنازعين من خلال هيئة تحكيم مؤقتة يتم تشكيلها لهذا الغرض (للحكم) (الفصل السابع).

صراع مسلح (*Armed Conflict*) :

قتال بين قوات مسلحة لدولتين أو أكثر، أو مجموعات من الدول (الفصل السابع)

سباق تسلح (*Arms Race*):

بناء القوة من الأسلحة والقوات المسلحة من قبل دولتين تهدد كل منهما الأخرى، واستمرار التنافس بينهما يدفعه الاعتقاد بأن الفوز بالقيادة أمر ضروري للأمن (الفصل التاسع).

ملجأ / ملاذ (*Asylum*):

تقديم ملجأ أو ملاذ لحماية وتأمين اللاجئين الهاربين من التهديد بالإعدام في الدول التي يحملون جنسيتها (الفصل الثاني عشر).

حرب غير متماثلة (*Asymmetric Warfare*):

صراع مسلح بين متحاربين لهم قوة عسكرية غير متساوية على نطاق واسع، وفي هذه الحرب يكون الطرف الأضعف في الغالب فاعلاً من غير الدول يعتمد على التكتيكات غير التقليدية (الفصل السابع).

أعمال وحشية (*Atrocities*):

تصرفات وحشية وغير متحضرة ضد مجموعات مستهدفة من المواطنين، أو من أسرى

الحرب، ويتم تعريفها على أنها تصرفات أو أعمال غير مشروعة في ظل القانون الدولي (الفصل الثاني عشر).

حكم أوتوقراطي ***(Autocratic Rule)*** :

نظام سلطوي أو شمولي للحكومة تتركز فيه قوة غير محددة في يد قائد فرد (الفصل الثالث).

B

توازن القوى ***(Balance of Power)***:

نظرية تقول بأن السلام والاستقرار يزداد احتمال تحققهما والحفاظ عليهما عندما تكون القوة العسكرية موزعة بما يمنع قوة عظمى وحيدة من الهيمنة، أو بما يعوق قدرتها على السيطرة على العالم (الفصل الثاني).

موازن (قوة موازنة) ***(Balancer)***:

في ظل نظام توازن القوى، هناك قوة كبرى / عظمى مؤثرة عالميةً كانت أو إقليمية، تقوم بإلقاء ثقلها، أو تقديم تأييدها بطريقة حاسمة لائتلاف دفاعي (الفصل الثامن).

دفاع صاروخي باليستيكي

(Ballistic Missile Defense) :

نظام مضاد للصواريخ الباليستية قائم على التخطيط واستخدام تقنيات الليزر المعتمدة على الفضاء التي تتولى مهمة تحطيم صواريخ العدو النووية قبل أن تستطيع دخول الغلاف الجوي للأرض (الفصل الثامن).

اللحاق بالعربة ***(Bandwagoning)***:

ميل أو اتجاه الدول الصغرى للسعي إلى التحالف مع القوة الأقوى، بصرف النظر عن أيديولوجية تلك القوة، أو نوع حكومتها، من أجل أن تزيد أمنها (الفصل الثامن).

نموذج مساومة الحرب

(Bargaining Model of War):

تفسير لاستهلال / لهجوم الحرب باعتبارها اختيار من قبل الطرف المبادر بها للمساومة من خلال العدوان مع عدو من أجل الكسب في موضوع، أو الحصول على أشياء ذات قيمة، مثل الأرض أو البترول (الفصل السابع).

ثنائي ***(Bilateral)***:

تفاعلات بين فاعلين عبر قوميين، مثل المعاهدات التي قاما بقبولها لتحكم علاقاتهم المستقبلية (الفصل الخامس).

اتفاقيات ثنائية ***(Bilateral Agreement)***:

مبادلات بين دولتين، مثل اتفاقيات ضبط التسلح، والتي تم التفاوض عليها من خلال التعاون لوضع سقف لمستويات القوة العسكرية (الفصل التاسع).

تنوع حيوي ***(Biodiversity)***:

تنوع الحيوانات والنباتات والكائنات الحية التي تعيش في الأرض بنظمها الأيكولوجية المتنوعة (الفصل الرابع عشر).

قطبية ثنائية (ثنائية القطبية) (*Bipolarity*):

حالة أو وضع تكون القوة فيه مركزة في مركزين متنافسين، وبالتالي فإن باقي الدول تحدد ولاءاتها على ضوء علاقاتهم مع كل من القوتين السوبر (العظمتين)، أو القطبين الأعظم (الفصل الرابع).

مدونات (*Blogs*):

يوميات مدونة على الإنترنت "*On Line*"، تتولى نشر المعلومات والأفكار على نطاق عالمي، وفي أسلوب صحفي.

انتكاسة أو ضربة مرتدة(*Blowback*):

نزعة أو ميل بعض التصرفات أو الأفعال التي يتم اتخاذها من أجل الأمن القومي إلى إحداث أو إنتاج بعض النتائج غير المقصودة باستثارة هجمات انتقامية من قبل الهدف عندما تتدهور العلاقات فيما بعد (الفصل الثامن).

عقلانية مقيدة (*Bounded Rationality*):

المفهوم بأن قدرة صانع القرار على اختيار أفضل بديل غالباً ما تكون مقيدة بعقبات عديدة إنسانية وتنظيمية (الفصل السابع).

سياسة حافة الهاوية(*Brinkmanship*):

القرار العمدي والمتهور باتخاذ مخاطر عالية في المساومة مع العدو، مثل التهديد بهجوم نووي، لإجباره على الخضوع (الفصل الثامن).

بيروقراطية(*Bureaucracy*):

وكالات وأقسام تدير وظائف حكومة مركزية، أو فاعل عبر قومي من غير الدول (الفصل الثالث).

نموذج السياسة البيروقراطية

(*Bureaucratic Politics Model*)

وصف لعملية صنع القرار ترى اختيارات السياسة الخارجية باعتبارها قائمة على المساومات والتوفيقات بين وكالات حكومية متنافسة (الفصل الثالث).

مذهب بوش (*Bush Doctrine*):

السياسات الأحادية(المنفردة) لإدارة جورج دبليو بوش والتي تدعي أن الولايات المتحدة سوف تتخذ قرارات وفقط لتحقيق المصالح المدركة للولايات المتحدة، وليس للتنازل لشكاوى دول أخرى، أو لتكسب قبولها (الفصل الثالث).

C

قدرة الاستيعاب / السعة (*Carrying Capacity*):

العدد الأقصى من البشر والكائنات الحية التي يمكن إعاشتها (إعالتها *Supporting*) من قبل إقليم محدد (الفصل الرابع عشر).

كارتل (اتحاد) (*Cartel*):

اتحاد أو اندماج مشروعات تجارية مستقلة، أو جماعات سياسية تقوم بالاشتراك معاً من أجل عمل جماعي مثل تحديد المنافسة، تحديد الأسعار للخدمات، أو تشكيل تحالف لدعم مصالح مجموعاتها (الفصل الثاني عشر).

مؤتمرات حزبية(*Caucuses*):

الجماعات غير الرسمية التي يلتحق بها أو ينضم إليها الأفراد في الحكومات والجماعات

الأخرى لتعزيز مصالحهم المشتركة (الفصل الثالث).

مجتمع مدني *(Civil Society)*:

مجتمع / جماعة تتضمن الأعراف المشتركة أو المعايير الأخلاقية لكي تقوم، وجماعياً، بإدارة المشكلات، وبلا قهر أو قسر، ومن خلال الإجراءات السلمية والديموقراطية لاتخاذ القرار، مستهدفة تطوير وتحسين الرفاهية الإنسانية (الفصل السادس).

حروب أهلية *(Civil Wars)*:

حروب بين الجماعات المتعارضة داخل نفس الدولة أو المتمردين ضد الحكومة (الفصل السابع).

صدام الحضارات *(Clash of Civilization)*

فكرة أستاذ العلوم السياسية صامويل هانتينجتون المثيرة للجدال، والتي تقول بأن الحضارات الأساسية للعالم سوف تدخل خلال القرن الحادي والعشرين في صراع فيما بينها، مؤدية بذلك إلى حالة من القوى والحروب شبيهة بتلك الناتجة عن الصراعات بين الدول خلال القرون الخمسة الماضية (الفصل السادس).

نظرية اقتصادية ليبرالية كلاسيكية

***(Classical Liberal Economic Theory)*:**

بناء فكري يقوم على أفكار آدم سميث عن قوى العرض والطلب في السوق، مؤكداً الفوائد الاجتماعية والاقتصادية عندما يقتفي الأفراد مصالحهم الذاتية (الفصل الخامس).

دبلوماسية القهر (القسر) *(Coercive Diplomacy)*:

استخدام التهديدات أو القوة المسلحة المحدودة لإقناع خصم، أو لتحويل سياساته الخارجية، أو الداخلية (الفصل الثامن).

تنافر معرفي (إدراكي) *(Cognitive Dissonance)*:

الاتجاه النفسي العام لإنكار الاضطرابات بين معتقدات المرء الموجودة من قبل (المعرفة) والمعلومات الجيدة (الفصل الأول).

حرب باردة *(Cold War)*:

فترة الاثنتي وأربعين سنةً الممتدة ما بين (١٩٤٩-١٩٩١) من التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكذلك ائتلافاتهم المتنافسة، والتي سعت إلى احتواء توسع كل منهما واكتساب السيطرة العالمية (الفصل الرابع).

مأساة العمل الجماعي *(Collective Action Dilemma)*:

التناقض بين تقديم وتوفير السلع الجماعية والتي لا تتضمن مسئولية لدفع التكاليف المتعلقة بالاحتفاظ بهذه السلع أو التزويد بها (الفصل الحادي عشر).

نفع أو خير جماعي *(Collective Good)*:

الخير أو النفع العام مثل الهواء النقي أو ضوء الشمس، والتي يستخدمها الجميع بلا استثناء وبلا منافس في الطبيعة. وهكذا، فمع استطاعة أي

فرد استخدامها، فإنها متاحة للجميع (الفصل الحادي عشر).

أمن جماعي *(Collective Security)*:

نظام أمني تمت الموافقة عليه من قبل القوى العظمى، والذي يقوم بدوره بوضع قواعد حفظ السلام، مسترشداً بالمبدأ القائل بأن التصرف العدواني من قبل أي دولة سوف تتم مقابلته باستجابة جماعية من باقي الدول (الفصل الثاني).

استعمار *(Colonialism)*:

حكم إقليم من قبل قوة خارجية ذات سيادة (الفصل الرابع).

ليبرالية تجارية *(Commercial Liberalism)* :

نظرية اقتصادية تتبنى الأسواق الحرة وإزالة الحواجز لضمان انسياب التجارة ورأس المال كشرط أساسي للرخاء (الفصل السابع).

تكنولوجيا الاتصالات

***(Communications' Technology)* :**

الوسائل التكنولوجية التي يتم من خلالها انتقال المعلومات والاتصالات (الفصل الخامس).

شيوعية *(Communism)*:

الأيديولوجية الماركسية التي تؤكد على أنه إذا تم تنظيم المجتمع بحيث أن كل فرد ينتج طبقاً لقدرته أو لقدرتها على الإنتاج، وأن يستهلك طبقاً لاحتياجاته أو لاحتياجاتها، فسوف يبزغ مجتمع بلا تمايزات طبقية، ومن ثم لن تكون هناك حاجة إلى الدول ذات السيادة، كما سوف تختفي الحروب الإمبريالية والغزو الاستعماري من التاريخ (الفصل الخامس).

النظرية الشيوعية للإمبريالية

***(Communist Theory of Imperialism)*:**

التفسير الاقتصادي اللينينى الماركسي للحروب الإمبريالية للغزو، باعتبارها مدفوعة باحتياجات الرأسمالية للأسواق الخارجية لتوليد رأس المال (الفصل السابع).

ميزة مقارنة *(Comparative Advantage)*:

مفهوم في الاقتصاد الليبرالي بأن الدولة سوف تستفيد إذا تخصصت في إنتاج تلك السلع التي تقوم بإنتاجها بتكلفة الفرصة المنخفضة (الفصل الحادي عشر).

إجبار، قسر، قهر *(Compellence)*:

وسيلة لدبلوماسية القسر أو القهر التي عادة ما تتمن تصرفاً أو عملاً بالحرب أو بالتهديد بالقوة لإجبار الخصم على تقديم تنازلات ضد إرادته ورغبته (الفصل الثامن عشر).

اعتماد متبادل معقد *(Complex Interdependence)* :

نموذج للسياسة العالمية يعتمد على الافتراضات بأن الدول ليسوا الفاعلين الوحيدين المهمين، وأن الأمن ليس الهدف الوطني المسيطر، وأن القوة العسكرية ليست الأداة المهمة الوحيدة للسياسة الخارجية. تؤكد هذه النظرية على الطرق

المتقاطعة التي تجعل فيها الروابط المتنامية بين الدول تجعلها عرضة للتأثر السلبي (للهجوم) ببعضها البعض، كما تجعلها أيضاً أكثر حساسية لاحتياجات بعضها البعض (الفصل الثاني).

اتفاق / انسجام*(Concert)*:

اتفاقية تعاونية بين القوى العظمى للإدارة المشتركة للنظام العالمي (الفصل الرابع).

توفيق (مصالحة، ترضية) *(Conciliation)*:

إجراء لتسوية الصراع يقوم فيه طرف ثالث بمساعدة الطرفين في نزاع لكنه لا يقوم باقتراح حل (الفصل التاسع).

صراع*(Conflict)*:

عدم اتفاق غالباً ما يثور في العلاقات الدولية حول عدم توافقات متصورة حول المصالح (حول تعارض المصالح) (الفصل السابع).

تتابعية منطقية *(Consequentialism)*:

منهج لتقييم الاختبارات الأخلاقية على أساس من النتائج المترتبة على التصرفات أو الأفعال التي يتم اتخاذها (الفصل الثاني).

ديموقراطية دستورية *(Constitutional Democracy)*

عمليات حكومية تسمح للشعب (للناخبين)، ومن خلال ممثليهم المنتخبين، بممارسة القوة والتأثير على سياسات الدولة (الفصل الثالث).

بنيوية *(Constructivism)*:

نظام معرفي قائم على أساس أن السياسة العالمية وظيفة للطرق / الأساليب التي تقوم بها الدول بتشييد، ومن ثم، قبول التصورات عن الحقيقة، ثم وفيما بعد، تستجيب للمعاني التي تم إعطاؤها لسياسة القوة، وبينما تأخذ التعريفات الاجتماعية في التغيير، فإنه يصبح من الممكن أن تتطور إلى ممارسات صراعية أو تعاونية (الفصل الثاني).

احتواء *(Containment)*:

استراتيجية لمواجهة محاولات قوة منافسة لتوسيع مجال نفوذها، سواءً بالقوة أو بالتهديد بالقوة، وبالتالي تمنعها من تعديل توازن القوي. (الفصل الرابع).

أنصار قرن الوفرة أو الخصب *(Cornucopians)*:

المتفائلون الذين يتساءلون (يتشككون) حول تحليلات قيود أو حدود النمو، ويرون بأن الأسواق تقوم، وبفعالية، بالحفاظ على التوازن بين السكان والموارد والبيئة (الفصل الرابع عشر).

عالمية *(Cosmopolitan)*:

نظرة تقوم على إعلاء قيمة رؤية العوالم أو العالم ككل باعتباره أفضل مدينة أو وحدة للحكم السياسي وللهوية الشخصية، على العكس من المدن الأخرى مثل المدينة المحلية للفرد، أو لمدينة الإقامة (على سبيل المثال، إنديانا بوليس، أو مينابولس) (الفصل الثاني عشر).

جمارك (رسوم) تعويضية *(Countervailing Duties)*:

تعريفات حكومية لمواجهة الدعم المشكوك في قيام الحكومات الأجنبية بتقديمه لمنتجاتها (الفصل الحادي عشر).

انقلاب (*Coup D'etat*):

استيلاء مفاجئ وبالقوة على الحكومة من قبل مجموعة صغيرة داخل الدولة، ونمطياً يتم تنفيذه بوسائل عنيفة أو غير مشروعة بهدف فرض قيادتهم في السلطة (الفصل السابع).

عمليات سرية (*Covert Operations*):

أنشطة سرية يتم اتخاذها من قبل دولة خارج حدودها من خلال وسائل سرية لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية محددة مع الدول الأخرى المعنية (الفصل الثامن).

جرائم ضد الإنسانية (*Crimes Against humanity*):

مجموعة من الأنشطة تم تحديدها باعتبارها غير قانونية في محاكمات جرائم الحرب في نورنمبرج، تدين الدول التي تسيئ إلى حقوق الإنسان (الفصل التاسع).

أزمة (*Crisis*):

موقف يكون فيه التهديد بالتصعيد إلى الحرب مرتفعاً، كما يكون الوقت المتاح لصنع القرار والتوصل إلى حلول توفيقية في المفاوضات وقتاً مضغوطاً (الفصل التاسع).

الوضعية الثقافية (التكيف الثقافي) (*Cultural Conditioning*):

تأثير التقاليد الوطنية والقيم المجتمعية على سلوك الدول، في ظل الافتراض بأن الثقافة تؤثر على صنع القرار في الموضوعات والقضايا مثل درجة القابلية لتصديق العدوان "*acceptability of aggression*" (الفصل السابع).

فضاء إلكتروني (افتراضي) (*Cyberspace*):

تشبيه يستخدم لوصف الشبكة الإلكترونية العالمية للناس والأفكار والتفاعلات على الإنترنت، والتي لا تعوقها الحدود الجغرافية والسياسية للعالم (الفصل الثاني عشر).

دورات (دوائر) (*Cycles*):

عودة الظهور المتزامنة للأوضاع المشابهة لتلك التي كانت موجودة من قبل (الفصل الأول).

D

تحرر من الاستعمار (*Decolonization*):

العملية التي يتحقق من خلالها الاستقلال والسيادة للدول التي كانت يوماً مستعمرات للقوى العظمى (الفصل الخامس).

واقعية دفاعية (*Defensive Realism*):

صيغة أو شكل للنظرية الواقعية تؤكد على الاحتفاظ بالقوة، بالمعارضة للتوسع في القوة، باعتبار ذلك هدفاً أمنياً أساسياً للفاعل (الفصل الثاني).

إزالة الغابات (*Deforestation*):

عملية إزالة وإبادة الغابات (الفصل الرابع عشر).

سلام ديموقراطي (*Democratic Peace*):

نظرية ترى بأن الدول الديموقراطية، على الرغم من أنها أحياناً قد تشن الحرب ضد دول غير ديموقراطية، لا تقاتل بعضها البعض (الفصل السابع).

ديموجرافيا (*Demography*):

دراسة التغييرات السكانية، مصادرها، وتأثيرها (الفصل الثاني عشر).

نظرية التبعية (*Dependency*):

نظرية تقوم على افتراض أن الدول الأقل تقدماً يتم استغلالها لأن الرأسمالية العالمية تجعلها معتمدة على البلاد الغنية التي تضع قواعد استغلالية للتجارة والإنتاج (الفصل الثاني).

تصحر (*Desertification*):

خلق الصحراء نتيجة لتآكل التربة، والزراعة المفرطة، وإزالة الغابات، والتي تحول أراضي المحصولات إلى أراضي غير منتجة، وإلى رمال جافة (الفصل الرابع عشر).

انفراج (*Détente*):

هو، وبوجه عام، استراتيجية لتخفيض التوتر بين الخصوم لتقليل إمكانية الحرب (الفصل الرابع).

ردع (*Deterrence*):

استراتيجية وقائية مصممة لتمنع الخصم من القيام بعمل كان من الممكن أن يفعله في ظروف أخرى (الفصل السابع).

دول متقدمة (*Developed Countries*):

مجموعة أو توصيف يستخدمه البنك الدولي لتحديد دول الشمال العالمي ذات الدخل السنوي (الدخل القومي/ الوطني) الذي لا يقل عن ١٢,١٩٦ دولاراً أو أكثر (الفصل الخامس).

دول نامية (*Developing Nations*):

مجموعة أو توصيف يستخدمه البنك الدولي لتحديد دول الجنوب العالمي منخفضة الدخل، بدخل وطني سنوي تحت ٩٩٥ دولاراً، أو أقل من ١٢,١٩٦ $ (الفصل الخامس عشر).

تنمية (*Development*):

العمليات الاقتصادية والسياسية التي من خلالها تتطور الدولة بزيادة قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية الإنسانية لمواطنيها، وأن ترفع من مستوى معيشتهم (الفصل الخامس).

تفويض (*Devolution*):

قيام الدولة بضمان انتقال القوة السياسية لجماعات الأقليات الاثنية، وللشعوب الأصلية في أقاليم وطنية معينة مع التوقع بأن السلطة الأكبر سوف تحتوي سعي الجماعة للحصول على الاستقلال كدولة جديدة (الفصل الثالث عشر).

منفى (*Diasporas*):

هجرة الجماعات الدينية أو الاثنية إلى أراضي أجنبية على الرغم من استمرار الارتباط مع إقليمهم وعاداتهم الأصلية (الفصل السادس).

الفجوة (الانقسام) الرقمية(*Digital Divide*)

الفجوة أو الانقسام بين تكنولوجيا الإنترنت في الشمال العالمي الغني، والجنوب العالمي، بالتناسب مع مستخدمي الإنترنت ومستضيفيه (الفصل الخامس).

دبلوماسية *(Diplomacy)*:

الاتصال والتفاوض بين الفاعلين العالميين، والذي لا يعتمد على استخدام القوة، كما أنه يبحث عن الحلول التعاونية (الفصل التاسع).

نزع السلاح *(Disarmament)*

اتفاقيات لتخفيض أو تدمير الأسلحة أو الوسائل الأخرى للهجوم (الفصل التاسع).

نظرية الحرب التحويلية

***(Diversionary Theory of War)*:**

الافتراض بأن القادة يبادرون أحياناً بالصراع في الخارج كأسلوب لزيادة التماسك الوطني في الداخل من خلال تحويل الاهتمام الوطني العام بعيداً من الموضوعات الداخلية المثيرة للجدا والمشكلات الداخلية (الفصلان الثالث والسابع).

بروز (صعود) الدولار *(Dollar Overhang)*:

وضع أو حالة استثارت نهاية حقبة بريتون وودز، والتي كانت فيها الودائع الدولارية خارج البنك المركزي للولايات المتحدة قد تجاوزت كمية الدولارات المغطاة فعلياً بالذهب (الفصل العاشر).

نظرية الدومينو *(Domino Theory)*:

تشبيه ساد خلال فترة الحرب الباردة، تنبأ بأنه إذا سقطت إحدى الدول في المنظومة الشيوعية، فإن جيرانها سوف تسقط أيضاً في سلسلة من ردود الفعل، مثل صف الدومينو حين يسقط أو يقع (الفصل الرابع).

ثنائية *(Dualism)*:

فصل دولة في قطاعين، أولهما حديث ومتقدم، ويرتكز على مدن رئيسة، بينما ثانيهما إقليم هامشي ومهمل وفقير (الفصل الخامس).

E

وهم (مغالطة) أيكولوجي(ة)

***(Ecological Fallacy)*:**

خطأ الافتراض بأن خصائص السكان الكلية – الثقافية، البلد أو القطر، أو الحضارة –هي نفس الخصائص والاتجاهات لكل فرد داخله (الفصل السابع).

عقوبات اقتصادية *(Economic Sanctions)*:

تصرفات أو أعمال اقتصادية عقابية، مثل إيقاف التجارة أو الارتباطات المالية، من قبل فاعل عالمي في مواجهة فاعل آخر من أجل الانتقام لسلوكه المعترض عليه (موضع الاعتراض) (الفصل الحادي عشر).

ليبرالية مطمورة (الليبرالية جزء لا يتجزأ من ..)

***(Embedded Liberalism)*:**

منهج اقتصادي مهيمن خلال نظام بريتون وودز، والذي قام على مزج الأسواق الدولية المفتوحة مع تدخل الدولة الداخلي لتحقيق أهداف مثل التوظيف الكامل، والرفاهية الاقتصادية (الفصل العاشر).

قوى صاعدة *(Emerging Powers)*:

دول ذات قدرات سياسية واقتصادية وتأثير متصاعد تسعى إلى دور أكثر حزماً في الشؤون الدولية (الفصل الخامس).

حركة الضم (التطويق)*(Enclosure Movement)*

الادعاء بوجود خصائص مشتركة من قبل الدول أو مصالح خاصة (الفصل الرابع عشر).

تنافس داخلي ثابت *(Enduring Internal Rivalry)*:

صراعات عنيفة ممتدة بين الحكومات وجماعات المتمردين داخل الدولة (الفصل السابع).

منافسات دائمة (ثابتة) *Enduring Rivalries*:

منافسة ممتدة تغذيها الكراهية المتبادلة والعميقة، والتي تقود الفاعلين المعارضين إلى العداء والقتال عبر فترة طويلة من الزمن بدون حل صراعهم (الفصل الأول).

أمن بيئي *(Environmental Security)*:

مفهوم يعترف بأن التهديدات البيئية لنظم الحياة العالمية تعدُ ذات خطورة عالية مثل خطورة تهديد الصراعات المسلحة (الفصل الرابع عشر).

مجتمعات المعرفة *(Epistemic Communities)*:

خبراء علميين في موضوع المعرفة، مثل الدفء العالمي، ويتم تنظيم هذه المجتمعات دولياً باعتبارها منظمات غير حكومية *(NGOs)*لتتولى الاتصال فيما بينها، واستخدام بناء التكتلات للتحولات العالمية على أساس من تفاهماتهم المعرفية من أجل اللوبي (الفصل الرابع عشر).

أخلاقيات *(Ethics)*:

معايير لتقييم الصواب والخطأ ودوافع الأفراد والجماعات (الفصل التاسع).

تطهير عرقي *(Ethnic Cleansing)*:

إعدام وتصفية مجموعة من الأقليات الاثنية من قبل الدولة، أو قيام الدولة بإعدام وتصفية إحدى المجموعات الاثنية المنتمية للأقلية (الفصل الثاني عشر).

جماعات اثنية *(Ethnic Groups)*:

شعوب أو أناس تتحدد هوياتهم، وبشكل أساسي طبقاً لإحساسهم باشتراكهم في أصل قومي واحد، ولغة مشتركة، وميراث ثقافي، وعلاقات (قرابة) نسب ومصاهرة (الفصلان الأول والسادس).

قومية اثنية *(Ethnic Nationalism)*:

الولاء والإخلاص لمجتمع ثقافي واثني أو لغوي مشترك (الفصل السادس).

اثنية / عرقية *(Ethnicity)*:

إدراك التشابه بين أعضاء تجمع عرقي خاص يؤدي إلى التحيز في رؤيتهم للمجموعات القومية الأخرى باعتبارهم خارجين (منتمين لخارج المجموعة outsiders) (الفصل السادس).

اللجنة الأوربية *(European Commission)*:

الجهاز التنفيذي المسئول إدارياً عن الاتحاد الأوروبي (الفصل السادس).

الاتحاد الأوروبي *(European Union)*:

منظمة إقليمية أوجدها اندماج جماعة الفحم والصلب الأوربية، هيئة الطاقة النووية الأوربية، والجماعة الاقتصادية الأوربية (والتي كانت تسمى بالجماعة الأوربية حتى عام ١٩٩٣)، والتي قد توسعت منذ ذلك التاريخ جغرافياً، وفي سلطتها أيضاً (الفصل السادس).

سعر الصرف (تبادل العملات) *(Exchange Rate)*:

المعدل الذي يتم عنده استبدال عملة دولة مقابل عملة دولة أخرى في السوق العالمي (سوق سعر الصرف العالمية) (الفصل العاشر).

حصص التصدير *(Export Quotas)* :

الحدود بالنسبة للتجارة الحرة المتفق عليها من قبل دولتين تجاريتين من أجل حماية منتجيها الداخليين (الفصل الحادي عشر).

تصنيع للتصدير *(Export Led Industrialization)*:

استراتيجية نمو تقوم بالتركيز على صناعات التصدير الداخلية الآخذة في التطور والقادرة على التنافس في الأسواق عبر البحار (الفصل الخامس).

خارجيات (العوامل الخارجية) *(Externalities)*:

التأثيرات الخارجية السلبية غير المقصودة، والناتجة عن اختيارات مثل التضخم من تزايد الإنفاق الحكومي، والتي لا تؤخذ في الاعتبار عند وقت القرار (الفصل الثالث).

F

دول فاشلة *(Failed States)*:

دول قامت حكوماتها بإساءة إدارتها، وإدارة سياساتها، إلى الدرجة التي أصبح فيها مواطنوها في حالة تمرد، ويهددون بالثورة لتقسيم الدولة (البلد)، إلى دول مستقلة ومنفصلة (الفصل السابع).

فاشية *(Fascism)*:

أيديولوجية تنتمي إلى أقصي اليمين تدعو إلى تعظيم القومية المتطرفة، وتأسيس مجتمع سلطوي يُبنى حول حزب واحد وقيادة ديكتاتورية (الفصل الرابع).

نظرية نسوية *(Feminist Theory)*:

بناء من الدراسات المتخصصة يؤكد على النوع الاجتماعي في دراسة السياسة العالمية (الفصل الثاني).

معدل الخصوبة *(Fertility Rate)*:

متوسط عدد الأطفال التي تلدهم امرأة (أو جماعة من النساء) خلال فترة حياتها (حياتهن) (الفصل الثاني عشر).

حاجز النار (مانع القتال) *(Firebreak)*:

الحاجز النفسي بين الحروب التقليدية وتلك الحروب التي يتم خوضها بالأسلحة النووية، وكذلك بأسلحة الدمار الشامل (الفصل الثامن).

عالم أول *(First World)*:

نسبياً يضم الدول الصناعية الغنية التي تتشارك في الالتزام بأشكال متنوعة من المؤسسات السياسية الديموقراطية، واقتصاديات السوق المتطورة، وتتضمن كلاً من الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، ونيوزيلندا (الفصل الخامس).

سعر الصرف الثابت (تثبيت سعر الصرف) *(Fixed Exchange Rate)*:

نظام تقوم فيه الحكومة بتحديد قيمة عملتها عند معدل ثابت للاستبدال بالعلاقة إلى عملة دولة أخرى، ومن ثم لا تكون قيمة سعر التبادل حرة في الدوران في سوق المال العالمي (الفصل العاشر).

تعويم أسعار الصرف *(Floating Exchange Rate)*:

عملية لا تخضع لإدارة، ولا تقوم فيها الحكومات بتأسيس سعر صرف رسمي لعملاتها، كما لا تقوم أيضاً بالتدخل للتأثير على أسعار عملاتها، لكنها، وبدلاً من ذلك، تقوم بالسماح لقوى السوق والاستثمار الخاص بالتأثير على المعدل النسبي لتبادل العملات بين الدول (الفصل العاشر).

مساعدة خارجية *(Foreign Aid)*:

مساعدة اقتصادية في شكل قروض وضمانات تقوم الدولة المانحة بتقديمها إلى الدولة المستقبلة لأغراض متنوعة (الفصل الخامس).

استثمار أجنبي مباشر *(Foreign Direct Investment "FDI")*:

استثمار عابر للحدود يتم من خلاله قيام شخص أو شركة مقرها في دولة ما، بشراء أو بناء أصل رأسمالي (على سبيل المثال: مصنع، أو بنك) في دولة أخرى، ومن ثم تصبح العلاقة طويلة الأجل، والسيطرة على المشروع طبقاً لقواعد يضعها غير المواطنين (الفصل الخامس).

ركاب مجاناً (بلا أجر) *(Free Riders)*:

هم أولئك الذين يحصلون على الفوائد على حساب ونفقة غيرهم بدون تحمل التكاليف المعتادة أو الجهد (الفصل الثامن).

G

نظرية المباراة *(Game Theory)*:

نموذج رياضي للتفاعل الاستراتيجي لا تتحدد فيه النتائج وفقط من خلال تفضيلات فاعل واحد فقط، بل أيضاً من خلال اختيارات كل الفاعلين المشتركين أو المعنيين (الفصل الثالث).

تمايزات النوع الاجتماعي (عدم المساواة بين الجنسين) *(Gender Inequalities)*:

أو عدم المساواة النوعية، وتتمثل في الاختلافات بين الرجال والنساء في الفرص والمكافآت التي يتم تحديدها بواسطة القيم التي توجه سياسات الدولة الداخلية والخارجية (الفصل الثالث عشر).

مؤشر التمايز النوعي *(Gender Inequality Index)*:

فهرس يستخدمُ الصحة الإنجابية للأنثى، والتمكين السياسي والتعليمي، والمشاركة في سوق العمل لتقييم المدى الذي يعوق فيه انعدام المساواة النوعية إنجازات التطور البشري (الإنساني) لدولة ما (الفصل الثالث عشر).

إبادة النوع (قتل جنس اجتماعي) *(Gendercide)*:

القتل المنظم لأعضاء نوع (جنس) اجتماعي محدد (الفصل الثالث عشر).

هندسة وراثية *(Genetic Engineering)*:

البحث المنطلق لاستهداف البذور لأنواع جديدة من النبات والحياة البشرية للبيع والاستخدام كبدائل لتلك المنتجة طبيعياً (الفصل الرابع عشر).

قتل جماعي (إبادة جماعية) *(Genocide)*:

محاولة إزالة أو استئصال كلية أو جزئية لجماعة أقلية عرقية أو اثنية أو دينية أو قومية (الفصل الثاني عشر).

اقتصاديات الجغرافيا *(Geo-Economics)*:

العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والجغرافية والسلوكية للدول، والتي تحدد مستويات الإنتاج والتجارة والاستهلاك للسلع والخدمات (الفصل العاشر).

جيوبوليتيكس*(Geopolitics)*:

العلاقة بين الجغرافيا والسياسة ونتائجها بالنسبة للمصالح القومية للدولة وقوتها النسبية (الفصل الثالث).

المشاعات (المشتركات) العالمية

***(The Global Commons)*:**

الخصائص الطبيعية والعضوية والموارد لكل كوكب الأرض – الهواء والغلاف الجوي، والأحوال على الأرض والبحار، والتي تعتمد عليها الحياة البشرية، والتي تُعدُ كلها بمثابة الميراث المشترك لكل البشرية (الرابع عشر).

مستوى التحليل العالمي (التحليل على المستوى العالمي) *(The Global Level of Analysis)*:

التحليلات التي تؤكد أهمية الأوضاع العامة على النطاق العالمي على السياسة الخارجية والرفاة البشرية (الفصل الأول).

أزمة الهجرة العالمية *(Global Migration Crisis)*:

مشكلة حادة تنبع من الأعداد المتزايدة للبشر الذين يتحركون من موطنهم الأصلي إلى بلد آخر، مقيدين بذلك قدرة الدول المضيفة على استيعاب المهاجرين الأجانب (الفصل الثاني عشر).

شمال عالمي *(Global North)*:

مصطلح يستخدم للإشارة إلى دول العالم الغنية والصناعية الواقعة أساساً في نصف الكرة الشمالي (الفصل الخامس).

جنوب عالمي *(Global South)*:

مصطلح غالباً ما يستخدم الآن بدلاً من مصطلح العالم الثالث، وليشير بشكل محدد إلى الدول الأقل تقدما الواقعة أساساً في نصف الكرة الجنوبي (الفصل الخامس).

بنية عالمية *(Global Structure)*:

الخصائص المحددة للنظام العالمي مثل توزيع القدرات العسكرية، والتي توجد مستقلة عن كل الفاعلين، لكنها تشكل وبقوة تصرفات وأفعال كل فاعل.

نظام عالمي (كوني) *(Global System)*:

النماذج المهيمنة للسلوك والمعتقدات التي تسود دولياً لتحدد الأوضاع الرئيسة السائدة على نطاق العالم، والتي تؤثر وبقوة على الأنشطة الإنسانية والوطنية (الفصل الأول).

قرية كونية *(Global Village)*:

منظور عالمي شهير يصف نمو المعرفة التي يتشارك فيها كل الناس مصيراً مشتركاً نظراً لأن العالم آخذ في التحول إلى كل متكامل ومعتمد على بعضه البعض (الفصل الثالث عشر).

عولمة *(Globalization)*:

تكامل الدول من خلال الاتصال المتزايد، والإعلام، والتجارة، وكذلك المعرفة المتزايدة عالمياً بهذا التكامل (الفصل العاشر).

عولمة التمويل *(Globalization of Finance)*:

التدويل عبر القومي المتزايد للأسواق الوطنية من خلال الاندماج عالمي النطاق لتدفقات رأس المال.

عولمة العمل *(Globalization of Labor)*:

اندماج أسواق العمل، والذي أملته الطبيعة العالمية للإنتاج، وأيضاً الحجم والحراك المتزايد لقوى العمل العالمية (الفصل الحادي عشر).

عولمة الإنتاج*(Globalization of Production)* :

تدويل العملية الإنتاجية، والتي تعتمد المنتجات النهائية فيها على المدخلات من دول متعددة خارج أسواقها النهائية (الفصل الحادي عشر).

مشروعات مندمجة عالمياً

***(Globally Integrated Enterprises)*:**

شركات متعددة الجنسيات يتم تنظيمها أفقياً مع وجود الإدارة والإنتاج في مواقع المصانع بدول متعددة لنفس المنتجات التي يقومون بتسويقها (الفصل السادس).

مساعي حميدة *(Good Offices)*:

يتم تقديمها من قبل طرف ثالث ليعرض مكاناً للتفاوض بين الأطراف المتنازعة، لكن هذا الطرف لا يقوم بالوساطة في المفاوضات الفعلية (الفصل السابع).

قوى عظمى *(Great Powers)*

الدول الأكثر قوة، عسكرياً واقتصادياً في النظام العالمي.

تأثير الغطاء النباتي *(Green House Effect)*:

الظاهرة المنتجة للدفء النباتي عندما تتصرف الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة الحيوية كمثل البطانية في الغلاف الجوي، مؤدية بذلك إلى تزايد درجات الحرارة (الفصل الرابع عشر).

دخل قومي إجمالي

***(Gross National Income "GNI")*:**

مقياس لقياس إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويستخدم لتحديد المجال الجغرافي للإنتاج، ويقيس الدخل القومي الإجمالي (الكلي) إنتاج مواطني الدولة أو شركاتها بصرف النظر عن المكان الذي يحدث فيه الإنتاج (الفصل الخامس).

مجموعة السبع والسبعين (جي -٧٧)

(Group of 77 "G-77"):

ائتلاف دول العالم الثالث الذي استجاب عام ١٩٦٣ إلى الإعلان المشترك للدول النامية الذي طالب بالإصلاح المؤدي إلى مساواة أكبر في التجارة بين الشمال والجنوب (الفصل الخامس).

تفكير جمعي *(Group Think)*:

استعداد أعضاء جماعة للقبول بـ ،والاتفاق مع، الاتجاهات السائدة للجماعة، أكثر من التحدث علانية عما يعتقدونه فعلاً (الفصل الثالث).

دبلوماسية مدفعية البحرية *(Gun Boat Diplomacy)*:

إظهار القوة العسكرية، وتاريخياً القوة البحرية لابتزاز الخصم (الفصل الثامن).

H

مهيمن (دولة مهيمنة) *(Hegemon)*:

دولة مهيمنة قادرة على السيطرة على إدارة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية (الفصل الرابع).

نظرية الاستقرار المهيمن

(Hegemonic Stability Theory)

بُنيةٌ نظرية تؤكد على أن تأسيس الهيمنة من أجل السيطرة العالمية من قبل قوة عظمى وحيدة يُعدُ شرطاً ضرورياً من أجل التفاعلات التجارية العابرة للقوميات، وللأمن العسكري الدولي (الفصل السابع).

نموذج الأفراد صانعة التاريخ

(History-Making Individuals):

تفسير للسياسة العالمية يرى قرارات السياسة الخارجية باعتبارها منتجات لقادة من ذوي الإرادات القومية يتصرفون على ضوء معتقداتهم الفردية (الفصل الثالث).

انتشار نووي أفقي

(Horizontal Nuclear Proliferation)

زيادة في عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية (الفصل الثامن).

مؤشر (فهرس) التنمية البشرية

(Human Development Index "HDI"):

مؤشر يستخدم توقعات الحياة، التعلم، متوسط سنوات الدراسة، والدخل لتقييم أداء الدولة فيما توفره لمواطنيها من رفاهية وأمن (الفصل الثالث عشر).

فيروس نقص المناعة

(Human Immunodeficiency Virus "HIV"):

فيروس يمكن أن يؤدي إلى معضلة نقص المناعة المكتسبة المميت (الإيدز *AIDS*).

احتياجات إنسانية *(Human Needs)*:

تلك الاحتياجات الأساسية الطبيعية والسياسية مثل الطعام والحرية، والتي تُعدُ مطلوبة من أجل البقاء والأمن (الفصل الثالث عشر).

أمن إنساني (Human Security):

مقياس مشهور في النظرية الليبرالية عن الدرجة التي تتم عندها حماية وتعزيز رفاهية الأفراد، في مقابل تأكيد النظرية الواقعية على وضع مصالح الدولة في الأمن الوطني والعسكري على قمة الأهداف الأخرى (الفصل الثامن).

تدخل إنساني (Human Intervention):

استخدام قوات حفظ السلام من قبل الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية لحماية الشعوب المعرضة للخطر من الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم الإنسانية، وضد القتل الجماعي (الفصل الثالث عشر).

I

أيديولوجية (Ideology):

منظومة من المبادئ الفلسفية الجوهرية التي يشكلها القادة والمواطنون بشكل جماعي حول السياسة، ومصالح الفاعلين السياسيين، والطرق التي يجب أن يتصرف بمقتضاها الناس (الشعب) (الفصل الرابع).

توسع (تمدد) امبريالي مفرط (Imperial Overstretch):

الاتجاه التاريخي للقوى المهيمنة السابقة لاستنزاف قوتها الذاتية من خلال محاولات امبريالية مكلفة للإنفاق العسكري، مما يُضعفُ اقتصاداتها بالعلاقة لاقتصاديات منافسيهم (الفصل الرابع).

امبريالية (Imperialism):

سياسة توسيع قوة الدولة من خلال الغزو أو السيطرة العسكرية على إقليم أجنبي (الفصل الثاني).

حصص الواردات (Import Quotas):

القيود العددية على كمية منتجات معينة يمكن استيرادها (الفصل الحادي عشر).

تصنيع معتمد على البديل المستورد

(Import-Substitution Industrialization):

استراتيجية للتنمية الاقتصادية تتمركز حول إمداد المستثمرين في الداخل بالحوافز لينتجوا السلع، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات التي كان يتم استيرادها سابقاً (الفصل الخامس).

شعوب أصلية (Indigenous Peoples):

السكان الأصليين من ذوي الأصول الاثنية والثقافية داخل الدولة، والذين يتم الإشارة إليهم بـ "العالم الرابع" (الفصلان الخامس والسادس).

مستوى التحليل الفردي

(Individual Level of Analysis):

مقترب تحليلي يؤكد على المتغيرات النفسية والإدراكية المحفزة للناس، مثل أولئك الذين يصنعون قرارات السياسة الخارجية نيابة عن الدول وغيرهم من الفاعلين العالميين (الفصل الأول).

مغالطة فردية (Individualistic Fallacy):

الخطأ المنطقي المتمثل في الافتراض بأن القائد الفرد، والذي يتمتع بالسلطة للحكم، يمثل الناس وآراء السكان الذين يحكمهم، ومن ثم، فإن كل المواطنين هم بالضرورة مسئولون عن النقائص والفضائل (أي أن يتلقوا اللوم والثناء) للقادة المخولين للتحدث نيابة عنهم (الفصل السابع).

مؤشر (مقياس) عدم المساواة المعدل للتنمية البشرية

(Inequality adjusted Human Development Index):

من أجل التأكيد الإضافي على الرفاهية البشرية، فإن هذا المؤشر يعكس (يحسب) تأثير عدم المساواة (التمييز) في توزيع الخدمات الصحية والتعليم والدخل على التنمية البشرية داخل المجتمع (الفصل الثالث عشر).

الصناعة الوليدة *(Infant Industry)*:

الصناعة المؤسسية (المنشأة) حديثاً، والتي لم تصبح قوية بما يكفي للتنافس في مواجهة المنتجات الأجنبية الناجحة في أسواقها العالمية وحتى الوقت الذي تنمو فيه وتستطيع حينذاك أن تنافس (الفصل الحادي عشر).

عصر المعلومات *(Information Age)*:

الفترة أو العصر الذي يتم فيه الخلق السريع والنقل العالمي للمعلومات من خلال الاتصال الجماهيري، والذي يسهم بدوره في عولمة المعرفة (الفصل السادس).

تكنولوجيا المعلومات *(Information Technology)*:

أساليب تخزين واسترجاع ونشر وتوزيع البيانات المسجلة والمعرفة البحثية من خلال الكومبيوتر والإنترنت (الفصل الخامس).

حرب المعلومات *(Information Warfare)*:

الهجوم على نظم اتصالات الخصم وشبكات الكومبيوتر لتجريد نظمها التكنولوجية من قدراتها الحيوية بالنسبة لأمنها وسلامتها الاقتصادية (الفصل السابع).

عقلانية ذرائعية(أداتية)

(Instrumental Rationalism):

التأصيل النظري للعقلانية التي تؤكد اتجاه صانعي القرارات لمقارنة اختياراتهم مع تلك التي كانت تعتبر هامة، ومن ثم، يتم اختيار البديل الذي يتمتع بأفضل فرصة للنجاح (الفصل الثالث).

منظمات مابين حكومية

(Intergovernmental Organizations "IGOs"):

منظمات يتم إيجادها (إنشاؤها–تأسيسها) والالتحاق بها من قبل حكومات الدول، والتي تعطيهم السلطة لصنع قرارات جماعية لإدارة مشكلات خاصة على الأجندة العالمية (الفصلان الأول والسادس).

معاهدة القوات النووية متوسطة المدى

(Intermediate Range Nuclear Forces (INF) Treaty)

اتفاقية الولايات المتحدة وروسيا لإزالة مستويات كاملة من الأسلحة النووية بإزالة كل الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى بقواعدها ومنصات إطلاقها التي يتراوح مداها ما بين ٣٠٠ إلى ٣٥٠٠ ميل من أوروبا (الفصل الثامن).

محكمة العدل الدولية

(International Court of Justice "ICJ"):

المحكمة الأساسية التي قامت بتأسيسها الأمم المتحدة لحل المنازعات القانونية بين الدول، ولتقديم الآراء الاستشارية للهيئات الدولية وللجمعية العامة للأمم المتحدة (الفصل التاسع).

المحكمة الجنائية الدولية

(International Criminal Court) :

محاكم خاصة تم تأسيسها من قبل الأمم المتحدة لمحاكمة المسئولين عن جرائم الحرب الوحشية والإبادة الجماعية، وتحقيق العدالة للضحايا، ولردع مثل هذه الجرائم في المستقبل (الفصل التاسع).

سيولة دولية *(International Liquidity)*:

الأصول الاحتياطية المستخدمة لتسوية الحسابات الدولية (الفصل العاشر).

نظام نقدي دولي *(International Monetary System)*:

الإجراءات المالية التي يتم استخدامها لحساب قيمة العملات والائتمان عندما يتم تحويل رأس المال عبر الحدود من خلال التجارة والاستثمار والمساعدة الخارجية والقروض (الفصل العاشر).

اقتصاد سياسي دولي

***(International Political Economy)*:**

دراسة تقاطعات السياسة مع الاقتصاد والتي توضح لماذا تحدث التغييرات في توزيع ثروات وقوة الدول (الفصل العاشر).

نظام دولي *(International Regime)*:

يجسد(يتضمن) الأعراف والمبادئ والقواعد والمؤسسات التي تترابط أو تتحد حولها التوقعات الدولية فيما يتعلق بمشكلة دولية محددة (الفصل الثاني).

عدوان على فئة محددة *(Inter specific Aggression)*:

قتل الآخرين الذين لا يعتبرون من نفس نوع كائنات الفرد ذاتها (الفصل السابع).

تجارة داخل الشركة *(Intra Firm Trade)*:

تجارة عبر قومية للسلع الوسيطة والخدمات داخل نفس الشركة (الفصل الحادي عشر).

عدوان على فئة من نفس نوع المعتدي

***(Intra Specific Aggression)*:**

قتل أفراد من نفس فصيلة المعتدي (الفصل السابع).

وحدوية (مطامع) *(Irredentism)*

حركة من قبل مجموعة اثنية قومية لاسترداد السيطرة على إقليم مفقود باستخدام القوة، ومن ثم، فإن حدود الدولة الجديدة لن تعد لتفصل بين، أو تقسم الجماعة مرة أخرى (الفصل الرابع).

عزلة *(Isolationism)*:

سياسة للانسحاب من المشاركة الفعالة مع فاعلين آخرين في الشؤون الدولية وبدلاً من ذلك التركيز على جهود الدول في إدارة الشؤون الداخلية (الفصل الرابع).

J

قاعدة الحرب العادلة *(Jus ad Bellum)*:

عنصر من مذهب الحرب العادلة يؤسس المعيار الذي بمقتضاه يمكن أن تتم المبادرة بالحرب العادلة (الفصل التاسع).

القواعد الآمرة في استخدام القوة ***(Jus in Bello):***

عنصر من مذهب الحرب العادلة يضع الحدود على الاستخدام المقبول للقوة (الفصل التاسع).

مذهب الحرب العادلة ***(Just War Doctrine):***

المعيار المعنوي (الأخلاقي) الذي يقوم بتحديد متى يمكن المبادرة بحرب عادلة، والكيفية التي يجب أن تتم خوضها بها بمجرد أن تبدأ (الفصل التاسع).

K

ميثاق كوليج برياند ***(Kellogg-Briand Pact)*** :

معاهدة متعددة الأطراف تم التفاوض عليها عام ١٩٢٨، والتي جرمت الحرب باعتبارها وسيلة لتسوية الصراعات بين الدول (الفصل الثاني).

L

دعه يعمل ***(laissez-Faire):***

من جملة فرنسية (تعني حرفياً "دعه يعمل")، وقد استخدمها آدم سميث وغيره من الليبراليين التجاريين في القرن الثامن عشر في وصفهم للمزايا المرتبطة بعجلة الرأسمالية الحرة بدون التدخل في الشؤون الاقتصادية (الفصل الخامس).

اقتصاديات دعه يعمل

(Economics of Laissez-Faire):

المبدأ الفلسفي للأسواق الحرة والتجارة الحرة، لإعطاء الناس اختيارات حرة بقليل من التنظيم الحكومي (الفصل الخامس).

الأقل تقدماً من بين الدول الأقل تقدماً:

(Least developed of the Less Developed Countries) (LLDCs)

الدول الأكثر فقراً في الجنوب العالمي (الفصل الخامس).

مستويات التحليل ***(Levels of Analysis):***

الجوانب المختلفة والعملاء في الشؤون الدولية التي يمكن أن يتم تأكيدها في تفسير وشرح الظاهرة العالمية، المعتمدة على ما إذا كان المحلل يختار التركيز على "الكليات" (النظام العالمي الكامل والتجمعات الكبيرة)، أو على "الأجزاء" (الدول المنفردة أو الشعوب) (الفصل الأول).

نسوية ليبرالية ***(Liberal Feminism):***

قطاع من النظرية النسوية يرى الرجال والنساء باعتبارهما متساويين في المهارات والقدرات، ويركز على خضوع النساء تحت المؤسسات والممارسات السياسية والقانونية والاجتماعية القائمة (الفصل الثاني).

النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي

(Liberal International Economic Order "LIEO) :

مجموعة النظم التي تم إقامتها بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تم تصميمها لتعزيز الاستقرار النقدي، وتخفيض الحواجز أمام التدفق الحر للتجارة ورأس المال (الفصل العاشر).

ليبرالية ***(Liberalism):***

نظام يستند على الأمل بأن تطبيق المنطق والأخلاقيات العالمية في العلاقات الدولية يمكن أن يؤدى إلى عالم أكثر تنظيماً وعدلاً وتعاوناً، وتفترض

الليبرالية أن الفوضوية والحرب يمكن حراستهما بواسطة الإصلاحات المؤسسية التي تُمكنُ المنظمات الدولية والقانون الدولي (الفصل الثاني).

استراتيجية مترابطة *(Linkage Strategy)*

منظومة من التأكيدات التي تدعى أن القادة يجب أن يأخذوا في الاعتبار السلوك الإجمالي لدولة أخرى عندما يقررون ما إذا كان التوصل إلى اتفاق على أي موضوع محدد ممكنا، وحتى يمكن ربط التعاون بالجوائز (الفصل الرابع).

نظرية الدائرة الطويلة (الممتدة)

(Long-Cycle Theory):

هي نظرية تؤكد على صعود وأفول القوى العالمية القيادية حيث العملية السياسية المركزية للنظام العالمي الحديث (الفصل الرابع).

سلام ممتد *(Long Peace)*:

فترات طويلة مستديمة من السلام بين أي من القوى الكبرى الأقوى عسكرياً (الفصل السابع).

M

انتقام شامل *(Massive Retaliation)*:

مذهب سياسة إدارة ايزنهاور لاحتواء الشيوعية السوفيتية من خلال التعهد بالاستجابة لأي عمل من أعمال العدوان بأقصى القدرات التدميرية المتاحة، بما في ذلك الأسلحة النووية (الفصل الثامن).

وساطة *(Mediation):*

إجراء لحل الصراع يقوم فيه طرف ثالث باقتراح حل غير ملزم للأطراف المتنازعة (الفصل السابع).

ميركانتيلية (تجارية) *(Mercantilism):*

منظور سياسي اقتصادي يرى التجارة الدولية على ضوء المعادلة الصفرية ويطالب بالتدخل النشط للدولة في الاقتصاديات الداخلية (الفصل الخامس).

حركات دينية متشددة

***(Militant Religious Movement)*:**

منظمات نشطة سياسياً تقوم على معتقدات دينية قوية، ويكون أعضاؤها مكرسين بشكل متعصب لتعزيز معتقداتهم الدينية على المستوى العالمي (الفصل السادس).

مجمع صناعي عسكري

(Military Industrial Complex):

اتحاد أو تركيبة من المؤسسات الدفاعية والمقاولين الذين يقومون بتوفير إمدادات الأسلحة لهذه المؤسسات، والهيئات الحكومية التي تستفيد من الإنفاق العسكري المتصاعد، والتي تتصرف بدورها كإئتلاف من جماعات اللوبي للضغط على الحكومات لتخصيص نفقات كبيرة للوزارات والإدارات العسكرية (الفصل الثامن).

ضرورة عسكرية (*Military Necessity*):

المبدأ القانوني القائل بأن قواعد الحرب يجب استثناؤها لأغراض دفاعية خلال فترات الطوارئ القصوى (الفصل التاسع).

مرآة الصور (*Mirror Images*):

اتجاه الدول والشعوب في التنافس التفاعلي لإدراك بعضهما البعض بشكل متشابه – لترى الآخرين بنفس الطريقة العدائية التي يراها الآخرون (الفصل الأول).

تحديث (*Modernization*):

رؤية للتنمية مشهورة في الديموقراطيات الليبرالية للشمال العالمي بأن الثروة يتم إيجادها (تخليقها *created*)، من خلال الإنتاج الكفء، والمشروعات الحرة، والتجارة الحرة، وأن الثروة النسبية للدول تعتمد على الإبداع التكنولوجي، والتعلم أكثر من اعتمادها على الثروات الطبيعية مثل المناخ والموارد (الفصل الخامس).

سياسة نقدية (*Monetary Policy*):

قرارات تتخذها البنوك المركزية للدول من أجل تغيير عرض النقود للدولة في محاولة لإدارة الاقتصاد الوطني والسيطرة على التضخم، وباستخدام السياسات المالية مثل تغيير إمدادات النقود ومعدلات الفائدة (الفصل العاشر).

نظام نقدي (*Monetary System*):

منظومة المؤسسات والقواعد والممارسات المحددة للمبادلات النقدية والودائع، والتي تسهل المعاملات الاقتصادية العالمية، مثل التجارة والاستثمار والسفر (الفصل العاشر).

عرض النقود(*Supply Money*):

الكمية الكلية للعملة الموجودة في التداول في الدولة، وقد تم حسابها لتتضمن ودائع الطلب مثل الحسابات الجارية في البنوك التجارية، والودائع المحددة زمنياً، مثل حسابات الادخار والسندات في البنوك الادخارية (الفصل العاشر).

أخلاقيات (مبادئ معنوية) (*Morals*):

مبادئ توضح الخير والشر، والمواقف التي يتعارضان فيها (الفصل التاسع).

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (*Most-Favored-Nation*):

المبدأ المركزي لاتفاقية الجات، والقاضي بعدم التمييز غير المشروط في التعامل التجاري بين الأطراف، والتي تحكم قاعدة منظمة التجارة العالمية التي تتطلب بأن أي ميزة يتم منحها من قبل إحدى (ص. ٥١٦) الدول أعضاء المنظمة يجب أن تمتد إلى باقي أعضاء المنظمة الآخرين (الفصل الحادي عشر).

اتفاقيات متعددة الأطراف

(Multilateral Agreements)

اتفاقات تعاونية ملزمة بين دول متعددة للتأكد من أن السياسة المتفق عليها يتم تطبيقها بهدف التخفيف من، أو إزالة، المشكلة المشتركة مثل مستويات قدرات الأسلحة المستقبلية (الفصل التاسع).

تعددية الأطراف *(Multilateralism)*:

مناهج تعاونية لإدارة مشكلات مشتركة من خلال العمل الجماعي والمنسق (الفصل الرابع).

شركات متعددة الجنسيات

(Multinational Corporations)

مشروعات أعمال توجد مراكزها الرئيسية في دولة تقوم بالاستثمار وبالعمل بشكل مكثف في كثير من الدول الأخرى العديدة (الفصل الثالث).

تأييد (دعم) متعدد *(Multiple Advocacy)*:

مفهوم يقضي بأن الاختيارات الأفضل والأكثر عقلانية يتم اتخاذها عندما يتم التواصل إلى القرارات في سياق جمعي يسمح للمؤيدين للبدائل المختلفة بأن يتم الاستماع إليهم، ومن ثم، تتحقق عملياً إمكانية التقييم النقدي للبدائل المنافسة (الفصل الثالث).

ميرف (منصات الإطلاق المتعدد الأهداف)

(Multiple Independently Targetable Reentry Vehicles) (MIRVs

اختراع تكنولوجي يسمح لأسلحة متنوعة بأن يتم إطلاقها من صاروخ واحد (الفصل الثامن).

تعددية قطبية (قطبية متعددة) *(Multipolarity)* :

توزيع القوة العالمية بين ثلاث أو أكثر من القوى العظمى، في حين تكون معظم الدول الأخرى متحالفة مع أحد المتنافسين (الفصل الرابع).

الحمائية المظلمة *(Murky Protectionism)*:

حدود أو حواجز من غير التعريفات على التجارة، يمكن أن تكون مستترة أو متخفية وراء سياسات حكومية لا ترتبط بشكل مباشر بالتجارة، مثل المبادرات البيئية والإنفاق الحكومي (الفصل الحادي عشر).

الدمار المؤكد المتبادل

***(Mutually Assured Destruction "MAD")*:**

حالة من الردع المتبادل يمتلك فيها كل من الطرفين القدرة على البقاء والنجاة بعد تلقي الهجوم الأول بأسلحة الدمار الشامل، والمبادرة بهجوم انتقامي مدمر (الفصل الثامن).

N

أمة *(Nation)*:

جماعة من البشر يرون أنفسهم كأعضاء في نفس الجماعة لأنهم يتشاركون في نفس الأصل العرقي، والثقافة، أو اللغة (الفصل الأول).

طابع قومي *(National Character)*:

خصائص جماعية تُعزى أو تُنسب إلى الشعب داخل دولة (الفصل السابع).

مصلحة وطنية (قومية) *(National Interest)*:

الأهداف التي تسعى الدول إلى تعظيمها، والتي تدركها، وبشكل أناني، باعتبارها الأفضل لبلدهم (الفصل الثاني).

أمن وطني (قومي) *(National Security)*:

حرية البلد النفسية من المخاوف بأن الدولة لن تكون قادرة على مقاومة التهديدات لبقائها ولقيمها الوطنية سواءً النابعة من الخارج أو الداخل (الفصل الثامن).

قومية *(Nationalism)*:

تكوين ذهني يمجد دولة بذاتها، وجنسية الجماعة التي تعيش بداخلها، وترى مصلحة الدولة باعتبارها القيمة العليا.

الطبيعة في مواجهة الطبيعة *(Nature Versus Nature)*:

الجدال حول ما إذا كان السلوك البشري يتحدد بدرجة أكبر من خلال الأسس البيولوجية "الطبيعة البشرية"، أكثر من كونه نتاجاً لتغذية الأوضاع البيئية التي يعيش البشر خبرتها (الفصل السابع).

مفاوضات *(Negotiation)*:

الحوار الدبلوماسي والمناقشة بين اثنين أو أكثر من الأطراف بهدف الحل من خلال المساومة بالأخذ والعطاء والاختلافات المُدركة للمصالح والصراعات التي تسببها (الفصل التاسع).

المحافظون الجدد *(Neoconservative)*:

حركة سياسية في الولايات المتحدة تدعو إلى استخدام القوة العسكرية والاقتصادية في السياسة الخارجية لكي يتم تحقيق الحرية والديموقراطية في الدول الأخرى (الفصل الثاني).

ليبرالية جديدة *(Neoliberalism)*:

المنظور النظري الليبرالي "الجديد" الذي يؤسس للطريقة التي تعزز بها المؤسسات الدولية التغيير العالمي، والتعاون، والسلام والرخاء من خلال البرامج الجماعية للإصلاح (الفصل الثاني).

المالتيثيون الجدد *(Neo-Malthusians)*:

المتشائمون الذين يحذرون من المخاطر الأيكولوجية والسياسية العالمية للنمو السكاني غير المنضبط (الفصل الرابع عشر).

واقعية جديدة *(Neorealism)*:

تقييم نظري لسلوك الدولة، يقوم على شرحه باعتباره قد تحدد من قبل اختلافات في قوتها النفسية داخل التراتبية (الهيراركية) العالمية، والتي تتحدد بشكل أساسي بواسطة توزيع القوة العسكرية، بدلاً من العوامل الأخرى مثل قيمها، وأنواع الحكومات، أو الظروف الداخلية (الفصل الثاني).

حياد (حيادية) *(Neutrality)*:

مذهب قانوني يتيح أو يوفر للدول الحقوق في البقاء غير منحازة إلى الخصوم الذين يشنون الحرب ضد بعضهم البعض (الفصل التاسع).

النظام الاقتصادي الدولي الجديد

***(New International Economic Order) (NIEO)*:**

قرار ١٩٧٤ بسياسة الأمم المتحدة الذي نادي بحوار الشمال / الجنوب، وفتح الطريق أمام الدول الأقل تقدماً في الجنوب العالمي للمشاركة بشكل أكثر اكتمالاً في صنع السياسة الاقتصادية الدولية (الفصل الخامس).

دول مُصنعة حديثاً (حديثة التصنيع)

(Newly Industrialized Countries):

الأعضاء الأكثر رخاءً من بين دول الجنوب، والتي قد أصبحت من المصدرين ذوي الأهمية للسلع المصنعة، وكذلك لأسواق الاستيراد بالنسبة للدول الصناعية التي تقوم بتصدير السلع الرأسمالية (الفصل الخامس).

عدم الانحياز *(Nonalignment)*:

توجه للسياسة الخارجية يعارض الاشتراك في الأحلاف العسكرية مع الكتل المتنافسة خشية أن يورطها الانحياز الرسمي في حرب غير ضرورية (الفصل الثامن).

عدم التمييز *(Nondiscrimination)*:

مبدأ يقول بأن السلع المنتجة من قبل الدول الأعضاء يجب أن تلقي معاملة متساوية، وعلى نحو ما هو مؤسس في أفكار الدولة الأولى بالرعاية *(MFN)*، والمعاملة الوطنية (الفصل الحادي عشر).

منظمات غير حكومية

(Nongovernmental Organizations "NGOs":

منظمات عابرة للقوميات من المواطنين الخاصين (ليست هيئات عامة) تحافظ على الوضع الاستشاري مع الأمم المتحدة، وتتضمن الاتحادات المهنية، والمؤسسات، والشركات متعددة الجنسيات، أو ببساطة الجماعات النشيطة دولياً في الدول المختلفة، والتي تشترك معاً في العمل نحو المصالح المشتركة (الفصلان الأول، والسادس).

قاعدة (عرف) عدم التدخل

(Non-Intervention Norm):

مبدأ قانوني دولي جوهري، يتعرض الآن للتحدي، والذي حدد، وبشكل تقليدي أن التدخل من قبل إحدى الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى يُعدُ عملاً غير قانوني (الفصل الثامن).

أسلحة غير قاتلة (مميتة)

(Nonlethal Weapons) (NLWs):

أنواع متعددة من "القتل الرحيم" *(Soft Kill)*، والوسائل منخفضة الكثافة لشل قدرات شعب العدو؛ مركباته ونظم اتصالاته، أو كل مدنه بدون قتل كل من المتقاتلين أو غير المتقاتلين (الفصل الثامن).

نظام منع الانتشار *(Nonproliferation Regime):*

قواعد لاحتواء سباقات التسلح، وبالتالي لا يتم انتشار الأسلحة أو التكنولوجيا إلى الدول التي لا تمتلكها (الفصل الثامن).

أمم من غير الدول *(Non State Nations):*

جماعات قومية أو اثنية تناضل من أجل الحصول على القوة أو الحق في دولة (الفصل السادس).

حواجز غير جمركية (من غير التعريفات)

***(Nontariff Barriers (NTBs)*:**

إجراءات من غير التعريفات تقوم بالتمييز ضد الواردات بدون فرض ضرائب مباشرة، أو أن تكون وراء مجال القواعد الدولية (الفصل الحادي عشر).

أعراف *(Norms)*:

معايير تم تعميمها عن السلوك، بحيث يتم قبولها، حيث أنها تشكل التوقعات العامة حول السلوك الملائم (الفصل الثاني).

منظمة معاهدة حلف شمال الأطلنطي

(North Atlantic Organization Treaty "NATO")

تحالف عسكري تم تأسيسه عام ١٩٤٩، لردع الهجوم السوفيتي على أوروبا الغربية، ومنذ أن تم توسيعه، أعاد تعريف مهمته ليؤكد ليس فقط الحفاظ على السلام، ولكن أيضاً ليقوم بتعزيز الديموقراطية (الفصل الثامن).

مشكلة الدولة "إن" *(Nth., Country Problem)*:

تتمثل في التوسع بإضافة دول جديدة مالكة للأسلحة النووية (الفصل الثامن).

معاهدة عدم الانتشار النووي

***(Nuclear Nonproliferation Treaty)*:**

معاهدة دولية تستهدف منع الانتشار الأفقي بمنع مبيعات أكثر للأسلحة النووية، أو بمنع الاستحواذ عليها، أو إنتاجها (الفصل الثامن).

الشتاء النووي *(Nuclear Winter)*:

التجمد (الصقيع) المتوقع حدوثه في مناخ الأرض من سقوط الدخان والغبار في حالة حدوث، أو استخدام أسلحة نووية، مما يحجب ضوء الشمس، ويدمر كوكب الأرض، والحياة الحيوانية التي استطاعت أن تصمد وتبقى بعد الانفجار الأصلي.

O

واقعية هجومية *(Offensive Realism)*:

شكل مختلف من النظرية الواقعية يؤكد أنه، وفي نظام دولي فوضوي، فإن الدول يجب دائماً أن تتطلع إلى الفرص حتى تكسب مزيداً من القوة (الفصل الثاني).

مساعدة تنموية رسمية

***Assistance "ODA")(Official Development*:**

ضمانات أو قروض للدول من الدول المانحة، والتي عادة ما يتم تقديمها من خلال مؤسسات المعونة متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، من أجل الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية (الفصل الخامس).

تكلفة الفرصة *(Opportunity Cost)*:

التضحيات التي تنتج أحياناً عندما يكون قرار اختيار بديل ما يعني أن الفرصة لتحقيق المكاسب من البدائل الأخرى يتم خسارتها (الفصل الثامن).

ترتيبات السوق المنظمة

(Orderly Market Arrangements "OMAs"):

قيود اختيارية / تطوعية على التصدير من خلال حكومة إلى حكومة لإتباع قواعد تجارية محددة (الفصل الحادي عشر).

الاستعانة بمصادر خارجية*(Outsourcing):*

تحويل الوظائف بنوع من التعاون، وعادة ما يكون مركزاً في دولة من دول الشمال العالمي إلى دول من دول الجنوب العالمي تكون قادرة على توفير العمال المدربين بأجور أقل (الفصل السادس).

طبقة الأوزون *(Ozone Layer):*

الطبقة التي تقوم بحماية الغلاف الجوي الأعلى فوق سطح الأرض، والتي تقوم بحماية كوكب الأرض من التأثير الضار للشمس على الكائنات الحية (الفصل الرابع عشر).

P

السلامية (حب السلم –لا عُنفية) *(Pacifism)*

المدرسة الليبرالية المثالية للتفكير الأخلاقي، والتي تعترف بأنه لا توجد ظروف تبرر قيام إنسان بإنهاء حياة إنسان آخر، حتى عندما يكون ذلك مخولاً بسلطة رئيس الدولة (الفصل السابع).

نظام *(Paradigm):*

كلمة نظام، وهي مشتقة من الأصل اليوناني "بارادايم *Paradigm*"، وتعني مثالاً أو نموذجاً أو نمطاً ضرورياً لنظام يرتب بنية التفكير حول مجال معين من المعرفة (الفصل الثاني).

بناء السلام *(Peace Building):*

أعمال أو تصرفات ما بعد الصراع، وغالباً ما تسيطر عليها التصرفات الدبلوماسية والاقتصادية التي تقوي وتعيد بناء البنية الحكومية التحتية والمؤسسات من أجل تجنب تجدد اللجوء إلى الصراع المسلح (الفصل التاسع).

فرض السلام *(Peace Enforcement):*

استخدام القوة العسكرية لتحذير الأطراف، أو التهديد باستخدامها، وبشكل معتاد طبقاً لتفويض دولي، لفرض الالتزام بقرارات، أو عقوبات مصممة للحفاظ على، أو لاسترداد السلام والنظام (الفصل التاسع).

عمليات السلام *(Peace Operations):*

منظومة (مجموعة) عامة تتضمن كلاً من عمليات حفظ وفرض السلام التي يتم اتخاذها لتأسيس السلام والحفاظ عليه بين المتنازعين (الفصل التاسع).

التعايش السلمي *(Peace Coexistence):*

مذهب الزعيم السوفيتي نيكيتا خروتشوف الصادر عام ١٩٥٦، والذي يقضي بأن الحرب بين الدول الرأسمالية والشيوعية ليست محتمة، وأن التعاون فيما بين الكتلتين يمكن أن يكون سلمياً (الفصل الرابع).

حفظ السلام *(Peace Keeping)*

الجهود التي تقوم بها الأطراف الثالثة مثل الأمم المتحدة لتتدخل في الحروب الأهلية، وفي

الحروب الداخلية، أو فيما بين الدول، أو لمنع الأعمال العدائية الكامنة بين المتحاربين من التصاعد، وهكذا، ومن خلال التصرف كعازل، فإن تسوية النزاع يمكن التوصل إليها من خلال التفاوض (الفصل التاسع).

صنع السلام (*Peace Making*):

عملية قد تأخذ شكلاً دبلوماسياً، أو وساطة، أو مفاوضات، أو غيرها من أشكال التسوية السلمية التي تتولى ترتيب نهائي للنزاع، وتحل القضايا المؤدية إلى الصراع (الفصل التاسع).

تكنولوجيا الوسائط السمعية والبصرية (*Podcasts*):

نوع من التكنولوجيا يمكن الأفراد من خلق (صنع/ إيجاد) برامج سمعية ومرئية، وأن يجعلها متاحة / قابلة للتنزيل الرقمي (الفصل الثاني عشر).

قطبية (*Polarity*):

الدرجة التي يتم عندها تركيز القدرات العسكرية والاقتصادية في النظام العالمي، والتي تحدد عدد مراكز القوى أو الأقطاب (الفصل الثالث).

تحول إلى القطبية (*Polarization*):

تكوين ائتلافات أو كتل متنافسة مكونة من حلفاء يقومون بالاصطفاف مع أحد الأقطاب أو المراكز أو القوى الرئيسية المتنافسة (الفصل الثالث).

أجندة السياسة (*Policy Agenda*):

القائمة المتغيرة للمشكلات أو القضايا، والتي تقوم الحكومات بتوجيه اهتمام خاص إليها في أي لحظة محددة (الفصل الثالث).

شبكات السياسة (*Policy Networks*):

شبكات من القادة والمصالح المنظمة (مثل جماعات اللوبي)، والتي تشكل تحالفات مؤقتة للتأثير على قرار معين للسياسة الخارجية (الفصل الثالث).

اقتصاد سياسي (*Political Economy*):

حقل دراسي يركز على تقاطعات السياسة والاقتصاد في العلاقات الدولية (الفصل الرابع).

فعالية سياسية (*Political Efficacy*):

الدرجة التي تصل عندها الثقة الذاتية لصانعي القرار بأن تطبع فيهم الاعتقاد بأنهم يمكنهم وبفعالية أن يتخذوا قرارات عقلانية (الفصل الثالث).

تكامل سياسي (*Political Integration*):

عمليات وأنشطة يقوم من خلالها سكان كثير من الدول، أو الدول كلها، بتحويل ولاءاتهم إلى وحدة سياسية واقتصادية يتم الاندماج فيها (الفصل السادس).

سياسات الندرة (*Politics of Scarcity*):

رؤية ترى أن عدم توافر الموارد المطلوبة لدعم الحياة مثل الغذاء والطاقة أو المياه، يمكن أن يؤدي إلى تهديد الأمن بدرجات مشابهة للعدوان العسكري (الفصل الرابع عشر).

سيادة مجمعة (*Pooled Sovereignty*):

سلطة قانونية يتم منحها إلى منظمة دولية غير حكومية من قبل أعضاءها لتقوم باتخاذ قرارات

جماعية فيما يتعلق بجوانب محددة للسياسة العامة، وبالتالي، يتم اتخاذها بشكل شامل بواسطة كل حكومة ذات سيادة (الفصل السابع).

كثافة سكانية *(Population Density)*:

عدد السكان داخل كل دولة، أو إقليم، أو مدينة، وقد تم قياسه بالتركيز الجغرافي للسكان كنسبة لمتوسط الفراغ المتاح لكل ساكن (أو مقيم *(Resident*.

انهيار سكاني (تراجع حاد في عدد السكان)
(Population Implosion)

انخفاض سريع للسكان يؤدي إلى عكس الاتجاه السابق نحو سكان أكثر عدداً، مما يحدث انخفاضاً حاداً في عدد سكان العالم (الفصل الثاني عشر).

نظرية قانونية وضعية *(Positivist Legal Theory)*:

نظرية تؤكد على أعراف الدولة وطرقها المعتادة للسلوك باعتبار أنها المصدر الأكثر أهمية للقانون (الفصل التاسع).

نسوية ما بعد الاستعمار *(Postcolonial Feminism)*:

قطاع من النظرية النسوية ينظرُ إلى الاختلافات في الخبرات النسائية، ويحاججُ بأنه لا يوجد منظور نسوي أو منهج عالمي (الفصل الثاني).

إرهاب ما بعد الحداثة *(Postmodern Terrorism)*:

بالنسبة إلى والتر لا كير، فإنه الإرهاب الذي تمارسه منظومة ممتدة من الفاعلين المتنوعين بأسلحة جديدة "تبذر الألم والرعب في المجتمع لإضعاف، أو حتى الإطاحة بشاغلي السلطة الحاليين، ولتقيم تغييراً سياسياً (الفصل السادس).

نسوية ما بعد البنيوية: *Post-Structural Feminism*

يركز هذا القطاع من النسوية على الطرق التي تتخلل بها اللغة والأفعال النسويتين السياسة العالمية (الفصل الثاني).

قوة *Power*

العوامل التي تُمكنُ أحد الفاعلين من تغيير سلوك فاعل آخر ضد تفضيلاته (أي تفضيلات الفاعل نفسه أو ذاته) (الفصل الأول).

قوة كامنة: *Power Potential*

القدرات والموارد التي بحوزة الدولة، والتي يمكن اعتبارها ضرورية لقيامها بتأكيد نفوذها على الآخرين (الفصل الثامن).

نظرية تحول (انتقال) القوة:
Power Transition Theory

نظرية تقول بأن الحرب تصبح محتملة عندما تتعرض قوة عظمى مهيمنة إلى التهديد من قبل النمو المُتسارع لقدرات منافسها، والتي تخفض بالتالي من الاختلافات في قوتهم النسبية (الفصل السابع).

حرب وقائية (اجهاضيه): *Preemptive Warfare*

هجوم سريع بالضربة الأولى يهدف إلى هزيمة عدو قبل أن يتمكن من المبادرة بتنظيم هجوم أو استجابة انتقامية (الفصل الثامن).

دبلوماسية وقائية: *Preventive Diplomacy*

تصرفات دبلوماسية يتم اتخاذها قبل أزمة متنبأ بها لمنع أو لتحديد العنف (الفصل التاسع).

حرب وقائية: *Preventive War*

هي نوع من الحرب يحرمها القانون الدولي بشكل صارم، وهي حرب تتم المبادرة بها بواسطة اختيار عدو لمنعه من نواياه موضع الشك بالهجوم في وقت ما في المستقبل على القدرات العسكرية الضرورية (الفصل الثامن).

خدمات عسكرية الخاصة: *Private Military Services*

تحويل بعض الأنشطة ذات الطبيعة العسكرية المحددة إلى شركات خاصة، مثل الأمن المسلح، صيانة المعدات، خدمات تكنولوجيا المعلومات، اللوجيستك (النقل والإمدادات)، وخدمات المعلومات (المخابرات) (الفصل الثامن).

انتشار: *Proliferation*

انتشار قدرات الأسلحة من قلة محدودة *(few)*إلى دول كثيرة في سلسلة رد الفعل، وبالتالي فإن عدداً متزايداً من الدول يكتسب القدرة على المبادرة بالهجوم على دول أخرى باستخدام الأسلحة المدمرة (النووية على سبيل المثال) (الفصل الثامن).

نظرية الإمكانيات المتوقعة: *Prospect Theory*

نظرية اجتماعية نفسية تشرح صنع القرار في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، والتي تنظر إلى العلاقة بين احتمالية المخاطرة الفردية، والآفاق المدركة لتجنب الخسائر وإدراك (تحقيق) مكاسب كبيرة (الفصل الثالث).

حمائية: *Protectionism*

حدود للتجارة الخارجية، مثل التعريفات والحصص، والتي تقوم بحماية الصناعات المحلية من المنافسة لشراء المنتجات التي ينتجها المصنعون المحليون (الفصل الحادي عشر).

تعادل القوة الشرائية:

Purchasing Power Parity (PPP)

مؤشر يقوم بحساب المعدل الحقيقي للتبادل بين العملات عندما يكون التعادل متحققاً، ويحدد المؤشر ما يمكن شراؤه بوحدة من كل عملة (الفصل الثالث عشر).

R

منهج لإعادة التقارب: *Rapproachement*

في الدبلوماسية، سياسة تستهدف إعادة تأسيس العلاقات الودية الطبيعية بين الأعداء (الفصل الرابع).

اختيار عقلاني: *ChoiceRational*

إجراءات اتخاذ القرارات تسترشد بالتحديد الحذر للمواقف، وموازنة الأهداف، واعتبار كل البدائل والاختيار من بين البدائل الأكثر قدرة على تحقيق أعلى الأهداف (الفصل الثالث).

واقعية: *Realism*

نظام معرفي يقوم على مبدأ أن السياسة العالمية هي وبالضرورة وبدون تغيير نضال بين

المصالح الذاتية للدول من أجل القوة والموقع في ظل الفوضوية، حيث تسعى كل دولة متنافسة إلى الهيمنة على الدول الأخرى (الفصل الخامس).

سياسة واقعية (حقيقية) *Real Politik*

رؤية نظرية تفترض أن الدول ينبغي (يجب) أن تزيد من قوتها وثروتها من أجل أن تستطيع المنافسة مع، والهيمنة على، الدول الأخرى (الفصل الخامس).

تبادلية *Reciprocity*

تخفيض مشترك أو متبادل للحدود التجارية (الفصل الحادي عشر).

لاجئون *Refugees*

هم الذين يضطرون إلى الفرار إلى دولة أخرى، من أجل الأمن، أو بسبب الخوف المتجذر من الاضطهاد السياسي، والدمار البيئي، أو المجاعة (الفصل الثاني عشر).

نظام: *Regime*

أعراف وقواعد وإجراءات للتفاعل متفق عليها من قبل مجموعة من الدول (الفصل الثاني عشر).

اتحاد نقدي إقليمي *Regional Currency Union*

مشاركة السيادة لتأسيس (لخلق) عملة مشتركة (مثل اليورو في الاتحاد الأوروبي) ونظام نقدي واحد لأعضاء في إقليم، يكون خاضعاً إلى بنك مركزي إقليمي داخل الكتلة النقدية (الفصل العاشر).

اتفاقيات تجارية إقليمية

Regional Trade Agreements (RTAs)

معاهدات تقوم بعملية التكامل لاقتصاديات الأعضاء من خلال تخفيض الحدود (الحواجز) التجارية (الفصل الحادي عشر).

عبء نسبي للاتفاق العسكري

Relative Burden of Military Spending

مقياس للعبء الاقتصادي للأنشطة العسكرية محسوب طبقاً لنصيب كل دولة المخصص من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات العسكرية (الفصل الثامن).

حرمان نسبي *Relative Deprivation*

عدم المساواة في الثروة والمكانة بين الأفراد والجماعات وغضب أولئك الذين يأتون في القاع بسبب إدراكهم للاستغلال من قبل أولئك المتربعين في القمة.

مكاسب نسبية: *Relative Gains*

هي أوضاع يكون فيها بعض المشاركين في تفاعل تعاوني مستفيدين أكثر عن الآخرين (الفصل الثاني).

تحويلات *Remittances*

هي النقود التي يكتسبها العمال المهاجرون في الدول الغنية (والتي غالباً ما تتجاوز الدخل الذي كان من الممكن أن يحصلوا عليه من عملهم في دولهم الأم)، والذين يقومون بإرساله إلى أسرهم في دولهم الأم (مواطنهم الأصلية) (الفصل الخامس).

عوائد *Rents*

عوائد مالية أكثر من المعتاد على الاستثمارات، والتي تتحقق من التدخل الحكومي المقيد أو الاحتكاري للأسواق (الفصل الحادي عشر).

معدل إحلال الخصوبة *Replacement-Level Fertility*

يشير إلى قيام الزوجين من خلال الإنجاب بإحلال أنفسهم بمتوسط طفلين، وبالتالي سوف يظل عدد سكان الدولة مستقراً في حالة استمرار هذا المعدل (الفصل الثاني عشر).

مسئولية الحماية *Responsibility to Protect*

قرار تم تبنيه بالإجماع من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٥، ويقضي هذا المبدأ بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد في حماية السكان من جرائم الحرب، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية (الفصل الثاني).

سيادة مسئولة *Responsible Sovereignty*

مبدأ يتطلب من الدول أن تتولى ليس فقط حماية شعبها، بل وعليها التعاون عبر الحدود لحماية الموارد العالمية ومواجهة التهديدات العابرة للقوميات (الفصل السادس).

ثورة في التكنولوجيا العسكرية
Revolution in Military Technology

تكنولوجيات الأسلحة الجديدة المعقدة، والتي تجعل من خوض الحرب القتالية ممكنة بدون جيوش ضخمة (الفصل الثامن).

أدوار *Roles*

القيود التي يحددها القانون أو العرف، والتي تجعل صانعي القرار في وضع أو وظيفة حكومية معينة أكثر ميلاً، أو مؤهلين بشكل مسبق، للتصرف بشكل ونمط متسق مع التوقعات حول الكيفية المعتادة لأداء الدور (الفصل الثالث).

S

ملجأ / ملاذ *Sanctuary*

مكان للجوء أو للحماية (الفصل الثاني عشر).

استنتاج ممنهج أو مخطط *Schematic Reasoning*

عملية التسبيب (العقل، الرشادة) والتي من خلالها يتم تفسير معلومات جديدة طبقاً لبنية ذاكرة، ومجالها، والتي تحتوي بدورها على شبكة من النصوص النوعية والاستعارات والتشخيصات المبسطة للأشياء والظواهر موضع الملاحظة (الفصل الأول).

انفصال، ثورات انفصالية *Secession, or Separatist Revolts*

جهود من قبل أقليات دينية أو اثنية، وغالباً ما تتم بوسائل عنيفة، لاكتساب وضع الدولة المستقلة من خلال القيام بفصل إقليم من دولة قائمة ذات سيادة (الفصل السادس).

قدرة الهجوم بالضربة الثانية

***Second Strike Capacity*:**

قدرة دولة على الانتقام بعد استيعاب هجوم بالضربة الأولى من خصمها بأسلحة الدمار الشامل (الفصل الثامن).

عالم ثاني *Second World*

خلال فترة الحرب الباردة، كان يطلق على مجموعة من الدول من بينها الاتحاد السوفيتي وحلفائه(آنذاك) من أوروبا الشرقية، والصين، والتي اعتنقت الشيوعية والتخطيط المركزي لاستثارة النمو الاقتصادي (الفصل الخامس).

مجتمع أمني *Security Community*

مجموعة من الدول يؤدي المستوى العالمي من التعاون المؤسسي أو الاعتيادي فيما بينها إلى تسوية المنازعات بينها بالتوفيق أكثر منها باستخدام القوة المسلحة (الفصل السادس).

معضلة أمنية *Security Dilemma*

اتجاه الدول لأن ترى في التسلح الدفاعي لخصومها تهديداً يؤدي بهم إلى الاستجابة بالتسلح، مما يحدث تراجعاً في أمن كل الدول.

تدخل (ارتباط) انتقائي *Selective Engagement*

استراتيجية كبرى لقوى عظمى تقوم على استخدام القوة الاقتصادية والعسكرية لتؤثر، وفقط، على مواقف معينة هامة، أو على دول، أو قضايا عالمية، من خلال الحفاظ على التوازن بين تدخل عالي المستوى لقوة بوليس عالمية"، وبين موقف انعزالي لا تدخلي وغير متورط (الفصل الرابع).

تقرير المصير: *Self-Determination*

المذهب الليبرالي الذي يقضي بأن الناس ينبغي أن يكونوا قادرين على تحديد الحكومة التي تقوم بحكمهم (الفصل الخامس).

مساعدة الذات *Self-Help*

المبدأ القائل بأنه نظراً لأن كل الفاعلين العالميين في الفوضوية الدولية مستقلون، فإن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم في توفير أمنهم ورفاهيتهم (الفصل الثاني).

قوى صغرى *Small Powers*

دول ذات قدرات ونفوذ محدودين سياسياً وعسكرياً أو اقتصادياً أو من حيث النفوذ.

قنابل ذكية *Smart Bombs*

تكنولوجيا عسكرية ذات توجيه محدد يُمكنُ القنبلة من البحث عن هدفها، والقيام بالتفجير في الوقت المحدد، بحيث تستطيع أن تُحدث أقصى دمار ممكن (الفصل الثامن).

البنيوية الاجتماعية *Social Constructivism*

شكل مختلف من البنيوية يؤكد على دور الحوار الاجتماعي في تنمية الأفكار والهويات (الفصل الثاني).

التنشئة *Socialism*

العملية التي يتم من خلالها تعليم الناس لقبول المعتقدات والقيم والسلوكيات التي تسود في ثقافة مجتمع محدد (الفصل السابع).

القوة الناعمة *Soft Power*

القدرة على الاستقطاب من خلال العوامل غير الملموسة مثل شعبية وانتشار قيم دولة معينة ومؤسساتها، باعتبارها مخالفة "للقوة الخشنة" أي للقهر من خلال القوة العسكرية (الفصل الرابع).

مساواة السيادة *Sovereign Equality*

المبدأ القائل بأن الدول متساوية قانوناً في الحماية في ظل القانون الدولي (الفصل التاسع).

هجمات المضاربة *Speculative Attacks*

مبيعات ضخمة لعملة الدولة، بسبب توقع انهيار مستقبلي في قيمتها (الفصل العاشر).

مجال التأثير / النفوذ *Sphere of Influence*

إقليم من الكرة الأرضية (العالم) تهيمن عليه قوة عظمى (الفصل الرابع).

نموذج الدوامة (لولبي أو دائري) *Spiral Model*

تشبيه يستخدم لوصف اتجاه جهود تعزيز الدفاع لإحداث تصاعد في سباقات التسلح (الفصل التاسع).

إجراءات تشغيل قياسية

Standard Operating Procedures (SOPs)

قواعد التوصل إلى قرارات حول أنواع معينة من المواقف (الفصل الثالث).

نسوية موقفية (وجهة النظر النسوية)

Stand *Point Feminism*

قسم من النسوية يرى النساء باعتبارهن يعشن خبرة حقيقية مختلفة جداً عن الرجال، وبالتالي فإنهن يحتفظن بمنظور مختلف (الفصل الثاني).

دولـة *State*

كيان قانوني مستقل، له حكومة تمارس سيطرة شاملة على الإقليم، والسكان الذين تحكمهم (الفصل الأول).

التحليل على مستوى الدولة (الدولة كمستوى للتحليل) *State level of Analysis*

منهج تحليلي يؤكد على الكيفية التي تؤثر بها الخصائص الداخلية للدولة على سلوكيات سياستها الخارجية (الفصل الأول).

سيادة الدولة *State Sovereignty*

سلطة الدولة العليا في إدارة الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية (الفصل الأول).

دولة راعية للإرهاب (إرهاب برعاية الدولة) *State Sponsored Terrorism*

مساعدة رسمية، سواء تمت بالتدريب أو بالتسليح لإرهابيين أجانب من قبل الدولة من أجل تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية أو الداخلية (الفصل السابع).

خصائص الدولة *States' Attributes*

خصائص الدولة التي تشكل سلوك سياساتها الخارجية، مثل حجمها، وثرواتها، والمدى الذي يكون فيه قادتها مسئولين أمام مواطنيها بالمقارنة مع الدول الأخرى (الفصل الثالث).

مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت)

Strategic Arms Limitations(SALT):

مجموعتان من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال السبعينيات بين الولايات المتحدة،

والاتحاد السوفيتي قامت بتأسيس الحدود على نظم توصيل الأسلحة الاستراتيجية (الفصل التاسع).

معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)
Strategic Arms Reduction Treaty (START)

سلسلة المفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي بدأت عام ١٩٩٣ وباتفاقية ستارت٣ عام ١٩٩٧، والتي صدقت عليها روسيا عام ٢٠٠٠، والتزمت بتخفيض الترسانات النووية للجانبين بنسبة ٨٠٪ من أعلى معدلات الحرب الباردة بهدف تخفيض خطر الحرب النووية (الفصل التاسع).

معاهدة تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سورت)
Strategic Offensive Reductions Treaty (SORT)

الاتفاقية الأمريكية الروسية لتخفيض عدد الرؤوس الاستراتيجية إلى ما بين ١,٧٠٠ و٢,٢٠٠ رأس لكل من الدولتين بحلول عام ٢٠١٢ (الفصل التاسع).

سياسة التجارة الاستراتيجية *Strategic Trade Policy*

قيام الحكومة بدعم بعض صناعاتها الداخلية لمساعدتها على اكتساب مزايا تنافسية في مواجهة المنتجات الأجنبية (الفصل الحادي عشر).

الأسلحة الاستراتيجية *Strategic Weapons*

أسلحة دمار شامل محمولة على صواريخ باليستية عابرة للقارات (*ICBMs*)، أو صواريخ باليستية تطلق من الغواصات، أو قاذفات طويلة المدى، وهي أسلحة قادرة على إبادة الدولة المعادية (الفصل الثامن).

واقعية بنيوية *Structural Realism*

النظرية الواقعية الجديدة، والتي ترى بأن بنية النظام العالمي تحدد سلوك الفاعلين عبر القوميين داخله. انظر الواقعية الجديدة (*neorealism*) (الفصل الثاني).

بنيوية *Structuralism*

افتراض الواقعية الجديدة بأن سلوك الدول يتشكل بشكل أساسي بالتغييرات في خصائص النظام العالمي، مثل التحويلات في توازن القوى، بدلاً منه بواسطة رؤساء الدول المنفردين، أو بالتغييرات في الخصائص الداخلية للدول (الفصل الرابع).

البقاء للأصلح *Survival of the Fittest*

مفهوم واقعي مشتق من تشارلز داروين، مقترحا وناصحاً بأن المنافسة الشرسة تعدُ مقبولة أخلاقياً من أجل البقاء، حتى إذا كانت التصرفات تخرق الأوامر الأخلاقية بعدم القتل (الفصل السابع).

تنمية مستدامة *Sustainable Development*

النمو الاقتصادي الذي لا يستنفذ الموارد المطلوبة للحفاظ على المياه والرخاء (الفصل الرابع عشر).

T

تعريفات (جمركية) *Tariffs*

ضرائب تفرض على السلع باعتبارها مستوردة إلى الدولة (الفصل الحادي عشر).

إرهاب *Terrorism*

عنف مفروض مسبقاً، وبوجه خاص ضد أهداف غير عسكرية من قبل مجموعات وطنية فرعية أو دولية أو عملاء مأجورين، وعادة ما تستهدف التأثير على الجمهور (الفصل السادس).

دولة دينية *Theocracy*

دولة يتم تنظيم حكومتها حول عقيدة دينية ثابتة أو جامدة (دوجما) (الفصل السادس).

نـظريـــــة *Theory*

منظومة من الفرضيات تحدد العلاقة بين متغيرات أو أوضاع مقدمة ليتم وصفها، وشرحها، أو للتنبؤ بالظاهرة وتقديم وصفات بشأن كيفية إتباع أهداف معينة، وإتباع مبادئ أخلاقية (الفصل الثاني).

طريق ثالث *Third Way*

منهج للحكم يتبناه، وبشكل أساسي، كثير من القادة الأوربيين، والذين على الرغم من اعترافهم بوجود عدة بدائل للرأسمالية الليبرالية، يسعون إلى التخفيف من التـأثير الاجتماعي الشرس لفردية السوق الحر، وذلك من خلال السماح بتدخل الحكومة من أجل الحفاظ على العدالة الاجتماعية، ومنع الحرمانات التي تسببها دورات الاضطراب في الاقتصاد العالمي (الفصل السادس).

عالم ثالث *Third World*

مصطلح من عالم الحرب الباردة يصف الدول الأقل تقدماً في إفريقيا وآسيا والكاريبي وأمريكا اللاتينية (الفصل الخامس).

استراتيجية "شيء مقابل شيء"
Tit-For-Tit Strategy

منهج تساومي يقوم على المبادلات المنتظمة في النوع والعروض أو التهديدات التي يقوم بها الطرف الآخر في مفاوضات، مع جوائز معادلة في المقابل، واتصالات عقابية معادلة في المقابل وللانتقام (الفصل التاسع).

تكامل (اندماج) تجاري *Trade Integration*

الاختلاف بين المعدلات الشاملة في التجارة والناتج المحلي الإجمالي (الفصل الحادي عشر).

مأساة المشاعات(المشتركات)
Tragedy of the Commons

تشبيه واسع الاستخدام لشرح تأثير السلوك الإنساني على النظم الأيكولوجية التي تشرح كيف أن السلوك العقلاني ذاتي المصالح (الأناني) من قبل الفرد يمكن أن يكون له تأثير مدمر وغير رشيد جماعياً (الفصل الرابع عشر).

تحول *Transformation*

تغيير في النموذج المميز للتفاعل بين المشاركين الأكثر نشاطاً في السياسة العالمية، والذي

يكون له هذا التأثير الضخم مما يجعل الأمر يبدو وكأن "نظاماً عالمياً" قد حل محل آخر (الفصل الحادي عشر).

محاصيل مهندسة وراثياً *Transgenetic* Corps

محاصيل جديدة ذات صفات محسنة (مطورة) تم تخليقها صناعياً من خلال الهندسة الوراثية التي تقوم بتجميع أو بربط مشترك لجينات من كائنات لم تكن لتتلاقح طبيعياً فيما بينها (الفصل الرابع عشر).

علاقات عابرة للقوميات *Transnational Relations*

تفاعلات عبر حدود الدول تتضمن، وعلى الأقل، فاعلاً واحداً (لا يُعدُ) وكيلاً حكومياً، أو لمنظمة ما بين حكومية (فصل ثان).

حركات دينية عابرة للقوميات
Transnational Religious Movements

منظومة من المعتقدات والممارسات والأفكار تتم إدارتها سياسياً من قبل منظمات دينية لتعزيز عبادة مفهومهم للذات الإلهية التي تتخطى الوجود المادي ومبادئها المحددة للسلوك (الفصل السادس).

شفافية *Transparency*

فيما يتعلق بالتجارة الحرة، يذهب مبدأ الشفافية إلى أن حدود التجارة ينبغي أن تكون واضحة، وبذلك تصبح سهلة في الاستهداف وفي التحقيق (الفصل الحادي عشر).

مذهب ترومان *Truman Doctrine*

إعلان الرئيس الأمريكي هاري إس ترومان بأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية يجب أن تستخدم التدخل لتأييد الشعوب المتحالفة مع الولايات المتحدة ضد الخضوع الشيوعي الخارجي (الفصل الرابع).

ألعاب ذات مستويين *Two-Level Games*

مفهوم يشير إلى الحاجة المتزايدة لصانعي السياسة الوطنية بأن يصنعوا القرارات التي سوف تحقق كلاً من الأهداف الداخلية والخارجية (الفصل الثالث).

U

أحادية الجانب *Unilateralism*

منهج للسياسة الخارجية يعتمد على استراتيجيات مستقلة للاعتماد على الذات في السياسة الخارجية (الفصل الرابع).

نظام أحادي متعدد الأقطاب *Uni-Multipolar*

نظام عالمي تكون هناك فيه قوة مهيمنة منفردة، لكن تسوية القضايا الدولية الأساسية دائماً ما تتطلب تصرفاً (عملاً) من قبل قوة مهيمنة بالارتباط مع نظيرها من القوى العظمى (الفصل الرابع).

أحادية القطبية *Unipolarity*

حالة يكون فيها النظام العالمي ذا قوة منفردة مهيمنة، أو قطب مهيمن (الفصل الرابع).

فاعل مركزي (وحدي) *Unitary Actor*

فاعل عبر قومي (عادة ما يكون دولة) يفترض أن يكون داخلياً موحداً، ومن ثم، فإن التغييرات في الرأي المحلي (الداخلي) لا تؤثر على سياساتها الخارجية كثيراً على نحو ما تفعل القرارات التي يتخذها قادة هذا الفاعل للتكيف (للتعايش) مع التغييرات في محيطها العالمي (الفصل الثالث).

V

انتشار نووي رأسي *Vertical Nuclear Proliferation*

اتساع قدرات القوى النووية القائمة للدرجة التي تؤثر على القوة التدميرية المتزايدة بأسلحتهم النووية (الفصل الثامن).

واقعية *Virtuality*

حقيقة مُتخيلة يتم خلقها فعلياً (عملياً) بتكنولوجيا الكومبيوتر للأشياء والظواهر، والتي تنتج صورة متخيلة للأشياء الحقيقية، وللناس، وللخبرات (الفصل الثاني عشر).

قيود تطوعية على الصادرات
Voluntary Export Restrictions (VERs)

إجراء حمائي شهير خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وطبقاً له، تقوم الدول المصدرة بالاتفاق على تقييد شحنات منتج معين إلى دولة ما، لتردعها من فرض عبء مساو على حصص الاستيراد (الفصل الحادي عشر).

W

حـــــرب *War*

حالة تحدث داخل الدول (حرب أهلية)، أو بين الدول (فيما بين الدول) عندما يستخدم الفاعلون وسائل عنيفة لتحطيم خصومهم أو إجبارهم (قهرهم) على الخضوع (الفصل السابع).

جرائم الحرب *War Crimes*

تصرفات أو أفعال يتم ارتكابها خلال الحرب، يحددها القانون الدولي باعتبارها تصرفات ضد الإنسانية، متضمنة الأعمال الوحشية التي تُرتكبُ ضد أسرى الحرب من الأعداء، والمدنيين، أو من جماعات الأقليات الأخرى داخل الدول نفسها (الفصل التاسع).

فرضية ملل (ضجر) الحرب *War Weariness Theory*

الفرضية القائلة بأن خوض حرب رئيسية أمر مكلف فيما يتعلق بخسارة الحيوات والدخل، وأن هذه التكاليف تؤدي وبشكل كبير إلى تخفيض معدل التسامح عند الدولة للمبادرة بحرب أخرى حتى يمر وقت كاف لتفقد فيه ذاكرة تلك التكاليف (الفصل السابع).

نظرية النظام العالمي *World System Theory*

بناء نظري يتعامل مع الاقتصاد العالمي الرأسمالي، والذي ترجع نشأته (أصوله) إلى القرن السادس عشر، باعتباره وحدة مترابطة للتحليل متضمنة العالم ككل، مع تقسيم دولي للعمل، ومراكز وثقافات سياسية متعددة، والتي تمثل قواعدها قيداً على، ونصيباً من، سلوك كل الفاعلين عبر القوميين (الفصل الثاني).

X

فوبيا رهاب (الخوف من) الأجانب *Xenophobia*

الشك والكراهية وعدم الاحترام لأعضاء من جنسية أجنبية، أو لمجموعة اثنية، أو لغوية (الفصل الثاني عشر).

Y

مؤتمر يالطا *(Yalta Conference)*:

مؤتمر ١٩٤٥، والذي التقى فيه الحلفاء المنتصرون لحل المشكلات الإقليمية لما بعد الحرب، ولتأسيس إجراءات تصويتية في الأمم المتحدة للإدارة الجماعية للنظام العالمي (الفصل الرابع).

Z

روح العصر *Zeitgeist*

"روح العصور" أو الأعراف الثقافية المسيطرة والمفترض أنها تؤثر على سلوك شعب يعيش في فترات محددة (الفصل الثالث).

عائد صفري *Zero Sum*

مبادلة في علاقة صراعية صرفه يكون فيها ما يكسبه أحد المتنافسين خسارة للطرف الآخر (الفصل الثاني).

ثبت المصطلحات

أ

إبادة النوع (قتل جنس اجتماعي)	*Gendercide*
الاتحاد الأوروبي	*European Union*
اتحاد نقدي إقليمي	*Regional Currency Union*
اتفاق / انسجام	*Concert*
اتفاقيات تجارية إقليمية	*Regional Trade Agreements (RTAs)*
اتفاقيات ثنائية	*Bilateral Agreement*
اتفاقيات متعددة الأطراف	*Multilateral Agreements*
اثنية / عرقية	*Ethnicity*
إجبار، قسر، قهر	*Compellence*
أحادية الجانب	*Unilateralism*
أحادية القطبية	*Unipolarity*
احتواء	*Containment*
احتياجات إنسانية	*Human Needs*
اختيار عقلاني	*Rational Choice*
أخلاقيات	*Ethics*

أخلاقيات (مبادئ معنوية)	*Morals*
أدوار	*Roles*
إرهاب	*Terrorism*
إرهاب ما بعد الحداثة	*Postmodern Terrorism*
إزالة الغابات	*Deforestation*
أزمة	*Crisis*
أزمة الهجرة العالمية	*Global Migration Crisis*
استثمار أجنبي مباشر	*Foreign Direct Investment "FDI"*
استراتيجية "شيء مقابل شيء"	*Tit-For-Tit Strategy*
استراتيجية مترابطة	*Linkage Strategy*
الاستعانة بمصادر خارجية	*Outsourcing*
استعمار	*Colonialism*
استنتاج ممنهج أو مخطط	*Schematic Reasoning*
الأسلحة الاستراتيجية	*Strategic Weapons*
أسلحة غير قاتلة (غير مميتة)	*Nonlethal Weapons (NLWs)*
اعتماد متبادل معقد	*Complex Interdependence*
إعداد جدول الأعمال (الأجندة)	*Agenda Setting*
أعراف	*Norms*
أعمال وحشية	*Atrocities*
اقتصاد سياسي	*Political Economy*
اقتصاد سياسي دولي	*International Political Economy*
اقتصاديات الجغرافيا	*Geo-Economics*
اقتصاديات دعه يعمل	*Economics of Laissez-Faire*

الأقل تقدماً من بين الدول الأقل تقدماً	*Least developed of the Less Developed Countries (LLDCs)*
ألعاب ذات مستويين	*Two-Level Games*
ألغام أرضية مضادة للأفراد	*Antipersonnel Landmines*
امبريالية	*Imperialism*
أمة	*Nation*
أمطار حمضية	*Acid Rain*
أمم من غير الدول	*Non State Nations*
أمن إنساني	*Human Security*
أمن بيئي	*Environmental Security*
أمن جماعي	*Collective Security*
أمن وطني (قومي)	*National Security*
انتشار	*Proliferation*
انتشار نووي أفقي	*Horizontal Nuclear Proliferation*
انتشار نووي رأسي	*Vertical Nuclear Proliferation*
انتقام شامل	*Massive Retaliation*
انتكاسة أو ضربة مرتدة	*Blowback*
أنصار قرن الوفرة أو الخصب	*Cornucopians*
انفراج	*Détente*
انفصال، ثورات انفصالية	*Secession, or Separatist Revolts*
انقلاب	*Coup D'état*
انهيار سكاني (تراجع حاد في عدد السكان)	*Population Implosion*
أيديولوجية	*Ideology*

ب

بروز (صعود) الدولار	*Dollar Overhang*
البقاء للأصلح	*Survival of the Fittest*
بنائية	*Constructivism*
البنائية الموجهة بالعوامل	*Agent-Oriented Constructivism*
بنية عالمية	*Global Structure*
بنيوية	*Structuralism*
البنيوية الاجتماعية	*Social Constructivism*

ت

تأثير الغطاء النباتي	*Green House Effect*
تتابعية منطقية	*Consequentialism*
تجارة داخل الشركة	*Intra Firm Trade*
تحالفات / أحلاف	*Alliances*
تحرر من الاستعمار	*Decolonization*
تحكيم	*Arbitration*
تحول	*Transformation*
تدخل إنساني	*Human Intervention*
تصحر	*Desertification*
تصنيع للتصدير	*Export-Led Industrialization*
تصنيع معتمد على البديل المستورد	*Import-Substitution Industrialization*
تطهير عرقي	*Ethnic Cleansing*
تعويم أسعار الصرف	*Floating Exchange Rate*

تفكير جمعي	*Group Think*
تفويض	*Devolution*
تقاضي	*Adjudication*
تكامل (اندماج) تجاري	*Trade Integration*
تكنولوجيا الاتصالات	*Communications Technology*
تكنولوجيا المعلومات	*Information Technology*
تمايزات النوع الاجتماعي (عدم المساواة بين الجنسين)	*Gender Inequalities*
تنافر معرفي (إدراكي)	*Cognitive Dissonance*
تنافس داخلي ثابت	*Enduring Internal Rivalry*
تنمية	*Development*
تنمية مستدامة	*Sustainable Development*
تنوع حيوي	*Biodiversity*
تهدئة	*Appeasement*
توازن القوى	*Balance of Power*
توسع (تمدد) امبريالي مفرط	*Imperial Overstretch*
توفيق (مصالحة، ترضية)	*Conciliation*

ث

ثنائي	*Bilateral*
ثنائية القطبية	*Bipolarity*
ثورات انفصالية	*Secession, or Separatist Revolts*
ثورة في التكنولوجيا العسكرية	*Revolution in Military Technology*

ج

جرائم الحرب	*War Crimes*
جرائم ضد الإنسانية	*Crimes Against Humanity*
جمارك (رسوم) تعويضية	*Countervailing Duties*
جماعات اثنية	*Ethnic Groups*
جنوب عالمي	*Global South*
جيوبوليتيك	*Geopolitics*

ح

حاجز النار (مانع القتال)	*Firebreak*
حـــرب	*War*
حرب المعلومات	*Information Warfare*
حرب باردة	*Cold War*
حرب غير متماثلة	*Asymmetric Warfare*
حرب وقائية	*Preventive War*
حركات دينية عابرة للقوميات	*Transnational Religious Movements*
حركة الضم (التطويق)	*Enclosure Movement*
حروب أهلية	*Civil Wars*
حصص التصدير	*Export Quota*
حصص الواردات	*Import Quotas*
حفظ السلام	*Peace Keeping*
حكم أوتوقراطي	*Autocratic Rule*

خ

خارجيات (العوامل الخارجية)	*Externalities*
خصائص الدولة	*States' Attributes*

د

دبلوماسية	*Diplomacy*
دبلوماسية القهر (القسر)	*Coercive Diplomacy*
دبلوماسية مدفعية البحرية	*Gun Boat Diplomacy*
دبلوماسية وقائية	*Preventive Diplomacy*
دخل قومي إجمالي	*Gross National Income "GNI"*
دعه يعمل	*laissez-Faire*
دفاع صاروخي باليستيكي	*Ballistic Missile Defense*
دول فاشلة	*Failed States*
دول متقدمة	*Developed Countries*
دول نامية	*Developing Nations*
دولـة	*State*
دولة دينية	*Theocracy*
دولة راعية للإرهاب (إرهاب برعاية الدولة)	*State Sponsored Terrorism*
ديموغرافيا	*Demography*
ديموقراطية دستورية	*Constitutional Democracy*

ر

ردع	*Deterrence*
ركاب مجاناً (بلا أجر)	*Free Riders*
روح العصر	*Zeitgeist*

س

سباق تسلح	*Arms Race*
سعر الصرف (تبادل العملات)	*Exchange Rate*
سعر الصرف الثابت (تثبيت سعر الصرف)	*Fixed Exchange Rate*
سلام ديموقراطي	*Democratic Peace*
سيادة الدولة	*State Sovereignty*
سياسة التجارة الاستراتيجية	*Strategic Trade Policy*
سياسة حافة الهاوية	*Brinkmanship*
سيولة دولية	*International Liquidity*

ش

شعوب أصلية	*Indigenous Peoples*
شفافية	*Transparency*
شمال عالمي	*Global North*
شيوعية	*Communism*

ص

صدام الحضارات	*Clash of Civilization*
صراع	*Conflict*
الصناعة الوليدة	*Infant Industry*

ض

ضرائب مكافحة الإغراق	*Antidumping Duties*

ط

طبقة الأوزون	*Ozone Layer*
طريق ثالث	*Third Way*

ع

عالم أول	*First World*
عالم ثالث	*Third World*
عالم ثاني	*Second World*
عالمية	*Cosmopolitan*
عائد صفري	*Zero Sum*
عدوان على فئة محددة	*Inter specific Aggression*
عدوان على فئة من نفس نوع المعتدي	*Intra Specific Aggression*
عزلة	*Isolationism*
عصر المعلومات	*Information Age*
عقلانية ذرائعية (أداتية)	*Instrumental Rationalism*
عقلانية مقيدة	*Bounded Rationality*
عقوبات اقتصادية	*Economic Sanctions*
علاقات عابرة للقوميات	*Transnational Relations*
عمليات سرية	*Covert Operations*
عولمة	*Globalization*
عولمة الإنتاج	*Globalization of Production*
عولمة التمويل	*Globalization of Finance*
عولمة العمل	*Globalization of Labor*

ف

فاشية	*Fascism*
فاعل	*Actor*
فاعل مركزي (وحدى)	*Unitary Actor*
الفجوة (الانقسام) الرقمية	*Digital Divide*
فرضية ملل (ضجر) الحرب	*War Weariness Theory*
فضاء إلكتروني (افتراضي)	*Cyberspace*
فوبيا رهاب (الخوف من) الأجانب	*Xenophobia*
فوضوية	*Anarchism*
فيروس نقص المناعة	*Human Immunodeficiency Virus "HIV"*

ق

قاعدة الحرب العادلة	*Jus ad Bellum*
قتل جماعي (إبادة جماعية)	*Genocide*
قدرة الاستيعاب / السعة	*Carrying Capacity*
قرية كونية	*Global Village*
قطبية	*Polarity*
القواعد الآمرة في استخدام القوة	*Jus in Bello*
القوة الناعمة	*Soft Power*
قوة كامنة	*Potential Power*
قومية اثنية	*Ethnic Nationalism*
قوى صاعدة	*Emerging Powers*
قوى عظمى	*Great Powers*
قيود تطوعية على الصادرات	*Voluntary Export Restrictions (VERs)*

ك

كارتل (اتحاد)	*Cartel*

ل

اللجنة الأوربية	*European Commission*
اللحاق بالعربة	*Bandwagoning*
ليبرالية تجارية	*Commercial Liberalism*
ليبرالية مطمورة	*Embedded Liberalism*

م

مأساة العمل الجماعي	*Collective Action Dilemma*
مأساة المشاعات(المشتركات)	*Tragedy of the Commons*
مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت)	*Strategic Arms Limitations (SALT)*
مجتمع مدني	*Civil Society*
مجتمعات المعرفة	*Epistemic Communities*
مجموعة السبع والسبعين (جي -٧٧)	*Group of 77 "G-77"*
محاصيل مهندسة وراثياً	*Transgenetic Crops*
المحكمة الجنائية الدولية	*International Criminal Court*
محكمة العدل الدولية	*International Court of Justice "ICJ"*
مدونات	*Blogs*
مذهب الحرب العادلة	*Just War Doctrine*
مذهب بوش	*Bush Doctrine*
مذهب ترومان	*Truman Doctrine*

مساعدة خارجية	*Foreign Aid*
مساعي حميدة	*Good Offices*
مستوى التحليل العالمي (التحليل على المستوي العالمي)	*The Global Level of Analysis*
مستوى التحليل الفردي	*Individual Level of Analysis*
مستويات التحليل	*Levels of Analysis*
المشاعات (المشتركات) العالمية	*The Global Commons*
مشروعات مندمجة عالمياً	*Globally Integrated Enterprises*
معاهدة القوات النووية متوسطة المدى	*Intermediate Range Nuclear Forces Treaty (INF)*
معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)	*Strategic Arms Reduction Treaty (START)*
معاهدة تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سورت)	*Strategic Offensive Reductions Treaty (SORT)*
معدل الخصوبة	*Fertility Rate*
معضلة أمنية	*Security Dilemma*
مغالطة فردية	*Individualistic Fallacy*
ملجأ / ملاذ	*Asylum*
منافسات دائمة (ثابتة)	*Enduring Rivalries*
منظمات ما بين حكومية	*Intergovernmental Organizations "IGOs*
منظمة معاهدة حلف شمال الأطلنطي	*North Atlantic Organization Treaty "NATO"*
منفى	*Diasporas*
مهيمن (دولة مهيمنة)	*Hegemon*
موازن (قوة موازنة)	*Balancer*
موازنة الأسعار (تجارة الموازنة)	*Arbitrage*
مؤتمر يالطا	*Yalta Conference*

مؤتمرات حزبية	*Caucuses*
مؤشر (فهرس) التنمية البشرية	*Human Development Index "HDI"*
مؤشر (مقياس) عدم المساواة المعدل للتنمية البشرية	*Inequality adjusted Human Development Index*
مؤشر التمايز النوعي	*Gender Inequality Index*
ميثاق كوليج برياند	*Kellogg-Briand Pact*
ميزة مطلقة	*Absolute Advantage*
ميزة مقارنة	*Comparative Advantage*

ن

نزع السلاح	*Disarmament*
نسوية ليبرالية	*Liberal Feminism*
نظام أحادي متعدد الأقطاب	*Uni-Multipolar*
النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي	*Liberal International Economic Order "LIEO*
نظام دولي	*International Regime*
نظام عالمي (كوني)	*Global System*
نظام منع الانتشار	*Nonproliferation Regime*
نظام نقدي دولي	*International Monetary System*
نظرية	*Theory*
نظرية اقتصادية ليبرالية كلاسيكية	*Classical Liberal Economic Theory*
نظرية الاستقرار المهيمن	*Hegemonic Stability Theory*
نظرية التبعية	*Dependency*
نظرية الحرب التحويلية	*Diversionary Theory of War*
نظرية الدومينو	*Domino Theory*

النظرية الشيوعية للإمبريالية	*Communist Theory of Imperialism*
نظرية المباراة	*Game Theory*
نظرية النظام العالمي	*World System Theory*
نظرية نسوية	*Feminist Theory*
نفع أو خير جماعي	*Collective Good*
نقص المناعة المكتسب (الأيدز)	*Acquired Immune Deficiency Syndrome (AIDS)*
نموذج الأفراد صانعة التاريخ	*History-Making Individuals*
نموذج السياسة البيروقراطية	*Bureaucratic Politics Model*
نموذج مساومة الحرب	*Bargaining Model of War*

هـ

هندسة وراثية	*Genetic Engineering*

و

واقعية	*Realism*
واقعية بنيوية	*Structural Realism*
واقعية دفاعية	*Defensive Realism*
واقعية هجومية	*Offensive Realism*
وحدوية (مطامع)	*Irredentism*
الوضعية الثقافية (التكيف الثقافي)	*Cultural Conditioning*
وهم (مغالطة) أيكولوجي(ة)	*Ecological Fallacy*

إنجليزي – عربي

A

Absolute Advantage	ميزة مطلقة
Acid Rain	أمطار حمضية
Acquired Immune Deficiency Syndrome (AIDS)	نقص المناعة المكتسب (الأيدز)
Actor	فاعل
Adjudication	تقاضي
Agenda Setting	إعداد جدول الأعمال (الأجندة)
Agent-Oriented Constructivism	البنائية الموجهة بالعوامل
Alliances	تحالفات / أحلاف
Anarchism	فوضوية
Antidumping Duties	ضرائب مكافحة الإغراق
Antipersonnel Landmines	ألغام أرضية مضادة للأفراد
Appeasement	تهدئة
Arbitrage	موازنة الأسعار (تجارة الموازنة)
Arbitration	تحكيم
Arms Race	سباق تسلح
Asylum	ملجأ / ملاذ
Asymmetric Warfare	حرب غير متماثلة
Atrocities	أعمال وحشية
Autocratic Rule	حكم أوتوقراطي

B

Balance of Power	توازن القوى

Balancer	موازن (قوة موازنة)
Ballistic Missile Defense	دفاع صاروخي باليستيكي
Bandwagoning	اللحاق بالعربة
Bargaining Model of War	نموذج مساومة الحرب
Bilateral	ثنائي
Bilateral Agreement	اتفاقيات ثنائية
Biodiversity	تنوع حيوي
Bipolarity	ثنائية القطبية
Blogs	مدونات
Blowback	انتكاسة أو ضربة مرتدة
Bounded Rationality	عقلانية مقيدة
Brinkmanship	سياسة حافة الهاوية
Bureaucratic Politics Model	نموذج السياسة البيروقراطية
Bush Doctrine	مذهب بوش

C

Carrying Capacity	قدرة الاستيعاب / السعة
Cartel	كارتل (اتحاد)
Caucuses	مؤتمرات حزبية
Rational Choice	اختيار عقلاني
Civil Society	مجتمع مدني
Civil Wars	حروب أهلية
Clash of Civilization	صدام الحضارات
Classical Liberal Economic Theory	نظرية اقتصادية ليبرالية كلاسيكية

Coercive Diplomacy	دبلوماسية القهر (القسر)
Cognitive Dissonance	تنافر معرفي (إدراكي)
Cold War	حرب باردة
Collective Action Dilemma	مأساة العمل الجماعي
Collective Good	نفع أو خير جماعي
Collective Security	أمن جماعي
Colonialism	استعمار
Commercial Liberalism	ليبرالية تجارية
Communications Technology	تكنولوجيا الاتصالات
Communism	شيوعية
Communist Theory of Imperialism	النظرية الشيوعية للإمبريالية
Comparative Advantage	ميزة مقارنة
Compellence	إجبار، قسر، قهر
Complex Interdependence	اعتماد متبادل معقد
Concert	اتفاق / انسجام
Conciliation	توفيق (مصالحة، ترضية)
Conflict	صراع
Consequentialism	تتابعية منطقية
Constitutional Democracy	ديموقراطية دستورية
Constructivism	بنائية
Containment	احتواء
Cornucopians	أنصار قرن الوفرة أو الخصب
Cosmopolitan	عالمية

Countervailing Duties	جمارك (رسوم) تعويضية
Coup D’état	انقلاب
Covert Operations	عمليات سرية
Crimes Against Humanity	جرائم ضد الإنسانية
Crisis	أزمة
Cultural Conditioning	الوضعية الثقافية (التكيف الثقافي)
Cyberspace	فضاء إلكتروني (افتراضي)

D

Decolonization	تحرر من الاستعمار
Defensive Realism	واقعية دفاعية
Deforestation	إزالة الغابات
Democratic Peace	سلام ديموقراطي
Demography	ديموغرافيا
Dependency	نظرية التبعية
Desertification	تصحر
Détente	انفراج
Deterrence	ردع
Developed Countries	دول متقدمة
Developing Nations	دول نامية
Development	تنمية
Devolution	تفويض
Diasporas	منفى
Digital Divide	الفجوة (الانقسام) الرقمية

Diplomacy	دبلوماسية
Disarmament	نزع السلاح
Diversionary Theory of War	نظرية الحرب التحويلية
Dollar Overhang	بروز (صعود) الدولار
Domino Theory	نظرية الدومينو

E

Ecological Fallacy	وهم (مغالطة) أيكولوجي(ة)
Economic Sanctions	عقوبات اقتصادية
Economics of Laissez-Faire	اقتصاديات دعه يعمل
Embedded Liberalism	ليبرالية مطمورة
Emerging Powers	قوى صاعدة
Enclosure Movement	حركة الضم (التطويق)
Enduring Internal Rivalry	تنافس داخلي ثابت
Enduring Rivalries	منافسات دائمة (ثابتة)
Environmental Security	أمن بيئي
Epistemic Communities	مجتمعات المعرفة
Ethics	أخلاقيات
Ethnic Cleansing	تطهير عرقي
Ethnic Groups	جماعات اثنية
Ethnic Nationalism	قومية اثنية
Ethnicity	اثنية / عرقية
European Commission	اللجنة الأوربية
European Union	الاتحاد الأوروبي

سعر الصرف (تبادل العملات)	*Exchange Rate*
حصص التصدير	*Export Quota*
تصنيع للتصدير	*Export-Led Industrialization*
خارجيات (العوامل الخارجية)	*Externalities*

F

دول فاشلة	*Failed States*
فاشية	*Fascism*
نظرية نسوية	*Feminist Theory*
معدل الخصوبة	*Fertility Rate*
حاجز النار (مانع القتال)	*Firebreak*
عالم أول	*First World*
سعر الصرف الثابت (تثبيت سعر الصرف)	*Fixed Exchange Rate*
تعويم أسعار الصرف	*Floating Exchange Rate*
مساعدة خارجية	*Foreign Aid*
استثمار أجنبي مباشر	*Foreign Direct Investment "FDI"*
ركاب مجاناً (بلا أجر)	*Free Riders*

G

نظرية المباراة	*Game Theory*
تمايزات النوع الاجتماعي (عدم المساواة بين الجنسين)	*Gender Inequalities*
مؤشر التمايز النوعي	*Gender Inequality Index*
إبادة النوع (قتل جنس اجتماعي)	*Gendercide*
هندسة وراثية	*Genetic Engineering*
قتل جماعي (إبادة جماعية)	*Genocide*
اقتصاديات الجغرافيا	*Geo-Economics*

Geopolitics	جيوبوليتيك
Global Migration Crisis	أزمة الهجرة العالمية
Global North	شمال عالمي
Global South	جنوب عالمي
Global Structure	بنية عالمية
Global System	نظام عالمي (كوني)
Global Village	قرية كونية
Globalization	عولمة
Globalization of Finance	عولمة التمويل
Globalization of Labor	عولمة العمل
Globalization of Production	عولمة الإنتاج
Globally Integrated Enterprises	مشروعات مندمجة عالمياً
Good Offices	مساعي حميدة
Great Powers	قوى عظمى
Green House Effect	تأثير الغطاء النباتي
Gross National Income "GNI"	دخل قومي إجمالي
Group of 77 "G-77"	مجموعة السبع والسبعين (جي -٧٧)
Group Think	تفكير جمعي
Gun Boat Diplomacy	دبلوماسية مدفعية البحرية

H

Hegemon	مهيمن (دولة مهيمنة)
Hegemonic Stability Theory	نظرية الاستقرار المهيمن
History-Making Individuals	نموذج الأفراد صانعة التاريخ

Horizontal Nuclear Proliferation	انتشار نووي أفقي
Human Development Index "HDI"	مؤشر (فهرس) التنمية البشرية
Human Immunodeficiency Virus "HIV"	فيروس نقص المناعة
Human Intervention	تدخل إنساني
Human Needs	احتياجات إنسانية
Human Security	أمن إنساني

I

Ideology	أيديولوجية
Imperial Overstretch	توسع (تمدد) امبريالي مفرط
Imperialism	امبريالية
Import Quotas	حصص الواردات
Import-Substitution Industrialization	تصنيع معتمد على البديل المستورد
Indigenous Peoples	شعوب أصلية
Individual Level of Analysis	مستوى التحليل الفردي
Individualistic Fallacy	مغالطة فردية
Inequality adjusted Human Development Index	مؤشر (مقياس) عدم المساواة المعدل للتنمية البشرية
Infant Industry	الصناعة الوليدة
Information Age	عصر المعلومات
Information Technology	تكنولوجيا المعلومات
Information Warfare	حرب المعلومات
Instrumental Rationalism	عقلانية ذرائعية (أداتية)
Inter specific Aggression	عدوان على فئة محددة
Intergovernmental Organizations "IGOs	منظمات ما بين حكومية

International Court of Justice "ICJ"	محكمة العدل الدولية
International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
International Liquidity	سيولة دولية
International Monetary System	نظام نقدي دولي
International Political Economy	اقتصاد سياسي دولي
Intermediate Range Nuclear Forces Treaty (INF)	معاهدة القوات النووية متوسطة المدى
International Regime	نظام دولي
Intra Firm Trade	تجارة داخل الشركة
Intra Specific Aggression	عدوان على فئة من نفس نوع المعتدي
Irredentism	وحدوية (مطامع)
Isolationism	عزلة
Jus ad Bellum	قاعدة الحرب العادلة

J

Jus in Bello	القواعد الآمرة في استخدام القوة
Just War Doctrine	مذهب الحرب العادلة
Kellogg-Briand Pact	ميثاق كوليج برياند

L

laissez-Faire	دعه يعمل
*Least developed of the Less Developed Countries (LLDC*s)	الأقل تقدماً من بين الدول الأقل تقدماً
Levels of Analysis	مستويات التحليل
Liberal Feminism	نسوية ليبرالية
Liberal International Economic Order "LIEO	النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي
Linkage Strategy	استراتيجية مترابطة

M

Massive Retaliation	انتقام شامل
Morals	أخلاقيات (مبادئ معنوية)
Multilateral Agreements	اتفاقيات متعددة الأطراف
Nation	أمة

N

National Security	أمن وطني (قومي)
Non State Nations	أمم من غير الدول
Nonlethal Weapons (NLWs)	أسلحة غير قاتلة (غير مميتة)
Nonproliferation Regime	نظام منع الانتشار
Norms	أعراف
North Atlantic Organization Treaty "NATO"	منظمة معاهدة حلف شمال الأطلنطي

O

Offensive Realism	واقعية هجومية
Outsourcing	الاستعانة بمصادر خارجية
Ozone Layer	طبقة الأوزون

P

Peace Keeping	حفظ السلام
Polarity	قطبية
Political Economy	اقتصاد سياسي
Population Implosion	انهيار سكاني (تراجع حاد في عدد السكان)
Postmodern Terrorism	إرهاب ما بعد الحداثة
Potential Power	قوة كامنة
Preventive Diplomacy	دبلوماسية وقائية
Preventive War	حرب وقائية
Proliferation	انتشار

R

Realism	واقعية
Regional Currency Union	اتحاد نقدي إقليمي
Regional Trade Agreements (RTAs)	اتفاقيات تجارية إقليمية
Revolution in Military Technology	ثورة في التكنولوجيا العسكرية
Roles	أدوار

S

Schematic Reasoning	استنتاج ممنهج أو مخطط
Secession, or Separatist Revolts	انفصال، ثورات انفصالية
Secession, or Separatist Revolts	ثورات انفصالية
Second World	عالم ثاني
Security Dilemma	معضلة أمنية
Social Constructivism	البنيوية الاجتماعية
Soft Power	القوة الناعمة
State	دولـة
State Sovereignty	سيادة الدولة
State Sponsored Terrorism	دولة راعية للإرهاب (إرهاب برعاية الدولة)
States' Attributes	خصائص الدولة
Strategic Arms Limitations (SALT)	مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت)
Strategic Arms Reduction Treaty (START)	معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)
Strategic Offensive Reductions Treaty (SORT)	معاهدة تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سورت)
Strategic Trade Policy	سياسة التجارة الاستراتيجية
Strategic Weapons	الأسلحة الاستراتيجية
Structural Realism	واقعية بنيوية

Structuralism	بنيوية
Survival of the Fittest	البقاء للأصلح
Sustainable Development	تنمية مستدامة

T

Terrorism	إرهاب
The Global Commons	المشاعات (المشتركات) العالمية
The Global Level of Analysis	مستوى التحليل العالمي (التحليل على المستوي العالمي)
Theocracy	دولة دينية
Theory	نـظريــــة
Third Way	طريق ثالث
Third World	عالم ثالث
Tit-For-Tit Strategy	استراتيجية "شيء مقابل شيء"
Trade Integration	تكامل (اندماج) تجاري
Tragedy of the Commons	مأساة المشاعات(المشتركات)
Transformation	تحول
Transgenetic Crops	محاصيل مهندسة وراثياً
Transnational Relations	علاقات عابرة للقوميات
Transnational Religious Movements	حركات دينية عابرة للقوميات
Transparency	شفافية
Truman Doctrine	مذهب ترومان
Two-Level Games	ألعاب ذات مستويين

U

Unilateralism	أحادية الجانب
Uni-Multipolar	نظام أحادي متعدد الأقطاب

أحادية القطبية	*Unipolarity*
فاعل مركزي (وحدى)	*Unitary Actor*

V

انتشار نووي رأسي	*Vertical Nuclear Proliferation*
قيود تطوعية على الصادرات	*Voluntary Export Restrictions (VERs)*

W

حـــرب	*War*
جرائم الحرب	*War Crimes*
فرضية ملل (ضجر) الحرب	*War Weariness Theory*
نظرية النظام العالمي	*World System Theory*

X

فوبيا رهاب (الخوف من) الأجانب	*Xenophobia*

Y

مؤتمر يالطا	*Yalta Conference*

Z

روح العصر	*Zeitgeist*
عائد صفري	*Zero Sum*

كشاف الموضوعات

ب

ت